W. Arthur Jeffery

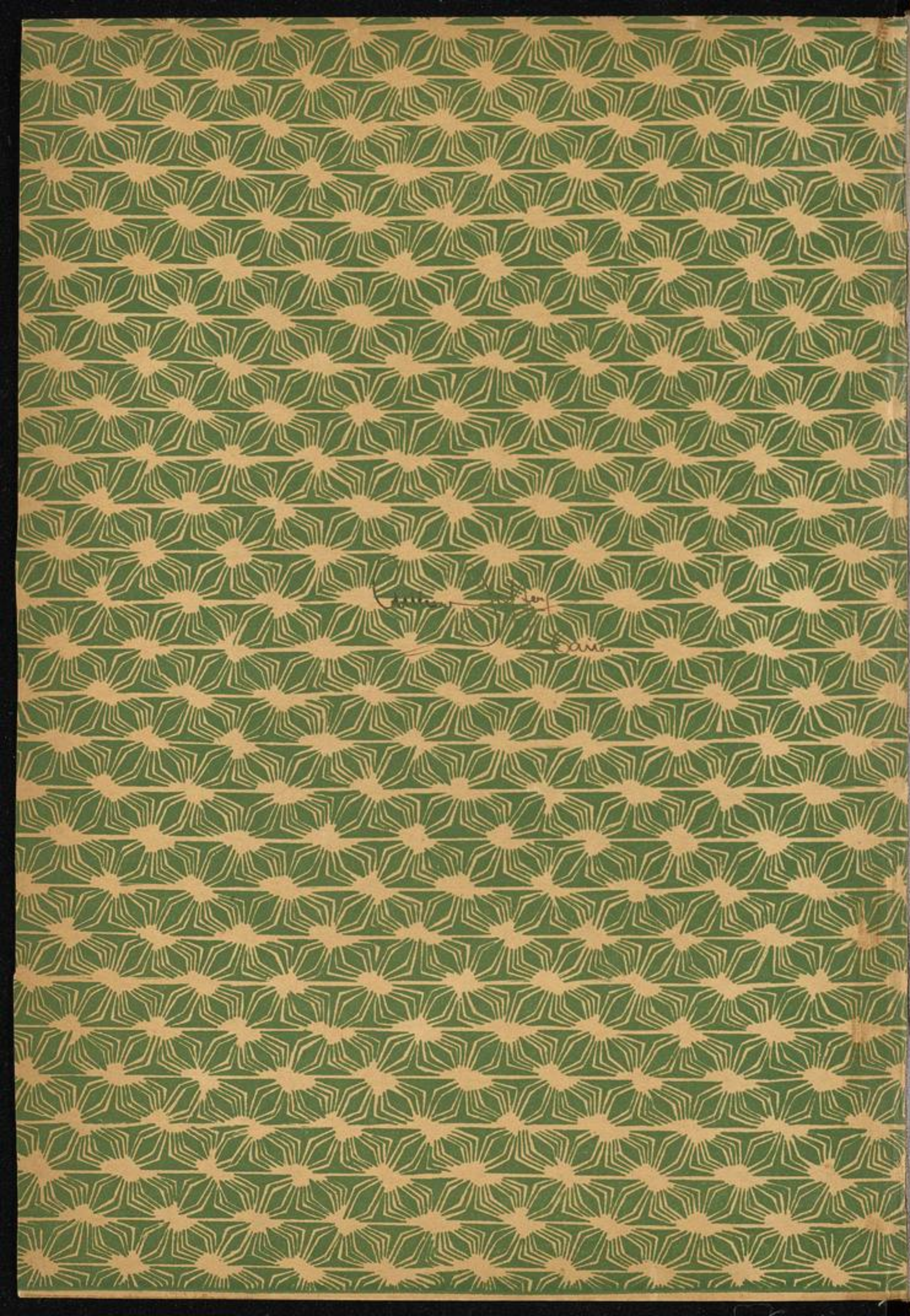

الجزء الاول

من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة
الاشمونى على ألفية الامام ابن
مالك فى النحو والصرف
نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

﴿ وبهامشه شرح العلامة الاشمونى مع بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ احمد الرفاعى أحد أكابر علماء السادة المالكية بالازهر رحمه الله ﴾

﴿ طبع على نفقة ﴾

صاحب المكتبة الازهرية
بالسكة الجديدة بمصر
سنة ١٣٤٣ هـ

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ماوجهت نحونا من سوابغ النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الاسرار ومضمرات الحكم ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدإ ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه مارفعت منصب المنخفض لجلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدتك فى ذاتك وصفاتك وأفعالك ﴿ أما بعد ﴾ فيقول راجى الغفران محمد بن على الصبان غفر الله له ذنوبه وستر فى الدارين عيوبه هذه حواش شريفة وتقريرات جليلة منيفة وتحقيقات فائقة وتدقيقات رائقة خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبى الحسن على بن محمد الأشمونى الشافعى على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت فى تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام الافهام وأوهام الأذهان ضاما الى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر مضيفا اليه من عرائس بنات فكرى ماتقر به عين الناظر وحيث أطلقت شيخنا فرادى به شيخنا العلامة المدابغى أو قلت شيخنا السيد فرادى به شيخنا المحقق السيد البليدى أوقلت البعض فرادى به الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحفنى رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على مافى حواشيهم وليس معزوا لأحد فهو غالبا مما ظهر لى ورجا نسبته الى صريحا وعلى الله الاعتماد انه ولى السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بأن هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة فى ابتداء التأليف ويجاب أولا بأنا لا نسلم تلك الافادة لأن القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة فى قوة الجملة فكأنه قال أما بعد فولى أحمد الله منشئا للحمد وثانيا بأنا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لأن افادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة فى ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا فى الابتداء ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم فى نكته عند قول المصنف أحمد ربى الله خير مالك مصليا الخ وبه يعرف ما فى كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع فى الصلاة والسلام فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد

(قوله اعترض) حاصله قياس مركب من الشكل الاول منع المحشى أولا صغراه وأورد على منعه بأنه مكابرة لا عبرة بها ويرد بأنه بحسب المراد وهو مبنى على أن مراد المعترض لا يفيد الاتيان بها لا لفظا ولا قصدا أما ان أراد الاول فلا يجاب عنه الا بمنع ان المطلوب الاتيان لفظا تأمل وقوله سلمنا الخ مراده به أنها تفيد السبق لفظا وقصدا فقط والحق أنه يدفع الايراد خصوصا والمقام هنا قرينة عليه كما وضحه سم فى الآيات لكن ترك المنع فى الصلاة والسلام اتكالا على المقايسة تأمل وثانيا كبراه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع وأجيب بأن المقصود بها إنما مجرد التمثيل لا خصوص اللفظ

صريحا هنا لما تقرر من أن الاخبار عن الحمد حمد أى صريح قلت ما تقرر انما هو فى الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بانه يقع كما فى أحمد ربى الله على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه (قوله على مامنح من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمى او نكرة موصوفة فهى بيانية والعائد محذوف ويظهر لى عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثانى لان النكرة هى الاصل ولان شرط الموصول اذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها الا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفى ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته ومن زائدة على مذهب الاخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية كذا فى المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدرى لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد باسبابه جميع ماله دخل فى حصوله كسلامة اللسان من العى والفهاهة وسلامة القلب من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح أيضا فى التبيان كما فى القاموس وان كان كسره أكثر والتبيان كما قاله الخطابى أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بابوابه كل ماله دخل فى حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو فى التبيان استعارة بالكناية والابواب تخييل والفتح ترشيح وذكر المنح والاسباب فى جانب البيان والفتح والابواب فى جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى الكائنين على من رفع أو حال منهما وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده كما قاله الفاضل الردوانى بحثى التصريح بالتنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب فى المعنى لا العملى بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون الا فى فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وما ذكر ليس كذلك أى لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتى أن المراد اسمان يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يرد ما سيأتى على عدم جريان التنازع الاصطلاحى بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز (قوله بماضى العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف أى العزم الماضى قال فى المصباح عزم على الشئ وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وان قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضى إما بمعنى النافذ يقال مضى الامر أى نفذ وإما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبى فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبنى عليه غيره

على مامنح من أسباب البيان وفتح من أبواب التبيان والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الايمان

كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما أو جميع ما وجب الايمان به سواء بنى عليه غيره أولا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فلا اضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة فى حديث بنى الانسان على خمس وعليه ففى الكلام تلميح الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشئ به فان قلت عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وانما ورى بخفضه الذى لا يقع فى العربية للاشارة الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من او عطف بيان وقوله المنتخب اى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسرها ما خلص منه و بمعناه اللباب ففى عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد المناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد وعدنان ويحتمل انه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما وانما أخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله احرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه اليها وأخذها عد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال الصحابة فى غلبتهم لمن قاوامهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف أو استعارة مكنية ان شبه فى النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار أى الميدان تخييلا وإحراز قصبات السبق ترشيحا او استعارة مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان إما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وابرزوا) أى اظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد المضمر المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان و يحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى فاعلم أنه لا إله الا الله ففى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير الخ لان الذى أظهروه مفسره وهو لا إله الا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان اما من اضافة المشبه به الى المشبه أى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى كاللسان فى كثرة استعماله أو من الاستعارة بان يكون شبه فى التركيب الاول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالانسان فى صدور الفعل العظيم عن كل واثبت له اللسان تخييلا أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لانه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفى قوله بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم

وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان * محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان * وعلى آله واصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق فى مضمار الاحسان * وابرزوا ضمير القصة والشان بسنان اللسان ولسان السنان *

(قوله على حقيقة) كذا بالاصل ولعل صوابه حقية اه

المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخر كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها والطباق فى الرفع والخفض والايمان والبهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق فى الاسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمخل والممل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سيأتى والجناس المضارع فى خلا وعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال اتقان المشير أو السامع اياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلابد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده فى التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجا لم يحتج الى التقدير لان الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الرودانى فى حواشيه على التصريح انما يحتاج الى التقدير لو أريد بالشرط الذى تضمنته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شئ لشئ ولو سلم فالتعليق قد يكون فى الاستقبال وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال يس يندفع بتقدير القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع أن هذا الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن فى الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه (قوله لطيف) يعنى لا يحجب ما وراءه من المعانى مجاز اعمالا بحجب ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع لا على مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد انه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجئ بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والارض (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا (قوله مهذب الخ) التهذيب التنقية والمقاصد المعانى والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) فى الكلام مبالغة والا فالمزج الخلط بلا تمييز مع ان الشرح والمتن متمايزان وأشار بهذه السجعة الى ما فى شرحه مما لابد منه فى بيان المتن وبالسجعة الثانية الى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع الفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم ان شرحه للمتن كالروح للجسد وان المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى امثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرها لان حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما

فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك * مهذب المقاصد واضح المسالك * يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد * ويحل

(قوله لبقية الشروح) أى والالفية اه من حامش

قرىء فى السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبى فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير وأما حل ضد حرم فجاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فك فجاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال أى كائنا منها لان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد أى كائنة من الاسد ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الاسد منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد أن من فى الموضعين بمعنى فى لا يقال الظرفية فى الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة أى حلولها فمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بدليلها مع ردقوادحه والادراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا الذكية كما فى المصباح ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفى العبارة قلب أى من عبارات ادراجه اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشئ على وجه فيه دقة والابراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمال الانارة بجامع الكمال والبدر تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو والمتانة ولك أن تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أى المعانى الدقيقة ان شبهت بالابراج فى أن كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعانى والابراج محل للكواكب أو تخييلا لاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد أن منا أيضا قلبا أى من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلا وفى جانب التفريط بعلا لان التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا وأخرها تين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفى وشرف الوجود على العدم والممل والمخل وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أى عدلا وأفراد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أى سميته وانما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ألو كدلو وألو كعلو كما فى القاموس وان كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسر وعلى المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للالو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا أى اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الاسناد المجازى أو نزع الخافض

منها محل الشجاعة من الاسد * تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق * وبدر التدقيق من أبراج اشاراته يشرق * خلا من الافراط الممل * وعلا عن التفريط المخل * وكان بين ذلك قواما * وقد لقبته بمنهج السالك * الى ألفية ابن مالك * ولم آل جهدا فى تنقيحه

أى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثانى مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا وعن أبى البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى جاهدا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير و بمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول قدم لافادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول بنفسه وللثانى بعن نحو يسألونك عن الانفال أو ما بمعناه نحو فاسأل به خبيرا أى عنه (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود انه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد فى جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا اليه تعالى وان كان قد يعتمد فى بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أى أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعى متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف أو تأليفى فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم والاخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقى بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمدلة ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر فى أنواع من الفنون فالاشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا لقبه أى مجمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وان ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدرا بأب كأبى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فاجاب بانه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوانى وحاصل الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب (قوله ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه فان قلت فى قول المصنف هو ابن مالك الباس لايهامه أن مالكا أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه فى اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيره ما قاله سم وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم

(قوله فان لم يراع الخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة فان لم يراع متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف الخ وذلك صادق بعدم مراعاة شئ أصلا و بمراعاته مقدرا بنحو يؤلف المبدوء بياء الغيبة وحينئذ يرد أنه لا التفات حتى عند السكاكى فى الصورة الثانية بل الالتفات فى المتعلق فقط عند السكاكى وليس الكلام فيه فلعل المحشى لم يبال بهذا لعبده (قوله أرجح) وقولهم درء المفاسد مقدم على جلب المصالح اذا قويت أو ترجحت فلا ايراد (قوله بل هو باق) اعلم انه اختلف فى جواز تغيير اعراب المتن للشرح فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز للشارح المازج دون غيره ومثل حذف الالف من قبيل الاعراب أولا تأمل (قوله دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لاجل ان يتم التمييز

والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى ونادوا يامالك فى المصحف العثمانى ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذى آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلان الخط العثمانى لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائى نسبا) سيأتى فى المتن أن قولهم الطائى من شواذ النسب (قوله الجيانى منشأ) نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخيره عن قوله الاندلسى اقليما ليكون للمتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد بانه قدم الجيانى اهتماما بالاخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسى اقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا فى شرح ميارة على متن العاصمية فى فصل المزارعة ثم قال وهى جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضى عياض ان الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم اخذها المسلمون فنها ما أخذ عنوة ومنها ما اخذ صلحا ثم اسلم بعض اولئك النصارى وسكنوه مع المسلمين اه ماقاله ميارة ببعض حذف اى ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة انه رأى نصا بضم الهمزة والدال ايضا (قوله ووفاة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ووفاته والاولى احسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ماذهب اليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبى لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته فى الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد عين مميزه فى المعنى والامر هنا ليس كذلك قوله عام اثنين الخ أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المغرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثانى خلاف مقتضى الظاهر كما فى المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات فى نحو قال انى عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد (قوله ربى الله خير مالك) ذكر فى عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربى وهو أولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة فى قوله خير مالك الا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لى انه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير اومن الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الاول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى ان رسم الاول بغير ألف كما هو الاكثر فى مالك العلم فان رسم بها كما هو ايضا جيد كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد انه اشارة الى قوله خير مالك وان قوله وجزيل نعمته اشارة الى قوله ربى لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا ان يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض واشار اليه شيخنا

الطائى نسبا الشافعى مذهبا الجيانى منشأ الاندلسى اقليما الدمشقى دارا ووفاة لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة (احمد ربى الله خير مالك) اى اثنى عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها

المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي هذا النظم أثر من آثاره لأنه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اه ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به و يترتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أى على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة اليه بل هو لبيان الواقع إذ المنفى لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أى بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الاخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد له تعالى إذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع فى النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات و ببعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها و بعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته (قوله دائما) توكيد لقوله لا تزال تتجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله نحمده بمحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لان الحمد الانشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن اشعاره بالتجدد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر آص اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول أرجع الى التعليل رجوعا وعلى الثانى أقول راجعا الى التعليل وانما استعمل مع شيئين بينهما توافق و يغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختياره لها على الماضوية بخلاف الاول ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) اى اصل الجملة الاسمية (قوله لحذف الفعل) أى وجوبا ان ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم فى الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا ان ذكر وحده كما سيأتى فى باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب فى غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضى أنه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى فى باب المبتدإ لان بقاء النصب صريح فى ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفى فى إفادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضى فى باب المصدر وحمل شيخنا السيد ما صرح به فى باب المبتدإ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه فى باب المصدر لكن الاوجه إبقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق

واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أى كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد وأيضا فهو رجوع الى الاصل إذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع

إما بفعل و إما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل والاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون فى حكم الفعل و يكفى لعمله فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ولئن سلمنا فمحل افادة الاسمية التى خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور رداع اليه ذكره الغزى (قوله لقصد الدلالة) أى لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر هذا اذا أريد بمدخول اللام العلة الغائية فان أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا والا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس (قوله والله أعلم) أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى فى البسملة وسيأتى فى المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى لا لاعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد فى كونه لله (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين الاول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ اى الموجود لذاته والثانى انه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربى عند الاكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف ألفه الاخيرة وادخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيأ أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لانه لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل بالذكر فى المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه فى الثلاثة وهو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أى بالاسم الاعظم أو بكل شئ (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية ان أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص قال إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لانوعيا لجعل الموضوع امرا متعينا لا متعددا اه ومثل اسماء الكتب اسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضمها الحنابل واسماء العلوم لان مسمياتها وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره ايضا ارباب العربية هذا هو المتجه عندى وان اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق قيل وعلى بحث بديهى فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الايقاظ الذى هو المعنى اللغوى (قوله اوقع الماضى موقع المستقبل) اى على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله الخ وكون المراد واستعين الله على إظهار الفيئة والانتفاع بها فلا ينافى تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر

لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق * والرب المالك والله علم على الذات الواجب الوجود أى لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى هل تعلم له سميا أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله وهو عربى عند الاكثر وعند المحققين أنه اسم الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الامام النووى تبعا لجماعة أنه الحى القيوم قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع فى البقرة وآل عمران وطه والله أعلم ﴿تنبيه﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لمقوله منزلة ماحصل إما اكتفاء بالحصول الذهنى أو نظرا الى ماقوى عنده

وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل فى الخارج منزلة ماحصل أى فى الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى بقوله إما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهنى يعنى أنه لما حصل فى الذهن أقوله نزله منزلة ماحصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أونظرا أى فى التنزيل الى ماقوى عنده الخ يعنى أنه لماقوى ماعنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح فى العلتين إما لحصول مقوله ذهنا أولتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانيين وأنه لاخلاف بينهما الا فى العبارة بل كثيرا مايعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة فى مثل مانحن بصدده لا يكفى عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه والا لزم انهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل فى غير ماوضع له لتنزيله منزلة ماوضع له كالاسد فى الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل وبهذا مع ماقررناه أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بماحاصله ان قوله أوقع الخ لا يصح لا على طريقة النحاة لان التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم انما هو فى التنزيل ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين لانه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الأن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بان قول الشارح إما اكتفاء الخ لا يصح ايضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ماقوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فحلها على هذا نصب وعلى ماقبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة واندفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ماأورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين الممنوت بدونه واو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفى فى جوازه تعين الممنوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت لمدح أوذم أوترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم (قوله ولفظ رب نصب) أى منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضى المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقديرا الخ) فقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى ربى والمحلى فى الياء والفرق بين التقديرى والمحلى أن المانع فى الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفى الثانى قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أومعناه كما قاله الدمامينى انه مستقل بنفسه لا مهم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أى لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا فى عبارته مرتين ورجح المعرب الثانى من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفى حكم الطرح غالبا (قوله بدل أوحال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لان بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه المعرب امتناعها مع مافى جعله بدلا من ربى ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل ومافى جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم فى منعهم الابدال من البدل وكونه حالا أى لازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بانحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أى جملة أحمد ربى الله خير مالك أى والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله وأستعين الله فى ألفية وعبارة السندوبى وجملة أحمد

من تحقق الحصول وقربه نحو اتى امر الله فلا تستعجلوه وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الاعراب ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية والباء فى موضع الجر بالاضافة والله نصب بدل من رب او بيان وخبر من نصب ايضا بدل اوحال على حد دعوت الله سميعا وموضع الجملة

ربى الى آخر الكتاب فى محل نصب لانها محكية بالقول اذ و يظهر لى حمل الاول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثانى على حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت فى الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية بمعنى و يكون حامدا ضمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة الا أنها فى قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم و يلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما لم يأت بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لان الواو لا تقتضى ذلك (قوله أى رحمته) أى اللائقة بمقامه فالاضافة للعهد (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبأ بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أولى لكون الماكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله أى الرفعة) فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أى المكان ذى الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أى ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبى على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففى كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بان الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه الحالة و يدفع بانها انما تقتضى تقييد حمده فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بان الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى أنها مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة اللفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء بالحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعد زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بان المعنى أحمده بلسانى وأصلى بقلبى يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشئ واحد واحداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفى نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الاصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أى لانها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء (قوله أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره باتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو فى أصل الايمان لعدم ملاءمته لقوله المستكملين الشرف وما اشتهر من أن المائق فى مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع لست أقول باطلاقه بل المتجه عندى التفصيل فان كان فى العبارة المدعو

نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناها الانشاء أى أنشئ الحمد (مصليا) أى طالبا من الله صلاته أى رحمته (على النبى) بتشديد الياء من النبوة أى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله تعالى فعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثانى بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أى ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وآله) أى أقاربه من بنى هاشم

بهما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعى تفسير الآل بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بانوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل والسين والتاء إما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بانه قياسى ومما يدل على أن ثم قولا بقياسيته قول الشمس الشوبرى فى حواشيه على التحرير الفقهى الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعى اه أو يقال إن المصنفين نزلوه منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أو للصيرورة كاستحجر الطين أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بانهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة اشارة الى أنهم لعلو مراتبهم فى الشرف كانهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أى كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول حينما ساوى حذفه لان المعمول المذكور الشرف بال الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هائها همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن الحرفين تقارضا (قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للاول وأجيب بان حسن الظن بالنقلة يقتضى أنهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف فى المكبر على وجود الاصل فى المصغر أجيب بان توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالاصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذى شرف) لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لان شرف المضاف اليه لا ينافى تصغير المضاف ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر وقوله الى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصح النعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فمنعه الكسائى والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل انما يضاف الى الاشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كمرجعه فى الدلالة اه نجارى على المحلى (قوله انه) أى المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير الناطق فينافى ما تقدم ويجاب بانه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة (قوله واستعين الله) أى أطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماها اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل افاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى وأصل أستعين أستعون

والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى العلو ﴿تنبيه﴾ أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق الاصل أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائى أصله أول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للاول وعلى أويل وهو يشهد للثانى ولا يضاف الا الى ذى شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الاسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف فى جواز اضافته الى المضمر فمنعه الكسائى والنحاس وزعم أبو بكر الزبيدى انه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

وفى الحديث اللهم صل على محمد وآله (واستعين الله

بكسر الواو نقلت كسرتها الى ماقبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى اقرأ باسم ربك على بعض التقادير (قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى الفية لكن فى تسميته هذه الالفية قصيدة ماستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الالف ستة أبيات فلينظر فان جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد التحرى فى ذلك بأنها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه انه كان عليه حينئذ أن يقول الثنية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا

قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحمد ربى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة للزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك فى هذه الارجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخزرجية ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) فتكون لفظة فى استعارة تبعية لمعنى على كما فى ولاصلبنكم فى جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاستخارة قبل الفعل للتردد والمصنف جازم لشروعه فى الفعل ولان ارتكاب التجوز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله ان فى بمعنى على اذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو اشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البيانى وهو تقدير حال تناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا على البيانى للخلاف فى كون النحوى قياسيا وان كان الاكثرون على انه قياسى كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه (قوله لان الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد ان أعانه فى الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يثن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها فى تصرف أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أى الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما فى قوله تعالى ياقوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى استخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للتردد (قوله أى أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد المهمات التى عبر بها فى آخر الكتاب وأن فى كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافى بين ماهنا وقوله آخر الكتاب * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها ان ماهنا فى حيز الطلب وما يأتى اخبار بما تيسر له واما الجواب بان المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطى فى آخر نكته وصرفوا ماهنا الى ما يأتى دون العكس لان ما يأتى هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب

فى) نظم قصيدة (الفية) اى عدة ابياتها الف اوالفان بناء على انها من كامل الزجر او مشطوره ومحل هذه الجملة ايضا نصب عطفا على جملة احمد والظاهر ان فى بمعنى على لان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى قال تعالى واعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون او انه ضمن استعين معنى استخير ونحوه مما يتعدى بفى اى واستخير الله فى الفية (مقاصد النحو) اى اغراضه وجل

التقاء

التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أى فيها) من ظرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد تلك المعانى ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محوية لمتعاطيها بسببها (قوله محوية) اسم مفعول وأصله محو وية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرت الواو الاولى التى قبل الياء المدغمة للمناسبة (قوله النحو فى الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التى يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الاحوال لها حال أفرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كحركات الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ فى الكلام وفائدته معرفة صواب الكلم من خطئه كذا فى شرح الخطيب على المتن وفى كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه وفى الاصطلاح اما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو او منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجئ الحال من المبتدإ وإما لغو متعلق بمعنى النسبة التى اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أى القواعد المعلومة أى التى من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لان النحو له حقيقة فى نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة فى الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفى الثانى الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أى الكيفية الراسخة فى النفس التى يقتدر بها على استحضار ما كانت عالمته واستحصال مالم تعلمه وأما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله البعض عن سرى الدين والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والاصوليين الا الآمدى كما فى البحر المحيط فى الاصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء فى قوله بالمقاييس للتصوير وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج إذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة أو جعلنا ها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هى النحو فتأمل وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير همزة لاصالة الياء الاولى كما فى معايش جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشئ ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أى من كلام العرب المستقرأ أى من أحوال اجزائه ففى العبارة حذف مضافين وان أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الاول كما أن استنباطها من الصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا انما يرد اذا جعل الضمير فى قوله أجزائه راجعا الى عين كلام العرب اما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان احكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم

مهماته (بها) أى فيها (محوية) أى محوزة ﴿تنبيه النحو﴾ فى الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة

المعانى والبيان ونحوهما (قوله أحكام اجزائه) المراد بالاحكام مايشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التى ائتلف منها) صفة للاجزاء والضمير فى ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الرامى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتعمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه فى الاول دون الثانى اه وهو مخالف لما فى الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف (قوله مايرادف قولنا علم العربية) أى المراد به مايشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان اطلق على ما يشمل اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لاقسما برأسه واضافة علم الى العربية من اضافة العام الى الخاص (قوله لاقسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال البهوتى انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لامانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه وأقول وقع فى قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيده كلام البيضاوى (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كما كلت نحو السمكة وذكر أن ظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى مامر (قوله الديلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو قال فى التصريح وقد تظافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الاسود وأنه أخذه اولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية (قوله وشيأ من الاعراب) أى حيث قال الاشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الاشارة (قوله انح هذا النحو يا أبا الاسود) روى أن مما ذكره أبو الاسود حكم إن وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكن فامره الامام كرم الله وجهه أن يزيدها فزادها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلى من باب الاسناد الى الآلة اذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى الابعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى ان المناسب جعل افعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الابعد والبعيد لان البعد مقول بالتشكيك وماقيل من انه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بانه لا يلزم ذلك لانها قد تهتم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعيدها ولا اشكال فى كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد

الى معرفة احكام اجزائه التى ائتلف منها قاله صاحب المقرب فعلم ان المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف وهو مصدر اريد به اسم المفعول اى المنحو كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحوا اى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها اى مفقودا اى مفهوما وجاء فى اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك اى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك اى مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت اى جهة البيت والمقدار نحو له عندى نحو الف اى مقدار الف والقسم نحو هذا على اربعة انحاء اى اقسام وسبب تسمية عدا العلم بذلك ماروى ان عليا رضى الله تعالى عنه لما اشار على ابى الاسود الديلى ان يضع وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب قال انح هذا النحو يا ابا الاسود (تقرب) هذه الالفية للافهام (الاقصى) اى الابعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع اى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ

المصاحب

أى اختصاره (وتبسط) أى توسع (البذل) بالمعجمة أى العطاء وهو اشارة الى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أو موفى سريعا ﴿تنبيه﴾ قال الجوهرى اوعد عند الاطلاق يكون للشر ووعد للخير وانشد

وانى وان اوعدته او وعدته
لمخلف ايعادى ومنجز موعدى

(وتقتضى اى تطلب) لما اشتملت عليه من المحاسن (رضا) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة الفية) الامام العلامة ابى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى ان توفى بالقاهرة فى سلخ ذى العقدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ومولده سنة اربع وستين وخمسمائة ﴿تنبيه﴾ يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع

المصاحب والمصاحب وعليه ففى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازتها وأنت خبير بأن الاتحاد انما يأتى اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفى المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعنى تكثر افادة المعانى ففيه استعارة اما تمثيلية بأن يكون شبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح (قوله وهو) أى البذل اشارة الى ما تمنحه أى الى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الاعطاء ويحتمل أن هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلى وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة (قوله بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد قلت كأنه لانه الواقع لان فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور الفاظها فكأنها تهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم ويمكن ان يوجه ايضا التقييد بالوعد بأنه للاشارة الى عزة معانيها لان الموعود به تتشوف اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعد للخير) أى عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف ايعادى الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقتضى أى تطلب) أى من الله اومن قارئها او منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلى من الاسناد الى السبب اذ الطالب فى الحقيقة ناظمها ويحتمل انه شبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية واثبات الطلب تخييل ويحتمل انه اراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز (قوله رضا) كسر رائه سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما كفرح يفرح (قوله محضا) كأنه زاده تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا وقوله يشوبه أى يتخلل بين أزمنة الرضا أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم ان قوله وتقتضى رضا لا يغنى عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثار والمراد منه فى حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام او الانتقام (قوله فائقة) اى عالية فى الشرف وانما فاقتها لانها من بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها اكثر احكاما من الفية ابن معطى (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى انه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على ابى موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك لابى حيان حين الخروج من الغرب اه ويمكن انه تحنف بعد ان تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك ان لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو ابن العاص (قوله لاقراء الادب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله فى سلخ) اى آخر (قوله على شفير الخندق) اى حرف الخليج الذى حفره عمرو ابن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر الملح (قوله ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولده مصدرا ميميا بمعنى الولادة اى كائن فى سنة وبرفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) اى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من الفية لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف

أومن فاعل تقرب اوتبسط لقرب تقتضى (قوله خبر المبتدا محذوف) أى والجملة حالية أواستئنافية (قوله بالجملة) أى جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما فى المتن (قوله وأوجبه بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدأ محذوف اه واحسن منه ان يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) اى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى انه لم يحز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب (قوله حائز تفضيلا) أى فضلا من اطلاق المسبب على السبب او هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوزه المفضل بالفتح ويمكن ان يدفع ايضا بأن الحيازة فى كل شئ بحسبه فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث انه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم اى مستحق اه ويحتمل ان السين والتاء للتصيير اى مصيرا لثناء واجبا على (قوله لما يستحقه السلف الخ) لا يظهر انه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهى السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب ايضا بل هو علة للعلية اى لكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف اى لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان اخصر واوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر اثنى ويمكن ان يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) اى لازمة او مخصصة على القولين فى الثناء وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل منه اى كائنا عليه او ثنائى عليه لا بثنائى المذكور لاستزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله او معمول له اى على انه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وانيب هو منابه اى ثنائى الثناء الجميل او على انه مفعول به على التوسع باسقاط الخافض والاول اولى لان الثانى سماعى على الاصح (قوله اى يحكم) فسر القضاء فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما فى شرح المواقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هى عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده اياها فيما لا يزال على ما هى عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزى فيرجع الى التقدير (قوله اى عطيات) اتى بما مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح (قوله اى تامة) افاد به ان وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشئ يفر وفورا اى تم ووفرته افره وفرا اى اتممته (قوله لى وله فى درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته انما يتأتى بهادون درجات الدنيا (قوله قال فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الاصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هى الطبقات من المراتب) اى علية او دنية فهو اعم من تفسير ابى عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام ابى عبيدة بيانا لما فى الصحاح (قوله والمراد) اى من درجات الآخرة واشار بهذا الى ان الاضافة فى درجات الآخرة على معنى فى (قوله وصف هبات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع المفرد وحاصله ان المطابقة فى الافراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة اى وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الافصح وافرات) اى محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان زائدة ويظهر لى فى الجواب عن المصنف ان الافراد لاستعماله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هبات جمع قلة) اى بناء على مذهب سيبويه ان جمع السلامة للقلة والذى ارتضاه السعد التفتازانى والدمامينى ان جمعى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدإ مختلفان فى المنتهى والمشهور ان مبدأ جمع الكثرة احد عشر فيكونان مختلفين فى المبدأ والمنتهى وعلى هذا يأتى

خبرا لمبتدإ محذوف والجر نعتا لألفية على حد وهذا كتاب انزلناه مبارك فى النعت المفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس واوجبه بعضهم (وهو) اى ابن معطى (بسبق) الباء للسببية اى بسبب سبقه اياى (حائز تفضيلا) على (مستوجب) على (ثنائى الجميلا) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائى مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء والجميل إما صفة للمصدر او معمول له (والله يقضى) اى يحكم (بهبات) جمع هبة وهى العطية اى عطيات (وافرة) اى تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح هى الطبقات من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلى والدرك الى اسفل والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب (تنبيه) وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وان كان الافصح وافرات لان هبات جمع قلة

استشكال القرافي الذي ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له على دراهم كان إقرارا بثلاثة اجماعا وحقه بأحد عشر لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الاقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا استشكال (قوله والافصح في جمع القلة الخ) وجه بذلك بان العاقل منظور اليه فاعتني بشأنه في المطابقه بخلاف غيره وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها في جمع الكثرة لغيره لانه لانحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبرا للقلة (قوله مما لا يعقل) أي من جموع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على ما رجحوه في مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وانما ذكره استئناسا (قوله لما عرفت) أي من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم لعله عم في اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اه أقول الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

أي والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما (قوله أي هذا باب شرح الكلام الخ) لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف على أنه كما قال الرودانى تقدير معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدا محذوف تبعا للموضح غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنوانى رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدر الامتثال كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفي قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضوح) قيل على التدريج لانه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدإ على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الاول بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شئ فتجويز البعض نيابته عن المبتدا على الثاني غير صحيح فتدبر (قوله كلامنا) اى بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللاشارة الى أن المصنف من مجتهدي النحاة (قوله ايها النحاة) اى مبنية على الضم في محل نصب باخص محذوفا وما للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لي ان معنى قولهم على اللفظ انه ضم اتباعا لضم لفظ اى فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة ان النعت موافق للمنعوت في اعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتي في محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء

والافصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والافصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة

﴿خاتمة﴾ بدأ بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى عليه السلام رب اغفر لي ولاخي وكان الاحسن أن يقول رحمه الله تعالى والله يقضي بالرضا والرحمه لي وله ولجميع الامه لما عرفت ولان التعميم مطلوب

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي صوت

وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين او اكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد او العام على الخاص (قوله تحقيقا الخ) تعميم فى الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف اى يحقق تحقيقا او مقدر تقديرا او بمعنى محققا او مقدرا حال ويعلم من هذا التعميم ان لماهية اللفظ افرادا محققة وافرادا مقدرة قال الرودانى واستعماله فى كل منهما حقيقة لا انه فى المقدرة مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ماقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور اهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق إما منطوق به بالفعل او بالقوة والتقديرى مالا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ منفصل للتدريب اه فقول المعربين فى استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره انت اى تصوير معناه تقريبا وتدريبا انت قال البعض وحينئذ فليس فى اضرب مثلا الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فاقيم مقام اللفظ فى جعله جزء الكلام الملفوظ لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما اوعرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامى ليس من مقولة الحرف او الصوت اصلا ليس على ماينبغى افاده العصام (قوله المستتر) اى وجوبا وجوازا فيما يظهر (قوله مفيد) اى بالوضع فاندفع ما اورد على التعريف من انه يشمل اللفظ المفيد عقلا اوطبعا مع ان المراد بالفائدة فى تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان مايطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قدر زائد على ما فى المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ماولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح ويحسنه عدم السامع إياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفادة المعنى من اللفظ الى شئ آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر ان مراده الوضع العربى الذى هو قيد لابد منه فى تعريف الكلام كما قال الشاطبى وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرج فى الافادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف فكان الاولى زيادته فى التعريف ايضا ثم حمل الوضع على الوضع العربى مبنى على ان المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهى اخرج به (قوله من الدوال مما ينطلق الى آخره) من الاولى بيانية والثانية تبعيضية إذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع ان اللفظ يخرج غيره دل اولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما فى اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما فى المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ) أخرج به أمورا خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الاضافى (قوله والمركب الاسنادى المعلوم الخ) جرى فى اخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ماذهب اليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أولا قصدها المتكلم الكلام أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظة حتى يرد اعتراض أبى حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين

مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيد او تقديرا كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم فانه لفظ مفيد بالوضع فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه فى اللغة كلام كالخط والرمز والاشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق * الثانى يجوز فى

لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوى ليس فعلا فان قلت إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف قلت صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به لهجر النحاة معناه الاصلى وهو الرمى مطلقا أو من الفم فلا إشكال فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقى على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلى وهو الايجاد انما هو فى مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدإ محذوف أى وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة فلا ينافى أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار اليه ابن الناظم أولى وانما كان ظاهرا التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد إيراد تعريف الشئ إيراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر فى شرح الكافية) أى والالفية خلاصة الكافية (قوله ونظرا الى أن الافادة تستلزمهما) أى لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامركبا ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدرك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر وأما بالتركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة اوما يجرى مجراها الى أخرى اوما يجرى مجراها بحيث يفيدان مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف اى لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف ايضا فى الفضلات هل هى خارجة عن الكلام اوداخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنساؤه طوالق الا عندا وعبيده أحرار الا زيدا دخلت والا فلا اه وسيأتى لهذا مزيد بحث (قوله من الكلم أى الكلمات) ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر احدهما فعلا والآخر فاعلا وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع (قوله لاخراج نحو قام ابوه الخ) اى لان الاسناد فيه ليس مقصود الذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية (قوله وهذا الصنيع) اى التصريح بأجزاء الماهية فى الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر ان التركيب والقصد داخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ولو سلم أنها التزامية فهجرها انما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد نازع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا افاده شيخ الاسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجى نقلا عن الامام الرازى (قوله ومن ثم) اى من هنا اى من اجل ان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناظم (قوله تتميما للحد) اى من جهة الدلالة به على امرين يتضمنهما معتبرين فى الكلام اى وتمثيلا ايضا من جهة الايضاح به للمحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد

قوله كاستقم ان يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى ان الافادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام ابوه من قولك جاءنى الذى قام ابوه وهذا الصنيع اولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد * الثالث

بالتمثيل لان معناه أنها كتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتسميته بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وساله ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ماقاله فى آخر كلامه على المعنى الذى ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط مانقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض على الشارح بان فى آخر كلام ابن الناظم ما ينافى ماأسنده اليه الشارح وإن كان فى أول كلامه مايشير اليه فتأمل والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت لان للفظ وقول البعض هو فى موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اهلان مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوف والاصل مفيد فائدة كفائدة استقم فعليك بالانصاف (قوله انما بدأ بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لاتتزاحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى أواضافتها اليها أووصفها بها أونحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شىء من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول (قوله الكلم مبتدأ الخ) أى كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الاتى فى غير موضع وان كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحى فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ماصدق عليه وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثانى جنس واحده لان جزأه فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشئ باعتبار شئ آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا أولى لعدم احواجه الى تقدير (قوله لان المقسم) أى محل القسمة يعنى المقسوم (قوله صادق الخ) قال يس الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر أى متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزائه تحليل المركب الى اجزائه التى تركب منها وتقسيم الكلى الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقى ان تباينت اقسامه والا فاعتبارى (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أى باجتماعها أى لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وان كانت من نوع الاسم فقط أومن نوع الاسم والفعل فقط أوالحرف فقط والظاهر من كلامهم ان المراد بالكلمات فى الكلم الكلمات الاصطلاحية

انما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم * الرابع انما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الالفة بين الجزأين (واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم مبتدأ خبره ماقبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة اعنى الاسم والفعل والحرف وليس الكلم منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لاجائز حينئذ ان يكون من تقسيم الكل الى اجزائه لان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من تقسيم الكلى

فلا

فلا يطلق الكلام على ما تركب من ثلاثة الفاظ مهملة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاء باعتبار تركبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر للزوم تحقق الكلم فى الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ أخذ الانحصار من تقديم الخبر فى قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والا فيمكن أن يقال لانسلم أن مالا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) إما حرف تفصيل وأن تصلح فى تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أى ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم ان أى حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام فى تقسيم نفس الكلمة لا فى تقسيم حالها ولانه فى وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم أن يحتاج معه فى صحة قوله الثانى الحرف الى تقدير اى ذات الثانى الحرف أو الثانى حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر فى الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وان والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل بخلاف الثانى قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتى لهذا مزيد بيان فى آخر الموصول (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بان تكون الكلمة مسندة وبان تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثانى الفعل (قوله الاول الاسم) أورد عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التى لا تتصرف وما لا يقع الا مسندا كاسماء الافعال وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بان الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الاشباه (قوله على هذا) أى انحصار الكلمة فى الثلاثة (قوله الا من لا يعتد بخلافه) هو ابو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم (قوله الى كيفية تالف) الاضافة للبيان أى كيفية وحالة هى تالف قوله بانه فى موضع الحال من التالف والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر فى التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التالف وظاهره أن الكلام يتركب من اكثر من اسمين او اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله فى شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الا من اسمين او اسم وفعل ويوافقه قول الرضى وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو اكثر اه لكن قال السيد قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا بأكثر وهما إما كلمتان او ما فى حكمهما فى قبول اسناده أو الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال فى محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما إما كلمتان او ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) اى حقيقة كمثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر فى الوصف كالعدم لانه لا يبرز فى تثنية ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط (قوله نحو ذا زيد) اعترض بان الاولى نحو ذا احمد لان التنوين حرف معنى ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف فى تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه او بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة (قوله او فعل

الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة أن الكلمة اما أن تصلح ركنا للاسناد أولا الثانى الحرف والاول اما أن يقبل الاسناد بطرفيه او بطرف الاول الاسم والثانى الفعل والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه وقد أرشد بتعريفه الى كيفية تألف الكلام من الكلم بانه ضم كلمة الى كلمة فاكثر على وجه تحصل معه فائدة المذكورة لا مطلق الضم وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجل أو فعل

واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لان الماضى على تقدير أن فيه ضمير الايسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده فى التصريح وناقشه يس بانه لا شك فى أن قام فى جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار و يمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أى الجملة الندائية فان أى عند الجمهور من الثانى أى المركب من فعل واسم لان يا نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لانها حتى يقال ان يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثانى فان قلت قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ ان الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فان من الثانى قلت لعله يشترط فى الاكثر الذى يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة نحو زيد أبوه قائم وان قام زيد فقط فلا يلزم عد المنادى من الاجزاء حتى ينافى ما سلف لعدم توقف افادة أدعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعو اخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما نابت يا عن أدعو بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا ألا ماء لانه كلام مركب من حرف واسم لان ألا التى للتمنى لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا و يمكن دفعه بما قيل فى يا زيد (قوله ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدمامينى فى قول المغنى الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها مانصه الباب مبتدأ والثانى صفته له وفى تفسير الجملة خبر ومن الكتاب إما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضره هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم فى الظروف وإما حال من المبتدا على حد ما أجازه سيبويه فى قول الشاعر * لمية موحشا طلل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده وإما صفة للمبتدا بان يقدر متعلقه معرفة أى الباب الثانى الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اهو ما ذكره فى قول المغنى من الكتاب يأتى مثله فى قول الشارح فى قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخى الرتبى من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخى الرتبى بينها من حيث ذواتها وقوله و يكفى فى الاشعار الخ فيه ان ثم ادل على ذلك لان المتأخر ذكرا قد يكون اشرف كما فى آية لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخى الرتبى بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله ان الكلم اسم جنس على المختار) اى لدلالته وضعا على الماهية من حيث هى وللبهوتى اعتراض بتنافى كلام الشارح نقله البعض واقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدا فلا تغفل (قوله وقيل جمع) ردبان الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقيل اسم جمع ردبان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار انه اسم جنس جمعى الجمعى صفة لا سم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم ان الجمع مادل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع مادل على آحاده دلالة الكل على اجزائه والغالب ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى مادل على الماهية لا بقيد قلة او كثرة كماء وتراب والجمعى مادل على اكثر من اثنين وفرق بينه و بين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال القانى اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى ان ذلك مناف

واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء فانه من الثانى ﴿تنبيه﴾ ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام و يكفى فى الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طرفا (واعلم) ان الكلم اسم جنس على المختار وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول فالمختار انه اسم جنس جمعى لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فاكثر سواء اتحد نوعها اولم يتحد أفادت

لكونه جمعيا وجوابه مافى الرضى فى باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل فى الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعى استعمالا قال الرودانى لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل فى الجنس فى ضمن أفراده كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل فى زيدان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وان كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا ئم فيه اه وأقول الاولى أن يقال انه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام الرضى على ماقلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقى أن تقسيم اسم الجنس الى افرادى وجمعى غير حاصر اذ منه ماليس جمعيا ولا افراديا كاسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال) أى الكلم لانه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعى (قوله أى يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على أنه مادل على الماهية من حيث هى وأما على أن مادل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من أل مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس (قوله يجوز فى ضميره) أى الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعى لان المحدث عنه الكلم ولان من اسم الجنس الجمعى مايجب تذكير ضميره كغنم ومايجب تأنيث ضميره كبط ومايجوز فى ضميره الامران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائز الامرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره ان شاء الله تعالى فى باب العدد (قوله واحده كلمة) قال سم أى واحد معنى الكلم يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء ماصدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحده مفرده الاصطلاحى كما مر (قوله ومن المخلوقات) أى ماليس للعبد دخل فيه والا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس الجمعى) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده كلمة اه وفيه أنه لا تعرض فى كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعى يفرق الخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس جمعى مع قول المصنف واحده كلمة لكن ماسيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم الخ والجمعى صفة لاسم كما مر (قوله وهو الذى يفرق الخ) أى ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف فى الاجرام والمعانى ومانقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعانى لعله أريد به الاولوية لان الفرق لما كان أظهر فى الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعانى والا فاهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرته وكسرته فى المعانى والاجرام مطلقا أفاده الرودانى فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذ فرقنا بكم البحر قلت أريد فى الآية الاولى افادة التكثير وانما يؤتى بالمخفف اذا لم ترد تلك الافادة وفى الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعانى أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بغالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن جد وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه فى الاصل مصدر الا يثنى ولا يجمع وان أريد به هنا المقول لان اعتبار الاصل جائز فى مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول له بأل الداخلة على المحدود وزاد فى التسهيل فى حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير

أم لم تفد وقيل لا يقال الا على مافوق العشرة وقيل أفرادى أى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب وعلى الثانى فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ويجرى هذا الخلاف فى كل مايفرق بينه وبين واحده بالتاء وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه وقد أنثه ابن معطى فى الفيته فقال واحدها كلمة وذكر الناظم فقال (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ومن المخلوقات نبق ونبقة فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أى يكون بالتاء دال على الجمعية واذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمأ وكمأة وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى وحد الكلمة قول مفرد

وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحد جزأى العلم المركب نحو امرئ القيس فجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدرة وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو نخذ أو فعلا نحو شهد (والقول) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والله والكلام مختص بالمفيد واما كونه اعم من الكلم فلانطلاقه على المركب من كلمتين وعلى المركب من اكثر والكلم مختص بهذا الثالث واما كونه اعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهى مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان او غير مفيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة وقد بان لك ان الكلام والكلم

ثلاث

وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضى الى أنها كلمات (قوله وتطلق فى الاصطلاح مجازا) وكذا فى اللغة وخص الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب اسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح فى ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثانى أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أى جمع لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحتها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره (قوله فى كل ما كان على وزن فعل) أى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة اى زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان او فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الافعال التى وسطها حرف حلق ايضا قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد اربع لغات كسر النون مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم او فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فان لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا فتح فائه وكسر عينه او سكونها تخفيفا (قوله والقول) اى المقول (قوله على الصحيح) مقابله اربعة اقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين والثالث انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقى كالكلمات القرآنية لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالمركبات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور فى تصريحه فانظره (قوله على معنى) اى واحد أو اكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمى بمعنى المفعول اى المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) اى عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا باو فكل كلام او كلم او كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ وحمل الشارح عم على انه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله افعل تفضيل اكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما فى كلام البعض فانظره مثل جعله أفعل تفضيل فى البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة (واعلم) أن عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوى (قوله وقد بان لك) أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فقسط ما نقله البعض عن البهوتى وأقر من اعتراضه بقوله هذا أى قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر ان اعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لانه حينئذ مستعمل فى معناه الاصطلاحى وهو المركب من

ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ خبره ماقبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف اه مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم فى عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحى غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفيهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلام كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على اعرابه مبتدأ خبره ماقبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحى كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص ﴿ فائدة ﴾ قال ابن جماعة لابد فى الذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفى عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر انه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أى من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المقابل له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافى أنه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا فى مقابلة الصحيح والحاصل أن فى مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الأولوية والا فأخذ البعيد فى التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أى الى الكلام لانه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلى وقال الفاكهى يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول فى التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قديم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وجملة قديم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قديم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أى جملة كلام قديم التى هى اسمية مركبة من مبتدإ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدإ الاول وخبره بمعمول خبر المبتدإ الثانى وهو بها للضرورة (قوله للتنويع) قال سم حمل الكلمة على التنويع يقتضى أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة الى آخره وحينئذ فما قاله المكودى لا يصح لا أنه غير محتاج اليه فقط و يمكن أن يجاب بان لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قديم فصح ماقاله المكودى اه ببعض تصرف (قوله احدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لان كل كلمة أريد بها لفظها فهى علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه فى أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضى موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظنى (قوله يطلق لغة) اى اطلاقا مجازيا كما فى التصريح وغيره و يشير اليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من ان هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) اى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال يس ليس بقيد فان العلاقة الآتية

بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة التركيب واخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان فى الصدق فى نحو زيد ابوه قائم و ينفرد الكلام فى نحو قام زيد و ينفرد الكلم فى نحو ان قام زيد ﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت ان القول على الصحيح اخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه ان يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قد يؤم) أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودى وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام اه ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلا

تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر فى كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم فى الاطلاق بالفعل والذى تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انها) اى جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) أل للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامرى الصحابى توفى فى خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنه وقيل فى أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر فى الاسلام دهرا وكان يقول أبدلنى الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى مدة خلافته يا لبيد أنشدنى شيأ من شعرك فقال ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمنى الله البقرة وآل عمران فزاده عمر فى عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال فى الاسلام هذا البيت

ما عاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتنى أجلى * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

(قوله ألا كل شئ ماخلا الله باطل) أى ذاهب فان أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو

* وكل نعيم لا محالة زائل *

واعترض بان نعيم الجنة لا يزول وأجيب بانه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أى لا بد وقيل لا حيلة (قوله وهو) أى الاطلاق المذكور من باب الخ أى فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بان السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيئة القوم) كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن أوس فى ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم * فلما استد ساعده رمانى

وكم علمته نظم القوافى * فلما قال قافية هجانى

واستد بالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة) أى إنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من أمراض الالفية التى لا دواء لها وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن اهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان اهماله لوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ويكون قد فى عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ فى المعنى المجازى يصدد أن تدعو حاجة اليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرته فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقى (قوله وهذا) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع (قوله فى العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص (قوله لشرفه) أى لوقوعه محكوما عليه وبالا ولانه لا غنى لكلام عنه (قوله بالجر) هو

انها كلمة هو قائلها اشارة الى رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل شئ ماخلا الله باطل وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة ﴿تنبيه﴾ قد فى قوله قد يوم للتقليل ومراده التقليل النسبى أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها فى المفرد لا قليل فى نفسه فانه كثير وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض قال فى شرح

على ان الاعراب لفظى الكسرة ومناب عنها وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان أجيب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبان الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة ومناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات تزيد على ماذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بان الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويلا لتأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لان الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما (قوله وهو فى الاصل) أى اللغة (قوله أى أدخلت نونا) أى أوصوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) فى العبارة اختصار والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ماوضع لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لامن ادخال النون اذهى مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلى بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الرودانى وقوله لفظا قال يس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطا أى لأن الكتابة مبينة على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الالف فى الوقف نصبا كتبت الالف والمراد باللحوق خطا المنفى لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون لنسفعا حينئذ بقوله لا خطا لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من أنها تكتب ألفا فى الدرج لحق لفظا لا خطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا فى الرودانى (قوله مخرج للنون) أى الاولى المتحركة المزيدة فى آخر ضين وأخرجها الرودانى بقيد تلحق الآخر نظرا الى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر ضين كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للالحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين (قوله فى نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفى فلا تفضحون قاله الدنوشرى (قوله للقوافى) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثنى عشر قولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافى المطلقة بأنه يلحق الاعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر القوافى وآخرها مدة والتنوين بدل منها لأنه لحقها وأجيب عن الاول بأن المراد بالقوافى مايشمل الاعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل مايصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الرودانى ولا يرد عليه ما اذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روى القافية ولو مع فصل بينهما بما يرد ما اذا كان الروى مدة أصلية فان الظاهر حينئذ حذفها والاتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا روى القافية فى هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول

الكافيه وهو اولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والاضافة (والتنوين) وهو فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فقيد لا خطا فصل مخرج للنون فى نحو ضيفن اسم للطفيلى وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا والنون اللاحقة للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مدعو ضاعن مدة

الاطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله * أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقول أن أصبت لقد أصابن

الاصل العتابا واصاب وقوله أفد الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قدن * الاصل قدى ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أى قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى رويها ساكن غير مد كقوله أحار بن عمر وكأنى خمر * ويعدو على المرء ما يأتمر * الاصل خمرو يأتمر وقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترق الاصل المخترق وقوله قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان * فان هاتين النونين زيدتا فى الوقف كما زيدت نون ضيفن فى الوصل والوقف وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفى الفعل والحرف وفى الخط والوقف وحذفهما فى الوصل ويسمى التنوين الغالى زاده الاخفش وسماه بذلك لان الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن وزعم ابن الحاجب انه انما سمى غاليا لقلته

لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله فى لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق (قوله كقوله) أى الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوص اسمه كجرير هنا والنابغة فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كما فى التصريح وهو الافرب وبكسرها كما فى الشمنى أى ان إردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولى (قوله أفد) فى رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الأبل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قدن أى كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروى (قوله تجانس الروى) أى حركة الروى والروى الحرف الذى تنسب اليه القصيدة (قوله أحار الخ) حار منادى مرخم حارث وخمر بفتح فكسر أى مخمور أى مستور العقل مغلوبه ويعدو ويسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين ما يأتمر من ما مصدرية أى ائتماره لأمر غير رشيد قال فى التصريح والمشهور تحريك ما قبله أى ما قبل التنوين الغالى بالكسرة كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ويظهر لى جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل (قوله وقاتم) أى ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق الممر الواسع لان المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع الى البعل أى الزوج وجواب الشرط الاول محذوف تقديره ترضين به والثانى حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا رضيت به (قوله فان هاتين النونين) أى اللاحقة للقوافى المطلقة واللاحقة للقوافى المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليلا لاخراج قيد لا خطا هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى الثبوت وقفا فى قوة التعليل لاخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا لان القيد المذكور فى التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا لا قولنا لا وقفا فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا فقصد به الشارح بيان حالة زيادتهما فى القوافى فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للتنوين الحقيقى هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة والتى بعدها أعنى قوله وليستا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى الخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق ما ذكره أولا بالنونين معا بقى أن الدمامينى نقل عن الزمخشرى أن تنوين الترنم لا يؤتى به وقفا (قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما فى الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما فى الخط يعلم ايضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو فى آخر البيت كالخرم بمعجمتين فى أوله وهو زيادة أربعة أحرف فاقل اول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم ان ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له اوان التنوين الغالى ليس

قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف فى فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسما لتنوين الترنم وهذا انما يتجه على القول الثانى الذى لم يجر عليه الشارح فى قولهم تنوين الترنم وقيل الايذان بالوقف إذ لا يعلم فى الشعر المسكن آخره للوزن أو اصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أى من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله ومن هذا يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لانونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التى قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهى أربعة) أى المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقى من أنواع التنوين الحقيقى المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة لم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين مالا ينصرف فى قوله

* ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وكتنوين المنادى المضموم فى قوله

* سلام الله يا مطر عليها * وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما فى قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الاولين فى تنوين التمكين زاعما فى القسم الاول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعد ما بقى على كونه تنوين صرف ورده الدمامينى بأنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف مافيه علتان مانعتان من الصرف ولا ينافى ذلك كونه فى المحكى تنوين صرف ألا ترى أن الحركة فى مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا فى قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها فى المحكى حركة اعراب وزاعما فى النوع الاول من القسم الثانى أن الضرورة أباحت الصرف ورده الدمامينى بأن تنوين الصرف هو التنوين الذى يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته ان اثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق انه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد على انهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو اعم من تنوين الامكنية وزاعما فى النوع الثانى من القسم الثانى أن الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الاعراب وردبان سبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكنية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال تنوين الخ) ويقال له تنوين الصرف ايضا (قوله وتنوين التمكين) اى التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم فى باب الاسمية او المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل وقاض) اى وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل ردا على من زعم ان تنوين المنكر للتنكير فقد ردبانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لشئ لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء فى النصب (قوله لانه لحق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول (قوله أى إنه) بيان للشدة (قوله فيبنى) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب النفى (قوله لبعض المبنيات) يعنى العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما فى التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء فى البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير

وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم وقيد لغير توكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط نحو لنسفعا وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهى أربعة الاول تنوين الامكنية ويقال له تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض سمى بذلك لانه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية أى انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير

(قوله تقول سيبويه بغير تنوين اذا اردت معينا) اى فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال فى التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية اى الحديث المعهود كذا قالوه وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات اه وقوله اى الحديث المعهود المناسب اى الزيادة المعهودة اى التى هى من حديث معين وقوله المصدر اى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه الرودانى قوله لان جميع الافعال نكرات فيه انه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشكل فى انه علم له اه اى علم شخصى لما اسلفناه عن العصام ان اللفظ لا يتعدد بتعدد لتلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفى لا يعتبره ارباب العربية وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول ايضا ولا يخفى ان ماذكر من علمية اسم الفعل جار فى المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل يظهر لى فى التخلص من ذلك ان المنون اسم للفظ الفعل المراد به اى فرد من افراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من افراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من اى حديث وان معنى كون الثانى نكرة انه فى حكم النكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فأجروه مجرى ما يعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفى كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب (قوله باضافة بيانية) لان بين المتضايفين عموما وجهيا (قوله وهو أولى) لعله لان البيانية أشهر من اضافة المسبب الى السبب وقيل الاول أولى لان الاضافة عليه حقيقية على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعيم تصغير أعمى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فاصل جوار جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا الان المحذوف لعلة كالثابت تخفيفا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فاصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكثرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض عن ألف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف أفاده فى التصريح ببعض زيادة (قوله لا ذى نحو يومئذ وحينئذ) قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني للبيان كشجر أراك وكأن الاول لم يعتبر تقييد اذ بما أضاف اليه والثانى اعتبره وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما

تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا اردت غير معين قلت سيبوية وايه بالتنوين والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض باضافة بيانية وبه عبر فى المغنى وهو أولى وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور وسيأتى الكلام على ذلك فى باب مالا ينصرف مبسوطا ان شاء الله تعالى وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ فانه عوض عن الجملة التى تضاف اذ اليها فان الاصل

هو أحد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضي أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء أو زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما حينئذ فاضافته كاضافة يومئذ اذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذا اذا على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا الآتيناهم اذا الأمسكتم وإنكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا أكرمك بالرفع أى اذا أتيتني أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا فى هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضى وعلى الاسم (قوله فحذفت الجملة) أى جواز الاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك انه جعل بناء ما ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد بملازمتها للبناء) أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها ويقول ورد بانها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله فى قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بان الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقى الجر كما فى قراءة بعضهم والله يريد الآخرة أى ثواب الآخرة أفاده فى المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعافية وكذا وأنت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني قال الشمنى وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف فى صحاح الجوهرى فى باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك والتمكين لأن مدخوله معرب منصرف ومثلهما أى (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه فى مقابلة النون فى جميع المذكور السالم) قال فى التصريح قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات الا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى ثم إنه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها وما نقله الاسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه (قوله للربعى) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما فى يحيى على المرادى (قوله وهو ما سمى به مؤنث) لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولى فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بان الكسرة الخ) وبانه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر ﴿فائدة﴾ قال فى المغنى يحذف التنوين لزوم الدخول ال وللاضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا فان قدر خبرا فحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة

يوم اذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت اذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش أن اذ مجرورة بالاضافة وان كسرتها كسرة اعراب وورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما الى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر فى قوله نهيتك عن طلابك أم عمر * بعافية وأنت اذ صحيح قيل ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضافان اليه ذكره الناظم * والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء سمى بذلك لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين وليس بتنوين الامكنية خلافا للربعى لثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى به مؤنث كاذرعات لقرية ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما قيل انه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة عوضت عنها

والخبر محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب أمافيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أوابنة اتفاقا أوبنت عند قوم من العرب فاما قوله * جارية من قيس ابن ثعلبة * فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

فالفيته غير مستعتب * ولاذاكر الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفات فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى فتفيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين أحد لتماثل الكلمات فى ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ماقبل العاطف فى ترك التنوين وفى الحركة اه بايضاح والاصل فى تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه اذا ولى الساكن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيدا ابنك هم (قوله والندا) قال فى المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصر فى عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسى وغيره سماعى لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الرود انى لغة الضم والمد بانه لما انتفت المشاركة فى نادى كالا يخفى كان فى معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهرى والمرادى بأن المضموم اسم لامصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب اقبال مدخول الأداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره الندا بماذكر لابد خول حرف النداء الوارد عليه ماذكر (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ماتوسدأى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها لمجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم إذ يكفى فى ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له فى نظم الكلام لانه لا يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا (قوله تقديره ياهؤلاء) أى فى الايتين وأما فى البيت فيقدر مايناسب (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف النداء ياخصة (قوله ألا ياسلمى) تقدير المنادى ياهذه ومى قيل ترخيم مية للضرورة وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى بمعنى من (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما فى شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بان حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والأقيس على القول بانه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتد بها فى الوضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا لزيادة الهمزة أما على القول بان المعرف للام وحدها فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم فى لغة طئ) يمكن جعل فى الاولى بدلية كالباء فى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل ام فى لغة طئ فلم يلزم تعلق حرفى جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ أل ولفظ ام كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله ان الجمهور على اختصاصها بالاسم وان دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) اى الماضى كما فى التصريح (قوله لندرتها) اى والنادر كالعدم (قوله ومسند اى محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه

(والندا) وهو الدعاء بيا أواحدى اخواتها فلا يرد نحو ياليت قومى يعلمون * يارب سار بات ماتوسدا * ألا ياأسجدوا فى قراءة الكسائى لتخلف الدعاء عن يا فانها لمجرد التنبيه وقيل أنها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس فى الامر كالآية وفى الدعاء كقوله الا ياسلمى يادارمى على البلا (وأل) معرفة كانت كالفرس والغلام اوزائدة كالحرث وطبت النفس ويقال فيها ام فى لغة طئ ومنه ليس من امبر امصيام فى امسفر وسيأتى الكلام على الموصولة وتستثنى الاستفهامية فانها تدخل على الفعل نحو الفعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب وانما لم يستثنها لندرتها (ومسند) اى محكوم به من اسم او فعل او جملة نحو انت قائم وقمت وانا نحن نزلنا الذكر

﴿تنبيه﴾ جعل الشارح لفظ مسند فى النظم

معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر ويصح تسمية الاسناد فى نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها المراد عن السعد التفتازانى أن الالفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها اللفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثانى ﴿فائدة﴾ اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو لو وفى فى فى وفى ماماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميا لأفعل كاسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من أول الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين بهو هما اليه واحتاج الى تقديرهما لان الاسناد بقطع النظر عنهما لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بان الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدى) تصغير معدى منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر (قوله فحذفت أن) أى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اه وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصيل الى المقصود ويروى مظنة

على اسناد فقال ومسند أى اسناد اليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولا يسند الا الى الاسم وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع مذنبك مع أن المحذوفة بمصدر والاصل أن تسمع أى سماعك فحذفت ان وحسن حذفها وجودها فى ان تراه وقد روى ان تسمع على الاصل واما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل من

بالظاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلا (قوله تمييز) أى تميز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تميز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الأوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتميز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتميز وللاسم متعلق بحصل وأوصلها أرباب الحواشى الى سبعين وجها أو أكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه (قوله الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وان أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تقديمه لان الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير وفى الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبى وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه فى المعنى) فزيد فى مررت بزيد أو جاءنى غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الاول بأنه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معانيه الاربعة) أى الحكم الاربعة لأنواعه الاربعة وهى دلالته على أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على تقدير مضاف أو هى لأدنى ملابسة واطلاق معنى الشئ على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير فى كلامهم (قوله لا تتأتى فى غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضا فلان العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة أو عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما وآخر الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفى حاشية السيوطى على المغنى أن بعضهم ذهب الى ان أحرف النداء أسماء افعال متحملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون إلا اسما) أورد عليه أمران الاول انه كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف كون الكلمة منادى وبحث فيه سم بأنه ان أراد بكون الكلمة منادى مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا اقباله ففى ادراك المبتدى اياه دون المفعولية نظر ظاهر * الثانى ان المفعول به قد يكون جملة نحو اظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبى الله واجيب بأنها مفرد فى المعنى لان المعنى أظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول ويدل لهذا ما سننقله أن التحقيق أن الخبر فى نحو نطق الله حسبى من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا فى المعنى غير متجه (قوله وهو لا يكون الا اللاسم) لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل (قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا الى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية او المجاز المرسل ومثل ذلك يقال فى قوله ويا افعلى ونون أقبلن وقوله نحو اخ يقتضى ضم التاء فى عبارة المصنف مع ان الرواية الفتح ولعله آثر الاعرف

زعموا ومن وضرب اسم
للفظ مبتدأ وما بعده
خبر (للاسم تمييز) عن
قسمه (حصل)
تميز مبتدأ أو الجملة بعده
صفة له وللاسم خبر
وبالجر متعلق بحصل
وقدم معمول الصفة
على الموصوف الممنوع
اختيارا للضرورة
وسهلها كونه جارا
ومجرورا وانما ميزت
هذه الخمسة الاسم لانها
خواص له أما الجر
فلان المجرور مخبر عنه
فى المعنى ولا يخبر إلا عن
الاسم وأما التنوين
فلان معانيه الاربعة
لا تتأتى فى غير الاسم واما
النداء فلان المنادى
مفعول به والمفعول
به لا يكون إلا اسما
وأما أل فلان أصل
معناها التعريف وهو
لا يكون الا للاسم وأما
المسند فلان المسند
اليه لا يكون إلا اسما
﴿تنبيه﴾ لا يشترط
لتميز هذه العلامات
وجودها بالفعل بل
يكفى ان يكون فى
الكلمة صلاحية
لقبولها (بتا) الفاعل
متكلما كان نحو
(فعلت) بضم التاء
او مخاطبا نحو تباركت
يا الله بفتحها او مخاطبة
نحو قمت يا هند بكسرها

وهو ضمير المتكلم والأشرف وهو الضم أو اشار الى صحة غير المروى ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت وماضربت وما مت وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحى للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان واخواتها ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل فى بابه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء فى نحو ماضربت ومت وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء فى نحو ماقام الا أنت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقى أنه لم تدخل التاء اللاحقة للبيس حتى ينهض ماسيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية اخواتها عليه نص على ذلك المصنف فى تسهيله بل هى تاء من نفى عنه الخبر اللهم الا أن يراد بالفعل مايشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هى تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه ويتعين القصر فى قول الناظم بتا للوزن وان كان فى نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما فى الهمع (قوله وأنت) عطف على تافعلت بتقدير مضاف اى وتاء أنت أو على فعلت مع جعل التاء فى قوله بتا من استعمال المشترك فى معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضى اتحاد تاء فعلت وتاء أنت مع أنهما نوعان متباينان (قوله التأنيث) اى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها لعدم ورد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ماسيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث اذ ليست التاء فى نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا أن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفى لا على ما يأتى عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء فى نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى فى الاصل قارب كما يأتى وهند متلاهى المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما إن كان امدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثانى ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله اصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة اى عن خروج ذى الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت أمة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهى سبعية (قوله لالتقاء الساكنين) اى للتخلص من التقائهما (قوله بفتحها لذلك) أى للتخلص من التقاء الساكنين (واعلم) أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهى جهة كونه حركة وجهة خصوص وهى جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا فى فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة اصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب حركة بناء كما فى قوة او حركة بنية كما فى تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة وليس من الحروف بالتاء الاهى كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقانى (قوله رد على من زعم من ال أجاب الفارسى بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل فى كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان كذا فى الدمامينى ومثله يجرى فى عسى (قوله حرفية ليس) أى قياسا على ما النافية

(و) تاء التأنيث الساكنة اصالة نحو (أتت) هند والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو قالت أمة بنقل ضمة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بفتحها لذلك أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو كانت غير اعراب فلا فاطمة وقائمة وان تختص بالفعل بل تكون فى الاسم نحو لاحول ولا قوة الا بالله وفى الفعل نحو هند تقوم وفى الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من

السيد ذكر فى العباب أن ليس عند من جعلها فعلا معناه ما ثبت انتفاؤه أى انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بانها للنفى قول بحرفيتها لان النفى معنى فى الاسناد اه (قوله حرفية عسى) أى قياسا على لعل نقل الرد وانى أن السيد ذكر فى العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الاصلى قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهى للترجى (قوله فى لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء (قوله وتبارك اسماء الله) قال فى التصريح هذا إن كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس اه وردبان هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه إدخال علامة فى فعل يصلح لدخولها (قوله ويا افعلى) بقصر يا للوزن ولم يقل و ياء الضمير أو و ياء المتكلم للحوقهما الاسم والفعل والحرف نحو مربى أخى فاكرمنى و بهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى بان هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام اسما فعلى أمر فهات بمعنى ناول وتعالى بمعنى اقبل والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعنى ياء المخاطبة اى لا خصوص اللاحقة للامر وان اوهمته العبارة وانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقه و ياء المخاطبة فى الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت ياهند تقومين ولعله للتفنن (قوله ليسجنن وليكونا) قيل أكدت فى الاول بالثقيلة لقوة قصده ما سجنه وشدة رغبتها فيه وفى الثانى بالخفيفة لعدم قوة قصده ما تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها فى ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضى فى قوله

دا من سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت * ياليت شعرى منكم حنيفا * أى ياليتنى أعلم حال كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعا للعينى حنيفا مفعول شعرى فيلزم عليه عدم ارتباط قوله اشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر فى ليت شعرى مرددا باستفهام نحو ليت شعرى اتأتينى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف وجوبا بلا سادمسده لكثرة الاستعمال اه فأصله اشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العينى و روى اقائلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى فالاسم معرب بالواو ولو كان مفرد الأعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لان الاصل فى الاسم الاعراب بخلاف الفعل و بحث الدمامينى فى الاستشهاد بالاخير بانه يجوز أن يكون الاصل اقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية اقائلون ما يصحح الاستشهاد المبنى على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن افراد بعض انواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع او الامر او خصوص ياء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها فى الخارج و بقولنا بعض أنواعه الخ ما قيل إن الجنس يوجد فى ضمن جميع افراده وجنس الفعل فى ضمن جميع أفراده لا ينجلى بواحدة من العلامات الاربع إذ لا شئ منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة اى الاسم والحرف (قوله و بتا متعلق بينجلى) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدإ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف

اشترك التا آن فى لحاق ليس وعسى وانفردت الساكنة بنعم و بئس وانفردت تاء الفاعل بتبارك هكذا مشى عليه الناظم فانه قال فى شرح الكافية وقد انفردت يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم و بئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى ان تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله (و يا افعلى) يعنى ياء المخاطبة و يشترك فى لحاقها الامر والمضارع نحو قومى ياهند وانت ياهند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (اقبلن ونحو لنسفعا وقد اجتمعتا حكاية فى قوله ليسجنن وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله

* اشاهرن بعدنا السيوفا

وقوله

* اقائلن أحضروا الشهودا * فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم ثمرة خير من جرادة

يتوسع فيهامع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه اشارة الى أن الباء فى قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لسكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلى بكل مما ذكر وقوله لا بالمجموع أى الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله أى كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أى الفعل ينجلى بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواها) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ وان قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله أى سوى قابلى العلامات) أشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلى علاماتها ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا وأرد عليه سم فى نكته أنه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلى علامات الاسم والفعل للقطع بان مقابل الشئ لا يقبل علاماته فاذكره من التقدير مختل أيضا الا أن يقال ان فى هذا التقدير اشارة الى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواها الحرف التمهيد لتقسيمه الى اقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواها الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواها (قوله التسع المذكورة) هى وان كان بعضها حروفا فى الواقع الا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور فى جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها الفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أولا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم فى العلامات وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكر هنا لكان فى الكلام احالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الاسماء ما لا يقبل شيئا من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز فى الجملة وما قيل من أنه يؤدى الى خطأ المبتدى اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بان التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدى كاف فى بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الايراد بانا لا نسلم ان ما ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقطوعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضى والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر بناء على ان مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على ان مدلوله لفظ الفعل ونعنى بمعنى معناه المعنى التضمنى لمعناه فتنبه (قوله أى علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) اورد عليه ان عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للموجود لتصريحهم بان العدم لا يصلح علامة للوجودى واجيب بان ذلك فى العدم المطلق وما هنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة انواع) اشارة الى نكتة تعداد المصنف الامثلة وذلك ان تجعل نكتته الاشارة الى ان الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهى الاصناف من الشئ لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هى اصناف ثم الانواع الثلاثة التى ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء إما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفى أو غير الخاص كان واخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسئل عنه وما جاء على خلافه يسئل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر

فلا توجد مع غيره الا فى شذوذ كما تقدم

﴿تنبيه﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أى كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سواها) أى سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة أى علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيأ من علامات الاسماء ولا شيأ من علامات الافعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (فى و) مختص بالافعال نحو (لم)

﴿تنبيهان﴾ الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل

يستطيع ربك لانظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجىء فى بابه ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة وان رأته فى حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته * الثانى حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما عملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الاصل كما سيأتى وانما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قد والسين وسوف واحرف المضارعة مع اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشئ لا يعمل فيه وانما لم تعمل ان واخواتها وأحرف النداء الجر لما لا يذكر فى موضعه وانما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس فتدبر

الشارح ذلك (قوله لا نظر الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ما ذكر لانها فى الاصل بمعنى قد كما فى هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو فى ألم نشرح لان الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك ألليس الله بكاف عبده أو نفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لاحمل المخاطب على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والاورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقرر به فى مثل هذه الآيات لنكتة كتكون ايراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على صغائه اليه واذعانه للحق الذى هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أى لانكار نفى الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة فى محل نصب لسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف فى محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله فى نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن محل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى فى هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد فى حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم فى الاختيار وانه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل (قوله وذلك) أى المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف فى هل زيدا أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية لمحذوف فى هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض فى حلها غير ظاهر (قوله فى حيزها) أى قرب حيزها الاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه (قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركاله فى مقابلة تركه لها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق الألفة) أى للالفة السابقة (قوله الا بمعانقته) أى ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح فيل من مذهب الكسائى اما على مذهب سيبويه فلا ترضى الا بمعانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر بعضهم ان حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله ان يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به (قوله لعارض الحمل) اى لعارض هو الحمل فالاضافة للبيان او للحمل على ليس العارض فالاضافة من إضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه افادة كل النفى (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من هاء والف فنكر واضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد اقتضى ان لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك افاده يس (قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها فى الاصل المعرفة فهى داخلة فى عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنزيلهن) اى الستة ووجه التنزيل فى ها التنبيه وال واحرف المضارعة ان العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه فى قد والسين وسوف ان قد تفيد قرب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله ومقابليها يفيدان تاخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه او تحقيقه او تقليله او تأخره لكن فى كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها اجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن الخ وارد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين لعملها فى المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لدخولها والمخصص للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف فتأمله (قوله لما يذكر فى موضعه) أى من شبه ان وأخواتها بالافعال فى المعنى فان وأن يشبهان أؤكد وليت اتمنى ولعل ارجى وكأن أشبه ولكن استدرك ومن نيابة احرف النداء عن ادعو (قوله انما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال يجرى فى أن وكى وإذن الناصبات للمضارع أيضا ودون الجواب

لانها بمعناها على ان بعضهم جزم بها كما سيأتى ولما كانت انواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وامر اخذ

فتدبر (قوله لانها بمعناها) أى ملابسة لمعناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا لنفى الجنس ولن لمطلق النفى (قوله لشرفه) ولسبق الاستقبال على المضى فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فان كان متعددا كامس وغد فالماضى سابق كذا قال الشمنى وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعته الاسم) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له فى السكنات والحركات وعددا لحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضى الافعال) الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله بالتاء المذكورة) أى فألل للعهد الذكرى والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على أنها من باب استعمال المشترك فى معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الرامى (قوله فهم من اللفظ) أى باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل فى غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقى لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح فى قبول دامت وتعالى على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمع بها قاله الرودانى فيجوز دامتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين (قوله فالدور) أى الحاصل من أخذ الامر فى تعريف فعل الامر منتف وهذا تفريع على تفسير الامر فى قوله ان أمر فهم بالامر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم الامر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) أى فى بابه (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكان قول الشارح فليس بفعل أمر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فان لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء او صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه ان الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى ثم رايت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه فى قول ابن معطى

* اللفظ ان يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الاولى على السعة ويبقى حالة ثالثة وهى ان يكون المبتدأ اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة اقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم (قوله أى اللفظ الدال) أى بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفى كلامه اشارة الى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الامر وان المراد بالامر الامر اللغوى لا الاصلاحى فلا منافاة بين المبتدإ والخبر وفى عبارته ميل الى ان مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى وفى قوله الآتى فان معناه اسكت وقوله معناه اقبل الخ ميل الى ان مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث

فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أى بمشابهته كما سيأتى بيانه فقال (فعل مضارع يلى) أى يتبع (لم) النافية أى ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم هذه اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابى ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها (وماضى الافعال بالتاء) المذكورة أى تاء فعلت وأتت (مز) لاختصاص كل منهما به ومز أمر من مازه يميزه يقال مزته فامتاز وميزته فتميز (وسم) أى علم (بالنون) المذكورة أى نون التوكيد (فعل الامر ان أمر) أى طلب (فهم) من اللفظ أى علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوى وهو الطلب وقبولها نون التوكيد فالدور منتف

فان قبلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهى مضارع نحو هل تفعلن او فعل تعجب نحو احسن بزيد فان احسن لفظه لفظ الامر وليس بامر على الصحيح كما ستعرفه (والامر) اى اللفظ الدال على الطلب (ان لم يك

للنون محل * فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر نحو فندلا زريق المال أى أندل وأما اسم فعل أمر (نحو صه) فان معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل أو قدم أو عجل ولا محل للنون فيهما * (تنبيهات) * الاول كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كأوه بمعنى اتوجع

دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق و يراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق و يقصد به نفس اللفظ كما فى الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر اه و بقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال أربعة كما فى الرودانى (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى حلول (قوله اما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الرودانى و يمكن دفعه بان يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحو صه وحيهل) او مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لان اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفى حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة و بلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة الغليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هى ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الاول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) أى حلول كامر (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها لذى غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أى علامته (قوله أسماء الافعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم فى باب اسم الفعل

وما بمعنى افعل كآمين كثر * وغيره كوى وهيهات نزر

(قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أى وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وحبذا من حبذا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) أى كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها فى التعجب الخ) أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن الاخص (قوله فهى مطردة الخ) اطراد الشئ استلزام وجوده وجود شئ آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شئ آخر فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المركب لكن فى قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من ان الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للازم) أى لازمها وهو

وأف بمعنى أتضجر و ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الاولى أن يقول ومايرى كالفعل معنى وانحزل عن شرطه اسم نحو صه وحيهل ليشمل أسماء الافعال الثلاثة ولعله انما اقتصر فى ذلك على فعل الامر لكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه (الثانى) انما يكون انتفاء قبول التاء الاعلى انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما فى افعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها لا تقبل إحدى التاءين مع انها افعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح

بخلاف اسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها (الثالث) انما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء

الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة ولا يلزم انعكاسها اى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهى كالانسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول

المعلم أى والملزوم المساوى للازمه مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة عليه اذا لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم فى نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة محوشرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لا لازما لا من جهة كونه علامة إذ الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهى أخص) لم يرد بالاخص ماهو المتبادر منه وهو مايصح حمل الاعم عليه بل مايلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أى الغالب

﴿ المعرب والمبنى ﴾

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله وفعل أمر ومضى بنيا * وأعربوا مضارعا الخ والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لاحاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول الخ) لم يضمر لان الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لمايعم الاصطلاحى واللغوى ولانهما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أى عكس مافعل المصنف حيث أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففى كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء و بيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف أولا قابل الاعراب وغير قابله تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرع قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال سم فتأمله فانه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بماذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايهام ممنوعة كما لم من صدر القولة (قوله أى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الاعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على أن معنوى التغيير (قوله أى أظهر) أتى به لان أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد ابته أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفتحتين و بضم فسكون و يقال عربان بضم فاسكان و بابدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية الا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها (قوله ماجىء به) أى شئ نطق به وان لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء ابوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشرى (قوله لبيان مقتضى العامل) أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما فى الحرف والاعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الاعراب قال الا أن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم إذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فان فسر بالطالب لأثر مخصوص لم يلزم الدور

النداء علامة للاسم ملزومة له وهى أخص منه إذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل فى العلامة

﴿ المعرب والمبنى ﴾

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الاعراب البناء فالاعراب فى اللغة مصدر أعرب اى ابان اى اظهر او اجال او حسن او غير اوازال عرب الشئ وهو فساده اوتكلم بالعربية او اعطى العربون او ولد له ولد عربى اللون اوتكلم بالفحش او لم يلحن فى الكلام اوصار له خيل عراب اوتحبب الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها واما فى الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظى واختاره الناظم ونسبه الى المحققين وعرفه فى التسهيل بقوله ماجىء به لبيان مقتضى العامل

ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الردوانى كونهما لفظيين انما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) أى وجودا وعدما ليدخل السكون وكان الاحسن أن يزيدوا الحروف أى وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بأنها الاصل أى فى الجملة والا فقد تكون فرعا كفتحة مالا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لايدفع أحسنية زيادة الحروف (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول المورد أن الاعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لامباينة لها فالذى ينبغى إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم ان اول اللزوم فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى إذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة فى أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضى توقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث أواخر مع أنه ليس كذلك وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها الا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما يأتى بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء فى الآخر لانهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف

من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والثانى أن معنوى والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف

العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا او المذهب الاول أقرب الى الصواب لان المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء فى اللغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباع أو نقلا أو تخلصا من سكونين فعلى هذا هو لفظى وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل

العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب فى أول أحواله أفاده الشنوانى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتى وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل المعنوى كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الاولى أنهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى جاءنى زيد وتقديرا كما فى زيد اضربته وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار دالة من الحركة ونحوها والاظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب بسماعى أى على الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أى تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب الى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لان الاقرب الى الشئ غير ذلك الشئ ويمكن دفعه بان المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الاول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضى ان الثانى قريب الى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لاقربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللاشارة الى امكان الجواب عبر باقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من تنافى كلام الشارح ولا حاجة الى دفعه بان أفعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لأحدهما على الآخر قلت أقربية الأول حينئذ باعتبار عدم احواجه الى تأويل بخلاف الثانى (قوله لان المذهب الثانى) أى لان تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لان المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الاول) أى الانتقال من الوقف الى الرفع (قوله لم تختلف بعد) أى الآن أى حين التغيير الاول أى لأن حقيقة اختلاف الاشياء أن يخلف كل منها الآخر (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانتفاء الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين أى مشابهه فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما (قوله وليس) أى ماجىء به وقوله حكاية الخ أى لاجل الحكاية كما فى من زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كما فى قم أوتى بنقل ضمة الهمزة الى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما فى اضرب الرجل فهذه الحركات ليست إعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافى هذا ما سيأتى من عدهم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكنان فى كلمتين وما سيأتى فيما اذا كان ذلك فى كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد بالزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن فى آخر حيث لغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا وأمثلة الاربعة هؤلاء وكم لارجلين أرم فدخل فى تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة مادام منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصلى فلا يرد ان لعروض بنائهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم

وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على اعرابها كما سيأتى فى الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح فى الاول ومتعلق الظرف فى الثانى والابتداء فى الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى وأورد عليه ان المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قوله لازم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال فى اخراج ماذكر ويمكن الاعتذار عنه بانه لما كان لازما بحسب الظاهر ودا خلا بحسبه فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة فى التسمية) أى تسمية الاعراب والبناء باللفظى على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوى على المذهب الثانى (قوله ظاهرة) لان ماجيئ به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعانى المعقولة (قوله اى بعضه) تفسير من بعض أقرب الى مذهب الزمخشرى الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن فى المعنى واما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى (قوله على الاصل) أى الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا امكن (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير ذلك مايوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شيئ واحد ومن ان المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاد به ان هذا التقسيم للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ماسيذكره من أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ماسلم من هذا الشبه قال السندوبى وكما لا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ماتصنع فى من التبعيضية فانها تقتضى ذلك قلت هى هنا على حد قوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم مناظعن ومناقام اذليس فى الآية والشاهد الا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب ان من التبعيضية انما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا المجموع منهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الاصح فقط وترك التفريع (قوله على الأصح) وقيل المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الا أن الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الاسماء الخ) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه الخ (قوله وبناؤه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ماسيأتى فى باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم فى الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الكرم فى العرب لان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعنى ان علة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله لشبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والازم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع ان اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه واجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بان يوضع الاسم اولا من غير نظر الى حكمه من إعراب او بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وايضا يجوز ان يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه فى عقله بان يكون تعقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه

أو اعتلال وعلى هذا هو معنوى والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (والاسم) منه أى بعضه (معرب) على الاصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه اى وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الاصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الاصح الذى ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف وبناؤه (لشبه من الحروف مدنى) اى مقرب لقوته يعنى ان علة بناء الاسم

للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف فى البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه الاسم كما بنى الاسم اذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة على اللفظ المفتقرة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى (قوله منحصرة فى مشابهة الحرف الخ) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما فى نزال المشابه لانزل وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال المشابه لانزل والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذى عارضه الخ) كما فى أى فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف لزومها الاضافة التى هى من خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعى) نسبة الشبه الى الوضع نسبته له الى وجه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف وبالاعراب وهذا ينافى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الانسب فى مقابلة المعنوى ولعل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر فى الاعراب بالحركات كيدودم فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعى مع انكار كثيرين له تقديما للحسى أو اهتماما به لكونه فى مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها (قوله فى اسمى جئتنا) الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فى الاضافة التى على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف افاده الرودانى (قوله قولك) ذكره لزيادة الايضاح لا لما قيل من انه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ جئتنا والذى يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونافيه كالزاى من زيد لا اسمين لان المراد اسمى مسمى جئتنا التى نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل فى معناه كما فى قولك جئتنا يا زيد والتاء ونافيه اسمان لا نفس جئتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على ان ارادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول ايضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى عليه لقال كما ولا (قوله والاصل فى وضع الحروف الخ) اراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الاصل فى كل كلمة ان توضع على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم للطبع (قوله او حرفى هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبى وقيده الشاطبى بكون الثانى حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو يدودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على اقل منها الخ وحاصله انهم اعربوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه فى التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا فى النسب على ما سيأتى فقالوا فى التصغير يديه ودمى وفى النسب يدوى ودموى وكذا راعوه فى التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطى فى جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل فى التثنية اى على اللغة غير الشاذة انه لما طالت الكلمة بحرفى التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف

منحصرة فى مشابهة الحرف شبها قويا يقربه منه والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف او حرفى هجاء كما (فى اسمى) قولك (جئتنا) وهما التاء ونا إذ الاول على حرف والثانى على حرفين فشابه الاول الحرف الاحادى كباء الجر وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن والاصل فى وضع الحروف ان تكون على حرف او حرفى هجاء وما وضع على اكثر فعلى خلاف الأصل واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على اقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء واعرب نحو يدودم لانهما ثلاثيان وضعا

(تنبيه) قال الشاطبي نافي قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين أوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء

التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب الى يدود لان ياء النسب بحرفين وفي تصغير يدلان المؤنث بلا تاء اذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك اعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يدود م أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبي) هو أبو اسحق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الأماني فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي (قوله وضعا أوليا) احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولي فلا يعتد به (قوله فان شيأ) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيأ الخ (قوله من الاسماء) أي المعربة لوجود اسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني المراد الاسماء البعتة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معربا نحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أي فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية أو شرطية والافتقاري ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أي أقول قولا مشتملا على الجملة أي الاجمال أو جملة الاحوال وجميعها قال المنوفي وكأن حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الاصلي الموضوع له أولا وبالذات ولكن وضعه له أولا وبالذات وضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الاولي وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضا والحاصل أنا راعينا ما وضع له اولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أي من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة الا أبا حيان من ان معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح ان المعنى الذي تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية وقال الرودانى المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد انها معنى الحرف اه والظاهر ان مراده بمتعلق المعنى كليه كما في فن البيان ولعل وجه ما ذكره انه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى انه حل محلا هو للحرف) اى بحيث يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل في الموضع ظهوره وانما نفى التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى يقتضي البناء (قوله خلف حرفا في معناه) اى في إفهام معناه اى بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله او غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود (قوله فافعلوا) قال يس نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا او خارجا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اه واجيب بان المراد الاشارة التي لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والراس والاشارة

على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانها موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه هو التحقيق ومن طلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى (و) كالشبه (المعنوي) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه أي أدى بمعنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الاول ومعنى ان في الثاني وكلاهما بال موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (في هنا) أي أسماء الاشارة فانها مبنية لانها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا

بأل ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كما في نكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدي الخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي شبه في نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا (قوله في العمل) زاد في التصريح والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه بان يأبا وضعه ومعناه الاعراب وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فكانه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بان المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف قلت لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار أحد جزأي وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقدير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض ﴿ فائدة ﴾ قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه أقول لم قيل بنقل اعراب لا الى تأثر وتقدير اعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة الى تأثر وان جر تأثر اعراب له لا للا الا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل اعراب الا بمعنى غير الى ما بعدها كما في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأمل (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي الضمير يعود الى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري (قوله وذلك موجود في أسماء الافعال) فكلها مبنية للشبه الاستعمالي وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية الفعل خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لايهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير

فلنعم حشو الدرع أنت اذا ٭ دعيت نزال ولج في الذعر

لانا من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله انها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة او مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى بناء على انها موضوعة للحدث كما لجماعة منهم المازني وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله نائبتان عن اتمنى واترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما لا أن الاصل ذكر الفعلين فتركا واقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبني على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وانما قيد بالنائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة بعمل وتارة لا (قوله أصلا) ألفه للاطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض

لان الاشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه (وكنيابة عن الفعل) في العمل (بلا ٭ تأثر) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي وذلك موجود في أسماء الافعال فانها تعمل نيابة عن الافعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب كما سيأتي فأشبهت ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبتان عن أتمنى واترجى ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه

التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة حقيقة فى المرتجل كما مين وتريلا فى المنقول كوراءك (قوله وهو) أى الشبه الافتقارى ان يفتقر الاسم اى ذو ان يفتقر الاسم والضمير راجع الى افتقار (قوله الى الجملة) اى اوماقام مقامها كالوصف فى أل الموصولة اوعوض عنها كالتنوين فى اذاه دنوشرى ولعله اخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو اولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة او المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا اى قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيأ هكذا ينبغى تقرير المقام ومنه يعلم ما فى كلام البعض (قوله اى لازما) تفسير مراد اذ الموصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم اطلق وار يد به اللازم فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) انما افتقر الحرف فى افادة معناه الى الجملة لان وضع لتأدية معانى الافعال اوشبه الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) اى على المشهور من مذهبين ثانيهما انه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * اى براءة منه قال عبد الحكيم فى حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا احذف الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول فهو مصدر من الثلاثى استعمل بمعنى مصدر الرباعى كما فى انبت الله الشئ نباتا ويجوز ان يكون مصدر سبح فى الارض والماء كمنع اذا ذهب وابعد اى ابعد من السوء ابعادا ومن ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز ان يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفى كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما اى فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى اصلا كما فى سبحان او يبنى جوازا كما فى يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا فى نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفى نسخ الوصفية وهو لا يناسب ماقبله الا أن يجعل المصدر من المبنى للمفعول فيكون بمعنا ما فى النسخ الاولى (قوله انما اعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر الى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى وبالنظر الى أى الموصولة والذان واللتان على الشبه الافتقارى (قوله من لزوم الاضافة) أى الى المفرد فخرج باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الا تحتم البناء وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتى الاعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بان من قال بالاعراب حكم بأن التثنية حقيقة ومن قال بالبناء لاشتراطه فى اعراب التثنية اعراب المفرد وقوله التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لان مفرد ماذكر مبنى لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالاعراب وثانيا بان التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان والذين واللتين كان كانها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) أى الاضافة والتثنية (قوله وانما بنيت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما يأتى وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كانها مقطعة عن الاضافة لفظا ونية)

الافتقار اى وهو ان يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا مؤصلا اى لازما كالحرف كما فى اذ واذا وحيث والموصولات الاسمية أما ما افتقر الى مفرد كسبحان أو الى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير لازم كافتقار المضاف فى نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجملة بعده فلا يبنى لان افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافا اليها والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى المضاف اليه ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة اليها لكن افتقارا غير مؤصل لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعارض كونها موصوفة بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته عند زوال عارض الموصوفية بزوال الافتقار (تنبيهان) الاول انما اعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى اى من لزوم الاضافة وفى البواقى من وجود صورة التثنية وهما من خواص الاسماء وانما بنيت اى الموصولة وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اما اشد قرئ بضم اى بناء وبنصبها لانها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة اليه منزلته فصارت كأنها مقطعة عن الاضافة لفظا ونية

أما الأول فللتنزيل المذكور وأما الثانى فلانه لامعنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم الى جملة (قوله فمن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف ما تضاف اليه) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت ايضا أى كما أعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ما تضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل مازعمه ابن الطراوة شيآن ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للحال (قوله لانه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية فى ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيها ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فانه نفيس (قوله لانه أخص من الذى) لان الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة إلا فى العاقل (قوله ومن أعربه) أى بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظرا الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفرده (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله بعد مبنى الخ أو الى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعلومة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى (قوله الشبه الاهمالى) أى شبه الاسم الحرف المهمل فى اهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا قال فى التصريح وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى اه وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناهما السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الاهمالى وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودى والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظى يجوز للبناء لا يحتم له فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا (قوله ومثل له) أى للمشتمل عليه بفواتح السور أى نحو ص وق والم وهذا مبنى على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل أما على أنها اسماء للسور مثلا وأن محلها رفع الابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية لمحذوف اى اقرأ أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن تأبيل جاز اعرابه لفظا او تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثانى كذا فى تفسير البيضاوى وحواشيه وفى الهمع أن المفرد اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه وأن موازنه اذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمى وان ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع اضافة اول الجزأين لثانيهما وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة

مع قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة اعرب فلو حذف ما تضاف اليه أعربت ايضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل وزعم ابن الطراوة ان ايهم مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم اشد مبتدأ وخبر ورد برسم المصحف الضمير متصلا والاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة وانما بنى الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء لانه لم يجر على سنن الجموع لانه اخص من الذى وشأن الجمع ان يكون أعم من مفرده ومن أعربه نظر الى مجرد الصورة وقبل هو على هذه اللغة مبنى جيئ به على صورة المعرب ومن اعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة (الثانى) عد فى شرح الكافية من انواع الشبه الشبه الاهمالى ومثل له بفواتح

لا يقتضى عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك فى غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أى بما بنى للشبه الاهمالى وقوله الاسماء اى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وابن وقوله مطلقا أى فواتح السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمى مايشمل الاسنادى والاضافى (قوله وبعضهم الى أنها معربة حكما) أى قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ماقبله لفظى لان الاول لاينفى قبولها للاعراب والثانى لاينفى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه فى المعرب وهو ماسلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال فى شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اه ببعض تلخيص وقال الجامى فى شرح قول ابن الحاجب فى كافيته فالمعرب أى من الاسماء المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل أى المبنى الذى هو أصل فى البناء مانصه إعلم أن صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل إلا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة اه وهو حسن ينبغى أن يحمل عليه وهم خلافه (قوله ولاجل سكونه عن هذا النوع) أى وعن غيره كالشبه الجودى وان أوهم تقديمه الظرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعترض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثانى على الاول فتأمل حديد مدفوع بما مر عن الرودانى من أن صحة الحمل أغلبى لا شرط لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انفهامه من قوله ومبنى الشبه من الحروف مدنى توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله ماقدسلما من شبه الحرف) ماواقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى أن الاضافة فى شبه الحرف للعهد الذكرى والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض ويجعل الاضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لان فيها شبها بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أى ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت فى هذا البيت

سم سمة اسم سماة كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

(قوله فى الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح إذ الذكر لا يخص التقسيم (قوله وفى التعليل) المراد بالتعليل مايشمل التصريح كما فى المبنى والضمنى كما فى المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ماقدسلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد أيضا مايشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب فلا يرد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلان) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى فى التعليل

السور والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة وذهب بعضهم الى أنها موقوفة أى لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى أنها معربة حكما ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء ماقد سلما * من شبه الحرف) الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كارض و) معتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة فى الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشرة سماة وقد جمعتها فى قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر * فى بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر * مثلثات مع سماة عشر

* (تنبيه) * بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى وايضا فلان

(قوله أفراد معلول علة البناء) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لانها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة وأسماء الافعال وأسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لان جعل الكلام فيها يشمل البناء الاصلى والعارض ويصح أن يراد افراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الاصلى والاورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أى افراد معلول علة الاعراب أى أفراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) اى فيما يأتى وكان الاولى حذفه لان تبيين افراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع انه اسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه اشارة الى جر مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلة المعطوف عليه وابقى المضاف اليه بحاله وان قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على انه اقيم مقام المضاف عند حذفه او على انه بمعنى ماض ويحتمل ان الف بنيا للاطلاق وان ضميره يرجع الى فعل مرادا به الجنس فى ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضى واصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة لمناسبة (قوله الاول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح واورد عليه ان امر الاناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن اومعتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الاناث، والامر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع ان مضارعه ليس مجزوما باتصال نون التوكيد والامر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بان المضارع الذى اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده و بعضهم بان المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بان المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا وقال شيخنا السيد العقيقى أن هات له مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اه (قوله من سكون) أى ظاهر أو مقدر كمر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما فى قل أصله قول أى عد نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهته المضارع) أى والمضارع معرب والاصل فى الاعراب الحركة (قوله فى وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (قوله وأما نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة (قوله كراهتهم توالى أربع متحركات) اى فى الثلاثى و بعض الخماسى كانطلقت وجعل الرباعى والسداسى و بعض الخماسى كتعظمت عليه اجراء الباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لأن فى حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لانهما من الاعلام عن أصلهما وهو علابط وجنادل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبار ما وعدم تقدير انفصالها والاوجب قلب الواو ياء وادغامها فى الياء وضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء نون النسوة على نا لمساواتها فى الرفع والاتصال (قوله

أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الاعراب فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وفعل أمر و) فعل (مضى بنيا) على الاصل فى الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف والثانى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وبنى على الفتح لخفته وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى اربع متحركات

فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو ﴿تنبيه﴾ بناء الماضى مجمع عليه وأما الامر فذهب الكوفيون الى أنه معرب مجذوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال فى المغنى و بقولهم أقول لأن الامر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ولانه اخو النهى وقد دل عليه بالحرف انتهى (وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم

فيما هو) ظرف للتوالى للأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه فى نحو ضربت لا فى نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء فى الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضرب بل هى أصلية لا لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى والفرق ان كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الاضافة اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعد ما هكذا ينبغى تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزو واو قضيو اقلبت الواو فى الاول والياء فى الثانى ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أى والاخفش ومما ضعف به مذهبهم أن حرف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم منع ذلك فى لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام فى الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح فى الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أى نسبى بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه الخ فاتضح قوله فحقه الخ واندفع الاعتراض بانه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فان المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو النهى) أى نظير فى مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين فى محله و بحث شيخنا السيد فى هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف واما الامر الذى هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا باعرابه (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قولهم والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله فى الافهام الخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه باحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فانه مبهم و يتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا فى باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور فى باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون فى الفعل أو يقال ما هنالك بالنظر للامرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا فى الاسم أو المراد ان ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر مما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال انه مشترك بينهما وهو أحد الاقوال ثانيها انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدمامينى والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللاول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك فى أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما ان للماضى صيغة الفعل الماضى وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع ان بعض أفعال صلاته ماض و بعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات المتتالية واقعة فى الحال قاله الدمامينى وما ذكرنا من ان زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به اما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله والجريان)

أى ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ماقبلها للثقل (قوله فى الحركات) أى مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد او شخصه كما فى يضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم فى التسهيل) أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقدره فى شرحه بان الوجه الاول والثانى يأتيان فى الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث أيضا يأتى فى الماضى فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل فى جميع ماذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة فى نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل فى الفرع انما يشترط فى قياس العلة ويصح أن يكون ماهنا من قياس الشبه وقد صرحوا بانه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو فى غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم فى الاعراب بجامع توارد المعانى التركيبية التى يميزها الاعراب على كل وان أمكن تميزها فى الفرع بغير الاعراب كما سيأتى ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود فى المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجواز شبه) أى مشابه والباء سببية متعلقة بشابه فى كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أى بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعانى المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالنهى عن كل من الفعلين فى المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهى عن المصاحبة والنهى عن الاول واباحة الثانى غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعانى المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدمامينى على ذكر شبه بأنه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لا قبول المعانى نعم يرد على المصنف أن الماضى أيضا قابل للمعانى التركيبية المختلفة نحو ماصام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ماصام وما اعتكف وماصام معتكفا وماصام ولكن اعتكف وأجيب بانه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لالتبست) أى فى بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما الالباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على مافيه الالباس ليجرى الباب على سنن واحد اه دمامينى بقى له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لا الالباس لاحتمال المعانى حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه أنه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتعاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أى المعانى المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) أى لا تحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذى بمعنى تقصد فبنى للفاعل (قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أى من اجل ان الاسم ليس له مايغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) اى اعرابه أصلا والمضارع أى اعرابه فرعا (قوله خلافا للكوفيين) أى ولمن ذهب الى ان الاعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم نوجوده فى الفعل من غير سبب

الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد وقال الناظم فى التسهيل بجواز شبه ماوجب له يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الاعراب لالتبست واشار بقوله بجواز الى ان سبب الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع لان الاسم ليس له مايغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما فى نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا فانه يحتمل المعانى الثلاثة فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن ويغنى عن الاعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان الاعراب اصل فى الافعال كما هو اصل فى الاسماء قالوا لان اللبس الذى أوجب الاعراب

فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من ان سبب الاعراب فيهما تواردالمعانى (قوله ان عريا) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى اى خلا واما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض (قوله مباشر) اى ولو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه

اصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين افاده يس وغيره (قوله ومن نون اناث) اى نون موضوعة للاناث واستعملت مجازا فى الذكور كما فى قوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب أو جازم كما فى يس وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس انها كذلك الا ان يقال التجرد ضعيف لانه عام معنوى كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا فى باب اعراب الفعل نقل عن سم أن له محلا رفع فى حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه وجزم بانه ليس له فى حال التجرد محل رفع نا قلا ذلك عن القليوبى وغيره (قوله لعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بان المضارع لما أشبه الاسم فى الامور المتقدمة كان كأن الاعراب متأصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الاصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال) اى القوى بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم او قد او حرف التنفيس او ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الافعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالاخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا ان يقال تنزل نون التوكيد اقوى واتم (قوله لتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله واحد لا لاصل البناء لانه ذكره لا لان التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجى والتركيب العددى يصلح علة للبناء كما ستعرفه فى بابه وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ماذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عاز يا الشرح الكافية انما ذكره المصنف فى شرح الكافية علة لاصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه الى شرح الكافية نظر (قوله محلا على الماضى المتصل بها) أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لثبوتنا فى ماسبق من كون الماضى المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المناقاة أخذا بظاهر العبارة وانما علل سكونه مع أن الاصل فى المبنى السكون لانه لما استحق الاعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج فى خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه (قوله لانهما) أى الماضى والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضى فى سكون الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان فى اصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الاصل الاصيل فى الافعال البناء وفى المبنى السكون فان قلت اذا كان الماضى والمضارع مستويين فى اصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضى قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضى الذى لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه (قوله لتوالى الامثال) أى الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جئن لان الزائد المثل الاخير فقط (قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فالعلم حينئذ بان نون الرفع مقدرة

فى الاسماء موجود فى الافعال فى بعض المواضع كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم وأجيب بان اللبس فى المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم وانما يعرب المضارع (ان عريا * من نون توكيد مباشر) له نحو ليسجنن وليكونا (ومن * نون اناث كبر عن) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (من فتن) فان لم يعر منهما لم يعرب لمضارعته شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى أصله من البناء فيبنى مع الاولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها لانهما مستويان فى اصالة السكون وعروض الحركة كما قاله فى شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ به كالف الاثنين أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند الاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن حذفت نون الرفع لتوالى الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء

(قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لأنا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا مادرج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بانهم ركبوها فى قوله لاماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا وأجيب هناك بأن لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشىء الواحد ولا يقاس عليه باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء) أى على الفتح حتى فى المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا والاقرب وان توقف فيه البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند لواحدة (قوله ما) أى سكون ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الاعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى إصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذى به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدنى والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعانى الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالاعراب (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل بقى شىء آخر أورده السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك فى الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل والامر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة وعن الفتح الكسر فى نحو لا مسلمات لك والياء فى نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف فى نحو لا وتران فى ليلة وعن الكسر الفتح فى نحو سعر على رأى من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف فى نحو يا زيدون ويا زيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر فى نحو سعر نظر فتأمل (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الاسماء للشبه المعنوى كمتى (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين وما بنى على حذف كاغز

تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا أكد بالنون بنى لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب ثلاثة أشياء ﴿تنبيه﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا واما نون الاناث فقال فى شرح التسهيل ان المتصل بها مبنى بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لانه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج الى الاعراب (والاصل فى المبنى) اسما كان او فعلا او حرفا ان (يسكنا)

اى السكون لخفته وثقل الحركة والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) اى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك

(ذوفتح وذوكسر و) ذو (ضم) فذوالفتح (كأين) وضرب وذو الكسر نحو امس وجير وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وعلل فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه اخف الحركات واقربها الى السكون واما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل وبنى اين لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة ان كان استفهاما وان كان شرطا وبنى امس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير اداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم الى جملة وبنى كم للشبه الوضعى اولتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير

﴿تنبيه﴾ مابنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ومابنى منها على الحركة فيه ثلاثة اسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا ومابنى من الافعال او الحروف على السكون لا يسئل عنه ومابنى منهما على حركة

واخش وارم واضر باواضر بوا واضربى (قوله ذوفتح) قدمه لان الفتح أخف الحركات و يليه الكسر (قوله وذوالضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا للفتح وامس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وايضا الضم اشهر والحمل على الاشهر ارجح (قوله لا الفعل) واما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كامر وأمارد بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو ع و ق فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية وأمارد بكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل بأعمال العضلتين معا والكسر بأعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثانى فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على مابين فى محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله و بنى أمس عند الحجازيين) أى بشروط خمسة ذكرها الشارح فى باب مالا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف فى الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع و يبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين و بيان ذلك أن اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا واذا نون كان صادقا على كل أمس وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالأول حالة اقترانه بأل و بالثانى حالة بنائه فاعرفه فان قلت العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمن اه فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها (قوله لانا معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه و بعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم (قوله و بنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أولتضمن الخ أى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله ومابنى من الافعال) أى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسئل عنه اذا بنى على السكون سؤالان لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه ان قول الشارح ومابنى منهما على حركة الخ محله ايضا فى غير المضارع وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وانه لا يسئل عن تحريكه لموافقته مايستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة و يرد على ماذكر انه لا يسئل عن سكون المبنى من الاسماء و يسئل عن تحريكه مع انها اشد اصالة من المضارع فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة اللهم الا ان يقال لما ضعفت اصالة المضارع فى الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله فى الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن له اصالة ما فى الاعراب الذى

الاصل

الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم فى الاعراب فانها فوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح ومابعده (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه وأوردهنا ايراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظى (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بان المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لان يبتدأ بها) اعترض بانه يغنى عنه ماقبله لانه من أفراد ماقبله ويجاب بانه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها يصلح سببا باعتباله ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لان يبتدأ بها كتاء الفاعل هكذا ينبغى تقرير الاعتراض والجواب (قوله أولها أصل فى التمكن) أى حالة فى التمكن أى انها تعرب فى بعض الاحوال وليس المراد انها متمكنة اصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بان المبنى غير متمكن (قوله كأول) اى اذا حذف ماتضاف اليه ونوى معناه كما بدأ بذا من اول بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالماضى) لان بناءها على الحركة اقرب الى الاعراب من بنائها على السكون (قوله يامضار) اى على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمتغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور وقوله باداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بان المراد الفرق المحسوب بالمناسبة وهى هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح فى كل للامرين معا لان الاسباب قد تتعدد اجيب بان وجه ماصنعه ان الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب ان يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب ان يمثل بكيف للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه ان التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من اسباب الكسر كون الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين لان الكثرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين أو أل أو الاضافة قاله يس وعبارة الدمامينى على المغنى قالوا وانما كان الاصل ذلك الكسر لان الجزم فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء واصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض والمتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اه ﴿فائدة﴾ الساكنان يلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين ام لا ولا يلتقيان فى الوصل الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الاول حرف لين حرك كما فى اضرب الرجل بكسر الباء او حذف كما فى اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثانى مدغما حرك كعلماى ومن سكنه من القراء فى ومحياى فلو وصل بنية الوقف ولو لم يكن الثانى متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا التى أفى الله شك ورب ماثبت كقراءة عنه تلهى باشباع الهاء وتشديد التاء مالكم لا تناصرون باثبات الف لا وتشديد التاء ورب مافرمن التقائهما فى المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرئ ولا جأن ولا الضألين بالهمزة قال ابو حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا فى الضرورة على كثرة ماجاء

فيه سؤ الان لم حرك ولم كانت الحركة كذا واسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات او عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر اولها اصل فى التمكن كأول اوشابهت المعرب كالماضى فانه اشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم واسباب البناء على الفتح طلب الخفة كأين ومجاورة الالف كأيان وكونها حركة الاصل نحو يامضار ترخيم مضار راسم مفعول والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو يالزيد لعمرو والاتباع نحو كيف بنيت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين واسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين كأمس

منه مع بتلخيص وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكهما عنهما اذا كانتا للعطف والخطاب (قوله حملا على لام الجر) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فاتها) أى لام الامر حالة كونها فى الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونها فى الاسم اى فى ان كلا عمل العمل الخاص بمدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) أى لان الكسر المعنوى يناسب المونث فيكون فى الكسر اللفظى اشعار به (قوله والفرق بين أداتين) قال حنا بين أداتين وفى يازيد لعمرو جعل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقا بينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الأغلب (قوله نحو لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هى الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية فى النطق اذ فاكهى وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يازيد) أى فضمة زيد لمشابهته للغايات واما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معانى الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا فى التمكن أى حالة فى الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافى معنى فقول شيخنا انه بمعنى قول السيرافى غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أى وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثانى ففى حالة الاستغاثة باللام (قوله وقال السيرافى) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أى مما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أى فى كون كل يكون لامقر فع ومن وادر احة (قوله كنحن الخ) حاصله أن نحن ضمير الجماعة الحاضرين وهو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين أختاروا الضمة لتناسب الواو فى نظيرتها ولما كانت نحو لعدد أقله اثنان وهو لعدد أقله ثلاثة كانت هو اقوى فاستحقت واو ما أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر فعل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لانقلاب الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا فى لتبلون فهى ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهى ضمة اتباع لا ضمة بناء وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا فى أسباب ضم البناء فكان الاولى اسقاط هذا الاخير * فائدة * ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا فى الهمع (قوله وقد بان لك) أى من قوله والاصل فى المبنى أن يسكنا ومنه الخ (قوله أن ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع بانواع الاعتراض بان هذه الالقاب ليست للبناء الذى وجنس كلى لان حق القاب الشئ اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى ان كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجرى

بالتأنيث نحو أنت وكونها حركة الاصل نحو يامضار ترخيم مضار اسم فاعل والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لموسى عبد والاتباع نحو ذه وته بالكسر فى الاشارة للمؤنثة وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم ومشابهة الغايات نحو يازيد فانه أشبه قبل وبعد قيل من من جهة انه يكون متمكنا فى حالة اخرى وقيل من جهة أن لا تكون له الضمة حالة الاعراب وقال السيرافى من جهة انه اذا نكر أو أضيف أعرب ومن هذا حيث فانها انما بنيت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو ياتحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج اذا سمى به وكونه فى الكلمة كالواو فى

نظيرتها كنحن ونظيرتها هو وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعو والاتباع الاعتراض

كما ذكرنا وقد بان لك أن القاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى أيضا وقفا * وهذا شروع فى ذكر ألقاب الاعراب وهى أيضا اربعة

الاعتراض والجواب فى قولهم ألقاب الاعراب أيضا وبالاصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر فى الاربعة فان منه البناء على حرف كما فى يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما فى اغزواخش وارم واضربا واضربوا واضربى (واعلم) أن أنواع البناء وانواع الاعراب وان اتحدتا فى الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا وخفضا وجزما وفى البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الاعراب لدلالتها على المعانى كالفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لمعان أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لانه أشرف انواع الاعراب العمد ولا يخلوا منه كلام وثنى بالنصب لانه أوسع مجالا فان أنواعه أكثر قال ابو حيان ولو بدأ بالجر لانه مختص بالاسم الذى الاعراب فيه أصل لا تجه أيضا اهـ دماميني (قوله ومن المازنى أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السيوطى بان الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك فى عدة مواضع كقوله * والناصل المعنى انصبن بافعلا * وقوله وبه الكاف صلاوعلله بعض شراح الجزولية بان تأكيد الفعل يقتضى اهتمامابه فيقدم افاده الشيخ يحيى وينبغى حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من انواع الاعراب خاص بالاسم (قوله لان عامله) أى عامل الجر اصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفى باضمار أن وقوله غيره عليه اى غير الجر فى الاسم وهو الجر فى الفعل لو كان على الجر فى الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب اى فى الاسم فانهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان ان يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ) الكاف قد تأتى لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أى بالجزم) فسر أن ينجزم بالجزم لانه الواقع فى عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف اطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلى للجزم (قوله لكونه فيه حينئذ) اى حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب إثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم اصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل اصالة لان الحرف غير مستقل جارا كان اوجازما او غيرهما فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بان له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وان اعتبر به المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الأول فلان الاضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل واما الثانى فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم ان الاصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الاعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا) الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم

رفع ونصب وجر وجزم وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب فمن هذه الاربعة ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وما هو مختص بقبيل منهما وقد أشار الى الاول بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم والفعل (نحو) اقوم و (لن أذهبا) والى الثانى أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) اى فلا يوجد فى الفعل قال فى التسهيل لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما * قد خصص الفعل بان ينجزما) اى بالجزم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله فى التسهيل واعلم ان الاصل فى كل معرب ان يكون اعرابه بالحركات أو السكون والاصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك الاشارة بقوله فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذ كر الله عبده يسر) فذكر

مبتدأ وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم اشار الى ما بقى وهو

الجزم بقوله (واجزم بتسكين) نحو لم يقم * تنبيه * لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب إذ هي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ماذكر) من الاعراب بالحركات والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر (ينوب) عنه فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه اربع عشرة علامة منها اربعة اصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع النائب (نحو جاء اخو بني نمر فاخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو واعلم ان النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة

وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندي أن محل كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعني الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن اعرابا لان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر في الضمة واخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب وعلى أنه معنوي علامات اعراب وقوله و بين جعلها علامات اعراب اي كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فارفع معربا بضم الخ وان احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر وكلامه يقتضي أن القائل بان الاعراب لفظي يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور أن القائل بان الاعراب لفظي يقول مرفوع و رفعه كذا والقائل بانه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقي شئ آخر وهو أنه تقدم أن الضم واخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا او علامات اعراب و يمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة وأجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتي بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أي على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ماذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا محل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لانه المقابل صريحا لقوله سابقا والاصل في كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ و بتقرير نا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جاء أخو بني نمر) بقصر جالا للضرورة بل لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا ونمر بفتح فكسر ابو قبيلة من العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعني القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتدا خبره الظرف قبله او مجرور بدلا من اسم الاشارة ومتعلق الظرف محذوف اي واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولا لمحذوف اي احذ الحذو (قوله والمجموع على حده) أي حد المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أي اذا علمت ذلك فبدأ والاولى الواو وقال شيخنا اي لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) اي لان الاصل في المعرب بالفرع وهو الحرف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل و يؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة و بعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر (قوله وارفع بواو) المناسب للفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب الخ والواو توهم انه أجنبي منه (قوله نيابة عن

لانها اسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء) أي نيابة عن

الحركات

الحركات الثلاثة (ما) أى الذى (من الاسما أصف) لك بعد (من ذا لك) أى من الذى أصفه لك (ذو ان صحبة أبانا أى أظهر لاذو الموصولة الطائية فان الاشهر فيها البناء عند طيىء (والفم حيث الميم منه بانا) أى انفصل فان لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لميمه وفصاهن فتح فائه منقوصا و (أب) و (أخ) و(حم كذلك) مما أصف (وهن) وهى كلمة يكنى بها عن أسماء الاجناس وقيل يستقبح ذكره وقيل عما عن الفرج خاصة فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وهذا الاعراب متعين فى الاول منها وهو ذو ولهذا بدأ به وفى الثانى منها وهو الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما وهى أب واخ وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها (والنقص فى هذا الاخير) وهو من (أحسن) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك أخره والنقص ان تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهى النون وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ولقلة الاتمام فى هن أنكر الفراء جوازه

الحركات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أى تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح ان يكون مفعولا لأجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد احدها بالعمل فيه نظرا الى متعلقه اعنى قوله عن الحركات الثلاث الا ان تجعل أل للجنس (قوله مامن الاسما أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فاعملنا الاخير واضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر او مقدر واشتراط كون الشاغل ضميرا اكثرى لا كلى او الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما لأبانا فقد ولى ان الفعل الظاهر تقديرا (قوله لاذو الموصولة) احترز عنها مع ان الكلام فى المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذى لا يعرف انها مبنية دخولها فى قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش او فى المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم ان الاصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه ان لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم ان الاصل الواو قال الناظم الصحيح ان للفم اربع مواد ف م ى ف م و ف م م ف و ه كذا فى الرودانى و بأن الفم اذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب اصلا والمعرب هو فوك وهو وغير الفم بنقص الميم ففى عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم واجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف اى ودال الفم حيث الميم من داله بأن والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) اى حين اذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام فى شرحه على الشذور ما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاص ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر فى التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اه فأنت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى اعرابه على الياء كقاص مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فائه لميمه فاذا ضمت الى الاثنى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من انها عشرون وأن شيخ الاسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا اصل له و بقى لغات ثلاث نقلها الدمامينى وغيره وهى فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة افواه ثم وجه ذلك فراجعه (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) اى اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كما فى متى (قوله اتباع فائه لميمه) أى فى حالة نقصه قيل وهذه اللغة اضعف اللغات ذكره من ذو (قوله واب) مبتدأ لانه معرفة لان المراد لفظه واخ وحم معطوفان عليه وكذلك خبر أى كما ذكر من ذو والفم فى كون كل مما اصف فقول الشارح مما اصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك والحم اقارب الزوج وقد يطلق على اقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر اى كذلك (قوله عن الاسماء الاجناس) كان ينبغى حذف اسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهرى الهن كناية ومعناه شىء تقول هذا منك اى شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بيكنى اى بدلا عن اسماء الاجناس فصح كلام الشارح (قوله عما يستقبح ذكره) اى فرجا كان او غيره (قوله ولهذا ثنى به) اى لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم (قوله احسن) اى اكثر استعمالا يس (قوله من تعزى الخ) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاى مشددة اى

وهو نحو جوح بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وفى اب وتالييه) وهما اخ وحم (يندر) اى يقل النقص ومنه قوله بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه ابه فاظلم (وقصرهما) اى قصر اب واخ وحم (من نقصهن أشهر) قصرهما مبتدأ واشهر خبره من نقصهن متعلق بأشهر وهو ومن تقديم من على افعل التفضيل وهو قليل كما تعرفه والمراد ان استعمال اب واخ وحم مقصورة اى بالالف مطلقا اكثر واشهر من استعمالها منقوصة اى محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله ان ابانا وابا اباها * قد بلغا فى المجد غايتاها * وفى المثل مكره اخاك لا بطل وحاصل ماذكره ان فى اب واخ وحم ثلاث لغات اشهرها الاعراب بالاحرف الثلاثة والثانية ان تكون بالالف مطلقا والثالثة ان تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان فى من لغتين النقص وهو الاشهر والاتمام وهو قليل وزاد فى التسهيل فى اب التشديد فيكون فيه اربع لغات وفى اخ التشديد واخو باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حو كقر وحما كقرء وحما كخطأ فيكون فيه ست لغات * تنبيه * مذهب سيبويه ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها

من انتسب وانتمى وهو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه فى القتال الى الباطل فاضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة أى قولوا له عض على ذكر أبيك أى كناية عن ذكر أبيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى أراده أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت اليه عساه أن ينفعك وانا نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت اليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على ذكر أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضد على الباطل من اخوتك * فائدة * قال ليس الحديث المذكور فى الجامع الصغير من الامام أحمد والنسائى لكن بلفظ اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير فى النهاية على ما فى الشرح اه (قوله فاظلم) أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لانه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابهة فيها لكونها صفة أبيه فالمفعول محذوف اذا زبالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو ما ظلم امه بانهامها فيه اذا لم يشابه أباه (قوله وقصرهما من نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع اشارة الى جواز الامرين وان كان الافصح فى الثلاث الى العشر من وفيما فوق العشر ما يشير اليه الافراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى ان عدة الشهور الآية ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشمارخ فى علم التاريخ فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغى (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفى أب وتالييه يندر أى النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى الندرة التى هى قلة الاستعمال وأشهر أفعل تفضيل شاذ لانه امامن شهر المبنى للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثى (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكأن الشارح يشير الى أن فى كلام المتن حذفا (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن الا أن يقال الندرة فى كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاتمام فلا تنافى كثرته فى نفسه (قوله ان أبا الخ) الشاهد فى الثالث صراحة وفى الاولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد فى الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير الى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل أو غاية المجد فى النسب وغاية المجد فى الحسب وقيل الالف بعد التاء التوقية للاشباع لا التثنية (قوله مكره أخاك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من أنه لا يشترط فى الوصف اعتماده على نفى أو شبهه قال فى التصريح قيل اول من قاله عمرو بن العاصى حين حمله معاوية على مبارزة على فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه على رضى الله تعالى عنهم وذكر الاخ للاستعطاف (قوله وأن فى من لغتين) زاد فى الهمع ثالثة دونهما وهى تشديد النون (قوله وزاد فى التسهيل الخ) ذكر الرودانى أنه يجوز فى الاب والاخ المشددين اعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك واخوك مثلا بالتشديد والاعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب (قوله كقرء) القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما فى القاموس (قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الاول فلانقلاب لامها الثانى نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضا بلا رد اللام كما فى التسهيل وأما الثانى فلان يائى اللام أكثر من واويه والحمل على الاكثرية أرجح فأصلها ذوى حذفت

فعل بالاسكان ولامها واو فهى من باب قوة وأصله ذو و وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعا وفولة وزنا عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين واصله فوه لامه هاء وذهب الفراء الى ان وزنه فعل بضم الفاء واب واخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولامها واوات بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية حموان وفى احدى لغاته حمو وذهب الفراء الى ان وزن اب واخ وحم فعل بالاسكان ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن ايازبان فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث وفى هنوات لكونه مثل جفنات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة فى الواحد وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء فبه يستدل على ان وزنه فعل

الياء اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها هائم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفى حال النصب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لاوجه للنقل والاتباع فى حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت بقدر ذهاب فتحهما الاصلى وفتح الواو بفتحة الاعراب التى كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما سيأتى للشارح ترجيحه فى أب قبيل التنبيه الآتى ولك أن لا تتكلف ذلك على قياس مقابله الآتى (قوله فعل بالاسكان) أى مع فتح الفاء واستدل بان الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بمثبت وأجيب عن حجة سيبويه بان الاسم اذا حذفت لامه ثم ثنى لا ترد عينه الى سكونها قاله يس أى فالمقتضى لقلب اللام الفا موجود (قوله ولامها واو) انظر ما دليله على أن لامها واو ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام اخواته غير فولة واوفأجرى الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أى من باب ماعينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء (قوله وأصله ذو و) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو الاولى وفعل بالكلمة ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بمثبت ولا يرد جمعه على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال اذا كان معتل العين كثوب وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم (قوله لامه هاء) بدليل قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه (قوله بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا مقتضى لقلب اللام الفا الا تحركها مع انفتاح ماقبلها (قوله وبجمعها على أفعال) أى لان ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم * لفعل اسما صح عينا أفعل * لكن هذا ينهض على الفراء الا فى حم لا فى أب وأخ لان مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على افعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع اخ على آخاء وتوقف شيخنا فى سماعه (قوله فبه يستدل) اى لا بما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رد (قوله وشرط ذا الاعراف بالاحرف الثلاثة) اخذه الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الاشارة عن رجوعه الى اقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله ان يضفن) اى ولو نية فى فانصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول العجاج * خالط من سلمى خياشيمها وفا * اى خياشيمها وفاها قال فى الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فابقى المضاف على حاله ورايت بخط الشنوانى عن اسم انه لا يقاس على ذلك عند المصنف ايضا غير فامن فو وفى وبقية الاسماء الستة وأورد عليه ان هذا الاشتراط فى ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة واجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه هنا هو ما عداهما فقول الشارح فى الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الاضافة لا ابا لك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قال فى المغنى وعلله بأن اللام اقرب وبان الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف فى المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس قلت تركو الرفع والتكرار نظرا الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل انا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فاعملنا لا فيه ولم نكررها اقول بقى

بالتحريك (وشرط ذا الاعراب) بالاحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أن يضفن

لا * لليا) مع ماهن عليه من الافراد والتكبير (كأخوأبيك ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة (٦٦) على انواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت اخا ومررت بحم وكلها تفرد الاذو فانها ملازمة للاضافة واذا افردفوك عوض من عينه وهى الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله يصبح ظمآن وفى البحر فه ولا يختص بالضرورة خلافا لابى على لقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا لليا عما اذا اضيفت للياء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء الاذو فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر ويكونها مفردة عما اذا كانت مثناة او مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابهما وان جمعت جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة ويكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة (واعلم) أن ماذكره الناظم من أن اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجى وقطرب والزيادى من البصريين وهشام من الكوفيين فى أحد

أن يقال لم أعربنا لا أبالى بالحرف مع اضافته فى الحقيقة للياء وعدم اضافته اصلا فى الظاهر والقاطع للاشكال من أصله ماذكره بعضهم من حمل ماذكر على لغة القصر وانما ترك التنوين للبناء وسيأتى بسط ذلك فى باب لا (قوله لا لليا) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لا اى اسم لا لليا ولم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لاختصاصها بالفعل (قوله مع ما هن عليه الخ) أشار به الى دفع اعتراض على المصنف فى سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرهما كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله انواع غير الياء) أى انواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذا لم تضف) أى تلك الاسماء أى القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذو والفم بلا ميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحم لاطلاقهم جواز قصرها مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * لان لفظ المضاف اليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس فى الفم بالميم بل ليس فى ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن ولما ذكرناه عند قول الشارح عما اذا لم تضف فافهم (قوله عوض من عينه وهى الواو ميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو هى ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين افاده الدمامينى وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أى على قلة اجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصبح) أى الحوت المذكور قبل وجملة وفى البحر فه حالية (قوله لخلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أى غير رائحة بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره فى رواية مسلم لسكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أى على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فى أبى واخى وحمى وهنى بلا رد للام منها المحذوفة كما هو الشائع او منع من ظهورها سكون ماقبل الياء للادغام فى الاربعة برد لامها وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم وفى فى فيجب قلب عين فى ياء وادغامها فى ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضى (قوله لاسم جنس ظاهر) اراد باسم الجنس ماوضع لمعنى كلى معرفا اومنكرا واراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال انت ذو محمد اوذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الأجناس فلا يقال الفضل ذوه انت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال انت ذو فاضل هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح ووجه ماذكره الشارح من الحصران ذو صلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غنى عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كاضافته الى العلم فى نحو انا الله ذو بكة والى الجملة فى نحو اذهب بذى تسلم اى اذهب فى وقت صاحب سلامة وفى نكت السيوطى ان اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفى يس انه اضيف الى الضمير شذوذا (قوله او مجموعة جمع سلامة) اى بالواو والنون او الياء والنون ان اريد بها من يعقل او بالالف والتاء ان اريد بها ما لا يعقل كأن يقال ابوات واخوات وقد سمع جمع اب واخ وذى جمع مذكر سالم قيل وهن وحم

قوله قال فى شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبو زيد فأصله أبو زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد فقيل تحركت الى الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الاتباع واذا قلت مررت بابى زيد فأصله بأبو زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما فى نحو ميزان وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى اعراب هذه الاسماء وهما أقوال ﴿تنبيه﴾ انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك انهم ارادوا ان يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فاعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالاب يستلزم ابنا والاخ يستلزم أخا وكذا البواقى وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثنى) نيابة عن الضمة والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفاقا فى الوزن والحروف

وحروفهم بلا ميم أيضا (قوله وأبعدها من التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهى بيان مقتضى العامل ولا محذور فى جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر) ان قلت لم أتبعوا فى هذه الاسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو عصا ورحا قلت الفرق أن للاتباع فى هذه الاسماء فائدة وهى الاشعار بأن ماقبل الآخر كان فى غير حالة الاضافة حرف اعراب نحو ان له أباثيغا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشئ اذا لزم شيأ من باب أجرى جميع الباب على وتيرة فلا يرد فولك وذومال (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتى فى محله من أنه يشترط اصالة الفتح وأجيب بأن حركتها فى الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديرى ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضها فى الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها افاده الدماميني (قوله وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح) أى لان الاصل فى الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف بناء عليه لانه فى الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ماذكر ينوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثنى عشر مذهبا ساقها السيوطى فى همع الهوامع فراجعه (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالأحرف الاولى والمناسب لقوله فى السؤال الثانى وانما اختيرت هذه الاسماء أن يقول هنا انما أعربت بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح ان يقال المنظور اليه فى السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهى كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهى كونها هذه الاسماء بأشخاصها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقى) فالحم لكونه اقارب الزوج او الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثنى) سيأتى شروط المثنى (قوله والمثنى) اى اصطلاحا والا فلغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) اى معرب بدليل ان الكلام فى المعرب فلا يرد على التعريف انتقاض (قوله ناب عن اثنين اى اسمين اثنين) اعم من ان يكونا مذكرين او مؤنثين مفردين كالزيدين او جمعى تكسير كالجمالين او اسمى جمع كالركبين او اسمى جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لان معنى الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد ان العريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل فى الكثرة لان نيابته عن اكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على ان منهم من جعل ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله فى الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك اذا مرادا بهما معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لأحد معنييه نحو عندى عينان منقودة ومورودة وبجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ

مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بان الاصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصارا فاذا جاز فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا قال فى شرح الجامع وبعضهم بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك فى معنييه أى واللفظ فى حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا اه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلا فى غير ضرورة أو شذوذ الا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاءنى رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج انا ابن محمد ومحمد فى يوم أى محمدا بنى ومحمدا أخى وأل فى العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب العسكرى لا يجوز فى قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان فى لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا فى الدمامينى وعلى هذا لا يجوز بالطريق الاولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من جواز جاء الزيدان فى جاء زيد فزيد أو فعمرو ولأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك بالانصاف وأل فى المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان أى ماش ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد بما مفرد اسم جنس كـكتبى الحداد أو علم كالبعرين لمكان وجعله اتفاقى الوزن قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا اول مخرجا لما مر (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليبا للمذكر ولم يغلبوا المؤنث الا فى مسئلتين قولهم ضبعان بناء فهم فى تثنية ضبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون للمذكر ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه ان يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد ببين كذا فى المغنى قال الدمامينى ومن أمثلة المسئلة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة ثم قال ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسئلتين ففى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام بلياليهن لكن انث العدد لتغليب الليالى وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا مشعر بان المراد بالعشر الايام فأنث تغليبا لليالى وزعم زاعم انه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث فى قوله حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلاة اهتماما بالنساء وهذا الحديث رواه النسائى عن انس وليس فيه ذكر الثلاث ولا اعلها ثابتة من طريق صحيح اه اقول عد فى آخر المغنى من امثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث ﴿فائدة﴾ اذكرنى ذكر القمرين قول القائل

رات قمر السماء فاذكرتنى * ليالى وصلها بالرقتين

كلانا ناظر قمرا ولكن * رايت بعينها ورات بعينى

قال الدمامينى هذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقى هو وجهها وان قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها وقوله رايت بعينها ورات بعينى يرشد اليه اه اى لان معنى رايت بعينها الخ انى رايت القمر الحقيقى وهى رات القمر المجازى لانى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأت قمر السماء وهو القمر المجازى قال الصلاح الصفدى وهذا احسن ما قال فى معنى البيتين وذهب بعضهم الى ان نحو القمرين مثنى حقيقة وان التثنية انما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية

بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقى كالزيدين وغيره كالقمرين واثنين واثنتين وكلا وكلتا والالفاظ الموضوعة للاثنين

اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لأعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أى فردا أو زوجا قاله الرودنى (قوله نخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام باحب العمرين اليك يعنى عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذى هو أبو جهل تغليبا للاشرف الذى سبقت له السعادة فيكون فى الحديث رمز الى أنه الذى يسلم قال الدمامينى يغلب الاخف لفظا مالم يكن غير الاخف مذكرا أقول أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه فى العمرين بالضم فالفتح وما نقلناه عن الدمامينى نقله الشمنى عن التتمازانى ثم نقل الدمامينى عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الادنى على الاعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب الاعلى على الادنى وضعفه (قوله وبالثانى نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لان المثال الذى ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ) قال شيخنا أى خرج بالثالث مالا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه اذ فالاولى نحو كلا وزوج وشفع والثانى نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ومن هذا يعلم أنه كان ينبغى للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث الا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغى له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها لايهامه أن فيها زيادة لكن لا تغنى عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل (واعلم) أن اخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح فى دخول شفع وزوج فى قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه * فائدة * قال فى التصريح ويشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط * أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر * الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان والتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصل عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لان البناء وارد على المثنى فهما من بنا التثنية لا من تثنية المبنى الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف اليهما ذوا أو ذوات والمجوزون تثنية المزجى قال بعضهم يقال معديكربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره ويقال سيبان وأما العلم الاضافى فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم * الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاءنى الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير * الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه * السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردى أحد معنييه وهذا مفقود فى تثنية العلم اذ ليس شئ من معانيه جنسا رقدم أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر * السابع أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن

كزوج وشفع نخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمر والثانى نحو العمرين فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا ان ولا اثنة ولا اثنت واما قوله

*فى كلتا رجليها سلامى واحدة *فانما أراد كلتا فحذف الالف للضرورة فهذه الخرجات ملحقات بالمثنى فى اعرابه وليست منه (وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا) الالف للاطلاق اى وارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر

تثنيته بتثنية سمى فقالوا سيان لا سوا آن أى قياسا فلا ينافى أنه شذ سوا آن و بعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو يلحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثا وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية *الثامن أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره و يظهر أن المركب التقييدى العلم كالمزجى وزاد بعضهم كالسيوطى فى الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعريب وديار لا فادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغنى عنه الاتفاق فى المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من ورد بعضهم زيادة هذا بان مانع التثنية فى أفعل من عرض من التركيب أى مع من فلا يعتد به اذ هو فى حد ذاته يصح أن يثنى (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العينى (قوله وكلا) هذا شروع فى ذكر بعض ما حمل على المثنى وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالالف فيهما غير محتملة لعامل فكيف تكون اعرابا أجيب بأن الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما فى الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غيرهما دالا على شئ كما فى الاسماء الستة و بعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر (قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد الى كلا مؤسسة احتر زبه عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم مافى كلام شيخنا (قوله أى وأرفع الخ) أشار الى أن كلا معطوف على المثنى وان مضافا حال من نائب فاعل وصلا وان متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله كلتا كذلك) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) اى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقا) اى سواء أضيف الى مضمر او ظاهر (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والاسناد فى جدنا المسير مجازى عقلى والاصل جد دنا فى المسير (قوله ملازمان للاضافة) أى الى المعرف الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) الفرسين وقوله جد الجرى مجازى عقلى والاصل جد فى الجرى وقوله قد اقلعا اى كفا عن الجرى وقوله رابى اى منتفخ والشاهد فى اقلعا و رابى (قوله و به جاء القرآن) اى نصا واما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لان الضمير فى قوله تعالى وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنتين وان كان رجوع الضمير الى المضاف اكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلتا قال الدمامينى و يتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلانا غنى عن اخيه وضابطه ان ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه قال فى المغنى وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل

حملا على المثنى الحقيقى و (كلتا كذلك) اى ككلا فى ذلك تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما فان اضيفا الى ظاهر اعربا بحركات مقدرة على الالف رفعا ونصبا وجرا و بعضهم يعربهما اعراب المثنى فى هذه الحالة ايضا و بعضهم يعربهما اعراب المقصور ما لم قاومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى
فى حين جد بنا المسير كلانا

* تنبيه * كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا فى قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما
قد اقلعا وكلا انفيهما
رابى الا ان اعتبار اللفظ اكثر وبه جاء القرآن قال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية اجرياهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة كلاهما

وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحالة الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة

كليهما قيل قائمان أو كلاهما قاعدان اه (قوله اثنان واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لابد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الرودانى بجواز اثنا كما اذا أريد بالاثنين أمران غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدين لهما وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشئ الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من الاسماء الدالة وضعا على اثنين (قوله كابنين وابنتين الخ) قال بعضهم لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه بجريان أى فى الرفع بالالف أفاده فى النكت (قوله مطلقا) أى سواء أفرد كقوله تعالى حين الوصية اثنان أى شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثنا كم واثنتا كم (قوله وتخلف اليا) أى تقوم مقامها فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولا تقدير اليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل الشارح جميعا تأكيدا لمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حال معنى لا حال اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكون على ما قبل الالف الذى هو مفتوح لان التصريح أقوى فى البيان ولافاده علة فتح ما قبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الالف كما فى نكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الالف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على الحال) فيه أن مجئ المصدر حالا وان كان كثيرا مقصورا على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بنى وهو لفظ جميع مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف اليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التأنيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أى ابقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الالف) انما كانت الالف أصلا لان الرفع أول أحوال الاعراب ومثلها الواو فى الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا) فى معنى التعليل للاشعار (قوله لزوم الالف) أى والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الالف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدمامينى وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة أخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل (قوله لصما) أى عض ونيب (قوله وجعل منه ان هذان لساحران) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدإ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر ان واعترض بان حذف ضمير الشأن شاذ الا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فانهم استسهلوه معهما لكونه فى كلام مبنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لان فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فاذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبان حذف المبتدا ينافى التأكيد لان تأكيد الشئ يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم توارد هما على محل واحد

اللذين هما مثنيان حقيقة (يجريان) مطلقا فيرفعان بالالف ومثل اثنتين ثنتان فى لغة تميم (وتخلف اليا فى) هذه الالفاظ (جميعها) اى المثنى وما الحق به الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد الف) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بنى أى مجرورة ومنصوبة وسبب فتح ما قبل الياء الاشعار بانها خلف عن الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها * (تنبيهان) * الاول فى المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخر وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة قال الشاعر فاطرق اطراق الشجاع ولو رأى * مساغا لناباه الشجاع لصمما وجعل منه ان هذان لساحران ولا وتران فى ليلة * الثانى لو سمى بالمثنى فى اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الالف

لان التأكيد للنسبة والحذف للمبتدإ ولان المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الاشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان اقيس لان الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع ان فيه مناسبة لالف ساحران وانما قال الاكثر هذين جرا ونصبا نظرا لصورة التثنية (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيابين) تثنية اشهياب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها (قوله وارفع بواو) أي ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة الى الياء كما في مسلمي على التحقيق (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على لاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني اذ لو كان الاول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قال الشنواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا اي نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل ان يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة اي ونيابة عن الفتحة مفعولا لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله واعمل الاخير واضمر في الاولين ضميرا وحذفه واضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصه بالنسبة لشبه ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التثنية كما قاله الرودانى وغيره وسيأتي الكلام على جمع التكسير في بابه (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وانما لم يبال المصنف بهذا الايهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد انما تجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أي المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فانهما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمرو عالمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والارجح الثاني لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنواني (قوله لسلامة بناء واحده) أي بنيته أي لغير اعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علما) أي شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدي نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون واجمعين لانه صفة في أصله لانه افعل تفضيل اصالة قاله الرودانى ثم اشتراط العلمية للاقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور الذي ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمر وعالمين لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون او الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزي

والمراد

و يمنع الصرف وقيده في التسهيل بان لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيابا بين لم يجز اعرابه بالحركات (وارفع بواو) نيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة (والفتحة (سالم جمع عامر و) جمع (مذنب) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف تلو بعده نون تسقط للاضافة وأشار بقوله (وشبه ذين) الى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل

والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه فى الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين رأيتهم لى ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر فى التسهيل أنه يكفى ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان فى رجل وامرأة ولا عالمون فى عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير فى التثنية أيضا فليحرر اه أقول فى الدمامينى على التسهيل أن ادخال المثنى فى هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق فى اللفظ ماخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) مالم تكن عوضا عن فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما الف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمى مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذفت فى الجمع التبس بجمع مالا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وانما امتنعوا وقوعها حشوا فى التثنية لانه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية مالا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه اه وللثانى ان تقول لا دليل على أن كلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا فى شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسمحا أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو فى حال الرفع والياء فى حالى النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثانى فيقال سيبون (قوله أو الاسنادى) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمى بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذو كذا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافى لانه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الرودانى لا أظن ان أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله الا واحد اه (قوله كالزيدين أو الزيدين علما) أى ان اعربا اعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة فان أعربا بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق على الله تعالى كما فى وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لانه سماعى لان أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس قال الدمامينى معنى الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء الموضوعة له وان استعملت فى غيره ليصح احتراز عن علامة فان تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلاء) بالاضافة التى لادنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير كمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان اصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء او تدل على التفضيل وانما

خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء غير علم كرجل أو علمه المؤنث كزينب أو لغير عاقل كلاحق علم فرس أو فيه تاء التأنيث كطلحة او التركيب المزجى كمعديكرب وأجازه بعضهم او الاسنادى كبرق نحره بالاتفاق او الاعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب افعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض او لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس او فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة او كان من باب افعل فعلاء كاحمر وشذ قوله فما وجدت نساء بنى تميم حلائل أسودين واحمرينا او من باب فعلان فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى او يستوى فى الوصف به المذكر

والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح ﴿تنبيهات﴾ الاول اجاز الكوفيون ان يجمع نحو طلحة هذا الجمع ﴿الثانى (٧٤) يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة او من

اعتبر فى الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو اخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطرادفى فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى ان هذا لا ينافيه ماسيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لأنه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وماسيأتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد واوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى ان لا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون فى اشتراط ان لا يكون من باب افعل فعلاء او فعلان فعلى ايضا كما فى الهمع (قوله ما ان طر) ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مر أى نبت وتضم بهذا المعنى ايضا بمعنى قطع والعانس من بلغ اوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان او انثى والامرد من لم يبلغ أوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها ان لشبهها فى اللفظ بما النافية انتهى عينى بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب فلا يكون قسيما له ودفعه الدمامينى بتقدير صفة للشيب أى والشيب غير العانسين (قوله وبابه عشرونا الخ) شروع فى ذكر ما ألحق بالجمع وهو اربعة انواع اسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف شروط الجمع كعالمين وعالمين وجموع سمى بها كعليين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أى نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة (قوله ألحق) افرد ولم يثن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أى الواو والياء على التوزيع او المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لواحده من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشرى والرودانى (قوله وعشرين) أى وانطلاق عشرين (قوله وهو) أى اللازم باطل أى فكذا الملزوم (قوله وان كان جمعا) أى غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف بما فى قولهم الحمد لله أهل الحمد واجيب بأن الكلام فى الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا ولى فيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فالفارق الداعى الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة الا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت الرودانى ذكر ان اهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) اى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارة فى النصب نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما ان لا يكون جمع العالم) اى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل ماسوى الله) اى على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا احد اطلاقيه والاطلاق الثانى اطلاق على كل مصنف من اصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام العلة والمتجه عندى ان هذا كلى لا أعلبى وانه لا يجوز ان يكون مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض إذا وجاز

لامه نحو ثبة فانه يجوز جمعه هذا الجمع ﴿الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون ﴿الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله منا الذى هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه (وبه) اى وبالجمع السالم المذكر عشرونا وبابه) الى التسعين (ألحق) فى الاعراب بالحرفين وليس بجمع والا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به ايضا (الاهلونا) لانه وان كان جمعا لاهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (اولو) لانه اسم جمع لا جمع (و) الحق به ايضا (عالمون) لانه اما ان لا يكون جمعا لعالم لانه اخص منه إذ لا يقال الا على العقلاء والعالم يقال على كل ماسوى الله ويجب كون الجمع اعم من كونه

(قوله صادق على الشائب) صوابه الاشيب اه مصححه

كونه مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده اواثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فاين الشمول وما استند اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بان الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من اصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع اعم من مفرده لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فاذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وانه لا محذور فى ذلك لان كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لانا نقول فرق بين الصدقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولى والا لزم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساويا لمفرده فيبطل قولهما ان كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجمع) اى فى هذه الحالة فلا ينافى ماقيل انه فى الاصل جمع على كسكيت من العلو ثم سمى به أعلى الجنة او الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كتاب مرقوم أى محل كتاب وفى الكشاف أنه اسم لديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله تعالى ان كتاب الابرار مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الابرار (قوله وارضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك هذا مادرج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ماندر وقوعه وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لانه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ماذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ماملخصه إن عالمين وأرضين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما اه وقولنا مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بانه اذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده فى الاصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بانه اذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع او على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع على وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل (قوله بدليل أريضة) وبدليل ياعبادى ان أرضى واسعة (قوله كذلك) أى مثل أرضين فى الشذوذ

مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به (عليونا) لانه ليس بجمع وانما هو اسم لأعلى الجنة (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شذ) قياسا لانه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (و) كذلك (السنونا) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وبابه) كذلك شذ قياسا والمراد ببابه

كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال (٧٦) عزين وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم فى الجمع سنوات وسنهات وفى الفعل سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف واصل عضة عضو من العضو واحد الاعضاء أى إن الكفار جعلوا القرآن اعضاء أى مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية أى فرقته تفرقة قال ذو الرمة وليس دين الله بالمعضى اى بالمفرق لانهم فرقوا أقاويلهم فيه او عضه من العضة وهو البهتان والعضة أيضا السحر فى لغة قريش قال الشاعر أعوذ بربى من النافثا * ت فى عقد العاضة العضه وأصل عزة وهى الفرقة من الناس عزو وأصل ارة وهى موضع النار ارى وأصل ثبة وهى الجماعة ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت والاول اقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات اكثره واو وأصل قلة وهى عودان يلعب بهما الصبيان قلو فلا يجوز ذلك فى نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ اضون جمع اضاة كقناة وهى الغدير وحرون جمع حرة وأحرون جمع احرة وعوض والاحرة والحرة الارض ذات الحجارة السود واوزون جمع أوزة وهى البطة ولا فى نحو عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها وحذفت الواو

قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو أوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) أى تكسيرا تعرب معه بالحركات والا فسنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع به أيضا به التبس المؤنث بالمذكر (قوله اطرد فيه الجمع) اى كثر وشاع استعمالا فلا ينافى قوله آنفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت اصالة كل منهما بدليل (قوله لقولهم فى الجمع الخ) اعترض بان فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على ثبوته فى الجمع ودفع بان توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف فى المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف (قوله وفى الفعل سانيت) أى والفعل المسند الى التاء يرد الاشياء الى أوصولها (قوله وأصل سانيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على ان الاصل الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتى و بدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) اى كالاعضاء فى التفرقة فقوله اى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله اى مفرقا) اى مفرقا فيه اى مفرقة أقوالهم فى شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثانى بالتخفيف اذا كان مشددا قلبت واوه ياء لمجاورتها مطرفة ثلاثة احرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثانى عضو بفتح فسكون وقوله أى فرقته تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا اقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء اى فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الاولين (قوله او عضة) و يدل له تصغيره على عضيهة (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضة الساحر ٢ والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة الا أن يكون من الاظهار فى مقام الاضمار (قوله عزو) فى التصريح عزى فلامه ياء (قوله وهى الجماعة) أى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثانى تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع فى محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن (قوله وشذ إضون) بكسر الهمزة أى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتى فلا اعتراض بان الباب كله شاذ (قوله واحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها و بفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفى التصريح ان احرين أيضا جمع حرة وان أصل حرة احرة حذفت همزته وان هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا فى نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها وحذفت الواو

٢ (قوله والعضه مبالغة العاضه) لا مبالغة بل الذى فى الصحاح انه المعضة بالميم من أعاضه الرباعى اه

وعوض عنها تاء التأنيث (قوله وهى الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهى الترب) أى المساوى فى السن (قوله لعدم التعويض) أى من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اه تصريح وحكى فى المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بان لامدم واو (قوله وشذ ابون واخون) أى وهنون وحمون وذورن وفون على القول بسماع الكل كما مر قال الدماميني نحو ابون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل أبوون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الرودانى حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لاهاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرودانى فعل به ما مر وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كما ذكر بهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب قال فى التصريح والفرق بين تاء التأنيث وبائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله وشذ بنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه قال الرودانى حى أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنوون لانهما يردان الاشياء الى أصولها فاردوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة فعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كثرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه لسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال فى التسهيل يقال فى المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذورون اه أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله شاة وشفة) أما شاة فاصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو وحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فالتقت الواو وهاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الرودانى او قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لان اعلالا واحدا أولى من اعلالين ولكن كشفة اذ أصله شفهة اه وأما شفة فاصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الرودانى فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله فى جمع ظبة) بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمها كما فى القاموس ولامها واو كما فى التصريح قال لقولهم ظبوت اذا أصبته بالظبة (قوله وأظب) أصله أظبو كارجل (قوله كسرت فاؤه فى الجمع) أى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون فى حرة أو يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام فى باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الافصح فى الاولين الكسر ودل هما فى الثالثة على حد سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت أو فتحت فى مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح واما عبارة التصريح فلا تظهرها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر اه وهى ليست نصا فى اكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال ان حكمه بالاكثرية على الكسر فى ثبين فقط ففى نقل البهوتى عن شرح

جمع رقة وهى الفضة ولدون فى جمع لدة وهى الترب وحشون فى جمع حشة وهى الارض الموحشة ولا فى نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا فى نحو اسم واخت لان المعوض غير الهاء اذ هو فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء وشذ بنون فى جمع ابن وهو مثل اسم ولا فى نحو شاة وشفة لانهما كسر اعلى شياه وشفاه وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم وآظب ومع ذلك جمعوه على ظبين ﴿ تنبيه ﴾ ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الافصح

نحو مئين وحكى مؤن وسنون وعزون بالضم وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (ومثل حين قد يرد * ذا الباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله دعاني من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وفى الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين (وهو) أى مجىء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله رب حى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضاربين القباب وقوله وقد جاوزت حد الاربعين والصحيح انه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع

* تنبيهات * الاول قد عرفت ان اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثانى من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهى الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لزم ان يكون للفرع مزية على الاصل ولانهما

التوضيح اكثر يا الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم الا ان يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو مئين) قضيته انه من باب سنين وبه صرح فى النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث يا كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا او صفة لمحذوف اى ورودا مثل ورود حين اى فى الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن فى باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما فى التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال فى شرحه على التسهيل ما نصه المصنف ترك التنوين بان وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى كلمة واحدة وظاهر كلامه ان من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء انه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقى فى باب سنين لغتان اخريان ذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع احدهما ان يلزم الواو وفتح النون والظاهر ان اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعانى) أى اتركانى وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد فى قوله فان سنينه لانه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة (قوله قوله فى احدى الروايتين) والرواية الاخرى سنين كسنى يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أى مجىء) لو قال أى ورود لكان أحسن لان المتقدم ضمنا فى قوله يرد الا أن يقال أشار بذلك الى أن الورود بمعنى المجىء وقوله الجمع يعنى جمع سنة وبابه واضافة مجىء الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجىء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد فى جمع المذكر السالم فلا ركاكة فى حل الشارح لانها انما تكون اذا أريد بالجمع فى قوله أى مجىء الجمع جمع المذكر السالم القياسى (قوله عرندس) أى قوى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفى قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد فى ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب على الابدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) أى الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها فى تأويل مبتدإ والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر (قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضى ان سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الآحاد بها لانهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابهما بها وفى هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بان التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفرد هما وبان هذا يقتضى اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأنهما فرعان عن المفرد فى الجملة وبأن من جملة المثنى ابوان واخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون واخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن

الثانى بأن ماذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أى وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفى بعض النسخ باسقاط لما وهى ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) أى خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أى بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أى أخف من وجودها ملغاة وهى صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أى مع اعتبار الحركة كذا ينبغى تقدير هذا المحل (قوله فلان حروف الاعراب) أى فى الاسم فلا يرد النون فى الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثلها فى الجمع (قوله فى نحو رأيت زيدا) أى من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الالف فى حال النصب أو مع الواو فى حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ماقبلها فى المثنى وكسره فى الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله بقى الآخر بلا إعراب) ان كان المراد بقى الآخر بلا إعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالى حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا إعراب على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه إذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بلا إعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا اعراب دافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدى الى أن المراد بأحدهما فى كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الأحد الدائر والآخر الدائر فتأمل (قوله اسما) حال من الضمير فى بها العائد على الالف (قوله لان كلا منهما فضلة) أى اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف فى المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة فى حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب فى الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها واجاب ابو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لأفتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير الرابط فى الخبر ﴿فائدة﴾ تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلى ما إن أنتما الصادقا هوى ✻ إذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وماهم بضارى بها من أحد كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني

الثانى ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من ان اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجى قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به التحق) فى اعرابه

لما كان فى آخرهما حروف وهى علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الاعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة واما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلان حروف الاعراب ثلاثة والاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابهما بها على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو رأيت زيدا ولو جعل اعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا اعراب فوزعت عليهما وأعطى المثنى الالف لكونها مدا ولا بها على التثنية مع الفعل اسما فى نحو ضربا وحرفا فى نحو اضربا أخوا الواو وأعطى المجموع الواو لكونها مدا ولا بها على الجمعية فى الفعل اسما فى نحو ضربوا وحرفا فى نحو أكلونى البراغيث وجرا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج لان الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين ✻

وفى المغنى يحذف النونان لشبه الاضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمر واذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتى بسط اعرابهما فى باب لا (قوله فافتح) أى ضاما ما قبل الواو ولو تقديرا فى نحو وأنتم الاعلون اذ أصله الاعلوون وكاسر ما قبل الياء ولو تقديرا فى نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذ أصله المصطفوين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا (قوله وفرقا) أى وزيادة فرق اذ أصل الفرق حاصل فى نحو المصطفين بحذف الف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفى غيره بحركة ما قبل الياء (قوله وقل من يكسره نطق) أى مع الياء قالى فى التصريح ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أى لا ضرورة كما قيل به (قوله وجزم به) أى بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله حدا الاربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرح به وان زعم البعض خلافه ويمكن ان يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وان كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر فى الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وما سمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أى بخلافه لان الكثير هنا قليل هنالك والقليل هنا كثير هنالك فالعكس لغوى قطعا فما حكاه البعض من أنه لا لغوى ولا منطقى غير صحيح (قوله على الاصل فى التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا لزم فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغى فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوذيين) تثنية أحوذى وهو خفيف المشى لحذقه وأراد بهما هنا جناحى قطاة يصفها بالخفة والضمير فى استقلت أى ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هى الا لمحة أى فما سافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب أى بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطف على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى فى البيت قبله كما قاله العينى والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسرها ففى البيت تلفيق من لغتين وفى البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى فى قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفى قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني فى قوله ومنخرين بالياء دلالة على ان اصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ينتفى التلفيق الثانى والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وبضمهما وظبيان اسم رجل علم ماصوبه العينى راداعلى من جعله تثنية ظبى كالدماميني وعلى ما قاله العينى فانظر هل المراد أشبهها منخرى ظبيان فى الكبر أو أشبهها نفس الرجل فى العظم او القبح (قوله ارقنى) اى اسهرنى والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد او قذد كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم افصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذى اختاره المحقق الرضى وغيره ان النون عوض عن التنوين فى المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا ان يقال المراد انها

﴿تنبيه﴾ قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات عوض

التسهيل يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وجزم به فى شرح الكافية ومما ورد منه قوله عرفنا جعفرا وبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين وقوله وقد جاوزت حدا الاربعين * (ونون مثنى والملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بعكس ذلك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على الاصل فى التقاء الساكنين وفتحوه قليلا بعد الياء (فانتبه) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء كقوله

على أحوذيين استقلت عشية * فما هى الا لمحة وتغيب

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف أيضا وهو ظاهر كلام النظم وبه صرح السيرافى كقوله أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا وحكى الشيبانى ضمها مع الالف كقول بعض العرب هما خليلان وقوله يا ابتا أرقنى القذان فالنوم لا تألفه العينان

عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل قلت قال الرضى انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير وفى ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما فى الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الآتية فى قول الناظم فصل المضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظور اليه فى عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا أن يكون المراد كما نظرا الى التعويض بها عن التنوين فى الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذى اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أى وحمل مالا توهم فيه على مافيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ وأجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا فى الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله فى نحو جاءنى هذان) مبنى على انه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى فى أول التنبيه وهو ما ألحق به (قوله طلبا للفرق) أى بين نونى المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الاصل فى التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها الطلب الخفة فافهم (قوله وقد مر ذلك) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه فى نحو المصطفين) فيه كما قال سم ان هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على انه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا مبالغة فى الفرق لكان اتم (قوله من الاسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الاسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة (قوله والاول اكثر) لانه افراد ثلاثة انواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء واما الثانى فأفراد نوع واحد هو مالا ينصرف (قوله وما) اى جمع وقوله قد جمعا اى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ماقيل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع واعراب المفرد فى حالتى النصب والجر بالكسر مع ان المعرب به الجمع ان اوقعت ما على مفرد (واعلم) ان الجمع بالالف والتاء يطرد فى خمسة انواع مافيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه الف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر مالا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان التنوين يحذف معهما نظرا الى التعويض بها عن الحركة ايضا وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الاصل فى التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مر ذلك وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين * ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء اخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيان ما جمع بألف وتاء ومالا ينصرف وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب على غيره والثانى فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات ويستثنى من الاول خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة زاد الرودانى وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو اميات ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورقشاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لان المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره (قوله بتا) بالتنوين لانه مقصور للضرورة على سامر والمقصور اذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملابسته) اشار بقوله بسبب الى ان الباء سببية وبقوله ملابسته الى ان فى عبارة المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا فى الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله فى الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الاصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى أن النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد (قوله ليجرى على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى فى جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أى حذفت لامه أولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع فى رد الاشياء الى أصولها وجبر الحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم) أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث (قوله فان رد اليه نصب بالكسرة) لانتفاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم الخ) أجيب عمن عبر به بأنه صار علما فى اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وسرادقات) جمع سرادق وهو ما عد فوق صحن البيت كما فى القاموس (قوله نحو بنات وأخوات) لم ترد اللام فى بنات وردت فى اخوات حملا للكل على جمع مذكره وهو أبناء واخوة لعدم الرد فى أبناء والرد فى أخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام فى أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الالف الزائدة كما فى كساء الا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد (قوله لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية بل) الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة (قوله كذا أولات) أى مثل ما جمع بألف وتاء فى اعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة او اللفظ منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سننقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما فى كلام البعض وأصل اولات أألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين

فقال (وما بتا والف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع اى ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف والتاء اى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يكسر فى الجر وفى النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش فى زعمه انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن اصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم ومحل هذا القول ما لم يرد اليه المحذوف فان رد اليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات

﴿تنبيه﴾ انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات ومالم يسلم فيه بناه الواحد نحو بنات واخوات ولا يرد عليه نحو ابيات وقضاة لان الالف والتاء فيهما لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية (كذا أولات)

وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الاعراب الحاقا له بالجمع المذكور قال تعالى وان كن اولات حمل (والذى اسما قد جعل) من هذا الجمع (كاذرعات) اسم قرية بالشام وذاله معجمة اصله جمع اذرعة التى هى جمع ذراع (فيه ذا) الاعراب ايضا قبل على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره ينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله تنورتهامن اذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين * تنبيه * قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى اذا سمى به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه الاول كاعرابه قبل التسمية به والثانى أن يكون كغسلين فى لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونه والثالث أن يجرى مجرى عربون فى لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة والرابع أن يجرى مجرى هرون فى لزوم الواو والاعرب على النون غير مصروف للعلمية

فوزن فعلات قاله فى التصريح قال الرد وانى فيه أنه يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المعروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما فى غير المفرد بمعنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو ارطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا اه (قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو فى المؤنث نظير أولى فى المذكور الا ان أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتى ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقا الساكنين (قوله والذى اسما) أى علما المذكر أو مؤنث كما فى شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما فى اللغتين الاخريين اذا سمى به مؤنث فان سمى بمذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظى لان مافيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتى (قوله كاذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله أيضا) أى كما قيل فى أولات كذا قيل وبعده عدم وقوعه عقب قوله اذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) أراد القبول القياسى لانه انما تكلم فى الاصول القياسة اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الاصلية فقط وقال المرادى انما بقى تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية اى اذ كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه أى وتنوين المقابل يجامع علتى منع الصرف (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة اى مراعاة للحالة الاصلية ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى فى جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم أن الكسرة فى حال النصب نائبة عن الفتحة لا فى حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى فى هذه اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعنى فلا يرد أن المنع انما هو مع هاء التأنيث لامع تائه على أن التأنيث المعنوى موجود أيضا (قوله تنورتها) اى نظرت بقلبى لا بعينى الى نار الشدة شوقى اليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبى صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وأدنى دارها مبتدأ وأو نظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدأ اى نظر ادنى دارها أو الخبر اى ذو نظر عالى والمعنى ان نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظرى نفس دارها (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله وقد تقدم) اى فى الشرح اى وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء فى المتن وأورد عليه انه تقدم فى المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال ليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب ان مراده أنه لم يتقدم بسائر اوجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو مايسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين فى كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) اى ان لم يكن اعجميا فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب مالا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على ان ينضم الى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث

المعنوى افاد البعض وقد كتب الردوانى على قول المصنف فان كان اعجميا الخ مانصه هذا كلام ظاهرى فان ضمير كان عائد الى ماسمى به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحدا منها بل هى اسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع من انواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدمامينى فى شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين اوعلما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح ببالى (قوله وشبه العجمة) لان وجود الواو والنون فى الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما فى الشيخ يحيى (قوله ان تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب على الالف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الاعراب فى وسط الكلمة يمكن دفعه بان النون لما كانت فى الاصل اعنى فى حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الاول لاحقه والثانى سابقه والمراد بالفتحة مايشمل الظاهر كاحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقانى على قوله وجر بالفتحة الخ أنه منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على انه معرب باعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقا والذى اسما قد جعل الخ فافهم (قوله وهو مافيه علتان) العلة اصطلاحا مايترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة فى الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما لة من تسمية الجزء باسم الكل أو اراد بالعلة مايشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه الفعل) اى فى اجتماع علتين فرعيتين إحداهما لفظية والأخرى معنوية كما سيأتى بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بان تنوين الضرورة تنوين صرف اما على القول بانه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضرورى وقيل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أى تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك اذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندى راقود خل احتمل ان يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما ان راقود إن نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والاجر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما فى زكريا (قوله نحو فحيوا باحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذى العلتين وذى العلة (قوله مالم يضف الخ) أى مدة عدم الاضافة والردف لألف لان النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو مالم تمسوهن اوتفرضوا لهن فريضة قاله سم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضى الاتصال اه يس (قوله فان

وشبه العجمة والخامس أن تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافى وهذه الاوجه مترتبة كل واحد منها دون ماقبله وشرط جعله كغسلين ومابعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف فان تجاوزها كاشهبابين تعين الوجه الاول قاله فى التسهيل (وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة (مالا ينصرف) وهو مافيه علتان من علل تسع كأحسن أوواحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتى فى بابه لانه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالاسماء ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقود خلا وراقود خل فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو فحيوا باحسن منها وهذا (مالم يضف أو يل بعد أل ردف) أى تبع فان

أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل فرجع الى أصله من الجر بالكسرة نحو في أحسن تقويم وأنتم عاكفون في المساجد ولا فرق في أل بين المعرفة كما مثل والموصولة نحو كالأعمى والاصم وقوله

وما أنت باليقظان ناظر اذا * نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتي والزائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

ومثل أل أم في لغة طيء ﴿ قوله أئن ثمت من نجد بريقا تألقا * تبيت بليل أم أرمد اعتاد أولقا (تنبيهان) الاول ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهي ظرفية مصدرية اى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل الثاني ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج الى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب

أضيف) أي الى ظاهر نحو مررت بافضلكم أو مقدر نحو إبدأ بذا من أول في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنوائي (قوله ضعف شبه الفعل) أي لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي أل أو الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد ال الزائدة والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جر مالا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف اول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله لمحذوف اى ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ او مفعول مطلق لمحذوف اى والتمثيل به بنى بناء او الرفع خبر محذوف اى والتمثيل به بناء على الخ اى مبني (قوله أئن ثمت الخ) يحتمل ان تكون ان مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان تكون شرطية اتى بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وثمت بكسر الثين المعجمة اى نظرت وبريقا تصغير برق وتألق لمع والاولق الجنون وجملة اعتاد اولقا حال من المضاف اليه او نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل اسفارا كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيئ الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير في يضف وما بعده يرجع الا مالا ينصرف ومفهومه انه اذا اضيف مالا ينصرف او تبع أل جر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه في هذا المفهوم مالا ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبني على ان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال والاضافة وانما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح ان هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل ان القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبني على ان الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أي زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أي بان كانت احدى علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر (قوله فمنصرف) أي ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الاضافة (قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) انما أعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما في الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولانها لو أعربت بالحركات لكانت اما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى الثاني لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكأن ما قبلها حشو والاعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول ان سلم ان ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الاعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذي هو نظير الاعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لاذهبها الجازم كما في سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لانها تدغم في الواو نحو من وال وفي الياء نحو ومن يقنت وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون أنا اذا زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم * ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال (واجعل لنحو يفعلان) أي من

التوكيد الخفيفة فتحاوفى الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى حالة الرفع وجوبا فتقدر كما فى نحو هل تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن يا هند وجوازا بكثرة فى الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمرونى بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تأمرونى وبقلة فى غير ذلك نحو

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

وفى الحديث والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الا صل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا أى يتظاهران فادغم التاء فى الظاء وحذف النون كذا فى التصريح وغيره لكن قال الدمامينى وشارح الجامع انه شاذ وقال فى الهمع لا يقاس عليه فى الاختيار (قوله ألف اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله اسما) بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف ادم تناسب كلامى المصنف لانه جعل أولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ماهنا الى ماسيأتى من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع أن فى العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل فى الثانى بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التاويل فى الاول ولا ينافى التأويل فى الاول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشئ اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما اطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو بكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على ما يفيده تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لان المعروف ان عدد الخمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ماذكرنا قوله وهى يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين او جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار ان تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف فى الاولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وان نظر الى تغليب المذكر على المؤنث او الحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقى التأنيث او مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لان ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وما ماثلها فى اتصال الالف أو الواو أو الياء * فائدة * اذا قلت مما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن ابى العافية تعميما لا علم وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدمامينى (قوله بثبات النون) أى بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه

كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (النونا * رفعا) الاصل علامة رفع لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يدل على ذلك مابعده التقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا فالامثلة خمسة على اللغتين وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه الامثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة

(وحذفها) أى النون (للجزم والنصب سمه) اى علامة نيابة عن السكون فى الاول وعن الفتحة الثانى (كلم تكونى لترومى مظلمه الاصل تكونين وترومين فحذفت النون للجازم فى الاول وهو لم وللناصب فى الثانى وهو أن المضمرة بعد لام الجحود ﴿تنبيهان﴾ الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بحركات مقدر على لام الفعل ﴿الثانى﴾ انما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى الا أن يعفون لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تعفوا وأصله تعفووا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان اعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال

النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف أيضا قرئ أتعدانني ان أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى أنها تضم أيضا قرئ شاذا لا يأتيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الرودانى (قوله وحذفها للجازم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر (قوله مظلمة) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أى الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الاصل الاصيل فى الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شئ فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر فى المثنى والجمع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص (قوله وهذا) أى اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهوره ما حركة المناسبة أى وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع لابه والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) أى فى الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل فى هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفوا) أى بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن فى ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهى أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالقفى والرمى ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلته الصحيح فى عدم اعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى أجوف وذا الثلاثة لانه فى الحكاية عن النفس بالماضى على ثلاثة احرف كقلت وبعت والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وجزما من بعض أفراده كاغز ولم يغز ونقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالقفى ويغزو وذا الاربعة لانه فى الحكاية على أربعة كدحرج والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز فسالم والا فلافكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذى حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتف بكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أى فى الاحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما فى المقصور المنون واعترض بانه لا يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالمقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الاصل واجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) اشار بتعداد الامثلة الى انه لا فرق بين العربى والعجمى ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعى والمرتقى) اشار بزيادة الداعى الى انه لا فرق بين الثلاثى والمزيد او الى انه لا فرق ما يأوه أصلية كالمرتقى او منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربى آخره اصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو الطائية والاعجمى قال فى الهمع كهندواو رأيت بخط ابن هشام السمندو اه وما واوه عارضة التطرف نحو يا ثمو مرخم ثمود او غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية او التمييز المحول عن

(وسم معتلا من الاسماء ما) أى الاسم المعرب الذى حرف اعرابه ألف لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والعصا أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والمرتقى مكارما) ﴿تنبيه﴾ انما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة أو لان الاول

يعل آخره بأما اللقب عن ياء نحو الفتى أو عن واو نحو المصطفى والثانى يعل آخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذى نذكر الالف فى الاول المنقوص نحو المرتقى وبذكر اللينة المهموز نحو الخطا وبذكر الياء فى الثانى المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان فى الاول ومررت باخيك وغلاميك وبنيك فى الثانى وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبى وكرسى (فالاول) وهو ما كان كالمصطفى (الاعراب فيه قدرا (٨٨) * جميعه) على الالف لتعذر تحريكها (وهو الذى قد قصرا) أى سمى

الثانى أو الظرفية المجازية (قوله يعل) أى بغير آخره بالقلب أى دائما فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى الداعى فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثانى يعل آخره بالحذف) أى حذف ياءه للتنوين وفيه أن الاول يعل آخره بحذف الالف للتنوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظرا الى أن شأن الجنس أن لا يخرج به بعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولان الغلام ليس علما ولا صفة بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج بالسابق (قوله نحو ظبى وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير فى قدر العائد الى الاعراب او نائب فاعل قدر او تأكيد للاعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفاصل فى الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر مالا ينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) اى فى اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) اى الفرعى وهو الزائد على المد الطبيعى ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده فى نحو يخشى ولا على الثانى بوجوده فى نحو غلامى على انه قد يقال المراد الحبس الذاتى عن ظهور الحركات والحبس عنه فى نحو غلامى ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثانى نحو يدعو ويرمى كما مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) مالم تسكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجى اعرب اعراب المتضايفين نحو معديكرب وقالى قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال فى همع الهوامع بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بان هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث ان احدهما عقب الاخرى لكن فى حواشى شيخنا عن سم أن الدمامينى نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها (قوله لخفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح فى نحو يبيع ورمى فانه للزومه اليه لو بقى استثقل فقلبت الياء الفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع توهم أن المراد ينوى جوازا (قوله بكسر منوى) أى اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة حال الجر (قوله غير ماضى) أى وفاء غير ناقد بل مقطوع (قوله ولو أن واش الخ) واش اسم ان منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من احسن ضرورات الشعر) الاصح جوازه فى السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من اوسطما تطعمون اهاليكم بسكون الياء (قوله واى فعل) اى

من يسكن الياء فى النصب أيضا قال الشاعر ولو أن واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر (وأى فعل) كان (آخره منه ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (أو ياء) نحو يرمى (فمعتلا عرف) أى شرطوه وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف اليه

* وقال الآخر لعمرك ما تدرى متى أنت جائى ولكن أقصى مدة العمر عاجل * (تنبيه) * من العرب مضارع

وكان بعده مقدرة وهى اما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها أو ناقصة وآخر اسمها والف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل هى وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أى فعل كان آخره حرف من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف انو فيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو يديسعى (٨٩) ولن يخشى لتعذر الحركة على

مضارع ولم يقيد به لان الكلام فى المعرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال اداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بان الفعل لا يحذف بعد اداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد اللهم الا ان يكون ذلك فى غير الضرورة (قوله اما شانية) اى اما ناقصة شانية اى اسمها ضمير الشان وقوله او ناقصة اى غير شانية ففى عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الاصح فلا تحسن مقابلتها بها وفى بعض النسخ او غير شانية والامر عليها ظاهر (قوله جملة من مبتدا وخبر خبرها) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها فى مفسرة العامل لا ضمير الشان (قوله والف خبرها) وعلى هذا فقوله او واو او ياء خبر مبتدا محذوف اى اوهو واو او ياء فلا اشكال فى رفعه (قوله وخبر المبدا جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله فى المغنى (قوله حال منه) اى من الضمير المستكن فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا اولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى انه حل معنى لا حل اعراب فلا يقال مقتضى حله ان كان غير شانية وان معتلا مفعول عرف بمعنى سمى (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) اى معنى لا لفظا والتقدير اقصد الالف اواعتبر اولا بس (قوله ابى الله الخ) يعنى ان علوه وسيادته من نفسه لا تصافه بالاوصاف الحميدة لانها وراثة من آبائه (قوله ما اقدر الله ان يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين والبعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شرح الشواهد للعينى والذى فى القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ (قوله ثلاثهن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فاما دخل لم يجد فى الآخر الا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت نحو يخشى نصبا لاجزما لان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا أنها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضو فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والا كثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال

الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وأبد) أى أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعو) أو ياء نحو (يرمى) لخفة النصب وأما قوله أبى الله أن أسمو بام ولا أب * وقوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول * فضرورة (والرفع فيهما) أى الواوى واليائى (انو) لثقله عليهما (واحذف جازما * ثلاثهن) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تقض حكما لازما) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق به واحذف عطف على انو وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله وجازما حال من فاعل احذف وثلاثهن مفعول به اما الاحذف والضمير

(١٢ - (صبان) - اول) فى ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف وهى الافعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة أو يكون معمولا للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به

اولى الحال لكان اخصر وانسب بالعطف على قوله اما الاحذف (قوله ان كان تقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به (واعلم) انه لا ينحصر تقدير الاعراب فى الاسم المعتل والفعل اذ منه فى الاسم ماسكن آخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال فى الجيم اوللوقف أوللتخفيف والمحكى نحو من زيد لمن قال ضربت زيدا ومنه ماجعل علما من المركب الاسنادى على مختار السيد وسيأتى فى العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا اوتقديرا وكالياء بدلها نحو يا غلاما ويا ابتا ويا امتا ومنه فى الفعل ماسكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا اوللوقف اوللتخفيف نحو يامركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز فى النثر على الصحيح وماحرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا ومالادغم فى آخره كلم يشد وماحرك من القوافى نحو * وانك مهما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما فى الاسماء الستة اوالمثنى اوالجمع اذا اضيف الى كلمة اوالها ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) اى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ اى فقيل حرف العلة الموجود هو الاصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلى بل الاصلى حذف ثم اشبعت الفتحة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هذا وفى الهمع ان ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون اهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله فى قوله وتضحك الخ) واما قراءة قنبل انه من يتق ويصبر باثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف اوالوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع اواجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شيخة عبشمية) اى عجوز منسوبة الى عبد شمس و يمانيا اصله يمنيا حذفت احدى ياءى النسب وعوض عنها الالف (قوله والانباء تنمى) بفتح الفوقية اى الاخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشئ ينمو و ينمى ازداد ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا فى القاموس قال العينى والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو مالاقت والباء زائدة ويحتمل انه تنازع يأتى وتنمى فى مالاقت واعمل الثانى واضمر الفاعل فى الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال فى المغنى والمعنى على الاول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة اوجه اذ الانباء من شأنها ان تنمى بهذا و بغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

ان كان تقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم ﴿خاتمة﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم له فى قوله وتضحك منى شيخة عبشمية كان لم ترقبلى اسيرا يمانيا وقوله الم يأتيك والانباء تنمى بمالاقت لبون بنى زياد وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم اتبعت الفتحة فى ترمى فنشأت الف والكسرة فى يأتيك فنشأت ياء والضمة فى تهج فنشأت واوا وامالشنقرئك فلا تنسى فلا نافية لا الناهية اى فلست تنسى

﴿النكرة والمعرفة﴾

هما فى الاصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمى جنسى للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وان وقع فى كلام شيخنا قيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق انه معرفة معنى ايضا لان الماهية المشخصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة افاده الرودانى ﴿فائدة﴾ الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رايت طائرا يصيح وفوق غصن اوعلى غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رايت الهلال يضيء اوبين السحاب اوفى الافق وبعد النكرة التى كالمعرفة اوالمعرفة التى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر اوفوق اغصانه اوعلى اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبنى الزهر يفوح نشره اوفوق اغصانه اوعلى اغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس على اطلاقه كذا فى

المغنى وأسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة (فائدة ثانية) قال فى المغنى قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فامامع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك ان قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسر للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أولا اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما أن يعاد نكرة أو معرفة فالاقسام أربعة وحكمها أن الثانى ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء ابن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازانى واعلم ان المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اه ومثال تخلف الحكم الرابط على ما مشى عليه المغنى يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل الخ) أورد عليه أنه غير جامع لخروج الاسماء المتوغلة فى الابهام كاحد الملازم للنفى وهو ما همزته أصلية و بمعنى انسان لما يقع فى الاثبات والنفى وهو ما همزته بدل من واو شذوذا و بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغيرو شبه لانها لا تقبل ال وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان ال الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعل من لانها لا تقبل ال وغير مانع لدخول ضمير النائب العائد الى نكرة كجاءنى رجل فاكرمته لوقوعه موقع ما يقبل ال وهو رجل ودخول يهود ومجوس فانهما يقبلان ال مع انهما معرفتان اذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كانسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا والحال وما بعده ما قابله لأل فى حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها ال فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية عن القبيلتين وانما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودى ومجوسى وم وروى وهما حينئذ نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أو واقع الخ) أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذى بمعنى صاحب) أورد عليه أن صاحب الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمى وان لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال

(نكر قابل أل مؤثرا) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (أو واقع موقع ما قد ذكرا أى ما يقبل أل وذلك كذى بمعنى صاحب ومن وما فى الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان فى الاستفهامية تين فانهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها اذ الاولى تقع موقع صاحب ومن وما يقعان موقع انسان وشئ ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فان ذلك طارئ على من وما اذ لم يوضعا فى الاصل له ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما فى مررت بمن معجب لك و بما

معجب لك فانهما لا يقبلان ال لكنهما واقعان موقع انسان وشئ كلاهما يقبل ال وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما اشبه ذلك ونكرة مبتدأ والمسوغ قصد الجنس وقابل ال خبر ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو أل وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها واحترز بمؤثرا عما يدخله ال من الاعلام لضرورة اولمح وصف على ما سيأتى بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة ﴿تنبيه﴾ قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشئ اول وجود تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمى اذا ولد فانه يسمى انسانا او مولودا وموجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية

صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الرودانى تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متعمل للضمير كالصفة وان صاحب لا شك فى انه يجوز ان يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بان يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل فى الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مر اه ملخصا وهو حسن (قوله فانهما عنده معرفتان) لان جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك فى جواب من عندك ومادعاك الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز ان يقال فى الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهم كذا فى شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن ايراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) أى بمفرد كمثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أى بانسان قام وبشئ رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكوتا وانكفافا) أى النائبين عن اسكت وانكففت اى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما ويجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض اللقانى بانه ان أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو او غير النائب فات الطلب على ان قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور أن مدلوله الفعل قال الرودانى والذى نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بان التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج اى لا حكم معه كما صرح به المانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج بمجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطأة لا زما فتأمل (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدا لان قابل صفة لمحذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل ان يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهى الاولى بالابتداء (قوله أولمح وصف) لو قال أولمح اصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم (قوله لانها الاصل) أى الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق فى الوجود هو الاسبق فى الذكر (قوله الاوله) أى لمدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات كاحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده ان الثلاثة لها معرفة بال (قوله والمستقل الخ) من تمام علة الاصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد فى بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر لكان اوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان

الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهى فكمذكور أى ماشأنه أن يذكر معلوم أى ماشأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر فى الشيئين الذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط ثم نام والاولى أولى (قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه مافيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ماذكره اذا لطرف الاعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله وغيره معرفة) فى الاخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وانما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوله بالمذكور وقوله البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من ان افراد الضمير انما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور لا التى للتنويع لانها بمنزلة الواو (قوله اذلا واسطة) وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف (قوله بحد النكرة) أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ماذكره رسم لا حد على أنا قد منا رده فى بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة مما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكرلها حدا وأجيب بان المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى أنه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) أى اعتراض عليه الضمير الى من أوحد ومن جملة ما علل به المصنف أن من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظ كما فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة قال الدمامينى وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق أى لان الاول فى الاصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع لشئ بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف الى معرفة) أى اضافة محضة كما يشير اليه المثال (قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وانما سكت عنه هنا لذكره له فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون أو جمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول فى بابه والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الاربعة الى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيرى (قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء منابها (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما فى القاموس واعلم أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا للفائقه كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح فى شرحه على التوضيح (قوله على الاصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى والخلاف فى غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف اجماعا قال الشنوانى ويليه ضميره (قوله ثم العلم) واعرفه علم المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو اسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقبل اسم الاشارة وانظر مارتبته فتأمل (قوله

فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى آخره (وغيره) أى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة) اذلا واسطة واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة قال فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وأنواع المعرفة على ماذكره هنا ستة المضمر (كهو) اسم الاشارة نحو (ذى) والعلم نحو (هند و) المضاف الى معرفة نحو (ابنى و) المحلى بأل نحو (الغلام) والموصول نحو الذى وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار فى التسهيل أن تعريفه بالاشارة اليه والمواجهة ونقله فى شرحه عن نص سيبويه وذهب قوم الى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة

لضيق النظم رتبها فى التبويب على ماستراه فاعرفها المضمر على الاصح ثم العلم

ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول وأما المضاف فانه فى رتبة ما أضيف اليه مطلقا عند الناظم وعند الاكثر أن المضاف الى المضمر فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم (فما) وضع (لذى

ثم اسم الاشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجئ الموصول للثلاثة كأل والاضافة (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الرودانى فى أول الباب (قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلله بان تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار اليه الدمامينى (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل ولك أن تجيب أيضا بان الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله فى رتبة العلم) أى لا الضمير لانه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والاظهر عندى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم فى علة استثناء الضمير ان الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فاى مانع من كونها اعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رايت الفارضى فى باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت اعرف من المنعوت وذكر ان اشتراط كونه دونه او مساويه مذهب الاكثر ورايت الشارح ايضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وان الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بان المضاف دون المضاف اليه مطلقا بنحو وواعدنا كم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون اعرف فتأمل منصفا (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر فى التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة او نكرة فمثال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثانى لعدم ما يعين رجوعه الى احدهما بخصوصه وان كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بان يرجع الى معرفة او نكرة معينة بالصفة فتأمل اما الذى يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على انه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه واختاره الدمامينى وعلله بان فى الضمير فى الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناظم هذا) اى السالم عن الابهام فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فما وضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة او حضور اى مع اعتبار دلالته على الغيبة او الحضور نخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة أو حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور ثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانهما وضعا للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار

دلالته على الغيبة أو الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فيها وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فيها وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور وحقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا ان يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب علامه زيد أو لتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس أى الميت بقرينة ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطائى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلانه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه باول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير فالمفسر نحو هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو هى إلا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشرى تفسير الضمير بالتمييز بعده فى غير بابى نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات جوز كون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه أنهم انما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد وفى الهمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أى عمر معمر آخر قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

أى نصف حمام آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اه قال الدمامينى كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطأ اذا المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله * (فائدة) * قال فى التسهيل ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل اه قال الدمامينى وينبغى أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل ثم قال فان قلت هذا أى ما ذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى احدهما أى الشيئين المتقدمين كما فى قولك جاءنى زيد وعمرو وأكرمته وأما اذا امكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كما فى قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم ار فيه بخصوصه نصا وينبغى ان يجرى على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا اشياء معدودة فمن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنعن والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما (قوله رفع ابهام الخ) أى

غيبة) تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سيأتى فى آخر باب الفاعل (أو) لذى (حضور) متكلم أو مخاطب (كأنت) وانا (وهو) وفروعها (سم) فى اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر وسماه الكوفيون كناية ومكنيا (تبيه) رفع ابهام دخول اسم الاشارة فى ذى الحضور بالتمثيل (وذو اتصال

رفع قوته وأضعفه وإلا فالتمثيل ليس نصا فى الرفع (قوله مالا يبتدأ به ولا يلى الا) أى مالا يؤتى به فى افتتاح النطق ولا يقع بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية وان امكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يبتدأ به ولم يل الا الان وضعه على ان يلى عامله نعم كان القياس ان يلى إلا على القول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلى الا باقيا على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلوالا فاندفع ما أورده اللقانى من ان الضمير فى ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل و يبتدأ به و يقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب الا هما اوهم اوهن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد ان كان مفعولا وانما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على ان هما مفعول لضربت واما ما اجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من ان الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتى على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال ايضا مع ان فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلوالا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل لاحتراز عن الا الوصفية التى بمعنى غير فى نحو مررت برجل الا أى غيرك لكن فى شرح الجامع ما نصه و ربما اقتضى كلامه أى ابن هشام فى متن الجامع ان الا اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا اه (قوله الاك) الكاف فى محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب وحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع والغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فاعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فاعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بالف وكسرتهما بياء لغة ردية لربيعة فيجوز عليها فتاورأيتكاوفتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم والف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما فى المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين و يجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه شذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة لتكون للمخاطبات دمامينى ملخصا قال الرضى زيد للاناث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مدة (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أمامهم فيضمونها و بلغتهم قرأ حفص وما أنسانيه و بما عاهد عليه الله وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركتها بعد متحرك و يختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم و بقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الاول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بنى عقيل وبنى كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل فى الاصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فالقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسبات وباشباع دونه نحو فيهم احسان أسهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك اشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وانعمت عليهم بسكونها دمامينى ملخصا (قوله مجرور) أى فى محل جر وكذا يقال فى نظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وان زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد

منه مالا يبتدء (به ولا يلى الا) الاستثنائية (اختيارا أبدا) وقد يليها اضطرارا كقوله وما نبالى اذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا الاك ديار وذلك (كالياء والكاف من) قولك (ابنى أكرمك والياء والهاء من) قولك (سليه ما ملك) فالاول وهو الياء ضمير متكلم مجرور والثانى وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهى ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد الا (وكل مضمر) متصلا كان أو

قوله كالشبه الخ اذ المستفاد من قوله كالشبه الخ بناء التاء ونافقط (قوله يجب) أى يلزم فاندفع مانقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه انها مبنية بالفعل نظير ماقيل فى قوله وكل حرف مستحق للبنا (قوله وهى من معانى الحروف) أى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن غازى وقد أديت بالفعل باحرف المضارعة وباللواحق فى نحو اياى اياناايانا اياك اياه بناء على انها حروف لاضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو وقول الرضى كما قدمنا (قوله مشابهته فى الافتقار) اعترض بان الافتقار لا يوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله فى الجمود) أى عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف فى لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما هما وهم ونحن فاسماء للاثنين والجماعة دماميني (قوله الاستغناء عن الاعراب) أى مشابهة الحرف فى الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته فى المحل ولا فائدة لذلك اه وقد يجاب بان اثباته فى المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت واياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كانا للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فاغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اه بايضاح ولا يخفى انه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعانى حقيقة فى سبب الاستغناء عن الاعراب فالانسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت واياه ونحن واياك وحمل المعانى على المعانى التى تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ماذكر هو الذى له دخل فى استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضر فى كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى سببا فى استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية للاحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر فى جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف وغاية ذلك ان يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشنوانى يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أى الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أى المحلى فلا اعتراض بان المضمر مبنى وبان تقسيمها بحسب الاعراب يقتضى أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه انما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى أن يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقيب قوله وذوارتفاع الخ (قوله كانه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر أن صيغة الضمير الذى يقع فى محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع فى محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ماجر) الاضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ ماجر كلفظ مانصب ولم يقل ولفظ مانصب كلفظ ماجر لينبه من أول وهلة على ان كلامه فى المتصل اذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ماجر من الضمائر المتصلة كلفظ مانصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بان مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ مانصب)

منفصلا (له البنا يجب) باتفاق النحاة واختلف فى سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف فى المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب (الاول) مشابهة الحرف فى الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الاكثر (والثانى) مشابهته فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة أو غيرها (والثالث) مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بان يوصف أو يوصف به (الرابع) الاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (ولفظ ماجر كلفظ مانصب)

نحو انه وله ورأيتك ومررت بك (للرفع والنصب وجرنا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال
(كاعرف بنا فانا نلنا المنح) فنا في بنا في موضع جر بالباء وفي فانا في موضع نصب بان وفي نلنا في موضع رفع

ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه وله) ونحو بي واني (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ لجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلي متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي (قوله وجر) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروي عليه (قوله كاعرف بنا) أي اعترف بقدرتنا (قوله بالفاعلية) أي بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما الياء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه الخ) اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبني كوني مسافرا الى أبي فانها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الأول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى آبائهم فانها ضمير متصل في الجميع ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفاعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله

فلو أن الاطبا كان حولي * وكان مع الاطباء الاساة

وكقراءة طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكلوني البراغيث كما في الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول ابي حيان ان ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الامر أيضا أفاده الدماميني (قوله ضمائر رفع بارزة) أي اذا اتصلت بالافعال كما في مثاله فالالف والواو في نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ماله وجود في اللفظ) اي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا في اللفظ بالقوة لا مكان النطق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلي فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اه ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمي بيضرب من زيد يضرب حكي كما تحكى الجمل واذا سمي بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذ ليس جملة كما قاله الرودانى (قوله ومستتر) تصريح بان المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أي لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أي استتارا ذا وجوب أو ذا جواز (قوله لا يخلفه ظاهر) أي لا يحل محله بان لا يرتفع بعامله (قوله بامر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله أو بمضارع) أي مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتي (قوله

بالفاعلية وأما الياء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه فان الياء وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها الا أنها ليست فيها بمعنى واحد لانها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربي وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي واني وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد الا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي الجر والنصب ضمير متصل (والف والواو والنون) ضمائر رفع بارزة متصلة (لما * غاب وغيره) أي المخاطب فالغائب (كقاما) وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا واعلمن * تنبيه * رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ماله وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الاول شرع في بيان الثاني بقوله (ومن ضمير الرفع) أي لا النصب ولا الجر (ما يستتر) وجوبا او

أو جوازا فالاول هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المخاطب (كافعل) يا زيد أو بمضارع مبدوء

أو بتاء المخاطب نحو اذ تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء فى مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو اولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا ايضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بافعل التفضيل (أى فى غير مسئلة الكحل و بدون ندور فلا يرد ان أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل و بندور فى غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لان بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر و يجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق على انه من تأكيد الجمل (قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره نزال نحو يازيد و يازيدان و يازيدون و ياهند و ياهندان و ياهندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أى يحل محله بان يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أو غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب (قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالا بطح والاجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على انه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانما يصح على القول بان اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الرودانى وفيه نظر لان الاختلاف انما هو فى تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبى حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بان لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بان يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح اذا الاستتار الخ ان اراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على ان تقسيم الاستتار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه اه مع بعض تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث فى هذا النفى بان سيبويه أجاز فى قوله تعالى أن يمل هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وان استشكل بان القاعدة أن لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلا اذ لم يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا و بتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما فى تأييد البعض النظر من النظر (قوله الى مالا يرفع الا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الاصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر (قوله والى مايرفعهما) أى الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى مايرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن (قوله يجب ذكره) أى لفظا بهمزة المتكلم مثل (أوافق) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نعتبط) أو بتاء المخاطب نحو (اذ تشكر) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ماخلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا أو بافعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين أو بافعل التفضيل نحو هم أحسن اثاثا أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأف واوه والثانى هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة قال فى التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار فى نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية وأما زيد قام ابوه أو ما قام الا هو فتركيب آخر والتحقيق أن يقال ينقسم العامل الى مالا يرفع الا الضمير كأقوم والى مايرفعهما كقام انتهى ﴿ تنبيه ﴾ انما خص ضمير الرفع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان وجد فى

اللفظ فذاك والافهو موجود فى النية والتقدير بخلاف ضميرى النصب والجر فانهما فضلة ولاداعى الى تقدير وجودهما اذا عدما من اللفظ (وذوارتفاع وانفصال أنا) للمتكلم و (هو) للغائب (وأنت) للمخاطب (والفروع) عليها واضحة (لاتشتبه) عليك (وذو انتصاب فى انفصال جعلا * اياى) وفروعه (والتفريع ليس مشكلا) فتلخص ان الضمير على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولايكون الامتصلا ﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين ان ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل * فصحاهن اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا * والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم * والثالثة هنا بابدال همزته هاء * والرابعة آن بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال آن فانه قلب أنا كما قال بعض العرب رأيت فى رأى * والخامسة أن كعن حكاها قطرب وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هى وأما هما وهم وهن فكذلك عند أبى على وهو ظاهر كلام الناظم (قوله

أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله ولاداعى الى تقدير وجودهما) أى غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هنالك داع الى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذوارتفاع) أى محلا وكذا يقال فيما بعد قال الرودانى ينبغى تقييد ماذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد حتى لاينتقض بنحو أنا كانت فانه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتى فى باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لانه فى محل نصب فان ذلك شاذ لامطرد اه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو (قوله هو) قال فى التسهيل وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان اه بزيادة كلمة من الدمامينى (قوله والفروع عليها) أى المتفرعة عليها (قوله فى انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن (قوله اياى) قال الغزى فى شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول فى الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال والتفريع أى على اياى ليس مشكلا اه ولا بعد فى جعل الاصلين فرعين لاياى قال فى الهمع وفى اياسبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدال الهاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لماذكرهنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذوارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ماجر كلفظ الخ والى المنصوب المنفصل بقوله وذو وانتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضربت ضربا ضربتا ضربن اضرب نضرب تضرب اضربى[٢] وأما اضربا وضربتا فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربى وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشر الاول تجرى نظائرها فى الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر اربعة وستون وبما ذكرنا يعرف مافى كلام البعض وغيره من القصور (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى انه ان تحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس (قوله هو الهمزة والنون) اى وزيدت الالف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق اهل هذه اللغة اهل اللغة الاولى فى الالف الاخيرة او اهل اللغة الثانية لم ار من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب أنا) اى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه او تأخيره عنه واستشكل الدمامينى كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من الصرف والقلب نوع منه (قوله حكاها) اى اللغة الخامسة (قوله

٢ (قوله وأما اضربا وضربتا) أى وكذلك يضربان وتضربان وقوله وكذا اضربوا أى ويضربون وتضربون وقوله واضربن أى ويضربن وتضربن وبقى عليه أن يزيد على ماذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت اه مصححه

(قوله وأما هما وهم وهن) أى المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو ماذهب اليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف وماذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والالف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن عمم (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو مادل على متكلم او مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الايراد والجواب المذكورين يجرى فى اياى وأجيب أيضا عن الايراد فيهما بان اياى مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهى اللواحق فالمتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لا ياى لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب (قوله كالاسم) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة اذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج الى قولنا فى الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير هو اللواحق واياعماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق واياسم ظاهر أضيف اليها (قوله الى أنها ضمائر) أى واياما مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة فى قوله فاياه واياى الشواب اضافة العام للخاص لان اياما مشتركة كما مر ورد بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبنى اذا لزم الاضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) وجعل اضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * علاز يدنا يوم النقار أس زيدكم * (قوله وفى اختيار) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجىء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ماوقع فى الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم انها ماليس للشاعر عنه مندوحة فشكل الا أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة بقى عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ماهن أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وأن يلى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

وان يلى ان المكسورة نحو اما أنت ومن الاسباب التى عدها فى التصريح أن ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضربك الامير اياك ورده الدمامينى بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايفين كان يقال عجبت من ضربك الامير بجر الامير (قوله فاذكرهم) بالنصب جوابا للنفى وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب قوما فاذكرهم قومى الا يزيدون قومى حبا الى لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد فى هم الاخير الذى هو فاعل يزيد كذا فى المغنى واستقرب الدمامينى أن الذكر قلبى بمعنى التذكير وأن زيادتهم قومه حبا اليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمنى أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع الى الذكر القلبى المفهوم من فاذكرهم والضمير المنفصل تأكيد للمتصل لانه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

هنا وفى التسهيل وقيل غير ذلك وأما أنت فالضمير عند البصريين أن والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا وأما اياى فذهب سيبويه الى ان اياهو الضمير واللواحق وهى الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة وذهب الخليل الى أنها ضمائر واختاره الناظم (وفى اختيار لا يجىء) الضمير (المنفصل اذا تأتى أن يجىء) الضمير (المتصل) لان العرض من وضع المضمرات انما هو الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه الا حيث لم يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله وما أصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى هم وقوله

أو تقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو كونه محصورا بالا أو انما نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه ونحو قوله

أنا الذائد الحامى الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

لان المعنى لا يدافع الا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو اياك والشر وأنا زيدا لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى (وصل أو أفصل هاء سلنيه وما * أشبهه) أى وما أشبهه هاء سلنيه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء سواء كان فعلا نحو سلنيه وسلنى اياه والدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والاتصال حينئذ ارجح قال تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسألكموها اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا ومن الفصل ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم أو اسما نحو الدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه والانفصال حينئذ أرجح من الاتصال قوله لئن كان حبك لى كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا وقوله

من

كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا (قوله بالباعث) الباء متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه على حد قوله

* بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثانى وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بابدانهم والدهاريز قال فى التصريح بمعنى الشدائد اه وتبعه شيخنا والبعض والذى فى القاموس الدهاريز أو الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد والسالف ودهور دهاريز مختلفة اه وقال العينى وقولهم دهر دهاريز أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم أو ساعة سوعاء والاضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق لصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أى فيه قد يقال ماقبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بان هذا مصطلح علماء المعانى أما النحاة فانما يكون الحصر عندهم بانما أو ما والا (قوله أنا الذائد) بالذال المعجمة أى المانع والحامى من الحماية وهى الوقاية والذمار ملازم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لانهم يحسبونه ويعدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازانى لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما ادافع عن أحسابهم لصار المعنى انما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر تلاقيك والشر (قوله وصل أو افصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى اختيار الخ وقوله أو افصل أى ائت بالضمير المنفصل بدلها لان هاء سلنيه لا يمكن فصلها لانها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته (قوله ولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل فى نحو ضربوناو الفصل فى نحو أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياى أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حبيك فى البيت الآتى لانه وان كان فى محل رفع هو فى محل جر أيضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته أما اذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الاول المرفوع الا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب اياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها إن يسألكموها) الواو فيهما تولدت من اشباع الضمة اه شنوانى (قوله إذ يريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل فى الضميرين غير ناسخ للابتداء ويرى فى الآية حالية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغى ذكرها فى امثلة باب خلتنيه وأجيب بان النسخ فى الآية انما هو للمفعول الثانى والثالث لا للاول والثانى اذ الاول فاعل فى الاصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفى الهمع اذ وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثلث فكاعطيت أو ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حينئذ أرجح) لان عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اهو بذلك يعلم بطلان ماذكره البعض فى البيت الآتى أعنى قول الشاعر لئن كان اياه الخ

ومنعكها بشئ يستطاع و (فى) هاء (كنته) وبابه (الخلف) الآتى ذكره (انتمى) أى انتسب و (كذاك) فى هاء (خلتنيه) وما أشبهه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا أختار) فى البابين لانه الاصل ومن الاتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم فى ابن صياد أن يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك فى قتله وقول الشاعر فان لا يكنها أو تكنه فانه أخوها غذته أمه بلبانها وأما الاتصال فى باب خال فله شابهة خلتنيه وظننتكه لسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدر وأما (غيرى) سيبويه والاكثر فانه (اختار الانفصالا) فيهما لان الضمير فى البابين خبر فى الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فمن الاول قوله

لئن كان إياه لقد حال بعدنا
عن العهد والانسان قد يتغير

ومن الثانى قوله

أخى حسبتك إياه وقد ملئت
أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

﴿ تنبيه ﴾

من أن الموطئة هى لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العينى انه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد فى الشطر الثانى فقط وقول العينى الشاهد فيه وفى الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العينى وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وهو مفعول ثان أى ومنعيكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة فى الابيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء اما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك إياه امنى بأى شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغى أن توجه همتك العلية اليها واما زائدة فى خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت

* فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك فى الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو فى ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور فى لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطى وشرح الشواهد للعينى وغيرهما (قوله وبابه) أى أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كان زيدا ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها فى غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الا ه فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل فى باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا فى ندور وجزم فى شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين فى أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك شاذ (قوله الخلف) أى فى الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح الآتى ذكره فلا خلاف فى جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أى لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه أنه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغواة فانى * رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلامه ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر فى يكنها يرجع الى أخيها والبارز اليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لما هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ لكان حسنا (قوله وهو ظاهر) أى ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين فى البابين منصوب وأولهما أخص (قوله بلغت) الظاهر أنه بتاء المتكلم أى أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أى محسن إخالكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس (قوله لان الضمير الخ) رده الناظم فى شرح الكافية بأنه يقتضى جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه لانه مبتدأ فى الاصل وهو ممتنع بالاجماع وأجاب الرضى بأن قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله وكلاهما) أى البابين أى فصليهما مسموع (قوله لئن كان إياه) أنظر مرجع الضمير وقوله حال أى تحول (قوله أخى حسبتك إياه) الظاهر أن أخى مبتدأ وحسبتك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لا أن أخى منادى حذف منه حرف النداء كما زعم العينى ثم رأيت الدنوشرى قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعا ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد (قوله والمرفوع بجزء من الفعل) أى فالفصل به كلا فصل (قوله وقدم الاخص الخ) من وافق الناظم فى التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال فى باب خلتنيه قال لانه خبر مبتدأ فى الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدأ فى الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع بجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرمانى وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين

فى الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (فى) حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما فى سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء فى الاتصال (وقدمن ماشئت) من الاخص وغير الاخص (فى انفصال) نحو سلنى إياه وسله إياى والدرهم أعطيتك إياه وأعطيته اياك والصديق كنت اياه وكان اياى وهكذا الى آخره ومنه إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم ﴿تنبيه﴾ حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو احدى أخواتها أو ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك ودخل مثل الهاء من نحو قوله ومنعكها بشىء يستطاع فان الهاء ثانى ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفى اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يكونا معا ضمير تكلم أو خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سلنى اياى وأعطيتك اياه وخلته إياه ولا يجوز سلنينى ولا أعطيتكك ولا خلتهه (وقد يبيح الغيب) أى كونهما للغيبة (فيه) أى فى الاتحاد (وصلا) من ذلك مار واه الكسائى من قول بعض العرب هم احسن الناس وجوها وأنضرهموها وقوله لو جهك فى الاحسان بسط وبهجة أنا لهما ه قنوأ كرم والد وقوله وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة * لضغمهما ها قرع العظ نابها وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما فى هذه الشواهد قال فان اتفقا فى الغيبة وفى التذكير أو التأنيث وفى الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو فأعطاء إياه ولو قال فاعطاهو به بالاتصال استتار

فوائده التنصيص على تقييد جواز الامرين فى باب سلنيه بتقديم الاخص وأنه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيده صريحا لجواز أن لا يعتبر فى الشبه تقديم الاعرف أفاده سم وانما وجب تقديم الاخص فى حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قدموه على القوى فى نحو ضربتنى لتقويه بتوغله فى الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا (قوله فى الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص فى غيرها كضربونا (قوله وحسبتنيك) كذا فى بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفى بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثانى فيكون قوله ولا الكاف على الياء أى فى مثال آخر غير ما تقدم فتأمل (قول ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أى الامانذر من قول عثمان أراهمنى الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا فى زكريا (قوله وقدمن ماشئت فى انفصال) أى فى حال انفصال ثانى الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما فى المعنى نحو زيدا أعطيتك إياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذى ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص فى الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره فى الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثانى ضميرين الخ) أى سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل باب أسأل وخال (قوله وفى اتحاد الرتبة) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيودها كون أحد الضميرين أعرف فذكر فى هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله ألزم فصلا) أى على الصحيح كما يصرح به قول المرادى أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين فى التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أى سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتى أو اتفقا (قوله وخلته إياه) وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولى خال هنا على حد شعرى شعرى كما قاله زكريا (قوله أى كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أى وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضائعا لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميرى غيبة (قوله وأنضرهموها) الضمير الثانى للوجوه وهى تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما أن يجرى على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة (قوله لو جهك فى الاحسان) أى فى وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقنو الاتباع والمراد أن ذلك وراثة من آبائه وليس عارضا فيه (قوله وقد جعلت نفسى الخ) هذا البيت من قصيدة يرثى بها الشاعر أخاه ويشتكى من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الانسان عندها على يده واللام فى الضمة بمعنى الباء وفى لضغمهما ها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثانى مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أى لاجل ضغم الدهر القريبين اياها أى مثل الضغمة التى ضغمت بها ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة فى نابها لادنى ملابسة (قوله أن يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعد (قوله ولم يكن الاول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيدا أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان

لم يجز لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع ايهام كون الثانى تأكيدا للاول وكذا لو اتفقا فى الافراد والتأنيث نحو أعطاها اياها أو فى التثنية أو الجمع نحو أعطاهما اياهما أو أعطاهم اياهم أو أعطاهن اياهن فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع هذه عبارته فى بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت الها آن نحو أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء اذ ليس بينهما فصل الا بالواو فى نحو أعطى هوها وبالالف فى نحو أعطاهاه بخلاف أنضر هموها وأنا لهماه وشبهه ﴿تنبيه﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرط المذكور بان قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بانه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ (وقيل بالنفس) دون غيرها من المضمرات (مع الفعل) مطلقا (التزم نون وقاية) مكسورة نحو دعانى ويكرمنى وأعطنى وقام القوم ما خلانى وماعدانى وحاشانى ان قدرتهن أفعالا وما أحسننى ان اتقيت الله وعليه رجلا ليسنى

استتار الضمير الاول فى الاول ومخالفته للثانى لفظا فى الثانى مانع من توالى المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس فى هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يجز) فى كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير فى كلامهم أعطاه اياه وينبغى أن جواز ذلك عند الفصل بين الهائين بواو الاشباع كما فى عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا) أى كانفاقهما فى الافراد والتذكير فى نحو أعطاه اياه (قوله وتقاربت الها آن) وبالاولى اذا توالتا نحو اعطاهها (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضى أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم (قوله على معنى نوع الخ) أى ووكل بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) أى ماضيا أو مضارعا أو امرا متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها فى حروف المعانى وأن المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الرودانى بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الحجز به وقال الدنوشرى الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها فى أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى (قوله مكسورة) أى مناسبة لياء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فيما خلا وما عدا الوجود ما المصدرية التى لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا فى حاشا كذا فى يس عن اللقانى ولهذا قال فى المغنى وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسنى) فى المغنى أنه قال بعضهم وقد بلغه أن انسانا نهدده أى ليلزم رجلا غيرى اه فدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغى أن لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندر ليسى بغير نون) وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف فاشبهت الحروف الآتى بيانها زكريا (قوله اذ ذهب الخ) صدره * عددت قومى كعديد الطيس * بفتح الطاء أى الرمل الكثير وفى قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمرونى) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحيح أن المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا فى قراءة السوسى وما يشعركم بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها منشأ الثقل فهى أولى بالحذف ولانها لامر استحسانى ولا دلالة لها على شئ بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقى ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال فى البسيط اجماعا وقال المصنف فى شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدمامينى (قوله لانها تقى الفعل الكسر) أى الذى يدخل مثله فى الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أى والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر أما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا فى شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهر فى غير المعتل أما فيه نحو دعى ورمى فلا فكان ينبغى أن يزاد وألحق المعتل بغيره طرد اللباب اه وكان ينبغى أن يزاد أيضا وتقى ما تتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل

أى فى قوله * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * وجوز الكوفيون ما أحسنى بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل وأما نحو تأمرونى فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع ﴿تنبيه﴾ مذهب الجمهور أنها انما سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل الكسر وقال الناظم بل لانها تقى

الفعل اللبس فى أكرمنى فى الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بامر المؤنثة ففعل الامر أحق بهما من غيره ثم حمل الماضى والمضارع على الامر (وليتنى) بثبوت نون الوقاية (فشا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وليتى) بحذفها (بدرا) ومنه قوله * كمنية جابر (١٠٦) اذ قال ليتى * وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتى وليتنى وظاهره الجواز فى الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم فالاكثر لعلى بلانون والاقل لعلنى ومنه قوله

فقلت أعيرانى القدوم لعلنى
أخط بها قبرا بيض ماجد

ومع قلته هو أكثر من ليتى نبه على ذلك فى الكافية وانما ضعفت لعل عن أخواتها لانها تستعمل جارة نحو لعل أبى المغوار منك قريب وفى بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن مخيرا فى) أخوات ليت ولعل (الباقيات) على السواء فتقول انى وانني وكانى وكانني ولكنى ولكنني فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لكراهة توالى الامثال (واضطرارا اخفضا منى وعنى بعض من قد سلفا)

من العرب فقال أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى

وهو فى غاية الندرة والكثير منى وعنى بثبوت نون الوقاية

نون الوقاية فى غير الفعل (قوله ثم حمل الماضى الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضى وليس كذلك لوجوده فى نحو ضربنى اذ لولا النون لالتبس الماضى بالاسم فان الضرب نوع من الفعل اه وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس أما اذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله فى نحو أكرمنى الخ فلا فتدبر (قوله لمشابهتها له) أى فى المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالى الامثال فأل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولى الناظم وان كان قوله الثانى انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قوله آخر مقابل لما فى المتن ثم أشار الى ما فى المتن مؤيدا له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلى بلانون والاقل لعلنى ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلى بلانون والضرورة لعلنى ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بان يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف فى كون لعلنى ضرورة ثم رأيت ابن الناظم صرح بانه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلى بلانون والاقل لعلنى) أفعل التفضيل فى الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعيرانى الخ) القدوم آلة النحت وأخط أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فان المعارض فيها توالى الامثال فقط (قوله وحذفها الكراهة توالى الامثال) مبنى على أن المحذوفة فى انى نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى أنا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتد به انها الثالثة لانها اسم كذا فى الرودانى (قوله لست من قيس الخ) يجوز فى قيس الصرف على ارادة أبى القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال فى لدبالضم لدى بغير نون وفى لدبالسكون لدنى بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بان المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لانها انما يؤتى بها فى مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التى تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الاصلى لا يحتملها ما فى الآية لضم دال ما فيها وما ذكره البعض تبعا للدمامينى من الجواب بان نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا فيرده ما مر فى كلام سيبويه من أنه يقال فى لدبالضم لدى بغير نون لصراحته فى أنه يضاف الى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبى) راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قدوقط اسمى فعل بمعنى يكفى على ما يأتى فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اه زكريا قال الرودانى والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يعربان على الكسر وقد يعربان (قوله قد بقى)

وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفى لدنى) بالتشديد (لدنى) أى بالتخفيف (قل) أى لدنى بغير نون الوقاية قل فى لدنى بثبوتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدنى عذرا بتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالتشديد (وفى قدنى وقطنى) بمعنى حسبى (الحذف) للنون (أيضا قد يفى) قليلا ومنه قوله

جامعا بين اللغتين قدنى * قدنى من نصر الخبيبين قدى وفى الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطنى قطنى بنون الوقاية وقط وقط بالتنوين والنون أشهر قوله امتلأ الحوض وقال قطنى * مهلا رويدا قد ملأت بطنى وكون قدوقط بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبى ومن جعلهما اسم فعل بمعنى اكتفى قال قدنى وقطنى بالنون كغيرهما من أسماء الافعال

﴿خاتمة﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم صادقونى وقول الشاعر وليس بمعينى وفى الناس ممتع

صديق اذا أعيا على صديق

وقوله وليس الموافيى ليرفد خائبا * فان له أضعاف ما كان أملا

للتنبيه على أصل متروك وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا

أى يأتى وأشار بقد الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى) قيل أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر ورى الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبى خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروى فتكون الياء للاشباع لا للمتكلم قال الرودانى أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكلة اللاحق السابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفى الحديث قط قط) فى صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويروى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع الى قول المصنف وفى قدنى وقطنى الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغرا رواد بمعنى امهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح فى باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعم العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذى جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله بمعنى أكتفى) كان الصواب بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما فى الجنى الدانى لابن أم قاسم واستقربه الدمامينى لان مجئ اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفى كلام التفتازانى مجئ قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهى المتعدية لكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدراكنى وعليكنى وسمع القراء مكانكنى أى انتظرنى وانما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهى الافعال المتعدية وماذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ما صرح به فى التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصريح كلام الرضى أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفى المغنى وشرحه للدمامينى أن اجل بأتى حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفى فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله ووقعت نون الوقاية) أى شذوذا (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أى يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بانه لو كان للتنبيه لادخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامى فالاولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد فى اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها) أى لزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفنى عليكم) روى بحذف النون أيضا أى أخوف مخوفاتى عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضى أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما لان حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثى وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبى صلى الله عليه وسلم لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبنى للمجهول وهو شاذ عند الجمهور ﴿فائدة﴾ حيث قيل بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فانما يعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعى فمن لحن فى غير التنزيل والحديث كان نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم الا أن يقصد ايقاع السامع فى غلط يؤدى

عليه فى بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل ومما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل افعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفنى عليكم لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسننى ان اتقيت الله والله أعلم

الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح المختصر

﴿ العلم ﴾

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحى من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أى خارجا كعلم الشخص الخارجى أوذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم التشخص وكعلم الشخص الذهنى أعنى الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذى يضعه الولد لابنه المتوهم وجوده خارجا فى المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فان المجموع لا وجود له الا فى ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لانه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أوصفة مفعول مطلق محذوف أى يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعرف هو الذى يجعل مبتدأ والتعريف هو الذى يجعل خبرا ولان عامه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ماسيأتى (قوله بضميره) أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الرودانى (قوله النكرات) كرجل وفرس فانهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فانهما وان عينا فردين لكن ذلك التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج فى تعيين مسماه الى قرينة من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كال) ولو للعهد الذهنى لان المراد بمدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين (قوله كالحضور) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعين ظاهر وأما اذا كان نكرة فلان معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث أن المراد به الشئ المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه أن يقول أو حسية كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة لانها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الاشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الاشارة فى قوله أو الحضور ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الارنب (قوله اخت طرفة) بفتح الراء كما فى القاموس (قوله وعدن لبلد) أى بساحل اليمن تصريح (قوله ولاحق لفرس) أى لمعاوية بن سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر (قوله وواشق لكلب) قال فى التصريح ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه فى تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنيت أى سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ واللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية

رفع صفة له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعامه خبر ويجوز أن يكون عامه مبتدأ مؤخرا واسم يعين المسمى خبرا مقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدا ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أى مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كال والصلة أو معنوية كالحضور والغيبة ثم العلم على نوعين جنسى وسيأتى وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كجعفر) لرجل وخرنقا) لامرأة وهى أخت طرفه بن العبد لامه (وقرن القبيلة ينسب اليها أو يس القرنى (وعدن) لبلد (لاحق) لفرس (وشذقم) لجمل (وهيلة) لشاة (وواشق) لكلب (واسما أتى) العلم والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (و) أتى (كنية)

لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلا بان يعيش حتى يصير له ولد أفاده الرودانى (قوله وهى ماصدر) أى علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافى الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة فيه أفاده الشنوانى (قوله باب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الاصلى لا العلمى اذ بحسب وضعه العلمى لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى أنه يشعر بحسه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ الاشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ماذكر ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومره وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى الجهل وأجيب بان ماوضع للذات أولا فهو الاسم أشعر أولم يشعر صدر أولم يصدر ثم ماوضع ثانيا وصدر فهو الكنية أشعر أولم يشعر ثم ماوضع ثالثا وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندى من هذا وجهان الاول ان الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وان الكنية ماصدرت باب أو أم سواء وضعت اولا أولا اشعرت اولا فجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا اولا ولم يشعر وانما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ماوضع ثانيا وأشعر وشمول الكنية عليه ماوضع ثالثا وصدر وعدم شمولهما على ذاك ماذكر فيلزم عليه كون ماذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها الثانى ماقيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وانما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مر وفى الرودانى أن المفهوم من كلام الاقدمين أن الاسم ماوضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ماوضع بعد ذلك وصدر باب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ماوضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح اوذم ولم يصدر باب اوام فهى متباينة اه ويرد عليه ايضا انه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله اوضعته) بفتح الضاد اوكسرها اى خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعنى الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتى بقوله لان اللقب فى الاغلب الخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية ايضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا أخر منهما ماقصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الخ) وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهى متأخرة عن الموصوف وقوله فى الاغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه انه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما فى قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم افاده يس (قوله انا ابن الخ) الشاهد فى مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الرودانى وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره وعمرو هذا من اجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت اخى عبادة بن الصامت وقوله وجدى اى من جهة الام وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو فى الاصل لقب امه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر انه نسيب الطرفين (قوله بان ذا الكلب) اى صاحب الكلب والباء متعلقة بابلغ فى البيت قبله وهو

وهى ماصدر باب اوام كابى بكر وام حانى (و) اتى (لقبا) وهو ما اشعر برفعة مسماه اوضعته كزين العابدين وبطة (واخرن ذا) اى اخر اللقب (ان سواه) يعنى الاسم (صحبا) تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لان اللقب فى الاغلب منقول من غير الانسان كبطة فلو قدم لا وهم ارادة مسماه الاول وذلك مامون بتأخيره وقد ندر تقديمه فى قوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدى ابو منذر ماء السماء وقوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوى حوله الذيب (تنبيه) الترتيب بين

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عنى حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها اولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه القسى و ببطن خبر أن اذا نصب خبر على النعتية لعمرو وخبر ان اذا رفع على الخبرية لان (قوله وغيرها) أى اسما أو لقبا كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده * فاغفر له اللهم ان كان فجر * أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ان ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والدبر رقة الخف وفجرحنث فى يمينه كذا فى التصريح (قوله هالك) أى ميت وسعد أبو عمر وهو سعد بن معاذ سيد الاوس رضى الله تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى الى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواء على ظاهره من العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواء أى وان يكن اللقب وسواه مفردين كما فى الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون الامر كبا كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب كما ان المراد به فى باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفى باب المبتدا ما قابل الجملة وفى باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به وأما اطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطق (قوله فاضف حتما) لا يخفى أن الاضافة بالتأويل الآتى فى الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به فى المعنى لانها على التأويل الآتى تكون من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى الاسم الاول الذات دون الثانى لان المقصود منه لفظه فمعناه اللفظ الواقع فى التركيب المستعمل فى الذات فلا تنافى بين قوله هنا فاضف حتما وقوله فيما سيأتى ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى و يطلق على اللئيم والحاذق (قوله يتاولون الاول بالمسمى الخ) أى غالبا والا فقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أى و بعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل (قوله على انه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوز الدنوشرى وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى ونقله يس عن بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذا (قوله باضمار فعل) أى جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما صرح به فى التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثانى مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذى ردف) أى تبع الاتباع الاول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافى ما صرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية المدغمة فى لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كال) وكون اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدى قاله فى التصريح (قوله عن شئ) أى معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ و يمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير

الكنية وغيرها فى تقديمها على عليها قوله وما استرعرش الله من أجل هالك سمعنا به الا لسعد أبى عمرو وكذلك يفعل بها مع اللقب اه وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله سواه بقوله (وان يكونا) اى الاسم واللقب (مفردين فاضف) الاسم الى اللقب (حتما) ان لم يمنع من الاضافة مانع على ما سيأتى بيانه هذا ما ذهب اليه جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز يتأولون الاول بالمسمى والثانى بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثانى للاول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو مررت بسعيد كرزا وكرز أى أعنى كرزا وهو كرز (والا) أى وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو الاسم نحو عبد الله بطة أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ (اتبع الذى ردف) وهو اللقب للاسم فى الاعراب بيانا أو بدلا ولك القطع على ما تقدم وكذا ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كال نحو الحرث كرز (ومنه) أى بعض العلم (منقول) عن شئ مضاف

مضاف فى الثانيه أى معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف فى الاولى أى عن لفظ شىء الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف بقى انه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشىء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الخدما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كاسامة علما لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى وغيره باعتبار ما النوع دون الشخص يندفع ما قاله الرودانى من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعادا مسمى به امرأة غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبو جباب) أى جبان على ما قيل ولم أجده فى القاموس ولا غيره وفى القاموس أنهم سموا بمضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسا وذكر للثلاثة معانى أخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب مالم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فى الشاهد بعده (قوله وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله الدمامينى (قوله اذ لا واسطة الخ) علة لمقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الاول فلان النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له وأما الثانى فلانه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلى لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أى لان الاصل فى الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة) مبنى على قوله ان المرتجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاقى لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسامة علما الشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الاولى أن يقول ما وضع لشئ لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجى والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أى ذؤابتاها (قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة باطرقا لان السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أى أسكتا مخافة ومهابة قاله العينى (قوله نبئت) أى أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل الثانى أخوالى وبنى يزيد

سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (أسد) وأسم فاعل نكرت واسم مفعول كمسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر أبوك حباب سارق الضيف برده * وجدى ياحجاج فارس شمرا وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر ويشكر الله لا يشكره وجملة وستأتى (و) بعضه الآخر (ذو ارتجال اذ لا واسطة على المشهور وذهب بعضهم الى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه أن الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل هو ما استعمل من أول الامر علما (كسعاد) علم امرأة (وأدد) علم رجل (و) من المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جملة) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها أو ضمير بارز كأطرقا علم مفازة قال الشاعر على أطرقا باليات الخيام أو مستتر كيزيد فى قوله نبئت أخوالى بنى يزيد

بدل أو بيان لاخوالى الثالث جملة لهم فديد أى صياح وطاما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح وأنت خبير بانه حيث كان العامل فى طاما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة والشاهد فى يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال والمشهور فى يزيد فى البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب اليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما فى ذكر بابان الرواية انما صحت بالتحتية وبان تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * على القول بانه علم محكى منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من نحو جلا زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف أى انا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى والدمامينى (قوله ومنه اصمت) بهمزة قطع وميم مكسورتين وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح (قوله أشلى) أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فى بها بمعنى مع وقوله بوحش صلة أشلى وقوله فى اصلابها أود أى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عد أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددى فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كيا زيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادى فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا للمجرور ومعطى ماله لو سمى به وحده بان يضعف آخره ان كان لينا كفى ولا يضعف بل يجعل كيدودم ان كان صحيحا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن الحكاية فى ثنائى معتل كفى فان كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما مكملا أولها بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به وحده فيقال فى يزيد جاء بى زيد كذا فى الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد والباب وقيل مبنى لا محكى وذكر فى التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاء برق نحره واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورأيت قتا ومررت بقمت أفاده الدمامينى (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان المفهوم قوله سابقا وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله بمزج) أى مع مزج (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع الى الاسمين فى قوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض

ظاما علينا لهم فديد
ومنه اصمت علم مفازة
قال الشاعر
أشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش اصمت فى أصلابها أود

(تنبيه) حكم العلم المركب تركيب اسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى أصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر لكنه بمقتضى القياس جائز اه (و) من العلم ما بمزج (ركبا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تاء التأنيث مما قبلها نحو بعلبك

وحضرموت ومعد يكرب وسيبويه و (ذا) المركب تركيب مزج (ان بغيرويه ثم) أى ختم (أعربا) اعراب مالا ينصرف على الجزء الثانى والجزء الاول يبنى على الفتح مالم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون وقد يبنى ماتم بغيرويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فانه مبنى على الكسر لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغيرويه (وشاع فى الاعلام ذو الاضافة) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (أبى قحافة) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا لبعض الاجناس) التى لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش (علم) عوضا عما فاتها من وضع الاعلام لاشخاصها لعدم الداعى اليه وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة

اللقانى هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معد يكرب ولا نحو سيبويه ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ماقبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجه لزوم ماقبلها حالة واحدة فى أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ماقلنا التعبير بتاء التأنيث التى قد يكون ماقبلها ساكنا كما فى بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل (قوله ومعد يكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال فى باب النداء معنى معد يكرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الرودانى و يبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه اذ القياس تشديدها كما فى مرمى (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لانهما ليسا للبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أى تشبيها بنصف آخر من المزجى وهو المركب العددى فلا يقتضى كلامه أن العددى ليس من المزجى كما زعمه البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه مايشمل الاعراب المحلى كما مر لكن قال يس اذا كان العددى من المزجى ورد أنه اذا سمى به يحكى كما صرح به اللقانى والناظم لم يذكر الحكاية فى المزجى اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية فى المزجى لان كلامه فى المزجى غير العددى (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيخفض العجز و يعطى مايستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا أن الفتحة لا تظهر فى المعتل نحو معد يكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دماميني بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل فى التلخص من التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلان ويه اسم صوت وهو مبنى لما سيأتى فى بابه فيبنى سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله فى الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نبه على حكمة تعداد المثال و يحتمل ان تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق فى الجزء الاول بين ان يكون معربا بالحركات أو الحروف وفى الثانى بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضايفين) أى لانهم أجروا على كلتيهما أحكامهما قبل العلمية فاعربوا الجزأين وأعطوا جزأه الاخير حكم العلم فمنعوا صرف أو بر وهريرة فى بنات أو بر وأبى هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أى العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفى كلامه اشارة الى ان علم الجنس سماعى فلا يقاس على ماورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح فى الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله مالا يعدو بنابه وقوله والاحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لان الحنش كما فى القاموس الذباب والحية وكل مايصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهى صغار دوابها (قوله لعدم الداعى) علة للفوات والداعى هو الالفة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى انه نعت لعلم (قوله فلا يضاف) أى مادامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده ﴿فائدة﴾ قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغى أن يكون ذلك كما فى الارتشاف بالنظر الى الشخص الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم فى مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو والياء والنون الا علم الشمول

التوكيدى كاجمع فيقال أجمعون (قوله و يبتدأ به) أى بلامسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة (قوله فى بنات اوبر) علم على ضرب ردىء من الكمأة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحه فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى اه تصريح (قوله علم التسبيح) أى عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوى أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كخاتم طيء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنه كثير علميته قال الرضى لا دليل على علميته لان أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقد جاء باللام كقوله * سبحانك اللهم ذا السبحان * قالوا دليل علميته قوله * سبحان من علقمة الفاخر * ولا مانع من أن يقال حذف المضاف اليه ونوى و بقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا فى بعض النسخ وفى بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر و يتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف اى وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة وهكذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله فى أمته) أى جماعته وأفراده (قوله وانه فى الشياع كأسد) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أى الذى هو النكرة كما للآمدى وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما فى حواشى شيخنا السيد ان النحاة على ان اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار فيه ما فيه (قوله تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الاشارة الى الفرق) أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر وللم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين والصحيح عندى منهما الثانى وان اقتصر البعض على الاول لان التعين سواء كان شخصيا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به فلو كان جزأ داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيا أو جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى اعتبارى وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين فى غاية البعد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر قال البعض ولى فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه و يؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل و يميل اليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامه سم فى الآيات البينات عند

ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال و يمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلميه كالتأنيث فى أسامة وثعالة ووزن الفعل فى بنات أوبر وابن آوى والزيادة فى سبحان علم التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولفظا تمييز أى العلم الجنس كالعلم الشخصى من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع فى أمته فلا يختص به واحد دون آخر وكذلك علم الشخص لما عرفت وهذا معنى ماذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وأنه فى الشياع كأسد وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا وفى كلام سيبويه الاشارة الى الفرق فان كلامه فى هذا حاصله

قول ابن السبكى العلم ماوضع لمعين الخ مانصه فيه أى فى تعريف العلم بماذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا اذ لواضع انما يضع لمعين فقوله أى المحلى خرج النكرة ممنوع و يجاب بان المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اه وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بماوضع لمعين باعتبار تعينه فتبين أن تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا وان الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعيين فى المعرفة وعدم اعتباره فى النكرة فوجود التعيين المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده الى حكمهم على مدخول أل الجنسية بانه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لان المراد بقولهم من حيث هى فى كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لانه معتبر فى مدخولها كما صرح به السعد فى مطوله ومختصره فى الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الاول على اعتبار التعيين بجوهره والثانى بقرينة أل والمراد بقولهم من حيث هى فى تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة تطلق اطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ماقابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ماقابل اسم الجنس فتخص اذا أشرقت فى سماء صيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيره والله ولى التوفيق وكثيرا ما يخطر ببالى فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ماوضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ماوضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وفى ظنى أنى رأيت مايؤيده فى كلام بعضهم والذى استوجهه الشيخ الغنيمى وتلميذه الشبراملسى ان الفرق بين اسم الجنس والنكرة بان اسم الجنس للحقيقة بلاقيد والنكرة للفرد اعتبارى وان كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله فى فرقنا أيضا هذا وفى حواشى شيخنا السيد أن المراد بالذهن فى هذا المقام ذهن المخاطب لان المعتبر فى جميع المعارف تعينها وعهدها فى ذهن المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك فى درسه ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الاول وهو المحقق الخسر وشاهى شيخ القرافى صرح بانه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله ان هذه الاسماء) أى أعلام الاجناس (قوله الحقائق المتحدة فى الذهن) أى المتوحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بان اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين فى علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بانه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب الى كلامه (قوله ومثله) أى نظيره وشبهه فى اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة فى الذهن وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الاسماء أى ومماثلهما يقتضى أن ماثبت لاحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح ان يعرف ذلك المعهود باللام أى التى هى أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أى للمذكور من تلك الحقائق علم لان العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضاح لما قاله سيبويه فى علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أى حالة كون الواحد غير ملتبس

أن هذه الاسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا أطلقت أسدا على واحد

بتعينه فى أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أى اطلاقا جاريا على أصل هو وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق باطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ماقدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فاذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا والا كان مجازا وكذا يقال فى علم الجنس اذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهى وماذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد فى مطوله والذى قاله الكمال ابن الهمام ونقله عن المتقدمين أن اطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا (قوله واذا أطلقت أسامة على واحد) أى معين كما فى هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما فى ان رأيت أسامة ففر منه (قوله فانما أردت الحقيقة) أى لاحظت حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة فى الفرد ويرد عليه انه يجوز أن يريد باسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بان كلامه فى الاطلاق الحقيقى أى واذا أطلقت أسامة على واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أى وجودها فى ضمن الافراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التى توجد فى ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهى) أى مسئلة الفرق (قوله للفجره) لم يقل للفجور لان فعال من أعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت فى البيت قبله والخطة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالارض التى يخط عليها التحاز وتبنى (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أى الى كيسان (قوله يكون للذوات والمعانى) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعانى (قوله فجاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما اختر زعنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الاثقال وللجمل أبو أيوب وللحمار أبو صابر وللدجاجة أم جعفر وللشاة أم الاشعث وللنعجة أم الاموال (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لاهينة بينة (قوله وهو قليل) لان الاشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها لا لاجناسها

﴿اسم الاشارة﴾

أى اسم تصحبه الاشارة الحسية وهى التى باحد الاعضاء (قوله المشار اليه) أى اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لان الاشارة بذلك ذهنية ولا دور فى التعريف لان أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجبه لجواز ان يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح بجميع ذلك الدمامينى وأما الجواب بان الاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات ومايقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بحصر أفراده) أى أفراد اسم الاشارة وهى سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكر وعشرة للمفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقوله وهى ستة غير ظاهر الا ان يقال جعله أفراد اسم

الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع قال الاندلسى شارح الجزولية وهى مسئلة مشكلة (من ذاك) الموضوع علما للجنس (أم عريط) وشبوة (للعقرب وهكذا ثعالة) وأبو الحصين (للثعلب) وأسامة وأبو الحرث للاسد ودؤالة وأبو جعدة للذئب (ومثله برة) علم (للمبره) بمعنى البرو (كذا فجار) بالكسر كحذام (علم للفجره) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر فى قوله

اذا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله

اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم
الى الغدر أدنى من شبابهم المرد

وكذا أم قشعم للموت وأم صبور للامر الشديد فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ويكون اسما وكنية ﴿خاتمة﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب هيان بن بيان وللفرس أبو المضاء وللاحمق أبو الدغناء وهو قليل ﴿اسم الاشارة﴾ اسم الاشارة ماوضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده

الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت فى نفسها أكثر من ستة باعتبار المشار اليه يندفع ما يقال كيف عد اسم اشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى بالنسبة الى الصيغ المذكورة فى المتن فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافى أنه يشار الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد فى التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام قال الدمامينى وينبغى أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسئل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آ فى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع يكون آ اسما اه باختصار (واعلم) أن مذهب البصريين أنه ثلاثى الاصل لا ثنائى وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ولا ثنائى والفه أصلية مثل ما كما يقوله السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شئ من الثنائى كذلك وأصله ذيى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل ذوى لان باب طويت أكثر من باب حييت وقيل ذيى باسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الاول بحكاية سيبويه امالة ألفه ولا سبب لها هنا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل ان المحذوف الواو والمقلوب الياء والثانى بان الحذف اليق بالآخر (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى الى ومقتضاه ان الاشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال فى متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو عوان بين ذلك أى الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما (قوله مذكر) أى حقيقة أو حكما نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل التذكير لان الله تعالى حكى قول ابراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهمزة) أى المكسورة أيضا وروى ضمهما معا أيضا كما فى التصريح (قوله بذى بقلب ألف ذا ياء وذه بقلب ياء ذى هاء وتى بقلب الذال تاء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله الرودانى (قوله وذات) بالبناء على الضم وهى أغرب بها واسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث شنوانى (قوله على الانثى) أى حقيقة أو حكما كالمذكر المنزل منزلة الانثى وقوله المفردة اى حقيقة او حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة الخ) اشار الى ان الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جاز الامران (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه ان اريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه انه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام وان اريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه ان الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع اى المرتفع داله او الاول وتقدير المضاف قبل المثنى اى لمدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان اولا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الاشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر ان الاسمين مبنيان على الالف والياء كما فى يار جلان ولار جلين واعلم انه لا يثنى من اسماء الاشارة الا ذا وتا (قوله الاول لمذكره والثانى لمؤنثه) اورد عليه فذانك برهانان لان المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان واجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره فى المغنى (قوله وفى سواه) اى فى حال ارادة سواه (قوله مؤول) من تأويلاته انه على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجئ الحال منه من القليل (قوله والمداولى فيه من القصر) فيه ان المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة واولى مبنى والجواب انه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد فى آخره الف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها اصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لامالتها وتنوين

بالعد وهى ستة لانه اما مذكر او مؤنث وكل منهما اما مفرد أو مثنى او مجموع (بذا) مقصورا (لمفرد مذكر اشر) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و (بذى وذه) وته بسكون الهاء وبكسرها ايضا باشباع وباختلاس فيهما و (تى) و (تا) وذات (على الانثى) المفردة (اقتصر) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها فى التسهيل (وذان) و (تان للمثنى المرتفع) الاول لمذكره والثانى لمؤنثه (وفى سواه) اى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (ذين) و (تين) بالياء (اذكر تطع) واما ان هذان لساحران فؤول (وباولى اشر لجمع مطلقا) اى مذكرا كان او مؤنثا (والمداولى) فيه من القصر لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ها انتم اولاء تحبونهم والقصر لغة تميم ﴿تنبيه﴾ استعمال اولاء فى غير

الممدود لغة قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وابدال اوله هاء مضمومة وابداله هاء مفتوحة تليها واوساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس باليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه فى القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الاصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على مايظهر لى والمراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا) أى حقيقة أوحكما وكذا فى البعد (قوله ولدى البعد) أى بعد المشار اليه قليلا أوكثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سأتى (قوله على رأى الناظم) أى تبعا لبعض النحاة وعزى لسيبويه وهو الراجح لانه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين والاتيان بها لغة الحجازيين فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لايشيرون الى البعيد والحجازيين لايشيرون الى المتوسط (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار الى أن هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هى مشتقة تأويلا (قوله للدلالة على الخطاب) أى بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أومايلحقه وأمادلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم اياها عند البعد

(فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بارأيت بمعنى أخبرنى لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الاول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لامن أرأيت بمعنى أأبصرت الاترى أنها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء آخر يعنى أن هذا الكلام كان أولا انشاء هو الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى اخبر وقال الرضى ارأيت بمعنى أخبر منقول من ارأيت بمعنى أأبصرت أوأعرفت ولا يستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو ارأيت زيدا ماصنع وقد يحذف نحو ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب اولا من استفهام ظاهرا ومقدرا بين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ماصنع وارايتكم ان أتاكم عذاب الله الآية والمقدر نحو ارايتك هذا الذى كرمت على لئن اخرتنى اى ارايتك هذا المكرم لم كرمته على وقوله لئن اخرتنى كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما قلت ارايت زيدا عن اى شئ من حاله تستخبر فقلت ماصنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ماصنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لأرايت كما ظنه بعضهم اه بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين احدهما جعله ارايت منقولا من ارايت بمعنى ابصرت اواعرفت والثانى انها ليست متعدية الى مفعولين وان الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لامفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد فى مثل ارايت زيدا ماصنع فانه لايصح ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض اى اخبرنى عن زيد وان كان فى كلامه مايشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض ليس بقياس فى مثل هذا ولا مفعولا به لأرايت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار والذى يظهر لى انه على حذف مضاف اى خبر زيد اه دماميني ملخصا وقد يختار ما اشار اليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع ومفاد ما مر عن ابن هشام ان زيدا مفعول به اول وجملة الاستفهام فى موضع المفعول الثانى وبه صرح غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم الا أن ينظر الى المنقول عنه فتأمل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ والا فمن ستة المشار اليه حالتان مشتركتان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث فبالنظر الى اللفظ يكون

العاقل قليل ومنه قوله ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد اولئك الايام وما تقدم موفيما اذا كان المشار اليه قريبا (ولدى البعد) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار اليه على رأى الناظم (انطقا) مع اسم الاشارة (بالكاف حرفا) الف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف اى انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية وهو اتفاق ونبه عليه لئلا يتوهم انه ضمير كما هو فى نحو غلامك ولحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا اومؤنثا مفردا اومثنى اومجموعا فهذه ستة احوال تضرب فى احوال المشار اليه وهى ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان

انظر الجدولين اللذين صنعهما الشارح فى صحيفة ١٢١

المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو (واعلم) أنك اذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتى القرب والبعد كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لان اشارات القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار اليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب اذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام والجائز منها ست وستون فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع

وهذا جدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع فى الاسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك فى جميع صور القريب

	مراتب المشار اليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار اليه	قريب	ذا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشار اليه	قريب	تا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى مذكر مشار اليه	قريب	ذان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى مؤنث مشار اليه	قريب	تان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار اليه	قريب	أولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار اليه	قريب	أولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز

(قوله مبتدئا منها) اى من احوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثانى من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدئ) اى من احوال المخاطب فترتيب احواله على خلاف ترتيب احوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) اى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمع ودون هذا ان تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبته الاشارة الحسية لا يقبل شياعا اصلا (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفى الدمامينى والهمع وغيرهما انها لا تلحق من اشارات المؤنث الآنى وتا وكذا ذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك وانكر الاخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جواز تى بفتح التاء للقريب اذ لا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد (قوله وهى لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى فرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع اولى مقصورا اى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس واسد وربيعة كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح ان بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله اومعه) اوللتخيير بالنسبة الى المفرد واولى المقصور ولتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى واولاء الممدود مع غيرهما وظاهر عبارة الشارح انها للتنويع خلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد مطلقا) اى مذكرا اومؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار اليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس واصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين اوللفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء اوالالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة تبقى الياء اوالالف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذلك

وطريقة هذين الجدولين المشار اليهما انك تنظر لاحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع احوال المشار اليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ثم بالمثنى كذلك ثم بالمجموع كذلك وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع وانما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا واللازم باطل لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير بحال وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة (دون لام) كما رأيت وهى لغة تميم (اومعه) وهى لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع اسماء الاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع أولى مقصورا نحو أولاك واولى لك وأما المثنى مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام

السؤال	المشار اليه	أسماء الاشارة	المخاطب	السؤال	المشار اليه	أسماء الاشارة	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل	كيف	تيك	المرأة	يارجل
كيف	ذانك	الرجلان	يارجل	كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل	كيف	أولئك	النساء	يارجل
كيف	ذاكما	الرجل	يارجلان	كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان	كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يارجلان	كيف	أولئكما	النساء	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال	كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال	كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولئكم	الرجال	يارجال	كيف	أولئكم	النساء	يارجال
كيف	ذاك	الزجل	ياامرأة	كيف	تيك	المرأة	ياامرأة
كيف	ذانك	الرجلان	ياامرأة	كيف	تانك	المرأتان	ياامرأة
كيف	أولئك	الرجال	ياامرأة	كيف	أولئك	النساء	ياامرأة
كيف	ذاكما	الرجل	ياامرأتان	كيف	تيكما	المرأة	ياامرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	ياامرأتان	كيف	تانكما	المرأتان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	ياامرأتان	كيف	أولئكما	النساء	ياامرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء	كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	ذانكم	الرجلان	يانساء	كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء	كيف	أولئكن	النساء	يانساء

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه وما أشار اليه الشارح تبعا للمكودى من أن ممتنعة خبر مبتدا محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم بيانه فى قول المصنف والامر ان لم يك المنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبنى على ماذكره هنالك من الضابط وقد أسلفنا هنالك أن صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك) أى على الاصح عند أبى حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالامثلة الثلاثة الاخيرة (قوله لكن هذا الثانى قليل) أى لان المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح

(واللام ان قدمت ها) التنبيه فهى (ممتنعة) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذا لك ولاها تلك ولاهؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد ﴿تنبيه﴾ أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك لكن هذا الثانى قليل ومنه قول طرفة رأيت

بنى غبراء لا ينكرونني * ولا أهل هذاك الطراف الممدد ﴿وبهنا﴾ المجردة من ها التنبيه (أو بهنا) المسبوقة بها (أشر الى دانى المكان) أى قريبه نحو اناهنا قاعدون (١٢٢) وبه الكاف صلا * فى البعد) نحو هنالك وبهنالك (أو بثم فه) أى انطق فى البعد بثم نحو وأزلفنا ثم الآخرين (أوهنا) بالفتح والتشديد (أو بهنالك) أى بزيادة اللام مع الكاف (انطقن) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا يجوز هنالك كما لا يجوز هذا لك على اللغتين (أوهنا) بالكسر والتشديد قال الشاعر هنا وهنا ومن هنا لهن * بها ذات التمائل والايمان هينوم تروى الاولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون فى الثلاث وكلها بمعنى وهو الاشارة الى المكان لكن الاوليان للبعيد والاخيرة للقريب وربما جاءت للزمان ومنه قوله حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت نوار أجنت ﴿خاتمة﴾ يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بضمير المشار اليه نحو ها أناذا وها نحن ذان وها نحن أولاء وها أنا ذى وها نحن ثان وها نحن أولاء وها أنت ذا وها أنتما ذان وها أنتم أولاء وها أنت ذه وها أنتما تان وها أنتن أولاء وها هؤذا وها هما ذان وها هم أولاء وها هى تا وها هما تا ن وها هن أولاء

ان ينبه عليه اذ لا ينبه أحد لبرى ما ليس بمرئى له ولهذا لا يجامع اللام التى لاقصى البعد قاله فى شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل أهل الارض لان الغبراء اسم للارض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكرونني وقد وقع الفصل بالمفعول أو الطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الادم وأراد بأهل الطراف الاغنياء قاله العينى (قوله وبهنا الخ) وتقديم المعمول المفيد لحصر الاشارة الى المكان فى هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه الحيثية لا يشار اليه الا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس (واعلم) أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما فى عند ولدن وقبل وبعد بل الجر بمن أو الى كما فى أين قاله الدمامينى ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم ان ثم فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف اما اختصارا أى واذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أى واذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو بثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كدار أيته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر الآخرين أى فرعون وقومه أى قربناهم من بنى اسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أوهنا) هى والمكسورة تصحبها ها والكاف كما فى همع الهوامع (قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على انها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك الى أنها فى الآية للزمان المذكور قبل فى قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الرودانى والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها للارجاء فى البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر والشمائل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفى (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا حنت لات هنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسى أى وليس فى هذا الوقت حنين قوله أجنت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنته محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيده فى التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدمامينى وانما امتنع ها أناذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لان لحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح الدمامينى نقلا عن ابن هشام فانه قال فى حاشيته على المغنى وقع للمصنف ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله فى ديباجة الكتاب وها أنا بائح بما أسررته وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بان ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اه كلام الدمامينى (قوله نحو ها أناذا) ها للتنبيه وأنا مبتدا وذا خبر كما هو صريح الدمامينى وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم

و بغيره قليلا نحو * ما ان ذى عذرة وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ها أنتم هؤلاء والله أعلم *(الموصول)* (موصول الاسماء) ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده فى التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب وبقوله أبدا النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله الى عائد حيث واذ واذا فانها تفتقر أبدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد قوله أو خلفه لادخال نحو قوله

سعاد التى أضنا لحب سعادا * وقوله

وأنت الذى فى رحمة الله أطمع مما ورد فيه الربط بالظاهر وأراد بالمؤولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه وهذا الموصول على نوعين نص ومشترك فالنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره و (التى) المفردة لها عاقلة كانت أو غيرها فيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (واليا) منهما (اذا ما ثنيا

أو مخاطب أو غائب وكل اما مذكر أو مؤنث وكل اما مفرد أو مثنى أو جمع (قوله وبغيره) أى غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات ألفها وحذفها قاله الدمامينى (قوله ما ان ذى عذرة) بكسر العين أى معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة (قوله توكيدا) أى لتوكيد التنبيه

(الموصول)

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الاعم لئلا يلزم الترجمة لشىء والنقص عنه ولان الكلام فى المعارف وأل فيه ٢ معرفة لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدا الاول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أى مؤول بها غيره وانما والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة أل أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفى بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين الفصل عموم وجهى فيصح الاخراج بها وأجيب بأن مراده الاسماء التى هى مصدوق ما لا الواقعة فى حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لان المعهود فى التعاريف الافراد لا الجمع ولانها خبر عن موصول الاسماء الذى هو مفرد فتدبر (قوله حيث واذ واذا) أى وضمير الشان (قوله فى رحمة الله) والقياس فى رحمته وان كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى (قوله مما ورد) أشار الى ان الرابط بالظاهر سماعى لا مقيس (قوله وأراد بالمؤولة الخ) قال البعض أورد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشىء آخر فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اه وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤولة فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كان يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتهما وان كان الاصل كتابتهما بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كالذين ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالالف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفنرى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك بان لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف احدى اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بما علم من قوله الانثى التى (قوله عاقلا كان) الاولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الرودانى والعجب كيف لا يتعاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجاز العلاقة اللزوم (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ بان خبره محذوف والجملة خبر المبتدا الاول الذى هو الانثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الانثى والمعنى الانثى للذى الانثى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يذكر لمجيئه فى قوله جمع الذى

٢ (قوله معرفة) ان كان اسم جنس فظاهر وان كان منقولا مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء

الاولى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه أن يقول فى غير تصغير لانك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان باثبات الياء والجواب أنه انما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الاولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند الى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اه يس مع زيادة والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار اليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذيان الخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية حقيقية واليه ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى أنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما ويمكن اجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا أتى بهما على صورة المثنى ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى والاصح أنهما مبنيان والظاهر أن بناءهما على الالف أو الياء (قوله لحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامة) والنون المزيدة قال الفارسى هى الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هى الاولى لئلا يكثر العمل باسكان الاولى وادغامها قال فى التوضيح وشرحه وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشىء الواحد قال الفرزدق

أبنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

الهمزة للنداء وبنى منادى والغل بالضم حديد يجعل فى العنق ه مع حذف وبلحارث أصلة بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسى فى النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هما اللتان لو ولدت تميم * لقيل لفخرهم صميم

وفيها لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل (قوله وقد قرىء واللذان) هى قراءة سبعية وكذا فذانك (قوله واما فى النصب) أى والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة (قوله ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لان من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جائز اذا لم يختل المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصدا وسوغ الابتداء به ما فى الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حد شىء جاءك أى ما جاءك الا شىء وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغى على ان التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد فى المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اه وانما لم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى (قوله الألى) يلزمه أل فلا يشتبه بالى

لا تثبت * بل ما تليه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أوله العلامة) الدالة على التثنية وهى الالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذين واللتين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين فى تثنية الشجى وما أشبهه الا أن الذى والتى لما لم يكن لبنائهما حظ فى التحريك لبنائهما فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (والنون) من مثنى الذى والتى (ان تشدد فلا ملامه) على مشددها وهو فى الرفع متفق على جوازه وقد قرىء واللذان يأتيانها منكم وأما فى النصب فمنعه البصرى وأجازه الكوفى وهو الصحيح فقد قرىء فى السبع ربنا أرنا اللذين أضلانا (والنون من ذين وتين) تثنية ذا وتا (شددا * أيضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرىء فذانك برهانان واحدى ابنتى هاتين بالتشديد فيهما (وتعويض بذاك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا (قصدا) على الاصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وألف شددا وقصدا للاطلاق انتهى حكم تثنية الذى والتى وأما * (جمع الذى) فشيآن الأول (الالى)

مقصورا وقد يمد قال الشاعر وتبلى الالى يستلئمون على الالى * تراهن يوم الروع كالحدا القبل وقال الآخر

أبى الله للشم الألاء كأنهم ... سيوف أجاد القين يوما صقالها

الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما فى التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم ألف فيها فتشتبه بالى الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المنون فى البيت قبله وهو الموت ويستلئمون يلبسون اللأمة وهى الدرع وعلى الالى حال أى حالة كونهم على الخيول الالى الخ والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهى الطائر المعروف والقبل بالضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهى التى فى عينها قبل بفتحتين أى حول قاله العينى (قوله للشم) قال العينى فى محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء أعلاه والقين الحداد والصقال الجلاء اه وكأنه يشير الى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففى الكلام حذف أى أبى الله ضرر الشم الخ وبحث الرودانى فى الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الاصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشك فى التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا نطقا) وحل هو حينئذ معرب أو مبنى جىء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى اذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف الاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره ولان الذى ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على اجرائه مجرى المغرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاول أنه على صورة الجمع الذى هو من خصائص الاسماء فيعارض (قوله صبحوا الصباحا) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح وذكر الصباح تأكيد لا نفهامه من صبحوا والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الاغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا ملخص ما فى التصريح والعينى ويكتب اللذون على هذه اللغة بلام بين لمشابهته المعرب الذى تظهر معه أل كما فى يس وقد مرت المسئلة عن الفنرى بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أى بالحذف والتقدير اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى افادة كل التعدد ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا فى ابن الناظم ورد بأن عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر الاوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والافلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية الذى ذكره الشارح بل من حيث ان الذى ليس علما ولا صفة والتثنية جارية على ما حققه أن يكون على سنن تثنية المبنيات فان المبنى لاحظ له من الحركة فيأوه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لاحق المبنيات كذا فى الرودانى ولك منع الزيدان الذى ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما فى شرح الجامع ومثل للثانى بقوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو للدلالة (قوله أى التى قد جمع باللاتى) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء اشارة الى أن اثبات الياء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديمه اثباتها على حذفها فى قوله باثبات الخ (قوله على الالى) أى فتكون الالى مشتركة بين جمع الذى وجمع التى اه دماميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتى) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الرودانى والصحيح أن اللوائى واللواتى

أبى الله للشم الألاء كأنهم ... سيوف أجاد القين يوما صقالها

والكثير استعماله فى جمع من يعقل ويستعمل فى غيره قليلا وقد يستعمل أيضا جمعا للتى كما فى قوله فى البيت الاول على الالى تراهن وقوله محاجبها حب الالى كن قبلها

والثانى (الذين) بالياء (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل أو عقيل (بالواو رفعا نطقا) قال

نحن اللذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا

﴿تنبيه﴾ من المعلوم أن الالى اسم جمع لا جمع فاطلاق الجمع عليه مجاز وأما الذين فانه خاص بالعقلاء والذى عام فى العاقل وغيره فهما كالعالم والعالمين انتهى (باللات واللاء) باثبات الياء وحذفها فيهما (التى قد جمعا) التى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع أى التى قد جمع باللات واللائى نحو واللاتى

يأتين الفاحشة من نسائكم واللائى يئسن من المحيض وقد تقدم أنها تجمع على الالى وتجمع أيضا على اللواتى باثبات الياء وحذفها وعلى اللواء ممدودا ومقصورا وعلى اللا بالقصر واللآءت مبنيا على الكسر أى معربا اعراب أولات وليست هذه جموع حقيقة

جمعان للائى واللاتى كالهادى والهوادى واللآت جمع اللائى اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أن يقال اللوائى بالمد واثبات الياء واللواء باللمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موضع اللذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين فى أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر

وأنا من اللائين ان قدروا عفوا * وان أثروا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه ولتبادر الاول جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المغرب متعلق بمحال محذوفة من فاعل وقع وتزرا حال أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالاولى اه وقد يدعى أن استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الالى بمعنى اللاتى بقلته التى صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أى من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لآبائونا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت باجنبى وتجويزه قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجرى فى الموصولة (قوله تساوى ماذكر) أى تساوى كلما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل ماذكر (قوله فى الموصولية) لو قال فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وفسيميه لكان أولى اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر فى مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذى هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أى كهذا حال من الضمير فى شهر وذو مبتدا وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وافراد اسم الاشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل فى غيره) أى مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لان التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته والضمير فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ وهو يث بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمى يرمى فمعنى سقط فنداؤه السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله ألا عم صباحا) قيل أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أى تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أى تنعم وكذا يصح الوجهان فى قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والطلل ما شخص من آثار الديار والبالى المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمتين لغة فى العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دمامينى ببعض زيادة (قوله فى اختلاط) أى فى حال اختلاط العاقل بغيره قال فى المغنى يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كما فى الابوين للاب والام والمشرقين والمغربين الا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لانه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين

وانما هى أسماء جموع
(واللاء كالذين نزرا وقعا
واللاء مبتدأ ووقع
خبره وكالذين متعلق به
ونزرا أى قليلا حال
من فاعل وقع وهو
الضمير المستتر فيه
والالف للاطلاق
والمعنى أن اللاء وقع
جمعا للذى قليلا كما
وقع الالى جمعا للتى
كما تقدم ومن هذا قوله
فما آباؤنا بأمن منه
علينا اللاء قد مهدوا
الحجورا
والمشترك ستة من وما
وأل وذو وذا وأى على
ما سيأتى شرحه وقد
أشار اليه بقوله * ومن
وما وأل تساوى) أى فى
الموصولية (ماذكر)
من الموصولات (وهكذا
ذو عند طيئ شهر)
بهذا فامامن فالاصل
استعمالها فى العالم
وتستعمل فى غيره
لعارض تشبيه به كقوله
أسرب القطا هل من
يعير جناحه *
لعلى الى من قد هويت
أطير * وقوله
ألا عم صباحا أيها الطلل
البالى * وهل يعمن
من كان فى العصر الخالى
أو تغليبه عليه فى اختلاط

فى لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى أولتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا والا لقال يذرؤكم واياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اه مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو ولله يسجد) أى يخضع فلا اشكال فى وصف غير العاقل به وماذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الآدمى والطائر اه قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لانه ليس من الثانى بل من الاول يعنى التغليب (قوله أواقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا التعبير المعنى بالاختلاط فى هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم فى صورة التغليب على الكل المجموعى وفى هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة فى الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار لان الكلام فيها وفى التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشى الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معالشمولها الانسان والطائر واقترانهما فى العموم السابق (قوله والاكثر فى ضميرها) أى من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنب ومحل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أوقبح نحو من هى حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال اعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الاخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هى أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لان الموصول وصلته كشئ واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمونث لكن القبح فى الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره وفى الصورة الثالثة فى الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وان من النسوان من هى روضة * فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا فى التصريح مع زيادة من حاشية الرودانى عليه ومن الدماميني ولى فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله من هى روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما فى الدماميني ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر * (فائدة) * يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشترى لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسى عن النحويين وعللوه بانه يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني ملخصا لكن قال فى الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شئ وينظر فى أمرنا قومك اه وفى الرضى مانصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاء لخناء موصوليتها اه (قوله

نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض اواقترانه به فى عموم فصل بمن نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع لاقترانه بالعاقل فى كل داية وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أومثنى أومجموعا والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن ويجوز اعتبار المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومنه قوله

تعش) الخطاب للذئب وقوله لاتخوننى أى على أن لاتخوننى وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى (قوله فانها لغير العالم) أى موضوعة لغير العالم قال فى التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم اه قال فى شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبى صلى الله عليه وسلم كما فى كثير من كتب الاصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لأخصمن محمدا فجاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصا فى المسئلة (قوله نحو ما عندكم ينفد) قيل أى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل فى غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الى الثانى بقوله اذا اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم (قوله فى صفات العالم) أى فى ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة فى المثال الاول لانه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة فى غير العالم وانما قلنا أى فى ذوات الخ لان ما فى الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح فى المثال الاول لا يتعلق الا بالذات والتزيه فى المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل فى العالم نحو جاءنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف فى تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مانصه وقيل ماذهابا الى الصفة ولأن الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء اه قال السعد فى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما اذا أريد الذات أى لا مع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أى الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره البعض والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد فى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما فى غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أى أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الاولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أى حقيقة كما فى يس وقوله فى المبهم أمره أى الذى لم يدر أ انسان هو أو غير انسان قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا (قوله وتكون بلفظ واحد كمن) أى والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر كونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما فى حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما فى لو ما ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التحضيض قال المصنف فى التسهيل ويوصف بها أى بما على رأى اه قال الدماميني نحو لامر ما جدع قصير أنفه أى لامر أى أمر وهذه التى يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو اعطه شيأ ما والفخامة نحو لامر ما جدع قصير أنفه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوض عن محذوف ثابتة فى كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة الا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اه

تعش فان عاهدتنى لاتخوننى *
تكن مثل من ياذئب يصطحبان

وأما ما فانها لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وتستعمل فى غيره قليلا اذا اختلط به نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وتستعمل أيضا فى صفات العالم نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وحكى ابو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده وسبحان ما سخركن لنا وقبل بل حى فيها للذوات من يعقل وتستعمل فى المبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحا من بعد انظر الى ما أرى وتكون بلفظ واحد كمن * تنبيه * تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يهد الله فهو المهتدى

باختصار

باختصار (قوله وماتفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تنفقوا من خير يوف اليكم واما وما تفعلوا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب مانكره) يجب فصل رب من مالان الذى يوصل رب ما الكافة وماهنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أى تكرهه وقوله فرجة بالفتح أى انفراج وقال الخفاجى الفرجة بالفتح فى الامر المعنوى وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا فى العينى وفى القاموس أن الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وأن فرجة نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة لتمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الامر شيأ أى وصفا فيه أو الاصل من الامور أمرا وفى هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ ليهما صفة للمحذوف اه وقوله انابة الصفة الخ أى وهى لاتجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى نحو مناظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعلى رأى أبى على) متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى أبى على (قوله والفاعل مستتر) أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله

ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم قوما معشره

وسيأتى أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو والمخصوص فهو اما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال واما خبر مبتدا محذوف على ما يأتى (قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف لما فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر واعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدمامينى ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا فان قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر واعلان وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أى الممدوح فى سر واعلان كما جرينا عليه آنفا (قوله على حد قوله شعرى شعرى) أى على طريقته فى التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله الا الاخفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شئ عظيم (قوله وفى باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة فى الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما أن يكتب أى من شئ كتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها فى تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان والمعنى أن ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدمامينى (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تميزه وأجيب بمنع المساواة لان معناها شئ عظيم وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شمنى ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر فى نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو ومادرج عليه الشارح أحد أقوال فى ماهذه ستأتى فى باب نعم وبئس وقد درج عليه فى المغنى فى موضع ودرج فى موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هى وعاملها صفة له فى المعنى فتقديرها فى المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أى المقدرة بالشئ وهى ما لم يتقدمها ذلك بنحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى أى فنعم الشئ هى والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فيه

نعم شيأ فما نصب على التمييز

رب من أنضجت غيظا قلبه
قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن
لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا

وقوله * رب ما تكره النفوس من الامـ ـر له فرجة كحل العقال

ومن ذلك فيهما قولهم مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ويكونان أيضا نكرتين تامتين أما من فعلى رأى أبى على زعم أنها فى قوله ونعم من هو فى سر واعلان تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قول شعرى شعرى وأما ما فعلى رأى البصريين الا الاخفش فى نحو ما أحسن زيدا اذ المعنى شئ حسن زيدا على ماسيأتى بيانه فى بابه وفى باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشرى نحو غسلته غسلا نعما أى

وأما أل فللعاقل وغيره وماذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور وذهب المازني الى أنها حرف موصول والاخفش الى أنها حرف تعريف والدليل على اسميتها أشياء الاول عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه وقال المازني عائد على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا الضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان

خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو ما أنت بالحكم الترضى حكومته * والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا موضوع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على أن الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة

فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر (قوله وهو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج والا فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله الى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لابعادهما عن شبه الفعل بالتصغير وبدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظان) أي مواقع وهي ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو في نحو أن اعمل سابغات أو ندرو عا ومناظعن ومنا أقام أي فريق وفينا سلم وفينا هلك (قوله الا الضرورة) كقوله * ترمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول لان النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الاصح فكان الأولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي حينئذ أي حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الاحقية أن عمله بسبب شبه الفعل المضارع وهي مبعدة له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها حينئذ من خصائص الأسماء التي الاصل فيها الجمود لان أصل وضعها للذوات والتزم الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) أي في القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أي واستحق مدخولها عدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعني عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أي لا خذه مقتضاه من العمل في الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أي القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذا مما يأتي قال الرودانى وانما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجي لعدم العلمية اه وبحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجي بأن المقصود الموصول وانما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الاعراب في أي الموصولة واللذين واللتين على القول باعرابهما واللذين واللائين على لغة وأجاب الرضي عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في لا التي بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير أل الخ) أي لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ اذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلني) عطف على خليلي وجملة يرمي الخ خبر ثان لذلك وقوله وامساله بكسر اللام وهي الحجر (قوله ساعيا) أي آخذا

لا يتسلط عليها عامل الموصول وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لصدقات لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات وأما ذو فانها للعاقل وغيره قال الشاعر ذاك خليلي وذو يواصلني * يرمي ورائي بأمسهم وامسلمه وقال الآخر فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا

لصدقات الاموال والمشمر فى السير المنسوب الى مشارف موضع بارض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله اعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه الممنوع كما فى التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) أى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغازى انها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفى التوضيح وحكى اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الاضافة كما فى التصريح وحكى اعراب ذات اعراب جمع المؤنث السالم كما فى الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون فى ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أى أسألكم بالفضل و به الاخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمعتها) أى النوق المتقدمة فى البيت قبله والاينق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة فى التخفيف والموارق جمع مارقة أى سوابق وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فى المدح والذم أو خبر لمحذوف أى هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف الى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى تسلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد) أى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التى واللاتى بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع الذكور أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو قال الرضى فى ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعنى عدم تصريفها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه فى الاحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية الا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصريفاتها حملا على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية اه والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بان يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكالتى واللتين لديهم الخ ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طئ بل أسنده اليهم جملة فعلية مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليه الشاطبى وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذة المصنف اياه من جهة اثبات غير ذو وذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لان فى نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور نظرا قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طئ وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطى فى النكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا اطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طئ وأن ابن مالك انما نازع فى الثبوت كذا فى الرودانى وعلى هذا كان ينبغى للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية الخ (قوله على ذلك) أى على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما (قوله لذلك) أى لكون قاله قياسا على ماقاوه (قوله ومثل ساذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ذا ولحقتها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من أنها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة ماتقدم كون ما لغير العاقل مع أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد

وقال الاخر

فان الماء ماء أبى وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما فى الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذى بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين

قوله

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

(وكالتى أيضا لديهم) أى عند طئ (ذات) أى بعد طئ ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به * والكرامة ذات أكرمكم الله به (وموضع اللاتى أتى ذوات) جمع ذات

قال الراجز

جمعتها من أينق موارق * ذوات تنهضن بغير سائق

﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام الناظم أنه اذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال ذو على الاصل وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذوات وجمعهما قال الناظم وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللاتى فاضربت عنه لذلك لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب مانقله ابن عصفور (ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذا) اذا وقعت (بعد ما استفهام) باتفاق (أو) بعد

ما كما نقله ابن غازى (قوله من استفهام) ففى المتن حذف من الثانى لدلالة الاول لكن فى صنيع الشارح تحريك من مع سكونها فى المتن (قوله على الاصح) وقيل بعدما الاستفهامية فقط ورد بالسماع فى كليهما (قوله اسما واحدا مستفهما به) أى أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له الالغاء الحكمى والغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأى الناظم تبعا للكوفيين المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا مستفهما به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا ذكره الدمامينى نقلا عن المصنف وغيره وكذا فى الرودانى وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر أثر الالغاءين فى نحو سألته عما ذا فتثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمى وتحذف معه على تقدير الحقيقى قاله الشيخ يحيى (قوله لانا مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذا معرفة حينئذ فتأمل اه وجاز هنا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى النسخ نحو فان حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدمامينى يجوز فى البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أى يحاوله لجواز مثل هذا فى الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أى هو نحب (قوله يحاول) أى يطلب والنحب فى الاصل المدة يقال فلان قضى نحبه أى مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده فى أمور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا) يصح أيضا فى هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا فى موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو فى موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع انه يرد على الاول ان حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده دماميرى عن الدمامينى وعلى الثانى أن حذف الضمير الشامل قبيح كما سيأتى فى باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل فى الجواب) أى استحسانا لان حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أى الزائد عن قدر الحاجة (قوله وأجازه الكوفيون) أى كما أجازوا فى بقية أسماء الاشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك أى الذين تقتلون والتى بيمينك وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالا قاله الدمامينى (قوله عدس) اسم صوت يزجر البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر الحكم والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبى سفيان وقد كتب وجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عينى باختصار (قوله وتحملين حال) أى من ضمير طليق بناء على الاصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما فى شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشارا بها) زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو أن لا يكون بعد ما اسم موصول نحو من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم تلغ فى الكلام لانها فى هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذى خبر وفى الدمامينى أن الالغاء يترجح فى هذه الحالة أيضا ولا يتعين لانه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذى

(من) استفهام على الاصح وهذا (اذا لم تلغ) ذا (فى الكلام) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الامرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب فتقول عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت أخيرا أم شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدأ وذا وصلته خبر ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمر قال الشاعر

الا تسالان المرء ماذا يحاول
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وتقول عند جعلهما اسما واحدا ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا أكرمت أزيدا أم عمرا بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لانه منصوب بالمفعولية متقدما وكذا تفعل فى الجواب نحو يسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما فى قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فان لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز ان تكون موصولة واجازه الكوفيون تمسكا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق وخرج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى وهذا طليق محمولا ﴿تنبيه﴾ يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى وماذا الوقوف وسكت عنه لوضوحه

تأكيد

تأكيدله أوخبرلمبتدأ محذوف اه وفى البيضاوى أن مبتدأ وذا خبر والذى بدل اه (قوله وكلها يلزم بعده صله) قال فى التسهيل وقد ترد صلة بعد موصلين أو أكثر مشتركا فيها أومدارا لاجلها على ماحذف اه فالاشتراك فيما اذا ناسبت الصلة جميع ماقبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحدا منها والقسم الاول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثانى داخل تحت قوله أومنوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما فى الهمع والدمامينى (قوله تعرفه) اعترض بان الموصول لو كان معرفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها وأجيب بان تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل بقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذى ومن مثلا فانهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شىء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد الها خلق السموات والارض اه دمامينى ببعض تلخيص وسيأتى قريبا جواب آخر فتنبه (قوله ولاشئ منها) أى ولو ظرفا أوجارا ومجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه قال فى التسهيل وقد يلى معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا أوأل وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كايقاع كلمة بين جزأى مصدر وكذا اشتد امتزاج أل قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فاجازوا فى غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنعوا فى العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا كما فى الآية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا فى جعل صلتها اسم فاعل أواسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد واختار السيوطى مانقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أوحرفيا (قوله بمحذوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين اما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أومؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين أوخبر ثان لكان أفاده الدمامينى (قوله دلت عليه صلة أل) لايرد أن مالا يعمل لا يفسر عاملا لان ذلك فى باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معهودة) بان يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهود فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الرودانى بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودا أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجى نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق أوفى ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة

(وكلها) أى كل الموصلات (يلزم) ان تكون (بعده صلة) تعرفه وتتم بها معناه اما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمته أومنوية كقوله نحن الاولى فاجمع جمو * علكم وجهكم الينا أى نحن الاولى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة ولاشئ منها على الموصول وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة

أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الاول وذهنى فى غيره وأما نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر أنه تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج أنه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد فى الجميع وأن استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) اجراء لذلا لتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الابهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة الا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهاما اه وعلى هذا لا حاجة الى التنزيل المذكور (قوله فى معرض التهويل) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتخويف وقوله فاوحى الخ مثال للتفخيم (قوله وان تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتملة (قوله أى مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أل - لى ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائده اما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو أضمر لقال فى رحمتك نظرا الى المبتدا أو رحمته نظرا الى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما فى التسهيل وشرحه للدمامينى ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله للغيبة عند الشاهد (قوله فلا اشكال فى العائد) أى فى مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الاكثر) أى فى غير أل على ما مر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض بان اللازم فى المثال اجمال لا لبس ولا محذور فى الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بان المراد باللبس هنا الاجمال فى مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الاخبار بمؤنث عن مذكر فى نحو من هى حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر وفى وصل ضمير يعود الى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم فى قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها الا أن يقال مراده بالجملة فى قوله وجملة الملفوظ بها أو شبهها الجملة المقدرة كما فى الدمامينى والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدمامينى ومثل له بان يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله يعطيان

فى معرض التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فاوحى الى عبده ما أوحى وأن تكون (على ضمير لائق) للموصول أى مطابق له فى الافراد والتذكير وفروعهما (مشتملة) لتحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله سعاد التى أضنا لاحب سعادا وقوله كما سبقت الاشارة اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه

(تنبيه) الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى العائد وان خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وجملة أو شبهها) من ظرف ومجرور تامين (الذى وصل به) الموصول (كمن عندى الذى ابنه كفل) فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذى وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لانهما يعطيان

معناه

معناها الوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار وخرج عن ذلك مالا يشبه الجملة نهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك فانه لا يجوز

معناها) أى يدلان عليه لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراده هنا ولى فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على انه خبر لمبتدا محذوف اذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر اطلاقهم يخالفه ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش الى تعليله بان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقى للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقى وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بان شرط الخبرية قد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بان تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا الى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها اذا كان جوابها خبرا والا فلا كذا فى الرودانى وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم الا بعد ايراد صيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الرودانى دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للانشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدمامينى والشمنى نواها بجهة قصدها من السفر وعد فى القاموس من معانى النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا فى الثانى الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو انى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى واذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أى بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها بحسبه انشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة لانها فى الاستعمال انشائية لا خبرية كذا فى الرودانى وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وأن لا تستدعى الخ) بقى من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قال يس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراده القائل بانه جملة أنه جملة فى المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لانها حينئذ صفة مشبهة اه يس (قوله وجه المنع) أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل (قوله لانها

لعدم الفائدة (تنبيه) من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز جاء الذى أضربا أوليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى فى الكل وللمازنى فى الاخيرة وأما قوله

وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

وقوله

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا * سوى أن يقولوا انني لك عاشق

فمخرج على اضمار قول فى الاول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى لعل المعنى وأن تكون غير تعجبية فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وان كانت عندهم خبرية وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياسا على جواز النعت بها وان لا تستدعى كلا مما سابقا

فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم (وصفة صريحة) أى خالصة الوصفية (صلة أل) الموصولة والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة وفى الصفة المشبهة خلاف وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل لانها

للثبوت ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وانما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وكونها) أي صلة أل (بمعرب الافعال) وهو المضارع (قل) من ذلك قوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ومذهب الناظم جوازه اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين وقد سمع معه أبيات ﴿تنبيه﴾ شذ وصل أل بالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد و بالظرف كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه و (أي) تستعمل موصولة دائما

للثبوت) أي والفعل للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أي من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث أنها لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطرادا لا في مسئلة الكحل بخلاف الصفة المشبهة فتدبر (قوله التي غلبت عليها الاسمية) أي بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الاصل وصف لكل مكان منبطح أي متسع من الوادي ثم صار اسما للارض المتسعة وأما اجرع فهو في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيأ وأما الصاحب فهو في الاصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبي والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) أي فالخيول المغيرات في الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أي حق الموصولية فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه في محل جر باعتبار الاضافة ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله أي صلة أل) لعل هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أي وكون أل موصوله بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدماميني أن أل اذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على اطلاقه ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى ان صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمني وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر (قوله الترضى) بادغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فانها يجب ادغامها في التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما رد به عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أي اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا الا في القلة لعدم قولهم بها والذي يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت في كلام الرودانى ما يؤيده (قوله على المعه) أي الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن أل صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم أن الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقة فعلا أفاده الاسقاطي وقوله حر أي حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه في قوله كما وأنه ناقص لان ما لغيرا لعاقل وآيالها وما مبنية

خلافا لاحمد بن يحيى فى قوله انها لا تستعمل الا شرطا أو استفهاما وتكون بلفظ واحد فى الافراد والتذكير وفروعهما (كما) وقال أبو موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة ينونها ويجمعونها (وأعربت)

دائما وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وأن زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله * فسلم على أيهم أفضل * لان الاستفهامية والشرطية لا ينبيان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون أى فى البيت استفهامية حذى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوف أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ما حذى بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الا شرطا او استفهاما) أى لا موصولة فالحصر اضافى اذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أل (قوله ينونها ويجمعونها) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالاعراب فى جميع الاحوال اعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كأن تقول أيتهن وأياهم وأياتهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العامية خلاف قال الرودانى والجمهور على الصرف أى لان التعريف بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله ما لم تضف) أى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذا من واو الحال بحذف صدر صلتها بان ينتفيا معا نحو أى هو قائم أو تنتفى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو ينتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الاخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الاضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الاوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدا (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال أن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها اذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت اجماعا (قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن للكلمة حالة اعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تضف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ فضمته اعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول وبقى رأى ثالث للاخفش والكسائى (وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما انها ترد فى الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بان الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو ونتزع ليس منها (قوله الذى يقال فيه) أى الفريق الذى الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بانه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيأ آخر وأجيب

دون أخواتها (ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) فان أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد التقدير أيهم هو أشد وان لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت وقد سبق الكلام على سبب اعرابها فى المبنيات (وبعضهم) أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أعرب) أيا (مطلقا) أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية ايضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله اذا ما لقيت بنى مالك

 فسلم على أيهم أفضل بضم أى لأن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ذكر هذا الشرط ابن اياز وقال نص عليه النقيب فى الامالى ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم الى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الاربع وقد قرئ * شاذا

بأن المراد بالمعمول مايليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمعمول مايليق أن يكون معمولا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ماقاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ماهى بنعم الولد وقولهم على بئس العير وحاصل الجواب أن مابعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان مابعده فعل وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لايجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لايعلق ولايستأنف مابعد الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لا تضاف أى) أى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة نعتا أو حالا فلا تضاف الا الى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك أى أى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أبى وأبيك فارس الاحزاب * وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلامين أتوا أى الغلامين أتى أى الغلامان أتى كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أى أجيب بان أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ماوقعت عليه والى تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج الى الثانى فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولى فيه بحث لانه لا يأتى فيما اذا كانت أى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لاتعرف العين ويمكن دفعه بان المراد بالعين التى تعرفها صلة أى مايعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لايقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ماوقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه واضافته الى النكر تقتضى ابهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بان أيا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر وأجيب بان الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (قوله وسئل الكسائى) أى فى حلقة يونس تصريح (قوله أى كذا خلقت) أى وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بان أيا وضعت على الابهام ولو قلت اعجبنى أيهم قام كان على التعيين وايضاحه أن معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل واذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الابهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بان الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدم مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر (قوله ووصلة لنداء مافيه أل) قال الرضى وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى مايزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعهما مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا أن اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية

أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة (تنبيهان) الاول لا تضاف أى لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الآية والبيت وسئل الكسائى لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت * الثانى تكون أى موصولة كما عرف وشرطا نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واستفهاما نحو فأى الفريقين أحق بالامن ووصلة لنداء مافيه أل

ونعتا لنكرة دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل وتقع حالا بعد المعرفة نحو هذا زيد أى رجل ومنه قوله

فاوميت ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى

(وفى * ذا الحذف) المذكور فى صلة أى وهو حذف العائد اذا كان مبتدأ (أيا غير أى) من الموصولات (يقتفى) غير أى مبتدأ ويقتفى خبره وأيا مفعول مقدم واصل التركيب غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (ان يستطل وصل) نحو ما أنا بالذى قائل لك سوء أى بالذى هو قائل لك ومنه وهو الذى فى السماء اله أى هو فى السماء اله (وان لم يستطل) الوصل (فالحذف نزر) لا يقاس عليه واجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذى أحسن وقراءة مالك ابن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع وقوله

لا تنوالا الذى خير فما شقيت * الا نفوس الألى للشر ناوونا

وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

(وأبو أن يختزل) العائد المذكور أى يقتطع ويحذف (ان صلح الباقى) بعد حذفه (لوصل مكمل) بان كان ذلك الباقى بعد حذفه أو شبهها لا ندوا الحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها فلا يجوز جاءنى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار

فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لزم أن يردفه ما يزيل ابهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل قال الفارسى رجل الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى انسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والجمع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان يستطل) أى يعد طويلا فالسين والتاء لعد الشئ كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى لملازمتها للاضافة لفظا أو نية فالطول بالاضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبنى أى قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير اله مبتدأ أخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه وفى الارض معطوف على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف كذا فى التصريح والرودانى عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) الا فى لا سيما زيد فانهم جوزوا اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار فان صدر بأب فبالام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى فى الآيتين أما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون احسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الرودانى وأما بنصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة و بعوضة صفة لها ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا و يضمر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى اعراب القرآن لابى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه وبهمه حمد الناس له لرغبته فيه ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد المذكور) أى الذى هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لان الباقى بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أى مشتملة على العائد (قوله لا ندوا الحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان

على أن المراد هو يضرب أوهو أبوه قائم أوهو عندك أوهو فى الدار ولا يجبنى أيهم يضرب أوأبوه قائم أوعندك أوفى الدار كذلك أما اذا كان الباقى غير صالح للوصل بان كان مفردا أوخاليا عن العائد نحو أيهم أشد وهو الذى فى السماء اله جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدا شروطا أخر أحدها أن لا يكون معطوفا نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان ثانيها أن لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذى هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه ثالثها أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لأكرمتك ﴿ الثانى أفهم كلامه أن العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أى عند النحاة أو العرب (كثير منجلى فى عائد متصل ان انتصب ﴿ بفعل تام (أووصف) هو غير صلة أل فالفعل (كمن نرجو يهب) أى نرجوه وأهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ومما عملت أيدينا أى عملته والوصف كقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به ﴿ فالذى غيره نفع ولا ضرر أى الذى الله موليكه فضل وخرج عن ذلك والمراد نحو جاء الذى اياه أكرمت وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كانه زيد والضارب بهاز يدعند فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وشذ قوله

المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أى اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدا لان المعطوف على المبتدا مبتدأ واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدى الى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا أوالاخبار عن مفرد بمثنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتى فلو حذف العائد لأدى الى الاجحاف وبقى شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذى ماهو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار الا هو وانما فى الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازا عن نحو اللذان كانا قائمان فمعلوم من اطلاق لفظ المبتدا الان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الاطلاق (قوله افهم كلامه) أى حيث اشار الى حذف الصدر بقوله وفى ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبر ان للحذف وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفى كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) فى مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بان كان للتقديم أولكونه بعد اداة الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا لانه أرجح أى رزقناهم اياه على أنه سيأتى عن الرودانى أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثانى (قوله ان انتصب بفعل أووصف) فان قلت قد نص فى قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائى وهذا الا اشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل فى نحو زيد اضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم تبعا للقول اه دماميني (قوله أو وصف) أى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (قوله هو غير صلة أل) اما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه أى ان عاد اليها لالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى أنا الضارب به وبذلك يقيد اطلاقه الآتى أيضا أما جاء رجل أنا الضارب أى الضارب به فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده (قوله ومما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى وما عملت أيديهم فى قراءة الكوفيين الاحفصا بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين قال الاصفهانى شارح اللمع لم يات فى القرآن اثبات العائد اتفاقا الا فى ثلاث آيات كالذى يتخبطه الشيطان من المس كالذى استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذى آتيناه شرح الجامع (قوله أى الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله لان الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (قوله نحو جاء الذى اياه اكرمت) أى وجاء الذى لم أكرم الا اياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف فى الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف الافيتوهم نفى الفعل عن المذكور

ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر وقوله فى المعقب البغى أهل البغى ما * ينهى أمر أحازما أن يسأما
وقوله أخ مخلص واف صبور محافظ * على الود والعهد الذى كان مالك أى كان مالك * (تنبيهات) * فى عبارته أمور الاول ظاهرها أن
حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله انما لم ينبه عليه للعلم باصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده
الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها ومذهب
الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة (١٤١) الالف واللام * الثالث شرط

جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قال ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته * الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الاخفش والكسائى ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واتفقوا على مجىء الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التى عانقت مجردة أى عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التى مجردة عانقت فاجازها ثعلب ومنعها هشام وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة

والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الافراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) أى المستخف والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أى المستفزه وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أى قدر كذا فى العينى (قوله فى المعقب البغى الخ) أى فى الشىء الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد فالبغى فاعل وأهل مفعوله الاول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقبه كذا فى العينى واسناد النهى الى مدلول الضمير الراجع الى ما مجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير فى كانه ٣ الى الأخ (قوله تنبيهات) وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الاولى فلان المعدود الامور لا التنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلان الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الاول فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (قوله باصالة الفعل فى ذلك) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الاصل فيه الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد الى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لان التقليل نسبى فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لان هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (قوله لم يجز حذفه الخ) لان الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر الى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود افادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله ففى توكيده) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمرا (قوله أجاز الاخفش) تبع فى العزو للاخفش الشيخ المرادى والذى لغيره والمنع عنه كما فى المغنى والاخافشة ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فاجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما بوصف) عامل أى ناصب للعائد محلا باعتبار أنه فى المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جاره له محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذى أنت مضروب به قاله فى التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدى الى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل اليه نفسى جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط فى الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لانا

ومجرور بالحرف وبدأ بالاول فقال (كذاك) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جواز ه وكثرته (حذف ما بوصف) عامل (خفضا * كانت قاض

٣ قوله والضمير فى كانه للاخ لا يخلو عن شىء فانه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع ان البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا فالاولى ما أفاده غير مرة ان قوله أخ الخ خبر مقدم ومالك مبتدا مؤخر واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذى أى الذى كان مالك اياه أى عليه تأمل اه مصححه

بعد) فعل (أمر من قضى) قال تعالى فاقض ما أنت قاض أى قاضيه ومنه قوله ويصغر فى عينى تلادى اذا ائتنت * يعنى بادراك الذى كنت طالبا أى طالبه أما المجرور باضافة غير وصف نحو جاء الذى وجهه حسن أو باضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه * (تنبيه) * ١٤٢ انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بارشاد المثال اليه و (كذا) يجوز حذف العائد

(الذى جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلق الحرفين لفظا ومعنى (كمر بالذى مررت فهو بر) أى مررت به ومنه ويشرب مما تشربون أى منه وقوله لا تركنن الى الامر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر أى ركنت اليه وقوله لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذى أنت بائح أى بائح به وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ومررت بالذى مر به ومررت بالذى ما مررت الا به ورغبت فى الذى رغبت عنه وحلت فى الذى حلت به ومررت بالذى مررت به تعنى باحدى الباءين السببية والاخرى الالصاق وزهدت فى الذى رغبت فيه وسررت بالذى فرحت به ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى باحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف فلا يجوز للموصول حذف العائد فى هذه الامثلة وأما قول حاتم ومن حسد يجور على قومى * وأى الدهر ذو لم يحسدونى أى فيه وقول الاخر وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم أى عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله

نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أى بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر فى عينى تلادى) هو بكسر الفوقية ماولد عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح التاء وضمها والتلد بفتحتين والتليد والمتلد قاله فى القاموس وخصه بالذكر لان النفس أضن به اذا ائتنت أى انصرفت أى يحقر فى عينى أعز أموالى اذا ظفرت بادراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لا حل اعراب والا فكذا خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهى جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهى أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وان يتعدد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى (قوله لفظا) أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله أى منه) لم يقدر العائد منصوبا أى تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكاف (قوله الى الامر) أى الفرار من القتال كما قاله يس ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العينى (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بحاء مهملة مكسورة ففاف ساكنة فموحدة أى مدة طويلة وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خوى الشئ اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اه عينى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه أن المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيذكر أمثلة اختلافهما مع انهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد وأجاب شيخنا بانهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بان اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بامرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كامر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم مافى كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) رد بان محل الشروط المتقدمة مالم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف

للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدمامينى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الأشمونى وغيره (قوله واختلف فى المحذوف الخ) لا يخفى أن الخلاف ليس فى المحذوف أولا لأن القول الثانى انما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الاولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف (قوله فقال الكسائى الخ) تظهر فائدة الخلاف فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) أى اسمى لان الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه الا أن فيجوز حذفها باطراد اجماعا فى نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف فى نحو ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفى ان بقى معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقى معمولها فان لم يبق معمولها فلا كما فى التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عدم دخول همزة التسوية على كل من الجوابين نظر وان أقرهما البعض وغيره أما الاول فلأن المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة فى السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثانى فتلاعب بارد والاقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدرى هذا ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل فى التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) أى بالقوة والصلاحية وان لم تؤول بالفعل (قوله مع صلته) أى ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقانى (قوله ستة) الراجح خمسة باسقاط الذى وأما وخصتم كالذى خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذى خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقانى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمل (قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا خلافا لابن طاهر فى دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام بان الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت فى معناه القلب الى الاستقبال فأثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه فى هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت اليه بأن قم لان حرف الجر ولو زائدا لا يدخل الا على اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالامر لامرين أحدهما أنها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثانى أنه لا يوجد فى كلامهم يعجبنى ان قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغى له أن لا يسلم مصدريتها كى لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع

لا تركنن الى الامر الذى ركنت البيت وقد أعطى الناظم ما أشرت اليه من القيود بالتمثيل ﴿تنبيهان﴾ الاول حذف العائد المنصوب هو الاصل وحمل المجرور عليه لان كلا منهما فضلة واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا فقال الكسائى حذف الجار أولا ثم حذف العائد وقال غيره حذفا معا وجوز سيبويه والاخفش الامرين اه * الثانى قد يحذف ما علم من موصول غير أل ومن صلة غيرها فالاول كقوله أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء والثانى كقوله نحن الاولى فاجمع جمعوك ثم وجهم الينا وقد تقدم هذا الثانى ﴿خاتمة﴾ الموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة أن وأن

وماوكى ولوالذى نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج يود أحدهم لو يعمر وخضتم كالذى خاضوا

(قوله فلانسلم الخ) فيه أن الذى قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضى والاستقبال واللازم انما هو مطلق زمن (قوله خروج) قد يقال هى أم الباب (قوله ولادليل) عدم الوجدان لا يقتضى عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالائمة (قوله أو زائدة) فى التسهيل تزاد أن جوازا بعد لما وبين القسم ولو وشذوذا بعد كاف الجر قال الدمامينى وتزاد أيضا شذوذا بعد اذ (قوله بجملة اسمية) أى نص فيها فلا يرد ما بعد

مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدمامينى فى هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال فى تفسير قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أى بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر فى نحو كتبت اليه بأن قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلانسلم أن فوات الامر كفوات المضى والاستقبال لان السبك مفوت للامر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلاف فهم الدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما وفى الجواب عن الثانى بأنا اذا جعلنا أن الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب به اذ التقدير أعجبنى الامر بالقيام ثم قال وينبغى أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضى والامر هى الناصبة للمضارع لاسيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم أيضا على أن التى يذكر بعدها فعل الامر والنهى موصول حرفى اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أو لا تقم والثانى نحو كتبت اليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أى بهذا اللفظ فالباء انما دخلت فى الحقيقة على اسم فتأمل ﴿ فائدة ﴾ فى حاشية السيوطى على المغنى عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والفعل ثلاثة أمور دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل فى نحو يعجبنى أن تقوم وماض فى نحو أعجبنى أن قمت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبنى أن قمت أى نفس قدومك ولو قلت أعجبنى قدومك لاحتمل أن اعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جنى فرقين أن أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبنى أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اه أقول بقى أمر ان أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر فى نحو عسى أن تكرهوا شيأ بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين فى نحو أحسب الناس أن يتركوا ثانيهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم فى نحو زيد اما أن يقول كذا واما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أى يقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الأصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو ما أن نجمها فى السماء فالتقدير ما ثبت أن نجمها فى السماء قال فى المغنى وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولى زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاخفش كما فى المغنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبنى ما قمت أعجبنى القيام الذى قمته (قوله وكى) أى الناصبة له مضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدمامينى قلت قد جاء فى قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون فى الاعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أى ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعم ينبغى أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الاطلاق فتأمله اه ملخصا والغالب وقوعها بعد منهم التمنى كود وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

﴿ المعرف باداة التعريف ﴾

الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الاداة والتعبير باداة التعريف أولى من التعبير بال لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على أم فى لغة حمير (قوله كما هو مذهب الخ) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف فى المشبه والنسبة الى سيبويه فى المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء على ما الخ يوقع فى اشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتحمل شيخنا والبعض به لا يجدى (قوله أو اللام) أو لتنويع الخلاف وتفصيله الى قولين للتخيير وخبر اللام محذوف أى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل فى جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (قوله فقط عرفت) أى أردت تعريفه واعترض بانه لا فائدة فيه لانه فى الوضوح غاية وأجيب بانه لما كان الباب معقود للمعرف بالاداة قبح أن يذكر الاداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها و بانه قصد الاشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) أى كونها أل بجملتها وقوله عند الاول أى الخليل وقوله وعند الثانى أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وان كانت زائدة فى أدائه فهى كهمزة اضرب واللام الاولى فى لعل فاندفع اعتراض اللقانى بان الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع أن المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثانى) أى من قولى المتن وهو كون الاداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله فى نحو قام القوم فعليه لا همزة هنالك أصلا لعدم الاحتياج اليها وعليها حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها و بين همزة الاستفهام فالاقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها فى التعريف) بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أى لان يزاد فيه لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله * حرف وشبهه من الصرف برى * ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زائدة لانها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللزوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من لا دلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اه دماميني (قوله وللوقف عليها) أى ولا يوقف على أحادى وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعده او للعرب فى الوقف عليها فيه طريقان سكون آخره او الحاقه مدة تشعر باسترساله فى الكلام فيقولون ألى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر و بهذا يعرف ما فى كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقام كلامه (قوله ياخليلى أربعا) من ربع بربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلا بكسر الحاء أى حالين ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت لمنعوته تعريفا وتنكيرا لان مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحق أى البالى وعفى بالتشديد

(المعرف باداة التعريف) (أل) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فقط عرفت قل فيه النمط) فالهمزة على الاول عند الاول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف وقول الاول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة ايمن الله فانها انما فتحت لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها فى التذكر واعادتها بكمالها حيث اضطر الى ذلك كقوله

ياخليلى أربعا واستخبرا * منزل الدارس عن حى حلال

مثل سحق البرد عفى بعدنا * قطر مغناه وتأويب الشمال

أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما فى القاموس والضمير فيه للحى والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالى وتأويها ترديد هبو بها بسرعة على ما فى العينى أو هبو بها النهار كله على ما فى القاموس (قوله ملاناه) بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العينى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا فى قوله دع ذا والاقرب عندى أنه من قولهم ملت اللحم ملا بكسر اللام الاولى أى أدخلته فى الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء مكسورة فجاء مهملة وهو الاقرب كما فى الشواهد (قوله ودليل الثانى) أى القول الثانى من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما فى قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب فى الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاها ولو لم يمتزج لم تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد ايطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد ايطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الايطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لا يقتضى أن ما بعدها نكرة لانه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالايطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطاها التنبيه) وكذا لا نحو بلا مال وأن لا تفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضا) أى ويبطل الثانى من دليلى الامتزاج أيضا لان ما التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا ابطال للشئ الثانى (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتازانى أن أل قسمان كما فى التوضيح وغيره الأول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ثالثها ورجحه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هى وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بصاحبه من الاداة اشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس (قوله نحو الرجل الخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلابد فى الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زوالها معها فليست أل فى المثال للاستغراق والا لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازانى فى تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا ال

الشحم إنا قد ملاناه بجل

ودليل الثانى شيآن الاول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد ايطاء ولو أنه ثنائى لقام بنفسه * الثانى أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر وذلك لان العامل يتخطاها التنبيه فى قولك مررت بهذا وهو على حرفين وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به الى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن من غير اعتبار لشئ مما صدق عليه من الافراد نحو الرجل

الا بالنية فصار كانه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا لتعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بال (قوله الى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علة للعينة (قوله مكنيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا والا فاعامة للذكر والانثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم لان ما باعتبار تقييدها بمحرر امنزوم للذكر لان المحرر لا يكون الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكر قال الفنرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدلى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشىء فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله فى علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعل أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس (قوله أو حسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخناله على الاحساس به بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهما أى رفعه للرمى (قوله وقد يشار به الى حصة غير معينة) جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق فى الحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة فى نفس هذا وتقييدها بكثرتها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر (قوله بل فى الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقره بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بانه المناسب لقوله ثم قلت لا يعنينى لان المتبادر منه لا يعنينى بالسب الذى سمعته منه لما مر ت عليه مع أن الحال اذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله أما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أى بالاستعارة بان شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص وبدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذ فالحمل اما على المبالغة أو على

خير من المرأة فالـ
فى هذا لتعريف الجنس
ومدخولها فى معنى
علم الجنس وقد يشار
به الى حصة مما صدق
عليه من الافراد معينة
فى الخارج لتقدم
ذكرها فى اللفظ صريحا
أو كناية نحو وليس
الذكر كالانثى فالذكر
تقدم ذكره فى اللفظ
مكنيا عنه بما فى قولها
نذرت لك ما فى بطنى
محررا فان ذلك كان
خاصا بالمذكور والانثى
تقدم ذكرها صريحا
فى قولها رب انى وضعتها
أنثى أو لحضور معناها
فى علم المخاطب نحو
اذهما فى الغار أو حسه
نحو القرطاس لمن فوق
سهما فالاداة لتعريف
العهد الخارجى ومدخولها
فى معنى علم الشخص
وقد يشار به الى حصة
غير معينة فى الخارج
بل فى الذهن نحو قولك
ادخل السوق حيث
لا عهد بينك وبين
مخاطبك فى الخارج
ومنه وأخاف أن يأكله
الذئب والاداة فيه
لتعريف العهد الذهنى
ومدخولها فى معنى
النكرة ولهذا نعت بالجملة
فى قوله

* ولقد أمر لى اللئيم يسبنى * وقد يشار به الى جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة نحو ان الانسان لفى خسر أو مجازا نحو

تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس مانصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والادب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بان المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ماحققه التفتازانى فى شرحى التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك اذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الافى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل الا فى ذلك ذكره الدمامينى (قوله وقد تزاد أل) فيه اشارة الى أن ضمير تزاد راجع الى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقد سها لان المراد بال وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبارنا فى الضمير الحكم على المرجع بانه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لاصلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة أل فى السموأل واليسع بان العلم مجموع أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالعلم والموصول وقوله وباقيا على تنكيره كالتميز (قوله لازما) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعد ما أنث اشارة الى جواز الامرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الاداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف أى زيد الا زما مصدر زاد زيد او زيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم فى المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أى للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح (قوله علما على صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان والقولان حكاهما الخازن (قوله علما على رجلين) الاول علم شاعر يهودى والثانى علم نبى قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل عربى وأعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثانى بانهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بان المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا وبان المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الاول بان أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربى الى العجمى وأورد عليه أن الاعلام خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الابوان اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى اما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى الى ذلك النبى نحو اسمه يحيى وبشرناه باسحق اسمه المسيح عيسى بن مريم واليسع من هذا القبيل كذا فى الرودانى مع بعض زيادة وهو صريح فى ان اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض انه مصروف لوجود أل وان كانت زائدة وضعف سم استشكال الاول بما مر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف فى الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور

أنت الرجل علما وأدبا فالاداة فى الاول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة ومدخول الاداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها كل (وقد تزاد) أل كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره وتزاد (لازما) وغير لازم فاللازم فى الغالب محفوظة وهى الاعلام التى قارنت أل وضعها (كاللات) والعزى علمى صنمين والسموأل واليسع علمى رجلين (و) الاشارة

على أنه اسم اشارة حقيقة للزمان كأن هناك اسم اشارة حقيقة له كان وعليه الموضح أفاده الرودانى اذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة أن حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبيه الاشارة أى شبيه اسم الاشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج اذهو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلافهم فى سبب البناء ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف مافى كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل فى التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لان الاشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى (قوله متضمن معنى الخ) أى لان أل الموجودة زائدة ولا يخفى مافيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظيريه أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولذين ولتى ولتان ولاتى اه (قوله والافبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولاضطرار) أى وغير لازم لاضطرار لحذف المقابل اكتفاء بدليله سم (قوله كبنات الاوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما فى الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأبر فى كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الحذف والايصال وحسنه موازنة نهيتك والا كمؤ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء فى الواحد والعاقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة وأصل عساقل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وزكريا وفى شرح الدمامينى للمغنى أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مرغبة على لون التراب (قوله لانه علم) أى والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر فى الاصل وصف بمعنى كثير الوبر وطر والاسمية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كاسود للحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى الخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل إعراب والواو فى وطبت من المحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز) ويلحق بذلك ما زيد شذوذا فى الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاؤا جميعا سندوبى (قوله وجودنا) أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا الخ) قيل

ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ولذلك بنى لكنه رده فى شرح التسهيل أما على القول بأن الاداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (والذين ثم اللاتى) وبقية الموصولات مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى والافبنيتها نحو من وما الا أيا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا لا تكون أل زائدة وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار الى الاول بقوله (ولاضطرار) أى فى الشعر (كبنات الاوبر) فى قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر * أراد بنات اوبر لانه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات اوبر ليس بعلم فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كذا) من الاضطرارى زيادتها

فى التمييز نحو (وطبت النفس ياقيس السرى) فى قوله رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو * أراد طبت نفسا لان التمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين وأشار الى الثانى بقوله (و بعض الاعلام) أى المنقولة

لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتميز طبت محذوف أو لا تمييز له (قوله عليه دخلا) الضمير لأل وذكر باعتبار انها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للتثنية عائدة على الالف واللام المفهومين من أل (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى فد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له وضمير عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بان ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا للمامع أنه يمكن ايقاع ما على اللفظ بان يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر أولا وعلى الاول يتعين الاول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أى الذى لم يقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما يأتى عن الشمنى وفى القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لوادى فى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيمها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو الى النسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيد هذا رواية طريق الصبا اذ الضمير فيها يرجع الى الصبا بعد هذا البيت

فان الصبا ريح اذا ما تنسمت * على نفس مهموم تجلت همومها

﴿ فائدة ﴾ الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى الظاهر انها تختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لأنا نشاهدها بدمشق وما قارب بها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الاجسام وتحرق الثمار والزرع وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاستراحة بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير انها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فاذن لها فاتته بذلك فلذلك يستروح بها كل محزون من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الاوضح بان الوجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال أل للمح الاصل فما سمع من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو فى غير مسموعهم ومالا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز ادخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا اتفاءل يوما فى المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد * فها أنا ذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يارب مزقنى الوليد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا

(قوله

(عليه دخلا للمح ما قد كان) ذلك البعض (عنه نقلا) مما يقبل أل من مصدر (كالفضل و) صفة مثل (الحرث و) اسم عين مثل (النعمان) وهو فى الاصل اسم من أسماء الدم وأفهم قوله و بعض الاعلام أن جميع الاعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف اذ الباب سماعى وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر فاما قوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا *

(قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت أل للتعريف قال المصرح وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) أى فيكون دخولها للمشاكلة وأل فى الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الاول مبنى على الاول والثانى على الثانى واللامح على الاول المتكلم وعلى الثانى السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أى النظر على المجاز العقلى أو الوضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الاصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سببين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح وقوله لتجعله الشئ بعينه أى لتجعل المذكور من الاعلام أى لتجعل مسماه الشئ نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه فى ذهن السامع فأل فى الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفى العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير فى وجوه الاعداء وهذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره فى باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين فى مركز هما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هى أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل فى غير ما غلب عليه والا فتقديرية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصى لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الاربعة وليس بشئ لانه انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أى الاشخاص الاربعة الذين سمى كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة فى كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلبى ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم نظراؤهم فى اسم الاب لا خصوص الاخوة فى النسب (قوله العهدية) أى بحسب الاصل والا فهى الآن زائدة ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف بال العهدية وضع فى الاصل لان يستعمل فى كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة ايلى) بالقصر والذى فى التصريح والقاموس وغيرهما ايلة بالتاء فلعل ما فى الشرح سهو والعقبة فى الاصل اسم للطريق الصاعد فى الجبل (قوله وخويلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه أى أوعية طعامه التراب فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق فى الاصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة وقيل أكثر وأصله ثريو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذى الخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والاضافة بهذه بان أل لا تجامع الاضافة وكذا النداء الا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله

* و باضطرار خص جمع يا وأل * وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد ان أل مطلقا لا تباشره بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هى فيه بأى أو ذا كما يتوصل لنداء ما ألغيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا ياذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل

أى ينتقل النظر من العلمية الى الاصل فيدخل أل (فذكر أل (ذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان اراد ان دخول السبب للمح الاصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الاصل نعم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فليحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت أل فى الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشئ بعينه ﴿تنبيه﴾ فى تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتى للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته بالغلبة عليه (مضاف) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (أو مصحوب أل) العهدية (كالعقبة) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخويلد بن نفيل والثريا (وحذف أل ذى) الاخيرة (ان تنادا) مدخولها

ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها فى الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والاضافة (قوله لان أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هى فى نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفى وهو تكن لا بالنفى وأن أل فى نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل فى نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله فى الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

وتبعه على الجزم بالبعض وزاد ان الهمزة تقطع وهو خلاف ما فى الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الرودانى على التصريح قال فى الهمع أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها فى النداء والاضافة وقل حذفها فى غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا فى النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها فى الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها الا أن الغلبة مسبوقة بوجوده فلم تنزع اه مع حذف وقال فى التسهيل ومثل ما قارنت الاداة نقلا أو ارتجالا اه قال ابن عقيل فى شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم بالغلبة فى نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اه وسنذكر كلام الرودانى ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقلا قول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدمامينى وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا ان يقال كونها فى صورة المعرفة التى لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هى فى نحو اليسع متعلقا بالنفى فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أفى الحق أى أفى الامر الثابت أن أخطلكم هجانى (قوله أعشى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه أل وأضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى فى الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما فى القاموس والنابغة فى الاصل اسم لكل من ظهر فى الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الديران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم الاثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحث فى التمثيل به بان اثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الرودانى أن الصحيح أن أسماء الاسبوع أعلام جنسية منقوله من الاعداد دخلت عليها ال للمح المعنى العددى وال فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التمثيل بها لذى غلبة حذفت منه أل بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما (قوله ما يدعوا لى ذلك) اى الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه ان المضاف ان كان تمام العلم ناقض ما تقدم فى باب العلم عند قول المصنف وان يكونا مفردين فأضف الخ من ان العلم الاضافى لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد بان الاول ان المضاف لا بد ان يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالجزء من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل * الثانى ان القصد

(أو تصف أو جب) لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصلى اللازم أبدا كما هى فى نحو اليسع كما تقدم فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أيلى ومدينة طيبة ومنه * أحقا أن أخطلكم هجانى * والاخطل من يهجو ويفحش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول أعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفى غيرهما) أى فى غير النداء والاضافة (قد تحذف) سمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه * تنبيهان * الاول المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو الى ذلك * الثانى كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك

فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق كذلك يعرض فى العلم الاصلى ومنه قوله علاز يدنا يوم النقا رأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمانى وقوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر ﴿خاتمة﴾ عادة

ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بان اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفا (قوله طلبا للتخصيص) كان المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص فى النكرات والايضاح فى المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهورى حاصلها فقال

وعددا تريد أن تعرفا * فأل بجزئيه صلن ان عطفا
وان يكن مركبا فالاول * وفى مضاف عكس هذا يفعل
وخالف الكوفى فى الاخير * فعرف الجزأين ياسميرى

والمراد بالاخير غير الاول فيشمل الثانى وهو المركب لان الكوفى خالف فيه أيضا كما سيأتى وكان الاحسن أن يقول بدل الاخير وخالف الكوفى فى هذين * ففيهما قد عرف الجزأين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثانى ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفى كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة أثواب واوخذ المائة درهما وودع الألف دينارا (قوله مازال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها يدنى فى بيت بعده وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الاشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لجيئه متعديا ايضا والاثافى بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف احجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهى احد تلك الاحجار كما فى القاموس وان أوهم كلام البعض ان الاثفية هى نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطى بالفوقية ثم النون اصله اثانين حذفت نونه الاخيرة ضرورة وهو جمع اثون كتنور وقد تخفف أخذ وداالخباز وأقره البعض كشيخنا وفيه نظر لان جمع أثون المخفف أثن كعمود وعمد وجمع المشدد أثاثين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لانون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهى الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) رد بان الاضافة فى ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند اصحابنا) أى البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الاول فلأن ادخال أل فى كل من المتضايفين انما يكون اذا كان الاول وصفا نحو الضارب الرجل ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف ضائعا وأما الثانى فلأن المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أى فى غير اثنى عشر واثنتى عشرة بقرينة ما مر أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الاول بناء والظاهر أن البناء عند البصرى على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث الخ) فى معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لأن تاء التأنيث الخ لكان اوضح (قوله ولا يجوز الاحد العشر الدرهم) اى ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه

النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد فاذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف اليه فيصير الاول مضافا الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ومنه قوله مازال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار وقوله وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا ثلاث الاثافى والديار البلاقع

وأجاز الكوفيون الثلاثة الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشرى وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء واذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنتا عشرة جاريةولم تلحقه بالثانى لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد عشر درهما والاثنتا العشرة جارية

لانهما فى الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفى وقد استعمل ذلك بعض الكتاب واذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الاحد والعشرون

خلافا وفى الدمامينى أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن (قوله فى تعريف المضاف) أى فى حالة تعريف العدد المضاف وقوله قد يكون المعرف بفتح الراء أى المعرف بال أو بكسرها أى المعرف للمضاف اليه وهو أل وقوله الى جانب الاول أى مضموما الى جانب الاول وقوله كما تقدم أى فى ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أى قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييد لاطلاقه فى أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافى (كما عرفت) أى من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضافتها) أى الى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لان أل لا تدخل على المضاف فى مثل ذلك وأما ماوقع فى صحيح البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون ثم قدم الذى كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدمامينى بتقدير مضاف مبدل من المعرف أى بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان أل زائدة لان ذلك لا ينقاس

﴿الابتداء﴾

هذا شروع فى الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ والخبر لان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو ما يسد مسده غالبا على ماستعرفه فاطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ففى الترجمة به تأدية للمقصود مع الاقتصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم لشئ ولم يبينه وبين شيأ ولم يترجمه نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدا للاشارة فى الترجمة الى أنه العامل فتأمل وقدم باب المبتدا على باب الفاعل لما قيل إنه اصل المرفوعات لانه مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظى وقيل كل اصل قال الدمامينى تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدا محذوف الخبر وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بان استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا واجاب بان جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة وبيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة فان اجبت بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان اجبت بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل او المبتدا لما فتدبر اه وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسؤل عنه أن اصل من قام ازيد قائم ام عمرو ام خالد اذ المسؤل عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع انه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله * ورفعوا مبتدا الابتدا * وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدا ومرفوعه (قوله العارى الخ) أورد على التقييد به انه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع انه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدا وليس عاريا واجيب بانه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب واقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم انه مبتدا والذى يظهر لى منعه بدليل ماسيأتى فى باب ان ولا من ان رفع الصفة على المحل مبنى على القول بانه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز اى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء واذا عدم الابتداء عدم المبتدا وحينئذ لا يرد الاعتراض من اصله فتأمل (قوله عن العوامل)

درهما لأن حرف العطف فصل بينهما واعلم ان فى تعريف المضاف قد يكون المعرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الالف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة الف الدينار وقد يكون بينهما ثلاثة اسماء نحو خمسمائة الف دينار الرجل وقد يكون بينهما اربعة اسماء نحو خمسمائة الف دينار غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرون الف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة باضافته اليه والتمييز واجب التنكير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة لان مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الآلاف لاضافتها والله اعلم ﴿الابتداء﴾ المبتدا هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية

أل للجنس وقوله اللفظية نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان أريد باللفظ التلفظ أو الجزئى الى الكلى ان أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا لتدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة أى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيد ان للادخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) أى محدثا عنه فالاخبار لغوى لا مذكورا بعده خبره الاصطلاحى لزوم الدور لاخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدا وأخذ المبتدا فى التعريف الآتى للخبر وجعله حالا من الضمير فى العارى أولى من جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدا (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى وفى ذلك تصريح باشتراط العرو فى الوصف أيضا فخرج نحو لاهية قلوبهم على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الرودانى وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويلا ليدخل لا نولك أن تفعل لان نول وان كان مصدرا بمعنى التناول الا أنه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك تناوله فنولك مبتدا وأن تفعل نائب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الرودانى وقال أبو حيان نولك مبتدا وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع اذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فان غير مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا وأجيب عن الاول بان المعرف المبتدا الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه وانما لم يخبر وا عنه لانه ليس فى المعنى مبتدأ اذ المعنى أقل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده اغنت عن الخبر فى الافادة على ان بعضهم اجاز جعل الجملة خبرا عن أقل وعن الثانى بان المبتدا مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وبان الوصف وان خفض لفظا فى قوة المرفوع بالابتداء وكانه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أى لانه على تقدير ان وقيل الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما فى سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقى والحكمى افاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) اى مما يلى حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدأ وحسبك الخبر لانه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى النسخ نحو فان حسبك الله وأيد سم وغيره وا كتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدا النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لان الباء لا تزاد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كما فى المغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا وعلى المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذور فى اجتماع اعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان واعلم أن زيادة الباء فى نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من فى نحو الآية الاتية فقياسية (قوله غير الله) امانعت الخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أى لكم أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لان الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا فى يس والرودانى ولا كون يرزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا عند سيبويه (قوله مخرج لاسماء الافعال) أى بعد التركيب (قوله ورافعا المستغنى به يشمل الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا أو أبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة

غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لادخال نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه أو وصفا الى آخره مخرج لاسماء الافعال والاسماء قبل التركيب ورافعا المستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى به وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدا له مرفوع اغنى عن الخبر وقد اشار الى الاول بقوله (مبتدا زيد وعاذر خبر) اى له (ان قلت زيد عاذر من اعتذر) والى الثانى بقوله

خبر زيد بناء على ان المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لى أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم واعلم أن قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كما مر لانه فى قوة الفعل فى الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعرف (قوله والثانى فاعل أغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع انه لا خبر له أصلا لانه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدأين كما فعل المكودى والمرادى لكان اكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب كما يأتى ولا بين ان يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو على أحد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا أو فاعلا لمبتدا محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظرف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوبا نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذو مال العمران لانه فى معنى المشتق ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف فى الاول فى محل نصب على الحال وما ومن فى الاخيرين فى محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة بقية ادوات الاستفهام كأين ومتى (قوله او ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر فاذا قلت أقائم زيد ام قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر بل قاعد خبر مبتدا محذوف اى هو قاعد واذا قلت أقائم الزيدان واردت العطف وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير منفصلا فتقول ام قاعدهما وحكى ام قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى الثوانى اه فأشار الى فاعلية الضمير المستتر واغنائه عن الخبر لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ومثله يجرى فى المثال الاول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدا محذوف اى ام هما قاعدان فتكون ام منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق فى أقائم زيد ام قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفى) اى ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان كذا فى التصريح ومنه يعلم ان النفى المنقوض بكفى فى الاعتماد وافهم تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام ان مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز فى زيد قائم ابواه كون قائم مبتدا وان اعتمد على المخبر عنه كما فى المغنى قال فى التصريح وهل تقدم النفى او الاستفهام شرط فى العمل او فى الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان ارجحهما الثانى كما فى المغنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح الاستفهام والنفى فى عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفى بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض تبعا لشيخنا ولو ابقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفى بلفظ صالح الخ لصح ايضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص

(وأول) أى من الجزأين (مبتدأ والثانى) منهما (فاعل اغنى) عن الخبر (فى) نحو (أسارذان) الرجلان ومنه قوله أقاطن قوم سلمى أم نواظعنا وقوله أمنجز أنتم وعدا وثقت به * أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب (وقس) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا (وكاستفهام) فى ذلك (النفى) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان أو اسما وهو غير أو فعلا وهو ليس الا أن الوصف

بالفعل كان ولم ولما (قوله على انه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وقوله يغنى عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدا فى الاصل وكذا يقال فى خبر ما الحجازية ثم فى اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك ويظهر انه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب باعتبار اغنائه عن خبر ليس أو ما لانه ليس لليس أو ما فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجر بالاضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف اليه أى الى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار أنه فى قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما فى الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به فى التسهيل وأشار اليه هنا بقد لان تقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين والاخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أى فى قولهم بالجواز بلا قبح وفى كلامه حذف أى وللبصريين فى قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أى للمصنف والاخفش والكوفيين على أصل الجواز فى قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته اياهم فى المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به مع انه نكرة عمله فى المرفوع بعده لاعتماده على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض بان الاخفش أى والكوفيين لا يشترطون فى عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب المصنف لانه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام يشترط فى عمله الاعتماد الاعم كما سيأتى فى باب اعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بنو لهب الخ) المعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبى اذا زجر وعاف حين مر عليه الطير وزجر الطير بالزاى فالجيم فالراء عيافته وهى كما فى القاموس أن تعتبر باسمائها ومساقطها وأنوائها فتسعد أو تتشاءم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث فى فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينافى ما قالوه من ان محل استوائهما فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بان هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافى سماعه فى فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والثانى مبتدا) بابدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) اى سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى ان الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وانه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد ان حالية المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أى استقر طبقه أى مطابقته فما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا فى الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الامران) لكن الارجح الاول وهو كون الوصف مبتدا

المبتدا وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ومن النفى بما قوله

خليلى ما واف بعهدى أنتما
اذا لم تكونا لى على من اقاطع

ومن النفى بغير قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم وقوله

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

(وقد * يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نحو فائز او لو الرشد) وهو قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة فى قوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد وا الملائكة بعد ذلك ظهير وقوله هن صديق للذى لم يشب (والثانى مبتدا) مؤخر (وذا الوصف) المذكور (خبر) عنه مقدم (ان فى سوى الافراد) وهو التثنية والجمع (طبقا استقر) اى استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون ولا يجوز ان يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدا وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر الا على لغة أكلونى البراغيث فان تطابقا فى الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وماذاهبة هند (ورفعوا) (قوله غير صحيح) هو خلاف الاولى فقط اذ

ومابعده فاعلا لان الأصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين فى صورتين لمانع فيهما من الثانى وهما أحاضر القاضى امرأة ونحو أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمانع من الثانى فى الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفى الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى وهو انت وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفى داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفى داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم هو المبتدا وأجازه البصريون على الابتداء للسماع ولان ماهو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين فى نحو أقائم أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويجاب بانه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا فى المغنى (واعلم) أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة فى المطابقة وهى أقائم زيد أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون وحكم الاولى جواز الامرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست فى عدمها أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائمان زيد أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان وحكم الاوليين من الست تعين كون الوصف مبتدا ومابعده فاعلا وحكم الاربع الاخيرة الفساد واذا فصلت الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة صورة اذا علمت ماتلوناه عليك ظهر لك ان قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور بقى شئ آخر وهو انه أورد على تجويز كون الثانى مبتدا مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره فى زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدا فى أقائم زيد اجمال لا الباس بخلاف اللازم على التأخير فى زيد قام ولئن سلم أنه الباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلاف فى زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بان رفع المبتدا بالابتداء ذكره البعض ولك ان تقول ليس فى عبارته مايقتضى أنهم حكموا بان رفع المبتدا بالابتداء اذ غاية مفادها ان العرب رفعوا المبتدا وان رفعهم اياه حاصل بالابتداء أى بحسب مافهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم ان الابتداء فى اللغة الافتتاح وفى الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم اولا ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح الاهتمام به فعلم ان جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من اوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لهما لان معناه كونهما مبتدأ بها و يمكن ان يجاب بان الاهتمام والجعل فى كلامه مصدران للمبنى للمجهول (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ اليه لانه مسند فلو قال للاسناد لكان اولى (قوله كذلك) اى كرفع المبتدا بالابتداء رفع الخبر بالمبتدا فى الانتساب اليهم فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدا مؤخر و بالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع و يحتمل ان كذلك حال ومابعده مبتدا وخبر والاول أقرب (قوله فاما الذى الخ) اى المبتدا الذى والضمير المنفصل الاول للشئ والثانى للذى وأشار به الى ان الخبر عين المبتدا فى المعنى أى بحسب المصداق لا المفهوم على ماسيأتى تفصيله وقوله فان المبنى عليه أى فان الشئ المبنى عليه أى على ذلك الذى بنى عليه شئ وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شئ واعترض القول برفع المبتدا للخبر بان المبتدا عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه و بان

أى العرب (مبتدا بالابتدا) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه فهو امر معنوى (كذلك رفع خبر بالمبتدا) وحده قال سيبويه فاما الذى بنى عليه شئ هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رفع الجزاين هو الابتداء

(قوله وفى الثانية) قال الدمامينى ويرده وفى النار هم خالدون والتوسع فى الظرف مشهور وقوله واعلم ان نظرت لكون الجمع لمذكر اومؤنث كثرت اه (قوله اثنتى عشرة) بل ست عشرة تأمل اه

المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبانه قد يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدا ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بان الخبر عين المبتدا في الماصدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بان جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بان ماذكر فيه انما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدا ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أي استلزمهما لان الابتداء يستلزم مبتدا والمبتدا يستلزم خبرا أو مايسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) في التنظير نظرا اذ العامل في النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف مانحن فيه وأيضا العملان في النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بان من العوامل اللفظية مايعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدا المتعدد الخبر وأجيب بان الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر في نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بان اقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) أي من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بان العامل عنده مجموع الامرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أي رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه نحو أيا ماتدعو فله يفرق باتحاد العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أي لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بانك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وعادر خبرا الى تعريفه كما اكتفى بالاشارة في المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة سم (قوله المتم الفائدة) أي المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لابد في افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بان المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقع الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثاني بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوي (قوله مع مبتدا) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وماقاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لانه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بان الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كون كل اسما ملازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما في الاول فلدلالة قوله مبتدأ زيد الخ على ان الخبر لا يصاحب الا المبتدأ وأما في الثاني فلدلالة قوله أغنى على أن

لانه اقتضاهما ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع فاليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك وذهب المبرد الى ان الابتداء رافع للمبتدا وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له وذهب الكوفيون الى انهما مترافعان وهذا الخلاف لفظي (والخبر الجزء المتم الفائدة) مع مبتدا غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتمثيل

(قوله اعتراض الخ) لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل نعم لو فسر بالعامل اللفظي ورد اه

الوصف لا خبر له (قوله كالله بر) أى محسن والايادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتى (قوله وهو الاصل) أى الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله و يأتى جملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهى فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق حيهات والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامه بالطالب والمنشىء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فاذا قلت زيدا ضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا عتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لان يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدمامينى عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدمامينى بعض المحققين على أنه لا اسناد للجملة من حيث هى جملة الى زيد بل القيام فى نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بانه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة باسرها توسع اه (قوله حاوية معنى الذى الخ) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أى احتواؤها على معنى المبتدأ (قوله بان يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شىء فى الجملة بالواو خاصة لانها المطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وابوه والذى فى نعت او بيان شىء فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه او ضربت عمرا اخاه فان قدرت اخاه بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور ان عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة اخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية اعجبتنى هو لان هو بدل اشتمال ﴿فائدة﴾ قد يكون الضمير الذى فى الجملة لغير المبتدا و يحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بناء على قول الناظم كالكسائى الاصل يتربص ازواجهم فجئ بالنون مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدا وقيل يقدر ازواج قبل الذين وقيل يقدر ازواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا فى المغنى (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهى تشكل على ما نقله الدمامينى من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدا قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن ابى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه قال فى المغنى ولم يقرا ابن عامر برفع كل فى سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال او ميزان وتقلب الفه ياء ايضا فى التثنية كذا فى القاموس وهو مبتدا وان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر اى منوان منه (قوله زوجى الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته

بقوله (كالله بر والايادى شاهده) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا يأتى) الخبر وهو الاصل والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهدة (و يأتى جملة) وهى فعل مع فاعله نحو زيد قام وزيد قام ابوه او مبتدا مع خبره نحو زيد ابوه قائم ويشترط فى الجملة ان تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذى سبقت) خبرا (له) ليحصل الربط وذلك بان يكون فيها ضميره لفظا كما مثل ونية نحو السمن منوان بدرهم اى منوان منه او خلف عن ضميره كقولها زوجى المس مس ارنب والرنجيز زرنب قيل العوض عن الضمير والاصل مسه مس ارنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه وامامن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان فان الجنة هى المأوى أى مأواه والصحيح ان الضمير محذوف اى المس له او منه وهى

والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والا لزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ماذهبوا اليه من تقديره أومنه اذا لم يلزم اللبس والاوجب التصريح به لانا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (قوله وهو فاسد) لا يهامه أن الاب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها اشارة الخ) عطف على مدخول أن فى قوله بان يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو اشارة اليه الخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أى على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهى سبعية أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسى وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله أو اعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع المضمر قياسى وان لم يكن باللفظ الاول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمى مبتدأ وان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أى حال كون الاعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الاول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى بناء على الاصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام اللهم الا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أى زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أى ويخرج البيت على انه من اعادة المبتدأ بلفظه بناء على ارادة الجنس فى المبتدأ واسم لا (قوله بناء على صحته) أى صحة ماقاله أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أى وبناء على أن أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع بعدها) الخ) زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة (قوله اما معطوفة الخ) التحقيق ان الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو ان قام الظاهر نعم (قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعديا أيضا فيقال حسره أى كشفه ويجىء بضم الجيم وكسرها اى يكثر ويتراكم شمنى (قوله أو الواو) أى بناء على أن الواو للجمع فى الجمل ايضا ورده فى المغنى بجواز هذا ان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد وفى كلام الرضى اوثم فان قال الجملة التى يلزمها الضمير لخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت جملة اخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ او تعقب او مقارنا جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اختها التى هى بجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب اولا كما تقول الذى جاءنى فغربت الشمس زيد لان المغنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المغنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول انا اذ المعنى الذى يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا فهمنا تساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذى قام وقعدت عندنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت عندى فى تلك الحال انا اه واقره الدمامينى الا أنه نظر فى قصر التعلق المعنوى فى الواو على الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب او التراخى كما تقول الذى قام وقعدت عند بعقب تلك الحال او بتراخ عنها انا (قوله وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناظم فى شرح التسهيل

نحو زيد الاب قائم وهو فاسدا وكان فيها اشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير او اعادته بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة قال ابو الحسن او بمعناه نحو زيد جاءنى ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنيته له او كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل وقوله فاما القتال لا قتال لديكم كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل فى الدار وهو غير جائز فالاولى ان يخرج المثال على ماقاله ابو الحسن بناء على صحته وعلى ان ال فى فاعل نعم للعهد لا للجنس او وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها اما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمر وفورثه وقوله وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق وقال هشام او الواو نحو زيد ماتت هند وورثها واما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام (وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (اياه معنى

المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في المصداق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الغاء الحمل اه وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسبي لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن البهوتي وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحد بدليل مثلا فتنبه (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها الا أنه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كمنطق الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بانه جملة انما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لان المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطوقي هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة في نطق للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسيبا لان الاكثر في فاعل كفى ان يجر بالباء الزائدة اه خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الأخبار بجملة هي عين المبتدا في المعنى لان الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنعه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لانها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة إلى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضا الا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في التغطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كاسد بمعنى شجاع فتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلا فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا كذا في شرح الجامع وقوله والمناطقة أي جمهورهم والا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل أجري مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل انه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مر لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لان الاول بمنزلة الجزء

اكتفى * بها) عن الرابط (كمنطق الله حسبي وكفى) فمنطق مبتدا وجملة الله حسبي خبر عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله (و) الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ) من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين (وان * يشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل فهو ذو ضمير

مستكن) فيه يرجع الى المبتدا والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأما اسم
والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهى من الجوامد وهو اصطلاح ﴿تنبيهان﴾ * الاول فى معنى المشتق ما أول به
نحو زيد أسد أى شجاع وعمرو تميمى أى منتسب الى تميم وبكر ذو مال أى صاحب مال ففى هذه الاخبار ضمير

من الثانى والثانى هو تمام الخبر وقال ابو حيان اثنان تحملهما جزآ الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين قال ابو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع كذا فى الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أى وجوبا الا لعارض يقتضى البروز كالحصر فى نحو زيد ما قائم الا هو والخبر بان على غير من هو له فى نحو زيد عمرو ضارب هو ومذهب سيبويه جواز الابراز كما يؤخذ من تجويزه فى نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيد الضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدا) الظاهر أن المراد الى مبتدا ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره فى نحو زيد عمرو ضارب هو وأجيب بان كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الخ وأجاب شيخنا بان فرض كلام الناظم فى المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدا والضمير فى المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذى شنع عليه هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضارب بها لان الضمير فى الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله ففى هذه الاخبار ضمير المبتدا) ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هى له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضى (قوله وأبرزنه) يوهم كلامه أن وجوب الابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب فى الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو فى داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الابهام قال ابو حيان نعم وخالفه المرادى (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو ومر زيد برجل ضاربه هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد فى الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما فى الهمع (قوله مثاله) أى الابراز عند خوف اللبس والضمير فى صورة الخوف فاعل عند الكل الا الرضى فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفى صورة الامن فاعل عند البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا وتظهر فائدة ذلك فى التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف فى مثل ذلك الا فى لغة أكلونى البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقانى ينبغى أن يخص بظهوره اذ لم يلبس استتاره عموم قوله وفى اختيار لا يجئ المنفصل الخ (قوله واستدلوا لذلك الخ) وجه التمسك به أن قومى مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بنى يبنى خبر الثانى والجملة خبر الاول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر فى بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بان الذرى مبنية لا بانية ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر

المبتدا * الثانى يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا فالف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما فى يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب (وأبرزنه) أى الضمير المذكور (مطلقا) أى وان أمن اللبس حيث تلا الخبر (ما) اى مبتدأ (ليس معناه) أى معنى الخبر (له) أى لذلك المبتدا (محصلا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو ومعناه وهو الضاربية لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو

وهند زيد ضاربته هى فيجب الابراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله قومى ذرى المجد بانوها وقد عامت * بكنه ذلك عدنان وقحطان ﴿تنبيهان﴾ * الاول من الصور التى يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالهاء فى ابوه هو الضمير الذى كان مستكنا فى قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع ان يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا الثانى

أوضمير منفصل مثنى أوجمع وجب تجريده من علامتها وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأجيب بانه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر ﴿ فائدة ﴾ تكتب ذرى بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أى من مفهوم قوله ما ليس معناه محصلا (قوله بظرف) أى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف ما يعم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أوعنها مع الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لاجزء منه هذا وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به فى نحو زيد جالس فى الدار وذهبت بزيد أوالرفع بالمبنى للمجهول فى نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معانى الافعال وما فى حكمها الى الاسماء كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا وفرحته لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الاخبار فى الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجاز العلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض وأقره وقال السيد فى حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر وللمجرور فقط فى اللغو نحو أنعمت عليهم ومر بزيد اه ومراده بالمحل الذى له مجموع فى الخبر الظرفى محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل أن محل المجموع فى المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة لموصوف مجرور ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله اذ هو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أوالجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى أن العامل هو الاصل وان معموله قيده والقائل بالثانى نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف مقصود المخبر على كل منهما قال الرودانى حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقى ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أوحذف لدليل اتفاقا واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب الحذف أوخاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدمامينى وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير فى المتعلق والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف فى المتعلق العام فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بان هذا يقتضى أن المحذوف كون عام اذ الخاص لا يجب حذفه فى هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا لو جوز ابن جنى اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) فى كلامه تلفيق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم القائلون بان الخبر الظرف أوالجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بانه المتعلق فالضمير

قد عرفت انه لا يجب الابراز فى زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار فى هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام ضاربية زيد (وأخبروا بظرف) نحو زيد عندك (أو بحرف جر) مع مجروره نحو زيد فى الدار (ناوين) متعلقهما اذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان فيه

عندهم باق فى المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين فى ان الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثانى نصها والوجهان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو فى المقدر والاكثرون فى المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الرودانى هذا يعنى قول الشاعر فان يك جثمانى الخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الضمير انما يستكن فى الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شئ بخلاف الثانى فانه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع وان أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بانه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل فى الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بان البعدية أمر اعتبارى تقديرى فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى الظرف والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببى ان جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله فى واحد منهما أى الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا لفؤادى ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير فى الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبى وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله فى التصريح أقول سبق فى باب المعرب والمبنى ان الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد وسيأتى فى باب إن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرافى وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بارض سواكم تركيب توصيفى لا اضافى والا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها (قوله ناوين معنى الخ) أى نلوين كائنا أو استقر أو مافى معناهما الاخصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله مافى معنى كائن) من ظرفية الدال فى المدلول والمراد كائن ومافى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لان الوصف بمعنى الماضى يعمل فى الجار والمجرور اتفاقا وفى الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى ما لا نهاية له نقله الشمنى عن السعد (واعلم) أن الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو ان فى الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لان رجحان تقديره مؤخرا بكونه فى الحقيقة الخبر والاصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدا يعارضه ان المتعلق عامل والاصل فى العامل ان يتقدم على المعمول هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام فى المغنى (قوله أو الجملة) فيه ان المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغى ان يقول والمتعلق المنوى امامن قبيل الاسم وهو مافى معنى كائن الخ أو الفعل وهو مافى معنى استقر ويمكن ان يجاب بان تعبيره بالجملة للاشارة الى ان الخبر الذى هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد

الى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافى انه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما وهو مردود بقوله

فان يك جثمانى بارض سواكم

فان فؤادى عندك الدهر أجمع

والمتعلق المنوى امامن قبيل المفرد وهو مافى (معنى كائن) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة وهو مافى معنى (استقر) وثبت

قوله أى ناوين الخ لاداعى اليه اه

القسمين المارين فى قوله * ومفردا يأتى ويأتى جملة * وانما أفرده المصنف نظرا الى الظاهر أو الى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثانى وذهب ابن هشام الى تساويهما لم يقتض المقام أحدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على المضى قدر الماضى قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال اه قال الدمامينى كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال فالمخرج من العهدة أن لا يقدم على تقدير شئ معين بل يردد الامر ويقال ان أريد الماضى قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتنوين وبالاضافة أى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث فيه الدمامينى بان كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضى كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفى فى ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أى الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذا ظهر) أى الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أى على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا فى اسم الفاعل أى فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع وفيه أن هذا يقتضى أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج الى تقدير شئ آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) فى قوة التعليل المقدر أى ولا عكس لانه بعد أما الخ (قوله واذا الفجائية) فى بعض النسخ وإذا المفاجأة باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما فى أما فلانها مقدرة بأداة الشرط وفعله أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر ايلاؤها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الافعال إلا فعل الشرط ثم جوابه وأما فى اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع) أى مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفى خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أى ترجح لان الخلاف انما هو فى الراجح (قوله لا دلالة) أى معمولا بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بان الخ) قد يقال يتقوى الاول بان الاصل فى الخبر الافراد (قوله انما هو لخصوص المحل) أى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين فى بعضها لخصوص المحل (قوله كما كان الخ) تنظير فى كون التعين لأمر عارض وقوله كذلك أى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف فى شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف فى الخبر لا فى الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثانى فممنوع بوجوب تقدير الفعل فى نحو جاء الذى الخ (قوله فى نحو جاء الذى فى الدار) قال ابن يعيش انما لم يجز فى الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراده هذا اه مغنى ولنا فيه بحث أسلفناه فى الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) فاما قوله

كل أمر مباعد أو مدانى * منوط بحكمة المتعالى

فنادر اه مغنى (قوله الواقعة مبتدأ) أى أو مضافا اليها المبتدأ كما فى المثال (قوله على ان ابن جنى الخ)

الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر فى موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا فى اسم الفاعل * الثانى ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد لان أما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش هذا كلامه ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره فى الاول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا

هذا

فى نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة على ان ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى هل يجوز اذا زيد اضربته فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك ايلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الاسماء

فقال لا يلزم ذلك لان الفعل يلتزم الحذف ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لانهم

هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما واذا الفجائية الخ أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما واذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزوما مضرا والا فتقدير الفعل بعد اذا في مثاله لا بد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) كان ينبغي أن يقول اذ يجب لما سيأتي أنه يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدا فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدا خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون في الملفوظ لا المقدر قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر اجراء للباب على سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الاصلي بل مقدم فمتعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالي لأما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بانه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثال نحو الكلاب على البقر أي أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي ان لم يدل عليه كما يؤخذ من التعليل فان دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس اي راكب ومن لي بفلان أي من يتكفل لي به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظر اللغالب من أن اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حينا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وما ذكره المصنف مبني كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز (واعلم) أن الزمان اذا اخبر به عن المعنى يرفع غالبا ان ستغرق المعنى جميع الزمان أو اكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر أي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجر بفي فان لم يستغرق الجميع أو الاكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفي غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات وان ظرف المكان المتصرف اذا اخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا اخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن كالاحد الى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع وقوله وان ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين الخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل باحد امور ثلاثة الاول أن يتخصص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بفي كنحن في يوم طيب أو شهر كذا * الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهري ربيع * الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار

(فاخبرا) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهري ربيع واليوم خمر

بعدهما لانهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا فيكون التقدير اما في الدار فزيد استقر وخرجت فاذا في الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر متأخرا فهو في نية التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لانا نقول هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب اكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا (تنبيه) انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم فان كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ (ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى

الشارح على الثالث ليس فى محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم فى تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمرها) من تتمة المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى ان هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر الى ذلك فى هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد مجىء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع انه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدا فتأمل والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتدا بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدمامينى ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه منا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عدم الافادة والاحسن ان الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الافادة شرط فى الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة دمامينى (قوله الا حصول الفائدة) أى علم حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفى يس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مخل) فيه أوجه من اظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل (قوله انحصار مقصود ما ذكروه الخ) قد يتوقف فى اندراج بعض ما ذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بانما فى نحو انما رجل قائم أفاده الدمامينى (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه فى الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشمنى (قوله كعندز يد نمرة) هى اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غزى (قوله قيل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعل لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكره بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ وان لم يكن الخبر ظرفا أو جارا او مجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه ان اختصاص المبتدا المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدا والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه انها لا تكون الا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما فى ولد له ولد رجل كذا ينبغى أن يمثل وأما تمثيل البهوتى بمات فى يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده

حينئذ باسم الزمان انما هو عن معنى لا جثة هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله الى عدم تقدير مضاف نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه اطلاقه (ولا يجوز الابتدا بالنكرة * مالم تفد) كما هو الغالب فان افادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل احد يهتدى الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى الذى سيذكر وذلك خمسة عشر أمرا

* الاول أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كعند زيد نمرة) وفى الدار رجل وقصدك غلامه انسان قيل ولا دخل للتقديم فى التسويغ وانما هو لما فى التأخير من توهم الوصف فان فات الاختصاص نحو عند رجل مال ولا نسان ثوب امتنع لعدم العائدة على

* الثانى أن تكون عامة اما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه

على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا على المبتدا (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى على ان ما مبتدأ والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله فى سياق استفهام) اعترض بأن الكلام فى العموم الشمولى والنكرة فى سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا كان انكاريا كما فى الآية التى مثل بها الشارح لانه فى معنى النفى لا اذا كان غير انكارى كما فى مثال المصنف نعم قد تكون فى غير النفى ومافى معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام فى مثاله أيضا أنكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الانسب بالمقام جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا فى الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق فى الدار وامتناع انسان فى الدار لوصف المبتدا فى الاول وعدمه فى الثانى مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بان فى الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى ثم رأيت سم نقل بهامش الدمامينى عن شيخه السيد الصفوى مانصه تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فى بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق لا لامر معنوى فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طرد الباب فافهمه ينفعك فى مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهى مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذا ناب) أى جعل الكلب هارا أى مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى ان استفادة الوصف فى الاول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما فى التعجب وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بان الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) أى حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه الدمامينى بان الكلام فى المبتدا المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لان المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كتبهن الله أى أوجبهن نعت وقوله فى اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله فى اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم وليلة مع ان الكتب فى ليلة الاسراء اظهارا وفى الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير فى الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشىء الواحد فالمسوغ فى أحدهما مسوغ فى الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أى الماهية

وما تفعل أفعل ونحو من عندك وما عندك أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام او نفى نحو أاله مع الله (وهل فتى فيكم فاخل لنا وما احد اغير من الله * الثالث ان تخصص بوصف اما لفظا نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك (ورجل من الكرام عندنا) او تقديرا نحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم اى وطائفة من غيركم بدليل ماقبله وقولهم السمن منوان بدرهم اى منه ومنه قولهم شر اهر ذا ناب اى شر عظيم او معنى نحو رجيل عندنا لانه فى معنى رجل صغير ومنه ما احسن زيدا لان معناه شئ عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة * الرابع ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة (ورغبة فى الخير خير) وأفضل منك عندنا اذا المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف اوجرا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وعمل * برىء من) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود * الخامس العطف بشرط ان يكون أحد المتعاطفين

نحو رجل خير من امرأة ومنه تمرة خير من جرادة * السابع أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو سلام على آل ياسن وويل للمطففين ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد وقوله عجب لتلك قضية وأقامنى فيكم على تلك القضية أعجب ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان كما فى نحو وعندنا كتاب حفيظ فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد * الثامن أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت * التاسع أن تقع فى أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله سرينا ونجم قد اضاء فذا بدا * محياك أخفى ضوؤه كل شارق وكقوله الذئب يطرقها فى الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مدية بيدى * العاشر أن تقع بعد اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا أسد بالباب وقوله * حسبتك فى الوغى بردى حروب * اذا خور لديك فقلت سحقا بناء على أن اذا حرف كما يقول الناظم تبعا للاخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج * الحادى عشر ان تقع بعد لولا كقوله * لولا اصطبار لاودى لتخصيص كل ذى مقة * الثانى عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم * الثالث عشر ان تقع جوابا نحو رجل فى جواب من عندك

من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجوده فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشمولى لانه المسوغ وفى تفريعه على ارادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على ارادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدا ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف قيل الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمدا وشكرا لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لان الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كون فى معنى الفعل وعمل الرفع فيما بعده وقوله كما فى نحو الخ أى كالمسوغين فى نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله أن منعه) أى قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (قوله فى أول الجملة الحالية) أى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل فى المغنى افادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعد اذا الفجائية بان العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الاسد مثلا عند الخروج وبه يتضح التعليل الاول (قوله محياك) أى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله

تركت ضأنى تود الذئب راعيها * وأنها لا ترانى آخر الابد

والشاهد فى قوله مدية بيدى فانها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير فى بيدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أى ممسكا كما فى المغنى أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدمامينى وناقشه الشمنى بان بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المجئ ليلا وضمير يطرقها بضم الراء كما فى المصباح وغيره للضأن وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبتك فى الوغى الخ) الوغى الحرب وبردى تثنية برد على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن وهو مبتدأ خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما فى القاموس أى بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هى الخبر والمسوغ وصفه فى المثال بقوله بالباب وفى البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر فى البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى وأما فى المثال فلا يظهر على القول بانه ظرف زمان لكون المبتدا فيه اسم عين الا ان يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد أو وجود أسد (قوله ان تقع بعد لولا) انما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدا فيها بالنكرة (قوله لأودى كل ذى مقة) بكسر الميم أى هلك كل ذى محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أى أحبه فهو وامق (قوله ان تقع بعد لام الابتداء) أى

لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها (قوله التقدير رجل عندى) وليس التقدير عندى رجل الاعلى ضعف لان الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف فى شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضى أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كم عمة الخ) أى بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكمى فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية تمييزا محذوف أى كم وقت أو كم حلبة بجر التمييز ان كانت خبرية ونصبه ان كانت استفهامية وناصبها حلبت وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة وقدعاء صفة خالة والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان أما على أن كم استفهامية وعمة بالنصب تمييزها أو خبرية وعمة بالجر تمييز لها فلا شاهد فى البيت لان كم نفسها على هذين الوجهين هى المبتدأ فى محل رفع خبره قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعد كم والقدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ولم يقل قدعاوين قد حلبنا لانه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء والعشراء التى أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر وأشار بعلى الى أنه كان مكرها على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وحالته لانهما عنده أدنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أى مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصد فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله مرسعة) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول تميمة تعلق على الرسع مخافة البلاء أو الموت وفى القاموس رسع الصبى كمنع شد فى يده أو رجله خرزا لدفع العين اه وهو مبتدأ أو بين أرساغه خبره وهو جمع رسغ عظم بين الكوع والكرسوع وفى قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد ويبتغى أى يطلب والارنب حيوان معروف وفى الكلام حذف مضاف أى كعب أرنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا من العين والسحر لان الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الارانب لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله عينى معز يادة وحذف (قوله وليقس) أى على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة مالم يقل من بقية المسوغات والاشارة بالكاف فى قوله كعندز يد نمرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا تكرار أفاده سم (قوله والاصل فى الاخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ولهما ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذ الاصل عدم الموجب والمانع قاله اللقانى (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أى للمبتدا الذى هو أى الخبر له أى خبر له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أى الذات أى ذات المبتدا كزيد قائم فقائم يدل على ذات هى ذات زيد وقوله أو على شئ من سببيه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه فى الاول وذات داره فى الثانى والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببى صفة كزيد قائم غلامه وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض فى تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب) أى حالتها المتسببة فى وجوب الخ أى التى هى سبب فى وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هى ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته فى اعرابه المتجدد أيضا فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحوا خبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله فى وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر فى ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح فى نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه

التقدير رجل عندى
* الرابع عشر أن تقع بعد كم الخبرية كقوله
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت
على عشارى
الخامس عشر أن تكون مبهمة كقوله
مرسعة بين أرساغه *
به عسم يبتغى أرنبا
(وليقس) على ما قيل (مالم يقل) والضابط حصول الفائدة
(والاصل فى الاخبار أن تؤخرا) عن المبتدآت لان الخبر يشبه الصفة من حيث انه موافق فى الاعراب لما هو له دال على الحقيقة أو على شئ من سببيه ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسعوا فيه وجوزوا التقديم
قوله لم يحوا الخ) أى بل حوى الامرين اللذين ذكرهما الشارح اه

وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الاصل الراجح وهذا ذكر لاول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر عن اللقانى ثم بالثانى لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضرر) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنعه حين الخ أن اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) أى مبغوض (قوله فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه والذى ائتلق على كونها ظرفية أن يقول فان حصل فى التقديم ضرر امتنع (قوله فامنعه حين يستوى الجزآن الخ) أى على مذهب الجمهور فقد نقل الدمامينى عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا فى نحو لديق زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول أصل المعنى فعلم أن فى تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى فحمل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه (قوله أى فى التعريف والتنكير) أشار الى انهما اسما مصدر بن للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء فى جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعانى الى تعين الاعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدمامينى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويتين أو متقاربتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اه بايضاح من الشمنى ثم قال المغنى فان علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعنى وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه الا مع الضمير فان الافصح جعله المبتدأ وادخال التنبيه عليه فتقول هأنا ذا وسمع قليلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لان الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هى المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ فاذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبى ومسندا قال بهاء الدين السبكى وقد يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق عن أهل المعانى قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به والذى يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به فاذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيد أخى واذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد قال ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اه أى لان الاسود لا بد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك والاستواء فى نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء فى جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل وصالح حاضر خارج بقوله عادمى بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادمى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ (قوله

اذ لا ضرر) فى ذلك نحو تميمى أنا ومشنوء من يشتمك فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر ذلك (فامنعه) أى تقديم الخبر (حين يستوى الجزآن) يعنى المبتدأ والخبر (عرفا ونكرا) أى فى التعريف والتنكير (عادمى بيان) أى قرينة تبين المراد

(قوله أو جهله الخ) هذا لا يصلح أن يكون خطابا

(قوله والمعلوم) شامل لصورتين

نحو صديقي زيد وأفضل منك أفضل مني لاجل خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر أو استويا واجدى بيان
تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم فتقول حاضر رجل صالح وأبو حنيفة أبو يوسف للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد أي بنوا أبنائنا مثل بنينا و (كذا) (١٧٣) يمتنع التقديم (اذا ما الفعل)

نحو صديقي زيد) فالمجهول للسامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر (قوله وأفضل منك أفضل مني) أي لكوني دونك أو مساويك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لامنعه (قوله للعلم بخبرية المقدم) أما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدا والخبر من عدم الاستواء وأما في نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي سيف بابي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى احتماله قال في المغني اللهم الا أن يقتضي المقام المبالغة (قوله اذا ما الفعل) قال الرودا في مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو زيد هيهات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا في الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وما ذا جبته عند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع بما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لايهام تقديمه والحالة هذه) أي كون الخبر فعلا في الصورة فاعلية المبتدا أي فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوي الحكم بتكرار الاسناد لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا التقوي والمراد بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم أي الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختار او عمير او الاول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمر وتصغير عمرو يؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدا لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدا) أي أو نائبية الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا وأجيب بانه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا اشكال في جوازه (قوله الا على لغة الخ) راجع لقوله للامن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين وقوله وليس ذلك أي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي منحصر امبتدؤه أي منحصر امبتدؤه فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون باداة الحصر فلا يظهر في الحصر بانما ويروى بفتحها أي منحصرا فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود وان ضعف بأن الحذف والايصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الا رسول) الحصر اضافي وكذا في انما أنت منذر (قوله ولأشعرا الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدأ) أي بالانحصار فيه أي بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وارد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الا عليك المعول) صدره * فيارب هل الا بك النصر يرتجى * ولم يأت

من حيث الصورة المحسوسة وهو الذي فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدا فلا يقال في نحو زيد قام قام زيد على أن زيد مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا في الحس بان يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام ابوه زيد للامن من المحذور المذكور الا على لغة أكلوني البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر راجح قاله في شرح التسهيل وأصل التركيب كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه

قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أو قصد استعماله منحصرا) أي وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل منحصرا نحو وما محمد الا رسول انما أنت منذر اذا قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ فان قلت المحذور منتف اذا تقدم الخبر المحصور بالامع الاقلت هو كذلك الا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بانما وأما قوله وهل الا عليك المعول

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو لزيد قائم كما أشار اليه بقوله (أو كان) أى الخبر (مسندا لذى لام ابتدا) لاستحقاق لام الابتداء الصدر وأما قوله خالى لانت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالافشاذ أومؤول وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى لهو أنت وقيل أصله خالى أنت أخرت اللام للضرورة (أو) مسندا لمبتدا (لازم الصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كمن لى منجدا) ومن يقم أحسن اليه وما أحسن زيدا وكم عبيد لزيد ومنه قوله كم عمة لك ياجرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف اليهما نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر ﴿تنبيه﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندى درهم ولى وطر) وقصدك غلامه رجل (ملتزم فيه تقدم الخبر) رفعا

به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وان يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر الا الخبر لا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى وأول العجز عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الاما نعة من ذلك لانه حينئذ كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد (قوله ينل العلاء ويكرم الاخوالا) خبر من وجزمهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجور فى يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع علياء بالضم والقصر والاخوالا مفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمجهول أى للاخوال هذا ما ظهر (قوله أى لهو أنت) ضعف بأن الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدأ لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الامر و ينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من انواع الكلام فان قيل فيلزم ان يتقدم كل من زيد وضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا قلت أجاب ابن الحاجب فى أماليه و جوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لابد من تقديم جزء على جزء فهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها ان هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى انواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أى على رواية جر عمة على ان كم خبرية لانه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله أضيف اليهما) أى لانه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فمن مجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن قال الرودانى الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اه ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما فى التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لان الفاء انما دخلت فى الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم أعلى لغة الاهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع فى المسائل الخ) أل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندى درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعندك زيد نمره وأجيب بأن ذكره هنا لا من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولى وطر) أى حاجة (قوله فى مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لان الاحتمال على الاستواء اجمال ولا محذور فى الاجمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة لحاجة لانها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أى لكون وجوب التقديم لدفع ايهام الصفة التى تحتاج النكرة اليها (قوله

كذا

لايهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندى ووطر لى ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبر المبتدا وان يكون نعتا له لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده

و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا عاد عليه مضمر * مما) أى من المبتدأ الذى (به) أى الخبر (عنه) أى عن ذلك المبتدا (مبينا) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله أهابك اجلالا ومابك قدرة * على ولكن ملء عين حبيبها فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا يستوجب التصديرا) بان يكون اسم استفهام أو مضافا اليه (كاين من عالمته نصيرا) وصبيحة أى يوم سفرك (وخبر) المبتدأ (المحصور) فيه بالا أو بانما (قدم أبدا) على المبتدأ (كما لنا الا اتباع أحمدا) وانما عندك زيد لما سلف * تنبيه * كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل اذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ولهذا يجوز ذلك بعد أما كقوله

عندى اصطبار وأما انني جزع *

كذا أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمر من المبتدأ الذى بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينا أى مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدأ فمبينا حال من الضمير فى به لبيان الواقع فصل بينها و بين صاحبها باجنبى للضرورة قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وما به يصدر

(قوله زيدا) نميز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفى أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته اعراب أو بناء و بحث الدمامينى فى تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما تذكره مؤخرا لو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل و يمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبنى على أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أى وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه فى نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى الثانى دون الاول (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أى عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمرا عامه نافع أو وجوبا نحو عمرا عامه نفع عند البصريين و بعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى ابتداء سفرك لانه المظروف فى الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب و يقل فيها الرفع كما علم مما أسفلناه و بهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أى المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف فيه والايصال (قوله لما سلف) الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لانعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أى لنظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان للخبر اسم اشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لالتبست) أى خطا فقط فى القياس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا فى التباسها بأن التى هى لغة فى لعل (قوله ولهذا) أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرينى بفتح ياء المضارعة من برى القلم أى نحته (قوله لا يدخلان هنا) لان أما لا يفصل بينها و بين الفاء بجملة وان المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أى بعينه فلا يكفى علمه اجمالا بأن يعلم أن فى الكلام حذفا (قوله من الجزأين) أى المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبى وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف

يوم النوى فلو جد كاد يبرينى لان ان المكسورة ولعل يدخلان هنا اه (وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة

المبتدأ لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان ليوافق عند كما لاحتمال ان المجيب أحد المسؤلين فقط (قوله لك) كان ينبغى لكما لان المخاطب اثنان وان كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (قوله ولا يجوز) أى جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب أجزاء الجملة فقوله الا على ضعف أى خلاف الاولى كما أفاده سم والا بمعنى لكن (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأنها فى محل رفع أما على قول سيبويه انها ظرف كاين وان المعنى فى أى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يس وعبارة الدمامينى اعلم أن فى كيف ثلاث عبارات احداها أنها ظرف يستفهم به عن الاحوال فمعناها فى أى حال على أن الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فموضعها عنده نصب دائما الثانية أنها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على أى حال وهذه عبارة السيرافى والاخفش فموضعها عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والا اتحد هذا بالقول الثانى ثم اعترض القول الاول والثانى بأمور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اه ملخصا (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول بان الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بانها مفهومة من نعم بلا تقدير هاولعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى واللائى لم يحضن) انما لم يجعل اللائى معطوفا على اللائى قبله وما بينهما خبرا لاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائم فعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد فى الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام وفى استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائم فعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر فى الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظى بخلافه على أن الذى فى المغنى صحة عدم تقدير شئ فى الآية بالجعل السابق ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المبتدا ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال فى المغنى والاولى ان يكون الاصل واللائى لم يحضن كذلك لانه ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن ولان أصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل فى نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازانى انه الحق وقال ابن هشام فى شرح بانت سعاد ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع مطلقا والا جاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدا كما صرح به الناظم فى قوله وأولينها الفعلا (قوله أى فى غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بان الوجوب ينافى الغلبة وحاصله أن الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها

(جائز كما * تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندكما) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده قال فى شرح التسهيل ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل الا على ضعف (وفى جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا فزيد المبتدا (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وان شئت صرحت به وقد يحذف الجزآن معا اذا حلا محل مفرد كقوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التى قبلها وهى فعدتهن ثلاثة أشهر عليها * واعلم أن حذف المبتدا والخبر منه ما سيأتى له الجواز كما سلف ومنه ما سيأتى له الوجوب وهذا شروع فى بيانه (وبعد لولا الامتناعية (غالبا) أى فى غالب أحوالها وهو كون الامتناع

على وجود المبتدا الوجود المطلق ويتعين محل الغلبة بتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لأصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لا لوجوبه لايرد ماقيل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بان المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا الا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على وروده والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه ان القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد حموه ماسلم ولولا الغمد يمسكه لسالا لدلالة الانصار على الحماية والغمد على الامساك وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من اجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم في الجواب ما نصه كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ماذكر نه في الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أي فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أي لأذن لكم في الفتح وان لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معا لأن القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (قوله لولا قومك حديثو عهد) أي قريبو زمن والخطاب لعائشة وممن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فما نقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على وروده من طريق صحيح فيه مافيه (قوله وان دل عليه دليل) أي سواء كان من اجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن اليك لولا زيد أي محسن الي لهلكت (قوله لولا انصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعري الخ) لأن شأن الغمد امساك السيف (قوله كل عضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضي عدم السيلان لان جواب لولا منتف والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسالة وهي ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفي سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماني الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أي في كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالمة الخ) أي وأما نحو لولا زيد سالمنا ماسلم فتركيب فاسد (قوله فروى بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد وربانه يؤدي الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبها على أنه انما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اه سم وفي حاشية المغني للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لاسيما والتشديد في ضبط الفاظها والتحري في نقلها باعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبان الخلاف

معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض أي ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ماسلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه ماسلم وجعل منه قول المعري

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا

واعلم أن ماذكره الناظم هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وذهب الجمهور الى ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون الا كونا مطلقا واذا أريد الكون المقيد جعل مبتدا فتقول لولا مسالمة زيد ايانا ماسلم أي موجودة وأما الحديث فروى بالمعنى

في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضرهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله ولحنوا المعرى) أي خطؤه ورد تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر * لولا زهير جفاني كنت معتذرا * وكان يغني الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص يمين) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) أي حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وأيمن الله) أي بركته (قوله للعلم به) أي من كون ما ذكر نصا في اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه قاله المصرح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والاقرب عندي أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله ويحمل اثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفي كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق يجمع بين كلام اهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لانهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنوانى نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعني لعمرك لافعلن وقوله المثال الثاني يعني أيمن الله لافعلن من (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) أجاب سم بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل الحذف حينئذ أي حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده اه أي لعدم حلوله محل المبتدا لكن قال الرودانى لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على أن يسد شئ مسده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنا بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة واعترض بانه يجوز كون اللام داخلة على مبتدا مقدر كما قيل في قوله خالي لأنت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا واجيب بان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شئ وتقديرا على آخر فالحمل على الاول أرجح مع أن حذف المبتدا ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بانهما من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كان يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم (قوله وما صنع) الاظهر أن ما مصدرية لان الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أي حرفته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيع بتركها اولانها تضيع بتركها فان قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو ايضا فاسد قلت لما كانت كل نائبة عن اسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكانه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بان تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد

ولحنوا المعرى (وفي نص يمين ذا) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقر) نحو لعمرك لافعلن وأيمن الله لاقومن أي لعمرك قسمي وأيمن الله يميني فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدا غير نص في اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لا فعلن وعهد الله على لافعلن

﴿تنبيه﴾ اقتصر في شرح الكافية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح وفيه نظر اذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء (و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بعد) مدخول (واو عينت مفهوم مع) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كمثل) قولك (كل) صانع وما صنع) وكل رجل وضيعته تقديره مقرونان الا أنه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده

المعطوف

المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى الظاهر أن الحذف غالب لا واجب وأجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أى ظهورا بان لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك فى الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أى ظهورا كما فى بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية كما قاله الشنوانى قال ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما فى كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيذهب أى يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبرا لخ) ردبان كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو ذكريا (قوله وقبل حال) أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أى بحسب ذاتها كالمثال الاول أو قصد المتكلم كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا فاندفع الاعتراض بان المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية واعترض الرابعى المثال الاول بانه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسيأ على وجه المجاز وأجيب بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا حجر فى المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال الاول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذى خبره قد أضمرا) أى وان صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذى الخ فالمقصد منه الاشارة الى ماذكر لا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد أضمرا أى قدر (قوله مصدرا) أى صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله فى اسم) أى ظاهر كالعبد والحق فى المثالين أو مضمر كاياه فى قولك العبد ضربى اياه مسيأ وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو له مفعول أو لهما الا أن يقال قصده التعميم فى الاضافة لاشتراطها وقوله أو لهما أى كما فى تضاربنا أو مضاربتنا ففى بعض حواشى الجامى أن نافى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفى محل جر باعتبار الاضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيدا الشديد قائما ولا شربى السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف فى تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير فى اذ كان أو اذا كان ويصح ترك التنوين على أن الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير أو حقيقة ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق) أى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدا بان قصد ايقاعه على معنى المبتدا وأرجع الضمير فى الخبر المقدر الى المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله اخطب ما يكون) اى اخطب كون بمعنى أكوان ومن أول الجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم

نصا كما فى نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف قال الشاعر

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى
وكل امرئ والموت يلتقيان

وزعم الكوفيون والاخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومصحوبها (وقبل حال لا يكون خبرا) أى ويجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عن) المبتدا (الذى خبره قد أضمرا) وذلك فيما اذا كان المبتدأ مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لان تكون خبرا عن ذلك المبتدا أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به فالاول (كضربى العبد مسيأ و) الثانى مثل (أنتم تبينى الحق منوطا بالحكم) اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا والثالث نحو أخطب ما يكون الامير قائما

(قوله والتقدير) أى تقدير مازاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) عند ارادة المضى أواذا كان أى عند ارادة الاستقبال قاله الدمامينى والسيوطى وغيرهما وفى الرضى أن اذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقال الرودانى بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الازمنة بلفظ واحد اه ورأيت بخط الشنوانى أنه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أى مع الظرف المضاف اليها وقوله التى هى الخبر فيه مسامحة اذ الخبر اما متعلق الظرف كما هو الاصح أو نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أى مع الظرف أى من كون المراد الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف اليه وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب واذ كان سد مسد المتعلق الذى هو الخبر فى الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الا أسماء منكورة مشتقة) الحصر اضافى أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى مجىء الحال جملة كما سيأتى (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف الخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون الا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربى زيدا هو قائم (قوله موقعه) أى موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أى اذ كنت أواذا وجدت حليف رضا قاله العينى وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما فى معناها وأن الضمير الذى يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضميرا وان لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكون التقدير اذ كان حليف رضا أى مصاحبا للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم وحليف الرضا المحالف المعاقد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل فى صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت من صلته) أى متعلقاته فحلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشئ لا يسد مسد غيره الا اذا كان فى محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أى بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبى لان الخبر معمول للمبتدا الا أن يجعل كالاجنبى للخلاف فى كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفى) أى اعمال المصدر فى الحال وتقدير الخبر بعده رأى كوفى أى وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أى حصر الضرب مثلا فى كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضربى العبد مسيأ للحصر مشابهة المصدر باضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصر فى الخبر فكذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شئ مسده (قوله الى ضمير ذى الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا

والتقدير اذ كان أواذا كان مسيأ ومنوطا وقائما فمسيأ ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير فى كان وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمبتدأ اذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالاساءة فان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن كان تامة فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها الان حذف الناقصة أكثر فالجواب انه منع من ذلك أمران أحدهما انا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع الا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بانها أحوال اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة جاز أن تكون معارف ونكرات مشتقة وغير مشتقة * الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقول الشاعر * خير اقترابى من المولى حليف رضا وشر بعدى عنه وهو غضبان * فان قلت فما المحوج الى اضمار كان لتكون عاملة فى الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر فالجواب انه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر فى الحال فيكون التقدير ضربى العبد مسيأ موجود وهو رأى كوفى وذهب الاخفش الى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذى الحال والتقدير ضربى العبد

الضمير

ضربه مسيأ واختاره فى التسهيل وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ومنه قوله ورأى عيني الخ
الجزيل فعليك ذا كأما اذا صلح الحال لان يكون خبرا لعدم مبايتته للمبتدا فانه يتعين رفعه خبرا فلا

الضمير وحقيقة ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيأ) بالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر (قوله واختاره فى التسهيل) وكذا ابن هشام فى المغنى لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيآن والمقدر على الاول خمسة أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت فى غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني الخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى وقوله فعليك ذا كأى الزم الاعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بان يقال ضربى زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديدا كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبيينى الخ مع انهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أى لرجل حكموه عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتا) يعنى نافذا (قوله أى ثبت قائما وجالسا) التقدير فى فاذا زيد جالسا على غير القول بان اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أى فى زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا لى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص والخطاب بغيره لشخص فى جملة واحدة أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدا فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء دماميني بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ) خرج بذلك ما اذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه كما فى التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم فى ذمتى الخ) لدلالة الجواب عليه وسد مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله فى ذمتى عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة دنوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الاصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ باسقاط

يجوز ضربى زيدا شديدا وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا كما شذ زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فما حكاه الاخفش أى ثبت قائما وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف اذ كان أو اذا كان لما عرفت من انه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة ﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وعدها فى غير هذا الكتاب اربعة الاول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم * الثانى ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لأفعلن التقدير فى ذمتى عهد

أو ميثاق * الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جئ به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنه قوله وقالت حنان ما أتى بك هنا * أذو نسب أم أنت بالحى عارف * أى أمرى حنان أى رحمة وقول الراجز شكا الى جملى طول السرى * صبر جميل فكلانا

الواو فيكون فيه الثلم وقوله أذو نسب الخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحى وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحى اياه قاله العينى فلقنته الحجة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبر واباثنين أو باكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفى المغنى زعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اهـ بتصرف ثم قال وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهـ وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما فى الدمامينى (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس اد قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وزكى وأزكياء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام ومانحن بصدده من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من يك ذا بت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعا لصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك والمعنى من يك ذا بت فانا مثله لان هذا البت بتى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه الا أن يراد عن المبتدا كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل على الجزء (قوله أى مز) يعنى أن الموجود فى الرمان هو المزازة وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى فى زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فى زيد قاله الناصر اللقانى (قوله أى أضبط) أى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظرا للمعنى لان الخبرين فى المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على ما فى شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع فى هذه الزيادة لابيه فى شرح التسهيل (قوله لتعدد ماهو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم سراة شعرا لان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لان كلا من أفراد المبتدأ فيه متصف بانه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البنين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ (قوله يداك يد الخ) يد خبر المبتدأ وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله وأما حكما الخ) انما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدا المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم

بلى أى أمر ناصبرنا
جميل (واخبر واباثنين
اوبا كثرا * عن)
مبتدا (واحد) لان
الخبر حكم ويجوز ان
يحكم على الشئ الواحد
بحكمين فاكثر ثم تعدد
الخبر على ضربين الاول
تعدد فى اللفظ والمعنى
(كهم سراة شعرا)
ونحو وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد وقوله
من يك ذا بت فهذا بتى
مقيظ مصيف مشتى
وقوله
ينام باحدى مقلتيه
ويتقى * باخرى الاعادى
فهو يقظان نائم وهذا
الضرب يجوز فيه
العطف وتركه والثانى
تعدد فى اللفظ دون
المعنى وضابطه أن لا
يصدق الاخبار ببعضه
عن المبتدا فى نحو هذا
حلو حامض أى مز
وهذا أعسر أيسر أى
أضبط وهذا الضرب
لا يجوز فيه العطف
خلافا لابى على هكذا
اقتصر الناظم على
هذين النوعين فى شرح
الكافية وزاد ولده فى
شرحه نوعا ثالثا يجب
فيه العطف وهو أن
يتعدد الخبر لتعدد
ماهو له إما حقيقة نحو
بنوك كاتب وصانع وقيمه وقوله يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظة وأما حكما كقوله

تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الاموال والاولاد واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوعان الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله ان قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ وان نحو قوله يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظة فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو

الجمع الدال على الافراد (قوله انما الحياة) أى حالها (قوله واعترضه) أى ماذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وابن الناظم لا يقصر على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمتنع توسط المبتد أبينهما يمتنع تأخر المبتد أعنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله فى قوة مبتدأين الخ) انما رد بهذا مع امكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لان هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر (قوله الثانى تابع) أى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدا فى قوة مبتدآت لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع انه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدأ فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم (قوله وفى هذا الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ماقاله فى الثانى ﴿فائدة﴾ فى البحر المحيط للزركشى قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون ان كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الانسان حيوان ناطق اه ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان أحدهما ان يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ماقبله و يؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالرابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من أجله والمعنى هند ضاربة عمرو فى داره من أجل زيد الثانى أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير ماقبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) أى الخبر من المبتدا أى الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل الى الفاعل يعنى أن الخبر بالنسبة الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به و بسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل الا لمقتض كافادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو فاندفع الاعتراض بان الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال هذا ملخص ماقاله البعض والاقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى ان نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدى الى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدا والخبر قلت رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أى أسماءه أى فى العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أى ان تأخر عن المبتدا فان سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لان الجواب انما يقترن بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد اما) كان ينبغى اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدا باداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدا الذى يقترن خبره بالفاء جوازا أما موصول الخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط

انما الحياة الدنيا لعب ولهو الثانى تابع لا خبر قلت وفى هذا الاعتراض نظر أما ماقاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو أن كون يداك ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا أو متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لا خفاء فيه وأما قوله فى الثالث أن الثانى يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه و بين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على

الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا وغير ذلك وهو أيضا ظاهر ﴿خاتمة﴾ حق خبر المبتدا أن لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد أما نحو وأما تمرد فهديناهم وأما قوله * أما القتال لا قتال لديكم * فضرورة وأما جوازا وذلك اما موصول بفعل

معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف باحدهذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أوالموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أوموصوف بغير ماذكر نحو

كل أمر مباعد أومدانى * فمنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة (قوله لاحرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لانها انما دخلت فى الخبر لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف اذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أوظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أوفاضر به خلافا للناظم فى تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وجعل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح ان يزيد وأن لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ماذكر (قوله أو بظرف) المراد به مايشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله وأما موصوف) أى اسم منكر موصوف وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف (قوله أومضاف الى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين باقسامهما واعلم أن المضاف الى الموصول بماذكر لا يشترط ان يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه واما المضاف الى النكرة الموصوفة بماذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتق الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد فى جميع ماقبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدمامينى الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدا المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على ان ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة او الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا واما بتقييد الموصوف نحو كل رجل كريم يأتينى له كذا هذا ماقالوه وفيه بحث لان ماذكر من الامثلة لم يعدم فيه العموم بل قل فان قيل المراد بعدم العموم قلته لاعدمه رأسا قلت لا وجه لارادة ذلك لان قلة العموم لا تخرج المبتدا عن شبه اسم الشرط لانها توجد فيه نحو من يقم فى المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذى زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبأذن الله وأول على معنى وما يتبين اصابته اياكم قاله الدمامينى (قوله الذى اقترن خبره بالفاء) أى الذى يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أى أزال جواز دخولها وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فازالتها كما نبه عليه الدمامينى لكن هذا التأويل مع كونه غير ضرورى يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى مافيه وأنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدا بالشرط بدخول الناسخ لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ماقبله وهنا تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أى لانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات ان فانها قوية فى العمل لتغييرها المعنى (قوله

لاحرف شرط معه أو بظرف بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أوالصفة نحو الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم ورجل يسألنى أوفى المسجد فله بر وكل الذى تفعل فلك أو عليك وكل رجل يتق الله فسعيد والسعى الذى تسعاه فستلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال أووجد مع الصلة أوالصفة حرف شرط واذا دخل شئ من نواسخ الابتداء على المبتدا الذى اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ان لم يكن ان أو أن أو لكن باجماع المحققين فان كان الناسخ أن وأن ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك فى ان وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه

قل إن الموت الذى

تفرون منه فانه ملاقيكم

ومثال ذلك مع لكن

قول الشاعر

بكل داهية ألقى العداء

وقد

يظن أنى فى مكرى بهم

فزع

كلا ولكن ما أبديه

من فرق

فكى يغروا فيغريهم بى

الطمع

وقول الآخر

فوالله ما فارقتكم قاليا

لكم

ولكن ما يقضى فسوف

يكون

وروى عن الاخفش

أنه منع دخول الفاء

بعد ان وهذا عجيب

لان زيادة الفاء فى الخبر

على رأيه جائزة وان لم

يكن المبتدأ يشبه

أداة الشرط نحو زيد

فقائم فاذا دخلت ان

على اسم يشبه أداة

الشرط فوجود الفاء

فى الخبر أحسن وأسهل

من وجودها فى خبر

زيد وشبهه وثبوت

هذا عن الاخفش

مستبعد والله أعلم

﴿كان واخواتها﴾

(ترفع كان المبتدا)

اذا دخلت عليه

ويسمى (اسما) لها

قول ان الموت الخ) كان الانسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة إن المكسورة بعضها ببعض وقد يوجه تأخيره بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام فى كلامه سابقا (قوله من فرق) أى خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء فى الخبر) أى خبر المبتدا المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسنية من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

﴿كان وأخواتها﴾

أى نظائرها فى العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر اشارة الى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة احكام وانما كانت أم الباب لان الكون يعم جميع مدلولات أخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجئ الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجئ المضارع على يفعل بالضم لا الفتح (قوله ترفع كان المبتدا) أى تجدد له رفعا غير الاول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل فى المبتدا للجنس فان منه مالا تدخل عليه كلازم التصدر الاضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ومالا يتصرف بان يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا فى الهمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسما لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا فى كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والافعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الاضافة لادنى ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أى ماعدا الفراء فانه موافق للبصريين ورد مذهبهم بانه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له وأما الرد عليهم بان العامل اللفظى أقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وان أقره البعض واقتصر عليه لان العامل فى المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد هكذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فان منه مالا تدخل عليه كالخبر الطلبى فلا يقال كان زيد اضربه والانشائى فلا يقال كان عبدى بعتكه على قصد الانشاء لان هذه الافعال ان كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها فى الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو انشائيا ينافى حصوله فى الماضى فيناقض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم أما قوله * وكونى بالمكارم ذكرينى * فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وان اختلف الطلبان كان يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى وكالخبر الفعلى الماضوى فى صار وما بمعنا ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضى على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما على الاصح فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا أين ما زال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغيرما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا فى الهمع وغيره قال الدمامينى نقلا عن غيره ينبغى أن تكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر أن لا فى جواب القسم كذلك وسيأتى ايضاحه فى باب ظن واخواتها وعلة المنع كما فى الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم

وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول (والخبر تنصبه)

تأخير ماله الصدر أو تقدم معمول الصلة فى دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه قال الدماميني ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وأن اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطرادا معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فاجيب عنه بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وكان فى ذلك) أى فى العمل المذكور لا فى المعنى ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أى بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها (قوله ومعناها) أى مع معمولها لان معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماض نهارى وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى وقوله نهارا أى ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أى فهى موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا فى الهمع مع زيادة من الدماميني ﴿فائدة﴾ ذكر فى التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أى هنا اه وقد بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الاختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه إن روعى أصله وهو خبر المبتدا جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه فى معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع الا ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اه وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتى فى نحو ان خيرا فخير من أن خيرا الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بحذف الخبر وحده فليحرر اه (قوله وهى عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى فى هذا للماضى واسمها ضمير الشأن ونحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهى فى هذا للمستقبل (قوله لنفى الحال) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضى ماض ويمكن ان يجاب بان مخالفتها لسائر الافعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احتراز عن زال ماضى يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز وعن زال ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفتىء) بتثليث التاء وأفتأ همع (قوله ومعنى الاربعة) أى مع النفى (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضية الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أو لا نحو ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل

باتفاق ويسمى خبرها (كان سيدا عمر) فعمر اسم كان وسيدا خبرها و (كان) فى ذلك ظل ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و (بات) ومعناها اتصافه به ليلا و (أضحى) ومعناها اتصافه به فى الضحى و (أصبح) ومعناها اتصافه به فى الصباح و (أمسى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وصار) ومعناها التحول من صفة الى صفة (وليس) ومعناها النفى وهى عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد بزمن بحسبه و (زال) ماضى يزال و (برحا) و (فتىء وانفك) ومعنى الاربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما برح عمرو أزرق العينين وكل هذه الافعال ما عدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط (وهذى الاربعة) الاخيرة لا تعمل

الا بشرط كونها (لشبه نفى) والمراد به النهى والدعاء (أو لنفى متبعه) سواء كان النفى (لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع أو تقديرا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله أبرح قاعدا * ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى ولا يحذف النافى معها قياسا الا فى القسم كما رأيت وشذ قوله

وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيد *

أى لا أبرح ومثال * النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

ومثال الدعاء قوله

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

(ومثل كان) فى العمل المذكور (دام مسبوقا بما) المصدرية الظرفية (كاعط ما دامت مصيبا درهما) أى مدة دوامك مصيبا * (تنبيه) مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الافعال وذلك عشرة وهى آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله

وبالمخض حتى آض جعد عنطنطا اذا قام ساوى عارب الفحل غاربه * وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا وقوله وكان مضلى من هديت برشده فلله مغوعادا بالرشد آمرا * وفى الحديث فاستحالت غربا ومن كلام العرب أرعف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد إذ هو ساطع وقال الله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمى تحولن أبؤسا * وفى الحديث لا رزقتم كما يرزق الطير

على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفى ونفى النفى اثبات (قوله والمراد به النهى والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتبع عندى وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفك الخ) ليس امامهملة واما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخر الان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر لمبتدا محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والاوصال جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لابرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب أو الثانى نعت للاول بناء على مقابله (قوله مى) قال فى التصريح وهو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكان قصد الرد على العينى فى قوله ومى ترخيم مية اه ومن تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى اذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيأ والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة أما التامة كما فى مادامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبنى مادمت صحيحا أى دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كاعط الخ) أى كاعط المحتاج درهما مادمت مصيبا له ففى الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله مادامت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين الى مضمومها عند ارادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار فى العمل) أى على خلاف فى ذلك (قوله وبالمخض) أى وربيته أى ذلك البعير بالمخض وهو بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس وأنسبها هنا الاخيران فعلم مافى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اه من المؤخذات والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس الطويل والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا أى دلوا عظيمة) (قوله أرعف شفرته) بفتح الشين المعجمة أى سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل فعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا بكان واستحسنه الرضى فلا يقال فعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه فعد لا يسأل حاجة الا قضاها وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول قرحا بفتح القاف وضمها أى جرحا داميا أى

سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كافلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل البأساء والابؤس كذا فى المصباح ومثله فى القاموس وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين اذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى فى البيت بالضم لانها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحولن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لانها أم النعم فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والابؤس كافلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خماصا الخ) فى التمثيل به نظر لان الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح أى المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى سيبويه) غير الاسلوب لانه نادر كما فى التسهيل (قوله ماجاءت حاجتك) ذكر الدمامينى أن الاندلسى قال جاء لا تستعمل بمعنى صار الا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البرق فيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم (قوله وأدخل التأنيث على ما) أى أوقعه على ضمير ما أى أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند الى ضمير ما (قوله بتيهاء) أى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية والمطى الواو للحال وهو اسم جنس جمعى للمطية سميت مطية لانها تمطو فى سيرها أى تسرع كانها أى فى سرعة السير قطا الحزن أى القطا فى الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الارض وفائدة هذه الاضافة أن الحزن لا تألفه القطا الا ان الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لان اسراعها الى فرخها غالبا أشد من اسراعها الى البيض (قوله فأالوت) أى طارت والصباو الدبور ريحان متقابلتان (قوله فأصبحوا الخ) فى الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا (قوله أمست خلاء) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر وأخنى عليها أهلكها ولبد كعنب (٢) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا يجئ منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال فى شرح اللمحة أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أى عملا مثل عمل الماضى ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهى) أى هذه الافعال فى ذلك أى التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله قاله الاقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره فى التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لانها من تصرفات دام التامة ولى بالاقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك مادمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا بل الصحيح عندى أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وان هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاد الخ فلا يقال انهم مع ما بعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بان ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب

وحاجتك خبر والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثير انحو وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله

بتيهاء قفر والمطى كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله ثم أضحوا كانهم ورق جف

فألوت بها الصبا والدبور وقوله

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
ادهم قريش واذ مامثلهم بشر وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا
* أخنى عليها الذى أخنى على لبد * قال فى شرح الكافية وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر (مثله) أى مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (ان كان غير الماض منه

استعملا يعنى أن ما تصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال (٢) قوله ولبد كعنب صوابه كصرد كما فى القاموس والصحاح اه

وأخواتها فانه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع

العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك مادمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبي اذ لم يجيء لها اسم مفعول (قوله ولم ألك بغيا) أصل ألك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة الا فاؤها واصل بغيا بغوا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو ولا لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال الرودانى ان قيل لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين في نحو ولم ألك بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الاضحاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) أي الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذا لم تلفه) أي تجده واعلم انه اذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفي فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يسند عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الاول ان فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغني عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الازهرية أن الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سد مسد خبر منفك من حيث الابتداء لان به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو سد مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال انه أغلبي والاقرب عندي أنه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لان ذلك لعارض نقصان المبتدا فافهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها ولست زائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجزا جماعا) لم يكترث بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا احتكى الاجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبحث شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل والمعمول وهو باد كار بأجنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطي الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري (قوله والصواب ما ذكرته) ان كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت وهم اذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ما ذكرته * الثاني محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شيء في الخبر

بغيا والامر نحو قل كونوا حجارة أو حديدا والمصدر كقوله

يبذل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدي الشاشة كائنا
أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا
أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

(وفي جميعها) أي جميع هذه الافعال حتى ليس ودام (توسط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر وقوله

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

وقوله

لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

* تنبيهان * الاول منع ابن معطي توسط خبر مادام وهو

نحو كان غلام هند بعلها وليس فى تلك الديار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبى عدوى واقتران الخبر بالا نحو
وما كان صلاتهم عند البيت (١٩٠) الامكاء وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شئ فى الاسم نحو كان غلام هند

مبغضها لما عرفت أيضا (وكل) أى كل العرب أو النحاة (سبقه) أى سبق الخبر (دام حظر) أى منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف الى فاعله ودام فى موضع النصب بالمفعولية والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الاولى أن يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلمة والاخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفى دعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى أن ما موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فجىء بها مثلوة لا تاليه) أى متبوعة لا تابعة لان لها الصدر ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال أولا ككان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو قال فى

اى

مقدم على النافى الا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغى اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) فى هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها فان الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بان مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أى فى شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتى هنا سؤال الشارح وجوابه المذان ذكرهما فى شرح قوله أو قصدا استعماله منحصرا (قوله الامكاء) أى صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون فى الخبر الخ) الصواب الجواز فى مثل هذا العود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن للخبر أحوالا ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيدا الا قائما وكان صاحبى عدوى وجوب التوسط نحو يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخرا عن ما كما قاله سم جواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أى سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام فى الحواشى ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أى تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده (قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفى دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطلها لانه قدح فى علة المنع بانها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى فى شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كما فى يحيى وعن قدح الشارح فى التعليل بان علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم فى ليس) أى فى امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى الفاء (قوله اذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله هذا تحته صورتان وقوله أقرب الى كلامه أى باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا وضح الاقربية بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فالاقرب الى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث ان المسبوق فى كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا أن النافية عند الرضى وجعل السيوطى ان كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجىء بها الخ) هذا الشطر توكيد لما قبله (قوله ولا فرق فى ذلك)

أى فى امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها ايجاب) أى الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها المنفى وهى للنفى ونفى النفى ايجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بان نحو ما زال زيد قائما نفى باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظرا الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظر فيه الى اللفظ والاستثناء أمرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظر فيه الى المعنى (قوله ورج الفتى) أى الشاب للخير أى لفعل الخير وما زائدة على السن أى على زيادته أى كلما ازداد عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها على النفى بلا وهو أخصر وأولى لان الكلام فى التقدم على النفى لا فى التقدم على الخبر (قوله غالبا) احترز به عن نحو ان فى الدار زيدا جالس وزيدا لن أضرب أو لم أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدا وعن نحو فأما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف فى شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أى أنه يمنع التقديم فى جميع حروف النفى (قوله ومن شواهده) أى جواز التقديم على النفى بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أى بمثل شمس الضحى فحذف من الاول لدلالة الثانى والاحسن أن أو بمعنى بل (قوله بين ما والمنفى بها) سيصرح الشارح فى الخاتمة بانه اذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب نافى كان المنفى هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الاولى أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بان المنفى فى الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وانما أراد الخ) أى وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف فى غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجماعا ومثلها لا يكون فى الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر اسما ظاهرا نحو كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبى كما فى الفارضى وغيره فان قدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا الان منصوبه ليس بجزئه وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو فى الدار اذ الظروف يتوسع فيها اه ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (قوله فى الحلبيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من أن تقديم المعمول الخ) أى غالبا فلا يرد نحو زيدا لن أضرب وانما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا قاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بان يوم

لا يزال يزيد * أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى فى التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى * الثانى أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو ما قائما كان زيد وما قاعد ازال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز الثالث قوله كذلك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالمجمع عليه وانما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس فى محل نصب بالمفعولية واصطفى جملة فى موضع رفع خبر المبتدا والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أى اختير وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وأبى على فى الحلبيات وأكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية وحجة من أجاز قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل وأجيب

يأتيهم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وان زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبان يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبان يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتها على الاحداث كما يأتى (قوله بان معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الرودانى فيه أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اه وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله وحجة الخ ويمكن ان يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها) يرد ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله وليس فى محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافا الى ليس لقال فى محل جر بالاضافة (قوله وذلك ممنوع) أى فى الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه اشارة الى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب أيضا فتسمية هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت فى الاول حصل شئ لزيد حصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المنطقيين ان كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجئ مصدر لشئ منها ثم رأيته مسطورا لكن يرد الانكار * وكونك اياه عليك يسير * الا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أى المذكور قبل من البذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدى على المفعول واعلم أن أقرب ما قيل فى لاضربنه كائنا ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لاضربنه حالة كونه كائنا شيأ كان أى كائنا أى شئ وجد (قوله بمرفوعه) فيه اشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الاقرب (قوله فى فتئ) أى لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجئ تاما بمعنى كسر وأطفأ يقال فتأته عن الامر كسرته والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اه (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الاول بحدث وفى الثانى بحضر من تفسير الشئ بجزئياته معناه مراعاة للانسبية والاوضحية فلا ينافى أن كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وان كان ذو عسرة غريمالكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه واعلم ان الكون مصدر لكان مطلقا الا التى بمعنى كفل

بمع معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها وأيضا فان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها

عدم الاختلاف فى فعليتها فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها

﴿تنبيه﴾ خبر فى كلامه منون ليس مضافا الى ليس كما عرفت والا توالى خمس حركات وذلك ممنوع (وذو تمام) من أفعال هذا الباب أى التام منها (ما رفع يكتفى) أى يستغنى بمرفوعه عن منصوبه كما هو الاصل فى الافعال وهذا المرفوع فاعل صريح (وماسواه) أى ماسوى المكتفى بمرفوعه (ناقص) لافتقاره الى المنصوب (والنقص فى فتئ) و (ليس) و (زال) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دائما فتى) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وماسواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتا مانحو ماشاء الله كان أى حدث وان كان ذو عسرة أى حضر وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل يقال كان فلان الصبى اذا كفله وكان الصوف اذا غزله ونحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين يدخلون فى المساء وحين يدخلون فى الصباح خالدين فيها ما دامت السموات والارض

فصدرها

أى مابقيت وكقوله وبات وباتت له ليلة * كليلة ذى العائر الارمد وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله * اذا الليلة الشبهاء أضحى جليدها * أى بقى جليدها حتى أضحى أى دخل فى الضحى ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحولت اليه وقالوا برح الخفاء وانفك الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص ﴿ تنبيهان ﴾ الاول انما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزيل فانه فعل تام متعد معناه مازا يقولون زل ضأنك عن معزك أى مز بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن ماضى يزول فان فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال * الثانى اذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) أى كان وأخواتها

فصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدمامينى (قوله أى مابقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم أى الساكن (قوله وبات وباتت الخ) الشاهد فى بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها الليلة وخبرها له بناء على مذهب الزمخشرى أن بات تأتى بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر فى الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس فالارمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ماعداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كما فى القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب شئ من هذه المعانى اذا فهمت ماذكرناه فى البيت علمت مافى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدمامينى الاول بنحو لوظل الظلم هلك الناس والثانى بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليلة الشبهاء) أى التى لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت * ومن فعلاتى أننى حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أى أوقطعه كما فى التسهيل قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أوقطعه اه ومنه بمعنى الضم فصرهن اليك وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه ألا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارعا لزال الناقصة أما على ماحكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعها وانهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى مازولا بمعنى انتقل قاله الدمامينى (قوله وجب أن تكون ناقصة) أى مالم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله فى التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (واعلم) ان نحو كان زيدا آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة لان التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفى تقدم كل واحد منهما ستة أوجه حاصلة من التخالف فى الالفاظ الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلا فاما ان يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم او الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيدا آكلا وكان طعامك آكلا زيدا وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم (قوله فنافذ الخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور

(معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيدا آكلا وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله فنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان ايام عطية عودا * وخرج على زيادة كان

باتت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حم لى عيش من العجب * وقوله لئن كان سامى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحلم لظهور نصب الخبر وأصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير الى أقرب مذكور من قوله (الا اذا ظرفا أتى) أى معمول الخبر (أو حرف جر) مع مجروره فانه حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور (ومضمر الشان اسما انو) فى العامل (ان وقع) شئ من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) كما تقدم بيانه فى قوله

فنافذ هداجون البيت وقوله

فاصبحوا والنوى عالى معرسهم

وليس كل النوى تلقى المساكين فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق وبه احتج من اجاز ذلك مع تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير هذه

أو راجع الى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين فى قوله مراد به الشأن

والخيانة ويشبهم بالقنافذ فى مشيهم ليلا فقوله فنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما فى التصريح والهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ والباء فى بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد فى ايلائه كان معمول عود الذى هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما فى التصريح وشواهد العينى فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضمارا سم) أى لكان وقوله مراد به الشأن أى وحينئذ فعائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير الشان (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر فى كان ورابط جملة الخبر بالمبتدا المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا لجوازه عند البصريين كما فى سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة فلا ينافى احتمال فؤادى فى البيت الاول وسامى فى الثانى للنداء ومعمول سالبة ومغريا محذوف أى لك ولا يعارضه فى الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعين (قوله ان حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها فى الحلم بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضمار ضمير الشان (قوله الى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخبر وليس الضمير عائدا اليه الا أن يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه مذكور لتقييد المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر الشأن) مفعول مقدم لانو وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح لانه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدا فى الحال أو فى الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد أن لا اله الا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة * (فائدة) * قال فى المغنى ضمير الشان مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه * ثانيها أن مفسره لا يكون الا جملة مصرحا بجزأيها عند جمهور البصريين * ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * رابعها أنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه * خامسها أنه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحدثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشأن مثلا ويؤنث باعتبار القصة ان كان فى مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة القياس من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب اذ ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى ان يا ابراهيم أن تقديره أنك وفى كتبت اليه أن لا تفعل أنه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اه بتلخيص وبعض زيادة وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كموهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله عطف على ما) أى وكالموهم فى قوله (قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهما لجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز ايلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى

هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلق خبرها لانه على رواية يلقى بالتحتية وهى الاصح يتعين ان يكون المساكين فاعل يلقى والا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغنى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشأن) فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تلق والمساكين فاعل تلق والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشأن الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحا بجزأيها اسمية أو فعلية (قوله اذا مت الخ) لا يقال يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدا خلاف الظاهر (قوله وقد تزاد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيأ أصلا كما هو مذهب الفارسى والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهرا أو ضمير الشأن ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثانى تامة فقول المصنف وقد تزاد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هى باقية على دلالتها على الزمان الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى وقال الرضى لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لازائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضح وبنى على ذلك ان الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفى كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضى كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث اذ لا يسند فى الحقيقة من الافعال إلا الأحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بانها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة فى نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس ﴿فائدة﴾ قال فى المغنى يجوز فى كان من نحو ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهى أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة ثانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان فى فانظر كيف كان عاقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون ثانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة اه مع زيادة من الشمنى (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة اليه والاظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه الخ) المتجه فى البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى اعمالها هى تامة والضمير فاعلها وعلى أعمالها قيل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على أن الناصفة لجيران ثم وصل لما ذكر فتحصل فى كان فى البيت اربعة اقوال افاده المصرح وعلى القولين الاخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة ان الضمير لا يتصل الا بعامله (قوله ورد ذلك الخ) الرد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بأن

ليس هو أى الشأن وقد عرفت أنه انما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن فى كان قوله اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع (وقد تزاد كان فى حشو) أى بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كما * كان أصح علم من تقدما) وما كان أحسن زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله فى غرف الجنة العليا التى وجبت لهم هنالك بسعى كان مشكور وجعل منه سيبويه قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن عند توسطها أو تأخرها اسنادها الى الفاعل وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله

الالغاء ليس كزيادة فتأمل (قوله فى لجة) أى شدة ففيه استعارة تصريحية وغمرت بحورها ترشيح (قوله ولبست سربال الشباب) أى تلبست بالاحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية فى لبست أو أصلية فى سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فموحدة والكملة جمع كامل قال الزمخشرى فى المستقصى فاطمة بنت الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبسى الكملة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس نكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ) استدرك على اطلاق قوله فى حشو فانه يوهم انها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيده سم وفى شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعدما التعجبية مقيس اه وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ماعدا التعجب اللهم الا أن يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس تسامى أى تتسامى والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أى علامة لتترك فى المرعى والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أى وهى تلاعب ولدها عقيل ابن أبى طالب (قوله نبيل) من النبل بالضم أو بالنباله وهما الفضل وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالى ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمأل ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بتحريكها وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مبلولة لما فيها من الندى والمراد أنها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لاتزاد فى غيره) أى الاول والآخر للاعتناء بهما (قوله أبردها) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أى باغضهما (٢) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان المحب لايرضى الشركة فى حبيبه (قوله أعاذل الخ) الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم وأوبى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لارى (قوله أى كان) أى هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتى عن سيبويه فى ولو تمر من تقدير يكون (قوله أما وحدها) فالاقتصار على الخبر فى قوله ويبقون الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أورده سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الاكثر) أى لان الفعل ومرفوعه كالشئ الواحد (قوله وبعد أن الظرف) متعلق باشتهر وكثيرا الاحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لانه لا يلزم من احداهما الاخرى قال فى التصريح والغالب فى ان هذه ان تكون تنويعية (قوله ولو) أى المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الاحذف ولو تمر واتما كثر حذفها بعدهما لان ان أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما ان كان أم بابها وهم يتوسعون فى الامهات مالم يتوسعوا فى غيره اما قاله فى التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزيون باعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزى بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبى ولذلك حكاه الحافظ فى الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا

﴿ تنبيهات ﴾ الاول أفهم كلامه أنها لاتزاد بلفظ المضارع وهو كذلك الا ماندر من قول أم عقيل

أنت تكون ماجد نبيل
اذا تهب شمأل بليل

* الثانى أفهم قوله فى حشو أنها لاتزاد فى غيره وهو كذلك خلافا للفراء فى اجازته زيادتها آخرا * الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لايزاد وهو كذلك الا ماشذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله عدو عينيك وشانيهما * أصبح مشغول بمشغول وقوله أعاذل قولى ما هويت فأوبى * كثير أرى أمسى لديك ذنوبى وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص المعنى (ويحذفونها) أى كان اما وحدها أو مع الاسم وهو الاكثر (ويبقون الخبر) على حالة (وبعد ان ولو) الشرطتين (كثيرا اذا) الحكم (اشتهر) من ذلك المرء مجزى

(٢) قوله باغضهما الاولى مبغضهما من أبغض لان بغض تعديته رديئة كما فى كتب اللغة اه

قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون باعمالهم الخ وكذ
في جمع السيوطي فيما رأيته من نسخة وعلى تسليم ورود الناس مجزيون باعمالهم الخ يكون الشارح رواه
بالمعنى (قوله بعمله) أي بجنس عمله لان العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله
حدبت الخ) حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة
ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ومدلولا العلمين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدر كان
التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعمالا من التامة
(قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه يجاجر المقرون بان أوان لا اذا عاد اسم كان الى
مجرور بحرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف أي ان كان قتل بسيف فقتله ايضا
بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح أي أن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح
وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد فلا يقال منه
ألا ماسمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اه ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها)
أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الاول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان
أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم
ان أرجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما اضمار كان واسمها بعد أن واضمار
المبتدأ بعد فاء الجزاء وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد
المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما
ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان
في عملهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا الا ان كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع
بانه على التجريد مثل لهم فيها دار الخلد قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم
الا أن يكون استفهام المتكلم من أجل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف
الزيادة (قوله من لدسولا بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها
شوائل والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل
بلا هاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لاجله ولا لبن بها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو
كراكع وركع والفاء زائدة والإتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أي تبعها اي من زمن كونها
شولا الى زمن تبعية اولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لدأن كانت شولا) أتى
في التقدير بان لقلة اضافة لدن الى الجمل واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها
وهو ممنوع وان جاز حذف ان وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض وأجيب بانه حل معنى لا حل اعراب
وحل الاعراب من لد كانت وان كانت اضافة لدن الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد ثالث شولا فجعل شولا
مصدر الاجماع وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك
لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله فتحذف كان) أي وحدها اذ لا يجوز
حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي (قوله وجوبا) أي عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا
انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز
الجمع بين العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال ان أنت برا قاله الفارضي (قوله فاقترب)
الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب (قوله فان مصدرية) أي عند

كذبا * وقوله بت على بطون
ضبة كلها * ظالما
فيهم وأن مظلوما وفي
الحديث التمس ولو خاتما
من حديد وقال الشاعر
لا يأمن الدهر ذو بغي
ولو ملكا * جنوده
ضاق عنها السهل والجبل
(تنبيهان) الاول قد
تحذف كان مع خبرها
ويبقى الاسم من ذلك
مع ان المرء مجزى
بعمله ان خيرا فخير وان
شرا فشر برفعهما
أي ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير وان كان في
عمله شر فجزاؤه شر وفي
هذه المسئلة أربعة
أوجه مشهورة هذان
والثالث نصبهما على
تقدير ان كان عمله خيرا
فهو يجزى خيرا والرابع
عكس الاول أي رفع
الاول ونصب الثاني
وهذا الرابع أضعفها
والاول أرجحها وما
بينهما متوسطان ومنه
مع لو الاطعام ولو تمر
جوز فيه سيبويه رفع
تمر على تقدير ولو
يكون عندنا تمر * الثاني
قل حذف كان مع غير
ان ولو كقوله * من
لدشولا فالى اتلائها *
قدره سيبويه من

لدان كانت شولا (وبعد أن) المصدرية (تعويض ما عنها) أي عن كان (ارتكب) فتحذف كان لذلك وجوبا اذ لا يجوز الجمع
بين العوض والمعوض (كمثل أما أنت برا فاقترب) فان مصدرية وما عوض عن كان

وأنت اسمها وبراخبرها والاصل لان كنت برا فحذفت لام التعليل لان حذفها مع أن مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون ومنه قوله أباخراشة أما أنت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع (تنبيه) حذفت كان مع معموليها لدليل قولهم افعل هذا امالا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية للخبر ومنه قوله

أمرعت الارض لوأن مالا
لوأن نوقالك أوجمالا
أوثلة من غنم امالا

التقدير ان كنت لاتجدين غيرها (ومن مضارع لكان) ناقصة كانت أوتامة (منجزم) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (تحذف نون) هي لام الفعل تخفيفا (وهو حذف) جائز (ما التزم) نحو وان تك حسنة في القراءتين بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء وتكونوا من بعده قوما صالحين ان يكنه فلن تسلط عليه لم يكن الله ليغفر لهم وخالف في هذا الاخير يونس فاجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله

فان لم تك المرآة أبدت وسامة
فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة قال الناظم وبقوله أقول اذلا ضرورة لامكان ان يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا ﴿خاتمة﴾ ما اذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب نافية فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الاعجاب قرن الخبر بالا نحو ما كان زيد الا عالما فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بالا فلا يقال في ما كان زيد يعيج

البصريين وذهب الكوفيون الى أنها شرطية بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض في بعض نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارضي وان المصدرية حينئذ في محل نصب اوجر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها) أي اسم كان وقيل العامل نفس مالنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت برا) أي الاصل الثاني والاصل الاول اقترب لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام الخ ماقال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذفت كان) أي وصلة الموصول الحرفي قد تحذف نحو ما ان حراء مكانه أي ماثبت أفاده يس (قوله أباخراشة) بضم الخاء المعجمة صحابي وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلولي العلتين لدلالة المقام والاصل لان كنت ذا نفر افتخرت على لا تفتخر على فان قومي الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة فيها ايضا ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذفت كان) أي وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكانه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعدان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جائز جاز ان تقول أنا آتيه وان ومنه قالت وان كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكون ان حذفا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه هذا وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد ان الشرطية من غير تقدير لكان كما في فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الرودا ني بان مالا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبان الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة افعل قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أي أخصبت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشئ والظاهر أن لو في الموضعين للتمني كما في لو أن لنا كرة وخبر أن في الموضع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ متعلق بتحذف والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءتين) أي قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فان لم تك المرآة الخ) كانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه وجه الضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض (قوله اذ لا ضرورة الخ) مبني على مذهبه في الضرورة وقدمر ما فيه وقوله لامكان أن يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا اخفاء الوسامة المقتضي ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء الوسامة الصادق بانتفائها في نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أي التي بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التي بمعنى أقام أو وقف أو ارجع أو مال فلا يختص بالنفي ونحو يعيج أحد وديار وعريب فلا يقال

ما كان مثلك الا أحدا (قوله فى كل ماذكر) أى فى أن المنفى هو الخبر وفى انه اذا قصد الايجاب قرن الخبر بالا وفى أنه اذا كان الخبر ملازما للنفى لم يجز أن يقترن بالا بقى أن ليس وما كان يشتركان فى شئ آخر نبه عليه فى التسهيل وعبارته مع زيادة من الدمامينى عليه وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذما * قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركهما فى ذلك كان بعد نفى كقوله

ما كان من بشر الا وميتته * محتومة لكن الآجال تختلف

ور بما شبهت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا أناسا ينفحون فاصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

وهذا انما أجازه الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما التمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اه وقال فى التسهيل ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اه أى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما فى الاهمال كما فى المغنى قال الدمامينى حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل فى رد نحو هذا التركيب الى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أى ليس طيب غير المسك موجودا وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا سادمسده ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المغنى طيبا (قوله فنفيها إيجاب) أى باعتبار ما آل المعنى لما مر من أنها للنفى ونفى النفى إيجاب (قوله فلا يقترن خبرها بالا) أى لان الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام (قوله فمؤول) أى بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال ان جعل تنفك ففيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا فى تابعه أو فى المستثنى منه وعلى آخ ليس واحد منهما وان جعل الظرف لزم تقدم المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبان الاستثناء المفرغ فى الفضلات قليل فى الايجاب وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة والا زائدة كما جوزه الواحدى فى قوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء (قوله حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المرعى وأو بمعنى الى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون قال الدمامينى وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قوله بها (قوله الا فى حال اناختها الخ) أى فهى تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف أى على وجه الخسف

﴿فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس﴾

أى فى العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشابهتها اياه فى المعنى) وهو النفى والمثبت لا عمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة اعمال العرب اياها عمل ليس لا أن المثبت قياسنا اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص فالاعتراض بان هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم قال سم

بالدواء ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم ليس حكم ما كان فى كل ماذكروا ما زال واخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفى لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله

حراجيج ما تنفك الا مناخة * على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

أى ما تنفصل عن الاتعاب الا فى حال إناختها على الخسف الى أن نرمى بها بلدا قفرا فتنفك حينا تامة ويجوز ان تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف الا فى حال إناختها والله اعلم

﴿فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس﴾

انما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها اياها فى المعنى وانما أفردت عن باب كان

انما يظهر التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيه من النفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثير الكثرة مجىء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها البعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وان عند الاطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشرا بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما ما زيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد شئ الا شئ لا يعبأ به وتركهما المصنف لان الاول ان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لان نفى النفى ازالة للنفى وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثانى داخل فى شرط بقاء النفى لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلا رفع البدل على محل الخبر وعبارة المغنى اذا قلت ليس زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فان جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل فى الموجب اه قال الشاطبى لا تعمل ما الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن إن لا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان وليها إن مع أنها لا تلى ليس أصلا هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) أى المزيدة لا النافية المؤكدة بها كما يستفاد من قول الشارح فخرجة على أن إن نافية الخ وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وأن خالف فى ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر وانما لم تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطى ان وكذا يقال فى زيادة ما بعدها ان قلنا بابطالها العمل (قوله مع بقا النفى) أى نفى الخبر فلا يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا الا عمرا سم (قوله أى علم) أى من باب المبتدا والخبر فانه علم منه أن حق المبتدا التقدم والخبر التأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين المعجمة والصريف الفضة والخزف الفخار (قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الاهمال فالتأكيد بان على أنها نافية لفظى لانه بمنزلة تكرير ما وعلى انها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة كذا فى حاشية السيوطى على المغنى (قوله وكذا) أى كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجاز الاحركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد الا سير او المنجنون الدولاب الذى يستقى عليه الماء وضمير داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من باب ما زيد الا سير او الاصل وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أى تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف فى الاول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشبه منجنونا

لانها حروف وتلك أفعال

(أعمال ليس أعملت ما) النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولا عملها عند الحجازيين شروط أشار اليها بقوله (دون إن * مع بقا النفى وترتيب زكن) أى علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فما حرف نفى مهمل وان زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره ومنه قوله

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف

واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فخرجة على أن ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا اذا انتقض النفى بالا نحو وما محمد الا رسول فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا

فشاذ أو مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم

خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله وما خذل قومي فاخضع للعداء * ولكن اذا أدعو هموفهم هموا وأما قول الفرزدق فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر * فشاذ وقيل غلط وشبهه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أي على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا اشكال في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدا في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في الرودانى ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه ان ذلك اذا ترك العربي وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربي وقد حكى قول بنته لامير المؤمنين علي ما أشد الحر بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسئلة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله كان يقال المراد مر من لم يسمع مقالة الكسائي ولم ير القصة أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي (قوله وقيل غلط) أي بأن فتحته بناء لاضافته الى مبني فهو في محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أي موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تميمي (قوله وفاقا لسيبويه في الاول) رد بان المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز انما هو الجرمي والفراء (قوله اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول في قوله كما يأتي الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبني على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبر ان وأخواتها على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لانها فرع الفرع لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان واخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيدا طعامك آكل ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها باجنبي وان تردد فيهما سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر والنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعمولها مع بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخولي ما) مفعول سبق دفع بذلك توهم أن المراد سبق ذلك على ما الامتناعية لان مالها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة حزم) الاهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف أي ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو للحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل يحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أي أطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ

تنبيهان * الاول قال في التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه في الاول وليونس في الثاني * الثاني اقتضى اطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا قال في شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبي الحسن ابن عصفور (وسبق حرف جر) مع مجروره (أو ظرف) مدخولي ما مع بقاء العمل (كما * بي أنت معنيا) وما عندك زيد قائما (أجاز العلما) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف الى فاعله والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ومنه قوله * باهبة حزم لذو ان كنت آمنا * فما كل حين من توالي مواليا * فان كان غير ظرف أو مجرور بطل

العمل نحو ما طعامك زيدا آكل ومنه قوله وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد) خبر (منصوب بما) الحجازية (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لازم مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل الى آخره وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه معطفا على خبر ما لانه موجب وهى لا تعمل فى الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم أى بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد والارجح النصب

تنبيه قد عرفت ان تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعدما) النافية (وليس جرا بها) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو وما ربك بظلام أليس الله بكاف عبده (وبعدا) النافية (ونفى كان) وبقية النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة *بمغن فتيلا عن سواد بن قارب *وقوله وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن

(قوله من بعد منصوب) أى أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم (قوله ولا يجوز نصبه) أى على رأى الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفى فالنصب جائز (قوله لانه موجب) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفى الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقانى وفيه اشكال لان نقل النفى الى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أى على اضمار مبتدا أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أى وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لازائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أى من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر (قوله مجاز) أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله و بعدما) أى عاملة أو مهملة ما لم يكن اسمها لانتقاض النفى فان كان له لم تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) أى غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومصحوب الا لا يقترن بالباء كذا فى التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافقه (قوله جر الباء الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقائم وقبوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك باحد وأن لا يكون فى الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أولا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع فى موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البر ٣ بان تولوا وجوهكم بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الاعمال وعليه يحمل ما ورد فى القرآن لان خبر ما لم يقع فى القرآن مجردا من الباء الا منصوبا ورفع على الاهمال

فائدة قال فى التسهيل وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدمامينى وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذى عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس ثم قال فى التسهيل و يندر ذلك أى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ئم قال وان ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلا مبتدا وخبرا فترفعهما و يتطابق الوصف حينئذ والمبتدا فتقول ولا ذاهبان اخواه ولا ذاهبون اخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدا والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفى وان تلاه أجنبى عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين لان جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة و يتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى عطف الجمل اه معز زيادة من شرحه للدمامينى (قوله و بعدا) أى عاملة عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفى كان) أى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر (قوله و بقية النواسخ) عطف على كان فنفى مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان وأخواتها وغير كاد واخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى اغناء ما وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل كما فى التصريح ولأبقاء أعجل على ظاهره وجه (قوله والخيل) يعنى الفرسان والقعدد بضم القاف فسكون المهملة

بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل *وقوله دعانى أخى والخيل بينى وبينه *فهلا دعانى لم يجدنى بقعدد *وربما

٣ (قوله بان تولوا) الصواب بان تأتوا البيوت اه من هامش نسخة عن شيخنا البولاقى رحمه الله

فضم

أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهه اياه كقوله يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * الا ان أخو عيش لذيذ بدائم * وندر فى غير ذلك كخبر ان ولكن وليت فى قوله فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها * فانك مما أحدثت بالمجرب * وقوله ولكن أجرا

فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العينى (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير أبطالى وفى التصريح أن هل فى البيت للجحد (قوله لشبهه اياه) أى فى عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجو من الفرزدق لجرير بان قومه كليبا يأتون الاتن فالضمير فى يقول الى الكلبى اذا اقلولى أى ارتفع على الاتان وأقردت الاتان بالقاف أى لصقت بالارض وسكنت الاهل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه اذ الكلام فى زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بان يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وان أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود فى الكلام مجرى النفى الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت فى محله (قوله وندر) أى قل جدا (قوله كخبران الخ) وكالحال فى ماجاءنى زيد براكب (قوله فان تنأ) أى تبعد عنها أى عن أم جندب المذكورة فى قوله أول القصيدة

خليلى مرابى على أم جندب * لنقضى حاجات الفؤاد المعذب

حقبة أى مدة لا تلاقها بدل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لاصبت أو هى التمنى (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف تدعى ندور ما ذكر مع وقوعه فى القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا وحاصل الجواب أن دخولها فى الآية لان مدخولها يؤول بحسب المعنى الى خبر ليس (قوله لانه فى معنى الخ) بدليل التصريح به فى قوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر أو يقال لان ان ومعموليها سدا مسد مفعولى يروا العلمية وهى من النواسخ فدخولها جزء من معمولى الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما فى الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقائم (قوله فى خبر ما) الاضافة لادنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لا خبرلها أى الخبر الواقع فى حيزها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشرى) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضى نفيه اه دماميني أى بدليل دخولها فى نحو لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما (قوله فى أشعارهم) كقول الفرزدق * لعمرك ما معن بتارك حقه (قوله بدخول أن) أى أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفى بالا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان ادعى الدماميني ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير فى الخبر الذى بعده النار أى نفى وجود شئ من الخير فى الخبر الذى بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعلت الباء ظرفية أو نفى الخبرية عن الخبر الذى بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعل مقلوبا والاصل لا خير بعده النار خير وليس المقصود نفى الخبرية التى بعدها النار عن الخبر كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لا لنفى الجنس أنها لنفى الخبر عن الجنس فان قلت يغنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وهو خبر وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة الى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فانه فى غاية الحسن والمتانة (قوله فى النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اه سم أما التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل ان وأورد على تخصيص عمل لا

لو فعلت بهين
وعمل بنكر المعروف فى الناس والاجر
وقوله
ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
على احدى الروايتين وانما دخلت فى خبر ان فى قوله أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لانه فى معنى اوليس الله بقادر * (تنبيهات) * الاول لا فرق فى دخول الباء فى خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه اطلاقه وصرح به فى غير هذا الكتاب وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشرى وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود فى أشعارهم فلا التفات الى من منع ذلك الثانى اقتضى اطلاقه أيضا أنه لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول ان وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب ومنه قوله لعمرك ما ان أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

الثالث اقتضى اطلاقه أيضا أنه لا فرق فى لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل ان نحو قولهم لا خير بخير بعده النار أى لا خير خير (فى النكرات

أعملت كليس لا) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على مامر وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم ومنه قوله تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * (تنبيهات * الاول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة وأنشد للنابغة الجعدي

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا وتردد رأى الناظم في هذا البيت فاجاز في شرح التسهيل القياس عليه وتأوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا أي حكمك لك مسمطا أي مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فان لم يعامل باغيا بذلك وعامله فعل أحق وأولى هذا لفظه * الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد

بالنكرات أنه وقع في أمثلة سيبويه ما يذاهبا ولا أخوه قاعدا وأجيب بانه لا عمل للذال هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما قاله المصرح (قوله كليس) حال من لا أو من فعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أي بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج الى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس نصا ولا يرد البيت الآتي أعني تعز الخ لان التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على مامر) أي من البيان قيل ومن الخلاف (قوله تعز) أي تصبر وتسلى والوزر الملجأ والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الشطر الاول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الارض وعلى الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه أنا لو سلمنا أن على الارض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الاول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الامر أنه في الاول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أي جبته السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أي على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أي لا أبصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف ضمير القلبي أكثر من حذف القلبي (قوله والفعل المقدر بعده) انما قدر بعده للامر من وجوب تاخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا (قوله هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أي من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بان الوجه الاول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعل المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن ترجع اسم الاشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الاول بنحو حكمك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسمطا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلي لات فأفاد أن أعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بان الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل فيده في شرح القطر بالشعر وجعل ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لانها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا اه قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان لن قد عملت نظما ونثرا ولا أعلمها قليل جدا بل لم يرد منه صريح يحاذي البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فانا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أي فانا لا أصد لاني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله الرودانى (قوله وقد تلي) من ولي الشئ يليه ولاية اذا تولاه ويشترط لاعمال لات وان عمل ليس ما اشترط في ما الاالشرط الاول لان ان لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات والتقليل النسبي بالنسبة لان بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات اجماع من العرب وعلى تسليم ان قد للتقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال الاجماع على الجواز فلا ينافي

قلة

نبه عليه في غير هذا الكتاب الثالث العامل على خبرلا أن يكون محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم كقوله من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح أي لا براح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وقد تلي لات وان

ذا العملا) المذكور أمالات فاثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وأما ان فاجاز أعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما فمن النثر قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم على أن ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا امثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على أحد ... الا على اضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته ... ولكن بان يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت انه لا يشترط فى معمولها ان يكونا نكرتين (وما للات فى سوى) اسم (حين) اى زمان (عمل) بل لا تعمل الا فى اسماء الاحيان نحو حين وساعة واوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... وقال الآخر طلبوا صلحنا ولات أوان * فاجبنا ان ليس حين بقاء

أى وليس الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه أوان منوى الثبوت وبنى كما فعل بقبل وبعد الا أن أوانا شبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطرارا وأما قوله

لهى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير

قلة الوقوع فان قلت اذا أجمعت العرب على إعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجماع العرب على إعمالها كما فى الرودانى أنه وجد فى لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافى اختلاف النحاة فى ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الاشارة راجع الى عمل ليس فى قوله اعمال ليس لا الى عمل لا فى قوله فى النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم فى ان لا نها تعمل فى المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالمرفوع الذى يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذى يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده فى التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) ومما يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بتشديد النون أصله ان أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون فى النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فاصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده فى المغنى قال الدمامينى قرأ ابن عامر لكنا باثبات ألف وصلا ووقفا تعويضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وقفا وغيره باثباتها وقفا فقط على الاصل اه وانظر لم لم ترسم ان قائم بالف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس ان خطأ بأنا التى هى ضمير رفع منفصل واعراب لكنا هو الله ربى لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا والله مبتدأ ثالث خبره ربى وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع التنافى بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع أن النفى والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة فى العبودية والمنفية المماثلة فى الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفى بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أى من الامثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أى بقاء الصلح (قوله أى وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) أى معنى ليصح البناء (قوله وبنى) أى عند الجمهور وذهب الفراء الى أنها قد يجر بها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر وأجيب بان الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لهى) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك أو للهفة أى لاجل

فارتفاع مجير على الابتداء اوالفاعلية اى لات يحصل مجيرا ولات له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ﴿تنبيه﴾ للنحويين
فى لات الواقع بعدها هنا كقوله حنت نوار ولات هنا حنت ﴿ مذهبان احدهما ان لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا فى موضع
نصب على الظرفية لانه إشارة الى (٢٠٦) المكان وحنت مع ان مقدرة قبلها فى موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار

ولات هنا لك حنين وهذا توجيه الفارسى والثانى أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهى من الظروف التى لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات فى معرفة وانما تعمل فى نكرة واختصت لات بانها لا يذكر معها معمولاها معا بل لابد من حذف احدهما (وحذف ذى الرفع) منهما وهو الاسم (فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص اى وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقى الخبر (والعكس قل) جدا قرأ بعضهم شذوذا ولات حين مناص برفع حين على انه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم اى كائنا لهم ﴿خاتمة﴾

لهفة أى أتحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى اغاثتك (قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أولات له مجير (قوله أو الناعلية) أى بفعل محذوف (قوله أى لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أى بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها لما مر أن الثلاثة جاءت للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهاء كما فى الدمامينى (قوله وهنا فى موضع الخ) أى خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أى والفعل اذا أضيف اليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب اليه بعضهم ومر بيانه (قوله والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات فى غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولى لات وحذف المضاف الى جملة (قوله اعمال لات فى معرفة) أى ظاهرة كما فى المغنى وقوله وانما تعمل فى نكرة أى عملا ظاهرا فلا ينافى أن المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار اليه الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أوان صلح وبقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لان المراد نفى كون الحين الخاص حينا يوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اه ولعل هذا اذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة فى قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أى كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله أى كائنا لهم) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لان من شروط عملها كون معمولها اسمى زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (قوله كما فى ربت وثمت) أى فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ قال فى التصريح زيادة التاء فى لات أحسن من زيادتها فى ربت وثمت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان (قوله بالفعل) يعنى ليس اذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما فى الدمامينى (قوله كما فى نحو علامة ونسابة) التشبيه فى مطلق المبالغة فلا ينافى أن التاء فى لات لاصل المبالغة فى النفى وفى علامة ونسابة لزيادة المبالغة فى الاثبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بان التاء للتأنيث فكان الاوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أى بكسر الياء كما فى المغنى والتصريح وان صرح الشارح بعد بانها ساكنة فهى حينئذ فعل ماض وقيل هى ماض يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرئ قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيأ (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وادغمت (قوله بين اعلالين) اى قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه بل قد يجتمع اكثر من اعلالين كما فى باب قضايا وخطايا فقدير (قوله الاماء وشاء) اصلهما موه وشوه قلبت الواو الفا والهاء همزة (قوله فى يطد ويتد) مضارعا وطد الشئ وطدا وطدة اثبته ووتده وتدا وتدة ثبته واصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة (قوله

أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما فى ربت وثمت قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة فى النفى وقلب كما فى نحو علامة ونسابة له مبالغة وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين ﴿ الاول ان فيه جمعا بين اعلالين وهو مرفوض فى كلامهم لم يجئ منه الاماء وشاء ألا ترى انهم لم يدغموا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء

وقلب العين الخ) أى ليتأتى الادغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

﴿أفعال المقاربة﴾

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لان هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لان أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولان لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مغايرة على غير بابها والمراد أصل القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالتزوم وهل عين كاد ياء أو واو قولان واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافى أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما فى يكاد زيتها يضىء (قوله على رجاء الخبر) يعنى الطمع فى الخبر محبوبا والاشفاق أى الخوف منه مكروها فى كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ الآية كما فى المغنى قال الدمامينى فالاولى للترجى والثانية للاشفاق بحسب ما فى نفس الامر أى ما كرهتموه من الغزو ينبغى أن يترجى لانه خير لان فيه إما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغى ان يكره لان فيه الذل وحرمان الغنيمة والاجر وقال الثمنى الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أى التلبس باول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أى تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه فى الكلام على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقانى تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن أطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة وممن أفاد ذلك البلى حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لان رجاء الفعل دنو لتقديره وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع فى الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا لا تغليب أيضا لان الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الرودانى (قوله فى العمل) أى لا فى كل أحكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه فى باب كان فى المسئلتين على كلام فى الثانية مر وسنذكره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا لم يقترن بان وعلى أحد القولين اذا اقترن بان وصححه ابن عصفور كذا فى الهمع والدمامينى ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد فى كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أى وأخواتهما الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدمامينى نقلا عن المصنف وقع الخبر فى هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان فى الدخول على مبتدا وخبر فالاصل أن يكون خبرها كخبر كان فى وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على

وقلب العين الى جنس اللام * والثانى أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله أعلم

﴿أفعال المقاربة﴾

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربة وهى ثلاثة كاد وكرب وأوشك وضعت للدلالة على قرب الخبر وأفعال الرجاء وهى أيضا ثلاثة عسى وحرى واخلولق وضعت للدلالة على رجاء الخبر وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر وهى أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب (كان) فى العمل (كاد وعسى لكن ندر

غير) جملة فعل (مضارع لهذين) وأخواتهما من أفعال الباب (خبر) فلذلك افترقا ببابين وغير جملة المضارع المفرد كقوله

فابت الى فهم وما كدت آيبا وقوله

لاتكثرن انى عسيت صائما

وأما فطفق مسحا بالسوق فالخبر محذوف أى يمسح مسحا والجملة الاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد من الاكوار مرتعها قريب وجملة الماضى كقول ابن عباس رضى الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا (وكونه) أى كون المضارع الواقع خبرا (بدون ان) المصدرية بعد عسى* نزر) أى

(قوله على تقدير الخ) قال الدمامينى وفى هذا العذر تكلف اذ لم يظهر المضاف الذى قدروه يوما من الدهر لافى الاسم ولافى الخبر اه (قوله المبالغة) بعيد اذ لا يقصد دائما (قوله ذلك) مبنى على ان عامل البدل المذكور

الاصل شذوذا فى مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما اذا اقترن بان خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن فى المتن حذف الواو مع ما عطفت أى لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب أيضا بان غير نكرة فى سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أى لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما عمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فابت) أى رجعت الى فهم قبيلة (قوله لاتكثرن) أى من العذل (قوله أى يمسح مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يمسح السيف مسحا كائنا بسوق الخيل وأعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى على أن اذا ظرف لأرسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفى التصريح ما يرده ويصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اه (قوله بعد عسى نزر) لان المترجى مستقبل فناسبه أن وقيل نجردها من أن خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بان يقوم مثلا مع أنه فى تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل وقيل يقدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جىء بان لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك وبهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بان مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لانفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبدل منه فى حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشرى وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو نفعنى زيد عامه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل *فائدة* قال الشيخ اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع وأجاب سم بان مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره فى عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجا لها فى نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد

قليل ومنه قوله عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب (وكاد الامر فيه عكسا) فاقترانه بان بعدها قليل كقوله كادت النفس أن تفيض عليه وقوله أبيتم قبول السلم منافكدتم * لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل * وأنشد سيبويه فلم أر مثلها خباسة وجد * فنهنهت نفسى بعدما كدت أفعله * وقال أراد بعدما كدت أن أفعله (٢٠٩) فحذف أن وابقى عملها وفيه أشعار

الوضع التحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى يس وقول اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى وقول الصفوى ومنه يتحقق أن المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى (قوله الذى أمسيت فيه) روى بفتح التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدمامينى ينبغى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) للدلالة كاد على قرب الخبر فكانه فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (قوله فلم أر مثلها) أى مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أرادنهبها وقوله خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ونهنهت زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعدما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه فى المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه أشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل ان اثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله وألزموا اخلولق أن مثل حرى) للاشعار بانهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك انتفا أن نزرا) قال اللقانى لان القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لانها موضوعة للاسراع المقضى الى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بان وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى اوشك فى قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل سهو ظاهر لان هذا انما هو فى أوشك فى قوله بعد عسى اخلولق اوشك (قوله غراته) بكسر الغين اى غفلانه (قوله ومثل كاد الخ) اى فى انها للمقاربة وفى ان الكثير تجرده من ان وان اقتضى كلام الشارح ان التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الاصح) مقابله شيآن مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من افعال الشروع وسيذكر الشارح الاول واقتصار شيخنا والبعض على كونه اشار بقوله فى الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قدبرت) بضم الموحدة اى هلكت وبهس اسم رجل والمثبور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة فى قوله

* مدحت عروقا للندى مصت الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة اراد الشاعر هجوهم بانهم حديثون فى الغنى والعطاء وان اصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى وهو يفيد ان العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله اعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على انها بفتح العين ليس فى محله والاحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوءة اه ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح انه الدلو التى فيها ماء قل اوجل وتقطعا اصلة تتقطع (قوله من جواه) اى شدة وجده (قوله وترك ان الخ) تحصل من كلام المصنف ان خبر افعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما

باطراد اقتران خبر كاد بان لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته (وكعسى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا) نحو حرى زيد أن يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) فقالوا اخلولقت السماء أن تمطر وبعد أوشك انتفا أن نزرا) أى قل فلكثير الاقتران بها كقوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا * ومن التجرد قوله * يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها (ومثل كاد فى الاصح كربا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا يعنى أن اثبات أن بعدها قليل ومنه قوله * قدبرت أو كربت أن تبورا * لما رأيت بيهسا مثبورا * وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت اعناقها أن تقطعا *

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب (وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما من المنافاة لان أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كانشأ السائق يحدو وطفق) زيد بعدو بكسر الفاء وفتحها

وطبق بالباء أيضا (كذا جعلت) أتكلم (وأخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله أرانى علقت تظلم من أجرنا * وظلم الجار اذلال المجير * تنبيهات الاول عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد * الثانى اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد * الثالث يجب

فى المضارع الواقع خبرا لافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه
تكلمنى أحجار ملاعبه

وقوله

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى
ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل * فاحجاره

وثوبى بدلان من اسمى كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببى كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد * روى بنصب جهده ورفعه ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببى وأما قوله عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب فان فى يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان (واستعملوا مضارعا لاوشكا) كما رأيت وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وكاد لا غير) أى دون غيرهما من أفعال الباب فانه ملازم لصيغة الماضى (وزادوا موشكا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله فموشكة أرضنا أن تعود * خلاف الانيس وحوشا يبابا وقوله فانك موشك أن لا تراها *

يجب تجرده وهو أفعال الشروع ومايغلب اقترانه وهو عسى وأوشك ومايغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما فى التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع فى نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثى نشد الضالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم ولينظر ذلك مع ما ذكروه فى نحو ان خيرا فخير من ان خيرا الاول اسم كان المحذوف مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل فى الهمع قولين آخرين فى حذف خبر كان واخواتها وقدمر انى بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها وجوز فى التسهيل رفعه السببى على قلة ومثل له الدمامينى بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيؤول بان قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون فى الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على اضمار ضمير الشأن كذا قال الدمامينى وفى كونه على اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر واذا أرجع الضمير فى يزيغ بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أى ربيبه بدمعى وشكوى مما أبثه أظهره وما موصول اسمى وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) أى السكران (قوله بدلان من اسمى كاد وجعل) أى الاول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال كالثانى أى لا فاعلان ليثقلنى وتكلمنى والتقدير جعل ثوبى يثقلنى وكادت احجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدر فاغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله ان يرفع السببى) اى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدا وذا ملغاة او اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة اى ما الذى يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذى يرجى للحجاج ان يناله منى احبسى ام قتلى اى لا يرجى له شئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو اخو معاوية بن ابى سفيان كان اميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصريح (قوله روى بنصب جهده اى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف اى يبلغ به وقوله ورفعه اى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) اى مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان احسن (قوله كما رأيت) أى من قوله يوشك من فراخ (قوله فموشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وارضنا مبتدا مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وان تعود خبرها خلاف الانيس اى بعد الانيس كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله

وتعدودون غاضرة العوادى * وهو نادر * (تنبيهان) * الاول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وأنشدوا على الاول قوله أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا لرهن بالذى أنا كائد * وعلى الثانى قوله أبنى ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل * والصواب أن الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذ القياس مكابد قال ابن سيده كابده مكابدة وكباداقاساه والاسم كابد كالكاهل والغارب وأن كارب فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهرى وغيره * الثانى حكى الاخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم وسمع أيضا ان البعير لبهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) (واخلولق) و (أوشك قد رد غنى بان يفعل أى يستغنى بان والمضارع (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكرهوا شيأ واخلولق أن يأتى وأوشك أن يفعل فان والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد ان والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن يقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسد الها وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه فى النية وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز

الله وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا أى خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدودون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين أى تعوق دون هذه الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله قوله) أى قول كثير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما فى التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير أى بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيئ الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول انى لاعرف صالح بنى هاشم ببغضه لكثير وفاسدهم بحبه له (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت بها وقعة لهن أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فان مصدر المفتوح طفوق كخلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتدائية وفى هذا المسموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) أى لا بعد غيرها من الثلاثة وكانه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم ان مذهب الجمهور انها فى هذه الحالة افعال تامة وان يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم انها ناقصة وان يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى نحو احسب الناس ان يتركوا وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن ان يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن اول وثان لكن لم يذكر الاول لظهوره اغناء ان يفعل عنه لوقوعه فى محله بخلاف الثانى والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشىء واحد باعتبارين فى نحو اعجبنى كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن ان يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بان الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان ان والفعل اغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر) اورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا فى الاصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا فى باب المبتدا تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا خوف من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل ابدا وهو عسى بخلافه هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بتجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدا مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح افاده سم وانما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما فى الاوضح (قوله ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذ لا فرق تأمل اه واقول بل يجب اذا لم يجعل الفعل على تقدير ان لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره)

ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وعسى ان تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا اوشك واخلولق ﴿تنبيه﴾ يتعين الوجه الاول فى نحو عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا باجنبى وهو زيد ونظير ه قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا (وجرد ن عسى) واختيها اخلولق واوشك من الضمير واجعلها مسندة الى ان يفعل كامر (او ارفع مضمرا ﴿بها﴾ يكون اسمها

وان يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الاول لزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندان عسى أن يقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز وتقول على الثانى الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق وأوشك وهذه لغة تميم ﴿تنبيهان﴾ الاول ماسوى عسى واخلولق واوشك من أفعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان الثانى اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف واخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى انه فى موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى فى اقتران خبرها بان كما فى الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسى الى ان عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذى كان اسما جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليه الا ان ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا اليكا * وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رايتك انت ومررت بك انت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد

أى لجوازهما فى المسند الى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند الى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) أى ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرا) أى لفظا تاما مثل أو رتبة كما فى عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدا مؤخرا فيجوز حينئذ فى عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه قاله الشارح فى شرح التوضيح قال سم ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدا مؤخرا انه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر فى المبتدا (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية (قوله يجب فيه الاضمار) أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز اسناد النعل الى الفعل وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية فى عساه وعساني (قوله فى موضع نصب) أى اسما لها فذهبه ابقاء طرفى الاسناد بحالهما والمنعكس انما هو العمل ويدل له

* فقلت عساها نار كأس وعلها * برفع نار (قوله حملا على لعل) أى فى العمل بجامع الترجى أو الاشفاق فى كل قال فى التوضيح وشرحه التصريح ما نصه وهى حينئذ أى حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافى ونقله أى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب فى اطلاق القول بحرفيته فالحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اه ببعض حذف (قوله ألحن) أى أفصح (قوله لكن الذى كان اسما أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدما والذى كان خبرا أى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا فى الاصل جعل اسما أى مؤخرا فذهب المبرد اقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفى الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه انما هو التجوز فى الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردبامرين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما تثبت فى المنفصل نحو ما انا كأنت واما يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير * الثانى ظهور الخبر مرفوعا فى قوله * فقلت عساها نار كأس وعلها قاله الدماميني (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانهما اتفقا على انه فى محل نصب وان افترقا فى

لم يقتصر عليه فى مثل * يا أبتا علك أو عساكا * لانه بمنزلة المفعول والجزء الثانى بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز فى السين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو نونا كما فى (نحو عسيت) وعسينا وعسين (وانتقا الفتح ز كن) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشئ أى اختاره وزكن علم أى اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بالكسر * خاتمة * قال فى شرح الكافية قد اشتهر القول بان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا أنحوى هذا العصر ماهى لفظة جرت فى لسانى جرهم وثمود اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحود ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال وأن معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه

أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علك فى البيت الذى أنشده قد اقتصر فيه على ما هو فى موضع نصب فلو كان الاقتصار فى عسالك على الكاف يمنع كونه فى موضع نصب لمنع الاقتصار فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم على ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها الامر مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثانى) أى من معمولى عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شئ بمنزلة شئ أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو نونا) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لانه الاصل) أى الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا فى الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير واثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (قوله بأن كاد اثباتها نفى الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد اثباتها نفى لها نفسها ونفيها اثبات لها نفسها والرد الآتى مبنى على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد اثباتها نفى للخبر ونفيها اثبات للخبر ورده على هذا الحمل بأن الخبر يقتضى كاد منفى على كل حال فالشق الاول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنحوى هذا العصر الخ) قائله المعرى وجرهم وثمود قبيلتان من العرب واراد باللسان اللغة وقد اجابه الشهاب الحجازى بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدى فكرتى * وما كدت منه أشتفى بورود

فهذ اجواب يرتضيه اولو النهى * وممتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) اى لان القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لاقربيا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حمل الاول على هذا (قوله قول ذى الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لانه اتى ميه صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأى) أى البعد والرسيس يطلق على أول الشئ وعلى الشئ الثابت كما فى القاموس ومن بيانية لرسيس الهوى أو للهوى ويشير الى الاول قول الشارح لم يقارب حبى ولو جرى على الثانى لقال لم يقارب رسيس حبى ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو

عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذى الرمة اذا غير النأى المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب ميه يبرح * صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغير واذا لم يقارب به فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال لم يرها الان من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى

كان خبر كاد المنفية منفيا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وذلك كما فى فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا (قوله فكلام الخ) انما جعله كلاما واحدا لان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر

﴿ ان وأخواتها ﴾

(قوله فتنصب المبتدأ) أل فى المبتدا والخبر للجنس فان من المبتدا مالا تنصبه كلازم التصدير الاضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو طوبى له ومن ومن الخبر مالا ترفعه كالطلبى والانشائى قال الدمامينى ومن هنا يعلم أن جملتى نعم و بئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساءما كانوا يعملون وسيأتى فى ذلك كلام فى باب نعم و بئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسيأتى الخ الى ماذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم و بئس لانشاء المدح والذم واعتراض الدمامينى عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به فى قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نائما

أوجعلهما واردين على الاستعمال الثانى فى نعم و بئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتى فى باب نعم و بئس قال فى المغنى ينبغى أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كما فى قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم أما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اه وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة الا الاسم الذى هو ضمير الشأن فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هى الخبر على تقدير مضاف أى ليت مشعورى جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعموليها بها سادة مسد معموليها نحو ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الاخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ماثبت منه بان الجزء الثانى حال والخبر محذوف والتقدير فى ان حراسنا أسدا تلقاهم أسدا وفى يا ليت الخ أقبلت رواجعا وفى كأن أذنيه الخ بحكيان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما فى الصحاح وهى نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمنى فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت (قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوف التطلع والعامل فى اذا معنى التشبيه فى كأن والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح اه شمنى (قوله نظرا الى كونها الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها ان

فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

﴿ ان وأخواتها ﴾

(لان) و (أن) و (ليت) و (لكن) و (لعل) و (كأن عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كان زيدا عالم بانى * كفء ولكن ابنه ذو ضغن) أى حقد وقس الباقى هذه اللغة المشهورة وحكى قوم منهم ابن سيده ان قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا اسدا

وقوله

ياليت أيام الصبا رواجعا

وقوله

كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا

﴿ تنبيهات ﴾ الاول لم يذكر الناظم فى تسهيله أن المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة * الثانى أشار بقوله عكس ما لكان

المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الاصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها فى موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله فى الهمع (قوله فى لزوم المبتدا والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز بالللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احترازعن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا الفجائية لاحتياجهما معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفرع اذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكونا الخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف اى وعملت عملا معكوسا ليكونا الخ (قوله تنبيها على الفرعيه) أى باعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق العرب على اعمالها واشتراط شروط فى عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها فى الاخبار) قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطى هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه فى كان وأخواتها أصالتها فاعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى ان وأخواتها اه بقى ان الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية واخواتها مع ان منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الاولى فتأمل (قوله فاعطيا) أى لاخبار والاسماء وقوله اعرابيهما أى العمد والفضلات وفى الكلام توزيع (قوله التوكيد) أى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية أوسلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لاولا فالاول مستحسن والثانى واجب والثالث لاولا قاله فى التصريح فالثالث عربى الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعانى قاله الرودانى قال سم ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى شئ لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيده فاندفع ما لأبى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أونفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته هذا وذكر شيخنا السيد عن الدمامينى وليس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلبى فقط لانها قد تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه مصاحبك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الرودانى بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أى على قلة نحو لو جاءنى زيد لأكرمته لكنه لم يجئ اذ عدم المجئ معلوم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما فى الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع مما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى من أن لان الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الاجحاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه فقوله ولست بآتيه أى ما دعوتنى اليه والفضل الزيادة (قوله من لاوان) أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أى المفتوحة اصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أى بعد نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدم (قوله وليت) ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء همع (قوله فى الممكن) أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أى التمنى فى المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف

الى ما لهذه الاحرف من الشبه بكان فى لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اعرابيهما * الثالث معنى ان وأن التوكيد ولكن الاستدراك والتوكيد وليست مركبة على الاصح وقال الفراء أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله

ولست بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون مركبة من لاوان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمنى فى الممكن والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا يجئ وأما قوله تعالى فتمنوا الموت مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجى فى المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق

(قوله فلعلك تارك الخ) أورد أن ترك بعض مايوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بان المراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض وفيه نظر لان ترك النبى بعض مايوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استحالته عقلى كما قرر فى فن الكلام (قوله لعله يزكى) أى أيزكى أى مايدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لايرد قول فرعون لعلى أطلع الى اله موسى لانه فى زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالته ترقب غير الموثوق بحصوله فى حقه تعالى فقيل أنها باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك فى أو كذلك وفى شرح المناوى على الجامع الصغير أن لعل فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قال الرودانى أن معنى عسى ولعل فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق وفى حاشية الكشاف للتفتازانى لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لاخلف فى اطماع الكريم وأنه يجزمه بالحصول ولما كان مابعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشرى بان عدم صلوحها للمجرد معنى العلية بأباه ألا ترى أنك تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشئ من هذه المعانى كما فى قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته او لترجى المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هى مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز فى الطلب نعم ان قلنا بان لعل قد تأتى للتعليل صح حملها فى الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال فى التسهيل وقد يقال فى لعل علل ولعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن أى بغين معجمة فى هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين وغل وغن بالمعجمة فيهما وفى الهمع زيادة لون ولعاور عل بمهملة ونقل البعض زيادة علوأل بفتح اللام فى هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام فى كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح فى آخر الباب خاتمة لايجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح فى مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد فى جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكأن التشبيه) أى المؤكد وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لأن زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لايشبه بنفسه ﴿فائدة﴾ قال الرضى أولى ماقيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل ان التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالاولى فيه أن مابعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة

فى المكروه نحو فلعلك تارك بعض مايوحى اليك وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو لعله يتذكر والاستفهام نحو وما يدريك لعله يزكى وتابع فى الاول الاخفش وفى الثانى الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح وفيها عشر لغات مشهورة وكأن التشبيه وهى مركبة على الصحيح وقيل باجماع من كاف التشبيه وان فاصل كأن زيدا أسد ان زيدا كاسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار (وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير

لضعف العمل بالحرفية (قوله الا فى الذى الخ) ان قلت حيث توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لان لها الصدر كما فى الحاجبية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر فان قلت فحينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها قلت يوجه بالحمل على المكسورة فانها فرعها فان قلت فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم قلت يوجه بان هذا أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ لانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها فاعرفه (قوله غير البذى) أى فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه فى تقديم الخبر الا ان يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما فى قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بان فى تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليها معا (قوله فلا تلحنى) أى تامنى جم كثير بلابله وساوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه فى ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبى كما مر لا كلى (قوله محل جواز تقديم الخ ا) الخ اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى التقييد (قوله فى غير نحو الخ) أى من كل تركيب لا بس فيه الاسم ضمير يعود على شئ فى الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمتنع نحو ان زيدا فى الدار لامتناع تقديم الخبر المصحوب باللام وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بامتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فاجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الامر هنا على ظاهره لان التأويل فى الثانى أعنى قوله وفى سوى ذلك اكسر بجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الامر فى حقيقتها أو مجازها أولى من التأويل هنا وابقاء الثانى على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله فى محل فاعل) أى ولو لفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون وقال أكثر البصريين هى مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما ان زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل اجماعا فان ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجماعا غير صحيح (قوله مفعول) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وأنك تحدثنا وتقع مستثنى نحو يعجبنى أمورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدمامينى وغيره (قوله غير محكى) أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا أنه قائم الا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا (قوله أو مبتدا) أى فى الحال كما فى الآية أو فى الاصل نحو كان عندى أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته أنك

خبرها وجوبا (الا فى) الموضع (الذى) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا كليت فيها أو هنا غير البذى) للتوسع فى الظروف والمجرورات قال فى العمدة ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف (تنبيهان) الاول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك عمرا راغب ومنه قوله فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

وقد صرح فى غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الثانى محل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا فى غير نحو ان عندز يد أخاه وليت فى الدار صاحبها لما سلف (وهمز ان افتح) وجوبا (لسد مصدر مسدها) مع معموليها لزوما بأن وقعت فى محل فاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو مفعول غير محكى بالقول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو نائب عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع أو مبتدا نحو ومن آياته

أنك ترى الارض خاشعة أوخبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى أنك فاضل بخلاف قولى انك فاضل واعتقاد زيد انه حق أومجرور بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق أوالاضافة نحو مثل ماأنكم تنطقون أو معطوف على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو مبدل منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم ﴿تنبيه﴾ انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفى سوى ذاك اكسر) على الاصل (فاكسر فى الابتدا) اما حقيقة نحو انا فتحنا لك أوحكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم والواقعة بعد اذ نحو

ترى الارض أفاده فى التصريح (قوله أوخبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن المخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما أن يكون قولا أوغيره وعلى كل اما أن يكون خبران صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبران صادق عليه نحو قولى انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصدق خبران عليه فمعهما أولى نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبران قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى انى أحمد الله كما سيأتى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبران (قوله اعتقادى أنك فاضل) أى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدا لعدم الربط (قوله واعتقاد زيد أنه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدا الراجع عليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بان الله هو الحق) أى متلبس بحقية الله (قوله أوالاضافة) أى ان كان المضاف اليها مما لا يضاف الا الى المفرد بدليل ماسيأتى فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف الا الى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ماأنكم) مازائدة (قوله وأنى فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أى استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا أنه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أى أدم الكسر (قوله فى الابتدا) أى ابتداء جملتها اما حقيقة بان لا يسبقها شئ له تعلق بتلك الجملة أوحكما بان يسبقها ذلك ومن القسم الاول الواقعة بعد كلا بناء على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا فى سورة فاحكم بانها مكية لان أكثر مانزل التهديد والوعيد بمكة لان أكثر العتو كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثانى وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كاى وقال الكسائى تكون بمعنى حقا وضعف بانه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه قال مكى وهى حينئذ اسم كمرادفها ولتنوينها فى قراءة بعضهم كلا سيكفرون بعبادتهم وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين فى الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد فى رؤس الآى ثم وصل بنية الوقف أفاده فى الهمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم اه دماميني وفى المغنى ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق مابعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اه ويقال فيها هلا بابدال الهمزة هاء اه همع وهل هى بسيطة أومركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله الواقعة بعد حيث) أى عقب حيث نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلانه يقدر تمام الجملة من خبر أوفعل وقيل يكتفى باضافتها الى صورة الجملة واذ مثل حيث فى جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ماذكره المصرح وان كان للبحث فيه مجال ومانقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض فى بعض

التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو اما أنه قائم أو قاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفى بدء صلة) أى لموصول اسمى أو حرفى وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل (قوله ما ان مفاتحه لتنوء) أى تثقل والاستشهاد مبنى على أن ما موصولة و يصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونها فى الصدر باعتبار الرتبة فى جاء الذى عندى أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما ان فى السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا وقوله أودونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على أن من فتح فى هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما اذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يمثل الشارح الا لصورتين وأن قول البعض الكلام هنا فى قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد الخ لما ستعرفه هذا وفى التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفى شرح الجامع أن القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح اجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (قوله أوحكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بان عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة و بين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أوحلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر سماعى على أن السماع انما ورد فى المصدر الصريح لا المؤول لان المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان فى ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله الا انهم) أى المرسلين ولكسران فى الآية سبب آخر وهو وقوع اللام فى خبرها (قوله علقا عنها باللام) أى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف لنسرى وقوله سناهما أى ضوؤهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير فى نمى الراجع الى همزان (قوله ظاهر) أى حقيقة أو حكما بان كان مقدرا جائز الذكر بان كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نمى) أى همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظر الموجب كل منهما) موجب الكسر مع اذا اعتباران ومعمولها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصلاحية علة لنظر او ضمير لهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يس وان جاز فى الذى بمعنى أظن الفتح أيضا وتتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضممت فزيدا مفعوله الاول وسيدا لهما على سبيل البدل فمن الاول قوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * روى بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا و بالفتح على معنى فاذا العبودية أى حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير

جئتك اذان زيدا غائب (وفى بدء صله) نحو ما ان مفاتحه لتنوء بخلاف حشو الصلة نحو جاء الذى عندى أنه فاضل ولا أفعله ما أن فى السماء نجما اذا التقدير ما ثبت أن فى السماء نجما (وحيث ان ليمين مكمله) يعنى وقعت جوابا له سواء مع اللام أودونها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر حم والكتاب المبين انا أنزلناه (أوحكيت بالقول) نحو قال انى عبد الله فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ومن ثم روى بالوجهين قوله

أتقول انك بالحياة ممتع (أوحلت محل * حال)

امامع الواو (كزرته وانى ذوأمل) كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقوله

ما أعطيانى ولا سألتهما الاوانى لحاجزى كرمى

أو بدونه نحو الا انهم ليأكلون الطعام (وكسروا) أيضا (من بعد فعل) قلبى (علقا) عنها (باللام كاعلم انه لذو تقى) والله يعلم انك لرسوله وأنشد سيبويه ألم تر أنى وابن أسود ليلة * لنسرى الى نارين يعلو سناهما

و (بعد اذا فجاءة أو) فعل (قسم) ظاهر (لا لام بعده بوجهين نمى) أى نسب نظر الموجب كل منهما لصلاحية المقام

لكن ذهب قوم الى أن اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية اى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح ايضا فيستوى الوجهان ومن الثانى قوله (٢٢٠) أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على انى والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا فى المكسورة وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم وأهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد ايمانهم انهم لمعكم وقد اتضح لك ان من فتح ان لم يجعلها جواب القسم لان الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن أن وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك فانه لا يكون الا جملة ويجوز الوجهان أيضا (مع تلوفا الجزاء) نحو فانه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوأ بجهالة قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم و بالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدا محذوف أى فجزاؤه الغفران او مبتدا خبره محذوف اى فالغفران جزاؤه والكسر احسن فى القياس قال الناظم ولذلك لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بان المفتوحة (وذا) الحكم ايضا (يطرد فى) كل موضع وقعت ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحدا كما فى (نحو خير القول انى احمد) الله فالفتح على معنى خير القول حمد الله والكسر

مفعوله الثانى كما قاله المصرح والعينى ووجه تعدية المضموم الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى اذ معنى أرانى زيد عمر فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الاول لاريت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كاريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بانه لا ينهض على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله وهى الخبر) أى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت العبودية (قوله أو تحلفى) أو بمعنى الى أو الاوذيالك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث ان اليمين مكملة ومما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى مما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا وحيث ان اليمين مكملة كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أى من قوله يروى بالكسر الخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه و يؤدى مؤداه (قوله و يجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن الظرف معطوف على بعد اذا بحذف حرف العطف (قوله مع تلوفا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما فى قوله واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسه (قوله هو خبر مبتدا محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو وان مسه الشر فيؤس أى فهو يؤس (قوله أحسن فى القياس) لعدم احواجه الى تقدير (قوله الا مسبوقا بان المفتوحة) أى كقوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله بخلاف ما لم تسبق بان المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح أنه من عمل منكم سوأ بجهالة ونافع ممن فتح أنه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا فى البيضاوى (قوله وذا الحكم) أى جواز الوجهين (قوله خبر قول) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال فى قوله وكان خبرها قولا (قوله خير القول) انما كان المخبر عنه هنا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) اذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله فى التصريح ولا بد فى كل حال من جعل أل للعهد أى قولى أو القول منى لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أى اللغوى باى عبارة

كانت

كانت (قوله على الاخبار بالجملة) ولم تحتج الى ربط لانها عين المبتدا قال الشارح فى شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول انى أحمد الله وخرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى اكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كانك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ثم أطال فى بيان ذلك وعلل فى شرح الجامع رده بان مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم الا ان يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أى حكاية لفظ الجملة أى الاتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملى انى أحمد الله) محل وجوب الفتح فى هذا المثال اذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى أنى أحمد الله فى جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزى وقال فى شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح أن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فالا يراد فيه مما أريد به معناه كما فى هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح فى المثال حينئذ اه وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أى لم يصرح بذلك والا فهى داخلة فى كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيدا (قوله صالح للعطف عليه) احتراز عن نحو ان لى مالا وان عمرا فاضل فالا غير صالح للعطف أن الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لى مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أى التى تبدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية وبحث البعض فى عد هذا من مواضع جواز الوجهين بان المراد جواز هما فى تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوى وان كان يمكن دفعه بان اتحاد ما قبل ان فى التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز فى المبتدا الواقع بعدها ان يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز حذفه واثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى انك فاضل) الاظهر أنها فيه عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما استفتاحية) أى حرف استفتاح على ما مر قريبا فى ألا بسيطا وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفى الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الاحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف اه قال الدمامينى وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كانه قيل أما معلوم أنك فاضل اه وهو يستلزم جواز الفتح بعد الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذى صوبه فى المغنى أنها بمعنى أحقا وأنهما كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها فى البيت الآتى على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهى مع أن ومعمولها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يازيد كذا فى شرح التوضيح للشارح وفى المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أى نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذى فى الدمامينى عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ثم رأيت الوجهين فى المغنى (قوله من أن بعضهم) أى العرب (قوله فيقول لاجرم لآتينك) فاجيب باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى ان لآتينك جواب لاجرم وهو اظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لاجرم وانظر ما اعرابها

نحو عملى أنى أحمد الله أو القول الثانى أول ما يتحد القائل فالكسر نحو قولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله

(تنبيه) سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الاول أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو أن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر أما على الاستئناف أو العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على أن لا تجوع * الثانى أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل * الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر ان كانت اما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله

أحقا أن جيرتنا استقلوا

أى أفى حق هذا الامر

الرابع ان تقع بعد لاجرم

نحو لاجرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لاجرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لآتينك

على ماحكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الاقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء وزاد فى الاوضح فى مواضع جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على انه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لافادة الحصر أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحو هن فالحصر اضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الاصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا فى باب ان قاله فى المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة تاخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بان كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فقولك ان زيدا لوجهه حسن أولى من ان زيد اوجهه لحسن بل فى البسيط أنه شاذ لاعدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل أن ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدا اوعلى غيره بعد أن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدا (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أى كما أن حق ان وأخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا ان هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدر بانه قد يعارض بان ان وأخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران الاول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بان التأكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وان أقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب * نعم جيران كانت أبيحت دعائره

وسيأتى هذا للشارح فى باب التوكيد فافهم * الثانى أنهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أو للابتداء لان كلا منهما للتأكيد النسبة كأن وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد فى لقد قام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرف تنبيه فى ألا ياليتك تقوم وقد يدفع ايراد لهنك بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بابدال همزته هاء كما فى الرودانى (قوله فزحلقوا اللام) بالقاف والفاء أى أخروا ولم يزحلقوا ان لانها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وانما ادعى ان الاصل فى ان زيدا القائم لان زيدا قائم ولم يدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يفصل بين ان ومعموليها معا بما له صدر الكلام ولنطقهم باللام مقدمة على ان فى قولهم لهنك ولان صدارتها بالنسبة لما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولهذا كسرت فى نحو والله يعلم أنك لرسوله ودليل الثانى أن عمل ان يتخطاها تقول ان فى الدار لزيدا وأن زيدا القائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول أن زيدا طعامك لآكل كذا فى المغنى (قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف (قوله لا تصحب خبر غير ان المكسورة) إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث فى الخبر التمنى ولعل الترجى وكان التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل الا بعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة فى تأويل المصدر قاله يس (قوله لزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو انى لوزر) أى ملجأ وكان حق هذه اللام ان تدخل على أول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام الى الخبر ﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير ان المكسورة وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف الا أنهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وأجازه المبرد وما حكاه الكوفيون من قوله

ولكننى من حبها لعميد ومنه قوله أم الخليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة وقوله فقال من سئلوا أمسى لجهودا
وقوله ومازلت من ليلى لدن أن عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مراد وقوله أمسى أبان ذليلا بعد عزته

كسران فى صدر الحال (قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى هده (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخلة على مبتدا مقدر أى لهى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير ان المكسورة (قوله شهربة) أى فانية ومن تبعيضية ان قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سألوه أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الى تقدير وان كان فى الاول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت * مر واعجالى فقالوا كيف سيدكم * (قوله من ليلى) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا الى ان وزنه فعال وبمنعه نظرا الى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الاصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع أسود وذهب الكوفيون كما فى شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب لان المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين فى سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل والا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفى بأداة النفى مع أنه ممتنع وانما لم يليها لان غالب أدوات النفى مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقى وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الاثبات وبين حرف النفى (قوله ذى اشارة الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم اشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل المراد تسليم الامر وتركا أى للتسليم للامتشابهان أى متقاربان ولا سواء أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الاصل مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبعه غير واحد وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما مقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيدا لرضى) أى على ان اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائى وهشام) أى على اضمار قد كما فى المغنى وسيأتى فى الشرح وفى الاوضح بدل الكسائى الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما والا فقد جاء ليذر أمر نحو فذرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع انه يمتنع دخول اللام عليها قال الشاطبى ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفى لانها للنفى (قوله كالاسم) أى الجامد فى عدم التصرف (قوله مستحوذا) أى غالبا (قوله فاشبه حينئذ المضارع) أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام

وما أبان لمن أعلاج سودان

(ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا) ذى اشارة واللام نصب بالمفعولية ومامن قوله ما قد نفيا فى موضع رفع بالفاعلية أى لا تدخل هذه اللام على منفى الا ماندر من قوله

وأعلم أن تسليما وتركا للمتشابهان لا سواء

(ولا) يليها أيضا (من الافعال ما كرضيا) ماض متصرف غير مقرون بقد فلا يقال ان زيدا لرضى وأجازه الكسائى وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيدا ليرضى أو غير متصرف نحو ان زيدا ليذر الشر وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى اذا كان غير متصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل أو لعسى أن يقوم وهو مذهب الاخفش والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك فان اقترن الماضى المتصرف بقد

جاز دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله (وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا) لان قد تقرب الماضى من الحال فاشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير

الابتداء لئلا يعارض قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب ابن يوسف المارديّ حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في ان زيدا لقد قام ان زيدا والله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائي الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا الى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خبير بان هذا معارضة مذهب بمذهب وهي لا تصلح ردا فالاولى جعله تذكيرا بمخالفتهما صاحب الترشيح (قوله واللام عندهما الخ) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أي بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقا (قوله والحالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أي لما مر من أن كسر ان إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كوعد أي توسطه وقوله بين اسم ان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك لفي الدار زيدا جالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيدا لضربا ضارب والمفعول له نحو ان زيدا لاجلا لاقادم ونازع أبو حيان في الاخيرين (قوله بشرط الخ) شروط أربعة واحد في المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق أنه يصح اقترانه باللام * والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز إن زيدا لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيها اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض في التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) جوزه الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد في المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أي وهي لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم (قوله لاصحب المعمول المتأخر) أي لان المعمول من تمام الخ فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلافه مع التاخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيدا جالس (قوله وتصحب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كما في الرود انى فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة في الصورة وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعمادا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كأن اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر في الحال أو في الاصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كما فعل من وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المغني وفائدته الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا صفة وتاكيد الحكم لما فيه من زيادة الرابط وقصر المسند على

اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان ان زيدا لرضى وليس ذلك عندهما الا اضمار قد واللام عندهما لام الابتداء أما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (وتصحب) هذه اللام أعني لام الابتداء أيضا (الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا ضارب فان لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا عمرا ضارب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيدا ضارب لعمرا (و) تصحب أيضا (الفصل) وهو

المسند اليه قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وهذا انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمر والشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال فى المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رزاق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر أى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذا لم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان جزأ من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما فى التصريح (قوله حل قبله الخبر) فى هذا البيت ايطاء لكن فى بعض النسخ تنكير خبر الثانى وهو دافع للايطاء على الاصح (قوله وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان فى الدار لساكنا رجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) نحو جئت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من أن بخلاف ما الزائدة (واعلم) أن إنما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد أى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ايحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاتيان به مبالغة فى الرد والا فمجرد ثبوت الوحدة نافٍ للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بان الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لانه أمر تقديرى ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهى للاثبات وما وهى للنفى فصرف الاثبات للمذكور والنفى لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد فى ان زيدا القائم مثلا والاول بأنه ينافى ما قدمنا من أن ما الملحقة بان وان زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثانى بان اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بان ما هذه نافية اصالة لكن انسلخ عنها النفى بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لى فاعرفه واعترض فى المغنى الاول أيضا بان ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا قائم أو نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم قال الشمنى فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل اعمالها) أى وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) أى ما عدا ليت كما سيأتى (قوله فوجب اعمالها) أى ما عدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتى فى الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتى ففى كلامه استعمال المشترك فى معنييه (قوله ملغاة) أى عن الكف (قوله قالت) أى زرقاء اليمامة ولفظ مقولها ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * أو نصفه قديه * ثم الحمام ميه * وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر ثم ان القطا وقع فى شبكة صياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدمامينى ظاهر كلام الزجاجى فى الجمل أنه مسموع من العرب

الضمير المسمى عمادا نحو ان هذا هو القصص الحق اذا لم يعرب هو مبتدأ (و) تصحب (اسما) لان (حل قبله الخبر) نحو ان عندك لبرا وان لك لاجرا وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو ان فى الدار لزيدا قائم *(تنبيه)* اذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز أن زيدا لهو لقائم ولا ان لفى الدار لزيدا ولا ان فى الدار لزيد الجالس (ووصل ما) الزائدة (بذى الحروف مبطل اعمالها) لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب اهمالها لذلك نحو انما زيد قائم وكانما خالد أسد ولكنما عمرو حبان ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع فى ليت لبقاء اختصاصها كقوله قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا أو نصفه فقد * روى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم

الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

وذلك أنه قال فى باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما فى النكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى فى صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة لجواز أعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة زوال اختصاصها بالاسماء كما فى وان كانت لكبيرة أفاده سم (قوله ولكنما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرىء القيس * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * لان ما فى البيت الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير فى يقضى عليها (قوله أعد الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفاحشة وأضاء قد يستعمل متعديا كما فى البيت (قوله ولذلك) أى لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتى بقية الاوجه ولو قال رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الاوجه الآتية وفى التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمى والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدمامينى هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل وقاس الرضى البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استحسنتهما مائل لهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال فى الهمع وهو الاصح قال فى شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا أو لا عمرو اه والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفا لا بجائز خلافا للمكودى لما فيه من الفصل بالمبتدا وهو أجنبى من الخبر (قوله لم ينجب) أى يلد ولدا ناجبا وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أى المنجبة أو الاصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ماجاءنى الخ) ظاهره ان رجلا اعرابه محلى وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ماذكر لكن مر فى أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا اشكال فى العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع باجنبى وهو الخبر وذلك ممنوع كما فى الرودانى (قوله ابتدائية) أى استئنافية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستأنفة وفى عبارته أمران الاول كان ينبغى حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثانى القصور لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى فى محل جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) أى كونه من عطف الجمل على الجمهور والا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثانى (قوله تعين النصب) أى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان عطف المرفوع على الضمير فى الخبر قال سم لم لا يجوز

ولكن ما يقضى فسوف يكون وقوله
أعد نظرا يا عبد قيس لعلما
أضاءت لك النار الحمار المقيدا * بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال فى ليتما وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع (وجائز) بالاجماع (رفعك معطوفا على * منصوب ان) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو ان زيدا آكل طعامك وعمرو ومنه فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * فان لنا الام النجيبة والاب * وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ماجاءنى من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع فى مسئلتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل اما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر ان كان فاصل كما فى المثال والبيت فاصل نحو ان زيدا الرفع قائم وعمرو تعين الوجه الاول وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الاصل والارجح أما اذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها تعين النصب

الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضى انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل فى خبرا المبتدا هو المبتدأ وفى خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد كما سيأتى قريبا ومقتضى اطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الرودانى وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائى الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل ان زيدا وعمرو فى الدار ان زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الرودانى كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق أن نحو ان زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفى فالاطلاق فى مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وان جعله البعض فى مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أى منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فانى الخ دليل الجواب أى فانا لا يمسى فيها رحلى لانى الخ (قوله على التقديم والتأخير) أى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن فى محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبر ان وخبر الصابئون محذوف أى كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الاول لدلالة الثانى وعلى الاول من الثانى لدلالة الاول وهو الكثير كما فى المغنى والعائد على كل محذوف أى من آمن منهم وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه المتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ فى النية هذا وقال الرودانى اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه فى التخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما فى القاموس (قوله ويتعين الاول الخ) نظر فيه سم بجواز ان تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (قوله الا أن قدرت للتعظيم) بحث فيه بانه لم يسمع انا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون كما فى المغنى (قوله فيما خفى) أى فى تركيب خفى الخ أى لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا قال سم انظر لو خفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الرودانى قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض بانه كيف يسند الغلط الى العرب واجيب بانه لا مانع من ذلك لما سبق من ان الحق قدرة العربى على الخطأ اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس فى الكلام ان وهذا وما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه فى المغنى ويحتمل ان مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على ان (قوله فى التسامى) أى العلو والعراقة فى النسب خؤولة أى ولا عمومة بدليل ما بعده قال العينى

وقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون برفع ملائكته وقوله فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فانى وقيارها لغريب وخرج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الاول كقوله خليلى هل طب فانى وأنتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان ويتعين الاول فى قوله فانى وقيارها لغريب * لاجل اللام فى الخبر والثانى فى وملائكته لاجل الواو فى يصلون الا ان قدرت للتعظيم مثلها فى رب ارجعون ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان وان هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق قال سيبويه واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون أنهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان (وألحقت بان) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن) باتفاق كقوله وما

قصرت بى فى التسامى خؤولة * ولكن عمى الطيب الاصل والخال

هى امامصدرا أوجمع خال كالعمومة وفيه مافيه (قوله وان المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون أن ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فاشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بان وقعت فى محل الجملة بحسب الاصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو أعجبنى أن زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لانها ليست فى موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان فى نحو علمت ان زيدا لقائم وامتنع ذلك فى نحو أعجبنى أن زيدا قائم كما قاله الدمامينى نقلا عن ابن الحاجب (قوله أومعناه) أى دال معناه كاذان فى الآية الشريفة أى أعلام (قوله ورسوله) أى بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كما فى الفارضى (قوله لزوال معنى الابتداء) أى معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها لتمنى المسند للمسند اليه أوترجيه له أوتشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على ان العطف على الضمير فى خبر ان ولهذا قال فى متن الجامع يرفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد أن وان ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على ان العاطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كان انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغنى صرح بان كان للاخبار ورأيت الدمامينى نقل قولا آخر عن بعضهم أنها لانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أى الرفع الفراء فى ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت أن) أى بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وان يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة فى الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هنالك أقوى لانه لفظ أجنبى زيدوه وما بخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ماذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما فى الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وان اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله نحو وان كل لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما بمعنى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أوجميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدا والمسوغ للابتداء بجميع العموم أوالاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا اعادة المبتدأ بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته فى المغنى واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أوموصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال فى المغنى لكن الصلة فى المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف واقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أى وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغنى وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن ماقيل فيه أن لما هى الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا واعترضه فى المغنى بان لما تفيد توقع منفيها

(وأن) المفتوحة على الصحيح اذا كان موضعها موضع الجملة بان تقدمها علم أومعناه نحو وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله (من دون ليت ولعل وكان) حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث الا النصب تقدم المعطوف أوتأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا بشرطه السابق وهو خفاء الاعراب (وخففت ان) المكسورة (فقل العمل) وكثر الاهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون وجاز اعمالها استصحابا للاصل نحو وان كلا لما

واهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بان توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم ثم قال في المغني والاولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم الخ عليه ولتوقع التوفية (قوله وتلزم اللام) أي عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله وتلزم اللام وقوله وربما استغني الخ وينبغي كما بحثه الرودائي أن محل لزوم اللام اذا قصد البيان وأنه اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلغاء (قوله اذا ما تهمل) أي أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا نحو ان هذا أوالفتى لفاهم كما يوخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بان المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها مالم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أي لطلب العامل ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال أنها دخلت بعد أن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغني عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان التعبير بربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد معها أن يراد بان النفي إذ لو أريد ما ذكر لجئ بالاثبات بدلا عن نفي النفي الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهي أنه لو أريد بان النفي ونفي النفي اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة وفساده ظاهر وينبغي أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لأن لا مبعدة للنفي لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا ابن أباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على ان الكلام اثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلي اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة رده تصريح أبي حيان في ارتشافه باستوائهما في ذلك وبان اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحي قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق النفي والمعنى انتفى في غالب الازمنة أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان غالبي مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزي اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ) بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفي ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو إن يزينك لنفسك وأن يشينك لهيه والمفعول الظاهر نحو إن قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك ان قتلت لمسلما قولك وان أهنت لاياه لكن انما تدخل على

ليوفينهم (وتلزم اللام اذا ما تهمل) لتفرق بينها وبين ان النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت انها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس ﴿تنبيه﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى أنها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسران وعلى الثاني يجب فتحها (وربما استغني عنها) أي عن اللام (ان بدا) اي ظهر (ما ناطق أراده معتمدا) على قرينة اما لفظية كقوله * ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو معنوية كقوله أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن (والفعل ان لم يك ناسخا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فلا تلفه) أي لا تجده (غالبا بان ذي) المخففة من الثقيلة (موصلا) وان كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا نحو

المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيدا ان ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكاد الخ والحاصل أن الاقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وفى القياس عليه خلاف وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن ان المشددة مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وكان الماضى أكثر لشبهها بعض الماضى كقيل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدا والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الاخير كان اندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا للاخفش والكوفيين) تبع فى هذا العز والتوضيح والتسهيل والذى فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ماورد مما يوهم ذلك بان ان نافية واللام ايجابية بمعنى الا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان لما وان أجيب عنهم بان لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى الا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر ويمكن الاعتذار بان ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا الى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على أن قتلت لمسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام لام الابتداء فراد الشارح خلافا لمن ذكر وا فى مطلق القياس على ان قتلت لمسلما (قوله الذى هو ضمير الشان) أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر

فى فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ولولا ان ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذى سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون ان بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ و خبرا لانهم يعتبرون مع التخفيف مايعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بروز الخ) وارد على قوله فاسمها الذى هو ضمير الشأن استكن وحاصل الايراد أنه وجد فى كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشأن وغير مستكن (قوله فلو أنك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب فى الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيدبها لأن الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفى المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى بتثليث الراء أى كثر عشبه كامرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراع الشئ أى نما وكثر كراع يريع ريعا أفاده فى القاموس والمثال بكسر المثلثة الغيث (قوله فضرورة) أى من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا ومن الوجه الثانى فقط عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أى ان حذف الاسم سواء كان ضمير شأن أولا على مذهب المنصف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا فى قوله بأنك ربيع الخ (قوله من بعد ان) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا ان المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحاصل الجواب ان الفرع قد يميز على الاصل لمعنى فيه لا يوجد فى الاصل (قوله

ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومن النادر قوله * شلت يمينك ان قتلت لمسلما

ولا يقاس عليه نحو ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش والكوفيين واندر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه (وان تخفف أن) المفتوحة (فاسمها) الذى هو ضمير الشأن (استكن) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لأنها تحملته لانها حرف وأيضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى طلاقك لم أبخل وأنت صديق وقوله بأنك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا * فضرورة (والخبر اجعل جملة من بعد أن) نحو علمت أن زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة فى موضع رفع خبرها * (تنبيه) * أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ

عض مقصودا به الماضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر بحد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الامن جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا * فالاحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (بقد) نحو ونعلم أن قد صدقتنا وقوله شهدت بان قد خط ما هو كائن * وانك تمحو ما تشاء وتثبت أونفى (بلا أولن أولم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب أن لم يره أحد (أو) حرف (تنفيس) نحو علم أن سيكون وقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتى كل ما قدرا (أولو) نحو وان لو استقاموا على الطريقة (وقليل) فى كتب النحاة (ذكرلو) وان كان كثيرا فى لسان العرب وأشار بقوله فالاحسن

لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع أيضا الا أن يقال صيغة المجهول محول عن صيغة المعلوم لا أصلية (قوله فلذلك) أى لكونها اشبه بالفعل الخ أوثرت أى خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا يتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على وجه الخ أى لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على اصله وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى محذوف غالبا والمكسورة فى مذكور واجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل الاصل والفرع الفرع وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى ضمير والمكسورة ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أى بالاسماء وقوله وصليتها أى كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) أى فى الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) اشار به الى ان الضمير فى يكن الى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وان كان المآل واحدا أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر أن الحرف الفاصل بين ان والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادى (قوله دعا) أى ذا دعاء أى قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) أى للفرق بين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى ان يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع ان بعد العلم والالم يقبح كما فى الرودانى ويظهر ان ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما فى أن تهبطين (قوله وبينه) أى الفعل (قوله بلا) أى مع الماضى والمضارع وكذا لو واستشكل الفصل بلا بأنه لا فائدة فيه لان ان المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم واما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب ان كون الفصل لمتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفى شرح الجامع ان الفصل بالمذكورات اما لئلا تلتبس بالمصدرية او ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله ان لا تكون) أى على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أى كفيل والزراح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت واضافة عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أى المنون العرض أى العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا يحتاج الى فاصل) أى لما علمت من ان هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله ان غضب الله) أى فى قراءة نافع ان بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعية ومافى التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) أى حذف وعلم من ذلك انها واجبة الاعمال لانه اثبت لها منصوبا بامنو يا تارة وثابتا اخرى قاله يس لكن جوز الدمامينى فى قوله كان ظبية الخ على رواية رفع ظبية ان يكون الرفع لاهمال كأن بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد ان منصوبها قد يثبت وذكر هذا

الفصل الى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل * وقوله انى زعيم يا تويقة ان أمنت من الزراح * ونجوت من عرض المنو * ن من العشى الى الصباح * ان تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح * اما اذا كانت جملة الخبر اسمية او فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها (وخففت كان أيضا) حملا على أن المفتوحة (فنوى * منصوبها)

المصنف بقوله وثابتا الخ وانه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثانى هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف كاسم أن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر فى الشاهد الثانى مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون الا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما فى الثانى فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابتا الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه فى مطلق الثبوت والذكر فلا ينافى أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فانه ليس بضرورة (قوله فمن الاول) أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثانى فان المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدمامينى قال لا يظهر لى تعين كون الاسم فى الشاهد الاول ضمير الشأن اذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر أى كان النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) أى مضيء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى فى الاستدارة ويجوز أن يكون ثدياه اسم كان على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) أى تقابلنا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطو أى تأخذ وعداه بالى وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل وقال الدمامينى اى تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس اه والجملة صفة لظبية الى وارق السلم أى مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق أى صار ذا ورق (قوله هما من الثانى) وعليه فالخبر فى البيت الثانى محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة وروى ظبية بالجر أيضا على أن الاصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثانى وقوله كما فى أن راجع للنفى لا للنفى (قوله وان يكون مفردا كما فى الثانى) لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن اذ التقدير كانها أى المرأة ظبية وبما قررناه لك يندفع ما أوردهنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل فى أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقد أو لم) للفرق بين كان المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولنك) أى لا يفزعنك واللظى النار فهى اما استعارة لمشقات الحرب أو اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفى بها فهو ترشيح للاستعارة او التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت كأن قد ألما أى نزل أى فالموت لا بد منه (قوله فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء لدخول المخففة على الجملتين

﴿ تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أوله لا التى لنفى الجنس ﴾

وهو ضمير الشأن كثيرا (وثابتا أيضا روى) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب ان فمن الاول قوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثانى وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما فى ان بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الاول وأن يكون مفردا كما فى الثانى

﴿ تنبيه ﴾ اذا كان خبر كان المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كما فى البيت الاول وان كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو كان لم تغن بالامس وكقوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد ألما

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ قياسا وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب

فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشموني

صحيفة

١٩ الكلام وما يتألف منه
٤٣ المعرب والمبنى
٩٠ النكرة والمعرفة
١٠٨ العلم
١١٦ اسم الاشارة
١٢٣ الموصول
١٤٥ المعرف باداة التعريف
١٥٤ الابتداء
١٨٥ كان وأخواتها
١٩٩ فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس
٢٠٧ أفعال المقاربة
٢١٤ ان وأخواتها

تمت

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشموني ﴾

صحيفة

٢ لا التي لنفى الجنس
١٣ ظن وأخواتها
٢٦ أعلم وأرى
٢٩ الفاعل
٤٢ النائب عن الفاعل
٤٩ اشتغال العامل عن المعمول
٦٣ تعدى الفعل ولزومه
٧٢ التنازع فى العمل
٨٠ المفعول المطلق
٩١ المفعول له
٩٣ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
١٠١ المفعول معه
١٠٦ الاستثناء
١٣٠ الحال
١٤٨ التمييز
١٥٥ حروف الجر
١٧٩ الاضافة
٢٠٩ المضاف الى ياء المتكلم
٢١١ اعمال المصدر
٢١٧ اعمال اسم الفاعل
٢٢٦ أبنية المصادر
٢٣٣ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

﴿ تمت ﴾

الجزء الثانى

من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة
الاشمونى على ألفية الامام ابن
مالك فى النحو والصرف
نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

﴿ وبهامشه شرح العلامة الأشموني مع بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى أحد أكابر علماء السادة المالكية بالازهر رحمه الله ﴾

﴿ طبع على نفقة ﴾

صاحب المكتبة الأزهرية
بالسكة الجديدة بمصر
سنة ١٣٤٣ هجريه

طبع بمطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية بمصر

﴿لا التي لنفي الجنس﴾ اعلم أنه اذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى (٢) ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها

وذلك العمل اما رفع واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فانها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الاحيان كقوله فقام يذود الناس عنها بسيفه

وقال الا لا من سبيل الى هند ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لا التي لنفي الجنس﴾

أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفي الجنس نصا كونها له في الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصا في نفي الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لا رجلين او جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية او الجمعية كما وضحه السعد في مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها لنفي الجنس ظهور العموم النكرة مطلقا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان ثنى اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثنى اسمها أو جمع فلا اختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفي نصا في * تعز فلا شيء على الارض باقيا * مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) اى نصا وقوله اختصت بالاسم أي النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أي الاستغراقية كما في التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وفي سم أنها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه ان أصل لا رجل لا شيء من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أي وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء النكرات أي لانها التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله بمن المنوية) أي تضمنا لا تقديرا كما يفهم من الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كما في حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة

قول الشارح اختصت الخ قال السيد أقول ظاهر العبارة ان قصد نفي الجنس على جهة الاستغراق انما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه مستلزما لمن مع ان استغراق افراد الجنس كاف في الاختصاص بالاسم وتضمن من انما هو علة لاستغراق النفي الا ان يريد بقوله ولا يليق ذلك الا بالاسماء النفي على الوجه المذكور من قصد استغراق الافراد ومن تضمن من ليكون نصا ثم رأيت الشنواني قال ما نصه بيانا لهذه العبارة كان الحاصل انهم وضعوا لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من البيانية فلزم من ذلك أنهم اذا قصدوا النفي عمل المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اه وسأتي عن الرودان ما في قوله انهم الخ

عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان فى ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أولسلامته مما ذكر ولان الخ (قوله لتأكيد النفى) يعنى للنفى المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضي وجود النفى أولا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أى اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما فى القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس فى الدار فاندفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا (قوله حملت عليها فى العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا (قوله يؤذن بذلك) أى بالحمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال فى عبارته اعمال النصب فى المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريحا فى أن لا لنفى الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكى حيث خص افادتها ذلك بما اذا بنى اسمها ولابن الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضا ليست نصا فى العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك فى رافعة الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المتضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها فى المضاف وشبهه والا لبنيا قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالرودانى وانما أعرب لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفى الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل ان اجعل للاان ع ا ها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ وتنكير الاسم والخبر من قوله فى نكره والاتصال من قوله الآتى وبعد ذلك الخبر اذكر لافادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصا) أى أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك فى سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النفى نصا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أى لعدم اختصاصها فحقها الاهمال (قوله لو لم تكن الخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمرا أى امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزارى الذى كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من لو المسلط على النفى المأخوذ من لا لان نفى النفى اثبات فلم يستفد من لا نفى أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور وقال الرودانى الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمرا لان ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعنى أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أولا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اه وما ذكره محتمل لامتعين فالتصويب فى غير محله (قوله أو لنفى الجنس) أى مطلقا عن قيد الوحدة والافالتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضا لكن فى ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور باضافة لا اليه (قوله بلا شيء)

سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر وان دخل عليها جار جاز خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وشذ جئت بلا شيء

ان اذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل وقد أشار الى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عمل ان اجعل للا فى نكره * مفردة جاءتك) نحو لا غلام رجل قائم (أو مكررة) نحو لا حول ولا قوة الا بالله وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه * تنبيه * شروط اعمال لا العمل المذكور على ما افهمه كلامه تصريحا وتلويحا سبعة أن تكون نافية وأن يكون منفيها الجنس وأن يكون نفيه نصا وأن لا يدخل عليها جار وأن يكون اسمها نكرة وأن يتصل بها وأن يكون خبرها أيضا نكرة فان كانت غير نافية لم تعمل وشذ اعمال الزائدة فى قوله لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذن لام ذوو أحسابها عمرا

وان كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على

بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أي عند الجمهور أما في المعرفة فخبر ألما فانها من نفي الجنس وأما في الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفي الجنس لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أي هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لاشطر بيت ولهذا لم يذكره العيني في شواهده وصار مثلا يضرب عند الأمر العسير فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكامل ودخله الوقص في جزأيه الأول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال وهذا شطر بيت من الرجز (قوله فمؤول) أي بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضي والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك الا لالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا في الحقيقة وبأن العرب أخبر واعن الاسم المذكور بمثل كما في قوله

* يبكي على زيد ولا زيد مثله * ولو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بان أل في أبي الحسن وان كانت للمح الا ان الاصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان أقوى منها الا أنه منوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهي لا للزم القبح ظاهر أو عن الثاني بأن الفساد في موضع لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل واما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شائي أي ناغضا خبر لا أزال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والا متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أي شائيته ومن شأ نناما متعلق بشائية على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) اي بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سيم نقل عن الرضي في النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع في النداء أن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم انما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما بني ظريف في لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد في المعنى اه وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسم المفرد لتركبه معها أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التي هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا أبالك ولا اخالك ولا غلامي لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول لام مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهي مثل مثلك لانه لم يقصد نفي أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه أي لا ناصر لك

بالفتح وان كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها ولا هيثم الليلة للمطي وقوله يكون ولا أمية في البلاد فمؤول وعدم التكرار في قوله أشاء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شائية من شأ ننا شائي ضرورة اه واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب مضاف ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناه ويسمى مطولا وممطولا أي ممدودا ومفرد وهو ماسواها (فانصب بها مضافا) نحو لا صاحب

والاضافة غير المحضة ليست محصورة فى اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا فى معرفة ولو سلم ان الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بان مدخول لا مفرد لكن جاء أبالك وأخالك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به (قوله ارمضارعه) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لامانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضاً بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لامانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت (قوله واما الرافع له) معادلها محذوف اى اما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرافع الخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر فلا أولى بذلك أفاده الدماميني (قوله فمذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدا قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفى التصريح ان العامل فيه الرفع لامع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار اليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وان العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا كجزء منها نسب ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع مبتدأ لزم أن الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا ورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك فان قلت كون النكرة مبتدا زال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم نفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا فتلخص ان ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغى ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت فى الاسم لقربه وقال فى المغنى الذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لأن جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اه أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع فى الفاضل كذلك قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أو مركبا مايرده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندى نعم ويرشحه قوله * تعز فلا الغنى بالعيش متعا * (قوله فاتحاله) فتحا ظاهرا أو مقدرا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فاتحا قصور سيشير الشارح اليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا

برمتقوت (اومضارعه) أى مشابهه نحولا طالعا جبلا ظاهر (وبعد ذاك) المنصوب (الخبر اذكر) حال كونك (رافعه) حتما وأما الرافع له فقال الشلوبين لا خلاف فى أن لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الاخفش أنها أيضا هى الرافعة له وقال فى التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولم تعمل الا فى الاسم (تنبيه) أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب) الاسم (المفرد) وهو ما ليس مضافا ولا مشبها به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحا) له من غير تنوين وهذه الفتحة

فى المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتي قريبا فى جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة اعراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده الرودانى بانه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد فى الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغى حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب اسقاط جواب لان لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة سؤال الخ (قوله أو مقدر) أى مفروض وانما فرض لأن الكلام بعد السؤال اوقع فى النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن من فبنى لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول البعض كلامه كالصريح في أن تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بان تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقول وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام أن التركيب ايضا لا يصح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضاء التخفيف و بان هذا التضمن اشبه بالتضمن الذى لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله فقام يذود الناس الخ و يجاب عن الأول بان اشتراط كون التضمن باصل الوضع انما هو فى البناء الأصلى لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبنى واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثانى بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من (قوله لخفته) ولأنه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى في باب الاعراب والضمير للغير (قوله فبنيان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه فى اللذين والذين على القول باعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهنالك بالعكس ولا يخفى ان القائل باعراب اللذين والذين يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض انهما غير حقيقيين انما يأتى على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسل وتصبر (قوله وقد عنتهم) أى أهمتهم والشؤن جمع شأن وهو الخطب قال في التصريح والجملة أى جملة وقد عنتهم شؤن فى موضع رفع خبرا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي فامسي وهو عريان وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعينى لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالى الا كما قاله الموضح فى باب الحال اه قال الرودانى قوله لأن خبر الناسخ الخ فيه أن هذا غير مسلم على اطلاقه وحاصل ما فى التسهيل والهمع ان الخبر ان كان جملة بعد الا لم يقترن بالواو الا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ و بغير الا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرها لا يجيزا اقتران الخبر بالواو أصلا وحملوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح أن تكون خبرا ولا أيضا هذه الجملة بعد الا الايجابية وسيأتى في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب وصرح فى المغنى بان من شروط عملها أن لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب

فتحة بناء على الصحيح وانما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل فى الدار وكان من الواجب ان يقال لا من رجل فى الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا أنه لما جرى ذكر من فى السؤال استغنى عنه فى الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك و بنى على الحركة ايذانا بعروض البناء وعلى الفتح لخفته هذا اذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول ولا قوة) الا بالله وجمع التكسير مثل لا غلمان لك أما المثنى والمجموع جمع سلامة المذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء كقوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا *
ولكن لو راد المنون تتابع وقوله
يحشر الناس لا بنين ولا آ
باء الا وقد عنتهم شؤن

أن الجملة حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالي الا بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما الا في الدار اه وكتب على قوله وقولهم ما أحد الخ ما نصه فيه أن ما لا بطال نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو ولما تقدم فاحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لا أنه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر في لا بنين لان خبر ما لا يجوز حذفه اه وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قاله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أي بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسما نظرا الى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) تبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أي لذي الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافي (قوله لا ساغبات) أي ذو رو عا ساغبات أي واسعة والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التي يملؤها الجأو أي السواد لكثرة الدروع وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهي الشجاعة (قوله والثاني) منعول أول لاجعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها للساكنين (قوله اومنصوبا) هذا أضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى أي ولا خلة اليوم وتمامه قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل اتسع الفتق على الراتق * وعلى هذا القالي وابن الوردي وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أي لاحول ولا قوة موجودان لنا لان لاحول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدا فالمقدر خبر عن مجموعها نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أي لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان وان يقدر لكل خبر على حدته كذا في التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كان يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما معا اه بمعناه تصرف وكتب الرواني قوله متماثلتان أي لفظا ومعنى فلا يرد أن زيدا من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل باحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة تأثير بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو قائمان فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان

وذهب المبرد الى انهما معربان واما جمع السلامة لمؤنث فينبغي على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز ايضاً فتحه واوجبه ابن عصفور وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله
ان الشباب الذي مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب
وقوله
لا ساغبات ولا جأواء باسلة * تقي المنون لدى استيفاء آجال
(والثاني) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لاحول ولا قوة الا بالله (اجعلا مرفوعا) كقوله لا أم لي ان كان ذاك ولا أب (اومنصوبا) كقوله لا نسب اليوم ولا خلة (أو مركبا) كالأول

(قوله وخبر الثانية) فيه نظر لأنها لا خبر لها كما يأتي (قوله موجودان لنا) لم يجعل الخبر الا بالله بل قدره لاشتراط نفي خبرها كما مر اذ لا يعقل هذا بالنسبة للامور الوجودية دون الاعتبارية كما هنا لا سيما وهناك من يقول يجتمع معرفان على معرف واحد

قائمان ولا فرق الا أن التثنية في الاول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا أنزله اه واقتصر في المغني على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فاما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا وفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسمح المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل (قوله فان محلهما الخ) نقل سم عن الدماميني ان الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندي نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدا في شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر الا أن يقال النافي والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كانه عمل الآخر ونظيره غير قائم الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب أن في الكلام تسمحا كما مر ايضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن احاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الرودانى والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والملغاة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت اه وظاهره ان الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا ان يكون أغلبيا والاوجه الفرق بان الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للاعمل فيه) أي بل هي ملغاة عن العمل في الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكريرها قاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما في الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدا تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدا عند غير سيبويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثاني المستقل عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لي (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده ان يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد الا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة في الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الاولى كذا في شرح الجامع بايضاح ومثله في التصريح وفيه عندي نظر أما أولا فلان مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره وأما ثانيا فلانه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بان لا الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية اى لفظا فتكون عاملة في الخبر بعد الثانية يرده انا طة عمل لا في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما في عبارة الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما ولا في مبحثنا مركبة فلا عمل لها في الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد في التصريح انه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفي هذه الزيادة من النظر ما فيهم فتأمل (قوله على محل اسم لا) اى أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب في العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفي الضرورة عند

نحو لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة في قراءة أبي عمرو وابن كثير فاما الرفع فانه على أحد ثلاثة أوجه العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي أو بالابتداء وليس للاعمل فيه أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وان رفعت أولا) اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس فالثاني وهو المعطوف (لا تنصبا)

(قوله والعطف عليه) اى فتكون الاولى مسلطة على ما بعد الثانية فان قلت كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضي صحة الاستغناء في افادة المقصود وهو نفي كل من الامرين وليس كذلك لان الكلام بدونها يحتمل نفي المجموع كما يحتمل نفي كل واحد قلت كونها لتأكيد النفي لا ينافي ان تأكيده بها يدفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم اه من خط الشنوانى

الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله اما رفعه) وعليه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبران إن قدرت لا الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسميه أن يكون الخبر واحداً لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد فان جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الأولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذوران السابقان وكذا ان جعلت مهملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لى ثم رأيت فى كلام الدمامينى ما ظاهره وجوب خبرين مطلقاً حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على الغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا لغو الخ) اللغو القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة (قوله فى نحو لا حول الخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفرداً صالحاً لعمل لا فان لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين غير مفرد فان كان الأول ففيه أيضاً خمسة أوجه بابدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما فى التنبيه الأول وان كان الثانى تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى (قوله خمسة أوجه) أى إحدى وثلاثة عشر تفصيلا لأن ما بعد الأولى اما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا فى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح اثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعنى قوله وان رفعت أولا انتصبا الخ علق منع النصب على رفع الأول فافهم أى اذا كان مفتوحا أو منصوبا بأن كان مضافا أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة (قوله صالحا لعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لا فتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولمبنى صفة نعتا ويلى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء ماء باردا عند نافماء الثانى نعت للاول فيجوز فيه الأوجه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا ولا بد من تنوين بارد لأن العرب لا تركب أربعة أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثانى توكيدا لفظا ولا بدلا لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال فى الكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الرودانى

لأن نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ مفقود بل يتعين اما رفعه كقوله

فما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

واما بناؤه على الفتح كقوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم

فحاصل ما يجوز فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه فتحهما وفتح الأول مع نصب الثانى وفتح الاول مع رفع الثانى ورفعهما ورفع الأول مع فتح الثانى ﴿ تنبيهان ﴾ الأول أفهم كلامه أنه اذا كان الأول منصوبا جاز فى المعطوف أيضا الأوجه الثلاثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة * الثانى محل جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف اذا كان صالحا لعمل لا فان لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (ومفرداً نعتا لمبنى يلى) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة

(فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (أو انصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفاً فيها (أو ارفع (١٠) تعدل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو لا رجل ظريف فيها (وغير مايلي) منعوته

(وغير المفرد) وهو المضاف والمشبه به (لا تبن) لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل صاحب برفيها ولا رجل طالعا جبلا ظاهر (أو الرفع اقصد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب برفيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهراً أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تتكرر لا) معه (احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح وأما ماحكاه الأخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ وما ذكره في معطوف

جواز كونه توكيداً أو بدلا بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني دائراً بعد التوكيد او الابدال أو يكون وصف الأول محذوفا فالدلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لأن ماذكره من الوجهين انما يصلح توجيهاً للتوكيد لا للابدال لأن حاصل الوجه الأول اتحادا للفظين اطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا ومثل جاءني رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لا من الابدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والا فقد يكون مبنياً على غير الفتح كالياء في النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بنا. النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختاريس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبن لأن الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى في المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أي لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه ان هذا خلاف ماسيأتي عليه سابقا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من الأن يقال ماتقدم في أصل البناء وماهنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشي في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصبن) مفعوله محذوف وكذا الرفع ولا تنازع لأن الناظم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينها لو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير مايلي لأن الفاصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لأنه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف لبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل او بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضاً كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه (فتنبه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنعه قوله أو الرفع اقصد الا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على إهمال لا عمل ليس أو الغائها (قوله دون البناء) أي لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على ان الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقي البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضي ان كان لفظيا فالأولى كون على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أي وأما المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني به أي لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوي معارف وفي تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا نعمل لا في معرفة فاحفظه وجوز الادلسي بناء البدل اذا كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي وقوله أقرب اذا لم يفصل عن المنفي المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازاً بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه لامتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح (قوله رجلا) أي منه أي من الأحد فوجد الضمير المشترط في بدل البعض والنصب

يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها ﴿ تنبيه ﴾ حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلا وامرأة فيها ولا احد

اما اتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لامع اسمها (قوله تعين الرفع) أى على الابدال من محل لامع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا احدز يد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كما مر من الصالح (قوله هذه) الاولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ وانكار كذا في الشيخ يحيى والرودانى وكلامهما بالنسبة لغيره صورة الاستفهام عن النفى واستعمال الهمزة فى غير الاستفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضي والانكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار عده منكرا قبيحا لا الجحد والنفى (قوله ألا طعان) أى موجود والا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان أما على رواية من رفعها فهي خبرا الثانية والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدو ان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمعجمة من الغدو ضد الرواح وقوله الا تجشؤكم أى الناشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنور ما يخبز فيه من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أى انكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن وعند الاطباء كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن شمنى مع زيادة تال الدمامينى وآذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة الى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شبيبته فى الربط لان مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقل ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفى متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسلمى) هي زوجته وقوله الذى لاقاه امثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فيكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دمامينى (قوله اما اذا قصد بالاستفهام) أى مع لا اذ المجموع هو الدال على التمنى على المذهبين الآتيين وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى عن لا أفاده الرودانى (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب فى جواب التمنى أثأت أخربت (قوله بمنزلة اتمنى فلا خبر لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى كما ان اتمنى كذلك اذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بان كونها بمنزلة أتمنى ان أوجب ان لا يكون لها خبر أوجب أيضا ان لا يكون لها اسم فان اتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان ارادا بانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذكر فمسلم والا فتسليط التمنى على مجرد لا اسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك اتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله والا فتسليط الخ والحاصل أن ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو اتمنى ما كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول به واتمنى له مفعول به فلا يرد قوله ان اوجب كونه بمنزلة اتمنى الخ (قوله وخالفهما المازنى والمبرد) فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لأن مستطاع اما خبر لا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لامع اسمها والخبر

رجل وامرأة فيها فان لم يصلح له تعين الرفع نحو لا احدز يد وعمرو فيها (وأعطلا) هذه (مع همزة استفهام * ما تستحق) من الأحكام (دون الاستفهام) على ما سبق بيانه وأكثر ما يكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله الا طعان ألا فرسان عادية * ألا تجشؤكم حول التنانير وقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفى حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله الا اصطبار لسلمى أم لها جلد اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى أما اذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات فعند الخليل وسيبويه ان ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا

تكررت وخالفهما المازنى والمبرد

على هذا محذوف أى راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الاول قال في الهمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن المتمنى واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثانى (قوله ولا حجة لهما) أى للمازني والمبرد (قوله خبر) أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبرها وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما الا بجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أى على الوجهين فاعلا أى نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أى فى محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لاوزوا لها بزوالها فكانها عاملة لها قاله الشمنى وماذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ماصرح به الرضي فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا أن يخرج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه سم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المازنى والمبرد أيضا لان جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشاح بقوله صفة ثانية وسيأتى فى باب النداء جواز جعل نحو يا حلما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث الرودانى فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه كمكابرة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل فى أن المتمنى انما هو استطاعة رجوع عمر ولى فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل ان المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أى فتدل على تحقق مابعدها وتقويه لتركبها فى الاصل من همزة الانكار الابطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينة كما فى المغنى والدمامينى عليه قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركب صارت كلمة تنبيه تدخل على مالا تدخل عليه لا مثل ألا ان زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والاكثر على انها حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه (قوله الا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا اذا خلت فى الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية أى ولو تقديرا كما فى البيت ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتى (قوله الا رجلا الخ) بعده

ترجل لمتى وتقم بيتى * وأعطيها الاناوة ان رضيت

قال الازهرى هما لاعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ورجلا منصوب بمحذوف أى لا ترونى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاء يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهدا للمدعى الشارح ثم رأيته فى الدمامينى على المغنى ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبان شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بان النكرة هنا موصوفة بقوله بدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقى وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله فى البيت الثانى ترجل لمتى الخ وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتنى عندها وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى اى تسرح شعر رأسي واللمة بكسر اللام هى فى الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن فاذا بلغ

ولا حجة لهما فى البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك

﴿ تنبيه ﴾ تأتى ألا لمجرد التنبيه وهى الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وقوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

(قوله بمتعة) هذا من خارج (قوله هذه صفته الخ) اى فجملة جزاه الخ خبرية حينئذ ويحتمل انها معترضة

وليست الاولى مركبة على الاظهر وفي الاخيرتين خلاف وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب (وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر) جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين (اذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت قالوا لا ضير فان خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره قال حاتم

ورد جازرهم حرفا مصرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح

﴿ تنبيه ﴾ ندر في هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك قولهم لا عليك يريدون لا بأس عليك اه (خاتمة) اذا اتصل بلا خبر أو نعت اوحال وجب تكرارها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حياتك لا تنفع وموتك فاجع

وقوله بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها أن لا الينا

المنكبين فهو جمة بضم الجيم وقوله وتقم بيتي بضم القاف أي تكنسه والاتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) أي الاستفتاحية مركبة أي من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أي من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فما يوهمه قوله وفي الاخيرتين خلاف من انه لا خلاف في تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الاخيرتين بخلاف الاولى لكن في التصريح أن الاصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) الا أنهما انسلخا عن المعنى الاصلي (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر في الاصل لا سيما ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر اله لتعريفه وتنكير اله ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وسنتكلم على القولين في الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفي بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات أفاده الدماميني (قوله اذا المراد) باذا الشرطية أو اذ التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أي لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير اي علينا بدليل انا الى ربنا منقلبون (قوله قال حاتم) نوزع في نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته اي سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا وقد لفق الشارح عجز بيت الى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله ندر في هذا الباب الخ) كما ندر حذف فهما معا في قولك لا في جواب القائل أعلى بأس (قوله اذا اتصل بلا خبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نافعة) أي لا نافعة ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه

﴿ ظن وأخواتها ﴾

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يتقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه في الباب اذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ أو الخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدا والخبر) يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أي ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفا وأجيب عن الجميع بانه ليس في العبارة أن هذه الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر وعن الاخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن

رجوعها * وقوله قهرت العدا لا مستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر فضرورة والله أعلم * (ظن وأخواتها) * هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين

يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن باشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بانها من أفعال الحواس وافعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد وبانها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه همع وللاخفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الابطال بان من باب ظن مالا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وافعال التصيير كما يأتي فلتكن سمع مثل ماذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها)٣ أي التضمنية (قوله جزأي ابتدا) أي جزأي جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله ولهما أي المفعولين من التقديم والتأخير مالهما مجردين أي عن هذه الافعال ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما لخبر كان اه قال الدماميني فمن الاحوال انه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدا وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر تقله فعلى اضمار القول أي وجدت الناس مقولا في حق كل واحد منهم أخبر تقله كما أول قول الشاعر وكوني بالمكارم ذكريني بانه خبر معنى أن تذكريني (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل في الاكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقاني عن الرضي (قوله يرونه) أي يظنون البعث ممتنعا ونحلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأي) بمعنى الاعتقاد الناشيء عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أي اعتقد حله فيتعدى الى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما في الدماميني بان رأى الاعتقادية متعدية الى اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التي من الرأي متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة الى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا الى أولهما كرأى ابو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية الى واحد هو مصدر ثاني الجزأين مضافا الى اولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة وفي الدماميني ما يخالف ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الافعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضي أوجه فتأمل (قوله أصاب رئته) بالهمز على وزن شعبتين في القلب (قوله اخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هوى مفعوله الثاني تغمض الطرف اي تكفه يسومك اي يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعاني) اي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلي والحلل وخلتني الياء مفعول أول وجملة لي اسم مفعوله الثاني

وهي على نوعين أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وأفعال تصيير وقد أشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزأي ابتدا) يعني المبتدأ والخبر (أعني) بفعل القلب (رأى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله

رأيت الله اكبر كل شيء
محاولة وأكثرهم جنودا

و بمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية أو من الرأي أو بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد وأما الحلمية فستأتي و(خال) بمعنى ظن كقوله اخالك ان لم تغمض الطرف ذا هوى يسومك مالا يستطاع من الوجد و بمعنى علم وهو قليل كقوله

دعاني الغواني عمهن وخلتني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول فان

٣ (قوله أي التضمنية (أي في الجملة فلا يرد زعم على بعض الاقوال (قوله تقله) قال الشيخ المدابغي في باب التوابع قلى يقلى كرمى و يقلى كيرضى اه

كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهي لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك بي واجفات الشوق والأمل وقوله علمتك منانا فلست بآمل * نداك ولو ظمآن غرثان عاريا وبمعنى ظننت وهو قليل نحو فان علمتموهن مؤمنات فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت شفته العليا فهو اعلم فهي لازمة (١٥) وأما التي بمعنى عرف فستأتي

و (وجدا) بمعنى علم نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجود فان كانت بمعنى أصاب تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا
فعردت فيمن كان عنها معردا

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو وظنوا أنهم ملاقو ربهم وأما التي بمعنى اتهم فستأتي و (حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله * حسبت التقي والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

وفي مضارعها لغتان فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الاكثر في الاستعمال ومصدرها

الثاني وقوله فلا ادعى بظهر انه على تقدير همزة الاستفهام الانكاري أي أفلا أدعى به وهو اول اسم لي وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بافعال القلوب فلا يقال ضربتني كما سنبسطه (قوله أو ظلع) من باب نفع كما في المصباح أي عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو الجر باضافة الباذل اليه فانبعثت أي انطلقت واجفات الشوق أي دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أي معددا للنعم والندى الجود والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فمتعد الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشترك السفلى فافلح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أي بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شبت) بفتح الشين وضمها كما في القاموس أي اتقدت صاليا هو اسم فاعل من صلي النار كرضي قاسي حرها فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أي انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملاقوربهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقوربهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ناقلا) أي ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا في القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) أي بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعني (قوله يدب) بكسر الدال أي يمشي متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثليث الزاي كما في القاموس (قوله قال السيرافي الخ) ساق كلام السيرافي دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول الا أن يجاب بان المراد بالاعتقاد الظن كما هو في قول المصنف وجعل الاذكا عتقادا وبالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانباري ليقابل بكل منهما القول الاول أما مقابلته بكلام الجرجاني فلاشتراط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانباري فلاشتراط ابن الانباري عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد فعلم أن بين القول الاول وقول الجرجاني التباين بناء على أن المراد بالاعتقاد في الاول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الاول وقول ابن الانباري العموم والخصوص من وجه نعم ان حمل كلام ابن الانباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما في كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه ﷺ

ودعوتني وزعمت أنك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الانباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لان المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشيء عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت بمعنى كفل تعدت

الحسبان بكسر الحاء والمحسبة والمحسبة فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذا شقرة أو حمرة وبياض كالبرص فهي لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالاول كقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دبيبا ومصدرها الزعم قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا وقال الجرجاني هو قول مع علم وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة وبقولي هذا قولهم زعم مطية الكذب أي هذه اللفظة مركب الكذب فان كانت بمعنى تكفل أو رأس تعدت لواحد تارة بنفسها

وتارة بالحرف وان كانت بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة (تنبيه) الاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله وقد زعمت أني تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعزلا يضير والثاني كقوله فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * ولكما المولى شريكك فى العدم فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و (حجا) بمعنى ظن كقوله قد كنت أحجو اباعمرو اخا ثقة * حتى الممت بنا يوما ملمات فان كانت بمعنى غلب في (١٦) المحاجاة أوقصد أو رد تعدت الى واحد وان كانت بمعنى أقام أو بخل فهى لازمة

الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر اهو فى القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى فى الثانية (قوله هزل) هو بمعنى اصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما فى الصحاح (قوله الى أن) أى المشددة والمخففة منها بدليل الامثلة وكزعم فى أكثرية التعدى الى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسها هب فان تعديه الى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدماميني (قوله والثاني) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أى مخالطك فى حال الغنى والعدم كنفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا بمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض باضافته اليه بمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى المحاجاة) فى القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته (قوله أورد) أى أوساق أوحفظ أو كتم كما فى التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها والرفع اضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أى دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله الاكثر فيه الخ) عطف على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة فى الاستعمال الاول (قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذا لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما ادراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثانى المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتى الا أن يراد بالرجحان ماعدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل كما قدير اد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل فى الهمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا وقال الزمخشرى أى صيروا كذا فى شرح الغزى فالتمثيل بالآية مبنى على غير ماذكره الزمخشرى (قوله تعدت الى واحد) أى بنفسها فلا ينافى أن جعل بمعنى أوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الهمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ماقابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله والا تضيعها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات الى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأى فرق

و (درى) بمعنى علم كقوله
دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد
والاكثر فيه أن يتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى آخر بالباء نحو قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به وتكون بمعنى ختل أى خدع فتتعدى للواحد نحو دريت الصيد أى ختلته (وجعل الذى كاعتقد) فى المعنى نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها واما التى بمعنى صير فستأتى (وهب) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله فقلت أجرنى أبا خالد * والا فهبنى امرأ هالكا أى اعتقدنى و (تعلم) بمعنى اعلم كقوله أفاده تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله فقلت تعلم أن للصيد غرة * والا تضيعها فانك قاتله وقوله تعلم رسول الله أنك مدركى * وفى حديث الدجال تعلموا أن ربكم ليس باعور اى اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع * الاول مايفيد

في الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى والثاني مايفيد فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب * والثالث مايرد للامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم * والرابع مايرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال

أفاده سم (قوله في الخبر) أي في ثبوته للمخبر عنه سم (قوله كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما في التسهيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لادخال مازاده كثير من حذاق النحاة كما في الغزي وهو ضرب العامل في المثل نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا أصحاب القرية لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل ومازاده بعضهم من نبذ في نحو نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفا لنبذ لان الظرف لابد أن يكون حاويا للفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضي أن ماكان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك وأن الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيدا وراءي وأجلست عمرا أمامي وهو بعيد جدا ثم رأيت الفاضل الرودانى قال ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى اذ لا شك في صحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق أن الظرف تارة يحوي الفاعل كدعوت الله في المسجد وتارة يحوي المفعول كالذي مر وتارة يحويهما معا كضربت زيدا في السوق فلا تسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضي (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هو عجز بيت من السريع الموقوف فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالاولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الاولى أو مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كما في الرودانى بأنه نظير لا أبالك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقي تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة أثرهم أي عقب رحيلهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الحدثان في البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما في القاموس وحدثان الأمر ابتداؤه وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه وفي العيني مايقتضي انه بحركة مثنى لأنه فسره بالليل والنهار وعليه فالضمير في فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أي حزن وقال العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزين الخاشع اه ففي كلامه تناف لأن فاعلا انما يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والامر هب قد ألزما ان يكون خص ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح الاول قوله اجعل كل ماله ذكر وقوله وانو ضمير الشأن وقوله وجوز الالغاء وقوله والتزم التعليق بناء على أن الرواية في هذين بصيغة الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافي أي بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جر يان التعليق في نحو فكروا بصر أو التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور ومما خص بهذه الافعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أن رآه استغنى وظننتني داخلا وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالما قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك في بقية الافعال

وحسب ﴿ تنبيه ﴾ انما قال أعني رأى الى آخره اذ انا بان أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين اذ منها مالا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (والتي كصيرا) من الافعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد (أيضا بها انصب) بعد أن تستوفي فاعلها (مبتدا وخبرا) نحو * فصيروا مثل كعصف مأكول ونحو فجعلناه هباء منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وكقوله تخذت غراز أثرهم دليلا وماحكاه ابن الاعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقوله وربيته حتى اذا ماتركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه * ونحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقوله فرد شعورهن السود بيضا وردوجوههن البيض سودا (وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا لا محلا (والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما) ذكر (من قبل هب) من أفعال القلوب وهو

فلا يجوز ضربتنى مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب انى ظلمت نفسى وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران احدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشىء واحد وقيل لان الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتنى مثلا لربما سبق الى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تفد حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا الى الاول فجاز فيها ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها أكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره ان أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا اضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب عمرا الا هو هذا حاصل ما فى الهمع مع زيادة من الدمامينى وفى المغنى وغيره أنه يجب فيما أو هم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو وهزى اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وقس (قوله وذلك) أى تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فمراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التى تدل) أى دلالة تضمنية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهى قوية فى العمل (قوله لضعف شبهها بافعال القلوب) أى غيرها أى فلا يضم اليه والى ضعفها الحاصل لغيرها أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدمامينى هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج قال سم وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على انه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدا الثانى والرابط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أنى به لبيان الواقع أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) به يحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل قلبى لا يخفى بطلانه اذ لا يمنع أحد زيدا أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبى) قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافى ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل فى حال توسطه أو تاخره) لكن يقبح الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لالغائه ويقل اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائدين

ليس هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين فهى ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار اليه بقوله (والامر هب قد ألزما * كذا تعلم) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدأ وهو هب (ولغير الماض) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب اجعل كل ماله أى للماضى (زكن) أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر نحو أظن زيدا قائما وياهذا ظن زيدا قائما وانا ظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما واعجبنى ظنك زيدا قائما ومن جواز الالغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه (وجوز الى الالغاء لا فى) حال (الابتدا) بالفعل بل فى حال توسطه أو تأخره

الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل للدمامينى نقلا عن سم ما نصه ذكر المرادى أن لجواز الالغاء هنا قيدين أهملهما المصنف أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء الثانى أن لا ينفى الفعل فان نفى امتنع فيمتنع نحو زيدا قائم لم أظن لبناء الكلام على النفى ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر اذ قد يدفع الأول بانه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق اذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد اه أى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء ويقول الشاعر

* وما خال لدينا منك تنويل * على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى فى نكته عن أبى حيان شيخ المرادى قال سم وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات اه وقد تصرف البعض فى عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع فى الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم

(قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا فى الابتدا الان المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لان العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الاعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وان توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى فى نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على تقريره عامل معنوى كما ستعرفه وانما يجريان فى نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وان جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف فى تسهيله والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض البعض بانه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجا فى البيت اسما مضافا الى الكاف لا فعلا ماضيا والشجا الحزن والمعنى أن سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس الفائتة (قوله أن يتأخر عنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى (قوله فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أى سواء صلح لان يكون معمول الخبر كما فى المثال أو لم يصلح كما فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى ثم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشئ المتقدم بان لا يكون معمولا للفعل فان كان معمولا له كمتى فى المثال ان جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبى من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شئ غيرها (قوله ولا يجوز الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتدا ودخول على المان والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بان لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم الغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لان الفعل فيهما مسبوق بشئ وانما يكون

وصدق ذلك بثلاث صور الاولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين والالغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله

شجاك أظن ربع الظاعنين

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أحزنك وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن وشجاك المفعول الثانى مقدم * الثانية أن يتأخر عنهما والالغاء حينئذ أرجح كقوله

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شئ نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (وانو ضمير الشان) ليكون هو المفعول الأول والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى (أو) انو (لام الابتدا) لتكون المسئلة من باب التعليق (فى موهم الغاء ما تقدما) كقوله

هذا التمثيل مناسبا لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشيء غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قول المصنف وانوخ بان يراد انو وجوبا وذلك اذا لم يسبق الفعل بشيء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشيء غير مفعوليه وان اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو وكما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى اعطاء (قوله كذاك) أى مثل الادب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ماسبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشأن اولام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية ولا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (قوله وان) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل ان أو عمل ليس أو مهملة وان اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله فى جواب قسم) قيل الصحيح انه ليس بقيد لكن فى المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اهـ وان كلا (قوله علمت والله ان زيدا قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سد مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذا لم يضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقائل أن يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهى التى فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصرح فى قول الناظم فى باب اعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كنفى ما وان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ فى محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العينى وجملة القسم المقدرة وجوابه فى محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدمامينى (قوله ذا الحكم) اى التعليق لالتزامه لقوله انحتم (قوله وان أدرى الخ) أى ما أدرى جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل فى محل نصب بأدرى (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعى ورده فى المغنى بان الامد ليس

فعلى الاول التقدير اخاله ورايته اى الشان وعلى الثانى لملاك وللدينا فالفعل عامل على التقديرين نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الالغاء لتقدم ما فى الاول وانى فى الثانى على الفعل لكن الارجح خلافه كما عرفت فالحمل على ماسبق أولى (والتزم التعليق) عن العمل فى اللفظ اذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر كما اذا وقع (قبل نفى ما) النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون (وان ولا) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو علمت والله ان زيد قائم وعلمت ان زيد قائم وعلمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو (لام ابتداء او) لام جواب (قسم كذا) نحو ولقد علموا لمن اشتراه وقوله ولقد علمت لتأتين منيتى ان المنايا لا تطيش سهامها (والاستفهام ذا) الحكم (له انحتم) سواء كان بالحرف نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ام بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أى الحزبين أحصى محصيا

والمعنى اينا اشد عذابا ام خبر نحو علمت متى السفر ام مضافا اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد أم فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فاى نصب على المصدر بما بعده أى ينقلبون منقلبا اى انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله ﴿تنبيهات﴾ الاول اذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز ايضا رفعه لانه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحدا لا يقول ذلك فأحدا هذا لا يستعمل الا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لانه والضمير فى لا يقول شيء واحد فى المعنى * الثاني من المعلقات أيضا لعل نحو وان أدرى لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو على في التذكرة ولو الشرطية كقوله * وقد علم الاقوام لو ان حاتما * اراد ثراء المال كان له وفر * وان التي فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق انما هو اللام لان الان ابن الخباز حكي في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان * الثالث قد عرفت أن الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وان الملغى لا عمل له البتة

محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثاني للتعدية (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح أو مضافا اليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مر لا يقال ماله الصدر لا يعمل فيه ماقبله فكيف عمل أبو فى من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فاى نصب على المصدر الخ) عبارة الفارضي فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لأن الأصل ينقلبون اى منقلب يعنى أى انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام (قوله منقلبا أى انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ماقبله) مالم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى اى حال اتيت أو مضافا نحو غلام من انت (قوله جاز نصبه) اى على انه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرني عن زيد لأن زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب قال الشهاب فى حواشي البيضاوي استعمال أرأيت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشيء وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل راى التي بمعنى علم أو أبصر في الأخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية فى طلب الاخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثانى وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا) لعل أيضا متقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشري وأيده صاحب المغنى في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ماله الصدر يعلق نعم لا تعلق على ماحكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) أن ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله فى خبرها) أى او اسمها المتأخر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدا الفى الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفي توكيد كما مر فهى مصدرة حكما بقوله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أى ولا يحتاج الى ماسبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها لان ان أيضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره أنه يتعين مادام كسر ان فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أى فى غير المصدر أما اذا كان الملغي مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب وزيد ظني غالب قائم وفى غير اقتران المفعول الاول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على مامر

(قوله والمعلق عامل فى المحل) أى فى محل الجملة بعد أن كان عاملا فى لفظ كل من الجزئين أو فى محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكا مفعول به أو أن الاصل ولا أدرى موجبات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظواهر فى أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار ان موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبي والا لزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل ان يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعد أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لانه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين وقوله افعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبي كما فى الامثلة غير أولم يتفكروا الخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسي وعرف ولم يمثل له الشارح أو لا لشيء أصلا كما فى أولم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الاول أعنى غير القلبي بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على الظاهر كما قاله الشمني ان ما نافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الافعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمني وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شيء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شيء منه اه وعليه لا مخالفة فتأمل ﴿ فائدة ﴾ الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثاني نحو علمت زيدا أبوه منطلق وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسي مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الهمع ومثله فى المغنى وزاد أن القول الاخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة منهم المغاربة اذا قلت علمت زيدا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن المجرور اذ الاصل أولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من اضافة الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية ومتعلق نعت تعدية أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمه) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بأن الاولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام

والمعلق عامل فى المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت * يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغي فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمي معلقا أخذا من المرأة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى * الرابع قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فسنبصر و يبصرون بأيكم المفتون اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين و يستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم أما ترى أى برق ههنا (لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمه) نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا أى لا تعرفون وتقول سرق مالى وظننت زيدا أى اتهمته

واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى بمتهم وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما تتعدى فيه الى مفعولين كما رأيت وانما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل اذ غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كان بمعناهما وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً بخلافهما (ولرأى) التي مصدرها (الرؤيا) وهى الحلمية (انم) أى انسب (ما علما) طالب مفعولين من قبل انتمي) أى انتسب ما موصولة صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لانم وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانم ولعلما متعلق بانتمي وكذلك من قبل والتقدير انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية الى مفعولين من الأحكام وذلك لانها مثلها من حيث الادراك بالحس الباطن قال الشاعر

أبوحنش يؤرقنى وطلق
* وعمار وآونة أتالا
أراهم رفقتي حتي اذا ما
* تجافى الليل وانخزل انخزالا
اذا أنا كالذى يجرى لورد
* الى آل فلم يدرك بلالا

فهم من أراهم مفعول أول ورفقتى مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية فان قلت ليس فى قوله الرؤيا نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية قلت الغالب والمشهور كونها مصدر الحلمية (ولا نحزها) فى هذا الباب (بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول)

بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد فى نفسه ومعنى عرفت أن زيداً قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضي لا فرق بينهما فى المعنى والفرق فى العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين بحكم لفظي (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التي للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنيناً ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غير ما) أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالهما فى غير ما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالباً) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحداً الذى نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضاً فلا يرد علم اذا انشقت شفتاه العليا فانه لازم (قوله التي مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون و بضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتمي كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح و يصح كونه مستقراً حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الا التعليق والالغاء خلافا للشاطبي كما فى التصريح وغيره (قوله أبوحنش يؤرقنى الخ) أبوحنش وطلق وعمار وآونة أشخاص فقوله أتالا مرخم فى غير النداء للضرورة يؤرقنى أى يسهرني وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أتالا واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل والام فى لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد والآل بالمد قال فى المصباح هو الذى يشبه السراب اه والسراب كما فى القاموس ما ترا نصف النهار كأنه ماء وقال فى القاموس الآل السراب أو خاص بما فى أول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء و بحث الدماميني فى الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتي حالا وضعف بأن رفقتي معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمي (قوله أو يقظية) فى تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدرا لرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون الا مصدر الحلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب الخ) أى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال فى القاموس الرؤية النظر بالعين و بالقلب (قوله فى هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما فى الثاني فظاهر وأما فى الاول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل و بلا دليل لحصول الفائدة مطلقاً و ينبغى أن محل امتناع الحذف اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما اذا أريد ظننت ظنا عجيباً أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد اعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو ابهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى الجواز أفاده الرودانى ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور ونحو ظننت فى

و يسمى اقتصاراً أما الثانى فبالاجماع وفى الاول وهو حذفهما معاً اقتصاراً خلاف فمن سيبويه والأخفش المنع مطلقا كما هو ظاهر اطلاق النظم وعن الاكثرين الجواز مطلقا تمسكا بنحو أعنده علم الغيب فهو يرى أى يعلم وظننتم ظن السوء وقولهم من يسمع يخل وعن الاعلم الجواز فى أفعال الظن دون أفعال العلم أما حذفهما لدليل ويسمى اختصاراً فجائز اجماعا نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله

باى كتاب أم بآية سنة
* ترى حبهم عاراً على وتحسب وفى حذف أحدهما اختصاراً خلاف فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك والمحذوف الاول قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم فى قراءة تحسبن بالياء آخر الحروف أى ولا تحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً ومنه والمحذوف الثانى قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم أى فلا تظنى غيره واقعاً منى (وكتظن) عملا ومعنى (اجعل) جوازاً (تقول) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب فانصب به مفعولين (ان ولى *

الدار أوظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل (قوله و يسمي اقتصاراً) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصاراً الاقتصار على نسبة الفعل الى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى الى واحد فى صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم الى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المغنى البيانيين و يحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالاجماع) انما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيداً قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال فى الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً واختلف فى حذف أحدهما اختصاراً لأن المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف فى حذفهما اقتصارا (قوله مطلقاً) أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الأعلم الآتي (قوله فهو يرى) أى ما يعتقده حتما وقد يقال كما فى الرودانى ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفيا أبداً وظن السوء مفعول مطلق ولى فى كون الحذف هنا لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبداً وزين ذلك فى قلوبكم يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموءه حتما وجعله جماعة كالرضي من الحذف لدليل قال الرودانى و ينبغى أن لا يختلف فى أن الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثاني وماقيل لا دلالة فيه على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم اه ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خيراً يحصل له خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الأعلم الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اه تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جريا على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى قاله الرودانى (ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيراً) هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون به و يصح تقديره بخلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر أما على أنه مفعول ثان لتظن أى فلا تظنى غيره كائناً منى فليس منه فقول الشارح أى لا تظنى غيره واقعاً منى مرهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله الأول تقول (قوله عملا ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثاني (قوله جوازاً) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكي به كان بمعنى التلفظ كما فى الرودانى (قوله مضارع قال) وألحق به السيرافى قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما في التصريح (قوله بتاء الخطاب) أى

لا بقيد

مستفهما به) من حرف أو اسم (ولم ينفصل) عنه (بغير ظرف أو كظرف) وهو الجار والمجرور (أو عمل) أى معمول (وان ببعض ذى) المذكورات (فصلت يحتمل) فمن ذلك حيث لا فصل قوله علام تقول الرمح يثقل عاتقى * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت وقوله متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما ومنه مع الفصل بالظرف قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة
شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله

اجهالا تقول بنى لؤى
لعمر أبيك أم متجاهلينا

فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع الجزأين على الحكاية نحو قال زيد عمرو منطلق ويقول زيد عمرو منطلق وأنت تقول زيد منطلق وأأنت تقول زيد منطلق ﴿تنبيه﴾ زاد السهيلى شرطا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا وفى شرحه أن

لا بقيد الافراد والتذكير دماميني (قوله مستفهما به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماميني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو * متى تقول القلص الرواسما * البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به مايعم المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهذا تقول زيدا ضاربا والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا أفاده سم (قوله وان ببعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على مابحثه سم قال لان الاصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو لانه لم يفد زيادة على ماقبله (قوله علام تقول الخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الامر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق اه بالمعنى واذا الاولى ظرف ليشتمل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى باى حجة احمل السلاح اذا لم أقاتل عند ذكر الخيل (قوله القلص) بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثال الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيدا جالسا (قوله شملى) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا وشمولا اذا عمهم كما فى القاموس وفى شواهد العينى هو الاجتماع وفى المصباح جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدا فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشى من أن الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط فى الاستفهام أن لا يكون بهل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله * فمتى تقول الدار تجمعنا * بنصب الدار على أنه المفعول الاول وتجمعنا فى موضع الثانى فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضح والدماميني وغيرهما بانا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بان الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤل عنه قال الدماميني فان قيل المسؤل عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولا لها فذلك هو المسؤل عنه (قوله وفى شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ماذكره فى التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بان المعنى وفسره فى شرحه بان يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أولا يعملونه حتى

يكون مقصودا به الحال هذا كله فى غير لغة سليم

(وأجرى القول كظن مطلقا) أى ولو مع فقد الشروط المذكورة (عند سليم نحو قل ذا مشفقا) وقوله قالت وكنت رجلا فطينا

يضمنوه معنى الظن قولان اختارنا نبهما ابن جنى وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اهسم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائين فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة فى اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) اشارة الى ضب صاده الاعرابي قائل هذا البيت والضمير فى قالت الى امرأته اسرائينا أى من ممسوخ بنى اسرائين لغة فى اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أى جواز الامرين أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى الى أهل بلدة اسم فاعل من أبت الى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا فى شواهد العينى وفى التاموس أنه بمعنى رجع وضميره عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكتظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لابهام عبارته أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الأصلى أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم فى الآية منادى أو خبر المبتدا محذوف (قوله واما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما فى قالوا سلاما قال سلام أى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية بما لم يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم أن الاصل فى الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو وكذا فى الهمع وقال الرضي فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكي وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غائبان اه وصريح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنوانى والظاهر أن العكس كذلك قال فى الهمع وتحكي الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغي أن يلتزموه فى الملحونة اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله فى موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

﴿أعلم وأرى﴾

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بان فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الاولى بان المخالفة ليتعادل كل من أرى وأعلم اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى فليست احداهما تابعة فى العمل للاخرى فليست احدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله رأى)

هذا لعمر الله اسرائينا
﴿تنبيه﴾ على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه ومنه قوله اذا قلت انى آيب أهل بلدة * وضعت بها عنه الولية بالهجر اه
﴿خاتمة﴾ قد عرفت ان القول انما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن والا فهو وفروعه مما يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو على نوعين مفرد فى معنى الجملة نحو قلت شعرا وخطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم أى يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى واما جملة فتحكى به فتكون فى موضع مفعوله والله أعلم
﴿أعلم وأرى﴾ (الى ثلاثة) من المفاعيل (رأى وعلما) المتعديين الى مفعولين (عدوا اذا) دخلت عليهما همزة النقل و (صارا أرى وأعلما) لان هذه الهمزة تدخل

على الفعل الثلاثى فيتعدى بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا و يزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا وأراني الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا وأعلمنى الله الصدق نافعا (وما) حقق (لمفعولى علمت) ورايت من الاحكام (مطلقا * للثان والثالث) من مفاعيل أعلم وأرى (أيضا حققا)

ولو حلمية نحو اذيريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أى لواحد أواثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أواستقر مثلا لانه الذى يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضا حققا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أوحقا متعلق قوله للثان والثالث أوصفة لمفعول مطلق أى تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة و يحتمل على جعله مرتبطا بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الاطلاق عن التقييد ببعض الاحوال كبناء اعلم ونحوه للمجهول رد اعلى من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لان أصلهما المبتدا والخبر كمفعولى علمت و رأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر الاول أوحذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفى حذف أحدهما اختصار ماسبق) أى من الحذف ووجه القول بالمنع مافى أحدهما من الاقتصار على ماهو كجزء الكلمة كما أوضحناه فى الباب السابق (قوله وفى حذفهما معا الخ) قال سم قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول بخلافه هناك على ان الفائدة تحصل بدون ذكر الاول ايضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أراني الله الخ) الاصل ارانى الله اياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما فى العينى أى مطلوبا منه الكفاية (قوله و يجوز حذفه) أى مع حذفهما أوذكرهما وكذا مع حذف احدهما فقط اختصاراً على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المسموع تعدية علم بمعنى عرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها لا بالهمزة وأجيب بأن فى كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيداً جبة جائز وتوصلا اماماض مبنى للمجهول أوفعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف و يرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج الى تقدير قد عقبها بخلاف الاول (قوله لما عرفت) أى فى الباب الاول (قوله اثنى مفعولى) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعاً لما قد يتوهم من ان التشبيه فى بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر * ومن يعلق ههنا فما أسا * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذوائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لانه لوشبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم انه من تشبيه المجموع بالمجموع وانه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الاول لا يكون جملة قاله سم (قوله و يجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) و يجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله و يمتنع الالغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثانى

فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفى حذف أحدهما اختصارا ماسبق و يمتنع حذف أحدهما اقتصارا اجماعا وفى حذفهما معا اقتصارا الخلف السابق و يجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقوله وأنت أراني الله أمنع عاصم * وأرأف مستكفى وأسمح واهب

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيدا لعمرو قائم واريت خالدا البكر منطلق وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه و يجوز حذفه اختصارا واقتصارا (وان تعديا) أى رأى وعلم (لواحد بلاهمز) بان كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أى بالهمز (توصلا) لما عرفت فتقول أريت زيدا الهلال وأعلمته الخبر (والثان منهما)

أى من هذين المفعولين (كثانى اثنى) مفعولى (كسا) وما به من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة واعطيته درهما (فهو) أى الثاني من هذين المفعولين (به) اى بالثانى من مفعولى باب كسا (فى كل حكم ذوائتسا) اى ذوا قتداء فيمتنع أن يخبر به عن الاول و يجوز الاقتصار عليه وعلى الاول و يمتنع الالغاء ثم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثاني لان اعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية فى ذلك

ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى رب أرنى كيف تحيي الموتى (وكارى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام (نبأ) و (اخبرا) و (حدث) و (أنبأ) و (كذاك خبرا) لتضمنها معناه كقوله نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدى الى غرائب الاشعار وكقوله

وما عليك اذا أخبرتنى دنفا ... وغاب بعلك يوما ان تعودينى

وكقوله

أومنعتم ما تسئلون فمن ... حدثتموه له علينا الولاء

وكقوله

وأنبئت قيسا ولم أبله ... كما زعموا خير أهل اليمن

وكقوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة ... فاقبلت من أهلى بمصر أعودها

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الى ما ينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذى لا يتعدى ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدى الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب كان وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع اه ﴿ خاتمة ﴾ أجاز الاخفش أن يعامل غير علم ورأى من اخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل

عن الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به فى قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية احيائك الموتى فظهر ان أرنى كيفية احيائك تفسير لكيف بريد فيه لا تأويله بالمصدر وان سبك جملة تحيي باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الرودانى وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بان جملة تحيي الموتى يحتمل كونها فى تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه ان الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبرا الخ) قال شيخ الاسلام اعلم ان نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل فى كلام العرب الا وهي مبنية للمفعول اه وقد وقع فى القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل الى واحد صريح واثنين سد مسدهما ان المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الاية الا أن يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفى الدمامينى من ألحق هذه الافعال باعلم ليس قائلا بان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه ماذكر وانما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى اعلم وفى قول الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر اذ الحال قيد فى عاملها على معنى فى فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمرو فى حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الاخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما الخبر به من احوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذاك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى أشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى شيء عليك وقوله أن تعودينى أى فى أن تعودينى متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض ان تعودينى مفعول لعليك فاسد (قوله ما تسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أى أجر به كما زعموا أى بلوا كالبلوا الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلي أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فاقبلت (قوله فالذى لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة الخ ولم يمثل والذى يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى الى اثنين لا فى سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى واحد لازم ككسرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى فى

النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت ومذهبه فى ذلك ضعيف لان المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد وليس فى الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلها فقبل ووجب ان لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز ان يقال ألبست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا والله أعلم

النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ما ينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب فى جواب النفى (قوله ووجب ان لا يقاس عليهما) لان الخارج عن القياس لا قياس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على اعلم وارى لان لبس متعد لواحد فالهمزة انما تعديه الى الثانى فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة

﴿ الفاعل ﴾

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل (قوله اسند اليه فعل) أى على وجه الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الاسناد الاسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الاسناد فيهما تبعى قال يس على انا لا نسلم الاسناد فى البدل بناء على ان عامله مقدر من جنس الأول قال شيخنا أى فالمذكور لم يسند اليه أصلا وكلامنا فيه لا فى المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح فى شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لأن اسم كان لم يسند اليه كان لأن معناه ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه فى باب كان وأخواتها (قوله أصلى الصيغة) المراد باصالتها عدم تحويلها الى صيغة ما لم يسم فاعله لاعدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيها ليس اصلى الصيغة لان الصيغة الأصلية بفتح فكسر نم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقانى كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمر فوعي أتى) عد فاعلى أتى ونم واحدا كما اشار اليه الشارح لأن الرافع فى كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير فى نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أى لوجود يسابك ولو تقديرا وهو هنا ان المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤول للفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وانما يتمدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا فى التصريح واستثنى الدمامينى باب التسوية ان جعلنا سواء فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح ان الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد بدليل ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيها أما الاول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به فى قوله * بدا لى من تلك القلوص بداء * وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا فى الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم كذا فى المغنى وأما الثانى فلما يأتى وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبى بمعلق وقال الدمامينى تبعا للمغنى تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثانى والآية الثانية لان الاسناد حينئذ فى الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لى جواب اقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اه فلا قوال أربعة وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) أورد عليه انه يدخل فى

(قوله عدا الخ) أظهر منه ان قوله نم الخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم فى العامل

و بالتمام نحو اسم كان وباصلى الصيغة النائب عن الفاعل وذكر أو مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه ﴿ تنبيه ﴾ للفاعل احكام اعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي * الأول الرفع وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن أو الباء الزائدتين نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو وكفى بالله شهيدا وقوله الم يأتيك والانباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد ويقضي حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لان شرط جر الفاعل بمن ان يكون نكرة بعد نفي أو شبهه * الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه

قوله أو مؤول به فان زيدا من زيد قائم أسند اليه مؤول بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ماذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وباصلى الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمى اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم اما على القول بانها صيغة أصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصلى الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله اراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو اعجبني ضرب زيد الأمير واسمه نحو اعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف نحو اعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو أفي الله شك وهذا ان يحسب الظاهر والا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) اى سبعة بحسب ماذكره المصنف والشارح لكن من احكامه ما لم يذكراه كوحدته فلا يتعدد فالفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذهو المسند اليه فلا تعدد الا في اجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل في اجزائه واما قوله * فتلقفها رجل رجل فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل واقيم الحال مقامه (قوله باضافه المصدر) أى المصدر المضاف أو الباء سببية ليجرى كلامه على الاصح من ان العامل المضاف وماذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر و بالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن او الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات لما توعدون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والانباء تنمي أى تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبني على عدم اختصاص المحلي بالمبنيات والجمل وايد بعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب في آخر الكلمة وهذا قول الاكثر والثاني أنه تقديري لا محلي بناء على اختصاص المحلي بهما وايد بقول الرضي معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا الاقتضائه أن المحلي لا يكون في المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلي والتقديري بان المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير يمكن اجراء كلام الشارح على هذا القول بان يراد بالمحلي ما قابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الاول لكونه حرفا زائدا وقوته في الثاني لكن في حاشية شيخنا أن ما اضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اه وهذا هو الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ماجر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتي للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لانهما بعد النفي والنهي لاثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد ببل نقل النفي لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما في باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما في التسهيل ويستثنى

قوله (كوحدته) لان الاثر الواحد لا ينشأ الا من واحد

(قوله فالفاعل الخ) فيه ان الثاني تابع كما مر وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يمنع التبعية من

(قوله لحذف الفاعل) فيه ان المعتبر الظاهر فيكون الثاني تابعا باسقاط العاطف ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية

من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرب زيدا أو اطعام في يوم بناء على ماذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده وذهب السيوطي الى أنه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا أول بمشتق تحمل وضرب زيدا في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو ولا يصدنك وكون الفاعل فيه محذوفا لعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم فحذف فاعل الثاني والاستثناء المفرغ نحو ماقام الا زيد الاصل ماقام أحد الا زيد وفي استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتمال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه وهو نص فيما قلناه أولا فلله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور وكون الاصل ماقام أحد الا زيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ قال يس و بقي سادس وهو ماقام وقعد الا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر في أحدهما مع الاتيان بالأخرى فلا يرد ماقاله فتأمل (قوله لأن الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكا بنحو قوله فان كان الخ) أي حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا وان لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتي للغاية بمعنى الى كما في العيني وقطري بفتح القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير فان كان هو) أي فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيره) أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وان أحد الخ) أي على الاصح من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فاجازوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتي) من أن الاصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بان مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الرودانى بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الاثنين متساويين (قوله و بعد فعل فاعل) أي بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما في علمت نفس و يستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثرما وطالما كذا قالوا قال الشاطبي وهو غير متعين في قلما لانها تستعمل للنفي المحض فيمكن ان تكون حرفا نافيا كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أي غالبا وقد تستعمل لاثبات الشيء القليل كما قاله الرضي وعندي أن ما مصدرية هي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيته في المغني عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعلية صرح بفعلها وان ايلاءها فعلا مقدرا يفسره المذكور في قول الشاعر

صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كما في أتاك أتاك

لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله

فان كان لا يرضيك حتى تردني
الى قطري لا اخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التقدير فان كان هو أي ما نحن عليه من السلامة * الثالث وجوب تأخيره عن رافعه فان وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم امامبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا لمحذوف الفعل كما في نحو وان أحد من المشركين استجارك ويجوز الأمران في نحو أبشر يهدوننا أأنتم تخلقونه والأرجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال والى هذا الثالث الاشارة بقوله (و بعد فعل)

اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهم فعل الخ فلا اقتصار فى كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه كما مر فى محله عن الشمنى أن يكون ما أضيف اليه الظرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لأن المراد كما أسلفناه و بعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أى الفاعل فى المعنى أى دالة والمراد بالفاعل فى المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أى الفاعل فى الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله و بعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله للمامر الخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل فى نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف فى التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفى كلام الدمامينى مايفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلم وابن عصفور فى قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه فى الجملة اه وكذا فى التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعنى وئيدا أولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبره وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهى التأنى والجندل الحجر وانما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه في المغنى أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا (قوله على ماذكرنا) أى من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام ففى قوله الفعل ما تقدم فى قوله و بعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لأنها لم تسمع في ذلك وضعفه فى المغنى بأنه اذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشرى في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدمامينى ينبغى على هذه اللغة ترك العلامة جوازا فى قولك قام اليوم أخواك ووجوبا فى قولك ما قام الا أخواك كما يفعل فى علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بالا كما يأتى وانه اذا قيل قاما وقعدا أخواك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة وجوز فى المغنى فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو وفيهما علامة وتقدير ضمير مستتر فى المهمل قال

أى وشبهه (فاعل) فاعل مبتدأ خبره فى الظرف قبله أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فان ظهر) فى اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فهو) ذاك (والا) أى وان لم يظهر فى اللفظ (فضمير) أى فهو ضمير (استتر) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون او يوجد وئيدا وقيل ضرورة وقد روى مثلثا الرفع على ماذكر والنصب على المصدر أى تمشى مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجرد الفعل) من علامة التثنية والجمع (اذا ما أسندا * لاثنين) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (او جمع كفاز الشهدا) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة وقد يقال على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله

وهذا

ولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم وقوله نسيا حاتم وأوس لدن فا * ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز وقوله نصروك قومى فاعتززت بنصرهم * ولو انهم خذلوك كنت ذليلا وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومى فكلهم يعذل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضي * فاعرضن عنى بالخدود النواضر ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك فى الموطأ ثم قال لكننى أقول في حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ماورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير اصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال أو التقديم والتأخير لان الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على

وهذا أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجى هم والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجى خبرا مقدما فيكون على اللغة التصحى التى هى لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أى خذلاه وأسلماه الى عدوه والمبعد قال فى التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبى من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما فى غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلونى البراغيث) عبر بأكلونى مع أن حقها أكلتنى أو أكلننى لان الواو واللغة لا، سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالاكل مجازا كذا فى شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكننى أقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلى وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى أن الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو فى يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجمل فى ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو فى المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتى دافعا به بحث سم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما فى كلام البهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل مارواه البزار فى صحيح البخارى (قوله مجردا) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان لله ملائكة الخ) لم يذكر تمام الحديث لاخذه مما سبق (قوله أزد شنوأة) حي من اليمن ويقال أيضا أسد شنوأة بالسين المهملة بدل الزاى وقد وجد هكذا فى بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل فى نحو ماقاما الا هما وما قاما هما (قوله حمل جميع ماجاء الخ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمت التاء الخ) الفرق بينها وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهما قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام قاله سم (قوله لزم) أى عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله واما اسناد الفعل مرتين) أى ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول باحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك

(٥ - (صبان) - ثانى) أن قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف فى فعل الاثنين والواو فى فعل جمع المذكر والنون فى فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء لزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا) أى حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا أجيب به استفهام محقق (كمثل زيد فى جواب من قرا) اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أى خلقهن الله أومقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاءهم وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة كأنه قيل من يسبح ومن يوحي ومن يزينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحي الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الاول بما رجحه أما الآية الاولى فلشبوته فيما يشبهها وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقتها وهو قال من يحيي العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير وأما البواقي فبالرواية الاخرى وهي رواية البناء للفاعل نعم فى غير ماذكر يكون الحمل على الثاني أولى لان المبتدأ عين الخبر المراد فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير الفاعل أو أجيب به نفى كقوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد أى بل عراه أعظم الوجد أو استلزمه فعل قبله

عقلا اذا اتحد الفاعلان فى المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ به أو ان كان فى حيز شرط لم يوجد مدلوله فى الخارج كما فى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أومقدر أى غير ملفوظ به (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ماقبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أى مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل اطاحة الاشياء المطيحة اى المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا (قوله لأفعال محذوفة) أى قياسا على الأصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا زيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام بالفعل اولى فاختصر وأتى بلفظ من الدلالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت اجملة اسمية فى الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا المانع هنا منه كما فى آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الرودانى تبعا لحفيد السعد أن المسؤل عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أوان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثاني أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سئل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق انهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى آلله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بايراد الجواب جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شأن مايشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلشبوته فيما يشبهها) وجه الشبه ان كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها قلت وقوعه فاعلا اكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث ان كلا سؤال عن شيء ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التي شبهها بها أتم منه بين الاولى وآية قال من يحيي العظام عبر فى الاول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقي) أى وأما اعتضاد التقدير الاول فى البواقي الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ماذكر) أى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أومقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ماذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لارجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفى) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر ان

المراد النفى بالجملة الفعلية كما في الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل تجلدت حتى قيل لا وجد عنده * فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالارجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الاله الخ) العدوات بضمتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما والغادى الآتى فى الغداة والاجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ماذكر كل الخ على الاسناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقريره هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملابسه) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضي) أى وجوبا أو جوازا على التفصيل الآتى وكالماضي الوصف نحو أقائمة هند وقوله لانثى أى مسند الانثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التي فى الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وأيضا فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن الا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم الحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لانه الآخر قلت لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء فى ذلك) أى فى تلو تاء التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقي) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق المؤنث على الشئ ومعنى مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فان تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأة هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما فى الدماميني وغيره لكن لا تلزم التاء فى فعله بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنف والحذف فى نعم الفتاة الخ وانما لزمت مع المضمر لخفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير فى عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قاما نحن (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لانه فى صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجمل كيدودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أى فرج المراد به كما فى يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما في الطير وبه يجاب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أى تأنيثا معنويا

واما وجوبا كما اذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره أو ملابسه نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام أبوه أى وان استجارك أحد استجارك وهلا لابس زيد قام أبوه الا أنه لا يتكلم به لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وتاء تأنيث تلى الماضي اذا * كان لانثى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لان معناها في الفاعل الا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى فى الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الافعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقى (كابت هند الاذى) والمجازى كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمر متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا أم مجازى كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أو) فعل فاعل ظاهر

متصل (مفهم ذات حر) أى فرج وهو المؤنث الحقيقى كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلع والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين

فقط كزينب أومعنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كمنسأة يؤنث وان أريد به مذكر قاله أبو حيان والحاصل انه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع (قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الى آخره وقول الشارح ولا فى الظاهر المجازى التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا فى الجمع غير ماذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا فى حيز التفريع يدل على ان قوله فلا تلزم فى المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح فى التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم فى غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعلمه من قول المصنف والحذف مع فصل بالا فضلا وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل مالم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هي (قوله فى اللزوم) أى باحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتي وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) الا المخاطبة والمخاطبتين لان تاءها للخطاب لا للتأنيث والظاهر ان تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير الا بدليل مايأتى وفى التعبير بقد والاباحة اشعار بان الاثبات أجود (قوله كما فى نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وانما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا لاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقي التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازى التأنيث أو الاجود الحذف تأمل الدماميني عنهم الثانى قال اظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ماينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغى أن اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بان كثرة الاثبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالا فضلا) وقيل واجب ومثل الا سوى وغير وان كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ويدل على انهما مثل الا قوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله معناه مازكا أحد) أى فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع فى هذا البيت وفى آية فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم وان كان للتكسير الا أن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان فى الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بالا ولا بغيرها (قوله ذى التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الاطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى ان الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر فى محله من ان المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير

الشمس ولا فى الجمع غير ماذكر على ماسيأتى فى بيانه ﴿ تنبيهان ﴾ الاول يضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل ﴿ الثانى تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (ترك التاء) كما (فى ﴿ نحو أتى القاضي بنت الواقف) وقوله لقد ولد الاخيطل أم سوء وقوله ان امرأ غره منكن واحدة ﴿ بعدى وبعدك فى الدنيا المغرور والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالا فضلا) على الاثبات (كما زكا الا فتاة ابن العلا) اذ معناه مازكا أحد الا فتاة ابن العلا ويجوز مازكت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله مابرئت من ريبة وذم فى حربنا الا بنات العم وقوله فما بقيت الا الضلوع الجراشع ﴿ قال الناظم والصحيح جوازه فى النثر أيضا وقد قرئ فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ان كانت الا صيحة واحدة (والحذف قد يأتى) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بلا فصل) شذوذا حكى سيبويه قال فلانة (مع ضمير ذى) التأنيث (المجاز) الحذف (فى شعر وقع) ايضا كقوله

المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاما تريني) ان شرطية أدغمت في ما الزائدة وجملة ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما فى عالم لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قاله العينى وتبعه غيره وهو يتم اذا كان الروى هاء الضمير وهم يأبون كونه رويا كما قرر في محله فينبغي أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الياء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (قوله فلامزنة) هى السحابة البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأبقل ابقالها أى أنبتت البقل كانباتها وقيل التذكير في أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه وممن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الأفراح فقول التصريح التذكير فى أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء فى ابقالها غير مسلم ونص الدمامينى فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فان حكمها كذلك قاله سم قال ابن جني اذا أنثت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى إخوتها وذهب الرجال الى إخوتهم كذا في يس والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله أن الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من هذا النحو بالألف والتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير اه وفي كلام الشارح في التنبيه الآتي ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث نحو طلحات وتمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله فى الأول والشاطبي في الثانى (قوله حقيقى) لاحاجة اليه إذ الفرج لا ينقسم الى حقيقي ومجازى (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعى على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين فى الأربعة وتقدم رجحان الاثبات في المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع إحدى اللاتى أى فى أصل الجواز فلا يرد اختلافهما فى الرجحان (قوله وقام الهنود) إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لأن المجازى الطارئ أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال قاله الدمامينى (قوله لتأوله بالجماعة) أى وهى مؤنث مجازى قال فى شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث فى نحو النساء والهنود حقيقى لأن الحقيقي الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجميع لا الى الآحاد اه وفيه عندى نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل يسند في الحقيقة الى آحاد الجمع الا ان يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذى اه أى اسم جمع الذى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى كبقر ونحل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أى لتأتى التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أى لأن الواحد كالمذكور حينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشرى

ان قومى تجمعوا * و بتمتى تحدثوا لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

فما تريني ولى لمة
فان الحوادث أودى
بها وقوله
فلامزنة ودقت ودقها
ولا أرض أبقل ابقالها
(والتاء مع جمع سوى
السالم من * مذكر)
والسالم من مؤنث كامر
(كالتاء مع) المؤنث
المجازى وهو ما ليس له
فرج حقيقي مثل
(احدى اللاتى) أعنى
لبنة فكما تقول سقطت
اللبنة وسقط اللبنة
تقول قامت الرجال
وقام الرجال وقامت
الهنود وقام الهنود وقامت
الطلحات وقام الطلحات
فاثبات التاء لتأوله
بالجماعة وحذفها لتأوله
بالجمع وكذا تفعل باسم
الجمع كنسوة ومنه
وقال نسوة فى المدينة
(تنبيه) حق كل جمع
أن يجوز فيه الوجهان
الا أن سلامة نظم الواحد
فى جمعى التصحيح
أوجبت التذكير فى نحو
قام الزيدون والتأنيث
فى نحو قامت الهندات
وخالف الكوفيون
فجوزوا فيهما الوجهين
ووافقهم فى الثانى أبو
على الفارسي واحتجوا
بقوله تعالى آمنت به بنو
اسرائيل اذا جاءك
المؤمنات وقوله

أى وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أى لشجوهن أى حزنهن وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أى لانه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير فى نحو جاءت الحبليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط فى التكسير هو الاعتباطي كما فى بنات لا التصريفى فانه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبان التذكير فى جاءك الخ) اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير فى جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجح فى الفصل بغير الا الاثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما الثانى فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصرى وأما الثالث فلان أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الالزام اذ الظاهر أن الكوفيين أيضا يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثانى بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله فى نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لأن قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين فى نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لمذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المراة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم لأفراد الجنس انما جاء من النافى بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي ونقل ابن هشام أن الأكثر فى المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا فى يس (قوله والأصل) أى الغالب والراجح وهذا شروع فى الحكم السابع (قوله والأصل فى المفعول أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الأولى وقال سم وهذا لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل فى كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الأصل فى كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل فى كل منهما الاتصال أن الاصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح فى ذلك امتناع مجىء المفعول معه بخلاف الأصل لان الأصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجىء بخلاف الأصل فى كلها (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقد أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجىء المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا كما فى أكرمتك فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون ممتنعا نحو ضرب بنى زيد ومخالفة الأصل فى الأول ممتنعة وفى الثانى جائزة وفى الثالث واجبة (قوله وقد يجى) قصره على لغة من يقول جا يجي وشا يشى بالقصر (قوله وواجب) فى مسئلتين أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت أيا ما تدعوا وغلام من أكرمت وغلام أى رجل تضرب أضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو زيد فكبر فأما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا فى التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضرب بنى زيد ومنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول ان المشددة ومعمولها الا أن يسبقها أما نحو أما انك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعمولها وكونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ومنهم من اطلق فى المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا أضرب ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بأن أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معمول له عليه مطلقا

فبكى بنات شجوهن وزوجتى * والظاعنون الى ثم تصدعوا أو أجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وبان التذكير فى جاءك للفصل أو لان الاصل النساء المؤمنات أو لان أل مقدرة بالذى وهو اسم جمع (والحذف فى نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنوا) أى رأوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين) فالمسند اليه الجنس وأل فى الفتاة جنسية خلافا لمن زعم أنها عهدية ومع كون الحذف حسنا الاثبات أحسن منه (والاصل فى الفاعل أن يتصلا) بالفعل لانه كجزء منه ألا ترى ان علامة الرفع تتأخر عنه فى الافعال الخمسة (والاصل فى المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة (وقد يجاء بخلاف الأصل) فيتقدم المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وقد يجى المفعول قبل الفعل) وفاعله وهو أيضا على ثلاثة أوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب نحو من أكرمت وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره

وأما

وتوسطه على ما يأتي بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان ليس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابني أخي فان أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى واضمنت سعد الحمى ﴿تنبيه﴾ ماذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز نحو فما زالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان

وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي وأومقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمر اليرضي زيدا ويجوز ان زيدا عمر اليرضي أو لام قسم أوقد أوسوف أو قلما أوربما أونون توكيد هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان ليس حذر) أي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أي لفظية كالمثال الاول أومعنوية كالمثال الثاني (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كما في كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لوقال محتجا بان العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجمال الخ) مبني على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ المراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب احدهما الآخر من الثاني (قوله وبان تأخير البيان الخ) هذا في المجمل لا في الملتبس (قوله يجوز في نحو فما زالت الخ) أي فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه قال يس وهذا الجواب لا يجدي الناظم نفعا لما سيأتي له في باب التعدي واللزوم من ان الحذف مع ان وأن يطرد مع أمن اللبس واحترز بامن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أوعن أن تفعل فلا يحذف الجار الا لتباس فسمي ما يتبادر منه شيء التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف في بعض الابواب شموله له عنده في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال يس وأما بالنسبة للوجه الاخير فهو انه لا يلزم من ايراد الزجاج الرجحين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بان الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ اذا خيف الالتباس أي فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أي لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر أو الالباس الغير الضار (قوله أي وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تاخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أي متصلا اذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أي فيه وقوله عن غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعد وماذكر من قصر الصفة على الموصوف الا أنه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أي انه لم يحصلها لعمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد الا عمرا لقصر ضاربية

الامر فيه لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضمر الفاعل) أي وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر) نحو أكرمتك وأهنت زيدا (وما بالا أو بانما انحصر) من فاعل أو مفعول ظاهرا كان أو مضمرا (أخر) عن غير المحصور منهما فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الا زيد أو الا أنا وانما ضرب عمرا زيد أو أنا والمفعول المحصور

نحو ماضرب زيد الا عمرا وماضربت الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وانما ضربت عمرا (وقد يسبق) المحصور فاعلا كان أو مفعولا غير المحصور (ان قصد ظهر) بان كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ماضرب الا زيد عمرا وماضرب الا عمرا زيد ومن الاول قوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا * عشية آتى الديار وشامها وقوله ماعاب الا لئيم فعل ذى كرم * ولا جفا قط الا جبأ بطلا ومن الثانى قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وقوله ولما أبي الا جماحا فؤاده * ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل فان لم يظهر القصد بان كان (٤٠) الحصر بانما أو بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح

﴿تنبيه﴾ الذى أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائى محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولى والشلوبين حملا للا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانبارى الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لانه فى نية التأخير (وشاع) فى لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر لان الضمير فيه وان عاد على متأخر فى اللفظ الا أنه متقدم فى الرتبة (وشذ) فى كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون يعنى الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقوله وما نفعت أعماله المرء راجيا * جزاء عليها من سوى من له الامر وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله كساحلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله

زيد على عمر أى انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو (قوله وماضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وماضرب زيدا الا اياك لان العموم السابق فى قوله ظاهرا كان أو مضمرا فى المحصور فيه وكذا يقال فى انما ضربت عمرا وفى نسخ اسقاط قوله وماضربت الا عمرا (قوله وقد يسبق الخ) قد يقال لم أجيزهنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع فى باب المبتدا والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الا عليك المعول وأجاب شيخنا السيد بان الفرق أن الفعل أقوى فى العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية الخ) منصوب على الظرفية والالف كالف بعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهي الكلام الشر والعداوة وشامها فاعل هيجت (قوله جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما أبي الاجماحا) أى اسراعا وجواب لما فى بيت بعده (قوله الذى أجاز) أى قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذى ويكون التنبيه بمعناه اللغوى (قوله مطلقا) أى فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال القاكهى هو الاصح اه وعليه فما تقدم من الابيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ماهيجت درى وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أى بالا مطلقا أى فاعلا كان أو مفعولا ووجه الدماميني هذا المذهب بانه اذا قدم المحصور فيه بالا كأن قيل ماضرب الا زيدا عمرا فان أريد أن زيدا وعمرا مستثنيان مما والتقدير ماضرب احد أحدا الا زيد عمرا أفاد أن الضرب انما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لان مفاده أن ضرب عمرو محصور فى زيد وهذا لا ينافى أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه فى باب الاستثناء وان أريد أن عمرا متقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ماقبل الا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ماقبل الا فيه فى قولهم لا يعمل ماقبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ماقام الا زيد أو مستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أو تابعه نحو ماقام أحد الا زيدا فاضل اه وللكسائى اختيار الشق الثانى وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ماقبل الا فيه فتدبر (قوله فى نية التأخير) أى فتقديمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبالواو وقوله قدرا أى مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما ستعلمه (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أى جزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا

جزى ربه على عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وذكر لجوازه وجها من القياس وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر ﴿تنبيهات﴾ الاول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها فى الدار وقيل فيه خلاف واختلف فى نحو ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير

على ما اتصل بما رتبته التقديم

يبنى لغيره مثله فضربت به العرب المثل فى سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالاتنة لان الكلاب انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق هذا الهجو (قوله وجها من القياس) يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبا وأجيب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالاصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لان فى الفعل المتعدى اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن فى كلام الشارح على الحل الاول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الاخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله وممن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب ايضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) قالوا فى قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله فى الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا فى مرجع الضمير وملابسه واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكانه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله فى نحو ضرب أباها غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل المتأخر (قوله بناء على أن المخصوص الخ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتى فى بابه) أى من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه (قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والاصح أن الضمير فى الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع الا أن يجاب بان الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم فى باب المبتدا وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة وانما يؤنث اذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ اولى نحو انها هند حسنة أنها قمر جاريتك فانها لا تعمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت فى باب كان وأخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع مغنى (قوله دائما) أى دائما (قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشتبه الفاعل) أى فى الواقع بالمفعول أى فى الواقع (قوله

كان كعوده على ما رتبته التقديم * الثانى كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولدك فى الصغر ينفعه فى الكبر أى التأديب ومنه اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم فى ستة مواضع أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ خبر محذوف أو خبر لمبتدا محذوف * الثانى أن يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفونى ولم اجف الاخلاء انى

* لغير جميل من خليلى مهمل على ما سيأتى فى بابه * الثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو انهى الاحياتنا الدنيا * الرابع ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا * الخامس أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا كقوله ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لاربها ويقال نعمت امرأة هند * السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى ﴿خاتمة﴾ قد يشتبه الفاعل بالمفعول

وأكثر مايكون ذلك اذا كان التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه في صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز أعجب زيدا ما كره عمرو ان أوقعت ما على مالا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب و يجوز نصب زيد لانه يجوز أعجبني الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكنني السفر ولا تقول امكنت السفر والله اعلم

﴿النائب عن الفاعل﴾

(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض اما لفظي كالايجاز وتصحيح النظم او معنوي كالعلم والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه اوعليه وسيأتي انه ينوب عن الفاعل اشياء غير المفعول به لكن هو الاصل في النيابة عنه (فيما) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كنيل خير نائل) تخير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل ثم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل للفاعل

أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع

وأكثر مايكون ذلك) أي الاشتباه (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كالموصوفة وبالتام ماعداه وقيل أراد بالناقص خفي الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أي الفاعل الصواب والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) أي في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسما بمعناه) أي الناقص وقوله في العقل اما أن تكون في بمعنى من بيانا للمعنى او متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أي مماثلا له في العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم ان المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أي ونصبه (قوله على انواع من يعقل) اراد بالانواع مايشمل الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من أعطى زيد دينارا وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان اجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ماينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في جميع ماذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بان الجهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سائم وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللفظي والمعنوي اه وعندي أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أي على السامع كقول مخفي صدقته تصدق اليوم على مسكين و يأتي فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أي تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أي تحقير الفاعل نحو طعن عمرو وقتل الحسين ومن المعنوي كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اه وأراد بالبيان مايشمل علم المعاني لان ماذكر من تعلقات علم المعاني (قوله وسيأتي انه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيماله من الاحكام) لا يعترض بان من جملتها انه اذا قدم اعرب مبتدا والنائب اذا كان ظرفا او مجرورا وقدم لا يعرب مبتدا وانه يؤنث الفعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا في النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف في الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أي العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له دفع به توهم نيابته من غير تغيير لصيغته مع ان نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير او اسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان مايرفع الفاعل من فعل او وصف لا يكون على صيغة مايرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرافع

للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين اضافة المصدر لما بعده على انه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الاصلية) هذا كالصريح فى ان المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضممن) أى ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أى ولو تقديرا كرد وطلب كسره ظاهرا اذا لم يكن مكسورا فى الاصل فان كان مكسورا فى الاصل فامان يقال يقدر أن الكسر الاصلى ذهب واتى باصل بدله أو يقال المراد اكسر اذا لم يكن مكسورا فى الاصل وكذلك يقال فى قوله واجعله من مضارع منفتحا والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه فى المعتل اللام ويقلب الياء الفا فيقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء الفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (قوله منفتحا) أى ولو تقديرا كيقال (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أتى به ليفيد ان هذا فى الماضى لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا فى المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالى لتاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع ان التي للمطاوعة هى البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبى والمطاوعة حصول الاثر من الاول للثانى فى نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه اى دفنه فلا يضم ثاني الفعل معها اذا بنى للمجهول كما فى التصريح وانما كانت غير معتادة لان الاصل فى التوصل الى الساكن المصدر به الكلمة ان يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر) فيه مع قوله تا المطاوعة وشبهها الف ونشر مرتب وفى التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول به الا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثي والرباعى (قوله كالاول) أى كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب فى جواب الامر (قوله أو اشمم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله أعل عينا) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تتغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل او يائيا كغيض وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان واصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الاشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط واصدق وقوله بين الضم والكسر بان يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينية على وجه الافراز لا الشيوع وفى الاشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره ان الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهي التى قبل الالف المالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التي قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مرادبها لفظها فاعل وليت الثالثة تأكيد للاولى التي لها الاسم والخبر وشيئا مفعول مطلق

عن صيغته الاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذى تبنيه المفعول (اضممن) مطلقا (و) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكسر فى مضى كوصل) ودحرج (واجعله) أى المتصل بالآخر (من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه) عند البناء للمفعول (ينتحى و) الحرف (الثانى التالى تا المطاوعه) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالاول اجعله بلا منازعه) تقول تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر باتباع الثانى للاول فى الضم (وثالث) الفعل (الذى) بدئ (بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلى) الشراب واستخرج المال فتتبع الثالث أيضا للاول فى الضم (واكسر أو اشمم فا) فعل (ثلاثى أعل * عينا) واويا كان أو يائيا فقد قرئ وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء بهما والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمي

روما (وضم جا) فى بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاحتمل) كقوله ليت وهل ينفع شيا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وكقوله حوكت على نيرين اذتحاك * تخبط الشوك ولا تشاك (تنبيه) أشار بقوله فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الاوليين وتعزى لبنى فقعس وبنى دبير (وان بشكل) من هذه الاشكال (خيف لبس يجتنب) ذلك الشكل ويعدل الى شكل آخر لا لبس فيه فاذا أسند الفعل الثلاثي المعتل (٤٤) العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب فان كان يائيا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واويا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد فانه بالضم ليس الا ﴿تنبيه﴾ ماذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ماهو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ولم يلتفت الا لباس لحصوله فى نحو مختار وتضار نعم الاجتناب أولى وأرجح (ومالباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام (قد يرى لنحو حب) ورد من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا (ومالفاباع) ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت (لما العين تلى * فى) كل فعل على وزن افتعل الجار أو انفعل نحو (اختاروا نقادوشبه ينجلى) فتقول اختوروا نقودوا خيروا نقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من ظرف اومن مصدر أو) مجرور (حرف جر بنيابة حرى) أى حقيق ومالا فلا فالقابل للنيابة من

لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث وقوله اذتحاك أى حيكت (قوله وبنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره أن الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلي الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فانه بالكسر ليس الا نحو رأيت فى سم مايؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (قوله فانه) أى فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أى مضارعه على غير ينعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ماهو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله فى نحو مختار وتضار) أى فى الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة وردبانهما من باب الاجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (قوله ومالباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى ردلا لباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما يعدل الى أحدهما فى قوله تعالى ولوردوا العادوا الان وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى مافى كون المترتب على الضم فى ردالباسا لانه اجمال فافهم بقى أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشمام والضم وليس كذلك الا فى الاشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر فى باع بالعكس أفاده الشاطبى (قوله لما العين تلى) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن افتعل أو انفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات الثلاث تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبى وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو اشمام وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبى (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدمامينى وغيره ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الرودانى فانه حقق أن الاسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (قوله اومن مصدر) مراده به مايشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن فى الرودانى مانصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بانه لم يذهب أحد الى أن

الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا فى الهمع عن أبى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ فى محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم اذ الاخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدمامينى (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أى بالبناء للمجهول على اضمار السير أى اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمنع من سير سير لان الضمير أكثر ابهاما من الظاهر أما على اضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى سير جوابا لمن قال ما سير سير شديد كما فى الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويعتلل) أى يعتذر أو يتجنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح أى تعتد أى يصر لك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصالها دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العينى ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة وضبطه الدمامينى والشمنى بالذال المعجمة أى يحتد لسانك (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم افادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمنى أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بال العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله واعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفة المختصة (قوله كما هو) أى الحذف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) اى بكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود او حول بينهم الا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وان تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته أو جعل تقدم مفهم جنسه وهو الفعل كتقدمه وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الظرف نائبا الان بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش بجواز نيابة غير المتصرف (قوله فيا لك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كمذ ومنذ الخ) مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولادل على تعليل) لانه مبنى على سؤال مقدر فكانه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز واما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين

الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم رمضان وجلس أمام الامير فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منهما نحو عندك واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع وأجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم زمان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه فاما قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فمعناه ويعتلل اى هو أى الاعتلال المعهود أو اعتلال عليك فحذف عليك لدلالة عليك الاول عليه كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحيل بينهم وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ولادل على تعليل

على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا لمنع نحو يقام لا جلال زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجىء له بان كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضي الله تعالى عنهما والاغضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الرودانى جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضى لان الاغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على ما مر أى أى على الوجه الذى مر فى ويعتلل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعنى الحال التي تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثاني) أى فى مثاله لان مناقشته انما هى في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرها هو تمييز المفرد كتفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن دستوريه الخ) اعلم أنه لا خلاف فى انابة المجرور بحرف جر زائد وأنه فى محل رفع كما فى ماضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب فى محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بانه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن دستوريه والسهيلى والرندى أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اهـ مع باختصار ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع الباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالمجرور الظرف فاعرفه (قوله الرندى) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أى الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا فى التصريح فنائب الفاعل عند ابن دستوريه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء هم المراد بمن فى قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه اهـ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما فى تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا لامع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه

كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فاما قوله يغضي حياء ويغضي من مهابته فلا يكلم الاحين يبتسم فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر لا قوله من مهابته

﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر ابن اياز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل ايضا وفى هذا الثانى نظر فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام * الثانى ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندى الى أن النائب فى نحو مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع على المحل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يؤنث له فى نحو مر بهند

ولنا سير يزيد سيراو أنه انما يراعى محل يظهر فى الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومر بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول لست قائما ولا تقول فى الفصيح مررت زيدا ولا مرز يد على أن ابن جنى أجاز أن

يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لامع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فانه وجيه (قوله ولنا) أى المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير يزيد سيراً رد لدعواهم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى عدم انابة ضميره وقوله وانه انما يراعي الخ رد أول للدليل الاول وقوله على أن ابن جنى رد ثان له وقوله يظهر فى الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار وقوله والنائب فى الآية رد للدليل الثانى وقوله ضمير الخ أى لاعنه بل المجرور فى محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور باصلي لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيراً فى عدم جواز التقدم على الابتداء لا رداً ثانياً حتى يرد ماذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تزاد الا بعد النفى لا لوقوع أحد فى الاثبات لان نفى ضميره مسوغ كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن طارق * نص عليه ابن مالك كما فى التصريح وقوله وقالوا فى كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومرت بهند لكون المسند اليه فى صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من أنثي لان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب أصلا (قوله ان وجد فى اللفظ) احتراز عما لو وجد فى المعنى بان كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيداً الرجال امتنع انابة الثانى عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه فى التسهيل (قوله مطلقا) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أى ورد ضرورة أو شذوذاً (قوله المنيب) من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (قوله كما فى البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بان النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفروا وغاية مافيه انابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال فى شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلي وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لانه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أى لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان فى انابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على الحدث والزمان كذا فى الهمع ويحث فيه سم بان شرط انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا)

يتبع على محله بالرفع والنائب فى الآية ضمير راجع الى مارجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة فى نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا فى كفى بالله شهيداً ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند * الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذى) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد * فى اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقوله

لم يعن بالعلياء إلا سيداً * ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى وقوله وإنما يرضى المنيب ربه * مادام معنيا بذكر قلبه ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كما فى البيتين ﴿ تنبيه ﴾ إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان ظرف المكان (و باتفاق قد ينوب) المفعول (الثان من * باب كسا

فيما التباسه أمن) نحو كسي زيدا جبة وأعطى عمرا درهم بخلاف مالم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا ان يقال فيه أعطى زيدا عمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا ﴿تنبيه﴾ فيما ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان نكرة والاول

معرفة حكي ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينوب الاشارة بقد الى ان ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول او انها للتحقيق اه (فى باب ظن و) باب (ارى المنع) من اقامة المفعول الثاني (اشتهر) عن النحاة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك (اذا القصد ظهر) كما فى المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الاول ولقوم فى الثانى فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال فى ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكر اخالدا منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف ﴿تنبيهات﴾ الاول يشترط لانابة المفعول الثانى مع ماذكره ان لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا الثانى افهم كلامه انه لا خلاف فى جواز انابة المفعول الاول فى

هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أى فى تركيب أمن فيه الالتباس قال سم قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثانى مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثانى لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالباس كما قيل بمثله فى ضرب موسى عيسى وصديق صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة اجيب بانه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثانى بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت انابة الثانى توهم فاعليته معنى لكون الاصل انابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوما فضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق الاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضى أولوية انابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أى سواء كان الاول معرفة أو نكرة طردا للباب (قوله لما سلف) أى لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا أنه الآخر فى باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به فى باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثاني) أى لظن لانه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن فى امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها لكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفى انابة المفعول الثانى اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة فى انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اه وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وان هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما أنه المفعول الثانى فى الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ماذكره) أى من امن اللبس (قوله افهم كلامه) قيل وجه الافهام انه حكى خلافا فى انابة الثانى فى باب ظن وارى والاتفاق على انابته فى باب كسا وسكت عن الاول فى الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف فى انابته وفيه أنه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على انابته الا ان يقال لم يسكت عنه لانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه ان المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت افضل منك افضل من زيد ومثال الثانى ظننت صديقك زيدا (قوله ويعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فى قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبته التقديم لكن لما انيب الثاني صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الاول

الابواب الثلاثة وقد صرح به فى شرح الكافية واما الثالث فى باب ارى فنقل ابن ابى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق ان الخلاف موجود فقد اجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو اعلم زيدا فرسك مسرجا الثالث احتج من منع انابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين او معرفتين ويعود الضمير على

متأخر لفظاً ورتبة ان كان الثاني نكرة نحو ظن قائماً زيداً لأن الغالب كونه مشتقاً واحتج من منع إنابته مطلقاً في باب أعلم وهم قوم منهم الخضراوي والأبدي وابن عصفور بأن الاول مفعول صريح والآخر ان مبتدأ وخبرشبها بمفعولي أعطى وبأن السماع إنما جاء بانابة الأول كقوله ونبئت عبد الله بالجو أصبحت * كرام مواليها لئيما صميمها * الرابع حكي ابن السراج أن قوما يجيزون إنابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي

نيابة التمييز فاجاز في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال والى ذلك أشار في الكافية بقوله وقول قوم قد ينوب الخبر * بباب كان مفرداً لا ينصر * وناب تمييز لدى الكسائي * لشاهد عن القياس نائي اه واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائباً واحداً (وما سوى) ذلك (النائب مما علقا بالرافع) له (النصب له محققا) إما لفظاً ان لم يكن جاراً ومجروراً أو محلا إن يكنه ﴿ تنبيه ﴾ قال في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس أي قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله مثل القنافذ

الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولا أولا رتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظاً وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدمه (قوله بأن الأول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ وخبر أي في الأصل شبها أي في نصبهما بمفعولي أعطى أي فاطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد بسم هذه الحجة بأنها لا تقتضي المنع بل أولوية نيابة الأول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع انابة الثالث أيضاً قال الاسقاطي ولا تجري هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبئت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالي العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله إنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الهمع (قوله لعدم الفائدة) إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبراً وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أي وتابعه مما علقا بالرافع أي تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له أي لذلك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متجدداً وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجروراً الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الأولى أن يقول لفظاً ان كان مما يظهر اعرابه أو محلا أو تقديراً ان لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الرودانى بأن المراد باللفظي أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالمحلي أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ماذكر ومقابلة لفظاً بمحلا ظاهرة في إرادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معاً ومنهم من ينصبهما معاً عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أي عند الجمهور المانعين إنابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أي على النيابة والرابط للخبر بالمبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أي على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين والعمرون زيدوا في رزقهم عشرين وان شئت حذفت المجرور

﴿ إشتغال العامل عن المعمول ﴾

هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر ولا يقاس على ذلك اه ﴿ خاتمة ﴾ إذا قلت زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً تعين رفع عشرون على النيابة فان قدمت عمراً فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور ﴿ إشتغال العامل عن المعمول)

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسط واذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصباً أو رفعا ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله ثم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيداً بل الاسم إن نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقراً لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني وأن يكون واحدا لا متعدداً على ما فيه من الخلاف الآتي قريباً قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلا كقوله تعالى وايای فارهبون وايای فاعبدون وای فاتقون ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير وايای ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل ايای منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الرودانی تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر الى اسم لأدنى ملابسة أي مضمر يلاقي اسما متقدما في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وايای فارهبون فان تقديره إن كنتم ترهبون أحداً فايای ارهبوا ارهبون فالقاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا اه أي لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت في محلها ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيداً ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة في مقام الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً فلا يجوز أن يقال زيداً درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع واجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال وعن الرضي انه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيداً أخاه غلامه ضربته أي لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقا زيداً وعمرا وبكرا ضربتهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد قوله وسوفي ذا الباب الخ وقوله شغل أي ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أي ملابس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الخاتمة كالتوضيح يقتضي أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبي حيان ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ ففي الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل) أي حقيقة باب الاشتغال أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره

(قوله ويشترط) لا يظهر في الرافع ودعوى انه أن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرافع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمنع الاشتغال في المصدر وما معه حينئذ (قوله وأن لا يفصل) أي بالنسبة للفعل دون الوصف (قوله لعارض) فيه أن ما امتنع كونه مفسرا انما هو للعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطا آخر وتأمل في المقام

المذكور وان كان لا يعمل قام فى زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمة المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعند مفعول فيه وصححه الدمامينى (قوله لو تفرغ له هو اومناسبه) ظاهره يقتضي أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك الا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) اى لصلح فى حد ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتي في الوصف ان لم يك مانع حصل ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم مما يأتي أفاده سم (قوله والباء فى بنصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطته كزيد امررت به ولا يرد على هذا انه يلزم التكرار فى قوله الآتي وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتي أعم مما هنا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ماهنا وما لو كان داخلا على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم قاله سم (قوله باعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف خلافه (قوله اما وجوبا الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر فى كلام الناظم للاباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف لمحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوما اضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوما فيه شىء لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لان الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى اني رايت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للاول أو المفعول الثاني لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير اني رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيد اضربته لا محل لها وفى نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجرة عظيم فى محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوبا وفى نحو انا كل شىء خلقناه بقدر ونحو زيدا لحز يأكله بنصب الخبز فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بانه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله * لا تجزعي ان منفسا أهلكته *

أو ملابسه لو تفرغ هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى بيانه فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام في المحل بدل من الضمير والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أى نحو زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا أو مرجوحا أو مستويا الا أن يعرض ما يمنع النصب على ماسيأتى بيانه (بفعل اضمرا * حتما) أى اضمارا حتما أى واجبا أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتوما وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهرا) اما لفظا ومعنى كما فى نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت

مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أي ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان وان لم يسغ اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقدم مثلها واستغنى بجواب ان الأول عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة انظر المغني وفي حاشية الدماميني عليه انه لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الاولى لأن المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما أتى بها الضرورة التفسير (قوله واما معنى) أي واما موافقة له في المعنى قال سم بقي أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فان ضرب أخي زيد ملزوم أي عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما في زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثاني كما في زيدا ضربت أخاه أي أهنت وزيدا ضربت عدوه أي أكرمت وكما في زيدا مررت بغلامه أي لابست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أي بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أي فتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتي الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رأته في حيزها وانما خصوا هل بذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كاخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات ولكونها ام الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثم والشروط وان كما في الهمع وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشروط وانما كانت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ولانها أعم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ولطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو أقائم زيد أم قاعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الادوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه في نحو أزيد قائم أم عمرو والمسند في نحو أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذ الحاصل عنده في الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند في الأولين وعدم التعيين في الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغني واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أتت لطلب التصور ندورا كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببل أو الهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق وممن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكني أستشكل عدهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركته له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك اذا أبدلت أم باو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما كان مع أم وأن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في المغني في بحث أم ولم يقل أحد بان أو من أدوات الاستفهام

زيدا ضربته وامامعنى دون لفظ كما في نحو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به ﴿تنبيه﴾ يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت تضربه لم يجز للفصل بانت (والنصب حتم ان تلا) أي تبع الاسم (السابق ما) أي شيأ (يختص بالفعل) وذلك كأدوات الشرط (كان وحيثما) وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان زيدا لقيته فاكرمه

(قوله وطارئ) اي فربما يتوهم عدم الاختصاص (قوله وان المطلوب) لا يقال التصور حاصل أيضا لانا نقول لما كان الجواب بالمفرد أوثر التصور ولك ان تقول ان المطلوب تصور المعين من حيث افراده تدبر

وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اه ببعض إيضاح قال الشمني لعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اه ولم يعدها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بان أحدا جاءه المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلا جاءه فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قياس ماسبق في نحو أزيد قائم أم عمر و قلت فرق بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اه ببعض إيضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحينما عمرا الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول مايختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجيء أنه لا يليها في النثر إلا الفعل الصريح مالم تكن أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغي جواز الرفع بالابتداء عند من اجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما إذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفريعاً على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سم يمكن ان يستفاد ذلك اى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذاً من قوله مايختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) اى لا تخافي الفقر ان منفس بضم الميم وكسر الفاء أي مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعي الخ عيني (قوله فان انت الخ) أي ان لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب الى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعاً فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله وإن لم تنتفع بعلمك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الرودانى أي لا يقع وقوعا حسناً لأنه يقع بعدها في النثر أيضاً لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أي غير الهمزة بقرينة ماتقدم اذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثراً وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع انها كادوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها (قوله واما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة إيلائها الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد يستثنى من كلامه أما فان الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أي وأما ثمود فهديناهم هديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده سم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أي لأنها لا تجزم قال الرودانى مثل إذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو لو ذات سوار لطمتني لو غيرك قالها يا أباعبيدة (قوله مطلقاً) أي سواء كان الاسم ماضياً أو مضارعا (قوله أو إن) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات (قوله والفعل ماض) أي لفظاً نحو إن زيد لقيته فأكرمه أو معنى نحو إن زيد لم تلقه فانتظره والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي

وحينما عمر القتيبه
فاهنه وهلا بكراضر بته
وأين زيدا وجدته
ولا يجوز رفع الاسم
السابق على أنه مبتدأ
لأنه لو رفع والحالة هذه
لخرجت هذه الادوات
عما وضعت له من
الاختصاص بالفعل نعم
قد يجوز رفعه بالفاعلية
لفعل مضمر مطاوع
للظاهر كقوله لا تجزعي
ان منفس أهلكته
في رواية منفس بالرفع
وقوله
فان أنت لم ينفعك
علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون
الاوائل
التقدير ان هلك منفس
اهلكته وان لم تنتفع
بعلمك لم ينفعك علمك
﴿ تنبيه ﴾ لا يقع
الاشتغال بعد أدوات
الشرط والاستفهام الا
في الشعر واما في الكلام
فلا يليهما الا صريح
الفعل الا اذا كانت
أداة الشرط اذا مطلقا
أو إن والفعل ماض

(قوله فرق) لا يخفى أن
المطلوب بالهمزة في
مثاله التصور كما مر
(قوله تقييده) وان كان
الكلام في المنصوب
تدبر (قوله بأن يقال

فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة (وان تلا) الاسم (السابق ما بالابتدا يختص) كاذا الفجائية وليتما (فالرفع التزمه أبدا) على الابتداء وتخرج المسئلة عن هذا الباب الى باب المبتدأ والخبر نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته فلو نصبت زيدا وبشرا لم يجز لان اذا للمفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا مفعول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد و (كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل) المشتغل عنه (تلا) أي تبع (ما) اى شيئا (لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد) كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لانه بدل من اللفظ به

فانها لم تجزمه لفظا إما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهرا قاله المصرح (قوله فتسوية الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتدا) أي بذي الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أي على الصحيح وللرد على المقابل أكد بقوله أبدا (قوله وتخرج المسئلة عن هذا الباب الخ) أي لانه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبي الربيع بناء على الازالة قال في المغني والصواب ان انتصابه بليت لأنه لم يسمع ليتما قام زيد مثلا (قوله إذا للمفاجأة) من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية إلا بتكلف (قوله لا يليها فعل) اى ظاهر ولا معمول فعل اى مقدر فالمراد انه لا يليها فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس في جميع الاحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا (قوله في نحو خرجت الخ) اى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أي لما يأتي في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو إني لزيد ضربته (قوله ما لم يرد الخ) أي شيئا لم يرد قبله معمولا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أي وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو برفع زيد لا غير كما في التسهيل وشرحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيبويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيسا دون اسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما في الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام * فائدة * كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعول ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ إلى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسئول عنها المحذوفة والاصل سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم لخصته من المغني والدماميني (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيدا لأنا ضاربه زيدا ما ضربته زيدا كم ضربته زيدا إني ضربته زيدا الذي ضربته زيدا رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب أي على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أي على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمحمول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى في * يا أيها المائح دلوى دونكا * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بايضاح وزيادة (قوله لأنه بدل من اللفظ به) أي لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل

من

من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشان المبدل موافقة لبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيدا لتضربه أولا تضربه لما فى الرودانى عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما نحن فيه غير سديد وانما اختير النصب لأن وقوع هذه الاشياء اخبارا للمبتدا قليل بل قيل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جئ به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب الشارح بما ذكره لا يمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشرى انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لأن الضمير) أى المجرور بالباء فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره فى محل رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع ان هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما فى البتدا من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما اشبهه ومالا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فى والرفع يختار فى العموم كالآية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اه أى ولا يمنع من اختيار التانيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (قوله فى نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا باحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما فى المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط) فهم الجماعة أن المراد فى اسم الشرط ولهذا قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من اسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اهو مثل اذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد باذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام كل من اداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمله فانه وجيه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (قوله فى العموم) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه اشارة الى أن فى عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل فى المعنى) أى لانه الذى يلى الاشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها

الامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه أو ليضربه عمرو أولا تهنه واللهم عبدك ارحمه أو لا تؤاخذه وبكرا اغفر الله له وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير فى محل رفع وانما اتفق السبعة عليه فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا الان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ولذا قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

ان التقدير هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كزيدا ضربه (و) الثانى أن يقع (بعد ما ايلاؤه الفعل غلب) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فايلاؤه مصدر مضاف الى المفعول الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل فى المعنى والذى يليه الفعل غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو

أبشر أمنا واحدا نتبعه فان فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيدا تضربه الا فى نحو أكل يوم زيدا تضربه

كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أى هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع أى لان الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برزوا تفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ والا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدمامينى ونقله شيخنا السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح واقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر برزوا تفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لان البعدية ظاهرة فى الاتصال (قوله الا فى نحو الخ) أى مما فصل فيه بظرف أو جار أو مجرور (قوله فالرفع) أى واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق الهمزة به والحق عدم الوجوب لان السؤال عن الاسم انما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل ان السؤال فى نحو أزيدا ضربت أم عمرا بالضمير انما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب اجماعا (قوله أتعلبة الخ) تعلبة ورياح وطهية والخشاب قبائل ومراده مدح الاولين وذم الآخرين وتعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت تعلبة الخ والفوارس صفة لتعلبة ورياحا بالياء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدليه ان كان بمعنى ملت أى ملت بدلهم الى طهية والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله للنفى بما الخ) قيد بالثلاثة لان لم ولما ولن لا يليها الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أى لا زيدا رأيته ولا عمرا كلمته لان لا الداخلة على الماضى غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشرى وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل لا الاولى بما النافية كما فى المثال لانها مثلها فى الدلالة على النفى وفى الصورة اذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لان مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لانه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل مرجحا يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أى ولو غير الواو كما فى الشاطبى وقوله بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضى ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتى على صورة النصب الضعيف فى زيدا ضربته اذا لم يأت بعده شئ لعدم تقدم مرجحه فتأتى الفعلية بعد استقرار الضعف فى الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرا أكرمته لان تقديم الفعلية تقديم لما يستدعى النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد ان كان يقول باستواء الصورتين فى ترجح النصب واقتصر الرودانى على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اه وكذا فى شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذى رأيته فى مغنيه ولو قيل بتساوى الرفع والنصب فى هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه أن الاصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف فى العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل فى المغنى عن الامام الرازى أن التخالف قبيح فاندفع ما قيل ان فى الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغى التساوى ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك

لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب فى قوله أتعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا

ومنها النفى بما أولا أو ان نحو ما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا ضربته وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته

(و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو قام زيد وعمرا أكرمته وانما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فاكرمته

فان الرفع فيه أجود لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله و بقوله فعل مستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي

﴿تنبيهان﴾ الاول تجوز الناظم فى قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت الثانى لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا أحدها أن يقع اسم الاشغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته فحتى ولكن حرفا ابتداء اشبها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيد أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل و بعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفى وشبهه * ثانيها أن يجاب به استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا لمن قال غلام أيهم ضربت * ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود ويكون نصبه نصا فى المقصود كما فى انا كل شيء خلقناه بقدر اذ النصب نص فى عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود وفى الرفع ايهام كون الفعل

مالم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد فى الفعلية والثبوت فى الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله فان الرفع فيه أجود) مالم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذى طلب كاكرم زيدا وأما عمرا فاهنه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع أما لكونها فى غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدماميني و يمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها و بين أما باكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل و يمكن دفعه بانه أتى به دفعا لتوهم ان المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما اخرج هذا بقوله بلا فصل لانه أصرح فى اخراجه (قوله تجوز الناظم) أى بتقدير المضاف أى على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) اعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح فى شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن فى المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منها انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف فى حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفى لكن وقوعها بعد النفى ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمته) محل كون زيدا منصوبا بفعل مقدر اذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تاكيدا أى لا كرمت زيدا الذى تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدا الا أكرمت القوم وان أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي والرفع فى غير الذى مر رجح اذ لا وجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أى مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع اى ترجح الرفع فى الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف اليه) اى الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضى بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت او نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة او خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان وأجاب السعد بان الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهي مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له بخلاف الثاني فان مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه فى الاول أعم منه فى الثانى مفهوما بل وصدقا عند المعتزلة كذا فى شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لايهامه ما ذكره الشارح (قوله وفى الرفع ايهام كون الفعل الخ) انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا و بقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا و بقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة فى أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب) أى لانه يدفعه المقام فلا ينظر اليه و يلزم عليه مرجوحية

 وصفا مخصصا و بقدر هو الخبر وليس المقصود لايهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب وقال النصب في الآية مثله فى زيدا ضربته قال وهو عربى كثير وقد قرىء بالرفع لكن على أن خلقناه فى موضع الخبر للمبتدا والجملة خبران و بقدر حال وانما كان النصب نصا فى المقصود لانه

قراءة الاكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الرودانى أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدرا من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التى فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضى أنهم فعلوا فى الزبر أى فى صحف الاعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيأ اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا لكل شيء لان المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أى غير المفصول باما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فاكرمته فالمختار رفعه مالم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق فى قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط ان يكون فى الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثانى لان المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطف بالفاء) فى هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثالثة معطوفة بالفاء لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لافادتها السببية تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير (قوله لأن فى كل منهما مشاكلة) ولان سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة اليه ان رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجع الضمير للمبتدا أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله وسابقا بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف فى تسهيله الى الاخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه (قوله يجيزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وسم قال الاسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره ان هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل اه كلام الاسقاطى وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وأن بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم

لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى وكل شيء فعلوه فى الزبر (وان تلا المعطوف) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (فعلا مخبرا به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مخيرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته فى داره أو فعمرا أكرمته برفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح لأن فى كل منهما مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب والفارسى وجماعة منهم الناظم يجيزونه

المنقول وعزوه الى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافي وهو المختار يدل على أنه معنوي وظهر أن قوله تفريعا على ماذكره مما مر مانصه فلا حاجه الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا لمسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (قوله الواو كالفاء) ردبان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل اطلاقه يقتضي ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الامرين على السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط (قوله أيضا) أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف مالم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع أفاد أنه فاعل الاكرام الا اذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيدا وعمرو يكرمه هو فعند عدم الابراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الابراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق برجح على ماقال الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا ماغادروه) أي تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه ان يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة أجيب بان ماوان كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم أن ماخالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التي هي مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على رأي غيره مبني على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله أن ترده اليه نائب فاعل أبيح كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبيح وضمير ترده وتخرجه الى ما أبيح واليه وعليه الى ما أوردناه من القواعد والمعنى فاعل الحكم من رفع ونصب الذي ابيح لك رده الى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع مالم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أي غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو باضافة أي بمضاف أو ذي اضافة وقوله أو بهما معا فيه اشارة الى أن أو في كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعترض الشاطبي كلام المصنف بان الفصل لا يتقيد بما ذكر اذ يجوز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ فليست أو مانعة

وقال هشام الواو كالكاف وهو ما يقتضيه كلام الناظم ﴿تنبيه﴾ شبه العاطف في هذا أيضا كالعامل وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو أنا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني نحو هذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير الذي مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا أو مساويا (رجح) على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذي هو خلاف الاصل فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله فارسا ماغادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أبيح) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده اليه وتخرجه عليه (افعل ودع مالم يبح) لك فيه ذلك (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تتابعت أو بهما معا (كوصل يجري)

جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ما تقدم) أى من الاحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا اشارة الى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية الاحكام الا أن يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أى ويختار النصب فى نحو زيدا مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار فى زيدا ضربته ويستوى الامران فى نحو زيد قام وعمرو مررت به فى داره كما يستويان فى زيد قام وعمرو أكرمته فى داره ويترجح الرفع فى زيد مررت به كما يترجح فى زيد ضربته (قوله أحسن منه فى نحو زيد اضربت أخاه) لان المقدر فى الاول من لفظ المذكور ومعناه وفى الثانى من لازم معناه فقط ولعدم الفصل بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه فى نحو زيدا مرت باخيه لانها مه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفى نحو زيدا ضربت أخاه أحسن الخ) لان الفصل فيه أقل من الفصل فى الثانى ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت أخاه والمنقول عن أبى حيان أن النصب فى الاول أحسن منه فى الثانى لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر فى المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير فى المعنى فى الاول دون الثانى لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوى ذا الباب وصفا) أى فى الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل والى هذا الاشارة بقول الشارح فى جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور فى الاسم ولا فرق فى الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنما ضارباه أو أنتم ضاربوه او انتن ضاربات وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضوارب (قوله ذا عمل) أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو أزيدا انت ضاربه) قال سم ينبغى أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسرا للمحذوف المرفوع وقائما مقامه اه وقال الدمامينى أجاز صاحب البسيط فى المثال أن يكون نصب زيد باضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا آخر اه يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل اولهما جىء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر الى الموصوف المحذوف أى شخص محبوس أى مقصور وانت ان نظر الى المبتدا الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى والا لم يكن فى محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أى بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجه عدم وروده ان مراد الشارح توجيه منع زيدا انت تضربه وجواز زيدا انت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وانما امتنع زيدا انت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سواء لان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقى شىء آخر وهو ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبى كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى وحينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بان المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى

النصب فى نحو انزيدا مررت به أو بغلامه أو حبست عليه وعلى غلامه او اكرمت أخاه أو غلام أخيه اكرمك كما يجب فى نحو انزيدا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه أو حبس عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو كما وجب الرفع فى نحو فاذا زيد يضربه عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة (تنبيه) النصب فى نحو زيدا ضربته أحسن منه فى نحو زيدا ضربت أخاه وفى نحو زيدا ضربت أخاه أحسن منه فى نحو زيدا مررت باخيه (وسوى ذا الباب وصفا اذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا أنت ضاربه أو مكرم أخاه أو مار به أو محبوس عليه تريد الحال او الاستقبال كما تقول ازيدا تضربه او تكرم اخاه او تمر به او تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه بخلاف انت ضاربه لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل

أراغب

أراغب أنت عن آلهتي الفصل الممنوع وقوله الاجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في أزيدا أنت ضارب لان المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبه فكانه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسر الناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن مالا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليكه) أي على ان زيدا مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسبة الى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لان المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفي محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده مامر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أي على الاشتغال بفعل محذوف او اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أي تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملا قاله الدماميني وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغني بان اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعني فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا ورعيا اياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيدا سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم في المغني بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيدا لست مثله أي باينت زيدا (قوله الذي لا ينحل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا في المثال واحترز مما ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ) يعني أن الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم لم يجز أن يفسر عاملا فلا يجوز أزيدا أنت ضاربه أو محبوس عليه أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (ان لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا أنا الضارب به ولا وجه الاب زيد حسنه (تنبيه) يتعين الرفع في زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري وهو المبرد والسيرافي (وعلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق

(قوله وقد مر) عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتفسير الآتي يقال لتفسير الناصب له (قوله النائب الخ) فيه ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم الا على بعض الاقوال

(قوله رد الخ) سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنها للتبيين ويطرد الباب فما للمغني متجه

(حاصلة بتابع) سببي له جار على متبوع جنبي منه وهو الشاغل نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كعلقة بنفس الاسم السببي (الواقع) شاغلا فكما تقول زيدا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله

السابق في المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الاجنبي لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء في قوله بتابع وبالاسم سببية لان كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (قوله سببي له) أي للاسم السابق (قوله نعتا) أي لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقي البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه ان العلقة تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هند اضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيد القيت عمرا والذي يحبه أي يحب زيدا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيد القيت عمرا وزيدا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا اخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أي بشرط ان لا يعاد معه العامل كما في التسهيل والا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي) كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو زيدا ضربته كما في سم (قوله فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه اشارة الى أن في كلام المصنف حذفا أي بالعمل في متبوع تابع سببي وبالعمل في نفس الاسم ولا حاجة الى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف (قوله في نية تكرير العامل) يعني أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الرودانى عامل البدل وان كان مقدرا لكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا الدماميني القول بان البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال اليه (قوله فتخلو الاولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فلا سمان أو الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضميراه دماميني (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون الخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجح في نحو ازيد قام ويجب كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما لانا نقول المنع من العمل لعارض ان الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله اذا قدرت ما كافة) أما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله

(حاصلة بتابع) سببي له جار على متبوع جنبي منه وهو الشاغل نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كعلقة بنفس الاسم السببي (الواقع) شاغلا فكما تقول زيدا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله في سببيه كذلك تقول زيدا أكرمت رجلا يحبه أو أكرمت عمرا وأخاه أو عمرا أخاه فتكون العلقة عمله في متبوع سببيه المذكور ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في أي أن وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل وان كان الاصل أن يكون متصلا بالعامل أو منفصلا عنه بحرف جر ونحوه ﴿تنبيه﴾ لو جعلت أخاه من قولك زيدا أكرمت عمرا أخاه بدلا امتنعت المسئلة نصبت أو رفعت لان البدل في نية تكرير العامل فتخلو الاولى عن الرابط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو ولا فادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف ﴿خاتمة﴾ اذا

رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه أو ملابسا لضميره نحو أزيد قام أو أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة

أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة ألا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل فى نحو إن زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وإن أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقانى أن أداة الشرط إنما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير إن وجدت أحدا وأجاب يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الرودانى بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك فى غير الآية اذا لم يرد به الاشتغال وأما ما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال فى غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفى غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغى أن يزاد الكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال فى ذلك اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم فاله الدمامينى (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح ان ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفى نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفى نحو أبشر يهدوننا لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا فى أأنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم فى باب الفاعل (نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) إنما استوى الأمران فيه لأن فى كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق ﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾ من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم و إنما جعلنا الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم وفى هذا الباب ذكر المفعول به (قوله إلى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الأول الخ) فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف الأمر الثانى من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله أن تصل) ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الرودانى والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس قمته باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير الخ) الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لاخراج نحو تمرون الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف أنها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام

يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند المبرد ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده والله أعلم

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾ (علامة الفعل المعدى) الى مفعول به فأكثر ويسمى أيضا واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول به أمران الأول صحة (أن تصل * ها) ضمير راجع الى (غير مصدر به) والثانى أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو عمل) فانك تقول منه الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به أو اليه فلا يتم الا بالحرف والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر

فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو ﴿ تنبيه ﴾ هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدى نظرا الى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول

بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون أل في الفعل في عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أي المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أي ولم يضمن معنى فعل لازم والا كان لازما أو في حكم اللازم كما سيأتي في الخاتمة وكان الاولى التنبيه على هذا الان ماذكره من عدم نصب المفعول أذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعترض اللقاني كلام المصنف بان مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدي الى شيء نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بانه متعد بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بناء على الاصح ان صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذلا واسطة) أي على مايستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف في التسهيل على أن مايتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ماتعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفرفاه بمعنى فتحه وغفر فوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أي للازم ذلك اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للقصور المذكور (قوله لازم له) أي غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله إذا كثر أكله) أي كان كثرة الأكل سجية له فلا يرد ماقاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفي القاموس النهم محركة وكسحابة إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعني فهو نهم ونهيم ومنهوم اه فلعل قول الشارح أي كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفي التمثيل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين مايفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي التصريح خلافه بقي أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم ألا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بفتح الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الروداني أنه جاء متعديا قالوا اشمأز الشيء كرهه (قوله وما ألحق به) أي وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل في الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له في عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفي التكسير والتصغير وغيرها من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما في حوقل وكوثر فانهما لحقا لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه غير الألف وهو الواو بخلاف افعلل (وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض (قوله اكوهد) أصله كهد أي أسرع اه فارضي (قوله اذا ارتعد) يعني لأمه لتزقه (قوله افعنلل) أي أصلي اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلي اللامين وافعنلل زائد إحداهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعنلى والمشبه الأفعال المشبهة لهذه الصيغ في الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبي فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذي شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهي في غاية السقوط إذ لا داعي إلى جعل المشبه والمضاهي بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلي اللامين من الوزنين الاخيرين بل تمثيل الشارح المضاهي افعنلل بنحو احرنجم والمضاهي افعنلل زائد احدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهي افعنلى بنحو احرنبي صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهي بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغ

(فانصب به مفعوله إن لم ينب) ذلك المفعول (عن فاعل نحو تدبرت الكتب) فان ناب عنه رفعته به كما سلف (ولازم غير المعدى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره أي ماسوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ويسمى قاصرا أيضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك (وحتم * لزوم أفعال السجايا) وهي الطبائع والمراد بأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له (كنهم) بكسر الهاء الرجل إذا كثر أكله وشجع وجبن وحسن وقبح وطال وقصر وما أشبه ذلك و (كذا) ما وازن (افعلل) نحو اقشعروا شمأزوا طمأن وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ إذا ارتعد (و) كذا (المضاهي) أي المشابه في الوزن افعنلل نحو احرنجم يقال احرنجمت الابل أي اجتمعت وما ألحق به

الثلاث فى الوزن واياك أن تتوهم ان كلام الشارح في التنبيه يأباه فان كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ماتلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعنلل) لوقال كافعنللا لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهي) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقتضي) أى أفاد (قوله نحو نظف الخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فانه بكسرها لاغير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقذر هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ماوقع للبعض من القصور والدعوى التي تحتاج الى بينة (قوله أوعرضا) زاد فى المغنى أولونا كاحمر واخضر وأدم واحمر واسود اوحلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أوفعل بالكسر ووصفها ليس الاعلى فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ماهو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كدو ويدخل فى التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فان اخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أومنزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال للسجايا أفاده الدنوشرى أى لدخولها فيها حينئذ مع أنهما متعديان وذكرما اقتضي عرضا بعد ذكر ما اقتضي نظافة أودنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر فى تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده بقوله (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجايا (قوله كمرض وكسل الخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (أو طاوع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الاثر من الاول للثانى مع التلاقى اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتألم وقد يختلف معنى الثانى عن معنى الاول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثانى لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز ان يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على مازعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضي فيه كثيرا الاول الى الثاني بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم ان يكون مثل أضجعته فما نام لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والاجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه أن علما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عالجت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته فى صحة المعنى المجازى في النفى دون المعنى الحقيقى فاحفظه وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا أومتعدين معا الى مفعول أومفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو على أنهما جاآ لازمين سمع فى شعرهم منهرى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بانهما ضرورة وقيل مطاوعان لاهويته وأغويته وضعف بان افعل لا فعل شاذ وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين الى اثنين نحو استعطيته درهما فاعطانى درهما والى واحد نحو استنصحته فنصحنى وردبان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما فى المغنى (قوله وعد لازما)

وهو وزنان افعنلل بزيادة واحدى اللامين نحو (اقعنسسا) يقال اقعنسس البعير اذا امتنع من الانقياد وافعنلى نحو أحرنجى الديك اذا انتفش للقتال واسلنقى الرجل اذا نام على ظهره وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى أى علا وركب فى قول الراجز قد جعل النعاس يسرندينى * ادفعه عنى ويغرندينى ﴿ تنبيه ﴾ يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولا للمضاهى والاولى أن يكون فاعلا له والمفعول محذوف أى والمضاهيه اقعنسس لما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حتم ايضا لزوم (ما اقتضي) من الافعال (نظافة اودنسا) نحو نظف وطهر ووضوء ودنس ونجس وقذر (أوعرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم اذا شبع (او طاوع المعدى لواحد كمده فامتد) ودحرجت الشيء فتدحرج اما مطاوع المتعدى لاكثر من واحد فانه متعد كامر (وعد لازما بحرف

المراد بالازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل المتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه اشارة الى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بان المراد تفيد المصاحبة مالم يمنع مانع منها كما في الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التي هي ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تمثيل الشارح اشارة الى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجار يس (قوله وشذ بقاؤه الخ) ويطرد في رب نحو وليل كموج البحر (قوله أشارت الخ) صدره * اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت الخ والاصل أشارت الى كليب الاكف بالاصابع فدخله الحذف وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أى هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفي ان وان يطرد الخ ولان الحذف هو اللائق بان يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول وارد فى السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الواردة فى السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لأقعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع ان وان قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أولم يسمع وهذا بعينه فى نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله فى شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان اطراد الظرفية المكانية فى المكان المبهم وكذا الخلاف فى المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو فى منصو به المسموع قاله الرودانى (قوله آليت) بفتح التاء أى أقسمت خطاب لملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله اطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما عسل) بالاهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت * لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل يصف رمحا بانه لدن أى لين والباء فى بهز سببية وقوله يعسل متنه أى يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أى مع هز الكف (قوله وحذفه فى أن وأن) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما فى التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو فلينظر أيها أزكى طعاما وليت شعرى هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر فى جواب أيها أزكى الخ وليت شعرى بجواب هل الخ حاصل وفى كلام شيخنا والبعض أن الحذف فى القسم الاخير واجب

جر) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته وعجبت منه وغضبت عليه (وان حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر) وجوبا وشذ ابقاؤه على جره فى قوله

أشارت كليب الاكف الاصابع

أى الى كليب وحيث حذف الجار فى غير أن وأن فانما يحذف (نقلا) لا قياسا مطردا وذلك على نوعين الاول وارد فى السعة نحو شكرته ونصحته وذهبت الشام والثانى مخصوص بالضرورة كقوله

آليت حب العراق الدهر أطعمه

وقوله

كما عسل الطريق الثعلب

أى على حب العراق وفى الطريق (و) حذفه (فى أن وأن يطرد) قياسا (مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أو عجبنى أن جاء كم ذكر من ربكم شهد الله أنه لا اله الا هو أى من ان يدوا أى يعطوا الدية ومن أن جاءكم وبانه فان خيف اللبس امتنع الحذف كما فى رغبت فى أن تفعل أو عن ان

وتقدم فيه اعراب آخر ومنه أيضاً كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدراً قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدراً بعدها أن وفى الدمامينى عن ابن عصفور أن الاخفش الاصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر باخار أنه يجوز حذف الجار ان تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيداً رمنه واختار موسي قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذى فى التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل الى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) أى عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وأنه مانع كاللبس وكذا ايراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضاً لانها من الاجمال وقدمر غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وان الاجمال ليس معيبا مالم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الاول أنه لا اجمال فى الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء فى المقدر هل هو فى أو عن لانه لا اختلاف فيهم فى سبب النزول فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة قاله فى المغنى وحاصل الثانى أن الاجمال مقصود فى الآية لعموم الفائدة وانما يمتنع الاجمال اذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو فى عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى فى فقط وعن عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقيل ان المقول فى شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافى وجود القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة فى حق كل تناسبه (قوله لاجل الابهام) أى لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد الابهام اذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة أى قبحهن ومنه ماوراء الخلق الدميم الا الخلق الدميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أى تقدير فى وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما فى المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال فى تعبيره باجاب فافهم (قوله لطولها بالصلة) أورد أن الموصول الاسمى طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بان العلة النحوية غير مطردة وبانهم فرقوا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على حرف فى الظاهر بخلاف الاسمى (قوله فذهب الخليل الخ) كذا فى البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكره سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما فى المغنى والتصريح اه وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جراً فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا اه فليس فى كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم (قوله تمسكا بقوله الخ) أى حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت ومازرت ليلى لان تكون حبيبة لى ولا لدين أنا طالبها به وانما زرتها لضرورة نزلت بى ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار أى دين عليها قاله الدمامينى ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) أى الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان المجرور غير أن وأن فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا وقائل القول الاول قاس على مجرور رب مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فافعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بان جر دين بالعطف على توهم اللام قوله كى المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما فى المغنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق مالا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف

تفعل لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت أو أن الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين ﴿تنبيهان﴾ الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة الثانى اختلفوا فى محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائى الى أن محلهما الجر تمسكا بقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة الى ولا دين بها أنا طالبه بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى أنهما فى موضع نصب وهو الاقيس ومثل أن وأن فى حذف حرف الجر قياسا كى المصدرية نحو جئتك كى تقوم أى لكى تقوم (والاصل) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى الى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبق فاعل) أى أن يسبق الفاعل (معنى) منهما

المفعول معنى (كمن * من) قولك (ألبسن من زاركم نسج اليمن) فان من هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى ويجوز العدول عن هذا الاصل فيتقدم ماهو مفعول فى المعنى على ماهو فاعل فى المعنى

فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الاصل) المذكور (لموجب عرا) أى وجد وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا وكون الثانى محصورا كما اعطيت زيدا الا درهما أو ظاهرا والاول ضمير متصل نحو انا أعطيناك الكوثر (وترك ذاك الاصل) لمانع وجد (حتما قديرى) أى قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا نحو ما أعطيت الدرهم الا زيداً أو ظاهراً والثانى ضميرا متصلا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانيها فلو كان الثانى ملتبسا بضمير الاول كما فى نحو اعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ماعرف فى باب الفاعل ﴿تنبيه﴾ حكم المبتدا مع خبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الامور الثلاثة

الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيداً من الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيداً دماميني (قوله من ألبسن) بضم السين أمراً للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور باللباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيداً عمراً) توقف سم فى جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفى جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل فى الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثانى على الاول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل (قوله محصوراً) أى فيه (قوله أو ظاهراً والاول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بانه يجوز تقديم الثانى على الفعل وأجيب بان لزوم الاصل اضافى بالنسبة الى امتناع تقديم الثانى على الاول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجبا) اشارة الى أن حتما مفعول ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون اشارة الى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضاً أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتما أو حالا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بان رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مر فى محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا) أى فيه قال سم ماملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصوراً فيه نحو ما أعطيت عمراً الا زيداً اذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمراً عبدى الا زيداً ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الامع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيداً عمراً بقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضاً مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الرودانى الظاهر انه يعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيتها اياها وفيما قبله عمرو ما أعطيته الا زيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدا والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ماعدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكأن التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه اما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصاراً لا اقتصارا كما تقدم فى قوله ولا تجزهنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصاراً) لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لان الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ورأى البيانيين ووافقهم فى المغنى أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام

فجواز تقديمه فى نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه فى نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها (وحذف فضلة) وهى المفعول من غير باب ظن (اجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل ويكون ذلك

بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ماودعك ربك وماقلى أهذا الذي بعث الله رسولا اهباختصار (قوله لغرض) أي حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى اسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهي رأس الآية تصريح (قوله لمن يخشى) الاصل يخشاه أي القرآن ويحتمل أن لا حذف و ان المفعول تنزيلا (قوله وكالايجاز الخ) أي وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أي الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أواستهجانه) أي استقباح التصريح به أي وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه و بالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ماسيق) أي مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيداً ضربته وفي التنازع نحو ضربته وضربني زيد وكحذف مفعول أكرمته في نحو جاء الذي أكرمته في داره لان حذفه يوهم ان العائد الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوي أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اه (قوله أي لم يضركم) المناسب أي لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالاصل تقديره في مكانه الاصلي إلا لمانع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل في الاستفهام ماقبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب إذ لا يلي أما فعل ونحو في الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا ونحو ان خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدر اسما أو فعلا لان مرفوع أن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لافادة الحصر كذا في المغني وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستترفيها وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم وافتراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور رجح منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها في المثال لم يرجعا إلى ذلك وأجاب الشمني بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغي الحمل على ضمير الشان متى امكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدا مؤخرا خبره يقوم فتأمل (قوله إن علما) اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركني الاسناد وعمدية فلا يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيراً) أي أنزل خيراً بدليل ماذا أنزل (قوله كما في باب الاشتغال والنداء) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أي بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير أن يكون بإياك نحو إياك والاسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد وشرط الاغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أي بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه و بين المثل كما أفاده الدنوشري أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجري مجراه مستعمل فيما وضع

لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل نحو ما ودعك ربك وما قلى ونحو الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا واما معنوي كاحتقاره في نحو كتب الله لأغلبن أي الكافرين أو استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأى مني أي العورة فان ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ماسيق جوابا) لسؤال سائل كضربت زيدا لمن قال من ضربت (أو حصر) نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت زيدا أو حذف عامله نحو اياك والاسد (تنبيه) قوله يضر هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا قال الله تعالى لا يضركم كيدهم شيأ أي لم يضركم (ويحذف الناصبها) أي ناصب الفضلة (ان علما) بالقرينة واذا حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون حذفه ملتزما) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء

بشرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على البقر اى ارسل الكلاب أو أجرى مجرى المثل

له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطى حكمه فى عدم التغيير (قوله انتهوا خيرا لكم) أى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (قوله لازما) بان ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث وقوله أو فى حكم اللازم بان يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له وكذلك فى الضرورة هذا ماظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى أحسن بى إذ أخرجنى من السجن فان تعدية أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا فى كل منهما على حدة حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لابد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامينى وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين أنه ينقاس وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ماردج عليه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا مابعده الا قوله اى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع أى من تنزيل المتعدى منزلة اللازم كانه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا بفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتى دمامينى (قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله بمن فاندفع ماقاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قاليا بجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لأمنى حينئذ وقيل المراد بالجن المحل فالمعنى فى اى حالة ترانى باغضا محلى لست قاليا له لان الله قتل زيادا عنى فالاستفهام على هذا انكارى وأراد بزياد زياد ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف أنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ماقبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء نحو قلته وطلته على قول سيبويه ان الأصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم أن عينه واو

نحو انتهوا خيرا لكم (خاتمة) يصير المتعدى لازما أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء الاول التضمين لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى يخرجون ولا تعد عيناك عنهم أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا واصلح لى فى ذريتى اى بارك لى ومنه قول الفرزدق

كيف ترانى قاليا بجنى
قد قتل الله زيادا عنى

أى صرفه بالقتل وقول الآخر

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

اى تكفلت وهو كثير جدا * الثانى التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه * الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر

كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل لا يقضى بالزوم أما على قول ابن الحاجب ان الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ولا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر متعد في المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافي كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما في المغني فسقط اعتراض البعض (قوله تبلت) بالفوقية فالموحدة أي أصابت ويقال أتبل بالهمزة والحريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع بارد أي بريق بارد بسام أي بسام محله والشاهد في قوله بارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشفي فعداه بالباء وجوز الدماميني أن يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم بارد ريقته فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله وبصير اللازم متعديا) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدي لان السادس والسادس يصيرانه في حكم المتعدي لا متعديا (قوله همزة النقل) قال في المغني الحق أن دخولها قياسي في اللازم دون المتعدي وقيل قياسي فيه وفي المتعدي الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعي اه (قوله كما أسلفته) أي في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) مالم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدي الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل في غيرها من باقي حروف الحلق كدهنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه قال في المغني التضعيف سماعي في اللازم وفي المتعدي لواحد ولم يسمع في المتعدي لاثنين وقيل قياسي في الاولين اه ﴿فائدة﴾ قال الزمخشري والسهيلي وغيرهما التضعيف يقتضي التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضي ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة وهو محل وفاق ثم رأيت في الكشاف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أي ألف المفاعلة كما عبر به في المغني أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أي المشتق منها سهو عن كون المعدود الاشياء التي يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أي كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به في المغني والشارح في الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فانه كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أي لنسبة الحسن ونسبة القبح فاصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أي استفعل ذا المفعول الواحد اي الفعل صاحب المفعول الواحد أي وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر اي طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتج الباب وأرتجه أي أغلقه لان الهمزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الاصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى التعدي لاثنين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لا ان هذا على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدي الى واحد الى التعدي الى اثنين ويجوز أن لا تكونا اذ لا يلزم من وجودهما نقله اليه كما أشار اليه الشارح بقدفاهنا مبني على الاول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما في باب لا مبني على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافي فتأمل ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن استغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال المغني ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت

نحو مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد * الخامس الضرورة كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام * ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء الاول همزة النقل كما أسلفته * الثاني تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل * الثالث المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته * الرابع استفعل للطلب أو النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه قوله أستغفر الله ذنبا لست أحصيه وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أي طلبت التوبة * الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة

تقول كرمت زيدا اكرمه اي غلبته في الكرم * السادس التضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا الان عزم لا يتعدى

الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحوا نبئهم باسمائهم فلما أنبأهم باسمائهم نبؤنى بعلم اه (قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما قال فى المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضى فى اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى المزهر (قوله لعدم الابهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله فى المغنى

﴿ التنازع فى العمل ﴾

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرودانى كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال فى المغنى أو عمل أو لهما فى ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا اه وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة آتونى أفرغ عليه قطرا أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك قوله اقتضيا) أى وجوبا على ماذهب اليه جماعة من أنه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو وأنه كان يقول سفيها على الله شططا لاحتمال عمل كان فى ضمير الشان فلا تكون متوجهة الى سفيها ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشان وهذا هو الاظهر وان استظهر الدمامينى الاول نعم لا تنازع فى قام أظن زيد لا على الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثانى لانها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها فى ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدمامينى (قوله فى اسم) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد انما قام وقعد هو ونحو ما ضربت وأكرمت الا اياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخيرين وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلافا لقول المكودى متعلق باقتضيا (قوله اتفاقا) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا فى طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتاك اتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان كتابتهما بلا ياء نص فى أنهما خطاب لمذكر فيكون ماقبلها كذلك ومفعول احبس محذوف أى احبس نفسك كما قاله العينى (قوله اذا الثانى توكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادى فى شرح التسهيل ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من تمت وقد أجازا بو على التنازع فى قوله * فهيهات هيهات العقيق وأهله * قال ارتفع العقيق بهيهات

السابع اسقاط الجار توسعا نحو أعجلتم أمر ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى عليه وقوله كما عسل الطريق الثعلب أى فى الطريق وليس انتصابهما على الظرفية خلافا للفارسى فى الاول وابن الطراوة فى الثانى لعدم الابهام والله أعلم

﴿التنازع فى العمل﴾

(ان عاملان) فاكثر (اقتضيا) أى طلبا (فى اسم عمل) متفقا أو مختلفا (قبل) اى حال كونهما قبل ذلك الاسم (فللواحد منهما العمل) فيه اتفاقا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو أتاك أتاك اللاحقون اذ الثانى توكيد

(قوله التجاذب) أى بالكلام وقوله أن يتقدم بل هو طلب عاملين الخ (قوله بان الخ) أى لمطابقة الفرع لاصله الالداء ولا داعى هنا يقال اذا لم يكن فى الجواب كقولك زيدا منكرا أو متعجبا بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرد الباب

(قوله مطلقا) نقل فى النكت أن شرطه ان لا يكون أحدهما مقرونا بلا أو بل

الثانية واضمرت فى الاول أوبالاولى واضمرت فى الثانية واجاز ابن أبي الربيع فى نحو قام قام زيد أن يكون زيد فاعلا بالثانى واضمر في الاول وان يكون فاعلا بالاول والثاني توكيدا لا فاعل له واجاز المصنف فيه ان ينسب العمل لهما لكونهما شيأ واحدا في اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اهمع زيادة من الدماميني (قوله والافسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله والافسد المعنى) اى المعنى المراد اذ المعنى المراد كفانى الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلاف ما قيل دفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقص لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفانى ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفى فى حيز الفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفى النفى اثبات والحال انه نفاه أولا بقوله * ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * لاقتضاء لو النفى كما عرف والسعى لادنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك ان تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضي وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسي ان البيت من التنازع واعمال الأول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بانه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته أجابنى غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى ونظر فيه فى المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفى اذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده الا ان يقال هذا اغلبى ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

هذا ولا يخفى أن ما ذكره الشارح فى توجيه البيت انما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه الا أن يجوز ذلك فى الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا فى اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أى افهامها ما لا يصح وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع اذا طلبا نصبا كما فى زيدا ضربت واكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لاخذ الاول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم أولا نه يلزم عليه تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا انما طلبه أول العاملين وأما الثانى فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضي كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وان زعمه البعض الى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب واجازه الفارسى فى المتوسط نحو ضربنى زيدا واكرمت ودعوى البعض ان ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لا يهما ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحة علم أن الخلاف فى المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى فى العمل لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه وقول الشاعر * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا) فاعمل الثانى ونوى الضمير فى الاول وانما حذفة لكونه فضلة يجب حذفه عند اهمال الأول كما

والافسد اللفظ اذ حقه حينئذ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ومن نحو * كفانى ولم أطلب قليل من المال * فان الثانى لم يطلب قليل والافسد المعنى اذ المراد كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا وفى كل من المثال والتعليل نظر أما المثال فظاهر وأما التعليل فلمقصور العلة لان ذلك يقتضي أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما اذا طلبا نصبا وعاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ﴿ تنبيهات ﴾ الاول مراده بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك فالاول نحو آتونى أفرغ عليه قطرا والثانى كقوله

(قوله الواو وللحال) وحينئذ تكون مؤكدة ولكن لا يفيد البيت على هذا صراحة أنه طالب الملك

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته *

والثالث نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله لقيت ولم أتكل عن الضرب مسمعا

ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن المبرد اجازته فى فعل التعجب نحو ما أحسن وأجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو واختاره في التسهيل * الثانى قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر

طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى * قعدت ولم أبلغ الندى عند سائب

الثالث اشترط فى التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه وقوله وعزة ممطول معنى غريمها * محمول على أن السببى مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه

سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) هاء اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والاصل ها كم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفي اعراب القرآن للسمين زعم القتيبى أن الهمزة بدل من الكاف فان عنى أنها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل الصناعى فليس بصحيح اه (قوله ولم أتكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الاضمار فى المتنازعين اذا الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه نظر لان المراد بالاضمار فى هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى في الحروف كما فى علم أن سيكون منكم مرضي وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة وقالوا لو أعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدمامينى وانظر من الذى قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب اذا اعمل الاول ان يقال خارج مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر أيضا أى محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر * يا أبتا علك أو عسا كا * وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على الفارسى وأبى الفتح ابن جنى ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف اه قال يس وأما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل فى محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) اى فعلين جامدين وقوله ولا جامد اى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا كتابيه ولا البيت قال الرودانى ينبغى تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله اما لو تأخر فلا مانع اذ لا فصل سواء اعملت الاول او الثانى نحو اعجبنى ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب) أى سواء أعملت الثانى أو الاول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ورجح هذا القول الرضي هم (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا فى اعمال الثانى وتقول على اعمال الأول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو وانما جئ على اعمال الثانى مع الاول المهمل بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره فى التسهيل) شرط فى شرحه للجواز اعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور دمامينى (قوله من ذلك) أى مما تعدد فيه المتنازع وهى الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين وأعمل الاخير اذ لو اعمل الاول لاضمر عقب الثانى أو الثالث فيه اياها ولو أعمل الثانى لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وأبلغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببى مرفوع) أى للزوم اسناد احدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه بالمبتدا واعترض بانه يكفى فى الربط رفعه لضمير السببى المضاف الى ضمير المبتدا كما اكتفى المصنف تبعا للاخفش والكسائى بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدا في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى ازواجهم وبان الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع ان المتنازع فيه سببى منصوب ولا فساد فى نحو قولك زيد أكرمه وأحسن اليه اخوه مع ان المتنازع فيه سببى مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدا مع كل من العاملين سواء كان السببى مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببى أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدا)

أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميريهما لان الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدا الاول ويلزم على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدا والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ومن الغير كون ممطول خبرا ومعنى حال من غيرهما وغيرهما نائب فاعل ممطول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك اذا أعملت الاول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كما مر) كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الاول في العمل اهـ لم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أو لوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وان اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الاول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف مالم يوجد مرجح لاحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب اعمال الثاني وبالعكس في لانحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أو لوية الاول بسلامته من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ان أعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف الضمير من الاول ان أعمل الثاني وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو عمل العاملين في معمول واحد ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير الاول ان اختلفا كما هو رأي الفراء كما سيأتي في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزي بالجماعة القوية لكن في القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز اعمال كل منهما) أي اذا لم يستلزم اعمال الثاني أن يضمر في الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتي فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن اعمال الاول) أي بدليل الاضمار في الثاني والثالث (قوله ومن اعمال الثالث) اي بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل لاعمال الثاني لانه لم يحفظ اعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) اي في حال اعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل ان هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب اي ضربني من ذكر وسيذكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك في الفصيح ومحل المطابقة مالم يستوفيه المذكر والمؤنث والا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجر يح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان وأقائم وذاهب هما الزيدان وأقائم انتما وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما فانتما الاول في المثال الاخير مضمر الثاني المهمل وأنتما الثاني فاعل الاول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المغني (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتي عن الفراء من اعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من ان المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) اي من حيث اشتماله على اضمار ضمير الرفع في الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على اعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا ينافي هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) اي لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ)

(والثاني) من المتنازعين (أولى) بالعمل من الاول (عند أهل البصرة) لقربه (واختار عكسا) من هذا وهو أن الاول أولى لسبقه (غيرهم ذا أسره) أي غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما ﴿تنبيه﴾ سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكي بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال الاول قوله كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر ومن اعمال الثالث قوله جيء ثم حالف وقف بالقوم انهم لمن أجازوا ذو وعز بلا هون

(واعمل المهمل) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه في المعنى (في ضمير ما * تنازعاه والتزم) في ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء في ذلك كان الاول هو المهمل (كيحسنان ويسيء ابنا كا) ام الثاني (و) ذلك نحو (قد بغى واعتديا عبدا كا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي

ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطي لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب وقال الفراء ان اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ولا اضمار نحو يحسن ويسيء ابنا كا وان اختلفا أضمرته مؤخرا نحو ضربني وضربت زيدا هو والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمدة يمتنع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب نحو به رجلا ونعم رجلا وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ضربوني وضربت قومك ومنه قوله

جفوني ولم أجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل

وقوله

هو ينفي وهويت الفانيات الى
أن شبت فانصرفت عنهن آمالي

وقوله

وكتما مدماة كان متونها

تفصيل لمحذوف أي واختلفوا فى كيفية اعمال الثانى مع طلب الاول الرفع قيل ما وقع فيه أشنع مما فر منه لان حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح ما حكى عن الكسائى من أنه يحذف الفاعل فى نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق) أى استتر وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفى التصريح أنه بالعين المهملة بالارطى شجر لها أى للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به أنه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على اعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الاول وانما قال بظاهر لامكان تأويله بما سيأتي فى الشرح (قوله فى طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الجمع ونصها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا في الاعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قاما ن وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا اضمار) أى على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخرا فى حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله أضمرته مؤخرا) أى ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما فى المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذى نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حينئذ كما فى الجمع (قوله نحو ضربني وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربني لا توكيد لمستتر فى الفعل لانه يمنع أن فيه ضميرا مستترا كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أى من وجوب اضمار ضمير الرفع فى الاول عند اعمال الثانى (قوله لان العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقانى هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على جواز الحذف وهو الكسائى والجزء الثانى لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل فى مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائى ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء فى غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل فى غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه اللقانى ايضا بان جواز الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب لغرض ايراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هذا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتامل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب على الاضمار قبل الذكر فى غيره الى سماعه فى هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ أى سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائى أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما فى قوله تعفق الخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه افاده يس (قوله وكتما) أى ترى خيلا كتما جمع أكمت من الكمتة وهى حمرة تضرب الى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب اى جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد انه أعمل الثانى وأضمر في الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائى لان الضمير فى الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا

قوله

جرى فوقها واستشمرت لون مذهب ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد أجاز ذلك البصريون فى الاحوال كلها تقول ضربنى وضربت الزيدين كانك قلت ضربنى من على مالا يخفى (ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع) وهو النصب لفظا أو محلا (او هلا) أى جعل أهلا (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر*) فى الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومرنى عمرو ولا يجوز ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومرنى عمرو واما قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب* فضرورة (وأخرنه ان يكن هو الخبر) لانه منصوب فلا يضمر قبل الذكر وعمدة فى الاصل فلا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظننى وظننت زيدا عالما اياه أما امتناع الاضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفى دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها جوازه كالمرفوع وفى كلام والده فى الكافية وشرحها ميل الى جواز اضمار المنصوب مطلقا مقدما واحتج له وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو اقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل

(قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أى على تاويله بمن ذكر كما سيشير اليه أو تأويله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح كما مر عن الدمامينى فكيف ينفى الحجية و يمكن أن يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفى حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كما فى العينى تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا الى ضمير الرجال لانهم فى معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائى حينئذ وقول العينى ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أى الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله فى الاحوال كلها اى اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد فى الاثنين والجماعة قبيح كامر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كما فى التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلى دائما لبنائها (قوله أو هلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أى جعلك اهلا له (قوله بل حذفه الزم) أى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله واخرنه الخ كما سيتضح (قوله ان يكن غير خبر) حذف فى الموضعين جواب ان التى فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبى (قوله فلا حاجة الى اضمارها) أى لفظا فلا ينافى أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يجب منه اذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخرنه) أى اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ولهذا علل الشارح الامرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة فى الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان ومعموليظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتى أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هى فى منصوب كان وظن واخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا فى الاضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد فى التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أى الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما فى النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل الى جوازه الخ) وقضيته تجويز اضماره مؤخرا بالاولى سم (قوله مطلقا) اى عمدة كان فى الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أى بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصرح عن ابى حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعها والا لم يجز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافى هذا ما سيأتى من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه سم لان ما سيأتى مذهب البصريين والكلام فى مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أى وحذف المعمول لدليل جائز حتى فى باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر) أى اذا أضمر مقدما كما مال اليه فى شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الاول المهمل ومعموله اذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا (قوله اذا هى) اى المرأة والارا كة واحدة الارائك تنحل بالبناء للمجهول والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أى اختير لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أيضا السواك كذا فى العينى والذى فى القاموس والصحاح الاسحل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم فى نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب الى قولهما بالكسر والشاهد فى تنحل واستاكت حيث

﴿تنبيهات﴾ الاول اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل نحو ضربنى وضربته زيد ومرنى ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله وأعمل المهمل فى ضمير ما تنازعاه ولم يخرجه ومنه قوله اذا هى لم تستك بعود أراكة * تنحل فاستاكت به عودا سحل وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزما والتزاما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله

تنازعا عودا سحل فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضمير عودا سحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شهرا وقال في القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما والباء في بعكاظ ظرفية وقوله يمشي بالعين المهملة كيعطى أي يسيء أبصارهم من العسا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضي والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في يمشي ولمحواحيث تنازعا شعاعه فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه (قوله تهيئة العامل) يعني لمحو اللعمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ماهو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الاول من المعمول بالعامل الثاني في حال اعمال الثاني مع الحذف قال سم وكانهم أي المجوزين اختيارا حذفه عند اعمال الاول لا بعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال اعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فانه حسن (قوله بل اجاز التقديم) أي ذكر الضمير مقدما عمدة في الاصل أو فضلة فليس الاضراب راجعا لقوله والثاني جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله لحذف الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثاني المهمل على مايظهر فلو أ لبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا * وحذف فضلة أجز ان لم يضر (قوله وجب التأخير) على ماقدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لو علله بما أسلفناه لكان مناسبا لان تعليله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن مرادهم قد يطلقون اللبس على مايعم الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أي هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بان الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدأ في الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلا منهما عمدة في الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبان المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لاشرفيته والاتفاق على عمدية فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ماسبق) اى من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه واضماره مقدما ماسبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف في عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف في اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أي لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادي) استدراك

والثاني جزمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم * الثالث يشترط لحذف الفضلة من الاول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه * الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان المفعول الاول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند اياها فاياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه وفي حذفه ماسبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله واحذفه ان لم يك مفعول حسب * وان يكن ذاك فاخره تصب فالخلاص من ذلك التوهم لكن قال المرادي قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلة حتم * وغيرها تأخيره قد التزم * لأجاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ماعلى بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول واحذفه لا أن خيف لبس

لو يرى * لعمدة خبي به مؤخرا الخامس قاس المازني وجماعة المتعدى الى ثلاثة على المتعدى الى اثنين وعليه مشي في التسهيل فتقول على هذا عند إعمال الأول أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً ويختار إعمال الثاني نحو أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه وأعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً اياه اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أي في الاصل (لغير ما يطابق المفسرا) أي في الافراد والتذكير وفروعهما لتعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب

استدراك على قوله فخلص من ذلك التوهم دفع به توهم ان هذه العبارة لا يرد عليها شيء اصلا (قوله او يرى لعمدة) بكسر اللام اى منتسباً لعمدة او بفتحها على انها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس المازني الخ) اى في انه إذا اعمل الاول اضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم في الرتبة و إذا اعمل الثاني اضمر في الاول ضميرهما مؤخراً لما تقدم واما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار إعمال الثاني) اى عند البصريين لقربه كما مر (قوله واعلمت واعلمني زيد عمراً قائماً اياه اياه) لا يخفى ان اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم (قوله واظهر) اى ضمير المتنازع فيه اى اثبت به اسماً ظاهراً وقوله لغير ما يطابق المفسر أي لمبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظنانى في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) اى للمخبر عنه إن اتى مطابقاً للمفسر وللمفسر إن اتى به مطابقاً للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الاول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الاول واضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظنانى (قوله وكذا الحكم لو اعملت الثاني نحو الخ) صوره في عكس المثال مع انه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال اظن و يظنني زيد وعمرو اخا إياهما اخوين لان ما ذكره اشبه في العمل بمثال المتن واقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) اى و إن خالف المفسر و يؤيده ان الرضى كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وإن كانت واحدة مع ان الضمير فيها للاولاد لظهور المقصود (قوله عند إعمال الاول و إهمال الثاني) فان اعملت الثاني واهملت الاول قلت على ما يظهر اظن و يظنني الزيدان اخا اياهما إياها (قوله واجازوا ايضاً الحذف) يعكر عليه ما تقدم نقله عن ابي حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل الخ) ظاهره ان كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الاول لا الثاني و به صرح الموضح واستظهر سم وغيره انها منه بالنسبة إلى الثاني ايضاً باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين على انه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى او مفرداً واطال في إيضاح ذلك (قوله فعدلنا به) اى الاضمار اى عنه (قوله لا يتأتى التنازع الخ) لان كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطي حيث اجازه في الحال قال الفارضي نحو زرني ازرك راغباً على إعمال الثاني وزرني ازرك في هذه الحالة راغباً على إعمال الاول اه وفيه ان هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لانه إن اضمر في الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر إلى النفي وان اضمر فيه مع إلا بأن يقال ما قام إلا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان اراد مع حذف إلا هو وردان البصري لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده و إن اراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضي وغيره بأن هذا الحذف خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت واكرمت إلا زيداً وفرق بأن المنصوب

(نحو أظن و يظنانى أخا * زيداً وعمراً أخوين في الرخا) على إعمال الأول فزيداً وعمراً أخوين مفعولا أظن وأخا ثاني مفعولي يظنانى وحق به مظهراً لتعذر إضماره لانه لو أضمر فاما أن يضمر مفرداً مراعاة للمخبر عنه في الاصل وهو الياء من يظنانى فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية واما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو يظنانى وأظن الزيدين أخوين أخا وأجاز الكوفيون الاضمار على وفق المخبر عنه نحو اظن و يظنانى اياه الزيدين اخوين عند إعمال الاول و إهمال الثاني واجازوا ايضاً الحذف نحو اظن ويظنانى الزيدين اخوين

﴿ تنبيه ﴾ وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل اظن و يظنني الزيدين اخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فأعملنا الاول فنصبنا به الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الالف و بقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره فرأيناه متعذراً لما مر فعدلنا به إلى الاظهار وقلنا اخا فوافق المخبر عنه ولم تضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره

﴿ خاتمة ﴾ لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي وكذا نحو ما قام وقعد إلا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك

فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر فى الفعل المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان أضمر مع الا وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع اذا كان المنصوب عمدة فى الاصل نحو ما علمت وظننت الا زيداً قائماً ولو سوى بين المرفوع والمنصوب فى الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت الرودانى صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى فى جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب و بين الحصر بالا والحصر بانما فقال الذى يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك انما هو على التنازع و بيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد الا زيد هو لان العاملين فرغا لما بعد الا فيعمل أحدهما فى الظاهر والآخر فى ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظاً ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظاً مؤخراً رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه و يلزم من كونه مؤخراً رتبة كونه موجبا محصوراً بالا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الاصلى دليل على ايجابه وحصره وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به ما نعاً مما بالاصل من الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب اتصال الضمير انما هو فى الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظاً ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التى يجب اتصال الضمير بعدها أيضاً لافادة الحصر مع أنها مثل الا قياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم ان الحصر مدلول التأخير الاصلى ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ما صاب قلبى وأضناه وتيمه ✻ الا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤول بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترناً بفى يقدر فى المفعول له مقترناً باللام وفرق الرودانى بتوسعهم فى الظروف دون غيرها الا ترى أنه لم يقدر فى وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قمت وسرت خوفا اذ لا يجوز قمته أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنازع فيه اميل فتنبه

﴿ المفعول المطلق ﴾

(قوله زاد فى شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغى أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق اى شىء هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمونة ذكره بعد الترجمة ليشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيداً للتوكيد او مبينا للنوع او العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيداً الخ و يحتمل ان مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته فى شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير للشىء الخ) جوزه المتقدمون بناء على ان المقصود التمييز فى الجملة (قوله لا يكون) اى اصالة بدليل ما بعد (قوله نظراً الى ان ما يقوم مقامه) اى المصدر اى يحل محله و يوضع فى مكانه مما يدل عليه كلفظ كل و بعض المضافين الى المصدر وكالعدد خالف عنه فى ذلك اى فى المفعولية المطلقة وانه اى المصدر الاصل اى والاعتبار ليس الا بالاصل اما اذا نظر الى ان القائم مقامه يعطى حكمه و يعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) اى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً الى انه قد

مؤول و يجوز فيما عدا ذلك من المعمولات والله تعالى اعلم

﴿ المفعول المطلق ﴾

زاد فى شرح الكافية فى الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشىء بما هو اعم منه مطلقاً كتفسير الانسان بأنه الحيوان إذ المصدر اعم مطلقاً من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقاً وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه فى ذلك وانه الاصل (واعلم) ان المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا اول الكلام على هذه الاربعة فالمفعول المطلق ما ليس خبراً من مصدر

مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه اوعدده فما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع فى قوله ضربك ضرب أليم ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد توكيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد فى قولك أمرك سير سير

يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ماسيأتى وانما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لأنه الذى قد يجىء مبينا لنوع عامله كما فى ضربك ضرب أليم أوعدده كما فى ضربتان (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتي فى قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت اذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فلا اعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا هذا ما أفاده الدمامينى والرضى وبحث فيه بأنه يرفع التجوز كالنفس والعين وردبأن التوكيد اللفظي قد يكون لرفع التجوز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد وأو فى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الأخيرين كما فى ضربت ضرب بني الأمير لا بالنظر الى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع أو العدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله مما ليس خبرا) لو قال فليس خبرا لكان أحسن اذ لا دخل لما فى اخراج ماذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر الخ أى من كل ماهو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو الى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لأن الذى بين نوع عامله هو المصدر الأول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله لأن حمل المفعولية عليه) أى اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوج الى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج الى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال فى المغنى المفعول اذا أطلق فى اصطلاح النحاة انما ينصرف الى المفعول به لأنه اكثر دورانا فى الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور الا مقيدا بقيد الاطلاق (قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح اسناده اليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامى ولك ان تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ماذكر فتأمل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من ان المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) اى او الظرف كما فى المفعول معه اواراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) اى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمة شيء آخر) أى كونه غير خبر ومفيدا تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كما أشار الى ذلك المصنف بقوله توكيدا الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به

للمسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا أو ضربا شديدا او ضربتين أو مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل نحو غضب غضب شديد وانما سمى مفعولا مطلقا لان حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر بخلافه وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء

آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه فقال (المصدر

الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تقييد المصدر بأن تقييد الدلالة على الحدث فى تعريفه بالاصالة (قوله اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل) صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أى ايقاعه الذى معناه أمر اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا أو أوقعت إيقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضاربية والمضروبية أى الكون ضاربا والكون مضروبا ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول والثاني أعنى الأثر هو المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أو لا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازاني وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته ولى فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكلفا به لأن ما لا يتم المكلف به إلا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع وكونه امرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل (قوله من مدلولى الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس وأجيب بأن ما لم يوضع يقدر يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لأن الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمسين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اهـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأنا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو بض أو برض مثلا على الحدث الخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن الصيغة ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا فقيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدوث كما يأتى (قوله ولو معنى

اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل) أى اسم الحدث لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فماسوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأمن من) مدلولى (أمن) وضرب من مدلولى ضرب (بمثله) ولو معنى

(قوله نختار الخ) لك أن تقول اللفظ اسم لمجموع المادة والصيغة فنسبة دلالة المجموع على كل نسبة واحدة هي الدلالة على الجزء

دون لفظ (أوفعل اووصف نصب) نحوفان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا و يعجبنى ايمانك تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا (وكونه) أى المصدر (أصلا) فى الاشتقاق (لهذين) أى للفعل والوصف (انتخب) أى اختير

دون لفظ) أى على الاصح عند المصنف لان ماذهب اليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للعلم بما سبق هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أوفعل) أى متصرف نحو فعل التعجب وغير ناقص نحو كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أووصف) أى متصرف اسم فاعل أواسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التمثيل بالآية بان الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصله فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله الى أن الفعل) أى المضارع على الاصح بناء على ماهو التحقيق من أسبقيته زمانا لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة فى شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما الامر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الاصل من المضارع والماضى مشتق من الاصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الاصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة فى الفعل دلالته على الزمن وفى الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع مزيته على اصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وماهنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى هذا وقد ناقش سم قولهم ان من شأن الفرع الزيادة على الاصل بانه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (قوله يبين المصدر المسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح اعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (قوله كسرت سير ذى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدمامينى الى أن المضاف من النيابة اذ يستحيل أن يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بال العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح والاصح الاول للامر (قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه فى الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلما (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله

وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا اونوعا يبين) المصدر المسوق مفعولا مطلقا (أوعدد) أى لا يخرج المفعول المطلق عن ان يكون لغرض من هذه الاغراض الثلاثة فالمؤكد (كسرت) سيرا ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود كسرت (سيرتين) ودكتا دكة واحدة ومبين النوع كسرت (سير ذى رشد) أوسيرا

شديدا أوالسير الذى تعرفه ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين مبهم ومختص والمختص على قسمين معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (ماعليه) أى ما على المصدر (دل) وذلك ستة عشر شيأ فينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر شيأ * الاول كليته

أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا فى القاموس وبه يعلم أن الامر أيضا بكسر الجيم وضمها (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرها ٢ مقصورا أن يجلس على أليه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتابط كفيه وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وصحح الرودانى أنهما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السير الخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير ومن نيابة الصفة كما قاله الدمامينى ضربت ضرب الامير وسرت سيرذى رشد على مامر بيانه ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أى الازلاف حال كونه أى الازلاف غير بعيد الا أن هذه الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك كذا فى المغنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله (قوله يعجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أظنه جالسا) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الرودانى وكان الاولى التمثيل برفعهما على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه ويعارضه مامر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل ويرد على الشارح ان كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لان مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع كظنى أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة مما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضى كونه مبينا للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ماقيل هنا بقى شئ آخر وهو أنه لا بد فى الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على احد من العالمين سواه حتى ينفى والذى يمكن وقوعه على سواه انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير فى الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة فتنبه (قوله المشار به) اى وان لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الاشارة نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة فى مثل مااذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالاشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله الا انه قليل) اى مانحن فيه من انابة

(كجد كل الجد) ومنه
فلا تميلوا كل الميل وقوله
يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
* الثانى بعضيته نحو ضربته بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير * الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء * السادس مرادفه نحو قمت الوقوف (وافرح الجذل) ومنه قوله يعجبه السخون والبرود * والتمرحبا ماله مزيد * السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا ومنه لا أعذبه أحدا من العالمين * الثامن المشار به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته كقوله ألم تغتمض عيناك ليلة ارمد
اى اغتماض ليلة ارمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس الا انه قليل * العاشر ما الاستفهامية

٢ فى القاموس انه مثلث القاف والفاء مقصورا وبضمها وبضم القاف والراء ممدودا

الظرف عن المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى (قوله نحو ما تضرب زيدا) أى أى ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئته فاجلس (قوله آلته) أى اسم آلته وقوله ضربته سوطا أى ضربة سوط (قوله فى آلة الفعل) أى المعهودة له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم ان الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو بربرة وفجر فجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بان الاول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من برة وفجار حروف فعله الا أن يدعى أن ذلك أغلبى أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كابره وأخره أى صيره بارا وصيره فاجرا لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبر برة وأفجر فجار فتأمل (قوله ان اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه سبحان لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الرودانى الضمير واسم الاشارة (قوله شنئته بغضا) فى القاموس شنأه كمنعه وسمعه شنأ وبثلث وشنأة ومشنأ ومشنأة ومشنوءة وشناءة أبغضه (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى مشاركة فى المادة لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه انه اسم مصدر غير علم لانبت مثل عطاء لاعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظرا الى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمى به النبات كما سمى بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دماميني (قوله نحو توضأ وضوأ الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما فى وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل الا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقانى وما أجيب به انما ينفع فى عدم ادخال تبتيلا فى اسم المصدر غير العلم لا فى عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقدمر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره فى أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى ان يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثانى وحذف مفعول افرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر فى قوله وثن الخ ولا يغنى عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب كليا أى لا يوجد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم فلا اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من

* الاول مرادفه نحو شنئته بغضا وأحببته مقة وفرحت جذلا * الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل انباتا وتبتلا * الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وأعطه عطاء (وما) سيق من المصادر (لتوكيد فوحد أبدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع غيره) اى غير المؤكد وهو المبين (وأفردا) لصلاحيته لذلك أما العددى فباتفاق نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات واختلف فى النوعى

وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة * الثالث عشر عدده نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بربرة وفجر فجار وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء

التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي تصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الرودانى (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد نقله الزركشي فى البحر المحيط فى الاصول ونقض بقوله تعالى ومكروا ومكرنا ومكرا وقول الشاعر * وعجت عجيجا من جذام المطارف * وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما فى الآية والبيت فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه (قوله ونازع فى ذلك الشارح) أى بما حاصله ان المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا وردبان الحذف مناف للتوكد مطلقا لان التوكد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه الأولوية مردودة وماذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لنكات تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجوزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بان جميع الامثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على مايدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولاشيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وانه لا خلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا الخ الا أن يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد الآن وان كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ أخبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ماضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفى قبلها (قوله حجا مبرورا) يتمدر فى الاول تحج وفى الثانى حججت (قوله والحذف حتم الخ) فى قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أى عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الدماميني والعامل المحذوف فى هذا المصدر اما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور واما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح فى الخاتمة (قوله وواقع فى الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا وطاعة وسمعا نقله الدنوشرى عن اللقانى وفى الهمع عن الشلوبين وابن مالك ان عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا انشاء وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أى المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على مايؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطي فى الهمع بخيبة خلافا لما وقع فى كلام الشاطبي وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط ان يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثانى الآتي فسماعى على الصحيح الاماسيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا واذا حصر ومؤكد الجملة

فالمشهور الجواز نظرا الى انواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (وحذف عامل) المصدر (المؤكد امتنع) لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك ونازع فى ذلك الشارح (وفى) حذف عامل (سواه لدليل متسع) عند الجميع كان يقال ماضربت فتقول بلى ضربا مؤلما أو بلى ضربتين وكقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن أراد الحج أوفرغ منه حجا مبرورا فحذف العامل في هذه الامثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (والحذف حتم) أى واجب (مع) مصدر (آت بدلا * من فعله) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع فى الطلب وواقع فى الخبر فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا (كندلا اللذ كاندلا) فى قوله على حين ألهى الناس جل أمورهم

وذا تشبيه فقياسي وكذا من السماعي ما كان من الاول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل يازريق) يقتضي أن زريقا اسم رجل وفي العيني انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلى أو اندلوا ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بان الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم قياما لا قعودا لكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد) فيه ان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف عليه أي افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبي حيان منه بان لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني الى أن يقال انه خبر بمعنى النهي (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أي دعاء له أو عليه وقد مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما سمع مضافا نحو ويحك وويلك وبعدك وسحقك والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جوز الرفع ولم يقيده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله

* صبر جميل فكلانا مبتلى * أي صبر جميل أجمل أو أمري صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد الا سير والمؤكد نفسه نحو له علي ألف اعتراف أي هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمري عجب وشأني حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ ولتلك خبر والمفيد خبرا غير انشائي اه أي نحو افعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لان جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالأوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور قال في الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال ال ليس مطردا في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعى وقال الفراء والجرمي بقياسه اه وبقولها أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أي لك أعني أو لزيد أعني او الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره إرادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي أن يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على أن المحذور إنما يلزم في سقيا لك إن جعل سقيا نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن سقى على ان الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل في قطع الانف وفي قطع الاذن كما في يس (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من اقسام الطلب بان الاستفهام مجازي لانه خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله أ لؤما الخ) بضم اللام وسكون الهمزة اي اتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وقوله لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الأوطان (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضح الاول ما أشار اليه الشارح بقوله مادل الخ والأربعة ستأتي في المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب

فندلا زريق المال ندل الثعالب
فندلا بدل من اللفظ بالندل والأصل اندل يا زريق المال أي اختطفه يقال ندل الشيء إذا اختطفه ومنه فضرب الرقاب أي فاضربوا الرقاب وتقول قياما لا قعودا أي قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله فصبرا في مجال الموت صبرا أو دعاء نحو سقيا ورعيا وجدعا وكبا أو مقرونا باستفهام توبيخي نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك وقوله * ألؤما لا أبالك واغترابا * والثاني مادل على عامله قرينة وكثر استعماله كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة وعند خطاب مرضي عنه افعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلت ذلك ورغما

وهو انا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) أى لتفصيل عاقبة ما قبله (كامامنا) من قوله تعالى فشدوا الوثاق فامامنا بعد واما فداء (عامله يحذف حيث عنا) أى حيث عرض لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون (كذا مكرر وذوحصر ورد) كل منهما (نائب فعل لاسم عين استند) نحو أنت سيرا سيرا وانما أنت سيرا وما أنت الا سيرا

فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن مكرراً ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو امرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لانه يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازاً كقوله فانما هى اقبال وادبار أى ذات اقبال وادبار (ومنه) أى ومن الواجب حذف عامله (ما يدعونه مؤكدا) وهو اما مؤكد (لنفسه او غيره فالمبتدا) من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص فى معناه وسمى بذلك لأنه بمنزلة اعادة الجملة

(٣) قوله ويحذف الخ خبره هكذا فى الاصل الذى بيدى ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبر تأمل اه غيره

(قوله أملك) مثال يس نقصا نقصا ومثال المحشي لا يتجه تأمل (قوله لا يشكل) فيه انه مؤكد للجملة وما مر مؤكد للعامل الا ان يقال هو مؤكد للعامل ايضا

مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بانه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء وكلامنا عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدمامينى نقلا عن الشلوبين (قوله وما سيق الخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف الخ (٣) خبره فيوهم أن هذا قسم للآتى بدلا من فعله إما واقع فى الطلب كندلا وإما واقع فى الخبر وهذا الثانى إما مسموع ولم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا الخ فالاولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفا على ندلا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتى بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المترتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفرا فاما يصح صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فاما تمنون الخ) وفى بعض النسخ فاما تمنوا الخ بحذف النون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أى مثل ما سيق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر الا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم ما فى تمثيل الشارح الآتى يكون جرى على رأى ابن الناظم (قوله والاظهار) أى إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه وإلا تعين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وانت اكلا وشربا قاله المصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذى يتجه عندى أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر فى أمرك سير سير ليس نائب فعل استند الى اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب ان يرفع الخ) هذا بيان مرادو إن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا ان جعل العامل المبتدأ أو منصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لأنه يؤمن معه الخ علة لمحذوف أى وإنما جاز حذف العامل بعد اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الا مجازا) مقتضى قوله اى ذات اقبال وادبار انه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز ان يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد امتنع لان الامتناع عنده فى غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التي منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الأصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها قال الدمامينى لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هي نص فى معناه) إن أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازا فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتمل

غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكأنه نفسها) الانسب بالتسمية ان يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان احسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد ان التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص في الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لأنه أثر في الجملة) أي برفع احتمال الغير (قوله كابني أنت حقا) الذي يظهر لي أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة العلم لكن هذا انما يتجه على ما درج عليه الشارح من ان قولنا حقا لرفع احتمال المجاز والذي في الرضي والدماميني انه لرفع احتمال بطلان القضية أي عدم تحققها في الواقع قال الرضي المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لا يمتنع ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا في الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا في الواقع وسمي مؤكدا لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قالاه المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابني حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أي أبت البتة والتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام للعهد أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه ولفظ ألبتة لاستمراره وأل في البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الاقطع الهمزة والقياس وصلها قاله في التصريح (قوله صرفا) أي خالصا نعتا لحقا (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب ارجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أي التجدد أي الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دماميني (قوله وفاعله) أي فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف وارجاع الضمير الى معنى المصدر المحدث عنه الذي هو الثاني يرد عليه أن مثال المصنف ومثالي الشارح لم تشمل الجملة فيهما على فاعل معنى المصدر الثاني لان فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني ذات العضلة والملوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة ويجاب بان معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال في مثالي الشارح أفاده سم (قوله كلي بكا بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الاول للضرورة فلا يقال ان البكا بالقصر اسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغي أن يكون قوله كلي الخ صفة لجملة أي بعد جملة كالجملة في هذا الكلام ليكون

فكأنه نفسها (نحو له علي ألف عرفا) أي اعترافا ألا ترى أن له علي ألف هو نفس الاعتراف (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا وسمي بذلك لانه أثر في الجملة فكأنه غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه (كابني أنت حقا صرفا) فحقا رفع ما احتمله أنت ابني من ارادة المجاز و(كذاك) مما يلتزم اضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذو التشبيه بعد جمله) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كلي بكا بكاء ذات عضله) أي ممنوعة من النكاح ولزيد ضرب ضرب

الملوك وله صوت صوت حمار فالمنصوب في هذه الامثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف ما في نحو لزيد يد يد أسد لعدم كونه مصدرا ونحو له علم علم الحكماء لعدم الاشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه فيجب رفعه في هذه الامثلة ونحوها وقد ينتصب في هذا الاخير لكن على الحال وبخلاف ما في نحو أنا أبكي بكاء ذات عضلة وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه وانما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو لي بكاء ولزيد ضرب للعمل لان شرط اعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل أو مقدرا بالحرف المصدري والفعل وهذا ليس واحدا منهما ﴿تنبيه﴾ مثل له صوت صوت حمار قوله ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل لان ما قبل بمنزلة له طي قاله سيبويه ﴿خاتمة﴾ المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين * الاول ما له فعل وهو ما مر * والثاني ما لا فعل له أصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله تذر الجماجم ضاحيا هامها * بله الاكف كانها

اشارة الى بقية الشروط افاده يس عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الاشعار بالحدوث) لانه من قبيل الملكات قال في الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء في له ذكاء ذكاء الحكماء لان نصب صوت وشبهه انما كان لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسند الى فاعل التقدير في له صوت هو يصوت فاستتمام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أي لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما في غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم في غاية العجب (قوله فيجب رفعه في هذه الامثلة ونحوها) الذي يتجه لي صحة النصب في نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر في الخبر بتقدير مضاف أي مثل يد أسد الخ أو على المفعولية لفعل محذوف أي تماثل يد أسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أي بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وفي التكت والدماميني جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناظم في تسهيله الى انه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور بالجملة بل قال الدماميني بعد ذكره ان كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الاكثر ما نصه قال الرضي وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أي في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أي احداث ما يسمع واخراجه لا نفس ما يسمع وان زعمه المرادي في شرح التسهيل وجعله الداعي للجمهور الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدري والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقدره الدماميني قال البعض وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدري لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدري والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادي في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدري والفعل (قوله ما أن يمس الخ) ما نافية وأن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطي المحمل متجاف كتجافي المحمل وأنه بلغ في الضمور الى ان لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطي منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طي كذا في التصريح وغيره (قوله تذر) أي السيوف والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو اليق بقوله هامها اذ هي جمع هامة وهي الرأس وضاحيا من ضحا يضحو اذا برز عن محله بله الاكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو متمامه مضافا الى المفعول على أحد الاوجه الآتية في بله كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى ان هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة

كأنها في رواية خفض الاكف فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو شنئته بغضا وأحببته مقة ويجوز أن ينصب ما بعد بله

كأنها لم تخلق على الابدان فتركالذكر الاكف لانها سهلة القطع بالنسبة الى الرؤس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لانها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحه على هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف الاكف لاتترك ضاحية عن الايدى مع أنها أسهل من الرؤس فعلى هذا بله فى البيت للاستفهام التعجبى (قوله ومثل بله الخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل أحزن (قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهرى أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح انها كنايات عن الويل بالنظر لاصل الوضع فلا ينافى ماسيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند ارادتهما (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه

﴿المفعول له﴾

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها ومانع موصولية أل رجع الضمير الى الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا الا بابدال أو عطف قال فى الهمع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا التعدد واتعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق تصريح (قوله كما أشار الى ذلك) أى الى أقربيته بكونه مصدرا (قوله ينصب بمفعولا له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذا قال فى التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أى المفعول له مفعول مطلق اه (قوله ان أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة السبى أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك جبر الخاطرك أولا كقعدت عن الحرب جبنا (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف ان أبان تعليلا (قوله أى لاجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكرا سم (قوله كحيل محيلا) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمى (قوله طاعة) أشار به الى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الاول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالد (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بان يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفا

فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهى احدى الروايتين فى البيت وسيأتى فى بابه ومثل بله المضاف ويله وويحه وويسه وويبه وهى كنايات عن الويل وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض ونصبها بتقدير ألزمه الله وهو قليل ولذلك لم يتعرض له هنا

﴿المفعول له﴾

وسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا كما أشار الى ذلك بقوله (ينصب مفعولا له المصدر) أى القلبى (ان أبان تعليلا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كجد شكرا) أى لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلا كان انتصابه على المصدرية (ودن) طاعة (وهو) أى المفعول له (بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا) الجملة حالية

ووقتا وفاعلا نصب بنزع الخافض أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى

من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك قاله الرضى (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة سادسها ماذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذوعبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم أما العبيد فذوعبيد لان هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لاجله القياسي وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أما مهما كما يكن من شيء بل قدره فى كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أى مهما تذكره لاجل تملك العبيد (قوله وأنكره سيبويه) أى أنكر القياس عليه قائلا ان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبيا) قال فى التصريح لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيوطى فى الهمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضى الى بعضهم معللا بما مر نرده. فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ماقاله بجواز جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أى ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فجوز أيضا جئتك اكراما لك غدا بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين مايتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب ومايتقدم على الفعل تصورا أى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا اه (قوله وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد) أي مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابنى تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل اه وتقدم عن الرضي رد اشتراط كونه قلبيا بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير ارادة لانا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابنى لارادة التاديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لان الباعث على الشيء ليس مجرد ارادته والحاسم عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على ارادة التأدب الذى هو هذا الاثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وماقيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو تصببه على مامر (قوله خلافا لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد فى الفاعل تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقديريا) أى باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وان العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأيضا لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلى فان كان ولا بد من التأويل فالاقرب أن يؤول الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على اضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل (قوله ماعدا قصد التعليل) أى ماعدا

الفاعل فالشروط حينئذ خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وأنكره سيبويه وكونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتالا للكافر وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أى لتضرب زيدا وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك احسانا اليك لان الشيء لا يعلل بنفسه وكونه متحدا مع المعلل به فى الوقت فلا يجوز جئتك أمس طمعا غدا في معروفك ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ بل يكفى عدم ظهور المنافاة وفى الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك اياى خلافا لابن خروف ﴿تنبيه﴾ قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون اه (وان شرط) من الشروط المذكورة ماعدا قصد التعليل (فقد ﴿فاجرره بالحرف) الدال على التعليل وهو اللام

أو ما يقوم مقامها وفى بعض النسخ باللام أو ما يقوم مقامها فقد الاول وهو كونه مصدرا نحو والأرض وضعها للأنام والثاني وهو كونه قلبيا نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق بخلاف خشية املاق والثالث هو الاتحاد فى الوقت نحو قوله * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها والرابع وهو الاتحاد فى الفاعل نحو * وأني لتعروني لذكراك هزة * وقد انتفى الاتحادان فى أقم الصلاة لدلوك الشمس (وليس يمتنع) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مع) وجود (الشروط) المذكورة (كزهد) ذا قنع وقل أن يصحبها) أى اللام (المجرد) من أل والاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولى انه ممنوع والحق جوازه ومنه قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر * (والعكس فى مصحوب أل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وأنشدوا) شاهداً لجوازه قول الراجز (لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

﴿ تنبيهان ﴾ الأول أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير * الثانى أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان أو مجرورا كزهداً ذا قنع ولزهد ذا قنع ﴿ خاتمة ﴾ اذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف الى معرفة تعرف بأل أو بالاضافة خلافا للرياشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الا نكرة وان أل فيه زائدة واضافته غير محضة ﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾ وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ولأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أى اسم وقت أو اسم مكان

كونه علة فاطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وانما استثناه لانه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا اذ لا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفى ومن زاد الشاطبى الكاف نحو واذكروه كما هداكم وفى شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك كى تكرمنى وان الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اه ويتبغى زيادة على نحو ولتكبروا الله على ماهداكم (قوله وفى بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لانها الاصل (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى خلعت (قوله فى نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفى المغنى أن اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله هزهد ذا قنع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر (قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله افهم كلامه أن المضاف الخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه فدل على استواء الامرين فيه (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما افهامه جواز تقديم المجرور فظاهر وأما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

أى عند البصريين واعترضهم الكوفيون بان الظرف الوعاء المتناهي الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح واجيب بانهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزماله أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بان الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضى لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فان التقدير أمس فى الزمان قبل اليوم ومعلوم أن زمان ليس فى زمان فيكون أمس فى زمان مجرد تخيل وكما فى الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثانى نحو أحقا انك ذاهب كما فى التوضيح فدخل فى التعريف ما استعمل

تارة زمانا وتارة مكانا نحو أى وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما الا أنه اما للزمان دائما واما للمكان دائما قاله يس وخرج ما ضمن معنى فى باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن تنكحوهن أى فى أن تنكحوهن على أحد التقديرين فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال البهوتي وأقره الاسقاطي وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى فى باطراد ينبغى أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتبارى وأنا أقول معنى كونه باطرادكما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى أن يتعدى اليه سائر الأفعال والاطراد فى نحو وترغبون أن تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتى فتدبر (قوله ضمنا معنى فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه فى قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها فى الظروف التي لا تتصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فانها انما ينصبها أفعال السير وما صيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه فى مادته كما يأتى وأجيب بانهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ماسيأتى (قوله لانهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يخافون يوما) اذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله اعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لان العلم واقع فيه (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن فى جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفى التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ولذا قال الدمامينى لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناصب حيث) أى محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال مالا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول ذلك خاص بباب الاشتغال كما مر (قوله اجماعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل فى المفعول به فقد قال المصرح قال الموضح فى الحواشي قال محمد بن مسعود فى كتابه البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا كما هو فى زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * اه وقال ابو حيان فى الارتشاف قال محمد بن مسعود افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله اه واجيب بانه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت فى يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمن لفظ فى بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فرد على ابن الناظم كما سيأتى ايضاحه (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق اه ويظهر لى فى الفرق ان الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضى (قوله بعد التوسع الخ) اى فهو مفعول به مجازا كما فى تمرون الديار (قوله وان نحو دخل متعد بنفسه) اى يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة وبالحرف اخرى وكثرة الامرين فيه تدل على اصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأى الشلوبين لأنه داخل فى الظرف حقيقة غاية الامر انه من المبهم تنزيلا وانما يحتاج اليه على رأى الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى فى (قوله وعلى الأول) اى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى انه مشير الى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول ايضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لانه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على ان المراد بالتضمن اللفظى ما هو اعم من ان يكون لفظها فى التركيب او ملاحظا فيه بأن كان موجودا

معنى فى لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث والاحتراز بقيد ضمنا فى من نحو يخافون يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا على معنى فى فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا ويمنى فى دون لفظها من نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى مكانك فانه لا يسمي ظرفا فى الاصطلاح على الارجح وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به بعد التوسع باسقاط الخافض هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه وقيل منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى الاول قول المحشي وهو اهدى سبيلا التلاوة بلا واو اه

ثم حذف وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأشموني فقيد باطراد محتاج اليه على القول الأول فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه دالا على معناه بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور اليه أي غير ملاحظ في نظم الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أي ملاحظا في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا (قوله بناء على أن أو على بابها الخ) فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو اذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالالف للتثنية مطلقا (قوله وهو الأظهر) أي المتبادر الى الذهن لان الاصل بقاء أو على حالها (قوله بالواقع فيه) أي في جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو في بعضه ان لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثاني نحو صمت رمضان وفي عبارة المصنف تسمح سينبه عليه الشارح ﴿ فائدة ﴾ قال الدماميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا بكم ولمتى ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف الى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الاول فالذي يصلح جوابا لكم فقط أولها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره الا أن يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت في جوابه المحرم مثلا فان كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا في جواب كم صمت أو كم سريت فالاول يعم جميع أيامه دون لياليه والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل واما أبدا فلا استغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة تقوم صام زيد الابد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام أبدا وتقول لا صوم من أبدا وماسوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الاسبوع وأسماء الشهور مضافا اليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته اليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته الى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لان الشيء لا يضاف الى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك الا الزجاج فذهب الى ان المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز اضافة لفظ شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الاول وربيع الثاني ورمضان اه باختصار وفي الهمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميما أو تقسيطا فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط وكذا يحتمل الامرين قولك سرت المحرم ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيدا عند الشدائد وأنا عمرا يوم القتال فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لانهما في تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان (قوله مظهرا كان) أي ان كان مظهرا فحذف حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والاول أنسب بقوله والا الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ)

يحتاج اليه خلافا للشارح

معنى ﴿تنبيهان﴾ الأول تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضي البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثاني لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظورا اليه لكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني ﴿الثاني الألف في ضمنا يجوز أن تكون للاطلاق وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر أو بمعنى الواو وهو الأحسن لان كل واحد منهما ظرف لا أحدهما انتهى (فانصبه بالواقع فيه) من فعل وشبهه (مظهرا كان) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك وأنا سائر غدا خلف الركب (والا) أي وان لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازا أو وجوبا (فانو مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال

متى قدمت وفرسخين لمن قال كم سرت والوجوب

فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذى معك أو حالا نحو رأيت الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن (تنبيهان) الاول العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة كما عرفت * الثانى الضمير فى فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الاول والثانى لوضوح المقام انتهى (وكل) اسم (وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بال

الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ) قال فى التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبنى على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذى أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اه قال يس محل المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصرح وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهى المتكلم عن ذكر ما يقوله واقعا وأمره بسماع ما يقال له (قوله الثانى الضمير الخ) أشار به الى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخرا الى أن فيه استخداما كما زعمه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلول ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم ان المجاز لغوى لا بحذف المضاف فينافى ما بعد الا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه ما صيغ على مفعل مراد به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان القعود فانه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول سرت حينا ومدة) فحينا ومدة تأكيد معنوى لزمن الفعل لانه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله أسرى بعبده ليلا لان الاسراء لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق الا ان تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله (قوله ما دل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله أو اعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم مجموع يوم الجمعة والذى فى كلام غيره أن العلم الجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا الى رمضان والربيعين مع جواز ترك الاضافة أيضا معها والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقتا طويلا) فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغى جعله من المبهم (قوله وما يقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب فى أماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بامور منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى الى الالباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير فى الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان كثر منه فى الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقى ما لم يكثر فى الاستعمال على اصله (قوله هنا) أى فى ظرف المكان بخلافه فى ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أى أسمائها وانما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لانها أمور اعتبارية أى باعتبار

كسرت اليوم وأقمت العام أو بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو النكرة الكائن نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا (وما * يقبله المكان الا) فى حالتين الاولى أن يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد وبالمبهم ما ليس كذلك

الكائن فى المكان فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس لها أمد معلوم تخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا فى التصريح (قوله وما أشبهها فى الشياع كناحية الخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضي أنه قال يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار ودا خلها وجوف البيت فلا ينتصب شئ منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذى فى الدمامينى نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثانى أنها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث انها ليست شيأ معينا فى الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا واراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ وظاهر اعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما اشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو وكلام المصنف يكتفى فى صدقه وجود نحو بعض الاشياء التى ذكرها (قوله كفرسخ الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والبريد اربعة فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو الف باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير الا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أى حروفه قال سم مما يدل على ان المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى اصله معه اجتمع وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عد الامثلة اشارة الى انه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة وانما اتى به ليعلق به قوله لما فى اصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فى أصل مادته) الاضافة للبيان فالاصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لانه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وانما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا قاله فى المغنى (قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدمامينى من متعلقة بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وفى المثالين الآتيين قربه منى وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون

(نحو الجهات) الست وهى أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وما أشبهها فى الشياع كناحية ومكان وجانب (و) نحو (المقادير) كفرسخ وبريد وغلوة تقول جلست أمامك وناحية المسجد وسرت فرسخا (و) الثانية (ما * صيغ من) مادة (الفعل) العامل فيه (كرمى من) مادة (رمى) تقول رميت مرمى زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر ومنه وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته كما مثل وأما قولهم هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا

وعمرو ومنى مقعد القابلة ومعقد الازار ونحوه فشاذ اذ التقدير هو منى مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه فى أصله ولو أعمل في المزجر زجر وفى المناط ناط وفى المقعد قعد لم يكن شاذا ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ظاهر كلامه ان هذا

مزجر وأخواته ظرفا والمناسب له ما فى التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مزجر الكلب ومناط الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم الثانى مدح كما قاله الدمامينى (قوله وعمرو ومنى مقعد القابلة ومعقد الازار) أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أى بان قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة الى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من انواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأن المراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لا مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذى فى غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذى قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أى لاختصاصه بقدر معلوم (قوله انه شبيه بالمبهم) أى من حيث انه ليس شيأ معينا فى الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أى بهيئته الموضوعة له مطابقة وقوله بالالتزام أى لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أى بنفسه (قوله فى الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه لا بد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا فى حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أى حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف الخ (قوله فذاك ذو تصرف) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (واعلم) أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الاربعة الاخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما فى التسهيل قال الدمامينى وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما والذى حكاه الاخفش عن العرب فى فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحته نارا برفع تحت وانما يخرجان على التصرف فتأمله اه ببعض اختصار وبين مجردة من التركيب وما والالف وما هو نادره

النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح بعضهم انه شبيه بالمبهم لا مبهم * الثانى انما استأثرت أسماء الزمن بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالالتزام فقط فلم يتعد الى كل أسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان فى الفعل دلالة عليه فى الجملة والى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى (ومايرى) من أسماء الزمان أو المكان (ظرفا) تارة (وغير ظرف) أخرى (فذاك ذو تصرف فى العرف) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة وجلست كالان مكانك فهما ظرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر واعجبنى اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل وأحببت مكان زيد فهما فى ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما

كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين فتصرف الاول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطة هذا حجر رمى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف الثانى كقول الشاعر * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وتصرف الثالث كقوله

ألم تريا أني حميت حقيبتي * وباشرت حد الموت والموت دونها

برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كاليراع أو سرج الجـ * ـدل طورا يخبو وطورا ينير

برفع وسط على الابتداء ويروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح بنى فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفراء اذا حسنت في موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن كانا بمنزلة احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون فى متفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فى غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى فى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه كذا في الهمع والدماميني (قوله فى الاول) أى المقول الاول المشتمل على مثالى الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أى الامثلة السابقة وفى نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف كما سيشير اليه الشارح أى أو لزم ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية فى النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية ان جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت أو للاحد الدائر واللزوم منصبا على الاحد الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه والافصح فى قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت لتضمنها معنى من والى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت ضمة تشبيها بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه فاءه فى الضم وقد تخفف مع ضمها أو اسكانها وعوض معرب ان أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى إن لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده فى المغنى (قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وجرمتى بالى وحتى واين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا (قوله نحو قبل و بعد الخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث واذ واذا ولما ومع فى باب الاضافة وعلى مذ ومنذ فى باب حروف الجر وعلى سحر فى باب ما لا ينصرف (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضي ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية اه وفى التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل ينتج اعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى على السكون كما عند

فى الأول مبتدا وفى الثانى فاعلا وفى الثالث مفعولا به وكذا ما أشبهها (وغير ذى التصرف) منهما هو (الذى لزم)* ظرفية أو شبهها من الكلم) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها وهو الجر بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى ما يشبهها لأن الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة * ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف

(قوله اليراع) ذباب يرى بالليل كأنه نار وسرج جمع سراج والجدل القصر يخبو من خبت النار طفئت

اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هذ دينا أو على غيره كامس عند الحجازيين (قوله وهو غدوة وبكرة الأولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس الى الضحوة (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصي لا النوعي اذ هو لا بد منه ولا اعتراض بان عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ما كرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا اسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة او بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة او بكرة قال وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه ولهم زرقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتني امس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لان التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين ان يكونا علمين لجواز ان يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من اسماء الاجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردت من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال في الهمع ذكر بعضهم ان غدوة في الآية انما نونت لمناسبة عشيا اه (قوله والتعريف) أى العلمية الجنسية (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح و يوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب واضيف احدهما الى الآخر او عطف عليه أعرب وتصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور اى كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة انه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب اعرب وتصرف ومنه مودة بينكم لقد تقطع بينكم ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل لحملاله على اغلب احواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك في ومنادون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين الى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة اى وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة اى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم واما خثعم فيخرجونهما عن الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما لقلة اضافة المسمى الى الاسم واستباح كل العرب تصرف صفات الازمان القائمة مقام موصوفاتها اذا لم توصف فيقبح عند الجميع سير عليه طويل اى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المتصرف بالتاء ايضا حوال وحوالى وحول وحولى واحوال واحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا اى مكانه اما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في اصل معناه فهو متصرف وان استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحده قاله الدماميني وغيره قال صاحب ديوان الادب و يستعمل حواليك مصدرا كلبيك لان الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله فالمتصرف نحو سحرا الخ) فيه ان سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المتصرف

وهو غدوة و بكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أولم يقصد قال في شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال انها لا تنصرف للتأنيث والتعريف * والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمتصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية

(٣) قوله غدوة في الآية صوابه بكرة اه

(قوله

(قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف والا صرف ففى مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخرى في سحر العدل عن السحر وفى عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ احدى لغتين كما يأتي (قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وانما لم يذكرهما لان صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني وأشار اليه الشارح فى عشية بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح فى تنكيرها وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية وقوله ومن العرب الخ اشارة الى مثال آخر لغير المنصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين اذ لا فرق وفى بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون اشارة الى اختلاف العرب فى بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور كون الجلوس فى القرب بالمعنى المصدرى فلم حكم على هذا بانه غير مقيس (قوله يكثر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أى من الزمن وان لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أى غروب الثريا وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحريك استخراج ما في الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا فى القاموس (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا بجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أى دوال هذه المذكورات ﴿فائدة﴾ هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال فى المغنى أجاز الفارسي فى قوله تعالى وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اه قال الدماميني ان أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وفى الكشاف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو فى أيام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اه ووجهه بعض الافاضل بان الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاء لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما فى الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو فى المسجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف اه باختصار

﴿المفعول معه﴾

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وان كان تالى الواو اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لان المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا باعتبار دلالته على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك فى قوله

التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وذلك فى ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه وشرطه افهام تعيين وقت أو مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة والاصل وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ﴿تنبيه﴾ قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا اليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافا اليه من اسم عين نحو لا أكلمه القارظين ولا آتيه الفرقدين والاصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى ﴿خاتمة﴾ مما ينوب عن الظرف

أيضا صفته وعدده وكليته أو جزئيته نحو جلست طويلا من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت جميع اليوم جميع البريد أو كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد أو بعض اليوم بعض البريد ﴿المفعول معه﴾ (ينصب) الاسم الفضلة

تعالى مالك يوم الدين ذكره يس فى حواشي المختصر (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواوهنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذلم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه كما في المغنى (قوله التي بمعنى مع) أى التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها للمعمول العامل السابق أى مقارنته له فى الزمان سواء اشتركا فى الحكم كجئت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضي المشاركة فى الحكم ولا تقتضي المقارنة فى الزمان وان وجدت فى نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ماقبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما فى ضربت زيداً وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو اشتركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية فى مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فانها لمجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتي بما من الفعل الخ سم (قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه ثم رأيت فى المغنى مايؤخذ منه وجهه حيث قال وقد اجيز فى حسبك وزيد درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتى بقدنى فتأمل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كما فى نحو) أى كالتالى للواو فى نحو الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وان الاشارة بنحو الى غير سيرى من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بناء اعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الاظهر عدم زيادة كما ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيد الينصب بناء على طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية القيود التي ذكرها الشارح (قوله سيرى والطريق) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبان لان المصدر يخبر به عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حنيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع الشارح لان ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهي انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا (قوله فان تالى الواو فى الاول فعل الخ) فيه أن تالى الواو فى الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة وبان المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفى الثاني جملة) أى وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعا للمصرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف فى المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل فى التعريف نحو اشترك زيد وعمرا

(تالى الواو) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مفعولا معه) كما (فى نحو سيرى والطريق مسرعه) وأنا سائر والنيل وأعجبنى سيرك والنيل فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ونحو سرت والشمس طالعة فان تالى الواو فى الاول فعل وفى الثانى جملة وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو وبالواو نحو جئت مع عمرو وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده وبكونها تالية لجملة

نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمرى ويكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأبيك فلا يتكلم به خلافا لابى على وأما قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من تريد وما أشبهه فسيأتى بيانه (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره فى المجرور الاول وهو بما وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق اى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو فى القول الاحق) خلافا للجرجانى فى دعواه ان النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق وأيضا فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل الا الجر كحروف الجر ولا بالخلاف خلافا للكوفيين وانما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها

بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى اذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان أما اذا قدر مفردا معطوفا على ضمير ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى فى هذا المثال الاخير (قوله للصيمرى) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولابيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتى فى محله (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا أجاز فى قوله * هذا ردائى مطويا وسربالا * أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتى (قوله فسيأتى بيانه) أى فى قوله وبعد ما استفهام الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أى بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل فى صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أى بواسطة الواو فهى معدية العامل الى المفعول معه دماميني (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء (قوله فهى حينئذ) أى حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله وممارد به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى وانما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقى قول رابع وهو أن المفعول معه منصوب به لفعل محذوف أى سرت ولابست النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل قال الدماميني ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الاصل حرف لا يحتمل النصب أعطي ما بعده اعرابه عارية كما أعطى ما بعد لا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول أيضا الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يؤول اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفا في هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن اجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به فى هذا لك وأبيك حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعى للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذى الاصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذاك فان الداعى فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهى (قوله فحسبك الخ) أى بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ وسيف خبره والضحاك

وتناول اطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله * فما لك والتلذذ حول نجد * أى ما تصنع والتلذذ من اعمال شبه الفعل قوله * فحسبك والضحاك سيف مهند *

وقوله فقدني واياهم فان ألق بعضهم * يكونوا كتعجيل السنام المسرهد وقوله لا تحبسنك أنواني فقد جمعت * هذا رد أني مطو ياوسر بالا فسر بالا نصب على المفعول معه والعامل فيه مطو يالا هذا خلافا لابي علي في تجويزه الامرين ﴿تنبيه﴾ أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق فلا يجوز والطريق سرت وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع وأجاز ذلك ابن جني تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة (١٠٤) ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوى وقوله أكنيه حين أناديه لا كرمه * ولا ألقبه والسوأة اللقبا على رواية من نصب السوأة واللقب يعني ان المراد في الاول جمعت غيبة ونميمة مع فحش وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوأة لان من اللقب ما يكون لغير سوأة ولا حجة له فيهما لامكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الاول ظاهر وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ثم حذف ناصب السوأة (وبعد ما استفهام او كيف نصب) الاسم على المعية) بفعل كون مضمر) وجوبا (بعض العرب) فقالوا ما انت وزيدا ومنه قوله ما انت والسير في متلف * وقالوا كيف انت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ اتصل الضمير ﴿تنبيهان﴾ الاول الخاتمة من ذلك ايضا قوله ازمان قومي والجماعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل مميلا فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير ازمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه * الثاني في قوله بعض العرب اشارة الى ان الارجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف (والعطف ان يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى او من جهة اللفظ (احق) وارجح من النصب على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو

مفعول به لمحذوف أي ويحسب الضحاك أي يكفيه من أحسب اذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الاول بنائية وعلى الثاني اعرابية وروى كما في المغني جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل باضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدني) أي يكفيني كتعجيل خبر يكونوا أي كذوي تعجيل والمسرهد السمين (قوله في تجويزه الامرين) أي بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي (قوله وهو اتفاق) أي محل اتفاق وفيه أن الرضي جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو اياك والنيل سرت (قوله أكنيه) بفتح الهمزة أي أدعوه بكنيته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف (قوله فعلى أن يكون الخ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب فمفعول به لان لا لقب تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لاحواج المفعولية المطلقة الى تأويل اللقب بالتلقيب (قوله بفعل كون) أي بفعل مشتق من لفظ الكون لكن اذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به في نحو هذا لك وأباك أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيدا لوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فان فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح التوضيح بأنه جواز او هو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أي ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطر بيت من المتقارب المذلوم وأنشده في الهمع وما انت ولا تلم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صرح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك) أي من اضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عمله قبله (قوله ازمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب ومميلا مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الامثلة ولانها أعم الافعال اه دماميني وفيه انه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل (قوله وارجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب اذ القائل بان النصب سماعي كما سيأتي في

وجئت أنا وزيد اسكن أنت وزوجك الجنة برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعية في

مثله (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف النسق) اما من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها

الخاتمة لا يجوزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولان الاصل في الواو العطف ومحل جواز الامرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الامر في الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعاً أما اذا كان تابعاً فلا لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أي الغالب في الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء التفريع (قوله على تقدير لو تركت الخ) أي لان مجرد تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدها بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتنطن (قوله اذا أعجبتك) أي أوقعتك في عجب ومعنى قوله وواكل أمره والياليا على العطف اترك أمره لليالي واترك الليالي لامره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره (قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا في الاول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أي تضعيفا للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بني الاب مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بني أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم والا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضيا في المعنى * واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد الامرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثاني كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبناً وماء بارداً وعلى هذا حمل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجها وهو تأويل العامل مما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ورد على الاحتمال الاول مالا تصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل (قوله مما لا يصح) اى من تركيب او كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه فأجمعوا امركم وشركاءكم اذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع امره وعلى امره اى عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه او بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه والذين تبوؤا الدار والايمان اذ الايمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه او بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوؤا بلزموا (قوله كما في نحو مالك وزيداً) أي بناء على غير مذهب المصنف اما على مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وانما لم يمنعوا النصب كما منعوه في

لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وتركك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ
فدعه وواكل أمره والياليا

وقوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم
مكان الكليتين من الطحال

لأن في العطف تعسفا في الاول وتوهينا للمعنى في الثاني وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى واما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيداً واذهب وعمراً لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل فالوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة

(والنصب) على المعية (ان لم يجز العطف) لمانع معنوي او لفظي (يجب) فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه والمانع اللفظي كما في نحو مالك وزيداً (قوله ومنه) في الدماميني ان جمع يكون بمعنى جمع فيصح العطف لكن فيه استعمال المشترك في معنييه اه

وماشأنك وعمراً لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور فيتعين النصب على المعية هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كما فى نحو قوله

علفتها تبناً وماء بارداً

وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا

فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة فى الاول وانتفاؤه فائدة الاعلام بها فى الثانى فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فأول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى والزيدى (أو اعتقد اضمار عامل) ملائم لما بعد الواو ناصب له (تصب) أى وسقيتها ماء وكحلن العيون والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما ﴿ تنبيه ﴾ بقي من الاقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده انتهى ﴿ خاتمة ﴾ ذهب ابو الحسن الأخفش الى أن هذا الباب سماعى وذهب غيره الى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط

هذا لك وأباك لما أسلفناه وفى التسهيل وشرحه للدمامينى مانصه والنصب فى هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيداً وما كان شأنك وزيداً أو بمصدر لا يس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيداً وكذا فى المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت و يلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا فى قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا وأطنب فى الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدراً منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك فالمعنى ماملابستك زيداً اذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع حذف ومنه يعلم أن فى تعين نصب زيداً فى المثال على المعية نظراً الا أن يجاب بما يأتى قريباً (قوله وما شأنك وعمراً) بحث فيه الدمامينى بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على جره كما فى قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ ✻ ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة و يجاب بأن تعين النصب فيه اضافى أى بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير (قوله ممتنع عند الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين و بعض البصريين لا يوجبون اعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذى فى الدمامينى أن أهل الامصار انضموا فى المنع الى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين و بعض البصريين فصحت ارادة جمهور النحويين (قوله هذا) أى ماتقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة الى القسم الاخير والاول أولى (قوله لانتفاء المشاركة) أى مشاركة الماء للتبن فى العلف والعيون للحواجب فى التزجيج الذى هو تدقيقها وتطويلها كما فى التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى) قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفى الاعلام بها فائدة اه وأنت خبير بأن قوله والعيون لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا يحصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فأول العامل الخ) أى و يكون ذلك مجازاً مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء على الأخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد الخ بالمبتدا على جعل يجب خبراً عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه ايراد الناظم) حيث بوب له مع الابواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا ﴿ فائدة ﴾ قال الفارضي اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى اليه العامل بنفسه ثم الذى تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزمانى ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيداً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب

﴿ الاستثناء ﴾

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) أظهر لان

السابقة وهو ما اقتضاه ايراد الناظم وهو الصحيح والله تعالى أعلم ﴿ الاستثناء ﴾ الاستثناء هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها

الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدري (قوله لما كان داخلا) أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من أول الامر في النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله (قوله فالاخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالاخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو فتحرير رقبة مؤمنة أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمي ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصرح (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما وبنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فان المستثنى في الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا أن الدخول تقديري من حيث ان المستثنى منه الذي هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ (قوله ما استثنت الا) أي الاستثنائية أما الوصفية فستأتي في الشرح ﴿ فائدة ﴾ قال في الهمع الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالي الا عليها فيمتنع ما أنا زيدا الا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد ومامر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام الا زيدا أحد وما مررت باحد الا زيدا خير من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله

﴿ فما زادني الا غراما كلامها ﴾ وقوله ﴿ وما كف الا ماجد ضر بائس ﴾ وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر ووافقه ابن الانباري في المرفوع والاخفش في الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك ومامر الا عمرو بك وما جاء الا زيد راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أي وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الا زيد (قوله مع تمام أي غير مفرغ) في تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أي مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء التمام على مصدريته أي مع ذكر المستثنى منه أي ولو بالضمير المستتر (قوله موجبا كان) أي العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتي وبعد نفي الخ تفصيلا لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالايجاب بقرينة ما يأتي فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز وعلى الثاني الواجب (قوله متحتم اتفاقا) فيه نظر فان الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذا فشربوا منه الا قليل منهم وسيأتي أنه في تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس مني قال شيخنا الظاهر ان الواجب اضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد الا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضي وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتي ما يؤيده وعبارة الدماميني اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت وأهمل الأكثرون عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي أن تعد على هذا اه أقول ممن عدها منها صاحب المغني فانه قال والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها

لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل فالاخراج جنس وبالا الى آخره يخرج التخصيص ونحوه وما كان داخلا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ والقيد الأخير لادخال المنقطع على ما سترا (ما استثنت الا مع) كلام (تمام) أي غير مفرغ موجبا كان أو غير موجب (ينتصب) الا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقا

ومثل الاولى بالآية وتأمل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم فشربوا منه الاقليل على قول الفراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم اذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم نسير الجبال وفى نحو أأنذرتهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك اه ومتى كان ما بعد الاجملة فلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدمامينى عن توضيح الناظم لكن ان نصب تالى الافهى كلكن المشددة وان رفع فكالمخففة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهر ان لاحتياج صحتهما الى تقدير لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا للمستثنى وفى نسخ سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق الاشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل معنوى (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم الاحماراً وجاء بنوك الا ابن زيد مع انهما من المنقطع وتأويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الأول لا الثانى ولأنه يخرج عنه نحو أحرقت زيداً الا يده مما كان فيه المستثنى جزء من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا أن المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بانه لا يشمل الاستثناء فى قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع فينبغى أن يقال ان الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الأول نحو قام القوم الاحماراً وفقد الثانى نحو الآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافى وأسهل منه أن يقال فى تعريف المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا بها (قوله أو منقطعا) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا نعلها وان لا يسبق ما هو نص فى خروجه فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبى والثانى عن الشارح وصرح به الدمامينى (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسى وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله فى التسهيل لا بما قبلها معدى بها لان التعدية انما هى معروفة فى الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيداً كذا فى الدمامينى وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول اخوتك بالمنتسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت الا وسيقول وألغ الا الخ بناء على أن المراد الغاؤها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف فى عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الأقوال وهذا

سواء كان المستثنى متصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه أو منقطعا وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان متقدما على المستثنى منه أو متأخراً عنه تقول قام القوم الا زيداً وخرج القوم الا بعيراً وقام الا زيداً القوم وخرج الا بعيراً القوم وهكذا تقول مع عامل النصب والجر

﴿ تنبيه ﴾ ناصب المستثنى هو الا لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلا ولا أستثنى مضمراً خلافا لزاعمى ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره فى غير هذا الكتاب وقال انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجانى ومشى عليه ولده لانها حرف

كله فى المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه الاوعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مستأنف اه لكن قال الدمامينى بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضى اما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا أنه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها فى الاغلب محذوف نحو جاءنى القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجىء قالوا وقد يجىء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا فى المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وتأويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وأيضا لكن الاستدراك والا فى المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اه مع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بانها دخلت على الفعل فى نحو نشدتك الله الا فعلت كذا وأجيب بانها داخلة على الاسم تأويلا اذ المعنى لا أسألك الا فعلك كذا (قوله فيجب فى الا الخ) لو قال فهى عاملة لاتضحت نتيجة القياس الذى ركبه من الشكل الأول التى أشار اليها بقوله فيجب فى الا الخ (قوله مالم تتوسط) أى لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها سم (قوله ان كان التفريغ محققا) لعدم شئ فى اللفظ يشتغل به العامل (قوله وجوازا الخ) أى لان ما يشتغل به العامل فى نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا الا على القول بان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا فى المعنى للبدل وكان المبدل منه فى نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل (قوله وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله نخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير فى حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الاولى أن يقول ما فى شرحه على التوضيح وانما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال الضمير بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير يتصل بعامله (قوله لان الاتصال ملتزم الخ) أى لعدم عملها فى حال التفريغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفى لفظا ومعنى والنفى معنى فقط ولم يذكر النفى لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون لانه نهى فى المعنى ويمكن ادراجه فى النهى بان يراد به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فان النفى فيها بمعنى النهى وكما فى قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الادبار الا متحرفين فتأمل ومن النفى معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد الله الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الا عليهم لكن هذه الامثلة

مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب فى الا أن تكون عاملة مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما قام الا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام أحد الا زيد فانه فى تقدير ما قام الا زيد لان أحدا مبدل منه والمبدل منه فى حكم الطرح وانما لم تعمل الجر لان عمل الجر بحروف تضيف معانى الأفعال الى الأسماء وتنسبها اليها والا ليست كذلك فانها لا تنسب الى الاسم الذى بعدها شيأ بل تخرجه من النسبة فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وانما لم يجز اتصال الضمير بها لان الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اه (و بعد نفى) ولو معنى دون لفظ (أو كنفى) وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى

من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك الا زيدا أى لا رجل يقول ذلك الا زيد وأما وقالنفى فيها ضمنى لا قصدى فاذا قلت لو جاءنى اخوتك الا زيدا لا كرمتهم تعين النصب وأما لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا فلا يمنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجىء فى الشرح (قوله وهو الانكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما أن المستفهم عنه فى الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وان كان لوما فالمراد بكون الثانى فى معنى النفى أنه فى معنى نفى الاتباع واللياقة ويقال الاول الابطالى أيضا (قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى منه كما سيأتى فى المتن والا كان المختار النصب نحو ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا لان اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا زيد ارد القول قائل قاموا الا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كما فى الهمع ونحو ما قام الا زيد أحد واذا نقض النفى أو النهى بلا كانا فى حكم الاثبات فينصب ما بعد الا الثانية نحو ما شرب أحد الا الماء الا زيدا ولا تأكلوا الا اللحم الا عمرا وما مررت باحد الا قائما الا بكرا فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفى فيه ولا نهى اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قائمين الا بكرا قاله الدمامينى وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو ما ضربت أحدا الا زيدا وبه وصرح فى المغنى قال الدمامينى ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة (قوله وبالصريمة) أى فى الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق بفتحتين البالى والعافى الدارس والنؤى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود أى ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام فى الاستثناء من كلام تام وما فى الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الاول فيقال ما قام الا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام فى الواقع وان كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان القرينة على أن الثانى كان بعض ما يتناوله الاول لولاها قاله الدمامينى (قوله عطف نسق) أى لان الاعند هم من حروف العطف فى الاستثناء خاصة اه تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد وأجاب ابن هشام بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد قال الدمامينى لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود فى نحو ما قام أحد الا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل فى المثال بالالتزام على اخراج الثانى من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدمامينى (قوله وهو موجب ومتبوعه منفي) أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بان البدل هو المستثنى وحده دون القول بانه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز فى نحو مررت برجل لا ظريف

وهو الانكارى (انتخب) أى اختير (اتباع ما اتصل) لما قيل الا فى اعرابه كمثاله بعد النفى لفظا ومعنى ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد ومثاله بعد النفى معنى دون لفظ قوله

وبالصريمة منهم منزل خلق

عاف تغير الا النؤى والوتد فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال شبه النفى لا يقم أحد الا زيد وهل قام أحد الا زيد ومن يغفر الذنوب الا الله (تنبيهات) الاول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى وأجاب السيرافى بانه بدل منه

ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز في ما جاء القوم الا زيد أن يجعل قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم اه ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أي مماثل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والاثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كما لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل المبدل منه بان لتخالفهما في ذلك نظيرا وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك لا أحد فيها الا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجرد بدخول العامل الموجود فان المنفي في المثال التبعية للمنصب محلا لا لفظا قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أي فهلا جاز جر ما بعد الا في المثال الاول والاخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بان ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول فمال اليه في المغني ووجهه بانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح احلال البدل محلها فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثاني وأما الثاني فنقله في المغني عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا زيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الا زيد وهذا القول الثاني انما بأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون الاحلال لكون المعنى ما في الوجود الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر ﴿فائدة﴾ قال في المغني يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله

في ليلة لا نرى بها احدا ✻ يحكي علينا الا كواكبها

اه وقوله وهو المختار أي لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يحوج الى التأويل الذي في الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لان معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأي في مثاله الثاني علمية على تقييد سيبويه جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الاصل وقال الرضي أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا يتصفني الا زيد لان المعنى ما أنصفني أحد كلمته الا زيد بخلاف لا أوذي أحدا يوحد الله الا زيدا فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط اه دماميني وشمني (قوله الا شيء) بالرفع لمراعاة محل شيء قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه

في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع البدلية لان سبيل البدل أن يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب ✻ الثاني اذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد ومازيد شيأ الا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد الا فيهن ونحو ليس زيد بشيء الا شيأ بنصبه لان من والباء

يجعل شيء خبر مبتدا محذوف أى هو شيء لا يعبأ به والاحينئذ بمعنى لكن (قوله لا يزادان فى الايجاب) أى على غير مذهب الاخفش والمراد لا يزادان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الا امرأتك بالنصب) كلامه مبنى على ان النصب على الاستثناء من أخذ وفر الزمخشرى من تخريج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من اهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء وردبان اخراجها من احد لا يقتضي انها مسرى بها بل انها معهم فيجوز ان تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وقال في المغنى الذى أجزم به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد فى قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه فى آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ماقام احد الا حمارا) نقل عن القرافي أن أحدا اذا كان فى سياق النفى لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ماذكر مثالا للمنقطع واعلم ان الا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ماهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشرى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم فى المستثنى المنقطع واعترض بانه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من منفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتصل المشبه في مجرد جواز الابدال وان كان يرجحان فى المتصل ومرجوحية فى المنقطع) قوله فيجيزون ماقام احد الا حمارا) حمار بدل غلط صرح به الرضي وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الاحداه وفيه انه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد من العام خاص كما يأتى نظيره صح فتدبر (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الابل التي تخالط بياضها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية باجاهد فى البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرفى نسبة الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافرى قاله العينى وفى المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وان القياس في النسبة الى مشارف مشرفى لان القياس فى النسبة الى الجمع ان تنسب الى مفرده فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضى حده (قوله وعامله) أى السنان وهو مايليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الاباءن يقال ما قام الاحمار وليس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الا أشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وأن المراد امكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال زيدا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني

لا يزادان فى الايجاب وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما تقدم فى موضعه * الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز وقد قرىء فى السبع ماقعلوه الا قليلا منهم ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك بالنصب اه (وانصب) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه (ما انقطع) تقول ماقام احد الا حمارا ومامررت باحد الا حمارا هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة ماهم به من علم الا اتباع الظن (وعن تميم فيه ابدال وقع) كالمتصل فيجيزون ماقام أحد الا حمار ومامررت باحد الا حمار ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله

عشية لا تغنى الرماح مكانها
ولا النبل الا المشرفى المصمم

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن
لنا خاطب الا السنان وعامله

(تنبيه) شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا

نحو مازاد هذا المال الا ما نقص وما نفع زيدا الا ما ضر اذلا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فى النفى قد يأتى) على قلة بان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله لأنهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع قال سيبويه وحدثنى يونس ان قوما يوثق

بان مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الأخرى يزيد فى النقص على المرة الأولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو مازاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب لأنك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أى الا الراحم وهو الله تعالى أو الا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة (قوله الا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعدية وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفى أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطعا نحو ما جاء الاحمار أحد فيراد باحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء الا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اه بادنى تغيير وجزم البعض بالتعميم وبضعفه بعد التكلف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليها عند المصنف وأما قوله

خلاف الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء الا زيدا القوم والقوم الا زيدا ضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط بين جزأى الكلام نحو القوم الا زيدا جاؤا اذا جعل زيدا مستثنى من الضمير فى جاؤا فقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام دماميني (قوله فى النفى) أى أو شبهه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى الخ (قوله قد يأتى على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أولا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى (قوله بدل كل) أى من كل لأن العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله منه المستثنى (قوله ان ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد ان ورد من العرب وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بان نصبه أرجح والا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البدل مختارا) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا أن يكون مبنيا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدنوشرى (قوله لأن لكل مرجحا) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجويز الشيخ خالد لها سهو وقوله الا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ فكان ينبغى أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه

بعربيتهم يقولون مالى الا أبوك ناصر

﴿تنبيه﴾ المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعا ما مررت بمثلك أحد اه (ولكن نصبه) على الاستثناء (اختران ورد) لأنه الفصيح الشائع ومنه قوله

ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

بنصب آل ومذهب الأول واحترز بقوله فى النفى عن الايجاب فانه يتعين النصب كما تقدم ﴿تنبيه﴾ اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كما فى نحو ما فيها أحد الا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا وهذا رأى سيبويه

(١٥ — (صبان) — ثانى) * والثانى أن يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو اختيار المبرد والمازنى قال فى الكافية وشرحها وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحا فتكافآ اه (وان يفرغ سابق الا) من ذكر المستثنى منه (لما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولا ما استثنت

لفظا ويمكن الجواب بجعل كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كما لو الا عدما أى عند غير الكسائى أما هو فيجيز النصب فى نحو ما قام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا الخ وما فى قوله كما لو الا عدما يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم الا أى كذى عدم الا فى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف اى كحكم عدم الا ليس بشئ قال الشيخ خالد والامر فوع بفعل محذوف يفسره عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعد فالامنصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر فى نحو ما على الرسول الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد الا مبتدأ وكالفعل فى نحو ما قام الا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل الا تقتضى رفع ما بعد الا فاعلا وقس وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب ثم لا تنافى بين كون تالى الا فى التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا فى نحو ما قام الا زيد وما زيدا الا قائم لأن الأول بالنظر الى المعنى لأن تالى الا مستثنى من مقدر فى المعنى اذا المعنى ما قام أحد الا زيد وما زيد شئ الا قائم والثانى بالنظر الى اللفظ نقله الدماميني عن الشلوبين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما فى نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التي فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك فى ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ فى جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا (قوله فلا يجوز قام الا زيد) لأن المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات الا زيد وأجيب بانه قليل فاجرى الحكم فيه طردا للباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طردا للباب نظير مامر (قوله لجميع المعمولات) أى المعمولات بالاصالة أما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء والرضى فى الصفات أيضا قاله سم (قوله الا المصدر المؤكد) أى لأن فيه تناقضا بالنفى أولا والاثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل (قوله فمتأول) أى بكونه مصدرا نوعيا أى الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفى فلا تناقض (قوله كما فى الامثلة) فانه عامل فيما عدا ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل فى ما على الرسول الا البلاغ لأن الخبر لا يعمل فى المبتدا على الراجح نعم ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفى كان عاملا (قوله وألغ الا الخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الايجاب والنفى وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم (قوله بدلا منه) أى بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبنى الا زيد الا وجهه أو اشتمال نحو ما أعجبنى الا زيد الا علمه أو اضراب نحو ما أعجبنى الا زيد الا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح فقول الشارح ان توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضي (قوله ومعطوفا عليه) أى بالواو خاصة كما فى

الامع تمام (يكن كما لو الا عدما) فاجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ الا بعد نفى أو شبهه فالنفى نحو وما محمد الا رسول وما على الرسول الا البلاغ المبين وشبه النفى نحو ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يقع ذلك فى ايجاب فلا يجوز قام الا زيد وأما ويأبى الله الا أن يتم نوره فمحمول على المعنى أى لا يريد

﴿تنبيهات﴾ الأول الضمير فى يكن يجوز أن يكون عائدا على سابق أى يكون السابق فى طلبه لما بعد الا كما لو عدم الا وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد الا فى تسلط ما قبل الا عليه كما لو عدم الا * الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا وأما ان نظن الا ظنا فمتأول * الثالث قول سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملا وغير عامل كما فى الامثلة اه (وألغ الا ذات توكيد) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لسكون ما بعدها التسهيل

إما لما بعد الا قبلها بدلا منه وذلك ان توافقا فى المعنى ومعطوفا عليه

التسهيل (قوله ان اختلفا فيه) الا اذا كنت غالطا أو أردت الاضراب اهيس أى فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل من الفتي) والفتي نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتي مبنى على جواز الابدال من البدل واستشكل سم كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتي على الاستثناء بان الصحيح أن العامل فى البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها للعمل فى البدل والفرض أنها مؤكدة فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتي على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال و يجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتي بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البدل والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبنى على جر الفتي بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبنى على نصب الفتي على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتي العلا) صريح فى أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل فى العلا حينئذ الا مقدرة فعلم أن الاقد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قالسم وسنذكر في حذف الامزيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت (قوله مالك من شيخك) أى جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر و تعدد المستثنى قال الدماميني ماملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيآن وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك أو الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الا زيدا الدنانير فزيدا منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيأ الا زيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف وماضرب أحدا الا بكر خالدا فبكر ان رفعته كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا الا زيدا عمرا وما ضرب أحدا أحد الا زيد بكرا ورده المصنف بان البدل لم يعهد تكرره الا فى بدل البداء وبان حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثاني غير مقترن بالا لفظا ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا و يحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الامثلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ماجاءني أحد الا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه معمول لمضمر أى وجاءني عمرو اه وفى حاشية المغنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا فى هذا الوقت على هذه الحال اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ماقبل الا تبعا للموضح وحمله المرادى على الا أى اترك تأثير الا النصب في واحد أى لا تجعلها مؤثرة فى واحد و يؤيد الاول قوله مما بالا اذ لو كان العامل هو الا لكان القياس أن يقول مما به وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة و يؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذا كرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ سابق الا الخ و يؤيد الثانى عدم احواجه الى تقدير فى دع (قوله باقيا فى واحد) دفع به

ان اختلفا فيه فالاول
(كلا * تمر ربهم الا
الفتي الا العلا) فالعلا
بدل كل من الفتي والا
الثانية زائدة لمجرد
التاكيد والتقدير الا
الفتي العلا * والثاني
نحو قام القوم الا زيدا
والا عمرا فعمرا عطف
على زيد والا الثانية
لغو والتقدير قام القوم
الا زيدا وعمرا ومن
هذا قوله
وما الدهر الا ليلة
ونهارها
والا طلوع الشمس ثم
غيارها
اى وطلوع الشمس وقد
اجتمع البدل والعطف
فى قوله
مالك من شيخك
الا عمله
الا رسيمه والا رمله
أى الا عمله رسيمه
ورمله فرسيمه بدل
ورمله معطوف والا
المقرونة بكل منهما
مؤكدة (وان تكرر
لا لتوكيد) بل لقصد
استثناء بعد استثناء
فلا يخلو اما أن يكون
ذلك مع تفريغ أولا
(فمع * تفريغ التأثير
بالعامل) المفرغ (دع)
أى اتركه باقيا (فى
واحد مما بالا استثنى
(قوله أى جملك) قال

السيد أى جملك الشبيه بالشيخ فى التوصل المقصود بكل اهو يه تعلم بطلان كل ماقيل هنا و تمثيل الشارح مبنى ان رمله معطوف على عمله

* وليس عن نصب سواه) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مغنى) فتقول ماقام الا زيد الا عمرا الا بكرا وما ضربت الا زيدا الا عمرا الا بكرا وما مررت الا بزيد الا لاعمرا الا بكرا ولا يتعين لاشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز والاول أولى (ودون تفريغ مع التقدم) على المستثنى منه (نصب الجميع) على الاستثناء (احكم به والتزم) نحو قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم وماقام الا زيدا الا عمرا الا بكرا أحد (وانصب لتأخير) عنه أما في الايجاب فمطلقا نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا وأما فى غير الايجاب فكذلك (و) لكن (جىء بواحد * منها) معربا بما يقتضيه الحال (كما لو كان دون زائد) عليه ففي الاتصال تبدل واحدا على الراجح وتنصب ماسواه (كلم يفوا الا امرؤ الا على) الابكرا فعلى بدل من الواو فانه لا يتعين الابدال واحد لكن الأول أولى ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ماقام أحد فى الحمار الا فرسا الا جمار ويجوز الابدال على لغة تميم (وحكمها) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فى القصد حكم الاول) فان

ايهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا في البقية هذا ان أريد بالعامل ماقبل الا كما مشي عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثيرا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية (قوله وليس عن نصب الخ) مغنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لانا نقول الا في هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها (قوله والأول أولى) أى لقربه من العامل تصريح (قوله ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اهـ وهو انما يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ماذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم (قوله وماقام الا زيدا الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق الخ لان مامر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير مامر فى مالى الا أبوك ناصر ونصب ماعدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعترض بانه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه (قوله وانصب) اى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن (قوله أما في الايجاب فمطلقا) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة النفى فيكون قوله وجىء بواحد بيانا للراجح فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجىء بواحد مقابلا له تأمل (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الابدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف (قوله كما لو كان) قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة ومازائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان والكلام على تقدير مضاف أى وجىء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة (قوله تبدل واحدا على الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع (قوله كلم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فصار يفيوا نقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أى في واحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالاخراج أنه دائما اخراج ومقتضي ماهنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنفى لكن اذا كان ماقبله نفيا كان هو مستلزما للادخال

في النسبة الثبوتية أي مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل ماذكر) أي من أن حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسهيله عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيد أفاد ذكر من التفصيل في الا المتكررة لا للتوكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له علي عشرة الا ثلاثة الا أربعة فمذهب السيرافي أن الأربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم الفراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بتملك بعد ذلك الأربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الأول اخراج والثاني ادخال ورد بأن هذه القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب و يمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله فطريق معرفة ذلك) أي كونه مقرا بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح الاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب * أحدها وهو الأصح أنه يعود للكل الا لدليل يخصصه بالبعض كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الافعال السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أولا كان عطفها بالواو أو بغيرها * ثانيها ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة فقط اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا * ثالثها ان سيقت لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي ووقفت بستاني على أخوالي الا أن يسافروا فللكل والا فللأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك الا الفاسق منهم * رابعها ان عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللأخيرة فقط * خامسها للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن احدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو استبدلت الا زيدا أصحابنا باصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت الا الاصاغر أبناءنا عبيدنا وضرب الا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت الا الاصاغر عبيدنا أبناءنا فالا بناء في المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الا زيدون الا الحسنيات وأصبى الزيدين نساؤهم الا ذوي النهى واستبدلت الا زيدا أماءنا بعبيدنا اه همع ببعض تصرف وقوله كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أي وكما في قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة فمن شرب منه فليس مني لا من جملة ومن لم يطعمه فانه مني لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لاباحة الاغتراف باليد لهم والذي حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغني والدماميني عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريكهما والا عاد لهما معا ومثل له الدماميني بنحو اهجر بني

كان مخرجا لوروده على موجب فهي مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي أيضا مدخلة (تنبيه) محل ما ذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت أما اذا أمكن ذلك كما في نحو له علي عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا فقيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد اه

زيد و بنى عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بنى زيد و بنى عمرو جميعا ﴿فائدة﴾ يقع تالى الا خبراً لما قبلها نحو ماز يد الا قائم أو يقوم أو أبوه قائم و يمتنع ماز يد الا قام كما فى الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ماجاءنى زيد الا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو مايأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وما أنعمت عليه الا شكر قال الدمامينى وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء فى ترتب الثانى على الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا فى حال شكره أو فى حال عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثانى على أن المعنى ما أنعمت عليه الا مقدراً شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشرى أن يقع تالياها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الا قائم وما مررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وجعله الاخفش وأبو على والمصنف فى الاول صفة بدل محذوف أى الا رجل قائم وفى الثانى حالا قاله الدمامينى ومما جعله الزمخشرى من التفريغ فى الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالى الاخبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف للظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدمامينى بان الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما فى الآية أو بفى ورده الشمنى بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما فى التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعين غير يد لكنها تخالفها فى أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا فى الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه المختار عندى أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدمامينى و بقى خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كما فى حديث أنا افصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدمامينى قال السيوطى هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل وأجرى الشاطبى فى غير التفاصيل السابقة فى تكرار الا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال فى غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثن) الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجروراً اه سم (قوله معربا) وقد تبنى على الفتح فى الاحوال كلها عند اضافتها الى مبنى كما فى التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح فى نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارضى وفى التصريح تفارق غير الا فى خمس مسائل أحدها أن الا تقع بعدها الجمل دون غير * الثانية أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا جيد * الثالثة أنه يجوز أن يقال ما قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد * الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الا

(واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا) مجرور مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير و بما متعلق بمعربا وما موصول صلته نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هى معربة بما نسب للمستثنى بالا من الاعراب فيما تقدم

مراعاة المعنى * الخامسة أنه يجوز ماجئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ماجئتك لغير ابتغاء معروفك وماذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا أيضا كما سيأتى (قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد) أى على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفى نحو ماقام أحد غير حمار) معطوف على قوله فى هذا المثال (قوله ويمتنع فى نحو ماقام غير زيد) أى عند غير الكسائي فانه أجاز في نحو ماقام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أى وضعها الاصلى على أن يوصف بها لانها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها الموصوف بها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به قال الرضي والاصل الاول والثاني مجاز (قوله أوشبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول فى المثال فانه مبهم باعتبار عينه (قوله فان الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوغلة فى الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة فى الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الابهام و يعتبر كون موصوفها كالنكرة فى المعنى فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التنكير وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه الى النكرة واما أن يراعى ضعف ابهامها فى هذه الحالة لوقوعها بين ضدين و يعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التعريف وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل فى الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهى اذا وقعت الخ افادة أن غيرا اذا وقعت بين ضدين تعرف بالاضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف ابهامها دون أن يقول زال ابهامها فافهم بقى شىء آخر وهو أن فى غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما فى صراط الذين أنعمت الآية فعلى هذين القولين تكون فى الآية صفة وعلى الاول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج الى التأويل الذى ذكره الشارح الا لو قيل انها لا تتعرف مطلقا وانها فى الآية صفة ولم نعثر عليه (قوله فلما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالاضافة للمفرد على أن بعضهم يبنيها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضى فى توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير نصها أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل الا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير فى معنى المغايرة حملت الا على غير فى الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير على الا فى الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا أن حمل غير على الا أكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع الا انتهت و بها يتضح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد فى حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدمامينى قال ولو ذهب ذاهب الى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوى اه ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا اليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الا الظاهر فيه و ينبنى على ذلك كما أفاده الدمامينى أن الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها و بها وحدها على اسميتها فيكون

فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد وماتنع هذا المثال غير الضرر عند الجميع وفى نحو ماقام أحد غير حمار عند غير تميم وفى نحو ماقام غير زيد أحد عند الاكثر و يترجح فى هذا المثال عند قوم وفى نحو ماقام أحد غير حمار عند تميم و يضعف فى نحو ماقام أحد غير زيد ويمتنع فى نحو ماقام غير زيد

﴿ تنبيهات ﴾ الاول أصل غير أن يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذى كنا نعمل أو شبهها نحو غير المغضوب عليهم فان الذين جنس لاقوام باعيانهم وأيضا فهى اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فلما ضمنت معنى الا حملت عليها فى الاستثناء وقد تحمل الا عليها فيوصف بها

بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه وأن يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وشبه الجمع كقوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره

وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالصارم صفة لغيري ومثال شبه النكرة قوله أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة

قليل بها الاصوات الا بغامها

فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بال الجنسية لكن تفارق الا هذه غيرا من وجهين أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تتبع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها * ثانيهما أنه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الاجيد لانه يمتنع الاجيدا ويجوز عندي درهم غير جيد هكذا قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا

ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي و بشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لاصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير (قوله سليمى) أي يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أي يقاسي هذا الدهر أي شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمني (قوله صفة لغيري) فيه تسمح اذ الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كانه هي وفي النكت عن التسهيل أن الوصف الا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله (قوله أنيخت) أي الناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها و بالثانية الارض التي أناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة في البيت مخصصة مع أن ما بعد الا مخالف لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتي عن المغني أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بان البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف * واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما في الآية وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما في البيت الاول والعكس كما في البيت الثاني وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بال الجنسية ولم يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على قوله وقد تحمل الا عليها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أي لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير (قوله في ذلك) أي عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أي الا فيما اذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولهم مناطعن ومنا أقام كما سيأتي في النعت (قوله الا حيث يصح الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه بان غيرا انما حملت على الا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل الا عليها الا حيث يصح الاستثناء (قوله الا دانق) بكسر النون وفتحها و يقال أيضا دانق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقدرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقدرا بدرهم الا سدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بالا وبهذا اجاب أيضا عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكد وسيأتي عن المغني أن الوصف عند مطابقة ما بعد الا لما قبلها في الافراد مثلا مخصص قاله الدماميني (قوله لانه يجوز الا دانقا) أي بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لانه يمتنع الاجيدا) أي لان درهم نكرة في سياق الاثبات فعمومه للجيد وغيره بدلي والمستثنى منه لا يكفي شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندي رجل الا زيد اوان أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقد الى امكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع قال الدماميني وهذا يقتضي لغو الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين وما أجيب به من أن ذلك لا يضر لان الاصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه (قوله في لو كان فيهما آلهة الا الله الخ) أي فانه لا يجوز في الا هذه أن تكون الاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ أما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس مراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الا لله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد

الا موصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية يوخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له عندى عشرة الا درهما فقد أقر له بتسعة وان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم و أما الثاني فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا فى المغنى و يمثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنى رجل الخ كما قال يس فان قلت لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم قلت قال الدمامينى العرب لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أحسنت اليه ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من احد فان قلت جوز الزمخشري في تفسير سورة الحجر فى قوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة فى الاثبات قلت أجاب الدمامينى بأن النكرة فى الاثبات تعم اذا اقامت قرينة العموم والنكرة فى هذه الآية كذلك بدليل آية لوطا انا أرسلنا الا قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثلة سيبويه) أى لا لا الوصفية فهو تاييد للاعتراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ماذكره ابن الحاجب عكس ماذكره تلك الجماعات قال الشمنى قال الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال و يجوز فى قولك ما اتاني أحد الا زيدا أن تقول الا زيد بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الاصفة بل للاستثناء وأتى بالفرقدين بالالف جريا على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله كانتصاب الاسم بعد الا) اى فى ان نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعد الا هو الا على الصحيح وفى غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الجر كما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما ياتى قاله الدمامينى وانظر اذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا اذا جرا كما سيأتي فى كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا فى الاصل ولا فى الحال (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الابهام في كل (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل (قوله ماقام احد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جاز فيه النصب أيضا نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بالا و نصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه أن يكون وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة

ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب فى وقوع الاصفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله وكل أخ يفارقه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان الثانى انتصاب غير فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد الا عند المغاربة واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسى واختاره الناظم وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش * الثالث يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا وتقول ماقام احد غير زيد وعمرو بالجر و بالرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل وذهب الشلوبين

الى أنه من باب التوهم (وسوى) بالكسر و(سوى) بالضم مقصورتين و (سواء) بالفتح والمد (اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا) من الاحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين أحدهما اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان * والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وانها لا تتصرف

والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي ان لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم الا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود وقول الشاعر

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقوله

وكل من ظن أن المرء يخطئه ... معلل بسواء الحق مكذوب

وبالاضافة قوله

فاني والذي يحج له النا ... س يجدوى سواك لم أثق

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى ... فسواك بائعها وأنت المشترى * ومرفوعة بالناسخ قوله أأترك ليلى ليس بيني وبينها * سوى ليلة اني اذا الصبور وبالغاية قوله او ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا * وحكى الفراء أتاني سواك ومنصوبة بان قوله * لديك كفيل بالذي لمؤمل وان سواك من يؤمله يشقى هذا ماذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك قالوا

حمل غير على الا لما تقدم من ان الاصل في مجرور غير والذي كان يستحقه لولا اشتباهه بالجر بمقتضى الاضافة ان يجرى عليه الاعراب المخصوص الذي يقتضيه حمل غير على الا فسقط ما قاله البعض وعلم ان مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال أو بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على ان يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطي لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذا ما قاله سم وقال الاسقاطي الذي يظهر من كلام الشارح ان العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وان قوله وظاهر الخ بيان للمراد من القسمين اه والانصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الاجمال وفي الهمع ان العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا أنه اذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا واعلم أن تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بالا مراعاة لكون الا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في الا (قوله من الأحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله الدماميني (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على ملزوم (قوله ان من حكم بظرفيتها) أي من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه واتباعهما لما يشمل الرماني والمكبري اذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها وقوله بظرفيتها أي بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفحشاء) أي نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل ان تكون في البيت خبراً مقدماً (قوله كريمة) أي خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله أو تشترى والمعنى اذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك واذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله اني اذا) أي اذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كما دانوا) أي جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله (قوله لديك كفيل) أي عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشقى أي يخيب أمله (قوله أن سوى من الظروف) أي المكانية بمعنى مكان ينافي عوض فمعنى جاء الذي سواك في الاصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده في الهمع (قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الا على كونها تقع ظرفا لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه ايضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدر الصلة لطولها بالاضافة

أوحالا معمولة لثبت مضمرا (قوله ولا يخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون الا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فافهم (قوله الا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة (قوله وهذا أعدل) أى لأنه لا يحوج الى تكلف فى موضع من المواضع (قوله لان كثيرا من ذلك أو بعضه الخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الاضرابية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فاتى به ثم أضرب عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض المراد كثرته فى نفسه لانه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لانه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه ففيه غفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر (قوله و بعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذا أو ضرورة (قوله حكى الفاسى) لا حاجة لاسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف اليه غير لا المستثنى الا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشىء والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا ملخص ما قاله البعض وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال بحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء الا أو غير أو تقدم ليس عليهما قال الاخفش والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشره ليس الا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيأ الا اياها أو غيرها فاضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اه باختصار نعم هذا الدفع انما يتم فى غير على أن فى ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام زيد الا أبوه ما قعد الا زيد انه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وقال فى المغنى قال السهيلى فى قوله تعالى ولا تقولن لشىء انى فاعل ذلك غدا الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت أنت منهى عن أن تقوم الا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم و يقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الاصل الا قائلا الا أن يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلى وأن المستثنى مصدر تقديره الا قولا مصحوبا بان يشاء الله أو حال تقديرها الا متلبسا بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الافطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقولنه أبدا كما قيل فى وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله لان عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله و يرده أنه يقتضى النهى عن قوله انى فاعل ذلك غدا قيده بالمشيئة أولا وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشرى رجوع الاستثناء الى النهى على ان المعنى الا أن يشاء الله أن تقوله بان يأذن لك

ولا يخرج عن الظرفية الا فى الشعر وقال الرمانى والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر و بعضه قابل للتأويل اه

﴿تنبيهات﴾ الاول حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المدمع الكمر * الثانى أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير و يساعده قوله فى التسهيل تساويها مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير * الثالث تفارق سوى غيرا فى أمرين أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير

فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر وانهي يستمر الى اتيان نقيضه اه كلام المغنى ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ماذكره بعد كلام التسهيل سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس فى كلامه أن لا محذوفة فانه قال الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر اى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أى الا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة فى الأخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما فى معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بمشيئة الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل و بعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الأخفش ضم اعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل و بعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدمامينى (قوله و بالفتح) ظاهره أنه فتح بناء ووجهه أن الأسماء المتوغلة فى الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية و يصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية (قوله و بالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهها الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والا فهى فى الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدمامينى (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقديره مبتدا حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدمامينى بعد أن ذكر أن سواك فى جاء الذى سواك جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله مانصه وعلى التقدير الأول أعنى تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بانه ينافى ماقدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بان محل ماقدمه عنهم اذا وقعت فى تراكيب الاستثناء ومانحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أى أو الضم وبهما قرىء قوله تعالى لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستويا طريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا و يشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على مايظهر فتامل (قوله عن الواحد فما فوقه) أى و يعطف على ضميرها فى الأول شيء يتحقق به التعدد اذ الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر ﴿فائدة﴾ أجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابك أو خبرا عما بعدها فما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ أما بعدها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لا حد الامرين ومايتعلق

بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى * ثانيهما ان سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير * الرابع تأتى سوى بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو فى سواء الجحيم وهذا درهم سواء وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم و يخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء اه (واستثن ناصبا) للمستثنى

(قوله لطول الخ) قد يقال ان سوى ملازمة للاضافة لفظا بخلاف غير فاضافتها اللفظية كلا اضافة فلم تفد طولا وهذا كاف فى الفرق وهو مراد الشارح و يكون جاريا على رأى المصنف وبهذا يعلم ما فى كلامه آخرا

به سواء لا يكون الا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان فى علمك مستويان في عدم النفع وذهب الرضي الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء ومابعد سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أولم تنذرهم فالامران سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أولاستعمالها فى الأحد كذا فى شرح الدماميني على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الا مع التمام والاتصال وخلا في الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك انها ليكون مابعدها فى صورة المستثنى بالا ولذلك التزموا اضمار فاعله أما عدا فهو فى الاصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه استثن وناصبا نظير مامر (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعدولا تحسب فيهم خالدا ولا منافاة بين استقباله ومضي قاموا سم (قوله مستتر وجوبا) ليكون مابعدها فى صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير قان كن نساء الخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كله السابق اذ النون عائد على الاناث وهن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصرح وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك أكرمت القوم ليس زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعله الخ) عبارة الدماميني والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ماهو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب الدماميني بان قائلى ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام مايعود عليه الضمير ففى نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا أوليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من ايهام أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية) لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضى بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد فى قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض منهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبان المراد بالبعض ماعدا المستثنى ولى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا وليجريان ذلك مجرى الأمثال التى لا تغير كما قالوه فى حبذا زيد حيث التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك

ويكون بعدا) النافية نحو قاموا ليس زيدا وخلا عمرا وعدا بكرا ولا يكون خالدا أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لانه خبرها واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى بعضهم فهو نظير فان كن نساء بعد يوصيكم الله فى أولادكم وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا ٭ وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع الا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وفى مرجعه الخلاف المذكور ٭ تنبيهان ٭

الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع

نصب على الحال وقيل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور * الثاني لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير لا من ادوات النفي اه (واجر ربسا بقي يكون) وهما خلا وعدا (ان ترد) الجر فانه جائز وان كان قليلا فمن الجر بخلا قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالكا ومن الجر بعدا قوله أبجناحيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء

والطفل الصغير ﴿تنبيهان﴾ الأول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا قيل ولا بخلا وليس كذلك بل ذكر الجر بخلا * الثاني قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أي لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فاشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهي غير متعلقة اه (و بعدما) المصدرية (انصب) حتما لانهما تعينا بها للفعلية كقوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وقوله

تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بان المصدر المؤول لا يقع حالا كما يقع (قوله المصدر الصريح في نحو أرسلها العراك وقيل على الظرف وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد (وانجرار) بهما حينئذ (قدير) أجاز ذلك الجرمي والربعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فان قالوه

ولا يرد على هذا تنظير الرضي فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقد في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفة (قوله مستأنفة) أي غير متعلقة بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى قاله المصرح (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب ان ذلك غير منقاس (قوله لا تستعمل يكون الخ) أي كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان (قوله شعبة) أي فرقة (قوله أبجناحيهم الخ) يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أي في حيهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشمطاء التي يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أي حين اذ جر بهما وقوله بما قبلهما أي في الرتبة وان تأخر في اللفظ كما في الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أي موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أي نصبا ناشئا عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة قبلهما فتكون هي الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتي في نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بانه لا يلزم أن يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو لم أضرب زيدا يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولانهما بمنزلة لا) أي في المعنى ورد بان ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع الأحكام الا ترى أنهما يجران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما في الاصل متصرفان واجمودعارض فلم يكن ما نعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرارا قدير الا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لانه الراجح عند الشارح كما سيشير اليه فتأمل (قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة والندامى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء تصريح (قوله لا يقع حالا) أي لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها العراك ففي معنى التنكير لانه بال الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت في المغني ما يدفع الايراد عن السيرافي فانه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما عدا على قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمنفي (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذي في محل النصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط (قوله كانتصاب غير) أي على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أي حين اذ وقعا بعدما

بالقياس فقاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فهما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وحيث جرا فهما حرفان) بالاتفاق (كما هما ان نصبا فعلان) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وكخلا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً فاذا جرت كانت حرف جر وفيما تتعلق به ماسبق في خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا ﴿تنبيهان﴾ الاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه

(قوله بالقياس) أي على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فيما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أي بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أي فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به (قوله وحيث جرا فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى واذا لم يهتدوا به فسيقولون (قوله وسواء في الحالين الخ) التعميم مبني على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرا رقد يرد (قوله وكخلا حاشا) اذا جررت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى أي بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ومجروراً (قوله وفيما تتعلق به) أي وجوداً وعدما اذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي تتعلق به بل في كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفي كونها تتعلق أو لا ماسبق لكان أوضح وقوله في فاعلها أي مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله وفي محل الجملة أي وجوداً وعدما اذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا نثر وأبو الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل فان قلت سيأتي أن حاشا انما يستثنى بها في مقام التنزيه والغفران لا يتنزه منه قلت بولغ في قبح الشيطان وأبي الاصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والخسة (قوله حاشا أبا ثوبان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الاشهر والبكة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكة والقدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على الا أي فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على الا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع أنه يمكن (قوله ولا تصحب ما) أي مصدرية كانت أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقائم وقوله فعالا بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس (قوله وهو الاقرب) اي لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون اقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على انها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله تنزيهية) اي مدلولا بها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي ورب يدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفة ايضا فلم خصوا هذه

وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والاخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله

حاشا قريشا فان الله فضلهم
على البرية بالاسلام والدين

وقوله

اللهم اغفر لي ولمن يسمع
حاشا الشيطان وأبا الاصبغ

وقوله

حاشا أبا ثوبان ان أبا
ثوبان ليس ببكة قدم

قال المرزوقي وفي رواية الضبي حاشا أبا ثوبان بالنصب * الثاني الذي ذهب اليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه (ولا تصحب ما) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيداً وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن افضلهم فعالا فشاذ (وقيل) في حاشا (حاش وحشا فاحفظهما) وهل وهما تان اللغتان في حاشا الاستثنائية والتنزيهية الاول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الاقرب ﴿تنبيه﴾ حاشا على ثلاثة اوجه * الاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها * والثاني تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها

باسم التنزيهية قلت قال الشمني التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده و بهذا خرج الوجهان الآخران لانهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اه يعني الاستثناء ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو ضربت القوم حاشا زيداً نقله الشمني عن الرضي وأقره وذكره الدماميني أيضاً لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيداً لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحذف) أي حذف الفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف وهو اللام في نحو حاش لله (قوله ينفيان الحرفية) أي لان شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يقم دليل على الحرفية فلا يرد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران (قوله في الآية) يعني قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشاف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله ووي أو اسم مصدر انظره ثم رأيت في الدماميني قال اذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله بريء الله فاللام زائدة في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدر وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر وأيضا هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتنوين حاشا في قراءة من نونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فعل من معناها (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الاضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أي لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني و يظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كما ذا لله وسبحان الله (قوله أي السمال) باللام كشداد (قوله لفظاً ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أي قلت لولا ولا ليت أي قلت لالا وسوفت أي قلت سوف وسبحت وسبحلت أي قلت سبحان الله ولبيت أي قلت لبيك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيداً قلت حاشا زيداً (قوله والمعنى الخ) مبني على انه من كلام الراوي كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أي ما المصدرية وخبران مجموع المتعاطفين و يحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس الى الا فاطمة فليس أحب الى منها فيحتمل أن تكون هي أحب اليه و يحتمل أن يتساويا في الحب دماميني (قوله و يرده الخ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتوكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الادلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد

منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كما ذا الله وسبحان الله وقراءة أبي السمال حاشا لله بالتنوين أي تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا و يرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله

ولا أزى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

(قوله وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف او فعل جامد

بالحذف ولا دخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشراً والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه

(قوله لتضمنه معنى الحرف) أى الاستثنائى وهو الا (قوله لاسيما) سي كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لاسيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بانه لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء اعالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أى نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة جلجل) هي غدير ماء ويومها يوم دخول امرىء القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتاخذه فابين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمنى (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لاسي زيد زعم ابن هشام الخضراوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمر محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لاسيما بمنزلة الا وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دماميني (قوله فى نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحة سي اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما وللا على الوجه الثاني باحتماليه لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد ومقتضي كلامه أن التمييز لسي وفي كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجح بانه لو كان تمييزا لسي لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشيخ فى قولنا مثلا أكرم العلماء ولاسيما شيخنا ليس نفس السي المنفي حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسي مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحة سي بنائية وأما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابية كما فى الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا اذا كان نكرة (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجها بان ما كافة وأن لاسيما بمنزلة الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لاخراجه عما قبل لاسيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بان الا لا تقترن بالواو ولا يقال جاء القوم والا زيدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شيء أعنى زيدا (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كما فى الرضى (قوله من استعماله على خلاف ما جاء الخ) اعلم ان لاسيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضي وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سي على كونه اسما ولا يظهر أنه لا خبر لها كما فى نحو ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله قال الدماميني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيدا ولاسيما راكبا فرا كبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة فى هذا الحال ونحو أحبه ولاسيما وهو راكب أو ولاسيما أن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لاسيما راكبا يختص بزيادة محبتى راكبا فقول المصنفين ولاسيما والامر كذا تركيب عرنى خلافا للمرادى قال الدماميني ونظير جعل لاسيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة نقل أبي الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم أى ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أى بحذف عينها وهى ياؤها الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جنى المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع وفيه أيضا

أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا اذا كان نكرة وقد روى بهن قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل والجر أرجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها فى أما الاجلين والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه فى نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول لا على الواو واجب قال ثعلب من استعمله على

خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما يوم فهو مخطىء وذكر غيره انها قد تخفف

(قوله لوجود الطول) سبق فى الموصول أن لاسيما مستثناة من شرط الطول كاى

أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا الا تيما كما قرىء قل أعوذ برب التات ولا مها كذلك فقالوا تاسما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني حكي الرضي أنه يقال سما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل في كلام الشارح يعني المرادي أن سما بحذف لا لم يوجد الا في كلام من لا يحتج بكلامه اه باختصار (قوله فه) فعل أمر من وفى يفي والهاء للسكت قال الدماميني والشمني فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا اجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهي عند الفارسي) أي اذا تجردت عن الواو والا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني (قوله نصب على الحال) أي ولا مهملة فمعنى قاموا لا سما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد في القيام والفارسي يكتفي بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني

﴿ الحال ﴾

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر ويؤنث) أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح في الاول التذكير بان يقال حال بلا تاء وفي غيره التانيث (قوله ووصف) أي صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح (قوله منتصب) أي اصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الاصح نحو

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الخاء فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام و يظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فانت مثبت للخذلان نهاه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية فتأمله اه وفي تفسير البيضاوي وقرىء نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اه وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تزاد فيه (قوله مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوبي نقلا عن البصير (قوله و يخرج نحو القهقرى لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى في الاخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه و بين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقرى مثلا (قوله ماصيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده نعم لا تدخل هذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو دال على معنى في متبوعه (قوله يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله و يخرج التمييز) أي لانه على معنى من لا في لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو لله دره فارسا أي من كل تميز وقع وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب في هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض أن الضمير الاول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبرا أي

نصب على الحال وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار والله أعلم

(الحال)

يذكر و يؤنث ومن التأنيث قوله

اذ أعجبتك الدهر حال من امرىء
فدعه وواكل أمره والليا ليا

وسيأتي الاستعمالان في النظم وهو في اصطلاح النحاة

(وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا أذهب)

فالوصف جنس يشمل الحال وغيره و يخرج نحو القهقرى في قولك رجعت القهقرى فانه ليس بوصف اذ المراد بالوصف ماصيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وفضلة يخرج العمدة كالمبتدا في نحو أقائم الزيدان والخبر في نحو زيد قائم ومنتصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو لله دره فارسا (تنبيهان) الأول المراد بالفضلة ما

يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة كضربي العبد مسيأ أو لتوقف المعنى باعتبار عليه كقوله انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء الثاني الأولى أن يكون قوله كفردا أذهب تتميما للتعريف

باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح وانما لم يقتصر على هو الاولى لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خلافين) أي يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفي كون منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاولى أن يكون منتصب خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة وكفردا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خلافين الخ وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان دفع الاول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثاني بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وبان المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله ليخرج الخ) تعليل للمنفي وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون مستحقا بفتح الحاء واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كما في الحال المؤكدة) أي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو لآمن من في الأرض كلهم جميعا الا في نحو جاءني القوم جميعا لان اجتماعهم في المجيء ينتقل (قوله بتجدد صاحبها) أي حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أي الايجاد فهي خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لأن انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها وبدلها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أي جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرها أي حسن القد وقوله كأنما عمامته بين الرجال لواء أي راية صغيرة أي في الارتفاع والعلو على الرؤس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرها) أي غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كأنها الدلالة على علو مرتبتها ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله ويكثر الجمود الخ) أي ويقل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأول بلا تكلف ويتمول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أي كائنا بكذا هذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدا بيد أي معيد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة في الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافي جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أي مد منه (قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي البر ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشترى المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر

(وفي) كل (مبدى تأول بلا تكلف) كبعه البر (مدا بكذا) أي مسعرا وبعه (يدا بيد)

لأن فيه خلافين الأول أن في قوله منتصب تعريفا للشيء بحكمه والثاني أنه لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه يفهم في حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) أي الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يغلب لكن ليس) ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما في الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا ويوم أبعث حيا والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يداها أطول من رجليها وقوله وجاءت به سبط العظام كأنما
عمامته بين الرجال لواء
وغيرها نحو دعوت الله سميعا قائما بالقسط وجاء جامدا (ويكثر الجمود في) الحال الدالة على (سعر) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب

(قوله أى مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشترى المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما فى غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أى كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملا فى حقيقته والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كرزيد أسدا أى شجاعا يكون الأسد مستعملا فى غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والأمران صحيحان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أى أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض * وقال ابن جنى الثانى صفة للاول بتقدير مضاف أى ذا رجل أو مفارق رجل أى متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثانى بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفاء قال الرضى وتم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على سعر (قوله خلافا لما فى التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أى تأويلا غير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغى جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس فى حال البشرية بل فى حال الملكية كما قاله اللقانى قيل تمثل لها فى صورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها كما فى البيضاوى (قوله موطئة) بكسر الطاء أى ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات (قوله طورا) أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أى تفضيل له أو عليه (قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من والأولى كما قاله اللقانى كونه منصوبا بنزع الخافض أى من طين لأن طينيته غير مقارنة لخلقه بشرا (قوله من المؤول بالمشتق) أى مقر وأعربيا ومتصفا بصفات بشر سوى ومعدودا ومطورا بطور البسر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا (قوله ان عرف لفظا) أى فى لسان العرب فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبى (قوله فاه الى فى) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه الى فى قال الدمامينى والى فى تبيين مثل لك بعد سقيا اه والأظهر عندى قياسا على مامر فى مدا بكذا أن الى فى صفة لفاه أى الكائن الى فى أى الموجه الى فى وماذكره الشارح أحد أقوال منها أن فاه معمول جاعلا نائب منابه فى الحالية ويروى كلمته فوه الى فى فالحال جملة المبتدا والخبر قال الدمامينى ويجب الرفع ان قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم اه ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى فى على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال فى التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال الدمامينى لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا اذ الحال فى الحقيقة مجموع فاه الى فى وأجاز هشام أن ينقال قياسا عليه جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه عن قوسى ونحو ذلك وينبغى لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يروونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار (قوله وأرسلها) أى الابل وقوله معتركة أى مزدحمة ولو قال أى معاركة كما قال ابن الخباز لكان حسنا لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى ارسال العراك (قوله الجماء) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الأرض

قد ظهر أن قوله وفى * مبدى تأول بلا تكلف * من عطف العام على الخاص اذ ماقبله من ذلك خلافا لما فى التوضيح * الثانى تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل وهى أن تكون موصوفة نحو قرأ ناعربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة أو دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو هذا خاتمك حديدا وأسجد لمن خلقت طينا وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية وفيه تكلف اه

(والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد)

وكلمته فاه الى فى وأرسلها العراك وجاؤا الجماء الغفير فوحدك وفاه والعراك والجماء أحوال وهى معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير اجتهد منفردا وكلمته وحذفت

مشافهه وأرسلها معتركة وجاؤا جميعا وانما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لان الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فاجازوا جاءني يد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاءني زيد الراكب اذ لا يصح جاءني زيد ان ركب ﴿تنبيه﴾ اذا قلت رأيت زيدا وحده

فمذهب سيبويه أن وحده حال

وحذفت التاء من الغفير وان كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء (قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب (قوله فالمحسن والمسيء الخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أى حالة كوني موحده أى مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أريد مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني متوحده أى متوحدا به أى منفردا برؤيته فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد فعلم أنه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ وعلم مافى كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه (قوله من المفعول) أى حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد (قوله بتول رأيت زيدا وحدى) أى ليطابق ماقبله فى التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع الى المفعول فى الحالية من الفاعل أيضا على أن من اضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقي أو المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الاشارة اليه كما أنه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة الا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنوانى بان مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على ماذكر ويمكن دفعه بان المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتي (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أى المكانية (قوله صبرا) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما فى القاموس (قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الاخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل ماذكره المصنف والشارح من الأقوال فى المصدر المنصوب فى نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها فى المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ذلك المضاف هو الحال فى الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه فى الحالية كما تفيده عبارة المرادى ونصها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أى أتيته ذا ركض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا مافى معناه وقد يتوقف فى ذلك بان غاية أمره أنه مجاز ويكفى

من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدى وصحة مررت برجل وحده وبه مثل سيبويه تدل على أنه حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر والمصادر فى الغالب انما تجيء أحوالا من الفاعل وذهب يونس الى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد

(ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع) وجاءني زيد ركضا وقتلته صبرا وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى باغتا وراكضا ومصبورا أى محبوسا وذهب الأخفش والمبرد الى

أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة وجاء يركض ركضا وقتلته يصبر صبرا فالحال عندهما الجملة لا المصدر وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل بغت زيد بغتة وجاء ركضا فى تأويل ركض ركضا وقتلته صبرا فى تأويل صبرته صبرا وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طلوع بغتة وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع ذا بغتة وجاء ذا ركض وقتلته ذا صبر (تنبيهان) الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع

وقاسه المبرد فقيل مطلقا وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة الاول قولهم أنت الرجل علما فيجوز أنت الرجل أدبا ونبلا والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل وفي الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزا الثاني نحو زيد زهير شعرا قال في الارتشاف والاظهر أن يكون تمييزا الثالث نحو أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو أما علم انهو ذو علم تعين الوجه الأول فلو كان المصدر التالي لا ما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الأخفش الى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذي وصف عالم قال في شرح التسهيل تارة

في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد وردهنا النوع ثم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بانه منصوب على الحال وهو يأتي في قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقيل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذي يظهر أنه مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك قال الدماميني انما كان شبه الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فانك اذا طرحت هو ووجاء وضربت مثلا من قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا بقي الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعتي (قوله فيما هو نوع من عامله) أي مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما) أي ونحوه مما قرن فيه الخبر بال الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده المصرح (قوله ونبلا) بالضم النضل كالنبالة (قوله يحتمل عندي أن يكون تمييزا) أي محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما في الذي بعده بل يحتمل في الثالث أيضا ونقل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أي أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أي من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعرا بمعنى شاعر حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح (قوله أن يكون تمييزا) أي محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال في التصريح أي تمييزا لما انهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد عين مميزه ألا ترى أن المثل في قولك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته في الدماميني (قوله نحو أما علما فعالم) أي من كل تركيب وقع فيه الحال بعد اما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه باحدهما دون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضي وغيره من أن ذلك في غير الناء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تنفل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه اعني المضاف اليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف في هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أي والعامل فيه فعل الشرط كما مر أي مهما يذكر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكي عنه كقول الأخفش فكان ينبغي أن يذكر عنه الوجهين قاله الدماميني (قوله مفعول مطلق) أي منصوب بعالم أي مهما يذكر شيء فالمذكور عالم علما وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للاصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندي أولى الخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية اطراده في التعريف والتنكير ومن القول بانه مفعول له قلة نصب المحلى بال مفعولا له ومن القول بانه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة أل خلاف الاصل ومن هذين القولين مجيئة

وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب * الثاني أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل

تارة غير مصدر نحو أما قريشا فانا أفضلها (قوله بداد) علم جنس للتبدد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده البعض أربعة أقوال بقية الاقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر (قوله لانه كالمبتدا فى المعنى) أى لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لان شبهه بالمبتدا أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدا اذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لان الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بانه كالمبتدا ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجئ الحال منها وانما يناسب ما فى المغنى والرضي من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب فى غير هذه الحالة قال المصرح وعلى هذا فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لمية الخ الوصف اه وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع أنه رد على هذا التعليل الموافق لما فى المغنى والرضى أنه يقتضي امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشا طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالاولى أن يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال فى البيت بعده وتمامه * يلوح كأنه خلل * بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما فى التصريح والعينى قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح ان يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لان تكون قيدا له اه ونقل حفيد السعد فى حواشى المطول ان العامل فى الحال من المبتدا على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدا لانه معنى فعلى قابل للتقييد (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أى تغير وأما شحب بضم عين الماضي فمصدره شحوبة كما فى شيخ الاسلام وجملة لوعلمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتنى (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر فى الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ (قوله والاستفهام) هل المراد الانكارى أو الاعم قياسا على ما سبق فى المبتدا قيل وقيل والاظهر الثانى (قوله نحو وما أهلكنا الخ) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ فى الايجاب نحو أو كالذى مر على قرية وهي خاوية على عروشها فعلم ما فى كلام البعض ومقابل المشهور قول الزمخشرى ان الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها فى أصلها للجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الآن عاطفة والاعتراض عليه بان الواو فصلت بينهما فكيف اكدت التصاقهما دفع بان المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى (قوله ماحم) أى قدر ومن موت متعلق بحمى أو واقيا والحمى الشيء المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض والحمي ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى (قوله الاحجام) أى التأخر والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى (قوله مما ورد فيه صاحب الحال

ومعترضة كما مر (ولم ينكر غالبا ذو الحال) لانه كالمبتدا فى المعنى فحقه أن يكون معرفة (ان * لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة نحو فيها قائما رجل وقوله

* لمية موحشا طلل *

وقوله

وبالجسم منى بينا لو علمته شحوب وان تستشهدى العين تشهد

(أو يخصص) اما بوصف كقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وقوله

نجيت يا رب نوحا واستجبت له
فى فلك ماخر فى اليم مشحونا

واما باضافة نحو فى أربعة أيام سواء للسائلين واما بمعمول نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا (أو بين) أى يظهر الحال (من بعد نفى أو مضاهيه) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام فالنفى نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله

ماحم من موت حمى واقيا
والنهي (كلا * يبغ امرؤ على امرئ

مسلسلا) وقوله لا يركبن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام كقوله ياصاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الأملا واحترز بقوله غالبا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم مررت بماء

قعدد رجل وقولهم عليه مائة بيضا أو أجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث وصلى وراءه رجل قياما وذلك قليل ﴿ تنبيه ﴾ زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة * أحدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها لأن الواو ترفع توهم النعتية ثانيها أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو هذا خاتم حديدا ثالثها أن تشترك

الخ) أي قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح (قوله قعدد رجل) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله لأن الواو ترفع توهم النعتية) يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدا وأجيب بانه أشار الى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه مامر (قوله على خلاف الأصل) أي لجمودها فلا يتبادر الذهن الى النعتية (قوله مع معرفة) أي أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني (قوله ما يحرف) أي غير زائد كما سيأتي وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا في الشرح حاصله ان الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو لقيت هندا راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا (قوله في موضع النصب) أي ان نون حال والا كان في موضع جر بالاضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم على الصاحب قاله يس (قوله أي منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك بانه نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم (قوله بان تعلق العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين) أي مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحي فلا يرد مررت برجل كريم (قوله التزام التأخير) أي ليكون الحال في حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والأبيات محتمل للتأويل وأجيب بانه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يرد ها صريح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادي (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالى وأجيب عن الاول بان تقديم الحال المحصور فيها ما تع الا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما أشار اليه سابقا في قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على انه يمكن ان يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بان التخريج على القليل اذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ قاله سم بقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكور فكيف خرج الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف اى ارسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابرزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى الآن اه وقد يقال هذا شاذ قال التفتازاني كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد دمامني وشمني (قوله بعد بينكم) أي فراقكم وحتى ابتدائية (قوله همان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثاني حال من ضمير همان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الاول (قوله فان تك أذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصبن خبرتك وحبال اسم ابن أخي طليحة قائل هذا البيت

الاضافة للناس وقول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندي وقوله لئن كان برد الماء همان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب وقوله غاولا تعرض المنية للمر * ء فيدعى ولات حين اباء وقوله فان تك أذواد أصبن ونسوة *

اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد دمامني وشمني (قوله بعد بينكم) أي فراقكم وحتى ابتدائية (قوله همان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثاني حال من ضمير همان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الاول (قوله فان تك أذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصبن خبرتك وحبال اسم ابن أخي طليحة قائل هذا البيت

النكرة مع معرفة في الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (وسبق حال ما يحرف جر قد * أبوا) سبق مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول في موضع النصب على المفعولية أي منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فتمه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير قال الناظم (ولا أمنعه) أي بل أجيزه وفاقا لأبي علي وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك وفرغا

فلن يذهبوا فرعا يقتل حبال وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما * حم الفراق فما اليك سبيل وقوله اذا المرء أعيته المروءة ناشئا *
* فمطلبها كهلا عليه شديد والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث
وقد ذكر ابن الانبارى الاجماع على المنع (تنبيهات) الأول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضمير انحو مررت ضاحكة بها
أو كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز والا امتنع الثانى محل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد

وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما فى شيخ الاسلام وان اقتصر العينى ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال
من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المروءة المرء و بالرفع على تقدير اذا عيي المرء
وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل فى المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع
يقدر مطاوعا للمذكور * على حد لا تجزعى ان منفس أهلكته * أى هلك منفس وناشئا شابا
(قوله وحمل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد
لا يقدح فى الأدلة الظنية قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره
(قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الاشديدا الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشرى
الا ارسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا
قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض
لعله لعدم ظهور الاعراب فى صاحبها فى الأول وفيها فى الثانى فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن
تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد
الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقيلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله
أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل
نحو القاصدك سائلا زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الآن
أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لأن غير المحضة فى نية الانفصال فالمضاف
اليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز قال الدمامينى وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة
هى التى فى تقدير الانفصال وهو فى نحو مثلك مفقود فاعتراض أبى حيان بامتناع التقديم فى نحو هذا مثلك
متكلما مع أن الاضافة فيه غير محضة سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصورا فيها ويستثنى
منه المحصورة بالا اذا تقدمت مع الا كما مر (قوله كما اذا كان محصورا) أى فيه وكما اذا كان صاحب
الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها (قوله ولا تجز حالا الخ) دخل عليه السندوبى
بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا على مذهب سيبويه وتأتى
من المضاف اليه الا فى مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجز حالا الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ)
أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور
وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح
واختاره المصنف فى تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك يأباه) أى
الوجوب المذكور يأبى جواز مجىء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب
(قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بان كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أى
العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والا فغلام مثلا
من غلام زيد عامل فى المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على

فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاءنى راكبا من رجل الثالث بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران الأول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبنى وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لأن المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا فى الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا ضارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوز قاله فى شرح التسهيل لكن فى كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح

 ما يقتضى التسوية فى المنع * الامر الثانى أن تكون الحال محصورة نحو
وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين * الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب
التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ما جاءنى راكبا الا زيد (ولا تجز حالا من المضاف له) لوجوب كون العامل فى الحال هو
العامل فى صاحبها وذلك يأباه (الا اذا اقتضى المضاف عمله) أى عمل الحال وهو نصبه نحو

اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتى ان انطلاقك واحدا * الى الروع يوما تاركى لا أباليا * ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافيه (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفا) نحو ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تحيفا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وانما جاز مجىء الحال من المضاف اليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أما فى الاولى فواضح وأما فى الاخيرتين فلان العامل فى الحال (١٣٨) عامل فى صاحبها حكما اذ المضاف والحالة هذه فى قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه ﴿تنبيه﴾ ادعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجىء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده فى شرحه وفيما ادعياه نظر فان مذهب الفارسي الجواز وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على مامر فالحال (ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهى ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية

ان اقتضاءه العمل انما هو اذا دل على الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك الا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الاوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب (قوله الى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أى مجىء الحال من المضاف اليه عند اقتضائه المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفا) أى لا تمل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله مايصح الاستغناء به عنه) اشارة لوجه الشبه المقتضي لصحة مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب اسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجىء الحال من المضاف اليه وأجاب أبو حيان بانه يجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزئى باسم كليه وبرده وصف المسائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل الامثلة التى ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أى فى قوله لوجوب كون العامل فى الحال الخ (قوله وفيما ادعياه نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها لان تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أى ان لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا نائبا للام الابتداء أو القسم والا امتنع التقديم كما سيأتى (قوله أو صفة) أى لم تقع صلة لأل أى أو مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقيل علامات الفرعية) أى العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبولها قبولا مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بال أو أضيف كما سيأتى لكن يرد فعيل كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى (قوله فجائز تقديمه) أى وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو وخلا فالمن منع فيها (قوله وعاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببيا مؤخرا لانا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها فى الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصرح (قوله ومخلصا زيد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جريا على القول بجوازه ورجحه الرضى (قوله شتى) جمع شتيت تؤب الحلبة بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما فى شرح العمدة (قوله تشبه الجامد) أى فى عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الافعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسي وليس الا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من الضمير فى أفصح (قوله او اسم فعل) عطف على قوله فعلا جامدا و ظاهره ان هذا خارج بالقيد وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال فى قوله او عاملا معنويا

وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز تقديمه) على ذلك الناصب له (قوله وهذا هو الاصل فالصفة (كسر عاذارا حل) ومجرد ازيد مضروب وهذا محملين طليق فتحملين فى موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مخلصا زيد دعا) وخاشعا أبصارهم يخرجون وقولهم شتى تؤب الحلبة والاحتراز بقوله صرفا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو زال مسرعا او عاملا معنويا

(قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ماذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقط النداء نحو

* يا ايها الربع مبكيا بساحته * لما فى مجىء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الأصح كما فى جامع ابن هشام الجواز وفى الهمع ان أباحيان اختار أن اسم الاشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف الا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كان أيضا فى الحال وفى الاشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها وعمى فى الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخرا) أى ولا محذوفا كما صرح به فى المغنى غير مرة وان استظهر الدمامينى جواز زيدا قائما جوابا لمن قال من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف (قوله المجرور بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نحو ما مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير (قوله وليت زيدا أميرا أخوك) وسط الحال فى هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين فى ان واخواتها اذا لم أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ويظهر أن ان وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيدا راكبا فرا كبا حال من زيدا ومن أنت على رأى سيبويه فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو هذا زيدا قائما فالعامل فى قائما حرف التنبيه لما مر وقيل اسم الاشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة فان قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا فى يس عن ابن باشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام فى عامل ضمن معنى الفعل لا فى مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بان المراد العامل ولو فى الحال فقط وحرف التنبيه يعمل فى الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا فى الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفى التصريح وشرح الجامع أن اسناد العمل الى الأشياء العشرة ظاهرى وأن العامل فى الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وأنبه وفعل الشرط فى أما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان فى حال علم وحينئذ فيتحد العامل فى الحال وصاحبها بلا اشكال وفى المغنى المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لمية موحشا طلل فان عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء وان هذه أمتكم أمة واحدة فان عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة وعامل صاحبها ان ومثله وأن هذا صراطى مستقيما وقوله * ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له * فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ولك أن تقول لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة وأما البواقى فاتحاد العامل موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطى وتنبه لصريح النصح وأما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اه باختصار وقال الرضى فى باب المبتدا الزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى اه (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو أما علما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه

وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا أن يعملا كتلك) و(ليت وكأن) والظرف والمجرور المخبر بهما تقول تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد عندك أو فى الدار جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروف كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارتا ما أنت جاره وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك وهذا

هو القسم الثانى (وندر) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نحو سعيد مستقرا) عندك أو (فى هجر) فما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب البصريين وأجاز ذلك الفراء والاخفش مطلقا وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو أنت قائما فى الدار وقيل يجوز بقوة ان كان الحال ظرفا أو حرف جر ويضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه فى التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه ما فى بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله

بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وتأول ذلك المانع (تنبيهات) الاول محل الخلاف فى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف اذا توسط كما رأيت فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد فى الدار امتنعت المسئلة اجماعا قاله فى شرح الكافية لكن أجاز الاخفش فى قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده اذا تقدم الخبر وأجازه ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق (قوله فهنالك ظرف فى موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر * الثانى أفهم كلامه جواز نحو فى الدار قائما زيد وهو اتفاق * الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا مقدرا بالحرف المصدرى نحو سرنى ذهابك غازيا أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم نحو لاصبر محتسبا ولا قوم من طائعا أو صلة لال أو لحرف مصدرى نحو أنت المصلى فذا ولك أن تتفضل قاعدا قال الناظم وولده أو نعتا

(قوله هو القسم الثانى) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل (قوله وندر) أى شذ بدليل قول الشارح فما ورد الخ وقال الموضح قل (قوله مستقرا) قال سم حال مؤكدة وهو صريح فى أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال بعض المتأخرين قد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه والا جاز ظهوره وعندى أن هذا ممتنع اذ لا يشك أحد فى جواز هذا اثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر) أى من مضمر مرجعه مضمر كما فى المثال فان قائما حال من الضمير المستكن فى العامل الذى هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أى من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مما تالاله وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدم فكأن العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضمير نحو أنت قائما فى الدار أبوك وما اذا لم يكن مرجعه ضمير نحو زيد قائما فى الدار فلا يجوز ان عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بان المتبدأ والخبر ترافعا فالعامل فى الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جر) أى مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو فى الدار أمامك اذا جعل عندك وفى الدار حالين من الضمير فى الظرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما كمثال المتن (قوله واستدل المجيز) أى مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أى شذوذا (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاى مبتدأ خبره فيهم ومحقبى أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين أدراعهم فى حقائبهم جمع درع ورهط الثانى معطوف على رهط الأول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة والرهط ما دون العشرة من الرجال (قوله بنا عاذ عوف الخ) فقدم الحال وهو بادى ذلة على صاحبها أعنى الضمير المستكن فى لديكم الذى هو خبر هو (قوله وتأول ذلك المانع) أى بان البيتين ضرورة وان السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة وان خالصة من حال المستتر فى صلة ما فهى العاملة فى الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة (قوله لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة فى تقدم الخبر وفى كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقدرا بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدمامينى فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا بلام الابتداء) أى فى غير باب ان لتصريحهم هناك بجواز نحو ان زيدا لخلصا ليعبد ربه قاله الدمامينى (قوله أو صلة لال) بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عامل نحو سرنى ما فعلت محسنا

نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال فى المغنى وهو وهم منهما فانه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه الرابع لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد (ونحو زيد منفردا أتنع من * عمرو ومعانا) وبكرا قائما أحسن منه قاعدا مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين

(قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور (قوله مكسورا سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ماقيل تقديم الحال فى المثال وان لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على مايفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أى فى أى حال سواء قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر الى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقا على معنى فى هذا ماظهر لى وبه يعرف مافى كلام البعض هنا تبعا للتصريح فتدبر (قوله منفردا) حال من الضمير في أتنع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أتنع (قوله مختلفى المعنى) أى كالمثال الأول وقوله أو متحديه أى كالمثال الثانى (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أى منسوب الى الجواز وممدود من الجائز واعلم أن ماجاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ماقاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى والأولى عندى أن يقال خصت موافقته للجامد باغلب حاليه وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ فى اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبر ان لكان مضمرة) صريح فى أن كان ناقصة والذى في التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة (قوله اضمارستة أشياء) هي اذ أو اذا وكان واسمها مع الأول والثانى (قوله فيكون واقعا فى مثل مافرمنه) الذى فرمنه هو عمل أفعل النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع في الظرف مالا يتوسع فى غيره (قوله لايجوز تقديم الخ) أى دفعا للبس فان قلت يدفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لافعل والآخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدا قال واختاره الرضي (قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر قصديا وفي الحال تبعيا والنعت أى في افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا في الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت قال فى المغنى ومن ثم اختلف فى تعددها واتفق على تعدد النعت وعلل الدمامينى الاشدية بانك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله قد يجيء ذا تعدد) أى جوازا ووجوبا فالثانى بعد اما ولا نحو اما هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله قهرت العدا لا مستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر

حالين من اسمين مختلفى المعنى أو متحديه مفضل أحدهما فى حالة على الآخر فى أخرى (مستجاز لن بهن) على أن اسم التفضيل عامل فى الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه وانما جاز ذلك هنا لان اسم التفضيل وان انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله مزية على العامل الجامد لان فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه اذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفؤهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم أن ماذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور وزعم السيرافى

أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ فى المضي واذا فى الاستقبال وفيه تكلف اضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعل فى اذ واذا فيكون واقعا فى مثل مافرمنه (تنبيه) لايجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قد يجيء ذا تعدد * لمفرد

فاعلم وغير مفرد) فالاولى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وقوله على اذا ماجئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا ومنع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فالثاني

والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتي شاطبي (قوله فالاولى) هي المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح (قوله رجلان) أي ماشيا حافيا أي غير منتعل والحالان قال المصرح امامن فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اه والانسب الأول (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياسا على الظرف قال ابن الناظم وليس بشيء أي للفرق الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به (قوله مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أي المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من اخوته متكلما ضاحكا وانما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسرا الخ لان صاحب الحال وان كان واحدا في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا ما ظهر لي (قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت للاول) أي بناء على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات (قوله أو حال من الضمير) أي ويكون حالا متداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمرا راكبين أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أو لا استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال لا أمنع من التفريق كالتثنية راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا (قوله دائمين) أي دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق) أي مع ايلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا أو تأخير الاحوال كما مثله الشارح (قوله بجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اه أي عند محققهم لا نسياق الذهن الى الترتيب ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجمل الذي ذكره واجبا أو أولى والذي في المغني وجوبه قال الشمني أي بالنسبة الى عكسه فلا ينافي ما في الرضي أنه ضعيف أي بالنسبة الى جعل كل حال بجنب صاحبها اه باختصار والاجود عدم العطف هنا لانه ربما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات ومن العطف بلا ابهام قول عمرو بن كلثوم

وانا سوف تدركنا المنايا ✻ مقدرة لنا ومقدرينا

أي لها بقي ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب كونها للاقرب كما أشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابله أن قد للتقليل النسبي (قوله أي الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر

عندهم نعت الاول أو حال من الضمير فيه ✻ والثانية قد يكون بجمع نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ونحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقد يكون بتفريق نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وقوله

لقي ابني أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنما

فعند ظهور المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما في المثال والبيت وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للاول نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من زيد ومنحدرا حال من التاء ✻ (تنبيه) الظاهر أن قد في قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال بها قد أكدا) أي الحال على ضربين مؤسسة وتسمى مبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب مؤكدة لعاملها وهي كل وصف

في

وافق عامله

امامعنى دون لفظ كما (فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا) ثم وليتم مدبرين أومعنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله

أصح مصيخا لمن أبدى نصيحته * ومؤكدة لصاحبها نحو لا بن من فى الأرض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون

فى كلامه (قوله امامعنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعثى عثى وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبى (قوله فى الأرض) بحذف الياء لفظا ونقل فتحة الهمزة الى اللام (قوله أصخ) أى استمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسنداليه فيها ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون مضاف الى المسنداليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخاك فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنوانى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للازم مضمون جملة (قوله فمضمر عاملها) أى وصاحبها (قوله وجوبا) لان الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أى جمودا محضا ليخرج الجامد الذى فى حكم المشتق كما فى أنا الاسد مقداما وزيد أبوك عطوفا كما سينبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه وبا للاستغاثة (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته أو بمعنى أثبته ومحل تقدير ما ذكر ان لم يكن المبتدا أنا والا قدر نحو حقنى أمرا أو أحق مبنيا للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزأين ولعله كون عاملها مضمرا أو كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا فى الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره فى الجمود فتدبر (قوله لا يؤكد الا ما قد عرف) أى على مذهب البصريين وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسنداليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الاولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزأين اذا كان مشتقا أو فى حكم المشتق كان عاملا جعل فى شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو فى المثال الاول أبوك المتأول بالعاطف وفى الثانى الحق المتأول بالبين (قوله لان الاب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعاطف وكون الثانى صفة مشبهة فتأول الثانى بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الاخ كالأب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة الى الاب (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال فى قوله ووجوب اضمار عاملها (قوله من كونها تأكيدا) ردبان المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت ﴿فائدة﴾ يجوز فى قوله تعالى وكأين من نبى قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير النبى المستتر فى قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل واذا قرىء قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان

جملة وقد أشار اليها بقوله (وان تؤكد جملة فمضمر عاملها) أى عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضا ويشترط فى الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفا وقوله أنا ابن دارة معروفا بها نسبى

وهل بدارة يا للناس من عار

والتقدير أحقه عطوفا وأحق معروفا ﴿تنبيه﴾ قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط فتعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لانه لا يؤكد الا ما قد عرف وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم زيد أبوك عطوفا وهو

الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها وهى موافقة له معنى دون لفظ لان الاب والحق صالحان للعمل ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدا ووجوب اضمار عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال نجىء جمله) كما نجىء موضع الخبر والنعت وان كان الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط أحدها

قتل الواحد لا تكثيره فيه ويرد بان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كأين وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا فى المغنى (قوله أن تكون خبرية) تعليلا لشبهه بالنعت فى كونه قيدا مخصصا على شبهه بالخبر فى كونه محكوما به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والانشائية اما طلبية أو ايقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا فى الدمامينى نقلا عن الرضى ثم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا حينئذ نقله الشمنى عن السيد وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب وبعده

فآفة الطالب أن يضجرا * أما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

(قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على ان لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدره متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف كالعطف فى قولك اتنى ولا أجفوك بالنصب أفاده فى التصريح (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال تقوم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تنافى بحسب المعنى لان المنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا ويرد على التعليل الاول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت وهو يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استشكال الناس قول سيبويه ان لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله ان المضارع المنفى بلا يقع حالا اه دمامينى باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالا فى نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب فى الآية فتأمل (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده فى ضمير الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدمامينى (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضارى اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديدا وان أشبهه فى وقوعه صفة وصلة وحالا يريد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية (قوله ذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف اى انو فيها واما الضمير فى بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو ان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله حمل على ان المضارع) أى جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أى لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا (قوله علقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعليقا

أنها عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ * الثانى أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربى سيهدين حالا * الثالث أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كجاء زيد وهو ناو رحله) مثال لما استكملت الشروط (وذات بدء بمضارع ثبت

* حوت ضميرا) يربطها (ومن الواو خلت) وجوبا لشدة شبهه باسم الفاعل تقول جاء زيد يضحك وقدم الأمير تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز جاء و يضحك ولا قدم وتقاد

(وذات واو بعدها انو مبتدا

* له المضارع اجعلن مسندا)

أى اذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدا محذوف من ذلك قولهم قمت وأصك عينه أى وأنا أصك وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا وقوله علقتها عرضا وأقتل قومها * أى وأنا أرهنهم مالكا وأنا أقتل قومها وقيل الواو عاطفة لا حالية

والفعل بعدها مؤول بالماضي * تنبيهان * الاول تمتنع الواو في سبع مسائل الاولى ماسبق * الثانية الواقعة بعد عاطف نحو جاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون * الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب لاريب فيه

* الرابعة الماضي التالي الا نحو ماتكلم زيد الا قال خيرا ومنه الا كانوا به يستهزؤن * الخامسة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أومكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جار أوعدلا
ولا تشح عليه جاد أو بخلا

السادسة المضارع المنفي بلا نحو ومالنا لا نؤمن بالله ومالي لا أرى الهدهد وقوله ولو أن قوما لارتفاع قبيلة * دخلوا السماء دخلتها لا أحجب فان ورد بالواو أول على اضمار مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان وقوله وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقوله

أكسبته الورق البيض أبا
ولقد كان ولا يدعى لاب

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافه * السابعة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك

عرضا أي عارضا أي غير مقصود لي (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضي) أي على سبيل الاولوية لمناسبة المتعاطفين فقطعوا الا فيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثاني في وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أي الجملة الاسمية الواقعة الخ أي فرارا من اجتماع حرفي عطف صورة قاله المصرح (قوله أوهم قائلون) من القيلولة وهي نصف النهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أي لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لاريب فيه) في كونه مؤكدا نظر الا اذا جعلت أل في الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك كما في البيضاوي (قوله الماضي التالي الا) أي لان ما بعد الا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو وتمسكا بقوله

نعم امرأهرم لم تعرنا ئبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضي المتلو بأو) أي لانه في تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به (قوله المضارع المنفي بلا) قال الدماميني وانما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما أولا لانه في تأويل اسم الفاعل المخفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بلم أولما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بان مضي المنفي بلم أولما في المعنى قربه من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفي بما أولا فتدبره فانه نفيس (قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أي أي شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدا على الاصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجاني ورد الاول وروده في التنزيل والثاني لزوم عطف الخبر على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدماميني وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أي بتخفيف النون (قوله وكنت) أي وجدت وقوله ولا ينهنهني أي يزجرني (قوله أكسبته الورق الخ) أي أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة (قوله المضارع المنفي بما) كذا في التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال ابو حيان والقياس كون أن بمنزلة ما قاله الدماميني (قوله عهدتك ما تصبو) أي تميل الى الجهل والمتيم من تيمه الحب أي استعبده وأذله (قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاد سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ماذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس (قوله يجوز ربطها بواو الخ) الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافي كون مطلق الربط واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله بل انها الخ) أي فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر لا بيان

شبيهة * فمالك بعد الشيب صبا متيما الثاني تلزم الواو مع المضارع المثبت اذا اقترن بقد نحو وقد تعلمون أني رسول الله اليكم ذكره في التسهيل (وجملة الحال سوى ما قدما) يجوز ربطها (بواو) وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون أنها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للعامل السابق

(أو بمضمر) يرجع الى صاحب الحال (أو بهما) معا وسوى ماقدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتتين كانتا او منفيتين وجملة المضارع المنفي ويستثنى من ذلك ماتقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة وجملة الماضي التالي الا والمتلو بار والمضارع المنفى بلا أو بما على مامر فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم أولما وأما المنفي بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ماتقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة جاء زيد بده على رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو أى متعادين وقوله ثم راحوا عبق المسك بهم وقوله ولولا جنان الليل ماآب عامر الى جعفر سربالة لم يمزق وجاء زيد وبده على رأسه ومنه فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وهكذا النفى وأمثلته مع جملة الماضى غير ماتقدم جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه جاء زيد قد علته سكينة ومنه أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون أى قائلين وقوله وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفها والسواريات الهواطل جاء زيد وقد علته سكينة ومنه ومالنا أن لانقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفى وأمثلته مع المضارع عاملها المنفى بلم أولما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله ولقد خشيت بأن أموت ولم يكن * للحرب دائرة على ابنى ضمضم جاء زيد لم يضحك ومنه قوله كأن فتات العهن فى كل منزل * نزلن به حب الفنا لم يحطم جاء زيد ولم يضحك ومنه أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شئ وقوله سقط النصيف ولم ترد اسقاطه * وهكذا النفى بلما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله ﴿ تنبيهات ﴾ الأول مذهب البصريين الا الاخفش لزوم قد مع الماضى المثبت

معناها (قوله على مامر) أى من الخلاف فى امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود فى المنفى بما ايضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفى بلم أولما) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماض فى المعنى لان كلا من لم ولما يقلبه الى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ماتقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر فى المثال قلت التقدير موافقا طلوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لآدم وحواء وابليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لآدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصحيحة الزمخشرى وعليه فالجمع والتعادى باعتبار مافيهما من الذرية التى كالذر كذا قيل وفيه أن تعادى الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادى ولا ذريتهما مقدرون التعادى حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ماذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا فى باب الاستثناء عن الدمامينى ماهو صريح فى عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أى اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به (قوله أى جنان الليل) بفتح الجيم أى ظلامه وآب رجع (وأمثلته) أى الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أى الماضى التالى الا والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه) تمامه * من ابن أبى شيخ الاباطح طالب * والمرادى بفتح الميم ٣ نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس فى آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع الدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها مايعرف عنها عامرا آهلا والسواريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلا والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه فى صحة الاسقاط (قوله المنفى بلم أولما) كان المناسب اسقاط قوله أولما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك انه اخذ المضارع المنفى بلم أولما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العينى الباء للسببية غير ظاهر (قوله كان فتات العهن) بضم الفاء أى ماتفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذى علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير فى نزلن لنسوتهم لم يحطم أى يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه اذا حطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصيف) هو الخمار (قوله لزوم قد مع الماضى المثبت) أى لأنها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة الى زمن

٣ قول المحشى بفتح الميم صوابه بضمها كما فى القاموس اه

مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجوازا ثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده اوهما معا تمسكا بظاهر ماسبق اذ الاصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هى جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل

عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ماقاله الدمامينى وقد ينازع فى ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيته فى حاشيته على المغنى ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهم للمقارنة جعله قيد اللعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفى فلا يقترن بقد فيما يظهر (قوله مطلقا) أى سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ماسبق) أى من قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أبا هم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله ثم فى ذلك الخ) استدراك على قوله وجوازا ثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور فى الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضى المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف فى الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثانى تمتنع قد الخ) فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمنى (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أى انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى حاله والم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أى والماء غامره) الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أى غامره فيه وتقدير ه فيما قبله واوا أى وقفيز بدرهم ويظهر لى أيضا أن تقدير اواو أرجح حملا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ماظهر لى أولا للدمامينى ومايؤيد ماظهر لى ثانيا للشمنى (قوله الجائز فيها الخ) هى ماعدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لابهام العطف (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أى بقليل جدا فى نفسه (قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنفى الجائز الخ) هو المضارع المنفى بلم أولما (قوله يقع ظرفا) أى تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ماحررنا ه فى الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف والا فهو متعلق الظرف فى هذا التركيب (قوله وذلك) أى المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قيما فى قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما والتقدير أنزله قيما فجملة النفى معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب فجملة النفى معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبا من هو ومن العجائب ماحكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب للميذه قيما صفة لعوجا ونظيره اعراب أحوى صفة لغثاء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان وانما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل أما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا فى المغنى والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها مايقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه شمنى (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان

وهو خلاف مافى التسهيل * الثانى تمتنع قد مع الماضى الممتنع ربطه بالواو وهو تالى الا والمتلو بأو وندر قوله متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة لنفسى الاقد قضيت قضاءها

الثالث قد يحذف الرابط انتظافا ينوى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أى منه وقوله نصف النهار الماء غامره أى والماء غامره

الرابع الاكثر فى الاسمية الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشرى لما تقدم ومثل هذه الاسمية فى ذلك على مايظهر جملة المضارع المنفى الجائز فيها لاوجه الثلاثة * الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب

وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رآه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (والحال قد يحذف مافيها عمل * وبعض مايحذف ذكره حظل) أى منع يعنى أنه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حالى نحو راشد اللقاصد سفرا ومأجورا للقادم من حج أو مقالى نحو بلى قادرين

فان خفتم فرجالا أوركبانا أى تسافروا رجمت وجمعها وصلوا ووجوبا قياسا فى أربع صور نحو ضربى زيدا قائما ونحو زيد أبوك عطوفا وقد مضتا والتى بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا واشتر بدينار فسافلا وماذكر لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس وأتميميا مرة وقيسيا أخرى أى (١٤٨) أتوجد وأتتحول وسماعا فى غير ذلك نحو هنيأ لك أى ثبت لك الخير هنيأ أوهنأك هنيأ ﴿تنبيه﴾ قد تحذف الحال للقرينة وأكثر ما يكون ذلك اذا كانت قولا أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا أى قائلين ذلك ﴿خاتمة﴾ تنقسم الحال باعتبارات الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له الى المنتقلة وهو الغالب والملازمة والثانى باعتبار قصدها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهى الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقية وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب فيكون ومقدرة وهى المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اى ناوين ذلك قيل وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد امس راكبا وسماها محكية وفيه نظر ﴿التمييز﴾ يقال تمييز وتمييز وتبيين ومبين وتفسير ومفسر وهو فى الاصطلاح (اسم بمعنى من

معنويا لضعفه كاسم الاشارة والظرف (قوله وقد مضتا) الاولى فى باب المبتدا والثانية فى هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما فى التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أى فذهب العدد صاعدا مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدر انشاء أى فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وماذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولا وصريح كلامه لا ظاهره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى (قوله وأتتحول) راجع لقوله أتميميا الخ ونظر فيه بانه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل أنه يتخلق تارة باخلاق التميمى وأخرى باخلاق القيسى فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل أتتخلق تخلق تميمى مرة الخ (قوله هنيأ) من هنى بكسر النون وضمها بهنأ بتثليث النون هنا وهناءة أى ساغ كذا فى القاموس (قوله أى ثبت لك الخير هنيأ) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنأك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليه كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو أهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لها كما فى هنيأ ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهى المستقبلة) قال فى شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اه ولمن مثل بذلك التخلص بان العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أى مقدرا ذلك) أنت خبير بانه اذا نظر الى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أو لا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى على المغنى مبسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له لا آمنين اذ هى مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أى فى اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا

﴿التمييز﴾

(قوله اسم) أى صريح (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين

فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغي تقرير المقام (قوله مبين) تعت لاسم أي مزيل لابهام اسم قبله بجمل الحقيقة أو ابهام نسبة في جملة او شبهها اه توضيح وشرحه للشارح والاوفق بما يأتي عن ابن الحاجب ان يقال أي مزيل لابهام ماقبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فانه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شيء زيد أي شيء يتعلق بزيد وهذا الشيء مبهم يفسره نفسا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأي سيبويه وأما شهرا من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانهما وان كانا على معنى من لكنها في الاول للاستغراق وفي الثاني للابتداء أي استغفارا مبتدأ من أول الذنوب الى لا يتناهي قاله في التصريح ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما عدى بمن لتضمنه معنى استتيب والا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأي البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا الا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل في الاصطلاح تمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسر الابهام الذات غاية الامر أن الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدماميني لان النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أي أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء ونحو خاتم حديدا كما سيأتي فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدماميني تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثاني عين الاول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون أبا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد أثوابا وكرم آباء أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وتترجح في نحو حسن زيد عينا ولميت هند شفة ويترجح تركها في نحو حسن الزيدان أوالزيدون وجها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محول عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلا الاناء ماء ولله درة فارسا بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسيأتي الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لان الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما أجري مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد نفسا) أي من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف اليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن

مبين نكره) قاسم جنس ومعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فانه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله

أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود (ينصب تمييزا بما قد فسره) من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان جملة ومفرد دال على مقدار فتمييز الجملة رفع ابهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا والتمييز في مثله محول عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس ونحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا والتمييز فيه محول عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون الارض

وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا

فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز أن يكون محولا عن المبتدا وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا (قوله وسرعان ذا اهالة) سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أى سرع وذا فاعل واهالة تمييز محول عن الفاعل أى اخافة وافزاعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال فى القاموس وأصله أن رجلا كانت له ناقة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها فمر بها فزعها فقيل له ماهذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وقته اه (قوله وهو الذى يقتضيه الخ) أى حيث قال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخيره عن قوله لانه الخ وفى نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة فلم أن قول البعض ان قول الشارح وانه فسر الجملة الخ تتميم للفائدة ولا دخل له فى دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام (قوله ابهام ماد ل عليه) ضمير دل يرجع الى المفرد وضمير عليه الى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لأمن اللبس وفى قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدر مقدار اذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بان المجمل الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الاولى أن يقول لأنه رفع ابهام ماد ل عليه المقدر من مقدر به وفيه ما كتفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور (قوله مساحى) نسبة الى المساحة بكسر الميم وهى الذرع كذا فى القاموس (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا ومن الارض مائة واربعون ذراعا وليس مرادا هنا جمعه أقفزة وقفزان (قوله ومنوين) تثنية منا كعصا ويقال فيه من وهو رطلان (قوله مميزه الاخ) وانما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصرح * فائدة * اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض وقال غيره يعطف بالواو لانها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الامرين كذا فى الهمع (قوله وبعد ذى المقدرات) يعنى المقدر بالمقدار المساحى والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن أن المشار اليه الامثلة الثلاثة التي هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا باحد المقادير الثلاثة أولا وظاهر صنيع الشارح ارجاع الاشارة الى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الانواع وكانه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أو لامرادا بها الجزئيات وارجاع الاشارة اليها مرادا بها الكليات فتأمل (قوله مما أجرته العرب مجراها) انما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وانما لم تكن مقدرة بمقدار كيلى حقيقة لان هذه الاوعية لا تختص بقدر معين (قوله وهى الاوعية) أى أسماء الاوعية (قوله المراد بها المقدار) أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو أو التي فيها ماء أو الممتائة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا فى القاموس والحب بضم الحاء المهملة الخابية والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة

التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه فى غير هذا الكتاب وذهب قوم الى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لانه يصح أن يقال انه فسر العامل لانه رفع ابهام نسبته الى معموله وانه فسر الجملة لانه رفع ابهام ما تضمنته من النسبة وأما تمييز المفرد فانه رفع ابهام ماد ل عليه من مقدار مساحى أو كيلى أو وزنى (كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا) وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف (وبعد ذى) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرته العرب مجراها فى الافتقار الى مميز وهى الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحى سمنا وراقود خلا

(قوله أى اخافة الخ) لا يناسب معنى المثل الا خافة بل الاهالة هى الودك اه

وما حمل على ذلك من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء وما كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا و باب ساج وجبة خزا (اجرره اذا أضفتها) اليه (كمد حنطة غذا) وشبر أرض ومنوا تمر وذنوب ماء وحب عسل وخاتم حديد و باب ساج ❊ تنبيهان ❊ الأول النصب فى نحو ذنوب ماء وحب عسلا أولى من الجر لان النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك الثانى انما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لان له بابا يذكره فيه ولانفراد تمييزها باحكام منها جواز الوجهين المذكورين وتمييز العدد اما واجب النصب كعشرين درهما أو واجب الجر بالاضافة كمائتى درهم ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى ومنها أنه يميز تمييز العدد اذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له نحو عشرين مدا براو ثلاثين رطلا عسلا وأربعين شبرا أرضا (والنصب) للتمييز

المهملة الزق أو زق السمن خاصة كالنحي بفتح فسكون والنحى كغني كذا فى القاموس والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار (قوله وما حمل على ذلك) أى على ما اجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا مجمل الحقيقة مرفوع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء) اعترضه سم بان هذين مثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بحمل ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات فى أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل (قوله وما كان فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديدا الخ) اعلم أن جر نحو خاتم حديدا أرجح من نصبه كما سيأتى واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبها والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدماميني (قوله اجرره) اى جوازا نعم ان أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا (قوله اذا أضفتها) انما قيد لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وان جره بمن مقدرة كما فى تمييزكم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن الخ فيفوت المعنى الذى أراده سم (قوله كمد حنطة غذا) مد مبتدأ وغذا خبره هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غذا بدلا أو حالا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد اليه ومنوا تمر والظاهر على اعراب المكودى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعده والخبر محذوف أى كالمد فى جواز الجر بالاضافة و يجوز تقديره عندى وأما على الاعراب الثاني فهو معطوف على مد حنطة (قوله فى نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد فان جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لان فى جره تخفيفا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود و بخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم اكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر تأمل (قوله لان النصب يدل) أى فهو نص فى المقصود بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشئ الذى يمسح به (قوله انما لم يذكر تمييز العدد) أى مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أى تمييز هذه المقدرات تميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أى العدد فبرا وعسلا وأرضا تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره اذا أضفتها أى الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد الاضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحما اذ التقدير ممتلئ الاقطار ماء ومتفقئ الاعضاء شحما فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقئ شحم (قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا فمل وقدر من الشبيه بالمقدرات لانهما كالمقدر المساحي لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى وجه الشبه في قوله ان كان مثل الخ (قوله مل الارض) برفع مل على الحكاية كما أشار اليه الشارح (قوله الارض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف اليه هو التمييز لانه الذى يقع فى

(بعد ما أضيف) من هذه المقدرات لغير التمييز (وجبا ❊ ان كان) المضاف لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه (مثل) فلن يقبل من أحدهم (مل الارض ذهبا) ما فى السماء قدر راحة سحابا اذ لا يصح مل ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز نصب

محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالاضافة شيء غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا ووبخه رجلا فلا يقال در رجل ولا وبخ رجل اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزا لدليل صحة قولك هو أشجع رجل قلبا فتميزه وقد منع عدم بقائه تمييزا وتمييزه لا ينافي كونه تمييزا لما مر في كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الاعداد (قوله محل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافي والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافي جواز جره بمن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى باسقاط الخافض اه سندوبي والظاهر أنه يصح جر المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المتصف بالمعنى في الحقيقة اذ المتصف بالاحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلا زيد أحسن وجها وفي آخر ما ستنة له عن نكت السيوطي اشارة الى هذا فتنبه (قوله هو السببي) أي المتصف في المعنى بالشيء الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على احاطب (قوله اذ يصح ان يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أي ولا يضر فوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطي في نكته نقلا عن ابن هشام التحقيق ان التمييز في هذا النوع محول عن مبتدا مضاف وأصل أنت أحسن وجها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت احسن وجها محولا عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد علمت الجواب (قوله اما ما ليس فاعلا في المعنى الخ) والضابط ان تمييز أفعل التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) اما وضعا وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لدال أجيب بأن المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله ولله دره فارسا) يقال درا للبن يدر ويدر درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا والاقرب ان المراد هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه أضيف الى الله تعالى تشريفا يعني أن اللبن الذي تغذى به مما يليق ان يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية والمقصود التعجب كانه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارسا وياله قصة من تمييز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءني زيد فياله رجلا وزيد حسبك به ناصرا ولله درك عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلا وياله زيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهولا ثم رأيته في الرضي أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما في نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أي حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجرر لان الجر قد يكون تقديريا (قوله وكل تمييز الخ) فيه تغيير وجه نصب

ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد وقد أعطى ذلك ايضا بالمثال اه (والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بافعلا * مفضلا) له على غيره والفاعل في المعنى هو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (كأنت أعلى منزلا) وأكثر مالا اذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك أما ما ليس فاعلا في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف الى جمع قائم مقامه نحو زيد أفضل فقيه فانه يصح فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو زيد أكرم الناس رجلا (وبعد كل ما اقتضى تعجبا * منز كا كرم بأبي بكر) رضي الله تعالى عنه (أبا) وما أكرمه أبا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما وياجارتا ما أنت جاره (وأجرر بمن) غير

لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من

غير فى كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه فى كلام المتن منصوب على المفعولية لاجر (قوله غير ذى العدد) أى الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من فى المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفى العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا فى التصريح وعندى فى هذا التعليل نظر أما أولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الآتية فى من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى وأما ثانياً فلانه يقتضى امتناع من فى نحو امتلأ الاناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لأن التمييز فى نحوه ليس فاعلا فى المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بان الكلام فى من المعهودة فى جر التمييز وهى البيانية على أصح الأقوال كما سيأتي ومن فى المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل فى المعنى بمن غير المعهودة فى جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله عن الفاعل فى الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفساً لان التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدأ (قوله ومنه) أى من الفاعل فى المعنى المحول عن الفاعل فى الصناعة أنت أعلى منزلا فمنزلا محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علوا زائداً على علو منزل غيرك فلا يرد أنه اذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفى التوضيح أنه محول عن المبتدأ والاصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد ان كان متصلا مجرورا وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا فى المعنى ومحولا عن المبتدأ فى الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا فى المعنى (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت ويصح فى التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا فى قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا فى المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها نفسها جارة معجبة لا بان جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج الى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا قال فى المغنى ان قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فلا حسن ادخال من اه أى للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحول قاله الدمامينى (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على مدلول التاء التى هى الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا فى المعنى (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل فى المعنى الغير المحول عن الفاعل فى الصناعة (قوله نعم رجلا زيد) مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر

* ياحبذا جبل الريان من جبل * دمامينى (قوله تهامى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون تهامى نسبة الى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وان وهم فيه الجوهرى هذا ما يفيده كلام

فهذان لا يصلحان لمباشرتها فلا يقال عندى عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندى قفيز من بر وشبر من أرض ومنوان من عسل وما أحسنه من رجل

﴿ تنبيهات ﴾ الاول كان ينبغى أن يستثنى مع ما استثناه لتمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا وما أحسن زيدا أدبا فانه يمتنع فيه الجر بمن * الثانى تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محولا عن الفاعل فى الصناعة لاخراج نحو لله دره فارسا وأبرحت جارا فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله * فنعم المرء من رجل تهامى

فقيل للتبعيض وقال الشلوبين يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت فى نحو ما جاءنى من رجل قال الا أن المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخفش أنها لا تزاد الا في غير الايجاب قال في الارتشاف ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الحطيئة

طافت أمامة بالركبان آونة * ياحسنه من قوام ما ومنتقبا

بنصب منتقبا على محل قوام

* الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر لان تمييز العدد شرطه الافراد وأيضا فهو معرف اه (وعامل التمييز قدم مطلقا) أى ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل أما غير المتصرف فبالاجماع وأما قوله

ونارنا لم ير نارا مثلها

فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) هو مبنى للمفعول ونزرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر اى قليل من ذلك قوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

وقوله * وما كان نفسا بالفراق تطيب

ويرد

وقوله

ضيعت حزمى فى ابعادى الاملا * ومالا رعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وأجاز الكسائى والمازني والمبرد والجرمى القياس عليه محتجين بما ذكر وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب ﴿تنبيهان﴾ الاول مما استدل به الناظم على الجواز

القاموس والمصباح وقد نقل الدمامينى فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضي وغيره وأيده الدمامينى بان الضمير فى نحو نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدا والخبر العموم اه أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر فى نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدمامينى عن المصنف (قوله فقيل للتبعيض الخ) بقى قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله وبدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد اذا كان يظهر فى الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها فتأمل (قوله آونة) بمد الهمزة جمع أوان من قوام بفتح القاف أى قامة وما زائدة ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لا يكون ذلك من جر الخ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) واما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا في الاصل أى وأعطى غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أى في اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا على أن النظر الى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه فاى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ) قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا أى سبقا نزرا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضي أن النزر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعى (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت وهو

* أتهجر ليلى بالفراق حبيبها * (قوله ضيعت حزمى الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بما ذكر) أى من الابيات وأجيب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فان تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدمامينى

قوله رددت بمثل السيد نهد مقلص * كميش اذا عطفاه ماء تحلبا و قوله اذا المرء عيشا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما وهو سهو منه لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف * الثانى أجمعوا على منع التقديم فى نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا الا انه فى معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا ﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة امور ويفترقان فى سبعة امور (١٥٥) فأما امور الاتفاق فانهما اسمان

ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا مخل بالغرض مع أنه جائز فتدبر (قوله رددت بمثل السيد) أى بفرس مثل السيد بكسر السين أى الذئب نهد بفتح النون أى ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أى طويل القوائم كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أى سريع العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد فى ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أى سال (قوله عينا قر) قال فى القاموس قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقرورا بردت وانقطع بكاؤها أو رأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثريا حال أى كثير المال كما فى القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظر فيه سم بان عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففى التسهيل وقد تغنى ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل اه فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بان التعبير بالسهو نظر الى قوله فى الخلاصة وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد الا نفسا شمى (قوله مبينة للهيآت) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والا خرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لانه فى معنى جاء متارنا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله الدمامينى (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضا فى الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه (قوله بخلاف التمييز) أى فانه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فمردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله فى قوله الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه (قوله فصار حالا أى كما هو شأن صفة النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

﴿ حروف الجر ﴾

قدمها على الاضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معانى الافعال الى الأسماء أى توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال أى توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لانهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله اليه لان المراد بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدمامينى (قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى هاؤم اقرؤا كتابيه اسم فعل بمعنى خذوا الكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب

نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام * وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال تجىء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون الا اسما * الثانى أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت فى أول باب الحال ولا كذلك التمييز * الثالث أن الحال مبينة للهيآت والتمييز للذوات * الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز * الخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح * السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهبا وياتى التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقد مر * السابع الحال تاتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فاما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة واما قوله تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشىء الذى يتزود به من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء ففتاة حال مؤكدة والله أعلم ﴿ حروف الجر ﴾ (هاك حروف الجر

وهي) عشرون حرفا (من) و (الى *) و (حتى) و (خلا) و (حاشا) و (عدا) و (فى) و (عن) و (على) و (مذ) و (منذ) و (رب) و (اللام) و (كى) و (واووتا * والكاف والباء ولعل ومتى) كلها مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتي وقد تقدم الكلام على خلا وحشا وعدا فى الاستثناء وقل من ذكر كى ولعل ومتي فى حروف الجر لغرابة الجر بهن * أما كى فتجر ثلاثة أشياء الأول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو كيمه بمعنى لمه * والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله

يراد القتي كيما يضر وينفع

أى للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كى أكرم زيدا اذا قدرت أن بعدها فان والفعل في تأويل مصدر مجرور بها ويدل على ان أن تضمر بعدها ظهورها في الضرورة كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا
لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والاولى ان تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا * وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الاول ومحذوفته مفتوحة الآخر ومكسورته ومنه قوله لعل الله فضلكم علينا * بشيء أن أمكم شريم وقوله لعل أبي المغوار منك قريب

وأما متي فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم أخرجها متى كمه أى من كمه وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج وأما الاربعة عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها ﴿ تنبيهان ﴾ الأول انما بدأ بمن

حال المخاطب من تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف فى رويدك ومع اسم الاشارة وأريتك بمعنى أخبرنى ونحو اياك قاله يس وغيره (قوله وهى من الخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال فى من مناكلى بل قيل انها الأصل خففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الأولين وسكون التاء وبتخفيف الباء من هذه السبعة وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه همع ﴿ فائدة ﴾ مامشي عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى اسميتها وأيده الرضي بأنها فى التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية فى التكثير اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف فى اسمية كم ثم استشكل حرفية رب بامور فراجعه وجنح اليه الدماميني أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ماقيل في كم من تضمنها معنى الانشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعا في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه (قوله على التفصيل الآتى) أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة في التفصيل الآتي (قوله نحو كيمه) أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الاولى أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد في تأويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض والاوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فان والفعل فلا ولم يتمل على هذا مجروران لان المراد مجموع أن والفعل فتأمل (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها في ربما (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لما نحا ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثاني كما في التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى والخدع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أى في الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح (قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم اى مفضاة بدل من شيء (قوله وهى بمعنى من الابتدائية) قال في الهمع وتاتي اسما بمعنى وسط حكي وضعها متى كمه أى وسطه (قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أو هى بمعنى من وقوله لهن نئيج أى صوت حال من النون في شربن وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره قال في التصريح ويقال ان السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم

﴿ تنبيهان ﴾ الأول انما بدأ بمن

عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بأذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله ها التنبيه) اى صورة لا معنى اذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله اذا جعلت اى كلتاهما (قوله فى التعويض) أى صورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدا وقصرا فاللغات اربع وآلله بالمد مع الوصل وألله بالقطع بلا تعويض شىء عن الباء كذا فى الهمع قال الدمامينى واضعف اللغات الاربع فى ها الله حذف ألفها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمى (قوله بالعوض) أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق لان الفاء والواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بدليل اظهارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم (قوله إلى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الافصح ويا لكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحتين ويقال ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وايم بكسرتين وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حيان وهى أغرب لغاتها وأم بكسرتين وأم بفتحتين وأم بفتح فضم وأم بفتح فكسر وأم بكسر فضم وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما وم مثلثا فهذه عشرون لغة كذا فى الهمع (قوله وشذا فى ذلك) (لانها اسم بمعنى البركة) (قوله نحو ما الله) هو على هذا القول مبنى على أحدى الحركات لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما فى كلام البعض فانظره وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما فى التاء قاله الدمامينى وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها فى الحركة الا أن يقال خالفتها للتخفيف (قوله ولا أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف فى تسهيله فى مبحث من الجارة مختص برب مضافا الى الياء نحو من ربى لافعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من هذه فحذفت نونها لان الاشهر فى من هذه الاختصاص برب وامارواية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م وأما من التى هى لغة فى أيمن فمثلثة الحرفين كما مر قاله الدمامينى بعضه فى مبحث من الجارة وبعضه فى مبحث أيمن (قوله والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم فى المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشىء كرب ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا فى المغنى وفيه نظر للفرق باختلال اصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بان حرف الجر الاصلى لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وان كان غالب نيابة الضمائر فى الضمائر المنفصلة فقد وجدت فى المتصلة كما فى عساه وعساك وعساني على قول تقدم فى أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير فى محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كما فى عجبت من ضربك زيدا واعلم انك اذا عطفت

عند الثانى عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر فى القسم قال فى التسهيل وليس الجر فى التعويض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى أن أيمن فى القسم حرف جر وشذا فى ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة فى القسم نحو م الله وجعله فى التسهيل بقية أيمن قال وليست بدلا من الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص وزعم الاخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه الى أن لولا حرف جر اذا ولها ضمير متصل نحو لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش انها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا فى الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد

من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله أتطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا

حسن وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و (مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتاء) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وماعدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ماسيأتى بيانه (واخصص بمذ ومنذ وقتاً) وأما قولهم مارأيته منذان الله خلقه فتقديره منذ زمن ان الله خلقه أى منذ زمن خلق الله اياه (تنبيه) ويشترط في مجرورها مع كونه وقتاً أن يكون معيناً لامبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول مارأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ولا أراه مذ غد وكذا في منذ اه (و) اخصص (برب * منكرا) نحو رب رجل ولا يجوز رب الرجل (والتاء لله ورب) مضافا للكعبة أولياء المتكلم نحو وتالله لا كيدن أصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن و ندر تالرحمن وتحياتك (وما رووا من نحو ربه فتى) وقوله وربه عطبا أنقذت من عطبه (نزر) أى قليل ﴿ تنبيه ﴾ يلزم هذا الضمير المجرور بها الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقال ربه رجلا وربه أمرأة قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما * وعدم يورث المجد دائبا

على مدخول لولا اسما ظاهرا تعين رفعه اجماعا لانها لاتجر الظاهر نبه عليه الدماميني (قوله حسن) قال العيني أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة وبرمى جبل (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طحت والرابط محذوف أى طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء اوضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو وسقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله الآتي واخصص بمذ ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف عاملها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضاً عن باء القسم لا أصلا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية ادخال الكاف على الضمير الى اجتماع كافين في نحو كلك، وطردنا المنع (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتاً) قال ابن عصفور ما يسئل به عن الوقت كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ولا تقول مذ مالان مالا تكون ظرفا فان قلت سينص على دخولها على الافعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب بانها حينئذ ليست حرف جر باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين اه يس على أن منهم من يرى أنها حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لااشكال (قوله منذان الله خلقه) أى على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة (قوله ويشترط في مجرورها) وكذا في مرفوعها (وبقى شرط رابع وهو ان يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط في عاملهما أن يكون فعلا ماضياً منفيا نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص برب منكرا) أى في الكثير فلا يرد قوله الآتي ومارووا الخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشري أن مثل هذا الضمير نكرة لانه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسي معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل وأخيه لانه نكرة تقديرا اذا التقدير وأخ له وانما لم يجز رب أخي الرجل لانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع أما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز قال في التسهيل ولا يلزم وصفه أى المنكر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه (قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجامي هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافي عدم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله وربه عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العيني ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لان المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا في الاستعمال (قوله الافراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلا فانه ضعيف واشعارا لمخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس

دائبا فاجابوا وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل (كذا كها ونحوه أنى) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله

وأم أوعال كها أو أقربا

وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن الا حاظلا

وهذا مختص بالضرورة

﴿ تنبيه ﴾ قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه الاول ان يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن * الثانى أن يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله

واذا الحرب شمرت لم تكن كى

وكقول الحسن أناك وأنت كى وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما انا كهو وما انا كانت وما انت كأنا وعلى ضمير النصب نحو ما انا كاياك وما انت كاياى جعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساو والثالث ان يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله

وعدم اشعار شئ به فى ضرب فتنبه (قوله دائبا) أى ارثادائبا أى دائما (قوله وأم أوعال كها أو أقربا) صدره * خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات او مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات واقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور (قوله ولا ترى بعلا) اى زوجا ولا حلائلا اى زوجات كما اى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع انه قليل جدا وضرورة ويجاب بان التشبيه فى اصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى بايهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع انه دون دخولها على ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يتاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما الخ (قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الاقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذه من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه فى غاية النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظر الخ) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى اياك وقال ابن هشام الخضراوى لا تعطف الا الظاهر كالجارة اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العينى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيد الا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقحما بين النافى والمنفى الا ان يراد التوكيد اللغوى ولا يلفى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أى اليك أى الى لقيك والمعنى لا يجدون فتى الى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى هذا ما ظهر لى (قوله فى ذكر معانى الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فلا تجوز عندهم فى غير الحرف أو فى الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما فى التصريح والمغنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فلا تجوز عندهم فى الحرف قال فى المغنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قال فى الهمع الغالب فى نون من اذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال فى من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى أن الامر فى كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب

على الضمير قليل كقوله فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبى زياد وقوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخيب اه وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف (بعض وبين وابتدئ فى الامكنة * بمن) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا

لاطلب ذلك وظاهر كلام الشارح ان المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وان الزيادة وماعدا التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعيض) ان اريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلامسامحة فى العبارة وان أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف قال فى المطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف مايعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والالما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا ملحوظا للغير وانما اختلفوا في كون هذا الجزئى هو الموضوع له أولا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فمن مثلا موضوعة لكل فرد من الابتدآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها وذهب الى الثانى الاوائل فقالوا هى كليات وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية المطول ذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اه يعنى التفتازاني وماقيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل الا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع انهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بان هذا انما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ماقبلها لكن هذا ان كان ماقبلها معرفة فان كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هي ذهب ولو قال أن يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية ان كان ماقبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في اعرابه ان كان نكرة (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله ألتجئ اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء تأمل الشمنى على الرضى (قوله في الامكنة) الاولى أن يراد بها ماعدا الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشاً الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم طيباً وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له

على الخمسة الاولى
الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها ان يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون
الثانى بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول الثالث ابتداء الغاية في الامكنة باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى (وقد تأتى لبدء) الغاية في (الازمنة) أيضاً خلافا لاكثر البصريين نحو لمسجد اسس على التقوى من اول يوم وقوله
تخيرن من أزمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل التجارب
* الرابع التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهي الزائدة

(قوله الاوائل الخ) اعلم ان الواضع رأى وضعها للكلى لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئى الذى هو آلة ولا كذلك الاسماء تأمل

أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ماغطى عين الشمس والتجارب كما سأجد جمع تجربة كذا في المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ماجنح اليه ابن هشام ومثل له تبعا لابي البقاء بقوله تعالى مافرطنا فى الكتاب من شىء أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بناء نتخذ للمفعول وتقدم فى باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لانفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التي لا تتصرف زائدة كما مر فى محله (قوله أن يسبقها نفى أو شبهه) فلا تزاد فى الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله التفتازاني عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فانهل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور (قوله الا مبتدأ) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثاني مفاعيل أعلم كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة فخرج ثاني مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لانهما خبران فى الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما فالمظنون في ظننت زيدا قائما قيام زيد قاله الدماميني (قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفى) أى لانها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص على الثاني فيمتنع أن يقال ماجاءني من رجل بل رجلان فان قلت اذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المصرح (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أوشبهه وانما كانت لتأكيده لان النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصا فزيادة من تأكيد لذلك (قوله ذهب الكوفيون) أى بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الاخفش فى عدم اشتراط الشرطين معا واختاره فى التسهيل كذا فى الهمع (قوله وجعلوها زائدة الخ) أجيب بان من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شىء من مطر واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما اذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بان الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبان زيادتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا فى الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بان من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب فى الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفى الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا ينافض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أى عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والافيل صغير الابل لا فوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان أفيلا (قوله ماذا خلقوا من الارض الخ) كونها للظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين وللبصريين ان يجعلوها فى هذه الآية لبيان الجنس وفى ياويلنا قد كنا فى غفلة من هذا الابتداء لافادة ان ما بعد ذلك من العذاب أشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما فى فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق فى آية ياويلنا معنوى

بقوله (وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة) ولا تكون هذه النكرة الا مبتدأ (كما باغ من مفر) أو فاعلا نحو لا يقم من أحد أو مفعولا به نحو هل ترى من فطور والتي لتنصيص العموم هي التى مع نكرة لا تختص بالنفى والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كاحد وديار وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفى وشبهه وجعلوها زائدة فى نحو قولهم قد كان من مطر وذهب الاخفش الى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها فى الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم * الخامس أن تكون بمعنى بدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وقوله أخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير أفيلا السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة * السابع التعليل نحو مما

موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا * التاسع موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفى * العاشر موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا (للانتها حتى ولام والى) أى تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان والى أمكن

لاصناعى للفصل اه ملخصاً وكذا ينظرون من طرف خفى وفى ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدمامينى والشمنى ان اريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال فى نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه فى الهمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أى باء الاستعانة دمامينى (قوله والى أمكن فى ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى مما بينه الشارح ولانه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أى هو غايتى وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لافادة تقضى الفعل قبلها شيئاً فشيئاً الى الغاية وليس ماقبل حتى فى المثالين مقصوداً به التقضى ولا حتى الكوفة لضعف حتى فى الغاية فلم يتابلوا بها ابتداء الغاية ذكره فى المغنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلزم أن ما انفردت به الى اكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله مالم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتى قاله الدمامينى (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه فى التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقى آخر جزء خلافا لزاعم ذلك (قوله أن يكون آخراً الخ) أى وان يكون ظاهرا لا ضميرا الا ماشذ كما سيأتى قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما فى الى وعلى ولدى وهى فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة (قوله نحو أكلت السمكة الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هى الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أى فى الزمان والمكان فى الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثانى المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة الى اموالكم دمامينى (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أى من كل تركيب اشتمل على ضم شىء الى آخر فى كونه محكوما به على شىء أو محكوما عليه بشىء أو متعلقا بشىء سواء كان من جنسه أولا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شىء الى آخر فى شىء مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كالمشتق منهما نحو ودوكره ويشير اليه قول الشارح بعد مايفيد حبا أو بغضا فتدبر ثم رأيت فى الدمامينى مايؤيده وسيأتى (قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أى النابغة الذبيانى يخاطب النعمان ابن المنذر (قوله مطلى) أى جمل مطلى به القار أى الزفت فيه قلب نكتته الاشارة الى كثرة القار التى تزيد فى النفرة عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى فى بانه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل الى متعلقة بمحذوف أى مضافا الى الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عد هذه المعانى عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع

فى ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لان مجرور حتى يلزم أن يكون آخراً أو متصلا بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هى حتى مطلع الفجر واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو كل يجرى لاجل مسمى وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى فى باب اعراب الفعل * وأما الى فلها ثمانية معان * الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم الثانى المصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم * الثالث التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب الى * الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية أى منته اليك * الخامس موافقة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله فلا تتركنى بالوعيد كانى * الى الناس مطلى به القار أجرب روى السادس موافقة من كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا السابع موافقة عند كقوله أم لا سبيل الى الشباب

وذكره * أشهي الى من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل ﴿ تنبيه ﴾ ان دلت قرينة على دخول

روى من باب رضي أي زال عطشه والسقي كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل هذا البيت وكل من الى وابن أحمر معمول ليسقي أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره الخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من جعل الى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب الي لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فلله الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولا لقرأت اه وفيه اشارة الى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور ارادة الاستيفاء (قوله ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع الى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئاً ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بالحيرة وأوهم انه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة أنا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلم ندفع الكتابين الى من يقرؤهما فان كان خيراً والا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم فاعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فالقاه في النهر وفر الى الشام وأتى طرفة الى عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لأن الكلام في حتي الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضاً بالنصب على الاشتغال فحتي ابتدائية والهاء في ألقاها للنعل أو على العطف فحتي عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتي ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء الى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتي الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعاً وأجيب بتأويلها بالمتعلق وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتي نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتي (قوله ثم أتموا الصيام الى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا انما هو الامساك عن المفطر جميع النهار والى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الاتمام فعل الجزء الاخير فلا يمتد والمغيا لا بد أن يكون ممتدا (قوله سقي الحيا) بالقصر وقد يمد أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتي بانقطاع الخير عنه وقوله محدودا بحاء ودالين مهملات أي ممنوعا أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولا وهو راجع الى الدخول في حتي وعدمه في الى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقاً والقول بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتي وقت العصر والا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقاً والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة في كل من الى وحتي على الصحيح خلافا للقرافي هذا ما تفيده عبارة الفارضي وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والاقرب أنها كالى (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به قاموس (قوله وجعلها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لي وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو ان له أبا فان كان له اخوة فتدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبني على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه

ما بعد الى وحتي نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله ألقاها أو على عدم دخوله نحو تم أتموا الصيام الى الليل ونحو قوله سقى الحيا الأرض حتي أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير محدودا عمل بها والا فالصحيح في حتي الدخول وفي الى عدمه مطلقاً حملا على الغالب فيهما عند القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتي وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتي العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهمان بدلا) أي تأتي من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتي

الكلام عليها قريباً ان شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضاً وتعليل قفى وزيد) أي تأتي اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى الأول انتهاء الغاية وقد مر الثاني الملك نحو المال لزيد الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً لكنه غاير بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين

اسم وادٍ في جهنم لأنه علم على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كامر (قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعدية) أي المجردة فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعدية لكن مع افادة شيء آخر قاله الحفيد (قوله بما أضرب زيدا لعمر الخ) أي لأن ضرب وحب مثلا متعديان في الأصل وبنائهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وأنهما ينقلا فليست اللام للتعدية وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا في التصريح واعلم أنه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعدية المجردة اللهم الا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وماسيأتي قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عدمعاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا اذ الزيادة ليست من معاني اللام فافهم (قوله اما لمجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا أبا لك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بتاء الخطاب قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصريح (قوله وأما التقوية الخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء أفاده في التصريح ﴿فائدة﴾ قال في المغني قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لأنها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لأنه اذا تقدم أحدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ لكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا وأن المعنى الله مولي كل ذي وجهة وجهته فتقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير في موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف وبجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اه بايضاح وبعض تصرف وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على مايذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازاني في حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدي العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أي لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أي أهلها نقله الشمني (قوله نحو وهبت لزيد دينارا) فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا كان الكلام صحيحا دالا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن (قوله شبه التمليك الخ) قد يقال المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارا كما هو التحقيق في التمثيل اللهم الا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت اليها فتأمل (قوله نحو لزيد أب) جعل في الهمع من أمثلة لام الاختصاص ان له أبا فان كان له اخوة (قوله

وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص * الرابع التعدية ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً لكنه قال في شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التمليك قال في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعدية بما أضرب زيداً لعمرو وما أحبه لبكر * الخامس التعليل نحو لتحكم بين الناس وقوله وانى لتعرونى لذكراك هزة * السادس الزائدة وهي اما لمجرد التوكيد كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد واما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره نحو للذين هم لربهم يرهبون ان كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب * السابع التمليك نحو وهبت لزيد ديناراً * الثامن شبه التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا * التاسع النسب نحو لزيد أب ولعمرو عم * العاشر

(قوله القسم والتعجب مما) قولهم في باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على ان نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السين والتاء على ماحققه السيد من أنها مجاز من نسبة ماللكل الى الجزء اه دنوشرى (قوله لله) بكسر اللام يبقى اى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتمامه * بمشمخر به الظيان والآس * بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى والظيان بالظاء المشالة والتحية المشددة ياسمين البر والآس شجر معروف كذا في الشمنى والدماميني وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وان كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على مايفيده قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل والذى فى القاموس أن اسم العقدة في قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اه فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه والمعنى ان هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن أن يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لا بد أن يفنى (قوله يا للماء والعشب) بفتح اللام على أنها مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلا فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو يا لزيد لعمر ومعنى ألتجئ على خلاف سيأتي وبكسرها على انها مستغاث لاجلها والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتي (قوله فيالك) الاظهر جعل مابعدها مستانفا به مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فاضافته الى الفتل للمبالغة وقوله شدت اى ربطت والباء فى بيذبل بمعنى في وبيذبل علم جبل لا ينصرف وانما جره لاجل الروى والمعنى كان نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة في بيذبل فلا تسير هذا ماظهر لى (قوله ونروة) أى غنى (قوله الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دماميني (قوله التبيين على ماسبق في الى) اعلم أن مابعد الى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فاذا قلت زيد أحب الى كنت أنت المحب وزيدا المحبوب واذا قلت زيدا أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو تبا لزيد واللام في نحو سقيا لعمرو وجعلوا الاول لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهي ومجرورها خبر لمحذوف أى ارادتي لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والاولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك مايوافقه ثم يتعين ماقالوه في نحو سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فان جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ماقلنا فتدبر (قوله ويخرون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب مايكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها الاستعلاء مطلقا الاظهر الثاني وعبارة المغنى ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو كتبته لخمس خلون) الاظهر ماتقله الدماميني عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها في قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى

الحادى عشر التعجب

المجرد عن القسم ويستعمل فى النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله

فيالك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل

وفى غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت وقوله

شباب وشيب وافتقار وثروة
فلله هذا الدهر كيف ترددا

* الثاني عشر الصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى لام العاقبة ولام المآل * الثالث عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثالا للام التعدية * الرابع عشر التبيين على ماسبق فى الى * الخامس عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقى نحو ويخرون للاذقان وقوله

فخر صريعا لليدين وللفم

والمجازى نحو وان أسأتم فلها واشترطى لهم الولاء وأنكره النحاس * السادس عشر موافقة بعد نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس * السابع عشر موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جنى

قبل وفي قولك كتبته لغرة كذا بمعنى فى (قوله قراءة الحجدرى) في القاموس الحجدر القصير ثم قال وحجدر كجعفر رجل (قوله لا يجليها لوقتها الا هو) أى في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه أجيب بأنه يصح ان يراد بالساعة زمن البعث من التبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد لا يجلى مافيها (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف يأتي في أفعل التفضيل (قوله راغم) اى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ماسبقونا اليه ولولا ذلك لقيل ماسبقتمونا اليه يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ماقال بامور أحدها أن يكون في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا أى وقال الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ماسبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول فلك في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيدا غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضى (قوله نحو قالت أخراهم لاولاهم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح أو معناه مطلى بالدمام كسحاب وهو مايطلى به الوجه لتحسينه * فائدة * كسر لام الجر مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرها خزاعة مع الضمير وكسر الباء مطلقا هو المشهور قال أبو حيان وحكي أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بماذكر (قوله وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء وللتقليل بالنسبة الى في فهى من المشترك المستعمل في معنييه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان السبب بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية في أصل المصاحبة فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أى بان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فان فقد أحدهما نحو زيد في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر فان قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فما وجهه عند مانع ذلك أجيب بانه يجعل من عموم المجاز بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسبهما وهي مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم في أصبعي والقلنسوة في رأسي الا أن فيهما قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما في القلب عرضت الناقة على الحوض لان المعروض ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المنقلب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدمامين والشمنى (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بنى اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لاصلبنكم في جذوع النخل) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات

الموازين القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضي لسبيله * التاسع عشر موافقة من كقوله لنا الفضل فى الدنيا وأنتم راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

المتمم عشرين موافقة عن نحو قالت أخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء أضلونا وقوله كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغضا انه لدميم * الحادى والعشرون موافقة مع كقوله فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(والظرفية استبن بها * وفي وقد يبينان السببا بالباء استعن وعد عوض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق)

أى تأتي كل واحدة من الباء وفي لمعان أما في فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين الاول الظرفية حقيقة ومجازا نحو زيد في المسجد ونحو ولكم فى القصاص حياة

* الثاني السببية نحو لمسكم فيما أخذتم وفى الحديث دخلت أمرأة النار في هرة حبستها وتسمى كل التعليلية أيضا * الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا فى أمم * الرابع الاستعلاء نحو لأصلبنكم فى جذوع النخل

كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة فى لمعنى على وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفى على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما فى الحواشى من التساهل (قوله فى سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى ويظهر لى صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول فى الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه باهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أى التي للالصاق حقيقة أو مجازا شمنى (قوله يوم الروع) بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهرى وهما أبهران نخرجان من القلب والكلا جمع كلية اوكلوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وان الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما استفهاما انكاريا بقوله بمن تثق على ان زيادة الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره وفى الهمع أن بن مالك حكى الزيادة عوضا فى الباء وعن وعلى وقاسها فى الى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من أويت وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع (قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعدك (قوله دجا) أى أظلم يقال بالبناء للمجهول يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الارندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال والارندج السواد يسود به الخف أو هو الزاج اه ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أى فرقوا والاغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أي فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين (قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضي وقيل انها ظرفية وقيل المعية والتجريد أن ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة كذا فى الدمامينى والشمنى (قوله الرابع التعليل) ينبغي اسقاطه كما فى المغنى وغيره لان التعليلية والسببية شيء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما وبوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعاليلية أيضا وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بان العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل بسبب متقدم وكان الموافق له ان يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية ان باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو بريت القلم بالسكين قاله

وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
وهل يعمن من كان أحدث عهده
ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال
أى من ثلاثة أحوال
* الثامن موافقة الباء كقوله
ويركب يوم الروع منا فوارس
يصيرون فى طعن الاباهر والكلى
* التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث
الا أخو ثقة فانظر بمن تثق
أى فانظر من تثق به
* العاشر التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي في الضرورة كقوله
أنا ابو سعد اذا الليل دجا * يخال في سواده يرندجا
وأجازه بعضهم فى قوله

تعالى وقال اركبوا فيها بسم الله * وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الاول البدل نحو ما يسرني بها حمر النعم وقوله فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر * الثالث السببية نحو فكلا أخذنا بذنبه * الرابع التعليل نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم * الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم * السادس

سم (قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيده ما بعده (قوله وهي المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة شمنى ودماميني (قوله فى تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعديه كما جزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل البهوتي وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال في المغنى ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر قال الدماميني ويرد عليه أنه اذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف اذهبت زيدا وما يرده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وان اجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجئ في قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وامسكه اه قال الشمنى ولا يخفى ما في قول الزمخشرى والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور فى نسبته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله باء البدل ان يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم ان في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بان يدفع شيء من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفى باء البدل اختيار احد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره فى الهمع فتكون هى الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولا والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لان معناه المنع من الانصراف باى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه قاله فى المغنى ونازع الدماميني فى كون الالصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كان المار بمجاوزته الممرور به استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الاماكن الى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لافعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه قاله في المغنى (قوله العاشر التبعيض) اختلف في الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن مالك انها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هي للالصاق فيجب أيضا الاستيعاب اذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كامامنا الشافعى هي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما فى صحيح مسلم من انه ﷺ مسح بناصيته وعلى عمامته ومافى سنن أبي داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه

التعدية وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرىء أذهب الله نورهم * السابع التعويض نحو بعت هذا بالف وتسمى باء المقابلة أيضا * الثامن الالصاق حقيقة ومجازا نحو أمسكت بزيد ونحو مررت به وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه * التاسع المصاحبة نحو اهبط بسلام أى معه * العاشر التبعيض

(قوله ونازع) رده الشمنى بان اللغة مبنية على الظاهر وان تأملت ما قاله صاحب المغنى فى معنى الالصاق عرفت ان الحق مع الدماميني فراجعه

بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا ايديكم برؤسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الراس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد دماميني ملخصاً (قوله نحو عينا الخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشرى المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لايختص بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وانكر البصريون مجئ الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لايفيد أن المجرور هو المسؤل عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية أى ويكون فى أيمانهم لان أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة لان الغمام كالآلة وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة اه (قوله هذا ماذكره فى هذا الكتاب اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقاً وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ماذكره الخ لاقتضائه أن ماذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ماذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وانما عد اولا ماذكره المصنف عشرة نظراً لاتحادهما معنى وثانيا احد عشر نظراً الى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقى خاصة ثالثة وهى استعمالها فى القسم الاستعطافى وهو ماجوابه انشائى نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهى جرها فى القسم وغيره وردبأن اللام كذلك اه دماميني ومنهم من لايجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا بأقسم (قوله نحو كفى بالله شهيداً الخ) عدد الامثلة اشارة الى انها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر فى فصل فى ماولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهى المصاحبة لفاعل افعل فى التعجب على قول الجمهور كما سيأتى فى بابه وجائزة فى الاختيار وهى المصاحبة لفاعل كفى وواردة فى الضرورة نحو

ألم يأتيك والانباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وان كان مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع كذا فى الجنى الدانى وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهد وسمع واحسن وكذا مع المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو * ومنعكها بشيء يستطاع * فلا قياس معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة دماميني ملخصا (قوله أى تجئ على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجئ كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتى على الاسمية فى على وقربه فى الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أى أضفت توكلي واسندته الى الله اذ لا يعلو على الله شيء لاحقيقة ولامجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدماميني الاستعلاء المجازى الاستعلاء على مايقرب من المجرور نحو أوأجد على النار هدى أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو فضلنا الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذا رضيت على) وقيل ضمن رضي معنى عطف (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (قوله

كعن نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم والى هذه الثلاثة الاشارة بقوله ومثل مع ومن وعن بها انطق هذا ما ذكره فى هذا الكتاب * الثانى عشر موافقة على نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل * الثالث عشر القسم وهى أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو أقسم بالله والدخول على الضمير نحو بك لافعلن * الرابع عشر موافقة الى نحو وقد أحسن بى أى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف * الخامس عشر التوكيد وهى الزائدة نحو كفى بالله شهيداً ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة بحسبك درهم ليس زيد بقائم (على للاستعلاء ومعنى فى وعن) اى تجئ على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة * الاول الاستعلاء وهو الاصل فيها ويكون حقيقة ومجازاً نحو وعليها وعلى الفلك تحملون ونحو فضلنا بعضهم على بعض

وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم * السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون * السابع موافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول وقد قرأ أبى بالباء * الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله ان الكريم وأبيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل * أى من يتكل عليه * التاسع الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله

أبى الله الا ان سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق * وفيه نظر العاشر الاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف مابنا على ان قرب الدار خير من البعد

على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذى ود

(بعن نجاوزا عنى من قد فطن وقد تجى) عن (موضع بعدو) موضع (على * كما على موضع عن قد جملا) كما رأيت وجملة معانى عن عشرة أيضا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة * الاول المجاوزة وهى الاصل فيها ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا الثانى البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجى موضع بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين اى تركبن طبقا عن طبق أى حالا بعد حال * الثالث الاستعلاء (قوله كعلى نحو فانما يبخل عن نفسه وقوله لاه ابن عمك لافضلت فى حسب * عنى ولا انت ديانى فتخزونى * الرابع التعليل

موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس أى منها وبه يندفع مايقال هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعتمل) أى بالأجرة وقيل ان مفعول يجد محذوف أى ان لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهاما انكاريا فقال على من يتكل (قوله أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمنى وغيره جمع عضه كعنب أو عضهة كعنبة أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ماعظم منها كذا فى القاموس وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس ويتاع الاعجاب على الافنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالايتاع حقيقى (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة اذ يصح ان يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ماظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالى فان قوله على ان قرب الدار خير من البعد أبطل بما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على ان قرب الدار ليس بنافع أبطل بما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل ان تكون غير متعلقة بشىء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل ان الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف أى والتحقيق كائن على ان الخ لان ماقبلها وقع لاعلى وجه التحقيق (قوله وقد تجئ عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا اعلم احدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر مع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما رايت) أى فى قوله اذا رضيت على بنو قشير (قوله المجاوزة) هى بعد شىء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول نحو رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمى والثانى نحو رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو اخذت العلم عن عمرو كانه لما علمت مايعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذ هذا ملخص ما أفاده سم ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كانه لما عرفك المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السؤال وانت خبير بأن هذا انما يظهر اذا أفاد المسؤل المسؤل عنه لا اذا لم يفده وان المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشىء لاجعل البعد للشىء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها فى المحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى مابعدها وقيل غير ذلك قال فى شرح اللباب والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن عمك) اى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف اليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف فضلت أى زدت ديانى أى مالكى فتخزونى أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو اما تخفيفا من فتحة النصب مثل ماتأتينا فتحدثنا بالنصب وأما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ماانت ديانى فما انت تخزونى

نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاعن موعدة وعدها اياه * الخامس الظرفية كقوله وآس سراة الحي حيث لقيتهم * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * السادس موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا * السابع موافقة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى * الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية * التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ وفي الحديث صوموا عن أمك * العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها
فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

(شبه بكاف وبها التعليل قد يعني وزائدا لتوكيد ورد) أي تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة * الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد * الثاني التعليل نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايتكم وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل لكنه قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة * الثالث التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء أي ليس شيء مثله وقوله لواحق الاقراب فيها كالمقق * أي فيها المقق أي الطول * الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أي على خير وهو قليل أشار الى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافق على

(قوله نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة (قوله وآس سراة الحي) من آساه بمد الهمزة أي واساه أي أعط أشرافهم والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أي أقساط مائة يحمله الانسان من دية أو غيرها فعن بمعنى في بدليل ولا تنيا في ذكري قال في المغني والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه ووني فيه دخل فيه وفتر اه أي والمراد في البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده (قوله بنحو رميت عن القوس) أي ان أريد جعل القوس آلة للرمي ومستعانا بها فيه (قوله في انكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أتجزع ان نفس) يصح في أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقي فاعله وهو نفس أي ان هلكت نفس والحمام الموت وقوله فهلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدماميني ظاهر كلام المغني والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفي تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى يسألونك عن الانفال فقيل عن علمها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبني على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكي قولا بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد في المغني خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة (قوله الثاني التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون أي أعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضي أن ذلك قليل) أي بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة الى التشبيه ولا ينافي كثرته في نفسه (قوله ليس كمثله شيء) أي بناء على رأي عزاه في المغني الى الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي اه ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثله ولان مثل الشيء من يكون على أوصافه فاذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بانه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلا عن استحالة لازمها لان المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقراب) قاله رؤبة يصف خيلا أي ضوامر الاقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن كما في القاموس والضمير في فيها يرجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على

الحال الذى أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسما دائما كما فى الهمع (قوله عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شيء فصغر وبحث سم فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد فى مثل هذا الموضع (قوله بكالقوة) أى بنرس كالقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما فى القاموس وهى العقاب والشغواة بمعجمتين المعوجة المنقار وجلت من الجرلان والكمى الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله فى الاختيار) فأجازوا فى زيد كالاسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة مغنى (قوله استعملا اسمين) وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف فى اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا فى الهمع والقول باعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفى الهمع عن ابن الطراوة والفارسى والشلوبين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولان علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها ترسم بالالف لان أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت من على يعلى أما اذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالالف لانها حينئذ واوية لكن يكفى فى نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفية رسما فى وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لالى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لانها المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعلى نادرا فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتهما (قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن قاله العينى والمصرح وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جوازياء بدل الهمزة (قوله غدت) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطى أرض غليظة مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أى محل لجهل السائر وتوهانه ٢ قال فى التصريح نقلا عن ابن السيد وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اه ولك أن تجعله بدلا (قوله ومذ ومنذ) وكسر ميمهما لغة همع (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبى قد يحتملان الاسمية والحرفية كما فى ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما ان كسرت فللاسمية متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لاقيد او المراد الفعل الماضى فلا يجوز مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لانه مضاف اليه واستعماله فى الماضى نقله يس عن ابن هشام وينبغى جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين فى الكلمة فتدبر (قوله فالاول)

(واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد وقوله بكالقوة الشغواء جلت فلم أكن * لاولع الا بالكمى المقنع * وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسى والناظم فى الاختيار (وكذا عن وعلى) استعملا اسمين الاول بمعنى جانب والثانى بمعنى فوق (من اجل ذا عليهما من دخلا) فى قوله ولقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وأمامى وكقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل (ومذ ومنذ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فيهما (اسمان حيث رفعا) اسما مفردا (أو أوليا) جملة كما اذا أوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره أو المبتدأ مع خبره فالاول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة

٢ (قوله وتوهانه) كذا بالاصل وصوابه وتيهانه بالياء اه

أى ماذا رفعا اسما مفردا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين اذ رفعا ما بعدها وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناها أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين فى أنهما لا يدخلان الا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وان كان أى الزمان ماضيا فمعناها أول المدة فاقتصار البعض على الاعتراض بان ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أى لان المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال فى التصريح وهو مذهب الاخفش وأبى اسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ يأبيان أما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب واما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدا حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه وهو مناف للمراد اذ المراد أنه هو اه وأنا أقول فى كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثانى نظر أما النظر فى توجيهه للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضا لكن يفيده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفا الا اذا لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغا بان الظرف المجعول خبر ليس ظرفا للمبتدا اذ لو كان ظرفا الخ مردود لبطلان الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشىء زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعرى كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كائن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى اعراب نحو زيد فى الدار بتوهم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال الدمامينى واعترض على جعل مذ ومنذ خبرا بان المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشىء ظرفا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا فى أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورد عليه عدم اطراده لانه لا يأتى فى نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة الا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان اثنان وهو مذكذا مستأنف استئنافا بيانيا كما فى الدمامينى (قوله مذ كان) أى وقت وجد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا اذا

وهما حينئذ مبتدآن وما بعدها خبر والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدها فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان واليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلى والناظم فى التسهيل

(قوله كالمثال الخ) يمكن منعه تأمل
(قوله أورد الخ) يحتمل أنه مخصوص بما اذا كان يتال فى أول ليلة السبت

والثاني (كجئت مذدعا) وقوله * مازال مذعقدت يداه ازاره * وقوله * ومازلت أبغى الخير مذأنا يافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجرا) فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك (فى مضي فكمن * ها) فى المعنى نحو مارأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وفى الحضور معنى فى استبن) (١٧٤) بهما نحو مارأيته مذ يومنا أومنذ يومنا أى فى يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما فى المعدود نحو ما رأيته مذ أومنذ يومين وكونهما اذا جرا حرفى جر هو مذهب اليه الاكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما

* تنبيهات * الاول اكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ الماضى على رفعه كقوله

وربع عفت آثاره منذ أزمان

وعلى ترجيح رفع مذ الماضى على جره قمن القليل فيها قوله

لمن الديار بقنة الحجر * أقوين مذ حجج ومذ دهر

الثاني أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن

قدرنا كان أومضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا ان يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى الآن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمرار الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله والثاني) أى ماذا اوليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قيل الذى قبله شمنى (قوله يكون هو الخبر) أى لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أى الابتدائية (قوله معنى فى استبن) أى اطلب بيان معنى فى وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أى معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما فى البيت الآتي ومذ دهر لانه متعدد فى المعنى وبهذا يعلم أن الكاف فى قول الشارح كما فى المعدود استقصائية وفى نسخ فان كان المجرور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معا نحو مذ يومين وهو واضح (قوله نحو مارأيته مذ أومنذ يومين) فالمعنى مارأيته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أى ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ أزمان قال سم لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الذال) أى على الاشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لرجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله فى الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف بريء ما نصه المراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف فى الجمود اه (قوله وير ده تخفيفهم أن الخ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف شذوذا كما سيذكره الشارح فى أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله بقي من الحروف رب) أى بقي من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزى الى الاكثرين وقليل التكثير كثيرا والتقيل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفى الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدا الذى هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية مبتدأ وفى الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه اما الاول فلان جعل فى الدنيا ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صريح فى كونها كتسائها فى الدنيا الذى هو المراد وأما الثاني فلان المقصود

ملكون هما أصلان لانه لا يتصرف فى الحرف وشبهه وير ده تخفيفهم ان وكأن ولكن ورب من وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهى أصل * الثالث بقي من الحروف رب وهى للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله ﷺ يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عندا نقضاء رمضان (قوله الا أن الخ) قد يقال المراد وجد كل جزء أومضي كل جزء من أجزاء اليومين

من الحديث الاخبار عن الكاسية فى الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها فى الدنيا كما لا يخفى على احد وجوز البعض فى عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير فى كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفى الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف تكون عارية حالا منتظرة الا ان يجعل المعنى مقدرا عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها بزنة الفاعل وانما كانت رب فى الحديث للتكثير لانه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب (قوله يارب صائمه الخ) استدل به الكسائي على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب فى ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير معموله فتفيد التعريف مع ان رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لان المراد لن يحوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله الا رب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلده الى ذى ولد واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للياء أو بالضم اتباعا للهاء كذا فى التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل فى الهمع ان ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل (قوله نحو مما خطاياهم الخ) خطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها فى القراءة الثانية خطيآتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح فى هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصها بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها اسم (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لاكله نباتا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك من القاموس والعينى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطا (قوله بين بصرى) أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة (قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فان الغالب فى العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما فى المغنى وقال فى الهمع والاصح ان رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبرا لمجرورها أو عاملا فى موضعه أو مفسرا له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتي حالا أيضا قاله ابن السراج قيل ويأتي مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسرا له فيه نظر اذ الظاهر ان تعلقها فى صورة الاشتغال

يارب صائمه لن يصومه
وقائمه لن يقومه
* والثاني كقوله *
* ألا رب مولود وليس
له أب *
وذى ولد لم يلده أبوان اه
(وبعد من وعن
وباء زيدما
فلم يعق عن عمل قد
علما)
لعدم ازالتها الاختصاص
نحو مما خطاياهم
أغرقوا عما قليل
فما رحمة من الله
(وزيد بعد رب
والكاف فكف) عن
الجر غالبا وحينئذ
يدخلان على الجمل
كقوله
ربما الجامل المؤبل
فيهم
وعناجيج بينهن المهار
وكقوله
كما الحبطات شر بنى تميم
(وقد تليهما وجر لم يكف
كقوله
ربما ضربة بسيف
صقيل
بين بصرى وطعنة
نجلاء
وكقوله
وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه
وجارم * تنبيه *
الغالب على رب
المكفوفة بما ان تدخل

على فعل ماض كقوله * ربما أوفيت فى علم * وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم حتى قال الفارسي يجب أن تقدر ما اسما مجرورا بمعنى شيء والجامل خبر لضمير محذوف والجملة صفة ما أى رب شيء هو الجامل المؤبل (وحذفت رب) لفظا (فجرت) منوية (بعد بل * والفا) لكن على قلة كقوله * بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه * وقوله بل بلد ذى صعد وأضباب * وقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله

فحور قد لهوت بهن عين

(وبعد الواو شاع ذا العمل) بكثرة كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله (تنبيهان) الاول قد يجر بها محذوفة بدون هذه الاحرف كقوله

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وهو نادر وقال فى التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثيرا بالنسبة الى بل * الثانى قال فى التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكي ابن عصفور أيضا الاتفاق لكن فى الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما منا ب رب وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بها والصحيح ان الجر برب المضمرة وهو مذهب بذلك البصريين (وقد يجر بسوى رب) من الحروف (لدى حذف) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت قال خير عافاك الله التقدير على خير وقوله * أشارت كليب بالاكف الاصابع وقوله * حتى تبذخ فارتقي الاعلام * أى الى كليب والى الاعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا الاول لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو

بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضي تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح (قوله ربما أوفيت فى علم) اى نزلت على جبل (قوله نزل منزلته الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح ان يود مستقبل حقيقة لانه فى يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضي لجامع التحقق فى كل واعلم ان عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض انه لم يعتد بقيد التنزيل فى التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله وندر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف تصريح (قوله أى رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفا) قيل وبعدثم همع (قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله لا يشترى كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت فى بيت بعده من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله ذى صعد) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روى فى هذا البيت بحب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض (قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لانهما أزهد النساء فى الرجال وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلا (قوله فحور) جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهي الواسعة العين (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته والسدول الستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى اى من اجله او من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى اجل وعظيم وحقير وامأ جلل بالبناء على السكون فخرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهده للسيوطى (قوله وهو نادر) أى جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثيرا بالنسبة الى بل) أى وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن فى الارتشاف الخ) يجاب بان المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق (قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لانه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا ولا بالواو الا فى القسم (قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح (قوله حتى تبذخ) أى تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله دون عوض) أى من حرف القسم المحذوف وقيد

الله لافعلن * الثانى بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة كما يأتى فى بابها * الثالث فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت * الرابع فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار اى وفى اختلاف الليل وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع الابواب أن يلجا أى وبمدمن * الخامس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما محب جلدان يهجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا * السادس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله

متى عذتم بنا ولو فئة منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا هونا

* السابع فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف نحو أزيد ابن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد * الثامن فى المقرون بهلا بعده نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم * التاسع فى المقرون بان بعده نحو امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان أسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده * العاشر فى المقرون بفاء الجزاء بعده حكى يونس مررت برجل صالح الا صالح فطالح أى الا أمرر بصالح فقد مررت بطالح والذى حكاه

بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح المعمولان خلق وآيات والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال فى القاموس الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية اه ولم اجد فيه ولا فى غيره حظى متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله ومدمن أى مديم والولوج الدخول (قوله أى وبمدمن) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وان يحظى والعاملان الباء واخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا أن يقال العامل فى البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما محب جلدا أن يهجرا) اى قوة للهجر والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على اضمار أن (قوله ولو فئة) أى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على ما لان لو لا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم ائتنى ببداية ولو حمارا كما فى الجمع (قوله بعده) اى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية (قوله أسهل من اضمار رب الخ) اى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر ووجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالافعال وهى قوية الطلب للجار (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادى وقوله الا صالح أى فى نفس الأمر فطالح أى فى نفس الأمر فلا تنافى وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى والأمر عليها ظاهر (قوله الا صالح فطالح) الشاهد فى فطالح واما جر صالح فمن الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الا أمرر بصالح فقد مررت بطالح) قال فى التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت الا أمرر تقضت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الا أمرر معناه الا أمرر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى الا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الا أمرر الا أكن مررت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو ان وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب اليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بان يكون اسما لم ينقض

سيبويه الا صالحا فطالح والا صالحا فطالحا وقدره الا يكن صالحا فهو طالح والا يكن صالحا يكن طالحا * الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها * الثانى عشر مع أن وأن نحو عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه * الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار أجاز سيبويه فى قوله بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك

ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله أحقا عباد الله أن لست صاعدا * ولا هابطا الا على رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعة * من الناس الا قيل أنت مريب وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله ومازرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه

﴿تنبيه﴾ لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله

ان عمر الاخير فى اليوم عمرو

وقوله

وليس الى منها النزول سبيل

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم

﴿خاتمة﴾ يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله فى السموات وفى الأرض أى وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شىء من هذه الاربعة موجودا فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم فى الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف * الاول الزائد كالباء ومن فى نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله * الثانى لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية * الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء * الرابع رب فى نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته لان مجرورها مفعول فى الاول ومبتدأ فى الثانى او مفعول ايضا على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى

تفيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو هذا حجر ضب خرب فاثبته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياساً وسيأتى بسطه فى أول النعت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ووقع كما فى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله ومازرت ليلى الخ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جر باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن انه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أولا فتنبه (قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف لا بد له من شىء يقع فيه فلما وصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق انما يعمل فى المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معانى الافعال الى الاسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد فى الدار أو نصبا نحو خرج زيد بثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدمامينى وغيره (قوله أو ما يشبهه) أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هى المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق باحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يشير اليه النافى كما فى المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى والا لنافى آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه فى الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أى ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر (قوله لان رب لها الصدر) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى (قوله وانما دخلت الخ) دفع ما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية

المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد

معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضاً فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً في الفصيح وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز في الفصيح بزيد وأخاه مررت ولا مررت دماميني (قوله خطأ لأنه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدي بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدي الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما في زيداً ضربته

﴿ الاضافة ﴾

هي لغة الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا قال يس وعينها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع يكفي في اضافة الشيء الى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية أو ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في لبيك وذوي مال وذوي مال (قوله تلي الاعراب) أي حرف الاعراب (قوله أو مقدراً) وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته (قوله احذف) أي ان كان فيه ما ذكر والا فلا حذف كما في لدن زيدا الا أن يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الا أن يدعى أن الاضافة قبل دخول أل قاله زكريا (قوله التي تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرح هذا مبني على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض المعروض لا تبعيتها في الوجود اللفظي فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح (قوله قد تحذف تاء التأنيث) أي جوازا فلا يرد على المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس والا لم يجز حذفها كما في تمرة وخمسة ثم هو سماعي وقيل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر

* لا يزالون ضاربين القباب * لما مر أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أي والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهوهي تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله وانو معنى من) أي البيانية كما نقله الاسقاطي عن الحامي أي التي لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى أن المراد أن الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره واعلم أنه يصح في الاضافة التي على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الاوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف اليه على الظرفية (قوله اذا لم يصلح الا ذاك) أي بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التي على معنى من أو في يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذينك أي بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى في ان أريد معنى الظرفية

فان قالوا انها عدت الفعل المذكور خطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظ به في وقت

* الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم

﴿ الاضافة ﴾ (نونا تلي الاعراب) وهي نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما (أو تنوينا) ظاهرا أو مقدرا (مما تضيف احذف) كتبت يدا أبي لهب فيه ثنتا حنظل وكالمقيمي الصلاة وهذه عشرو زيد و (كطور سينا) ومفاتح الغيب أما النون التي تليها علامة الاعراب فانها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس

﴿ تنبيه ﴾ قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس كقوله

وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا

أي عدة الامر وقراءة بعضهم لاعدوا له عده أي عدته وجعل القراء منه

وهم من بعد غلبهم سيغلبون واقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون اضافة في الاقامة اقام ولا في الغلبة غلب انتهى (والثاني) من المتضايفين وهو المضاف اليه (اجرر) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وانو) معنى (من أو) معنى (في اذا لم يصلح) ثم (الا ذاك)

وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف (قوله بعضاً) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ وانما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ) فان فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة في قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي أنهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضاً (قوله ظرفا للمضاف) أي زمانياً أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر الليل ياصاحبي السجن ألد الخصام قاله شارح الجامع (قوله والام خذا) أي اجعل معنى اللام ملحوظاً فيما سوى ذينك وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ففي الجامي لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفي افادة مدلولها فتقول يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة اه (قوله لما سوى ذينك) دخل في عمومه الاضافة الى اللفظ فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو يزيد حسن الوجه اذ ليس حسن الوجه مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدر السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكي الاول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في القطر أيضاً وظهورها في نحو فعال لما يريد لا يدل للاول وان استدل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها كما عرف (قوله اذ هي الأصل) قال في الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد يعني اذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه اه (قوله ليست على تقدير حرف) شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليست كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الاضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى أن الاضافة بمعنى اللام) علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضاً أو غيرهما (قوله لا تعدو) أي لا تتجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا (قوله توسعاً) لا حاجة اليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف (قوله في اضافة الأعداد) أي كعشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب القصد على مامر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي كقفيز بر ورطل زيت (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قيل

المعنى فانو معنى من فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم فضة التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة وانو معنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو مكر الليل أي في الليل (واللام خذا * لما سوى ذينك) اذ هي الأصل نحو ثوب زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد * تنبيهان * الأول ذهب بعضهم الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته وذهب بعضهم الى أن الاضافة بمعنى اللام على كل حال وذهب سيبويه والجمهور الى أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا * الثاني اختلف في اضافة الأعداد الى المعدودات فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الأعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من انتهى

أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصص أولا) أى احكم بخصوصه أى قلة اشترا كه فليس المراد بالتخصيص هنا مايشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيمه (قوله أو اعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لانها فى تأويل مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافى تعريف المضاف اليها قلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المختار فاحتيج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات يقطع النظر عن التأويل (قوله يعنى أل المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعنى الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف يفعل) كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسم وأفعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لان المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال او الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى أو مطلق الزمن فان اضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سننقله عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم ان الوصف اذا اريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا للماضى وكونها لفظية نظر اللحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدمامينى ذكره نقلا عن شرح الكشاف للبيمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هي العلة فى عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففى اضافته اعتباران اعتبار المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه اه باختصار ورأيت الشمنى ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال الاستمرار يحتوى على الازمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين فتجعل الاضافة غير حقيقية كما فى جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما يذكره فى توجيه التوفيق بين كلامى الزمخشرى فى الآيتين اه باختصار ثم نقل الشمنى عن السيد الجرجانى أنه اختار فى توجيه التوفيق أن الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى جاعل الليل سكنا تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة اذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وان كانت كذلك لا تعرف بالاضافة أصلا كما فى الرضي والتصريح لانها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا افاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا على غير واحد ويرد عليه ان الاستمرار فى الصفة المشبهة ثبوتي وفى المضارع تجددى كما مر فى كلام السيد فلا تشبهه فان اكتفوا بالمشابهة فى أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى اطلاق ما مر عن غيره ان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالاولى التعليل بما

(واخصص أولا) من المتضايفين (أو أعطه التعريف بالذى تلا) يعنى أن المضاف يتخصص بالثانى ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل) أى الفعل المضارع بان يكون (وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فمن تنكيره لا يعزل) بالاضافة لانه فى قوة المنفصل

(كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل) فراجى

(قوله أشكل الخ) قد يقال لا يلزم من اتحاد المعنى اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية وأيضا لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة وأيضا فليسا من واد واحد

اسم فاعل ومروع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب ومثله قوله يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباعدة منكم وحرمانا ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو هديا بالغ الكعبة (١٨٢) وانتصابه على الحال نحو ثانى عطفه وقوله فأتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص موجود قبل الاضافة وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله أو نون التثنية كما في ضابازيد والجمع كما في ضاربو زيد وأما رفع القبح في حسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير الموصوف وفي نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجه أى بالجر أيضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الاضافة اسمها لفظيه) وغير محضة ومجازية فانها

يأتى عن الرضى انها دائما عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا واضافة الوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى اطلاق ما مر عن غيره فتأمل وعبارة الرضي كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقا لان ادنى رائحة فعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما نحو ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما فى المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لانهما أذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة فاضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة (قوله فعن تنكيره) أشار باضافة تنكير الى ضمير المضاف الى أن تنكيره حال الاضافة هو الذى كان قبلها فافاد أن اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس (قوله لانه فى قوة المنفصل) أى عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيدا فى قوة ضارب هو زيدا كما سيأتى (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى المضي فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكور فى همع الهوامع انما هو أن الاكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وان ابن السراج يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا ومستقبلا وقد قال فى التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به (قوله فاتت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده مبطنا بفتح الطاء المشددة كما فى القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور سهدا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق واسناد نام الى ليل مجاز عقلى من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل فى الليل (قوله فى التخفيف) أى فى اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أى ازالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله فى حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم أن ما سموه هنا قبيحا سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافى بين الموضعين (قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا (قوله اجراء وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفى الجر تخلص منهما) أى من الاجراء والخلو المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم) اى من أجل ان الاضافة فيما ذكر انما هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما واعترض بان الاضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه وأجيب بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزأين بال كما عكسوا فى النصب وان كان نصب المشبه فى العكس قبيحا كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر (قوله وذى الاضافة) أى اضافة الوصف الى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه اضافة نحو الضارب الرجل

(قوله ثم قول الخ) فى اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل انه صفة مشبهة وقيل لا فكلام السيد مبنى على الثانى فلا اشكال
(قوله مجرى المتعدى) الاولى مجرى وصف المتعدى كما هي عبارة الشارح اه

فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهي فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة وأما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الاصلى من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم ان تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها اضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله وتحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر (قوله وتلك) أى الاضافة المغايرة للاضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها حقيقية أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وان وقع البعض فى خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أى من افادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الا حال اضافته لمنصوبه لانها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال اضافته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة كما فى الشاهد (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدم والاول الياء والثانى من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد انه مفعول عهد سهو (قوله ان اضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض لا وجه له لانها ليست فى تقدير الانفصال اذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى اه وفيه عندى نظر لانه لا يتوقف كون الاضافة فى تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه فى تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ نوجه كون اضافة أفعل غير محضة بانها فى تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أى انها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير وقد نقل فى التصريح هذا القول عن ابى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة لان خرجه المخالف على البدل أبطلناه بان البدل بالمشتق قليل اه (قوله لانه ينعت بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة (قوله لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا) قال لان للاضافة فى هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالا من حيث ان الاول غير مفصول بضمير منوى وانفصالا من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجها عن ظاهر كذا فى الهمع والذى يظهر أنه ليس زائدا فى الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تبعا لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه (قوله اضافة الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم انه سيأتى عند قول الناظم

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد

ان هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الاضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الاولى مثلا الصلاة

لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي فى تقدير الانفصال (وتلك) الاضافة الاولى اسمها (محضة ومعنوية) وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة (تنبيهات) الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى أن اضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله ان وجدى بك الشديد أرانى
عاذرا فيك من عهدت عذولا
وذهب ابن السراج والفارسي الى أن اضافة أفعل التفضيل غير محضة والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لانه ينعت بالمعرفة * الثانى ظاهر كلامه انحصار الاضافة فى هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهى المشبهة بالمحضة وحصر ذلك فى سبع

اضافات * الاولى اضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسي أنها غير محضة وعند غيره

الاولى على النعت فازيل عن حده همع (قوله انها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة اذلم يحفظ صلاة أولى مثلا همع (قوله اضافة المسمى الى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الاول بالثاني يقال لها الاضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثاني وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بان التي للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا الخ) المتجه ان البيت ونحوه من اضافة الشئ الى ملابسه بعد تنكير العلم واضافته الى الضمير اضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله في الاضافة) أي الى الضمير وقوله سابقا القائم مقام الصفة أي في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه ان خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله في أسماء الزمان) أي المبهمة (قوله نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من اضافة العام الى الخاص لتخصيص الظرف الثاني بالجملة المضاف اليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على اطلاقه اذا أريد باليوم زمن مالا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فراجعه (قوله فقلت انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أي سلختيه والضمير في عنها يرجع الى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا انها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد في نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصورا الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله اضافة الملغي الى المعتبر) معنى كونها ملغي ان المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه كمن مثله في الظلمات أي كمن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار الآية أي الجنة التي وعد المتقون (قوله الى الحول) أي ابكيا على الحول والخطاب لابنتيه (قوله نحو اضرب أيهم أساء) انما كان المضاف اليه ملغي لان تعرف أي انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسيأتي أيضا من أن لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من جهة الشخص وان اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضي اعتبار المضاف اليه الا أن يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم نجعل الاول هو الملغي لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة (قوله أهمل هنا الخ) قال سم قد يقال لا اهمال لامكان دخولهما في قوله واخصص أولا فان لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبا عن سم (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أي حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وكم الخ) علة لمحذوف اي وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل (قوله كمثل وغير وشبه) انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضي أن اضافته لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ماذكر ان كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق أو الجنس مع ان الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة

* الرابعة اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الاضافة * الخامسة اضافة المؤكد الى المؤكد وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ وقد يكون في غيرها كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه
سير ضيكما منها سنام وغاربه
* السادسة اضافة الملغي الى المعتبر كقوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما * السابعة اضافة المعتبر الى الملغي نحو اضرب أيهم أساء وقوله
أقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح
الثالث أهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين * أحدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان رب وكم لا يجران المعارف والحال الشارح لا يكون معرفة * ثانيهما ما لا يتقبل التعريف لشدة ابهامه كمثل وغير وشبه قال في شرح الكافية اضافة واحد من هذه وما أشبهها

لا تزيل ابهامه الا بامر خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل رأيت الصعب غير الهين
* ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وكقول أبي طالب
يا رب اما تخرجن طالبي * في مقنب من تلكم المقانب فليكن المغلوب غير الغالب (١٨٥) * وليكن المسلوب غير السالب

الشارح لادخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافي ونحوها وأما شبيهك فمعرفة تقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي أن هذا الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة الا فيما استثنى لا تتعرف بال أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل الشنواني عن السيد اه صرح في حواشي الكشاف بان غير الا تدخل عليها أل الا في كلام المولدين (قوله لا تزيل ابهامه) أي ازالة تقتضي التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه مامر عن التوضيح وشرحه وسم وهو ولا يأتي على مامر عن سيبويه والمبرد ان أضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يا رب اما تخرجن الخ) ان شرطية ومازائدة وقوله فليكن أي الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على مخاب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أي مابه المغايرة (قوله وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهي اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة في ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا في شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافي) وذهب المبرد الى أن غير لا تتعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كركريا (قوله بذا المضاف أي المشابه يفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه أل لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهي ممنوعة (قوله ان وصلت بالثان) قال يس انما اشترطت أل في المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هي اصل المسئلة لان رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وايضا ليكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمشاكلة واختلف في تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بال نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيدا عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بانه قد يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع قاله الرضي (قوله وهن) أي السيوف الشافيات الحوائم أي العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التي تحوم حول الماء ثم سمي كل عطشان حائما كما في القاموس (قوله أو بالذي له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف ومافيه أل اكثر من مضاف واحد أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني (قوله أقفية العدا) جمع قفا (قوله أو بما أضيف الى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والافصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله مثنى اوجمعا) أي أو ملحقا بهما (قوله أي وجودها) أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه فان أضيف الى معرفة وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا في شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايره خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيرافي ويشكل عليه نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه (ووصل أل بذا

المضاف / أي المشابه يفعل (مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر)
وقوله * وهن الشافيات الحوائم * (أو بالذي له أضيف الثاني * كزيد الضارب رأس الجاني) وقوله
* لقد ظفر الزوار أقفية العدا * أو بما أضيف الى ضميره الثاني كقوله الود أنت المستحقة صفوه * ومنع المبرد هذه
(وكونها في الوصف كأن ان وقع * مثنى اوجمعا سبيله اتبع) أي وكون أل أي وجودها في الوصف المضاف

وفى الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبة التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه ز (قوله فى اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدا والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن (قوله الشائمى عرضي) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي (قوله فان اتتفت الشروط) أى وصل أل بالثاني أو بما أضيف اليه الثاني أو بما أضيف الى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بان لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لابد من وجود واحد منها فى دخول أل (قوله ذلك) أى وصل أل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المجرور بفى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز الاجازة بدليل قول التوضيح جوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا اضيف الوصف المحلى بال الى الضمير نحو الضارب بك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف المبرد والرماني كما يأتى وقوله مطلقا أى سواء كان المضاف اليه علما أو اسم اشارة أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرماني الخ) أى فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بال بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب فى الضارب بك) أى لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بال

﴿ فائدة ﴾ قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لاعهد لى بألأم فقامنه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضارب به الا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها والاخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته اه (قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرمى والمازني والمبرد وجماعة هو فى موضع جر فقط اذ الاصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما فى قولك هذان الضاربا زيد اقاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا فى رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت العربية الجر فتأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل من ادل لغة فى دل كما فى المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله و يجوز فى الضارب بك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله الجملة خبر الاول) أى والرابط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر (قوله وقال المكودى فى موضع نصب الخ) فيه عندى نظر لان وجود أل فى المضاف ليس هو الكافى عن وجود أل فى المضاف اليه وانما الكافى عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود أل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود

كاف فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله ان يغنيا عنى المستوطنا عدن
* فانني لست يوما عنهما بغنى وقوله * الشائمى عرضي ولم أشتمهما وكقوله * والمستقلو كثيرما وهبوا * فان اتتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرماني فى الضارب بك وضارب بك موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب فى الضارب بك مخفوض فى ضارب بك ويجوز فى الضارب باك والضارب بوك الوجهان لانه يجوز الضارب ازيدا والضارب بوعمرا وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الاضافة ومنه قوله الحافظ عورة العشيرة لا يأتهم من ورائهم وكف وقوله العارفو الحق للمدل به * والمستقلو كثيرما وهبوا فى رواية من نصب الحق وكثير نعم الاحسن عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو فى قوة الفعل فطلب معه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم

﴿ تنبيه ﴾ قوله أن وقع هو بفتح أن وموضعه رفع على ال أنه فاعل كاف على ماتبين أولا وقال الشارح هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول يعنى كونها وقال المكودى فى موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده

ويجوز فى همزان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ (وربما اكتسبا ن) من المتضايفين وهو المضاف اليه (أولا) منهما وهو المضاف (تأنيثاً) أو تذكيراً (ان كان) الاول (لحذف موهلا) أى صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن

أل فى المضاف اليه أو فيما أضيف اليه المضاف أو كون المضاف المثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز فى همزان الكسر) أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ماسبق عليه ورد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى فافهم (قوله او تذكيرا) ففى كلام المصنف اكتفاء وخص التأنيث بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرها أيضا كالامور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالظرفية فى نحو كل حين والمصدرية فى نحو كل الميل ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك والاعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عندمن أعربه والبناء فى نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم فى نحو بيت الله والتحقير فى نحو بيت العنكبوت والجمع فى نحو

فما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

كذا فى يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب فى مثاله لمعارضة الاضافة سبب البناء لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر لك كما قاله الدماميني (قوله أى صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أى صالحا للحذف فهو من اطلاق المسبب وارادة السبب وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضاً ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز أعجبنى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه وزاد الفارسى قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كله كقول عنترة * جادت عليه كل عين ثرة * الى أن قال قال الشارح يعنى المرادى والافصح فى هذا القسم التأنيث بخلاف ماسبق (قوله جادت عليه) أى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء (قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح (قوله أتي الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أتي بمعنى الاتيان (قوله مشين) اى النسوة كما اهتزت أى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أى امالت أعاليها مر الرياح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط الا ان يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح أن يقال الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر باحتمال لما فى اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه ان التذكير وصف للفظ الجلالة لانه المضاف اليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يبعده التذكير حيث لا اضافة فى لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أى مقربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ماذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب اذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق (قوله أفهم قوله ورب ما الخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثاني) أى اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ان الابن وأبو الاب فانه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما فى الليث والاسد والتساوى كما فى الانسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال او بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اه سم والترادف الاتحاد

الاول يوم تجد كل نفس وقوله

* جادت عليه كل عين ثرة

وقولهم قطعت بعض أصابعه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله

طول الليالى أسرعت فى نقضي

وقوله

كما شرقت صدر القناة من الدم

وقوله

أتى الفواحش عندهم معروفة

ولديهم ترك الجميل جميل

وقوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت

أعاليها مر الرياح النواسم

ومن الثانى قوله

انا رة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقل عاصى الهوى يزداد تنويراً

وقوله

رؤية الفكر ما يؤل له الامر

معين على اجتناب التواني

ويحتمله ان رحمة الله قريب من المحسنين

ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور (تنبيه) افهم قوله ورب ما ان ذلك قليل ومراده التقليل النسبى اى قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فانه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى) كالمرادف مع مرادفه

ماصدقا ومفهوما والتساوى الاتحاد ماصدقا فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسى جواز الاضافة وخرج منه ماغاير معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أى يتخصص به على وجه نسبته اليه وكونه بعضاً أو مظروفا أو مملوكا أو مختصاً كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تغاير المتضايفات معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها فى الاعراب فلو أضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة أحد المترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضاً وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد بالاول الخ) هذا إذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسباً للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم ان هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة فى نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرز ولم يضف أسد الى سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف مالم يجز فى غيرها نقله يس عن ابن الحاجب (قوله ومما أوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدمامينى واعلم ان اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الاضافة وانما هو تخريج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهى المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحمق مجازا لانها تنبت فى مجارى السيول فتمر بها فتقطعها فتطؤها الاقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وايهام الاول جواز ماذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أى يكون الاول مضافا اليه اضافة الشئ الى جنسه كالمثال الاول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الاضافة فى حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أى من الزوال أو المراد أول ساعة أديت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضاً) أى كما يقدر فيما قبله وإن اختلف المحل (قوله واضافة الصفة إلى جنسها) أى جنس موصوفها أى فالاضافة حينئذ من إضافة الشئ إلى جنسه كخاتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن لبيان أن الاضافة على معنى من (قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الاضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلهم يقولون الاضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص قال سم تمتنع إضافة الخاص إلى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الاحد (قوله تمتنع إضافته) أى لانه لا يعرض له مايحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف

فلا يقال قمح برولا رجل فاضل ولا فاضل رجل (وأول موهما اذا ورد) أى اذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فمما أوهم اضافة الشئ الى مرادفه قولهم جاءنى سعيد كرز وتأويله ان يراد بالاول المسمى وبالثانى الاسم اى جاءنى مسمى هذا الاسم ومما اوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف اى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومما اوهم اضافة الصفة الى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة وتأويله ان يقدر موصوف ايضا واضافة الصفة الى جنسها اى شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة ﴿ تنبيه ﴾ اجاز الفراء اضافة الشئ الى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو ولدار الآخرة وحق اليقين (قوله وحبل الوريد وحب الحصيد وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وبعض الاسماء) تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات

(قوله وكغير أى الخ) بخلاف أى فانها ملازمة للاضافه لفظا او تقديرا لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ماتضاف اليه لتوغلها في الابهام (قوله نحو كل) اى اذا لم يقع توكيدا أو نعتا والا تعينت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة وقال الفارسي نكرتان كذا في التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا ادخال أل عليهما (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فمتعينة الاضافة لفظا (قوله وكل في فلك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعددا ما في الذات أو للكواكب فان ذكرها مشعر بها قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى وأفرد في فلك مراعاة لكل وجمع في يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يتمال الآية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثانى (قوله واعلم أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام مايضاف بذكر مافاته المصنف وهو مايختص بالظاهر واعلم ان جملة اقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة ماتجوز اضافته وماتمتنع وماتجب اضافته جملة فعلية فقط وماتجب اضافته للجملة مطلقا وماتجب اضافته لفظا اونية للمفرد مطلقا وماتجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو لضمير المخاطب (قوله كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظهما وكما وتا خاصة (قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحماداه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذى وذات) اى وفروعهما وندر انما يصطنع المعروف من الناس ذوو ه (قوله كوحد) قال في الجمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكي الاصمعى وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤلة وقيل محذوف الزوائد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا أو يجر بعلى سمع جلسا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا وجلس على وحده أو اضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعبير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يتمال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله في الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو جحيش وحده وعبير وحده اذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغر اعير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اه ببعض اختصار (قوله لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم لطاعتك البا بعد البا كثيرا لان التثنية للتكرير نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد

وبعض وأى قال الله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض أياما تدعوا

﴿تنبيه﴾ أشعر قوله وبعض الاسماء وبعض ذا قديات لفظا مفردا أن الاصل والغالب في الاسماء أن تكون صالحة للاضافة والافراد وأن الاصل في كل ملازم للاضافة ان لا ينقطع عنها في اللفظ واعلم أن اللازم للاضافة على نوعين مايختص بالاضافة الى الجمل وسيأتى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع مايضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو أولى وأولات وذى وذات ومايختص بالمضمر واليه الاشارة بقوله (وبعض مايضاف حتما) أى وجوبا (امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف

الى جميع الضمائر (كوحد) نحو جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لبى ودوالى) و (سعدى) وحنانى وهذا ذى تقول لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة من ألب بالمكان اذا أقام به ودواليك

بمعنى تداولا لك بعد تداول وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع (وشذا يلاء يدى للبى) فى قوله دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

كما شذت اضافته الى ضمير الغائب في قوله لقلت لبيه لمن يدعوني (تنبيه) مذهب سيبويه ان لبيك واخواته مصادر مثناة لفظا ومعناها التكثير وانها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من الفاظها الا هذاذيك ولبيك فمن معناهما وجوز سيبويه في هذاذيك فى قوله ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وفى دواليك في قوله اذا شق بردشق بالبرد مثله

دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية بتقدير تفعله مداولين وهاذين اى مسرعين وهو ضعيف للتعريف ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وجوز الاعلم في هذاذيك في البيت الوصفية وهو مردود بماذكر ولانه معرفة وضربا نكرة وذهب يونس الى ان لبيك اسم مفرد مقصور اصله لبى قلبت ألفه ياء للاضافة الى الضمير

قاله الرضي ومثله فى حذف الزوائد الباقى (قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معانى الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك (قوله دعوت الخ) أى طلبت مسورا للامر الذى اصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لبيك وقوله فلبى يدى مسور أى اقامة على اجابته بعد اقامة اذا سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه وخص اليدين لان العطاء بهما ففيه اشعار بان مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين متحم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله لقلت لبيه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر اه وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح (قوله من ألفاظها) فيقدر فى دواليك أداول وفى سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما فى القاموس وفي حنانيك أتحنن على مايقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ او أحن على ماهو الانسب بلفظ حنانيك (قوله فمن معناها) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ماذكر فعله كذا قالوا وكأن الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثي وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على انه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بحاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء في بالبرد بدلية قال فى التصريح قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (قوله الحالية أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد (قوله مداولين) المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين (قوله أى مسرعين) تفسير لهاذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أى وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع بهذا التعليل ماقد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وإن كان منكرا معنى (قوله الوصفية (اى لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل ان المعنى على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا انسب بما مر فى معنى هذاذيك (قوله بماذكر) اى من ان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه معرفة) في الرد بهذا على الاعلم بحث لانه سيذكر الشارح عنه انه يقول بحرفية الكاف فى لبيك واخواته وحينئذ لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردا ثالثا وهو ان ضربا مفرد وهاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى (قوله اصله لبى) اى بوزن فعلى بسكون العين كما في التصريح وقد يؤخذ منه ان الالف للتأنيث فتأمل (قوله كما في على الخ) اشار به الى ان الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بدليل فتاك وعصاك (قوله وردعليه سيبويه الخ) ليونس ان يجيب بان قوله فلبى يدى مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل (قوله وهم) اى بل خلافه في لبيك فقط (قوله مثلها في ذلك) اى فى هذا اللفظ (قوله وردعليه بقولهم الخ) اى لان كافى على والى ولدى وردعليه سيبويه بانه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر فى قوله فلبى يدى مسور وقول ابن الناظم قيام ان خلاف يونس فى لبيك واخواته وهم وزعم الاعلم ان الكاف حرف خطاب لا موضع له من الاعراب مثلها فى ذلك وردعليه بقولهم

قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله وأجاب فى التصريح عن هذا بان لبيه ولبي يدى مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما فى اثنى عشر وانما لم يحذف من ذانك للالباس (قوله لاجلها) أى لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير فى قوله وبانها (قوله الى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف دماميني (قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا بل قال ابن سيده هى الاصل كما فى الدماميني وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من اسماء المكان غيرها كما فى المغنى والثانى ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا اضيف اليه ظرف زمان كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو رفع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو واذكر فى الكتاب مريم اذا انتبذت فاذا انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى اذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم فى العذاب لظلمكم فى الدنيا ولصاحب هذا القول أن يجعل اذ فى الآية لمجرد الظرفية بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز ان تكون ان ومعمولاها تعليلا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم يا ليت بينى وبينك بعد المشرقين أو الى القرين ويؤيدها قراءة بعضهم بكسر ان على استئناف العلة كما فى المغنى وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال فاذا قلت بينا أو بينما أنا قائم اذا أقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل فى بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد أذ بعد بينا أو بينما وهو الاكثر وعلى القول بانها حرف مفاجأة فالعامل فى بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن البابشاذ عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو فى زمن بين أوقات قيامى وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا أو بينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين أقبل عمرو ووفقت اقبال عمرو واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل فى الزمان والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية أو فعلية والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لانها تكف المقتضي عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يؤتي بها للوقف كما في أنا والظنونا وتعين حينئذ ان لا تكون الا للزمان لما تقرر انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وأضافة بينا أو بينا فى الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا فى الدماميني والهمع وتقدير أوقات لان بين إنما يضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بان بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام مع انهم لا يحذفون المضاف الى الجملة فى مثل هذا قال فى الهمع وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما والالف كلمتان فلا محل للجملة بعدها وقيل ما كافة دون الالف بل هى مجرد اشباع اه وعلى عدم اضافتها عاملها

لبيه ولبي يدى مسور وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذانك وبأنها لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحرف اه

* النوع الثانى من اللازم للاضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين ما يختص بنوع من الجمل وسيأتى ومالا يختص واليه الاشارة بقوله (والزموا إضافة الى الجمل حيث واذ) فشمل اطلاقه الجمل

ما فى الجملة التي تليهما كما فى المغنى (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا اراه كذا فى المغنى قال فى الهمع وتقبح اضافة اذ الى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك اذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما مضى والفعل الماضى مناسب لها في الزمان وهما فى جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه وقال فى التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبرا المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنها فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافي مامر عن المغنى أن النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما فى كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذكروا اذ انتم قليل) اذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم واذ كنتم واذ يمكر اه تصريح وقالوا في واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت ان اذا انتبذت ظرف لمحذوف اى قصة مريم اذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين فى واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء كون اذ ظرفا لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع فى الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام فى المغنى بان اذ قد تستعمل فى المستقبل كما أن اذا قد تستعمل فى الماضي والجواب ان المحوج موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكر مع ان الجمهور لا يثبتون مجيء اذ للاستقبال و يجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما فى المغنى (قوله أما ترى) هى بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان مبنى وقيل اذا اضيف الى مفرد يكون معربا كذا في العينى وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه وقيل علمية مفعولا ها حيث وطالعا أى طالعا فيه أقول أو طالعا مفعول اول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد فى اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع فحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقرا طالعا (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا أى شد العمائم على الرؤس ويؤيده قول العينى أراد بمكان لى العمائم الرؤس (قوله اذ ذاك كذلك) أى أو ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) ألحق الكافيجي باذ فى ذلك اذا فيجوز أن تقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون اه نكت (قوله أى وان ينون اذ الخ) أشار الى ان الضمير في ينون عائد الى اذ وان فى قوله افرادا اقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله واكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن افعل التفضيل فى اكثر على غير بابه وفى بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما اشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ و كاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضعف جوازا استئناف فى موقع الاستدراك كما اشار اليه الشارح و يحتمل أن ما مفعول مقدم لاضعف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضعف أى اضافة كاضافة اذ فى كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما فى المغنى وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بعد بيومهم بارزون و يوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به فى لينذر يوم التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت

الجملة الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس واذكروا اذ أنتم قليل والفعلية نحو جلست حيث جلست واجلس حيث أجلس واذكروا اذ كنتم قليلا واذ يمكر بك الذين كفروا ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ وامانحو قوله أما ترى حيث سهيل طالعا وقوله حيث لى العمائم فشاذ لا يقاس عليه خلافا للكسائى (تنبيه) قولهم اذ ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة الاسمية والتقدير اذ ذاك كذلك أو اذ كان ذاك (وان ينون يحتمل أفرادا ذ) أى وان ينون اذ يحتمل افراده لفظا وأكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما فى نحو يومئذ وحينئذ و يكرن التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدم بيانه فى أول الكتاب وأما نحو وانت اذ صحيح فنادر (وما كاذ معنى) فى كونه ظرفا مبهما ماضيا نحو حين ووقت وزمان

(قوله بدل كل من نعمة) بل بدل اشتمال على ما سبق (قوله موافقة) والتأويل فى الفعل أكثر (قوله مفعولها) على ما ذكر تكون من النادر

وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كامس وغدو كاسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه فى يوم كما سيأتى لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمنى وفى شرح ابن غازى أن المحدود مادل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل وممن ذكر عدم جواز الاضافة فى السنة السيوطي وفى العام الدمامينى فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام فى جواز الاضافة الى الجملة ثم رأيت فى المغنى شاهدا على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف اليها الى المضاف فاما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا الحكم على اكثر النحاة اه وسبقه الى ذلك الناظم وعاله بان المضاف الى الجملة مضاف فى التقدير الى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى المضاف لا يعود منها قال الدمامينى وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله ويوم) أى اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده سم ﴿فائدة﴾ اذا قلت أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل ان وجرهما على أن لا زائدة حكي الاخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور فى جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدمامينى ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أى الالفاظ المشبهة اذ ولو قال هذا أى ما كاذ لكان أحسن (قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة باضف لا للتعليل (قوله ونحو حين مجيئك الخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لاضافة ما كاذ الى ماسبق أن اذ تضاف اليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الاولى أن يقول ومثال اضافه ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقى ما اذا كان حالا فانظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه اذا كاذا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ فى الاضافة (قوله بظاهر ماسبق) أى من الآية والبيت (قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبه باذ ولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف فى كافيته جواز بناء ماذكر بما اذا لم يثن والاوجب اعرابه ولا يتقيد جواز بناء ماذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا اضيف الى مفرد مبنى كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلا لاظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فمثل فى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون فى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك منصوبان علي الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك قال سم ويشكل على التعليل بناء يوم فى يومئذ الا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو اذ اه وهل مشبه اذا كمشبه اذ فى جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال فى النكت وقد صرح به الشاطبي جازما به (قوله فحملا على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم فى الفرع وعلة بناء اذ مشابهتها الحرف فى الافتقار الى الجملة وهى غير موجودة فى الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك فى القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناء أصليا أو عارضا ولذا مثل بمثالين (قوله على حين عاتبت الخ) أى فى حين

اذا تضاف اليه وجوبا (نحو حين جا نبذ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ونحو حين مجيئك نبذ وجاء زيد يوم امرة الحجاج فتضاف للمفرد فان كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية كما سيأتي وأما يوم هم على النار يفتنون وقوله فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضى لتحقق وقوعه هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكا بظاهر ماسبق وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى المفرد نحو شهر كذا (وابن أو اعراب ما كاذ قد أجريا) مما سبق أنه يضاف الى الجملة جوازا أما الاعراب فعلى الاصل وأما البناء فحملا على اذ (واختر بنا متلو فعل بنيا) أى أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء

للتناسب كقوله * على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقوله

عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي (قوله على حين يستصبين) أى النسوة من استصبيت فلانا أى عددته صبيا كذا قيل والانسب أنه من استصباه أى طلب أن يصبو اليه أى يميل (قوله وقبل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلا كما فى اذ اذا وقع بعدها المضارع على ماذكره الشارح سابقا ولا يخفى أن الاقرب فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى تنزيلا أن يجعل بمعنى لذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزيلا (قوله يا عمرك الله) يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ورفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمرا أى ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبرا لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراة الرفع والاصل عدمها (قوله ماتذكر من سليمي) أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيما له وتفخيما والدانى القريب (قوله الظرفية) احترازا عن اذا الفجائية لانها حرف على الاصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فلو كانت ظرفا لزم اقتران الجملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لانها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير فى خرجت فاذا زيد خرجت ففى الوقت زيد أى حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أى ففى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فاذا زيد حاضر فلا اشكال فى الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه فى المضاف وهو خلاف المقرر فى اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر فى زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير فى فاذا زيد ففى المكان زيدا وفى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما مر ويجوز فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة الا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوز الاخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى فى جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله ﷺ لعائشة رضى الله تعالى عنها انى لأعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى وأوله غيره بجعل اذا ظرفا فالمحذوف هو المفعول أى لاعلم شأنك اذا كنت الخ ومجرورة بحتى نحو حتى اذا جاؤها الآية والغاية فى الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتي فى مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا فى الدماميني مع زيادة من الهمع (قوله الى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام أى الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا فى قوله

وللنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

على حين يستصبين كل حليم (وقبل فعل معرب اومبتدأ أعرب) نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكقوله

ألم تعلمي يا عمرك الله أننى كريم على حين الكرام قليل

ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز الكوفيون البناء واليه مال الفارسي والناظم ولذلك قال (ومن بنى فلن يفندا) أى لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح وقد روى بهما قوله

على حين الكرام قليل

وقوله

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان

(والزموا اذا) الظرفية (اضافة الى * جمل الافعال) خاصة نظرا

الى ماتضمنته من معنى الشرط غالبا (كهن اذا اعتلى) اذا جاء نصر الله فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو اذا السماء انشقت فمثل وان أحد من المشركين استجارك وقوله اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضمير الشان في قوله فهلا تفس ليلى شفيعها هذا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر ماسبق واختاره في شرح التسهيل والاحتراز بقولى غالبا عن نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولا شرطية فيها والا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء ﴿ تنبيه ﴾ مثل اذا هذه لما الظرفية فلا تضاف الى جملة اسمية وتلزم الاضافة الى الفعلية نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله

(قوله ماتضمنته الخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس وعبارة الهمع ولكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا في الضرورة (قوله غالبا) سيأتى مقابله في كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أى كن متواضعا هينا اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجىء للماضى نحو واذا رأوا تجارة الآية على ماذكره جماعة وللحال في القسم نحو والليل اذا يغشى على ماذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائنا حالا من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمها كون الاقسام في وقت غشيان الليل قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف بدل عليه القسم اذ لا يقسم بشيء الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه (قوله على المشهور) مقابله ان العامل تاليه لاجوابه لاقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية ومابعدها لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا الاضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغنى وأن يفرقوا بين اذا واذ وحيث بان اذا تربط بكونها شرطا كما في اين وأني وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ماحصل ربط بس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى باهلة ارذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرها فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ والمذرع بذال معجمة من امه أشرف من أبيه وقيل بالدال المهملة اى المتأهل للبس الدرع (قوله الشانية) لاحاجة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أى لأن أداة التحضيض لا يليها الا الفعل (قوله وأجاز الاخفش) أى تبعا للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن الربيع فاجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ) وقول بعضهم انه على اضمار الفاء رد بان الفاء لا تحذف الا في ضرورة أو نادر من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان مابعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ماقبلها جوابا في المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائى وهو ممتنع اه مغنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز في الآيتين كونهم تأكيدا للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابهم وكون جواب اذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة اذا في الشرطية اه وقوله تعسف أى لان المقام لا يقتضي تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بانها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى اذ واستحسنه في المغنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه الى أنها حرف وجود لوجود (قوله ولزم الاضافة الى الفعلية) أى الماضوية كما في التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البر أعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم الى البر اذاهم يشركون وخالف كثير في الثانى والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا واقتسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المغنى في اذا بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت (قوله أقول لعبد الله الخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ

وأما قوله أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادى عبد شمس وهاشم فمثل وان أحد من المشركين استجارك لان وها في البيت فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شممته اذا نظرت اليه

والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا) أى مما يلازم الاضافة كلا وكلتا ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين في اجازتهم اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها

يكتب وهى بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره وقلت الخ وهو ماصرح به في المغنى قال الدمامينى انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بما قبل الملفوظ به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد يمنع ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق باضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين والا لقال أو اثنتين قاله يس (قوله أى مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام في واجب الاضافة (قوله الى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم في التوكيد حيث قال * وان يفد توكيد منكور قبل فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الأول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو * وكلا ذلك وجه وقبل * والى هذا القسم أشار بقوله وانما صح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذا مثناة في المعنى) لان العرب اتسعت في اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبى (قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لان كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (الضيفن المشنوء) أى الطفيلى المبغوض (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الاجزاء أخذا مما بعده أيضا (قوله مطلقا) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتا أو حالا (قوله لانها بمعنى بعض) أى حيث أضيف للمعرف أى والمفرد المعرف شىء واحد ليس له أبعاض بخلاف ما اذا أضيفت للمنكر فانها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أى سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أى لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجىء في الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أى بالواو كما في التسهيل (قوله فاضف) أى أجزاء اضافتها الى ماذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار به الى أن أيا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد (قوله أو تنو الاجزا) عطف على كررتها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فاضف لانه جواب الشرط فليس باجنبى لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا في الثوانى مالا يغتفر في الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو أى الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو نحو أى زيد وعمرو

أى تاركة للغزل * الثانى الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك كقوله كلانا غنى عن أخيه حياته فان كلمة ما مشتركة بين الاثنين والجمع وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر * الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو وأما قوله كلا أخي وخليلي واجدى عضدا فى النائبات والمام الملمات وقوله كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل لذى المنى والامن فى العسر واليسر فمن الضرورات النادرة

(ولا تضف لمفرد معرف * أيا) المفردة مطلقا لانها بمعنى بعض قام (وان كررتها) بالعطف (فاضف) اليه كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * أيى وأيك فارس الاحزاب وقوله ألا تسألون الناس أيى وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما لان المعنى حينئذ أينا (أو تنو) بالمفرد المعرف الجمع بان تنوى (الاجزا) نحو أى زيد أحسن يعنى أى أجزائه أحسن (واخصصن بالمعرفة * موصولة أيا) أيا مفعول باخصص

و بالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى متقدما عليها أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف الا الى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور

قام صرح به الدمامينى وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد (قوله و بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى منه المعرفة (قوله و بالعكس من الموصولة الصفة) أى فى المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول و بالضد الصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشىء أوله وليس مرادا هنا قاله الشاطبى (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى رجل و برجل أى انسان ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه قاله الدمامينى وغيره (قوله فطلقا) أى تكميلا مطلقا الخ أو مطلقا حال من ضمير بها وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبى منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوى به الاجزاء نحو أى زيدا عجبك أعجبنى وهو ما صرح به الدمامينى بل قول المصنف أو تنوى الاجزاء يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية لأن كلامه هناك فى أى مطلقا أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم و يؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقا جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى بها الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بترينة ما مر اذا لم تكرر أو تنوى الأجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الأول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية الثانى لزوم الاضافة الى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك فى الموصولة (قوله اذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أى المجموعة وصلة لنداء ما فيه أل نحو يا أيها الانسان ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون و يقال فيه لدن كجير ولدن كخفن فعل أمر الاثبات من الخوف ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقتلن فعل أمر من التول ولدكعل ولدكهل ولدكقم و يقال فيها غير ذلك أيضا كما فى الهمع والقاموس وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ كسرها فى قوله من لدن الظهر الى العصير (قوله غير) فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله فى إعمال الصدر

* و بمدجره الذى أضيف له * قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى إعمال اسم الفاعل * وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجر مع أل فاحفظه (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واحتمال انها فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه واليافع الشاب (قوله صريع غوان) أى مصروعهن راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه وفى العينى تفسير رقنه باصبنه لاحراك به أى لاحركة به (قوله الا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائما ظرف مكان ويمنع

(و بالعكس) من الموصولة (الصفة) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف الا الى نكرة كمررت بفارس أى فارس و بزيد أى فتى ومنه قوله فلله عينا حبتر أعما فتى * (وان تكن) أى (شرطا أو استفهاما) فطلقا كمل بها الكلاما) أى تضاف الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو أى رجل يأتنى فله درهم أيما الأجلين قضيت أيكم يأتنى بعرشها فبأى حديث فظهر أن لأى ثلاثة أحوال * تنبيه * اذا كانت أى نعتا او حالا وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة أو شرطا أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا وهو ظاهر (وألزموا اضافة لدن غير) ما بعده بالاضافة لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان مبنيا أو جملة

فالاول نحو من لدن حكيم عليم وقوله تنهض الرعدة فى ظهيرى * من لدن الظهر الى العصير * والثانى نحو وعلمناه من لدنا علما لينذر بأسا شديدا من لدنه * والثالث كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * وقوله * صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ولم يضف من ظروف المكان الى الجملة الا لدن وحيث وقال ابن برهان حيث فقط

هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم نذر) كما فى قوله فما زال مهرى مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب فلدن حينئذ منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبراً لكان محذوفة مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة ويجوز جر غدوة بالاضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للاصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال انه بعيد عن القياس وحكي الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وقيل خبر لمبتدا محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل قال سيبويه ولا ينتصب بعد لدن من الاسماء غير غدوة

﴿ تنبيه ﴾ لدن بمعنى عند الا أنها تختص بستة أمور * أحدها انها ملازمة لمبدأ الغايات ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه * ثانيها أن الغالب استعمالها مجرورة بمن * ثالثها أنها مبنية الا فى لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه

الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم مبدأ غاية زمان أو مكان وعند اضافتها الى الجملة مطلقاً تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الأصل) الاشارة الى قول الناظم وألزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار فعل أيضاً سم (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجوراً كان نصبه على الظرفية قياساً والا ككائناً كان سماعيا كما مر فى محله (قوله نصب على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة قاله الدماميني (قوله لكن يضعفه) أى الشبه سماع الخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيداً والضار باعمراً والضار بو بكراً لأن أل كالعوض من التنوين فى الأول والنون فى الأخيرين (قوله أو خبراً) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الأولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من ابقاء لدن على مائبت لها من الاضافة (قوله مراعاة للأصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعاً فى مكان اسم مجرور غالباً لا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لأنه يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لأنا نقول يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل (قوله واستبعد الناظم الخ) أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لأن القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد منوى وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذى قبله فمضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتي فغير مضافة أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال فى التصريح ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل كما مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما فى الهمع وهي للمكان كثيراً وللزمان قليلا ومنه كما فى الدماميني عن المصنف انما الصبر عند الصدمة الأولى ولا تخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن (قوله لمبدأ الغايات) أى لأول المسافات فسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا افارقت من فانها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسماً أفاده سم (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان فى نحو الخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه (قوله وعلمناه) أى الخضر (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست فى مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انها مبنية) أى على السكون فى بعض لغاتها على ما علم مما مر وانما بنيت لشبهها بالحرف فى الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله الا فى لغة قيس) قال المصرح أى فانها معربة عندهم تشبيهاً بعنداه وخص فى التسهيل والهمع اعرابها عندهم بلغاتها المشهورة وهي لدن بفتح الام وضم الدال وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصرح أى باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر

* رابعها أنه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق * خامسها جواز افرادها قبل غدوة على مامر * سادسها أنها لا تقع الا فضلة تقول السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة وأما لدى فهى مثل عند مطلقا الا أن جرها ممتنع

النون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكى ابن الشجرى عن الفارسي أن الكسرة فى هذه القراءة ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل والهمع الا أن يقال اسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشمامها الضم في هذه القراءة تنبيها على أصلها ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكر من أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جوازا فرادها) اى قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله على مامر) اى على التفصيل الذى مر من انها مفردة على ان غدوة منصوبة على التمييز او التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبراً لكان او مرفوعة خبراً لمبتدا محذوف أو فاعلا لفعل محذوف (قوله لا تقع الا فضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ماسد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فاعطى العمدية (قوله فهى مثل عند مطلقا) يقتضي انها معربة وبه صرح فى المغنى لكن فى شيخ الاسلام أن المصرح به خلافه وفى شرح المغنى للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب (قوله الا ان جرها) اى جر الحرف اياها (قوله تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لانها محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك فى لدى) استظهر البعض انه نادر لا ممتنع وقد يوجه بانهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدى (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثاني فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله والزموا اضافة أيضاً مع) اشار بذلك الى ان مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصريح بلزومها الاضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتي تفرد مع الخ لان محل اللزوم اذا كانت ظرفا وهي فى الافراد حال على ماسيتضح (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى ان مع العسر يسرا (قوله وهو فتح اعراب) لشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو نجى ومن معى أو على قرب نحو ان مع العسر يسرا نقله سم عن المصنف (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لما مابكسر اللام أى وقتا بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون (قوله فانها مبنية عندهم) قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحرف وان لم يوضع لها حرف كالاشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لان المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل (قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون والا فبناؤها على السكون ثابت لها فى حال اتصالها بساكن أيضاً غاية الامر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة الا ان يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة الخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين

بخلاف جر عند وأيضاً عند أمكن منها من وجهين * الاول أنها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدى قاله ابن الشجرى في اماليه * الثاني أنك تقول عندى مال وان كان غائباً عنك ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضراً قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى (و) ألزموا اضافة أيضاً (مع) وهى اسم المكان الاصطحاب أو وقته والمشهور فيها فتح العين وهو فتح اعراب و (مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله فريشى منكم وهواى معكم وان كانت زيارتكم لماما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فانها مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما اشعر به كلام الناظم هذا حكمها اذا اتصل بها متحرك (ونقل) فيها (فتح وكسر لسكون يتصل) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين

اه وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة فى قول الشارح هذا راجعا الى ماقدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هي ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين هذا ايضاح المقام (قوله تفرد مع) اى عن الاضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الاضافة جبراً لما فاتها من الاضافة فاصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى فعل به مافعل بقى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى ان الفتحة فتحة اعراب وليس من باب المقصور واختاره ابو حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام اربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ماقاله وهو ظاهر قاله الدماميني (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيراً وقد تكون ظرفا مخبراً به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه فى المغنى وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وأفنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى وقوله فبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الحمامة الاولى وسجعن هدرن شمنى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة (قوله واضمم الخ) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبل و بعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ماله أضيف) أى الاسم الذى أضيف اليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لا من اللبس (قوله معنى) تمييز محول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) اخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الاضافة نعم لو قال المصنف * وغير واضممها اذا عدمت ما * لكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتى (قوله على مخالفة ماقبله لحقيقة ما بعده) أى معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به واتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الاولى أيضاً أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه على البناء وللتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) اى حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء) خبر مبتدا محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان معناها غير مختص اذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل و بعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ماعليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف ولعله آثر ماعلل به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى للبس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب ليلائم ماقبله وحذف التنوين حينئذ تقيل للتخفيف وقال المصرح للاضافة تقديراً لان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه و يرد عليه كما فى المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ماعدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل و بعض) أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا (قوله وجوزها) أى الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه

ظرف كقبل و بعد فهى اسم لا خبر وجوزها ابن خروف و يجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهى خبر اى

(تنبيه) تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله

وأفنى رجالى فبادوا وامما وقوله

اذا حنت الاولى سجعن لها معا

وقد ترادف عند فتجر بمن حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم هذا ذكر من معى (واضمم بناء غيرا ان عدمت ما * لاضيف) لفظا (ناويا ماعدما) معنى أى من الكلمات الملازمة للاضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ماقبله لحقيقة ما بعده واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها كقبل فى الابهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه وقال الاخفش اعراب لانها اسم ككل و بعض لا

أى لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء اى لاضافته تقديراً الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اه وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين امالة تمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما سننقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين فى الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى فى كون الحركة اعرابا والاقعر عند الضم والتنوين اسم ليس لاخبرها (قوله لأن المضافة لفظاً تضم) أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه فى توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظاً حيث فتحت لا تتعين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبنى انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظاً به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة فى لا غير) أى اذا نطق بها مفتوحة فلا يناف جواز ضمها لنية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غيراً الخ (قوله كالفتحة فى لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديراً بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديراً والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غيرا اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضي لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت او ضمت ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتي منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلية او لم تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة او بالضم لنية معناه ونحو جاءني عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا اولى لأن حالية المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلناه خطأ (قوله وحسب) أى المشربة معنى لاغير لانها التي تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتى (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الاولى وقيل ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أولا قال فى الهمع الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيأ وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني اه ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل

المضاف اليه قال فى التوضيح فهى خبر والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لاضافتها الى المبنى * الثاني قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال فى القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لأن لا غير مسموع فى قول الشاعر

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا
لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وقد احتج ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافى الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اه كلامه وقد سمع

انتهى كلام صاحب القاموس والفتحة فى لا غير فتحة بناء كالفتحة فى لا رجل نقله فى شرح اللباب عن الكوفيين وبناء مصدر نصب على الحال أى بانيا وغيراً مفعول باضمم (قبل كغير) و(بعد) و(حسب) و (أول

تفضيل لافعل له من لفظه أو جاريا مجراه على الخلاف وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى اذا قطع عن الاضافة بنى على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الادنى من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شىء الى شىء كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والجهات) أى أسماؤها وهى فوق وتحت وقدام وامام ووراء وخلف واسفل وكذا يمين وشمال على مافى الهمع وغيره وخالف الرضي فلم يجوز قطعهما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعل) بمعنى فوق على ماسيأتي ومثلها علو كما فى الرضي وقوله فى أنها ملازمة للاضافة أى غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا يجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتي لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يحملها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياقه (قوله لفظا دون معنى) أى فينوى معنى المضاف اليه والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبنى على الضم) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كما لو تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة فى الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى واى (قوله في الجمود) أى لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل فى الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر (قوله والافتقار) اى الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذاك فى المقتضي للبناء الاصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ماظهر لى ولما كان وجود الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهورها لم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال أضافتهما لفظا لان الاضافة الى الجمل كلا اضافة لانها فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين فى كل وبعض عن المضاف لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفة فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابى قاله الرضي (قوله في قراءة الجماعة) أى السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفى قول الشارح فحسبى ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اسم فاعل أى كاف فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالاضافة أفاده المصرح (قوله من أول) أى من أول الامر (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو ويروى بالمعجمة أى تصيح (قوله تعلة بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أى يصب (قوله أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيده كلام العينى أى هو أى الفرس على ما فى المغنى وشواهد العينى لكن نقل السيوطى عن الزمخشرى أن البيت فى وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما فى القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العينى وقوله عريض من عل أى واسع الظهر وما جرى عليه

* ودون والجهات) الست (أيضا وعل) فى أنها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك وحكى أبو على الفارسي ابدأ بدا من أول بالضم ومنه قوله

على اينا تعدو المنية أول

وتقول سرت مع القوم ودون أى ودونهم وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم ومنه قوله

لعن الاله تعلة بن مسافر
لعنا يشن عليه من قدام

وقوله

اقب من تحت عريض من عل

أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله

ومن قبل نادى

الشارح من ضم عل فى البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطى انه مجرور لان قوافى الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات التى ذكرناها منها (قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أومضاف اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه الاصل فى الظروف (قوله اذا ما نكرا) مازائدة وضمير نكرا عائد الى قبل وماذكره بعده لانه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا (قوله ومامن بعده قد ذكرا) اعترض بان هذا يخرج غير الانها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم واجيب بان المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض انما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ماعطف عليه ولك ان تقول المراد ماذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ماهو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا فى المصباح فعلى الثانى تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب ويرى الحميم أى البارد من أسماء الاضداد (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما فى العينى وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد فى من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لان قوله من عل آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروى فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ماتقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الاول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الاضافة رأسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير اليه الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ماعداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أونية لمعناها أو لفظها لكان حسنا (قوله اذ هى بمعنى كافيك) تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما اذ هى الخ وكان ينبغى التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظرا الى كونها بمعنى كافى والاستعمال الثانى نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن (قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ وخبرا حالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصرح (قوله وهذا) أى ماذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا لا ان جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الاشارة الى مايعم مثالى استعمال حسب

ومن بعده وحكى أبو على ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضا فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت مالم يدخل عليها جار كما أشار اليه بقوله

(وأعربوا نصبا اذا ما نكرا
قبلا ومامن بعده قد ذكرا) كقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات وكقوله

فما شربوا بعدا على لذة خمرا وكقوله

كجلمود صخر حطه السيل من عل

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وحكى ابو على ابدأ بذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف

﴿ تنبيهات ﴾ الاول اقتضى كلامه أن حسب مع الاضافة أى لفظا أو نوى معناها أو لفظها معرفة ونكرة اذا قطعت عن الاضافة أى لفظا ومعنى اذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل

فان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال وتقطع عن الاضافة فيتجددلها اشرابها معنى دالا على النفى ويتجددلها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب قال الجوهرى كأنك قلت حسبى أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه وتقول فى الابتداء قبض عشرة فحسب أى فحسبى ذلك * الثانى اقتضى كلامه أيضا أن على تجوز اضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية وتوافق فوق فى معناه وتخالفها فى أمرين أنها لا تستعمل الا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلله
أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى * الثالث قال فى شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء الى أن قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا أنه أعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف اليه بما يعامل به نفسه مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن (ومايلى المضاف) وهو المضاف اليه (يأتى خلفا * عنه فى الاعراب) غالبا (اذا ماحذفا) لقيام قرينة تدل عليه

استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتى فى بابها (قوله وتقطع عن الاضافة) اى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الاسماء الجامدة فى الابتداء (قوله اشرابها معنى دالا على النفى) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفى لكان أخصر و أحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم أى فلا تنصب مقطوعة عن الاضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبى أو حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فاضمرت ذلك) أى حذفته ونويت معناه (قوله اقتضى كلامه أيضا) أى منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الامر الاول بقوله قبل كغير والثانى بقوله وأعربوا نصبا الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى الا النصب وأما كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذى فى النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوانى التى بهوامشها خطه ﴿ تنبيه ﴾ قال فى شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل مافيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على المحرير اه (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أى لفظا بل انما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وقدم الاستشهاد فى الشرح على هذين الوجهين لحصر البعض هنا استعمالها فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو ايضا سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه الظاهر نعم ويحتمله قوله الشاعر * كجلمود صخر حطه السيل من عل * كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أظلله) أى لا أظلل فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من عله أى يصيبنى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا)لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضى الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبنى مما يجوز البناء لانا نقول البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو البناء على الفتح والكلام فى البناء على الضم (قوله معرفة بنية الاضافة) أى نية معنى المضاف اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا أنه أعرب الخ وهذا القول مقابل لما فى النظم الا أن يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظير المذكور اياه (قوله وهو المضاف اليه) أى الصالح لاعراب المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلى بال والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الاصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ماحذفا) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون فارجع الضمير أولا الى القرية طرحا للمضاف وثانيا الى المضاف التفاتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ماقالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن

نحو وجاء ربك أى أمر ربك واسأل القرية أى أهل القرية ﴿ تنبيهان ﴾ الاول كما قام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل بردى مؤنث

نفسه لدفع توهم نيابة المضاف وان اعترض ذلك الدماميني لأن باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى أى حج أشهر معلومات و بر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف اليق بالاواخر ولان التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة اليه (قوله كما قام المضاف اليه الخ) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لأنه المقصود بالذات فى هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لأنه مبنى على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم وادو بردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما فى الهمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا فى القاموس و به يعلم ما فى كلام البعض و يصفق حال من بردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أى بماء كالرحيق السلسل فى اللذة (قوله لكنه أراد ماء بردى) أى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما فى القاموس نافحة بالحاء المهملة أى فائحة (قوله وفى حكمه) أى الحكم عليه بشيء كالحرمة فى المثال الأول والهلاك فى المثال الثانى (قوله أى أهل القرى) كان الاحسن أى أهل تلك القرى لأن المضاف اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمح فى التعبير قال فى المغنى وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فتقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشرى فى الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم فى فجاءها لأجل أوهم قائلون اه هذا وذهب كثير الى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفى الحالية) مثلها الصفة نحو مررت بقوم ايادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما فى التسهيل لشملهما و يؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أى الحال بالاصالة (قوله أيادى سبا) أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الابناء بالأيادى بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قرب به مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشرى وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج فى الخبر الى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل فى الآية قلب والأصل قابي قوس (قوله فيحذف الأول والثاني) أى تدريجا على الراجح كما فى الدماميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى أنه دفعى (قوله فادرك ارقال الخ) الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم ٢ والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر وجملة وقد جعلتنى الخ حال من العرادة وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة (قوله وربما جروا) أى استدامو اجر (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف

فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء لكنه أراد ماء بردى وفى التأنيث كقوله

مرت بنا فى نسوة خولة
والمسك من أرادتها نافحة

أى رائحة المسك وفى حكمه نحو ان هذين حرام على ذكور أمتى أى استعمال هذين وتلك القرى أهلكناهم أى أهل القرى وفى الحالية نحو تفرقوا أيادى سبا أى مثل ايادى سبا لان الحال لا تكون معرفة * الثانى فيكون الاول مضافا الى مضاف فيحذف الاول والثانى ويقام الثالث مقام الاول فى الاعراب نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم وتدوراعينهم كالذى يغشى عليه من الموت أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت ومنه قوله فادرك ارقال العرادة ظلعها * وقد جعلتنى من حزيمة أصبعا أى ذا مسافة أصبع (وربما جروا الذى أبقوا) * وهو المضاف اليه (كما قد كان قبل حذف ما تقدما (وهو المضاف (لكن بشرط أن يكون ما حذف *

٢ (قوله والعرادة) بكسر العين الذى فى القاموس أنه كسحابة اه

مماثلا لما عليه قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا أى وكل نار وقوله ولم أرمثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين بان تجعل قوله نار بالجر معطوفا على امرئ والعامل فيه كل ونارا الثاني معطوفا على امرئ والعامل فيه تحسبين

﴿ تنبيه ﴾ الجر والحالة هذه مقيس (٢٠٦) وليس ذلك مشروطا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه كالجر بدون عطف فى قوله رايت التيمي تيم عدى أى أحد تيم عدى ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة اى عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبي الربيع فى شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويحذف الثانى) وهو المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه (فيبقى الاول) وهو المضاف (كحاله اذا به يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى أو مجموعا لكن لا يكون ذلك فى الغالب الا (بشرط عطف واضافة

(قوله مماثلا) أى لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله تتوقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا يلزم الخ) علة لمحذوف أى وانما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ او الخير لئلا الخ (قوله العطف على معمولى الخ) أى وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يأتيه امرؤ (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا وبه يعلم أن الاضافة فى قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالجر بدون عطف) قاسه الكوفيون (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمى نفس القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس عند الاكثرين (قوله كقراءة ابن جماز) قال فى التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض وحدث وان كان باقيا وايثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله فيبقى الاول أى حال الاول وقوله كحاله فى المغايرة بين المشبه والمشبه به مامر ووجه الشبه كون كل بالمضاف (قوله اذا به يتصل) أى اذا يتصل الاول بالثانى أو العكس (قوله بشرط عطف) أى على ذلك الاول ولو بغير الواو وسنعرف وجها آخر (قوله وأضافة) أى أضافة المعطوف ومثل الاضافة عمل المعطوف فى مثل ما أضيف اليه الأول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أى لفظا ومعنى (قوله لأن بذلك اسم ان ضمير الشان (قوله يامن رأى) المنادى محذوف أى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اه دماميني وقوله عارضا أى سحابا معترضا وقوله أسر به أى لوثوقى بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر قال السيوطى قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه أحمد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما فى الاسد وفى التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما اه ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدا وقابله بالسماحة حيث سماه سحابا (قوله وحزنها) ضد السهل (قوله ومن قبل) اى من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها جائز كثيرا بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضا أو فتحة بناء فلا

الى * مثل الذى له أضيفت الاولا) لان بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به وذلك وعلى كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل عليه وكقوله يامن رأى عارضا أسر به * بين ذراعى وجبهة الاسد أى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد وقوله سقى الارضين الغيث سهل وحزنها أى سهلها وحزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * وقد قرىء شذوذا فلا خوف عليهم أى فلا خوف شىء عليهم ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ماذكره الناظم

وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهى جائزة قياسا اه وقدينا فيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها و رجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي ان الاصل قطع الله يده و رجل من قالها مع أنه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

بنو و بناتنا كرام فمن نوى * مصاهرة فلينأ ان لم يكن كفأ

وقول الآخر * بمثل أو أحسن من شمس الضحى * اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثانى ضميراً ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا فى الدماميني واما تضعيفه بانه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه ان سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة ولك ان تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضاً بان تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ اى الى مضاف اليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم اقحم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب اه مغنى وانما احتيج الى ذلك لان تمام الاسم الذى ليس بال بالتنوين أو الاضافة ولعدم المحوج الى الاعتراض بين المبتدا والخبر فى نحو زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو (قوله وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف وقبيل وبعد لانهما كالشئ الواحد فكأن المضاف العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد انه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أى مصدرا أو اسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فانه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التى جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم فى قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع الا أن يفرق وأنا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله فى موضع رفع) لوقدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو بغيرها (قوله مصدرا) أى مقدراً بان والفعل شاطبى (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه

قالها قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء الاسمان مضافان الى من قالها ولا حذف فى الكلام * الثانى قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبى برزة الاسلمى رضي الله تعالى عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني بفتح الياء دون تنوين والاصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا أجز) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال

كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى ان من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا فالجائز فى السعة ثلاث مسائل * الاولى أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر

قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر * فسقناهم سوق البغاث الاجادل * وقوله فداسهم دوس الحصيد الدائس وقوله فزججتها بمزجة * زج القلوص أبي مزاده واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر وسواك مانع فضله المحتاج * أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام * هل أنتم تاركولى صاحبى * وقوله كناحت يوما صخرة بعسيل وقد شمل كلامه فى البيت جميع ذلك * الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب فصل يمين) نحو هذا

غلام والله زيد حكي ذلك الكسائى وحكى ابو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ﴿ تنبيه ﴾ زاد فى الكافية الفصل باما كقوله

هما خطتا اما أسار ومنة واما دم والقتل بالحر أجدر اه وماسوى ذلك فمختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرارا وجدا) أى الفصل والالف للاطلاق (باجنبي أو بنعت أو ندا) أى الاولى من هذه الثلاث الفصل باجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله

أنجب أيام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا

أى انجب والداه به أيام اذ نجلاه أو مفعولا كقوله

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها

اى تسقي ندى ريقتها المسواك أو ظرفا كقوله

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل

الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله

ولئن حلفت على يديك لاحلفن * بيمين أصدق من يمينك مقسم

أى بيمين مقسم أصدق من يمينك وقوله من ابن أبي شيخ الاباطح طالب أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح * الثالثة الفصل بالنداء كقوله

كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام

أى كان برذون زيد يا أبا عصام وقوله

وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أى تركك يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى برفع قتل على انه نائب فاعل زين ونصب اولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أى طعنتها والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أى اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تأخيرا ما بعد قوله الفاصل لان التنويع انما هو فى الفاصل (قوله هل أنتم تاركولى صاحبى) قال الدمامينى يحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن ومامهم بضارى به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التى يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أى الخطتان المعلومتان من السياق والخطة بالضم الخصلة والاسار بالكسر الاسر وعد الاسر والمنة بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما فى الجملة (قوله باجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف منفصلا باجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق باجنبي به على رأى من أجاز اعمال ضمير المصدر لان ضميره الذى أجيز اعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبى (قوله معمول غير المضاف) يدخل فى الاجنبي على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام باو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا) أى لغير المضاف اذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به ايضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله انجب ايام والداه به) اى ولدا ولدا انجبيا ونجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لكنهما اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الاجنبية فى الضرورة (قوله تسقي امتياحا) أى وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها والجملة صفة ليهودى كما فى العينى والتصريح فالضمير فى الفعلين له وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ وخص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بل المرادى سيفه * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم الاولان وقتل على قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم ٣ نسبة الى مراد قبيلة قاله يس ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن ابا مضاف

٣ (قوله المرادى) بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كغراب أبو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العنق اه

وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد فى سقر أى وفاق بجير يا كعب ﴿ تنبيه ﴾ من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى * ولا ترعوى عن نقض أهوائنا العزم وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب والامر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى كما فى قوله * أنجب أيام والداه به البيت ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله فان نكاحها مطر حرام بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطرا ياها أو هي ومنه الفصل بالفعل المنفى كقوله

باى تراهم الأرضين حلوا أى باى الارضين زاده فى التسهيل وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله

معاود جرأة وقت الهوادى
أشم كأنه رجل عبوس

أراد معاود وقت الهوادى جرأة وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله أخيك ففصل بان شاء الله اه ﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية المضاف الى الشيء يتكمل بما أضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو أنا مثل ضارب زيداً أن يتقدم زيداً على مثل وان كان المضاف غيراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه كما

اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه الى الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدمامينى تصمى من أصميته اذا رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمى من أنميته اذا رميته فغاب عنك ثم مات والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطئ والارعواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من اضافة المصدر الى فاعله ومن نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر لأن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شيء (قوله بالفعل المنفى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد المنفى بالمعنى المصطلح لأن نرى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى (قوله معاود جرأة وقت الهوادى) فى شواهد العينى أن صدره أشم كأنه رجل عبوس * وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزاً والأشم من الشمم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدمامينى (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه تمثيل هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه مطلقاً وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جاراً ومجروراً قاله الدمامينى (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيداً) أى الاشخصاً ضرب زيداً (قوله لعدم قصد النفى بغير) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفى والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيداً لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعاً نحو قاموا غير ضاربين زيداً جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيداً فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا

﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

يتقدم معمول المنفى بلا فاجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال أنا زيداً لا أضرب ومنه قوله ان امرأ خصنى عمداً مودته * على التنائى لعندى غير مكفور فقدم عندى وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لأنها دالة على نفى فكأنه قال لعندى لا يكفر ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيداً غير ضارب لعدم قصد النفى بغير هذا كلامه والله أعلم ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾ انما أفرده بالذكر

لأن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله أشار الى ذلك بقوله * (آخرها أضيف لليا اكسر) أى وجوبا (اذا * لم يك معتلا) منقوصاً أو مقصوراً (كرام وقذى * أو يك) مثنى أو مجموعا على حده (كابنين وزيدين فذى) الأربعة (جميعها) آخرها واجب السكون و(اليا بعد) أى بعدها (فتحها احتذى) أى اتبع (وتدغم اليا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتي جرها ونصبها (فيه) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه فتقول هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أوالمجرورين ابنين لى وزيدين لى فحذفت النون واللام للاضافة ثم أدغمت الياء فى الياء والاصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجى هم وقول الشاعر

أودى بنى وأعقبونى حسرة
* عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا اذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت واليه أشار بقوله (وان * ماقبل واو ضم فاكسره يهن) فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفى (وألفا سلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو المحمول على التثنية المستثنيات) نحو ثنتاى بالاتفاق أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن) نحو عصى ومنه قوله سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع وحكى هذه اللغة عيسى ابن عمر عن قريش وقرأ الحسن يابشرى ﴿ تنيهان ﴾ الاول يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا وعلينا * الثانى يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ماسوى الاربع

(قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك كسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أى الى أن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله (قوله اذا لم يك معتلا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظبى كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصاً أو مقصوراً (قوله أو يك) أى ولم يك (قوله فذى) مبتدأ وجميعها تأكيد واليا مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى و يجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم اليا فيه والواو وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الادغام (قوله حذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والأصل فى الجمع) أى بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبى (قوله انقلابها ياء) أى عوضاً عما يستحقه ماقبل ياء المتكلم من الكسر فهو من زيادة حرف عن حركة فى غير أبواب الاعراب ومثله لارجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعنقوا لهواهم أى تبع بعضهم بعضاً فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنياً للمجهول أى اختارمتهم المنية كذا فى العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أى من اطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالحرفية أيضاً تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بان بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربع

المستثنيات وذلك أربعة أشياء المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسي والمعل الجاري مجراه نحو ظبي ودلوي وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي واختلف في الاصل منهما فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بان الاسكان أصل أول اذ هو الاصل في كل مبني والفتح أصل ثان اذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ماوليته فتقلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالاول (٢١١) كقوله خليل أملك مني للذي كسبت * يدي ومالي فيما يقتني طمع

(المستثنيات) لايرد عليه نحو في وأبي وأخي على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم ردلام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الحمل لاداعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجاري الخ) كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ماآخره حرف علة لا المغير عن أصله بالعمل وان كان هذا مصطلحهم والذي في اكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أي ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالي أو الاستقبالي والا فلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء مما زجة لما اتصلت به (قوله فتقلب ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهي مضاف اليه في موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أي بتولي يالهف الخ فالاصل يالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل (قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء ان الياء اذا سكن ماقبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي (قوله وهو اضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاي تالية للالف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أي خلقت كسرة المناسبة وردبان الاصل بناء ما كان قاله الدماميني (قوله مبني) ردبانه لامقتضى للبناء والاضافة للمبني انما تجوز البناء اذا توغل المضاف في الابهام قاله يس (قوله لامعرب ولامبني) وعلى هذا اذا قلت غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع اذ ليس الاعراب المحلي مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وان توقف فيه البهوتي وسكت عليه البعض

﴿اعمال المصدر﴾

(قوله بفعله المصدر ألحق في العمل) اعترض بانه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق لكون الاصل في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بان عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضي أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بانه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد أيضا بانه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضا أن المتعدى بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدى

والثاني كقوله
أطوف ما أطوف ثم آوي
الى أماوي ني النقيع
أراد الى أمي والثالث كقوله
ولست بمدرك مافات مني
بلهف ولا ليت ولا لواني
وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو ابن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ حمزة ماأنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي وكسر ياء عصاي الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد ﴿خاتمة﴾ في المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب * أحدها أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور

* والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث أنه مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب * والرابع انه لامعرب ولامبني واليه ذهب ابن جني وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم ﴿اعمال المصدر﴾ (بفعله المصدر ألحق في العمل) تعديا ولزوما فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه بنفسه أو بحرف جر ﴿تنبيه﴾ يخالف المصدر فعله في أمرين * الاول

بالاطلاق انما ينصرف الى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدى بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه (قوله أن فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما مافيه من الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الى الذهن المبنى للفاعل وقال ابو حيان يجوز اذا كان فعلة ملازما للبناء للمجهول كزكم لعدم الالباس حينئذ فيجوز اعجبنى زكام زيد فالاقوال ثلاثة حكاها فى الهمع زاد الدمامينى قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع ليس نحو أعجبنى قراءة فى الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه فى قولهم عجبت من ايقاع انيابه بعضها فوق بعض ان التقدير من أن أوقعت انيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فانه لا يجوز حذفه الا فى مسائل مرت فى باب الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذى يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أى فى غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرب زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي (قوله او مجردا) أى من أل والاضافة (قوله اقيس) أى أوفق بالقياس على الفعل فى العمل لانه لتنكيره اشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما أبعد شبههما بالفعل وهو الاضافة وال اللتان هما من خصائص الاسم (قوله ذى مسغبة) أى مجاعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما فى بعض النسخ * أزلناها مهن عن المقيل * والهام جمع هامة وهى الرأس فاضافته الى ضمير الرؤس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء الى الكل وأراد بالمقيل العنق لأنها مقيل الرأس أى مستقره (قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة اى ركابها أنكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كذا فى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الانسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفى بعض نسخ شواهد العينى رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر قال البعض وهو منصوب على انه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر ان فى البيت الاحق ويروى البيت فمالك والتأنيب عروة بعدما الخ ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد اشار الى ذلك) أى الى كون الاول أكثر والثاني كثيرا والثالث قليلا لا الى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بان كلام المصنف لا يشير الى الاقيسية (قوله أى المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره فى حيز تفسيرها (قوله فى موضعين) أى لا فى غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الامثلة لان المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمرو بكرا (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمد الله والوعد نحوا * قالت نعم وابلوغا بغية ومنى * والتوبيخ نحو رفقا بنى الاهواء والغي والهوى * (قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر ففى الايضاح أنه مفعول به عند سيبويه أى ألزم ضربا وغيره يراه منصوبا باضرب اه دمامينى ومنه يعلم ان كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير

(مضافا او مجردا أو مع أل) لكن اعمال الاول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس والثاني أقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما وقوله بضرب بالسيوف رؤس قوم واعمال الثالث قليل كقوله

ضعيف النكاية أعداءه

وقوله

لقد علمت أولى المغيرة أنني
كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا وقوله
فانك والتأبين عروة بعدما
دعاك وأيدينا اليه شوارع
وقد اشار الى ذلك فى النظم بالترتيب (تنبيه) لا خلاف فى اعمال المضاف وفى كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون فان وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر واما الثالث فاجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (ان كان فعل مع ان أو ما يحل * محله) أى المصدر انما يعمل فى موضعين الاول أن يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وقوله

* سيبويه
* فندلا زريق المال ندل الثعالب * وقوله يا قابل التوب غفرا ياما تم قد * أسلفتها أنا منها خائف وجل فزيدا والمال وما تم نصب بالمصدر

لا بالفعل المحذوف على الاصح والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري بان يكون مقدرا بان والفعل او بما والفعل وهو المراد هنا فيقدر بان اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه غدا ويقدر بما اذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن أى مما تضربه

سيبويه (قوله ويقدر بما الخ) انما خص تقدير ما بارادة الحال مع صحة تقديرها عند ارادة الماضي والاستقبال أيضا ايثارا للادل على المضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضي للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض الدماميني وتبعه البعض بان مقتضى كلامهم أن مالا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا) اما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد واما أن تكون المتعدية الى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصلا مثلا أو يقال المصدر المقدر بان المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله فى التسهيل غالبا) عبارته فيه والغالب ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها اه (قوله وليس تقديره الخ) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربى زيدا قائما وان اكرامك زيدا حسن وكان تعظيمك زيد احسنا ولا اعراض عن أحد الا أن يقال التقدير سائغ فى الاصل وان امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما قاله الدماميني لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان الا مفصولة بالخبر ونحوه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يتمدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به بمكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع (قوله سمع أذنى اخاك يقول ذلك) حال كالحال فى ضربي العبد مسيأ قال لتقدير سمع أذني أخاك حاصل اذا كان اواذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بان المصدرية لان المراد الأخبار بان سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن او الماضي لا يقتضي أن السمع سيحصل فتدبر (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمر وقبيح وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكر اجاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني لم أر أحدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الأول ويقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هى اصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا (قوله غير محدود) أى دال على المرة (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحابي) أى يحبي به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل والحازم الضابط والملا مقصورا هو التراب والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحابي يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أى لان النعت من خصائص

زيدا أمس أو من أن تضربه غدا ويقدر بما اذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن أى مما تضربه (تنبيهات) الاول ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية * الثاني ظاهر قوله ان كان أن ذلك شرطا لازم وقد جعله فى التسهيل غالبا وقال فى شرحه وليس تقديره باحد الثلاثة شرطا فى عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع أذني أخاك يقول ذلك * الثالث لا عمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب احدها أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرماني اعماله فى المجرور وقياسه فى

الظرف ثانيها أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ثالثها أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل وأما قوله يحابي به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب فشاذ * رابعها أن يكون غير منعوت

قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح زيد الان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينها فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمنع والاولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك *خامسها ان يكون مفردا واما قوله قد جربوه فما زادت تجاربهم*

أباقدامة الا المجد والفنعا فشاذ وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا لانهما مدلولا المضارع (ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ماساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض مافي فعله كذا عرفه في التسهيل فخرج نحو قتال فانه خلا من ألف قاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قتالا وضارب ضيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ماقبلها ونحو عدة فانه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوأ وتكلم كلاما فانهما اسما مصدر لا مصدران خلوهما لفظا وتقديرا من بعض ابن مافي فعلهما وحق المصدر أن يتضمن من حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا وبزيادة نحو أعلم اعلاما *ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب

الاسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أي بذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) انما قال بمنزلة نظرا الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بان أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينها) أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالاولى الاجنبي ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله ان يكون مفردا) أي لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الاصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبني زيدا ضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقي منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما في الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء (قوله ولاسم مصدر عمل) أي مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله مافي فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعليما وتسليما فان التاء عوض عن احدى اللامين وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرا وقد يكون أولا (قوله خلوهما لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض مافي فعلهما) أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا لما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال في الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الاول علم لليسر مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو انما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر أما اذا كان فعلهما أفجره وأبره أي صيره ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أي وان كان ظاهرا طلاق المتن عمله الا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعدان لا يقدر بالحرف المصدري والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الاصل وان عرض منعه بوقوع المصدر اسم ان أو ان اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه (قوله وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه

والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله

أكفرا بعد رد الموت عني
وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله
بعشرتك الكرام تعد منهم وقوله
قالوا كلامك هندا وهي مصغية
يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا وقوله
لأن ثواب الله كل موحد
جنانا من الفردوس فيها يخلد

وقول عائشة رضي الله تعالى عنها من قبلة الرجل زوجته الوضوء

﴿تنبيه﴾ اعمال اسم المصدر قليل وقال الصيمري اعماله شاذ وقد أشار الناظم الى قلته بتنكير عمل (وبعد جره الذي أضيف له كل بنصب أو برفع عمله)

اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال * الاول أن يضاف الى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس * الثاني عكسه نحو أعجبني شرب العسل زيدا ومنه

ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضا في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقضي تضعيف التمريف السابق (قوله والمحمدة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح وسيأتي في آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلوم) الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميمي بمعنى اصابتكم مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعته وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً وظلم خبر ان (قوله وغير هذين) أي العلم وذي الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل اذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر (قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أي الراتعة من الابل (قوله جنانا) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أي وان كان قياسياً كما يؤخذ من المقابلة (قوله كل بنصب أو برفع عمله) أي ان أردت التكيل كما سيذكره الشارح فالأمر الاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكيل بالمنصوب في باب ظن اذ الم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا وأومأنا خلوفتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وتكيله بالرفع والنصب مما (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد أما مصدر المتعدي لاثنين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفعاليه ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره * أفي تلادي وما جمعت من نشب * التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتليد كأمير المال القديم وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاي معجمة جمع قاقوزة وهي القدح التي يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفى الدراهيم) صدره * تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة في الدرهم فالياء ليست للاشباع بل هي منقلبة عن الف المفرد بخلاف ياء الصيارف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى (قوله ففي الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أي من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأجيب عنه بان الفساد مبني على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المغنى والدماميني عليه

قوله قرع القواقيز أفواه الابار يق وقوله * نفى الدراهيم تنقاد الصيارف * وليس مخصوصاً بالضرورة خلافا لبعضهم ففي الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا أي وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل * الثالث أن يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو

اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع ان قدر بان وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله

حتى تهجر فى الرواح وهاجها ... طلب المعقب حقه المظلوم

فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب وقوله

السالك الثغرة اليقظان ... سالكها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

الفضل الالبسة ثوب الخلوة وهو نعت الهلوك على الموضع لانها فاعل المشى وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله

قد كنت داينت بها حسانا ... مخافة الافلاس والليانا

ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل فى جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى أنه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر ﴿خاتمة﴾ قد تقدمت الاشارة الى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول

(قوله وما كان استغفار ابراهيم) أى ربه (قوله ربنا وتقبل دعائى) أى اياك (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدمامينى لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجر ما يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جر التابع مالم يمنع منه مانع كما في التسهيل قاله الدمامينى كما في أعجبنى اكرامك وزيد فان جر التابع يؤدى الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله فحسن) أى فهو يعنى ماذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائية وتهجر سار فى الهاجرة وضميره للحمار الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب فى الأمر اذا طلبه مجدا وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لأنت في بيت قبله والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت سببى للثغرة ففيه أيضاً الوجهان ومشي الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أى يمشى مشي الهلوك كما قاله العينى وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حد قعدت جلوساً والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له وقيل قميص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة الالبسة ثوب الخلوة على ما فى الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح الهذليات انه الخيعل ليس تحته ازار قال العينى وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت داينت بها الخ) الضمير للقينة أى أخذتها في دين لى على حسان والليان بفتح الالام أكثر من كسرها المطل (قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصباً الا اذ كان محلى بأل أو منونا أو مضافا الى غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمنى (قوله فاجاز في العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدها (قوله والتأويل) أى بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتى مقابله فى قوله آخر الباب أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى ومثله فى كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء

ولا يفصل بينهما باجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أول فما يوهم التقدم قوله وبعض الحلم عند الجهلا ذل للذلة اذعان فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير ما في نحو وكانوا فيه من الزاهدين ومما يوهم الفصل باجنبي قوله تعالى انه

بشيء حكمه حكم ما قدر به اه ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله باجنبي) هو ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له كالمبتدا والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الاجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلق به فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله نظير ما في نحو الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم أن لا خالق سواه (قوله على رجعه) في الهاء وجهان أحدهما انه ضمير الانسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أي رجع المني في الاحليل أو الصلب اه شمني (قوله الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن الحاجب بان الفصل مغتفر اذا كان المعمول ظرفا كالآية لاتساعهم فيه (قوله والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول اي عن متضمن موصول وهو المصدر لانه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته اي بالظرف (قوله برجعه) بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدي كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) علة لقوله فليست الخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبي والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل الضمير) أي على القول بان العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بان العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر (قوله وجوازا الخ) اعلم انه يجوز تقدم المنصوب سواء جرينا على القول بان العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط او على القول بانه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من انه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقدم قال الدماميني لان ضربا حينئذ بمعنى أن تضرب

﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾

(قوله في العمل) أي عمل التعدي ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر (قوله على فاعل) أي فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة او من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتيهما (قوله لمعناه) أي مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددي كما تقدم في باب الاضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الأمير أي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلا فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء اي مضحوك عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره

على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوبا برجعه كما زعم الزمخشري والا لزم الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا قوله

ألمن للذم داع بالعطاء فلا
تمن فتلفى بلا حمد ولا مال

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم المحذورين المذكورين فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه قيل المن للذم داع المن بالعطاء فالمن الثاني بدل من المن الاول فحذف وابقي ما يتعلق به دليلا عليه أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير

(٢٨ - (صبان) - ثاني) وجواز تقدم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته والله أعلم (اعمال اسم الفاعل) (كفعله اسم فاعل في العمل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من افعالها لمعناها ومعنى الماضي كذا عرفه في التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه

وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لاخراج الجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفى التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجرى على المضارع الا فى التذكير ولمعناه أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى والازوم (ان كان عن مضيه بمعزل) بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع وهو كذلك (وولى) ما يقرب به من الفعلية بان ولى (استفهاما) ملفوظا به نحو أضارب زيدا عمرا وقوله

أمنجز أنتم وعدا وثقت به
أو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه
(أو حرف ندا) نحو
ياطالعا جبلا والصواب
أن النداء ليس من
ذلك والمسوغ انما هو
الاعتماد على الموصوف
المقدر والتقدير يا رجلا
طالعا جبلا (أو نفيا)
نحو ما ضارب زيد عمرا
(أو جا صفة) لما المذكور
نحو مررت برجل قائد
بعيرا ومنه الحال نحو
جاء زيد راكبا فرسا
أو محذوف وسيأتى
(أو مسندا) لمبتدا أو لما
أصله المبتدأ نحو زيد
مكرم عمرا وان زيدا

وكذا همزة لمزة قال الكرمانى فى شرحه على البخارى وهذا قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) اى على شئ من الافعال (قوله نحو كريم) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب (قوله الا فى التذكير) أى لان مؤنثة هيفاء (قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) اى لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى (قوله من الصفة المشبهة) اى الجارية على المضارع فى الحركات والسكنات والا ففرح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من انها اسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) اى مضى حدثه بمعزل أى فى مكان عزل أى ابعاد والمكان هنا مجازى بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لانه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار فيطل منع البعض تبعا (ليس) صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل أم وفى نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصبها استفهاما نحو أضارب زيد عمرا وقوله * أمنجز أنتم وعدا وثقت به * أو حرف نداء اه وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وان يكن صلة أل الخ (قوله والصواب ان النداء ليس من ذلك) أى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل واجيب بان المصنف لم يدع انه مسوغ بل ان الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافى كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل اذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أو نفيا) أى أداة نفى ولو تأويلا نحو انما قائم الزيدان أى ما قائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أى لانه صفة فى المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بان كان بمعنى الماضى) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس اذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شئ على من قال انا قاتل زيدا امس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضي ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا فى نحو كان زيدا كلا طعامك لان الاصل زيدا كل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن ايازا اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أى فدخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) فى حكاية الحال الماضية طريقتان الاولى وهى المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا فى زمن التكلم الثانية وهى طريقة الاندلسي ان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال اهل الكهف مستمرا الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط الحال فيكون عاملا وفى كلامهم ما يؤيده ﴿ تنبيه ﴾ فى النكت ان دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم (قوله بدليل ما قبله) وبدليل ان الواو فى وكلبهم حالية اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك (قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس) أى لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفى نسخ اسقاط امس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعنى قوله أو لم يعتمد على شئ مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس

مكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين لم يعمل بان كان بمعنى الماضي خلافا للكسائي ولا حجة له فى وكلبهم باسط ذراعيه فانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو وتقلبهم ولم يقل وقلبناهم أو لم يعتمد على شئ مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيدا أمس ﴿ تنبيهان ﴾ الاول

علم

علم سقوط قول البعض كان الاولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبنى على أن قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن وعبارة الهمع ضارب زيدا عندنا (قوله هذا الخلاف) أى الذى بين الجمهور والكسائى (قوله دون أل) حال من الماضي أما الماضى المقرون بال فلا خلاف فى عمله كما سيأتي فى كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه) قال السيوطى وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على نفى أو استفهام أو موصوف أو مسند اليه وحينئذ فشرط عمل الرفع فى الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب يعنى به اشتراطهم مجموع الأمرين والا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل فى المرفوع أيضا كذا قال الدمامينى والشمنى (قوله وأما المضمر) أى البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما فى التصريح (قوله المجرد) أى من أل أما المقرون بها فليس ماذكر شرطا فيه (قوله ولا موصوفا) أى لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدمامينى وسيذكر الشارح قولين آخرين والصحيح كما فى المغنى التفصيل (قوله خلافا للكسائى فيهما) محل الخلاف انما هو فى عمله فى المفعول به كما أفاده الدمامينى فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لانه ليس من عمله فى المفعول به مع أن فى كون كميت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب فى الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة وهو قوى بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله لانهما يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يمنعان العمل وما أجيب به من انهما جاآ بعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض (قوله يكتفى برائحة الفعل) أى بما فيه معنى الفعل فى الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضى فيه (قوله ترقرق فى الايدى الخ) صدره * فما طعم راح فى الزجاج مدامة * الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أى تتلألأ فى الأيدى صفة مدامة ولميت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد فى البيت عليه لان كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذى يخالط حمرته سواد قاله العينى مع زيادة ويلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أى تلألأ ولمع حذف منه احدى التاءين هذا هو الموافق لما فى كتب اللغة وفى الاستشهاد مامر (قوله اذا فاقد الخ) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أى اذا رجعت فاقد أى امرأة فاقد خطباء بالمد أى بينة الخطب أى الكرب فرخين أى ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون والخليط المخالط والمزايل المباين (قوله اذ فرخين) علة للنفى فى قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث) علة لمحذوف تقديره لا بفاقد لانه الخ قال شيخنا فى شرح الجامع للعلوى فى باب الصفة المشبهة ان المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة فى عدة الحروف والسكنات والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح فى التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اه فعلم ما فى كلام البعض وقوله فلا يعمل والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث فلا يعمل اذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب قال فى

وبه قال ابن جنى والشلوبين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد * الثاني من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعد ان الوصف عن الفعلية ولا حجة له فى قول بعضهم أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا لان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما فى قوله ترقرق فى الابدى كميت عصيرها حيث رفع عصيرها بكميت ولا حجة له أيضا على اعمال الموصوف فى قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى فى الخليط المزايل اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد

اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث وما ليس جاريا على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيرا بان يقول كما لا يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطوي لما بينا فعلم مافي كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أي لان مرضعا بمعنى النسب أي ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب بالامر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته اياه في لحوق تاء التأنيث لانه بمعنى النسب ومادخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ماقاله الشاطبي وعلله بانه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة مأنث بالتاء وليس بعلاجي كخائنة وجميلة ثم يظهر ان فاقدا ومرضعا يستعملان أيضا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما عرف المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيدا ضارب أي ضارب والذي في الهمع أن المخالف في منعه الكسائي وهذا يعارض ماذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أي بقرينة مقالية أو حالية (قوله أي كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعني * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل * وهو ككتف وذهب التيس الجبلي (قوله اعماله قد ارتضى) أي من غير اشتراط اعتماد كما في التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطي في ألفيته (قوله وليس نصب مابعد المقرون بال) أي لا بقيد كونه ماضيا كما يفيده مابعده فالاقوال الاربعة في مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا للمازني ومن وافقه) أي حيث خصوا النصب بالمضي أخذا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بال بالذي فعل كذا وأجيب بان عدم تعرض سيبويه للذي بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أي حيث ذهب الى ماذكر قال الدماميني واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية (قوله في كثرة) أي في التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فيحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أي كثيرا مايحول الخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله * وفي فعيل قل ذا وفعل * وفي كلامه اشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وان في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه شاطبي وفي التصريح اعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع

ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف) مع المنعوت الملفوظ به نحو مختلف ألوانه وقوله كناطح صخرة يوما ليوهنها أي كوعل ناطح ومنه ياطا لعاجبلا أي يارجلا طالعا جبلا ﴿تنبيه﴾ الاستفهام المقدر أيضا كالملفوظ نحو مهين زيدا عمرا أم مكرمه أي أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففي المضي * وغيره اعماله قد ارتضي) قال في شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التسهيل فقال وليس نصب مابعد المقرون بال مخصوصا بالمضي خلافا للمازني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول * خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم على أن قوله قد ارتضي

يشير بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال ومفعال والحمل اوفعول * في كثرة عن فاعل بديل) أي كثيرا مايحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل)

والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون اعمال شيء منها لخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ورد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه وقوله ولمعناه أي لافادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال اكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا في الهمع وانظر هل هي مستوية في المعنى او متفاوتة بان تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم ار في ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ابلغية فعال ومفعال على فعول وفعيل وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أي في اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كني به عن ملازمته الحرب والى بمعنى اللام واراد بجلالها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بائكة وهي الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أي شفرته سوق سمانها الضمير للابل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده و بدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمي دومة الجندل تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذي في شواهد العيني عنده بدل دونه وحجيج جمع حاج قلى أي أبغض جواب الشرط واهتاج أي ثار ونصب اخوان العزاء أي الصبر على المفعولية لهيوج قاله العيني وما ذكره من أن تجر وحجيجا جمعا تاجر وحاج ولن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح أن فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدي يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح (قوله وفي فعيل قل ذا) أي الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فعيل وفعل المحولين لا في نحو خبير و بصير ونحو فرح وأشر مما وضع من اول الامر على فعيل وفعل ولم يكن محولا عن شيء فانه من الصفة المشبهة ﴿ تنبيه ﴾ في الفارضي ما نصه زاد ابن خروف اعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان وشريب من المبالغة سماعا ومثله كبار وعجاب بمعنى عجيب وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفي الكشاف المبالغة في التواب على كثرة من يتوب عليه والجمهور ان الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانباري ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى انهما سواء اه بحروفه وقد اشبعنا الكلام على الرحمن الرحيم في رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أي واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس ينجيه) لعل المعنى وآمن أمنا ليس منجيه من الاقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العيني زعم أبو يحيى اللاحقي أن سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبته سيبويه في كتابه اه (قوله أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشي شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون و بالجيم أي منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال في المصباح العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أي أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر بسراته بفتح السين المهملة أي ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهي كما في القاموس أثر الجرح الباقي على الجلد قال والجمع ندب وانداب وندوب اه وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثي)

شراب وكتمول بعض العرب انه لمنحار بوائكها حكاه أيضا سيبويه وكقوله

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

وكقوله

عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج

قلى دينه واهتاج للشوق انها على الشوق اخوان العزاء هيوج

(وفي فعيل قل ذا وفعل) كقوله

فتانان أما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدرا

وكقوله

أتاني أنهم مزقون عرضي

وقوله

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار

انشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين ومما استدل به سيبويه أيضا على اعمال فعل قول لبيد

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب لها وكلوم

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الامثلة لا تبنى من غير الثلاثي وهو كذلك

لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله الامانديقال) منه شبيهة فى البيت السابق لانه من أشبه (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وانما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لانه اقرب الى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان ايضا لزومية كما صرحوا به فى تمر يفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعا بزمان واما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى انه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل و يلزم ذلك الحال (قوله والشاتمى عرضي الخ) أراد بهما حصينا ومرة ابنى ضمضم كانا يشتمانه و ينذران على انفسهما قتله اذا لقياه يقولان ذلك فى الخلاء فاذا لقياه امسكا عن ذلك هيبة له وشتم من بابى ضرب ونصر ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمى (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور اى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين والاضافة فى ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهي التى يضرب بياض منها الى سواد والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته امه كرها وحبك النطاق اطرافه جمع حباك جمع حبيكة والنطاق كما فى المصباح شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل والمهيل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعنى ان الممدوح حملت به أمه وهي غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم ان المرأة اذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا ارت ان تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبا فاغضبها عند الجماع وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لابيه فيكون للولد تمام الرجولية اه دماميني مع بعض زيادة من العيني ﴿ فائدة ﴾ يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب الا ان جر بمضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيدا غلام قاتل ومررت زيدا بضارب دون ليس زيد عمرا بضارب ومنع بعضهم الاخير واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض (أى بذى الاعمال تلو اخذف من الثاني لدلالة الاول (قوله بالاضافة (أى بسببها ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لنصب ماسواه مقتضي) أى ان لم يكن فاعلا والاوجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والا جاز خفض ماسوى التلو كهذا معطى درهما زيد ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه ولهذا مثل الشارح بانى جاعل فى الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضي فلا يعمل و بحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر فيجوز ان يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجر بالاضافة) اى ان لم يكن فاعلا والاوجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر

اذا أبقى فى الكاس بقية ومعطاء ومهوان من اعطي واهان وسميع ونذير من أسمع وانذر وزهوق من ازهق اه (وما سوى المفرد) وهو المثنى والمجموع (مثله جعل) أى جعل مثل المفرد (فى الحكم والشروط حيثما عمل) ممن اعمال المثنى قوله والشاتمى عرضي ولم أشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمى ومن اعمال المجموع قوله ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقوله أوالف مكة من ورق الحمى وقوله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهيل ومنه والذاكرين الله كثيرا والذاكرات هل هن كاشفات ضره (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض) بالاضافة وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (وهو لنصب ماسواه) أى ما سوى التلو (مقتضي) نحو وجاعل الليل سكنا على تقدير حكاية الحال انى جاعل فى الارض خليفة وهذا معطي زيد درهما ومعلم بكر عمرا قائما ﴿ تنبيهات ﴾ الاول يتعين فى تلو غير العامل الجر بالاضافة كما أفهمه كلام

وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس خالد قائما والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر وأجاز السيرافي النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام وبالمنون ويقوى ماذهب اليه قولهم هو ظان زيد أمس قائما فقائما يتعين نصبه بظان لان ذلك لو أضمر

الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أي حيث قال بذي الاعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو في قول الشارح يتعين في تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بان يكون واحدا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غير عامل (قوله شبها بمصحوب الالف واللام) أي من حيث امتناع التنوين في كل أي ومصحوب الالف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي وقوله وبالمنون أي من حيث انه لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا كان بمعنى المضي لا ينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه واضافته الى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب (قوله أول مفعوليه) أي مفعولي الناصب المضمر (قوله اذ لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بان الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة المذكور من مفعولي كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولي الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيدا ظننته قائما بانه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتض له) أي طالب له في المعنى وضعف بان الاقتضاء لا يكفي الامع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الاصل في العمل وهي غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا قال سم ولك دفعه بانه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فيتعين جره) أي كونه في محل جر باضافة الوصف اليه وان كان في محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا في المعنى فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك (قوله واجررا وانصب الخ) أي في غير نحو الضارب الرجل وزيدا فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وايد بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفي شروط العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدر في نحو مبتغي الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وما قاله البعض لا يستقيم فانظره (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لان شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا أو بال أو مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك ضارب زيد وعمرا ليس طالبا لنصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أي مطابقه المحذوف للملفوظ ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان)

له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظان وذلك ممتنع اذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن وأيضا فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثاني فتعين النصب للضرورة * الثاني ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر أما المضمر المتصل فيتعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الاضافة * الثالث فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لانه الاصل وقال الكسائي هما سواء وقيل الاضافة أولى للخفة (واجرر أو انصب تابع الذي انخفض) باضافة الوصف العامل اليه (كمبتغي جاه ومالا) ومال (من نهض) فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله ومنه قوله هل أنت باعث دينار لحاجتنا * أو عبد رب اخا عون بن مخراق فعبد نصب عطفا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل في العمل أو وصف منون لاجل المطابقة قولان ولو جر عبد رب

أرجحهما الثاني كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذا لم يرد حكاية الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل المجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم (قوله أي وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأما غير التلو فلا بد من نصبه الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكنا يغني عن تقدير ناصب ما بعد سكنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله وكل ماقرر الخ) أي كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على انه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني اي يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول أن النائب عليه المفعول الاول ويرجح الثاني عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى وأفاد به أنه لا يشترط في عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل الخ فليس توكيدا له كما زعم (قوله والا اشترط الاعماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعل والا فيشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعل الخ) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه الا أن يقال المفرع مطلق العمل وفيه مافيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء في قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أي اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معناه) ليس المراد المعنى المطابقي لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقي لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات بقي أن الكلام في العمل لا في المعنى وأجيب بان الناظم تجوز باطلاق السبب وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ وحينئذ فاردنا من معناه المعنى التضمني لا للذات بل للتوسل الى ارادة العمل فتدبر (قوله كفافا) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما في القاموس (قوله وقد يضاف ذا الخ) أي اجراءه مجرى الصفة المشبهة وانما خص الاضافة بالذكر مع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الاب أو أبو هذا قائم الاب أو أبا لانها اكثر او لكونهما متلازمين فحيث جاز احدهما جاز الآخر افاده الشاطبي قال في التصريح اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببي كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ثم تعقبه فقال هلا قيل بان الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اه ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعي اذا أريد به معنى الحدوث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجره بالاضافة اه ملخصا (قوله معنى) اي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة (قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أي لان الوصف عين مرفوعه

حسبانا اذا لم يرد حكاية الحال أي وجعل الشمس والقمر حسبانا (وكل ماقرر لاسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم مفعول) وهو مادل على الحدث ومفعوله (بلا تفاضل) فان كان بال عمل مطلقا والا اشترط الاعتماد وان يكون للحال أو الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وان كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونصب ماسواه فالاول نحو زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثاني (كالمعطى كفافا يكتفى) فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصول صلته معطي وفيه ضمير يعود الى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الاول وكفافا المفعول الثاني ويكتفى خبر المبتدا * والثالث نحو زيد معلم ابوه عمرا قائما

فزيد مبتدأ ومعلم خبره وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الاول وعمرا المفعول الثاني وقائما الثالث

(وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى) بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول

في

به كمحمود المقاصد الورع) أصله الورع محمودة مقاصده فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة فحول الى الورع محمود المقاصد بالنصب على ماذكر ثم حول الى محمود المقاصد بالجر ﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه شيئين * الاول انفراد اسم

في المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصير ورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين ذكره المصرح ﴿ تنبيه ﴾ قال الفارضي تحويل الاسناد مجاز أي عقلي لانه اسند الشيء الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودا وكذا نحو زيد حسن الوجه (قوله وفي ذلك) اى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل اى وليس على اطلاقه وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الاضافة الى مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدى لاكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أي لاحدوثه (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما في التوضيح ويمكن أن يجاب بان المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل (قوله وساغت اضافته الخ) أى بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناة ويعامل الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أي التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والا لم يجز وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الاضافة الى المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس ولا ينافيه مافسم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه شيخنا والبعض اذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكانهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعي اليه فتدبر (قوله جاز) لانه يصير بذلك كالازم (قوله والسماع يوافقه) مقتضي كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ماعليه الفارسي والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به الا ثبوت الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه اى المصنف هذا معطى الاب ومكسو الاخ وهما مما يتعدى الى اثنين وكذلك معلم الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لان المتعدى الى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المحترز عنه اه وقوله تناسي العلاج عبارة الهمع وغيره تناسي الحدوث فلعله المراد من العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أى قياسه عليها فما تقدم وفيه مامر في قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوابا (قوله لم يجز) اى لكراهة كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول

المفعول عن اسم الفاعل بجواز الاضافة الى مرفوعه كما أشار اليه بقوله وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل وهو انه اذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه فتقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي والجمهور على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله

ما الراحم القلب ظلاما
وان ظلما
ولا الكريم بمناع وان حرما
وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بلا خلاف الثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ

 من المتعدى لواحد كما أشار اليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب وفي المتعدى ما سبق في اسم الفاعل المتعدى ﴿ خاتمة ﴾ انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصلي وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول فان حول عن ذلك الى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل

ابيه وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج الى السماع والله علم ﴿ أبنية المصادر ﴾ (فعل) بفتح الفاء واسكان العين (قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة) سواء كان مفتوح العين (كردردا) وأكل أكلا وضرب ضربا أو مكسورها كفهم فهما وأمن أمنا وشرب شربا ولقم لقما والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش ﴿ تنبيه ﴾ اشترط فى التسهيل لكون فعل قياسا فى مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملا بالتمام كالثلاثين الاخيرين ولم يشترط ذلك سيبويه والاخفش بل أطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا (كفرح وكجوى وكشلل) مصادر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شللت ويستثنى من ذلك مادل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة وشهب شهبة وكهب كهبة والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى فى التوضيح مادل على حرفة أوولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثاني فقال كولى عليهم ولاية ولم يمثل للاول وصياما وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف فى فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر (وفعل) المفتوح العين (اللازم مثل قعدا) بفعول باطراد) معتلا كان (كغدا) غدوا وسما سموا أو صحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا (مالم يكن

عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكر يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتى

﴿ أبنية المصادر ﴾

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الافعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذى ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن سيم يستثنى منه مادل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أى فان مصدره فعالة بكسر الفاء على مايؤخذ مما يأتي وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حيا كه وخاط خياطة وحجم حجامة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفا كرد أو مهموزا كأكل (قوله أو مكسورها) أى وسواء كان مكسورها صحيحا كما مثله الشارح أو معتل الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خباءه أو مضاعفا كمس أو مهموزا كأمن وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا يكون الا لازما كما سيأتي (قوله قال ذلك سيبويه والاخفش) وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سمع غيره اه دماميني وحكي فى الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الافعال الثلاثية الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أى قياس مصدره موازن فعل اوقاعدة مصدره موازن فعل وهو الذى يقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أى باقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى (قوله وكجوى) هو الحرقة من عشق اوحزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلة)أشار بالتعبير بالغالب الى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها فى القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهى السواد وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ماذكره الشارح فى معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك فى غير هذا الباب اذ لم يذكره فيه (قوله واستثنى فى التوضيح الخ)واستثنى ابن الحاج أيضا مافيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كتقدم وصعد ولصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى قاله المصرح (قوله ولم يمثل للاول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فان الولاية فى معنى الحرف (قوله فان ذلك) أى كون المصدر القياسى فعالة وقوله فى فعل اى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره ان من معاني النقيب عريف القوم مانصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه باسقاط العاطف اذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء فى الاخيرين كصام صوما

مستوجبا فعالا) بكسر الفاء (أو فعلانا) بفتح الفاء والعين (فادر أو فعالا) بضم الفاء أو فعيلا (فاول) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء (لذى امتناع) أى مقيس فيما دل على امتناع (كأبى) اباء وتقر نفارا وجمح جماحا وشرد شرادا وأبق اباقا (والثان) منها وهو فعلان بتحريك العين (للذى اقتضى تقلبا) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا (للدا فعال أو لصوت) أى

وصيام اوقام قياما وناح نياحة وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر وقوله باطراد حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أو فعيلا) أخذه من قول الناظم * وشمل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبى) أى الازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لان الكلام فى اللازم وان جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال ففى القاموس أبى الشىء يأباه وبأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله وجمح) أى شرد (قوله للذى اقتضى تقلبا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد ان مادل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دال على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا له وان ورد احدهما اقتصر عليه على ماذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخيرا فى مصدره بينهما فيما نطقت به جاز ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم واقره (قوله وزكم) هو من الافعال الملازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى أصله المقدر قالذكر يا ولا يرد أن أصله متعد والالم يصح بناؤه للمفعول لأن المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنهم لم ينطق به حملا على النظائر وأيضا للاخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالاصل حيث قال زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اه وحينئذ لا يتم ماذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا انسب بصهل (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما فى القاموس (قوله وذمل ذميلا) أى سار سيرا بين (قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصرير خا خلافا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط (قوله وصخد الصرد) هو طائر ضخم الراس كما فى القاموس وصخد كالذى قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أى من فعل المفتوح العين الازم وحينئذ كان ينبغى اسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام فى الازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح العين الاعم من الازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ماقدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أى أصلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييدا لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) أى كل منهما مصدر قياسى لفعل مضموم العين فاذا ورد فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد فى ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضا قال المصرح ولا يكون فعل مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل (قوله وزيد جزلا) أى عظم (قوله لما مضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثى متعديا أو لازما فليس هذا فى اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من اعتراض كلام سم بتمثيل المصنف بسخط ورضا حيث قال مانصه انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار والاصل سخط عليه ورضي عنه اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافى اللزوم كما اسلفه الشارح (قوله فبابه النقل) أى طريقة النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمتين) ظاهر فى غير

يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين الاول مادل على داء اى مرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء والثانى مادل على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوى عواء (وشمل * سيرا وصوتا) الوزن الرابع وهو (الفعيل كصهيل) صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا * (تنبيهان *) الاول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبا ونعابا ونعق الراعى نعيقا ونعاقا وأزت القدر أزيزا وأزازا وقد ينفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلا وصخد الصرد صخيدا وقد ينفرد فعال نحو بغم الظبى بغاما وضبح الثعلب ضباحا كما انفرد الاول فى السير والثانى فى الداء * الثانى يستثنى أيضا منه ما دل على حرفة أو ولاية فان الغالب فى مصدره فعالة نحو تجر تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة

وأمر امارة وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) بضم العين قياسا (كسهل الامر) سهولة وعذب الشىء عذوبة وملح ملوحة (وزيد جزلا) جزالة وفصح فصاحة وظرف ظرافة (وما أتى) من أبنية مصادر الثلاثى (مخالفا لما مضى * فبابه النقل) لا القياس (كسخط ورضا) بضم السين وكسر الراء وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحتين وكجحود وشكور وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين وكعظم

وكبر مما قياسه فعولة وكحسن وقبح مما قياسه فعالة (تنبيه) ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس فى مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ماقاله سيبويه (وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره) أى لا بد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس فقياس فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام التفعيل (كقدس التقديس) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا فى نحو جرب تجربة وغالبا فيما لامه همزة نحو جزأ تجزئة ووطأ توطئة ونبأ تنبئة وجاء أيضا على الاصل ووجوبا فى المعتل نحو غطه تغطية (وزكه تزكية) وهى تنزى دلوها تنزية وأما قوله

باتت تنزى دلوها تنزيا

فضرورة وأشار بقوله (وأجملا اجمال من تجملا واستعذا استعاذة ثم أقم اقامة وغالبا ذا التالزم ومايلى الآخر مدوا فتحا مع كسر تلو الثانى مما افتتحا بهمز وصل كاصطفى) الى ان قياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال نحو أجمل اجمالا وأكرم اكراما واحسن احسانا وان كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما فى أقام اقامة وأعان اعانة وأبان ابانة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التالزم وقد تحذف نحو واقام الصلاة ومنه ماحكاه الاخفش من قولهم أراه اراء وأجاب اجابا لالتقاء

مشى اذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل فى غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى وأما مكسورها فيستعمل فى كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أى طعن فى السن (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما افاده شيخنا فوافق كلامه ماقدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا وانما دفع توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل (قوله قليلا) أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلا (قوله وغالبا الخ) أى ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا وتنبيا (قوله ووجوبا فى المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفا بقوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الاصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بان يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى ان يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من اول الامر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك (قوله من تجملا) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو اسقطه لكان اخصر (قوله وغالبا ذا) أى نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التالزم ثم ذكر أن نحو استعاذة ينعل به مايفعل بنحو اقامة ولم يذكر أنه أيضا مشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع اسم الاشارة الى المذكور من استعاذة واقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل فى قوله ومايلى الآخر الخ كما سيشير اليه الشارح (قوله التالزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بان اللزوم ينافى الغلبة وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم واقراه فلا يخفى مافيه على متأمليه (قوله ومايلى الآخر) برفع الآخر على انه فاعل يلى اى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر الفتح ليبين أن المدة الف لا واو ولا ياء (قوله ألى ان قياس أفعل) أى قياس مصدره (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الافعال وقوله حركتها اى العين وقوله فتقلب هى أى العين الفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية أى لالتقائها مع الالف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح فى ان قلب العين الفا سابق على حذف الالف وهو ما فى التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها الفا تحرك التالى وأجاب سم بان هذا الشرط فى غير افعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال فى افعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فان قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو الخ قلت مازعمته تكلفا لا بد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ماقلت وأيضا فان الراجح أن المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائدا ولقربه من الطرف وعلى قولك انما حذف الاصل (قوله وقد تحذف) أى شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله ارآيا على وزن افعال نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين

وقياس ماأوله همزة وصل أن يكسر ثلوثانيه أى ثانيه وأن يمد مفتوحا مايليه الآخر أى ماقبل آخره كما أشار اليه بقوله ومايلى الآخر الخ أى ومايليه الآخر نحو اصطفى اصطفاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا فان كان استفعل معتل العين فعل به مافعل بمصدر أفعل المعتل العين نحو استعاذ استعاذة واستقام استقامة ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ماكان أصله تفاعل أو تفعل

لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتي فى قول الناظم

* فابدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بان الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أى ماأوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل (قوله فعل به مافعل الخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل نحو استحوذ استحواذا واغيمت السماء اغيماما (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ماافتتح بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله الدماميني (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فادغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن (قوله لا يكسر ثالثه الخ) أى بل بضم مايليه الآخر نظرا الى الاصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا كما فى التصريح فهو داخل فى قوله وضم مايربع الخ (قوله ما يربع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله فى أمثال قد تلملما) أى فى أمثال مصدر قد تلملم اى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلى كتدلى وبقى تمفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك وتفعلت كتعفرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أومن مايربع على معنى صحيحا لامه أى اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كامر) فيه اشارة الى ماقاله الشاطبى من أن قول المصنف تجملا تجملا حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم مايربع الخ وأجاب سم بان المصنف لم يقصد بقوله تجملا تجملا بيان مصدر تفعل وانما ذكره تتميما لمعنى أجملا اجمال وأجاب يس بان ذكره هنالك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أى بتفعلل (قوله نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) أى لمناسبة الياء (قوله اذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما فى الترامى أومنقلبة عن واو كما فى التسامى ولا حاجة الى هذا الشرط لعلمه من قوله فان لم يكن صحيح اللام اذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الا ياء (قوله وتسلقى تسلقيا) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته قال فى القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره (قوله فعلال) أى بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أى بفعلل كفوعل نحو حوقل وفيعل نحو بيطر ففى مثالى الشارح نشر على ترتيب اللف فعلم مما قررناه أن فى قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا (قوله نحو دحرج دحراجا) نقل فى التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحراجا لم يسمع فى دحرج وسمع سرهنمت الصبى سرهنا فاذا أحسنت غذاءه (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره فى المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقيسا فى المضاعف كالزلزال (قوله يجوز فى المضاعف) هو مافاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح أوله وكسره) أى وان

نحو اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف وقياس ماكان على تفعل التفعل نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما (وضم ما * يربع) أى يقع رابعا (فى أمثال قد تلملما) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها سواء كان من باب تفعل كما مر أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتخاصم تخاصما أومن باب تفعلل نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا أو ملحقا به نحو تبيطر تبيطرا وتجلبب تجلببا فان لم يكن صحيح اللام وجب ابدال الضمة كسرة اذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا وتسلقى تسلقيا (فعلال او فعللة لفعللا) وما ألحق به نحو دحرج دحراجا ودحرجة وحوقل حيقالا وحوقلة ومعنى حوقل كبر

وضعف عن الجماع (واجعل مقيسا) من فعلال وفعللة (ثانيا لا أولا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل ﴿تنبيه﴾ يجوز فى المضاعف من فعلال نحو الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس فى العربية فعلال بالفتح الا فى المضاعف والكسر هو الأصل وانما فتح تشبيها بالتفعال كما جاء فى التفعال التبيان والتلقاء بالكسر

كان الاكثر كما فى التوضيح والدمامينى أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو من شر الوسواس أى الموسوس والصلصال بمعنى المصلصل وفى الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الناظم أن المطرد فى المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر فى قولهم وسوس الشيطان وسواساً ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم فى مروره غطغاطا اذا التوى وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشرى الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياساً على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للحال ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جئ به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دمامينى باختصار (قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض الى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد (قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى التنظير بعده خلافه فان التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح لسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أنه اسم للمزلزل به فتدبر (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدمامينى (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعال والمفاعلة) قال الدمامينى والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا (قوله فيما فاؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل (قوله وشذ ياومه بواما) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لامياومة أى فليست شاذة وفى بعض النسخ بواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على بواما فقط والمياومة المعاملة بالايام كما فى القاموس (قوله وغير مامر) أى وغير المصادر التى مرت لافعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عادل فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فان أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان فى العبارة قلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فيهما مع كسر الكاف فى الثانى (قوله تحالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدمامينى (قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمان كاستخرج فادغمت احدى النونين فى الاخرى قال الدمامينى وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالا) لا ينافى شذوذه كونه الأصل اذ كثيرا ما يهجر الاصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا (قوله يجئ المصدر) أى عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجئ المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك (قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلدا ومجلودا) فى القاموس من جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى (قوله لم يتركوا لعظامه الخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا

والتفعال كله بالفتح الاهذين الكسائى والفراء وصاحب الكشاف الى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك القعقاع بالفتح الذى يتقعقع وبالكسر المصدر والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر وأجاز قوم أن يكونا مصدرين (لفاعل الفعال والمفاعلة) نحو خاصم خصاما ومخاصمة وعاقب عقابا ومعاقبة لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة وياءن مياءنة وشذ ياومه بواما لامياومة (وغير مامر السماع عادله) أى كان له عديلا فلا يقدم عليه الا بسماع نحو كذب كذابا وهى تنزى دلوها تنزيا وأجاب اجابا وتحمل تحمالا واطمأن طمأنينة وتراموا رميا وقهقر قهقرى وقرفص قرفصاء وقاتل قيتالا

﴿ تنبيه ﴾ يجئ المصدر على زنة اسم المفعول فى الثلاثى قليلا نحو جلد جلدا ومجلودا وقوله لم يتركوا لعظامه لحما * ولا ائؤاده معقولا وفى غيره كثيراً ومنه قوله ان

وعلم بيان المره عند المجرب

ان لم يكن سقط والاصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المره) أى علم منطقه الفصيح (قوله أى قتالا) فيه انه لاداعي الى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر (قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف وظفر بما طلب ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا وأما بضم التاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك الروح كذا فى القاموس وغيره ولم أر فيه ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدر الفلج بأى معنى لفالج والاقرب أنه لفلج المبنى للمجهول وقد مثل فى المصباح لمجيء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما (قوله بالنأى) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد (قوله وفعلة لمرة كجلسه) مقتضى مامر فى باب اعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حد بالتاء لم يعمل أن فعلة التي للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثانى لادلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق فى بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما فى الهمع ثم فعلة التي للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كمثلة الناظم والشارح لا مايدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعلة لهيئة) اى لهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الجار بردى الهيئة بالنوع (قوله محل ماذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة اذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن ارادة الهيئة ودخل فى قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ماعلى فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو ذربة) هي الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب أى حاد (قوله الا بقرينة) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير (قوله فى غير ذى الثلاث بالتا المره) أى من غير تغيير صيغة المصدر وانما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالا فاذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب أو قياسي وسماعى لحقت القياسى قاله الشاطبى وانظر ما اذا كان السماعى أغلب استعمالا من القياسي وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعى الاغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف (قوله وشذ فيه هيئة) أى شذ فى غير ذى الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمار (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثانى ان كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتل الفاء فقط فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد يعد ووثق يثق ونحو وهب يهب ووطىء يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو وجل يوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره هذا عند غير طيء وأما طيء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح فى تفصيله السابق هذا كله فى الثلاثى وأما غيره فالمصدر واسما الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه

أى عند التجربة وقوله أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا أى قتالا وقوله أظلوم ان مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم أى إصابتكم وربما جاء فى الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو فلج فالجا وقوله كفى بالنأى من أسماء كاف أى كفاية ونحو فاهلكوا بالطاغية أى بالطغيان فهل ترى لهم من باقية اى بقاء (وفعلة) بالفتح (لمرة كجلسه) ومشية وضربة (وفعلة) بالكسر (لهيئة كجلسة ومشية) وضربة (تنبيه) محل ماذكر اذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رحمة أو فعلة بالكسر نحو ذربة فان كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة الا بقرينة أو بوصف نحو رحمة واحدة وذربة عظيمة (فى غير ذى الثلاث بالتا المره) نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة فان كان بناء مصدر العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كاقامة

واحدة واستقامة واحدة (وشذ فيه هيئة كالمره) من اختمر والعمة من تعمم والنقبة من انتقب ﴿ خاتمة ﴾

يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض من الخلل فى غير موضع كما لا يخفى على متأمله ومما ذكراه فى هذا المقام أن معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه أى ونقلت فتحتها الى فائه التى هى الواو كوعد يوعد وجب فتح عين مفعل منه كالمودة ويرده ما فى القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثي مفعل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى موازن مفعل أى ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالمودة (قوله ان اعتلت لامه مطلقا) أى سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو فى مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما فى بعض النسخ وهو الذى فى خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالاشارة بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى ومالامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقي وفى اكثر النسخ ومرقي براء بعد الميم وعليه فالاشارة بالتعداد الى أنه لا فرق بين مالامه ياء او واو ولا بين ماعين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بان ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين (قوله فان كسرت الخ) منه ماعين مضارعه ياء مكسورة فى الاصل فيقال مبات فى المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت فى الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال فى معاش معيش ولا فى محيض محاض قال فى التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير طيء) وأما طيء فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت كيوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره كما علمت (قوله وموئل) الموئل الملجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الاقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل مما شذ من معتل اللام فى المصدر من عصي وحمى أى أنف وأوى له أى رق ورزاه أى أصابه بمصيبة ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط فى الجميع وفى المكان مأوى الابل بكسر الواو فقط كما صرح به فى لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه فى المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفى المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدمامينى وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط فى الجميع ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه فى المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفى المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه فى المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفى المكان من ذل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل الفاء فى المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح فى الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ومقدرة ومأربة أى حاجة ومتبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود فى الشمس ومزرعة ولم يجئ مفعل بضم العين الا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمز أى رسالة وميسر قرئ فى الشواذ فنظرة الى ميسره بالضم والاضافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ أو الاصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أى سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل

يصاغ من الثلاثي مفعل فتفتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى وموقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت فى المراد به المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد به الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طيء فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثى

الكثرة مأسدة ومسبعة ومقثاة ومفعاة أى محل لكثرة الاسد والسبع والقثاء والافعى وقد أفردت مسئلة متعل برسالة فمن أراد اشباع الكلام فيه فعليه بها (قوله فى ذلك) أى فى صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الاشارة غير موف بذلك لايهامه الرجوع الى التفصيل المتقدم فى مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد الخ (قوله كامر) أى فى قوله * وعلم بيان المرء عند المجرب * وقوله * أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا * على مافيه وقوله * أظلوم ان مصابكم رجلا * (قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة فمجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما فى البيضاوى وان قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ومزق مصدر وممسنا نا ومصبحنا اسما زمان

﴿فائدة﴾ اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين فى الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الاول والثالث فى الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما فى القاموس وكمشط بتثليث الميم وبوزن كتف وعنق وغفل ٢ وجاء ممشط على القياس قال فى الهمع وكاراث آلة تأريث النار أى اضرامها وسراد مايسرد. أى يخرز اه وفى القاموس أن الاراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها وأن السراد الخرز فى الاديم كالسرد اه وهو أيضا ككتاب

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية الى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى باسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع الى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أى صوغا كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة قال فى التسهيل وربما استغنى عن فاعل بفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو أيقع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق اه بزيادة الامثلة من الدمامينى (قوله من ذى ثلاثة) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا باطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجئ اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الايهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى وكلام المصنف وان لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بانه لاحاجة اليه على أنه ساقط فى بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره القرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديا نحو غذا الصبى باللبن أى رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم فيكون رمزا من المصنف الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة أنه لاحاجة الى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا الى قوله فيقال غذا الماء وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا بهما بمعنى ربى فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة

بسم الله مجراها ومرساها ومزقناهم كل ممزق وقوله الحمد لله ممسانا ومصبحنا ﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾ (كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذى ثلاثة يكون) لازما (كغذا) الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره القرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب (وهو قليل فى فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر ونعم فهو ناعم

٢ (قوله وغفل) الذى فى القاموس وعتل اه (قوله للبيان) يحتمل أنها من اضافة المسمى الى الاسم هذا ان أريد بالابنية المواد وأما ان أريد بها الاوزان دون المواد فهى على معنى اللام (قوله وأورق الشجر الخ) قد سمع مورق فى كلام العرب كثيرا واما وارق فهو من ورق كضرب كما فى القاموس اه

وفره فهو فاره (و)فى (فعل) بكسرها (غير معدى) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء و (فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نحو أشر) وبطر وفرح (ونحو صديان) وريان وعطشان (ونحو الاجهر) والاحمر ومما شذ فيه مريض وكهل (وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (اولى وفعيل بفعل) مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف (والفعل) لهذه ضخم وشهم و (جمل) وظرف (وأفعل فيه قليل وفعل) بفتحتين وفعال بالفتح وفعال بالضم وفعل بضمتين وفعل بكسر الفاء أو ضمها وفعال وفعول وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش وخظب فهو أخظب اذا احمر الى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو عفر أى شجاع ماكر ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الامور ونحو وضؤ فهو وضاء أى وضئ ونحو حصرت فهى حصور أى ضاق مجرى لبنها ونحو خشن فهو خشن ﴿تنبيه﴾ جميع هذه الصفات

ماورد على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بانه كان الاحسن فى صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب بحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أو فتفطن (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء (قوله وهو) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل (قوله فى الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الالوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهرى فى البدن كالعور والحور والجهر (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتنوين الثلاثة لانها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناها الذى لا يحمد النعمة والصديان العطشان والاجهر الذى لا يبصر فى الشمس وأعاد نحو فى قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر لاختلاف النوع وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء واعترض بان الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شئ أصلا الا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما (قوله ومما شذ فيه) أى فى فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لانهما من الاعراض (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل فى فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبى وغير المصنف يرى أن فعيلا قياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد (قوله والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب فهو مجمول وجميل لان فعيلا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه قاله الشاطبى وأقره غير واحد كالبعض ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله وفعل أولى وفعيل بفعل حيث فرض الكلام فى فعل بالضم ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو فى قوله والفعل الخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييدا بل مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج اليه فتدبر (قوله بالفتح) أى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم (قوله وفعال) أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أى بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحرش) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف (قوله وخظب) بالخاء والظاء المعجمتين على ماذكره المصرح وتبعه غيره والذى فى القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته فى مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة فى صفرة أو غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى المصباح وقوله الى الكدرة أى مائلا الى الكدرة (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة فالفاء (قوله ونحو غمر) بالغين المعجمة فالميم (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون مما من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على ان أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين وفى القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه

الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لابنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها في الباب الآتي لان المذكور فيه أحكامها لا ابنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا الى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد (قوله صفات مشبهة) أي ان قصد بها الثبوت والدوام وان لم تضف الى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطي وغيره أنها اذا قصد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل وفي التصريح عن الشاطبي وغيره أنه اذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل حاسن لا حسن وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أي أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الاصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر الا مع ما يدل على خروجه عن الاصل واستعماله في الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين واما غير فاعل فمشترك في الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله اذا دل على الثبوت) أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أي استغنى ونسبة الاستغناء الى فعل مجاز كما اشار اليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وزنة) أي موزان المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أي من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلو الاخير) أي ما يتلوه الحرف الاخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل وأما منتن بضم التاء اتباعا فشاذ وشذ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من احصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة اى تكلم بما لا يعقل فان كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس ٢ وألفح بالفاء والحاء المهملة أي افتقر وصار مفلسا واجرأشت الابل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أي سمنت وشذ أيضا بحي اسم فاعل افعل على فاعل كاورس الشجر اذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأمحل البلد اذا قحط فهو ماحل (قوله وضم ميم زائد) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ (قوله وان فتحت الخ) أي ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع ان افعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله واحزنه وزكم وازكمه الله وحم الرجل من الحمى واحمه الله وحم الشئ واحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل اه دماميني ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل انه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى ارق اه وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعده مأتيا أي مرضية وآتيا وقيل الاول مجاز عقلي أي راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت امر أي فعلته (قوله الا انها غيرت) أي عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموى فنقلت حركة ياء الاول الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين

الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضا (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) أي وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف (وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا) أي يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخير مطلقا أي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (وان فتحت منه) أي من هذا (ما كان انكسر) وهو ما قبل الاخير (صار اسم مفعول كمثل المنتظر) والمستخرج (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد زنة مفعول كآت من

قصد) يقصد فانه مقصود وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به ومنه مبيع ومقول ومرمى الا انها غيرت ﴿ تنبيه ﴾

(٢) (قوله وألفح الخ) هو بالجيم لا بالمهملة كما في القاموس والصحاح اه

وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت حركة واو الثاني الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء (قوله مراده بالثلاثي) أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله فيما يراد من ذي ثلاثة يكون وان تبادر من الشرح قصد الاول فقط (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو عسي وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا أي لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أي عن مفعول) وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أي معل وأعقدت العسل فهو عقيد أي معقد كذا في التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أي صاحب هذا الوزن أي موازنه (قوله في الدلالة لا العمل) قال الدماميني فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول اه كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه ولقائل أن يقول شروط العمل انما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اه وفي الهمع ما نصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك أو اجازته الى نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر الى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل (قوله فعل) أي بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أي بفتحتين كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أي وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أي ونقض وعدو خبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولان اطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد (قوله وفعلة) أي بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له الخ) أي لانه لا لبس فيه بخلاف ماله فعيل بمعنى فاعل (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفي وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل لمحذوف اي وانما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

﴿ تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشموني
ويليه الجزء الثالث وأوله الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

مراده بالثلاثي المتصرف (وناب نقلا عنه) أي عن مفعول (ذو فعيل) مستو يافيه المذكر والمؤنث (نحو فتاة أوفتى كحيل) أو جريح أو قتيل ﴿ تنبيه ﴾ مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط قال في التسهيل وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح وفعل كقنص وفعلة كغرفة وبكثرة فعيل اه ﴿ خاتمة ﴾ قال الشارح ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفي التسهيل ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم والله أعلم

(قوله ولقائل) انظر على أي شيء يرد وسبق ان اسم المفعول ليس له شروط زائدة على شروط اسم الفاعل ثم ظهر أنه جواب عن قوله والمصنف الخ ويلزمه موافقة المصنف لابن عصفور تأمل

الجزء الثالث

من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة
الاشمونى على ألفية الامام ابن
مالك فى النحو والصرف
نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

﴿ وبهامشه شرح العلامة الاشمونى مع بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ
احمد الرفاعى أحد أكابر علماء السادة المالكية بالازهر رحمه الله ﴾

﴿ طبع على نفقة ﴾

صاحب المكتبة الأزهرية
بالسكة الجديدة بمصر
سنة ١٣٤٣ هـ

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها وان كان معتديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان ﴿تنبيهان﴾ الاول انما قيد الفاعل بالمعنى لانه لا تضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى * الثانى وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وانها تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه فى العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بان استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله ولا تجر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بان المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضا عن الثانى بان المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف وان قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه مما سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر فى التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بان المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندى فى الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح اللازم فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من ان المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لا كثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وأن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لا يدخل فى تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة أى فى بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لا تضاف الخ) قضية هذا التوجيه ان التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أى معنى متعلق بالغير (قوله وأنها تؤنث) أى بالتاء أى غالبا وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة

(قوله وأجيب) أو يقال انه على مذهب الاقدمين من المناطقة ولا يرد ان الرسم لا يشمل اسم المفعول اذا كان صفة مشبهة لما مر من ان مرفوعه فاعل على ما فيه أو تسامح فى قوله فاعل بان اراد به ما يشمل النائب

متوقف على استحسان اضافتها الى الناظم واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسناده عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة (قوله ماصيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أى من مصدره والتقييد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاده شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدمامينى أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول فى عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصرح مانصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره اه ثم راجعت الدمامينى فرأيته صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الثانى (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأمار حيم وعليم ونحوهما مقصور على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه اشارة الى أن المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر والمراد بالدوام الثبوت فى الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ثابت دوامه اه ويوافقه قول الدمامينى نقلا عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الازمنة فليس معنى حسن فى الوضع الا وحسن سواء كان فى بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى الخ تقتضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى فى باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضيه بمعزل (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا فى شرح

ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسن الى آخره خبر وقوله (وصوغها من لازم لحاضر) الى آخره عطف عليه لتمام التعريف أى ومما تمتاز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا الا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن وأمار حيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدى كضارب وأنها لا تكون الا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كطاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون

الجامع لكن الذى فى الهمع أن الزمخشرى وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لأنها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثى) خرج المبنية من غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسود الخماسى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل هكذا قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر انها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار منه (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بال بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما يعد شرطا ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بان يراد فى الجملة بخلاف عبارته فى الكافية (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لان الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فانه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيد افان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو زيدا أنا ضارب به لصحة عمل ضارب المذكور فى زيد الو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله فى زيد الو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة (قوله وكونه ذا سببية وجب) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أن حسن الزيدان وما قبيح العمران لان عملها فى هذين بما فيهما من معنى الفعل وبقى مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا أنا ضارب زيدا وعمرا بخفض زيد ونصب عمر باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح

وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن الوجه و(جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعدى) لواحد (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى قدحدا) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر ﴿تنبيه﴾ ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها لان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية والاعتماد واقتضاء الحال ﴿ شرطان فى تصحيح ذا الاعمال اه (وسبق) ما تعمل فيه مجتنب بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أنا ضارب به وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه (وكونه ذا سببية وجب)

أى ويجب فى معمولها ان يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أى منه وقيل الى خلف عن المضاف اليه ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت

مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعا أو نصبا وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة وردعليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بان اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل ان يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا فى المغنى والدمامينى عليه (قوله فى معمولها) أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان (قوله أى متصلا) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببى الآتية وان لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا بارزا متصلا) أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها فان قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فى الوجه الداعى الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة اه دمامينى (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق فى الهاء وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بان المعمول انما يجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسناده عنه النصب كما مر فى اعمال اسم الفاعل وبان أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر وبفتح الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف (قوله يتنوع السببى) يظهر لى أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببى المنصوب السابق حقيقة أو حكما بان كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما فى الشاهد الثانى أو مجرورا صالحا لذلك كما فى الاول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهى السمينة كما فى القاموس أى سمينات الارداف والاعجاز فهى المراد بما التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيآت الارداف والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث فى الاستشهاد بالبيت بانه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شئ فيكون من النوع الثانى (قوله يشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله جما) أى كثيرا ونوالا أى عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال

* تنبيهات * الاول قول الشارح ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخر مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها فى الظرف ونحوه انما هو لما فيها من معنى الفعل * الثانى ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت فى السلم * وفى الحرب كالح مكفهر فعلم ان مراده بالسببى ما عدا الاجنبى فانها لا تعمل فيه * الثالث يتنوع السببى الى اثنى عشر نوعا فيكون موصولا كقوله

أسيلات أبدان دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه المآزر

وموصوفا يشبهه كقوله

ازور امرأ جما نوال أعده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

والشاهد فى جما نوال ومضافا الى أحدهما كقوله

والمستتر لامرأة ولم يبرز لأمن اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة ومافى العينى مما يخالف ماقلنا غير ظاهر (قوله فعجمتها) أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه بالزمام قبل الاخيار أى جهتهم منزلة تمييز التأنيث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت والازر بضمتين جمع أزار وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أى الازر لهن أوأل خلف عنه نظير ماتقدم وقد يبحث فى الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أى ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جميلة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم مافى كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه ان المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به الا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الاخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح مابين الخاصرة والضلع الخلف (قوله فارفع بها) اعلم ان الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت ان صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها لمثلها فى التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظى والمعنوى والا بان اختصت باحدهما لفظا ومعنى كأكمر ورتقاء أو لفظا فقط كآلى أى كبير الالية وعجزاء أى كبيرة العجيزة أو معنى فقط كحصى وحائض لم تتبع الا بما يماثلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما وأجاز الاخفش تبعيتها فى الاقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا هذا ملخص مافى التسهيل وشرحه للدمامينى (قوله وانصب وجر) أى بها بحذف معمولها لدلالة الاول وانما جاز فى النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى شيخ وكثير الاخوان أى متقوبهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببى عن ظاهر الفاعلية الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يتهيأ لها مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الا خ وزيد أحمر النور لانه لا معنى لذلك الا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببيه على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببيه صفة نفسه فان قيل أليس الصفة فى نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض ان الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها الضمير صاحبها (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ومصحوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة الى أحد انواع السببى الاثنى

فعجمتها قبل الأخيار منزلة والطيبى كل ما التأنث به الازر

ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان رمح يطعن به ومقرونا بال نحو حسن الوجه ومجردا نحو حسن وجه ومضافا الى أحدهما نحو حسن وجه الاب وحسن وجه أب ومضافا الى ضمير الموصوف نحو حسن وجها ومضافا الى مضاف الى ضمير نحو حسن وجه أبيه ومضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه ذكره فى التسهيل ومضافا الى ضمير معمول صفة اخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره فى شرح التسهيل وجعل منه قوله سبتنى الفتاة البضة المتجرد * اللطيفة كشحه وما خلت ان اسبى (فارفع بها) اى بالصفة المشبهة (وانصب وجر مع ال * ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها) اى بالصفة المشبهة

عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجهه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أي من أل والاضافة (قوله ولا تجرر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أي لتالي أل ولو بواسطة الاضافة لضميره فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما في سم (قوله ومالم يحل) أي من أل والأضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما أي علم وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها وأما قوله ومالم يحل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما في مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كما في مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما في نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أي ابدال بعض من كل يعني حيث أمكن الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكي من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير فان قيل على القول بان العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع أجيب بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها لما مر (قوله أو معرفة) أي لاقترانها بال (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنتان لما سيأتي في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة الاولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميل الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذربة وكرما مهموما الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثمانى في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا اما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفا وثمانمائة ومعمول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث فاذا ضربت الثماني في الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده في التصريح (قوله مالزم منه الخ) سيأتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافتها مع تعريفها بال الى الخالي وتقدم في باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثني عشر بعد اخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوي ومراده بالواجب

(مضافا أو مجردا ولا * تجرر بها مع أل سما) أي اسما (من أل خلا ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما) أي لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية قال الفارسي أو على الابدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة أو معرفة وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث فتلك اثنان وسبعون صورة الممتنع منها ما لزم منه اضافة ما فيه أل الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وذلك تسع صور وهي الحسن وجه الحسن وجه أب

قول المحشي من ضمير الصفة كذا في نسخ الحواشي ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر في الصفة اه

الواجب الاضافى أى بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا ينافى ما مر أن من المعنوية اضافة النكرة الى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه فى البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية انما تجوز اذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بال ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغى أن محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفى الامثلة الثلاثة بعده غير محلى بال كزيد والا فلا امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير مافيه أل وكذا فى المثال الاخير فمحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المرأة قاله سم (قوله وليس منه) أى من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم يحل الخ) لو جعل الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله ومالم يحل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولاختصاص قوله ومالم يحل الخ بالجر كما تقدم وقوله وماسوى ذلك عام فى الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ملازم منه الخ الواقع هو وقوله وماسوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة الا أن يدفع الثانى بان المراد كما أشار اليه بقوله ومالم يحل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وماسوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوى الصور فى الجواز (قوله فالقبيح رفع الصفة الخ) أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلى بال أو لا فهذه أربع صور تضرب فى صورتى الصفة بثمان (قوله لما يرى) أى فى الاربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أى كما هو مذهب الكوفى (قوله لقيام السببية فى المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية فى اللفظ (قوله ودليل الجواز) أى من السماع (قوله بهمة) بضم الموحدة الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت شهم بفتح الشين المعجمة قوى القلب ذكيه قلب فاعل شهم منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أى مجرب للامور لاذى كهام أى لا صاحب سيف كهام بفتح الكاف أى كليل ينبو أى يبعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أى لما فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى كذا فى التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة المعرفة كذلك الا ان يفرق بان فى المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بانها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافى هذا فرض الموضح فى باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح فى شرح التوضيح على الموضح بانه كان الاولى له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فى القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذى قبله قبيحا اه وقد أسلفنا فى باب الاضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تسامحا فلا ينافى ما هنا جعلهم هناك الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أى سواء كان تعريفها بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره ثمان صور هى الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببى النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه (قوله وجرها اياها) قيل وجه الضعف مافيه من شبه اضافة الشئ الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها لانه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان فى الصفة المعرفة كالنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما فى الصفة المعرفة شئ آخر يقتضى امتناع الجر بهما منعناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا ست صور

يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بحر خالها لاضافته الى ضمير مافيه أل وهو الوجنة نعم هو ضعيف لان المبرد يمنعه كما عرفت فى باب الاضافة وماسوى ذلك فجائز كما أشار اليه بقوله ومالم يحل فهو بالجواز وسما أى علم لكنه ينقسم الى ثلاثة أقسام قبيح وضعيف وحسن فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف الى المجرد منه وذلك ثمان صور هى الحسن وجه الحسن وجه أب حسن وجه حسن وجه أب الحسن الوجه الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن وجه الاب والاربع الاولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير وانما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية فى المعنى مقام وجودها فى اللفظ لان معنى حسن وجه حسن وجهه اومنه ودليل الجواز قوله * بهمة منيت شهم قلب منجذ لاذى كهام ينبو فهو نظير حسن وجه والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها لا فرق والضعيف هى نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وجرها اياها سوى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها

هى بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما (قوله وجر المقرونة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه (قوله وذلك) أى الضعيف أو المذكور من النصب والجر بن (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفى قوله والحسن الوجنة الخ دون غيرهما اشارة فى المحل الاول الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثانى وفى المحل الثانى الى ان ما بعده امثال النوع الثالث (قوله فى الاول والثانى) أى نصب الصفة المنكرة المعرف بأل ونصبها المضاف الى المعرف بها (قوله ونأخذ بعده الخ) روى نأخذ بالجزم عطفا على جواب الشرط والرفع استئنافا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح فى شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزا الخ والضمير فى بعده للمدوح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذناب الشئ بكسر الذال المعجمة عقبه والاجب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب سنامه لشدة هزاله أى نبقى بعده فى شدة وسوء حال وفى أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان أضيف الى ما بعده والا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للثانى أيضا لان المضاف للمحلى بال بمنزلته اذ لا فرق (قوله أنعتها) أى أصفها والضمير للنوق وانى الخ تعليل لما قبله والنعات جمع ناعت أى واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهى عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهى أعلى الشئ والمراد بها هنا السنام ووادقة صفة لكوم من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذ لا فرق) علة لمحذوف أى وإنما كان دليلا للجواز فى بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه لا فرق (قوله أقامت على ربعيهما) على بمعنى فى والضمير للدمنتين فى البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهى ما بقى من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا أى الجبل وكميتا الاعالى صفة جارتا أى شديدتا حمرة الاعالى أى الاعليين فالجمع مستعمل فى الاثنين جونتا مصطلاهما صفة ثانية أى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جر جونتا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى الاخير اذ لا فرق (قوله فى هذا النوع) أى المجرورات سوى الاخير (قوله مطلقا) أى فى الضرورة والسعة (قوله يشبه اضافة الشئ الى نفسه) أى لان الوصف عين مرفوعه فى المعنى وانما قال يشبه لانه لم يضف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه كما مر (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال والوشاح شئ مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفى رواية صفر ردائها (قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفى رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكلتاهما صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح اسنادا ولا يظهر الجمع بينهما (قوله شثن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثلثة أى غليظها (قوله فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير

حسن وجه ابيه حسن ما تحت نقابه حسن كل ما تحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة انفه حسن الوجنة جميل خالها والحسن الوجنة الجميل خالها ويدل للجواز فى الاول والثانى قوله ونأخذ بعده بذناب عيش * اجب الظهر ليس له سنام فى رواية نصب الظهر وفى بقية المنصوبات قوله انعتها انى من نعاتها * كوم الذرى وادقة سراتها اذ لا فرق وفى المجرورات سوى الاخير قوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى جونة مصطلاهما والجر عند سيبويه فى هذا النوع من الضرورات ومنعه المبرد مطلقا لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه واجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح ففى حديث ام زرع صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه ويدل

للاخير قوله سبتنى الفتاة البضة البيت فى رواية جر كشحه وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته اربعون صورة وهى تنقسم الى حسن واحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران وقد وضعت

غير محتاج اليه (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية (قوله باشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالاشارة بصورة الثمانية التى فوق قوله بهمة الخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسن وجه أب الى أن قوله بهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الاشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الاب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الاب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن لان فيه تنبيها على أن قوله بهمة الخ شاهد الرفع فى الصور الثمانية كما مر فى الشرح وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير الى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها الخ والى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما الخ واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر اشارات الى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين الا الشاهد فى الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها * الاشارة الاولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد جر هما وهو قوله

لاحق بطن بقرى سمين * لا خطل الرجع ولا قرون

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس لحق كسمع ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع وقوله لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أى لا مضطرب الخطو متلويه وهو صفة أخرى للفرس الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا أو تقع حوافر رجليه موقع يديه ولاحق ان كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتيج الى قراءة سمين بالرفع على انه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله ولا سيئ زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخيسة بزلا الشاهد فى سيئ زى والزى بكسر الزاى الهيئة وقوله الى حاجة أى لاجل حاجة ومخيسة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذللة صفة فى الاصل لبزلا فلما قدم عليه أعرب حالا والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر فى الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهدا لهما فى الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول ووجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الاب وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ تنبيها على أنه شاهد فى حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقا * الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجها حسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو قوله

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * ممخوطة جدلت شنباء أنيابا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء وقول العينى ذو الحال محذوف أى اذا كانت مقبلة وكان تامة تكتفى لا حاجة اليه والعجزاء كبيرة العجز ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء ممخوطة أى موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته والشاهد فى شنباء

لذلك جد ولا تتعرف منه امثلته واحكامه على التفصيل المذكور بسهولة مشيرا الى ما لبعضها من دليل باشارة هندية وان كان كثيرا اشرت الى كثرته

أنيابا من الشنب وهو رقة الاسنان وصفاؤها * الاشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعهما وهو قوله بهمة الخ وقد تقدم * الاشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع حسن وجه حسن وجه أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله * تعيرنا أزر قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل * الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن سنان رمح يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ الخ وقد تقدم * الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها الى شاهد جره وهو قوله سبتني الفتاة الخ وقد تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله فما قومي بثعلبة بن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله * لقد علم الايقاظ أخفية الكرى * والشاهد في نصب أخفية بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ أي متيقظ والاخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفي وأراد بها أجفان العيون والكرى النوم * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو * الحزن بابا والعقور كلبا * والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ضد السهل وهو ذم لشخص بان بابه مغلق دون الاضياف وكلبه عقور

الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو * ما قصد بزيد العزيز من قصده ورد عليه أن من يحتمل غير الرفع الا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عربية) أي مجرورة لا معلقة والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه (قوله جامعا في ذلك) أي في الدليل بين كل متناسبين أي قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان أفراده بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامعا الخ (قوله مما يليك) اي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة) أي لتكون جاريا على عادة القراءة في الورق مثلا من البداءة بالاعلى (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بال والافالمجعول في رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة (قوله باثني عشر مربعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب في أحسنية الجر فوضع لحكم الاربعة بيتا واحدا وكاجتماع الاولين في ضعف النصب وفي قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد ان كان وفي الحكم ان لم يكن والمربع سطح احاط به أربع خطوط ولذلك سمي مربعا ويحتمل ان تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوي الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا اربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى المام بفن الهندسة (قوله بالاخيرين) أي البيتين الأخيرين المكتوب في أحدهما لفظ السبي وفي الآخر لفظ الصفة والضمير في منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول السببي) أي حكم جره وقوله الذي في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها)

بكاف عربية جامعا في ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو هذا ٧ طريقة معرفة هذا الجدول * أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون ابيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك الى ابيات الصفة المنكرة فاذا فرغت منها تنظر الى ابيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الابيات باثني عشر مربعا فالمربعات الموصولة بالاخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم الى اثني عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا

ثم مايحرس هذه الاحكام اشارة هندية فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول فاوجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم * وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الاب بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع

الضمير فى منها لاحكام السببى أى احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى أن السببى الذى قابله من أحكام اعراب السببى المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع الخ (قوله ثم مايحرس الخ) أتى بهمع عامه من قوله مشيرا الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أى بعضها (قوله بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع) هذا على مافى عدة نسخ وهو لا يناسب مامر فى الشارح كما تقدم

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	فتيح	أحسن (٨)	أحسن
زيد الحسن	وجه الاب			
زيد الحسن	وجها	أقبح	(٩)	
زيد الحسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه	أحسن		
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	كل ماتحب	نقاع		
زيد الحسن	كل ماتحب	نقاع		
زيد الحسن	نوال أعده		(١٠)	
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به			
زيد الحسن الوجنة الجميلة	انفه			
زيد الحسن الوجنة الجميلة	خالها			

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	فتيح	ضعيف (٢)	أحسن (١)
حسن	وجه الاب			
حسن	وجها	أقبح (٤)	أحسن (٣)	
حسن	وجه أب			
حسن	وجهه	أحسن (٥)	ضعيف	ضعيف
حسن	وجه أبيه			
حسن	كل ماتحب	نقاع		
حسن	كل ماتحب	نقاع		
حسن	نوال أعده	أحسن (٦)	أحسن	أحسن
حسن	سنان رمح يطعن به			
حسن الوجنة جار تيها الجميلة	أنفه	أحسن	ضعيف	ضعيف
حسن الوجنة جار تيها الجميلة	خالها			

(١) لاحق بطن بقرى سمين لاخطل الرجع ولاقرون

(٢) اجب الظهر ليس له سنام (٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * ممكورة جدلت شنباء انيابا

(٤) ببهمة منيت شهم قلب

(٥) تعيرنا انا قليل عدادنا فقلت لها ان الكرام قليل

(٦) ازور امرأ جما نوال أعده

(٧) سبتنى الفتاة البضة المتبرد اللطيفة كشحه

(٨) فما قومى بثعلبة ابن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا

(٩) الحزن بابا والعقور كلبا

(١٠) فاقصد يزيد العزيز من قصده

(قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا وبدل الخمسة اثنين وجعلنا موضع الاربعة فوق قبيح خاليا وجعلنا الاربعة فوق أقبح الذى كان عليه

(قوله صورة ثمانية فى بعض النسخ وذلك لموافقة تعداد الاشارات فى الحشى على ترتيب الاعداد اهمصححه)

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل) جوز فى التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة فى الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها فى مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضر هموها) من النضرة وهى الوضاءة والبهجة وفيه أن ماذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغى أن يقول كغيره قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجميلة) كون الضمير فى محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء أنه فى محل جر قاله السيوطى أى لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بال الى كل معرفة (قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بال أولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أى من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غربال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أى من رفع السببى ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أى القوى الجرى لأبت أى رجعت وأنت غربال الاهال أى مثقب الجلد من وقع الاسنة

﴿ التعجب ﴾

اعلم انه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى والمختار وفاقا للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الانبارى والصيمرى جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى فى غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمى بعد أن نقل فى كتابه الاعلام افتاء السبكى بالجواز ساق كلام ابن الانبارى ملخصه اعترض الكوفيون على البصريين فى قولهم أن ما أفعله فعل بانه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فاجابوا بان معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ اما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا لشئ جعله عظيما وقيل هو اخبار بانه فى غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثانى مجاز فى الاخبار اه ويكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص عامه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لأنه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدمامينى وغيره (قوله تعجبا) أى لاجل التعجب أو متعجبا أو فى وقت التعجب (قوله اى يدل على التعجب) الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما فى كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدمامينى بانه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بامر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف فى التعجب مجازا عما وضعت

﴿ التعجب ﴾

الاضافة الى ما هو فاعل فى المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز والله أعلم

بافعل انطق بعد ما تعجبا * أوجئ بافعل قبل مجرور وبا اى يدل على التعجب وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم

برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بال فالاول نحوهم أحسن وجودا وأنضر هموما والثانى نحو الحسن الوجه الجميلة * الثانى انما تأتى مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق فى باب الاضافة اه ﴿ خاتمة قال فى الكافية * وضمن الجامد معنى الوصف * واستعمل استعماله بضعف * كانت غربال الاهاب وكذا فراشة الحلم فراع المأخذا أى من تضمين الجامد معنى المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قوله فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكلب دونه كلب وقوله * فلولا الله والمهر المفدى * لأبت وألت غربال الاهاب * ضمن فراشة والحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجراها فى

له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ولله أنت وما أنت جارة فى التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتنزه وبكون دره منسوبا بالله و بكون المخاطب منسوبا بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية أوعن نفى جوارها ان كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أوحال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفى السبب ثم رأيت فى شروح البخارى التصريح به (قوله لله أنت) أى فى جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك فارسا (قوله ياجارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجز والكامل المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبر ان كانت نافية حجازية ومرفوعا ان كانت نافية تميمية وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لاطرادهما) أى كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر فى واها ولك رده بان وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الافعال ألفاظ الافعال (قوله ضميرا يعود عليها) أى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أى واجب التقديم لانها فى كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة دماميني (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أى المناسب له قصد الابهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا فى أفادته فلا ينافى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله ومابعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب فى هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتى قال الرضى معنى ما أحسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هى استفهامية) أى مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف فى شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية أى فى الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مالى لا أرى الهدهد اه ومابعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى افهام المراد الى الصلة (قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لانه يقال عليك بى و رويد بى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الاول لان عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكروه فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بان مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء (قوله ومابعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بأنه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت * من هؤليائكن الضال والسمر * والضال بضاد معجمة فالف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما فى كتب اللغة

سبحان الله المؤمن لا ينجس
لله دره فارسا لله انت
ياجارتا ما أنت جارة
وقوله واها لسلمى ثم
ودا واها * والمبوب
له فى كتب العربية
صيغتان ما أفعله وأفعل
به لاطرادهما فيه فاما
الصيغة الاولى ففيها
اسم اجماعا لان فى أفعل
ضميرا يعود عليها
وأجمعوا على أنها مبتدأ
لانها مجردة للاسناد
اليهم اختلفوا فقال
سيبويه هى نكرة
تامة بمعنى شئ وابتدئ
بها لتضمنها معنى
التعجب ومابعدها خبر
فموضعه رفع وقال
الفراء وابن درستويه
هى استفهامية ونقله
فى شرح التسهيل عن
الكوفيين وقال
الاخفش هى معرفة
ناقصة بمعنى الذى وما
بعدها صلة فلا موضع له
أو نكرة ناقصة وما
بعدها صفة فحلها رفع
وعلى هذين فالخبر
محذوف وجوبا أى
شئ عظيم واختلفوا
فى أفعل فقال البصريون
والكسائى فعل للزومه
مع ياء المتكلم نون الوقاية
نحو ما أفقرنى الى رحمة
الله فتحته بناء كالفتحة
فى زيد ضرب عمرا وما
بعده مفعول به وقال بقية
الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله * ياما أميلح غزلانا شدن لنا *

ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه وأحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به * وأما الصيغة الثانية فاجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو فى الاصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير اذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت بخلافها فى نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها كقوله * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * وانما تحذف مع أن وأن كقوله وأحب الينا أن تكون المقدما * لاطراد حذف الجار معهما كما عرف وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والباء للتعدية ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وانما التزم افراده لانه كلام جرى مجرى المثل (وتلو افعل انصبنه) أى حتما لما عرفت (كما أوفى خليلينا وأصدق بهما) (تنبيه) شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة كما أرشد اليه تمثيله فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل انتهى

كما عرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف ورد بان المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة أعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبا وفسرها فى التصريح بان يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا لا حقيقة ولا حكما (قوله وصف لزيد لا لضميرما) فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق فى الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل فى الصورة (قوله على فعلية أفعل) أى فيها فحصل الربط بوانما اجمعوا على فعلية أفعل لان صيغته لا تكون الا للفعل وأما اصبع فنادر قاله المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى فى الاصل والا فالجملة بتمامها نقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو فى الاصل ماض الخ) فاصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ فى التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ظهر لى (قوله وانما تحذف مع أن وأن) الذى فى التصريح نقلا عن الموضح فى الحواشى أنها انما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أن يقوم (قوله والباء للتعدية) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه ان يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اه دماميني هذا وفى الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالامر وجىء بالباء المعدية التى تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صار ذا كرم اه ملخصا وبه يعلم تقصير الشارح وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغنى فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للالصاق (قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن ياحسن بزيد أى دم به والزمه اه تصريح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة وبرده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيآن فى حالة واحدة اه دماميني (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بافعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) اى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص

(وحذف مامنه تعجبت استبح) منصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الحذف معناه يضح) أى يتضح فالاول كقوله
جزى الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما * أى ما أعفهم وأكرمهم والثانى وشرطه أن يكون

بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أى من حاله والسين والتاء فى استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا فى نحو زيد أحسن بزيد لأن الاظهار فى موضع الضمير فى نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وزيدا ما أحسن زيد الا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك فى مقام الثناء على زيد لانا نمنع كون المحذوف فى ذلك اسما ظاهرا ونحكم بانه ضمير يرجع الى المثنى عليه فى المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذى هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفى تعبيره بقد اشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله فشاذ) الاوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل فى نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وان كان فى حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازه حينئذ) أى حين استتر فى الفعل وأجيب بان عدم ابرازه لالحاقه بضمير أفعل فى نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير فى أحسن لم يجمع فى أحسن به بجامع اتفاق الفعلين فى المعنى أو لكونه فى تركيب جرى مجرى المثل الذى لا يغير (قوله كنا من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسى امتناع الاستتار فى نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفى كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قد مالانه نصب على الظرفية أى فى الزمن القديم وكذا بحكم والباء فى بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجىء على طريقة واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما بخروجه عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ماذكر كيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون مجيئه) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظر اللفظ كلا (قوله أدل على مايراد به) أى من التعجب وانما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى ثلاث (قوله صرفا) أى تصرفا تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل فضل) أى زيادة وقوله تم أى يكتفى بمرفوعه (قوله يضاهى أشهلا) أى فى الوزن وكون مؤنثه على فعلاء (قوله أى لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتزاز أعنى قوله من ذى ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافى (قوله فلا يقال ما أجلفه) أى لبنائه من غير فعل لكن فى القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة

أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره فى شرح الكافية نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم وأما قوله
فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فأجدر
أى به فشاذ * (تنبيه) * انما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها وذهب قوم منهم الفارسى الى أنه لم يحذف وأنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ فى التثنية والجمع والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا (وفى كلا الفعلين) المذكورين (قد ما لزما * منع تصرف بحكم حتما) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به فالاول فى الماضى كتبارك وعسى الثانى فى الامر كتعلم بمعنى اعلم وقيل أن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذى كان حقه أن يوضع للتعجب فاثبت فلم يوضع (وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا) أى لا يبنى هذان الفعلان الا مما استكمل ثمانية شروط الاول أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار فلا يقال ما أجلفه وما أحمره وشذ

ما أذرعها أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها فى الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول * الثانى أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا أفعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملأه القربة لانهما من اتقى وامتلأت وما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى * الثالث أن يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به * الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات * الخامس أن يكون تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فان التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ وأصبح وأمسى زائدتان * السادس ان يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام * السابع ان لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع * الثامن ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا

فاثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا فى القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقتضى انه لم يسمع له فعل وفى بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذى من أئمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول فى الرباعى المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب فى ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح (قوله الا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا أفعل (قوله فقيل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين أو من التعدى لاثنين الى التعدى لثلاثة بان وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين فان الاصل عطا زيد الدراهم أى تناولها وولى المعروف أى تناوله (قوله وما أملأه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد أما الاول فمن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثانى ان ما أملأه مصوغ من ملأ الثلاثى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسى وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملأ القربة وهى الصواب (قوله لانهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلا فلا يكونان شاذين لدورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدمامينى بان الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به (قوله أن يكون تاما) أى لانه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب افعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبنيان من منفى) أى لالتباسه بالمثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج واعترض بانه قد جاء فى الاثبات كما فى نوادر القالى ويجاب بان ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الاثبات (قوله ان لا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لانه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كافعل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل (قوله ان لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت

فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال في التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان أمن اللبس ﴿تنبيهان﴾ الاول بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما اكثر قائلته قال في التسهيل وقد يغنى في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى في غيره اى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعد في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما نومه ﴿الثاني عد بعضهم من الشروط ان يكون على فعل بالضم اصلا او نحو بلا اى يقدر رده الى ذلك لانه فعل غريزة فيه ير لازما ثم تلحقه همزة النقل و بعضهم ان يكون واقعا و بعضهم ان يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (واشدد او اشدا و شبههما ﴿يخلف ما بعض الشروط عدما) من الافعال (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط صريحا كان او مؤولا (بعد) أي بعدما افعل (ينتصب ﴿وبعد افعل جره بالباء يجب) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على افعل ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه او حمرته (قوله او أشدد او اعظم بها وكذا المنفي والمبني للمفعول الا ان مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم

بزيادة ما وهي خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) أي لا من اللبس (قوله ان أمن اللبس) أي بان كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي اليه (قوله لم يذكره هنا) أي وأشار اليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أي فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما أبعده (قوله وقعد الخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بان منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندي فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أي يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا ان التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أي غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أي المذكور من كونه على فعل أصلا أو نحو بلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهي المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر رد الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدماميني ولصاحب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم في مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين و بعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك ان تقول المفعول الثاني مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أي ما أعلم زيدا بكذا أو ان ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثاني فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله وأشدد أو أشدا الخ) المتبادر منه ان أشدد وأشدا مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الاتيان بنحو أشدد وأشدا التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشدا مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتد الخماسي على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشدد الرباعي فعلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشدا استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله وأشدد وأشدا الخ فعلهما المصوغان منه شددا ثلاثيا كما ذكره الناظم في شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بانهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشروط في أنفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أو شبههما) أي كاكثروا كبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أي يخلف فعلي التعجب المأخوذين مما ذكر قال في التصريح ولا يختص التوصل باشدد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها و يظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما أكثر ان لم يقم لان ان مع لم ليست للاستقبال فتأمل

ماضرب وأشدد بهما وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول والا فمن الثانى تقول ما أشد كونه جميلا أوما أكثر ما كان محسنا أو أشد أو أكثر بذلك وأما الجامد والذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة (و بالندور احكم لغير ماذكر * ولا تقس على الذى منه أثر) أى حق ماجاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهى من فعل فهو أفعل كانهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب (١٩) لن يقدما * معموله) عليه (ووصله بالزما * وفصله) منه (بظرف او بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف فى ذا استقر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد احسن وان قيل ان بزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما احسن ياعبد الله زيدا ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به يكذب وقوله خليلى ماأحرى بذى اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر وقوله * وأحر اذا حالت بان أتحولا * فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال فى شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمر اولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن فى الدار عندك بجالس * (تنبيهات) * الاول قال فى شرح الكافية لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح فى نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة عندا وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول على كرم الله وجهه أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا قال فى شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه

(قوله فان قلنا له مصدر) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الاول كما مر فى محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لا فعل له والظاهر ان لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اه والمتجه عندى انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو مافى معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فافهمه (قوله و بالندور الخ) اعترض بانه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله و بالندور الخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس الخ) اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الاول اشارة الى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله ما أهوجه) فى القاموس الهوج محركة طول فى حمق وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم و بضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل وفيه أيضا الارعن الاهوج فى منطقه والاحمق المسترخى وقد رعن مثلثة رعونة ورعنا محركة وذكر صاحب ضياء الحلوم الاهوج فى فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهى من فعل فهو أفعل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كانهم حملوها على ما أجهله) أى لمناسبتها له فى المعنى وهو بيان للمسوغ فى الجملة (قوله أقمن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا وردبان ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أى حقيقا (قوله لن يقدما معموله عليه) أى لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق فى غير موضع وان خالفه كلام الدمامينى الذى اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان بزيد مفعول به) أى كما مر أى الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا فى الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل نقله السيوطى عن أبى حيان و بهذا يعلم ما فى غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم (قوله وأحر الخ) صدره * أقيم بدار الحرب ما دام حربها * والشاهد فى اذا حالت فانه ظرف لاحر فاصل بينه و بين معموله (قوله ولا أحسن فى الدار عندك) كذا فى نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفى نسخ ولا أحسن فى الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول على الخ) أى فى حق عمار ابن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا أى مرميا على الجدالة بالفتح وهى الارض

الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك * الثانى قد سبق فى باب كان انها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومنه قوله ما كان اسعد من أجابك آخذا * بهداك مجتنبا هوى وعنادا ونظيره فى الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان (٢٠) قصد الاستقبال جئ بيكون * الثالث يجر ما تعلق بفعلى التعجب من غير ما ذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما أحب زيدا الى عمرو والافباللام ان كانا من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا ببكر وباللام ان كانا من متعد غيره نحو ما أضرب زيدا لعمرو وان كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به نحو ما أغضبنى على زيد ويقال فى التعجب من كساء زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بافعل لا به خلافا للكوفيين ﴿خاتمة﴾ همزة أفعل فى التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الاصل نحو ما أظرف زيدا أو الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتليها نحو ما اطول زيدا وأطول به ويجب فك افعل المضعف نحو اشدد بحمرة زيد وشذ تصغير افعل مقصورا على السماع كقوله يا ما أمليح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر * وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو أحيسن بزيد والله اعلم ﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

بكذا

(قوله لمنعهم أن يكون له) أى لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأشبه مالا مصدر له كنعم وبئس اه دمامينى (قوله فما مصدرية) أى وهى ومدخولها فى محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه فى المغنى (قوله فان قصد الاستقبال جئ بيكون) هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعلى التعجب) أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر اراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا او يحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالى ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دمامينى (قوله ان كانا من متعد غيره) أى بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بمدلول عليه بافعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بافعل لما علمت من أنه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره فى الاول يكسوهم وفى الثانى يظنه (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى (قوله فى الاصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى فى حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كاغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض فى المعنى وأما عند من جعله أمر الفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) اى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا القول وابيع وأدعى وأرمى (قوله ويجب فك أفعل الخ) أى كما سيأتى فى قوله

* وفك افعل فى التعجب التزم * (قوله وشذ تصغير افعل) اى بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم فى جعل تصغير افعل شاذا وعزا طرده الى ابن كيسان فقط والذى فى المغنى ان النحويين اجازوا تصغيره بقياس لشبهه بافعل التفضيل وزنا واصلا وافادة للمبالغة واراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانبارى ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدمامينى قال ابو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا فى احسن واملح كما قاله الدمامينى ونقله فى المغنى عن الجوهرى

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

أى فى المدح والذم كجبذا وساء واعلم ان لنعم وبئس استعمالين احدهما ان يستعملا متصرفين كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وامر واسم فاعل وغيرها وهما اذ ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد

بكذا ينعم به فهو ناعم و بئس يبئس فهو بائس * الثانى أن يستعملا لانشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان خروجهما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح أفاده الشاطبى (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم و بئس (قوله بدليل فبها ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال و بدليل ما حكاه الكسائى من قولهم نعمار جلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها لا نعم و بئس فقط ويجاب بأنهما العمدة فى افادة الانشاء وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما ما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم و يبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد و يحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد و يحتمل أنه حال ثم قياس ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسمية نعم و بئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر و يجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أى سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها لانه لا يأتى فى البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله انه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافها الطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة فى بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أى والانشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال الدمامينى وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بموجود خارجا فى أحد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولود وقال نعم الولد هى والله ماهى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ماهى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان

(فعلان غير متصرفين * نعم و بئس) عند البصريين والكسائى بدليل فبها ونعمت واسما عند الكوفيين بدليل ماهى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وقوله صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر وقال الاولون هو مثل قو* عمر لئما ليلى بنام صاحبه *وسبب عدم تصرفهما لزومها انشاء المدح والذم

على سبيل المبالغة وأصلهما فعل وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذى عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال فى بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارنى أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله فنعم ابن أخت القوم

غير مكذب * وانما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل * (تنبيهات) * الاول اشتراط كون الظاهر معرفا بال أو مضافا الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله * فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وصاحب الركب عثمان بن عفانا ونقل اجازته عند الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم

على

عبد الله هذا وكقوله بئس قوم الله قوم طرقوا * فقروا جارهم لحاوحر وكان الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ الى ما فيه أل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسى اسناد نعم وبئس الى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان الى ما فيه أل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسر الضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذى ليس كذلك قال فى شرح التسهيل

الاولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيدان الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال فى بئس بيس) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا فى الهمع ثم ان كان الابدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى (قوله رافعان) أعرب به القارضى خبر مبتدا محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بان يراد بما قارنها ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ شبابها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه فى باب الاضافة من نحو * الواهب المائة الهجان وعبدها * بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو * الود أنت المستحقة صفوه * فالاولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كأن الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره) أى تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لامكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم أى فاطعموا ضيفهم لحما وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وان لم تكن معرفة) أى لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أى بجامع ارادة الجنس فى كل (قوله كان مفسرا) اى تمييز (قوله والذى ليس كذلك) أى لانه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسر اللضمير (قوله قال فى شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه

ولا ينبغي أن يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به * الثاني ذهب الاكثرون الى أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية
ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من

على أن أل في نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغي أن يمنع) أي والكلية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذي) أي مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به (قوله جنسية) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتي وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أي انه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح أي قصدا أو تبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أي ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بان العموم يؤدي الى التناقض في نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بان الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره) أي تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله انه أي الحال والشأن (قوله جعل المدح للجنس) أي قصدا لجميع أفراده ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفريعية (قوله عدوا المدح الى الجنس) أي جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة في مدحه (قوله وقيل مجازا) أي جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا (قوله فقيل المعهود ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أي في الذكر صريحا أو كناية أو في العلم كما هو في شأن مدخول لام العهد الخارجي (قوله تفخيما للامر) أي مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الابهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون أل للعهد الخارجي (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكري وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فاذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بانه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدا محذوف فعليهما لا اظهار في مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكري حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر أل حينئذ لاي أقسام العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بان أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد اليه تعليله (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لان الجنس شئ واحد وان أريد في ضمن جميع أفراده كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) اي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريريه السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع يفضل أي يفوق افراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم أي أولئك الافراد رجلين رجلين في المثنى أو رجالا رجالا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بال الجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع أفراده التي هي مثنيات ولجنس الجمع الذي في ضمن جميع أفراده التي هي جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان افراد المثنى والجمع مثنيات

بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أجيب عن ذلك على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس اذا ميز وارجلين رجلين أو رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا * الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس

أفراده ولهؤلاء في تقريره قولان * أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذا لا أبلغ في اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص * والثاني أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء

بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله

لعمرى وما عمرى على بهين * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم قال فى شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع

وجموع وأما على القول بان افرادهما آحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن أل فى المثنى لجنس الاثنين وفى المجموع لجنس الجمع والا كانت افرادا المثنى مثنيات وافرادا لجموع جموعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فعض بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان الاول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشد منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدمامينى قال سم وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اه قال فى الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فمنعه الجمهور) أى لانه إن أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدمامينى وقال الفارضى لان النعت يخصصو يقلل شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أى الفاعل بالجامع الأكمل الفضائل أى بان أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ماذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما إذا أريد العهد (قوله لامكان أن يراد بالنعت الخ) بان يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتمام البيت * حضر والدى الحجرات نار الموقد * والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهى شدة الشتاء (قوله الا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بال والمضاف الى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض تبعا لشيخنا وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع اه وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ليس أصلا مطردا فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى وندرجره بالباء أى الزائدة نحو نعم بهم قوما (قوله يفسره مميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دمامينى (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بئس للظالمين بدلا هم (قوله كنعم قوما معشره) ينبغى اذا جر بنا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو أعادة المبتدا بمعناه على ان المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعا لسم من الخفاء والقصور (قوله نعم أمر أهرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ (قوله لنعم موئلا) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف عضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولى بمعنى معى والعومرة الصخب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تمثيله وندر ابرازه مجرورا

على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا تؤول بالجامع الأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لامكان أن يراد بالنعت ما أريد المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر

نعم الفتى المرى أنت اذا هم

وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغى أن لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية (مضمرا) مبهما (يفسره * مميز كنعم قوما معشره) وقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة

الا وكان لمرتاع بها وزرا

وقوله لنعم موئلا المولى اذا حذرت * بأس ذى البغى واستيلاء ذى الاحن وقوله

نعم امرأ أين حاتم وكعب * كلاهما غيث وسيف عضب * ونحو بئس للظالمين بدلا وقوله تقول عرسى وهى لى فى عومره * بئس امرأ وانى بئس المره * ففى كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير أحكام * الاول أنه لا يبرز فى بالباء

تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييز ه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر * الثانى أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ * الثالث انه اذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل وقال ابن أبى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت * الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى ان المضمر كذلك وأما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب (٢٥) بعضهم الى ان المضمر للشخص

بالباء كما مر عن الفارضى (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف افهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ماقبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التأنيث) أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أى القوب بوجوب اللحوق واعترض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) اى المعهود خارجا وقوله الى ان المضمر كذلك اى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك) اى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية ال الجنسية اذ الاصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بان مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن اين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر انه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى ان المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخصا) قد يمنع بان الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بئس للجهل خلة (قوله أن يكون قابلا لال) أى أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هى على القول بان ما تمييز لانها وان لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أى متكثرة الافراد كما يفيده كلامه فلا يرد ان النكرة فى سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمس هذا اليوم جاز) أى لانك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمسا فى كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بان علة المنع موجودة فى هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد وبهذا يستغنى عما اطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) اى كما فى الحديث وقوله استظهارا يعنى اعتمادا وقوله فيها ونعمت أى فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض فى تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائى الخ) الظاهر انه على مذهب الكسائى والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتى نظيره فى شرح قول المصنف وما يميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن

قال لان المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب الا شخصا ولمفسر هذا الضمير شروط * الاول ان يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس * الثانى أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر * الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وضديه والتذكير وضده * الرابع أن يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها * الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمس هذه الشمس لم يجز لان الشمس

(٤ - (صبان) - ثالث) مفرد فى الوجود فلو قلت نعم شمس هذا اليوم جاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر * السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت وقال فى التسهيل لا زم غالبا استظهارا على نحو فيها ونعمت وممن أجاز حذفه ابن عصفور (تنبيه) ماذكر من ان فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائى الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا

منقولا والاصل فى قولك نعم رجلا زيد ثم نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح عنده تاخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع وأفادا افادته والصحيح ماذهب اليه الجمهور لوجهين * أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل * الثانى قولهم نعم رجلا كان زيدا فاعملوا فيه الناسخ (وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم) أى عن النحاة (قد اشتهر) فاجازه المبرد وابن السراج والفارسى والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله نعم الفتاة فتاة ند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء وقوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق وقوله * فنعم الزاد زاد أبيك زادا * ومن النثر ماحكى من كلامهم نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث لا ابهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله ولقد علمت بأن دين محمد * من خير أديان البرية دينا ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا وتأولا ماسمع وقيل ان أفاد معنى زائدا جاز والا فلا كقوله * فنعم المرء من رجل تهامى وقوله * وقائلة نعم الفتى أنت من فتى * أى من متفت أى كريم وفى الاثر نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتانا وصححه ابن عصفور (وما) فى موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهى فى موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة (فى نحو نعم ما يقول الفاضل) بئس ما اشتروا به أنفسهم فاما القائلون بانها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسى فى احد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين والثانى أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة للمخصوص محذوف أى شئ * والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة

تتأخر) أى لان الاصل فى الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أى محولا عن الفاعل كما يدل عليه مابعده وقوله ثم نقل الفعل أى حول اسناده عنه الى الاسم الممدوح ونصب تمييزا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان أقره البعض وغيره لان الكسائى والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما (قوله لاتصل بالفعل) أى بارز افى المثال الاول ومستترا فيه فى المثال الثانى فاطلاق البعض استتاره ليس فى محله (قوله قولهم نعم رجلا كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان الا أن يقال الاصل عدم الزيادة (قوله فاعملوا فيه الناسخ) أى والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدا (قوله نطقا) أى بنطق بدليل أو بايماء (قوله والتغلبيون) نسبة الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام فى المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الاسلام عن الجوهرى والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وأراد بالفحل الاب والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التى تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العينى وغيره وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل ينجر فى الارض (قوله ومن النثر ماحكى) فى بعض النسخ اسقاط ماوليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولا ماسمع) أى بجعل فتاة وفحلا وزادا وقتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت (قوله ان أفاد معنى زائدا) أى بنفسه كالمثال الثانى أو بتابعه كالمثال الاول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائدا وهو كونه تهاميا فكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله والا فلا عن الامثلة وتهامى نسبة الى تهامة بكسر الفوقية وهى مانزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة اليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك فى باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل اه وتعقبه البعض فقال هذا يقتضى المباينة فى كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى مافيه اه وهو فاسد لانه لا يأتى فيما أفاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه (قوله كنفا) أى سترا (قوله وما مميز الخ) أورد عليه بناء على القولين الاخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بان المراد منها شئ له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها تميز الضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما الا انها لا تكون معرفة تامة بل هى اما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله * ونعم من هو فى سر واعلان * وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول (قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى الا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى محل الاضمار

ونقل عن الكسائى وأما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال * الاول انها اسم معرفة تام أى غير مفتقر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى * والثانى أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى * والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى * والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان كان

للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسيأتى أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد بالجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما فى الهمع لكنه لا يأتى على القول بان أل للعهد الخارجى لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكر انما هو على القول بان أل للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام فى أقوال القائلين بان الفاعل ما والمدفوعه بان معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بانها الفاعل أى ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على ايراد الاعتراض مدفوعا بأن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أى لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أى والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بانها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا فى ما المتلوة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما (قوله فى ما اذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج فى كلام المصنف بان يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا ايضا فى كلام المصنف بان يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهى الفاعل) أى والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير فى الآية فنعم الشئ هى أى الصدقات أى ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسى) نقل فى التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التى هى مفعولة لكم أى الفعلة التى فعلتموها من ابداء الصدقات فلهما قولان فى المسئلة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتى (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية (قوله وذهب فى التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائى مكرر مع قوله سابقا ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه بيس (قوله بعد) أى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ما ذكره فى التسهيل وجرى عليه فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى أن تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية عملا بما قرروه من حمل

لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك * والخامس انها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى التمييز والاصل نعم ما صنعت والتقدير نعم شيأ الذى صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية

* تنبيهات * الاول فى ما اذا وليها اسم نحو فنعما هى ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص * وثانيها انها معرفة تامة وهى

الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء * وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء * الثانى الظاهر أنه انما أراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية * الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذى بدأ به وهو ان ما تمييز وكذا عبارته فى الكافية وذهب فى التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائى (ويذكر المخصوص) بالمدح أو الذم (بعد) أى بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفى اعرابه

حينئذ ثلاثة أوجه أن يكون (مبتدا) والجملة قبله خبر (أو) يكون خبرا سم (مبتدا محذوف ليس ببد وأبدا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح ومذهب سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم الا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وابو علي والصيمري وذكر في شرح التسهيل ان سيبويه اجازه واجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور قال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل وردبانه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم (وان يقدم مشعر به اى بالمخصوص (كفى) عن ذكره (كالعلم نعم المقتني والمقتفى فالعلم مبتدأ قولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم * أخو الندى وابن العشيره وقوله اذا ارسلوني عند تعذير حاجة * امارس فيها كنت نعم الممارس

* (تنبيهان) * الاول توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وظاهر

الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أي حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو اعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبرا سم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله أو مبتدأ الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أي لسلامته من التقدير ومما أورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل أيضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيق وعلى الاول تقديري اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله إلا مبتدأ أي خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام في القول الاول وأن قول ابن الباذش تأييد لكونه القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشيء يسد مسده) أي كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما في الهمع اه وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الامير قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في الارتشاف قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذ ولي العامل فانهم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز ان أنت اه والتعبير بقد يفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو انا وجدناه صابرا اذ هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أي عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذي جاراه الشارح وسيأتي فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا) المقصود نفي الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أي الزم العلم ورفعه خبر المحذوف جوازا أي المدح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا وأخر ليس على جميع الاوجه في العلم وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا ليرجع اليهما (قوله عند تعذير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أي تعذر ما أمارس فيها أي أتحيل في قضائها (قوله توهم عبارته) أي حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لان يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وبقوله وان يقدم مشعر به كفى وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر

وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل * الثانى حق المخصوص أمران أن يكون مختصا وأن (٢٩) يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا

وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل) أى من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أى بان يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع مافيه فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ماذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامهم واعلم أنه اذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى (قوله فان باينه) أى فى المعنى أول أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكما) أى فى أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الاحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها لها فى المعنى لا تحتاج الى الجعل وردبان المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الاصلى قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقا) أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غيرذا فيثبت له جميع ماثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعلا مطلقا أى فى جميع الاحكام وعلى هذا حمل الشارح وهو أقرب وأما حال من فعل أى حاله كونه مطلقا عن التقييد بضم العين اصالة وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن مافى نحو ساء مايحكمون مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وانه يكفى عن ذكره تقدم مايشعر به ذكريا (قوله وافادة المدح أو الذم) أى إفادة انشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص (قوله أو مضافا الى مصاحبها) أى ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها (قوله ماهو على فعل أصالة) قد يقال ان التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الاصلية اه دنوشرى وقد يدفع بان الاصل عدم التقدير (قوله وماحول اليه) ثم ان كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو ووقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى همع (قوله ثم ضمن) أى بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس أى انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان اعادة قاصر الدفع توهم تعديه بعد التضمين ردبان هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بماذكرنا) أى من كونه كبئس فى أحكامه (قوله لخفاء التحويل فيه) أى بسبب الاعلال وأرد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدمامينى (قوله صالحا للتعجب) بان يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز فى فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاء فاعل كفاعلهما الخ ليس على سبيل لوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء

بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان باينه أول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا أى مثل الذين كذبوا اه (واجعل كبئس) معنى وحكما (ساء) تقول ساء الرجل أبو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفى التنزيل وساءت مرتفقا وساء مايحكمون (واجعل فعلا) بضم العين (من ذى ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلا) أى مطلقا يقال أسجلت الشئ اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وافادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لأل أو مضافا الى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتمييز وسواء فى ذلك ماهو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وماحول اليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد * (تنبيهات) * الاول من هذا النوع ساء فان أصله سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن

معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له بماذكرنا وانما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه * الثانى انما يصاغ فعل من الثلاثى لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش * الثالث يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر

بالباء والاستغناء عن أل واضماره على وفق ماقبله نحو حب بالزور الذى لا يرى * منه الا صفحة أو لمام وفهم زيدوالزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب * الرابع مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهى علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم) فى المعنى حب من (حبذا) وتزيد عليها بانها تشعر بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قال فى شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور فى القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك * (تنبيه) * فى قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ومابعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ ومابعده خبر وهو مذهب بانه المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان تردفها قل لا حبذا) زيد فهى بمعنى بئس ومنه قوله ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

فاعل كفاعلهما مانصه هذا لا يناقض مابعده لان مابعده على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيد أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه فى غير ساء وان كانت على وزن فعل لانها ملازمة لاحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدمامينى قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافراد ساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب نقلت حبب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره وصفحة كل شىء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكب سمى جمة بضم الجيم واذا لم يبلغ شحمة الاذن سمى وفرة (قوله نظرا لما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملا على أحسن بزيد وجاز الاستغناء عن أل حملا على ما أحسن زيدا وجاز اضماره على وفق ماقبله حملا على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) فى كلام السيوطى ان الذى شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله فى المعنى) أى انشاء المدح العام أى وفى الفعلية على الاصح والمضى والنقل الى الانشاء والجمود وتفارقها فى أنها لا يجوز فى لفظها الا هيئة واحدة وفى جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتيج الى التأويل فى المحلين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى أن فى عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا للشيخ انما ارتكبها اشارة الى أن مماثلتها لنعم اذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم فى نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا يناقض استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ماسينقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أى حضور معناه لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أى لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أى ماذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه سوء الادب مع ابن عصفور مالا يخفى فالذى ينبغى أنه ضمنه معنى جار مثلا وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى فى الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بانه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له (قوله فصار الجميع اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب اه دمامينى وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرارها ان أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا فى معرفة ان أعملت عمل ان أو ليس وبقى وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة (قوله وأجاز بعضهم) أى بعض القائلين بان حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا تدخل على فعل متصرف وأجيب بان الجمود نشأ بعد دخول لا فهى لم تدخل الا على فعل متصرف وبان النفى صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالثانى يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا دخلت على فعل متصرف

(وأول ذا المخصوص) أى اجعل المخصوص بالمدح او الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال قال فى شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال فى شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى ان يكون المنع من اجله بل المنع من أجل اجراء حبذا مجرى المثل ويجب فى ذا أن يكون بلفظ الافراد والتذكير (أيا كان) المخصوص أى أى شئ كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (لا * تعدل بذا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهى المثلا) والامثال لا تغير فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات قال ابن كيسان انما لم يختلف ذا لانه اشارة ابدا الى مذكر محذوف والتقدير فى حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقى الامثلة ورد بانه دعوى بلا بينة (تنبيهات) الاول انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا وأما على القول بالتركيب فلا * الثانى لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز فى التسهيل ان يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم هذا على القول بان ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم اعرابه الثالث يحذف المخصوص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم كقوله ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى ماليس بالمتقارب * أى ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخرا اه (وما سوى ذا رافع بحب أو فجر بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا

غير دعائى وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بانه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعائى (قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول اول مؤخر أى اجعل المخصوص والياذا وما فى اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) اى لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أى امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أى فيكون فى حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع انه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان اقوى مع التقديم قيل وانما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب فى غير هذا المعنى وفيه ان التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهى عن العدول وعلل مع ان التعليل ليس من وظائف المتون اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الآتى فى الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء فى بذا اما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير او بمعنى عن اى لا تعدل عن لفظ ذا الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف اى تركيبه اى التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهى المثلا) اى فى كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تغير اى فكذا ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسى لان المراد منه الجنس مع قوله الى مذكر محذوف) اى مضاف الى المخصوص (قوله ورد) اى هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف لشبهه بالامثال (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أى لان المجموع فعل او اسم مبتدا وذا ليس اشارة الى شئ حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدا والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بانه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل (قوله خبر مبتدا واجب الحذف) اى او مبتدا محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم وذهب بعض الى انه بدل وبعض آخر الى انه عطف بيان ورد بهما انه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ورد البدل انه لا يحل محل الاول ورد البيان وروده نكرة اه دماميني وفى رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لو لا محذوف اى لولا الحياء يمنعنى لذكرتهن وقوله منحت أى اعطيت الهوى اى هوى ماليس بالمتقارب اى القريب اى مالا طمع فيه (قوله او فجر بالبا) اى على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فان جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف (قوله نحو حب زيد رجلا) قال البعض تبعا لسم هذا صريح فى ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافا الى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتمييز او لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبى كفاعل نعم اه ومانقله عن تصريح الشاطبى وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا مخالف

(ودون ذا انضمام الحا) من حب بالنقل من حركة العين (كثر) وينشد بالوجهين قوله وحب بها مقتولة حين تقتل * أمامع ذا فيجب فتح الحاء ﴿تنبيهان﴾ *الاول (٣٢) قال فى شرح الكافية وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به المدح وقال فى التسهيل وكذا فى كل فعل حلق الفاء مرادا به مدح أو تعجب *الثانى قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما تجىء حب مع غير ذا مضمومة الحاء وقد لا تضم حاؤها كقوله فحبذا ربا وحب دينا اه ﴿خاتمة﴾ يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه الاول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه *الثانى انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم * الثالث ان اعرابه خبر مبتدا محذوف أسهل منه فى باب نعم لان ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهى لا تدخل عليه هنا قاله فى شرح التسهيل * الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال فى شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله اعلم

﴿افعل التفضيل﴾

لا

وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا ينصرف عن صيغة أفعل الا أن الهمزة

لقول الشارح سابقا يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح فى ان أصل حب حبب بضم العين أى صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا (قوله وحب بها الخ) صدره * فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها بها اضعاف حدتها ولهذا عداه بعن ومقتولة أى ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) أى ان جعلتا كالكلمة الواحدة كما فى التوضيح قال المصرح فان جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) أى نقل حركة العين الى الفاء (قوله فى كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلق الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح فى الارتشاف وان نظر الى كلامه فى التسهيل قيد بحلق الفاء (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له فى الحكم ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على ان فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه فعلا كان أو اسما دماميني (قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثر بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله فحبذا ربا وحب دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل فى الخندق والشاهد فى حب دينا (قوله وقد سبق بيانه) أى بكون المصنف صرح بتقديمه فى التسهيل وان كانت عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم) فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لانها لا تدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا ان تقديم التمييز أولى) أى لا كثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز وميزه ومن هنا يعلم أن المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير احوج للتمييز من الاشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادر أى شاذ

﴿أفعل التفضيل﴾

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بان قوله أفعل اى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بانه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف *وألغين عارض الوصفية * الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أى لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أى لخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا

حذفت فى الاكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال وقد يعامل معاملتهما فى ذلك أحب كقوله * وحب شئ الى

لا تقديرا فقول البعض أى لفظا أو تقديرا فيه مافيه (قوله حذفت فى الاكثر من خير وشر) أى فى التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ماخيره وماشره دماميني (قوله لكثرة الاستعمال) أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما (قوله فى ذلك) أى فى حذف الهمزة لا فى كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الاشر) أى بفتح الشين وتشديد الراء) فوله ونحو بلال خير الناس وابن الاخير شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال الخ و بلال بمنع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لانها فى سياق الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق فى المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لاب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثانى خلافا للبعض (قوله وألص من ثظاظ) بكسر الثين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا زكريا (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد (قوله كهذا الكلام) أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول (قوله وفى أفعل) أى وفى بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء (قوله هو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصريح الا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبنى للمفعول لكثرته ودور المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك فى التعجب عن التصريح قال زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه و يعجب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النعيين) انما كان مصوغا من المبنى للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبنى للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجئ فعله مبنيا للفاعل شغلتنا أموالنا وألهونا فما ذكره ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم والنعيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النعيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فخلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه (قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا أن يقال مامر (قوله وفيه ما تقدم من التسهيل) أى من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل ان أمن اللبس (قوله ومابه الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتى منهما ولا يأتى منهما لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبنى للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنى للمفعول وان كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر فى التعجب واعلم أن فى قول المصنف ومابه الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز فى الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه فى باب لنائل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرور العدم لعدم منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه فى باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال فى نحو قوله فى باب التصغير ومابه لمنتهى الجمع

الانسان مامنعا * وقد يستعمل خير وشر على الاصل كقراءة بعضهم من الكذاب الاشر ونحو * بلال خير الناس وابن الاخير * (صغ من كل (مصوغ منه التعجب) اسما موازنا (أفعل للتفضيل) قياسا مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وأب) هنا (اللذ أبى) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أى احق وألص من ثظاظ هكذا قال الناظم وابن السراج لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح اذا استتر ومنه اللص بتثليث اللام وحكى غيره لصصه اذا أخذه بخفية ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره وفى أفعل المذاهب الثلاثة وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولادهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك واشغل من ذات

النعيين واعنى بحاجتك وفيه ما تقدم عن التسهيل فى فعلى التعجب (ومابه الى تعجب وصل * لمانع) من أشد وما جرى مجراه

(به الى التفضيل صل) عند مانع صوغه من الفعل لكن أشد ونحوه فى التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو وأقوى بياضا وأجمع موتا (وأفعل التفضيل صله ابدا * تقديرا اولفظا بمن ان جردا) من ال والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا فى أنا اكثر منك مالا واعز نفرا أى منك اما المضاف والمقرون بال فيمتنع وصلهما بمن

* (تنبيهات) * الاول اختلف فى معنى من هذه فذهب المبرد ومن وافقه الى انها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى انها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب فى شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد افضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا فى الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قال ويبطل كونها للتبعيض امران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والاخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم (قوله والظاهر كما قاله المرادى ما ذهب اليه المبرد ومارد به الناظم ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به

وصل الخ فكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدمامينى ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه فى أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم فى كل صورة توصل فيها باشد أن تكون الشدة موجودة فى الطرفين وزائدة فى طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو فى الاستخراج مثلا لا فى شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل فى مثل ذلك باشد مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد أشد هنا وفى التعجب وأن لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف فى باب التمييز والفاعل المعنى انصب بافعلا الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبى (قوله وأجمع موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة فى الجمعة لا فى الموت فهو على الاصل (قوله صله أبدا) أى ان أبقى على أصله من افادة الزيادة على سابقين فان عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدمامينى (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أى الى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل فى المجرد انما وجب ليعلم المفضول وهو مع الاضافة مذكور صريحا مع أل فى حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون أل فى أفعل التفضيل الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف فى معنى من هنا) أى على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف فى شرح التسهيل (قوله لابتداء الغاية) أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثانى ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفيد لها من و بقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا امتنع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه ان الذى قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال فى معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم

ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء * الثانى أكثر ما تحذف من ومجرورها اذا كان أفعل خبرا كالآية ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلنانى كالبدر أجملا * أى دنوت أجمل من البدر أو صفة كقوله تروحى

(قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) هى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أى تروحى وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحى بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العينى من أن الخطاب لصغار النخيل وتروحى من تروح النبت اذا طال وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر وقوله بان تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهرتها كما فى العينى بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وليس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجواز الدماميني والسيوطى (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لاحسنت الينا مثلا والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) رد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل فى كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الانثى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العينى وحصى تمييز أى عدد او تمام البيت * وانما العزة للكاثر * أى الفائق فى الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعينى أى الكثير فيه مسامحة (قوله فؤولان) مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا ومنع ابن جنى الاضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير فى أعلم نائبا عن نحن ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لان المجرد أشبه بأفعل فى التعجب ولا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف النكرة بمنزلة المجرد فى التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه لان الاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بال رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت ال فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وأفراده فى المفرد وضديه والمذكر وضده على التوهم كانك قلت من أول الكلام فان أفضت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا ليس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن

(ألزم تذكيرا وان يوحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندان أفضل امرأتين وافضل من دعد والهندات أفضل نسوة وافضل من دعد ولا

أجدر ان تقيلى * غدا بجنبى بارد ظليل أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بان تقيلى فيه * الثالث قوله صله يقتضى انه لا يفصل بين أفعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة لى خمر * ولا يجوز بغير ذلك * الرابع اذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير واقرب من كل خير من عمرو * الخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فاما قوله نحن بغرس الودى اعلمنا * منا بركض الجياد فى السدف وقوله * ولست بالاكثر منهم حصى * فؤولان (وان لمنكور يضف افعل التفضيل (او جردا) من ال والاضافة

تجوز المطابقة ومن ثم قيل فى أخر انه معدول عن آخر وفى قول ابن هانىء كان صغرى وكبرى من فقاقعها * انه لحن * ﴿تنبيه﴾ يجب فى هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت واما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره اول فريق كافر به

(وتالوا طبق) لما قبله من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وكذلك مررت بزيد الافضل وبهند الفضلى الى آخره ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وبالمعرفة * أضيف ذو وجهين) منقولين (عن ذى معرفه) هما المطابقة وعدمها (هذا اذا نويت) بافعل (معنى من) اى التفضيل على ما أضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان افضلا القوم والزيدون افضلو القوم وافاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا فى كل قرية اكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهكذا الى آخره ومنه ولتجدنهم احرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه فان قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد

واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل فى أخر جمع أخرى مؤنث آخر أنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل ومعناه فى الاصل لأن معناه الاصلى اشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير (قوله وفى قول ابن هانىء) هو أبو نواس الحسن ابن هانىء (قوله من فقاقعها) هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمر قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما صفة أمكنة محذوفة أى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى الى ازمنة اسفل سافلين وهى ارذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم اصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الاول والاخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله ثم رددناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أى والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على ان المنقول عن الشاطبى أنه ذكران محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما فى الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لان افعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره اول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وافرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) اى مطابق لان افتراءه بأل اضعف شبها بافعل فى التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أى اوالافاضل ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان احسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل فى الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه ان قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة اخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة اخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد ان يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل او قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو لا شج والناقص اعدلا بنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشى (٢) فتدبر (قوله معنى من) أى المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معنا ما وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فاكابر مفعول أول لجعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى ان يقال ان الاضافة تفسيرية لجعل بالتمكين كما فى البيضاوى ويحتمل ان فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول أو فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من انه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لان الاضافة منوية أى اكابرها فتأمل (قوله ومنه) اى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجدولو طابق لقال أحرصى (قوله وهذا) اى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج فعالما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى اكابر مجرميها (قوله المطابقة فى المجرد) اى وهى ممتنعة كما مر فى

٢ قوله افضل قرشى كذا بالاصل والموافق لما يأتى قريبا فى الشرح أفضل قريش اه

النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى (قوله أو تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالمحلى بال فى الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما استعرفه من أن ما فى شرح التسهيل فى المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم لانه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أى حال كونا من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بانه من القوم الفلانى مثلا لا لبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما وجريان الصفة على غير ما هى له أبرز الضمير (قوله الا بعض ما أضيف اليه) أى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعى وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه قاله سم وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الا بعض ما أضيف اليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف اليه والا لزم اضافة الشئ الى نفسه فى اخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرطان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أى عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أى هين مطردا عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع ايضاح من الدمامينى ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافى ما مر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما لحالانه مضاف وأن محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هى الجارة للمفضول قاله الدمامينى ولا يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية وصرح فى التسهيل بان محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والاوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا وقال الدمامينى أيضا وههنا تنبيهان الاول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه وتحرير هذا الموضع

وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا (وان * لم تنو) بافعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طبق ما به قرن) وجها واحدا كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أى أفضل الناس من بين قريش واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة أفعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما أضيف اليه فلذلك يجوز يوسف أحسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم ويمتنع ان قصد أحسن منهم * (تنبيه) * يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

(قوله أعاده) فيه نظر ظاهر

أن يقال لافعل أربع حالات احداها وهى الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور احدها اتصافه من قوله بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الامر كان وصفا والثانى مشاركة موصوفه له فى تلك الصفة والثالث تميز موصوفه على موصوف به فيها وبكل من هذا الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى الحالة الثالثة أن تبقى عليه امور الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الامر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ألا ترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على موصوف به فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن أخوته اه وقد تمنع دعواه خلع الامر الثانى عنه فى الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثانى من وكلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل اذ فضيلة تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه فى المغنى بتوجيهين * أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه * الثانى ان أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وان أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو ومابعده فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ماصنعت المعنى أعجبنى صنعك واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمعزل وقال الرضى ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير الدمامينى فى الثانى بان نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به فافهم (قوله نحو زيد أعلم بكم أعلم بكم الخ) انما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لان لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دمامينى (قوله وان مدت الايدى الخ) الشاهد فى باعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لا فى أجشع لانه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى الاجشع الحريص على الاكل لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة (قوله فشر كما لخيركما الفداء) قبله * أتهجوه ولست له بكفء * قاله حسان يخاطب به من هجا النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن

نحو زيد بكم أعلم بكم وهو آهون عليه وقوله وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذا أجشع القوم اعجل وقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول وقوله فشر كما لخيركما الفداء * وقاسه المبرد وقال فى التسهيل والاصح قصره على السماع وحكى ابن الانبارى عن أبى عبيد القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من

(قوله والاوجه) أى لطرده الباب (قوله المشاركة) المتبادر فى مدلول أفعل فيكون ما يأتى وجها آخر (قوله ويرد) لاوروده لما قالوه فى الفرق بين المصدر الصريح وان والفعل من أن الاول يفيد الحصول بالفعل دون الثانى على انه لا يلزم من كون الشئ فى قوة شئ ان يعطى حكمه من كل وجه

وتأولوا ما استدل به قال فى شرح التسهيل والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم * قال واذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ كان صغرى وكبرى من فقاقعها * حصيحا اه (وان تكن بتلو من) الجارة (مستفهما فلهما) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كن أبدا مقدما) على افعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف اذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله باجنبى ولا قائل به (كمثل ممن أنت خير) ومن أيهم أنت أفضل ومن كم دراهمك أكثر ومن غلام أيهم أنت أفضل لان الاستفهام له الصدر (ولدى * اخبار) اى وعند عدم الاستفهام (التقديم نزرا وجدا كقوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت
جنى النحل بل مازودت منه أطيب * وقوله
ولا عيب فيها غير ان سريعها
قطوف وان لا شئ منهن أكسل * وقوله
اذا سايرت أسماء يوما ظعينة
فاسماء من تلك الظعينة أملح (ورفعه الظاهر نزر) أى أفعل

معنى التفضيل لاسماء ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أمار بكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أى اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الامر وأما بالعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما فشر كما لخير كما الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلو من الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة وينبغى أن يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف لا يقال اذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله باجنبى) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والخبر فى السعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى هو افعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق باطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير ان الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظعينة وأملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) أى شاذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه

التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا حكى سيبويه مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى * عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (نبتا) وذلك

قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لانه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفى اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن لكل عين رجل مقيسا الى حسن لكل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى يجوز العمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفى لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لا ضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل وذلك لان طلب النكرة للمخصص فى الاثبات دون طلبها له فى النفى لانه فى الاثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بامر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ما تقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى ان للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بان هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه فى نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه ان الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل اى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة اخرى والظاهر الذى يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا فى الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله فى عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا الخ ثيرا ثبتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن افعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر وان أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) اى بمعونة المقام

اذا سبقه نفى وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد لان افعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفى هذا المثال يصح ان يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا

(قوله

لوجب كونه مبتدا فيلزم الفصل بين أفعل ومن باجنبي والاصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من أما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل (٤١) فتقول من كحل عين زيد أو من

(قوله لوجب كونه مبتدأ) أي مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أي ولو تقديرا كما في مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل باجنبي تقديرا فلا يقال لزوم الفصل باجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبي هنا المبتدأ والمراد بالاجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل باجنبي بان يقال مارأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بان يقال مارأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فللتغاير بالذات ظاهر وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفرده الجزئي الا أن يختار الثاني ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتباري فافهم (قوله فتحذف مضافا) أي اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي اذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء) أي اختيارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كما في مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما في مارأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور ورأي بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين واحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) اي فأدخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد احسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما في نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقاني وأقراه من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله ما من ايام احب الخ) افعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الاعلى قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند امن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي ان كان من أحب الرباعي فان كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتي لان المعتبر في اطراد الخ اه أي حيث قيد الفعل بالذي بني منه أفعل ويندفع بان القيد مبني على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أي فائدة افعل من الدلالة على التفضيل

زيد فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما احد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم أضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من ايام العشر والاصل من محبة الصوم في ايام العشر ثم من محبة صوم ايام العشر ثم من صوم ايام العشر ثم من ايام العشر وقول الناظم) كلن ترى في الناس من رفيق * اولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر * (تنبيهات) * الاول انما امتنع نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونحو مارايت رجلا احسن منه ابوه

وان كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بني منه مفيدا فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك

ألا ترى أنك لو قلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل لحسنه فى عين زيد أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فأتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى وكذا القول فى ما رأيت رجلا يحسن أبوه لحسنه اذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع * الثانى قال فى شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقوله لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن * الثالث قال فى شرح الكافية اجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم ومنه قوله وأضرب منا بالسيوف القوانسا * وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن من معنى التفضيل اه ﴿خاتمة﴾ فى تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر قال فى شرح الكافية وجملة فى ذلك ان افعل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه دال على حب او بغض عدى باللام الى ما هو مفعول فى المعنى وبالى الى ما هو فاعل فى المعنى نحو المؤمن احب لله من نفسه (قوله وأورد) الايراد وجوابه فى الجامى أيضا وهو فى الحقيقة على قوله وكان الخ وحاصل الجواب ان قوله وكان الخ لابد منه لانكسار صولته الاصلية فيرفع الظاهر حينئذ فليتأمل فانه من مزال الاقدام

وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثانى (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة فى الثانى) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن فهو معتد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد والمقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم (قوله على غير هذين الوجهين) يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه فى الحسن (قوله منه) أى الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله أجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الاجماع أو يقال الاجماع فى غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما فى شرح الدمامينى على المغنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدمامينى قال المصرح وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا فى المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقى وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى (قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بانه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفى المرادى على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اه وفى التسهيل أن تصرفها نادر قال الدمامينى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشمنى بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذنى الفرس كما فى القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وان أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الالفاظ لا تنكر وأجاب الدمامينى بان أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أى مجمله أى مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناهما فيشمل ما كان

من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل اذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اه وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغى عندى أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأحيد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة أى أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك فى بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل فى أفعل التعجب فى بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿النعت﴾

و يقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثانى يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذى فى القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله فى الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر و يرد أيضا يا زيد الفاضل و يا سعيد كرز بضم الفاضل وكرزا اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب والجواب أن المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد فى اعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد بالاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو حجر ضب خرب فخرب تابع لحجر و رفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الاعراب محلا ﴿فائدة﴾ الجوار يختص بالجر و بالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى وقال الناظم فى العمدة يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرؤس لا للمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجىء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لان المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف و يلزم عليه اما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة الى الرؤس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فتكون الارجل معطوفة على الرؤس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفى هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اه وفى الدمامينى أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جحره وان حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر و يلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس (قوله وعطف) اى بيان او نسق (قوله الحاصل) اى فى هذا التركيب والمتجدد اى تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد) اى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان احسن لانه المخرج

وان كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثار وأنفع للجار وان كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو هو أزهد فى الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الاثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه الى الله وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده فى الدنيا وأسرعه الى الخير وأحرصه عليه وأجدره به اه وقد سبق بعض ذلك فى بابه والله تعالى أعلم

﴿النعت﴾ (يتبع فى الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف و بدل وتسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج * بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثانى وحال المنصوب و بغير خبر

(قوله يرد) أى بناء على ان قوله الاسماء لا مفهوم له وايراد هذا على تعريف التابع احسن (قوله لم تضرب) لعله باعتبار مذهبه او الاصل فتكون الغاية قرينة على المراد (قوله اما استعمال الخ) وعبارته لا يمكن حملها على عموم المجاز وان امكن فى الاية تأمل

لخبر المبتدا وقوله خبر المبتدا أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه مابعده (قوله حامض الخ) مقتضاه مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا لفظا ولا ينافيه قول بعضهم أن جزء خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا فى ذلك (قوله لكونها الاصل فى ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا بجعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا ﴿فائدة﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبنى ضرب زيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذى خبره فيه الموصوف نحو أفى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيد اخير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن وبرضين بما آتيتهن كلهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الايدى والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا فى الهمع واعترض الاخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه للاقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الاقل منه كالربع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منها الليالى الاعذار كالمرض والسفر فابدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس فخيره صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لاحد بل أزيلها قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور فيه فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فى نحوه واجبة

حامض من قولك هذا حلو حامض (تنبيهات) الاول سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل فى ذلك * الثانى فى قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم احد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله ولست مقرا للرجال ظلامة * أبى ذاك عمى الاكرمان وخاليا وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها * الثالث اختلف فى العامل فى التابع

فذهب الجمهور الى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه * الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أى فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد * الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لان التوكيد بمعنى الاول والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الاول وحالا من أحواله والتوكيد

و بهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ماقبل الجار الاول وهو غير معاد واما مذهب غيرهم فهو ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بان العامل التبعية تأمل (قوله ثم يعطف البيان) أى ثم يبدأ به بدأ عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدأ العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الاول) أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظر الماسبق الخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ماسبق) أى المقصود منه اصالة اتمام متبوعه أى ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا ذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بافهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أو فى سببى متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعنى زيد علمه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما لا يتمان متبوعهما لا بأيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه) بكسر اللام أى ماتعلق به وهو السببى (قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ماتقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات فالنعت فى الاول جار مجرى بيان المجمل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق أفاده فى التصريح (قوله أو تعميم) مجىء النعت للتعميم ومابعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا فى التصريح (قوله الرجيم) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام)

يتضمن حقيقة الاول فقط وقدم فى الكافية النعت كما هنا وكذا فعل ابو الفتح والزجاجى والجزولى نظر الماسبق فى التنبيه الرابع (فالنعت) فى عرف النحاة (تابع متم ما سبق) أى مكمل المتبوع (بوسمه) أى بوسم المتبوع اى علامته (أو وسم مابه اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه او وسم مابه اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت فى اتمام ماسبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت اوفى متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب

المقام من توضيح نحو جاءنى زيد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصيص نحو جاءنى رجل تاجر أو تاجر ابوه أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أو توكيد نحو أمس الدابر المنقضى أمده لا يعود أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها أو تفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواهما لئيم أحدهما ويسمى الاول من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثانى سببيا (وليعط) النعت مطلقا

و بهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ماقبل الجار الاول وهو غير معاد واما مذهب غيرهم فهو ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بان العامل التبعية تأمل (قوله ثم يعطف البيان) أى ثم يبدأ به بدأ عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدأ العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الاول) أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظر الماسبق الخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ماسبق) أى المقصود منه اصالة اتمام متبوعه أى ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا ذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بافهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أو فى سببى متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعنى زيد علمه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما لا يتمان متبوعهما لا بأيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه) بكسر اللام أى ماتعلق به وهو السببى (قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ماتقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات فالنعت فى الاول جار مجرى بيان المجمل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق أفاده فى التصريح (قوله أو تعميم) مجىء النعت للتعميم ومابعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا فى التصريح (قوله الرجيم) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام)

ينبغى أن يزاد أو شك و يمثل له بمثال الابهام اذ الم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا نبه عليه الدمامينى ثم نقل عن ابن الحباز أن النعت يجىء لاعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بانك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو بحكم بها النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله فى التعريف والتنكير) فى بمعنى من البيانية لما الاولى وقول شيخنا لما فى لما تلا سهو والواو بمعنى أو لان الثابت للمتلو أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ماهى له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفى (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتنى) أى واثبتنى بمعنى وثبت على فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى أنى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود و بيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لانه بمعنى طرى (قوله مؤول) أى بجعل التابع بدلا فالأوليان أى الاحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم و يصح جعل الاوليان خبر محذوف أى هما الاوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرف بلام الجنس) أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعين شئ من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أى باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغى للرجل الخ وقول البعض أى بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة خبر وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخبر والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لاحال) جوز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف ومارد به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بانا لا نسلم أنه ليس المعنى ماذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ماذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد ما من الليالى فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص) أى الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أى مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أى أعرف كما فى سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده فى باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أى أقل تعريفا (قوله بنعت الاعم بالاخص) قال البعض أى فقط والا ساوى مابعده اه وترجاه شيخنا وفيه نظر اذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالاخص مع منع غيرهما اياه ولا يجيزان الوصف بالاعم أو المساوى مع ايجاب غيرهما اياه وأى ضرر فى كون مابعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت مايؤيد ماقلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى الا اسم

وأجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة لآخران فى قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول * الثانى استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى * فاعف ثم أقول لا يعنينى أن يسبنى صفة لا حال لان المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغى للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا * الثالث لا يمتنع النعت فى النكرات بالاخص الاشارة نحو رجل فصيح وغلام يافع وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اه

(وهو لدى التوحيد والتذكير أو ضدهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ما قفوا) أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ما هو لشئ من سببيه فان لم يرفع السببى فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقته للمنعوت لانه مثله فى رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه او حسنة وجها وبرجلين كريمى الاب او كريمين أبا وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها وان رفع السببى كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها ﴿تنبيهات﴾ الاول يجوز فى الوصف المسند الى السببى المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه ﴿الثانى﴾ قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببى اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمى الى منعه ﴿الثالث

الاشارة فانه لا يوصف الا بذى أل اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام ولان الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وكما يجوز فى تابع اسم الاشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى فى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والاول مبنى على ما عليه جمع محققون انه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثانى مبنى على انه لا يشترط فى البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) اى عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع فى محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه فى الافراد الخ) أورد عليه نحو نطفة امشاج وبرمة اعشار وثوب اخلاق وأجيب بان النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منهما مشيج والبرمة من أعشار هى قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع وقيل أفعال فى مثل ذلك واحد لا جمع كذا فى الدمامينى (قوله على ما هو الخ) أى على منعوت هو أى النعت أى معناه ثابت لشئ من سببيه أى هو سببيه أو بعض افراد سببيه (قوله كان أى النعت بحسبه أى السببى وقوله فى التذكير والتأنيث أى وأما فى الافراد وضديه فسيأتى فى التنبيه الاول والثالث وقوله كما هو فى الفعل أى كحال هو أى الحال فى الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز فى الوصف الخ) أى على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا فى التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف فى الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا فى التصريح قال الدمامينى وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اه ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببى مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى ﴿فائدة﴾ يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ويمتنع قائمين لا قاعدا أبواه على اعمال الثانى للزوم ما ذكر فى الاوائل أفاده فى المغنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى السببى (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نعتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وان الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى (قوله وذلك اسم الفاعل) اراد به ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل

أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث فيقال مررت برجل كريمين أبواه وجاءنى رجل حسنون غلمانه ﴿الرابع﴾ ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وأفعل من اه (وانعت بمشتق) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب

ويمكن ان يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله اومفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب له مصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أوزمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أوهناك أوثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلانها بالواو ولزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوأة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الاكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذوقام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذوالموصولة لكنه لا يناسب ماجرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجىء على لغة الاعراب لانها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفى كما سيأتى اه تصريح وأما انا ابن جلا فضرورة (قوله ان يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاءنى رجل قام أبوه او أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فى تأويل جاءنى رجل قائم أبوه ونحو جاءنى رجل أبوه القائم أوأبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاءنى رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أوذات زيد كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب والرضى لا لكون الجمل نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضى ثم قال والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدا فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى باى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أوالجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن الاخفش تصريح (قوله اوبدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان خفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس والعوازب بعين مهملة وبعد الالف زاى جمع عازبة من عزبت الابل إذا بعدت فى المرعى ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف بجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكان المعنى أخطأ غارها منطفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المنطف كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ لان النحل اذا تاه عن محله عظم دويه (قوله فاعطيت ما اعطيته خبرا) أى من اصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على

وذرب وأفعل التفضيل المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) اى شبه المشتق والمراد به ما اقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من اسماء الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنتسب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذوقام والقرشى فهذا ما الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو ان يكون (منكرا) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله اومعنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبنى * وشرطان فى الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ اى لا تجزى فيه أوبدل منه كقول كأن حفيف النبل من فوق عجسها * عوازب نحل أخطأ الغار مطنف أى اخطأ غارها فابدل من الضمير

ما تقدم

والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فاعطيت ما أعطيته خبرا) والثانى

أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب واليه الاشارة بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات (٤٩) الطلب) فلا يجوز مررت برجل اضربه

ماتقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكالنعت الحال فى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بمذق الخ) قبله

* حتى اذا جن الظلام واختلط * وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق واما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل ابوه زيد هكذا ينبغى تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدمامينى ان الماضى أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشرى كما فى الدمامينى (قوله تنبيها على ذلك) أى ماذكر من قصد المبالغة والتوسع ولان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرته ووقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكر وعلى حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو هند ذات عدل وزيدان ذواعدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) فخالف كل من الفريقين مذهبه فى باب الحال فى أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون أنه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلا ذكر فى كل من الموضعين ماهو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما فى عدل وزور وبمعنى المفعول قليلا كما فى رضا قاله الدمامينى ﴿فائدة﴾ قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ماشئت من رجل لان ما مصدرية ومثله (قوله تعالى فى أى صورة ماشاء ركبك وارتضى فى المغنى أن ماشرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما فى الآية امازائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها وفى متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك فى صورة أى صورة شاء وأما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى ماشاء تركيبك ركبك عليها وفى متعلقة بعدلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير مبنى أتى بالتنبيه الثانى لافادة ذلك ولى فى المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أوحالا اما على المبالغة أو على المجاز بالحذف أن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعانى اللهم الا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد الاوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان مابعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا والمراد بغير الواحد مادل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدمامينى وأورد عليه أن نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم وما أجيب به من أن المراد بالتفريق مايشمل ايلاء كل نعت منعوته رده قوله فعاطفا الا أن يقال عاطفا فى الجملة وأيضا على ما فسر به الدمامينى يرد على قوله لا اذا ائتلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان اعرابا لا بسبب العطف فانه يمتنع جمعهما فى

أو ماتهنه ولا بعبد بعتكه فاصدا انشاء البيع (وان أتت) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالقول أضمر تصب) كقوله * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * أى جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام ﴿تنبيهان﴾ الاول ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية * الثانى فهم من قوله فاعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (ونعتوا بمصدر كثيرا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصد المبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذاكيرا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور وامرأة عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر (تنبيهان)

(٧ - (صبان) - ثالث) الاول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا * الثانى أطلق المصدر وهو مقيد بان لا يكون فى اوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطر ولا بغيره (ونعت غير واحد

وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا اذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله مالم يمنع مانع أفاده سم وفى هذا الايراد نظر لان المنعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامينى لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شئ من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أومعنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها أولفظا لا معنى كالذاهب والمطلق (قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد أفاده الدمامينى وأما قول ابن الحاجب الادغام ان تأتى بحرفين ساكن فتحرك فردود بخلاف ما اذا كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى سيبويه مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أى لان قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله كريمين) أى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحة اذ لم يتفقا الا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه نظرا للاتحاد فى التغليب (قوله ويستثنى من الاول) اعترض بانه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الاشارة بامور منها هذا ومنها وجوب كونه ذا ألف ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة مايأتى (قوله قيل يندرج الخ) أى لان المراد بغير الواحد كما مر مادل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ماسيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لان مايأتى فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدمامينى تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أوسابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحد اللفظ أم لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكالثانى أمثلة الشارح والثانى كبقية أمثلته فعلم مافى كلام البعض من المؤاخذة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا المثال وقول البعض الا أن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجها لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع

اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف)
* مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين ويستثنى من الاول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان * تنبيهات * الاول قيل يندرج فى غير الواحد ماهو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب * وفيه نظر الثانى قال فى الارتشاف والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع * الثالث قال فى التسهيل يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (ونعت معمولى) عاملين (وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استثناء)

أى اتبع مطلقا نحو جاءنى زيد وأبى عمرو العاقلان وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين فان اختلف العاملان فى المعنى والعمل أو فى أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل نحو جاءنى زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ونحو جاءنى زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ونحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أو الظريفين (٥١) ولا يجوز الاتباع فى ذلك لان

بل وجوبه وفى الرضى منعه أيضا وعلله بانه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغى أن يمثل بنحو بعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكمررت بزيد وبعمرو الكاتبين قال فى الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا (قوله على اضمار فعل) أى كمدح وأذم وأعنى وأذكر قال الدمامينى قال المصنف فى شرح عمدته اذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اه وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بان تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بان فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت الى منعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما فى الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الاول للثانى والثانى للاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك فى الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذاك والا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال

لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما ان يستقل (تنبيهان) الاول اذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور * الاولى ان يتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه من غير اشكال * الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب فى هذه القطع قطعا (الثالثة) أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان فالقطع فى هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا

الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هند العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع منصوبهما بمرفوع او مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما * الافعوان والشجاع الشجعما * فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير فد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان * الثانى قوله أتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع فى ذلك منصوص على جوازه (وان نعوت كثرت وقد تلت) أى تبعت منعوتا (مفتقر الذكر هن) بان كان لا يعرف الا بذكر جميعها (أتبعت) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشئ الواحد وذلك كقوله مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب * (واقطع) الجميع (أو أتبع) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا * بدونها) كلها كما فى قول خرنق لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة الجزر النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومى أو على القطع باضمارهم ونصبهما باضمار أمدح أو أذكر ورفع الاول ونصب الثانى على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها اقطع معلنا) أى اذا كان المنعوت مفتقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع هكذا فى شرح الكافية * (تنبيهات) * الاول اذا قطع بعض النعوت دون بعض

المجوز لملاحظة المعنى فى الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب أخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهى المصالحة والافعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والانثى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة والشاهد فى الافعوان فانه تابع للحيات لكن نصب نظرا الى كونه مفعولا معنى (قوله اسهل) أى لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالمت القدم الخ) أى فيكون الافعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التى هى مفاعلة من الجانبين (قوله يوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتى اه وفيه ان المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض فى التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه الآتى (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين واطلاقه شامل للجمل لكن سيأتى أن الواجب فى المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من ان النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه أبدا الا ان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتأمل اه ويظهر انه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت ان شأنه والمقصود الاصلى منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله اتبعت كلها) أى وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالاولى فى الجواب ان يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافى اذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط فى جواز القطع تعدد النعت واعلم أن النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بان يراد واقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومى الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهى ويبعد مضارع بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد والازر بضمتين جمع ازار ومعاقده امواضع عقده وكنى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع أن اتبعت الجميع وكذا ان اتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الاول ونصب الثانى أى على الاتباع أو القطع باضمارهم فى الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أو اذكر فى النصب (قوله على القطع فيهما) أى فى الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لان مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتى فى هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حمل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير فى لذكرهن أو فى بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير اعادة الخافض

أو على دونها ومفعول أقطع محذوف أي وان يكن المنعوت مفتقر الذكر بعضها أو معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ماسواه على الاول والاخير أو فاقطعه دون ماسواه على الثاني وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغنائه عن بعضها وافتقاره الى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لاقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه (قوله وفيه) أي العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه انه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المعرف بال الجنسية نظرا الى انه في المعنى نكرة فيه نظر سم (قوله تعين في الاول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جاءني رجل كريم لم يجز قطعه الا في الشعر كما في الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه (قوله وجاز في الباقي القطع) أي وان لم يتعين مسمى النكرة الا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (قوله ويأوى) الضمير للصائد يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوأ حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (٢) وهي المرأة التي خلا جيدها من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الاول الذي هو العطل وهو جمع شعثاء وهي المغبرة الرأس أي التي لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما في القاموس وهي أخبث الغيلان (قوله والملتزم) أي الذي التزمت العرب النعت به نحو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله لن يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لان أو تنويعية وهي كالواو كما مر غير مرة فعلم مما في كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه التزم أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو امرأته الخ) كان عليه أن يزيد ونحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أي لحالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أي أو للتعميم أو الابهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وان كان لغير ذلك أي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي العامل (قوله فانه يجوز اظهارهما) أي لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعني التاجر) قال البعض أي ان كان المنعوت غير متعين والا قدر اذكر اه ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أما كنه فتدبر (قوله ومامن المنعوت والنعت الخ) يشمل حذف فهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فالم يعلم نهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا أي شيأ

البعض فلا يجوز لكان مذهبا * الثاني اذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله

ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى * الثالث يستثنى من اطلاقه النعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم نحو الشعرى العبور والجاري على مشار به نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التبعية مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا) أي لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة وذلك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر (ومامن المنعوت والنعت عقل) أي علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك في المنعوت (وفي النعت يقل) فالاول شرطه إما كون النعت

(٢) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلا تاء كما في الصحاح والقاموس اه

طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بان يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا (قوله أى دروعا) بدليل وألنا له الحديد (قوله ظعن) أى سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف أى فى مقالتك والحسب مايعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) اى على غير لغة الحجازيين تصريح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله ان النفى يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله الا فى الضرورة) أى والا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين أى بناء على أن من لا تزاد فى الايجاب ولا داخلة على معرفة قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يقم شئ مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبنى أمية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى أى من أثرى أى كثر ماله واقترى أى افتقر فحذف النكرة الموصوفة واقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قبل

مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدماميني والشمنى وغيرهما وقوله بكفى كان أى بكفى رجل كان (قوله كأنك من جمال الخ) أى كأنك جمل من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة ويقعقع بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة واقامة شبهها (قوله والثانى) أى حذف النعت (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه مغنى (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدره * وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة قال العينى والشاهد فى شيأ اذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المغنى وناقشه الدماميني بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق قال الشمنى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والاظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى ومانريهم من آية الا هى أكبر من أختها أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيادة ان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نريهم من آية الا هى أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات

فاحم وجيد طويل (تنبيهان) * الاول قد يلى النعت لا أو اما فيجب تكررهما

أوفى كقولهم مناطعن ومنا أقام أى منا فريق أقام وكقوله لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم أصله لو قلت أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ماقبله من مجرور بمن أوفى امتنع ذلك أى اقامة الجملة وشبهها مقامه الا فى الضرورة كقوله لكم قبصة من بين أثرى واقترى وقوله ترمى بكفى كان من أرمى البشر وقوله كانك من جمال بنى أقيش * يقعقع بين رجليه بشن * والثانى كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أى كل سفينة صالحة وقوله فلم أعط شيأ ولم أمنع * أى شيأ طائلا وقوله وربّ أسيلة الخدين بكر * مهفهفة لها فرع وجيد أى فرع

مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتنى برجل اما كريم واما شجاع * الثانى يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله * الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك فسوف يأتى الله بقوم الآية اه

﴿خاتمة﴾ من الاسماء ماينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته مصحوب أل خاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ماينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم وغيره بجعله بدلا ومنها ماينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ماينعت به ولا ينعت كاى نحو مررت بفارس أى فارس ولا يقال جاءنى أى فارس والله أعلم

﴿التوكيد﴾ هو فى الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال أكد تأكيدا وكد توكيدا وهو بالواو أكثر وهو على نوعين لفظى وسيأتى ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال غير

الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين (قوله مقرونين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صرح به الموضح فى الحواشى والاحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعانى) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما إذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أى ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو لمية موحشا طلل اه وأنت خبير بان هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ماهو كالمنعوت المعرفة فى اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت فى الدمامينى مايؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الاصح وأن محل نصبه حالا اذا قبل الحالية ليخرج النعت فى نحو جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله مصحوب أل خاصة) شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وان كانت أل فيه زائدة وانما خصوا نعته بمصحوب أل لانه مبهم وابهامه لا يرفع بمثله لانه أيضا مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا علموا و يرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فانه اذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذم أو غيرهما طردا للباب وأورد عليه الشنوانى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب بانه نعت نظرا لاصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقا له بالاعم الاغلب اذ الاصل فى الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلانه ليس فى الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا و يرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم الا ان يقال طردوا الباب فتأمل قال فى الهمع وكالضمير فى انه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل و بعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظى ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا فى حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كخاتم يصح أن يؤول بوصف و ينعت به ﴿فائدة﴾ يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جنى قاله فى الارتشاف ﴿فائدة ثانية﴾ النعت بعد المركب الاضافى للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما جىء بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل مالم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لا له لان المضاف انما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده فى المغنى

(قوله و يسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم سمى به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الاصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما ان يراد بالاحتمال

الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله (بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقته وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أى النفس والعين (بافعل ان تبعا * ماليس واحدا تكن متبعا

فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به

(تنبيه) ما أفهمه كلامه من منع مجىء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الافراد والتثنية قال ابو حيان ووهم فى ذلك اذ لم يقل احد من النحويين به وفيما قاله ابو حيان نظر فقد قال ابن اياز فى شرح الفصول ولو قلت نفساهما جاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو (وافاد

الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافى الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ماعدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين يبقيان على افرادهما وان أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى واعلم أن فى البيت اجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الافراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكد وان زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأوفى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا فى المرادى (قوله بباء زائدة) ومحل المجرور اعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الامر مستعمل فى الوجوب بالنسبة الى الجمع وفى الاولوية بالنسبة للمثنى (قوله بافعل) أى جمعا ملابسا لافعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) أى المختار والافقى الدمامينى عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشرى والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز واردا على أبى حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد الثانى لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولا بى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى التضمن بل الى ما هو بمعناهما لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) اما على التثنية فلان المتضايفين كالشئ الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلان الاثنين جمع فى المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه سقاك من الغر الغوادى مطيرها * والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة المحذوف أى من السحب الغر الخ والغوادى جمع غادية وهى السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العينى والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة (قوله وكلا اذكر الخ) اعلم أن كلا وشبهها فى افادة شمول كل فرد ان كانت داخلة فى حيز النفى بان أخرت عن أدائه لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه * وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والا بان قدمت على أدائه لفظا ورتبة توجه النفى الى كل فرد

فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله حمامة بطن الواديين ترنمى * وكقوله * ومهمهين قذفين مرتين * ظهراهما مثل ظهور الترسين اه (وكلا اذكر فى) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بابعاض المتبوع (وكلا) و (كلتا) و (جميعا) فلا يؤكد بهن الا ما له أجزاء

وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكالنفي النهي قال التفتازاني والحق أن الشق الاول أكثري لا كلي بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسناد ما للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل في قول الشارح الاماله أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سواد لان المؤكد وان كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أي أو ما في معناه كاحد واحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتحد توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو وكلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو وكلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سيوطي سم (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ما في التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل في فلك يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمنفي بالميم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعفان تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أي الكاملين في الحسن والفضل هم (قوله واستعملوا أيضا) أي كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أي مشتقا من مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أحصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافلة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظر الكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لانه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أي حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب

أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري ولا حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير

* يا أشبه الناس كل الناس بالقمر *

(واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فاعله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد

هذا اللفظ (مثل النافلة) أي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أثبته له لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه فلعله أنما أراد ان التاء فيه مثلها في النافلة أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة * (تنبيه) * خالف في عامة المجرد وقال انما هي

بمعنى أكترهم (وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمع) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجيء اجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغوينهم أجمعين لموعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعاء وابصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله اجمع اكتع ابصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع (٥٨) وزاد الكوفيون بعد ابصع واخوته ابتع وبتعاء وابتعين وبتع قال الشارح

ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم أجمع ابصع وأشذ منه قول الآخر جمع بتع ور بما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ومنه قول الراجز * ياليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظلمت الدهر أبكي أجمعا * وفي هذا الرجز أمور أفراد أكتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ﴿تنبيهات﴾ الاول زعم الفراء ان أجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح أنها ككل في أفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لاغوينهم أجمعين * الثاني اذا تكررت الفاظ التوكيد الا فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد * الثالث لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب * الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة * الخامس قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر * السادس الفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف الى الضمير فظاهر وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والآخر بالعلمية

(قوله بمعنى أكترهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) اى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب) أي بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الاثناء قال الفارضي قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اه ببعض تلخيص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشد منه الخ) أي لان في الاول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما أكتع وابصع (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع (قوله افراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي (قوله والتأكيد باجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الاصل (قوله افادة العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علله بأتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم يخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أي جميعا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ) أي اذا أريد باليد والرجل والبطن والظهر الجملة أما اذا أريد العضو ان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الاصح كما في السيوطي أي مع أضافتها فلا ينافي ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في الارض جميعا انا كلا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافي ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق انه لا منافاة لان ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم قال في المغني يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم لا يفتحها فهو جمع الجمع كافلس وفلس أي بجماعاتهم اه لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل

علق على معنى الاحاطة (وان يفد توكيد منكور) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من الفاظ الاحاطة (قبل) وفاقا للكوفيين والاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله * ياليت عدة حول كله رجب * وقوله * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * وقوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا * (وعن نحاة البصرة المنع شمل) اى عم المفيد وغير المفيد ولا يجور صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (واغن بكلتا فى مثنى وكلا * عن) تثنية (وزن فعلاء ووزن افعلا) كما استغنى بتثنية سى عن تثنية سواء فلا يجوز جاء الزيدان اجمعان ولا الهندان جمعا وان واجاز ذلك الكوفيون والاخفش قياسا معترفين بعدم السماع * (تنبيهان) * الاول المشهور ان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال فى التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك الى قوله * يمت بقربى الزينبين كليهما * وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين * الثانى ذكر فى التسهيل ايضا انه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بهما فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وان تؤكد الضمير المتصل) مستترا كان او بارزا

الاجمع وتوابعه فلو صفية والعدل كاخر كذا قال البعض وظاهره أن جمعاء وتوابعه كاجمع وتوابعه و يبطله انها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذى قاله الدمامينى أن منع الصرف على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى (قوله علق على معنى الاحاطة) أى وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبنى للمفعول فافهم (قوله وفاقا للكوفيين والاخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا (قوله رجب) هو كصفران أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بال والا منصرف نقله الدنوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصروف وان أريد به معين كما فى المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت) بتشديد الراء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما فى العينى وشيخ الاسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر وهى بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت زمنا الخ) أى باجماع الفريقين لان النكرة فى الاول غير محدودة والتوكيد فى الثانى ليس من ألفاظ الاحاطة وفى نسخ فلا يجوز بالفاء وهى أولى (قوله واغن بكلتا الخ) قال فى النكت ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى المثنى والمجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا وردّه ابو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب (قوله فى مثنى) أى فيما دل على اثنين وان لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لان نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشان أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لان ما مثل به لا يجوز وان قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لانه لا يؤكد باجمع وجمعاء الا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض فبفرض جواز تثنيتهما انما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض الا أن يدعى الفرق بين حالتى التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجرى خلافهم فى توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء الخ فى كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج الى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله فى التسهيل فيكون المراد ان الشاعر احتاج الى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان اتيانه بكليهما فى محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الاتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما ويحتمل أنه تأييد وايضاح لما قاله فى التسهيل بين به وجه الاستغناء (قوله وان تؤكد الضمير المتصل الخ) قال القاضى وانما وجب ذلك لوقوع اللبس فى بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها اذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اه وأيضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه اولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه اولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه

(بالنفس والعين) فبعد الضمير (المنفصل) حتما (عنيت) المتصل (ذا الرفع) نحو قم أنت نفسك أو عينك وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب ﴿تنبيه﴾ ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح

وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية اذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع فى شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فانهما يستعملان فى غير التوكيد كثيرا نحو علمت ما فى نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت نفسك الخ) ونحو قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير) لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودى فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبى لان حذف المبتدا هو المعهود فى جواب الشرط نحو وان مسه الشر فيؤس قنوط (قوله تقتضى عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط فى الناصل كونه ضميرا اه بل فى الفارضى ما نصه يجوز على ضعف جاؤا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر فى عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم اه (قوله يجى) حذفت لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبى (قوله مكررا) أى الى ثلاث مرات فقط لاتفاق الادباء على أنه لم يقع فى لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام قال وأما تكرير ويل يومئذ للمكذبين فى سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا فى أى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن اه (قوله وهو) أى الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أى الخبر وهو لفظى وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطى ولا يضر نوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقه) يوهم أن اعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر فى حده الا ان يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقه) ظاهر فى ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد لفظى مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدماميني ولك أن تقول أن نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض فى الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون فى الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر اذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل فى حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها الخ (قوله المراء)

بدفى شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب اه (وأكدوا بما * سواهما) أى بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لمن يلتزما) فقالوا قوموا كلكم وجاؤا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم كلهم لكان حسنا (وما من التوكيد لفظى يجى * مكررا) ما مبتدأ موصول ولفظى خبر مبتدا محذوف هو العائد والمبتدأ مع خبره صلة وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر اذ هو فى تأويل المشتق ومكررا حال من فاعل يجى المستتر وجملة يجى خبر الموصول أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو اعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى كذا عرفه فى التسهيل فالاول هو يكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب ونحو قام قام زيد

هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج (قوله والثانى) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لان كانت الخ والدعائر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العينى وقضية قول الشمنى المعنى أول مشرب نشربه يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصممى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم فى الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظى وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العينى القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية مانصه وصمى صمام أى زيدى ياداهية وصمام صمام تصاموا فى السكوت اه لكن الاستشهاد بالبيت مبنى على القول الاول كما لا يخفى وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما فى التصريح وجعل الرضى الفاء كثم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعانى ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا بالتأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال فى التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله الآية الى ان المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك وأولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتى وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد للجملتين قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولى وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم أو أولى له الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب وقيل أفعل من آل يؤل بمعنى عقباه النار اه (قوله الامع اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر واعلام للمستخبر ووعد للطالب وبمعنى نعم جير وأجل وأى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد النفى مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى أو توبيخى نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريرى نحو ألست بربكم قالوا بلى اجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الاكثر ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفى الذى هو ايجاب ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا نعم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفى الوحدة كذا فى المغنى وانما كان التقرير مع النفى ايجابا لان الهمزة للنفى ونفى النفى ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب * وحاصل

وقوله * لك الله لك الله * والثانى كقوله * أنت بالخير حقيق قمن * وقوله وقلن على الفردوس أول مشرب * أجل جيران كانت أبيحت دعائره وقوله صمى لما فعلت يهود صمام * ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل * (تنبيه) * الاكثر فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو كلا سيعلمون الآية ونحو أولى لك فأولى ونحو ما أدراك ما يوم الدين الآية وأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا ثلاث مرات ويجب الترك عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والفرض انه لم يقع منك الا مرة واحدة اه (ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذى به وصل) فتقول قمت قمت وعجبت منك منك لان اعادته مجردا

تخرجه عن الاتصال (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى) وأجل وجير وأى

ولالكونها كالجزء من مصحوبها فيعاد مع المؤكد مما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ويعاد هو أو ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا أن زيدا فاضل أو ان زيدا انه فاضل وهو الاولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت وشد اتصالهما كقوله ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من أجاره قد ضيما وأسهل منه قوم حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن وقوله ليت شعري هل ثم هل آتينهم * وقوله لا ينسك الاسى تاسيا فما * مامن حمام أحد معتصما للفصل في الاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف وأشذ منه قوله فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم أبدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد واسهل من هذا قوله * فاصبحن لا يسألنه عن بما به * لان المؤكد على حرفين ولا اختلاف اللفظين أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشئ لانها الصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى ولا لا ومنه قوله لا لا أبوح بحب بثنة انها أخذت على مواثقا وعهودا (ومضمر الرفع الذي قد انفصل * اكد به كل ضمير اتصل) باجماع)

المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نفيته قلت لا ويمتنع بلى وألم يقم زيد كلم يقم زيد فان أثبت القيام قلت بلى ويمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لاتاتى الا بعد نفي وأن لا لا تأتى الا بعد ايجاب وأن نعم تأتى بعد ما قاله في المغني (قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضميران في قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل وأما الاول فمن وضع الظاهر موضع المضمر قيل من الثاني في رحمة الله هم فيها خالدون في الثانية توكيد للاولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبني على أن هم مبتدأ ان وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون أما على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال في المغني ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر في محل آخر أن النحويين أجازوا ابدال المضمر من المظهر (قوله ولا بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وعبارة السيوطي أو حرف غير جواب لم يعد اختيارا الا مع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أى المطي والقرن حبل يقرن به البعيران (قوله تأسيا) أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله للفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لاول الأولين أعني قوله وكأن وكان فان مجموع وكان الثانية تأكيد لمجموع وكان الاولى قالوا ومن جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اه ولا يخفى أن ما ذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كان فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد عليه أن العطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضي لا الواو الا أن يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله وأشذ منه) أى من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لا يلفى) أى لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الف على حرفين أى فبعد من قوله للما بهم وقرب نوع قرب لقوله ان ان الكريم وصح توكيد عن الباء لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبيرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز أن تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بثنة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته في توكيد ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت وفي المغني ان أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ والاول ارجح فالثاني (قوله والمرفوع تأكيد

نحو قم أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وزيد جاء هو ورأيتني أنا * (تنبيه) * اذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياى فذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندى أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت والمرفوع تأكيد

باجماع) أى يجوز أن يكون توكيدا باجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أى لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثابت كقوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله اما أجمعهن واما بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لا قوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يجئني القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله فى التوكيد) أى من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو ظابت نفس زيد وفقأت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما فى التوكيد ورد عليه نحو جاءنى نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما وفى التنزيل كتب ربكم على نفسه الرحمة أى ذاته (قوله مطلقا) أى مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لانه لا يجمع بين لفظى توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوى فلا يبعد معموله وهو المبتدأ من التأكيد وولى لفظ التوكيد العامل فى هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق فى التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أى ولى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفى فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله بيد) أى يضطرب والضمير فيه وفى عليه وعنه لماء البئر وفى نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو نأهل أى ريان (قوله لا كلتا) أى حملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلتا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أى ولا يجوز قطعها وان كانت كل التى بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه نهافت ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أى لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء فى أى الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أى معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف اليها كل (قوله فى خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسد معنى أيضا اذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع فى الكل المجموعى نحو أعطانى كل رجل فاغنونى اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفرد أولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد ففى مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله

مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما وقدره عما صاحبا أنفسهما * الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم * الثالثة لا يلى العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورأيت جمعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما قائم والمرأتان كلتاهما قائمة والثانى كقوله * بيد اذا والت عليه دلاؤهم * فيصدر عنه كلها وهو ناهل * وقولهم كليهما وتمرا أى أعطنى كليهما وأما قوله فلما تبينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى * فاسم كان ضمير الشان لا كلنا * الرابعة يلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رأيت الرجل كل الرجل وأكلت شاة كل شاة * الخامسة يلزم اعتبار المعنى فى كل خبر مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون

ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون والله أعلم ﴿العطف﴾ (العطف اما ذو بيان أو نسق * والغرض الآن بيان ما سبق) وهو عطف البيان (فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد بما منكشفه) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت أى

انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه (فأولينه من وفاق الاول) وهو المتبوع (ما من وفاق الاول للنعت ولى) وذلك أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فخالف لاجماعهم وقوله وقول الجرجانى يشترط كونه اوضح من متبوعه فخالف لقول سيبويه فى ياهذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين) لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به نحو ليست ثوبا جبة هذا مذهب الكوفيين والفارسى

(ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل فى الافراد والتذاكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف فى تسهيله وذهب ابن هشام الى انه يجب فى خبره مراعاة لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتيه كل أولئك كان عنه مسؤلا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف لذى صوبه ابن هشام أن كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفة وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته أى كل أحد والثانى نحو وكل كانوا ظالمين أى كلهم اه دماميني باختصار

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمى هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه به (قوله شبه الصفه) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما فى الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم فى يانصر نصر نصرا لكن فى الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول بزيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو موولا به على ما مر (قوله فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول بيانا لما مقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار (قوله النعت) أى الحقيقى لانه يجب فى البيان أن يكون كالمبين فى الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر (فخالف لاجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وافرادا وغيره وتذكيرا وغيره ومقام مخالف الآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف وانما أوجب أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) بضم الجيم الشعر الواصل الى المنكب (قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولينه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون

عطف

وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ونحو من ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون

عطف البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول وردبان بعض النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحية الى ماصرح به فى التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل فى غير المستثنيات لان الاصل فى المتبوع أن لا يكون فى نية الطرح وأن لا يكون التابع كانه من جملة أخرى ومال الدمامينى الى أولوية الابدال معللا بما لا ينهض فانظره فى حاشية شيخنا و بقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبدالله كرز بالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدمامينى والابدال عنده وأما تساويهما فنتف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين فى رجحان أحدهما وفيه من التساهل مالا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثانى بيانا له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثانى وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك فى المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى وترقبه حال من المستتر فى عليه وقول البعض تبعا للعينى عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلى على المبتدا والذى رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلى لا تقديم معمول معموله ووقوعا مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للابدال (قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعنى أن فى كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها البيان للبدلية (قوله فى نحو هند الخ) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر ان صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثانى محل الاول نحو يا أيها الرجل غلام زيد وكلا أخويك زيد وعمرو عندى و يا زيد الحارث و يا زيد هذا اذ يلزم على البدلية اتباع أى فى النداء بغير ذى أل واضافة كلا الى اثنين بتفريق وادخال يا على ذى أل واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصور فى المتن مبنى على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله محل الاول ونظر فى ذلك ابن هشام مع جزمه فى المغنى بانهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز ان أنت وفى المستوفى فى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وذكر الدمامينى من صور تخلف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الارغفة جزء منها (قوله من جملة اخرى) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضى أنا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن المبدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهى فى بدل الكل كون الاول أشهر والثانى مشتملا على صفة نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو

قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين وزعم السلوبين انه مذهب البصريين قال الناظم ولم أجد هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا (وصالحا لبدلية يرى * فى غير مايمنع فيه احلاله محل الاول كما فى (نحو يا غلام يعمرا) وقوله أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * (ونحو بشر تابع البكرى) فى قوله أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكرى (وليس أن يبدل) منه (بالمرضى) لامتناع أنا الضارب زيد نعم الفراء يجيزه فيجيز الابدال

* (تنبيه) * يتعين أيضا العطف و يمتنع الابدال فى نحو هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه لان البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الاولى بخلاف العطف * (خاتمة) * يفارق عطف البيان البدل

برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجردا الابهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفى بدل البعض وبدل الاشتمال الاخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر بقدر ما كان من بدل الكل لايضاح الاول يسمى بعطف البيان وأما فرقهم بان البدل على تكرير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهر لم يسلم فى غيره وان سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز التخالف فى البيان والمبين أيضا اه باختصار (قوله فى ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع فى البدل فى نية الطرح قيل غالبا وقال الزمخشرى فى المفصل مرادهم بكون البدل فى نية طرح الاول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا اهدار الاول ألا ترى أنك لو أهدرت الاول فى نحو يدر أيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اه بخلافه فى البيان وكون حذفه فى البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالاخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه فى البيان وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتى بخلاف البيان الا على قول (قوله نظير النعت فى المشتق) أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده فى المغنى بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا قال ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجاع اه وبجوز كونه بيانا لما أمرتنى به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت اذ القول الحقيق لا يعمل فى العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشرى كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة أن لا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بان الله لا يقول ربى وربكم وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذى أمر به قوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد اناقتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب (قوله مردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدا محذوف وانتصر الدمامينى للزمخشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اه مع أن الكسائى يجيز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون تابعا لجملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشكل على قوله انه لا يكون تابعا لجملة (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه) هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلا من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين فى البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا كان معه زيادة كالبدل (قوله

وأما قول الزمخشرى ان أن اعبدوا الله بيان للهاء فى الاما أمرتنى به فمردود * الثانية أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره كما مر * الثالثة أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك كما سيأتى * الرابعة أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل * الخامسة أن لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل * السادسة أنه لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر * السابعة أنه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل * الثامنة أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل وقد مر قريبا ما

(قوله دعوى الخ) ان سلم ان الثانى فى البدل مقصود أيضا فالفرق حينئذ جلى وقولهم دون متبوعه أى ليس مقصودا بالذات وان منع اتجه عدم الجلاء لكنه خلاف اجماعهم وان جعل الاثنين مقصودين فى العطف والبدل منع على ان هذا سوء ظن بالائمة

ماينبنى على هاتين) فينبنى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمرو بشر فى يا غلام يعمر وأنا ابن التارك البكرى بشر وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف مافى كلام البعض من القصور

﴿ عطف النسق ﴾

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الناكهى اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى ان النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جئ به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل ومن شرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ماجاءنى من امرأة ولا زيد جرز يدلان من الزائدة لا تعمل فى معرفة * الثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ماز يد قائما لكن أو بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال مافى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على اضمار مبتدا * الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الاخيرين ان العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله نل بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا أى معطوف النسق نل مع حرف متبع اه فاشار الى أمور ثلاثة لا تخفى (قوله بحرف) ولو تقديرا لان حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام سرد الاعداد على ما أفاده البهوتى (قوله متبع) أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الاول فى عامله غزى (قوله يخرج ماعدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق باى التفسيرية بدليل كلامه بعد وماعدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لان هذا أيضا انما يخرج بقوله متبع أى محصل للاتباع نعم ان جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق باى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه (قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك ورده الدمامينى بان العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذا صح الكلام بدونه كما فى الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو اليك بثى وحزنى اذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدا والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجانى مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أى كمن ينعم فى الجنة اه فزاد أى بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدمامينى جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسره بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة

ماينبنى على هاتين وسيأتى بيان مايختص بالبدل فى بابه ان شاء الله تعالى والله أعلم

﴿ عطف النسق ﴾

(قال بحرف متبع عطف النسق) فقال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج عاعدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بنضنضة أى أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق بل بيان لان أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كاخص بودوثناء من صدق) فثناء تابع لود بالواو وهى حرف متبع (فالعطف

(قوله لنا منعه) قدح فى الاصطلاح

مطلقا بواو) و (ثم) و (فا) و (حتى) و (أم) و (أو) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك صدق ووفا) وهذا ظاهر فى الاربعة الاول وأما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا اضرابا لان القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه

وحصول المساواة انما هو بأم وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك أو غيره أما اذا اقتضيا اضرابا فانهما يشركان فى اللفظ وانما لم ينبه عليه لانه قليل (وأتبعت لفظا فحسب) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بل ولا) و (لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا) وقام زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والطلا الولد من ذوات الظلف ﴿تنبيه﴾ اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب الى أنها بمعنى والواو الهمزة فاذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أم عمرو قائم فقصر على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين والثانى أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو * والثالث ان العطف بها وأنت مخبر فى الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان

(قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفى اذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو ان قلت الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هى مشركة فى المعنى أيضا قطعا لان العطف فى مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجود ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق ووفا) لا حاجة اليه بعد قوله كاخص الخ (قوله والصحيح أنهما يشركان الخ) الخلاف لفظى لان القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار فى الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما تفيده أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحية كل منهما له أفاده الشاطبى (قوله مالم يقتضيا اضرابا) أى فانهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى (قوله لانه قليل) أى ولان اطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا فى القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهى اما بالكسر وأى والا وأين وكيف ومتى ولولا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها باضمار) أى باضمار عامل ففى نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أعمرو قائم) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر بقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض فى المغنى الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اهـ والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذى بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) فى نحو ما كان محمد الا نبى رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى فى الشرح رد هذا القول بان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد (قوله ووافق فى التسهيل يونس) أى فى مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنوانى ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى ومانحن فيه اصطلاح لغوى اه والمراد بالجمع الاجتماع فى الحصول فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب وفى نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات فى غير ذلك لا الاجتماع فى زمان أو مكان فان قلت لو لم يؤت بالواو فى نحو قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو فى عطف الجمل التى لا محل لها قلت قال الدمامينى فائدتها فى ذلك النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولها ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بان يكون الاول قد لطا والثانى اضرابا عنه اه باختصار وكونهما للجمع مطلقا أحد قولين والثانى أنها للجمع فى المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسائى وابن درستوية معا (قوله قال فى التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها فى الامور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها فى المعية أكثر وفى تقدم ما قبلها كثير وفى تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بارجحية ولتقدم ما قبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما فى التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدمامينى يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك نحو سواء على أقمت أم قعدت فانها عاطفة على مالا يغنى اه قال فى التصريح أجيب عنه بان هذا كلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقوله الموضح فى الحواشى اه واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكاها ذكر الناظم منها ثلاثة عطف مالا يغنى متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله ذكر هذا فى قوله آخر الباب وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله * الرابع عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه * الخامس عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا * السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا * السابع جواز تقديمها مع معطوفها فى الضرورة نحو * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك * الثامن جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وأرجلكم فى قراءة من جر * التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت * العاشر ايلاؤها اذا عطفت مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق أو منزول بنفى نحو ولا الضالين * الحادى عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة * الثانى عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو مررت برجلين كريم وبخيل * الثالث عشر عطف العقد على النيف

عاطفة لما بعدها على ماقبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا) فالاول نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم والثانى نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فنجيناه وأصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى أنها للترتيب وحكى عن قطرب وثعلب والربعى وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافى والسهيلى من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتيب غير صحيح * (تنبيه) * قال فى التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (واخصص بها) أى بالواو (عطف الذى لا يغنى متبوعه)

أى لا يكتفى الكلام به (كاصطف هذا وابنى) وتخاصم زيد وعمرو وجلست

اذا وقعا دفعة كاحد وعشرين فان تاخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين * الرابع عشر عطف ماحقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد فى يوم واحد * الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص فيشاركها فيه حتى نحو واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء * السادس عشر العطف التلقينى من المخاطب نحو قال ومن كفر * السابع عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله * الثامن عشر والتاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة * العشرون عطف أى على مثلها نحو * أبى وأبيك فارس الاحزاب * الحادى والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيدا وعمرا فانهم شرطوا فى حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو ووعد فى التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الاول لمزية فى المعطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو هذا ملخص مافى حاشية شيخنا ومنه يعلم مافى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها فى ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها فى ذلك نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف مافى التسهيل من أن أو كالواو وفى ذلك بل مال الدمامينى الى أن الفاء أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى وقولنا فيما تقدم اذا عطفت مفردا بعد نهى الخ قال فى المغنى ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ وانما قرنوا الواو بلا فى نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لافادة نفى القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفى أو النهى بحال الاجتماع وقولنا ماحقه التثنية أو الجمع أى ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافى مافى التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر مثال الاخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه محمد ومحمد فى يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن برى وغيره وبه يرد منع الخريرى لذلك ونوشرى (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل موضعان (قوله بين اما كن الخ) أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكرى وأكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذى انحط عليه كلام سم فى الايات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى بيان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا

بين زيد وعمرو ولا يجوز فيها غير الواو وأما قوله بين الدخول فحومل فالتقدير بين أماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (والفاء للترتيب

(قوله فلا ينافى) فيه أنه سبق فى بحث المثنى أن الفصل مطلقا مانع من التثنية على أن المنافاة ممكنة فى قوله عطف ما الخ ولك دفعها بان المراد حقه بالنسبة لغير الواو تدبر

فليتأمل اه وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فللترتيب المعنوى ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى ان رجع الى الجنة أى أذهبهما عنها ولا يرد على هذا أن الذى كانا فيه هو الجنة فان التفصيل الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت (قوله أى بلامهلة) بضم الميم أى تأخر كذا فى المصباح وغيره (قوله نحو أماته فأقبره) لا يقال الاقبار مسبب عن الاماتة فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الآية وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وفى المغنى وشرح الدماميني عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو زيد الصالح فالعالم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنم فآب أى رجع وجالس الازهد فالاورع وولد لزيد الشاعر فالكاتب ورحم الله المحققين فالمقصرين اه بتلخيص وايضاح (قوله وأماته نحو أهلكناها الخ) اراد على الترتيب لان مجىء البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن (قوله فالمعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكرى اه تصريح أى لان ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها (قوله وأماته نحو فجعله الخ) اراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فمضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعلا منه فتصبح الارض مخضرة قال فى المغنى وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية فتصبح الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدماميني الحق ان الاصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وان عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب فى كل شئ بحسبه قال فى الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو * ألم تسأل الربع القواء فينطق * أى فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) ويقال فم وثمت وثمت قاله فى التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه قريبه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو ووجوابه أن الترتيب

باتصال) أى بلامهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو أماته فاقبره وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وأماته نحو أهلكناها فجاءها بأسنا ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه الحديث فالمعنى أردنا اهلاكها وأراد الوضوء وأماته نحو فجعله غثاء أى جافا هشيما أحوى أى أسود فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وثم للترتيب بانفصال) أى بمهلة وتراخ نحو فاقبره ثم اذا شاء أنشره وقد توضع موضع الفاء كقوله كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

(قوله الاربعة) فيه نظر (قوله اذا كان الخ) فيه أنه يمنعه قوله ومسح الخ تدبر (قوله وأجيب) يرجع لقولهم التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلافه لاخراج مثاله

يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والمجاج الغبار والاناابيب جمع أنبوبة وهى مابين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعتراض أقوى من الجواب وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف الى فاعله والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح (قوله وأما نحو الخ) وجه الايراد فى الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان ايتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفى البيت واضح دمامينى (قوله هو الذى خلقكم الخ) التلاوة وهو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فما قيل فى الآية الاولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا فى المغنى قال الدمامينى ووجه الترتيب الاخبارى فى البيت أن سيادة الاب نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فثم فى البيت للترتيب الرتبى لا الخارجى ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال * ثم قد سادقبل ذلك جده لامكان أن يجعل سادفى قوله ثم قد سادقبل ذلك جده مستعملا فى السيادة الرتبية والخارجية ويكون الاتيان بثم نظرا الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بان اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه (قوله أناه السودد) قال فى القاموس السودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اه والسين مضمومة فى الاولين أيضا كما ضبطت به فى النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبى العز العجمى ويصرح بضم السين فى الثانية والثالثة قول الصحاح الدال فى سودد زائدة لالحاق بنائه ببناء جندب وبرقع اه لان أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية فى قوله * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى * والفاء فى قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما فى الدمامينى ونزاه فى الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فاحدى الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى فى الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وكأن الثانى هو المراد فى البيت يقول أصبح مريد الشئ وأمسى تاركا له يقال عدا فلان عن هذا الامر اذا تجاوزه وتركه اه دمامينى قال الشمنى وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن

زوجها لكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده فقيل ثم فيه للترتيب الاخبار لا لترتيب المحكم وأنه يقال للغنى ماصنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أى ثم اخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد أن الجد اناه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن

﴿تنبيه﴾ زعم الاخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير

أرانى اذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا

وخرجت الآية

على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (واخصص بقاء عطف ماليس) صالحا لجعله (صله) خلوه من الفائدة (على الذى استقر أنه الصله) نحو الذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد فكان الاولى أن يقول كما فى التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن من جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسئلتى الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكى زيد وبأمرأة يضحك زيد فتبكى والخبر نحو زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله فانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق ويشمل أيضا مسألتى الحال ولم يذكره نحو جاء زيد يضحك فتبكى هند وجاء زيد تبكى هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا) أى للعطف بحتى شرطان الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أعجبتنى الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها وأما قوله ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد نعله ألقاها فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله * والثانى أن يكون غاية فى

مالك هذا البيت فى شرح الكافية

أرانى اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا اصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمنى وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال كذا رواية أبى بكر ثم قال يقول ان لى حاجة لا تنقضى أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو لجؤا الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ثم تاب الله عليهم ليتوبوا وبمعنى قبول توبته قال الشمنى وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلقوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد للاستئناف كما فى قوله تعالى ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستأنفة لان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها وبؤكد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا فى الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا فى المغنى (قوله واخصص بقاء الخ) وفى التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الابراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ فى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له هذا ظاهر كلام الدتوشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل انه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل انه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالاقتصار على الاول تقصير وفاعل يغضب على الآخرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين * الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلتى الصفة والخبر لا تتفرع على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر التفريع بالنسبة اليهما * الثانى أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسئلتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما فى التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام فى قوله سابقا ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلتى الحال كما قال ولم يذكره أى فى التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لانها صفة فى المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بان يكون جزأ منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى فى شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثانى أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما فى المطول أن المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفاعل لما بعدها قبل

زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله قهرنا كم حتى الكماة فانتم * تهابوننا حتى بنينا
الاصاغرا * (تنبيهات) * الاول (٧٤) بقى شرطان آخران أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط فى

ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا جاء لك معاونو زيد أضعفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أى معنويين كمثالى الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة (قوله حتى الكماة) جمع كمى على غير قياس وهو كما فى القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقى شرطان آخران) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون مابعد حتى مؤثرا يكافى العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال الخفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه ومادكره فى ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ماقبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ماقبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان بينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا (قوله الخضراوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس دمامينى (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات) اعترضه الدمامينى بانه لو قيل فعلت معزيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع انه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وأفره الشمنى وأجاب عنه البعض بان البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ورد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل مايقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم انها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لاتقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدمامينى (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم مغنى والذى يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد الخ فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها قاله الدمامينى (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية فى الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه بدليل مابعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تمالؤا) أى اجتمعوا (قوله وقيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المغنى وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والا تعينت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجر فى المثال والبيت لعدم صلاحية الى فى موضع حتى ولكون مابعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل مافى المغنى وشراحه كما له شيخنا وناقش الدمامينى فى التعليل الاول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال

مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام القوم حتى أنا ذكره ابن هشام الخضراوى قال فى المعنى ولم أقف عليه لغيره ثانيهما أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لانه لا بد أن يكون جزأ مما قبلها أو جزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد مايقدن بأرسان فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم * الثانى حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى قال الشاعر رجالى حتى الاقدمون تمالؤا * على كل أمر يورث المجد والحمدا * الثالث اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الاحسن اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الحباز تلزم اعادته للفرق وقيده الناظم بان لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض فى الخلق حتى *

انتهى

انتهى الى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا الاضافة فى بنيهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغنى انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالاساءة تدينا أى جعل الاساءة دينه لتكررها منه كثيرا (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى حتى أنكره الكوفيون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم الخ) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما فى المغنى فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيدا الخ) أى اذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علله فى المغنى بان الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحسنية بان فى النصب مشاكلة الضمير لمرجعه فى الاعراب (قوله وضربته توكيد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد فى القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيد الضربت القوم بل لزيد (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فالقاها توكيد الا اذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية وألقاها تفسير (قوله وأم بها عطف اثر همز التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو قياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا الان الصواب فيه الواو قاله فى المغنى ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وأن قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم من الشذوذ بمكان اه ونقل الدمامينى عن السيرافى أن سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بأو وقال الدمامينى وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما فى الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمنى ما فى المغنى هو مقتضى القياس اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدمامينى أيضا عن سيبويه جواز العطف بعدها أدرى وليت شعرى مع الهمزة بام وبأو ثم قال والعجب من ايراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة فى شئ من ذلك وكانه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه وبوافق ما فى المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة الخ ثم ذكر الدمامينى فى قول المغنى كقولهم يجب أقل الامرين الخ أن يدفع الخطأ فى قولهم المذكور بجعل من بيانية لاقل قال الدمامينى فان قلت فما وجه العطف باو والتسوية تأباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا وأولا حد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافى بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف أى الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضى فى أم وقد أسلفناه مع زيادة فى الاستثناء ثم قال فى المغنى فان كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لانه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك وان أجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اه ومامر من أن ابن محيصن

* بائس دان بالاساءة دينا

* الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن الا فى باب ضربت القوم حتى زيد اضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد او ابتدائية وضربته تفسير وقد روى بهما قوله حتى نعله القاها وبالرفع ايضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اه (وأم بها اعطف اثر همز التسوية) وهى الهمزة

(قوله حتى يرد) فيه ان الايراد متجه لان ما قبله ليس فى قوة قضايا اذ القاعدة اسم جمع تأمل (قوله قال الشمنى) حقه التأخير عن الاعتراض والجواب الآتيين واعلم ان كلام المغنى مبنى على ابقاء الكلام على ظاهره وحينئذ فاعتراض الدمامينى غير متجه ورد الشمنى صحيح لا يرد عليه بالتوجيه الآتى

الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين وهو الاكثر نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية واسميتين كقوله ولست ابالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم الآية واذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقليل لا يجوز أن يذكر بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء على ازيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله سواء عليك النفر أم بت ليلة * با ل القباب من عمير بن عامر (أو) بعد (همزة) من لفظ أى مغنيه) وهى الهمزة التى يطلب بها و بأم التعيين وتقع بين مفردين غالبا و يتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا ام السماء بناها أو يتأخر عنهما نحو وان ادرى أقريب أم بعيد ما توعدون و بين فعلين كقوله

(قوله بين مفردين وجملة) فيه أن اسم الفاعل مع مرفوعه جملة كما سبق

يقرأ باوسيأتى فى الشارح عند قول المصنف ور بما حذفت الهمزة الخ أنه يقرأ بأم فحرره واعلم أن الظاهر أن التسوية فى قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا الهمزة وفى قولنا ما أبالى أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالى لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها للتأكيد التسوية فتدبر (قوله على جملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى معها فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور أن ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله فى المغنى (قوله لست أبالى) أى أكترث فهو متعد بنفسه وقلبى لان معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق أفاده الدمامينى وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الاصنام أى ونحو سواء على أزيد قائم أم قعد فتم التمثيل (قوله فقيل يجوز الخ) رد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر واست أبالى الخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفى نسخ اسقاط قوله واذا عادلت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله مغنيه) أى مع أم كما أشار اليه الشارح فقد حقق الدمامينى أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا و بين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله و يتوسط بينهما الخ) ما لا يسئل عنه فى الاول المسند لان السؤال عن المسند اليه وفى الثانى بالعكس و بيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما و يلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسؤل عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد أم قاعد وان شئت أخرت زيدا لانه غير مسؤل عنه وقس على هذا نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى أن ايلاء المسؤل عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا أو انكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ولا يستدعى شئ من ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوه لكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون صرح به فى المغنى وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه تقريرى فتأمل قال الدمامينى ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقريرا اه وكالآية فى هذا قول زهير

وما أدرى ولست اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه و بين الاية بان فعل الدراية معلق

فى البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا ويرد بان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو فى الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية وجب تقدير مبتدا فى البيت فقط لان همزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك (قوله أهى) بسكون الهاء ولم يجئ بعد الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم وعادتى أتانى والحلم بضمتين وتسكن اللام مايراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق الجاهل ويوجد فى بعض النسخ صدر البيت هو

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم *

* فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى * أى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم حالة كونى مرتاعا للقائه هيبة وأرقنى أى اسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيأ محققا (قوله اذ الارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسره سرت وانما كان هذا أرجح لانه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال فى التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب فى أزيدا ضربته (قوله لعمرك ما أدرى الخ) أى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيث بالمثلثة آخره وصفه من رواه بالموحدة كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ومنقر ضبطه الدمامينى والشمنى بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قالا وهو أى البيت هجو لشعيث أى لهذا الحى بانهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه فى التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين (قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدمامينى أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدمامينى هذا وكان على الشارح أن يزيد ومختلقون بين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر فى أهى أسرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدمامينى (قوله متصلة) قال فى الهمع ويؤخر المنفى فيها بنوعيها فلا يجوز سواء على ألم يجئ زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله لا يستغنى باحدهما عن الآخر) أما فى الحال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهى لا تتحقق الا بينهما وأما فى الثانى فلان المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى أفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الاول راجع الى متعاطفيها وعورض بأن الثانى انما يأتى فى أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى أفاده فى التصريح (قوله فى افادة التسوية) أى فى جملة افادة التسوية أى فى الجملة التى تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة فى هذه الجملة أنه يليها ما يلى الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهم من ان كلا من الهمزة وأم له دخل فى افادة التسوية فتدبر (قوله فى النوع الاول) أى ام بعد همزة التسوية وقوله فى النوع الثانى أى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) أى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهى مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك فى معنى التسوية اذ الامران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك فى عدم التعيين اه وكما تستعار

* تنبيهان * الاول تسمى أم فى هذين الحالين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة فى افادة التسوية فى النوع الاول والاستفهام فى النوع الثانى ويفترق النوعان من أربعة أوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

الهمزة التسوية تستعار للانكار الابطالى فيكون مابعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعينا بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها ابطلت مابعدها من النفى فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا انشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفى ويظهر أن الهمزة فى ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على مابعد العاطف أيضا وللانكار التوبيخى فيكون مابعدها واقعا أو يقع وفاعل ملوم نحو أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما وأتعبدون ماتنحتون وللتهكم نحو اصلواتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع فلو بهم والجامع بين الاستفهام والمعانى المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالى يستلزم انتفاء وقوع الشئ المنكر والتوبيخى يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللامر نحو أأسلمتم أى أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسئ اليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على اساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤدب فلانا على اساءته الى والتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفى أو اثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو أأنت قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يورد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقرر به دفعا لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشئ المهدد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار والتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو أضربت زيدا أى انك ضربته ألبتة قال السعد والجامع ترتيب ثبوت الحكم أما فى هذا التقرير فظاهر وأما فى الاستفهام فلانه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه فى شرح التلخيص ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة فى الانكار الابطالى نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار هل فى ذلك قسم لذى حجر والامر نحو فهل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على مايؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن فى المغنى فى بحث هل أنها تختص عن الهمزة بان يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام الا زيد دون أقام الا زيد ولا ترد الهمزة فى نحو أفاصفاكم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها للانكار على مدعى الاصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون الانكار توبيخيا بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى وقوع الشئ ويلزمه النفى وانكار على من أوقع الشئ وتختصان بالهمزة وانكار وقوع الشئ وهذا معنى النفى وتختص به هل عن الهمزة اهـ باختصار وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من اسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى كيف تكفرون بالله والابطال فى ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير فى وما تلك بيمينك يا موسى قرره ليقول هى عصاى نقله السيوطى عن أبى البقاء وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه وفى شرح المغنى للدماميني أن استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعنى أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبالى امات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا ما أدرى أعمرى طويل أم قصير أما مجموع ما أدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق

وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر

والتكذيب لانه خبر فافهم هذا التحقيق (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفى فى الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلها أى أتدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار التوبيخى وفى قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما فى المغنى ولم يتعقب واحدا منهما أفاده الشمنى لكن الاظهر كون الهمزة فى الآية الاولى أيضا تقريرية فتأمل (قوله الا بين جلتين) أى غالبا فلا ينافى ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما فى قول الشاعر * سواء عليك النفر أم بت ليلة * (قوله فدبان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست أبالى الخ (قوله وما أدرى الخ) أنت خبير بان الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة الاستفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون وبقول الشاعر لعمرك ما أدرى الخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الاقرب عندى ومثل ما أدرى ليت شعرى ولا يحضرنى ونحو ذلك ثم رأيت الدمامينى على المغنى استظهر ما قلته مؤيدا له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفاته متعقبا بذلك ما فى المغنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستفهام بعد ما أبالى أيضا كما يفيده ما مر عن الدمامينى من كونه قلبيا معلقا عن العمل فى الجملة بعده والمعنى لا أفكر فى جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين قال الفارضى وندر حذف أم ومعطوفها كقوله

دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غى واذا استفهم بغير الهمزة عطف باو نحو هل نحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غى بحث فيه فى المغنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفى الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكره هنا استطرادا لتقسيم أقسام أم ثم رأيت فى الدمامينى ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا فى مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا سمع من كلامهم ان هنالك لا بلا أم شاء وفى الجمل كثيرا وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وقت) الضمير فيه وفى قيدت وخلت راجع الى أم فى قوله وأم بها عطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه وان زعمه شيخنا (قوله ان تك مما قيدت به خلت) صادق بصور أن لا تسبق بادا ة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو ألم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وأن تسبق بادا ة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أى النفى نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد الآية والتقرير أى التثبيت أى جعل الشئ ثابتا نحو أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية كذا فى الدمامينى عن الناظم وأبى حيان وقدمنا فى ما مر عن

وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جلتين ولا تكون الجلتان معها الا فى تأويل المفردين * الثانى قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء بل كما تقع بعد ما تقع بعد ما أبالى وما أدرى وليت شعرى ونحوه من (وربما حذفت الهمزة) المذكورة (ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن) كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وكما مر من قوله شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر وهو فى الشعر كثير ومال فى شرح الكافية الى كونه مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وقت) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (ان تك مما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (خلت)

البهوتى والشمنى ولو قيل ان التقرير فقط أعنى المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيق لاشتراكهما فى طلب الجواب لكان وجها تدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) أى حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أى بل أهى أشاء) كأنه فى حال بعده عنها جزم بأنها ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فاضرب مستفهما عن كونها شاء وكأم فيه أم فى نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فاضرب عن الاول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لانها تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة * (فائدة) * تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى أولم ينظروا أفلم يسيروا أثم اذا ما وقع فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوف فيها واو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدير والزمخشرى ان الهمزة فى محلها الاصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفى دعوى الزمخشرى حذف الجملة وفى دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله فى المغنى عن ابن الشجرى قال والذى يظهر قول الكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذى هو جند لكم قال الدمامينى والتحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن أم تجىء للاضراب المجرد وانما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر لفظى (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدمامينى معنى الآية بل أيقولون على الانكار التوبيخى (قوله فى المتصلة والمنقطعة) * (فائدة) * جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الاشياء كما فى قصة ذى اليدين وهل يجاب بنعم مقصودا بها اثبات كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم واذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لاخيرها للاضراب اليه عما قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله فى المغنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم وأجيب بأن الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح أن يكون فى الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنه عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغنى أن أم فى الآية متصلة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه أنها منقطعة فانه قال ما حاصله أنه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أولا فقوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الاول وانما يذكر هذا كرليبين أنه عرض له ظن نفى أنه

ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو انها لابل أم شاء أى بل أهى شاء وانما قدرنا بعدها مبتدا محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد أو انكاريا نحو أم له البنات أى بل ألله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى اذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه قوله

فليت سليمى فى المنام ضجيعتى
هنالك أم فى جنة أم جهنم * وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين * (تنبيه) * حصر أم فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أنها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى افلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير افلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن

عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له نبصر أولا نبصر فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أولا عدمه (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤوة وهى حمرة تضرب الى سواد (قوله بأو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمنى ليس المراد بها الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أى صيغته وان لم يكن هناك طلب كما فى الاباحة و بعض صور التخيير فقول البعض اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى ليفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح (قوله وماسواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبى بان الذى يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع فى التخيير) فان قلت قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة و بين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك اه مغنى وآية الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكلى الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والابهام والتخيير و بعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اه و به يعرف ما فى كلام البعض (قوله والابهام) أى على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا أو اياكم الخ) قال فى المغنى الشاهد فى الاولى ووجهه الشمنى بان اعتبار الابهام فى احداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والاولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر اذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره فى الاولى آكد وقال الدمامينى فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره فهو فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى اليه وقال بعضهم الشاهد فى الثانية لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله تعالى هدى لان ما قبله ليس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع انه قد يمنع اشتراطه وانما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ومما ظهر لى أن الآية وان كانت للابهام ظاهرا الا أنها ترمز الى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الاولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه و بين الابهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الابهام دون الشك غزى (قوله واضراب بها أيضا نمى) قيل انها حينئذ غير عاطفة كام الاضرابية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الاضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أى سواء تقدمها نفى أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) أى العيال المذكورون فى البيت قبله وقوله أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو)

جؤية
يا ليت شعرى ولا منجى
من الهرم
أم هل على العيش بعد
الشيب من ندم
(خير) و (أبح)
و (قسم بأو وابهم *
واشكك) فالتخيير
والاباحة يكونان بعد
الطلب ملفوظا أو مقدرا
وماسواهما فبعد الخبر
فالتخيير نحو تزوج
زينب أو أختها والاباحة
نحو جالس العلماء أو
الزهاد والفرق بينهما
امتناع الجمع فى التخيير
وجوازه فى الاباحة
والتقسيم نحو الكلمة
اسم أو فعل أو حرف
والابهام نحو أتاها
أمر ما ليلا أو نهارا
وجعل منه نحو وانا أو
اياكم لعلى هدى أو فى
ضلال مبين والشك
نحو لبثنا يوما أو بعض
يوم (واضراب بها
أيضا نمى) أى نسب الى
العرب فى قول الكوفيين
وأبى على وابن برهان
وابن جنى مطلقا تمسكا
بقوله كانوا ثمانين او
زادوا ثمانية * لولا
رجاؤك قد قتلت
اولادى وقراءة ابى
السمال اوكلما عاهدوا
عهدا بسكون الواو

ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن (٨٢) بشرطين تقدم نفي أو نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد ولا يقم عمرو

ويؤيده أنه قال في ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط (ور بما عاقبت) أو (الواو) أي جاءت بمعناها (اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي اذا أمن اللبس كقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * ما بين ملجم مهره أو سافع وقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل وقول الراجز بها أكتل أو رزاما * خوير بين ينقفان الهاما وقوله وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل وجعل منه وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي ويزيدون هذا مذهب الاخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين ﴿تنبيهات﴾ الاول أفهم قوله ور بما أن ذلك قليل مطلقا وذكر في التسهيل ان أو تعاقب الواو في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاباحة كما تقدم والمصاحب نحو عليه الصلاة والسلام فانما عليك نبي أو صديق أو شهيد والمؤكد

المعنى وما يكفر بتلك الايات البينات الا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أي مجيء أو للاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهي شمني (قوله ويؤيده) أي يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للاضراب بشرطين (قوله أو سافع) أي قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها قال الدماميني لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما لا أنهم ثابت لهم احدى البينتين (قوله فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء مفعول منضج وهو وما فرق وصف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أي طابخ قدير أي مطبوخ في القدر ومعجل صفة قدير وقول العيني قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها أكتل الخ) ضمير بها للارض المذكورة قبل وأكتل بفوقية مفتوحة ورزام براء مكسورة فزاي اسما رجلين وخوير بين تثنية خوير تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمني وفي شرح شواهد المغني للسيوطي أنه لص الابل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكن في بها وقول البعض حال مما قبله لا يمشي على مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدا في الحال أو الاصل وينقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمني والسيوطي فيحتاج الكلام الى التجريد والهام اسم جنس جمعي لهامة وهي الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت او في البيت بمعنى الواو لقوله خويربين بالتثنية ولو كانت على بابها لاحد الشيئين لقال خويربا بالافراد (قوله أشرعت) بالبناء للمجهول أي صوبت نحو العدو وكني بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفراء بمعنى بل فتكون للاضراب عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على حزر الرائي مع علمه تعالى بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض البصريين للابهام وقيل للشك مصروفا للرائي كذا في المغني بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أي أو جماعة يزيدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أي الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كانت أو للاباحة أولا (قوله وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أي تجيء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله في الاباحة أي في صورة الاباحة أي في الصورة التي يظن أن أو فيها للاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو وللاباحة لانها حينئذ للجمع وأو التي للاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله كثيرا أي لانه يكثر ارادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا الاعتراض الاول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة الا في معاقبة أو للواو وفي الاباحة وهذا لم يرده المصنف هنا لذكره اياه فيما تقدم بقوله أيح والذي أراده هنا وجعله قليلا انما هو القسمان الاخيران الموصوفان في التسهيل أيضا بالقلة الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الاباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة الى جعلها في صور الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو وفي الاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك

بل

نحو ومن يكسب خطيئة أو اثما * الثانى التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والواو وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها * الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع أحدها فى التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وممن ذكر ذلك الناظم فى التحفة وشرح الكافية قال فى المغنى والصواب أنها فى ذلك على معناها الاصلى اذ الانواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس * ثانيها الاباحة قاله الزمخشرى وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم افادة الاباحة قال فى المغنى أيضا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو * ثالثها التخيير قاله بعضهم فى قوله فقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقلت البكا أشفى اذا لغليلى أى أو البكا اذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل أن يكون الاصل من الصبر والبكا أى أحدهما ثم حذف من كما فى قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده أن أباعلى الفارسى رواه بمن اه (ومثل أو فى القصد اما الاول ظاهر كلامه الثانيه * فى نحو) تزوج (اما ذى واما التى) وجاء فى اما زيد واما عمرو

بل للجمع كما علمت * الثالث ماذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو فى الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى أن يقول تعاقب الواو فى الاباحة لازما وقد تعاقبها فى غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن ان أو فيها للاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للاباحة فى الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لازما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أى مجازا (قوله وأما بقية المعانى الخ) ذكره فى المغنى قال ومن العجب أنهم ذكروا من معانى صيغة أفعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين اه وأجيب بأن كلا من الصيغة وأو تدل على ماذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لا وقطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازانى فى تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لاحد الأمرين أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله فمستفادة من غيرها) أى معها وذلك لانها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها أى من القرائن (قوله وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو فى التقسيم أجود من أو فانه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال ان له فى المسئلة قولين واعلم أن لكل من الواو وأو فى التقسيم وجها لاجتماع الأقسام فى الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها فى ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشرى) وافقه الناظم وابن هشام فى حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره فى المغنى كما قاله الدمامينى وسبقهم الى ذلك السيرافى فى شرح الكتاب (قوله أى أحدهما) أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الاباحة (قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم ارادة التخيير (قوله ان هذا أمر) أى اذن (قوله قالوا نأت الخ) من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ وقوله نأت أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه بمن) أى بدل لها (قوله اما) ذهب سيبويه الى أنها مركبة من ان وما ذهب غيره الى أنها بسيطة وهو الظاهر لان الاصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الاولى فانه لا خلاف فى أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ولكن لا مانع من نسبة المعانى للاولى أيضا لتلازمهما غالبا والثانية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) أى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة (قوله والعذر له) أى فى الاطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أى حيث أطلق القصد فشمل العطف

﴿ تنبيهات ﴾

أنها تأتى للمعانى السبعة المذكورة فى أو وليس كذلك فانها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالاحالة انما هى على المعانى المتفق عليها ولم يذكر الاباحة فى التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثانى ظاهره ايضا انها

مثل أوفى العطف والمعنى وهو ماذهب اليه أكثر النحويين وقال أبو على وابنا كيسان وبرهان هى مثلها فى المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم انها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها * ايما الى جنة ايماء الى نار فشاذ وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله فى القصد اشارة الى ذلك أى انها مثلها (٨٤) فى القصد أى المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعدها فى الحروف

أول الباب وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وانما أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لها * الثالث مقتضى كلامه أنه لابد من تكرارها وذلك غالب لا لازم وقد يستغنى عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقراءة وانا أو اياكم لاما على هدى أو فى ضلال مبين وقوله فاما أن تكون أخى بصدق * فاعرف منك غثى من سمينى والا فاطرحنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتتقينى وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله نلم بدار قد تقادم عهدها * واما بأموات ألم خيالها أى اما بدار والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجيز أو يقعد * الرابع ليس من أقسام اما التى فى قوله فاما ترين من البشر

اذ هو مما يقصد (قوله مثل أوفى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله فى لكن كما مر (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أى فالعاطف انما هو الواو والداخلة على اما (قوله وأما قوله الخ) ايراد على قوله لزوما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال ميمها الخ) أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية تصريح فضمير ميمها يرجع الى المفتوحة الهمزة كما فى البيت لا ميم اما مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كما فى الدماميني عن المصنف (قوله أى المعنى) فيه اشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أى وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر فى الشرح (قوله لمصاحبتها لها) أى لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أى حيث قال الثانية فى نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لابد من تكرارها) أى اما لا بقيد كونها الثانية (قوله غثى من سمينى) غثى من غثت الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت ويقال فى الكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردىء والجيد منى لتبيينك لى الردىء وابعادك لى عنه والجيد واعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين هذين البيتين

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى مؤخرا عنهما وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غيرهذين

لعمرك انني وأبا رباح * على طول التجاور منذحين
ليبغضني وأبغضه وأيضا * يراني دونه وأراه دوني

فلو أنا على حجر الخ يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان اه ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجتمع اه (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أى لفظا لا تقديرا دماميني فقوله كما يجوز أو يقعد تشبيه فى مطلق الجواز اذ لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا واجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة فى البيت قبله من ألم اذا نزل وفى بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا فحسب الخ (قوله وهى الخ) شروع فى محترزات الشروط فكان الاولى التعبير بالفاء (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا ينافى أن المسبوقة بايجاب لا يتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة

أحد ابلى هذه ان الشرطية وما الزائدة (وأول لكن نفيا أو نهيا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا وهى
(تنبيه) يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وأن لا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى وهى حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر أو تلت واوا نحو ولكن رسول الله

وهى الحدة تصريح (قوله أى ولكن كان رسول الله الخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هى العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بان قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها الا عطفها بالواو ويجاب بان المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفى الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما فى ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفى الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحبها ما يقتضى الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أى للعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان الشرط الاول لا يفيده كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى ولا الضالين مغنى (قوله افرادا معطوفها) أى ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الجمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها فى الاصح (قوله وأن لا يصدق أحدمتعاطفيها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثانى لا الاول اه ولك أن تقول جواز جاءنى رجل لا زيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الفارضى وغيره عدم جواز جاءنى زيد لا رجل وعكسه بان الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض لانا نقول المغايرة التى يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التى بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين فى الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقى السبكى كما حكاه عنه ولده فى شرح التلخيص يخطر لى جواز قام الناس لا زيدان أريد اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجى وأن لا يكون الخ) علل بان العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورد بانه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيته فى المغنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو (قوله كأن دثارا الخ) دثارا بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجئ لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الا سمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو فى المكرر وكانت هى العاطفة ولا تأكيد لكنه قال فى الكلام على بل قيل لا تجئ بل بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهى كالتحضيض والعرض اه والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ثم القلب الى جواز مجئ لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للتردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر)

والسلب (ولا نداء او أمرا أو اثباتا تلا) لا مبتدأ خبره تلا ونداء وما بعده مفعول بتلا وفى تلا ضمير هو فاعله يرجع الى لا والتقدير لا تلا نداء او أمرا أو اثباتا أى للعطف بلا شرطان احدهما افراد معطوفها والثانى ان تسبق بامر أو اثبات اتفاقا نحو اضرب زيدا لا عمرا واجاءنى زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى لا ابن عمى قال السهيلى وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى زيد لا رجل وعكسه ويجوز جاءنى رجل لا امرأة وقال الزجاجى وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده قوله

كأن دثارا حلقت بلبونه
* عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

﴿ تنبيهان ﴾ * الاول فى معنى الامر الدعاء والتحضيض * الثانى أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا قائم * الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر واما قصر قلب

كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل * الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) فى تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبها) أى مصحوبى لكن وهما النفى والنهى (كلم أكن فى مربع بل تيها) (٨٦) المربع منزل الربيع والتيهاء الارض التى لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا (وانقل بها للثانى حكم الاول) فيصير كالمسكوت عنه (فى الخبر المثبت والامر الجلى) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى فتكون ناقلة لمعناها الى مابعدها وعلى ذلك فيصح مازيد قائما بل قاعدا و بل قاعدا ويختلف المعنى قال الناظم وماجوازه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ولا بد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن الا على هذا الوجه والصواب ماتقدم * (تنبيهات) * الاول

فى تمثيله لقصر الافراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل اشارة الى ماقالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين فى قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيرها الى قول الناظم وحذف متبوع بدا عنا استج (قوله و بل كلكن) اعترض بانه احالة على مجهول لانه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالاحالة على مشهور بين النحاة (قوله فى تقرير الخ) أى تثبيته فى ذهن السامع والحاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ماقبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر أمرين تأسيسيين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله بعدها قال الشمنى قال الرضى وظاهر كلام الاندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الاول كالمسكوت عنه اه وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المغنى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثانى) حذف ياؤه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بان مضمرة فى جواب الامر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وان صار مسكوتا عنه لعارض الاضراب فصح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كانه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلى) أى الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومر خلافه عن الرضى (قوله ذلك) أى النقل (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور وقوله بل قاعدا أى بالنصب على معنى بل ماهو قاعدا وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم

(قوله و بل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدا محذوف أى بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على الناظم بانه يوهم كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والامر الجلى لانه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهى (قوله وتفيد حينئذ) أى حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شيخنا وفى شرح الفارضى خلافه اه وفى المغنى أنها للاضراب فى الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أى قيل فى نحو ذلك للاضراب الابطالى بناء على ان المضرب عنه المقول بالميم أما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالى اذ الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال (قوله والصواب ماتقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون فى القرآن بيقين الا على وجه الانتقال والآيتان الاوليان ليست بل فيهما للاضراب الابطالى بيقين لاحتمال انها للاضراب عن القول فتكون انتقالية

لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثانى تزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة أو أفول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى وليس بشئ كقوله * وما هجرتك لا بل زادنى شغفا * هجرو بعد تراخى لا الى أجل *

انتقالية كامر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على مامر (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو ما ضربت زيدا بل عمرا (قوله تزاد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا للنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفى الايجاب الذى قبلها وصيرورته نصا فى النفى بعد صيرورته بحرف الاضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى أفاده الدمامينى وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتى بعد النفى ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للاضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده مامر عن شرح الفارضى والمغنى وذلك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرابا على معنى أنها اذا تلاها جملة لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب فى الامر والايجاب دون النفى والنهى فافهم (قوله كسفة أو افول) الكسفة التغير الى سواد والاقوال الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أى لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمنفصل دل افراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما اسم نكرة فى موضع جر نعت لفاصل بمعنى أى فاصل كان وجوز المكودى أن تكون ما زائدة اه وانما اكتفى بأى فاصل لان فصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضى بنت الواقف فلا أن يغنى عما هو غير واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك والفرق على الاول أن الثانى فى العطف غير الاول غالبا فلا بد من تقويه الاول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كامر فى محله (قوله ورجا الاخيطل) تصغير الاخطل ومن فى قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام فى قوله لينا للام الجحود وألفه للتثنية (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء وأصل تهادنى تتهادى أى تتبختر فحذفت احدى التاءين والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن الخ لانه أقوى فى التبختر (قوله وعود خافض) شامل للحرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور البصريين لان الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فاذا عطف

(وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطفت فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم (أو فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو يدخلونها ومن صلح ولا فى نحو ما أشركنا ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلان فى مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم (وبلا فصل ورد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه * مالم يكن وأب له لينا الا وقوله قلت اذا أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا وهو على ضعفه جائز فى السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سواء لانه مؤول بمشتق أى مستوهو والعدم وليس بينهما فصل (وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا) فى غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو فقال لها وللارض وعليها وعلى الفلك قالوا نعبد الهك واله آبائك قال الناظم

بدون الجار فكانه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بان يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه الا باعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر اه دماميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أى اذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله * فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فان ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله ومابينها الخ) صدره * نعلق فى مثل السوارى سيوفنا * روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية وروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهى الاسطوانة والواو فى وماحالية وما مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة وتنانف صفته جمع تنفف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد كذا فى العينى ومثل السوارى صفة لمحذوف أى فى قامات مثل السوارى طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) كحمزة من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف السين اه وأما ما قيل ان الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله وردد عليه أن قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره والارحام انه لمطلع على ما تفعلون كما قيل كان زيادة فى التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه فى المغنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معمولاته) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى (قوله اذا أكد الضمير جاز) أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا أكدوا لجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الاول باوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير والمجرور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أى لان كلا من المذكورين ليس كالجزء فاجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الابيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغى أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس) أى وقت عدم اللبس فاذ ظرفية لا تعليلية كما يشير اليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله ان اضرب الخ) الصواب حذف أن أو ابدال فانفجرت بفانبجست لان الآية التى فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية التى فيها أن هكذا وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وقوله بعد فى غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان

ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته

* (تنبيهان) * الاول فى المسئلة مذهب ثالث وهو انه اذ أكد الضمير جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرمى والزيادى وحاصل كلام الفراء فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد * الثانى أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان وايالك والاسد ونحو جمعنا كم والاولين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله فى الفاء

عليه

أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت

أى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ومثاله فى الواو قوله فما كان بين الخير لو جاء سالما * أبو حجر الأليال فلائل
أى بين الخير وبينى وقوله راكب الناقة طليحان أى والناقة ومنه سرابيل تقيكم الحر أى والبرد

﴿تنبيهان﴾ * الاول أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله فما أدرى أرشد طلابها * اى ام غى وانما لم يذكر هنا لقلته فيها * الثانى قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود فى فؤاد الكريم أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت وفى الحديث تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى ابو عثمان عن أبى زيد انه سمع أكلت خبزا لحما تمرا أراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو (وهى) أى الواو (انفردت) من بين حروف العطف (بعطف عامل مزال) أى محذوف (قد بقى * معموله) مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك الجنة اى وليسكن زوجك أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان أى وألفوا الايمان أو مجرورا نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة اى ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف

عليه أن يحذف أو يقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ (قوله أى فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكى طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دماميني (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أى ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما (قوله أى أم غى) انما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما تكون الاما دلة بين شيئين اما مصرح بهما كما تقدم أو باحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلا يسئل عن حصوله وانما يسئل هل هو رشد أو غى وقد أسلفنا فى مبحث أم تنظير ابن هشام فى ذلك فتنبه بقى أن الزمخشرى أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال فى أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أى أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقد رأيتم ما تنسبون الى يعقوب من ايصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله فى المغنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أى على قول الفارسى وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلى وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب كما فى الدماميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا فى الواو وأو) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هى الموافقة لقوله فى التسهيل ويشاركها أى الواو فى ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمر رضى الله تعالى عنه صلى رجل فى ازار ورداء فى ازار وقميص فى ازار وقباء وقال فى المغنى حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدماميني وظاهره أن الفاء لا تشاركهما فى ذلك وقد قيل فى علامته النحو بابا بابا ان تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا لان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أى وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا فى التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله تبوؤا الدار) أى نزلوها وأما تبوأله فبمعنى هيأله (قوله أى وألفوا الايمان) أى فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والايمان والوجهان فى وزججن الحواجب والعيونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا فى التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعالوهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا ان يقال دفعا لامر اتقى الا ان يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم فى الاول الخ) قد يقال يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا اه مغنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله متبوأ) أى منزولا (قوله على معمولى عاملين مختلفين)

 فيهن على الموجود (دفعا لوهم اتقى) أى حذر وهو أنه يلزم فى الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفى الثانى كون الايمان متبوأ وانما يتبوأ المنزل وفى الثالث العطف على معمولى عاملين ولا يجوز فى الثانى أن يكون الايمان مفعولا معه لعدم

الفائدة فى تقييد الانصار بمصاحبة الايمان اذهو أمر معلوم (وحذف متبوع أى معطوف عليه (بدا) أى ظهر (هنا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح) كقول بعضهم و بك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك وأهلا ونحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا أى أنهملكم فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم أى أعموا فلم يروا وأما حذفه مع أو فى قوله فهل لك أومن والد لك قبلنا * أى فهل لك من أخ أومن والد فنادر

* (تنبيهان) * الاول قال فى التسهيل ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا * الثانى قال فيه ايضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال فى الكافية ومتبع بالواو قد يقدم * موسطا ان يلتزم ما يلزم * وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة قال فى شرحها قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدير أو الى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت * موسطا ان يلتزم ما يلزم * فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا أحسن زيد لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة كانا على أولاد أحقب هو لاحها * ورمى السفى أنفاسها بسهام جنوب دوت عنها التنائى وأنزلت * بها يوم رباب السفير خيام أراد لاحها جنوب ورمى السفى

العاملان ماوكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله فى تقييد الانصار) كذا فى نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة فى الانصار وفى نسخ المهاجرين وهى غير موافقة الا أن تقرأ بفتح الجيم أى المهاجر اليهم (قوله وحذف متبوع بداهنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشرى والواحدى نحو يز ذلك فى أم كنتم شهداء وأسلف الشارح ان المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (قوله و بك وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول كالواو وفى وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف اهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد كذا فى التصريح وقوله والثانية الخ مبنى على ان العامل فى الجميع واحد اى صاغت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا واهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبلاوى (قوله قال فى التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام فى التخصيص بالواو واجراء فى الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطى * (فائدة) * فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد اه مع وألحق أبو حيان الحال بالظرف لانها مفعول فيه فى المعنى و بنى عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا حالا من ذكر المعطوف على كذكركم قال لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الاصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه وجوز وجها آخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا و يكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه ان الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الاسناد المجازى من وصف الشئ بوصف صاحبه نحو جده أجد وفى الكشاف أن أو اشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أى اواشد ذكرا من آبائكم على ان ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازانى وتحقيقه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الاول اوقوم اشد ذاكرية وعلى الثانى اوقوم اشد مذكورية واختار ابن الحاجب ان اشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير اواذكروه حال كونكم اشد ذكرا (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة (قوله ان لم يخرجه التقديم الخ) اى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب كذا فى السيوطى والدمامينى (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة اى او يخرجه التقديم الى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الاخير وفى نسخ اوالتقدم عليه وهى ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كانا على اولاد) اى حمرا ولاذا حقب اى اولاد فحل من الحمير احقب اى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس

هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اه والمعنى الاول والثالث يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى أنفاسها أى الاولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهام جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة دوت بالدال المهملة قال فى القاموس دوى الماء أى علا ما تسفيه الريح اه فقول البعض أى جفت فيه نظر وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر اه عنها أى عن الجنوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت وهى جمع تنهية وهى الموضع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأنزلت بها أرجع البعض الضمير لاولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية قال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اه وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الاتيان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت) بكسر التاء لان الخطاب لمحبوبته والعنزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زاى نسبة الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا بجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل (قوله وعطف الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو والمعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لان فى أحد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت يعجبنى ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى أن يقوم زيد وتخرج عمرو فيالها خجلة وفع فيها اه سيوطى ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أى مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحدنوعيهما) أى المتعاطفين بان كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ) فأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ورد عليه وان أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الايراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل الا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للفاء فتدبر ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال ابن الهمام واذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده اذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط الا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم تكن جملة فأثرن فى محل جر قلت الفرض ان المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اهدنوشرى وأجاب الاسقاطى بان الذى

ومنه قول الآخر وأنت غريم لا أظن قضاءه * ولا العنزى الفارظ الدهر جائيا أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزى (وعطف الفعل على الفعل يصح) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعيهما نحو لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم أموالكم أم اختلفا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى الآية (وعطف على اسم شبه فعل فعلا) نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا فأثرن لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل

(قوله الا أن يقال العطف باعتبار المعنى) وكذا يقال فى العطف عليه باعتبار المعنى أيضا (قوله وأجاب الخ) لا يتأتى جوابه الا فى أثرن ونحوه مع أن الاشكال عام

اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه وفى الثانى بالعكس (وعكسا استعمل نجده سهلا) كقوله * أم صبى قد حبى أو دارج وقوله يقصد فى أسوقها وجائر * وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا لاصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه والذى يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه أن يكون اسما

﴿خاتمة﴾ فى مسائل متفرقة * الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف

أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاولى نحو قام زيد وعمرو والثانى نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الامر نحو أقوم أنا وزيد وتقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أى وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن المؤكد بانت * الثانية لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة فى عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين

يظهر أن أثر لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من الاعراب ليس بطريق الاصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من ال الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لاصلها (قوله اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه) أى لان صاقات حال والاصل فى الحال الافراد فيقبض مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفى الثانى بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتى أغرن (قوله أم صبى الخ) صدره يا رب بيضاء من العواهج * جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة الرائعة الخلق ويجوز فى أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل او خبر محذوف والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بات يعشيها بعضب باتر ضمير يعشيها للمرأة لانه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعضب فى تأويل قاصد لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العينى حالا وبره جر المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذى يظهر عكسه الخ) اقول هذا انما يتم فى البيت الثانى أما فى الاول فلا لان ما علل به معارض بوجود قد فى الاول بل وجودها فيه أقوى مما علل به لانها تبعد كون الفعل فى تأويل الاسم فالوجه أن المؤول فى البيت الاول الثانى وفى الثانى الاول فعليك بالانصاف (فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال انما قام انا فانه قد باشرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن) أى ويغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل وكذا يقال فى بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثانى (قوله لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله فى المسئلة الاولى أو ما هو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغى تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد منع البيانيين انما هو فى الجمل التى لا محل لها بخلاف التى لها محل فان ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة فى حسن قولك زيد ابوه صالح وما أفسده ووجه الجواز أن الجمل التى لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اه شمنى (قوله وأجاز الصفار الخ) قال البهاء السبكى أهل البيان متفقون على منعه وكثير من

بنحو ويشر الذين آمنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله وان شفائى عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول وقوله * تناغى غزالا عند دار ابن عامر * وكحل أماقيك الحسان باثمد * الخامسة فى عطف الجملة الاسمية (٩٣) على الفعلية وبالعكس ثلاثة

النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اه شمنى وفيه عندى نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوز بن ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بان الكلام منظور فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين أمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين فى سورة الصف) أى لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر وأجيب بان بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك تخالف الناعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا واقعد يا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا فى مثل هذا كما فى سم ثم رأيت ما يؤيده فى المغنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الا من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذى اقتضاه المقام اه والذى أوقع أبا حيان فى الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعى الذى هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بان قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائز الفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغنى ولا حجة اه قاله الدمامينى (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التى زادوها على غير قياس أى مراقة والرسم الاثر والدارس المنمحى والمعول مصدر ميمى بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا فى الشمنى وبه يعرف ما فى كلام البعض وبحث فى الاستشهاد بالبيت بان الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغى غزالا) التاء للخطاب أى تكلمه بما يسره والاماق جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلى الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أى بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معمولا عاملين الخ) الاصح فى هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما فى قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولى عاملين بل على معمولى عامل واحد كما فى ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة بقى أنهم لم يتعرضوا

أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو قام زيد وعمرو أكرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين أولى من تخالفهما والثانى المنع مطلقا والثالث لابى على يجوز فى الواو فقط * السادسة فى العطف على معمولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكرا خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو أن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع اجماعا نحو كان أكلا طعامك عمرو وتمرك بكر

وليس كذلك بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو أو وعمرو والحجرة فنقل المهدوى أنه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو والحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولى المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله أعلم

للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا والظاهر أنه كالعطف على معمولى عاملين فتأمل ﴿فائدة﴾ قال ابن كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءنى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أى يرضوا أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول لدلالة خبر الثانى أو العكس و يجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه و يجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو على الحذف من الثانى لدلالة خبر الاول وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقيل قاما وأما الناء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام و يجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لان تناوبهما بالترتيب يمنع اشتراكهما فى الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الناء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والاضمار كالاظهار فى هذا وان لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو فقمت لهما وجاءنى زيد ثم عمرو وهما صديقان واما الاو بل وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب فى الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو أتا لك و زيد أو عمرو جاءنى اذ المعنى أحدهما جاءنى و يغلب المذكر كما رأيت وتقول فى غير الاخبار جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته وأزيد اضربت أم عمرا فاوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى معا انى دعوتهما وزيد أو عمرو جاءنى وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى والفقير لكن يجوز فى أو التى للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين و باحثهما لانها لجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اه ملخصا

﴿ البدل ﴾

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله فى عطف البيان وصالح البدلية يرى * أجيب بان جواز الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثانى بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به الثانى وجعل الاول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة فى تعريف كل منهما (قوله المقصود) أى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لاخراج الشارح بما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أولا لكن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر و بما قررناه يعلم ما فى كلام البعض (قوله بالحكم) أى المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا اه تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم

﴿البدل﴾ (التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى) فى اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه

(قوله بحذاء) ان كان مبنيا على أنه بدل و بيان فى آن واحد فلا قائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعى لاعتبار الحيثية فى التعريفين بل داخل فى كل وخارج باعتبارها وان كان مبنيا على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للحيثية فيهما فما أجيب به لم يناسب قوله وأجيب الخ تأمل

في رسول الله لكم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البدل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع * أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاءني زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس بمقصود في الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود بها نما هو الال * النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاءني زيد وعمرو وما جاءني زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول * النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفي أو النهي نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأي الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دماميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اه أي اجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غاية أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأي فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي المبدل منه عليه أو المعنى أو بد لا يشتمل هو أي العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الاخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كمعطوف ببل) أي بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب دون بدلي الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مبايناً للاول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أي يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب المصدق بان يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاءني زيد أخوك ثم التغاير الذي تقتضيه المطابقة ظاهر ان اختلفا مفهوما والا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله في قراءة الجر) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبره مبتدا محذوف أي هو الله اه غزي (قوله وذلك) أي المذكور من الاجزاء أو التجزي المفهوم من قوله ذي أجزاء ممتنع هنا أي في اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزي (قوله قليلا) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف في شرح كافيته اشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل

بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه بلفي أو كمعطوف ببل) أي يجيء البدل على أربعة أنواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما يطلق كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء او مساويا أو اكثر نحو اكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة وكقوله تعالى

البعض والاشتمال الضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ماذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواو ين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما و بدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصرح بان كثير بدل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا و يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبى وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو ولله على الناس الخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم مافيه مع بيان أوجه أخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا فى نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفى نسخ أخرى وهو مادل على معنى اشتمل عليه متبوعه أودل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كاعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثانى نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم مانصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذى اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لا أن ذلك شرط فى صحته اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أى بدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه لا يناسب نسبته الى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين و يرد عليه أنه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى قتل أصحاب الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازى معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على مانقله الدمامينى عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ماقبله متشوقة الى بيان الاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ لا يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا فى أمثاله فلا يجور مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل وعلم مما مر مانقله أيضا الدمامينى عن المبرد من أن نحو ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ماقبل البدل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود) هو شق فى الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الارض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك اه تصريح ومنه يؤخذ أن أل فى الاخدود للجنس لان الاخاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود النار مجازا لاشتمال له عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضراب أفاده زكريا (قوله وذا للاضراب الخ) أى انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للاضراب كان تقول بدل اضراب ان صحب البدل قصد

ثم عموا وصموا كثيرة منهم أو مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى منهم * والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه وأمره فى الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الامثلة ومثله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أى النار فيه وقيل الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله (وذا للاضراب اعزان قصدا صحب *

* ودون قصد غلط به سلب) أى تنشأ أقسام هذا النوع الاخير من كون المبدل منه مقصودا أولا لان البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت فى حد البدل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا ألبتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أنه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضراب ويسمى أيضا بدل البداء ثم أشار الى أمثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله (كزره خالدا وقبله اليدا * واعرف حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بدل كل من كل واليدا بدل بعض وحقه بدل اشتمال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدية وهى السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر بأخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الارادة وأن الصواب الامر بأخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى

(قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أى وأن وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم و لغط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثانى وجرى على هذا المرادى ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البدل الغلط فى نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والاقرب عليه أن لغط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أى لا من كون البدل مقصودا أولا لان البدل الخ (قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذكر الاول فالاضافة فى بدل الغلط من اضافة المسبب الى السبب وان كانت فى بدل الكل و بدل البعض للبيان وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل و بدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور سمى بذلك لان المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير واجب فى بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الاصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله وذلك) أى احتمال الاقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فان كان المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهى السكين) قيد غيره بالعظيمة (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة ببل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما فى التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كانى غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه فى تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتأولوا البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أى على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا اشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أى على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله و بدل المصدر الخ راجع لقوله

وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه فبدل اضراب و بداء والاحسن أن يؤتى فيهن ببل * (تنبيهات) * الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله كانى غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الحى ناقف حنظل ونقل الجمهور وتأولوا البيت * الثانى رد السهيلى رحمه الله تعالى بدل البعض و بدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض (قوله وقد تكسر الخ) هى مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه مصححه

و بدل المصدر من الاسم انما هو فى الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل الثانى وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب فى التسهيل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل

وتحذف الخ فان قلت كلام السهيلى على الوجه المذكور يقتضى أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطلق اسم المحل و يراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور فى رد بدل الاشتمال لا يطرد لانه وان تأتى فى نحو نفعنى زيد علمه لا يتأتى فى نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم فى نفعنى زيد علمه اذ الظاهر انه بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب فى بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كما فى سرق زيد ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا مضافة بالنصب على الحال والمراد بهذا اللفظ وما فى معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبنى زيد علمه انما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف فى المشتمل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والا لم يتأت الاطراد فى شئ من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل الا أن يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل وانظر كلامه فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر فى قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذى أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث فى جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله فعلاء من اللمى كالسمرة وهو سمرة فى باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لامكان تأويله) كان يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أى لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله فى اعراب الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أى فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تتميما للاقسام (قوله مفازا) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى ما فيه وقوله وانتصابا عطف على مفازا كما فى الجلالين (قوله بالناصية) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بان المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لان المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أى فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بان ذلك على حد زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لان البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم فاندفع بحث الدمامينى بانه اذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل قال وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض ونقل الطبلاوى عن سم أنه قال الظاهر ان المسمى بالبدل

العلط وقال لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة لمياء فى شفتيها حوة لعس فاللعس بدل علط لان الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان تأويله * الخامس قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه فى الاعراب وأما موافقته اياه فى الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل أما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته المتبوعه فيها بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو وان للمتقين مفازا حدائق وأعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وأما الافراد والتذكير وأضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو مفازا حدائق أو قصد التفصيل كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان اصطلاحا

فشلت * وان كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظاهر لا * تبدله) أى يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الا ما احاطة جلا) أى الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وقوله فما برحت أقدامنا فى مكاننا * ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فذاهب أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين * والثانى الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين * والثالث أنه يجوز فى الاستثناء نحو ما ضربتكم الا زيدا وهو قول قطرب (أو اقتضى بعضا) أى كان بدل بعض نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقوله أوعدنى بالسجن والأداهم * رجلى فرجلى شثنة المناسم (أو) اقتضى (اشتمالا) أى كان بدل اشتمال (نحو سلبك ابتهاجك استمالا) وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وان لنرجو

اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أى البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا وان ورد ما يوهم ذلك قدر له ثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو يعجبنى جمالك ويكون من إبدال الجملة (قوله أى يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لان ضمير الحاضر فى غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذا من أمثلته وان لم يحضر فى الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الابدال كما لا يقال تعجبنى جمالك على الابدال (قوله الا ما إحاطة جلا) قال البعض أى الا بدل كل أظهر احاطة وشمولا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه وهو صريح فى أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتى فى كلام المصنف وقول الشارح أى الا اذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى الا ظاهرا كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذى ينبغى حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لأولنا وآخرنا) أى لجميعنا لان عادة العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت أقدامنا الخ) قاله بيهدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا وما ت رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا فى العينى والشاهد فى ثلاثتنا فانه بدل من نافى مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنايى بياءين ففعل فيه ما يأتى فى التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر فى غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما ضربتكم إلا زيدا) نظر فيه بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل الاضراب واقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر نقله الدنوشرى عن شرح اللباب (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعيرت للقدم الانسان (قوله ابتهاجك) أى فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى أملت القلوب اليك أو صيرتها مائلة اليك قال سم وجرى فى قوله استمالا على الاكثر من مراعاة البدل والا لقال استملت (قوله وسناؤنا) السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر النور وقوله مظهرا جعله شيخنا مصدرا ميميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا البيت النابغة الجعدى الصحابى (قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لانه لم يسمع ونحو قمت أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم اه توضيح (قوله ولا من ظاهر) أى ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى

فوق ذلك مظهرا (تنبيه) قال فى التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر ومرادهم ذلك جعل توكيدا ان (قوله أى أملت الخ) الانسب باستمال أن يقول أى أمال أو صيرها اه

إطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع وشرحه للسيوطى ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا إياه وفى جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف فى إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اه يس (قوله إن لم يفد اضرابا) نحو ايالك اياى قصد زيد فان دعوى التأكيد فى مثل هذا لا يأتى اه دمامينى ونحو عمرا إياى قصد زيد فعلم أن قوله ان لم يفد اضرابا قيد فى كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فاعرفه (قوله و بدل المضمن الخ) خرج ماصرح معه باداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اه سم من شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريف لقوة المصرح به فلا يحتاج الى ذكر ثانيا بخلاف المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا بمفعولا ثانيا للمضمن (قوله يلى همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق المبدل منه فى تأدية المعنى (قوله أسعيد أم على) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه يلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه و بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط فى الكشاف أن يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى إذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو من اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز فى الاصح وان جعلتا ما بعدان فاعلا بمحذوف امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان خلفا مايفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان انما جىء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور اه تصريح ﴿ فائدة ﴾ اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم فى بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا فى قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أى مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الامثلة التى ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما فى آية الزلزلة (قوله و يبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغى أن يشترط لابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد فى الزمان دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز ان جئتنى تمشى الى أكرمك (قوله تلم بنا) فى كونه بدل كل من كل نظر فان الاتيان المجىء والالمام النزول وما تحمل بالبعض من أن المراد باتيانهم النزول بهم مجاز يفيده أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال (قوله كمن يصل الينا) أى معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ماقيل ان الشخص قد يصل و يستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فيستعن بدل اشتمال من يصل لان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ماقيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبى بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على القول بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل الينا يعن من يستعن بنا يعن اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لان لقى الأثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على

لم يفد اضرابا اه (و بدل) المبدل منه (المضمن) معنى (الهمز) المستفهم به (يلى همزا) مستفهما به وجوبا

(كمن ذا أسعيد أم على) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون وما صنعت أخيرا أم شرا وكيف جئت أراكبا أم ماشيا

(تنبيه) نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا أو شرا تجز بها ومتى تسافر ان ليلا أو نهارا أسافر معك (و يبدل الفعل من الفعل) بدل كل من كل قال فى البسيط باتفاق كقوله

متى تأتنا تلم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

و بدل اشتمال على الصحيح (كمن * يصل الينا يستعن بنا يعن) ومنه ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وقوله

(قوله أجبت) جواب افتاعى على تسليم الوجوب والافليس بمسلم تامل (قوله لان الخ) فيه أنه يكفى الجعل الادعائى فى مثل هذا

(قوله وهو يشتمل الخ) فيه انه حينئذ بدل بعض والغرض خلافه فلعل المناسب أنه مشتمل اشتمال السبب على المسبب

المضاعفة

المضاعفة فما نقله الغزى عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقى الاثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبران والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو حال أى كارها ولا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما فى كلام العينى الذى درج عليه شيخنا والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل فى التصريح أن الشاطبى أثبته ومثل له بنحو ان تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الرضى ان يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود له وفيه عندى وان أقره شيخنا نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه والا لزم ان كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبى بنحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أى اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشرى وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله فى اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فلا طلاق التبعية عليها مجازا كذا فى التصريح قال فى المغنى جوز أبو البقاء فى قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بان الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع ذلك انتهى بقى ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الاول فجوزه ابن هشام نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق وأما الثانى فجوزه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا قيما فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأثبته سيبويه وجعل منه أيعدكم أنكم اذا متم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا والظاهر ما مر فى باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) فجملة أمدكم بانعام وبنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذى فى قوله واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدمامينى والشمنى اطلاقها عليه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى ومثل بالآية فى التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان ما يعلمون أعم من المفصل المذكور بعده الا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادا به الخصوص (قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) التمثيل به لبدل الكل مبنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده ومثل به فى التصريح لبدل الاشتمال وهو مبنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده قال الدمامينى لا تتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اه قال فى التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (قوله ابدالها من المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير الى المفرد كما فى التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك الى أن الجملة فى تأويل المفرد والى أن الاستفهام تعجبى قال الدمامينى ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لا مفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الجثو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون المبدل معتمدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحالة التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو أن زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فانث الخبر فى الاول وذكر فى الثانى ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجيء
طائعا

ولا يبدل بدل بعض
وأما بدل الغلط فقال فى
البسيط جوزه سيبويه
وجماعة من النحويين
والقياس يقتضيه
(تنبيه) تبدل الجملة
من الجملة نحو أمدكم
بما تعلمون أمدكم بانعام
وبنين وقوله أقول له
ارحل لا تقيمن عندنا
* وأجاز ابن جنى
والزمخشرى والناظم
ابدالها من المفرد
كقوله الى الله أشكو
بالمدينة حاجة * وبالشام
أخرى كيف يلتقيان
أبدل كيف يلتقيان
من حاجة وأخرى أى
الى الله أشكو حاجتين
الحاجتين تعذر التقائهما
وجعل منه الناظم نحو
عرفت زيدا أبو من هو (خاتمة) فى مسائل
متفرقة من التسهيل
وشرحه * الاولى قد
يتحد البدل والمبدل
منه لفظا اذا كان مع
الثانى زيادة بيان
كقراءة يعقوب وترى
كل أمة جاثية كل أمة
تدعى الى كتابها بنصب
كل الثانية فانها قد
اتصل بها ذكر سبب

الجثو * الثانية الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون فى حكم الملغى كقوله ان السيوف غدوها ورواحها *

التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى اه دماميني وفى كلام البعض أن الخبر عند اتمام البدل للبدل وعند اتمام المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر الا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه فى المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر أنثه اتماما الى المبدل منه والاغضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة اذا طلع قرنا وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدا محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله مافصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن السيوطى وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش اه ونقل شيخنا السيد عن بعض جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وبذلك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيا به) أى مستوعبا لانواعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أى لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المغنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض محل التعيين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جاز الاتباع على انه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض أنه لم ينو معطوف فلا تكن من الغافلين (قوله فمن الاول) أى ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الامران البدل والقطع

﴿النداء﴾

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالاقبال مايشمل الاقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الاجابة كما فى نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لان يا لطلب الاقبال لسماع النهى والنهى عن الاقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بان أدعو خبر والنداء انشاء وأجيب بان أدعو نقل الى الانشاء وانما ينادى المميز وأما نحو ياجبال ويا أرض فقيل انه من باب المجاز لتشبيه ماذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء الا المميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى الغزى (قوله ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرا فى الموضعين أى ثم كسرها مع القصر يلى الاول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وانما فسرنا الاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللمنادى الخ) فى حاشية المغنى للسيوطى مانصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لانها تأتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها فى ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الدال (قوله الناء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا مابعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وضده العرف اه قيل انما نودى البعيد بالادوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى ندائه الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالناء) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يقال ان الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة الى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية

تركت هوازن مثل قرن الاغضب * الثالثة قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو أحسنوا الى الذى صحبت زيدا أى صحبته زيدا * الرابعة مافصل به مذكور وكان وافيا يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فان نوى معطوف محذوف فمن الاول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب التقدير وأخواتها لثبوتها فى حديث آخر والله تعالى أعلم ﴿النداء﴾ فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ثم مع القصر ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال فلان أندى صوتا من فلان اذا كان أبعد صوتا منه (وللمنادى الناء) أى البعيد (أو) من هو (كالناء لنوم أو سهو

بمعنى مثل معطوفة على التاء (قوله أو ارتفاع محل) اراد بما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه (قوله ديا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان الى الثانى أقرب ولزيادة أحرفها عن يا كان فيها دلالة على زيادة بعد مناداها عن منادى يا (قوله وأعمايا) أى يا- تبار المحل كما يدل عليه بقية كلامه (تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قول فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل مالا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين فى المستغاث وأيها وأيتها الا ان الاربعة لم يسمع نداؤها الا بيا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووا لمن ندب الخ) قال الرضى وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قليل اه وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى (قوله واولداه) فوا حرف نداء وندبة وولداه منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا (قوله وقت فيه الخ) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الالف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيداه ذلو أتيت بيا التبادر الى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد آى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل وتوطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول فى آى وآيد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا اذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد والتنزيل والمراد توكيد النداء ايذانا بان الامر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده فى الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والا جاز نداؤه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدمامينى جوازه قبل الامر والدعاء بانهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب أبو حيان الى منعه وعلله بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ويأتى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت وربّ وحبذا على صرح بذلك فى التسهيل وعلله فى شرحه بان مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها بالمفرد بين أن يكون مقصودا النداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كاى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض الاحوال ومبنيا فى البعض الآخر كاى هذا ما ظهر لى وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه فعلم أن المنادى فى المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده

تمد همزتها (وآ كذا أيا ثم ديا) وأعمها يا فانها تدخل فى كل نداء وتتعين فى الله تعالى (والهمز) المقصور للدانى) أى القريب نحو أزيد أقبل (ووا لمن ندب) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو واولداه وارأساه (أو يا) نحو يا ولداه يا رأساه (وغيروا) وهو يا (لدى اللبس اجتنب) أى لا تستعمل يا فى الندبة الا عند أمن اللبس كقوله حملت أمرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بأمر الله يا عمرا فان خيف اللبس تعينت وا * (تنبيهان) الاول من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء وقد علمت فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية الثانى ذهب المبرد الى أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وغير منادى ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلما) نحو يوسف أعرض عن هذا فاستغرق لكم أيها الثقلان

ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سم (قوله أن أدوا لى عبادالله) أى أدوا الى الطاعة يا عبادالله وهذا أحد وجهين الثانى أن عبادالله مفعول أدوا كقوله فارسل معنا بنى اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمر) أى لقلة نداء (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم بالماء والعشب ادا تعجبوا من كثرتهما (قوله الامع الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود آل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما (قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار فى مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح فلا يقال أنا ولا ياهو ولا يرد أنه سمع ياهو يامن لاهو الا هو لأن هو فى مثله اسم للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بان مصب تصحيح المنع فى عبارته الاطلاق أى والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أو خفض مما بعده أو يكون معنى نثرا أو نظما أخذا مما بعد أيضا عرف ذلك (قوله وشذ يا ايانا قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه وايا منصوب فعل محذوف يفسره المذكور (قوله يا أبجر) بموحدة فجيم فراء قال فى القاموس الابجر الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اه وتمامه * أنت الذى طلقت عام جعتا * وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيد والموصول خبرا (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولم يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتذكير اسم الاشارة (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح (قوله والمشارله) اعترض بان حقه أن يقول والمشار وأجيب بان فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشارله من حيث انه مشارله وهو اسم الاشارة وبان معطوف على الجنس أى واسم المشارله أى الاسم الدال عليه من حيث انه مشارله اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الاشارة مطلقا وقيده الناظم بغير المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الالف لكونها للبناء أيضا كما مكملا أربعة قال الناظم ومع الآخر حذف الذى تلا الخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتمامه ان النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أى اخفض يا كراء نفسك للصيد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد تصريح بزيادة (قوله وافتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يخل بافتداء نفسه بماله اه تصريح (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ أى صرهبعا اه تصريح ولو قال أى أنت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما فى النارضى (قوله اذا ما لمت عينى لها قال صاحبى) أى أسالت الدموع لها أى لاجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه ومما بعده تذكير اسم

وفى اسم الاشارة قوله اذا ما لمت عينى لها قال صاحبى * بمثلك هذا لوعة وغرام وقوله ان الالى وصفوا

والمضمر فلا يجوز ذلك فيهما لان الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتقوية الدلالة على النداء مع المضمر

* تنبيهان * الاول عد فى التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف الامع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد فى التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر * الثانى أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو يا ايانا قد كفيتك وقوله * يا أبجر ابن أبجر يا أنتا (وذا التعرى) أى التعرى من الحروف (فى اسم الجنس والمشارله * قل ومن يمنعه) فيهما أصلا ورأسا (فانصر عاذله) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك فقد سمع فى كل منهما مالا يمكن رد جميعه فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم أطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وفى الحديث ثوبى حجر

قومى لهم فيهم * هذا اعتصم تلق ماعادالمخذولا * وقوله ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأس شيبا الى الصبا من سبيل

الاشارة مع تأنيث لوعة (قوله قومى لهم) قومى خبر ان ولهم متعلق بصله الموصول وهى وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبى للضرورة واعتصم أى استمسك (قوله ذا ارعواء) أى يا ذا الارعواء أى انكف عن دواعى الصبا انكفافا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ماذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم (قوله على شذوذ) أى فى النثر أو ضرورة أى فى النظم (قوله ولحنوا المتنبى) قد يمنع التلحين بان المتنبى كوفى وفى مذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة قاله الدمامينى (قوله هدى) أى ياهذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لاشاهد فيما يورده الناظم بانه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الامنعوتا بذلك المصدر نحو ضربته ذلك الضرب لكن تقدم فى باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيسا أى هما وتمامه * ثم انصرفت وما شفيت نسيسا * بنون مفتوحة أى بقية النفس (قوله اذ لم يرد الا فى الشعر) أى لم يرد نصا الا فى الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بان بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا خذ بيدى * وأجاب بعضهم بجعل أل فى الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافى حكايته قول فيه عن بعض النحاة وانما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما توهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية فى نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيه ومماثلته لها افرادا وتعريفا وانما احتيج الى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى وخرج بقولنا ومماثلته لها افرادا وتعريفا المضاف والشبيه بالمضاف لانهما لم يماثلا الكاف الاسمية افرادا والنكرة غير المقصودة لانها لم تماثلها تعريفا وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك فى الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة فى النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبنى على حركة للالتقاء الساكنين بناء غير اصلى وكانت ضمة لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسر أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهى وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق وأجيب بأنه قليل فلا ينظر اليه (قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسئلة لان الكلام فى أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة اه غزى (قوله فى رفعه) أى رفع نظيره على ماقاله الغزى أو المراد رفعه فى غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على مايرفع به لو كان معربا فاندفع مايقال الرفع اعراب فينا فى قوله وابن (قوله على مايرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ورده الناظم بنداء مالا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الاشارة فانهما لا يقبلان التنكير فان قلت العلم اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان معرفة سلم (قوله بسبب القصد) أى قصد النكر بعينه

وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ماورد على شذوذ أو ضرورة ولحنوا المتنبى فى قوله * هدى برزت لنا فهجت رسيسا * والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر وقد صرح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس فقال وقولهم فى هذا أصح (تنبيه) أطلق هنا اسم الجنس وقيده فى التسهيل بالمبنى للنداء اذ هو محل الخلاف فاما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى فنص فى شرح الكافية على أن الحرف يلزمه فالحاصل أن الحرف يلزم فى سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفى اسم الاشارة واسم الجنس المعين ماعرفت

(١٤ - (صبان) - ثالث) (وابن المعرف المنادى المفردا على الذى فى رفعه قد نهدا) أى اذا اجتمع فى المنادى هذان الامران التعريف والافراد فانه يبنى على مايرفع به لو كان معربا وسواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد

والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يارجل أقبل تريد رجلا معينا والمراد بالنكرة هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما فى باب

لا فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع نحو يامعديكرب ويازيدان ويازيدون ويا هندان ويارجلان ويامسلمون وفى نحو ياموسى ويا قاضى ضمة مقدرة

﴿تنبيهان﴾ الاول قال فى التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وحكاه فى شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده ياعظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه قوله * أذارا بحزوى هجت للعين عبرة * الثانى ما أطلقه هنا قيده فى التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو يا لزيد لعمرو ونحو يا للماء والعشب فان كلا منهما مفرد معرف وهو معرب * الثالث اذا ناديت اثنى عشر واثنتى عشرة قلت ياإثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وانما بنى على الالف لانه مفرد فى هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون ياإثنى عشر ويا اثنتى عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف

وقوله والاقبال أى اقبال المتكلم على المنادى أى القائه الكلام نحوه وليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال الدماميني التعريف لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل بهما مع الكلمة منادى بدليل انتفائه فى أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والاقبال أى مع كون الكلمة منادى (قوله المركب المزجى) المراد به مايشمل العددى كخمسة عشر لانه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثنى عشر واثنتى عشرة مجرى المضاف كما سيأتى فى الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض أن نحو يازيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لان العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال (قوله ويا قاضى) بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء وانما الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما اذا لم يصر بحذف الياء أصل واحد والا ثبتت الياء اتفاقا كما فى مراسم فاعل من أرى قاله فى التسهيل (قوله ويجوز نصب ماوصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى جواز ابرجحان بل أوجبه كثير ذاهبين الى أنه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائى فيها البناء اه وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه مابعده ويؤخذ من التصريح أن الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب فى حال ورود النداء على الموصوف وصفته أن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبيه المضاف ويجب البناء فى حال ورود الوصف بالصفة على النداء بان يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل فى احتمال الامرين واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا توصف بها الا النكرات قال وغاية مايتحمل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما يتم على النصب * وأجاب فى التصريح بانه يغتفر فى المعرفة الطارئة مالا يغتفر فى الاصلية ثم نقل عن الموضح أن الجملة أى فى نحو ياعظيما يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر فى الوصف لا نعت فى حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على أن الكلام هنا مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) أى أثرت والعبرة الدمع (قوله قيده فى التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف فى الاستغاثة اذا استغيثت اسم منادى خفضا باللام فاهنا مقيد بما سيأتى أفاده سم (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) أى لشبههما به فى العورة (قوله وانوا انضمام مابنوا قبل الندا) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب المقدر فيها حركة اعراب اه فارضى أى وحركة البناء لا تكون محلية لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت فى حركة الاعراب (قوله مابنوا) أى حكموا كما سيذكره الشارح (قوله فى لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أى وأما فى لغة تميم فهو معرب فيكون فى حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذى بناء جددا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه فى كونه فى محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة فى قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ماذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه فى جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارضى وعلى هذا كان

ينبغى

(وانوا انضمام مابنوا قبل الندا *) كسيبويه وحذام فى لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذى بناء جددا) ويظهر أثر ذلك فى تابعه فتقول ياسيبويه العالم

ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيبويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أي مراعاة للضم المقدر ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء لانها لاصالتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه بيا أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية واطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق انها حركة اتباع (قوله والمحكي كالمبني) مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقديريا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوي ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال ياغلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله ياغافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافيه ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اه وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالاولى عندي أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أيارا كبا اما عرضت فبلغن) تمامه * نداماي من نجران أن لا تلاقيا * أصل اما ان ما فأدغمت نون ان الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجود هذا النوع) أي نداء غير المقصود مدة ما أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم عادما خلافا لا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما في الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أي متمما بان يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في سم والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عد الامثلة (قوله ويا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسي باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنواني ثم نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فمن سميته بذلك) أي حالة كونه مستعملا فمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويمتنع في هذا ادخال يا) أي لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أي وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أي الجماعة معينة الخ قال الخضيد الظاهر أن هذا الحكم الذي قاله محله فيما اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) أي لانه نكرة مقصودة تصريح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي أل اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لا يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد رجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون أل

برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل والمحكي كالمبني فتقول يا تابطشر المقدام والمقدام (والمفرد المذكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا) أي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال * الاول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارجلا خذ بيدي وقوله أيارا كبا اما عرضت فبلغن وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع الثاني المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو يا حسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة * الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فمن سميته بذلك ويمتنع في هذا ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال

(قوله ونصبته أو رفعته الا ان أعدت) أي عطفا على محل الاول أو رفعته أي عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي

وان يكن مصحوب أل مانسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقي

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أي بناؤه على مايرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجريده من أل) لانه لا يجمع بين ياوأل الا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بال كما يأتي (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد * نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض * وهذا الجواب أولى لايهام ماقبله أن ابن خروف لو قال باحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول أن الثاني ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه لما تقدم لا أنه مخير فيه والبعض هنا كلام لايساوي التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله وافادته فائدته) هي طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سد مسده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) في الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أي مفيد مفادا الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين الآتيين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أي محذوف تبعا لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر في يا لانها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها مما استتر في الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني يكون يازيد بنفسه جملة وكذا على ماحكاه أبو حيان عن بعضهم أن احرف النداء أسماء أفعال متحملة بضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بان التقدير ينافي وجوب الذكر وأجاب البعض بان المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الامر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما (قوله بابن متصل) أنت خبير بان المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أي على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذا الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر ولهذا اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص تجوز اضافته اليه لملابسته اياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثاني فتحة بناء اه تصريح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشي الجامي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن اذا كان أي العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوي مانصه واعلم أنه لا يجوز في تابع العلم الموصوف بابن الا النصب نحو يازيد بن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مطلقا وكأن

اعادة يا وتخييره في الحاق أل مردود * تنبيه * انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فاصل يازيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا ادلا نداء بدون المنادى (ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد لاتهن) أي اذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو يازيد ابن سعيد جاز فيه الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله

المانع

المانع من الرفع عند تمام ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع بخبره (قوله ياحكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شدوذا كما قرر في محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط في التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بان يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم في العلمين التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد ابن عمرو كذا في الفارضي قال شيخنا وينبغي أن يزاد كون لفظ ابن مفرد الامثنى ومجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفي بذلك) أي لان ابنا في المثال يحتمل الموصفية وغيرها (قوله وويل لابن علم) معطوف على بل الاول والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعني الشروط الاربعة المشار اليها في قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بانه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط أفراد العلم الموصوف بابن لانا نقول هذا يودي الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يا رجل بن زيد وبكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد بن عمرو وعلى أنه بدل وبكونه مضافا الى علم نحو يا زيد ابن أخينا فيجب النصب في الاول والضم في البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يجعل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله ويا زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما الصدق السالبة بنفي الموضوع تم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفي الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أي وانتفاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابنا فاجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوز واذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذي آثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائي المشهور اه ورواية المغني والعيني وابن سعدى قال السيوطي في شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائي وسعدى أمه اه وكذا قال العيني وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضي أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطي وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمرا بالالف عند من يجيز الحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفي التخريج الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أي لان مذهبهم أن الفتح في الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما يعد ابن نعم اعرابية فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن

كما هو الظاهر فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لا يوفي بذلك وان كان مراده (والضم ان لم يل الابن علما * ويل الابن علم قد حتما) الضم مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط جوابه محذوف والتقدير فالضم متحتم أي واجب ويجوز ان يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ واستغنى الضمير الذي في حتم رابطا لان جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت ان الضم متحتم اي واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد الفاضل ابن عمرو ويا زيد الفاضل لانتفاء عدية للمنادى في الاولى واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله فما كعب بن مامة وابن أروى

باجود منك يا عمر الجواد بفتح عمرو على هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحو يا زيد ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد عجز البيت

﴿تنبيهات﴾ الاول لا اشكال ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه وأما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بناء

على الاضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ماقبله مقدر اقبليا أو أعنى مثلا فتأمل (قوله لانك ركبته معه) أى كتركيب خمسة عشر والظاهر فى اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبنى على ضم القدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبى وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين بنة و بنت أن ابنة هى ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة فى مثل هذا التركيب دون بنت وفى التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو لا يأتى الا على القول بان الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببنى تصغير ابن (قوله يلتحق بالعلم الخ) أى لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله و ياضل بن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ومجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله فى غيره) أى غير النداء كجاءنى زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أى اذا لم تقع ابتداء سطر كما فى الدمامينى عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما فى الفارضى وقوله فى الحالتين اى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت فى غير النداء اذ لا يجوز فتحه فى النداء وهو خلاف ما فى الدمامينى حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان نون فللضرورة) كقوله جارية من قيس بن ثعلبة * ولا فرق فى العلم فى جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كما فى قام أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى فى تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله بحمله) بل هو أقرب الى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دمامينى فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ابن كما فى يا زيد بن سعيد (قوله واضمم أو انصب) فى عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرارا اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل فى الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر و يفرق بين هذا وما تقدم بان القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعته فان نون مقصورا نحو يا فتى للضرورة فان نوى الضم جاز فى نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا فى شرح التسهيل للمرادى وغيره (قوله مما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت و بين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه فى هذه العبارة ما ذكره الشاطبى أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو يا قاضى و يا فتى فاذا نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين فى وزن الشعر شيأ اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء ساكنين فينون ثم يحرك أى فالاولى ان بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله

حييتك عزة بعد الهجر وانصرفت * فحى و يحك من حياك يا جمل

وقوله فاشكرها بالنصب جواب التمنى وقوله مكان جعله العينى منصوب على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل

لانك ركبته معه * الثانى للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم * الثالث يلتحق بالعلم يا فلان ابن فلان و يا فضل بن ضل و يا سيد بن سيد ذكره فى التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم * الرابع قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يا زيد بن عمرو بالضم إتباعا لضمة الدال * الخامس قال فيه أيضا ومجوز فتح ذى الضمة فى النداء يوجب فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن فى الحالتين خطا وان نون فللضرورة * السادس اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ومجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فنحو يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضمة اذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف اه

(واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع بهما فمن الضم قوله * سلام الله يا مطر عليها وقوله ليت التحية كانت لى فاشكرها * مكان يا جمل حييت يا رجل ومن النصب قوله

التقدير

التقدير أتمنى يارجل حييت فى مكان ياجل حييت (قوله اعبدا الخ) لاحاجة لجعل نصب هذا ضرورة لماصرح به المصنف فى التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كامر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كامر بيان ذلك وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متعجبة من نجاتى مع مالقيت من الحروب فالى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل أواقى وواقى جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الاولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهمزا أول الواوين رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الالباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهما فى التنوين ولم أقف على هذا الرأى لاحد اه وفيه أن تعليل اختيار نصب العلم لا ينتجه لانه كما لا الباس فى نصبه لا الباس فى ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عينى وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث فى قوله عرفت فقول البعض تبعا للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اه تصريح وفى الحفيد أن النحويين مختلفون فى نداء العلم الذى فيه أل كالحرث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لان أل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بنحو يا المنطق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى الا أن يفرق بتأتى اسقاط أل فى العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتى مسمى بهما وفيه تأمل اه (قوله نحو يا المنطق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمى به يجب قطع همزته كما أفاده فى التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اه وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذى والتى) أى مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله فى التصريح أى متفق على منع ندائه (قوله وصو به الناظم) قال أبو حيان والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذى بعد أله بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه مع (قوله يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اه وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا فى شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى الاعراب (قوله لان تقديره يامثل الاسد) أى فالمنادى فى الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبى بلزوم جواز نحو يا القرية لان تقديره ياأهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بان وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ فى قوة يامثل الاسد ولا كذلك

واختار الخليل وسيبويه الضم وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب ووافق الناظم والاعلم الاولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس (واضطرار خص جمع يا وأل) فى قوله

عباس يا الملك المتوج والذى * عرفت له بيت العلا عدنان وقوله فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما أن تعقبانا شرا * ولا يجوز ذلك فى الاختيار خلافا للبغداديين فى ذلك (الا مع الله) فيجوز اجماعا للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول يا ألله باثبات الالفين ويا الله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط (و) الامع (محكى الجمل) نحو يا المنطق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بال نحو الذى والتى وصو به الناظم وزاد فى التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شدة أقبل وهو مذهب ابن سعدان قال فى شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يامثل الاسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (والاكثر) فى نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء

ما أورد فتأمل (قوله و يقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء فى محل نصب حذف منه حرف النداء و عوض عنه الميم قال شيخنا و يحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أى فيكون جعل حركة البناء على الميم بجعل حركة الاعراب على الهاء فى نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الاول والفرق أن التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزأ وجه قوى وفى اللهم من كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزأ أو كالجزء وجه قوى (قوله أى بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض فى محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا لمناسبة بينهما فان يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله * يرمى وراثى بامسهم وامسه * وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله انى اذا ما حدث ألما الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم نزل اه زكريا * فائدة * لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوها وعند سيبويه على النداء المستأنف اه دماميني وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله بقية جملة محذوفة الخ) ردا بأنه يقال اللهم لا تؤمنهم نخير وبانه كان يحتاج الى العاطف فى نحو اللهم اغفر لى (قوله حجج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ حجتى بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أى استعمالها فى النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بأن المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم فى الموضعين الاخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا لا نسلم خروجها فى الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح فى الموضع الاول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معنا ما الاصلى لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندى أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذا لم تدعنى) بسكون الدال وضم العين المهملة

* فصل * (قوله تابع ذى الضم) أو قال ذى البناء ليشمل نحو يا زيدان ابنى عمرو و يا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كما سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل و يا أخانا الحسن الوجه و يا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا و يرد على نصب النسق المعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل

و يقال (اللهم بالتعويض) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذ يا اللهم فى قريض) أى شذا الجمع بين يا والميم فى الشعر كقوله * انى اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما * تنبيهات * الاول مذهب الكوفيين أن الميم فى اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار * الثانى قد تحذف أل من اللهم كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج وهو كثير فى الشعر * الثالث قال فى النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء * أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبنا ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع كان يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له اللهم نعم أو اللهم لا * ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم اذا لم تدعنى ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

* فصل * (تابع) المنادى (ذى الضم

بالنداء اللهم الا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بان المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة فلما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لتكون تعرفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زيد فى تقدير ضارب زيد اوضارب زيدا شبيه بالمضاف وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير فى المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه نساهل وقصور (قوله تعتا الخ) أشار به الى أن المراد بالتابع ماعدا البدل والنسق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به أن الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يازيد نفسه ونفسك قاله الدمامينى ثم قال ويجوز ياأيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت ياأيها الذى قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه مخلصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين فى كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطى فى جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانبارى رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أى لغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطى كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبنى قبل النداء) يوهم صنيعه أن المبنى قبل النداء قسم مباين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبنى قبل النداء ياسيبويه ومثال النكرة المقصودة المبينة قبل النداء يامن خلقنى أى يا الهاخلقنى (قوله أى ماسوى التابع) أى من نابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بال) أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطى وأشار اليه الشارح ووجه جواز الامرين فى الاول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة فان قلت فلم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذا نودى مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذى هو الاصل فالحقا به تابعين لشابههما له مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا فى حالة رفعهما على القول بانه اتباع لا اعراب كما سيأتى ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعى الاعراب فى الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم لم يجز فى التابع المفرد البناء كما جاز فى تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل لبا فى التابع والمنفى بلا فى الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكان لا باشرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفى على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بال أولا فيجوز يارجل العاقل والعاقل ويارجل عالم وعالما نعم ان نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره

المضاف دون أل * ألزمه نصبا) مراعاة لمحل المنادى نعتا كان (كازيد ذا الحيل) أو بيانا نحو يازيد عائد الكاب أو توكيدا نحو يازيد نفسه ويانيم كلهم أو كلكم

* تنبيهان * الاول أجاز الكسائى والفراء وابن الانبارى الرفع فى نحو يازيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة واجازه الفراء فى نحو يانيم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى * الثانى شمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لانه يقدر ضمه كما مر (وما سواه) أى ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الاضافة والخلو من أل وذلك شيآن المضاف والمقرون بال والمفرود (ارفع أوانصب) تقول يازيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويازيد الحسن والحسن

(قوله لان الالتفات الخ) لا يخفاك أن يا أيها الذى قمت فيه التفات تأمل

ويا غلام بشر وبشرا و يا تميم أجمعون وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة (تنبيهان) الاول شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق * الثاني ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واجعلا * كمستقل) بالنداء (نسقا) خاليا عن أل (وبدلا) تقول يا زيد بشر بالضم وكذلك يا زيدو بشر وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيدو أبا عبد الله وهذا حكمهما مع المنادى المنصوب لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل * (تنبيه) * أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا و يا عبد الله وبكرا (وان يكن مصحوب أل مانسقا * ففيه وجهان) الرفع والنصب (ورفع ينتقى) أي يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر واما قراءة السبعة يا جبال أوبي معه والطير بالنصب فللعطف على فضلا من ولقد آتينا داود منا فضلا واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لان مافيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ماوليه وتمسكا بظاهر الآية اذ اجماع القراء سوى الاعرج على النصب وقال المبرد ان كانت أل معرفة فالنصب والا فالرفع)

أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بانه لا عامل هنالك يقتضي رفع التابع بل هنالك مايقتضي نصبه وهو أدعو وأجيب بان العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع مافيه من التكلف يؤدي الى التزام قطع التابع وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع اتباعا لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه (قوله ويا غلام بشر) أي بتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ماحققناه (قوله أولا) أي في قوله تابع ذي الضم وثانيا أي في قوله وماسواه (قوله ومراده النعت الخ) أي بقرينة افراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أي لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بان ذلك أقرب من الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل الى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وان بعد من حيث أل التي لا تجامع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقيد أيضا بالخلو من أل لانه لا يكون في النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه لا يبدلان أي النكرة المقصودة والاشارة ولا ذو أل من المنادى قال سم وكان وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على مافيه أل لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل مايرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يا زيد بالضم) أي بلا تنوين وكذا يضم بشر بلا تنوين في صورة العطف (قوله وكذلك حكمهما مع المنادى المنصوب) أي انهما معه كالمستقل بالنداء فيعاملان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء (قوله لان البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب اليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ماوجه به رفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي وصلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قياسا على المنسوق المقرون بال وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالاجازة اشارة الى انهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله مانسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فاشبه النعت سيوطي (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضي (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أي مع كونه أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله العطف على فضلا) وقال ابن معطي مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أي وسخرنا له الطير (قوله فلا يجعل كلفظ ماوليه) أي فلا تطلب مشاكلته له (قوله ان كانت أل معرفة) أي كما في الآية فالنصب أي فالمختار النصب لما في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تاثر مافيه أل المعرفة بتعريف أل وتاثر المضاف بتعريف الاضافة أو تخصيصها (قوله والا

فالرفع لان المعرف يشبه المضاف (تنبيه) هذا الاختلاف انما هو فى الاختيار والوجهان (١١٥) مجمع على جوازهما الا فيما عطف على

فالرفع) أى والاتكان للتعريف كالتى من بنية الكلمة نحو اليسع والتى للمح الصفة نحو الحرث فالمختار الرفع لان أل حينئذ كالمعدومة (قوله الا الرفع) ترد عليه الآية الا أن يمنع عطف والطير على جبال سم ﴿فائدة﴾ اذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فان قدر الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دماميني وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان أراد على سبيل الاولوية للمشاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالانصاف (قوله مصحوب أل) سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الاشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد فى موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير الى جواز الامرين قوله الآتى واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثانى للثانى (قوله فى موضع الحال مبنى على الضم) هذا مبنى على ما ذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الاضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل والا لقال مرفوعا الا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبى اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل فى الرفع لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى مصحوب أل وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدا) أى الاول أما العائد على المبتدا الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الاعراب الاول (قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة و بالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذا نوديت أى الخ) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله و يلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله عوضا عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما فى أياما تدعواخص ها بالنداء لانه فى موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبهمة فتوافق الشرط دماميني (قوله وتؤنث) أى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما فى الدماميني والهمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولانه قرئ شاذا قل يا أيها الكافرين وهى تعضد المازنى قاله السندوبى (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى أن لا يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشرح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع اعراب وان عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس

بكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه الا الرفع (وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه) يجوز فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فأيها مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل وبعد فى موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف اليه وهو ضمير يعود الى أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدا محذوف أى يلزمها ويجوز ان يكون صفة هو الخبر والمراد اذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة

وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الانسان يا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازنى فى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع

وأى وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه فى شرح الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده والى التعريض بمذهب المازنى الاشاره بقوله لدى ذى المعرفه وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن ﴿تنبيهان﴾ الاول يشترط أن تكون أل فى تابع أى جنسية كما ذكره فى التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرمى اتباع أى بمصحوب أل التى للمح الصفة نحو يا أيها الحرث والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه ﴿الثانى ذهب الاخفش فى أحد قوليه الى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدا محذوف وأى موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف ﴿الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيهذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها ﴿الرابع يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون الا مرفوعه مفردة كانت أو مضافة كقوله يا أيها الجاهل ذو التنزى ﴿ لا توعدنى حية بالنكز ﴿ (وأيهذا أيها الذى ورد) أيهذا مبتدأ وأيها الذى عطف بيان عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض ﴿ أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الاشارة وبموصول فيه أل كقوله ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه ﴿ لشئ تحته عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر

تابعا لاى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى ندائه) انما آثروا أيا لانها لوضعها على الابهام واحتياجها وضعا الى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها فى التوصل الى نداء ما فيه أل وأما ضمير الغائب فانه وان وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر وأما الموصول فانه وان أزال ابهامه ما بعده لكنه جملة اه دماميني عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله انه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا التأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لان كثيرا من المحققين على انه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كالبسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى للمح الاصل كالحرث ولا التى للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ما فى كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر فصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية افاده سم (قوله ان يكون ذلك عطف بيان) أى لانعتا لان العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارضى التقدير يا الذى هو الرجل اه قال شيخنا والاول أولى لان يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدا) أى لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدا وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدا وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم مع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزى نزع الانسان الى الشر والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها للحية فى ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أى من الحذف من الاول لدلالة الثانى ويحمل كلام المصنف العكس وفى الاولى منهما عندا حقالهما وعدم تعيين القرينة احدهما قولان قيل الحذف من الثانى لان الاواخر أليق بالحذف من الاوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتمام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أيهذا الباخع)

(ووصف أي بسوى هذا) الذى ذكر (رد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو (تنبيهان) الاول يشترط لوصف أي باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذاك الرجل

أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباخع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أي بسوى هذا يرد) قال الشاطبى أنه حشو لا فائدة فيه ويجاب بانه لما علم بقوله وأيها ذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اه طبلاوى واسم الاشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الاشارة والموصول المقرون بال (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لانه المقصود بالنداء كما تقدم وهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضى أن المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافى ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل ياذاك للمشار اليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ما تقدم فى باب اسم الاشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعانى) أى اتركانى والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله فى لزومها الخ) أى لافى لزوم إفراد موصوفها بل يراعى حال المشار اليه نحو ياهذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال وأل فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى الا أنها تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكانه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكأنه معلوم الانتفاء سم (قوله على مامر) لعل مراده على مامر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو ياذا الرجل ويا أى الذى قام) ونحو ياهذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فيها للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم ومابعده له صفة مرفوعة (قوله بفيت المعرفه) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هى) أى الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بان عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شئ من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بال فيقتضى صحة ياهذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع مامر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بال فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله فى نحو سعد سعد الاوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحدو لها وهى جمع يعملة وهى الناقة القوية الحمولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اه زكريا وعبارة القاموس وهى الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان اه ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمنى لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوى الذى لا يتكلم به شاطبى (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنوى وهو ظاهر ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لان الأول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام ولم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الامرين انما يرد على المصنف اذا سلم انه مانع والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف جهتى التعريف ومع اتصال الثانى بما لم يتصل

الثانى لا يشترط فى اسم الاشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أيهذان كلا زادكما ودعانى واغلا فيمن وغل واشترط ذلك غيرهما (وذو اشارة كاى فى الصفه) فى لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بال على مامر نحو ياذا الرجل ويا ذا الذى قام هذا (ان كان تركها) أى ترك الصفة (يفيت المعرفه) أى بان تكون هى مقصودة بالنداء واسم الاشارة قبلها لمجرد الوصلة الى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس ياهذا القائم أما اذا كان اسم الاشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شئ من ذلك ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنية على الضم (فى نحو) يا (سعد سعد الاوس) وقوله ياتيم تيم عدى لا أبالكم * وقوله يازيد زيد اليعملات الذبل * (ينتصب * ثان) حتما (وضم وافتح اولا تصب) فان ضممته فلانه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثانى حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعنى وأجاز السيرافى أن يكون نعتا

وتأول فيه الاشتقاق وان فتحته فثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف الى مابعد الثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثانى على التوكيد

* وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف الى الآخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لافتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم * (تنبيهات) * الاول صرح فى الكافية بان الضم أمثل الوجهين الثانى مذهب البصريين أنه لايشترط فى الاسم المتكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو يارجل رجل قوم والوصف نحو ياصاحبا صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فمنعوا نصبه وفى الوصف فذهبوا الى أنه لاينصب الامنونا نحو ياصاحب صاحب زيد * الثالث اذا كان الثانى غير مضاف نحو بازيد زيد جاز ضمه بدلا ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل * (المنادى المضاف الى ياء المتكلم) *

به الأول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أى جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبى بان النعت بالجامد على تأويله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثانى مقحم) أى زائد بناء على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة للعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا لكن صرح الشارح بان نصب الثانى توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة أعراب ولايبعد أن الفصل بالثانى مغتفر لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وان عدم تنوين الثانى على هذا الوجه والذى قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولايصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان فى صورة الضم لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الاول والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم الاول فيها غير مضاف (قوله الى المحذوف) أى مماثل لما أضيف اليه الثانى (قوله ونصبه) أى الثانى على الاوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا باعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولاوجه له اذ المركب شيآن فقط قاله فى التصريح وقال الفارسى الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه أن فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بان المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثانى فتحة بناء لكان واضحا ثم هذا القول لايشمله قول المصنف ينتصب ثان الا أن يراد بالنصب مايعم فتحة الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما وأشار هنا الى أمثليته بتقديمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فاوجبوا فى اسم الجنس ضم الاول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بانه لايتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثانى زيادة بيان وجوز الدمامينى أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف فى شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لاعطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشئ لايبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

* (المنادى المضاف الى ياء المتكلم) *

أفرده بترجمة لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل فى ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بان السكون أصل أول اذ هو الاصل فى كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبى وهذا القيد يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ماذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتى (قوله عبدا) ينبغى أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها

لاجل

(واجعل منادى صح) آخره (ان يضف ليا) المتكلم (كعبد عبدى عبد عبدا عبديا) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول

وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسر نحو يا عباد فاتقون ثم الثانى وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبادى لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو يا حسرتا وأما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فاجازه الاخفش والمازنى والفارسى كقوله ولست براجع ما فات

لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بان يشتهر الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال فى ياعدوى ياعدو لانه لا دلالة على الياء والذى فى التوضيح وشرحه انما هو اشتراط الاشتهار بالاضافة فى الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم (قوله والخامس) عطفه على الثانى بالواو اشارة الى أنهما فى مرتبة للقول بالاصالة فى كل وجعل السيوطى السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصريح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بانها مضاف اليه وأنها فى محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بانها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن الاكثرين المنع) أى ولا دلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبنى فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل والا لم يكن لغة فى المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اه أى أنه يجوز فى تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر فان مقتضاه عدم جواز الوجهين فى تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بانه عومل معاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال فى التصريح وانما يأتى هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والاب والام والابن حملا للقليل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بان يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسته وأما ما حذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع فى عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهى ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محيای من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما اضافته للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل) أى المضارع فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل (قوله وهى اما مفتوحة أو ساكنة) أى ان لم يكن الوصف مثنى أو مجموعا على حده والا تعين الفتح نحو ياضاربى و ياضاربى (قوله كبنى) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين واذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وتدغم الياء فى الياء وعلى القول بان لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب (قوله قيل يابنى) بكسر الياء أو يابنى بفتحها لا غير أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها فى السبع وهى اسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الاولى وهى ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وابقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة) كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لالتزام الحذف (قوله أبدلت ألفا)

منى * بلهف ولا بليت
ولا لوانى أصله بقولى
بالهفا ونقل عن
الاكثرين المنع قال
فى شرح الكافية
وذكروا أيضا وجها
سادسا وهو الاكتفاء
عن الاضافة بنيتها
وجعل الاسم مضموما
كالمنادى المفرد ومنه
قراءة بعض القراء
رب السجن أحب الى
وحكى يونس عن بعض
العرب يا أم لا تفعلى
وبعض العرب يقولون
يارب اغفر لى ويا قوم
لا تفعلوا أما المعتل
آخره ففيه لغة واحدة
وهى ثبوت يائه
مفتوحة نحو يا فتاى
ويا قاضى * (تنبيهان) *
الاولى ما سبق من
الاوجه هو فيما اضافته
للتخصيص كما أشعر
به تمثيله أما الوصف
المشبه للفعل فان ياءه
ثابتة لا غير وهى اما
مفتوحة أو ساكنة
نحو يا مكرمى
ويا ضاربى * الثانى
قال فى شرح الكافية

اذا كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قيل يابنى أو يابنى لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشئ الا لزومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا

ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل * الثانى أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت فى يدى ونحوه اه وقد تقدمت بقية الاحكام فى باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح اوكسر وحذف اليا) والالف تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر * فى) (١٢٠) قولهم (يا ابن أم) و يا ابنة أم و (يا ابن عم) و يا ابنة عم (لامفر) أما الفتح ففيه قولان * أحدهما ان الاصل أما وعما بقلب الياء ألفا فحذفت الالف و بقيت الفتحة دليلا عليها * الثانى أنهما جعلا اسما واحدا مركبا و بنى على الفتح والاول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المفتوحة من غير تركيب قال فى الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء لكذفهم اياها من أحد عشر اذا أضافوه اليها وأما اثبات الياء والالف فى قوله يا ابن أمى و ياشقيق نفسى وقوله يا ابنة عما لا تلومى واهجعى * فضرورة أما مالا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخى و يا ابن خالى

أى بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها (قوله مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى و بدل الثقيل ثقيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بانه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف سم (قوله بقية الاحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن واحدا من الامور الاربعة المتقدمة فى قوله آخرما أضيف لليا اكسر اذا * لم يك معتلا الخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح اوكسر) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف اليا) أى مع الكسر والالف أى مع الفتح فيه مع ماقبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتى على قول الكسائى الآتى ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أى اطرد وفى نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله و يا ابنة عم) فى التصريح أن بنتا كابنة (قوله فحذفت الالف و بقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا فى غير هذه الصورة نحو يا عبدوهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع (قوله والثانى أنهما) أى ابنا وما بعده (قوله و بنى) أى المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ونقل السيوطى عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف (قوله قال فى الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لان الكلام فى الكسر (قوله و ياشقيق) تصغير شقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا اثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومر قريبا لغة سادسة وهى الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لاغير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هى ابن بزيادة التاء (قوله وفى الندا أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها لا على التاء لانها فى موضع الياء التى يسبقها اعراب المضاف اليها سم (قوله ومن اليا التاعوض) انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب أو الام لان كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علامة اه حفيد ووجهه فى الكشاف بأن تاء التأنيث و ياء الاضافة متناسبتان فى أن كلا منهما لزيادة مضمومة الى الاسم فى آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف فى نحو يا عبدا كما مر بيانه (قوله و يجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد

فالياء فيه ثابتة لاغير ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم و) لم يقل فى نحو يا ابن أم يا ابن عم * (تنبيه) * نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح (وقد قرىء قال يا ابن أم بالوجهين (وفى الندا) قولهم يا (أبت) و يا (أمت) بالتاء (عرض) والاصل (قوله) يا أبى و يا أمى (واكسر أو افتح ومن اليا التاعوض) ومن ثم لا يكادان يجتمعان و يجوز فتح التاء وهو الاقيس وكسرها

وهو الاكثر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة * ﴿تنبيهات﴾ * الاول فهم من كلامه فوائد * الاولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون الا فى النداء * الثانية ان ذلك مختص بالاب والام * الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله

يا أبتى لا زلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا فضرورة

وكذا قوله

يا ابتا علك او عساكا * وهو اهون من الجمع بين

التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال فى شرح الكافية الالف فيه هى الالف التى يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين * الثانى اختلف فى جواز ضم التاء فى يا ابت ويا امت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم وعلى هذا فيكون فى ندائهما عشر لغات الست السابقة فى نحو يا عبد وهذه الاربعة أعنى تثليث التاء والجمع بينها وبين الالف فى نحو يا أبتا على ما مر * الثالث يجوز ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال فى

(قوله وهو الاكثر) أى لان الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجىء التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا فى النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أى لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الاوجه السابقة) أى فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بان العروض لا ينافى اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم أى فان فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفى قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش فى تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التى يوصل بها آخر المنادى الخ) أى بناء على القول بجواز ذلك فى المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوز الشارح الامرين) أى كونها عوضا عن الياء وكونها التى يوصل بها آخر المنادى (قوله على ما مر) أى على القول الذى مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هى التى يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد فى اللغات والا كانت احدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أى فى الوقف (قوله على أنها تاء التأنيث) أى بحسب الاصل (قوله ورسمت فى المصحف بالتاء) أى فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدمامينى

﴿أسماء لازمت النداء﴾

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالندا) أشار الى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت (قوله أى لا يستعمل فى غير النداء) أشار به الى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نكرتين) أى من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بانه لو كان) أى المذكور من فل وفلة مرخما أى مرخم فلان وفلانة لقيل فيه أى فى بعضه وهو فل بقرينة ما بعده فلا لانه لا يحذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يا فلا وقوله ولما قيل فى التأنيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الاخصر والاوضح أن يقول ورده الناظم بانهما لو كانا مرخمين لقيل فى الاول فلا وفى الثانى فلان (قوله وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) أى الشخصى لمن يعقل وكان الظاهر

التسهيل وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين فى السبع ورسمت فى المصحف بالتاء ﴿أسماء لازمت النداء﴾ (وفل بعض ما يخص بالندا) اى لا يستعمل فى غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فذهب سيبويه انهما كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين ان اصلهما فلان وفلانة فرخما ورده الناظم بانه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى ان فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره ان يا فل بمعنى يا فلان و يا فلة بمعنى يا فلانة قال

وهما الاصل فلا يستعملان منقوصين فى غير نداء الا فى ضرورة فقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العلم وان اصلهما فلان وفلانة وخالفهم فى الترخيم ورده بالوجهين السابقين و(لؤمان) بالهمز وضم اللام وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم و (نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أى مما يختص بالنداء ﴿ تنبيهان ﴾ الاول الاكثر فى بناء مفعلان نحو ملأمان ان يأتى فى الذم وقد جاء فى المدح نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والاخفش و يامطيبان وزعم ابن السيد انه يختص بالذم وان مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشئ * الثانى قال فى شرح الكافية إن هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح فى غير مفعلان فان فيه خلافا اجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفى الانثى يا مخبثانة (واطردا * فى سب الانثى وزن) يافعال نحو (ياخباث) يالكاع يافساق وأما قوله * أطوف ما اطوف ثم آوى * إلى بيت فعيدته لكاع * فضرورة (والامر هكذا) أى اسم فعل الامر مطرد (من الثلاثى) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك ﴿ تنبيهان ﴾ الاول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط الاول

كنايتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفى قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجردا لحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم و بهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) أى الساكن (قوله أى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم دماميني (قوله تصحيف مكذبان) اى تحريفه وسماه تصحيفا لقربا من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيبان الا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) و يؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما يعدها دونها (قوله وهو) أى الاجماع (قوله فتقول يا مخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان و يعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله فى غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على اضمار القول وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يامكرمان (قوله وزن يافعال) أى موازن ثانى يافعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يافعل وفى الاتيان بها هنا وفيما يأتى اشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله فعيدته) سميت امرأة الرجل فعيدة للزومها البيت لكاع أى خسيسة (قوله فضرورة) وقيل التقدير فعيدته يقال لها يالكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخباث فى الوزن لا فى النداء (قوله أى اسم فعل الامر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الامر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثى) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطرد سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرد خبر أو هكذا خبر أول ومطرد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على انه أراد بالاطراد الشياع اه دماميني وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى فى فعال سبا وفعال أمرا أى فلا يقال يا قباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم مافى قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطرد (قوله على هذا النوع) قال البعض اى على ماورد منه أو المراد فى هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا اى نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أى وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما فى التوضيح

وشرحه

أن يكون مجردا فأما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من أدرك * الثانى أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص * الثالث أن يكون متصرفا * الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثانى ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذا كقرقار من قرقر فى قوله قالت له ريح الصبا قرقار * وعرعار من عرعر فى قوله يدعو وليدهم بها عرعار * وقاس عليه

وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لان الثلاثى عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) فخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أى سماع اسم فعل الامر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرقار) أى صوت وعرعار أى لعب (قوله يدعو وليدهم) أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعرة وهى لعبة الصبيان اه فارضى ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية صوت) أى قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثانى) أى لكان اسم الصوت الثانى وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عارعار وقارقار (قوله علم أنه) أى ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الامر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق والكع وغادر وخبيث (قوله يالكع) ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والاحمق والصغير والوسخ قيل قد يرد فى غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما أين لكع أى الصغير وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أى والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله فى لجة) متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات فى الحرب وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أى فى لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أى امنع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلانا عن فلان أى احجز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر فى الشعر فل المقتضى أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح (قوله أن المختص) بدل من مامر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى ومابت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لان أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ى) أى بالفك فى هذا ومابعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف اذا أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف) لعله يشير بهذا الى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله يامن الخ) أى لكون من فى

الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعى وذهب الى أن قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازنى وحكى المازنى عن الاصمعى عن أبى عمرو مثله والصحيح ما قاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل الاول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار تخالف لفظ الاول لفظ الثانى علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع فى سب الذكور) يا (فسل) نحو قولهم يافسق يالكع ياغدر ياخبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر فى الشعر فل) قال الراجز فى لجة أمسك فلانا عن فل * والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف

والنون للضرورة كقوله درس المنا بمتالع فأبان * أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناهما مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف ﴿ خاتمة ﴾ يقال فى نداء المجهول والمجهولة يامن

(اذا استغيث اسم منادى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خفضا) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيا للمرتضى) وقول عمر رضى الله عنه يا لله فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله وانما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد * الاولى أن استغاث متعد بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين * الثانية أن المستغاث معرب مطلقا * الثالثة أنه يجوز اقترانه بأل وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه * تنبيهات * الاول يختص المستغاث من حروف النداء بيا

الاصل كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الاسماء الستة (قوله وياهنة) بسكون النون كما فى الدمامينى (قوله وياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لان مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الاخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلا بل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلا بالوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة نظم والا فهى ساكنة (قوله ياهنانيه وياهنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى (قوله وياهناتوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية فى ياهنانيه وياهنتانيه فتحة حفظا للالف وهلا قلبت ضمة التاء فى هناتوه فتحة حفظا للالف كما فعل ذلك فى ياهناه وياهنتاه والله أعلم

﴿ الاستغاثة ﴾

(قوله اذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى وايقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله ولام ما استغاث عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام) انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله الدمامينى (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال يا لله للمسلمين كما فى الدمامينى (قوله للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل يا زيدا أو يا زيدا احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى الاول والنداء المحض فى الثانى ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك يا للعلماء متعجبا من كثرتهم الا أن يجعل التنصيص اضافيا أى بالاضافة الى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التى يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بقية آل كما سيأتى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر له والمنتصر له (قوله أعطاه شبها بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أولان اللام أضافت معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب لفظا) أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم ان جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا فهذا مبنى على السكون فى محل نصب (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع

الاجابة

برشد الى (قوله وياهنة) يصح كتابته بالتاء المربوطة وبالتاء المفتوحة كما فى شرح القاموس اه

ذلك تمثيله وقوله بعد ان كررت يا * الثانى ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فاما معها فتكسر نحو يالى وقد أجاز أبو الفتح فى قوله فياشوق ما أبقى و يالى من النوى * و يادمع ما أجرى و يا (١٢٥) قلب ما أصبى أن يكون استغاث بنفسه وأن

الاجابة المحتاج اليها فلا يقال يالمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا أن كان كالبعيد أفاده سم بقى انه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمز فى قوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * ألا أن يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فياشوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على انها نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ماسيأتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكون المستغاث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يالى هو المذكور اذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا المنفى و يصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعولى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى أدعو والياء اذهما لواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وماحمل عليها أى من أفعال القلوب وماحمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعو قومى لى عمل أدعو فى الضمير المستتر وفى الياء وأجيب بان المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا للدواهى وقد يرد بان يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله * اذا الداعى المثوب قال يالا * فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم لافرار لحذف ما بعد لا النافية دماميني (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بان الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجىء فى نحو يا زيد وأتعجب فى نحو يا لله فلا يرد أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لانه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر أو تراخى رتبة الثانى فى النجدة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لأجله كما قد يدل له قوله بعد الثانى علم مما ذكر الخ ولو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا و بهذا التحقيق يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الابهام (قوله على الاصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث

يكون استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يالى حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ماسيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا أدعولى وذلك غير جائز فى غير ظننت وماحمل عليها * الثالث اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث فقيل هى بقية آل والاصل يا آل زيد فزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشئ وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثانى تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى * الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يالزيد الشجاع للمظلوم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله يالقومى ويالامثال قومى * لاناس عتوهم فى ازدياد (وفى سوى ذلك) التكرار (بالكسر ائتيا) على الاصل لامن اللبس نحو

*يا للكهول وللشبان للعجب *(تنبيهات) *(١٢٦) الاول يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا فى قوله يا لعطافنا
و يا لرياح * وأبى الخشرج الفتى النفاح *الثانى علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الاصل وهو ظاهر فى الاسماء الظاهرة وأما المضمر ففتح معه الامع الياء نحو يازيدلك واذا قلت يالك احتمل الامرين وقد قيل فى قوله فيالك من ليل ان اللام فيه للاستغاثة * الثالث فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف أى أدعوك لزيد وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد *الرابع قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله
يا للرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردى لهم دينا
(ولام ما استغيث عاقبت ألف) فكما تقول يالزيد تقول أيضا يازيدا ومنه قوله يازيد الآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان ولا يجوزا لجمع بينهما فلا تقول يالزيدا وقد يخلو منهما كقوله ألا ياقوم للعجب العجيب (ومثله) فى ذلك (اسم ذو تعجب ألف) بلا فرق كقولهم يا للماء و يا للدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما ويقال يا للعجب معها

وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث ويفهم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت ياووجه ان المستغاث له قد يلى حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذى أشار اليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أى بفتح لام المستغاث ففرق بينه و بين المستغاث من أجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضى حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) أى مع المعطوف الذى هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا أولكون يا تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا فى قوله الخ (قوله يالعطافنا الخ) عطاف و رياح براء مكسورة فتحتية مخففة وابو الخشرج اسماء رجال يرثيهم الشاعر والنفاح كثير النفح أى الاعطاء كما فى القاموس وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية (قوله احتمل الامرين) أى كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغاثة) أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للامرين (وقوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل فى ضميرى متكلم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضمر لما مر من أن العمل المذكور انما يمتنع اذا كان على وجه كون الثانى مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطى حكاه من بقية الاقوال فى متن جمع الجوامع وشرحه فلله الحمد (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجر المستغاث من أجله بمن) أى اذا كان مستنصرا عليه فان كان مستنصرا له تعين جره باللام واذا جر الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما أفاده الدمامينى وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) أى ناوبتها من العقبة وهى النوبة فالألف تجىء نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يازيدا) صرح الرضى والجامى بانه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه وأن الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه انه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز فى تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بان ما قالاه سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوزا لجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضى الجر والالف الفتح فبين أثرهما تناف ولانه لا يجمع بين العوض والمعوض اه وفى كل من العلتين نظر أما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقدير افلا ينافى ما تقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فانه قد يمنع كون الالف عوضا عن اللام و يدعى أن كلا أصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح (قوله ألا ياقوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله فى ذلك) أى المذكور فى المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذى ينبغى لا ما قاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أى منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل فى محض التعجب و يحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ

معهما معنى التعجب ويدل عليه ما فى التنبيه الآتى (قوله ويا عجبا لزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث من أجله فهى متعلق لامه الاقوال المتقدمة فى متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد لبرائك فعلم ما فى كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أى الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى أى يا عجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل يا لقومى للعجب وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فتح لام يا للدواهى وكسرها (قوله كقوله يا لأناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغى الظلم والعدوان التعدى الفاحش وانما كان ما ولى يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجوين بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار لان العاقل لا يهجو من يستنصر به أفاده الدمامينى

﴿ الندبة ﴾

هى بضم النون مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دمامينى وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاحفش فارضى (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه اشارة الى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك تصريح وقال الطبلاوى المراد بالمنادى فى قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن يعيش والظاهر انه لا ينافى كلام التصريح لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضى صرح بان المندوب والمتعجب منه ليسا منادين حقيقة بل هما منادیان مجازا قال فاذا قلت يا محمداه فكأنك تنادیه وتقول له تعال فانى مشتاق اليك واذا قلت واحزناه كأنك تنادیه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك واذا قلت يا للماء كأنك تنادیه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أى بوا أو يا لبخرج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله بجدب) بالدال المهملة أى قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع فى المتوجع منه لانهما قسماه الى ما هو محل الالم كوا رأساه والى ما هو سبب الالم كوا مصيبتاه (قوله وواضارباعمرا) نظر فى التمثيل به بانه مناف لما سيأتى من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال فى قوله الآتى وفى المشبه به واثلاثة وثلاثينا الا أن يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح فى باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفى الرضى لا يندب الا المعروف علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفى نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهى التى كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة نحو قولك جاءنى زيد التاجر (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فيجوز ندبته اتفاقا لكنه أى المضاف يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يجيزه وندبة كل نكرة والمنع انما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دمامينى فلو قال الشارح فى

لحاق الالف جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث قبلى ياء المستغاث من أجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله يا لاناس أبوا الامثابرة * على التوغل فى بغى وعدوان أى يا لقومى لاناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو يا لزيد لزيد أى أدعوك لتنصف من نفسك والله اعلم

(الندبة) * (ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله وقت فيه بامر الله يا عمرا * أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه أو المتوجع له نحو فوا كبدا من حب من لا يحبنى * أو المتوجع منه نحو وامصيبتاه وينصب فى نحو وأمير المؤمنين ووا ضاربا عمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعساوأين منى فقعس ولا يندب الا العلم ونحوه كما لمضاف اضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما * نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى فى اجازته ندبة اسم الجنس المفرد وندرواجبلاه (ولا) يندب (ما أبهما) وذلك

مفقود فى هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذى اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلى وامن حفر) فى قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه (ومنتهى المندوب) مطلقا (صله) جوازا لا وجوبا (بالالف) المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وازيدا ومنه قوله وقمت فيه يامر الله يا عمرا * وفى المضاف ياغلام زيدا واعبد الملكا وفى المشبه به واثلاثة وثلاثينا وفى الصلة وامن حفر بئر زمزما وفى المركب وامعد يكربا وفى المحكى واقام زيدا فيمن اسمه قام زيد وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو وازيد الظريفا ويعضده قول بعض العرب واجحمتى الشاميتينا وهذه الالف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) ألفا (مثلها حذف) لاجلها نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا واموسياه (كذلك) بحذف لاجل ألف الندبة

اجازته ندبة النكرة كما فى عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجه له كالمتوجه منه فحرره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمر تصريح وكذا أى فلا يقال وا أنتاه ولاوا أيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أى المعين (قوله مفقود فى هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع فى دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة المصحوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالى من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل تصريح (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب أى بالذى اشتهر انتسابه الى الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلى وامن حفر فكأنه قال كوامن حفر بئر زمزماه قال فى التصريح وأصل زمزم زمزم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أى منتهاه حقيقة أو حكما كما فى الموصول فان الالف تكون فى آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرهما مما سيذكره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ماء ولنا عليه فى المستغاث الملحق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال اذا قلت واز يداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك واغلاماه فى غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر فى آخره اه وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالالف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بان لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يجوز واعبدا للاهاه ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله فى المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة تدبتها (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم مقدر لكن على مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والاقرب الاول لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو واسيبويهاه مع ابدال ضمة الحكاية بكسرة البناء الاصلى فتدبر (قوله واجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك فى الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقها تابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراوا أما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا يلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلاما زيداه وتدخل العطف النسقى نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد المفظى كما تقدم فى قول عمر واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره (قوله واجحمتى الشاميتينا) بضم الجيم تثنية جحمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق فى حذف مثل الالف بين أن يكون جزء كلمة كما فى المقصور أو كلمة كما فى المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا واذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله واموساه) فوساه

مبنى

(تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أوغيرها) مما مر كمارأيت (ثلث الامل) لضرورة أن الالف لا يكون قبلها الا فتحة على مارأيت والتنوين لاحظ له فى الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحة فتقول واغلام زيدناه وكسره مع قلب الالف ياء فتقول واغلام زيدنيه قال المصنف ومارأوه (١٢٩) حسن لو عضد سماع لكن

فوساه مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بالف غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب (قوله كمارأيت) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد بالتنوين فى كلامه مايشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو ياغلام زيدا وواقام زيدا فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب فى حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محركا بالكسر أوالضم فان ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقومياه واقوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقاموا قلت فى الندبة واقاموه فتحذف واوقاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت واقوميه فتحذف ياء قومى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وماقيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن مسئلة ندبة نحو قومى وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها والا فلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله بوهم لابسا) من لبست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى أن يكن الفتح خالطا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب بهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا لا مطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيداه أو ياء كواغلامكيه أوواوا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على انه جعل المد والهاء معمولين للاترد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ما للمنادى اجعل للمندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى ماثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الالف والهاء والا ناقضه ماذكره بعده من

السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيدنيه (والشكل حتما أوله) حرفا (مجانسا) فاول المكسر ياء والمضم واوا (ان يكن الفتح بوهم لابسا) دفعا للبس فتقول فى ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة واغلامكيه وفى ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة قال فى شرح الكافية وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه وبقيت

ألف الندبة بحالها فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه هذا مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه واقام الرجلوه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو وازيدانيه واختاره فى التسهيل (وواقفا زد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد * وان تشأ) عدم الزيادة (فالمد والها لا ترد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة

وقدم بيان الاوجه الثلاثة وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين ومنه قوله * ألا يا عمرو عمراء * وعمرو بن الزبيراه * (وقائل) فى ندبة المضاف للياء (واعبدياه واعبدا * من فى النداء الياذا سكون أبدى)

فقال ياعبدى وأما من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالفتح أو ياعبد بالضم أو ياعبدا بالالف اقتصر على الثانى ومن قال ياعبدى باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول ﴿تنبيه﴾ فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد ﴿خاتمة﴾ اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واوولد عبديا والله أعلم

﴿الترخيم﴾ (ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله * لها يشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر * أى رقيق الحواشى وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم فى اسود سويد وسيأتى فى بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كياسعافيمن دعاسعادا) وانما توسع فى ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو ذكره ترقيق ﴿تنبيه﴾ أجاز الشارح فى نصب ترخيما ثلاثة أوجه

جواز زيادة الالف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما واما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالالف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتلخص أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقدم بيان الاوجه الثلاثة) أى زيادة الالف فقط والجمع بين الالف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما ثبتت فى الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته (قوله وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة والشاهد فى الاول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو الصواب دون ما فى بعض النسخ ويا عمرو بن الزبيراه لان زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذا سكون حال من الياء (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف وليس بمبنى لانه مضاف سم (قوله اقتصر على الثانى) أى واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة وقلب الكسرة والضمة على لغتهما فتحة لاجل ألف الندبة وبحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الاول) أى ياعبديا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة (قوله فى ذى الوجهين) هو ياعبدى بسكون الياء ووجهاه وا عبدياواعبدا كما مر (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا سم

﴿الترخيم﴾

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم ومناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشى) لعل المراد بها الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامهما متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو يا يدو يادم اذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله فى ترخيم) فى بمعنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب

أن يكون مفعولا له أو مصدرا فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادى وجهارابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه فى المعنى وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا العامل محذوف أى رخم ترخيما (وجوزنه) أى جوز الترخيم (مطلقا فى كل ما * أنت بالها) أى سواء كان علما أو غيره علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثة كقوله * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وكقوله * جارى لا تستنكرى عذيرى * ونحو ياشا ادجنى أى أقيمى بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى أقام به * (تنبيهات) * الاول فيد فى التسهيل ما أطلقه نا بالمنادى (١٣١) المبنى لاخراج النكرة غير المقصودة

ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفريعه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له) رد بان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبان المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى (قوله أو مصدرا فى موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مرخما من المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود فى الحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) أى حذف بقيد تعلقه باخر المنادى أما الحذف من حيث هو فاعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه فى الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظى بالمساوى لان الحذف بقيد تعلقه باخر المنادى مساو فى المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف منع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع اداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى فى غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعى الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك فى الجملة والا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصاره فى بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلى مهلا قال العينى ومعناه كفى (قوله عذيرى) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الانسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذى يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله ياشا ادجنى) أى ياشاة وهو مثال للثلاثى (قوله بالمنادى المبنى) يشمل المبنى قبل النداء كهذام مع أنه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتى (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أى فى قوله أو غيره علم مع تمثيله بجارى وياشا (قوله صلعمة بن قلعمة) الذى بخط الشارح صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دماميني (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق) لانه نقض لما عرموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم سم (قوله كلينى) بكسر الكاف أى دعينى من

والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الاعمى ياجارية خذى بيدى لغير معينة ولا فى نحو ياطلحة الخير وأما قوله ياطلقم الخير قد طالت اقامتنا * فنادر * الثانى شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية منع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذى لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء سكت فتقول فى المرخم ياطلحه فقيل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال فى التسهيل ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض الى قوله * فى قبل التفرق ياضباعا * بجعل ألف الاطلاق عوضا على الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز الا فى الضرورة وأشار بقوله غالبا الى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان أطلقوا فى الحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلف النحاة فى قوله * كلينى لهم يا اميمة ناصب * بفتح اميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح

لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل فى الدار وأنشد هذا القائل يا ريح من نحو الشمال هبى * بالفتح وذهب أكثرهم الى انه مرخم فصار فى التقدير (١٣٢) يا اميم ثم أقحم التاء غير معتدبها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو

وكله وكلا وناصب بالجر صفة من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تاعب الا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت فى القاموس مانصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كانصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهى أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) أى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله يا ريح) قال ابن غازى ولا يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة (قوله هبى) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقحم التاء) أى زاده ابين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتدبها) أى غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتدبها لما كان مرخما (قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر (قوله وقيل فتحت الخ) أى كفتحة دال يا زيد ابن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لانه فى كلمة ولانه اتباع متأخر لمتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ماقبلها (قوله وفر بعد) أى بعد حذفها (قوله فتقول فى عقنباة) أى حديد المخالب (قوله أن يرخم ثانيا) أى ان بقى بعده ثلاثة أحرف سيوطى (قوله على لغة من لا يراعى المحذوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بان كون الشاعر رخم أولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ماقبلها كما فى منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الاخر هل تتعين لغة من لا ينوى أولا اه وكلام العينى صريح فى عدم التعين فانه ضبط حار فى البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد حارثة فرخمه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الاول أن قوله على لغة الخ متعلق باجاز أو بمحذوف تقديره ان رخم أولا على لغة الخ لا بقوله أن يرخم ثانيا (قوله ماقلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد * والمرء يستحيى اذا لم يصدق * (قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للالحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مارطى اه ابن غازى (قوله العلم) بدل من الرباعى أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعى (قوله واسناد) أى فى الغالب بدليل قوله الآتى وقل ترخيم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كانه احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) أى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بان حركة الوسط ثمت اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا فى حذف حرف أصلى وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخره فهو مظنة الاشتباه

ماقبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا لحركة ماقبلها وهو اختيار المصنف (الذى قدرناه * بحذفها) أى بحذف الهاء (وفره بعد) أى لا تحذف منه شيأ بعد حذف الهاء ولو كان لينا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا فتقول فى عقنباة يا عقنبا بالألف وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف ومنه قوله

احار بن بدر قد وليت ولاية * يريد أحارثة وقوله يا أرط انك فاعل ماقلته أراد يا أرطاة (واحظلا) أى امنع (ترخيم ما من هذه الها قد خلا * الا الرباعى فما فوق) أى فاكثر (العلم * دون اضافة و) دون (اسناد متم) فهذه أربعة شروط * الاول أن يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء بخلاف

والاخفش ترخيم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال فى الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب

بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لاغير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوى (قوله أن يكون علما) أى شخصيا أوجنسيا لان العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بان أطرق كراويا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كراويا صاح (قوله ويا صاح) قال فى شرح الكافية وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فاشبه العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشئ الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه ان تالى اداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الاضافة حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما فى الدنوشرى (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتى الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كما سيأتى (قوله مطلقا) أى سواء كان بتاء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو ياحذام وقد مر ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثا) أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلا يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله يا المال) أى يا المالك (قوله أعام) أى يا عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت * تمنانى ليقتلنى لقيط * وهو اسم رجل (قوله والصحيح عامر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر ياء التأنيث كما فى أرطاة (قوله الاول) مبتدأ محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جائز أن يكون قول المصنف ان زيدا خبرا لانه لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لاقترانه بالواو (قوله ان زيدا الخ) يشمل نحو هندات وجمدون وزيدين اعلاما فترخيم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الالف فى هندات علما لان تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه (الذى تلا) أى الذى تلاه الاخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة * الاول واليه أشار بقوله (ان زيد) أى ان كان ما قبل الآخر زائدا فان كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول

وابن هشام الثانى أن يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا ويا صاح

الثالث أن لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين فى اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله * خذا حذركم

يا آل عكرم واعملوا * وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرنى ساعة يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما فى نحو يا علقم الخير * الرابع أن لا يكون ذا اسناده فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا وسيأتى (تنبيه) أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الاول أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة * الثانى أن لا يكون مندوبا * الثالث أن لا يكون مستغاثا وأما قوله كلما نادى مناد منهم * يا آل تيم الله قلنا يا المال فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد والصحيح عامر (ومع) حذف الحرف (الآخر) فى الترخيم (احذف) الحرف

على اللغة الاولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يا مختا ويا منقا) أى خلافا للاخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الالف همع (قوله لينا) قال المكودى حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أى يكون لينا لانه حل معنى ثم ماذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه يكسرها الا أن يجعل بيانا لمعنى لينا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لينا مدا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى مصطفون علما اذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان كان) أى ماقبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بانه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث ويمنع أنث بالهاء فقيل قطرة (قوله بحذف حرفين) علل بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله ساكنا) قال يس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف اه ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله فى باب التكسير مالم يك لينا (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أى السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شئ (قوله لم يحذف خلافا للفراء) حيث جوز أن يقال يا عمو ويا تم ويا سع وقيل انما قال بالحذف فى عمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة همع (قوله علما) أى فى حالة كون كل منهما علما أو هو راجع لقنديل وأما علمية ماقبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضا (قوله بهما فتح فقى) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى أتبعا الفتح أى جعلا تابعين للفتح (قوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق تصريح (قوله علما) لما مر أنه انما يرخم من الخالى من التاء العلم (قوله الى أنه) أى المذكور من الواو والياء المفتوح ماقبلهما وقوله كالذى قبله أى كاللين الذى قبله اخ (قوله قولا واحدا) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافى ماسيأتى من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالالف فى ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضى بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا الاخير يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لابد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هى برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس مامر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى مايؤيده فاعرفه (قوله

يا مختا ويا منقا * الثانى أن يكون (لينا) أى حرف لين وهو الالف والواو والياء فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل أو ساكنا نحو قطر فتقول يا سفرج ويا قط خلافا للفراء فى قطر فانه يجيز يا قم بحذف حرفين * والثالث أن يكون (ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبى ويا قنو * والرابع أن يكون (مكملا أربعة فصاعدا) فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما فى نحو ثمود وعماد ومسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعى فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما فتقول فيها يا اسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ومنه قوله

يا اسم صبرا على ما كان من حدث * يا مروان مطيتى محبوسة (والخلف فى * واو ويا) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بهما فتح قفى) نحو فرعون وغرنيق علما فذهب الجرمى والفراء الى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة فيقال يا فرع ويا غرن قال فى شرح الكافية وغيرها لا يجيز ذلك بل يقول يا غرنى ويا فرعو (تنبيه) يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولا واحدا كما نبه عليه فى شرح الكافية لان الحركة المجانسة فيهما

فيهما مقدرة لان أصله مصطفيون ومصطفيين واليه أشار فى التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (والعجز احذف من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يابعل و ياسيب وكذا تفعل فى المركب العددى فتقول فى خمسة عشر عاما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين توخيم ما آخره ويه وذهب الفراء الى انه لا يحذف منه الا الهاء فتقول ياسيبوى وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب بل ان حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يابعلب وياحضرم لم أربه باسا والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وانما أجازه النحويون قياسا ﴿تنبيه﴾ اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبله فتقول يااثن وياائنت كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل * ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) أى نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو جائز لان سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب فقال تقول فى النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العرب من يقول ياتأبط ومنع ترخيمه فى باب الترخيم فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة ﴿تنبيه﴾ عمرو اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر (وان نويت

فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان اصله مصطفيون) كذا فى الفارضى أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع أنه واوى لان آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اه مرادا بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لانه واوى لا يائى اه وانما كان واويا لانه من الصفوة (قوله وياسيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطى والدمامينى وغيرهم جازمين به من أنه يشترط فى المرخم أن لا يكون مبنيا قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة اعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين فى ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجرى فى نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل فى المركب العددى) والمنصوص أنك اذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالحاء على اللغتين واذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك ان تقول يابعله بهاء السكت وان شئت لم تأت بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دمامينى وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبى حيان فى المؤنث بالتاء اذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول ياسيبوى) اى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبو لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله الشارح - لى الاوضح (قوله لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب) أى ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أى على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترز نابغالبا عن نحو معديكرب (قوله اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة) بالالف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب بان عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا فى الدمامينى (قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم اما حرف نحو ياسعا فى ياسعاد واما حرفان نحو يامر وفى يامروان واما كلمة برأسها نحو يامعدى فى يامعديكرب ويانأبط فى ياتأبط شرا واما كلمة وحرف نحو ياائن و ياائنت فى اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذى استظهره سم فى ترخيم المركب الاسنادى اذا لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقى جملة كما فى تأبط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره والا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير اذا سمى به يعرب لعظا فاذا نودى ضم لفظا (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدا الاول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى فى باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول ياتأبط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه فى الموضعين (قوله وسيبويه لقبه) سيب

بعد حذف ما حذف) ما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه الترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر فتقول ياحار بالكسر و ياجعف بالفتح و يامنص بالضم و ياقط بالسكون فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقطر ﴿تنبيهان﴾ الاول منع الكوفيون ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه * الثانى يستثنى من قوله بما فيه ألف مسئلتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب الاولى ما كان

مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة فى الاصل حركته بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يامضار و ياحاج بالكسر ان كانا اسمى فاعل، وبالفتح ان كانا اسمى مفعول ونحو نحاج تقول فيه ياتحاج بالضم لان أصله تحاجج وان كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو أسحار اسم بقلة فان وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركة فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل ياأسحار بالفتح فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافى يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره و يجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على اصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى الى متحرك فعلى هذا يقال ياأسح * الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمى بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال فى ترخيمه ياقاضى و يامصطفى برد الياء فى الأول والالف فى الثانى لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد (واجعله) أى اجعل الباقى من المرخم (ان لم ينو محذوف كما * لو كان بالآخر وضعا تمما) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا فى الوضع فتقول ياحار و ياجعف و يامنص و ياقط بالضم فى الجميع كما لو

والا

بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والاضافة فى لغة العجم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الأخر اه سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر فى الحقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف و يحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف و لا وجه أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به كما فى الدمامينى ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه اه أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير الا أن يقال ما مر وانما خص الالف بالذكر لكثرتها (قوله نحو مضار ومحاج) أى عامين لما مر (قوله بالفتح) لانه أقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون فى الخفة لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الاوضح فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء وضميره اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال ياأسح) أى بالفتح لان الكلام فى لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومصطفين دمامينى (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد) فتقول ياقاض بالضم و يامصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف فى رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا فى نسخ بافتتاح تنو بتحتية و بنائه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفى نسخ ان لم تنو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية و بنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المكودى فى موضع المفعول الثانى لاجله والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر فى الوضع اه خالدوانما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا الثانى دون الاول لوقوعه فى مركز الكثرة زيادة ما بخلاف لو (قوله بالآخر) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أى ان كان آخره صحيحا بقى على حاله

كانت أسماء تامة لم يحذف منها شئ * (تنبيهان) * الاول لو كان ماقبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول فى ناجية ياناجى بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه

والأعل كما فى نمو دفانه يقال فيه نمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم ياناجية ياناجى بالفتح كما فى سم (قوله ياناجى) مشكل مع قوله الآتى والتزم الاول الخ نعم ان خصصنا مايأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص مايأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لانه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ماهنا على ماذا وجدت القرينة الدافعة للبس ومايأتى على ماذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى مايؤيده (قوله ولو كان) أى ماقبل المحذوف مضموما قدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيأ وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح أن نحو نحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح واتيت بضم غير ضمها الاول لوافق مافى التصريح والاقرب عندى مامشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لاينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما فى ياسيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومرانها تكسر على لغة الانتظار ففى نحو ياحار بن زيد تثليث الراء (قوله وقل يائمى على الثانى بيا) يفهم من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبابقاء الواو فى الجملة الاولى أن فى كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ماأثبته فى الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلها الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس فى العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ماالفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز فى الاول وجاز فى الثانى مع أنه أثقل وكذا يقال فى المبنى اه دنوشرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على النقل قبل الثقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بان له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبنى) أى أصالة لما تقدم (قوله نحو هوالخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين اشارة الى أنه لافرق فى الواو التى قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أوساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر ومما خرج باللزوم نحو هزو بابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أوالتأنيث بالتاء وكذا يقال فى الامثلة الآتية والصميان فى الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بانه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لان شرط قلبهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقدير الا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى فى قول الناظم من ياء او واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل ان حرك التالى الخ فالمانع الآتى أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى

الاول نحو نحاج ومنص * الثانى يجوز فى نحو ياحار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بكر بن زيد (فقل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (فى) ترخيم (نمو ديا * نمو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يائمى على) الوجه (الثانى بيا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول فى جمع جرو ودلو الاجرى والادلى والالزم عدم النظير اذ ليس فى العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة نخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبنى نحو هو وذو الطائية وبذكر الضم نحو دلو وغزو وباللزوم نحو هذا أبوك وقل فى ترخيم نحو صميان وكروان على الاول ياصمى

(١٨ - (صبان) - ثالث) ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثانى ياصما ويا كرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا وقل فى ترخيم سقاية (قوله ه التقلب كذا فى أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحه وصوب مافى بعضها من أنه التفلت بالفاء والمثناة آخره يقال صمى الرجل يصمى صميانا اذا تفلت ووثب اه

وعلاوة على الاول ياسقاى وياعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانى ياسقاء وياعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل فى ترخيم لات مسمى به على الاول يالا وعلى الثانى يالاء بتضعيف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل

فى ترخيم ذات على الاول ياذا وعلى الثانى ياذوا برد المحذوف وقل فى ترخيم سفرجل تصغير سفرجل على الاول ياسفير وعلى الثانى ياسفير عند الاكثرين وقال الاخفش ياسفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الاول) فى موضعين * الاول مايوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كمسلمة) وحارثة وحفصة فتقول فيه يامسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والثانى مايلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس فى الكلام فيعل صحيح العين الا ماندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم ولا فيعل معتلها بل التزم فى الصحيح الفتح كضيغم وفى المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى فتقول فيها ياحبلى وياحبلو ياحمرا وبفتح الياء والواو على نية المحذوف

(١٣٨) ياصمى ودعار اجع الى يا كرافان صمى ورمى يائيا اللام وكرا ودعا واو ياها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر اه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاى وكساو (قوله بتضعيف الالف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابه (قوله وعلى الثانى ياذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذ أصل ذات ذوى أو ذو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ماجمع بينهما فى التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الالف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ماظهر لى فى هذا المحل وهو متين وأن أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أى لان حذفها كان بسبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والتزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب قال الرضى والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا وإلا فلا كذا فى الدمامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا أليس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلتبس بيا فتى غير مرخم قال يس لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم ماذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ماعداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أفدنا لك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ابهام تذكير المؤنث مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال مايوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد (قوله كمسلمة وحارثة) أى لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لابهامه تذكير المؤنث ان كانا لمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه ان كانا لمذكر وحفصة أى لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لابهامه تذكير المؤنث ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة وكالثلاثة فى التزام الاول كل ماكانت التاء فيه للفرق أما ماليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعذاب بيئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة فى قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعل معتلها) أى بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وان لم يكن له دخل فى التعليل فاندفع ماقاله البعض (قوله وكحبليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ماقبله (قوله وحبلوى وحمراوى) أى بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة الى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بان الواو معطوف على

ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان الا للتأنيث
﴿تنبيه﴾ ذكر الناظم هذا السبب الثانى فى الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لاجل أنه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازنى
والمبرد وذهب السيرافى وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين فى) ماهو (كمسلمه) بفتح الاول
اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يامسلم بفتح الميم وضمها ﴿تنبيه﴾ الاكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو
أن ينوى المحذوف كما نص عليه فى التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه

على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لى بعد التوقف ثم رأيت فى القارضى ما يؤيده حيث قال والثانى كطيلسان
وحبلوى علمين فتقول ياطيلس وياحبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز
القلب) فلا تقول ياحبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ولا ياحبراء بقلب الواو همزة
لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان الا للتأنيث) أى وما للتأنيث لا يكون مبدلا اه سم أى
بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أى فى الامثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما (قوله
وجوز الوجهين فى كمسلمه) قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد
يجاب بان التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كمسلمه) أى وحمزة وطلحة ﴿فائدة﴾ أجاز الجمهور وصف
المرخم ومنه قول الشاعر أحار ابن عمرو والبيت ومنعه السيرافى والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه
ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر
اذ لا ضم فى اللفظ قال يس والذى يظهر الجواز لان الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت وهو يؤيد
ماقدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أى
اشهر فى لسان العرب وقوله بدونه أى المحذوف (قوله ومن ثم) أى من اجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء
(قوله فحذف الالف الخ) هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى فى غاية الشذوذ
كما فى ابن غازى وغيره (قوله لما ذكرناه) أى من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه
الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف اوقعه
فى حيز أى التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثانى باطل فراجعه تعرف (قوله ولا
التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعنى أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط
بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه
كلامه) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أى من الزائد على الثلاث
المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء الخطاب أى تسير فى العشاء أى الظلام
والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اه زكريا وكذا ضبطه بالعجام الخاء
صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو الى العينى وصاحب
التصريح فانهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى
قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمام
بالرفع (قوله ياأماما) أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية
لسيبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول

(ولاضطرار رخموا
دون نداء * ما للنداء يصلح
نحو احمدا) أى يجوز
الترخيم فى غير النداء
بشروط ثلاثة * الاول
الاضطرار اليه فلا
يجوز ذلك فى السعة
* الثانى أن يصلح
الاسم للنداء نحو احمد
فلا يجوز فى نحو الغلام
ومن ثم خطئ من جعل
من ترخيم الضرورة
قوله * أو الفامكة
من ورق الحمى * كما
ذكره ابن جنى فى
المحتسب والاصل
الحمام فحذف الالف
والميم الاخيرة لا على
وجه الترخيم لما ذكرناه
ثم كسر الميم الاولى
لاجل القافية * الثالث
ان يكون امازائدا على
الثلاثة او بتاء التأنيث
ولا تشترط العلمية ولا
التأنيث بالتاء عينا
كما أفهمه كلامه ونص

عليه فى التسهيل ومنه قوله * ليس حى على المنون بخال * أى بخالد ﴿تنبيه﴾ اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين
وهو على لغة التمام إجماع كقوله * لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * أراد ابن مالك فحذف
الكاف وجعل مابقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شئ ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فاجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز
قوله ألا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة أماما هكذا رواه سيبويه ورواه المبرد وماعهدى كعهدك ياأماما قال
فى شرح الكافية والانصاف يقتضى تقرير الروايتين ولا تدفع احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله ان ابن حارث ان أشتق
لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد عاموا ﴿خاتمة﴾ قال فى التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى عار من الشروط

الا ماشذ من ياصاح وأطرق كراعلى الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان فرخامع عدم العلمية شذوذا وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخما

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام * الاول انه يكون (دون يا) وأخواتها لفظا ونية * الثانى انه لا يقع فى اول الكلام بل فى اثنائه وقد اشار اليه بقوله (كأيها الفتى باثر ارجونيا) والثالث انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه * والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينصب مع كونه مفردا * والسادس انه يكون بال قياسا كما سيأتى امثلة ذلك * السابع ان اياتوصف فى النداء باسم الاشارة وهنا لاتوصف به * الثامن أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء على

علموا المحذوف تقديره قد علموا ذلك منى كما فى العينى (قوله على الاشهر) راجع لاطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذ الاصل صاحب) زعم ابن خروف ان الاصل صاحبى وأنه اجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الياء من صاحب وهو تعسف لاداعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء

﴿ الاختصاص ﴾

الباعث عليه اما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو انى أيها العبد الفقير الى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا اوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو فى أيها وأينها لاغير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن بزيد فان صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وان أياها اختلف فى ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شئ وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء * والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى أثنائه) أراد بالاثناء ما قابل الاول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدا والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كما يها الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على على الضم فى محل نصب على المفعولية باخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف نعتا لاى تابعا للفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالياء فى ارجونى فانها بمعنى أيها الفتى أى ان المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفا قال فى التوضيح كما فى هذا المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما فى شرحه و يستثنى من ذلك أى كما فى مثال الناظم فان نصبها محلى فقط ومما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار

ولم يحكوا هنا خلافا فى رفعه وفى الارتشاف لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير

يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع الاول ان يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما فى

على اسم الاشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا الخ) لعل وجهه أنه يتوسع فى النداء ما لا يتوسع فى الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر فى النداء اذ لا مقتضى للرفع الاعرابى (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كانا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الاسم الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما اه وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم الا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير امكانها لصلاحية نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعم الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه اما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بنائه يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون حاليا من الضمير جار يا على الموصوف (قوله وأيها) أى للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا فى الشاطبى (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى (قوله والعصابة) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن الحاجب المعرف بأل ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما فى أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما فى المعرف بال والنقل خلاف الاصل فالاولى أن ينتصب انتحاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة (قوله وقد يرى ذا) أى المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتلو مفعول ثان ليرى والكاف فى كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب فى الحديث والبيت كذا فى المغنى (قوله نحن معاشر الانبياء) قال فى التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائى بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما فى المغنى أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتى (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون فى أطراف السماء عينى (قوله ولا اسم اشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله فى الارتشاف تصريح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما فى النداء بان نقلا بحالهما عن النداء واستعملا فى غيره كذا فى الحواشى وقال فى المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما فى اللفظ أيها وأيتها فى النداء وان انتفى هنا موجب بنائهما فى النداء (قوله هو

النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلى بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة * والثانى أن يكون معرفا بال واليه الاشارة بقوله (وقد يرى ذا دون أى تلو أل * كمثل نحن العرب أسخى من بذل) بالذال المعجمة أى أعطى * والثالث أن يكون معرفا بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله * نحن بنى ضبة أصحاب الجمل * قال سيبويه وأكثر الاسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان * والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله * بنا تميما يكشف الضباب ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة * (تنبيه) * لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ أيها وأيتها وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل

واجب الحذف تقديره أخص واختلف فى موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب باخص أيضا وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضى الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى أن أيا فى الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا افعل كذا هو

أيها الرجل أى المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور ﴿خاتمة﴾ الاكثر فى المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب ﴿التحذير والاغراء﴾ التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيه على أمر محمود ليفعله وانما ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم فى التحذير والاغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل يأتى ﴿اعلم أن التحذير على نوعين﴾ الاول أن يكون بإياك ونحوه ﴿والثانى بدونه فالاول يجب ستر عامله

أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل (قوله أى المخصوص به) تفسير الضمير أعنى هو والضمير فى به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدى الناس تصريح

﴿التحذير والاغراء﴾

قال فى النكت جعلهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الاغراء على التحذير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اه ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وان تساويا حكما مفترقان معنى فالاغراء التسليط على الشئ والتحذير الابعاد عنه ويشمل التحذير على محذر بكسر الذال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا فى الغزى ومثله يجرى فى الاغراء وقوله فى المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرهما شاذ كما سيأتى قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنهما من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتى بيانها فى كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو فى زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ) بقى تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الاول من الاغراء والثانى من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغى صدورهما من العاقل بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصبر وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى أغراء اصطلاحا بعد فتأمل (قوله محمود) فيه مما مر فى نظيره وكان الاحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير بإياك ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) اى حذفه قال البعض مقدرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما فى الدماميني ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر متقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف

مطلقا كما أشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه) أى نحو اياك كاياك واياكم وايا كن (نصب * بحذر بما) أى بعامل (استتاره وجب) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فانتصب ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (ودون

عطف ذا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لاياانسب) سواء وجد تكرار كقوله فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب أم لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير أحذرك من الاسد فنحو اياك الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ولا خلاف فى جواز اياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من قال فى التسهيل ولا يحذف يعنى العاطف بعد اياالا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر أو مجرور بمن وتقديرهما مع أن تفعل كاف (تنبيهان) * الاول ماقدمته من التقدير فى اياك والشر هو ما اختاره فى شرح التسهيل وقال انه أقل تكلفا وقيل الاصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثانى منصوب

عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الاسد مباعد اذ المعنى اياك باعدو باعد الاسد كما مر (قوله مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أولا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدلا أى عوضا من اللفظ أى التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لاياوذا مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) أى أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عنده فى اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه بكثب وعند الناظم على مايؤخذ من التسهيل اما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره وأما نحو اياك أن تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان أحذر يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير مايؤدى الغرض اذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعله منصوبا بانزع الخافض والاصل من الاسد يرده أنه سمعى الامع أن وأن ومحل الامتناع اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجنب وحذر والا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لان احذر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى اليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول انشائى وعلى الثانى خبرى (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ماسينقله عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل آخر لا بناصب الاول ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل الى جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليله على الثانى لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير فى اياك الشر باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور فى تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال فى اياك والشر أربعة (قوله أن تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين فى معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه (قوله فانفصل الضمير) و يقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل أى الثانى اتقل فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وماحمل عليها اه سم وقد يقال هلا نظر الى كون الفعل انما تعدى فى الحقيقة

بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل الثانى حكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه فى غيره نحو اياك نفسك ان تفعل واياك أنت نفسك أن تفعل واياك وزيدا أن تفعل

(وما * سواه) أى ماسوى مابايا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير (ستر فعله لن يلزما الامع العطف) سواء ذكر المحذر نحو مازر أسك والسيف أى يامازن ق رأسك واحذر السيف أم لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (أو التكرار) كذلك (كالضيغم الضيغم) أى الاسد الاسد (ياذا السارى) ونحو أسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر وان شئت أظهرت وتقول الاسد أى احذر الاسد وان شئت اظهرت ومنه قوله * خل الطريق لمن يبنى المنار به

(تنبيهات) الاول أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولى يقبح ولا يمتنع * الثانى شمل قوله الامع العطف أو التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه فى الكافية يشعر بان الاخيرة منها وهى يشعر رأسك رأسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال ونحو رأسك كاياك جعل * اذا الذى يحذر معطوفا وصل وقد صرح ولده

الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما مر نظيره الا أن يفرق بان المقدر هنا عين الضمير فى المعنى بخلاف المقدر فى النظير المار وكل هذا يجرى فى قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمر) تقديره ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير فى هذا الباب) أراد بالضمير مايشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه فى غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك وأنت بالخيار فى تأكيده بانت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول فى العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشر وتقول ان عطفت على المرفوع اياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ماتقدم اه قال شيخنا والبعض وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ماتقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافى عوده ثانيا عند مجئ مايستكن فيه وهو اياك اذ هو فى وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على مافى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله واياك أنت وزيد أن تفعل أما على مافى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك (قوله الامع العطف) أى بالواو فقط كما يأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كما زمن مازر أسك والسيف وذا السارى من الضيغم الضيغم ياذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من ايا أو ماجرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اه وتمثيله بقوله كما زالخ يشعر بان المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من ذلك أن قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا اشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اه (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أولا (ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو * وابرز بربرزة حيث اضطرك القدر * أى فى برزة وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كاياك جعل الخ) يعنى أن رأسك انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور ففهومه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذى ذكره واعترض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا الان كلام الكافية

بما تقدم الثالث العطف فى هذا الباب لا يكون الا بالواو وكون مابعدها مفعولا معه جائز فاذا قلت اياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياى) فى قول عمر رضى الله عنه لتذك لك الاسل والرماح والسهام واياى وأن يحذف أحدكم الارنب

والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور ومن الثانى المحذور ومثل اياى ايانا (واياه) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أشذ) من اياى كما فى قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياى الشواب والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذان مجئ التحذير فيه للغائب واضافة اياى الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) أى من قاس على اياى واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه

﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياى واياتا فانه قال ينصب بحذر اياى واياتا معطوفا على المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ماهنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا * مغرى به فى كل ماقد فصلا) من الاحكام فلا يلزم سترعامله الامع العطف كقوله المروءة

يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة أيضا اذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لا فى جميع أفرادهما لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله اذ الذى يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أولا وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والاول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها لمنطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قيل الضيغم الضيغم وهو من أفراد الرابعة أو الضيغم الضيغم ياذا السارى وهو من أفراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) أى من وجوب ستر العامل فى الصور الاربع (قوله وكون مابعدها الخ) وليس فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصريح (قوله والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياى وحذف الارنب واياكم وأن يحذف أحدكم الارنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الاخرى أى فيكون احتباكا كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الاول لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بأن فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله واياى الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام أياما مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما فى التوضيح وظهر لى رابع وهو جعل اياى محذرا منه ثم رأيت فى الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر

فلا تصحب أخا الجهل * واياك واياه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمرا نحو اياك اياك واياه واياى اياى (قوله واضافة اياى الى ظاهر) يقتضى أن اياى فى نحو اياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير اياه وهو غير مضاف فلعل ماذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر فى باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على زيدا وأول فعليه بالصوم بأن الامر للمخاطب أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أى وكذا يؤول على زيدا أى ألزمونى زيدا ونحو

والنجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح وان ابن عم المرء فاعلم جناحه * وهل ينهض الباز بغير جناح أى الزم أخاك ويجوز اظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة اذا الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضر واو جامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز * (تنبيه) * قد يرفع المكرر فى الاغراء والتحذير كقوله ان قومامنهم عمير وأشبا * ه عمير ومنهم السفاح لجديرون بالوفاء اذا قا * ل أخو النجدة السلاح السلاح وقال الفراء فى قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه (خاتمة) قال فى التسهيل ألحق بالتحذير والاغراء فى التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا وأمرأ ونفسه والكلاب على البقر وأحشفا وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شئ ولا هذا ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تأت فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وعذيرك ودار الاحباب باضمار أعطنى ودع وأرسل وأتبع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد وأصبت وأتيت ووطئت واحضر واذكر ثم قال ورب بما قيل كلاهما وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر ومن أنت زيد أى كلاهما لى وزدنى وكل شئ

ذلك وسيأتى فى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم (قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطف ان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتم واخيرا لكم اه وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال قوله وامر أو نفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا اعذيرك ودار الاحباب وان تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ملخصا وذكر شيخنا أيضا أن أمر أو نفسه شبه مثل (قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دمامينى (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة (قوله واحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عطيا بسوء (قوله باضمار أعطنى الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها فى الذكر السابق فأعطنى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما لانه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امر أو أمر نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب حشفا وأما سوء كيله فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شئ ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال سيبويه أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الاحباب اه دمامينى ببعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وان العامل فى شتيمة هو العامل فى الكلمة قبلها وهو ترتكب وفى كلام شيخنا السيد تبعا للدمامينى أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون احدى الواوين من الحكاية والاخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف على اصنع كل شئ محذوفا (قوله ورب بما قيل كلاهما وتمرا) باثبات الالف فى كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الالف قال شيخنا والبعض ويترجح بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفيه أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله

(قوله أمم) بفتحتين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى متكلمك أى الذى تتكلم فيه وقوله وذكرك أى مذكورك

﴿ أسماء الافعال والاصوات ﴾

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بانها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بانها أسماء بان الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بخاطب من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرجه اه سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناظم أسماء الافعال ألفاظ نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال فى المعنى فليست مثلها فى الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه فى المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل فى المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل فى المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال شيخ الاسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل والا فالافعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بسماء قصد المبالغة فان القائل اف كانه قال اتضجر كثيرا جدا والقائل هيهات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما فى المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصريح (قوله لاخراج الحروف) كان واخواتها (قوله فقد بان لك) أى من احتياج قوله ماناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن اكفف) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها عن اكفف وهى انما تصح على ما قيل انه سمع فى اكفف التعدى وعدمه مع انه قد يفسر اللازم بالمتعدى وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الافعال نحو نزال وقرقار وان الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الأسماء) اى من حيث انها تنون تارة ولا تنون تارة اخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أى لدلالتها على الحدث والزمان معا (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض

(قوله وأسماء الاصوات) اما أن تكون تسمية اصلاحية واما تغليب ما أجدى على ما خوطب به مما لا يعقل أو الاضافة بيانية باعتبار البعض تأمل (قوله فسرها) فيه نظر ظاهر

ماناب عن فعل) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه) فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتأثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثانى وهو ولم يكن فضلة لاخراج الحروف فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت وأوه عن أتوجع ومه عن اكفف وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها (تنبيهان) الاول كون هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى أنها أفعال حقيقة

وعلى الصحيح فالارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا باصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر وقيل ماسبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وما عداه فعل كنزال وصه وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل * الثانى ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى أن أسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازنى ومن وافقه الى أنها فى موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان وذهب بعض النحاة الى أنها فى موضع رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو أقائم الزيدان (وما بمعنى افعل كآمين كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره أى ورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وتيد وتيدخ بمعنى أمهل وهيت وهيا بمعنى أسرع وويها بمعنى أغر وايه

مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندى أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا فى العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فآمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دمامينى (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهى أسماء بمعنى الافعال وفى قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا باصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فان دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة واضافة أصل الى الصيغة للبيان ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن اذ لا قائل فى الفعل بانه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أى النائبة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره ويظهر أن فى الكلام حذف مضاف أى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف وعليه فالمراد بالافعال فى قولهم أسماء الافعال الافعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدا الخ) نشر على تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه (قوله الثانى الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الاول فعلى القول بانها أفعال حقيقة أو أسماء الالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول بانها أسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح والفارضى ولم يظهر وجه بناء القول بانها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بانها أسماء لمعانى الافعال كالافعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالافعال فتأمل (قوله وذهب المازنى الخ) ظاهر هذا وما بعده جريانهما فى ليك والبك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما فى الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق (قوله كثر) لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أولا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء دمامينى (قوله وتيدخ) باخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تاتى بمعنى ائتد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرىء قوله تعالى هيت لك بالاوجه الثلاثة اه همع والدلام بعدها للتبيين والمعنى ارادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دمامينى (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما همع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتنوين لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتنكير الذى ينون الخ (قوله بمعنى أغر) بقطع الهمزة لانه من أغربت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة اه قاموس وأما ايها بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما فى الهمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أى عن الكلام

(قوله بمعنى امض فى حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل التنوين وقفا وأنها تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه و بمعنى الثانى متعد بعلى و بمعنى الثالث متعد بالباء أو بالى اه زكريا وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل و يعدى بعلى و بمعنى ائت و يعدى بنفسه كما فى الدمامينى (قوله ومنه باب نزال) أى من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كامر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب (قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة فى آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد (قوله وآمين بالمد) أى مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذ خرت على الكلكال) أى سقطت قال فى القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد فى الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بأن ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان أقول باشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بان شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم و يطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال شتان ما زيد عمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله * فشتان ما بين اليزيدين فى الندى * ولم تجعل ما موصولة على معنى افتراق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان إحداهما مختصة بأحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما رافعة على المسافة أفاده الدمامينى قال فى شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جاز يتونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين اه وذهب الاصمعى الى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بامرين أحدهما كسر نونه فى لغة * والثانى أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا وردمذهبه بشيئين أحدهما فتح نونه فى اللغة الفصحى * والثانى أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا ولم يسمع كذا فى الدمامينى (قوله وهيهات بمعنى بعد) فاذا وقع بعده الام كانت زائدة كما فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون (قوله وماهو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قال الجامى والانصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة فى هذه كذا فى الدمامينى (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء

بمعنى امض فى حديثك وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى وأن قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ (تنبيه) فى آمين لغتان أمين بالقصر على وزن فعيل وآمين بالمد على وزن فاعيل وكلتاهما مسموعة فمن الاولى قوله تباعد منى فطحل وابن أمه أمين فزاد الله ما بيننا بعدا ومن الثانية قوله ويرحم الله عبدا قال آمينا وعلى هذه اللغة فقيل انه عجمى معرب لانه ليس فى كلام العرب فاعيل وقيل أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الالف كما فى قوله * أقول اذ خرت على الكلكال قال ابن اياز وهذا أولى (وغيره كوى وهيهات نزر) أى غير ما هو من هذه الاسماء بمعنى فعل الامر قل وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وواووى وواها بمعنى أعجب كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون

وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وافى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة وحاصل ماذكره الشارح فى وى كأن أربعة أقوال (قوله وأبا بى الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفداة بأبى وفوك مبتدأ والاشنب صفته من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هذا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن الا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويلك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض الظاهر أن الاصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه فتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الاخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول الشارح وفتح أن الخ راجعا لهذا القول أيضا واعلم فى كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعليك بالتثبت (قوله والصحيح الاول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للاول اه ملخصا ولك دفعه بان التعيين إضافى بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للاول على ماعداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الاول مامر عن التصريح أن القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثانى أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف ما نقله عنه المصرح وعبارته وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتية فى البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من ثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه واسم أن أو كأن فى البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وأنها فى موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير

أى أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر وابابى أنت وفوك الاشنب وقول الآخر واها لسلمى ثم واها واها

﴿تنبيهان﴾ الاول تلحق وى كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها * قيل الفوارس ويك عنتر أقدم قيل والآية المذكورة وقوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب أبو عمرو بن العلاء الى أن الاصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن وقال قطرب قبلها لام مضمر والتقدير ويك لان والصحيح الاول قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم انها وى مفصولة من كأن ويدل على ماقاله قول الشاعر

وى كأن من يكن له نشب يحـ * ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

* الثانى ماذكره فى هيهات هو المشهور وذهب أبو اسحق الى أنها اسم بمعنى البعد وأنها فى موضع رفع فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وذهب المبرد الى أنها طرف غير متمكن

منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لابهامه) أورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله أى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كائن فى البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين فى جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهة فى جميع الاحوال وانما وقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤه امثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدمامينى ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الالف والتاء فى المتمكن وزيادتهما فى غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ماذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاء) أى بالمد وأيهاه أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غاير أيهاء وهيهاء المعدودتين فى اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التا وبحركته وقوله وهيهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة الالف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وأيآت بابدال الهاءين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضى ان اسم الفعل هو الجار فقط اه يس ونوقف البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ماسبق وهو توقف فى غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ماوضع من أول الامر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح الرضى بان الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الافعال لضعفها فى العمل اه دمامينى (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم فى قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيأ والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل الى ذلك اشكال ظاهر الآية لان أن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراك لا نفيه وأن الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الاوامر المذكورة على النهى لانها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا اذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بان عطف الاوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن أضدادها وعن الثانى بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه مظنا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا

وبنى لابهامه وتأويله عنده فى البعد ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم بضمها واذا ضممت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء وحكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهاء وأيهاء وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء واهيهاء وهيهاء وهيهاه اه (والفعل من اسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية فى موضع الخبر ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعنى أن اسم الفعل على ضربين أحدهما ماوضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه والثانى ما نقل عن غيره ونوعان الاول منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم أنفسكم أى ألزموا شأن أنفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه

صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) ليكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وانه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمامينى ولا أدرى أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك واليك واما اذا أمكن فلا فانه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع خروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف مايعم الجار والمجرور كما صرح به الدمامينى (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازا من نحو بك ولك اه دمامينى (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد فى المغنى قول بعضهم فى فلا جناح عليه أن يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده فى الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يارسول الله انا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما فى صحيح البخارى عن عائشة فى قصة ردها على ابن اختها أسماء عروة ابن الزبير فى زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يطوف بهما بانها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وانما هى لابطال معتقد الانصار قال فى المغنى مع أن الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان اول متعد لاثنين وعلى لم يتعد الا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل آمين واستجب والظاهر انه اسم لقولك لازم أى لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار فى التنزيل ولتحمل خطاياكم وفى الحديث قوموا فلاصل لكم اه دمامينى وقوله وقد يقال انه مثل آمين واستجب أى فى اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى فى الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم أن المراد بفعل الامر الذى جعل الظرف اسمه ولو شذوذا مايشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أتنحى) قياس ماقبله ومابعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى تنحى وفى نسخة انتح بالامر وعليها لا اشكال فيه اه زكريا وقوله وعليها لا اشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذى فى التسهيل وشرحه للدمامينى أتنحى بلفظ المضارع كما فى النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف فى الضمير الخ) كون الكاف فى عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى أنها حرف خطاب كالكاف فى ذلك وورد عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على عبد الله زيدا دمامينى

ومكانك بمعنى أثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تاخر واليك بمعنى تنح

﴿ تنبيهات ﴾ الاول قال فى شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائى أى فانه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع * الثانى قال فيه أيضا لا يستعمل هذا النوع أيضا الا متصلا بضمير المخاطب وشذ قولهم عليه رجلا بنى ليلزم وعلى الشئ بمعنى أولنيه والى بمعنى أنتحى وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه أيضا اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات

فوضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فصحاء على عبدالله زيدا بجر عبدالله فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوب به ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع يقتضى الفاعلية ذلك فى التوكيد

آن تقول عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع والنوع الثانى منقول من مصدر وهو على قسمين مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله والى هذا النوع بقسميه الاشارة بقوله (كذا روويد بله ناصبين) أى ناصبين ما بعدهما نحو رويد زيدا وبله عمرا فمارويد زيدا فاصله أورد زيدا ارودا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا رويدا زيدا ثم أنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا ومنه قوله رويد عليا جد مائدى أمهم * الينا ولكن بعضهم متباين أنشده سيبويه والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل

(قوله فوضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء وبرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اه دماميني ويجاب بانه من استعارة ضمير غير الرفع له اه يس واعلم أن القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بان موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما تنوب عنه من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائى) أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الالزام قال الدماميني ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذو خذ انما يتعدى لواحد اه وللكسائى أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذو يقول معناه ألزم نفسك زيدا من الالزام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الاصل بالاضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو عليك سم (قوله على عبدالله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبدالله أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأى الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم أن على فى على عبدالله جارة لياء المتكلم لا لعبدالله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد مجرور بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف فى موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها فى موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها فى موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما والا كانا مصدرين كما سيأتى (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أى حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اه تصريح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فاما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتى أنه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أى امهال زيد (قوله فقالوا رويدز يدا) أى أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بانه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وليست اسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفى المصدرية فثبتت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بانه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغى أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف فى كونها أبدا

على بنائه عدم تنوينه وأما بله فهو فى الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك فقيل فيه بله زيدا بالاضافة الى مفعوله كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل

عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بل الاكف الخ) صدره * تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السيوف ويروى فترى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ ورب ما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر وبرز عن محله وقوله كانها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أي كانها لم تخلق متصلة بمحالها ومعنى بله الاكف على رواية نصب الاكف دع ذكر الاكف فان قطعها من الايدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف قبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر الاكف أي اترك ذكرها تركا فانها بالنسبة الى الهامة سهلة قبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي اذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب أن تزيل الاكف عن الايدي قبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبي قبله الاكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد الرضي لعبد القادر افندي وفي شرح الدماميني على المغني أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الاكف منفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كانها لم تخلق الخ متعلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاماتها (قوله ويعملان الخفض) أي والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أي لنيابتهما عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كامر) فيه أن امر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو علي الى الفاعل وفي قوله كامر ما أسلفناه (قوله وقال أبو علي الى الفاعل) ظاهر صنيعه أن الاول يعين اضافتها الى المفعول والثاني يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارضي يقتضي ذلك ويقتضي جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أي امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ القلب) أي حين اذ كانت مصدرا أي حين اذا كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل في المصدر المضاف) أي المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعني أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به في اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر الا أن يكون هذا مستثنى

ومنه قوله * بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف وأشار الى استعمالهما الاصلي بقوله (ويعملان الخفض مصدرين) أي معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على أنهما اسما فعل بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو أي امهال زيد وترك عمرو وقد روي قوله بله الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول ومر والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول كامر وقال أبو علي الى الفاعل ويجوز فيها حينئذ القلب نحو بهل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل في المصدر المضاف نحو رويدا زيدا وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا *(تنبيهات)* الاول الضمير في يعملان عائد على رويد وبله

فى اللفظ لا فى المعنى فان رويدو بله اذا كان اسمى فعل غير رويدو بله المصدرين فى المعنى الثانى اذا قلت رويدك و بله التى احتمل أن يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب مثلها فى ذلك وان يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا * الثالث تخرج رويدو بله عن الطلب فأما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا وقد روى بله الا كف بالرفع أيضا وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو على الرفع بعدها وفى الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أى مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أى سيرا رويدا (وما لما تنوب عنه من عمل

بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله فى اللفظ لا فى المعنى) أى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم تجعل اسما فاعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها ولا مجرورا لأن اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اه دماميني وشمني والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المدخر ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من أول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما اطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعانى المذكورة) قال الشمني يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علموه من المعاصى فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه (قوله سيرا رويدا) أى مرودا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بان الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير فى حذفه دماميني (قوله ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى فى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وان خفيت على البعض فاقرر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله فى الجار والمجرور الواقع خبرها أى أو فى الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو نادر كما تقدم فى قوله وندر نحو سعيد الخ ولم تجعل الحال من مالمنع الجمهور الحال من المبتدأ (قوله مستتر فى الاستقرار) أى بحسب الاصل أى قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر فى الظرف لانتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله در الزيدا) فى بعض النسخ تر الزيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا

* لها) ما مبتدأ موصول صلته لما وما من لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدأ والعائد على ما الاولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى ان العمل الذى استقر للافعال التى نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها أى لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو لانك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا فى نحو نزال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو در الزيدا لانك تقول

أدرك زيدا ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ماهو بمعنى مايتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أى فعجلوا بذكر عمر وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو حيهل على كذا ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى التسهيل وحكمها يعنى أسماء الافعال غالبا فى التعدى واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول * الثانى مذهب

الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال فى شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه * الثالث قال فى التسهيل ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعنى باسماء الافعال ثم قال وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليل على فعليته يعنى كما فى هات وتعال فان بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتى وتعالى وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكم هلم عند بنى تميم فانهم يقولون هلم هلمى هلما هلموا هلممن فهى عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة بمعنى والثقيلة يعنى على هلم قال لانها عندهم بمنزلة ردو ردا وردى وردوا واردد ن وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم وأما أهل الحجاز فيقولون هلم فى الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا

مقيس ودر الشاذ لانه من أدرك (قوله فى نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم (قوله اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثلها ايه فانه لم يحفظ لهاء أيضا مفعول ومسماها وهو زد يتعدى كذا فى التصريح (قوله مضمرا) أى محذوفا (قوله جائز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم * يا أيها المائح دلوى دونكا * بجعل دلوى منصوبا بدون مضمرا لدلالة مابعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو باب كذا بهاك مقدرا الأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه كما فى البيت (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه همع فاراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعليته) أى فعلية شبهها (قوله كما فى هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدمامينى لا وجه للتغليط فان الذاهب الى هذا لا يلتزم ماقاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا فى الافعال بل عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للافعال فعومل معاملتها فى ذلك اه ملخصا (قوله هاتى وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتيي بياءين استثقلت الكسرة على الياء الاولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالي فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما مامر مع ضم تاء هاتوا لمناسبة الواو (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك فى شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال فى البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم اه همع (قوله فهى عندهم فعل) أى لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة ردا الخ) أى فى كون كل فعل أمر (قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أى أحضروا (قوله هلم الينا) أى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر فى الشرح قبيل التنبيهات وكما فى غيره فالمناسب أن هلم فى الآية بمعنى ائت لانها ترد

وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتاتى عندهم بمعنى اقبل (واخر مالذى) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائى قال الناظم ولا حجة له فى قول الراجز يا أيها الماتح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا لصحة تقدير دلوى مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتى هذا التأويل (١٥٧) الثانى فى قوله تعالى كتاب

بمعنى ائت أيضا والاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهى عند الحجازيين الخ) ان قلت هى بمعنى احضر أو اقبل عند التميميين أيضا قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ اقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى اقبل) أى وبمعنى ائت نحو هلم الثريد *(فائدة)* توقف ابن هشام فى عربية قول الناس هلم جرا قال والذى ظهر لنا فى توجيهه أن هلم هى التى بمعنى ائت الا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالاتيان المجىء الحسى بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى انه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله فليمددله الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه وليس المراد الجر الحسى بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذا فاعل هلم هذه مفرد أبدا اه أى مع أن بنى تميم لا يلتزمونه فى غير هلم هذه (قوله وأخر مالذى فيه العمل) أى لضعفها بعدم تصرفها (قوله يا أيها الماتح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها أى البئر (قوله لصحة تقدير دلوى مبتدأ) أى خبره دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنا عطشان كناية عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بان المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه يصح على تقدير دلوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونكه فاعرفه (قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى كتاب الله عليكم) أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للحفيد حيث قال والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان ماقبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان لذى اسم موصول) بناء على كون لذى بفتح اللام إحدى لغات الذى (قوله واحكم بتنكيرا الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكيره أى اسم الفعل تنكير الفعل الذى هو بمعناه لان الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبى وقد يؤخذ منه أنها فى حال تعريفها من قبيل المعرف بال العهدية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بال الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا فى هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة والا فقوله جعل لها تعريف الخ انما يبنى على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله كاحد) أطلق أحد وله استعمالات

المعنى افعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة مايلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الاشارات ومايلازم التنكير كاحد وعريب وديار ومايعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فالزموا بعضها التعريف كنزال

الله عليكم *(تنبيهات)* الاول ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف فى هذه المسئلة سوى الكسائى ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين * الثانى توهم المكودى ان لذى اسم موصول فقال والظاهر أن مافى قوله مالذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة لان لذى بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذى جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما * الثالث ليس فى قوله العمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما نكرة والاخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتنكير الذى ينون * منها) أى من أسماء الافعال (وتعريف سواه) أى سوى المنون (بين) قال الناظم فى شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات من قبل

أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل فى العدد نحو أحد عشر والثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسما عاما فى جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير وندر تعريفه قاله الموضح فى الحواشى تصريح (قوله وبله) لا ينافيه مامر فى شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبلها عمرا لان ذاك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعنى أن مسماه حقيقة لفظ الفعل المتحدة فى الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أى فى الاكتفاء به وعدم احتياجه فى افادة المراد الى شئ آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما فى هيهات نجد أو المستتر كما فى صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد فى المشبه به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بسبب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما فى موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير فى به فتنبه (قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت (قوله كذا الذى أجدى حكاية) أى أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بادنى ما امكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات فى الجملة فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية فان قلت بقى عليه الاصوات الدالة على معنى فى النفس كاح لذى السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع اه دماميني ملخصا (قوله كهلا) فى القاموس هلا وهال زجران للخيل أى اقربى اه والكلمتان منونتان بالقلم فى نسخة العلامة أبى العز العجمى المصححة بخطه لكن فى الهمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقربى تفسير باللازم (قوله للخيل) على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله * ألا حييا ليلى وقولا لها هلا * اه زكريا وكذا يقدر المضاف فى نظائره الآتية (قوله للبغل) أى لزجره عن الابطاء دماميني (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفى القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف (قوله للطفل) أى لزجره عن تناول شئ كما فى القاموس (قوله وفى الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها فى فيه فقال عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وبفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الاول والجيم من الثانى واسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلثا الا أن أولها هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دماميني وقال زكريا اس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفى القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين

كصه وصه وأف وأف انتهى (تنبيه) ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى أن اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس (وما به خوطب ما لا يعقل) من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذى أجدى حكاية كقب) أى أسماء الاصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الاصوات كذا فى شرح الكافية (فالنوع الاول اما رجر كهلا للخيل ومنه قوله وأى جواد لا يقال له هلا (وعدس للبغل ومنه قوله

عدس ما لعباد عليك امارة ... نجوت وهذا تحملين طليق

وكخ للطفل وفى الحديث كخ كخ فانها من الصدقة وهيد وهاد وده وجه وعاه وعيه للابل وعاج

(قوله فى القاموس هلا الخ ما نقله المحشى عن الهمع مثله فى القاموس أيضا فى باب الالف اللينة وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس أولا هو فى باب اللام أفاده نصر

مضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز العجمى المصححة بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فالف فعين مهملة مكسورة وهجابهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اه دماميني (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني وفى القاموس مايوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى ضبطها تبعا للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى مانصه قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه أن الاولى فيها الغتان كسر الثانى واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها الغتان كسر الثانى منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اه دماميني والعين من عزمفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وأنه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك دماميني (قوله وامادعاء) أى طلب كأوضبطه المرادى والدماميني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدماميني وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دماميني (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دماميني والعين مفتوحة على ماذكره البعض (قوله وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني (قوله ووجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فثناة فوقية مفتوحة اه دماميني وفى القاموس فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الاخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخه الصحيحة (قوله وجىء) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دماميني وأما حىء بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار الى الماء كما فى القاموس (قوله للابل الموردة) أى لدعائها لتشرب زكريا (قوله وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتا بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة دماميني (قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني (قوله المناخ) أى الذى تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماميني وزاد فى القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفارها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دماميني وزاد زكريا جواز فتح الشين (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه مع وقوله للغراب أى لحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضى ان ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أى لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما فى زكريا وقوله لشرب الابل أى لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه

وهج وحل للناقة واس وهس وهج وقاع للغنم وهجا وهج للكلب وسع للضأن ووح للبقر وعز وعيز للعنز وحر للحمار وجاه للسبع وأمادعاء كأو للفرس ودوه للربع وعوه للجحش وبس للغنم ووجوت وجىء للابل الموردة وتؤ وتأ للتيس المنزى ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ وهدع لصغار الابل المسكنة وسأ وتشؤ للحمار المورد ودج للدجاج وقوس للكلب والنوع الثانى كغاق للغراب وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب الابل وعيط قوله بالسكون مشددة لامعنى له اه

دماميني زادز كريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أي لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني (قوله وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني أفرده لان الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للنكاح أي للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح كما في الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني وقوله للقماش قال زكريا أي لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الالفاظ التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحي أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتفى به في أداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند النحاة (قوله يادارمية الخ) تمامه

* أقوت وطال عليها سالف الامد * والعلياء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني وتصريح وفي القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله ألا أيها الخ) تمامه

* بصبح وما الاصباح منك بامثل * أي ليس الاصباح أمثل منك لاني أقاسي فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزي وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب به مالا يعقل وما أحدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أي في قوله وكنيابة عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها في قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهي أحق بالبناء من أسماء الافعال) أي لان علة بناء أسماء الافعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف في ذلك الوجه اقوى بخلاف وجه الشبه في اسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود في الانواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الافعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الاولوية (قوله قد يعرب بعض الاصوات) أي وجوبا كما في

للتلاعبين وطيخ للضاحك وطاق للضرب وطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف وخاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش (تنبيه) قوله قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا في الكافية ولم يذكر في شرحها

ما احترز به عنه قال ابن هشام في التوضيح وهو احتراز من نحو قوله

يادارمية بالعلياء فالسند

وقوله ألا أيها الليل الطويل الا انجلى اه (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الافعال والاصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية ويحتمل أن يريد بنوعي الاصوات وهو أولى لانه قد تقدم الكلام على أسماء الافعال في أول الكتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الافعال (تنبيه) هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الافعال فهي من قبيل المفردات وأسماء الافعال من قبيل المركبات (خاتمة) قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله قد أقبلت عزة من عراقها * أي بفرجها وقوله

* ملصقة السرج بخاق باقها

الدماميني

الدمامينى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بان تخرج عن معانيها الاصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فان خاق ياق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كما فى قوله * وأى جواد لا يقال له هلا * (قوله اذلتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى بسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله فى متثلم أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هنا نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كانعشه ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده قال فى القاموس خونه تعهده كتخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبى الا سماعه أمه التى تتعهده تقول عنه تعهده الله ماء

﴿ نونا التوكيد ﴾

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص بسم (قوله بنونين) أى بكل منهما سم أى على انفراده (قوله ضرورة) أى وسهلها شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة ألفا وقفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لانهين الفقير وهما ممتنعان فى الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو ممتنع فى الخفيفة وعورض التعليل بان الفرع قد يختص بأحكام ليست فى الاصل كما فى أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها تصريح مع زيادة وحذف (قوله وفرع الثقيلة) لاختصارها منها ولان التأكيد فى الثقيلة أبلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع حبسه فى بيتها فتقرب منه وراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعل) أى جوازا كما سيأتى (قوله أى فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اه ويدفع بان المراد فعل الامر الاصطلاحى وهو يشمل فعل الدعاء مع انه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الامر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافى كون المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله للدعاء لامكان حمله على الاستخدام بان يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضرب زيدا لا على فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا) أى من غير شرط لانه مستقبل دائما تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل (قوله فانزلن سكينة علينا) تمامه * وثبت الاقدام ان لاقينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا ذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضى) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى اه تصريح (قوله مطلقا) أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب (قوله دامن سعدك)

من بصرة وسلام وقوله أيضا لا ينعش الطرف الا ما يخونه * داع يناديه باسم الماء مبغوم * فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر اه والله أعلم

﴿ نونا التوكيد ﴾

(للفعل توكيد بنونين هما) الثقيلة والخفيفة (كنونى اذهبن واقصدنهما) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم أول الكتاب أن قوله أقائلن أحضروا الشهودا ضرورة

﴿ تنبيه ﴾ ذهب البصريون الى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدان افعل) أى فعل الامر مطلقا نحو اضربن زيدا ومثله الدعاء كقوله فانزلن سكينة علينا (ويفعل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا وأما قوله * دامن سعدك ان رحمت متيما *

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما يؤكدبهما المضارع حال كونه (آتيا * ذا طلب) بان يأتى أمرا نحو ليقومن زيد أو نهيا نحو ولا تحسبن الله غافلا أو عرضا نحو ألا تنزلن عندنا أو تحضيضا كقوله هلا تمنن بوعد غير مخلفة * كما عهدتك فى أيام ذى سلم * أو تمنيا كقوله * فليتك يوم الملتقى ترينى * لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائم أو استفهاما كقوله وهل يمنعنى ارتيادى البلا * دمن حذر الموت أن يأتين وقوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا وقوله * فاقبل على رهطى ورهطك نبتحث * مساعينا حتى نرى كيف نفعلا * أودعاء كقوله لا يبعدن قومى الذين همو * سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر (أو) آتيا (شرطا اما تاليا) اما فى موضع النصب مفعول به لتاليا أى شرطا تابعا ان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فأما تذهبن فاما ترين واحترز من الواقع شرطا بغير اما فان توكيده قليل كما سيأتى (أو) آتيا (مثبتا فى) جواب (قسم مستقبلا) غير مفصول من لامه بفاصل نحو تالله لا كيدن أصنامكم وقوله

بكسر الكاف ان رحمت متيما من تيمه الحب أى استعبده وذلله وتمامه * لولا لمك للصبابة جانحا * أى مائلا والصبابة رقة الشوق (قوله فضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن الخ وان أوهم صنيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق فى الاستقبال اه سم وقال الدمامينى سهلها مافيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا ذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أى خمس احداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك اذا وقع بعدا النافية أو ما الزائدة التى لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غيرما اه قال شيخنا وينبغى أن تزاد سادسة وهى امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الحالى نحو والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال فى النكت أورد على الناظم نحو قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه أنه يفعل آتيا ذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استفهام الخ لكان أولى اه ويجاب بانا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لانها من الجمل الخبرية المستعملة فى الانشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب باداة كلام الامر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تمنن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينى) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار ترين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالى الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم مايدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينى ويوم ظرف لغو متعلق بترينى (قوله أو استفهاما) أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دمامينى ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله وهل يمنعنى ارتيادى البلاد) أى طوافى بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادى وقوله أن يأتين أى من اتيانه متعلق بيمنعنى (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة اه تصريح وقال زكريا قبيلا أى جماعة ثلاثة فاكثراء قال أرباب الحواشى وهو أولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فاقبل الخ) الشاهد فى نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها الفا للوقف ونبتحث مساعينا جواب الامر أى نفتش عن ما ثرنا أفاده زكريا (قوله لا يبعدن) أى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت فى النعت (قوله اما فى موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطا وشرطا منصوبا تاليا والمعنى تاليا شرطا اما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ماذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها فى قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما فى المغنى (قوله فان توكيده قليل) عبر فى التوضيح بأقل كما مر

(قوله من لامه بفاصل نحو تالله لا كيدن أصنامكم وقوله)

فمن يك لم يثأر باعراض قومه * فاني ورب الراقصات لاثأرا * ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ وأما قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا * فشاذ أو ضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله يمينا لابغض كل امرىء * يزخرف قولا ولا يفعل وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴿تنبيهان﴾ الاول التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما (١٦٣) نص عليه في التسهيل وهو مذهب

(قوله فمن يك لم يثأر باعراض قومه) أي لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والاعراض جمع عرض وهو ما يحميه الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات ابل الحجيج التي تهتز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد في لأثأرا فانه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لافعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بأنها على اضمار مبتدأ (قوله يمينا لابغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولا الخ أي يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به (قوله أو كان مفصولا من اللام) أي بمعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد كما في سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له جامي (قوله قد قبل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي اللام والنون فيكتفى بأحدهما (قوله غير ذي جدة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاما تريني الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وانما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروى زكريا (قوله كابنة الرمل) يعني الناقة ضاحيا يعني ملاقيا لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدمي (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أي من كل جواب قسم مضارع حالي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لابد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لاقسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أي لانا أقسم اهز كريا قال الدماميني والذي يظهر لي مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل انه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تأتي هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه فعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كمثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفي أمرا أنت به بصير تصريح (قوله وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حلته فعلا فاباه أي لابد لك من فعله مع مشقة تصريح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك

البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قد قبل حرف النفي فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد اما فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد من ذلك قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة * فما التخلي عن الخلان من شيمي وقوله فاما

ترينني ولي لمة * فان الحوادث أودى بها وقوله فاما ترين كابنة الرمل ضاحيا * على رقة أحفى ولا أتنعل وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعما أن حذفها ضرورة * الثاني منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الان استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله ان زيدا ليفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لاقسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعد ما) الزائدة التي لم تسبق بان من ذلك قولهم بعين ما أرينك وبجهد ما تبلغن وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن أقعد وقوله اذا مات منهم ميت سرق ابنه * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله

قليلا به ما يحمد نك وارث ﴿تنبيهان﴾ الاول مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها

معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية * الثاني

والتاء عوض من الهاء الاصلية كما في شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله قليلا به) أي جدا قليلا وضمير به للمال في بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلا في التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندي في اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) أي في اللزوم وأما قول شيخنا أي في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها (قوله معاملته بعد اللام) أي في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ماضي المعنى) أي فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضي المعنى غالبا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أي نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله أي وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أي الجبل الذي عمه الخصب وحفه النبات والشاهد في مالم يعلما اه عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المغني عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب أي لما عليه من الرغوة حتى امتلا بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الابيات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد ربما) أي في أنه ماضي المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب المضارع الى المضي أبدا بخلاف ربما فانها قد تدخل على المستقبل كما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الأحسنية لوجود ما الزائدة التي يؤكد بعدها كثيرا في غير ربما (قوله وبعدلا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله فاطلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية نكت (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أي والاصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أي القريبة لها أي لجزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة ان ألغيت لا وخبر لا ان أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه اذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجزة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها ان أناخ أي نزل وجزة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لا ان أعملت عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة والذي في المغني بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد الى أرض المحبوبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني (قوله ما اختاره الناظم) أي من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أي منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا في الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الخ) أي وفي لا تصيبن الخ تحويل النهي الآتي بيانه في الوجه

كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات اه (ولم) أي وقل التوكيد بعد لم كقوله يحسبه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما ﴿تنبيه﴾ نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن (وبعدلا) أي وقل التوكيد بعد لا النافية قال في شرح الكافية وقد يؤكد باحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيها بالنهي كقوله تعالى واتقوا فتنة

لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم أن هذا نهي وليس بصحيح ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول الا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى هذا كلامه بحروفه ﴿تنبيهان﴾ الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني والجمهور على المنع

ولهم فى الآية تأويلات فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة

الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل (قوله فاخرج النهى عن اسناده للفتنة) يعنى أن النهى وان كان باعتبار القصد الاصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول فى العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول وقوله عن اسناده أى ايقاعه وصلته محذوفة أى اسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق باخرج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لاصابة الفتنة أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الاول ومن فى منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض (قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهى محول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فحول النهى عن الاتيان الذى هو سبب لرؤيته الى المسبب الذى هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتى اذا كان هذا الكلام مقولا عن لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يدفع بحمل انكارهم مجئ التوكيد بعد النفى بلا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه فى النهى الذى هو جواب قسم (قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر) يعنى اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لان المعنى حينئذ أن تتقوها لاتصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتكم لاتصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر فى ائتنى أكرمك ان تأتنى أكرمك اه مغنى وأجاب التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا له نفيا واثباتا فيصح فى الآية تقدير ان لم تتقوا وتقدير ان أصابتكم كذا فى الشمنى (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما فى قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المغنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعى (قوله وذلك يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غير اما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غير اما وحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على ان (قوله والجزاء) أى جزاء غير اما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء ما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء اما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولوى فاعرفه (قوله من يثقفن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض أن يثقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال يثقفن مضارع ثقف من باب علم أى يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح (قوله

فاخرج النهى عن اسناده للفتنة فهو نهى محول كما قالوا لا أرينك ههنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت فى قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام وقال الفراء الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك * الثانى اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة (وغير اما من طوالب الجزا) أى وقل بعد غير اما الشرطية من

طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها وما يشمل الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله من يثقفن منهم فليس بآيب * ومن توكيد الجزاء قوله

فهما تشأ منه فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله ثبتم ثبات الخيزراني في الوغى * حديثا متى ما يأتك الخبر ينفعا
* تنبيهان * الاول مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب غيره الى أن دخولها في غير شرط اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة * الثاني جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعري وأشعرن اذا ما * قربوها منشورة ودعيت وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب كقوله ومستبدل من بعد عضبي (١٦٦) صريمة * فاحر به من طول فقر وأحريا وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلف معنى وأشذ من هذا قوله أقائلن احضروا الشهودا (وآخر المؤكد افتح) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كابرزا) اذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فابدلت ألفا في الوقف كما سيأتي واضربن أو معتلا نحو اخشين وارمين واغزون أمرا كامثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمن يا زيد ومنه قوله * ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا * هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والياء فان كان مسندا اليهن فحكمه ما أشار اليه بقوله (واشكله قبل مضمر لين بما * جانس) أي بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علما) فيما فيجانس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه) لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (الا الالف) أبقها لخفتها تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها فاصل يا قوم هل تضربن هل تضربون فحذفت نون الرفع لكثرة الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل يا هند هل تضربن هل تضربين (قوله ومستبدل من بعد عضبي) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس وانما الذي فيه في فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضبا كسامي مائة من الابل اه نصر الهوريني

فهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ (قوله حديثا) أي حدث حديثا أي قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أي سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثاني جاء) أي لضرورة الشعر كما قاله المرادي مع كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة (قوله ليت شعري) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قربوها لصحيفة الاعمال (قوله وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب) أي لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضبي صريمة) قال الشمني عضبي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهي مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين وأحريا بحاء مهملة فراء فتحتية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعل في التعجب بلفظ وهو أفعل في الامر مسم (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله الى آخر البيت استثناء منها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة مبني على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكله) أي حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وان جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتبادر من لفظ المضمر والافيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكلوني البراغيث نحو هل يضربن الزيدون بضم الباء (قوله احذفنه لاجل التقاء الساكنين) أي لانه ليس على حده الجائز اذ شرطه أن يكون الساكن في كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذي درج عليه الشارح فيما سيأتي عدم اشتراط كونهما في كلمة بدليل نحو اتحاجونني وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمر فان قلت المقتضى للحذف على كلا القولين موجود في اضربان فلم لم تحذف الالف قلت لمانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الالف والمانع يغلب على المقتضي فان قلت كسر النون يدفع اللبس قلت المقتضي لكسر النون مشابهتها نون التثنية في الوقوع آخرا بعد الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقتضي الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الالف في اضربنان لعدم الالتباس قلت لو حذف لزال الغرض الذي أتي به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا انما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يرد نحو النسوة جئن وبجئن كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا

فعل به ماذكر وتقول يازيدان هل تضربان فاصل تضربان تضربان فحذفت نون الرفع لماذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد لم تحرك لانها لاتقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد ألف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول ياقوم هل تغزن وهل ترمن بضم ماقبل النون وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف فان قلت

فماذكر الاأن يقال حذفت مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا فى كلام زكريا (قوله هذا كله) أى ماذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر الا الالف (قوله هل تغزن وهل ترمن) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها وأصل الثانى قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم وأصل الثانى ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله ليس هذا) أى المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أى اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل انه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو هل تغزون يازيد وهل ترمين ياعمرو (قوله وان كان بالالف) أى معتلا بالالف (قوله فى آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ فى نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ماقابل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله منها) حال من الضمير فى اجعله (قوله حال من الفعل) اى من ضمير الفعل اى من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر فى ذلك كالمضارع) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه والا فالامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانه من الرضوان) فاصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاورتها مكسورة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا مايفيده كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألفا ليكون فى المضارع مافى الماضى من قلب الواو ياء فان اصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أى الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلبت هنا ياء لاجتمع يا آن فى نحو اخشين ياهند اذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو هل ترضين ياد عداذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء فى نحو هل ترضيين ياد عد اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون المزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) أى الالف وذكره

ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ماقبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده إلى الواو والياء لالتوكيده فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر اشار اليه بقوله (وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله) أى الالف (منه) أى من الفعل (رافعا) حال من الفعل أى حال كون الفعل رافعا (غير الياء والواو) أى بان رفع الالف او النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أى اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان بازيدان وهل تخشينان وترضينان يا نسوة

ويازيد هل تخشين وترضين وهل يخشين ويرضين زيد والامر فى ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يازيد وكذا بقية الامثلة ﴿تنبيه﴾ انما وجب جعل الالف ياء لان كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من الرضوان (واحذفه) أى الالف (من رافع هاتين) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه

(وفى * واو ويا شكل مجانس قفى) أى تبع يعنى أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين يا هند) وهل ترضين يا هند (بالكسر ويا * قوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) ﴿تنبيهان﴾ الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين يا هند فتقول اخشن وحكى الفراء انها لغة طيئ * الثانى فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما (١٦٨) علامة أى بان اسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث لحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أى النون (خفيفة بعد الالف) أى سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليه أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثانى مدغم ويعضد ماذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرا تهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون ﴿تنبيهان﴾ الاول ذكر الناظم

باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله أعنى فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ماقبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ماقبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذى ينبغى (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ماذكره فى هذا البيت (قوله أى النون) صريح فى أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والا فسيأتى أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها نعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لان الساكن الثانى غير مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بانه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الاولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه قال شيخنا وماذكره بعيد اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصريح وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبى (قوله بقراءة نافع محياى) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثانى مدغم فيه (قوله لئلا تتوالى الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالى مثلين فقط ولو نظرا الى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين

صحيح

أن من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسى فى الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى * الثانى هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (وألف زد قبلها) أى زد قبل نون التوكيد (مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا) لئلا تتوالى الامثال فتقول هل تضربنان يا نسوة

صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الاكثر لنقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا اظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه (قوله لساكن ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب للرجل يا هند دماميني (قوله لا تهين الفقير) أصله لا تهينن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا ذا طلب وينقدح أن هذا الفعل معرب تقديرا لان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الاناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذى ذكره هو وكغيره فى باب اعراب الفعل أنه فى محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الاناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبنى وقوله علك أى لعلك وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمنى وبدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيد ان وصل الحبل وأقص القريب ان قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشة نفعه

فقول العينى ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم ان من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يبقيها ساكنة اه سم والظاهر الثانى لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثانى واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضربا الغلام) أى يا زيدان واضربن الغلام أى يا نسوة (قوله والقياس) أى على ما اذا وليتها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أى ألف التثنية من اضربا الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة فى المثالين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الالف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما فى النسخ والقياس اثباتها خطا فى المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله وارد دا الخ) فان قلت لم رد المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها ذكريا والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها وارددا ما كان حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها وارددا ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لانها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله فى الوقف) تنازعه ارددا وحذفها (قوله كامر) أى فى قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجى (قوله لزوال سبب الحذف) هو فى النون اجتماع المثالين وفى الواو والياء التقاء الساكنين دماميني

(واحذف خفيفة لساكن ردف) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لامرين * الاول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المبرد فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضرباء الغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا لم نقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعنى بحذف الالف والنون والثانى أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة والى ذلك أشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هذه اخرجى تريد اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد فتحة فسيأتى (وارددا اذا حذفتها فى الوقف ما) أى الذى (من أجلها فى الوصل كان عدما) فتقول فى

(٢٢ - (صبان) - ثالث) اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربا واضربى برد واو الضمير وياءه كامر وتقول فى هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين بردالواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف

(وأبدلتها بعد فتح ألفا * وقفا) أى واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول فى قفن قفا) ومنه لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا وقوله فمن يك لم يثأر باعراض قومه * فانى ورب الراقصات لأثأرا وتدر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله اضرب عنك الهموم طارقها وقوله كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا وحمل على ذلك قراءة من قرأ ألم نشرح لك صدرك * (خاتمة) * أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء أو واوا فى نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشوا وغيره يقول اخشى واخشوا وقد

نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك فى المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشوا واخشي فيزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم فى التسهيل واذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغى أن تحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفى الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت الفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء اه وقياسه فى اضربنان اضربناه والله أعلم * مالا ينصرف * قدم فى أول الكتاب (قوله أن الاصل فى الاسم أن يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بنى وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا) فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبينا الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن أى زائد فى التمكن بقاؤه على أصله أى انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف * (تنبيهات) * الاول ما ذكره الناظم من أن الصرف

(قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أى واقفا) ضعف بان مجىء المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبى فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الاشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف فى البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله فى المغنى (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين دماميني (قوله مطلقا) أى فى المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على الابدال فى الصحيح لبس لانك اذا قلت اضربى فى اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا فى اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياءين فى اخشي وبواوين فى اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق الا بياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أى فى النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا كما سيأتى عنه فى مبحث ألف التأنيث من باب مالا ينصرف اللهم الا أن يراد الجمع بينهما صورة لان مد الالف بقدر أربع حركات فى صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد

* مالا ينصرف *

ذكره عقب نونى التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقا به ولان نونى التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو مالا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أى معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن خلافا لابى حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ تصريح (قوله والمراد الخ) يرد عليه انه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه فى تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظى خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بان يقال المعتبر فى التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ فى التعريف بل المراد بيان أمر واقعى أفاده سم

(قوله هو التنوين) أى وحده وأما الجر بالكسر فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة مالا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت اذ لا صوت فى آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أى قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أى من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكورة المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بان المنصرف هو الذى قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجاب بان المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغى أن يستثنى أيضا مايعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه فى الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به اما ما سمى به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمى به لانه لو حذف لتبعه الجر فى السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقى لأجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس اعرابه (قوله فى اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب فى المعنى (قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أى الجريان وقوله فى جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه بصدد المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى وابن اياز تنبه لذلك فحذفها اه دنوشرى (قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى مايصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أى حركة من حركاته (قوله امافيه فرعيتان الخ) انما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشئ كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامرين فتنبه (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب فى معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء بدل من شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اه دنوشرى (قوله احتياجه) أى

بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة * الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب * الرابع اختلف فى اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان فى آخره التنوين وهو صوت قال النابغة له صريف صريف القعو بالمسد * أى صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف فى جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكانه انصرف عن شبه الفعل وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده الى مايصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم امافيه فرعيتان مختلفتان

مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى وامافرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما

ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعية

من جهة اللفظ كاجمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها لفظى فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومروان وأربعة اخرى وهى العجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب وألف الالحاق كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر فتأمل نوعا خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لانه أمكن فى المنع فقال (فالف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء أم معرفة كرضوى وزكرياء

الفعل اليه أى الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله فى الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكنية (قوله ما جاء على الاصل) أى عدمه المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدريهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فعيل فدريهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل (قوله كاجمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا قال شيخنا لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سيأتى انه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها فى التسع استقرائى (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة فى بعضها (قوله كعمر ويزيد ومروان) نشر على ترتيب اللف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علتيه العلمية (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الاصلية فى نحو مرمى وألف الالحاق فى نحو أرطى وعلباء وألف التكثير فى نحو قبعثرى نعم ألف الالحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدا لا من المبتدا لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع صرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع فى كلام البعض ما لا ينبغى (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسما كما مر) فديقال ان جرحى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هى فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

مفردا كما مر أوجمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أم صفة كحبلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمه لما هى فيه بخلاف التاء فانها فى الغالب مقدرة الانفصال ففى المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وانما قلت فى الغالب لان من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو (١٧٣) قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فان

فتأمل (قوله ففى المؤنث بالالف الخ) أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان احداهما من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الارض كما فى القاموس (قوله وعرقوه) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وعراقوتان قاله الجوهرى (قوله وهكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله فى التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء اهـ (قوله زجيجة) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيعل كما يأتى (قوله اذا سميت بكلتا) قال الاسقاطى يريد كلتا المرفوعة اهـ قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه أن التعليل يقتضى أن المراد كلتا بالالف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اهـ أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الألف للتأنيث (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اهـ قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اهـ أى لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء (قوله فى لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط (قوله عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت ياحبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله لما ذكرت فى كلتا) أى من أن الالف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها ناشئ عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الالف والنون اهـ خالد وفعلان بفتح الفاء فخرج غيره كحمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام والالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ومنع بصيغة المضارع فاعترض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو اصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغين عارض الوصفية الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ) لان تفريع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اهـ سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أى قاس (قوله من أن يرى) اما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خلافا لمن قد كما فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم

التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز لحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان مالا نظير له اذ ليس كلام العرب فعلى ولا فعلوا الا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى فقيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة

﴿فرعان﴾ الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لان الفها للتأنيث وان سميت

التاء من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين فى لغة كنانة صرفت لان ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث ﴿الثانى اذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت ياحبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت فى كلتا (وزائدا فعلان) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (فى وصف سلم ﴿من أن يرى بناء تأنيث ختم) اما الان مونثة فعلى كسكران وغضبان

وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما الانه لا مونث له نحو لحيان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقدير الانا لو فرضنا له مونثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير فى حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لامكن أن يكون كمونث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله أجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا * وأتبعهن نصرانا واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة فى خمصان وأليان فى كبش أليان أى كبير الالية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله وزد فيهن خمصانا * على لغة وأليانا

(قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لان مؤنثه ندمانة كما يأتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى كرحمن (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب فتنبه (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر باجز دون أوجب نظر اللغة بنى أسد الآتية وهذه الابيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر مجزوءا وان تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان ايضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا * ن لذى قوة على الحملان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما * ثم نصران جاء فى النصرانى
ثم مصان فى اللئيم وفى الحـ * ـيان رحمن يفقد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الاخير فقلت

ولذى أليـة كبيرة اليا * ن وخمصان جاء فى الخمصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلا لابيات المصنف (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) فى القاموس فى فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اه وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما فى القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرقيق الساقين) الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف

فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين

والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم أما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه ندمى وقدمر والنصران واحد النصارى ﴿تنبيهات﴾ الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء فانهما فى بناء يخص المذكر كما أن ألفى حمراء فى بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع أن الاول من كل من الزيادتين ألف والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونفعل فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور فرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى

الضعيف وهى بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما فى القاموس (قوله والجامد لا يحتاج الى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الالف قبلها للتأنيث ولا نظير له اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الاصل حمرى بوزن سكرى فلما قصد مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احداهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على الثانية وقلب الاولى يخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وردبانه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة فى قوله لالفى التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثانى) أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من اجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان) أى بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة (قوله فى لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلحقه التاء فى المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالفى حمراء) أى فى الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفى عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بألفى التأنيث) ان قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كالفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال فى المغنى انما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه بألفى التأنيث انما يتقوم باحداهما اه أى لا يتحقق فى الواقع الا فى علم أو صفة (قوله امتنع) أى فعلان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهرانى وصنعانى فى النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بان النون بدل من الواو والاصل بهراوى وصنعاوى وأيضا المذكر سابق عن المؤنث لا العكس

الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لانها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص

المذكر وتلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول فى لزومها فى حالة التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالفى حمراء فلم تمنع من الصرف * الثانى فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان فى غيره من الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما فى غيره بالفى التأنيث * الثالث ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلان لشبههما بالفى التأنيث فى نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث ومذهب الكوفيين انهما منعا

لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء للتشبيه بألفي التأنيث (ووصف اصلي ووزن أفعلا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أي حال كونه ممنوع (تأنيث بتا كاشهلا) أي ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الاصلي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كاشهلا أو فعلى كافضل أو لانه لا مؤنث له كاكمر وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن أفعل فان وزن الفعل به أولى لان في أوله

زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى فان انث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه لجريه مجرى احمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام ارمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلي عن العارض فانه لا يعتد به كما سيأتي * تنبيهان * الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأباتر وهو القاطع رحمه وادابر وهو الذي لا يقبل نصحا فان مؤنثها ارملة وأباترة وأدابرة اما أرمل فواضح واما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا في كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن اصلي في

(قوله لكونهما زائدتين الخ) ان ارادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الالف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا في المغني لا يقال هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بالف التأنيث لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا للتشبيه بالفي التأنيث) أي وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بالفي التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشئ وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفي التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزن مامر في زائدا وقول خالد انه معطوف على زائدا لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال الفارضي لانه سلم على اللفظ اه وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بان يقال ووصف أصلي وأفعل أي هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعترضه شيخنا والبعض بان فيه ظرفية الشئ في نفسه فكان الاولى اسقاط في ويمكن دفعه بان المراد بالاول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أي وزن أفعل (قوله فان أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لا نصرف (قوله لان تاء التأنيث) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحينئذ فقد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما في القاموس (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وان لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل (قوله أبيطر) مضارع بيطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله

الفعل أي الفعل به أولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها ووصف اصلي ووزن أصلا * في الفعل تأنيثا بلن توصلا وألغين

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع * الثاني الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن افعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو احمر وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به اه

(وألغين عارض الوصفيه * كاربع) فى نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ أصله الارتب المعروف

(وألغين عارض الوصفيه) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى واضافة عارض الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسمية (قوله وصفت به) أى فى قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونا عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانا متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثانى من اقتصاره فى علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره (قوله فالادهم الى آخره) البيت تفريع على قوله وعارض الاسمية وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلى كما تقول البر القمح والعقار الخمر سندوبى (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف فى منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اه مرادى ويخالفه ما سيأتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بارض الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع) أى وفى الحال وانما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها فى الاصل لانه المعتبر فهى أسماء فى الاصل والحال كما فى التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقت نحو أربع فان أربع اسم فى الاصل وصف فى الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه ورود فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وألغين عارض الوصفيه لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شئ تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح فى تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلمح) عبارة الفارضى وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أى يعطين (قوله لذلك) أى للوصفية الملوحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها فى الاشتقاق) أى ليس لها مادة يتأتى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أى حرارة فأصل فعل أفعى أفوع فدخله القلب المكانى ثم قلبت الواو ألفا وقيل من قعوة السم أى شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كأن العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أى فراخ القطا وقوله أجدل أى صقر او باز يا صفته من برى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازى الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العينى وزكريا (قوله ذرينى) أى دعينى والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم

(وعارض الاسميه) أى وألغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصلى ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (فالادهم القيد لكونه وضع * فى الاصل وصفا انصرافه منع) نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية ﴿تنبيه﴾ مثل أدهم فى ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (وأجدل) للصقر (وأخيل) لطائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحية (مصروفة) لانها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع ولا أثر لما يلمح فى أجدل من الجدل وهو الشدة ولا فى أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا فى أفعى من الايذاء لعروضه

عليهن (وقد ينلن المنعا) من الصرف لذلك وهو فى أفعى أبعد منه فى أجدل وأخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله كان العقيليين يوم لقيتهم * فراخ القطا لاقين أجدل باز يا وقول الآخر ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فاطائرى يوما عليك باخيلا وكما شذ الاعتداد

بعروض الوصفية فى أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية فى أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات الا أن الصرف لكونه الاصل ربما رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يصار اليه الا بسبب قوى

(ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفى لفظ متعلق به أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك فى موضعين أحدهما المعدول فى العدد الى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثانى فى أخر المقابل لآخرين أما المعدول فى العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التأكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها أل قال فى الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل فى اللفظ وفى المعنى أما فى اللفظ فظاهر وأما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الاصل الى افادة معنى التضعيف وردبانه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا لاعدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين اما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه

وهكذا

من أخيل قاله العينى وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ماقدمناه فتفطن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعنى أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس ونحو ظلم مخفف ظلم بكسرها وكوثر بزيادة الواو والحاقه بجعفر ورجيل بالتصغير بزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية ومع تحقيق ان دل عليه غير منع الصرف وتقديرى ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه اما بتغير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى أل وهو سحر وأمس وكذا أخر فى قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغير الشكل كحذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل (قوله والثانى فى أخر) الاولى اسقاط فى لان الموضع الثانى نفس أخر وقوله المقابل لآخرين سيأتى تحريره فى التنبيه الاول وهو صريح فى أن أخر وصف لجماعة الاناث لان أخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذى هو وصف لجماعة الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلتأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أى لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلو وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع ان المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بان أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد فحكمنا بانه أصله وكذا يقال فى الباقى أفاده الدمامينى (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فاحاد وموحد معدولان الخ لانه فى قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أى أما بيان العدل فاحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الا نكرات اما نعتا الخ) أى فتكون أوصافا أصالة قال السيد الوصفية فى ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية فى أسماء العدد واحد اثنان الخ أصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضى من انه لابد أن يتقدمها شئ (قوله وانما كرر الخ) أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأى فائدة فى اعادته وقوله لا لافادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الاول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشرى انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارضى (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى أحاد وموحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان

كابنية المبالغة وأسماء الجموع واما ترجيح أحد المتساويين على الاخر واللازم منتف باتفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك فى احاد الا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفى المعنى بلزومه الوصفية

وهكذا كما سيشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كأبنية المبالغة) نحو ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكثير (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أى فى التغيير لافادة معنى جديد على الاخر ومراده باحدهما المعدود فى العدد وبالاخر غيره كابنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية فى المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية فى اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أى لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحدا المكرر أى عن واحد واحد ذكريا (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال والا فمعنى آخر فى الاصل أشد تاخرا وكان فى الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد دماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كامر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذا (قوله عن الالف واللام) أى عن ذى الالف واللام ولا ينافى ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم فى المعدول عن الشئ أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى دماميني (قوله الامقرونا بال) أى أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الاخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا فتدبر (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الاضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر فلو قال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أى الى معرفة (قوله فعدل فى تجرده) أى فى حالة هى تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضى والنظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدى الى وصف النكرة بالمعرفة فى نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه فى حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ المعنى عدل فى تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث ذكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا فى المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا فى سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لانها

وكذا القول فى أخواته واما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يجمع إلا مقرونا بال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع الالف واللام أو الاضافة فعدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فقيل عندى رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر فكل من هذه

الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر اثر الوصفية والعدل الا فى أخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع الصرف عليه فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر

مرادا به جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بافعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبرى فى قولهم رأيتهما مع نساء أكبر منها
﴿تنبيهان﴾ الاول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وأن عليه النشأة
الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الآخرة فليست من باب افعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر واخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على
الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة اخرى واخرى واما اخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها
من جنس واحد وهى المقابلة لاولى فى قوله تعالى قالت أولاهم لاخراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغى أن يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية
فقال ومنع الوصف وعدل أخرى (١٨٠) * مقابلا لآخرين فاحصرا * الثانى اذا سمى بشئ من هذه الانواع الثلاثة
وهى ذو الزيادتين وذو
الوزن وذو العدل بقى
على منع الصرف لان
الصفة لما ذهب بالتسمية
خلفتها العلمية (ووزن
مثنى وثلاث كهما
* من واحد لاربع
فليعلما) يعنى ما وازن
مثنى وثلاث من ألفاظ
العدد المعدول
من واحد الى أربع
فهو مثلهما فى امتناع
الصرف للعدل
والوصف تقول مررت
بقوم موحد وأحاد
ومثنى وثناء ومثلث
وثلاث ومربع ورباع
وهذه الالفاظ الثمانية
متفق عليها ولهذا
اقتصر عليها قال فى
شرح الكافية وروى
عن بعض العرب مخمس
وعشار ومعشر ولم يرد
غير ذلك وظاهر كلامه
فى التسهيل انه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما
أسماء
لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل
وخالفهم فى بعضها * الثانى لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين * الثالث أنه يقاس على فعال لكثرته لا
على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البناء بن مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناء بن أبو عمرو الشيبانى وحكى أبو حاتم
وابن السكيت من أحاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ﴿تنبيه﴾ قال فى التسهيل ولا يجوز صرفها يعنى أخر مقابل آخرين
وفعال ومفعل فى العدد مذهو بابها مذهب الاسماء خلافا للفراء

أوضح من الوصفية والعدل كما فى زكريا (قوله مرادا به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة
وفى هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وأخر لا يصلح الا للجمع
فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن
عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة فى هذه الآية بالاخرى وبالآخرة
فى الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) أى من جهة المعنى (قوله مثلها
من جنسها) فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا وامرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس
الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقى لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد
سم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم
واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء فى نحو يجمع الله الاولين والاخرين وقوله فاحصرا أى
احصر منع صرف آخر فى آخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتهما العلمية) فاذا نكر بعد أن
سمى به فذهب الخليل وسيبويه الى أنه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب
الاخفش الى أنه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك (قوله ووزن) أى موازن
كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل
مضافا الى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر أى حالة كونه
مأخوذا من واحد وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى على
ورودها عن العرب بدليل ما يأتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتى وقولهم
الصحيح أن الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة
ولذا عبر بالى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح
(قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد الى معشر ولهذا أخر
حكايتهما عن حكاية أبى عمرو الشيبانى (قوله مذهوبا بها مذهب الاسماء) أى المنكرة أو الجامدة
على الوجهين الآتيين عاجلا فى كلام الدمامينى وعلى الاول اقتصر فى الهمع (قوله خلافا للفراء) أى
فانه زعم أن هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها
مذهب الاسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها

أسماء نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دمامينى ورد قول الفراء بمجئها أحوالا وصفات للنكرات (قوله ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان) أى لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش فى المعانى وأبو العباس انه لو سمى بمثنى أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور وردبان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا اه وحجة الجمهور أن شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بأن الجواز الذى قالوا انه يقتضى الوجوب هو جواز الشئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز فى مقابلة مطلق المنع كما فى هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل ايجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى فى قوله اذا سمى بشئ من هذه الانواع الخ (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ ويجاب بأن الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله ولسراويل الخ وانما آثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب فى الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أى فى الحال كمساجد أو فى الاصل كعذارى اذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى (قوله بمنع) أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أى من احدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو يمان وشآم ونحو تهام وثمان وبقوله يليها كسر خرج نحو براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدان وتوان وبقوله أوسطها ساكن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون الثالث غير ياء كمصابيح أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى خرج نحو رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف) أى وفتحت همزة شآم لتناسب الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا هو مسلم فى تهامى أما يمان ففيه أن الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كما يأتى اه قال الدمامينى والذى دعاهم الى تقدير

أصلهما يمنى وشامى فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف أو تقديرا نحو تهام وثمان فان ألفهما

فالمعنى ان الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاث ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وكن لجمع مشبه مفاعلا* أو المفاعيل بمنع كافلا) كافلا خبر كن و بمنع متعلق بكافلا وكذا لجمع ومفاعل مفعول بمشبه يعنى ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به و بما بعده الانفصال فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر أو ألفه عوض من احدى ياءى النسب اما تحقيقا كيمان وشآم فان

نسب نحو تهامى سماعه مصروفا فانهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناظم لكن فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه احدى ياءى النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا فى المنسوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند الاضافة كما تثبت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكى وقوله فيجرى الخ تفريع على المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى يمن أوفعل أى بسكونها كما نسبوا الى شأم (قوله أومايلى الالف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا مايأتى (قوله كبراكاء) بالمد والهمز الثبات فى الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان كان مما منع صرفه لالف التأنيث الممدودة (قوله كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسرتالى الالف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرجع اليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دب والماضى أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لان الثانى هو الوسط لا شئ له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله أوهو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى جوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لانهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب أن لا يسبقا الالف فى الوجود بان سبقتهما الالف أوقارناها لبناء الكلمة على الجميع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار اليه بقوله أوغير منفكين (قوله كرباحى) نسبة الى رباح بلد يجلب منه الكافور وظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت فى المفرد نحو قرى وهو سابق على الجمع ﴿فائدة﴾ لو نسبت الى نحو قارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة فى المنسوب اليه تحذف وينوى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أى فى سبق الثانى والثالث على الالف لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هى بدل ألف مصباح والبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أومفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أومنقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتى أى فى قوله وان به سمى الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير)

غير مكسور بالاصالة بل اما مفتوح كبراكاء أومضموم كتدارك أو عارض الكسر لاجل الاعتلال كتدان وتوان ومن ثم صرف نحو عبال جمع عيلة لان الساكن الذى يلى الالف فيه لاحظ له فى الحركة والعيلة الثقل يقال ألقى عيلته أى ثقله أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الالف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قارى وبخاتى فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا لجمع أومنقول من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فانه غير منصرف لان أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا ﴿تنبيهات﴾ الاول لا فرق فى منع

اى

ما جاء على احد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مساجد ومصابيح أولم يكن نحو دراهم ودنانير ﴿الثانى اشتراط كسر ما بعد

الالف مذهب سيبويه والجمهور قال فى الارتشاف وذهب الزجاج الى أنه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هبى أن يقال هبابى بالادغام أى ممنوعا من الصرف قال وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لاظهرتها الثالث اتفقوا على أن أحدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو أكالب وأراهط اذهما جمع

أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبى الصغير والانثى هبية كذا فى القاموس (قوله ولولا ذلك لاظهرتها) أى بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبابى واعترضه سم بان اجتماع المتلين فى كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يس بان الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما استعرفه من قول المصنف

والمد زيد ثالثا فى الواحد * همز ايرى فى مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يافيا أعل * واذا قيل هبايا لم يحصل الادغام وفيه عندى نظر وان أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال فى المصباح يقال لقيته أول وهلة أى أول كل شئ (قوله ولا نظير لهما فى الاحاد) أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير والا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس بواكسون وفى أيامن أيامنون وكقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات قاله الشارح فى آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعل الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضى أن لهما نظيرا فى الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الاحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى اه هندى (قوله وقد نص الزمخشرى الخ) أى فليس فى جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول (قوله على انه) أى الجمع على مفاعل (قوله وأنيعام) بالالف لما سيأتى فى قول الناظم كذاك ما مدة أفعال سبق الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا العلة أرادما يشمل جمعى التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسيجدات (قوله والثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الاحاد لفظا باثبات نظائر لهما من الآحاد فى الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوأة بالهمزة مثلهما فكان الاولى تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم اثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق وقاموس (قوله وخاتام) لغة فى الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين مالم يجعل خزفا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاى فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أى عرج (قوله نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدر اكرم وهلك ويجوز فى لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بانه لم يتكرر لا تحقيقا

أكلب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكالب وأراهط فكانه أيضا جمع جمع وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل أبى على بان أفعالا وأفعلا نحو أفراس وافلس يجمعان ولا نظير لهما فى الآحاد وهما مصر وفان والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه الاول أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو اكالب وأناعم فى أكلب وأنعام وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد فى جواز الجمع وقد نص الزمخشرى على انه مقيس فيهما * الثانى أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام

وأما مفاعل ومفاعيل فانهما اذا صغرا ردا الى الواحد أو الى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران * الثالث ان كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف فافعال نظيره فى فتح أوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال وتطواف وفاعال نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخزعال وافعل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تفعل نحو تتفل وتنضب وتفعل نحو مكرم ومهلك على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه الا بان له فى الآحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية (وذا اعتلال

وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقدير لانه ليس على وزن المكرر الذى هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط فى الثلاثة التى بعد الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى اجراؤه كاجراء سارى أو حالة كونه كسارى (قوله يعنى ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كسار فى حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن فى كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الاولى حذف يعنى (قوله أن تقلب ياؤه ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومداري بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا لفتحة ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصريح والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المنتفخة الجنبين وفى القاموس ما يوافقه وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهى مدراء ودالها مهملة (قوله فى حذف ياؤه الخ) أى لا فى جميع الوجوه فان جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أى بحسب الاصل (قوله فى سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوما أعنى أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى أول عبارته يعنى كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فاصل جوار على هذا جواري بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فاتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فاصل جوار على هذا جواري بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى للشارح السؤال والجواب الآتيين (قوله عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله على مذهب المبرد جواري بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لا لالتقاء الساكنين

منه كالجوارى رفعا وجرا أجره كسارى) يعنى ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان احداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والاخرى ان تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى فالاول يجرى فى رفعه وجره مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن فوقهم غواش والفجر وليال عشر وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالى * والثانى يقدر اعرابه ولا ينون بحال ولا خلاف فى ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجوارى (تنبيهات) الاول اختلف فى تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف

والصحيح مذهب سيبويه وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى أولى

فهو

لان حاجه المتعذر الى التعويض أشد من حاجة المتعسر ولا لحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم وأما كونه للصرف فضعيف أيضا اذ المحذوف فى قوة الموجود والا لكان آخر ما بقى حرف اعراب واللازم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فلم يجب حذفها أولا قلت قال فى شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * وعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم فى شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر وحكموا له فى جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عرضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثانى ماذكر

فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل فى كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص فى الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر فى المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاولوية لان التعويض يقتضى حذف شئ واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتى (قوله ولا لحق مع الالف واللام كما ألحق الخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار عوض على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى أن يقول الشارح ولا لحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اه ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بان يقال لو كان عوضا عن الياء لالحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اه وقد يجاب بان التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عوده لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التى تجامع الالف واللام فناسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض الخ وقوله ولا لحق الخ (قوله اذ المحذوف) والواو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فناسب حذفها) أى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا فى الادنى وفيه نظر فان أراد المقرون بال فليس الكلام فيه اه سم على أن المقرون بال يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر فى كل ممنوع من الصرف وموافقا له فى أن المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله الياء) أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجر بفتحة ظاهرة) أى ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك فى العلم أى فى المنقوص العلم كقاض علم امرأة

من تنوين جوار ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وماذكره أبو على من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت

مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسارانما هو فى اللفظ فقط دون التقدير لان سارجره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع) اعلم ان سراويل (١٨٦) اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع

وقوله وسيأتى بيانه أى فى شرح قول المصنف ومايكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضمر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس فى قوله مع خفة الفتحة اظهار فى مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبهه وبهذا متعلق بشبهه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبهه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمى) زاد الفارضى نكرة مؤنث وقال القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراوين بالنون والشروال بالشين أى المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أى وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ماسمى به من هذا الجمع (قوله فحق ماوازنهما) أى فحق اسم الجنس الذى وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك الخ) أى تمام شبهه بهما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ماوازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال اه وفى التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد لا وجه لانكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وأنه فى التقدير الخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة (قوله سمى به المفرد) أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سروالة لم يسمع) اعترض بانه لا يصلح رد القول بأنه جمع سروالة تقديرا لان تقدير كونه جمعا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وانما يصلح رد القول بأنه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى وقيل انه جمع سروالة تقديرا او تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله فى التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللوم سروالة) تمامه * فليس برق لمستعطف * والضمير فى عليه للمذموم واللوم الدناءة فى الاصل والخساسة فى الفعل زكريا (قوله فصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولرده له احتاج الى رد آخر فقال ويرد هذا القول أى القول بان سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم أن سروالة وان كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة وحاصل الثانى أنه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما فى مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثانى مبنى على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تجعله

فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب الا جمع أو منقول من جمع فحق ماوازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا تكون ألفه عوضا عن احدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يمكن الامنعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه والى التنبيه على ذلك أشار بقوله شبهه اقتضى عموم المنع أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وانه فى التقدير جمع سروالة سمى به

هنا

المفرد وردبان سروالة لم يسمع وأما قوله * عليه من اللوم سروالة * فصنوع لا حجة فيه وذكر الاخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ويرد هذا القول أمران أحدهما أن سروالة لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره فى شرح الكافية والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الاجناس وانما ثبت فى الاعلام * (تنبيهان) * الاول قال فى شرح الكافية وينبغى أن يعلم أن

هنا مما لا ينبغي على من لولا دماراح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الامنع كونه جمع سروالة لانه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقي أنه قد يبحث في الامر الاول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هي بمعنى قطعة خرقة كما في الرضي وفي الثاني بأن اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل التحقيقي دون التقديري الذي كلامنا فيه الا أن يجاب بان معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتي في قول المصنف

واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي كسن

(قوله سريويل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله للتأنيث) أي لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أي مع عدم مايخلفها في المنع بخلاف الاول (قوله يحدو ثمانيا الخ) الحدو سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو ومن أولع بالشئ أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهي الناقة التي تحلب وليس مرادنا والزيفة بفتح الزاي الميلة والارتاج بالكسر من ارتجت الناقة اذا أغلقت رحمها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن بميلهن عن الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ اعجمي) بيان لما لحق أي من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله وشراحيل مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر في القاموس الا أنه علم فتدبر (قوله أو لفظ) هكذا في النسخ بالجر عطفا على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفا على منقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثاني منقول عن الاول اهـ بايضاح وهو تصويب في غير محله لامكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لاصلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الاول والمعنى أو كان ماسمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان باسمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطفا على منقولا فانه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافي تصدير الشارح العبارة بالعناية بعض على هذا التحقيق والله ولي العناية * ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافي ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ أعجمي لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمي اسم الجنس المفرد الاعجمي (قوله مثل هوازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة في منع صرفه) أي ماسمي به من ذلك (قوله مافيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمي به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة في هذين القسمين ماقاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أي أو مافيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثاني)

والتعريف ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل اذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير * الثاني شد منع صرف ثمان تشبيهاله بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وان ألفه غير عوض في الحقيقة قال في شرح الكافية ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال يحدو ثمانى مولعا بلقاحها حتى * هممن بزيفة الارتاج والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان (وان به سمى أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق) يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن قال الشارح والعلة في منع صرفه مافيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها فلو طرأ

تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول اهـ قال المرادي قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه

لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح اه (والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معديكرب) قد تقدم ان مالا ينصرف على ضربين أحدهما مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير والثانى مالا ينصرف (١٨٨) فى التعريف وينصرف فى التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا بلا اضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر الا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معديكرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا اياء معديكرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعاربة وقد يضاف أول جزأى المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء دردبيس فيقال رأيت معديكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد ويعامل الجزء الثانى بهذا معاملته لو كان منفردا فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاءنى رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال فى حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا لبس فيه من التعريف سبب ثان وكذلك كرب فى اللغة المشهورة

هو مافيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو مافيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور باللزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله مركبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكرب على ما يأتى (قوله مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة ومامنع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان (قوله والثانى مالا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علتيه العلمية (قوله بل ينزل عجزه) التعريف للمركب المزجى المعرب فلا اعتراض بان المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الاحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى أن الاعراب على العجز وماقبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح الا نحو معديكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أى للتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أى يبقى على سكون (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالى فلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أى الياء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أولا فأل للعهد الذكرى لكنه بعد الاضافة لا يسمى مركبا مزجيا لان الاضافى قسيم المزجى فتسميته مزجيا باعتبار حالته الاخرى أعنى حالة مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بكما مثلا ليس اسما لشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضايفين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستصحب سكون الخ) أى فى الاحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر (قوله تشبيها بياء دردبيس) أى بجامع أن كلا من الياءين وسط وان كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب قاله فى القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن البهوتى وأقره وقوله مع الافراد أى عدم التركيب كقوله * ولو أن واش باليمامة داره * وقوله تشبيها بالالف فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة وقوله ما كان جائزا فى الافراد معنى جوازه فى الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الافراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثانى الخ) معطوف على يضاف فعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية

و بعض العرب لا يصرفه حينئذ فيقول فى الاضافة هذا معديكرب فيجعله مؤنثا وقد يبنيان معا على الفتح مالم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك فى باب العلم ﴿تنبيهان﴾ الاول أخرج بقوله معديكرب ماختم بويه لانه مبنى على الاشهر ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره فى باب العلم * الثانى احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبى الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما فى باب العلم وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فتحتم البناء عند البصريين واجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتى فى بابه فان سمى به ففيه ثلاثة اوجه أن يقر على حاله وأن يعرب إعراب مالا ينصرف وأن يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شغر بغر و بيت بيت وصباح مساء اذا سمى به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذاك حاوى زائدى فعلانا * كعطفان (قوله وسكون الموحدة الخ) الاقيس فيها الفتح وقد تسكن كما فى شرح القاموس اه

بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله و بعض العرب لا يصرفه) أى كربا حينئذ أى حين اذ أضيف اليه معدى قال الخبيصى من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا فى بعلبك وقالى قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دماميني (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابن الناظم بجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ماقبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجى وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبنى فلا ينافى كلامه أن المركب العددى من المزجى (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة (١) وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معديكرب الخ) فيه أن المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بان الناظم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أى وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه مبنى) أى على الكسر أما البناء فلان ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجرمى فجوز اعرابه اعراب مالا ينصرف قال ابو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره فى باب العلم) أى ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها فى المتن و بعضها فى الشرح أى فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أى متفرقين من اشغر فى البلد أبعد و بغر النجم سقط لانهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا فى الاماكن التى تفرقوا اليها أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثانى لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله و بيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفى الرضى أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقيبه بلا فصل الى مالا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها و بين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى و بين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر و يؤيده أن المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور فى قوله وزال التركيب وفى قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الاثبات (قوله كذاك حاوى) أى علم حاوى زائدى فعلانا ﴿فائدة﴾ قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذا التى هى عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى بارجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة احرف وهذا شىء يكون وضع الاسماء المعرب به عليه وأما ذان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم (قوله كعطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تصريح

وكاصبهانا) يعنى أن زائدى فعلان يمنعان مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل ﴿تنبيهات﴾ الاول علامة زيادة الالف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى ردنسيان وكفران الى نسى وكفر فان كانا فيما لا ينصرف (١٩٠) فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون اصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه ان لا ينصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره ما ماج حسان رسوم المدام * ومظعن الحى ومبنى الخيام وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن ينصرف وشيطان إن جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت رمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثانى اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك أصيلال فان أصله أصيلان فلو سمى به منع ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك وكان حنان فى حناء ابدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة الف قبل نون اصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو بكور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا

(قوله وكاصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها واصبه اسم فرس كذا فى التصريح قال فى القاموس وهى كلمة أعجمية وأصلها اسباهان أى الاجناد لانهم سكنوها وفى كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلامة الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالاكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أى اصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثانى قيل لبعضهم أتصرف عفان قال ان هجوته أى لانه حينئذ من العفونة لا ان مدحته أى لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير فى الصرف وعدمه نظر اللاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتى فى رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحدى الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطرادا لانه صفة والكلام فى الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح فى المضاعف وقد يبحث فى العلة الاولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعالا فى النبات أكثر) أى من فعلان بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا فى النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للطارىء اه سم أى فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اه تصريح والاصيل العشى كما فى القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لانها بدل من أصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام فى العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى أبى مريرة وأبى قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الاحرف وانما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا فى الشاطبى (قوله أو بكور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه فى معرض التقسيم وفى العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة فى محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا

أو تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف فى حبلى وصحراء فاثرت فى منع الصرف بخلافها فى الصفة وأما تقديرا ففى المؤنث المسمى فى الحال كسعاد وزينب أو فى الأصل كعناق اسم رجل أقاموا فى ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أى سواء كان مؤنثا فى المعنى أم لا زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سيأتى نحو عائشة وطلحة وهبة وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن

وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله فى معناه) أى فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث فى لفظه) اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الاولى بالمنع دون الثانية بان الاولى لازمة لما هى فيه دون الثانية وأجيب بان الألف لازمة مطلقا أى فى العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم فى العلم وكلامنا الآن فى العلم (قوله بخلافها فى الصفة) أى بخلاف التاء حالة كونها فى الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لأنها فى حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها تصريح (قوله ففى المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى مرفوعه أى المؤنث مسماه وقول البعض أى المسمى به لان الكلام فى اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمونث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله فى الحال كسعاد وزينب أو فى الاصل الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أى علما (قوله واما المؤنث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لأن علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اذ ليس وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الاعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوى من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة تخرج عن أعدل الاسماء وهو الثلاثى الساكن الوسط فصار كالرباعى فى الثقل ولانها فى النسب كالحرف الخامس فلو نسبت الى جزى لقلت جزى بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول فى النسب الى حبلى حبلى أو حبلوى كما سيأتى دنوشرى (قوله اسمى بلدين) ينبغى أن يقول اسمى بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما اذا جعلا اسمى بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط فى الصرف (قوله أو منقولا من مذكر الخ) لى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمى به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الاول واصالة تأنيث الثانى ومع استوائهما فى عدد الحروف وفى الهيئة وهلا جاز الوجهان فى الاول كالثانى أو تحتم منع الثانى كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصرفى الاصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهى مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دماميني (قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمى مؤنث كما سيأتى (قوله والمنع أحق) أى لوجود السببين (قوله تتلفع الخ) يعنى أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هى حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح)

الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محسرك الوسط كسقر ولظى لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانبارى فانه جعله ذا وجهين وما ذكره فى البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا كجور وماه اسمى بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقيل انه كهند فى جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمى به امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه

والجمهور وذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد الى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس وأشار بقوله وجهان فى العلم تذكيرا الى آخر البيت الى أن الثلاثى الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا مذكرا كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق فمن صرفه نظر الى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب * (تنبيهات) * الاول ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال ابو على الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلى وذهب الزجاج قيل والاخفش الى أنه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين بمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو قيد

لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع اليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلى غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أى لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظى أى غالبا بخلاف أسماء الاناسى فانهم يوقعون فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف وانما قلنا أى غالبا لانهم قد يوقعونه فى اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وبه صرح فى التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يدوان كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثى تقديرا ساكن الوسط اذ أصله يدى بالاسكان كما فى الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنث وقوله وهى أى حريب ونحوها مما سيأتى فى التصغير (قوله انصرف) قال الاسقاطى وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها فى تصييره رباعيا والا كان ممتنع المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أى تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره فى القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا التقوية معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط فى التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وان لا يغلب استعماله قبل العلمية فى المذكر قال الدمامينى فيصرف ان سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لانه فى الاصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخله للفرق ويرد عليه أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقول من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر ان احتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تاويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كذراع علم مذكر فهو فى الاصل مؤنث لكن غلب فى أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أى قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا أى تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بان يكون الحذف قياسيا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسى ومنه شملل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كايم فى أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدمامينى فان الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كتف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها فى التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمى به مذكر اذ لا يلفظ بها وليس فى اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أى الانثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمى رجل ببنت واخت الخ) * (فائدتان) * الاولى قال الدمامينى لو سمى مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ففيه وجهان المنع

لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر فى الكلام بخلاف هند * الثانى لا فرق فى ذلك بين ماسكونه أصلى كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الاعلال كدار * الثالث قال فى شرح الكافية واذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هند ذكر ذلك سيبويه بهذا اللفظ وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح فى التسهيل فقول صاحب البسيط فى يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويديه فان صغر بغير تاء نحو حريب وهى ألفاظ مسموعة انصرف * الخامس اذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو نخذ أم سكن نحو حرب ولا بن خروف فى المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل

اسم للضبع بالنقل منع من الصرف * السادس اذا سمى رجل ببنت أو اخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لان تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها

فاشبهت تاء جبت وسحت قال ابن السراج ومن أصحابنا من قال ان تاء بنت وأخت للتأنيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه اذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند * السابع كان أولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين أن علامة (١٩٣) التأنيث التاء والهاء بدل عندهم في الوقف وقد

كزينب والصرف كباب حائض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا منع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان وقوله وقد يتعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما ما اقتصر فلا تجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد يتعين اعتبار الحي ككلب (قوله فاشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجيت في الاصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يعبد من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي قوله ان بنتا وأختا اذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانهما حينئذ كهند وفي عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول انهما اذا سمي بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بان تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية (قوله وكذا فعل في التسهيل) اي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والعجمي الوضع والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير في العجمي وغير هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاث بغير ياء التصغير كما سيأتي وانما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذي هو مقوم ضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات (قوله أي يكون علما في لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سمت باسمعيل شخصا آخر (قوله كلجام) بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما في القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية (قوله لمجيئه على أصل ما تبنى الخ) اضافة أصل الى ما بمعنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون في كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون في كلامهم الطول (قوله كنوح ولوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن الوسط أعجمي مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث وانما لم يحز في توج ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام * (واعلم) * أن أسماء الانبياء لهم الصلاة

عبر بالتاء في باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف وكانه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العار العاري من التاء لفظا والالخ من مؤنث بغير الالف الا وفيه الاء أما ملفوظة أو مقدرة (والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع) أي مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين أن يكون عجمي التعريف أي يكون علما في لغتهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم واسمعيل واسحق فان كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف

انصرف كلجام اذا سمي به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فالحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما في لغة العجم وكذا ينصرف العلم في العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك

نحو شتر ولمك قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا (١٩٤) ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائز الوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه

والسلام ممنوعة الصرف الا ستة محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فكان كنوح كذا فى الجامى قال العصام ويرد على الحصر فى الستة شيث وعزير وقال البيضاوى تنوين عزير بناء على أنه أعجمى اه واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخر على أنه أعجمى مع أنه فى الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل احدهما فقط وأجيب بانه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على أن الالف للالحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون فى الواقع لهما والياء على أنه أعجمى ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الاعجمى اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث قياسى على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان يس (قوله ولمك) فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لان الكلام فى العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب ان لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق فى ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط وقوله لوجد فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد فى بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الان يقال المراد المبالغة فى عدم وجوده فى كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو فى بعض الشواذ فتفطن (قوله ويتعصل) أى من كلام النحاة لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وماسكن وسطه ينصرف) أى وجوبا بالنظر الثانى (قوله لوجد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد بزيد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو فى الخماسى أو الرباعى وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمى وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى وينبغى أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان فى الرباعى السين) أى ما ذكر من عجمة الرباعى العارى عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو

الغريبة اه قلت الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى ابن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال * أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح * الثانى أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان * الثالث ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب ﴿تنبيهات﴾ الاول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثانى المراد بالعجمى ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الاعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى فان كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو الذهب قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف

الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل باجرموق (قوله نحو قج وجق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب و بمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثانى بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال فى القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر قج و يؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه فى الاسماء وجق ليس فى اللغة التركية اسما اللهم الا ان يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صوصو لجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والزاى بعد الدال) أى وكالزاى بعد الدال ولو قال والزاى للدال اى وتبعية الزاى للدال لكان أخصر وقيد فى الهمع تبعية الزاى للدال بكونها فى آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذلك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى ابيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع الاول الى الثانى لان الاصل فى الوصف الافراد (قوله كاحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا فى نادر) أى فى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وماسوى الخ وقوله وماسامت الخ وقوله و بناء فعل وقوله وماصيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له تصريح (قوله وماسوى أفعل ونفعل وتفعل و يفعل) أى لان هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى اه سم ومثال ماسواه ايدحرج و يستخرج (قوله وماسامت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سامت الخ وقوله و بناء فعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ماصيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثى) أى وغير الثلاثى لان ماصيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى سم (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لماصيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثى (قوله مجردين عن الضمير) اذلو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لان العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية أى الموضوعة (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أى من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضى المجهول و ينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدو يبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لخرزة وقوله لطائر فدئل و ينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفى التوضيح مايؤيده و ينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما فى سم وغيره وصدر فى القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما فى القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم

كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز (كذلك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كاحمد و يعلى) أى مما يمنع الصرف مع العلمية ووزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالمختص مالا يوجد فى غير فعل الا فى نادر أو علم أو أعجمى كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وماسوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وماسامت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله و بناء فعل وماصيغ للامر من غير فاعل والثلاثى نحو انطلق ودحرج فاذا سمى بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودحرج ورأيت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدو يبة و ينجلب لخرزة وتبشر لطائر و بالعلم من نحو خضم

بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس و بالاعجمى من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والعجمى لاحكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى

والاستبرق الديباج الغليظ (قوله اما لكثرته فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر فى الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء نحو خاتم بالفتح مصروف الا أن يكون أطلق بناء على ان الغالب ان أكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كائمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة و بالدال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل اه تصريح ونقل البعض عن البهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان اوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل فى الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر فى الفعل فتقطن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كما فى نرجس ونهشل * واعلم أنه يدخل فى كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظرا الى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا الى جزئها فتأمل اه اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فاوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فمن نظائر أفكل من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصر وأدخل وأخرج (قوله باحدهما) أى بهمزة أحدهما أى أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أى المعلل بهما الاولوية وهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من انهما الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم (قوله نحو يرمغ) بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانهما كائمد فانهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير فى الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرته فى الفعل أو حكما بان يكون القياس يقتضى كثرته فى الفعل لانه أنسب به لان أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم و يدل على هذا الحمل تمثيله باحمد و يعلى للغالب لانهما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) أى لانه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل (قوله الثانى قد فهم من قوله الخ) عبارة السندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما فى الشاطبى كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا ينصرف وبدليل الرد عليه بعد بان العرب اجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع ادلو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن فعل كأكل وضرب

تدل على معنى فى الفعل دون الاسم كافكل وأكلب فان نظائرهما تكثر فى الاسماء والافعال لكن الهمزة من أفعل وافعل تدل على معنى فى الفعل نحو اذهب واكتب ولا تدل على معنى فى الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح باحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمع وتنضب فانهما كائمد فى كونه على وزن يكثر فى الافعال ويقل فى الاسماء وكافكل فى كونه مفتتحا بما يدل على معنى فى الفعل دون الاسم

(تنبيهات)

الاول قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما اصله للفعل كما فعل فى الكافية او ما هو به أولى كما فى شرحها والتسهيل اجود من التعبير عنه بالغالب

*الثانى قد فهم من قوله نحو الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله

* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجربها فجلا جملة من فعل وفاعل لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فعلل وكلامه فى موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) فجملة جلا فى موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى كما مر فى النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظر فى تفريع هذا على سابقه بأنه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح بها عبارة التوضيح وهى واجيب بانه يحتمل ان يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد سمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصريح (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) ٣ أى بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور (قوله ان يكون لازما) أى للكلمة فنحو احمد لازم له وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن قطع ونحو ابلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير ان كان غالبا لكونه مبدوأ بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنه فى اللفظ لان أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أى أو غالبا لكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبع فى كتابة ذلك على الشرط الاول تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مخلين (قوله الثانى أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بانه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه من نحو ردوقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة فى قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن فى شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) أى على لغة الاتباع فيه فان سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام فى ابنم على اللغتين دماميني بحذف (قوله وفى الرفع شبيها بالامر من خرج) رد بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه فى هذه الحالة أقوى من صرفه لو سمى به انصرف وان كان فى النصب شبيها بالامر من علم وفى الجر شبيها بالامر من ضرب وفى الرفع شبيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم ٣ (قول المحشى أى بالكسر فهم أن قوله فلا تجره من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه

فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد * والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر فى الفعل وان غلب فى الاسم فاجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه أشهر فى الاسم * الثالث يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما أن يكون لازما * الثانى أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم نخرج بالاول نحو امرئ فانه

تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثانى نحو ردو قيل فان أصلهما ردد وقول ولكن الادغام والاعلال أخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلى ولو سميت رجلا (١٩٨) بالبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين * احدهما ماخرج الى مثال غير نادر ولا اشكال فى صرفة نحو رد وقيل والآخر ماخرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء لم تحل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن مادخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه الرابع اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول فذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما الى أنه ممتنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا (ومايصير علما من ذى ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف) أى ألف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها أى

فى الحالين الاولين (قوله ولكن الادغام) أى فى ردو الاعلال أى فى قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أى ضم الباء الاولى وأما الهمزة فمفتوحة كما فى الفارضى قال الدمامينى واحترز عن ألبب بفتح الباء الاولى فانه لاخلاف فى منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه باين الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فانه بوزن اكتب واقتل اه زكريا والظاهر أنه لاحاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لان الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن قال فى الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك فى الافعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به الا أنه نادر فيه سم (قوله الى بناء انتحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده (٢) فى القاموس (قوله مادخله الاعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فانه أعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن بريد أجيب بانه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل فى الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الالف وان كان حذفا عارضا مع أن فيه مايدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات دمامينى (قوله ممتنع الصرف) أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهى بمنزلة الهمزة دمامينى قال فى الهمع ويجرى القولان فى يعفر علما اذا ضم يأؤه اتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا فى بدل همزة أفعل كهراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أى بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتى (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الالحاق بالمنع كالف التأنيث لان الملحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله لشبهها بألف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فانها تفارقها من حيث ان ألف التأنيث لا يقبل ماهى فيه التنوين ولا تاء التأنيث ومافيه ألف الالحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرئ فى السبع (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن الف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الالف فتمنع وهمزة الالحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده فى التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء)

٢ (قوله ولم أجده فى القاموس هو بالتاء محرف والذى فى القاموس انتحل بالقاف كجردحل اه

في مثال صالح لالف التأنيث نحو أرطى فانه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه

أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لانها مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الالحاق الممدودة الهمزة بعد الالف والف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيأتى فى باب التأنيث (قوله فى مثال) أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان فى الكلمة اه (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للالحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الالحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث كحبلى (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تقع فى مثال صالح لألف التأنيث (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للالحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتأنيث قال الفارضى لان علباء لا يوازنه شئ من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى علامة التأنيث (قوله وشبه الشئ) بتحريك شبه (قوله لشبهه بهابيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة (قوله فى استعمال عربى) أى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح موثوق بعربيته قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية (قوله حكم ألف التكثير) أى التى أتى بها لاجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كالف الالحاق فيقال قبعثراة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقدسها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به اه تصريح والقبعثرى الجمل العظيم والفسيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما فى شرح الكافية وتصحح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف فى قوله أو كتعلا لان تعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ماقبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاماطة وان كان خلاف مامشى عليه فى الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كتعلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذا به) الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذا على المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فالمانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لانه فى الاصل صفة أفاده السيوطى (قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الاحاطة اه تصريح فهى علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لامكان حمل العلم فى كلامه على مايشمل العلم حكما وهو مايشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة

بها بيبل فى الوزن والامتناع من الالف واللام وكحمدون عند ابى على حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة يرى أن حمدون وشبهه من الاعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما فالحق بمامنع صرفه للتعريف والعجمة المحضة

﴿تنبيهان﴾ الاول كان ينبغى أن يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال وألف الالحاق مقصورا منع * كعلقى ان ذا علمية وقع * الثانى حكم ألف التكثير كحكم ألف الالحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم (والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر) أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء * أحدها فعل فى التوكيد وهو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية هذا مامشى عليه فى شرح الكافية وهو ظاهر مذهب سيبويه اختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا

ورده فى شرح الكافية وأبطله وقال فى التسهيل بشبه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جمع لا أعرف له فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة عن فعل لان قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر فى أحمر وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافى واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الاول لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمراء وصفراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك * الثانى علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر ونغل وهبل وجشم وقثم وجمح وفزر ودلف فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن أفعل وهو نغل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر السبع أن الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فائدتين احداهما لفظية وهى التخفيف والاخرى معنوية وهى تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الاد وهو العظيم فهمزته أصلية فان وجد فى فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث والعلمية

(قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله) فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبه العلمية) أى نظر الكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف فى قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغى أن يقول ولان مذكره الخ لان هذا تعليل آخر للناظم ولبنه غير تعليل ابن هشام السابق فى قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنيعه يوهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح أفاده البهوتى (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالى) أى لان فعلاء الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى دماميني (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدماميني (قوله وجمعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو عدل وقثم وبلع وجحى فجملة الاعلام الموازنة لفعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما فى الفارضى قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول أل عليه اه (قوله ونغل) قال أبو حيان لان ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال فى الصحاح النغل بالتحريك زوائد فى الاسنان واختلاف منابتها رجل انغل وامرأة ثعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أى غير العلمية لان الكلام فى العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دماميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح فى أن المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهى التخفيف) أى بحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصروفا الخ) ومالم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل فى الاسماء وغيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما وليس ببعيد قاله الخضراوى اه تصريح وعبارة الاشباه للسيوطى قال فى البسيط لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال * أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثانى الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل سنع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو نحوى كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لى أن هذا القيد لكون الكلام فى الاعلام وان ماورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا استحق منع الصرف (قوله من الود) أى مشتق من الود وقوله من الاد أى مأخوذ من الاد لان الاد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) أى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها فى

ونحو تتل أسم أعجمى فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثى للعجمة اذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مكان غيره ويلتحق بهذا النوع ماجعل علما من المعدول الى فعل فى النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف

السبع (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أى الثانى (قوله حكم عمر) فان نكر زال المنع سيوطى (قوله لأن عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ماهو عليه فاعتبر مانعه العلمية وبقاء لفظ العدل دماميني (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكانه انما زاد قوله فالأصل الخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه فى قوله أما العدل الخ وان لم يذكر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا اريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتى (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال فى مبحث اذا من المغنى وعمل العامل فى ظرف زمان يجوز اذا كان احدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر اه واستشكل بان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الطرفين على الآخر فلا عموم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على مايشمل ماقبل الفجر (قوله فعن اللفظ بال) أى عن لفظ سحر المقرون بال أى العهدية كما فى الدماميني وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا اريد به معين فحقه أن يكون مع الاضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بال الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بانه معدول عن ذى اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بال أخصر من التعريف الاضافى والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعها انما ارتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الأضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل أن يعرف بال أو بالاضافة واعلم أن عدل سحر تحقيقى لاتقديرى لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بال بخلاف التقديرى فانه لادليل عليه الا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق مانطقوا باصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أى الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الاسحار المعينة أى والأصل عدم تعدد الوضع فالاقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ماصرح به فى التسهيل) استشكله أبو حيان بان المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لايجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر مع باختصار (قوله الى أنه مبنى) هذا ثانى اربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلى والشلوبين الصغير رابعها أنه لامعرب ولامبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجعول ظرفا فان نكر صرف وأن اريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصلى والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده فى التصريح فالتغيير

وهو أحق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيبويه وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه * الثالث سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل أن يعرف بال أو بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف أما العدل فعن اللفظ بال فانه كان الاصل أن يعرف بها وأما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ماصرح به فى التسهيل وقيل يشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومىء اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى الى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف

التعريف قال فى شرح الكافية وماذهب مردود بثلاثة أوجه أحدها ان ماادعاه ممكن وماادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف

ماادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه * الثانى أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه فى موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت فى قبل و بعد والمنادى المبنى * الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين فى قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا * لتساويهما فى ضعف سبب البناء

على العدل فى اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله ما ادعاه) أى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذى علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ماسلكه اسلم له فسقط مانقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبنى لان بناءه على الفتح مع أنه فى موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أى جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أى اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبنى عنده مطلقا زكريا (قوله فى ضعف الخ) وفى كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبنى وهى مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما فى عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفى عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجود الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم ان هذا من تتمة كلام المصنف فى شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى تأخيره عن جملة الاقوال فى سحر المعرفة (قوله الى أنه معرب) أى ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلى والشلوبين انما هو فى علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فان كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذى ال (قوله من يعربه فى الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بان الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الاصل فى الاسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فانهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الاصل بالكلية فاعرفه (قوله ويبنيه على الكسر) أى لما يأتى قريبا (قوله يبنونه على الكسر) أى بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتى ولا خلاف فى أعراب أمس وهى أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بال وانما بنى لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص (قوله اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أى ويبنونه على الكسر فى غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما (قوله لامتناع الفتح فى موضع الرفع) قال البعض أى لعدم وجدان الفتح فى لسانهم فى موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح فى الاحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح فى كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح فى الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالرجز الخ) هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضرر فى

بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه فى بعض المواضع وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا اه وذهب السهيلى الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ماذهب اليه الجمهور (تنبيه) نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس عند بنى تميم فان منهم من يعربه فى الرفع غير منصرف و يبنيه على الكسر فى النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب مالا ينصرف فى الأحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بنى تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبى الربيع أن بنى تميم يعربونه اعراب مالا ينصرف تخريج اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز أنى رأيت عجبا مذ أمسا * قال فى شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح فى موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح فى أمسا

فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه و يدل للاعراب قوله اعتصم بالرجاء أن عن بأس وتناس الذى تضمن أمس وأجاز الخليل فى لقيته أمس أن يكون التقدير بالامس فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة اعراب قال فى شرح الكافية ولا خلاف فى اعراب أمس اذا أضيف أو لفظ معه بالالف واللام أو نكر أو صغر أو كسر (وابن على الكسر فعال عاما * مؤنثا) أى مطلقا فى لغة الحجاز بين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث قاله الربعى وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور تقول هذه حذام وو بار ومررت بحذام وو بار ومنه قوله اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام (وهو نظير جشما) وعمر و زفر (عند تميم) أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى

تخريج انسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أى نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمس فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أى أمسى هو أى المساء (قوله وأبو القاسم) أى الزجاج (قوله و يدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم (قوله اعتصم) أى تمسك وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بان من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اضمار الباء فالكسر اعراب لا بناء (قوله أونكر) أى أريد به يوم من الايام الماضية مبهم كما فى التوضيح بقى ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كان يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضى ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذى يليه يومك و يكون التقييد باليوم الذى يليه يومك لانه الغالب فى ارادة المعنى اه سم ور بما يشير الى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أوصغر) أى على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان (قوله أوكسر) أى جمع جمع تكسير على آمس كافلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما فى قول البعض بأن قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أى سواء ختم براء أولا والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناءه على الكسر مطلقا واعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافى ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا للمار من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع لشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فاسقط التأنيث (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أى التى فى المعدول عنه (قوله لتوالى العلل) أى العلمية والتأنيث والعدل ورد بان اذر يجمان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد و يجاب بانهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسم لمكة وسكاب اسم لفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم ى عظيم كما فى سم (قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أى لان التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيره وأجاب الدمامينى بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم فى عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهرى كزينب وهو أقوى على ما لا يخفى وهذا فيما ليس آخره راء فاما نحو وبار وظفار وسفار فاكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز

ومردهر على و بار *
فهلكت جهرة و بار

﴿تنبيهات﴾ الاول
أفهم قوله مؤنثا ان
حذام و بابه لو سمى به
مذكر لم يبن وهو كذلك
بل يكون معربا ممنوعا
من الصرف للعلمية
والنقل عن مؤنث
كغيره ويجوز صرفه
لانه انما كان مؤنثا
لارادتك به ما عدل
عنه فلما زال العدل
زال التأنيث بزواله
* الثانى فعال يكون
معدولا وغير معدول
فالمعدل اما علم مؤنث
كحذام وتقدم حكمه
واما أمر نحو نزال واما
مصدر نحو حماد واما
حال نحو * والخيل
تعدو فى الصعيد بداد
* واما صفة جارية
مجرى الاعلام نحو
حلاق للمنية واما صفة
ملازمة للنداء نحو
فساق فهذه خمسة
أنواع كلها مبنية على
الكسر معدولة عن
مؤنث فان سمى
ببعضها مذكر فهو
كعناق وقد يجعل
كصباح وان سمى به
مؤنث فهو كحذام
ولا يجوز البناء خلافا
لابن بابشاذ وغير

اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر اه (قوله لان لغتهم الامالة) أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا اكثرهم فقط و يدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقو به بترتب الامالة التى هى لغتهم عليه و بعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يخرج الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أى حيث كسر الاول بلا تنوين كما فى الفارضى ورفع الثانى بالضمة قال الدنوشرى فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمى فليس عنده الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بنى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناسابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال فى شرح الشذور وقيل ان و بار الثانى ليس باسم كو بار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا بار وابالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار وابالواو والالف كما يكتب ساروا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أى لان حذام انما كان مؤنثا لانك أردت به فى حالة كونه اسما لانثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعله اسما لمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون فى حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم تر ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال فى التسهيل وفتح فعال أمر لغة أسدية قال الدمامينى فيقولون نزال بفتح الآخر ايثار للتخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق و بلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قريب وادى القرى به مسجد للنبى صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية مجرى الاعلام) أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الامر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار انه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أى فى الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أى فى الاعراب والصرف (قوله وان سمى به مؤنث الخ) أتى به تتميما للتقسيم والا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو كحذام) فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منه صرف على لغة تميم وان كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو حذار و يسار اه دمامينى (قوله ولا يجوز البناء) قال الدمامينى أى فيما سمى به مذكر اه أى لا فيما سمى به مؤنث حتى يعترض بان فى كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بحذام جواز البناء فيناقى قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره

المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو سمى بشئ من هذه مذكر انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق

قبل

(واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهى ما امتنع للعلمية والتركيب أو الالف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الالف أو العجمة أو وزن الفعل أو الف الالحاق أو العدل تقول رب معد يكرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم واحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهاب أحد السببين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهى ما امتنع لالف التأنيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فانها لا تصرف نكرة فلو سمى بشىء منها لم ينصرف ايضا أما ما فيه ألف التأنيث فلانها كافية فى منع الصرف ووهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتى فعلان أو وزن أفعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل

قبل قوله وان سمى به مؤنث الخ لسلم من الابهام (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) اى مما يمكن تنكيره فلا يرد ان فعل فى التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نية الى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال الخ) أى لان ألف التأنيث كافية فى المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله كل معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما بينى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الاول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثانى اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بان أل لا تجامع العلمية (قوله فى لغة بنى تميم) راجع لامس فقط أى وأما فى لغة الحجازيين فمبنى على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة ببباق (قوله عددا كان) أى غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريا من التكرار الذى فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغنى عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو مفعل) لا يشمل أخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أو مفعل لشمله (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصف بالحمرة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماة باحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى ابهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقا لعدم التعبير بقولنا مسمى باحمر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الاصل لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش فى باب سكران فصرفه) أى عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحمر) أى عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال خالف المبرد والاخفش فى أحد قوليه فى باب أحمر فصرفاه ثم قال والفراء وابن الانبارى فقالا ان سمى بأحمر رجل أحمر الخ ثم قال والفارسى فى بعض كتبه لجوز الصرف وتركه لكان اخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الاول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش فى باب سكران فصرفه (قوله الاول منع الصرف) أى لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثانى الصرف) أى لان الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير (قوله والاخفش فى أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازنى سأل الاخفش لم صرفت أربع فى نحو مررت بنسوة أربع فقال لانا فى الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر اذا نكرته يعنى فى كونه وصفا فى الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك كذا فى

واما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فذهب سيبويه أنها اذا سمى بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل قال فى شرح الكافية وكل معدول سمى به فعدله باق الا سحر وأمس فى لغة بنى تميم فان عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد اخطأ وقوله ما لم يقل والى هذا اشرت بقولى وعدل غير سحر وأمس فى * تسمية تعرض غير منتفى وذهب الاخفش وأبو على وابن

برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شىء من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فللالف واما ذو الوصف مع زيادتى فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعل فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش فى باب سكران فصرفه واما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثانى الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش فى أحد قوليه ثم وافق سيبويه فى كتابه الاوسط قال فى شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه والثالث ان سمى باحمر رجل أحمر

لم ينصرف بعد التنكير وان سمى به أسود أونحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانبارى والرابع أنه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسى فى بعض كتبه وأما المعدول الى فعال أومفعل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف فى الحمر اذا نكر بعد التسمية

﴿تنبيه﴾ اذا سمى بافعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله فى شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التى كان عليها اذا كان صفة فان وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا أو تقديرا اه فان سمى به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضى اجراء الخلاف فى نحو أحمر فيه (ومايكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى) يعنى ان ما كان منقوصا من الاسماء التى لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التى احدى علتيها العلمية أومن الانواع الخمسة التى قبلها فانه يجرى مجرى جوار وغواش وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلاوجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله فى غير التعريف اعيم تصغير اعمى فانه غير منصرف فيعتنى للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت باعيم ورأيت اعيمى والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفه كما فى نحو جوار

الفارضى (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية فى وجود المشتق منه وهو الحمرة فى المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وتركه صرفه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية أى بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كان سمى باكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أى لان أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمى به صار دالا على الذات فقط واذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وأن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتى وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بان مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين اذا وجد بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما الثانى ان ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا وممن صرح بهذا وبكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى يتازع فيه ما تقدم فى الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة باحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية باحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى الابهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار فى أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففى محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما فى الشرح من تعليل عدم العود بان الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فتامل على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله ومايكون منه منقوصا الخ) أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتفى نهج جوار فى اعرابه فلو سميت بيرمى ويقضى أو لمته اعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو والياء أجريته مجرى جوار وتقول فى النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت أن الاسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم ردت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمى واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغز ومررت بيغزو ورأيت يغزى الا ان هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التى لا تنصرف) يشير الى أن الهاء فى منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير فى وما يكون منه ما التعريف فيه أثر او بان العلم المنقوص محل الخلاف

وهذا لا خلاف فيه ومثاله فى التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما فى الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائى الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعيلى ويرمى وقاضى ورأيت يعيلى ويرمى وقاضى ومررت بيعيلى وبرمى وقاضى واحتجوا بقوله قد عجبت منى ومن (٢٠٧) يعيليا * لما رأتنى خلقا مقلوليا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله ولكن عبد الله مولى مواليا (ولاضطرار أو تناسب صرف * دوالمنع) بلا خلاف مثال الضرورة قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات انك مرجلى وقوله
وأتاها أحيمر كاخى السهـ *
م يعضب فقال كونى عقيرا
وقوله تبصر خليلى هل ترى من ظعائن * وهو كثير نعم اختلف فى نوعين * أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله انى مقسم ماملكت فجاعل * جزأ لآخرتى ودنيا تنفع أنشده ابن

فيعتنى به (قوله وهذا لا خلاف فيه) أى لا خلاف فى حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا فى نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففى حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتى وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجرى مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أى عتيقا جدا وأراد به الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أى تجافى وانكمش كما فى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة (قوله مولى مواليا) باضافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسل وأغلالا وتناسب لرؤس الآى كقوارير الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآى فى التنوين أو بدله وهو الالف فى الوقف وأما قوارير الثانى فنون ليشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما فى التصريح وغيره وأما ما فى كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) أى وجوبا فى الضرورة وجوازا فى التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله انك مرجلى أى مصيرى راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيرى تصريح (قوله وأتاها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كاخى السهم أى كمثل السهم والعضب السيف وعقيرا فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث اهـ عينى وقال الدمامينى كاخى السهم من اضافة الملغى الى المعتبر (قوله أحدهما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف الالحاق المقصورة كالف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر ما ينقص) لانه اذا توان سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا أنه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون اهـ مرادى وهو مبنى على أن الضرورة مالا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع فى الشعر اهـ سم أى مما لا يقع مثله فى النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوى وضعف الرد بمنع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزأ والمعنى فجاعل منه جزأ لاخرتى وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أى لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة أى لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس وما الاصباح منك بأمثل * فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك قاله الدمامينى (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من

الاعرابى بتنوين دنيا وثانيهما أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاحمر لا من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى سلاسلا وأغلالا وسعيرا قوارير اقوارير وقراءة الاعمش بن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا

* تنبيه * أجاز قوم

صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أى للضرورة أجاز ذلك الكوفيون والاخفش والفارسى وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع وقوله وقائلة مابال دوسر بعدنا (٢٠٨) * صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند وقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت

* يشبيب غائلة النفوس غدور وأبيات أخر

* تنبيه * فصل بعض المتأخرين بين مافيه علمية فأجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ماليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع الا فى العلم وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا

* خاتمة * قال فى شرح الكافية مالا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام مالا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ومالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ومالا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالاول نحو يعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير

(قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد) كسلاسلا وسبب جعهم له جمع السلامة نحو صواحبات فاشبه الآحاد اه دمامينى (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله وأباه) أى منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف مالا ينصرف فانه رجوع الى الاصل فاحتمل فى الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الاصل (قوله طلب الازارق) أصله الازارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاى على الراء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهى الجيش واذ ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرها وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد فى شيبب بشين معجمة مفتوحة فوحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شيبب بن زيد رأس الازارقة كذا فى العينى وشيخ الاسلام فقول البعض فى هوت أى سقطت فيه شئ (قوله بين مافيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية فى نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لان لها من القوة مالبس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا فى حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود احدى العلتين لانه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل (قوله فأجاز منعه) أى فى الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا الثانى المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار الرابع يجوز فى العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دمامينى (قوله وسرحان بخلاف سكران لانك تقول فى تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اه دمامينى وهو بكسر السين كما فى القاموس وفسره بمعان منها الذئب والاسد والمراد المجعول علما (قوله وعلق) هو فى الاصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو فى الاصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اه (قوله بزوال مثال العدل) اذ العدل فى عمر تقديرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا فى أحد بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر دمامينى (قوله نحو تحلىء) ضبطه فى التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح فى شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كقنفذ وجندب الشئ المقيم الثابت اه والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين فى توسط وتهبط

* والثانى نحو عمر وشمر وسرحان وعلق وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها بان عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفى سرحان وعلق وصيغة منتهى التكبير والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع يبطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جئ فى التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل * الرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا

الامنع الصرف والله أعلم ﴿اعراب الفعل﴾ (ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كـ تسعد) يعنى انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قاله البصريون ولا نفس المضارعة كما قاله ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائى واختار المصنف

الاول قال فى شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثانى فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل فان الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه التجرد اه ورد الاول بان التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى وأجاب الشارح بانا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ تقتضى تغييره واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى ﴿تنبيه﴾ انما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تباشره نون

بأن يقال توبسيط وتهبيط أما تحلى وترتب فلم يحذف منهما شئ فكلامه بالنظر للبعض (قوله الامنع الصرف) أى لوجود التاء لفظا

﴿اعراب الفعل﴾

(قوله حينئذ) أى حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافع التجرد) لان الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية اه دماميني لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائى) قال وانما لم تعمل مع عاملى النصب والجزم لقوتهما عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه ان المراد الحلول فى الجملة اه حفيد وأيضا قالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ أثر العامل لا يغير الا بعامل آخر اه تصريح (قوله بنحو هلا تفعل) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل) ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا لعله لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة فى تأويله لانها حال أى أى شئ ثبت لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذى تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما مما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بان رافعه التجرد بان مجردا بطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرافع التجرد وانما يقتضيها بطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بانا لا نسلم الخ) هذا جواب بمنع أن التجرد عدمى وتسليم أن العدمى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدمى لكن لا نسلم أن العدمى لا يكون علة للوجود على الاطلاق بل ذلك فى الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودى (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الاعراب) قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله نون الاناث اه وهو تابع فى ذلك لشيخه سم قال شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع احدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبى وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بالظن والشرط كذلك فى السيوطى (قوله أى الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بان وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أى معه وخصه بالذكر لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشرى الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بانه لا دليل عليه وبانها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم فى فلن أكلم اليوم انسيا والتكرار بذكر

توكيد ولا نون الاناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الاعراب (وبلن انصبه وكى أى الادوات التى تنصب المضارع أربع وهى لن وكى وان واذن وسيأتى الكلام على الاخيرتين فاما لن فحرف نفى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن أضرب ولن أقوم فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفى ولا تأكيده خلافا للزمخشرى الاول فى أنموذجه والثانى فى كشافه وليس أصلها لا فابدلت الالف نونا

خلافا للفراء ولا لأن فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى * (تنبيهات) * الاول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير * الثانى تأتى لن للدعاء كما أتت لا كذلك

وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله لن تزالوا كذلكم ثم لازا * تلكم خالدا خلود الجبال وأما فلن أكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس مثله لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب أو الغائب ورده قوله ثم لازلت لكم * الثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقه والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة * وأما كى فعلى ثلاثه أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كى تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم * الثانى أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما فى قوله اذا أنت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار أن بعدها وأما قوله كيما أن تغر وتخدعا فضرورة * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما فى نحو لكيلا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعده أن كقوله

أبدا فى ولن يمتنوه أبدا وأما التأبيد فى لن يخلقوا ذبابا فلامر خارجى لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بان القائل بالتأبيد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ ولا ظاهرا ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف لان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على مافهم بالتضمن كذا فى الثمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائى) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جوازه الخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز عمرا قال يتصبب زيد قال الدمامينى انما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عمرا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجىء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على فعله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عمرا قال يتصبب زيد اهملخصا (قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشئ بالتركيب دمامينى (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفى له صدر الكلام وردبان ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر * مه عاذلى فهائما ان أبرحا * (قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على انه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة فى عينى بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشئ فى فمى فضارعه يحلو شمنى والكاف فى قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله لن يخب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت (قوله اسما مختصرا من كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سوأ فعل أى سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أفوم كذا فى القارضى (قوله كى تجنحون الخ) أى كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من تأرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم شمنى (قوله كيما يضر وينفع) أى للضر والنفع (قوله وقيل ما كافة) أى كفت كى المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أى وجوبا كما سيشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل فى التسهيل اظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختيارا (قوله كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيرى كما قاله الثمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وصدر البيت فقالت * أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثانى فظاهر وأما الاول فلان كلا حرف مصدرى استقبالى (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سيوطى (قوله لدخول حرف الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرفى جر فى الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون

أردت لكيما أن تطير بقربتي * احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بان وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ويترجح هذا الثاني بامور * الاول ان أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل * الثاني ما كان أصلا في بابه لا يكون مؤكدا لغيره * الثالث أن أن لا صقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة (٢١١) ويجوز الامران في نحو جئت

الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كي لا قرأ الا أن يقال الضرورة داعية الى التوكيد هنالك أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط الى كون خصوص كي تأكيدا للام لاندفاعها بكون أن تأكيدا لكي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتي أن جعل كي تأكيدا للام أولى من جعل أن تأكيدا لكي من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي) تمامه وتركها ثنا بيداء بلقع * تطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض التي يبيد أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شئ فيها شمني (قوله لا يكون مؤكدا لغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ما قدمه جوازه بمرجوحية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكي وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن والحاصل أنه أفرد كلا بتنبيهات ذكرها في مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شئ والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما يأتي قريبا ولا قوله في غير الجر لان ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا في الجر ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما في كيمه استفهامية لا لان الاصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى انه لا يلزم صدريتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير شمني (قوله كي لتقضيني) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العيني قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكي بل بان المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بانها مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أي والنصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بان التصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهي موصولة سم (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينهما وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطي وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجمال والابهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمني وقوله فاحبسنه أي عن النظر الينا وقوله كما

كي تفعل كيلا يكون دولة فان جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها * ﴿تنبيهات﴾ * الاول ما سبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى أنها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيما على تقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ومما يرد قولهم قوله

فاوقدت نارى كي ليبصر ضوؤها وقوله

كي لتقضيني رقيقة ما * وعدتني غير مختلس

لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى أنها حرف جر دائما ونقل عن الأخفش * الثاني

أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي أتعلم ومنعه الجمهور * الثالث اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار * الرابع زعم الفارسي أن أصل كما في قوله * وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر كيما فحذفت الياء

ونصب بها وذهب المصنف الى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله

لا تشتم الناس كما لا تشتم الخامس اذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بان مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كى والاول أولى لان أن أمكن فى عمل النصب من غيرها فهى أقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة و (كذا بان) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو وان تصوموا والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى (لا بعد علم) أى ونحوه من أفعال اليقين فانها لا تنصبه لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان نحو علم أن سيكون أفلا يرون أن لا يرجع أى أنه سيكون وأنه لا يرجع وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله

رضى عن الله ان الناس قد علموا * أن لا يدانينا من خلقه بشر فما شذ نعم اذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج

يحسبوا قال شيخنا السيد أى يظنوا من حسب كما فى نسخة قديمة بيدى من شرح الكافية ضبط قلم ونظر بتاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك الينا بل الى غيرنا ليظنوا أن هواك للشئ الذى تنظر اليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغنى وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة اه وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع وأجيب بان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بان مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وان رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسى وأنه يمكن أن يقال ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل فى كما تكونوا نولى عليكم كذا فى الشمنى وأنا أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وأن أسهل مما قاله وما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسى أن تكون الكاف تعليلية ومامصدرية كما فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله * أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * فاحفظه (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة هم (قوله كذا بأن) هى أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والنى من بعد ظن (قوله رضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بيانى مسوق للتعليل وقوله ان لا يدانينا اى يقاربنا فى المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما فى الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الا بان تقوم وقوله فجرى الخ أى فعومل معاملة قولك أشير الخ فى نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى وهو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندى نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا مبرر له فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يلزم من ذلك تيقن حصوله فى المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه وقال الرضى انما وجب كونها مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة فى التوكيد وأما أن المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع فى قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا والمتبادر من عبارة التصريح والهمع

والذى

مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وقيل يجوز بلا تأويل ذهب اليه الفراء وابن الانبارى والجمهور على المنع

(والتى من بعد ظن) ونحو من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حينئذ (تخفيفها من ان) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرىء بالوجهين وحسبوا (٢١٣) أن لا تكون فتنة قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع تكون، والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا ﴿تنبيهات﴾ الاول أجرى سيبويه والاخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله

أخاف اذا مامت أن لا أذوقها

ومنع ذلك الفراء الثانى أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى اذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا

قال فى التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو امكان تقدير عامل مضمر * الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك اقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد * الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة وانشدوا

والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الانبارى بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتى من بعد ظن الخ) قال ابو حيان وليس فى الواقعة بعد الشك الا النصب سيوطى (قوله واعتقد حينئذ) أى حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أى لان الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل فى قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لانها التى يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون ان مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أولن أو ما أشبههما من الحروف التى تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابه سم (قوله لتيقن الخوف) أى عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذى يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أذوقها) أى برفع أذوق كبقية القوافى والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أى فأوجب النصب فى تلك الصورة ونقله فى الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع (قوله تمعددا) أى قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو امكان تقدير عامل مضمر) أى كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجار والمجرور متعلق باجلد المحذوف لا المذكور دمامينى (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرنى أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغز به فيقال ابن جواب لما وبم انتصب أدع والجواب أن الاصل لن ما فادغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للالغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لما فاته قوله لن ادع القتال بل منصوب بان مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الالغاز قوله

عافت الماء فى الشتاء فقلنا * برديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الاصل بل رديه بون عديه من الورود أى اشربيه تجديه سخينا (قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح

الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحده مشددة أبو قبيلة ثمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة واللحيانى من البصريين كما فى الهمع (قوله اذا ما غدونا) أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الامر (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع الى الحاجة المذكورة فى البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاثقال وهى الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتركها) حصر المنصوب فى فتركها لانه المنصوب نصا بخلاف فتردها اذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتى أن مفسرة الخ) وضميرا للمتكلم فى قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب فى نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما فى قوله

أباخراشة أما أنت ذا نفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع

ورجحه فى المغنى بامور منها مجىء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها قيل ونافية كان المكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشرى وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أى حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشرى لا يرى ذلك فى الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أى لمتعلق فعل قبلها قال الرضى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه أن قم أى كتبت اليه شيأ هو قم أو ظاهرا نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه دماميني (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقى قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما فى الفارضى وغيره وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضى وقلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشرى فى أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بامرت واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فمعنى شرطهم أن لا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجد أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بدلها باى وكتبت اليه بان افعل أو كتبت اليه ان افعل اذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهى مصدرية فى الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما فى المغنى وفيه عندى نظر لانه انما يظهر فى المفسرة التى ليست فى معنى المفرد كما فى زيد اضربته لا فى المفسرة بعد أن للمفعول لان الظاهر أن هذه فى محل نصب تبع المفسرته لانها معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفى كلام الكافيجى ما نصه الظاهر أن الايحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية فى المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية فى اللفظ مع كون أن زائدة فشئ

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا
تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب
وقوله
أحاذر أن تعلم بها فتردها
فتتركها ثقلا على كما هيا
وفى هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتتركها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا لمجزوم * الخامس تأتى أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه أن اصنع الفلك

آخر فتدبر (قوله وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى فى ان امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ ﴿فائدة﴾ اذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه مغنى أقول يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهى (قوله التالية للما) أى التوقيتية كما فى المغنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى التى بمعنى الا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره فى كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو ما دخلت عليه جواب القسم وسيأتى هذا الخلاف فى بحث عوامل الجزم (قوله ومالنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد فى غير ذلك اه تصريح ووجه زيادتها فى الآية أن مالنا ونحوه كمالك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالى لا أرى الهدهد أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لان دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا فى الدمامينى (قوله لتأوله بما منعنا) أى فان لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو أن لا نقاتل اه قال الدمامينى قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس فى كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منعته عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لا زائدة) أى كما لزم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغنى لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على انها مصدرية (قوله فى ان لا نقاتل) فتكون ان مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا (قوله والفرق بينها الخ) هذا رد لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حملا) اى بالحمل على ما بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم اه مغنى قال الدمامينى ولا حاجة الى جعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استحقت) اى أن عملا اى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق باعمل (قوله وذلك) اى استحقاق ان العمل (قوله لمن اراد ان يتم) اى بالرفع والقول بأن اصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله ان تقر آن الخ) اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجتى خف تحملها * وتصنعا نعمة عندى بها وبدا

او من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره اسألكما واما فى محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة اى

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم
فى رواية الجر وبين القسم ولو كقوله
فاقسم أن لو التقينا وأنتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم
وأجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى ومالنا أن لا نقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة فى ذلك لانها فى الآية مصدرية فقيل دخلت بعد مالنا لتأوله بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول ولان اصل أن لا تكون الا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل ومالنا فى أن لا نقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم فى البيت الاول والحرف فى الثانى (وبعضهم) أى بعض العرب (أهمل أن حملا على * ما أختها) أى المصدرية (حيث استحقت عملا) أى

واجبا وذلك اذا لم يتقدمها علم اوظن كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان تقر آن على اسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا احدا هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة

هى أن تقرآن والشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بانه لامانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذهو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقد يجاب بان مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم اوظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون فى الامهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لاينافى كونها أما اذ لا يلزم فى الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم اهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا الاكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا الشيخ اونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو فى والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد وقوله أوقبله اليمين اما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ أومبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا مايشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لان له تحققا فى الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دماميني (قوله فيجب الرفع فى اذن تصدق الخ) أى لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدرة) أى فى جملها بحيث لا يسبقها شئ له تعلق بما بعدها وانما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اه دماميني وفى الشمنى أن ترك تصدرها داخلة على المضارع انما يكون فى ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون مابعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك أوجوابا للشرط قبلها نحو ان تزرنى اذن أكرمك أولقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن انتهى وفى الموضع الاول خلاف كما فى الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال وأجازه الكسائى بعد اسم ان نحو انى اذن أهلك أوأطير أواسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيد اذن يكرمك (قوله أهملت) أى وجوبا بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبة همع (قوله بمثلها) أى بمثل مقالته سابقا ممن على وقوله لا أقيلها أى لا أترك مقالتى سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى امارة مصر لا الخلافة العظمى كما فى الشمنى وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن على فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على انه ان قال له عبد العزيز ثانيا تمن على لا يتمنى الا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وارجاع الضمير للمقالة هو ماقاله الدماميني والعينى وأرجعه الشمنى لخطة الرشد فى قوله قبل

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما * بدا لى من عبد العزيز قبولها

والشاهد فى قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر اذن لكونها جواب قسم سابق عليها فى قوله حلفت برب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم مافى كلام الحواشى من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أى غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على مافى القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصريح (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لان القسم تأكيد لربط اذن ولا لم يعتد

(تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن اهمالها مقيس

(ونصبوا باذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا أو قبله اليمين) أى شروط النصب باذن ثلاثة * الاول أن يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع فى اذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحبك * الثانى أن تكون مصدرة فان تأخرت نحو أكرمك اذا أكرمت وكذا ان وقعت حشوا كقوله

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها
وأمكننى منها اذا لا أقيلها

فاما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا
انى اذن أهلك أوأطيرا

فضرورة أو الخبر محذوف أى انى لا أستطيع ذلك ثم استأنف اذن أهلك فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى * الثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع فى نحو اذا أنا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرميهم بحرب
* يشيب الطفل من قبل المشيب

واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء

بها فاصلة فى أن فكذا فى اذن سيوطى (قوله والدعاء) نحو اذن عفر الله لك اكرمك (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب الفراء الى انه يبطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص احفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدر أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيوطى قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو يازيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكسائى النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لانهما فى تأويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفعا) وقد يجزم أن اقتضاه الحال كما سيأتى فى الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما فى الرضى لانها غير متصدرة فى الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو ألفاء استئنافية كما اذا قيل لك آتيك غدا فقلت له مستأنفا واذن اكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظى والمحلى بقرينة التمثيل اه ويدفع بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظى لانه معرب لفظا ومحلا فهو بماله محل فتدبر (قوله ألغيت) أى وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أى بين جزأى الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أى جملتى الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لانه يناقيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافى جواز الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أى بناء على أن الواو استئنافية وقوله أو لان المعطوف الخ أى بناء على أنها عاطفة (قوله فالمذهبان) أى القول بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أى غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أى وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى اذا جئتنى وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أى حاصل والا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني وذهب الرضى الى أنها اسم واصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح لتكون فى صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعدما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لان لا معنى للشرط فى نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز اجراؤه مجرى لو فى قرن جوابه باللام نحو اذا لأذقناك أى لو كنت شيأ قليلا لأذقناك واذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذا فلا رفعت سوطا الى يدى

بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع (وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف) الواو والفاء (وقعا) وقد قرئ شاذا واذا لا يلبثوا خلفك فاذا لا يؤتوا الناس نقيرا على الاعمال نعم الغالب الرفع على الاهمال وبه قرأ السبعة ﴿تنبيهات﴾ الاول أطلق العطف والتحقيق أنه اذا كان العطف على ماله محل ألغيت فاذا قيل ان تزرنى أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أو لان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان * الثانى الصحيح الذى عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم والاصل فى اذن

وعلى الاول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما افهمه كلامه

* الثالث معناها عند سيبويه (٢١٨١) الجواب والجزاء قال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد

أي ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن أزورك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأت على أن أصلها اذا وفي حاشية السيوطي على المغني عن بعضهم أن اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا أو اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك اذن أكرمك بالرفع على ان الاصل اذا أتيتني أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله على الاول) أي على أنها حرف أما على الثاني فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ اكرامي واقع اه أي ولا من اذا وأن حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين كما يقول الزندي مستدلا بانها تعطى الربط كاذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) فيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها اذن كما في حاشية السيوطي على المغني (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك همع (قوله كما افهمه كلامه) يعني قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أي لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أي المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أي ان كنت فعلت الوكزة كافرا لانعمك كما زعمت يا فرعون فانا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك (قوله اذن أظنك صادقا) برفع أظن لانه للحال كما يفيده ما سننقله عن الرضي (قوله اذا لا مجازاة هنا) قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما في الاتقان اتباعا للمصحف العثماني قال السيوطي في حاشية المغني ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغني (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولا بالعكس لضعفها في الاهمال وقوتها في العمل (وقوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ورد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكرها دماميني (قوله وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا

تمحض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول حينئذ أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا

* الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان روى ذلك عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان أعملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف

* الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال اه (وبين لا ولام جر التزم مثل

* اظهار أن (قوله ولا يخفى رد لخروج الرضي عن المذهبين (قوله وفي حاشية الخ) لا يلاقي شيأ مما مر

ناصبة) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لا فى الآية الاولى نافية وفى الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم * لا فان اعمل مظهرا أومضمرا) لا فى موضع الرفع بعدم وأن فى موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال

مثل بمثالين (قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام فى أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها لفصلها من الفعل بلا (قوله فان اعمل) أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أوللتوكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهى أى أوللتعدية نحو أعددت زيدا ليقاتل (قوله اذا لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الآتى وبعد نفى كان الخ (قوله ماض) أى لفظا ومعنى أومعنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ اختلف فى اللام فى نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجروراخبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الاضافة والاسناد اليه كذا فى المغنى والشمنى (قوله وبعد نفى كان الخ) يعنى مالم ينتقض النفى نحو ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى نحو ماجاء زيد الا ليضرب عمرا قاله أبوحيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كى أن المراد بقوله مالم ينتقض النفى أنه لا يجوز انتقاض النفى مع لام الجحود فتأمل قال والفرق ان النفى مسلط مع لام الجحود على ماقبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى مابعدها وفى لام كى يتسلط على مابعدها نحو ماجاء زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجىء الا بقرينة تدل على انتفائه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفى مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعنى ماقبلها ومابعدها ومع لام كى مسلط على مابعدها فقط أى فاعتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار الحق لا مطلق النفى والنحويون أطلقوه وارادوا الثانى اه تصريح وبهذا يندفع تصويب قول الفاس (قوله والتى قبلها لام كى) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم هم (قوله لانها للسبب) أى فى الجملة والا فلام كى قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله ووجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هى لام كى نحو ما كان زيد ليلعب أى ماوجد للعب (قوله لان لم تنف المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى المضى لانتج مطلوبه وفى بعض النسخ لان لم تنف الماضى أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن أجازه فى أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله لمن أجازه فى ظننت أى قياسا نحو ماظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبوحيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر فى المعنى يرشد الى ذلك باطلة قال فى التصريح وبعضهم أجازه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ماجاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى اللام فى نحو ماجاء زيد ليفعل لام كى (قوله ماذكره من أن اللام الخ) لان كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر الخ (قوله والنصب بان مضمرة) انما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بان مظهرة أومضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت ان أوأضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما

من أن ان كانا اسمى مفعول أو من فاعل أعمل المستتر ان كانا اسمى فاعل أى يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو أمرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان اكون اول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفى وجب اضمار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد كان حتما أضمرا) أى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفى وهو الصواب والتى قبلها لام كى لانها للسبب كما أن كى للسبب وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجحود ثلاثة أحوال وجوب إظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفى كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست

لام الجحود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها فى أبواب النحو ودخل فى قوله نفى كان نحو لم يكن أى المضارع المنفى بلم كما رأيت لان لم تنفى المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازه فى أخواتها قياسا ولمن أجازه فى ظننت * (تنبيهات) * الاول ماذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بان مضمرة

هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف فى اللامين أعنى لام الجحود ولام كى الثانى اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقد روه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها فى تأويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفى الخبر الا أن الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفى ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيدا مقدرا كونها

يأتى عند اضمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الاصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عذلتنى أم عمرو وما أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع وردبان مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله لقيامها مقام أن) أى نيابة عن أن (قوله اختلف فى الفعل الخ) الظاهر ان هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجر فى اسماء وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بانهم لعلهم لا يسامون هذه الكلية اه دماميني قال الخبيصى وتظهر فائدة الخلاف فى قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اه وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدروه الخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ وبدل لما قلناه ما يأتى عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لابد له من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بانه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من ان الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما فى زيد اما أن يعيش وأما أن يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح هنا لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منحرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله ومؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر اذ لولاه لامكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله أنها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناظم فى شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه الخ وهو نص فى الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريد ادون ما يتعدى باللام كمستعدا الا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أى محضة بان يكون دخولها فى الكلام كخروجها وقوله اذ لو كانت زائدة أى محضة والا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز اى الا بتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح أى خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها للتقوية العامل أو للتعدية لجواز

أوهاما أو مستعدا لان يفعل الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومى * مقاومة ولا فرد لفرد
أى فما كان جمع ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر ما أنا لادعهما * الرابع أطلق النافى ومراده ما ينفى

كونها لهما باعتبارين (قوله أوهاما) هو بمعنى قول البصريين مريدا (قوله أى فما كان جمع) قال سم أى ضرورة الى هذا التقدير اه أى لصحة فما جمع مريد ليغلب الخ وقد يقال الداعى اليه موافقة النظائر وعبارة الدمامينى والشمنى ليس ماذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء وما أنا مريدا لتركهما (قوله ما أنا لادعهما) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله اطلق النافى) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان (قوله وان كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافيا للحدث فى الماضى فقط (قوله وأما ان) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله انها لام الجحود) أى ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والاثبات يندفع التنافى بينهما (قوله أن الفعل بعد لام الجحود) أى بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أغلبى لا واجب بدليل تعبيره بيبعده دون يمنعه وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدمامينى ذكر أن المخرجين للآية على النفى لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعلمه مما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف فى الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله معدا لاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيأ ولا ينافيه أن الغرض كون اللام لام كى لان المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم (قوله لان أن يفترى فى تأويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفى كان (قوله اذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو الا هو فيما لا يتطاول (قوله متعلقان بخفى) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفى وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفى أو الوصفية لمفعول مطلق لخفى أى خفاء كذلك أى كخفاء ذلك (قوله أى كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير أن خفى بعد أو اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا حال كونه كان فى وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفى كان فى الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لا طيعن الله أو أن ينفر لى فلا تجانس فى الصورة لذكر ان فى المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامى وأما الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناظم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التى لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها ما قبلها فى الشك مثلا وأو التى تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها فى ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بان مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لالزمنك الخ) لا يتعين فى هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من

الماضى وذلك ما ولم دون لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفى غير المستقبل بها قليل وأما لما فانها وان كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وأما ان فهى بمعنى ما واطلاقه يشملها وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى انها لام الجحود لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذى يظهر أنها لام كى وأن ان شرطية أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال كما يقال انا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل * الخامس أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار أن مستدلا

بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحيح المنع ولا حجة فى الآية لان ان يفترى فى تأويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى أو الا ان خفى) ان مبتدأ وخفى خبره وكذلك و بعد متعلقان بخفى وحتى فاعل يصلح والا عطف عليه أى كذا يجب اضمار ان بعد او اذا صلح فى موضعها حتى نحو لالزمنك او تقضينى حقى وقوله

* لأستسلمن الصعب او ادرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر او الا كقولك لاقتلن الكافر او يسلم وقوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها او تستقيما ويحتمل الوجهين قوله فقلت له لاتبك عينك انما

الازمان كما قاله الشارح فى شرحه على التوضيح قال و يتعين الاول فى نحو لاطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى نحو لا تنظرنه أو يجئ والثالث فى نحو لاقتلن الكافر أو يسلم اه وقد يقال لانتظرنه أو يجئ صالح للاستثناء فتأمل وأما لاستسهلن الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز ابو حيان ان تكون او فيه للاستثناء قال الدمامينى وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات و بانقيادها حصولها قاله الشمنى (قوله وكنت اذا غمزت الخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز فى اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسرها ان رتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم اه تصريح و يظهر صحة تقدير حتى بمعنييها ايضا فى هذا البيت فتدبر ﴿فائدة﴾ قال شارح ابيات الايضاح وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الاعجم غالبها مرفوع القوافى و بعضها مجرورها وقال الزمخشرى فى شرح ابيات الكتاب ابيات القصيدة غير منصوبة وانما انشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان انشد بيت منها انشد على حقه من الاعراب وان انشد جميعها انشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاى حى من تميم واعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حى ايضا وهو معطوف على رجال لارزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبى وهو اعزة والشاهد فى اواسوأك فانه منصوب بان مضمرة جوازا لعدم صحة تقديرا وبأحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتك وعلقم قال العينى منادى مرخم اى ياعلقمة وبهذا التقدير يعلم ما فى كلام البعض من الابهام (قوله المرتب على اللفظ) اى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد او بأن المقدرة ولفظ او التى لاحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد او مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيآن اللذان او لاحدهما (قوله ان يقدر قبل او مصدر) اى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وانما قدر لان الفعل بعد او مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا فى نحو يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى على ما سبق فى آخر العطف فلا بد ان يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين انواع الاسم (قوله ليكونن) بفتح اللام (قوله فى غيرهما) اى غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) اى مخالفة الثانى للاول من حيث لم يكن شريكه فى المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاءنى زيد لكن عمرو جاءنى لا عمرا فان الثانى خالف الاول فى المعنى ولم يختلف الاعراب الا ان يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم فى الاعراب (قوله ان النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها و بين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لازمنك او ان شاء الله تقضينى حقى سيوطى (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) اى من اجل انها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم اضمار ان بعدها وفيه

تحاول ملكا او تموت فنعذرا
واحترز بقوله اذا يصلح فى موضعها حتى او الامن التى لا يصلح فى موضعها احد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله
ولولا رجال من رزام أعزة
وآل سبيع او أسوأك علقما ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى شرح الكافية وتقدير الا وحتى فى موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر أو يسلم ليكونن قتله أو اسلامه وكذلك العمل فى غيرهما * الثانى ذهب الكسائى الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان انه النصب بان مضمرة بعدها لان او حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها * الثالث قوله اذا يصلح فى موضعها حتى او الاحسن من قوله فى التسهيل بعد او الواقعة

أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين فى الصورة كما مر وبهذا علم ما فى قول البعض تبعا لشيخنا الاولى أن يقال ومن ثم اضمرت أن بعدها الان عطفها ماذكر يقتضى لزوم اضمار أن (قوله موقع الى أن اوالا أن) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دمامينى أى لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار اذ النصب بان مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بان المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان حتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مر عن الدمامينى (قوله بمعنى كى يغفر لى) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى أيهاما قويا اذ أصل الابهام موجود فى العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شئ وأجاز بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول اه سيوطى والظرف متعلق باضمار الذى هو مبتدأ وهكذا امامتعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لان معناه كالاضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصروا فحكموا بان قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جىء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال انه فى نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب فى حتى حينئذ) أى حين اذ اضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامى الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى اه وانما تكون للغاية اذا كان مابعدها غاية لماقبلها وللتعليل اذا كان سببا عما قبلها كذا فى التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله نجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا أن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبيل الا التى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدمامينى سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى البيت الآتى منقطعا اذ المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سماحة لكن فى حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعا للدمامينى وابن الناظم لكن نظر فيه سم بان النفى قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل الجر ثبت مع افادة الاستثناء كما مر وحاشا اذا جر بهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى مالا يحتاج اليه منه دمامينى (قوله على غرابته) أى مع غرابته (قوله حتى أن تفعل) ففسر الابحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولا) أى الا أن يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى ومايعلمان أحدا فى وقت الا وقت أن يقولا الخ (قوله وان المراد معنى الغاية) أى يمتدان انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدمامينى بان هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أى كون حتى بمعنى الا ظاهر فى قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بثأر شيخى أى الحسين بن على الا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدمامينى ونقله فى الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحيين أخذ بالثأر باطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثأر شيخى الا فى تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوى ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى ومايعلمانه من أحد حتى يقولا والظاهر فى هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فى قوله والله لا يذهب شيخى باطلا

والثانى التعليل مثل كى فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله أو يغفر لى بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفر لى بمعنى كى يغفر لى وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى الى لا التى بمعنى كى لا وجه له وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هى أو العاطفة كما مر (و بعد حتى هكذا اضمار أن * حتم) أى واجب والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو لن تبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها أن يصلح فى موضعها الى وقد تكون للتعليل (نجد حتى تسر ذا حزن) وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه

قتل الحيين فاتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الاخذ بالثأر الى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فصحيح لو لا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ حالد من أن حتى التى هى التعليلية مابعدها مسبب عما قبلها لان مابعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو مسبب لما قبلها فعلم مافى تجويز الشمنى وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق ومامر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حين أبير) بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قاله الشمنى (قوله لان مابعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثار ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استئنافية اذ لا تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا علم رده مما أسلفناه فتنبه (قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبلا) أى وجوبا ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجوازا ان لم يكن حقيقيا بان كان بالنسبة الى ماقبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط فى نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمرة وهى تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى (قوله وكالآية السابقة) وهى لن نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى لانه المعتبر فى المحكى بخلاف مافى الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ماقبلها) أى لزمن الفعل قبلها قال سم أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذ فلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى لا بالنسبة الى زمن المتكلم (قوله وزلزلوا) أى أزعجوا ازعاجا شديدا شيبها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعياء دمامينى (قوله فان قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكانه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بان يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة الدمامينى قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين الزلزال

حتى أبير مالكا وكاهلا
لان مابعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه
﴿ تنبيه ﴾ ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا اظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتلو حتى حالا او مؤولا * به) أى بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا) اى لا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لاسيرن حتى ادخل المدينة وكالآية السابقة وان كان غير حقيقى بان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو زلزلوا حتى يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلال بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فالرفع وبه قرأ نافع على تأويله بالحال والنصب وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل فالاول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه

والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثلث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيأ آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لا ماضى فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول فى القول) أى زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول فى القول لكان أوضح (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثانى يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال اتيانه فيه أولوى وأقرب الى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والجامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدمامينى فى شرح التسهيل تلخيص مسئلة حتى باسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب والا فان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه أفاده سم (قوله بالعزم عليه) أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على مافيه (قوله أو تأويلا نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فانا الآن متمكن من الدخول وحاصلهما أن يكون الماضى أو المستقبل قدر أنه موجود فى الحال اه دمامينى فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندى نظر لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلوحتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح بان المضارع اذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لان النصب بان يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى حكى الجرمى أن من العرب من ينصب بحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجا (قوله وماسرت حتى أدخلها) نعم ان انتقض النفى نحو ماسرت الا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قولهم ماسرت حتى أدخلها فان اردت نفى السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدمامينى ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده فى التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضى نقلا عن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم به قال الدمامينى والذى يظهر اجراء ماقاله الاخفش فى الاستفهام ايضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام باسره لا على ماقبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت فى صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت

بالدخول فى القول فهو حال بالنسبة الى تلك الحال والثانى يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ولا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط * الاول أن يكون حالا اما حقيقة نحو سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والرفع حينئذ واجب أو تأويلا نحو حتى يقول الرسول فى قراءة نافع والرفع حينئذ جائز كما مر * الثانى أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع فى نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وماسرت حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع فى أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفى على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفى

على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك * الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها

وكذا فى كان سيرى أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه * (تنبيهات) * الاول تجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقد مرتا وابتدائية اى حرف تبتدأ بعده الجمل اى تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله يغشون حتى ماتهر كلابهم وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك * الثانى اذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية واذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وان مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية

حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام باسره) فيكون التقدير ما سرت فانتفى الأدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أى لوجود الشرط لان عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف فى الحقيقة (قوله ان يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب فى نحو سيرى الخ) ينبغى مالم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه سم أى وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان ما بعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنة على ثلاثة اقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو اسقط المبدل منه صار التركيب غير مالوف فتدبر (قوله جارة) وهى ثلاثة اقسام غائية وتعليلية واستئنافية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفى التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أى غير جارة (قوله أى حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية او فعلية (قوله فما زالت القتلى الخ) تمج أى تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أى وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهر من هر من باب ضرب أى صوت كذا فى المصباح أى حتى ما تصوب على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل (قوله وبعدها) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفى أو طلب سمى جوابا لان ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها نحو قد كنت فى خير فتعرفه قاله السيوطى وزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفى كما سينبه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفى بالمحض بانه يخرج تالى التقرير نحو أولم يسيروا فى الارض فتكون لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابا وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفى بالمحض النفى التالى تقريرا نحو ألم تأتنى فاحسن اليك اذ المراد الاستفهام الحقيقى قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وان كان تاليا تقريرا أو لانه جواب الاستفهام اه وقال فى المغنى ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان رؤية انزال الماء ليست سببا لاخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه فى آية أولم يسيروا لان السير فى الارض سبب كما العقل هذا هو الصواب اه بايضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقريرا تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية ألم تر فلعل المراد مراعاتهما شذوذا أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده أن النصب فى الآية جائز

جعل الفاء فى موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها اه (وبعدها جواب نفى أو طلب * محضين أن وسترها حتم نصب) ان مبتدأ أو نصب خبره او سترها حتم مبتدأ أو خبر

فى موضع الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو جواب طلب وهو اما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن فالامر نحو قوله * ياناق سيرى عنقا فسيحا

الى سليمان فنستريحا

والنهى نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله

لا يخدعنك مأثور وان قدمت

تراثه فيعق الحزن والندم

والدعاء نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله

رب وفقنى فلا أعدل عن

سنن الساعين فى خير سنن وقوله

فيارب عجل ما أؤمل منهم فيد فأمقرور ويشبع مرمل والاستفهام نحو

فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله

هل تعرفون لباناتى فارجو أن

تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

والعرض نحو قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والتحضيض نحو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن من الصالحين وقوله لولا تعوجين يا سلمى على دنف * فتحمدى نار وجد كاد يفنيه والتمنى نحو يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقوله يا ليت أم خليد واعدت فوفت * ودام لى ولها عمر فنصطحبا واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا

عربية كما فى آية أو لم يسيروا لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصح باصبحت ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق فى النفى بين كونه محضا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بان نقض بالا نحو ما تأتينا فتحدثنا الا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضا اه ملخصا فتأمل واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بانه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك (قوله فى موضع الحال) أى أو معترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا فى نحو يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما فى المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفى قول شيخنا والبعض استراحا بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أى لا يقضى عليهم ميتين نظر لتصريحهم بان ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الارادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر (قوله اما أمر الخ) أى أو ترج كما يأتى فالجملة مع النفى المتقدم تسعة مجموعة فى قول بعضهم

مروا وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الاول الطلب بلين ورفق والثانى الطلب بحث وازعاج (قوله أو استفهام) أى باى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أى متى تسير (قوله ياناقى الخ) زقى مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أى ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتى (قوله فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحها أى يهلككم (قوله لا يخدعنك مأثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فابدلت الواو تاء ولعل معنى وان قدمت تراثه أى وان تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن) بفتحتين أى طريق (قوله فيد فأمقرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل الدادم للقوت (قوله لباناتى) جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكن من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان أخرتنى فتصدقى ثابت وأكن وضعفه فى المغنى قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه المعنى لان المعنى أخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى فى الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدمامينى كقراءة أبى عمرو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا تعوجين) أى تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على

مايأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستئنافية كقوله

ألم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فانها فى فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بان النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بان قصد مجرد العطف فلا يلزمنا فى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوبا الخ فان قوله أو على معنى الخ اشارة الى قصد السببية لكن قال فى المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

ولقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالى والبيداء القفر والسملق الارض التى لا تنبت شيأ (قوله بمعنى ماتأتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون الناء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الناء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بناء الجواب عن التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ماتأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتحمل عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى مايكون منك اتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيدا للاول فينصب عليه النفى لان الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا ﴿فائدة﴾ اذا قلت مايليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا واذا قلت مايحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا للاول أى مايكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وبمعنى ماتأتينا) أى فى المستقبل فانت تحدثنا أى الآن والا فظاهره مشكل اذ الا يمكن ان تحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بان يكون احدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) اى لانصباب النفى حينئذ على المعطوف اى مايكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المغنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفى فى ماتأتينا فتحدثنا انتفى الاتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفى راجعا الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان أى مايكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الناء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بناء السببية اه (قوله أو على معنى ماتأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام

بمعنى ماتأتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا انتفيهما وبمعنى ماتأتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفى الاول واثبات الثانى واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوبا على معنى ماتأتينا محدثا فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ماتأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الاول واحترز بمحضين عن النفى الذى ليس بمحض وهو المنتقض بالاوالمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا ومن الطلب الذى ليس بمحض

وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بلفظه خبر نحو صه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو رزقني الله مالا فانفقه في الخير فلا يكون لشئ من ذلك جواب منصوب وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك ﴿تنبيهات﴾ الاول مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيأكل الا طعامه قال ومنه قول الشاعر وما قام منا قائم في ندينا ﴿فينطق الا بالتي هي اعرف وتبعه الشارح في التمثيل بذلك واعترضهما المرادي وقال ان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص

الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أي فكيف يموتون و يمتنع أن يكون على الثاني يعني الاول في كلام الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اه وهذا أيضا يعكر على ماسبق عن شيخنا والبعض من قولهما في الآية أي لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على ان موضوع للحدث اما على ان موضوع لمعنى الفعل فمشكل افاده سم (قوله أو بالمصدر) أي الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب مابعده سيوطي (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه ان حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب فكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر أي اكتف فهو من قبيل رزقني الله مالا الخ (قوله في ندينا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم ومناصلة قائم زكريا (قوله جاز النصب) أي والرفع كما في النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ماجاءني أحد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير (قوله قد تضمر أن الخ) سيذكره المصنف في الجوازم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى أمرا الخ) انما لم يجعل منصوبا في جواب كن لانه ليس هنا قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة تنجيزا بوجود الشئ ولما سيأتي عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما أو في احدهما فلا يقال قم تقم و بعضهم جعله منصوبا في جوابه نظرا الى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرده ماذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامرين قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للجائز في الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للدماميني مانصه وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه يريد ما كنت في خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غير هنا مجرد المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه اما نفي أو طلب فلما خالفه في المعنى ولم يخالفه في الاعراب ونقض بنحو ما جاءني زيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا (قوله الى أن الفاء هي الناصبة) عبارة الفارضي وعن الجرمي النصب هنا بالفاء والواو وردبانهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فاكرمه ياتينا وأجازه الكوفيون اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دماميني (قوله لكنها الخ) استدرك على قوله عاطفة دفع به توهم انها عطفت صريحا على صريح (قوله عطفت مصدرا الخ) استشكله الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط

على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد فينطق الا بالتي هي أعرف

* الثاني قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بانما اختيارا نحو ان تأتني فتحسن الى أكافئك ونحو متى زرتني أحسن اليك فاكرمك ونحو اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون في قراءة من نصب و بعد الحاصر بالا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله ساترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحا

* الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانت وال علينا فتشتمنا أي ما أنت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية ان غيرا قد

تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندي قلت وهو عندي جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن مابعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحديث

لا للعطف قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة أى أو صفة على صفة كما بينا. فى باب العطف والجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحاق المصادر بالجمل والصفات (قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع) يؤخذ منه أنه يشترط فى النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى يشترط أن لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما أنت زيد فتكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال فى محل آخر يتعين الرفع فى نحو هل أخوك زيد فتكرمه بخلاف نحو أفى الدار زيد فتكرمه أو أزيد منا فتكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أى فى الزمن الماضى (قوله فالتقدير) أى فى المثال الثانى واما التقدير فى الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فجازاه لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) أى بمكان ذهاب زيد لان المكان هو المجهول المسؤل عنه (قوله والواو كالفا) ألحق الكوفيون بهما ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب فى المغنى بان اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المبانى قاله الدمامينى (قوله ان تقدمه مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال فى المغنى ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما قصد وافى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا بمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قاله النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدمامينى ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شئ مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أى يقصد بها المصاحبة) أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا من المرادى (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى فى الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة مع أن الطمع فى ذلك انما ينبغى اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحبا للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علمه غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم انه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استثقالا لها كسرت العين

الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازبك لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب أبى على ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان ابن ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل فى ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكنا من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) فى جميع ما تقدم (ان تقد مفهوم مع) أى يقصدبها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزع) أى لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء الاول النفى نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين * الثانى الامر نحو قوله فقلت ادعى وادعو ان أندى لصوت أن ينادى داعيان

الثالث النهى نحو قوله لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم الرابع الاستفهام نحو قوله

لمناسبة الياء ويجوز في الهمزة الضم نظرا لضم العين في الاصل والكسر نظرا لكسرها الآن أفاده الاسقاطي على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى ان أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدماميني والشمني (قوله أتبيت الخ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعار له بالكناية وريان تخييل والباء في بليلة الملسوع بمعنى في وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله ألم أكن جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجي وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الا بسماع (قوله في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الامكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والا فهي للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اه زكريا أي فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو استئنافا لاباحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدأ فما الداعي الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فاجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة اوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بأن مضمرة ما نصه تقديره وليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين في النهي) أي على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره قال الدماميني وفي فيه نظر اذ لا موجب لتعيين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل قال الشمني يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهي عن كل منهما أي ظاهرا فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهي عن الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الاول واباحة الثاني لا على النهي عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغني نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول واباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين ابن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على

(وبعد غير النفي جزما اعتمد) جزما مفعول بامقدم أي اعتمد الجزم (ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) أي انفردت الفاء عن الواو بان الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بانواعه كقوله فقانبك من

المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام ينبغي أن يستثنى أيضا الواقي للتمني في نحو فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن اشرابها التمني طارىء عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفي هو الطلب (قوله ان تسقط الفا) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بان تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو في والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقني أطعك وهل تزورني أزرك وليت لي مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تجيء أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا ينجزم جوابه) أي على الصحيح خلافا للزجاج كما في الهمع (قوله كما لا ينجزم الخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه (قوله اما مقصودا به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة من رفع والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الارث بموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم في خوضهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الابهام (قوله و يحتملهما) أي الحال والاستئناف ومما يحتملهما قراءة ابن ذكوان وألق ما في يمينك تلقف بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كروا الى حرتيكم الخ) الكر الرجوع وبابه ردوحرتيكم تثنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود اه مختار (قوله جائز باجماع) أي وانما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط انما جزمت لذلك اه تصريح وتوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بان في تضمين ائتني مثلا معنى ان تأتني تضمين معنيين معنى ان ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى ان تأتي معنى غير طلبي فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط اذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر اه تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا في ضربا زيدا بالفعل بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقديرا ان لانها أم الادوات بل صرحوا بانه لا يحذف منها الا هي (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة المعنى في موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو أكرمني أكرمك أما التجوز فلما قيل من ان أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الاجنبي وأما التكلف فلان دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا

ذكرى حبيب ومنزل وكذا بقية الامثلة أما النفي فلا ينجزم جوابه لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا ينجزم بعده كما لا ينجزم بعد الايجاب ولذلك قال و بعد غير النفي واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا ينجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لي مالا أنفق منه أو الحال أو الاستئناف ويحتملها قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله كروا الى حرتيكم تعمرونهما كما تكر الى اوطانها البقر

﴿تنبيهات﴾ الاول قال في شرح الكافية الجزم عند التعري من الفاء جائز باجماع * الثاني اختلف في جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهي وباقيها نابت عن الشرط أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف

يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتى فى الجوازم أن اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول يجزم بها محذوفة اختيارا قياسا فى جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه فى قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أى لا ينقاس فى سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتى فى الجوازم وكان الصواب حذف قوله الا بتجوز وتكلف لانه لا معنى له فتأمله اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ الا ابن اخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا مبنى على ان بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفى الشرط فى كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على أشياء أخر نحو ان توضأت صحت صلاتك واجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الاصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم فى جواب أقيموا المقدر لا فى جواب قل ورده فى المغنى بان الجواب لا بد أن يخالف المجاب اما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى أكرمك أو فى الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو فى الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقى شئ آخر يظهر لى وهو أن مقول قل فى الاية على أن يقيموا مجزوم فى جواب الامر محذوف لدلالة الجواب عليه أى قل لهم أقيموا الصلاة وانفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ فلا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويعجبنى ما ارتضاه المصنف فى هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول الا أنه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بتاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لا بد له الخ أجيب بان هذا فى الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولا يجوز ان يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا فى ضمن الطلب فعلم ان ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أى ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما مر) أى فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى ان الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولائمن تستكثر وأما قراءة الحسن البصرى

والمختار القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف لان الشرط لا بد له من فعل ولا جائز ان يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اه (وشرط جزم بعد نهى) فيما مر ان يصح (ان تضع * ان) الشرطية

قبل لا النافية (دون نخالف) فى المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من الاسد تسلم وامتنع لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائى واما قول الصحابى يارسول الله لا تشرف يصبك سهم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم بجزمه على الابدال من فعل النهى لا على الجواب على ان الرواية المشهورة فى الثانى يؤذينا بثبوت الياء ﴿تنبيهان﴾ الاول قال فى شرح الكافية لم يخالف فى الشرط المذكور غير الكسائى وقال المرادى وقد نسب ذلك الى الكوفيين * الثانى شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما ان شرطه بعد النهى صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم

فى نحو احسن الى لا أحسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الى لا احسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائى فيه انتهى (والامر ان كان بغير أفعل) بان كان بلفظ الخبر أو باسم فعل او باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال فى شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله ويجاهدون فى سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله

مكانك تحمدى او تستريحى

تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على ان المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه (قوله قبل لا النافية) وفى بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضى (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائى) فانه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم فى نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفى واحتج بنحو الاثر والحديث الآتيين وسيأتى الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب قال فى التصريح وفى الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز النصب بعد النفى (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أى ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطلب غير النهى كالامر فى الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرك أى ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيدا فى السوق وقس الباقى نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدمامينى فيجوز عنده أى الكسائى أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائى فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضى مقيدا تجويزه فى القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أى عند الاكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب فى نحو صه فاحسن اليك ونزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد بهما مع ان الواو كذلك لاجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر فى قوله وجزما اعتمد ان تسقط الفا الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفى بعض النسخ زيادة من وهى غير صواب والجزم فى جواب تؤمنون وتجاهدون لانهما بمعنى الامر لا فى جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم فى جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدى أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكتف بيان للمراد من جملة المبتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أى مع قولك الحديث لان الخبر الذى بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم نخرج نحو صه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعدها فى الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن ابى حيان (قوله فى الرجا) أفرده بالذكر مع دخوله فى

وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق واثبتى واكتف ﴿تنبيهان﴾ الاول أجاز الكسائى النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل امر نحو صه أو خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر فى شرح الكافية ان الكسائى انفرد بجواز ذلك لكن أجازه ابن عصفور فى جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى فالذى انفرد به الكسائى ماسوى ذلك * الثانى أجاز الكسائى أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب * كنصب ما الى التمنى ينتسب) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا

الطلب

كقراءة حفص عن عاصم لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى وقول الراجز أنشده الفراء على صروف الدهر أو دولاتها * تدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبى موسى وقد أثير بها معنى ليت من قرأ فاطلع نصبا يقتضى

الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الاسباب على حد * ولبس عباءة وتقر عينى * أو عطفا على المعنى فى لعلى أبلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتى وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله على صروف الخ) أى لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما واحد كذا فى المختار قال زكريا وتدلننا من الادالة وهى الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلننا والشاهد فى فنستريح والزفرات جمع زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا وعلى اللمة أو باللمة النازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهى الشدة فى كلام الدمامينى والشمنى أنها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضى تفصيلا) وهو أن الترجى ان أشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد الفاء فى جوابه والا فلا (قوله على صحة ماذهب اليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجى لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغى أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيوطى قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع فى أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتى فى قوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أى عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أى من شائبة الفعلية بان لا يكون فى تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق اه عينى ومنه

ولو لا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأ لك علقما

بنصب أسوأ لك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحى والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه وقوله الا وحيا أى الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أى ارسال كما هو عادة الانبياء وجعل فى المغنى الاستثناء مفرغا فقال كان فى الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهى أضعفها فعلى النقصان الخبر اما البشر ووحيا استثنا مفرغ من الاحوال فعنا موحيا أو موحى اليه على

تفصيلا * (تنبيه) * القياس جواز جزم جواب الترجى اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر فى الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجى وهو يدل على صحة ماذهب اليه الفراء انتهى

(وان على اسم خالص فعل عطف ينصبه أن ثابتا أو منحذف)

فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أى ينصب الفعل بان مضمرة جوازا فى مواضع وهى خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع وقد مرت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن

الفعل بلا وقد سبق فى قوله وان عدم لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو وأو والفاء وثم نحو قوله للبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف ونحو أو يرسل رسولا فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ونحو قوله

لولا توقع معترفارضيه * ما كنت أوثر أتراباعلى ترب وكقوله انى وقتلى سليكاثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر فى تأويل الذى يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كامر ﴿تنبيهات﴾ الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الى لهلكت * الثانى تجوز فى قوله فعل عطف فان المعطوف فى الحقيقة انما هو المصدر * الثالث أطلق العاطف ومراده الاحرف الاربعة اذلم يسمع فى غيرها (وشذ حذف أن ونصب فى سوى * مامر فاقبل منه ماعدل روى) أى حذف ان مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه الا مانقله العدول كقولهم خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وقراءة الحسن قل أفغير الله تأمرونى أعبد ومنه قوله

ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله

﴿تنبيهات﴾ الاول أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف * الثانى أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم * الثالث كلامه يشعر بان حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذ احذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل أفغير الله تأمرونى أعبد وذهب قوم الى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخر والمغاربة قيل وهو الصحيح * الرابع ماذكره من أن حذف أن والنصب

كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أى أو مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أى أو ارسالا لملك الوحى اليه أى أو مرسلا أو مرسلا وما وحيا والتفريغ فى الاخبار أى ما كان تكليمهم الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف اى أرادتى لبشر أو مفعول لمحذوف اى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفريغ فى الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ فى الاحوال من الضمير المستتر فى لبشر الواقع خبرا لان يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدمامينى والشمنى وغيرهما (قوله لولا توقع معترالخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق فى العمر (قوله انى وقتلى سليكا) أى لاجل تحصيل غرض غيرى وسليك بالتصغير اسم رجل والشاهد فى نصب أعقله أى أعطى ديته وعافت كرهت أى ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووجه الشبه ان كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله فى تأويل الذى يطير) لانه صلة أل وصلتها فى تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم (قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أى المؤول من أن والفعل (قوله فى سوى مامر) أى وسوى ما يأتى فى الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أى سوى الفعل بعد كى التعليلية فان المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب اضمار أن الخمسة ومواضع جواز اضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) أى بنصب ندمغه اه فارضى (قوله أعبد) أى أن أعبد وانتصاب غير فى هذه القراءة بل وفى قراءة من رفع أعبد لا يكون باعبد لان الحرف المصدرى محذوف امامع بقاء اثره فى قراءة النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وأن أعبد بدل اشتمال منه أى تأمرونى غير الله عبادته دمامينى (قوله ونهنهت) أى زجرت وما فى بعدما كدت أفعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل وقال المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتنبيه مع أنه من تمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ماذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل

فقط

فقط ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل
ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه الاقياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن
يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم انه بعد ارتكاب الحذف الشاذ يكون
القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف اذا
عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر
كلامه الاحتمال الثانى الذى لا يفيد الكلام عليه قياسية
الحذف اللهم الا ان يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر
قياسى أن يكون قياسيا هذا وفى
الفارضى أن كون حذفها مع
رفع الفعل ليس بشاذ
مذهب الاخفش
فتفطن

فى غير مامر شاذ ليس
على اطلاقه لما ستعرفه
فى قوله فى باب الجوازم
والفعل من بعد الجزا
ان يقترن الخ اه

﴿ تم طبع الجزء الثالث من حاشية الصبان ويليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم ﴾

﴿ فهرست الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشمونى ﴾

صحيفة

٢ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٣ التعجب
٢٠ نعم وبئس ماجرى مجراهما
٣٢ أفعل التفضيل
٤٣ النعت
٥٥ التوكيد
٦٤ العطف
٦٧ عطف النسق
٩٤ البدل
١٠٢ النداء
١١٢ فصل تابع ذى الضم المضاف
١١٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٢١ أسماء لازمت النداء
١٢٤ الاستغاثة
١٢٧ الندبة
١٣٠ الترخيم
١٤٠ الاختصاص
١٤٢ التحذير والاغراء
١٤٧ اسماء الافعال والاصوات
١٦١ نونا التوكيد
١٧٠ مالا ينصرف
٢٠٩ اعراب الفعل

﴿ تمت ﴾

الجزء الرابع

من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة
الاشمونى على ألفية الامام ابن
مالك فى النحو والصرف
نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

﴿وبهامشه شرح العلامة الاشمونى مع بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ
احمد الرفاعى أحد أكابر علماء السادة المالكية بالازهر رحمه الله﴾

﴿طبع على نفقة﴾

صاحب المكتبة الأزهرية
بالسكة الجديدة بمصر
سنة ١٣٤٣ هـ

مطبعة البيغاذه بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ عوامل الجزم ﴾

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لانها تقطع من الفعل حركة أوحرفا وانما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال إن اصل الجوازم وعملت الجزم لانه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لان كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال أى الى التعين له ولم الى الماضى وكذلك لما وأما لام الامر فجزمت لان أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لانه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد انكر على ابن الخياط مثله اه حفيد وأجيب بانه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعا عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لانهما ضمنت معنى ان (قوله بلا) جوز ابن عصفور والابدى حذف مجزوم امع ابقائها لدليل نحو اضرب زيدا أن اساء والا فلا مع (قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا او ملتمسا (قوله الطلبيتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان اصالة والا فاللام قد يراد بها وبصحوبها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولاقد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للنهى) وللالتماس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللالتماس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه دمامينى (قوله الامر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما (قوله والاحتراز به) أى بالطلب (قوله مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لانى ان لم اربطه ينفلت قاله الدمامينى (قوله واللام التى ينتصب بعدها المضارع) هى لام كى ولام الجحود (قوله وقد اشعر كلامه الخ) اى حيث قال طالبا لان الانسان لا يطلب من نفسه أى الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير سم (قوله فعلى المتكلم) أى المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون تصريح (قوله وندر قوله الخ) أفاد انه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لا أعرفن الخ) الربرب القطيع من البقر شبه النساء به فى حسن العيون وسكون المشى وحورا صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين فى شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها

﴿ عوامل الجزم ﴾ (بلا ولام طالبا ضع جزما * فى الفعل) طالبا حال من فاعل ضع المستتر وجزما مفعول به أى تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع أمالا فتكون للنهى نحو لا تشرك بالله وللدعاء نحو لا تؤاخذنا وأما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك وقد دخل تحت الطلب الامر والنهى والدعاء والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى ينتصب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم وهو كذلك فى لا ونذر قوله لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * مردفات على أعقاب أكوار وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * لها أبدا مادام فيها

(قوله لانها) علة التسمية لا تقتضيها فلا يقال انها موجودة فى النواصب أو يقال المراد مع عدم الحركة دائما

(قوله والتقدير) المناسب لقوله أولا الجزم الخ أن التقدير ان أربطه أو ربطته لا ينفلت تأمل

الجراضم نعم أن كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا أخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم وأما اللام فجزمها الفعلى المتكلم مبنيين للفاعل جائز فى السعة لكنه قليل ومنه قوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبى وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه الصلاة والسلام لتأخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء عن (٣) هذا بفعل الامر ﴿تنبيهات﴾

العيون لانها مواضع الدمع ومردفات حال من ربرباوالاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته والاعقاب جمع عقب وعقب كل شىء آخره اه عينى ويصح جعل مردفات صفة ثانية لربرباوالمردفات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم) تعريض بمعاوية رضى الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الاكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك عينى (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر أن يقول كانا أى فعلا المتكلم الا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم (قوله فجزمها الفعلى المتكلم الخ) سكت عن المبنى للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلاصل لكم قال يس وتبعه غيره كالبعض أى لاجلكم والفاء زائدة اه وفيه ان التاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وان الاولى كون اللام للتعدية لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما تتعدى باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهى فعل الامر واختص المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبنى للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فانه كثير لان الامر فيه للغائب فارضى (قوله فانفتحت) أى وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمرة قبلها أى ليتسلط الامر على النفى فيكون نهيا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفى بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر فى الثانى (قوله وقالوا أخانا الخ) أى يا أخانا لا تخشع الخ والشاهد فى فصل لا النافية من مجزومها وهو تظلم بمفعولى تظلم وهما ذا وحق قومك كذا فى عينى وفى كون حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أى ولا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك فتأمل (قوله نحو لا اليوم تضرب) أى من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) أى حملا على لام الجر لانها اختها فى الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر فى الفتح قلت مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذى هو من الاسم المظهر دماميني (قوله وفتحها لغة) أى لغة سليم كما فى المغنى قيل انما تفتح على هذه اللغة ان فتح تاليها بخلاف ما اذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم سيوطى (قوله وليس) أى التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان فارضى (قوله كغير مطرد الخ) كذا فى التسهيل وغيره وقال السيوطى الاصح ان جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا (قوله نحو قل لعبادى الخ) كون الجزم فى هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه فى جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك فى الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر والشاهد فى تيذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أى لان كسره لغة مبينة بتفصيلها فى كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية والا فالانقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله فى الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار (قوله وليس مضطرا لتمكنه الخ) لا يأتى على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وان كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الراجز الخ لا يأتى على قول غيره (قوله من أن يقال ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل

الاول زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها ألف فانفتحت وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ وهما ضعيفان * الثانى لا يفصل بين لا ومجزومها وأما قوله

وقالوا أخانا لا تخشع لطالم * عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

فضرورة وأجاز بعضهم فى قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب * الثالث حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك * الرابع تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقليل جائز فى الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله قلت لبواب لديه دارها * تيذن فأنى جؤها وجارها قال المصنف وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه

مستغنيا عن الفاء فكان يقول تئذن انى وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله
محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا وقوله فلا تستطل منى بقائى ومدتى * ولكن يكن للخير منك نصيب
انتهى و (هكذا بلم ولما) أى لم ولما (٤) يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله

الذين جاهدوا منكم ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ومشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال بخلاف لما فانه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقوله فان كنت ما كولا فكن خير آكل والا فادركنى ولما أمزق ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله
فذاك ولم اذا نحو امترينا تكن فى الناس يدركك المراء وقوله
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى أهل من الوحش تؤهل وانها قد تلغى فلا يجزم بها قال فى التسهيل حملا على لا وفى شرح الكافية حملا على ما وهو أحسن لان ما تنفى الماضى كثيرا بخلاف لا وأنشد فيكون الاخفش على اهمالها قوله لولا فوارس من ذهل وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وصرح فى أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها فى الاختيار كقوله فجئت قبورهم بدأ ولما * فناديت القبور فلم يجبنه أى ولم أكن بدأ قبل ذلك أى سيدا وتقول قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها وهو أحسن ما خرج عليه

وردبان قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لا فى حشوه سلمنا أنه مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كما للعجز اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل أن النصف الاول موقوف عليه وان لم يكن البيت مصرعا أو مقفى قال الشاعر

لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع

فاستأنف اتسع لكون النصف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة عينى (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته عينى (قوله وهكذا بلم ولما) أشار بتقدير الواو الى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته (قوله وجواز انقطاع الخ) أى بجواز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم فى الجملة والا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يبرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت ما كولا الخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه متمثلا به الى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه اليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه باغ راء على وهو لشاعر جاهلى يلقب بالممزق لاجل هذا البيت (قوله والفصل) أى وجواز الفصل (قوله فذاك الخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أى الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والاصل ولم تكن فى الناس يدركك المراء اذ نحن امترينا (قوله فاضحت مغانيها الخ) المغانى بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض اه شمنى والشاهد فى فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والاصل كان لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفيها المستقبل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حى من بكر وأسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اه عينى والذى فى المغنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع اسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من ايام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء فى الاصل مصغر الصلفاء وهى الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لانه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه كذا فى الشمنى وغيره (قوله بجواز حذف مجزومها) أى لدليل كما فى المغنى والتسهيل قال أبو حيان انما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد كذا فى الهمع (قوله كقوله فجئت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج الى قوله وتقول الخ وبدأ حال من التاء والهاء فى فلم يجبنه للسكت (قوله أى ولما أكن بدأ قبل ذلك) أى قبل مجىء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضى مجىء قبورهم بدا

قراءة من قرأ وان كلا لما ولا يجوز ذلك فى لم وأما قوله * احفظ ودىعتك التى استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم فضرورة ويكون منفيها يكون قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ولا يجوز لما يكن وقال المصنف كون منفى لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم ويكون منفيها يتوقع ثبوته (٥) بخلاف منفى لم ألا ترى أن معنى بل لما يذوقوا عذاب أنهم لم يذوقوه الى الان وأن ذوقهم له متوقع قال الزمخشرى فى ولما يدخل الايمان فى قلوبكم ما فى لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضى فهما سيان فى التوقع وعدمه مثال التوقع مالى قمت ولم تقم أو ولما تقم ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم * تنبيهات * الاول قال فى التسهيل ومنها لم ولما أختها يعنى من الجوازم فقيد لما بقوله أختها احترازا من لما بمعنى الا ومن لما التى هى حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح وقال احترزت بقولى أختها من لما الحينية ومن لما بمعنى الا هذا كلامه وانما لم يقيدها هنا بذلك وكذا فعل فى الكافية لان ما تين لا يليهما المضارع لان التى بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فى قراءة من شدة الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو أنشدك الله لما فعلت أى الا فعلت والمعنى ما أسألك الا فعلك والتى هى حرف وجود لوجود لا يليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء أمرنا نجينا هودا وأما قوله أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادى عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه فى باب الاضافة وتسمية الشارح

فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيها بحال التكلم (قوله قراءة من قرأ) أى من السبعة وان كلا لما بتشديد نون ان وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا أعمالهم أى انهم الى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أى الآن وأنها ستقع والثانى أن منفى لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اه ولمانع أن يمنع أنه يلزم فى منفى لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الاهمال غير متوق الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون فى الافعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط فى توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفى المتكلم شيأ بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما ان قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره دماميني (قوله استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العينى وقوله يوم الاعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة أى الاباعد اه تصريح (قوله وبكون منفيها يكون قريبا من الحال) أى يكون انتفاء منفيها أى بالنظر الى ابتدائه لما عرفت أنه يجب ان تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر (قوله يتوقع ثبوته) أى ينتظر وهو غالب فى لما ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم تصريح (قوله ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير فى قولوا ليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا الان فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوى ونصها ولما يدخل الايمان فى قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطئ قلوبهم ألسنتكم بعد (قوله دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أى لان التوقع فى كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أى مع انى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختها) أى نظيرتها فى الامور الخمسة المتقدمة (قوله التى هى حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بانها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بانها ظرف بجعل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بانها حرف قال الدماميني هو مذهب سيبويه ورجح باشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون اذ ما بعدها النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان اه (قوله لا يليهما المضارع) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله الا فعلك) أى الا أن تفعل فالماضى فى لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضى لفظا لا معنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله أن وهى فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شممت البرق اذا نظرت اليه ولا يستعمل الا فى البرق

كما قاله الفارضى وهو وفاعله مقول القول (قوله لما هذه) أى التى هى حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيبويه على ما مر (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطى (قوله أيوم) بالجر بدل من يومى ويجور بناؤه على الفتح (قوله على أن مفعل مؤكد الخ) قال الدمامينى أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج فى المغنى النصب فى لم يقدر على انه نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم ابدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا للفتحة الراء كما فى ولا الضألين فمن همز وعلى ذلك قولهم المراه والكماه بالالف وقوله كأن لم تراقبلى أسيرا يمانيا ولكن لم تحرك الالف فهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله ترأى حذفت الالف للجازم ونقلت حركة الهمزة الى الراء ثم ابدلت ألفا قال الدمامينى وعلى هذا تكتب ألف ترا الفالاياء (قوله وما) اى الزائدة كما فى الهمع (قوله تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الاقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك اونفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لاحمله على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والاورد مثل هاتين الآيتين وقد تجئ لغيره كالاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوبيخ نحو اولم نعمركم ودخولها على لم اكثر (قوله وازع) اى زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) اى غالبا والافقد يجزم فعلا وجملة كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أواذا الفجائية فان محلها جزم على ما فى المغنى من التفصيل بين ان يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا اوجازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد لقام عمرو ونحو ان يقم اقم لظهور الجزم فى لفظ الفعل وان قلت قلت لان الذى فى محل جزم الفعل لا الجملة باسرها وان يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء اواذا الفجائية فيكون فى محل جزم لانه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا اومحلا لكن قال الدمامينى وأقره الشمنى الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها واما جزم ويذرهم من قوله تعالى فلا هادى له ويذرهم على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ماتقدم عليه اى وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء واذا ومابعدها كما فى المغنى فى غير موضع وفى الكشاف لان المجموع هو الذى لو وقع موقعهما هو مصدر بمضارع مجزوم وعلى ما فى المغنى مع القول بان جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هى خبره تكون جملة الجواب فى نحو من يقم فانى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو من يقم اكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اه ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتى والتحقيق فى نحو قولهم زيد وان كثر ماله بخيل ان ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال اوشرطية والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشئ ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدمامينى وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما فى قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى أى وان لم تنفع على أحد أوجه فيه ذكرها فى المغنى (قوله واجزم بان) ذكرها وورود ان شرطية وفى باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفى العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى أوجهها الاربعة المشهورة قال فى المغنى وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما فى قد كان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذ التعليلية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وانا ان شاء الله بكم لاحقون وقوله الشاعر

لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أى انها ظرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ وهو أحسن لانها مختصة بالماضى وبالاضافة الى الجملة وعند ابن خروف أنها حرف * الثانى حكى اللحيانى عن بعض العرب أنه ينصب بلم قال فى شرح الكافية زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز فى أى يومى من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر وهو عند العلماء محمول على ان الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت هذا كلامه وفيه شذوذ ان توكيد المنفى بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين * الثالث الجمهور على أن لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة * الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما نحو ألم نشرح ألم يجدك يتيما ونحو قوله

* وقلت ألما أصح والشيب وازع * ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل الى ما يجزم فعلين فقال (واجزم بان اتغضب

ومن وماومهما * أى متى ايان أين اذما وحيثما أتى) فهذه احدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله واما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ونحو من يعمل سوأ يجز به ونحو (٧) وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله

اتغضب ان اذنا قتيبة حزنا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة ان أى أغضبت جهارا القطع أذنى قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم وأجيب بان ان قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتهييج فى الآية الاولى كما تقول لابنك ان كنت ابنى فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت فاما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل أتغضب أن يفتخر مفتخر بسبب حزه فيما مضى أذنى قتيبة واما على معنى التبين أى أتغضب أن يتبين حز أذنى قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اه بتلخيص وايضاح وفى حاشية السيوطى على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بان ماشأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا (قوله أنى) كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من أين نحو أنى لك هذا وبمعنى كيف نحو أنى يحيى هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم على أحد أوجه قال الشهاب فى حواشى البيضاوى أجاز المفسرون وجوه أنى كلها فى هذه الآية واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ ظرف مكان فتقتضى اباحة الاتيان فى غير القبل ولانها لا يعمل فيها ما قبلها الصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولانها تلحق ما بعدها نحو أنى لك هذا وهذه مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر أى أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه فى غير القبل ياباه قوله حرث لان الحرث لا يكون الا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بانه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النحاة وأهل المعانى اه ملخصا (قوله وما تفعلوا من خير) أى وشر ففيه اكتفاء (قوله وقالوا مهما تأتنا الخ) الضمير ان فى به وبها عائدان كما قال الزمخشرى على مهما حملا على اللفظ فى الاول والمعنى فى الثانى لانها بمعنى الآية والاولى كما فى المغنى أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء فى به واطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح اذ الحال فى الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء فى به يستلزم كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما فى فما نحن لك بمؤمنين حجازية ومؤمنين فى محل نصب خبرها لان الخبر لم يجئ فى التنزيل مجردا من الباء بعد ما الا منصوبا (قوله من خليقة) أى طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر الجملة الضمير فى يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتى وقوله خالها أى ظنها وتعلم جواب مهما (قوله أيا ما تدعوا) أى أى اسم تسموه فايا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الاول محذوف (قوله فى أى نحو) أى جهة (قوله تعشو) مرفوع فى موضع الحال أى عاشيا من عشا اذا أتى نارا يرجو عندها خيرا عينى (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء فى تلقنى وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهى فى القاموس أسفل الالية اذا كنت قائما وقوله وتستطارا يقال استطير فلان أى اذا ذعر وفزع (قوله تصرف بنا) أى الينا والعداة بضم العين جمع عاد والعيس ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أى تلك المرأة فى اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء (قوله نجاحا) أى ظفرا بالمقصود وقوله فى غابر الازمان الغابر يطلق على المستقبل والماضى والمراد هنا الاول كما قاله العينى والدمامينى

أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة
وما تنقص الايام والدهر ينفد

ونحو وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقوله

ومهما يكن عند امرىء من خليقة
وان خالها تخفى على الناس تعلم

ونحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله فى أى نحو يميلوا دينه يمل ونحو قوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد وقوله

متى ما تلقنى فردين ترجف
روانف أليتيك وتستطارا

ونحو قوله

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا
لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا وقوله

فايان ما تعدل به الريح تنزل ونحو قوله

أين تصرف بنا العداة تجدنا
نصرف العيس نحوها للتلاقى

ونحو قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقوله صعدة نابتة فى حائر * أينما الريح تميلها تمل ونحو قوله وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تامر آتيا ونحو قوله حيثما نستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان وقوله خليلى أنى تاتيانى تائيا * أخا غير مايرضيكما لا يحاول (وحرف اذما) أى اذما حرف (كان)

يعنى وفاقا لسيبويه لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد فى أحد قوليه وابن السراج والفارسى (و باقى الادوات اسما) أما من وماومتى وأى وأيان وابن وأنى وحيثما فباتفاق وأما مهما فعلى الاصح وتنقسم هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فمن لتعميم أولى العلم وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصولة وكلتاهما مبهمة فى أزمان الربط ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا ولا (٨) عن الشرطية خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما ولا تجر باضافة ولا بحرف جر بخلاف

من وماوذكر فى الكافية والتسهيل أن ماومهما قد يردان ظرفى زمان وقال فى شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ماومهما مثل من فى لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالها ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب وأنشد أبياتا منها فى ماقول الفرزدق

وماتحى لا أرهب وان كنت جارما
ولو عد أعدائى على لهم دخلا وقول ابن الزبير

فماتحى لا نسام حياة وان تمت
فلا خير فى الدنيا ولا العيش أجمعا

وفى مهما قول حاتم

وانك مهما تعط بطنك سؤله
وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وقول طفيل الغنوى

نبئت أن أباشتيم يدعى
*مهما يعش يسمع بعالم يسمع

قال ابنه ولا أرى فى هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر انتهى وأصل مهما ماما الاولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فابدلت (قوله ألف الاولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وأجازه سيبويه وقيل أنها بسيطة وأما أى فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم وهى بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف مكان فهى ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان فهى ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهى غير ظرف وأما الظرف فينقسم الى زمانى ومكانى

والشمنى (قوله معنى) فهى لمجرد التعليق (قوله وباقى الادوات اسما) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما فى الهمع وغيره أن يقال اذا وقعت الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهى فى محل جر نحو عما تسأل أسأل وغلام من تضرب أضرب والافان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهى فى موضع نصب على الظرفية نحو متى تقم أقم وأينما تكونوا يدرككم الموت أو على حدث فمفعول مطلق نحو أى ضرب تضرب أضرب والافان وقع بعدها فعل لازم نحو من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لان قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزله قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا فى الخبر وقيل الجواب لان الفائدة به تمت وردبانه أجنبى من المبتدا وفيه نظر وبان توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو من يضرب زيد أضربه ومن تضرب أضرب به فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضرب به زيد أضرب به ومن تضرب به أضرب به أو متعلقها نحو من يضرب زيد أخاه فاضرب به فاشتغال فيجوز فى أداة الشرط أن تكون فى موضع رفع على الابتداء وأن تكون فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها فى هذا التفصيل أسماء الاستفهام (قوله لتعميم أولى العلم) أى لاولى العلم عموما وكذا يقال فيما بعده (قوله وهى موصولة) حال من فاعل تدل أى لتعميم مدلولها فى حال الموصولية وليس استئنافا حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل (قوله مبهمة فى أزمان الربط) أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أعم منها (قوله أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلى قال هى فى قوله ومهما يكن عند امرىء البيت حرف بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير وردبانها اما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة واما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرىء خبرها ان جعلت يكن ناقصة أو الضمير فى يكن فاعلها وعند امرىء ظرف لغو متعلق بيكن ان جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ (قوله أنها تكون استفهاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هى فى قوله * مهما لى الليلة مهما اليه * مبتدأ أولى الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل ان التقدير مهما اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها (قوله ولا تجر باضافة) فلا يقال جهة مهما تكن أكن (قوله وماتحى لا أرهب أى لا أخف وان كنت جارما أى مذنبا وقوله دخلا ذكر للدخل صاحب القاموس معانى منها الغدر والخديعة (قوله لانه يصح تقديرها بالمصدر) أى وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أى حياة تحيى وأى اعطاء تعط وأى عيشة تعش فوضع ما ومهما فى هذه الابيات نصب على المفعولية المطلقة (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط (قوله وقيل انها بسيطة) هو المختار لانه لم يقم على التركيب دليل قاله أبو حيان اه سم قال الدمامينى وينبغى لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالالف اه وكمن قال أصلها ما من قال أصلها مه وما قال فى الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل الحاق

فالزمانى متى وأيان وهما لتعميم الازمنة وكسر همزة ايان لغة سليم وقرئ بهما شاذا والمكانى أين وأنى وحيثما وهى لتعميم الامكنة

(تنبيهات) الاول هذه الادوات فى لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لا يجزم الا مقترنا بها وهو حيث واذ كما اقتضاه صنيعه وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى وأجازه الكوفيون فى من وأنى وضرب يجوز فيه الامران وهو ان وأى ومتى وأين وأيان ومنع بعضهم فى ايان والصحيح الجواز * الثانى (٩) ذكر فى الكافية والتسهيل أن ان قد تهمل حملا

على لو كقراءة طلحة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قد تهمل حملا على اذا ومثل بالحديث ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفى الارتشاف ولا تهمل حملا على اذا خلافا لمن زعم ذلك يعنى متى * الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو أما اذا فالمشهور انه لا يجزم بها الا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام اذا زيد بعدها ما خلافا لزاعم ذلك وقد صرح بذلك فى الكافية فقال

وشاع جزم باذا حملا على متى وذا فى النثر لم يستعملا

وقال فى شرحها وشاع فى الشعر الجزم باذا حملا على متى فمن ذلك انشاد سيبويه ترفع لى خندف والله يرفع لى * نارا اذا أخمدت نيرانهم تقد وكانشاد الفراء

(قوله فالزمانى متى وايان الخ) ظاهر اطلاقه أن ايان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بايان جئت والذى فى التسهيل وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى أيان يبعثون فلا يقال أيان خرجت قاله الدمامينى (قوله حيث واذ) قال الدمامينى انما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الاضافة فيتأتى الجزم بهما وانما لم تجمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم اه وقال الفارضى زيدت ما عوضا عن الجملة التى تضاف اليها اذ وحيث اه وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه (قوله فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله أسيف) أى ذو اسف وحزن وقوله يقوم مقامك أى فى الصلاة وقوله لا يسمع الناس أى لبكائه كما فى الفارضى (قوله يعنى متى) تفسير للضمير فى ولا تهمل (قوله لم يذكرهنا الخ) قال فى الهمع ولا يجزم المسبب عن صلة الذى وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتينى أحسن اليه وكل رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها لمن قال انها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد من منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الادوات اه وظاهره ان الخلاف فى الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما فى المغنى من انه اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن الدمامينى وفائدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فانا أكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما اضيف اليه فى رتبة التأخير كما فى يوم تسافر انا اسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما فى متى تقم فانا أقوم وقال الشمنى والقائل بالاول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر جوز ذلك (قوله لا يجزم بها الا فى الشعر) لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أى النثر (قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وحدت بفتح الميم وكسرها (قوله وكانشاد الفراء) لو قال وانشاد الفراء عطفا على انشاد سيبويه لكان مناسبا (قوله خصاصة) أى فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم (قوله معنى لا عملا) لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها الشرط فاما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشى المصنف فى التوضيح) كتاب للمصنف ألفه فى اعراب مشكلات البخارى (قوله وتأول فى شرحها قوله لو يشأ الخ) سيذكر الشارح فى فصل لو ان البيت

(٢ - (صبان) - رابع) استغن ما أغناك ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة فتحمل ولكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين الحديث وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما وأما لو فذهب قوم منهم ابن الشجرى الى أنها يجزم بها فى الشعر وعليه مشى المصنف فى التوضيح ورد ذلك فى الكافية فقال وجوزا الجزم بها فى الشعر * ذو حجة ضعفها من يدرى وتأول فى شرحها قوله لو يشأ طار به

الاول جاء على لغة من يقول فى شاء يشاء شايشا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وأن الثانى سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبى عمرو ينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجىء فى الاول أيضا وفى بعض النسخ تمام البيت وهو * لاحق الآطال نهد ذو خصل * قال الشمنى والميعة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم وخصم بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهى القطعة من الشعر اه وقوله والميعة النشاط الذى فى القاموس ماع الفرس يميع جرى اه وفى بعض النسخ منعة بالنون بدل التحتية أى قوة والضمير فى يشا يرجع الى الفارس المذكور فى البيت قبله والذى رأيته فى المغنى وشرح شواهده للسيوطى طاربه بضمير مذكر يرجع الى الفارس قال السيوطى أى لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ فانى نسخ من تأنيث الضمير والمجرور بالباء غير صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أى أذله (قوله المنع مطلقا) أى فى النثر والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أى تطلب هذه الادوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لايهامه أن اذما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الاعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا واجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أى يقتضيانهما وعليه فقوله سابقا وحرف اذما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل خبره قدما أو خبر لمحذوف أى أحدهما شرط وجملة المبتدا والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزاء اما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبرا لمحذوف والرابط محذوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على ان فعلين مفعول لاجزم لا ليقتضين وان يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لان التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما فى كلام البعض من القصور والابهام واعلم ان جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو منفى بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمرا يفسره فعل نحو وان أحد من المشركين استجارك وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو * ولديك ان هو يستزدك مزيد * والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غير ان ضرورة فى الاصح نحو * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * وقوله * أيتها الريح تميلها تمل * وجوزه الكسائى اختيارا مع من واخواتها كذا فى الهمع (قوله يتلو الجزاء) شرطه الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله سيوطى (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان التسمية بهما مجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما اشبه الفعل الثانى فى ترتبه على الاول الجزاء والجواب سمى جزاء وجوابا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة واما باعتبار الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر ان التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلين) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند اليه للتنبيه على ان الخ أى ولان التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع انه ليس كذلك (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله الا ان يكون الجواب مرفوعا نحو خيرا ان اتيتنى تصب وسوغ ذلك انه ليس

ذو ميعة * وقوله تامت فؤادك لو بحزنك ما صنعت احدى نساء بنى ذهل ابن شيبانا

ووقع له فى التسهيل كلامان أحدهما يقتضى المنع مطلقا والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى (فعلين يقتضين) أى تطلب هذه الادوات فعلين (شرط قدما * يتلو الجزاء) أى يتبعه الجزاء (وجوابا وسما) أى علم يعنى يسمى الجزاء جوابا أيضا وانما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم فى الجزاء وأفهم قوله يتلو الجزاء انه لا يتقدم

فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف اه سيوطى وفى الفارضى مانصه أجاز الكسائى والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو خيرا ان تكرمنى تصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان لقيت فاكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال فى التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أى حين اذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله * ولديك ان هو يستزدك مزيد * وان كان غير ماض مع من أو أى وجب فى السعة جعلها موصولة واعطاؤها حكم الموصول فتقول أعط من يعطى زيدا وأحب من يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجئ بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان اضيف اليهن اسم زمان نحو أتذكر اذ من يأتينا تأته لان أسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرة بان فكذا المصدرة بما تضمن معناها كمن خلافا للزيادى حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ماذكر لهن مطلقا سعة أو ضرورة تلا هن ماض أو مضارع أثرهل لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الاصح نحو أمن يأتك تأته لدخولها على ان أو اثر ما النافية أو باب كان أو باب ان وأما قول الاعشى

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشان وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجار أو اثر لكن المخففة أو اذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فان أضمر جاز الجزم تقول رأيت زيدا فاذا من يأته يكرمه أى فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره يهنه أى لكن هو اه مع زيادات من الدمامينى والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى فى التصريح قولا بان الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ماذكره فيه أربعة أقوال وبقى قولان أحدهما ما فى الفارضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى فى نحو ان تقم أقم لان المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب اذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه فى التصريح أنهما تجازما (قوله هى الجازمة أيضا) اعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم تصريح (قوله بفعل الشرط) لانه مستدع له بما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام وردّ باستغراب عمل الفعل الجزم دمامينى (قوله معا أى لارتباطهما) وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا (قوله بالجوار) ردبانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور تصريح (قوله وماضيين) أى لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا أو جوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لان أو غيرها فى مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ونحو ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيآته فيدخل الماضى والمستقبل كذا فى الدمامينى وزعم المبرد وتبعه الرضى ان كان تبقى على المضى لقوتها فيه كما فى ان كنت قلته فقد علمته ويجاب بان المعنى ان أكن موصوفا بانى قلته فيما مضى وسواء فى ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبعا للجزولى ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو

وان تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه الجواب نفسه والصحيح الاول وأفهم قوله يقتضين ان اداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الاداة جازمة له وأما الجزاء ففيه أقوال قيل هى الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى الى سيبويه وقيل الجزم بفعل الشرط وهو مذهب الاخفش واختاره فى التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين (وماضيين أو مضارعين * تلفيهما) أى تجدهما (أو متخالفين) هذا ماض وهذا مضارع فمثال كونهما مضارعين وهو الاصل نحو ان تعودوا نعد وماضيين نحو وان عدتم عدنا وماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه وعكسه قليل

ماضى اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت أى فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فتسل فقد كذبت قال وانما سمى المذكور جوابا لانه مغن عنه ومفهم له كذا فى الهمع وتأوله بعضهم بان المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه فى الزمن الماضى على سرقته فى الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها فى الزمن الماضى على قد قميصه من دبر فى الزمن المستقبل قال الدمامينى والاصل عدم تكرر المشروط مالم يقتض العرف ذلك كما فى وان كنتم جنبا الآية وكما فى اذا قمتم الى الصلاة الآية اه واعلم أن الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعنى من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة سيوطى عن أبى حيان (قوله وخصه الجمهور بالضرورة) لان اعمال الاداة فى لفظ الشرط ثم المجئ بالجواب ماضيا كتهيئه العامل للعمل ثم قطعه اه حفيد (قوله ايمانا) أى تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ويجاب بان هذا خلاف الاصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل فى مواضع مخصوصة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه يمدح شخصا به والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب فى الحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ فى العنق عينى (قوله ان تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده فى القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفى بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة (قوله وبه) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بان والفعل جائز اذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وان لم يذكره وماذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل (قوله ماض) أى لفظا أو معنى كما سيذكره (قوله وان أتاه خليل) أى فقير من الخلة بفتح الخاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى مجاعة وفى رواية يوم مسئلة أى سؤل وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون الرفع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان أتانى أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدمامينى وانما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لانه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام أن الذى فى محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشنوانى بهامش الدمامينى ما نصه محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدر العطف على الجملة واما ان قدر على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اه يعنى الجواب وسيأتى أن التحقيق كون المرفوع خبرا لمبتدا محذوف والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى افادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى علل تقدير الفاء بقوله لانه أى الفعل برفع بعد الفاء أى لكونه حينئذ خبر مبتدا محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال فى التسهيل وان قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا قال الدمامينى أى سواء كان الشرط ماضيا نحو

وخصه الجمهور بالضرورة ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة رضى الله عنها ان أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت لان تابع الجواب جواب وقوله

من يكدنى بسيئ كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد وقوله

ان تصرمونا وصلنا كم وان تصلوا ملأتم انفس الاعداء ارهابا وقوله

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا منى وما يسمعوا من صالح دفنوا

وأورد له الناظم فى توضيحه عشرة شواهد شعرية (وبعد ماض رفعك الجزا حسن) كقوله

وان أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم وقوله

ولا بالذى ان بان عنه حبيبه يقول ويخفى الصبابة جازع

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون والمبرد الى أنه على تقدير الفاء وذهب قوم الى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل ومن

لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب ﴿تنبيهان﴾ الاول مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم تقول ان لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه * الثاني ذهب بعض المتأخرين الى أن الرفع أحسن من الجزم والصواب عكسه كما أشعر به كلامه وقال في شرح الكافية الجزم مختار والرفع جائز كثير (ورفعه) أي رفع الجزاء (بعد

ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وهو اذ ذاك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اه (قوله لما لم يظهر الخ) فحيثيته أن المضارع المبني كالماضي فاذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بان شأن المضارع التأثر لفظا سم (قوله ضعفت عن العمل في الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالاقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث قال الخفيد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لفظا ولا تقديرا اه وتكون الاداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلا صرح به الرضي فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد الماضي لفظا أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أي غير منفي بلم كما مر وسيأتي (قوله وهن) سيأتي انه مقيد بما اذا لم يتقدم على ان مايطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ) الخطاب للبختي وضميرانها للقربة مطبعة أي مملوأة من الطعام وقوله لا يضيرها أي لا يضرها كذا في العيني قال شيخنا السيد مطبعة بالعين المهملة كما في البهوتي اه ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملاها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على حملها وتنشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أي سواء كان قبله مايطلبه أولا كانت الاداة اسم شرط أولا واورد في التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل (قوله وفصل سيبويه الخ) قال شيخنا انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضي لما لم تؤثر فيه الاداة الجزم احتيج الى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها اذ النطق به وفاء بحقها في الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو انك في البيت) أي البيت الاول لان ان يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها (قوله فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الاداة للفعل بسبب تقدم مايمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالاولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لان في العكس مخالفة الاولى في القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الاولى في قسم واحد (قوله ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الاداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان فعلم مافي توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة بكونها اسما (قوله مايطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ في المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة تأكل خبر أي والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لان المبتدأ عامل في الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي مايطلبه الجزاء قبل ان فيقرأ طعامك بالنصب مفعول تأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزاء اه وانما أوجب على نصب الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا

مضارع وهن) أي ضعيف من ذلك قوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع
انك ان يصرع اخوك تصرع

وقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها
مطبعة من يأنها لا يضيرها

وقراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت وقد أشعر كلامه بانه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية وفي بعض نسخ التسهيل وصرح في بعضها بانه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على اطلاقه بل محله في غير المنفي بلم كما سبق ﴿تنبيهات﴾ الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى أنه

على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين أن يكون قبله مايمكن أن يطلبه نحو انك في البيت فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين أن لا يكون فالاولى أن يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير * الثاني قال ابن الانباري يحسن الرفع هنا اذا تقدم مايطلب الجزاء

قبل ان كقولهم طعامك ان تزرنا نكل تقديره طعامك نأكل ان تزرنا * الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الاصل وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع (واقرن بها حتما) أى وجوبا (جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها) من أدوات (١٤) الشرط (لم ينجعل) وذلك الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما فى رواية ابن كثير وقد اجتمعا فى قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده والتى فعلها جامد نحو ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أومقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله أو لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان توليتم فما سألتكم من أجر وقد تحذف للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما قال الشارح أو ندور ومثل للندور بما

فلو جعل الطلب شاملا للطلب المعمول العامل لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر (قوله قبل ان) ظاهره أن غيرها ليس كان فى ذلك فليتأمل (قوله موافقة المبرد) فيه نظر وان سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضى كما مر (قوله ويحتمل أن يكون سماه) أى على جعله غير جواب جزاء باعتبار الاصل الخ أى فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بفاحتما) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده فى التصريح وصرح فى المغنى بان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما اذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وان دخلت مسبوقة بها كما فى قوله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون وأجاب الرضى بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الايراد لانا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيدا واجب كما قاله الاسقاطى على ابن عقيل ثم رأيت الشمنى صرح به ويكفى دالا على القسم عدم الفاء فى الجواب وقول بعضهم ان الجواب فى الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لان تقديرها انما يجوز فى الضرورة وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيرد بها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التى تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم فى قوله

طلبية واسمية وبجامد * وبما وقد وبلن وبالتنفيس

زاد الكمال ابن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشرى تصديره باداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان يمسسك بخير الخ) ذكر فى المغنى أن التحقيق فى مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت كون الجواب محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أولم يوجد فالاصل فليبادر للعمل فان أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شئ قدير سواء مس بخير أولا وكانه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدمامينى واستشكل فى حاشيته على المغنى ذكره من أمثلة ذلك وان يمسسك بخير وان تجهر بالقول أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بان محل هذا اذا لم يسد شئ مسد الجواب وهذه المواضع التى فيها فعل الشرط مضارع فيها شئ ساد مسد الجواب (قوله وقد اجتمعا) أى الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أى فى شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أى فادها اليه (قوله بنى ثعل) أى يا بنى ثعل من ينكع العنز

أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لابى بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن المبرد بتحتية أجازة حذفها فى الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا فى قوله بنى ثعل من ينكع العنز ظالم * وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط فان ما لا يصح للارتباط

مع الاتصال أحق بان لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط أما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم قال

بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أي يجهدها حلبا (قوله مع الاتصال) أي باداة الشرط بان يقع شرطا سم (قوله وغيرها) كالنافيه ولن وحروف التنفيس (قوله أو منفيا بلا) أورده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء وأجيب بان لا تستعمل تاره لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمنع الفاء اه دماميني وعندي في كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لاعدم جوازها حتى يتوجه الايراد واما الجواب فلانه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفي المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط في تقدير كونها لمجرد النفي لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطا بصوره الاربع قال الاسقاطي ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامي يخالفه اه (قوله فان كان مضارعا رفع) هذا في غير المقرون بلم لانه يجزم (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاض الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لا في الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أي اذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح في الماضي (قوله فان اقترن) أي الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغي) أي يجب كما سيؤخذ من السياق (قوله خبر مبتدأ) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لانه لم يقل يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج الى التمحل بان الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الاداة فعليك بالانصاف (قوله وجزم الفعل ان كان مضارعا) أي جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضاع جائز بحسن بعد فعل الشرط الماضي وبضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله ذلك التقدير) أي تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا اشكال في الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولو لا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ معناه ولو لا جعل الفعل خبر مبتدا محذوف لانفس الجواب لحكم الخ (قوله كما تدخل على مبتدا مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضي) أي المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أي سواء كان مستقبلا معنى أو لا قصد به وعد أو وعيد أو لا (قوله على ثلاثة أضرب) اذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامي كالكافية المضارع المنفي بلم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لانه

قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله ومن جاء بالسيئة فكبت وقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساب ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة أوجه * الاول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير الساقط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به الثاني ظاهر

كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء

وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار قال في شرح الكافية لانه اذا كان وعد أو وعيد احسن أن يقدر ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية * الثالث أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر ﴿تنبيه﴾ هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وتخلف الفاء اذا المفاجأة) في الربط اذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها اداة نفي ولم يدخل عليها ان (كان تجد اذا لنا مكافأة) وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون لانها مثلها في عدم الابتداء بها فوجردها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فاما نحو ان عصى زيد فويل له ونحو ان قام زيد فعمرو قائم ونحو ان قام زيد فان عمرا قائم فيتعين فيها الفاء وقد أفهم كلامه أن باذا الربط باذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمه وأنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب

﴿تنبيهات﴾ الاول أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه * الثاني ظاهر كلامه أن اذا

تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة جامي (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامي تعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاحتيج الى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لان يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافي ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا الخ وينافي كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل شرطا وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو ان كنت قلته فقد علمته أو مقدرة أي نحو ان كان قميصه الآية قال الدماميني وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو ان جئتني أكرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمني فقد أكرمتك أمس والمعنى ان اعتددت علي باكرامك أياي فانا أيضا اعتد عليك باكرامي اياك والآيتان المتلوتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضي لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقد معه مقدرة) لتقربه من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضي (قوله حسن أن يقدر ماضي المعنى) أي مبالغة في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطي وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغير له وقوله فعومل معاملة الماضي حقيقة أي الماضي لفظا ومعنى أي عومل معاملته في مجرد الاتيان بالفاء وان كان الاتيان بها في الماضي حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الاتيان في هذا بالفاء نظرا الى تقديره ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وتركها نظرا الى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجاب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب زكريا (قوله هذه الفاء) أي في الاصل فلا ينافي قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء السبب أي التي تعطف الجمل لافادة السببية وقوله لا للتشريك أي في الاعراب والا لجزم ما بعدها لفظا ان كان مضارعا ولا في المعنى والا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرح في المغني فهي كالفاء في نحو أحسن زيد اليك فاحسن اليه اذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتخلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخلف واذا فاعله واضافة اذا الى المفاجأة من اضافة الدال الى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضي ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم (قوله لنا) أي منا (قوله في عدم الابتداء بها) وفي اقتضائها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لانها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك اه تصريح ويرد نحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا الا أن يجاب بما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ان محل المنع من الجمع اذا كانت اذا عوضا عن الفاء في الربط لا لمجرد التوكيد كما في الآية (قوله أعطى القيود الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة

بإذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل (قوله وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان) كلام التسهيل هذا فى الشروط الجازمة فلا يرد قول أبى حيان جاء الربط بإذا الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الا أن يقال المراد ومورد السماع ان واذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبى حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح ردا على أبى حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيار امضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدا محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف والامر أن لم يك للنون محل * فيه هو اسم (قوله من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما فى التصريح وهو واضح لانها فى محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذ الجزاء هو الجواب كما تقدم فى النظم لا أخذ الاداة الجواب (قوله بتثليث قمن) قال فى شروح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطى (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفى المغنى أنه قيل بذلك ورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه فى باب الصفة المشبهة (قوله فاشبه الواقع بعده) أى بعد الجزاء (قوله فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما اذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وان لم يسمع زكريا (قوله وجزم او نصب) فى الشذور الجزم قوى والنصب ضعيف وفى شرح الكافية نحوه اه سيوطى قال فى التصريح والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسئلة التأخير لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها اه وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة ان بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائزان وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز (قوله اثرفا) فى موضع الصفة لفعل (قوله اكتنفا) بالالف الاطلاق وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أى حوط بالجملتين أى توسط بينهما خلافا للظاهر شرح الشاطبى أنه مبنى للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال أفاده الشاطبى (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاسقاطى هلا جاز على الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لاشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق قال الدمامينى فى شرح المغنى وهو الظاهر * فائدة اذا ترى الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما فى قوله

باذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل (قوله وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان) كلام التسهيل هذا فى الشروط الجازمة فلا يرد قول أبى حيان جاء الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الا أن يقال المراد ومورد السماع ان واذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبى حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح ردا على أبى حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيار امضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدا محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف والامر أن لم يك للنون محل * فيه هو اسم (قوله من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما فى التصريح وهو واضح لانها فى محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذ الجزاء هو الجواب كما تقدم فى النظم لا أخذ الاداة الجواب (قوله بتثليث قمن) قال فى شروح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطى (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفى المغنى أنه قيل بذلك ورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه فى باب الصفة المشبهة (قوله فاشبه الواقع بعده) أى بعد الجزاء (قوله فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما اذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وان لم يسمع زكريا (قوله وجزم او نصب) فى الشذور الجزم قوى والنصب ضعيف وفى شرح الكافية نحوه اه سيوطى قال فى التصريح والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسئلة التأخير لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها اه وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة ان بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائزان وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز (قوله اثرفا) فى موضع الصفة لفعل (قوله اكتنفا) بالالف الاطلاق وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أى حوط بالجملتين أى توسط بينهما خلافا للظاهر شرح الشاطبى أنه مبنى للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال أفاده الشاطبى (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاسقاطى هلا جاز على الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لاشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق قال الدمامينى فى شرح المغنى وهو الظاهر * فائدة اذا ترى الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما فى قوله

بربطها بعد ان وغيرها من أدوات الشرط وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان اذا المفاجأة عن الفاء فخصه بان وهو ما يؤذن به تمثيله قال أبو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (ان يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن) أى حقيق فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بان مضمرة وجوبا وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وقد روى بهن ناخذ من قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
وناخذ بعده بذناب عيش
أجب الظهر ليس له سنام

وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام أما اذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فانه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء

أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه ويجوز النصب والى ذلك الاشارة بقوله (وجزم او نصب لفعل اثرفا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا) فالجزم نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وهو الاشهر ومن شواهد النصب قوله * ومن يقترب منا ويخضع تؤوه * ولا يجوز الرفع لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء والحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فاجازوا والنصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او

(والشرط يغنى عن جواب قد علم) أى بقرينة نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض الاية أى فافعل وهذا كثير ويجب ذلك ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين اوما تأخر من جواب قسم سابق عليه

كما سيأتى (والعكس) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قد يأتى) قليلا (ان المعنى فهم) أى دل الدليل على المحذوف كقوله

فطلقها فلست لها بكفء ... والا يعل مفرقك الحسام

أى والا تطلقها يعل وقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ... ولا ينج الا فى الصفاد يزيد

أراد متى تثقفوا تؤخذوا ﴿تنبيهات﴾ الاول أشار بقد الى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه فى شرح الكافيه لكنه فى بعض نسخ التسهيل سوى فى الكثرة بين حذف المنفى بلا التالية ان كما فى البيت الاول وهو واضح فليكن مراده هنا أنه أقل منه فى الجملة ﴿الثانى قال فى التسهيل ويحذفان بعد ان فى الضرورة يعنى الشرط والجزاء كقوله

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا ... تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وحالا ان رفع كما فى قوله ... متى تأته تعشو الى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

أفاده الفارضى (قوله والشرط) أى الماضى ولو معنى فان كان مضارعا غير منفى بلم لم يغن عن الجواب الا فى الشعر كما سيأتى وقوله يغنى عن جواب أى يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما فى فان استطعت أن تبتغى نفقا الخ أولا كما فى قولك ان جاء فى جواب أتكرم زيدا (قوله ويجب ذلك) أى الاستغناء عن الجواب (قوله كما سيأتى) وقد يغنى عن جواب الشرط خبر ذى خبر متقدم على أداة الشرط نحو وان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله

* بنى ثعل من ينكح العنز ظالم * قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب يظلم مقدر وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما مر فى الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل وعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه مايدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثانى نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون اه (قوله مفرقك) بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله متى تؤخذوا قسرا) أى قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة مايوثق به الاسير وفى هذا البيت رد على من شرط فى حذف فعل الشرط أن تكون الاداة ان وزعم أنه لا يحفظ الا فيها اه زكريا وقد جوز بعضهم فى ومايكم من نعمة فمن الله أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والاصل ومايكن بكم الخ (قوله تثقفوا) بالبناء للمفعول أى توجدوا (قوله لكنه فى بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثير القرينة وكذا الشرط المنفى بلا التالية ان اه ومفهومه أن الشرط اذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك (قوله انه أقل منه فى الجملة) أى فى بعض الصور وهو ماعدا المنفى بلا التالية ان وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان الكلام فى حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف فى البيت الاول الشرط كله لان لا من الشرط وهى لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) قد بقى حذف الاداة وحدها قال السيوطى لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان فى الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام فى شرح منهجه تقدير لو الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها فى الشرح فلينظر هل له سند فى ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم فى الادوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كلو (قوله بجوازه فى الاختيار على قلة) أيد السيوطى فى الهمع هذا القول بان الحذف ورد فى عدة من الآثار (قوله مع غيران) كذا فى الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانبارى عن العرب كما فى التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا ومافى حديث أبى داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا بقسميهما وما اوردليس كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيد للضمير فى حذف والمراد اذا حذف جميع اجزاء الشرط اى جميع أجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا ان حذف بعض

وان * كان فقيرا معدما قالت وان التقدير وان كان فقيرا معدما رضيته وكلامه فى شرح الشرط الكافية يؤذن بجوازه فى الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزأين معا مع غيران * الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا اذا حذف وحده كله فان حذف مع الاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم

الشرط هذا محترز قوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بان المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لان الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بان المراد بالشرط فى قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما أسلفنا فلا اعتراض ومن التمثيل بالاية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده (قوله غير امتناعى) أى غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلو لا فانه يتعين ذكر جوابها تقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بان مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كاذا وان لم يذكره المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثله الحقيد بقوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون قال فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود بان دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بانه مختص بالشعر (قوله يكون مؤكدا باللام) أى وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت المضارع أما الماضى فان كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن بان واللام وهو الاكثر أو بان فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور لكن فى خاتمة الباب الخامس من المغنى أن حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل فى قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا حذفا للطول وقال

حلفت لها بالله حلفة فاجر * لنامو فما ان من حديث ولا صال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفور فصل فاوجبهما ان كان الماضى قريبا من الحال وان كان بعيدا جىء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد فللمضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من ان واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذى فى المغنى أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذى لا اله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ونقل الدمامينى عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبى بكر والله أنا كنت أظلم منه يعنى من عمر فى تفاقم جرى بينهما ثم الكلام فى جواب القسم غير الاستعطافى اذ جواب الاستعطافى لا يكون الا جملة انشائية كما فى المغنى كقوله * بربك هل ضممت اليك ريا * وقوله * بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة * قال الشمنى قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهى القسم الغير الاستعطافى وان كانت طلبية فهو الاستعطافى (قوله أو ان) سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو منفيا) أى بما أو ان أو لا وشذ قرن المنفى بما باللام كقوله

أما والذى لو شاء لم يخلق الورى * لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

وشذ نفى الجواب بلم أو لن أفاده الفارضى (قوله لو أندى الندى الخ) كلام العينى يفيد أن أندى بالنون

فاقسم لو أندى الندى سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا * نص على ذلك فى الكافية

تقديره أن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا ولى سواه وقوله تعالى يا عبادى الذين آمنوا ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون أصله فان لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فاياى فى غيرها فاعبدون وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان احد من المشركين استجارك ونحو ان خيرا فخير (واحذف لدى اجتماع شرط) غير امتناعى (وقسم * جواب ما أخرت) أى منهما استغناء بجواب المتقدم (فهو) أى الحذف (ملتزم) لجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو منفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله أكرمه وان يقم والله فلن أقول ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لاقومن ومن والله ان لم يقم زيد ان عمرا ليقومن أو يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم عمرو وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى أن الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا وقوله فى باب القسم فى التسهيل وتصدر يعنى جملة الجواب فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه فى الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى والمغاربة لا يسمون

لولا شرطا ولا لو الا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذى ذكره اذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعى والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر كما أشار الى ذلك بقوله

وان توالیا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وذلك نحو زيد ان يقم والله يكرمك وزيد والله ان يقم يكرمك وان زيدا ان يقم والله يكرمك وان زيدا والله ان يقم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوطه محل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ او اسم كان ونحوه وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان لم يقم لا كرمته وهو ما ذكره شامل ابن عصفور وغيره لكن نص فى الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل التحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم (وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذى خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء تمسكا بقوله * لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل * وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم فى نهار القيظ للشمس باديا ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة ﴿ تنبيهات ﴾ الاول كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه

لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال فى القاموس ندا القوم حضروا اه واسناد الاحضار الى الندى مجاز عقلى من باب الاسناد الى المكان لان الندى مجلس القوم والضمير فى سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما فى العينى وهو المناسب وان فسره البعض بالجيش قال العينى والمسالاة بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهى جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اه (قوله والتسهيل) أى فى باب الجوازم كما ستعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه مغن الخ وفى بعض النسخ ولزم وهو الذى بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضى انما يلزم فى جواب لو ولولا (قوله يعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله فى الشرط الامتناعى أى فى التعليق الامتناعى وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضى أن لو ولولا الخ) أى وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف فى الكافية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمغاربة) الخ اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذى ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما فى الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبنى على الضم كقبل وبعد خبرا وتأييد لما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أى الشرط محل الخ وقد يقال اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود فى صورة اجتماعهما بلا تقدم ذى خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيها أيضا الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال فى صورة الاجتماع مع تقدم ذى خبر فتفطن (قوله وافهم قوله رجح) أى دون أن يقول أوجب (قوله وربما رجح الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على اطلاقه سم (قوله لئن منيت) أى بليت بنا عن غب معركة تغب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته أى حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها لا تلفنا أى تجدنا وفيه الشاهد فانه جزمه بحذف الياء على انه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر قال الفارضى ويحتمل أن للقسم وحذف الياء للضرورة اه وننتفل بالنون لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفى القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى (قوله لئن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذى قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وباديا حال من فاعل أصم اه دماميني ويؤخذ منه أن التاء فيما حدثته مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أى فى لئن زائدة أى وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط فى الابيات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ)

شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم فى قوله والشرط يغنى عن جواب قد علم سم (قوله الاماضى اللفظ الخ) أى ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامى (قوله ان هو يستزدك) كذا فى بعض النسخ بالجزم اعطاء للمفسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر

* فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * كما فى قواعد ابن هشام وفى بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذى بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أى مع جوابها وقوله هى الجواب أى جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أى من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا توالى الخ) مقول لقول محذوف أى فنقول اذا توالى الخ وقد وجد لفظ فنقول فى خط الشارح وقوله شرطان أى أو أكثر نحو ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتنى فعبدى حر (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح وجواب مابعده محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل ان ضحك فعبدى حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجئ فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المجئ ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبغى مجئ فعل الشرط الثانى ماضيا لما مر لا على مقابله اذ على مقابله لا حذف اه سيوطى وقوله وجواب مابعده أى بعد الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أى وتقديره فى البيت الذى أورده الشارح ان تدعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطى المذكور تعلم أن قول الشارح والثانى مقيد للاول مخالف للاصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما فى كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما اذا قال لامرأته ان أكلت ان شربت فانت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت لان التقدير عليه ان شربت فان أكلت فانت طالق فالثانى أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان أكلت فان شربت فانت طالق فالاول أول والثانى ثان واعلم أن تصحيح الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمنى ووجهه ابن الحاجب بانه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والا تواردا عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما والا لزم ذكر مالا دخل له فى ربط الجزاء بترك ماله دخل ولا للثانى لانه يلزم حينئذ أن يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ وضرورة فتعين ان يكون جوابا للاول ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى قال الدمامينى ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما فى اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما فى قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود فى فؤاد اللبيب

ثم قال ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين يعنى مذهب الشافعية والمالكية فى وقوع الطلاق فعلها لمجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا لدلالة جواب الثانى ولا محذور فى حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثانى فتأمله اه قال الشمنى وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبى ان أراد النبى الخ كذا قالوا قال الدمامينى بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القبيل مانصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم يتوال فى الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ماهو جواب

مجزوما بلم نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لارجمنك ولا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن وأما قوله

ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى أن بيتى واسع

فضرورة وأجاز ذلك الكوفيون الا الفراء الثانى اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هى الجواب وأجاز ابن السراج ان تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها فاجاز ان تقم بعلم الله لازورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغى أن لا يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور الا فى الضرورة * الثالث لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا

ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عزز أنفها كرم وان توالیا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف فی شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم (٢٢) أجوركم الآية وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو ان تأتنى وان تحسن الى أحسن اليك أو بأو فالجواب لاحدهما نحو جاء زيد أو ان جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى والثانى وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو

﴿ فصل لو ﴾

اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام * الاول أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل * الثانى أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره * الثالث أن تكون للتمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا قيل ومنه لو ان لنا كرة ولهذا نصب فنكون فى جوابها واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى هى قسم برأسها لاتحتاج الى جواب بخلاف الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب

فى المعنى للشرط الاول فينبغى أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد أن يغويكم واما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال فى الآية الثانية ﴿ فائدة ﴾ ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لو تزيلوا لعذبنا وان اقتضاه كلام المغنى والا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدمامينى واستظهر ماذكره الزمخشرى من جعل جواب لولا محذوفا لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم (قوله ان تذعروا) بالبناء للمفعول أى تفزعوا والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ (قوله ومثل له بقوله تعالى الخ) فى هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه توالى أدوات شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العامل (قوله وقال غيره الخ) فى نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف فى شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما فى حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أى أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أى فى قوله فى شرح الكافية وان توالیا بعطف فالجواب لهما معا

﴿ فصل لو ﴾

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما فى جمع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ فى القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أى الشى كما هو عادة العرب لان الشىء قد لا يؤخذ وقد يرمى به آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى كذا فى المحلى (قوله ذكره ابن هشام اللخمى وغيره) قال فى المغنى وفيه نظر قال الدمامينى وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محل كونها فى المثال للتمنى اذا كان المخاطب مأيوسا الاتيان الى المتكلم أو متعسره عادة اه ووجه ان التمنى طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر (لو أن لنا كرة) أى رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب فى نكون مثله فى * وليس عباءة وتقر عينى * فهو بان مضمرة جوازا وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف فى لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى يظهر فى لو التى للعرض ولو التى للتحضيض وانظر لو التى للتقليل على رأى ابن هشام اللخمى هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها (قوله هى قسم برأسها) أى مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما فى زكريا (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما فى قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح فى آخر الباب بان لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وان قوله لمثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثار أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذنائب

بجواب ليت وقال بعضهم هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين أى جوابا منصوبا بعد الفاء وجوابا باللام كقوله * فلو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب أى زير بيوم الشعثمين لقر عينا

وكيف لقاء من تحت القبور * وقال المصنف هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني وذلك انه أورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال ان اراد أن الاصل وددت لو تأتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجواب ليت فصحيح أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين

أي في الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء في الذنائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمني والعيني وقوله أي زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والاصل زير أي زير والزير في الاصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أي بوقعة يوم الشعثمين قال العيني وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو اه والذي قاله الدماميني والشمني معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث في الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بان مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أي لو حصل نبش فاخبار كما قالوه في نحو ان تأتني فتكرمني آتك بنصب تكرم (قوله في معنى التمني) أي لمعنى هو التمني وقوله فقال أي المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمني بحيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمني) قال الدماميني الظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء لو مصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع ليس بممنوع بدليل ود أحدهم لو يعمر ألف سنة (قوله وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لان الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتى بعبارة التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية (قوله وتغني عن التمني) أي عن فعله (قوله شروري) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنهدا من نهد الى العدو أي نهض (قوله انشائي) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى أتمنى دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي بمجرد العطف والا فالفاء الواقعة في الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت وددنا اعانتها فنهودها أي نهوضها (قوله ونص على أن لو الخ) ه أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية (قوله أن التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والآخر) سيأتي رده (قوله بعدود أو يود) لو قال بعد دال مودة لكان أحسن كوددت وأحببت (قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرفت من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وأنا آتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن اقتله ما قتلته اه تصريح

فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية وتغني عن التمني وينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحة أشرت الى نحو قول الشاعر

سرينا اليهم في جموع كانها
جبال شروري لو تعان فتنهدا

قال فلك في تنهدا ان تقول نصب لانه جواب تمن انشائي كجواب ليت لان الاصل وددنا لو تعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو زالفعل في تأويل مصدر هذا كلامه ونص على أن لو في قوله تعالى لو أن لنا كرة مصدرية واعتذر

عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين * أحدهما أن التقدير لو ثبت ان والآخران تكون من باب التوكيد * الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن الا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو ود والوتد فيدهنون يود أحدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونها قول قتيلة

التبريزى وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح فى موضعها ان ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان فى نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها وجوابه أن لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه كما أجاب به المصنف فى لو ان لنا كرة على رأيه كما سبق واما جوابه الثانى وهو ان يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد فجاجا سبلا ففيه نظر لان توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذ كقراءة زيد بن على والذين من قبلهم بفتح الميم * الخامس ان تكون شرطية وهى المرادة بهذا الفصل وهى على قسمين امتناعية وهى للتعليق فى الماضى وبمعنى ان وهى للتعليق فى المستقبل

وقال العينى ان البيت قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترثى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبى صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبى صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمنى قال السهيلى والصحيح أنها بنت النضر بن الحرث لا أخته ثم قال الشمنى وأسلمت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمنى ما نافية أو استفهامية اه قال فى التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أى غاظه فهو توكيد للمغيظ اه قال الشنوانى ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منك ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلى على الاسم فى هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه وعلى كون ما استفهامية فهى فى محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أى ضرر كان ضرك بقى أن يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التأنى) من تعليلية لفات (قوله واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون فى نحو يود أحدهم لو يعمر أنها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف مغنى (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا فى المغنى قال الدمامينى والذى يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اه وناقشه الشمنى فقال لا نسلم أن اضمار أن بعد الفاء هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل نحو

* لولا توقع معتر فارضيه * حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدمامينى يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل النصب على انه جواب ود لتضمنه معنى ليت فتحصل فى النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما فى المغنى والشمنى لكن لا يعبر فى القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى بلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان مثلا فى اللفظ لكون الغالب وقوعها فى ذلك الموضع أفاد شيخنا السيد (قوله دخولها على ان الخ) أى لان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغنى وقوله لان توكيد المصدر عبارة المغنى الموصول وهى أحسن وقوله قبل مجىء صلته قال سم انظر معناه فان ما بعد أن انما يصلح لها لا للو فان صلة لو التى أكدت لو قبل مجيئها الا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اه ومقتضى السؤال والجواب ان لا صلة للو هنا على جعل أن مؤكدة للو وهو مشكل لان الموصول الحرفى لا بد له من صلة تذكر لفظا ولان المعهود اعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر فى نحو أتاك أتاك اللاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فتفطن (قوله للتعليق فى الماضى) أى لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط فى الماضى ففى الماضى ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو فى الحال وقد يشكل كونه فى الحال مع كون المعلق والمعلق عليه فى الماضى أى لوجوب سبق التعليق عليهما الا ان يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا اه سم أى الاخبار بان الجواب كان مربوطا فى النفس بالشرط فالربط النفسانى ماض والتعليق اللفظى هو الواقع حالا فتدبر (قوله فى مضى) متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين

فاشار الى القسم الاول بقوله (لو حرف شرط فى مضى) يعنى ان لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم

كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أى من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اه وفيه أن الاشكال باق بحاله لان حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أى من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاولى بل الصواب اذ لو حصل اه أى لانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو الذى يترتب عليه ماذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق فى المضى بل للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق الخ أى لان الثابت الحاصل لا يعلق (قوله على كل تقدير) أى سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الاكثر كونه ممتنعا) أى لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه (قوله لكان النهار) أى فى عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وهم كما فى التصريح قال وانما الوارد أى عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى سالم مولى أبى حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دلالة للو فى هذا الاثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا الاجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو فى مثل هذا الاثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال فى التصريح وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف فى الخارج بسبب انتفاء الشرط فى الخارج قال السيرامى فى حاشيته على المطول فى لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضى الامتناع أصلا بان تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو يود لو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الاول نحو لو شاء الله لهدى الناس جميعا [٢] ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الاول لامتناع الثانى نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا رابعها أنها لبيان استمرار شئ بربطه بابعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اه بزيادة التمثيل للثانى والثالث (قوله فاسد) أى اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدمامينى هى عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضى ان الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان فى عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان فى عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت فى عبارة المصنف فرضى والامتناع فيها حقيقى اه وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع فى الماضى لما يليه واستلزام

الجواب كذلك ولم تكن للتعليق فى المضى بل للايجاب فتخرج عن معناها وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط نعم الاكثر كونه ممتنعا وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو لو شئنا لرفعناه بها وكقولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا والا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ومنه نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا فى كل موضع وليس كذلك ولهذا قال فى شرح الكافية العبارة الجيدة فى لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى

٢ قوله ولو شاء الله الخ التلاوة أن لو يشاء الله الخ اه

وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أوليس له لا يتعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثانى غير واقعين انتهى (٢٦) وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وهى انما تدل على الامتناع

الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع على أنه مراد العبارة الاول أى ان جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره وأشار الى القسم الثانى بقوله (ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل) أى يقل ايلاء لو فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها أن يليها لكن ورد السماع به فوجب قبوله وهى حينئذ بمعنى ان كما تقدم الا انها لا تجزم من ذلك قوله

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتى وان كنت رمة
لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

وقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون عديما
واذا وليها حينئذ ماض أوّل بالمستقبل

ثبوته لثبوت تاليه لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها فى الماضى نبه عليه فى المغنى (قوله وكونه مستلزما) أى ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أى لما كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن اذا وان فانهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع فى هذه الحالة كما لم يقع فى الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا فى الدمامينى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن البدر ابن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفى الهمع عن أبى حيان أن سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمنى فى الاحتراز عن اذا ولما بان قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح اللام فى قوله لوقوع غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها فى قوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهانني زيد لاكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للاكرام ومثله فى المغنى (قوله وهى انما تدل الخ) أى لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أى الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا فى كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى نحو لو جاءنى زيد أمس لاكرمته أو معنى فقط كما سيأتى فى قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجئ زيد أمس لاكرمته وان كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا البيت أو معنى فقط نحو وليخش الذين لو تركوا الآية (قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى أن فيليها المستقبل فلا يرد أنها اذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل (قوله وما كان من حقها أن يليها) أى وما كان من حقها ان تستعمل بمعنى ان فيليها فلا يقال اذا كانت بمعنى ان فمن حقها أن يليها (قوله ولو تلتقى أصداؤنا الخ) الاصداء جمع صدى كفتى وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب كجعفر بهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والاصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتى ويهش بفتح الهاء وكسرها قال فى المصباح هش الرجل هشاشة من باب تعب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الاول (قوله لو تركوا) أى شارفوا أن يتركوا وانما أولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات اه مغنى وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضى بمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدمامينى والشمنى نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازانى مقتصرين عليه فلله الحمد (قوله ولو ان ليلى الاخيلية الخ) بعده

نحو وليخش الذين لو تركوا الآية وقوله ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * على ودونى جندل وصفائح وان تلاها لسلمت

مضارع تخلص للاستقبال كما أن ان الشرطية كذلك وانكر ابن الحاج فى نقده على المقرب مجئ لو للتعليق فى المستقبل وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو وليخش الذين تركوا الآية وقوله * ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * وقال لا حجة فيه

لسامت تسليم البشاشة أوزقى * اليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التى تكون على القبور وزقى بالزاى والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وأو بمعنى الى أن أو عاطفة اه وفى الاحتمال الاول من التعسف مالا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو قال السندوبى ومن اللطائف ماحكى عن مجنون ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مر اعلى قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فقالت له تأذن لى فى أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك ياقتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار فى عجيب قدرته اه (قوله لصحة حمله على المضى) اذ يمكن فى الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر كيف الحمل على المضى فى البيت السابق وهو لو أن ليلى الخ اه وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضى لا يمكن فى مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرح فيه بخصوصه بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتكون لو فيهما للتعليق فى المضى على هذا فتأمله (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وانما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اه شمنى والبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد نعم العبد صهيب أى لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك (قوله ولو كره المشركون) أى ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالاظهار مستقبل فكذا الكراهة لانها توجد عنده (قوله ولو أعجبك) أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال فى ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى مافيه (قوله شدوا ما آزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمنى وقوله ولو باتت باطهار أى ولو تبيت لانه فى حيز اذا التى للاستقبال (قوله وهى) أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الجر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه (قوله لا يليها الا فعل أو معمول فعل) أشار به الى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل الا على الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثانى التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما فى المغنى وقوله مضمر أى محذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى اثناء الطريق أنه وقع بها وباء فاجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أى لعددتها ولا مجال للمعنى هنا دماميى (قوله أخلاى) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزى وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والاصل اخلائى فحذفت ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة غالتا كل دم بافتحرها فقيل له فى ذلك فقال هذا افصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك تصريح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل

بمعنى ان قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن ونحو أعطو السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم
دون النساء ولو باتت باطهار
(وهى فى الاختصاص بالفعل كان) أى لو مثل ان الشرطية فى أنها لا يليها الا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر الا فى ضرورة كقوله
أخلاى لو غير الحمام أصابكم
عتبت ولكن ما على الدهر معتب
أو نادر كلام كقول حاتم
* لو ذات سوار لطمتنى
والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى حذف الفعل فانفصل الضمير

وأما قوله لو بغير الماء حلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وقال ابن خروف هو على اضمار كان الشانية وقال الفارسى هو من الاول والاصل لو شرق حلق هو شرق فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ثم نبه على ماتفارق فيه لوان الشرطية فقال (٢٨) (لكن لو أن بها قد تقترن) أى تختص لو بمباشرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنا كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا مايوعظون به وقوله ولو أن ما أسعى لادنى معيشة وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما أى ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخرا ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما كقوله

عندى اصطبار وأما أننى جزع

يوم النوى فلو وجد كاد يبرينى

وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه أن المؤكدة اذا قدمت بالتى بمعنى لعل فالاولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الاصل أى ولو ايمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع فى ماوصلتها فى لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ومن ثم قال الزمخشرى يجب أن خيلا تكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن مافى الارض من شجرة أقلام وقالوا انما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية وفى قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر * تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وقوله ولو أنها

الاول فانفصل الضمير وقيل الاصل لو كنتم تملكون وردبان المعهود فى حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فاجيب بان المراد أن الاصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لان الحذف والتوكيد متنافيان كذا فى المغنى وزيف الدمامينى التنظير بان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد (قوله وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فان غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصارى نجاتى اه زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء (قوله على اضمار كان الشانية) أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية (قوله فحذف الفعل أولا) أى من التركيب الاول والمبتدأ آخرا أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة أسمية كما قيل به فى قوله تعالى أدعوتموهم أم أنتم صامتون أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله

ان يكن طبعك الدلال فلو فى * سالف الدهر والسنين الخوالى

التقدير عند الاخفش فلو وجد فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا (قوله ولو أن ما أسعى) أى ولو أن سعيى فان داخلة على مجموع ماوصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أى مع صلتها (قوله فقيل يقدر مقدما) أى على المبتدأ لا على لو (قوله على جد وآية لهم أنا حملنا) أى على طريقته فى تقديم الخبر على المبتدا الذى هو أن وصلتها (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لان لعل الخ أى لان وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لان لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا اذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لان الاخبار عن أن وصلتها لكونهما فى تأويل مصدر مبتدا يميزها عن التى هى لغة فى لعل اذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم الا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم الا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فانها تعطى معنى الثبوت ورجح بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان نحو التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد ان نحو ان تقم والا فلا (قوله كما قال الجميع فى ماوصلتها الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفى أحوج الى الفعل من الشرطسم وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية (قوله انما ذلك) أى وجوب كون خبر أن فعلا فى الخبر المشتق أى اذا أريد الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فاز عمه الزمخشرى لا يسلم على اطلاقه (قوله تنبو الحوادث عنه) أى تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير فى أنها يرجع الى الاسودة التى ترى من بعيد ومسومة أى

عصفورة لحسبتها * مسومة تدعو عبيدا وأزنما وردالمصنف قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح وقوله ولو أن ما أبقيت معنى معلق * بعودة ثمام ما تأود عودها وقوله ولو أن حيا فائت الموت فاته * أخو الحرب فوق القارح العدوان (وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى نحو لو يفى كفى) أى لو وفى كفى ومنه قوله

معلمة وعبيدا بضم العين بطن من الاوس وأزنم بطن من بنى يربوع اه عينى وقال الشمنى مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين اه والتاء فى لحسبتها تاء مخاطب يهجو الشاعر كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وان مشى الدمامينى على خلافه (قوله وردالمصنف الخ) قال فى المغنى وقد وجدت آية فى التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم ينتبهوا لها وهى قوله تعالى ودوا لو أنهم بادون فى الاعراب ورده الدمامينى بان لو فى هذه الاية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام فى لو الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر لبيد الى هذا القافية عينى (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود تعوج ولعل الضمير فى قوله عودها يرجع الى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية (قوله فائت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لفاعله أى فائته الموت اه وفيه نظر أما أولا فلان الوصف المتعدى لا يضاف الى فاعله على ما تقدم فى باب الاضافة وأما ثانيا فلان المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من اضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذى بعده (قوله وخرج) أى البيت الثانى وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون (قوله اما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لان اللام لا تدخل على ناف الا ما كما فى التصريح (قوله أو وضعا) لو قال لفظا لكان أنسب (فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أى وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لجعلناه حطاما لان فى تأخير جعله حطاما تشديدا للعقوبة أى اذا استوى على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية وحذفت فى جعلناه أجاجا اشارة الى عدم تراخى الجعل اجاجا أفاده فى التصريح قال السيوطى وقد يقترن جوابها باذن وندر كونه تعجيبا أو مصدرا برب أو الفاء اه وقال فى المغنى وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو اما ماض معنى أو وضعا لانه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شئ على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شئ وهو المراد اه ففيه نظر لان الاعتراض انما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر الى ما تفيده لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فانه متين (قوله بجملة اسمية) أى مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله * لو كان قتل ياسلام فراحة * أى ياسلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته فى المغنى قال الدمامينى لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا

لو يسمعون كما سمعت حديثها
خروا لعزة ركعا وسجودا

وهذا فى الامتناعية وأما التى بمعنى ان فقد تقدم أنها تصرف الماضى الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى (تنبيهان) الاول لغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ولو أريد بها معنى ان الشرطية. وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله

ولو يشأ طار بها ذو ميعة

وقوله

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت
احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

وخرج على ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبى عمرو ينصركم ويشعركم ويأمركم والاول على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم

والخاتم * الثانى جواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو وضعا وهو اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا واما منفى بما فالامر بالعكس نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالى وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى أن لا يمر على ثلاث وعندى منه شئ فهو على حذف كان أى ما كان يسرنى قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا

أى لثبت ويدل عليه بقية البيت * لكن فررت مخافة أن أوسرا * اذ مراده الاعتذار عن الفرار بانه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الاسر المفضى الى المعرة والذل ففر (قوله لمثوبة من عند الله خير) أى مما شروا به أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أى والله لمثوبة (قوله للتمنى) أى على سبيل الحكاية أى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى أفاده الدمامينى هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لاثيبوا

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قوله كمهما يك من شئ) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويك تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ بيان لمهما فان قلت أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالمبين فى العموم والابهام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابط بالمبتدا (قوله حرف بسيط) فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لان التشبيه الذى فى المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان زعمه البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وافادة أنه واقع ولا بد بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شئ كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علما فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد وأجيب بانه قد يجئ الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله

* من كان ذا بت فهذا بتى * لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بت فانى لا أخونه لان لى بتا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بانها ليست حرف شرط وانما افادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الاصحاب (قوله فبدليل الخ) قال فى المغنى وجه الدلالة أن الفاء فى نحو الآية التى ذكرناها وهى فاما الذين آمنوا فيعلمون الخ لا يصح أن تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اه بتصرف قال الشمنى وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اه وللك دفعه بان اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى افعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر فان قلت مهما التى أما فى تقديرها لا يلزمها الفاء الا اذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا قلت قال الرضى انما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الاصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى فى المقام بحث وهو أن الفاء انما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم

لمثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها

(اما ولولا ولوما)

(أما كمهما يك من شئ) أى أما بالفتح والتشديد حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعد ما نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية والى ذلك الاشارة بقوله

قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لان ان للشك وهو لا يناسب الشرط لان وجود شئ مما محقق وأيا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة كان يقال أى شئ يكن الخ وغيرهذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى أين والعاقل فى من وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهما أعم من ما لا على ماقدمه الشارح بان مهما بمعنى ماقال فى التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت أما زيد فمنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما منابذلك اه فتفطن (قوله وفالتلوا الخ) كالاستدراك على قوله أما كهما يلك من شئ واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لان أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جئ باما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلو الفاء الاداة أولانها أشبهت العاطفة وليس فى الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدا الى الخبر ويجوز تأخير المبتدا نحو أما قائم فزيد كذا فى الفارضى قال السندوبى فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ماهو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فانه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوبا الا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء فى غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه فى غير هذا الموضع اه وقوله تقديم ما يمتنع الخ أى نحو فأما اليتيم فلا تقهر (قوله ووجوبا باحال) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو على تأويله بواجبنا (قوله فيجب حذفها معه) صريح فى انه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد فى مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا بتقدير قول لكنى كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بان منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول فى همع الهوامع للسيوطى ونصه ويجوز حذفها أى الفاء فى سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف فى غير الضرورة أصلا وأن الجواب فى الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى أما والفاء اعتراض اه (قوله فأما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار حينئذ اه وتعليله باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتمال الخبر على اعادة لفظ المبتدا فهى الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أى تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وقوله فى عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين فى عراض مكسورة كما فى القاموس (قوله أوندور) كما فى قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كانى أنظر اليه اذ ينحدر فى الوادى وقول عائشة رضى الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز ان يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال كذا فى بعض النسخ وقد يقال ما جوزه فى الحديث الثانى يجوز فى الحديث الاول وقول عائشة

(وفا * لتلوتلوها وجوبا ألفا) فامبتدأ خبره ألف ولتلو متعلق بألف ومعنى تلو تال ووجوبا حال من الضمير فى ألف وأشار بقوله (وحذف ذى الفاعل فى نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا) أى طرح الى انه لا تحذف هذه الفاء الا اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم ولا تحذف فى غير ذلك الا فى ضرورة كقوله

فاما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيرا فى عراض المواكب
أوندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل فهو غالب أحوالها

كما تقدم فى آية البقرة ومنه أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر وأما الغلام وأما الجدار الايات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل أى واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثانى نحو هو الذى أنزل عليك الكتاب منه (٣٢) آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أى كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى والايمان بهما واجب فكانه قيل وأما الراسخون فى العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على الا الله وهذا المعنى هو المشار اليه فى آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتى لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق وأما التوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشرى شرحه فانه قال فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا حيث التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى ﴿تنبيهات﴾ الاول ما ذكره من قوله أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمهما وشرطها لان أما حرف فكيف يصح ان تكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما

وفى بعض النسخ أوندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ما تقدم وفى بعض النسخ أوندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل الخ وفى بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم فى آية البقرة) هى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ ثم أما أن يقدر فيها مجمل أى فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها أى فى مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أى القسم المحذوف ما ذكر فى موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل) يرد عليه أن هذا يقتضى أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما عهد عاه أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أى كون قوله والراسخون فى العلم الخ فى موضع القسم الثانى قائما مقامه فالوقف على الا الله لان الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون فى العلم الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود ان تأويله الا عند الله بان النافية وقراءة أبى وابن عباس فى رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك اهل أصل العلم بل الاسلام مطلقا فى هذا الحكم الا أن يقال خص الراسخون بالذكر لانهم اثبت على هذا الحكم قال الشمنى قال السعد والحق انه ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أى كون الذين فى قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بانه من عند الله هو المشار اليه فى آية البقرة يعنى فاما الذين آمنوا فيعلمون الخ وعبر بالاشارة لعدم صراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى قسمين فى خصوص ضرب المثل بالبعوضة فافهم وبه يعلم ما فى كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه فى اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها (قوله وقد تأتى لغير تفصيل) أى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر فى نحو أما زيد فقائم فقد تكلف (قوله شرحه) أى بيانه (قوله فضل توكيد) أى توكيدا فاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمة) أى لا بد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شئ ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا فى بعد التى فى الخطب ان تكون من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لانه أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث (قوله فى تفسيره) أى تبيين حاصل معناه لما يأتى فى الشرح (قوله مدل) أى مفصح (قوله وهى قائمة مقامهما) قد يقال ان اما لم تقم الا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه فى تفسير أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لانه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت فى كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث

حيث قال هى لتفصيل مافى نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى والتزموا حذف الفعل بعدها المجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينها و بين جوابها ماهو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو الفاء أما وللتنبيه على أن مابعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين مافى الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الامر فوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك فى مواضع ايذانا من أول الامر بان التفصيل باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو فأما اليتيم فلا تقهر واما اكرام الامير فاكرم زيدا اه مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبنى على أن التفصيل لازم لاما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى الشرط) الاضافة للبيان أى أريد بالشرط التعليق وحقيقة ان اريد به الاداة ومعناه التعليق وقد يبحث فى العلة بانها انما تنتج قيام أما مقام اداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أى أو ماهو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدمامينى واذا امتنع الفصل باكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم فى قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكرمن ان الظرف متعلق بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فتأمله اه واختار فى موضع تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الانسان لان نحو الشأن والقصة والخبر والنبا والحديث يجوز اعمالها فى الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه يعنى والشئ وما يتعلق به فى حكم الشئ الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بانه يقول اذا الذى يقول نفس الانسان فالاولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجىء الحال من المبتدا ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير أن (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وانما أعاده لاجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بان أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر فى الفعلية سم وقد يجاب بان الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد كان الجواب لاسبقهما الثانى ان شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل اجحاف بها اه وزعم الاخفش أن الجواب المذكور لاما وأداة الشرط معا وأبو على فى أحد قوليه ان الفاء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثانى كالاول أفاده الشمنى قال الدمامينى ولقائل أن يقول لانسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل مابعد الفاء جواب أن وان وجوابها جواب أما والفاء داخلة على ان تقديرا والاصل مهما يكن من شئ فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شئ وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فا آن الاولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب ان فحذفت الثانية لانها التى أوجبت الثقل ولان الحذف بالثوانى أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال الرضى ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وانما جاز هنا عمل مابعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه فى غير أما لان الفاء بعد أما مزحلقه عن على محلها كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعى

لتضمنها معنى الشرط * الثانى يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره * الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو أما اليوم رحمك الله فالامر كذا * الرابع يفصل بين اما وبين الفاء بواحد من أمور ستة * أحدهما المبتدأ كالآيات السابقة * ثانيها الخبر نحو اما فى الدار فزيد * ثالثها جملة الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الآيات * رابعها اسم منصوب

(قوله لفظا أو محلا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثانى وأما بنعمة ربك فحدث ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أى منصوب لفظا أو محلا ومثالاه الآتيان من الاول ومثال الثانى أما الذى يكرمك فاكرمه دمامينى (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهدينا هديناهم (قوله لان أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الاول بان العامل المقدر هو الجواب فى الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بالكثير من واحد والثانى بان حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها (قوله والفعل لا يلى الفعل) وأما زيد كان يفعل ففى كان ضمير فاصل اه مغنى ونظر الدمامينى فى التعليل بان أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أى للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بان الفعل الذى نابت عنه أما لم يذكر ضعف مرفوعه عن ان يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثانى معنى لا عملا (قوله أو للفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه وأولتنويع الخلاف (قوله نحو وأما اليوم فانى ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس فى الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لمانع التقديم وان تعدد لكونه لاغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال الدمامينى اذا عرفت أن مذهب الجمهور فى نحو واما اليوم فانى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا ما كان الفاصل بين الفاء وأما جزأ مما فى حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الاصلى بل هى فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو واما زيد فذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فانى ذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ اليوم واما الفاء فى جميع التراكيب فانما تدخل على الجواب كالمثال الاخير او على شئ منه كالمثال الذى قبله هذا كله على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا بعمل ما بعد ان فيما قبلها مع اما خاصة نحو واما زيدا فانى ضارب قال ابو حيان وهذا المبرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندى بخطه اه سيوطى فعلم أن مخالفتهم ليست فى الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطى بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع فى المعمول راجعه اه والثانى هو الظاهر أو المتعين (قوله سمع) أى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب) أى على انه مفعول للفعل المحذوف أى نابت عنه أما وهو ذكرت لا باما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمغنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها فى الفضل (قوله وعلى ذلك) أى جواب تقدير ما يليق بالمحل (قوله فهو أحسن الخ) أى لاطراده فى كل موضع وأصالة الفعل فى العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأتى فى نحو أما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالى الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دمامينى (قوله أو مفعول لاجله) أى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لاجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيأ حال كونه عالما لكن تقدير المفعول على هذا

لفظا أو محلا بالجواب نحو فأما اليتيم فلا تقهر الآيات * خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل * سادسها ظرف معمول لا ما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو أما اليوم فانى ذاهب وأما فى الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف * الخامس سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فانا افضلها وفيه دليل على انه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شئ بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك فيخرج اما العلم فعالم وأما عالما فعالم فهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لاجله

ان كان معرفا وحال ان كان منكرا وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف فى المفعول به * السادس ليس من أقسام أما التى فى قوله تعالى أما اذا كنتم تعملون ولا التى فى قول الشاعر * أباخراشة أما أنت ذا نفر * بل هى فيهما كلمتان والتى فى الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم والتى فى البيت هى أن المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها فى باب كان * السابع قد تبدل ميم أما الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * فيضحى وايما بالعشى فيخصر (لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا) أى للولا (٣٥) ولوما استعمالان أحدهما أن يدلا على امتناع شئ لوجود غيره وهذا ما أراده بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا أى اذا ربطا امتناع شئ بوجود غيره ولازما بينهما ويقتضان حينئذ مبتدأ ملتزما فيه حذف خبره غالبا وقد مر بيان ذلك فى باب المبتدا وجوابا بكسر الجواب لو مصدرا بماض أو مضارع مجزوم بلم فان كان الماضى مثبتا اقترن باللام غالبا نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين ونحو قوله لولا الاصاخة للوشاة لكان لى من بعد سخطك فى الرضا رجاء وان كان منفيا تجرد منها غالبا نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبدا وقوله والله لولا الله ما اهتدينا وقوله لولا ابن أوس نأى ماضيم صاحبه

معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أى فيما بعدها مطلقا لان الاصل فى العامل الاطراد وأما لا تعمل فى المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله والتى) اسم ليس لا نعت أما (قوله أم المنقطعة) أى لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون ام التى لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أى التى استفهم بها وحدها ان جعلت ذا موصولة أو مع ذا ان ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الاولى) نعت ميم (قوله عارضت) أى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أى برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أى آلمه البرد فى اطرافه اه شمنى فضبط البعض يحصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبى العلاء المصرى

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب يهجر للافراط فى الخصر

بالخاء المهملة خطأ وانما هو بالخاء المعجمة * فائدة * قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الامر والنهى نحو ربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فتضرب به بتقدير أما انظر حاشية السيوطى على المغنى (قوله الابتداء) أى المبتدأ كما سيشير اليه الشارح والالف فى عقد للتثنية (قوله ولازما) عطف تفسير على ربطا (قوله فى باب المبتدأ) أى عند قول المصنف وبعد لولا غالبا الخ (قوله لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله فى الرضاء متعلق بقوله رجاء (قوله وان كان منفيا) هذا مقابل قوله فان كان الماضى مثبتا فالضمير فى قوله وان كان منفيا يرجع الى الماضى ومن المعلوم ان لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعا لشيخنا قوله وان كان منفيا أى بغير لم فان كان منفيا بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد فى الهمع نفى الماضى هنا بان يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولا لا لافت ولا قعدت (قوله وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه فى حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التحضيض) مبالغة الحض يقال حضه على كذا أى رغبه فى فعله فاذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه (قوله الموازنة لها) أى لهلا (قوله مز) أمر من مازيمنى ميز (قوله وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر (قوله أولينها) أى هذه الادوات الخمس (قوله الفعلا) أى الخبرى اذ الطلبى لا يطلب (قوله أى المضارع الخ) قال الرضى قال سيبويه انها أى الادوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن ابن بابشاذ ان وليهن المستقبل كن تحضيضا للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص وان وليهن الماضى كن توبيخا لامتناع طلب الماضى نحو لولا ضربت اللص أى لاى شئ ماضربته وقال سيبويه ان فات الماضى فلا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد

وقد يقترن بها المنفى كقوله لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا وقد يخلو منها المثبت كقوله * لولا زهير جفانى كنت منتصرا * وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى واذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم والاستعمال الثانى أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ويشاركهما فى ذلك هلا وألا الموازنة لهما وألا بالتخفيف وقد أشار الى ذلك بقوله (وبهما التحضيض مز وهلا * ألا ألا وأولينها الفعلا) أى المضارع أو ما فى تأويله نحو لولا تستغفرون

الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لو ما تأتينا بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو ألا تسلم أو ألا تسلم فتدخل الجنة ونحو ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم والعرض كالتحضيض الا أن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث (وقد يليها) أى قد يلى هذه الادوات (اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا زيدا تضربه فزيدا علق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر والثانى نحو قولك هلا زيدا تضرب فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لانه مفرغ له * ﴿تنبيهات﴾ * الاول ترد هذه الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهرا أو مضمرا نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة (٣٦) ونحو قوله تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

عندى أنهن بالاشتراك اذا دخلن على الماضى كن توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طلبا (قوله وقد يليها الخ) قال فى المغنى وقد فصلت من الفعل باذو باذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثانى والثالث فلولا اذا بلغت الحلقوم الى صادقين المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للاولى اه والقسمان الاولان يشملهما النظم (قوله مضمر) أى محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو هلا زيدا ضربته أو معنى نحو هلا زيدا غضبت عليه أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أى مذكور (قوله للتوبيخ) أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهى الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد شمنى (قوله بمعنى لولا عددتم) وانما لم يقدر عددتم من أول وهلة لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال الدمامينى يصح أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى (قوله فى القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم (قوله فيقدر المضمر) أى الفعل المضمرة (قوله أرسلت) فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها (قوله أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها) أى ليحصل اللقاء ولانه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من ليلى على فتبتغى * بدالجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وانما لم يقدر يكون من أول وهلة لان المعهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس قال فى المغنى وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتسلط مز التحضيض عليها وأجيب بان المراد مزه بمجموع الادوات الخمس (قوله وقرب معناها من معناهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضى والاجود أن أدوات التحضيض أربعة وهى لولا ولوما وهلا وألا بالتشديد ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض فذكره لها مع حرف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض و يحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن و يؤيده قوله فى شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا * ﴿خاتمة﴾ * أصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا مركبة من هل ولا وألا يجوز أن تكون هلا فابدل من الهاء همزة وقد يلى الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله آنت المبارك والميمون سيرته *

أى لولا تعدون الكمى بمعنى لولا عددتم لان المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى وانما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله

أتيت بعبد الله فى القد موثقا

فهلا سعيد اذا الخيانة والغدر

اى فهلا اسرت سعيدا

* الثانى قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله

ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة

الى فهلا نفس ليلى شفيعها

أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها

* الثالث المشهور ان حروف التحضيض

التعضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرفى النفى وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة فى التعضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا اه (قوله لولا تقوم) أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها (قوله فتؤول بلولم) فتكون لولا الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أوتجعل المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على جعلها باحد هذين المعنيين السيان وقرن جوابها باللام

﴿الاخبار بالذى والالف واللام﴾

مثلهما التى ومثنى الذى والتى وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذى أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذى وقال ابن الحاجب انها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذى وقال أبو حيان انها بمعنى عن اه سم وعلى الاخير عن فى قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار فى التوضيح الى أنه متعلق بمتعلق بمحذوف حال أى معبرا بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبرا عنه بالذى وخبر معبرا عنه بزيد (قوله وضعه النحويون الخ) وبنوه على أن أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الاحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع (قوله للتدريب) أى التمرين والتجريب (قوله كما وضع التصريفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من برع فى التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذى ونحوه الا من نبغ فى علم العربية اه سندوبى واذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت قرأى والاصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفى الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى قال ابن جنى قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فاعرف السؤال بعد ان اعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد افلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ونجمعه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها أنه فى الاصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار وواى ثم نقلت حركة الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار وواى فاجتمع واوان فى أول الكلمة فقلبت الاولى همزة فصار أواى فاذا جمعته بالواو والنون قلت أوون بحذف الالف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته الى نفسك قلت أوى بحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء اه ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام فى المغنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبك) أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح (قوله وكثيرا مايصار الى هذا الاخبار) أى لا يقيد كونه عن مسمى اسم فى تركيب آخر فافهم (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذى قام زيد رداعلى من قال قام عمرو أو قال قام زيد وعمرو أو ازالة شك الشاك فى القائم (قوله أوتقوى الحكم) لان فى هذا الاخبار اسنادين الى الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

حد تسمع بالمعيدى والله تعالى اعلم

﴿الاخبار بالذى والالف واللام﴾

الباء فى قوله بالذى باء السببية لا باء التعدية لدخولها على المخبر عنه لان الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ لا خبرا كما ستقف عليه فهو فى الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذى وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب فى الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد التصريفية وبعضهم يسمى هذا الباب باب السبك قال الشارح وكثيرا مايصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أوتقوى الحكم أوتشويق السامع أواجابة الممتحن انتهى والكلام فى هذا الباب فى أمرين * الاول فى حقيقة ماخبر عنه والثانى فى شروطه وقد أشار الى الاول بقوله (ماقيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ

قبل استقر) ما موصولة مبتدأ وخبر جبرها وما مبتدأ حال من الذى الثانى والذى الاول والثانى فى البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذى هو خبر عن لفظ الذى حال كونه مبتدأ مستقرا أولا (وماسواهما) أى ماسوى الذى وخبره (فوسطه صله * عائدها) وهو ضمير الموصول (خلف معطى التكمله) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية (٣٨) أو مفعوليه أو غيرهما (نحو الذى ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا) أى اذا قيل لك أخبر عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد فتصدر الجملة بالذى مبتدأ وتؤخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن الذى وتجعل ما بينهما صلة الذى وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال قلت الذى ضرب زيدا أنا ففعلت به ما ذكرا لا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى هو زيد أبوك (وبالذين والذين والتى أخبر مراعيا وفاق المثبت)

ابن غازى (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدا فى هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفى البسيط ان ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذى ضرب عمر وعلى الجواز المبرد أفاده المرادى (قوله وماسواهما) أى من بقية الجملة (قوله عائده ما خلف معطى التكمله) أى خلف الاسم الذى يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائبا لانه عائد على غائب لان الموصول فى حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للخبر فى التكلم والخطاب كان يقال فى الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذى ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذى ضربت أنا كذا فى المرادى وانما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذى قام وأنت الذى قمت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدا وذلك خطأ بخلافه هناك واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذى جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذى هو خلف وانه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج الى اعادة الجار فى العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك فى العطف على الضمير المجرور تقول الذى مررت به وبعمرو زيد وهكذا اه يس وقوله لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدا لانه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية (قوله فتقدر الجملة الخ) حاصله خمسة أعمال تصدير الجملة بالذى وتأخير زيد ورفعه وأشار اليه بقوله فتجعله خبرا عن الذى وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل فى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه واعرابه (قوله قلت الذى هو زيد أبوك) صوابه الذى زيد هو أبوك بتاخير هو عن زيد ليكون فى موضع المخبر عنه (قوله وبالذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار باللتين واللاتى ويفيده قول التوضيح باب الاخبار بالذى وفروعه لان التى وفروعها من فروع الذى اه سم ولو قال المصنف * وبفروع للذى نحو التى * لدخل فى كلامه اللتان واللاتى واللذى والألى (قوله فى التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) واذا قيل لك أخبر عن الهندات قلت اللاتى ضربتهن الهندات قال فى الارتشاف ويستوى الموصول بغيره فى الاخبار فاذا أخبرت عن الذى من ضربت الذى ضربته تقول الذى ضربته الذى ضربته اه فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لانهما شئ واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما فى الهمع قال سم فياس ذلك أن يقال فى الاخبار عن الذى من قولك الذى فى داره زيد عمرو الذى هو عمر الذى فى داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين فى مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة فى مثال الاخبار عنها أى وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث امكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أى حين اذ قدمت الضمير ووصلته

وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع والتأنيث كما تراعى وفاقه فى الافراد والتذكير فاذا قيل لك أخبر عن (قوله الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون أو عن الرسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا أمكن الوصل لم يجز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثانى وهو ما فى شروط المخبر عنه بقوله (قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا

قدحتما كذا الغنى عنه باجنبي او * بمضمر شرط فراع مارعوا) اعلم أن الاخبار ان كان بالذى أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور * الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم فى الدار لانك تقول حينئذ الذى هو فى الدار أيهم فيخرج الاستفهام عماله من وجوب الصدرية وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن فلا يخبر عن شئ منها لما ذكرته وفى التسهيل ان الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر * الثانى قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للتنكير فلا يصح جعل المضمر مكانهما لانه ملازم للتعريف وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل * الثالث قبول الاستغناء عنه باجنبي . فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه باجنبي ضميرا كان أو ظاهرا فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها باجنبي كعمرو وبكر فلو اخبرت عنها لقلت الذى ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا فصلته وأخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط والظاهر كاسم الاشارة فى نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق وكالاسماء الواقعة فى الامثال نحو الكلاب فى قولهم الكلاب على البقر فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب

(قوله قدحتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندوبى أنها للتثنية (قوله الاول قبول التأخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عماله من لزوم التوسط اه زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم أما على الصحيح من انه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر فى هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدا فيقال أيهم الذى هو فى الدار على ان أيهم خبر مقدم (قوله وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال فى كم عبدلى وما أحسن زيدا الذى هو لى كم عبدا ولا الذى هو واحسن زيدا ما (قوله وضمير الشأن) فى جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا فى قوله

* اذا مت كان الناس نصفان * ان اسم كان ضمير شأن وفى قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذى هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه اذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز) لانك لو قلت فى جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذى جاء زيدا ياه ضاحك والتى ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل فى الاول على الحال وفى الثانى على التمييز وذلك ممتنع قال السندوبى فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم أره منقولا والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر اه (قوله لم يذكره فى التسهيل) أى استغناءه عنه بالشرط الرابع الآتى المعبر عنه فى التسهيل بقوله منوطا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والشمنى والملفظ له أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك عن الاسماء التى لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا فى التصريح وانما لم ينب الضمير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخراجها بالشرط الثانى كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه باجنبي) أى صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه باجنبي وله صورتان احداهما أن يكون عائدا الاسم من جملة أخرى نحو ان يذكر انسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الا أنه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الاجنبي نحو الذى ضرب زيد غلامه هو اه مرادى ويفيد أيضا عدم جواز الاخبار عن الضمير فى قائم اذ لا يستغنى عنه باجنبي (قوله المتصل الآن) أى بالفعل (قوله ان قدرته عائدا على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعا لهما لان الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لاحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيد من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد ضربه زيد لان زيدا رابط (قوله التى هى على البقر) كان المناسب التى اياها على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله

لان الكلام لا يستغنى عنه باجنبى لان الامثال لا تغير * الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ و بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم ففى نحو قولك سر أبا زيد قرب من عمر والكريم يجوز الاخبار عن زيد ويمتنع عن الباقى لان الضمير لا يخلفهن أما الاب فلان الضمير لا يضاف وأما القرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما عمرو الكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف (٤٠) وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه فتقول

فى الاخبار عن المضاف مع المضاف اليه الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد وعن العامل مع المعمول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وعن الموصوف مع صفته الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم * الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند * السادس جواز وروده فى الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى * السابع ان يكون فى جملة خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة * الثامن أن لا يكون فى احدى

الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز اضماره كالاسماء العاملة عمل الفعل كما مر (قوله الا يجررن الا الظاهر) قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به ابهام يقرب به من النكرة فان قلت اذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فانما تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة فى باب الاخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير فى ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا دام عينى (قوله او عن العامل والمعمول معا) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر الخ) فالخلف ضمير مستتر فى سر لامكان استتاره فلا يعدل الى الانفصال بتأخيره الى محله تصريح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو ايمن الله وفيه نظر اه زكريا ويجاب بانه لما لزم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية فى القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضى تصرفه لانه وان لزم الرفع على الخبرية الا أنه ليس خبرا فى القسم سم (قوله فلا يخبر عن أحد) أى فى نحو ما جاءنى من أحد لانه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا (قوله ان يكون فى جملة خبرية) أى ليتأتى الاتيان بصله للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذى قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذى قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية لئلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والا جاز الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس ما مر (قوله مستقلتين) أى لا رابط لاحداهما بالاخرى مما سيأتى (قوله عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو فى المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للحال والا جاز كما فى الفارضى (قوله او كان فى الاخرى) أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف (قوله لانتفاء المحذور المذكور) وهو ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة او العكس (قوله ففى نحو الخ) تصوير للاقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عد أمثلة القسم الثالث (قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لان الجملة الاولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه خروجا عن الممثل له لان المشتمل على الضمير فى حال

الاخبار

جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو والا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذى استقر انه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بان كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الاخبار لانتفاء المحذور ففى نحو ان قام زيد قام عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو الذى ان قام زيد قام عمرو وفى نحو قام فقعد عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى قام فقعد عمرو وزيد وعن عمرو الذى قام زيد فقعد عمرو لان ما فى الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى قام وقعد عنده عمرو وزيد وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو

الاخبار عن عمر وليس الجملة الاخرى أى المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم (قوله وفى نحو ضربنى الخ) وتقول فى الاخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضربه وضرب زيدا أنا فتأتى بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الاول والضمير المستتر فى الثانى لانهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا اذا أخبرت عن التاء سم (واعلم) أن هذا المثال ومابعده من أمثلة ما اذا كان فى الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال او ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بان الصواب اسقاط المثالين لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لان من صور كونهما فى حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فان كانتا غير مستقلتين بان كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ أيضا لاشتمال كل من الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل

﴿فائدتان﴾ الاولى قال فى التسهيل وان كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب مالم يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فان كان ذا لك أى وجد الامران قدم المتنازع فيه معمولا لاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى اه قال الدمامينى فتقول فى الاخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيدا والضارب هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت فى الوصف الاول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له لان أل نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تنفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه لان أل نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى اه قال الدمامينى فتقول على هذا فى المثال السابق اذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضارب أنا هو والضارب زيد أنا فتأتى للوصف الاول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد او تأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم بهاء وهى المفعول والعائد زيد الفاعل وأنا الخبر قال وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته * الثانية قال الدمامينى قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقعد زيد فلت فى الاخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الاخبار بال القائم وقعد زيد والعطف على حده فى وأقرضوا الله وان شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول فالذى يغضب زيد لانك أن جعلت زيدا فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذى الثانية كنت قد فصلت بين الذى الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما تصير الجملتين كالجملة فى الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين اذ ذاك بجملتى الشرط والجزاء اه (قوله مغن عن اشتراط الثانى) لان الرابع أخص من الثانى وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم من غير عكس (قوله لان مالا يقبل التعريف الخ) المناسب فى التعليل أن يقول لان مايقبل الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه

وفى نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ضربنى وضربته زيد وعن عمرو والذى أكرمنى وأكرمته عمرو * التاسع امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى الاعلام نحو بكر من أبى بكر اذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شئ

﴿تنبيهات﴾ الاول الشرط الرابع فى كلامه مغن عن اشتراط الثانى لان مالا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه فى شرح الكافية على انه ذكره زيادة فى البيان * الثانى أو فى قوله او بمضمر بمعنى الواو لما بان لك ان الشروط المذكورة فى النظم اربعة وان الثالث والرابع لا يغنى احدهما عن الآخر وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال وشرط الاسم مخبرا عنه هنا * جواز تاخير ورفع وغنى عنه باجنبى او بمضمر

* أومثبت أوعادم التنكر مع عده كلا منها فى الشرح شرطا مستقلا * الثالث سكت فى الكافية أيضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها فى التسهيل (وأخبر واهنا بال) أى الموصولة (عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما) أى يشترط لجواز الاخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة على ماسبق فى الذى وفروعه * الاول أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل وهى الفعلية والى هذا الاشارة بقوله فيه الفعل (٤٢) قد تقدما * الثانى أن يكون ذلك الفعل متصرفا الثالث أن يكون مثبتا

فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ماقام زيد والى هذين الشرطين الاشارة بقوله * (ان صح صوغ صلة منه لأل) اذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفى ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل) فان أخبرت عن الفاعل قلت الواقى البطل الله أوعن المفعول قلت الواقية الله البطل ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لان عائد الالف واللام لا يحذف الا فى الضرورة كقوله ما المستغفر الهوى محمد عاقبة (وان يكن مارفعت صلة أل * ضمير غيرها) أى غير أل (أبين وانفصل) وان رفعت

معنويه وهى النظر فى المعنى وان الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو سم (قوله أومثبت) بالرفع عطفا على جواز (قوله أوعادم التنكر) أى عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغنى عنه قوله أو بعضمر كما مر أنه اعتذر عنه فى شرحها (قوله واخبر واهنا بأل الخ) ذكر الاخفش مسئلتين يخبر فيهما بال لا بالذى * الاولى قامت جاريتا زيد لا قعدتا فاذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذى قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذى * الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد فاما المسئلة الاولى فيجوز الاخبار فيها بالذى أيضا عند من أجاز مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا وقد جوز المصنف فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أن يكون يتربصن خبر الذين لان النون عائدة للازواج المضافة فى المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى فى عائد المبتدا برجوع ضمير من الخبر الى مضاف فى المعنى للمبتدا فبالاولى أن يكتفى فى عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة الى مضاف فى اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى ينبغى أن يجيز الذى ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أى كالصفة وقول ابن غازى ان تشبيه اللازم بالمتعدى خاص بالصفات يدفع بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أى تركيب (قوله لجواز الاخبار عن أل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بال (قوله وهى الفعلية) تفسير خاص بعام لان الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل معمول له أوأداة من الادوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بال كما فى سم قال فلا يسوغ الاخبار بها فى نحو زيدا اضرب عمرو ولا فى نحو مايقوم زيد والاخبار هنا بالذى سائغ فتقول للذى مايقوم زيد اه ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الاداة بين أل وصلتها أعنى الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواقى البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف اليه (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله فى باب الابتداء وأبرز نه مطلقا حيث تلا * مالبس معناه محصلا وقد اختار المصنف فى التسهيل جواز عدم الابراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الضمير وهو الظاهر قال الشاطبى أما اذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمرا فتقول الضارب زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وانما هى لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير من هى له وهذا شأنها اذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم فى ذلك محذور اللبس أوعن زيد من ضرب أخو زيد عمرا قلت الضارب أخوه عمرا زيد سم (قوله وجب استتاره) أى فى الصلة (قوله ففى نحو قولك الخ) وتقول فى نحو ضربتنى ان أخبرت عن الفاعل الضاربى أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لأل وأنت خبرها أوعن المفعول فان قلنا بقول الجمهور انه يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل

وانا
الى الزيدين رسالة ان أخبرت عن التاء فقلت المبلغ من اخويك الى الزيدين رسالة أنا كان فى المبلغ ضمير مستتر لانه فى المعنى لال لانه خلف من ضمير المتكلم وأل للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر وان أخبرت عن شئ من بقية أسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ماهو له تقول فى الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهما الى الزيدين رساله أخوا ه وعن الزيدين المبلغ أنا من أخويك اليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغها أنا من أخويك الى الزيدين رسالة فالمبلغ خال من الضمير فى هذه الامثلة

لانه فعل المتكلم وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذى اخبرته فانا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول فى الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته هو وفى الضارب ضمير ال مستتر لجريانه على ماهو له فان اخبرت عن الجارية قلت زيد الضارب بها هو جاريته فلا ضمير فى الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ماهو له ﴿ خاتمة ﴾ يجوز الاخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول فى نحو كان زيد اخاك الكائن او الذى كان اخاك زيد واما الخبر فيه خلاف والصحيح الجواز نحو الكائنه او الذى كانه زيد أخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت الكائن او الذى كان زيد اياه اخوك وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذى نخلفه بفى كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعه الذى صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من فى فتقول الذى صمته يوم الجمعة

وأنا اخبر ال أو بقول غيرهم انه تجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه فى الخطاب ومثله التكلم قلت الضارب أنت أنا (قوله لانه فعل المتكلم) أى لان مضمونه وهو التبليغ أولانه متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثانى قولهم ان الخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا والضارب بها من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه فى الجملة التى يقع فيها الاخبار لا تقدمه فى أول كل شئ متكلم به وأما الثانى فواضح لان الضارب بها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبرا لمبتدا والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وغيرها) أى الذى وفروعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطى فى الهمع والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز فى خبر المبتدا وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد اياه أو كانه زيد أخوك والذى زيد هو أخوك والذى ان زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا اياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه فى كل خبر مشتق لمبتدا أو كان أو ان أو ظن وفى مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة كاد فيجوز الذى كاد يضرب عمرا زيد ويجوز فى كل من المتعاطفين بغير أم وفى باقى التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أى جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيده السيوطى بالجامد كما تقدم فى عبارته (قوله وعن الظرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول فى الاخبار الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التى جاء البرد واياها الطيالسة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول فى قام زيد قياما حسنا أو قيام الامير الذى قامه زيد قيام حسن أو قيام الامير على الاصح فى المسائل الثلاث كما فى الهمع

﴿ العدد ﴾

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود تصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى الى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعته وقل خبره على تقدير قل وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهى جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما فى هذا الحكم وتخالفهما أيضا فى أنها لا تضاف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما اه توضيح وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان قاله الشارح (قوله فى عدما) أى معدود (قوله فى الضد جرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته تصريح (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكره وقوله مؤنثه ومن المجاز ما فى الآية التى مثل بها (قوله هذا اذا ذكر المعدود)

واعلم ان باب الاخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله اعلم ﴿العدد﴾ (ثلاثة بالتاء قل للعشره * فى عدما آحاده مذكره * فى الضد) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازا (جرد) من التاء نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام هذا اذا ذكر

المعدود فان قصد ولم يذكر فى اللفظ فالفصيح أن يكون كالمذكر فتقول صمت خمسة تريد أياما وسرت خمسا تريد ليالى ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر ومنه وأتبعه (٤٤) بست من شوال اما اذا لم يقصد معدود وانما قصد العدد المطلق كانت كانت كلها بالتاء

أى بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز أجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة شرح الكافية للسيد الصفوى (قوله فان قصد ولم يذكر الخ) أطلقه تبعا لجماعة وقيده السبكى بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر) يمكن أن يوجه بان فى حذف المعدود بها ما فناسب مراعاة الابهام فى لفظ العدد أيضا اه سم وهل يجوز اثباتها حينئذ فى المؤنث نقل الاسقاطى عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز (قوله لانها أعلام) أى مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله فكدخولها على بعض الاعلام الخ) لعلها فى هذه الاعلام للمح فتكون أل فى الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل (قوله الاهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أى فرقهم لانها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا فى المصباح (قوله وهذه) أى صورة عدم قصد معدود ولم يشملها كلامه لقوله فى عدما آحاده مذكره حيث أضاف العدد الى المعدود وقوله يشمل الاوليين أى صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود (قوله وقال الكسائى الخ) حاصله أن الكسائى كالبغداديين وانما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائى مع أن أخصر لانه قصد حكاية كلام الكسائى (قوله اعتبارا لتأنيث) أى والتذكير بقرينة التمثيل (قوله ان كان اسما) أى جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتى (قوله فبلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطى عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فانه يجوز فيه وجهان اه سم ويخالفه أيضا ما فى التسهيل وشرحه للدمامينى وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا قال الدمامينى استفيد منه أن الاعتبار فى الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال فى التسهيل ورب ما أول مذكر مجئ بالعدد على حسب التأويل ومثل الدمامينى الاول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثانى بنحو ثلاثة أنفس أى أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يردما استدل به بعض العلماء فى قوله تعالى ثلاثة قروء بارجعة شهداء على أن الاقراء الاطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لان الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل بارع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قروء وشهيد مذكر يس (قوله تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا اذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لانه على الاصل اذ هو جار على اللفظ والمعنى معا فالشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث واذا أعيد الضمير عليه انما يعود مذكرا فاذلك بؤنث العدد اذا أضيف الى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين قاصد رجال) وكذا اذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لانه على الاصل كما مر (قوله مالم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه الخ) معطوف على يقوى المعنى (قوله جاز مراعاة المعنى) فى التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أى ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا

نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم واما ادخال ال عليها فى قولهم الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الاعلام كقولهم الاهة وهو اسم من اسماء الشمس حين قالوا الالاهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب للمنية وهذه لم يشملها كلامه وتشمل الاوليين

﴿تنبيهات﴾ الاول فهم من قوله ما آحاده ان المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه فيقال ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائى تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء الثانى اعتبار التأنيث فى واحد المعدود ان كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة اشخص قاصد نسوة وثلاث اعين قاصد رجال لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا مالم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى او يكثر فيه قصد المعنى فان اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى الاول كقوله * ثلاث شخوص كاعبان ومعصر * وقوله وان كلا بها هذه

لدخولها

لدخولها فى عصر الشباب قاله الخليل تصريح (قوله عشر أبطن) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لان البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود مايقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله وجعل منه فى شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا تمييز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح (قوله منه) أى مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم (قوله ترجح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقيل اثنى عشر اسباطا لان السبط مذكر اه مرادى أى واحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة الى عشرة كما مر (قوله بدلا من اثنتى عشرة) أى وأما صفته والتمييز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لان المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاث أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث أنفس لان النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس فى الانسان وقوله ثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أى عشر حسنات) ولولا ذلك لقيل عشرة لان المثل مذكر (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير تصريح (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسماء الجامدة مرادى (قوله فالعبرة بحالهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا (قوله عكس مايستحقه ضميرهما الخ) اعترضه شيخنا بان الشارح ذكر فى بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ماذكره هنا من انه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير فى قول الشارح فى بحث الكلام يجوز فى ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل الى الكلام كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير الى الكلام ورد على من أرجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعى حيث قال قوله يجوز فى ضميره أى الكلام كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعى لان منه مايجب فى ضميره التذكير كالنعم ومايجب فيه التأنيث كالبط ومايجوز فيه الامران كالبقر والكلم فافهمه بعض أرباب الحواشى من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعى وبنى عليه مابنى أى من الاعتراض على الشارح فى اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسى هذا هنا فتابع شيخنا فى الاعتراض بالتنافى وزاد فى التقول على الشارح حيث قال ماذكره فى اسم الجنس هنا خلاف ماذكره فى بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز فى ضميره الوجهان اه باختصار هذا وقال الدمامينى نقلا عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لان الباقى اما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم وامافيه لغتان وهو بقية الالفاظ اه وفيه مخالفة لما مر فى الكلم والنحل فى كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففى الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كابل وتقدم فى بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدمامينى لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل والذود وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الابل تذكر وتؤنث وفى التصريح عن ابن عصفور انه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولان الجامل مذكر فى قول الشاعر

عشر أبطن
وأنت برىء من قبائلها
العشر

وجعل منه فى شرح الكافية وقطعنا بهم اثنتى عشرة أسباطا أمما قال فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث لكنه جعل اسباطا فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سيأتى والثانى كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان كان صفة فبموصفها المنوى لانها نحو فله عشر أمثالها أى عشر حسنات وتقول ثلاثة ربعات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان الدابة صفة فى الاصل *الثالث انما تكون العبرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول

ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالتاء لانك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث وثلاثة من البقر أو ثلاث لان فى البقر لغتين التذكير والتأنيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا

* ربما الجامل المؤبل فيهم وفى الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما رهطا ونفرا مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالتاء) كذا فى التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندى ثلاث من الغنم بحذف التاء لان الغنم مؤنث اه وهو ماذكره الجوهرى وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا ويدل له اذ نفشت فيه غنم القوم وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى مانقله الدمامينى عن ابن هشام وقد اسلفناه آنفا (قوله التذكير) أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطى والمدرك فى وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الامرين فى البعض انما هو السماع أى فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان فى الجميع (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا (قوله مالم يفصل بينه) أى اسم الجنس او اسم الجمع وهذا النفى صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما (قوله والا فالمراعى هو المعنى) أى وجوبا وخالف فى الوجوب بعض المتأخرين وللك ان تقول ما الفرق بين هذا وبين مامر فى الجمع المضاف اليه العدد اذا اتصل به مايقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتبارة حالة التأخير زكريا (قوله هو المعنى) اى معنى المعدود (قوله او يكن) عطف على يفصل (قوله ولا اثر للوصف المتأخر) كذا الاثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دمامينى (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم اى مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة اشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فاشياء وان كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب اثبات التاء فيه اه وقوله فوزن اشياء فعلاء أى بحسب الاصل قبل القلب المكانى اذ أصل أشياء شيآء فاستثقلوا همزتين بينهما الف فقدموا الاولى التى هى اللام فصار اشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل ان الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالا بثبوت التاء فيه على ان المعدود مذكر (قوله لا يعتبر ايضا الخ) أى كما لا يعتبر لفظ المفرد فى اسمى الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر واما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع (قوله والمميز اجرر) اى ان لم يكن موصوفا ولا صفة فالاول نحو اثواب خمسة والثانى نحو خمسة اثواب والاحسن فى الثانى ان يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا الى مستحقه نحو خمسة زيد لانه قد عرفها وميزها فلا تحتاج الى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بانه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا القلة المعدود ليس بحذف يسير وقوله والاحسن فى الثانى ان يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تأويل اثواب بمشتق كان يقال مسماة بأثواب وقوله لان قد عرفها اى لانه لا يقال خمسة زيد الا لمن عرف زيدا وخمسة كما سيأتى عن الدمامينى (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعه يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لانه وان امكن حمل الجمع على مفهم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب الا الجمع سم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة الى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لان الفاظ العدد أقرب الى

مالم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى والا فالمراعى هو المعنى أو يكن نائبا عن جمع مذكر فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا اثر للوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور * والثانى نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث الا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه * الرابع لا يعتبر أيضا لفظ المفرد اذا كان علما فتقول ثلاثة الطلحات وخمس الهندات * الخامس اذا كان فى المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والاثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اه (والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر) أى ميز الثلاثة وأخواتها لا يكون الا مجرورا فان كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو نحذ أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجر باضافة العدد نحو وكان فى المدينة تسعة رهط وفى الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله ثلاثة جمع أنفس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما فباضافة العدد اليه وحقه حينئذ ان يكون جمعا مكسرا

من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث آم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وسبعمائة وشذ فى الضرورة قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها * ويضاف لجمع التصحيح فى ثلاث مسائل احداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات * والثانية أن يجاور ما

جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من أبنية القلة) التى هى أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة الا فى هذا الموضع فلا يميز بهما العدد قاله الفارضى وغيره (قوله وثلاث آم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل وأصله أأمى قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل أعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أى المميز مائة لان المائة جمع فى المعنى تصريح (قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها) تمامه

* ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم * فثلاث مبتدأ وجملة وفى بها ردائى خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لانه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائى وأراد بوجوه الاهاتم أعيانهم والاهاتم جمع اهتم وهم بنو سنان الاهتم سمى بذلك لانكسار ثنيته كذا فى العينى ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات (قوله بل المختار الخ) اضراب انتقالى عن قوله فيجوز لقلة سعائد (قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات) أى فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب (قوله ولكنه شذ قياسا) بان خالف القواعد أو سماعا بان ندر استعماله فى لسان العرب (قوله فان جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أمران الاول ما فى المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا الثانى أن لقرء بالفتح بناء قلة مطردا وهو اقرؤ فان أفعلا مطرد فى فعل بفتح الفاء وسكون العين اذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناظم وان لم يهمل يعنى جمع القلة المفرد المميز جىء به يعنى بالمميز جمع قلة فى الغالب نحو ثلاثة أجبل وخمس آكم وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء مع مجىء الاقراء اه (قوله ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل تصريح (قوله ومائة والالف) أى هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعها كما يؤخذ من تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة فما فوق اليه نحو ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة ولفظ الف * فائدة * قال فى التسهيل واختص الالف بالتمييز به مطلقا ولا يميز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة وأخواتهما اه نحو مائة الف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف) أل من الحكاية لا من المحكى اذ لا يجوز الالف رجل مثلا قال الفارضى وأما دخول أل على المضاف فى قول أبى هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم جاء بالالف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالالف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الالف (قوله للمفرد أضف) لأن المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لأنها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه اه تصريح وقوله فاخذت الخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اه سم وقال الدمامينى أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعوه فى ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولانه عدد فى معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظى

أهمل تكسيره نحو سنبلات فانه فى التنزيل مجاور لسبع بقرات * والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ويجوز ثلاث سعائد أيضا بل المختار فى هاتين الاخيرتين التصحيح ويتعين فى الاولى لاهمال غيره فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والاضافة الى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة فى مسئلتين * احداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم * والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم * فالاول

نحو ثلاث قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ * والثانى نحو ثلاثة شسوع فان أشساعا قليل الاستعمال (ومائة والالف للمفرد أضف) نحو عندى مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نزرا قد ردف)

في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين ﴿تنبيه﴾ شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما * فلا يقاس عليه وأجاز ابن كيسان المائة درهما والالف دينارا (وأحد اذكر ووصلته بعشر) مجردا من التاء (مركبا) لها (قاصد معدود ذكر) نحو أحد عشر كوكبا وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وقل لدى التأنيث احدى عشره) امرأة بإثبات التاء وقد يقال واحدة عشرة (والشين فيها عن تميم كسره) أي مع المؤنث فيقولون احدى عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين وبعضهم يفتحها وهو الاصل الا أن الافصح التسكين وهو لغة الحجاز وأما في التذكير فالشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين (و) أما (مع غير أحد واحدى * ما معهما فعلت) في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر واثباتها مع المؤنث (فافعل قصدا) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث (ولثلاثة وتسعة وما * التذكير بينهما ان ركبا ما قدما) أي في الافراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (وأول عشرة اثنى وعشرا * اثنى

الى الثقل المعنوي (قوله في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين) أي باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذهي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا تمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لانه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح في الحواشي اه وسبقه الى هذا أبو اسحق الزجاج قال ابن الحاجب ووجهه أن تمييز المائة واحد من المائة فاذا كان كذلك وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تمييز لا غير وان كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بان ماذكرا تما يلزم اذا كان التمييز مفردا أما اذا كان جمعا كما هو الاصل لما مر فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بان المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحال في ذلك المحل في حكم المفرد بان يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل (قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما) تمامه * فقد ذهب اللذاذة والفتاء (قوله وأحد اذكر الخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال وأحد اذكر الخ (قوله مركبا) بكسر الكاف أي حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أي مركبا معه أي مع أحد اه سندوبي والاول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده (قوله وهمزة أحد الخ) كذا همزة احدى الا أن الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشماخ وأكاف ولهذا نبهوا على الاصل في أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في احدى اه تصريح وألف احدى للتأنيث عند الاكثرين وقيل للالحاق وزال التنوين في احدى عشر للتركيب فتقول في العطف احدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام وفي الفارضي عن ابن بابشاد أن أحد المنقلبة همزتها عن واو والمستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها آحاد وأما التي تستعمل بعد النفي نحو ما جاءني من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في اثبات (قوله احدى عشره) ولا تستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو انها لاحدى الكبر زكريا (قوله وقد تسكن عين عشر) أي في المذكر كما صرح به في بعض النسخ قال الدماميني فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا جاز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء فهذا أجدر (قوله لتوالي الحركات) ولا فادة المبالغة في الامتزاج دماميني (قوله وأما مع غير أحد واحدى) أي من اثنين واثنتين الى تسعة وتسع وقدر الشارح أما لاجل الفاء في قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا أي بقوله ومع غير أحد واحدى الخ حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتي ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها اذا ركبت معها العشرة (قوله قصدا) قال شيخنا والبعض حال بمعنى مقتصدا أي عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي فعل قصد أي اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالا وان كثر سماعي (قوله فتحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله ان ركبا) أي مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارضي وغيره هذا البيت بانه قد علم من قوله ومع غير أحد واحدى الى آخر البيت فانه علم منه كون اثنى له عشر واثنتى له عشرة وقد يقال انما صرح به دفعا لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كثلاثة فما فوق في هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند

التذكير قال الدماميني في احدى عشرة واثنتي عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ماهو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمعي التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فبني على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالاصل (قوله اذا أنثى الخ) لف ونشر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضرورة وقال المكودي ويجوز ان يكون حذف الهمزة من تشأ لاجتماعهما مع همزة أوخالد (قوله والياء) أي في اثنين واثنتين (قوله مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أي عجز العدد المركب سواء كان اثني عشر واثنتي عشرة أوغيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو اذ الاصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعا لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان قاله الدماميني فان ظهر العاطف مع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله * كان بها البدر ابن عشر وأربع * وانظر اذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم أبوحيان أن أي العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجري * وقربدا ابن خمس وعشر * اه وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة الى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره ان أردت التعجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الناظم بنى الصدر لانه كجزء الكلمة (قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه) أي من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح أي فتح ما قبلها وعندي في هذا التعليل نظر من وجوه الاول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثاني أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤل التعليل الى تعليل الشئ بنفسه لانه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لهما وعلة الثالث أن لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضي البناء للزم بناء صدر المركب المزجي مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه في محله الا أن يجاب عن هذا بان في تعبيرهم ببناء صدر المركب العددي مسامحة لان فتحته وان كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر ليس اعتراضين آخرين حاصل الاول أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بان المنحصر في شبه الحرف سبب البناء الاصلي اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال ليس وانما بني على حركة لان له حالة اعراب وكانت الحركة فتحة لان هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر باخف الحركات (قوله ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أي لان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهي معدومة في اثني عشر واثنتي عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من أعراب صدريهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بانه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لاشعار علية الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله فدفهم من كلامه) يعني قوله وصلته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشئ في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله ينوف من ناف ينوف اذا زاد وهو من واحد الى تسعة

اذا أنثى تشا أوذكرا) فتقول جاءتني اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا (والباقي بالرفع) وهو والنصب والجر (وارفع بالالف) كما رأيت وأما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا (والفتح في جزأي سواهما) أي سوى اثنتي عشرة واثني عشر (ألف) أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنتي عشر لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا محل بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك (تنبيهان) الاول قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة عشرين ولعله للالباس في نحو رأيت خمسة عشرين رجلا

فانه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك * الثانى أجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا أضيف نحو خمسة عشرك (وميز العشرين) وبابه (للتسعيناء * بواحد) منكر منصوب (كار بعين حينا وخمسين شهرا ويقدم النيف (٥٠) بحالتيه أى بثبوت التاء فى التذكير وسقوطها فى التأنيث ثم يذكر العقد

معطوفا على النيف فيقال فى المذكر ثلاثة وعشرون رجلا وفى المؤنث تسع وتسعون نجمة (وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون) وبابه أى بمفرد منكر منصوب (فسوينهما) نحو أحد عشر كوكبا واثنتى عشرة عينا وأما وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا فأسباطا بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العدد وافرد التمييز لان السبط مذكر وزعم الناظم أنه تمييز وان ذكر أمما رجح حكم التأنيث * (تنبيهات) * الاول تجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندك أحد عشر درهما ظاهر يا وعشرون دينارا ناصريا ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية ومنه قوله

فيها اثنتان وأربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب الاسحم * الثانى قد يضاف العدد

الفارضى

الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشر وزيد ويفعل ذلك بجميع الاعداد المركبة الا اثنى عشر فيقال أحد عشرك وثلاثة عشرك ولا يقال اثنى عشرك لان عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الاضافة ولا يقال اثناك

باد خال المبدا والغاية أفاده فى التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هذا انما ينتج الاجمال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر

كلف من عنائه وشقونه * بنت ثمان عشرة من حجته

بجر عشرة منونا فارضى (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أى المركب ولا يخفى أن المضاف فى الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والعجز مضاف الى كاف المخاطب ففى عبارته مسامحة (قوله وميز العشرين للتسعينا * بواحد اجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما فى الفارضى وأجاز المصنف فى شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما فى السيوطى (قوله بواحد منكر منصوب) انما كان مفردا نكرة لانه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التى هى الاصل ومنصوبا لتعذر الاضافة منع النون التى فى صورة نون الجمع (قوله أى بثبوت التاء فى التذكير الخ) محله فى غير اثنين واثنتين (قوله معطوفا على النيف) أى بالواو اذا أريد وقوعهما دفعة واحدة والا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخى دماميني (أى بمفرد منكر منصوب) انما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا بالامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشئ الواحد لو قيل خمسة عشر عبدا مثلا فارضى (قوله فسوينهما أى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم ان المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا لان المراد وقطناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة اسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الاوجه فى الآية وسيأتى الباقى (قوله بدل) أى بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه فى نية الطرح لانه أغلبى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما فى قراءة التنوين فى ثلثمائة سنين كما مر (قوله لذكر العددان) أى بحذف التاء منهما وقوله لان السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان (قوله وافرد التمييز) ذهب الفراء الى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اه تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهى كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميزوا الخ (قوله رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث ويبقى توجيه الجمع من أن القياس الافراد كما مر سم (قوله فى نعت هذا التمييز منهما) أى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز فى نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الاسلام زكريا فى تحريره وهى أى الاوسق الخمسة التى هى نصاب زكاة الثمار ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لالف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا فى الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) أى الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى مادون الريشات العشر من مقدم الجناح والاسحم بالحاء المهملة الاسود عينى (قوله فيستغنى عن التمييز) لانك اذا قلت عشرون فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة اليه ولا تقول عشرون وزيد الا لمن يعرف زيدا وعشرين به كما أنك لا تقول غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا دماميني (قوله الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كمائة زيد (قوله الا اثنى عشر) أى واثنتى عشرة (قوله ولا يقال اثناك) مالم يكن اثنا عشر علما والا جاز أن تضيفه بحذف عشر اذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما فى

لئلا يلتبس باضافة اثنين بلا تركيب * الثالث حكم العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندى خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا وان فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو عندى خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمؤنث ان فصلا نحو عندى ست عشرة مابين ناقة وجمل أو مابين جمل وناقة وفى الاضافة لسابقهما مطلقا نحو عندى ثمانية أعبد وآم وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى مميزين مذكر ومؤنث (٥١) لان كلا من المميز جمع وأقل الجمع ثلاثة * الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا

فضرورة (وان أضيف عدد مركب * يبقى البنا) فى الجزأين على حاله نحو أحد عشر ك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع الالف واللام بالاجماع فكذا مع الاضافة والثانى أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب نحو أحد عشر ك مع أحد عشر زيد واليه أشار بقوله (وعجز قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الافصح ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب ومنع فى التسهيل القياس عليه

الفارضى (قوله لئلا يلتبس الخ) صريح فى جواز أن يقال اثنا لك فى قصد اضافة بلا تركيب اسقاطى (قوله لمذكرهما مطلقا) أى سبق المذكر أولا وقع الفصل بينهن أولا (قوله ان وجد العقل) أى فى الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضى تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لان وصف الانوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل أفاده الدمامينى (قوله فللسابق) أى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أى اتصال التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث ان فصلا) أى فصل بين العدد والتمييز بينهن لانها تقتضى التساوى فى الحكم فكأن الاسبقية منتفية فرجح مامر اعانه كمراعاة الشيئين وذلك أن مذكر مالا يعقل لهم فى استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما بخلاف ما أذا جعل للمذكر كذا فى الدمامينى (قوله لسابقهما مطلقا) أى عاقلا كان المضاف اليه أولا مذكرا أولا وانما كان كذلك لان المتضايفين كالشئ الواحد فلا ينبغى أن يختلف حالهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق واحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث دمامينى (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وان أضيف عدد مركب) أى غير اثنى عشر واثنتى عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب اذا أضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثانى الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كبعلبك) أى فى بقاء التركيب مع اعراب العجز وان كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس بعلم (قوله نحو أحد عشر ك مع احد عشر زيد) بفتح دال أحد فى المثالين ورفع راء عشر الاول وجر راء الثانى (قوله وعجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل فارضى (قوله ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب) لا يقال هذا يقتضى اعراب الجزء الأول أيضا لانا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الاول فقط ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع فى التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هى لغة ضعيفة عند سيبويه واذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لان المبنى قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بأدنى ملابسة تصريح (قوله من أبى فقعس) كذا بخط الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى وهو تحريف (قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين (قوله دون اضافة المجموع) أى الى شئ آخر وفيه أنه اذا أضيف الاول الى الثانى ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثانى لا المجموع واذا أضيف المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول مضافا الى الثانى فتدبر (قوله كلف الخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها

وقال فى شرحه لا وجه لاستحسانه لان المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره الى عجزه من الابناؤهما حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الاسدى وأبى الهيثم العقيلى ما فعلت خمسة عشر ك وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء * تنبيهان * الاول قال فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر يعنى باضافة الاول الى الثانى دون اضافة المجموع كقوله كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجته أى من عامه ذلك وفى دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة صدر المركب الى عجزه

على أنه من الكلف بالتحريك ومن التعليل والعناء بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانى عشرة أولا وفيه مامر (قوله فى ثمانى) أى الواقعة فى عدد المؤنث (قوله وسكونها) أى كسكونها فى معدى يكرب وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب مع (قوله وقد تحذف ياؤها) مصب قد التقليلية قوله ويجعل اعرابها على النون أى والاكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لمشابهته جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل اعرابها على النون مانصه أى وحينئذ تكون جارية فى الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة عجيبة (قوله لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني وماذكره الشارح هو الراجح من أقوال فى مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين الى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وستون شعبة وفى رواية بضع وسبعون ونقل الكرمانى أنه يصاحب المائة والالف هذا وفى بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة و بضع الخ مانصه الثالث قال فى شرح الكافية ان بضعة قد يراد به واحد فما فوقه الى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجرى مجرى تسعة مطلقا أى فى الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة فى ثبوت وسقوط نحو لبثت بضعة أعوام و بضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما و بضع عشرة أمة و بضعة وعشرون كتابا و بضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولى

* ومطلقا مجراه يجرى حيث حل * والاولى أن يراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة و ببضع من ثلاث الى تسع فيعمل الثابت التاء الى الثابتها والساقطها على الساقطها اه قال شيخنا وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اه وقوله وان تاءه كتاء تسعة فى ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيعمل الثابت التاء الخ أى فيعمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء و بضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق فى الهمع بين النيف والبضع بان النيف من واحد الى تسعة و يكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر الا مع عقد نحو عشرة ونيف والبضع من ثلاثة الى تسعة و يكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما فى بضع سنين (قوله وصغ من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الاقل مساويا لما فوقه وهو مسلم فى الذى بمعنى بعض دون الآخر لانه مصوغ من الثنى مصدر ثنيت الرجل والثلاث مصدر ثلث الرجلين وهكذا كما سيأتى لا من اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا ظاهر كلام المصنف لانه يمكن حمل قوله وان ترد جعل الاقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم الا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال فى التصريح الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كتربت يداه من التراب واستحجر الطين من الحجر (قوله اى فما فوقهما) الانسب فوقه أى لفظ الاثنين لان الصوغ من اللفظ سم (قوله الى عشرة) أتى به بيانا للغاية (قوله كفاعل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهى

مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثانى فى ثمانى اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفهما مع كسر النون وفتحها ومنه قوله

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا
وثمان عشرة واثنتين وأربعا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الافراد و يجعل اعرابها على النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان
وأربع فثغرها ثمان

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث قال فى شرح الكافية لبضعة و بضع حكم تسعة وتسع فى الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه نحو لبثت بضعة أعوام و بضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما و بضع عشر أمة و بضعة وعشرون كتابا و بضع وعشرون صحيفة و يراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة و ببضع من ثلاث الى تسع انتهى (وصغ من اثنين فما فوق) أى فما فوقهما (الى * عشرة) وصفا (كفاعل) أى على وزن فاعل

(من فعلا) كضرب نحو ثان وثالث ورابع الى عاشر وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الامر (واخصه فى التأنيث بالتاء ومتى * ذكرت) أى صغته لمذكر (فاذكر فاعلا بغيرتا) فتقول فى التأنيث ثانية الى عاشرة وفى التذكير ثان الى عاشر كما تفعل باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه (وان ترد) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الذى منه بنى * تضف اليه

مثل بعض بين) أى كما يضاف البعض الى كله نحو اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين لقد كفرا الذين الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثانية اثنتين وثالثة ثلاث الى عاشر عشرة وعاشر عشر وانما لم ينصب حينئذ لانه ليس فى معنى مايعمل ولا مفرعا عن فعل فالتزمت اضافته لان المراد أحد اثنين واحد اثنتين واحدى عشر واحدى عشرة فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش وقطرب والكسائى وثعلب الى أنه يجوز أضافة الاول الى الثانى ونصبه اياه كما يجوز فى ضارب زيد فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده والى هذا ذهب

اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبى أفاده سم (قوله من فعلا) فائدته مع ماقبله بيان ان هذا أى فى الجملة وصف لا اسم جامد ولم يكتف بفهم ذلك من ذكر الصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الاخذ (قوله واما واحد) أى وواحد وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق (قوله فليس بوصف) نبه فيه التوضيح لكن قال الرضى والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أى العدد المنفرد (قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به الخ) أى فى اثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح فى مخالفة الوصف للعدد الذى صيغ منه فى التذكير والتأنيث وهو مسلم فى غير ثان وثانية لموافقتهما فى ذلك لما صيغا منه (قوله وان ترد بعض الذى الخ) أى وان ترد بالوصف بعض العدد الذى بنى هو منه تضفه أى الوصف اليه أى العدد حالة كون الوصف مثل بعض فى معناه أو فى اضافته الى كله والى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ومفعول تضف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض فى هذا الباب الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثانى من الاثنين مثلا ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف مابنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان ترد الخ ماسيأتى من قوله وان ترد جعل الاقل الخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح (قوله بين أى ظاهر البعضية (قوله أى كما يضاف البعض الى كله) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح (قوله وانما لم ينصب حينئذ) أى حين اذ أريد به بعض مابنى هو منه وقول شيخنا أى حين اذ أضيف الى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر (قوله لانه) أى الوصف الذى بمعنى بعض مابنى هو منه ليس فى معنى مايعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كصير وجاعل حتى يعمل ولا مفرعا عن فعل أى ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس فى معنى مايعمل لكفاه فى تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أى باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثانى وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا أفاده الجامى (قوله ونصبه اياه) أى اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة سيوطى (قوله والى هذا ذهب فى التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثانى اثنين قال الموضح ومانقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه الاظهرى جامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أى لا يقال ثلثت الثلاث اذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهرى ثلثت القوم اثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف ايضا اسقاطى (قوله قال فى الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله فى التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع انه منقول عن غيره ايضا فى التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة اقوال ﴿تنبيه﴾ قال فى الكافية وثعلب أجاز نحو رابع * أربعة وماله متابع وقال فى شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به وأجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له فى ذلك هذا كلامه فعمم المنع وقد فصل فى التسهيل وخص الجواز بثعلب

وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اه (وان تردّ جعل الاقل مثل ما * فوق) أى اذا اردت بالوصف المصوغ من العدد انه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فحكم جاعل له احكما) فان كان بمعنى المضى وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله فتقول هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أى هذا مصير الثلاثة أربعة وتونث الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لانك تقول ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة فناعل (٥٤) هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحد ما يضاف اليه فان الذى هو فى معناه لا عمل ولا تفرع له على فعل فالتزمت اضافته كما سبق * (تنبيهات) * الاول الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع * الثانى لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحدا وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب * الثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالاعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة اه (وان أردت مثل ثانى اثنين * مركبا فجئ بتركيبين) أى اذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كثانى اثنين فجئ بتركيبين صدر أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث فتقول فى التذكير ثانى عشر اثنى عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفى التأنيث بانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة بار بع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثانى الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ووراءه استعمالان آخران الاول منهما

(قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل (قوله مثل ما فوق) أى بدرجة واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذاك أى ما يأتى استدرك عليه سم (قوله أنه) أى الوصف بجعل ليس خصوص المضارع مرادا والا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ (قوله ما هو تحت) أى بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حنيد وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساويا له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الاولى جارية على ما هى له وصلة الثانية جارية على غير ما هى له فهى الحقيقة بابراز الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك (قوله فحكم جاعل) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وانما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم اربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا الاضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضى وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الاول هو المجموع كذا فى الدمامينى (قوله واعماله) أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ) تخفيف ثانى ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله وجار مجراه) أى فى العمل (قوله فان الذى هو فى معناه) أى فان فاعلا الذى هو فى معنى أحد فالحمل للضمير وكانه لم يقل فانه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله وأجازه بعضهم الخ) رجحه الدمامينى وضعف الاول بانه لا مانع من قولك زيدان واحدا أى مصيرا واحدا اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أى حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أى بعض مدلول أصله (قوله بار بع كلمات مبنية) فيه تغليب اذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتى فى قوله بعد باقيا بناؤه الخ (قوله هو الاصل) أى ما حقق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالاصل الغالب لما يأتى قريبا عن أبى حيان

أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا ببنائه والى هذا اشار بقوله (أوفاعلا بحالتيه) يعنى التذكير والتأنيث (أضف الى مركب بما تنوى يفى) يفى جواب اضف فهو مجزوم أشبعت كسرته والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الاول الذى نويته فتقول فى التذكير ثانى اثنى عشر الى تاسع تسعة عشر وفى التأنيث ثانية اثنتى عشرة الى تاسعة تسع عشرة *والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى واليه أشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادى عشرا *ونحوه) أى ثانى عشر الى تاسع عشر وفى التأنيث حادية عشرة الى تاسعة عشرة فتذكر

(قوله ان يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه اكثر وجائز اتفاقا تصريح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد سم (قوله ويضاف الى المركب) قال ابو حيان وقياس من أجاز الاعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثنى عشر مثلا سيوطى (قوله يفى جواب اضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أى مركب واف بما تنوى بان يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه اه سم والفعل على الاول مجزوم فالياء اشباع وعلى الثانى مرفوع فالياء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذى نويته) وهو كون المضاف أحد اثنى عشر كائنا فى المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثانى اثنى عشر ثانى اثنى عشر لكن حذف عجز التركيب الاول اختصارا فعلم مافى كلام البعض (قوله وفى التأنيث حادية عشرة الخ) فى التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثانى عشر ولم يقل وفى التأنيث بحادية عشرة الخ اشارة الى دخوله فى النحو فيكون مشمولا لكلام الناظم (قوله وفيه حينئذ) أى حين اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استغنى بحادى عشر ونحوه (قوله وجهان الاول أن يعرب الاول ويبنى الثانى الخ) كذا فى اكثر النسخ وفى بعضها ثلاثة أوجه *الاول ان يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثانى بكماله وأن هذا الباقى هو الاول بكماله والثانى أن يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى لمنافاة الاول من الاوجه الثلاثة ذلك فتأمل (قوله ويبنى الثانى) اى يبقى بناؤه (قوله فبناه أى أبقى بناءه (قوله وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الاوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثانى بنية صدره اه سم أى فكأن التركيبين باقيان (قوله بانه لا دليل حينئذ) أى حين اذ يبنيان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذ لا يترتب عليه اختلال المعنى (قوله بخلاف ما اذا أعرب الاول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما فى التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعنى عجز الاول وصدر الثانى (قوله اما اذا اقتصرت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط فى كثير من النسخ (قوله على التركيب الاول) أى على حقيقته لا صورته فقط (قوله بان استعملت النيف) يعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير فى بمعناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الجعل قلب مكانى فعلم ان فى الكلمة القلبين (قوله لانكسار ماقبلها) أى مع تطرفها لان تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو اذا تطرفت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادى اعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده فى التصريح (قوله وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه (قوله الثانى لم يذكر هنا الخ) هذا

اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث وفيه حينئذ وجهان *الاول ان يعرب الاول ويبنى الثانى حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ووجهه ان حذف عجزه الاول فاعرب به لزوال التركيب وترك صدر الثانى فبناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بانه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الاول * والثانى ان تعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثانى لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجر الاول على حسب العوامل ويجر الثانى بالاضافة اما اذا اقتصرت على التركيب الاول

استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بصاحبته العشرة كما هو ظاهر الناظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزأين على البناء *(تنبيهان) *الاول انما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا واحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا احادى عشر أو حادية عشرة والاصل واحد وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها فوزنهما عالف وعالفة واما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الاصل المرفوض قال فى شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب فى واحد الا فى تنييف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته *الثانى لم يذكر هنا

صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع الا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا وذهب الكوفيون واكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الاول للالباس ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض قال فى أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادى اجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذكرا * وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه) من التذكير والتأنيث (قبل واو يعتمد) يعنى أن العشرين وبابه الى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادى والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادى عشرين كما تقول حادى عشر الحاقا لكل فرع باصله فانه يجوز احد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر * (تنبيه) * لم يذكروا فى العشرين وبابه اسما مشتقا وقال بعض اهل اللغة عشرون وثلثون اذا صار له اثنان او عشرون او ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن ومتسعن اه * (خاتمة) * يؤرخ بالليالى لسبقها فحق المؤرخ ان يقول فى اول الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب

يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثانى اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برمته الى الثانى برمته مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقد من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اه وعندى أنه يجوز بناؤه بنية الحجز كما مر نظيره (قوله للالباس) أى لالباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا اولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول باعراب الجزأين او الاول فقط فان ذلك جائز فى الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلا كما تقدم افاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله ويتعين) اى فيما اذا اتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب الثانى (قوله فى موضع خفض) أى باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافا قال البعض تبعا لشيخنا وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما اذا كان الاسم واللقب مركبين أو الاول فقط أى من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الاضافى كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافى ما هنا من اضافة المركب العددى فتأمل (قوله وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه ان الاجماع مخصوص بصورة ما اذا جئت بتركيبين لان عمل فاعل انما يتأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكى سم (قوله يعتمد) نعت لواو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) اى موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام فى غول الشهود حادى عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو واثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز اضافة شهر الى كل الشهور قال الدمامينى فى باب الظروف وهو قول اكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمزة وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ اه سيوطى * (فائدة) * كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم اجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا اى شهر يبدؤن فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذى الحجة ثم أجمعوا على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لان قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الاول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه الشماريخ فى علم التاريخ (قوله بالليالى) جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دمامينى (قوله لسبقها) أى لسبق الليالى الايام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا اه دمامينى وقال السيوطى فى الجمع لان اول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما اخرجه ابن ابى حاتم وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلامر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت المخصوص (قوله لاول ليلة منه) اللام بمعنى فى او عند اه دمامينى وكذا فى قوله لنصفه أو لمنتصفه او لانتصافه (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء اسما زمان على صيغة اسم المفعول من اهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى اظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر

أواستهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أى لوقت هلاله دماميني مع حذف و بعض زيادة (قوله لليلة خلت) اللام فيه وفى أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم لثلاث خلون الى عشر) التعبير مع الثلاث الى العشر بخلون ومع مافوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية كما يشير اليه الشارح بقوله وقد تخلف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الافصح فى غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وبجمع القلة ما كان من أعداده وبجمع الكثرة ما كان من أعداده ولان تمييز ثلاث الى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز مافوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح الى عشر متعلق بمحذوف أى ويجرى على مثل هذا الى عشر وكذا يقال فى نظائره (قوله الى النصف من كذا) أى الى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح (قوله وهو أجود) أى لكونه أخصر (قوله ثم لاربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أوفى بتقدير مضاف أى عند استقبال أوفى استقبال أربع عشرة قال الدماميني و بعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الاول اعتبار العدد الاقل (قوله لى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول ليلتها لاحدى عشرة ليلة بقيت (قوله لعشر بقين) أى بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أوان بقين أى نظر الاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى فى أربع عشرة الى تسع عشرة فتأمل (قوله الى ليلة بقيت) وهذا يقال فى ليلة التاسع والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دماميني (قوله لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فان مضت وكتب فى الثلاثين قيل لآخر يوم منه واذا كتبت لآخر ليلة أولآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما دماميني (قوله أوسراره أوسرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الاول قال فى القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اه فقولك لسراره أوسرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه انه يؤرخ بهما اذا كانت الكتابة فى آخر يوم منه لان بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة أيضا فيكون فى التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أوانسلاخه كما يأتى أولا حرره (قوله سلخه أو انسلاخه) كل منهما يقال فى ليلة الثلاثين و يومه لسلخهما ليالى الشهر وأيامه وانسلاخهما فى ذاتهما وعلى هذا فيحصل فى التاريخ بهما اشتباه وانتصابهما فى قولك كتب سلخ شهر كذا أوانسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلخ أوانسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه وأما فى قولك مهل كذا أومستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدماميني وفى الهمع يقال كتبته فى العشر الاول والاواخر لا الاوائل والآخر والله أعلم

﴿ كم وكائن وكذا ﴾

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أى عند المتكلم و يبين ابهام الاول بالتمييز وابهام الثانى بالبدل التفصيلى نحو كم عبدا ملكت عشرين أم ثلاثين اه وفيه نظر من وجهين الاول أن دعوى ابهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه الآتى بالتمييز ودعوى ابهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل ابهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان بما بعد كم لكان صحيحا الثانى أن دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلى بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وان تبع فيها الدماميني كما هو واضح وانما يتعين فيها الجواب

لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون الى عشر ثم لاحدى عشرة خلت الى النصف من كذا أومنتصفه أو انتصافه وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ثم لاربع عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر بقين أوثمان بقين الى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه أوسراره أوسرره ثم لآخر يوم منه أوسلخه أو انسلاخه وقد تخلف النون التاء و بالعكس والله أعلم

﴿ كم وكائن وكذا ﴾

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهى على قسمين استفهامية

قول المحشى وفى الهمع الخ كذا بالاصل وفى العبارة تحريف وصوابها يقال كتبته فى العشر الاوائل والاواخر لا الاول والآخر اه

بمعنى أى عدد وخبرية بمعنى عدد كثير وكل منهما يفتقر الى تمييز أما الاولى فميزها كميز عشرين وأخواته فى الافراد والنصب وقد أشار الى ذلك بقوله (ميز فى الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين كم شخصا سما) أما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز والا فلا وهو مذهب الاخفش وأما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب * أحدها أنه لازم مطلقا والثانى ليس بلازم بل يجوز

فعليك باتباع الحق (قوله بمعنى أى عدد) أى فالسؤال بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) من الخبر قسيم الانشاء سميت بذلك لان ما هى فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفى المقام زيادة كلام ستأتى (قوله فى الافراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدمامينى أولان كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام فاشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كميزه كما قاله الحدبثى أولان مميز العدد الوسط الذى هو من أحد عشر الى المائة كذلك فحملت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمنى ولك نقضه بان من العدد الوسط المائة فتأمل (قوله بمثل ما ميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب (قوله شخصا سما) كم فى محل رفع مبتدأ أو شخصا تمييز وسما جملة فى محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقا) أى سواء أريد به الاصناف أولا (قوله خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا) نحو كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أى كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أى مملوكين وكذا اذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقروا لك حالة كونهم غلمانا أى خداما فلو قلت كم غلمانا لك لم يقتض هذا التخريج الا على رأى الاخفش فى تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوى كما قاله الدمامينى (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقر لك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم (قوله انه لازم مطلقا) أى سواء دخل على كم حرف جر أولا (قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أى بناء على انها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح (قوله ولم يذكر سيبويه جره الخ) أى فمذهبه القول الثالث ووجه الجر حينئذ تطابوكم وميزها فى الجر (قوله مضمرا) ظاهره منع ظهوره من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لان حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت واعلم ان من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاركت الخبرية نحو وكم من ملك واستشهد فى المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رادا به توقف الرضى فى دخول من على مميز الاستفهامية وعز والبعض التوقف الى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية (قوله فيكون جمعا الخ) أما افراده فلشابهة كم للمائة والالف فى الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعه فليكون فى اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار الى ذلك) أى المذكور من الاستعمالين (قوله كم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول لمحذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف اليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة (قوله بادملكهم) أى هلك (قوله غير آثم) أى غير سكران (قوله فقيل ان لغة تميم الخ) أى والبيت للفرزدق وهو تميمى (قوله نصب تمييز الخبرية) أى جوازا كما يصرح به قول التوضيح فقيل ان تميما تجيز نصب تمييز الخبرية (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة

جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى وعليه حمل أكثرهم كم عمة لك يا جرير وخالة * والثالث ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره لا اذا دخل عليها حرف جر والى هذا الاشارة بقوله

(وأجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا)

فيجور فى بكم درهم اشتريت النصب وهو الارجح والجر أيضا وفيه قولان * أحدهما أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة * والثانى أنه بالاضافة وهو مذهب الزجاج * وأما الثانية وهى الخبرية فميزها يستعمل تارة كميزها عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد أشار الى ذلك بقوله

(واستعملتها مخبرا كعشره * أو مائة كم رجال أو مره)

ومن الاول قوله كم ملوك بادملكهم ومن الثانى قوله وكم ليلة قد بتها غير آثم * وقوله كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشارى ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا أما النصب فقيل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وقيل على تقدير ها استفهامية استفهام تهكم أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد نسيته

وعليهما فكم مبتدأ خبره حلبت وأفرد الضمير حملا على لفظ كم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وان كان نكرة لانها قد وصفت بذلك وبقدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما حذفت لذلك من صفة خالة مدلولا عليها بذلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى لان المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أى كم وقت أو حلبة

كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيرافى مرادى (قوله عليهما) أى الجر والنصب أو على قول النصب والاول أولى (قوله وأفرد الضمير) أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته (قوله حملا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه فى التوضيح الافراد بان التاء للجماعة لان عمة وخالة فى معنى عمات وخالات (قوله كما حذفت لذلك الخ) وعليه يكون فى البيت احتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوف فان لا واجب ولم يذكره فى الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدا الذى هو عمة وقوله ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى أى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة (قوله افراد تمييز الخ) أشار به الى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الافراد والى أن المصنف انما قدمه اهتماما به ردا على من زعم شذوذه (قوله الجر هنا الخ) وأما فى تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدرة (قوله باضافة كم) أى حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد شمنى (قوله اذ لا مانع منها) يوهم أن فى الاستفهامية مانعا من الاضافة فانظره (قوله انه بمن القدرة) لانه لما كثر دخول من على تمييز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه شمنى (قوله الاتصال) أى اتصال مميزكم بها (قوله فان فصل) أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوبا ان كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معا وبرجحان ان كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله حملا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلل الحمل بقوله فان ذلك أى الفصل جائز فيها أى فى الاستفهامية وان كان الاولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) موماة أى أمفازة تميز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الاولى بالفتحة اه وكذا فى القاموس ويهال فعل مجهول أى يفزع منها وتيمها قصدها والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق (قوله كم بجواد الخ) مقرف تميز قال زكريا المقرف الذى أبوه عجمى وأمه عربية والكريم الذى أبوه وأمه عربيان والوضيع الخسيس اه وقال العينى أراد بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الاب (قوله سيد) تميز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العطية (قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما يدل عليه قوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته فى شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم (قوله وقيل ان كان الفصل بناقص جاز) كان مراده بالناقص الغير المستقر كالامثلة فان الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار سم (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية لنا لنى كذا فى العينى والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أى كم يوما أو كم ليلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله تؤم) أى تقصد ومحدودبا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تميز من الحدب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوع به أى على أنه فاعل وأصله غائرها وهو المكان الغائر من الارض فحذفت عين الكلمة كما حذفت فى رجل شائك أصله شائك كذا فى العينى وزكريا (قوله تعين النصب) لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز ألبتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة اه سيوطى

والاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك جائز فيها فى السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله

كم دون مية موماة يهال لها * اذا تيممها الخريت ذو الجلد وقوله

كم بجود مقرف نال العلا * وكريم بخله قد وضعه وقوله

كم فى بنى بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع

والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تميز العدد المركب وشبهه وقد مر وذهب الكوفيون الى جوازه فى الاختيار وقيل ان كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتانى وكم بك ماخوذ جاءنى جاز وان كان بتام لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل بجملة كقوله كم نالنى منهم فضلا على عدم أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله تؤم سنانا وكم دونه من الارض محدودبا غارها تعين النصب قاله المصنف

وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر وقدمر عن العينى أنه يجوز

* كم نالنى منهم فضل على عدم * بجر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا والا فيجر بمن فى المطول فى بحث حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما (قوله يتفقان فى سبعة أمور) بقى أنهما يتفقان فى البساطة وفى أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفى مع الاستفهامية ليس وسيأتى قول بتركيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت (قوله يجوز حذف مميزهما الخ) نحو كم صمت (قوله وأنهما يلزمان المصدر) أما فى الاستفهامية فواضح وأما فى الخبرية فبالحمل على رب اه زكريا ووجه الحمل أنها لانشاء التكثير كما أن رب لانشاء التكثير أو التقليل ولا تنافى بين كونها خبرية وكونها لانشاء التكثير لاختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكثرة التى توجد فى الخارج بدون قول وانشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له فى الخارج فاذا قلت كم رجال عندى فله جهتان احدهما التكثير القائم بذهنك الذى لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بانهم عندك التى توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب بايضاح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجد به الانشاء يطرد فى جميع الاخبار فيلزم أن تكون انشاآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلاشك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذى هو فعل المخبر لانه أوجده بهذا اللفظ قطعا بل من حيث المخبر به وهو ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر الخ) قال المرادى وحكى الاخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانها لغة اه وعليها بنى الفراء اعرابه كم فاعلا فى قوله تعالى ألم يهد لهم كم أهلكنا والوجه أن الفاعل مصدر أى الهدى كذا فى الفارضى أى ضمير يرجع الى المصدر أى أو الى الله أى لان تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما فى المغنى غير متجه وأما قوله تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكم مفعول لاهلكنا والجملة معمولة ليروا على انه علق عن العمل فى لفظها وأن وصلتها مفعول لاجله ليروا وقيل غير ذلك واما الاستفهامية فقال الفارضى أعمل بعض العرب فى الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع ذلك شذوذا فى خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضى تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم فى جانب الاستفهامية الا باثبات السماع فى خصوصها فتدبر (قوله فكم بقسميها ان تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره احدى عشرة صورة اثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر) نحو بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم ضربة ضربت أو ظرف نحو كم يوما صمت (قوله فان لم يلها فعل) نحو كم رجل فى الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام (قوله أو رافع ضميرها) أى أو متعد رافع ضميره نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببيها نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا (قوله وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل

وهو مذهب سيبويه * الرابع الاستفهامية والخبرية يتفقان فى سبعة أمور ويفترقان فى ثمانية أمور فيتفقان فى أنهما اسمان ودليله واضح وانهما مبنيان وأن بناءهما على السكون وقد سبق ذلك فى أول الكتاب وأنهما يفتقران الى مميز لابهامهما وانهما يجوز حذف مميزهما اذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وانهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر وأنهما على حد واحد فى وجوه الاعراب فكم بقسميها ان تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف والا فان لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها او سببيها فهى مبتدأ وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله

فهى مفعوله وان أخذه فهى مبتدأ الا ان يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان فى أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر وفى أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وفى ان الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز فى السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا فى الضرورة على مامر وفى ان الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وفى أن الخبرية تختص بالماضى كرب فلا يجوز كم غلامان لى سأملكهم كما لا يجوز رب غلامان سأملكهم و يجوز كم عبد سأشتريه وفى ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب

المفعول الواحد والاكثر ليدخل نحو كم تعطى زيدا (قوله فهى مفعوله) أى مفعول به (قوله وان أخذه) نحو كم رجل ضرب زيد عمرا عنده (قوله الا ان يكون) أى المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم رجل ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دمامينى (قوله جائز فى السعة) نحو كم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية الخ) أى اذا كان مميزها مجرورا بالاضافة فلا يرد نحو كم تركوا من جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود فى جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ولو رفع مطلقا لجاز اه مرادى (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه فى الاستفهامية (قوله أى الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كأين تأتى للاستفهام نادرا لان من المشبه كذا وهى لا تأتى للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به فى التسهيل والكافية (قوله فى الدلالة على تكثير الخ) مسلم فى كأين دون كذا لانها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكنى بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدمامينى (قوله وينتصب تمييزذين) وكان حقهما ان يضافا اليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن فى آخر كأين تنوينا يستحق الثبوت لاجل الحكاية وفى آخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة اه دمامينى وقوله لاجل الحكاية أى حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعنى بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييزذين بالنظر للمجموع لما يأتى سم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل ففيه مامر (قوله فتقول كأين) مفعول رأيت (قوله وكائن) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذى بعده واردان على لغة من قال كائن بالف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال فى جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أى كأين اذا وقعت مبتدأ الا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو وكأين من نبى قاتل الخ وكأين من آية الخ اه ويرد عليه وكائن لنا فضلا فان الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وايا كم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعنى الله يرزقها فان جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل (قوله آلما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شمنى (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا تمييز (قوله أما كأين فانها توافق كم) أى من حيث هى لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة الى كائن لا بالنسبة الى كم لتوردها لهما كثيرا فالموافقة فى أصل افادة التكثير تارة والاستفهام اخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن (قوله كأين تقرأ سورة الاحزاب) هل كأين فى موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اه سم واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثانى وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية

بخلافه مع الاستفهامية وفى أن الكلام مع الخبرية لا يستدعى جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفى أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال فى الخبرية كم عبيد لى خمسون بل ستون وفى الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اه (ككم) يعنى هذه أى الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (كأين وكذا وينتصب تمييزذين أو به صل من تصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت ومنه قوله

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون مامن منع وقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكائن

ألما حم يسره بعد عسر وتقول كأين من رجل لقيت ومنه وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير وكأين من آية فى السموات والارض يمرون عليها وتقول رأيت كذا رجلا ﴿ تنبيهات ﴾ الاول توافق كل واحدة من كأين وكذا كم فى أمور وتخالفها فى أمور أما كأين فانها توافق كم فى خمسة أمور وتخالفها فى خمسة فتوافقها فى الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل له بقول أبى بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها فى أنها

مركبة وكم بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية ولهذا رسم فى المصحف نونا ومن وقف بحذفها اعتبر حكمه فى الاصل وهو الحذف فى الوقف وفى أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ماسبق وفى أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى وفى أنها لا تقع

ومميزها جملة اه وعبارة الدمامينى على التسهيل كقول أبى بن كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الاحزاب أو كأين تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبى ما كانت كذا قط اه (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات الآتية هم ع (قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الالف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه انما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يعتذر عن الاخير بما يأتى قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية هم ع (قوله وأى المنونة) أى الاستفهامية كما قاله الفارضى أى والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها استفهاما فلا اشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليله أولا بقوله ولهذا والعامل الواحد لا يعلل بعلتين الا باتباع بل هو علة لمحذوف أى وانما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهذا بمعنى قول من قال علة لعلية تركيبها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أى لشبهه بالنون الاصلية (قوله ويرده ماسبق) أى من البيتين (قوله وافادة التكثير) ممنوع كما مر وفى جمع الجوامع وشرحه الهمع وتتصرف أى كذا بوجوه الاعراب فتكون فى محل رفع ونصب وجر بالاضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وذا الاشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا لها محل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا فى الهمع (قوله عد النفس نعمى) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسى الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أى بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف الخ) ردبان عجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال المراد مركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفى ان المجرور بدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليله وقضية كلامه كالمغنى عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطى فى شرح الجزولية فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثمائة درهم لانها أقل عددين أضيف ثانيهما الى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز وافراده فيحتمل أن هذا من ابن معطى مجرد حكم بمقتضى القياس اذا لفظ بهذا اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الاضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال ان التمييز المجرور عند العطف للثانى فقط والاول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم (قوله ولهذا) أى للقياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان والنصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحدا أو كذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اه

ومميزها مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجاز الكأين تبيع هذا الثوب وفى أن مميزها لا يقع الا مفردا * وأما كذا فتوافق كم فى أربعة أمور وتخالفها فى أربعة فتوافقها فى البناء والابهام والافتقار الى المميز وافادة التكثير وتخالفها فى انها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الاشارية وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وانها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد يؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناظم ان ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل وقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب (قوله وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله عندى كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون

حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلتي الاضافة المرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على أجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه عبارة التسهيل وكني بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه * الثاني قد بان لك أن قوله أو بهصل من نصب راجع الى تمييز كأين دون كذا فلو قال كم كاين وكذا وانصبا * وقيل كائن بعده من وجها * لكان أحسن من أوجه * أحدها التنصيص على الخلف السابق * ثانيها التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا * ثالثها افهام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها الجريان (٦٣) خلف في وجوبها * رابعها افادة أن

(قوله حملا على المحقق) هو أول مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أي في جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويليها كائن) قال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرة الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فادها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص شمني (قوله والثالثة كأن) بهمزة ساكنة فياء مكسورة والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت دماميني (قوله أعني المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعني اللفظ الواقع في التحديث عن شئ فعل أو قول قال السيوطي في الاشباه والنظائر نقلا عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح ان كذا المكنى بها عن غير العدد انما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اه (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل اه فارضي ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أي وضمها كما في التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل كان من الامر كيت وكيت فكان ثانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأيها والظاهر أن من الامر تبيين يتعلق باعني مقدرا دماميني (قوله وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح) أي بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر

﴿الحكاية﴾

هي لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا اذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح

كائن لغة في كأين وفيها خمس لغات أفصحها كأين وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهي اكثر في الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا * والثالثة كأين مثل كعين وبها قرأ الاعمش وابن محيصن * والرابعة كيئن بوزن كيعن * والخامسة كأن على وزن كعن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال * الثالث تأتي كذا هذه أعني المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية نحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله وأسمي الزمان كذا * فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها ها التنبيه نحو أهكذا عرشك ﴿خاتمة﴾ يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كيه وذيه وقالوا على الاصل كان من الامر كيه وكيه وذيه وذيه وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذا ذيت لانها كناية عن الحديث والتكرير مشعر بالطول ﴿الحكاية﴾ هذا الباب للحكاية باي وبمن والعلم بعدمن

عنه بهامن اعراب وتذكير وافراد فروعهما فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات هذا فى الوقف وكذا فى الوصل فيقال اياياهذا واية ياهذا الى آخرها واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح الا اذا كان موجودا فى المسؤل عنه أو صالحا لان يوصف به نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون هذه اللغة الفصحى وفى لغة أخرى يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال أيا أو أيايا هذا لمن قال رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا وأية أو أية ياهذا لمن قال رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء

(ووقفا احك مالمنكور بمن والنون حرك مطلقا وأشبعن)

فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلامنا ولمن قال مررت برجل منى هذا فى المفرد المذكر (وقل) فى المثنى المذكر (منان ومنين) بعد قول القائل (لى فان بابنين) وضرب حران عبدين فنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعدل)

(قوله

فى الخاتمة (قوله احك باى) الباء للآلة أو ظرفية اه سم وأى المحكى بها استفهامية وهى معربة لكن اختلف فى حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فاى بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لان الاستفهام له الصدر تقديره فى قام رجل أى قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره فى ضربت رجلا أيا ضربت وأى بالجر بحرف جر محذوف تقديره فى مررت برجل باى مررت وكذا يقال فى أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول اضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية فهى مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف فى حالة الرفع اعراب وفى حالتى النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية (قوله مالمنكور) احتراز عن المعرفة فانها لا تحكى باى سم (قوله فى الوقف) متعلق باحك (قوله مذكور) أى سابق فى كلام غيرك واحترز به عن المسؤل بها ابتداء فانها حينئذ على حسب العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلان ايان وهكذا (قوله وأيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل فى السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أبى حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا اذا كان موجودا فى المسؤل عنه) كما فى المثال السابق من بنين و بنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما فى الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو والياء والنون أو الالف والتاء المزيدتين (قوله أو صالحا) أى أو كان هو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لان يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أبون أو أبين لمن قال عندى حمير أو رأيت حميرا (قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية مالمنكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعهما (قوله لا تثنى ولا تجمع) أى لفظة أى (قوله مالمنكور بمن) أى منكور مذكور وانما اشترط فى لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من فى الاغلب اما محكية أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤل عنه كما فى النكرات اسقاطى والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لان من للعاقل بخلاف المنكور السابق فى أى فان المراد بها ما يعم العاقل وغيره لان أيا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحك لان حكاية المنكور بمن فى الوقف نفس التحريك والاشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أى فى احوال اعراب المحكى الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده فى التصريح قال ابن عازى نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالاصالة لوجب ابدالها ألفا يس (قوله وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسما معربا كما قد يتوهم أى من التثنية وانما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسؤل عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن فى الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية (قوله بابنين) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم فى التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتى لان المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك (قوله تعدل) أى تقم العدل لان هذا حكم العرب سم

وانما حرك في النظم للضرورة (وقل) في المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت منه) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء وقل في المثنى المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أمتين أو ضربت حرتان رقيقتين منتان ومنتين فنتان لحكاية المرفوع ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تا المثنى مسكنه * والفتح) فيها (نزر) أي قليل وانما كان الفتح أشهر في المفرد والاسكان أشهر في التثنية لان التاء في منت متطرفة وهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك منتان (وصل التاء والالف * بمن) في حكاية جمع المؤنث السالم فقل (باثر) قول القائل (ذا بنسوة كلف) منات باسكان التاء (وقل) في حكاية جمع المذكر السالم (منون ومنين مسكنا) آخرهما (ان قيل جاقوم لقوم فطنا) أو ضرب قوم قوما

منون للمرفوع ومنين للمجرور والمنصوب * (تنبيه) * في الحكاية بمن لغتان * احداهما وهي الفصحى أن يحكى بها ما للسؤال عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى ان يحكى بها اعراب المسؤل عنه فقط فيقال لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان او نساء منو وفي النصب مناو وفي الجر مني (وان تصل فلفظ من لا يختلف) فتقول من يافتى في الاحوال كلها هذا هو الصحيح واجاز يونس اثبات الزوائد وصلا فتقول منو يافتى وتشير الى الحركة في منت ولا تنون وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع

(قوله وقل لمن قال أتت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجر ولم يمكن اثبات حرف المد في منه للدلالة على الاعراب لان هاء التأنيث لا تكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التأنيث واذا تعارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة الاصل اولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الاعراب فرع التأنيث أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التأنيث لان التأنيث صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باسحسان الاشارة بالشفتين الى حركة الاعراب لم يبعد (قوله والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك اه فارضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسة من قوله وسكن تعدل (قوله مسكنه) تنبيها باسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى (قوله لئلا يلتقي ساكنان) وان كان جائزا في الوقف سم (قوله وان اتصل) هذا مفهوم قوله وقفا (قوله وتشير) أي بحركة تاء منت الى الحركة المحكى وقوله في منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان أوضح (قوله مقدرا غير مذكور) تقديره قالوا أتينا فقلت منون أنتم اه ذكر ياوعليه يكون المقدر المحكى ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير في أتوا وهو مردود قال يس لا يخفى أن قول الشاعر أتوا الخ حكاية لما وقع له من الجن وانه حين اتيانهم قال لهم منون أنتم فحين اتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا نارى ثم بقوله منون انتم بل لم يتكلم بقوله أتوا نارى الا بعد قوله منون انتم حين اتيانهم فما في التصريح ممنوع منعا واضحا (قوله لشمر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم (قوله ويغلط المنشد الخ) أي يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان من قصيدتين (قوله عن أبي زيد الانصاري) ليس المراد أنه قائل هذه الابيات لمنافاته ما قدمه من أنها لتأبط شرا ولشمر الغساني بل أبو زيد من رواتها (قوله ونار قد خضأت بعيدوهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر في حاشيته على ابن الناظم خضأت بالخاء والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت و بعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل الى ثلثه اشتق من وهن بهن اذا فتر وضعف لهدوء الناس فيه والدار المكان الذي عرس فيه اه أي نزل فيه ليلا (قوله الى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة

وتنون منات ضما وكسرا وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر * أتوا نارى فقلت منون أنتم * وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلا والآخر تحريك النون وقال ابن المصنف والآخر انه حكى مقدرا غير مذكور وقد اشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (ونادر منون في نظم عرف) وهو لتأبط شرا ويقال لشمر الغساني وتمامه فقالوا الجن قلت عموا ظلاما * وروى عموا صباحا ويغلط المنشد على احدى الروايتين بالرواية الأخرى وكذلك فعل الزجاجي فغلط من انشده صباحا وليس الامر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة فهو على رواية عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن أبي حاتم السختياني عن أبي زيد الانصاري أولها ونار قد خضأت بعيدوهن * بدا رما أريد بها مقاما وهي مشهورة وعلى رواية عموا صباحا من أبيات معزوة الى خديج بن سنان الغساني اولها * اتوا نارى فقلت منون انتم * فقالوا الجن قلت عموا صباحا نزلت بشعب وادى الجن لما

* ان عربت من عاطف بها اقترن) فتقول لمن قال جاء زيد من زيد ورأيت زيدا من زيد أو مررت بزيد من زيد وهذه لغة الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكون بل يجيئون بالعلم المسؤل عنه بعد من مرفوعا مطلقا لانه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه من فان اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب * تنبيهات * الاول يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال سمعت شعر الفرزدق لان هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه * الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا * الثالث أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على

(قوله قد نشر الجناحا) أي ظلمته المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكيه) لسما كان أو كنية أو لقبا دون بقية المعارف لان الاعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يجز في غيرها فارضى (قوله من بعد من) ظاهره ان حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية اطلاقهم اه سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح في التنبيه السادس الآتي ثانيها أن من تختص بالوقف الا أن يخص الآتي بمن المحكي بها المذكور وسيأتي ما يؤيده فتفطن وخرج أي فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت اي بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكروا أن يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد (قوله من عاطف) أي صورة لانه للاستئناف كما قاله بعضهم وفي كلام الرضي أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر اذا كان كلام المخاطب خبرا كرأيت زيدا قال يس اطلق العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفي شرح اللباب التصريح بانه الواو والفاء خاصة اه وقال الفارضي انه الواو فقط (قوله وهذه لغة الحجازيين) هي احدى اللغتين عندهم لانهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والاعراب بل يرجحون الاعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسؤل عنه غير الاول وفي حالة الرفع وان اتحدت الحركة في حالتي الحكاية والاعراب الا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكي بصورته يدل على ارادة حكاية هذا المذكور في الجملة يس (قوله مرفوعا مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله تعين الرفع) على انه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما في الفارضي قال سم كان وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اه ثم رأيته في الرضي وعبارته انما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره اه قال يس ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لانه انما يبطلها في الاول ثم رأيته بخط الشنواني نقلا عن أبي حيان عن صاحب البسيط قال الشنواني ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تتقيد بالوقف وهو مقتضى اطلاقهم (قوله يشترط لحكاية العلم بمن الخ) ويشترط أيضا ان يكون على العاقل وان لا يتبع في حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضاف الى علم بخلاف النعت بابن مضافا الى علم كما سيأتي لانه مع المنعوت كشيء واحد كما في التصريح وفي العطف الخلاف الآتي قال في التصريح وانما اشترطوا انتفاء التابع لانهم استغنوا باطالته عن الحكاية اه أي لان اطالته بالتابع تبينه ثم قال واستثنى عطف النسق على القول بالجواز فيه لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية (قوله الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من اخا زيد وعمرا) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لانه غير علم وفي بعض النسخ الثاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم الى خلافه فيحكيان اذا كانا مما يحكى فتقول من زيدا وعمرا واذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر فاذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا أو زيدا ورجلا فلا يحكى في الاول ويحكى في الثاني اه وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أي اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فان كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وان كان مما لا يحكى لم تجز حكايتهما (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد في حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد (قوله لا يحكى العلم موصوفا الخ) أي لا يجوز أن يحكى بصفته بل

العلم والصحيح المنع * الرابع لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن

مضاف الى علم فلا يقال من زيدا العاقل ولا من زيدا ابن الأمير لمن قال رأيت زيدا العاقل أو رأيت زيدا ابن الأمير ويقال من زيدبن عمر ولمن قال رأيت زيدبن عمرو * الخامس فهم من قوله احكيه أن حركاته حركات حكاية وأن اعرابه مقدر وقد صرح به في غير هذا الكتاب والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعده اخبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية * السادس قد بان لك أن من تخالف أيا في باب في خمسة أشياء * أحدها أن من تختص بحكاية العاقل واى عامة في العاقل وغيره * ثانيها ان من تختص بالوقف وأى عامة في الوقف وفي الوصل * ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال منو ومناو مني بخلاف أى * رابعها أن من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم وأى تختص بالنكرة * خامسها أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح تقول أية وأيتان وفي من يجوز الفتح والاسكان على ما سبق ﴿خاتمة﴾ الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفرد فاما حكاية الجملة فضربان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله

سمعت الناس ينتجعون غيثا
فقلت لصيدح انتجعي

ان حكى بحكى بدون صفته كما في شرح التوضيح للشارح (قوله مضاف) الصواب كما في بعض النسخ مضافا لان المراد لفظ ابن فهو معرفة (قوله والجمهور على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابل قولهم اعراب من خبر امعدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أى في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة اليه هم ع (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا الا أن يقال بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من للعاقل وأيا بحسب ما تضاف اليه (قوله بخلاف أى) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ما سبق) من أن الاشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الاسكان (قوله بالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اه ويرد على تقييده بالجملة ان القول يحكى بدلفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ الا أن يقال التقييد بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أى يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فصه) بالفاء والصاد المهملة اى فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعيين المعنى على الاصح) أى مع التنبيه على اللحن وانما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى فاذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أى هذا الاستفهام في اصطلاحهم استثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شئ سبق ذكره فان كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة وشذ قوله

باى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا علي وتحسب

(قوله وضرب بغير اداة وهو شاذ) محل شذوذه اذا قصد المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وقد أوضح الرضي هذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وان يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام ايا كم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان فلو اسم ان قصد فيها الحكاية قال المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب أو لفظه ايا كم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التي تعرب ان أولتها بالكلمة منعتها الصرف بلالا والمكتوب نحو قوله قرأت على فصه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضربان ضرب باداة الاستفهام ويسمى الاستثبات باى أو بمن وهو ما تقدم وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له ماتان تمرتان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابيا

ان استحقت ذلك أو بلفظ صرفتها فعوقام اذا أعرب فيه وجهان كهند ان أول بكلمة ونحو دحرج ان أول بكلمة منع لانه رباعى كزينب ونحو ضرب ان أول بكلمة منع لانه كسقروان أول كل بلفظ صرف والاداة التى على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى ان كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفى حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف الثانى اللين ألفا قلبت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفى بهمزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتى بلو وفى وما على حالها اه ملخصا وسيأتى فى باب النسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة انهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فحذفت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة ان المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على ان قوله تعالى قالوا أئنك لانت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقرشيان كان ينبغى حذف الفاء لان مدخولها المفعول الثانى لسمعت أو حال من اعرابيا على الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول

وسأله رجل فقال انهما قرشيان فقال ليسا بقرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل سأله أليس قرشيا قال ليس بقرشيا والله أعلم

﴿ التأنيث ﴾

لو قال التأنيث والتذكير كما فى الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اه سيوطى وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره فى الترجمة بخلاف المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أى فى الاسم المتمكن كما التسهيل قال الدمامينى احترازا من المبنى بطريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر فى أنت والنون فى هن ونحوه اه وفيه انه ان أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمى رجلين وان أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فان تأنيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بان مدلولهما فى الاصل مؤنث أى قبل جعلهما اسمى رجلين والظاهر أن قول التسهيل فى الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أى التأنيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لانه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن مافيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظرا للفظ وشذ قوله * أبولك خليفة ولدته اخرى * وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما يفرق لفظى كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره (قوله تاء أو ألف) أتى بأو التى لاحد الشيئين اشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما لقاة وأرطاة فانهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هى حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أى اذا لحقت آخرا أو اذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن المحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة) يفيد أن ألف التأنيث هى الثانية المنقلبة همزة لا الاولى وهو كذلك اه سم أى على الراجح كما أوضحناه فى باب مالا ينصرف وسيأتى أيضا قريبا فان قلت اذا كانت ألف التأنيث هى الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضى أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل

﴿ التأنيث ﴾

(علامة التأنيث تاء اوالف) فالتاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والالف كذلك مفردة وهى المقصورة كحبلى والف قبلها الف فتقلب هى همزة

وهى الممدودة كحمراء * واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف الالف فانها تلتبس بغيرها فيحتاج الى تمييزها بما يأتى ذكره ولهذا قدمها فى الذكر على الالف وانما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة لان مذهب البصريين أن التاء هى الاصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها وعكس الكوفيون وانما لم يوضع للتذكير علامة لانه الاصل فلم يحتج لذلك (وفى أسام قدروا التا كالكتف واليد والعين وماخذه السماع (ويعرف) التقدير بالضمير) العائد على الاسم (ونحوه كالرد فى التصغير) كيدية الى ماهى فيه حسا والاشارة اليه بذى وما فى معناها ووجودها فى فعله وسقوطها من عدده وتأنيث خبره أونعته أوحاله والامثلة واضحة (ولا تلى فارقة فعولا أصلا ولا المفعال والمفعيلا)

أى لا تلى التاء هذه الاوزان فارقة بين المذكر والمؤنث فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير وفهم من قوله ولا تلى فارقة أنها قد تلى غير فارقة كقولهم ملولة

(قوله وهى الممدودة) قال البصريون هى فرع عن المقصورة والكوفيون هى أيضا أصل كذا فى الهمع (قوله واعلم ان التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التأنيث بالالف لازم قال ابن اياز والذى أرى أن كلا منهما أصل على حدته اسقاطى (قوله فانها تلتبس بغيرها) كالف الالحاق وألف التكثير (قوله ليشمل الساكنة) كتاء قامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدمامينى نظرا الى أن الهاء تشبه الالف اه قال الرضى وليس أى قول الكوفيين بشىء لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شىء وشىء مذكر والثانى أنه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا فى الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء الى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا فى الشعر دمامينى (قوله وفى أسام) جمع اسماء التى هى جمع اسم فهى جمع الجمع (قوله قدروا التا) قال الرضى ولا يقدر غيرها لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف وتقدر اه ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أى تقدير التاء فى الاسم * (قاعدة) * ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وان كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أى يعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها (قوله كالرد فى التصغير) نحو عيينة وأذينة مصغرعين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس أوالقلب اه تصريح وماذكره اغلبى وان أقره ارباب الحواشى فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى مذكرة كما فى المصباح وقد عد الفارضى مما يذكر ويؤنث الابط وهو ممزوج والعنق واللسان والقفا وهى غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد فى المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع اه قال الدمامينى وهذه العلامة يعنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبى وكذا الرباعى اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى ذراع (قوله الى ماهى فيه حسا) متعلق برد أى كرد الاسم فى حال تصغيره الى اسم تلك التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده اليه جعله مثله فى ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء الى الاسم فى حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح (قوله وما فى معناها) أى ما فى معنى ذى من بقية اشارات المؤنث (قوله ووجودها فى فعله) أى الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسى (قوله فارقة) حال من فاعل تلى وقوله أصلا حال من فعول (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان فى منطقه زكريا (قوله ومعطير) أى طيب الرائحة (قوله ملولة) من الملل وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضى للنقل الى الاسمية اه ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه التاء) يفيدان الحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف فى القلة (قوله مغشم)

وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق المؤنث والمذكر واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وانما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لان بنية الفاعل أصل وقال الشارح لانه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كذا المفعل) أى لا تليه التاء فارقة فيقال رجل مغشم وامرأة مغشم

(وما تليه * تا الفرق من ذى) الاوزان الاربعة (فشذوذ فيه) نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل) بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع) فيقال رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تلحقه التاء فتقول مرأة رحيمة وظريفة وبقوله ان تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة فرارا من اللبس ولو قال ومن فعيل كقتيل ان عرف موصوفه غالبا التا تنحذف لكان أجود ليدخل فى كلامه نحو رأيت قتيلا من النساء فانه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال فى شرح الكافية فان قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء وأشار بقوله غالبا الى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو ان رحمة الله قريب قال من يحيى العظام وهى رميم * تنبيه * الاصل فى لحاق التاء الاسماء انما هو تمييز المؤنث من المذكر وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة وظريف وظريفة وهو فى الاسماء قليل نحو رجل ورجلة وامرئ وامرأة وانسان وانسانة وغلام وغلامة وفتى وفتاة وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو جبأة وجبء وكمأة وكمء ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات نحو جر وجرة ولبن ولبنة وفلنسو وفلنسوة وسفين وسفينة وقد يجاء بها للمبالغة

بشين وغين معجمتين هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته تصريح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبرا لمبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله نحو عدو وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فان أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيأ الا أيقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعى بل المعنوى لانك فى نحو هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت سيوطى (قوله غالبا) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلا بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للاوزان الاربعة السابقة فشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى (قوله فرارا من اللبس) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام هذا التعليل موجود فى بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فى فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال سيوطى (قوله لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفة أن يذكر معه فى الكلام فيكون تابعا له فى المعنى وبأنه مفهوم بالموافقة (قوله ولهذا) أى لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجامدة (قوله وعلم الموصوف) يدخل فى ذلك ما اذا علم الموصوف باشارة اليه أو ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيى العظام وهى رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل مفعول أى مرموم فارضى (قوله وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بها من اللبس فان قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كذا فى التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما ذكره (قوله وهو فى الاسماء قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربى بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربى أن يقال للانثى أيضا انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها فى الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء فى نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم ان أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقى لا الاعم فانها مع كونها للتمييز هى للتأنيث المجازى أيضا بدليل تأنيث ضميرها ووصفها ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام فى تاء التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتكون داخلة على الواحد (قوله لتمييز الجنس) فتكون داخلة على الجنس (قوله نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه الاكثرون وقيل بالعكس أفاده الدمامينى (قوله وفلنسو) الذى بخط الشارح فى شرح التوضيح

مانصه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء اه أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ومافى شرح التوضيح هو الصواب الذى لم يذكر فى القاموس سواه وعلل تصريفها بما مر بانه ليس فى الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة (قوله كراوية الخ) وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية فى ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله معاقبة لياء مفاعيل) أى لكونها عوضا منها (قوله وجحاجحة) جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المهملة الساكنة وهو السيد (قوله أشعثى وأشاعثه) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك لانهم لما ارادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسب الى رجال رجالى بل رجلى فحذف ياء النسب ثم جمع ثم أتى بالتاء بدلا من الياء وانما أبدلت منها لتشابه التاء والياء فى كونها للوحدة كتمرة وزنجى وللمبالغة كعلامة ودوارى وفى كونهما يزادان لالمعنى كطلحة وكرسى كذا فى الرضى (قوله وأزرقى) بزاى فراء فقاف وقوله ومهلى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعثى والازرقى والمهلبى منسوبون الى محمد ابن عبد الرحمن بن الاشعث بن قيس ونافع الازرق والمهلب بن أبى صفرة دماميني (قوله على تعريب الاسماء المعجمة) أى استعمال العرب اياها مع نوع تغيير لها عما كان لها فى العجمية (قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطى فى الهمع وكيالجة جمع كيلج لكن مافى الشرح وما فى القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى بعدها جيم اه تصريح (قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة) أى للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافى أنها فيما يذكره من الامثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله وتنزية) بزاى بعد نون أى تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون فى المذكر يكون فى المؤنث فتدبر ثم رأيته فى الدماميني ثم قال الدماميني وانما جاز ذلك لانه صفة لمؤنث مقدر اذ الاصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا الى أنه صفة لمذكر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله وخؤولة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بان الخؤولة والعمومة مصدران لاجمعان كما قاله الدماميني وعندى فى التنظير نظر فقد صرح فى القاموس بانهما جمعا خال وعم أيضا ﴿فائدة﴾ قال فى الهمع قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى نحو قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود ذكر الانفس بالحاق التاء فى عددها حملا على الاشخاص وسمع جاءته كتابى فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فى قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة فى قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب (قوله وذات مد) يصح عندى اجراؤه على قول البصريين ان ألف التأنيث هى الالف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لها عن الف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة ونابعة له وعلى قول الاخفش ان الالف والهمزة معا للتأنيث فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على المد وغاية مايلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ماذكره شيخنا والبعض وأقراه من الاعتراض بان قوله وذات مد يقتضى أن ألف التأنيث فى نحو حمراء اسم للالف الاولى التى بعدها الهمزة لانها التى تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله نحو أنثى الغر) أى نحو اسم انثى الغرسم أى ألف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفى مبانى الاولى أى الالفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى يبديه أو من الاشتهار

جىء باليالم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبان وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم أشعثى واشاعثه وأزرقى وأزارقة ومهلبى ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الاسماء المعجمة نحو كيلجة وكيالجة وموزج وموازجة والكيلجة مقدار من الكيل معروف والموزج الخف وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هى فى نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية وتجىء عوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو اقامة أو من لام نحو سنة وقد عوضت من مدة تفعيل نحو تزكية وتنمية وتنزية وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء وقد تلازم مايخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنجدة وناقة ومنه نحو حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فانها لتأكيد

التأنيث اللاحق للجمع (وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر) أى غراء والمقصورة هى الاصل فلهذا قدمها (والاشتهار

فى مبانى الاولى) أى المقصورة (يبديه) أى يظهره أو وزان * الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثانى نحو (أربى) للداهية وادمى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ورد عليه أرنى بالنون لحب يعقد به اللبن وجنفى لموضع وجعبى لعظام النمل * (تنبيه) جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ومنه مع الممدودة اسما خششاء للعظم الذى خلف الاذن وصفة ناقة عشراء وامرأة نفساء وهو فى الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء * الثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى ومنه اسما بهمى لنبت وصفة نحو حبلى (والطولى) ومصدرا نحو رجعى وبشرى * الثالث فعلى بفتحتين ومنه اسما بردى لنهر بدمشق وأجلى لموضع ومصدرا بشكى وجمزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجمزت ومرطت أى أسرعت وصفة كحيدى * (تنبيه) عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين وابن دأثاء وهى الامة ولا يحفظ غيرها * الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جمعا) نحو جرحى (أو مصدرا) نحو نجوى (أو صفة) لانثى فعلان (كشبعى) فان كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها بل قد تكون مقصورة كسلمى ورضوى وتكون ممدودة كالعواء وهى منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمد وتكون (قوله للتأنيث كما مر وللالحاق وما فيه الوجهان أرطى وعلقى وترى * الخامس فعالى بضم أوله ويكون اسما كسمانى (وكحبارى) لطائرين وجمعا كسكارى وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جمل علادى * السادس فعلى بضم الاول وتشديد الثانى مفتوحا نحو (سهمى) للباطل * السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثانى وتسكين الثالث نحو (سبطرى) ودفقى لضربين من المشى * الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثانى مصدرا نحو (ذكرى) وجمعا نحو حجلى

على مذهب سيبويه ويبديه الخ خبر وفى كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نظر ففى التوضيح أن وزن أربى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سمهى وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة ويجاب بان الحكم بالاشتهار على الاوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمبانى الاولى ما يكون لها أعم من ان يكون لغيرها أيضا أولا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها (قوله أو وزان) أى اثنا عشر (قوله وأدمى) بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة فموحدة (قوله بالنون) أى بعد الراء (قوله وجنفى) بجيم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لغزارة وان الجوهرى وهم فقال اسم موضع (قوله وجعبى) بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أى لكباره فهو جمع عظيم لا عظم كما فى التصريح (قوله خششاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخشاء بالضم العظم الناتئ خلف الاذن وأصلها الخششاء وهما خششا وان (قوله بهمى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء فدال مهملة (قوله وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف (قوله وجمزى) بجيم فميم فزاى (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الافعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله كحيدى) يقال حمار حيدى بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أى يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجئ نعت مذكر على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس (قوله قرماء) بقاف فراء قال فى القاموس وقرمى كجمزى وتمد موضع باليمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهرى فى جعله بالفاء (قوله وجنفاء) لغة فى جنفى السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة وهى جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمسا فقال كجمزى وأربى وسمدان وكحمراء اه (قوله وابن دأثاء) بدال مهملة فهمزة فمثلثة وعبارة القاموس الدأثاء وتحرك الامة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأثاء الاحمق والذاهب الاصول اه (قوله ووزن فعلى) هو من الاوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه فى فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل (قوله ورضوى) براء فضاد معجمة علم جبل (قوله وما فيه الوجهان) كون الالف للتأنيث وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث تصريح (قوله أرطى وعلقى وترى) الارطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والترى قال فى القاموس جاؤا ترى وينون وأصلها وترى متواترين (قوله وكحبارى) اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل فارضى (قوله جمل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما بخط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ (قوله ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف (قوله لضربين من المشى) فالاول مشية فيها تبغتر والثانى مشية فيها تدفق واسراع تصريح (قوله حجلى) بحاء مهملة فجيم

وظربى جمع حجلة وظربان على وزن قطران وهى دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ولا ثالث لهما فى الجموع فان كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل ان لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضئزى بالهمز وهى القسمة الجائرة والشيزى هو خشب يصنع منه الجفان والدفلى وهو شجر وان نون فالفه للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وعزهى وهو الذى لا يلهو وان كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى ففى ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون دفلى وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق * التاسع فعيلى بكسر الاول والثانى مشددا نحو هجيرى للعادة (وحثيثى) مصدر حث ولم يجئ الا مصدرا * (تنبيه) * عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه أى بامره الباطن وخصيصاء للاختصاص وخيراء للفخر ومكيناء للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصر وجعل الكسائى هذا الوزن مقيسا والصحيح قصره على السماع * العاشر فعلى بضم الاول والثانى وتشديد الثالث نحو حذرى وبذرى من من الحذر والتبذير (مع الكفرى) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثانى أيضا مع تثليث الكاف * (تنبيه) *

(قوله وظربى) بطاء معجمة فراء فموحدة (قوله جمع حجلة) بفتحات اسم طائر (قوله ضئزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة و يثلث أوله اذا همز أفاده فى القاموس و به يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله (قوله والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزاى (قوله والدفلى) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر (قوله كيصى) بكاف فتحتية فصاد مهملة و يجوز فتح كافه قال فى القاموس فلان كيصى كعيسى و ينون وكسكرى يأكل وحده و ينزل وحده ولا يهمه غير نفسه اه ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان لا للالحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشى (قوله وعزهى) بعين مهملة فزاى (قوله ذفرى) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع الخ فسره فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من نون دفلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفلى فى القسم الاول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجها واحدا و يقتصر على ذكره فى القسم الاخير أعنى ما ينون فى لغة دون لغة (قوله مصدر حث) أى على غير قياس (قوله حذرى و بذرى) الاول بحاء مهملة وذال معجمة والثانى بموحدة فذال معجمة (قوله سلحفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فالف التأنيث الممدودة دويبة معروفة دماميني وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث اذ لا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل بهماة) أى فى اجتماع العلامتين فيه شذوذا فقد تقدم أن بهمى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق (قوله قبيطى) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة و يقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحمراء قاله فى القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن و بضمتين و بفتحتين و يقال لغيزاء كحمراء (قوله خبازى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاى وقد تخفف و يقال الخباز والخبازة والخبيز قاله فى القاموس (قوله وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كغرابى طائر وكالشقارى نبت اه و به يعلم ما فى كلام الشارح من الخلل وان أقره الحواشى (قوله واعزلغير هذه استندارا) ينبغى حمل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير فان قلت لم يذكر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فمقتضيه أنه لا مستند فيها قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك اه سم و يحمل الاضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى (قوله كحيسرى) بفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرنوى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعلى وقيل زائدة فوزنه فعلوى (قوله كقعولى) بفتح القاف وسكون العين المهملة و بعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضى كقوعلى بقاف مهملة قال الشاعر

حكى فى التسهيل سلحفاء بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى الفراء سلحفاة وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث الا ان يجعل شاذا مثل بهماة * الحادى عشر فعيلى بضم الاول وفتح الثانى مشددا نحو قبيطى للناطف (كذا الخليطى) للاختلاط ولغيزى للغز * (تنبيه) * سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه ولم يسمع غيره * الثانى عشر فعالى بضم الاول وتشديد الثانى نحو خبازى (مع الشقارى) لنبتين وخضارى لطائر (واعز) أى انسب (لغير هذه) الاوزان فى مبانى المقصورة (استندارا) فاندر فيعلى كحيسرى للخسارة وفعلوى كهرنوى لنبت وفعولى كقعولى

* قاربت أمشى القوعلى والفنجله * اه ولكن مافى الشرح هو مافى الهمع والتسهيل وغيرهما (قوله كفيضوضى) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو يقال أموالهم فيضوضى وفوضوضا بينهم بالقصر والمد فيهما أى هم شركاء فيها يتصرف كل منهم فى مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا و يقال قوم فوضى أى متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا فى حاشية شيخنا نقلا عن عبد القادر وعبارة القاموس أمرهم فيضيضى بينهم وفيضوضى و يمدان وفيوضى بالفتح أى فوضى اه وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك فى كل شئ والمساواة والمجاراة فى الامر اه و يؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه (قوله كبرحايا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فالف كلمة تعجب ولم يجئ غيرها على وزنها اه عبد القادر و يؤخذ منه أن قول الشارح للمعجب بفتح العين والجيم و يؤيده قول القاموس أبرحه اعجبه اه وقول ابن عقيل فى شرح التسهيل ومعناه المعجب يقال ما أبرح هذا الامر أى ما أعجبه اه لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض (قوله كار بعاوى لضرب من مشى الارنب) فى كلامه خلل و بيانه أن المفسر بضرب من مشى الارنب انما هو أربعى وأما أربعاوى قال الشمنى بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادى بفتح الهمزة وضم الباء فهى قعدة المتربع وفى القاموس وقعد الاربعا والاربعاوى بضم الهمزة والباء فيهما أى متربعا اه عبد القادر وعبارة السيوطى فى الهمع وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو ارباعاوى لقعدة المتربع و بفتح الهمزة قال الدمامينى أيضا وقول عبد القادر انما هو أربعى أى بضم الهمزة وفتح الموحدة كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله كرهبوتى) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة و بعد الواو فوقية اسم للرهبة كرغبوتى للرغبة (قوله كندفوقى) بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الاولى و بكسر الحاء و بكسرها والدال و بفتح الدال والقاف الاولى مع فتح الحاء وكسرها وفى نونها قولان أصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها فنعلولى اه همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما فعل البعض و به يعلم أن الشارح جرى على القول باصالة النون وهو ما يفيده صنيع القاموس (قوله كهبيخى) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والخاء المعجمة (قوله كيهرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس اليهرى مقصورا مشددا الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلى أو فعيلى أو فعللى (قوله كايجلى) قال الفارضى بكسر الهمزة وتشديد اللام اه وقال الدمامينى بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الاصمعى اسم رجل اه ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم و يخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه افعلى بكسر الهمزة وفتح العين (قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الاول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الارنبة بفتح الميم وان قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اه والثانى بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والاولان منها بفتح العين والاخير بكسرها كما يؤخذ من الدمامينى فعلم مافى كلام شيخنا والبعض (قوله كمكورى) بتشديد الراء فى الاول والثانى (قوله للعظيم الارنبة) وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم قال فى القاموس رجل مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض (قوله كمرقدى) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما اذا شدد قصر واذا خفف مد قاله الدمامينى وفى ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله للكثير الرقاد) الذى فى القاموس الارقداد الاسراع رجل مرقدى كمرعزى يسرع فى أموره اه (قوله كدودرى) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو

لضرب من مشى الشيخ وفيعولى كفيضوضى وفوعولى كفوضوضى للمفاوضة وفعلايا كبرحايا للمعجب وأفعلاوى كار بعاوى لضرب من مشى الارنب وفعلوتى كرهبوتى للرهبة وفعللولى كندفوقى لنبت وفعيلى كهبيخى لمشية بتبختر و يفعلى كيهرى للباطل وافعلى كايجلى لموضع ومفعلى كمكورى لعظيم الارنبة ومفعلى كمكورى لعظيم الروبة من الدواب ومفعلى كمرقدى للكثير الرقاد وفوعلى كدودرى للعظيم الخصيتين وفعللى

كشفصلى لحمل نبت وفعليا كمرحيا للمرح وفعلليا كبردرايا وفوعالى كحولايا وهذان الموضعين وفى كون هذه كلها نادرة نظر (لمدها) أى لالف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة وأوزان نادرة وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا * الاول (فعلاء) كيف أتى اه كصحراء أومصدرا كرغباء أو جمعا فى المعنى كطرفاء أوصفة لأنثى أفعل كحمراء أولغيره كديمة هطلاء * والثانى والثالث والرابع (أفعلاء * مثلث العين) كاربعاء واربعا وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع من أيام الاسبوع نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره فى التسهيل ومن المقصورة فولهم اجفلى لدعوة الجماعة (و) * الخامس (فعلاء) كعقرباء لمكان وهو من المشترك ومن المقصورة فرتنى اسم امرأة (ثم) * السادس (فعالا) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره * والسابع (فعلاء) بضم الاول كقرفصاء ولم يجئ الا اسما وحكى ابن القطاع أنه يقال قعد القرفصى بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا ويجوز فى ثالثه الفتح والضم * والثامن (فاعولاء) كعاشوراء وهو من المشترك ومن المقصورة بادولى اسم موضع (و) التاسع (فاعلاء) كقاصعاء لاحد بابى حجرة اليربوع * والعاشر (فعليا) بكسر الاول وسكون الثانى ككبرياء * والحادى عشر (مفعولا) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ * والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر فعالاء وفعيلاء وفعولاء واليها أشار بقوله

ساكنة وتشديد الراء (قوله كشفصلى بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح قاله الدمامينى وغيره فجعله فى نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى على الشجر وذكر فى القاموس القولين فقال نبات يلتوى على الشجر أوثمره وهو حب كالسمسم (قوله كمرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع (قوله كبردرايا) بموحدة مفتوحة كما فى القاموس والدمامينى وغيرهما فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما فى باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا ذلك الى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فالف فتحتية وذكر ابن القطاع أن فعله فعلعايا (قوله كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذكر المرادى فى شرح التسهيل وأبو حيان والشمنى أن وزنه فعلايا كذا فى عبد القادر ومانقله عن الجماعة هو ما فى الدمامينى أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح (قوله لمدها) من اضافة النوع الى جنسه فهى على معنى من ومد بمعنى ممدود أفاده سم وكلام الشارح يشعر بانها من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله كرغباء) بالراء والغين المعجمة مصدر رغب اليه اذا أراد ما عنده (قوله أوجمعا فى المعنى كطرفاء) انما قال فى المعنى لان فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعى لا جمع والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر قال فى القاموس وهى أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاءة وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اه (قوله أو لغيره) أى لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فانه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أوهطال بتشديدها والديمة المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متتابعة المطر اه زكريا مع زيادة من عبد القادر وانما لم يقل أولغيرها للتأول بالمذكور (قوله للرابع من أيام الاسبوع) مبنى على الراجح أن أول الاسبوع الاحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة (قوله اجفلى) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم الى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدمامينى وان اقتصر الشارح على القصر أى دعوتهم عموما الى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محركة أى دعوة قوم على الخصوص (قوله فعلاء) بفتح فسكون ففتح (قوله كعقرباء بعين مهملة فقاف فراء فموحدة وقوله لمكان وقيل لانثى العقارب فارضى (قوله فرتنى) بفاء فراء فقوقية فنون (قوله فعالا) بكسر الفاء (قوله بضم الاول) أى والثالث (قوله ويجوز فى ثالثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما فى القاموس فتقول القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما قال فى القاموس وهى أن يجلس على أليته ويلصق بطنه بفخذيه و يتابط كفيه اه وفى بعض النسخ التعبير بيكون بدل يجوز والاولى أولى لان فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولام وفى القاموس ان فى الدال الفتح والضم قال الدمامينى على الضم يكون وزنه مشتركا بين الالفين بدليل عاشوراء (قوله كقاصعاء) بقاف وصاد وعين مهملتين (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أواحدى وخمسين الى آخر عمره أو الى الثمانين اه قاموس (قوله

(ومطلق العين فعالا) والفاء مفتوحة فيهن ففعالاء نحو براساء يقال ما أدرى أى البراساء هو أى أى الناس هو وبراكاء القتال شدته وقد اثبت ابن القطاع فعالى مقصورا فى الفاظ منها خزازى اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا وفعيلاء نحو بريساء بمعنى براساء وتمر قريثاء وكريثاء لنوع

منه وعده فى التسهيل من المشترك ومن المقصورة كثيرى وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة وحرو راء لموضع تنسب اليه الحروية

﴿تنبيه﴾ عد فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالممدودة وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر من ذلك حضورى لموضع ودبوقى لغة فى دبوقاء بالمدود وقوقى لقرية بالبحرين وقطورى قبيلة فى جرهم وفى شعر أمرئ القيس عقاب تنوفى وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح

* والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها واليها أشار بقوله (وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا) فالفتح نحو جنفاء اسم موضع وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك والكسر نحو سيراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز والضم نحو عشراء ونفساء وقد تقدم انه من المشترك

(ومطلق العين) الواو وعاطفة فعالا على فعلاء ومطلق العين حال من فعالا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعالا (قوله براساء) بموحدة وراء وسين مهملة (قوله وبراكاء القتال) بموحدة فراء وفى الدمامينى وابن عقيل على التسهيل ان البراكاء تبريك الابل لينزل عنها للقتال على الارجل (قوله خزازى) بخاء معجمة فزاى فالف فزاى كما فى القاموس وعبارته فى مادة خزز بخاء وزايين معجمات وخزازى كحبارى أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قوله قريثاء) بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية ومثله كريثاء لكن بابدال القاف كافا (قوله كثيرى) بكاف فمثلثة اسم البزر كما فى الفارضى (قوله دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة (قوله وحرو راء) بحاء مهملة فراء فواو فراء فالف وفى القاموس انه قد يقصر (قوله تنسب اليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج (قوله حضورى) بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء (قوله ودقوقى) بدال مهملة وقافين بينهما واو (قوله وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء (قوله تنوفى) بفوقية فنون فواو ففاء (قوله وكذا) متعلق باخذا ومطلق فاء حال من الضمير فى اخذ وفعلاء مبتدأ وأخذا خبره (قوله سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء (قوله كلامه يوهم الخ) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمدها على المبتدا نعم قد يعترض على المصنف بان تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الاوزان المذكورة فى الممدودة مع ان منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب بان المصنف انما ذكر هذه الاوزان ممدودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا انما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف (قوله ديكساء) قال فى القاموس بكسر الدال وفتح الياء التحتية اه والكاف مضبوطة بالقلم فى النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح غير معول عليه ومما يرده انه يلزم عليه تولى أربع متحركات فى الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل ثم رأيت الدمامينى ضبطها بغير ما مر فقال بدال مهملة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة وسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل اصلية فوزنه فعلاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله ينابعاء) بتحتية مفتوحة فنون فموحدة مكسورة فعين مهملة اه دمامينى وحكى فى أوله الضم أيضا كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله كتركضاء) بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة قال أبو حيان والمرادى والشمنى ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال فى القاموس وعندى انهما الركض اه عبد القادر (قوله برناساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فالف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء قاله فى الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء المعجمة والفاء ويقال فيها خنفس بفتح الفاء وخنفسة بفتح الفاء وضمها كما فى القاموس (قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصل كقنفذ وعنصل كجندب أى بفتح الصاد

﴿تنبيه﴾ كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب منها فعيلاء نحو ديكساء لقطعة من الغنم وفيفاعلاء نحو ينابعاء لمكان وتفعلاء كتركضاء لمشية المتبختر وفعنلاء نحو برناساء بمعنى براساء وهم الناس وفعنلاء نحو برنساء بمعناه أيضا وفعللاء نحو طرمساء لليلة المظلمة وفنعلاء نحو خنفساء وعنصلاء وهو بصل البر وفعلولاء نحو

الصاد قاله فى القاموس (قوله معكوكاء) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الاولى ومثله بعكوكاء لكن بابدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله مشيخاء) بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فاعل اعلال مبيع وقد ضبطه بالاعجام الخاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى يقال القوم فى مشيخاء بخاء مهملة أى فى وجد وعزم وفى شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من نطفة أمشاج ووزنه على هذا فعيلاء اه وفى القاموس فى فصل الشين المعجمة من باب الخاء المهملة هم فى مشيوخاء من أمرهم ومشيخى أى فى أمر يبتدرونه أو فى اختلاط اه ولم أر فيه ولا فى غيره من كتب اللغة مشيخاء بالخاء المعجمة بمعنى الاختلاط وانما ذكر فى القاموس مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمعا لشيخ وقد مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاى وهو الزغب الذى تحت شعر العنز فراجعه (قوله وفعيلياء الخ) قال أبو حيان لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكانه فى الاصل بنى على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كالو صغرت كبرياء على كبير ياء وما جاء فى لسانهم على هيئة المصغر وضعا فانه لا يثبت بناء أصليا سيوطى (قوله مزيقياء) بميم مضمومة فزاى مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فتحتية مخففة (قوله الاوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون فتح كأجفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر ويفاعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما فى الدماميني (قوله وفعلا الخ) بقى عليه فعلا بكسر الاول والثالث وسكون الثانى كالهند با بالقصر والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الاوزان من جهة قصره ومده وفى بعض النسخ عليها وهى أظهر (قوله اجيرى) بكسر الهمزة والجيم كما فى الهمع وغيره وفى القاموس انه قد يمد وانه يقال هجيره واهجورته وهجريا (قوله خوزلى) بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاى مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوصلى) بحاء وصاد مهملتين (قوله وفيعلى نحو خيزلى الخ) عبارة الدماميني وفيعلى كاخيزلى لغة فى الخوزلى وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا هذا المقصور أما الممدود فنحو ديكساء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكساء بكسرهما وقد مر اه (قوله وديكساء) بفتح فسكون ففتح (قوله زمكى) بزاى فميم فكاف (قوله جلندى) بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فدال مهملة قال فى الهمع اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام اذا قصر وان فتحها اذا مد فقط (قوله جخادبى) بجيم مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبى أيضا كما فى القاموس (قوله وأما فعلاء الخ) يعنى ان هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لان ألفهما للالحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعلباء) بعين مهملة فلام فموحدة (قوله وحرباء) بحاء مهملة فراء فموحدة (قوله وسيساء) بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب (قوله والشيشاء) بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد (قوله كحواء) بحاء مهملة فواو (قوله ومزاء) بميم فزاى (قوله وقوباء) بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزاى مخففة فألف فزاى واحدته حزازة

للاختلاط وفعيلياء نحو مزيقياء لعمرو ابن عامر ملك اليمن

﴿ خاتمة ﴾ الاوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين وفعلا بضم ثم فتح وفعللا بفتح الاول والثالث وسكون الثانى وفعيلاء بفتح الاول وكسر الثانى وفعيلاء بكسر الاول والثانى مشددا وفعيلاء بضم الاول وفتح الثانى مشددا وفاعولاء وقد تقدم التنبيه عليها ومنها أيضا افعيلى نحو اجيرى واهجيراء وهى العادة وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشى وحوصلى للحوصلة وفيعلى نحو خيزلى بمعنى خوزلى وديكسا بمعنى ديكساء وفعلى بكسر الاول والثانى وتشديد الثالث نحو زمكى وزمكاء لنبت ذنب الطائر وفعنلى بضم الاول وفتح الثانى وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء وفعاللى نحو جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد وأما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق وحرباء وهو دويبة وسيساء وهو

حد فقار الظهر والشيشاء وهو الشيص وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواء ومزاء وهو ضرب من الخمر وقوباء وهو الحزاز

وهو وظيفة النحوى وسماعى وهو وظيفة اللغوى وقد أشار الى المقصور القياسى بقوله (اذا اسم) صحيح (استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير) من المعتل (كالاسف) مثال للصحيح (فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر) نحو جوى جوى وعمى عمى وهوى هوى فهذه وما أشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ماقبل آخره نحو أسف أسفا وفرح فرحا وأشر أشرا لما عامت فى باب ابنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين وأما قوله

اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا
غراء ومدتها مدامع نهل

فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراء اذا واليت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غريت بالشىء أغرى به اذا تماديت فيه فى غضبك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (فى جمع ما* كفعلة) بكسر الفاء (وفعلة) المهملة بضمها والعين ساكنة فيهما الاول للاول والثانى للثانى فالاول نحو فريه وفرى ومرية ومرى والثانى (نحو) الدمية و (الدمى)

وخشاء وهو العظم النائى خلف الاذن فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لانها منونة *(المقصور والممدود)* المقصور هو الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وكلاهما قياسى

ويداوى بالريق (قوله وخشاء) بخاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس ان أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح ان ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ماذكره الشارح فتأمل (قوله للالحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فنون فالف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الانف يتقدم من الجبل اه أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الانف فى التقدم والبروز

(المقصور والممدود)

ذكر هذا الباب عقب ماقبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجاربردى المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان (قوله المقصور هو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشموله نحو يخشى وأجيب بان ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو ابال لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لانا نقول حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف اعرابه المبنى كهذا ومتى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو والتاء والهاء همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المدفيه لان ألفه واو فى الاصل سم (قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره الخ) أفاد ان المقصور القياسى اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ماقبل آخره (قوله المعل الآخر) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرقة من حزن أو عشق (قوله نحو أسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره أنه بوزنه وان كلا مصدر وان فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط (قوله لما عامت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ماقبل آخره (قوله فغراء مصدر غاريت الخ) أى فيكون غراء من الممدود القياسى لان له نظيرا من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت فى البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين والباء فى بالبكاء زائدة والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما فى العينى وقوله لا مصدر غريت الخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدر الغارت أى فلا يرد على قولنا ان فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غريت الخ رد للقول بانه مصدر غرى بالشىء على غير قياس كما نقله الفارضى وفى القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أولع كاغرى به وغرى مضمومتين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء فى البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى (قوله كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفا على قوله كالاسف قال وكانه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اه سيوطى قال سم وفيه نظر ظاهر لان قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المعل الآخر وقوله كالاسف تمثيل للاسم الصحيح فى قوله اذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اه وبه تعلم أن الواو التى قدرها الشارح فى بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى جوى الخ لا على قول المصنف كالاسف (قوله الاول للاول الخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب (قوله نحو فرية الخ) الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال (قوله الدمية) بضم الدال

ومدية ومدى فان نظيرها من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف وقربة وقرب بضمهما وهو مستوجب فتح ماقبل آخره وكذا اسم مفعول مازاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى فان نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك وكذلك افعل صفة لتفضيل كان كالاقصى أولغير تفضيل كاعمى وأعشى فان نظيرهما من الصحيح الابعد والاعمش وكذلك ما كان جمعا للفعلى أنثى الافعل كالقصوى والقصى والدنيا والدنى فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر والاخرى والاخر وكذلك ما كان من أسماء الاجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطا فان نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدرة ومدر وكذلك الفعل مدلولا به على مصدر او زمان أومكان نحو ملهى ومسعى فان نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك المفعول مدلولا به على آلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار الى الممدود القياسى بقوله (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره) من المعتل (حتما عرف) وذلك (كمصدر الفعل الذى قد بدئا بهمز وصل كارعوى) ارعواء (وكارتأى) ارتياء وكاستقصى استقصاء فان نظيرهما

المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا فى الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة (قوله ومدية ومدى) المدية السكين (قوله الابعد والاعمش) نشر على ترتيب اللف فان الابعد راجع للاقصى والاعمش راجع للاعمى والاعشى (قوله انثى الافعل) احترز به من نحو بهمى لنبت وحبلى وصفا فان مأخذ قصر نحوهما السماع دماميني (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير فى دالا أو خبر ثان لكان وفى كلامه اظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جنى المجوز للاظهار (قوله ومدرة) بفتحتين وهو كما فى المصباح التراب المتلبد (قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل (قوله فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الاول اسم آلة لخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثانى اسم آلة للغزل فان قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فان الآلة كما تأتى على مفعل تأتى على مفعال فهلا مد مرمى ومهدى فالجواب انه رجح النظر الى نحو مخصف ومغزل لامرين الاول ان نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثانى ان مجىء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعال (قوله وما استحق الخ) أفاد ان الممدود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله كارتأى أى تدبر (قوله وكمصدر فعل) بفتح العين مخففا مضارعه يفعل بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة والثغاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المعجمة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والاولان دالان على الصوت الا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضان أو معز والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغاء وثغى ومشى كدعا (قوله انبغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار وأحرة) قال شيخنا كذا فى النسخ والذى بخط الشارح فى شرح التوضيح حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة اه وما فى نسخ الشارح صحيح أيضا اذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حرة بضم الحاء كاحمرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الارض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع حرة بفتحها وهى الاناء المعروف وجمع الجمع أجرة (قوله ومن ثم) أى من اجل أن مفرد افعلة من المعتل ممدود قياسا (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجمعه القياسى أنداء (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور الممدود على اندية كحمار وأحمرة فيكون اندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أى بفتح التاء من الصحيح اطلق اطلاقا واقتدارا واستخراجا وكمصدر أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكراما وكمصدر فعل دالا على صوت أو مرض كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيرها من الصحيح البغام والدوار وكفعال مصدر فاعل نحو ولى ولاء وعادى عداء فان نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا وكمفردا فعلة نحو كساء وأكسية ورداء وأردية فان نظيره من الصحيح حرار وأحرة وسلاح وأسلحة ومن ثم قال الاخفش أرحية وأفقية من كلام المولدين لان رحى وقفا مقصوران وأما قوله فى ليلة من جمادى ذات اندية * لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على أندية وبعده أنه لم يسمع نداء جمعا وكذا ما صيغ من المصادر على تفعال

ومن الصفات على فعال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمعطاء لان نظيرها من الصحيح التذكار والخباز والمهذار
(والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجا وكالحذا) العادم مبتدأ وبنقل خبره وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر فى الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى وفيه ما عرف فى موضعه والمعنى ان ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعى وما ليس له نظير اطرد زياد ألف قبل آخره فمده سماعى فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى التراب والحجا العقل ومن الممدود سماعا الفتاء حداثة السن والسناء (٨٠) الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل (وقصر ذى المد اضطرارا

مجمع * عليه) لانه رجوع الى الاصل اذا الاصل القصر ومنه قوله لابد من صنعا وان طال السفر وقوله فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم

﴿تنبيه﴾ منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل فقول المصنف وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه يعنى فى الجملة ويرد مذهب الفراء قوله وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر وقوله والقارح العدا وكل طمرة ما ان ينال يد الطويل قذالها

(والعكس) وهو مد المقصور اضطرار (يخلف يقع) فمنعه جمهور البصريين مطلقا وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مد ما لا يخرجه المد الى ما ليس بمعنى فى أبنيتهم فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال ويمنع فى لحى بضم اللام لانه ليس فى أبنية الجموع الا نادرا والظاهر جوازه مطلقا لوروده من ذلك قوله

والمرء يبليه بلاء السربال * تعاقب الاهلال بعد الاهلال وقوله سيغنينى الذى أغناك عنى * فلا فقر يدوم ولا غناء وليس هو من غانيته اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل

وسكون الفاء دماميني قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به الآلة (قوله كالتعداء) مصدر عدا والعداء كثير العدو أى الجرى (قوله والمهذار) بالذال المعجمة أى كثير الهذيان فى منطقه (قوله كالحجا وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لا غير والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد فى بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب ما فى بعض النسخ من الاقتصار فى المقصور على ذكر الحجا وفى الممدود على ذكر الحذاء (قوله فمن المقصور سماعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وان كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل وهى مقصورة سماعا لان موازنها المذكور ليس نظيرها اذ لم يجتمع فى مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف ونحو المرعى والمغزل ونحو الدمى والغرف (قوله وقصر ذى المداخ) قال الشاطبى لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الألف قبل الآخر اه باختصار قال سم ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمزة التى هى الآخر ألفا وترجع الى اصلها الذى انقلبت عنه وهو الالف فى حمراء ولام الكلمة فى نحو كساء وحيا اذ أصلهما كساو وحياى لكن تقر الالف بعد الرجوع اليها فى القسم الاول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اه (قوله مجمع عليه) أى على جوازه (قوله اذ الاصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه الا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الاصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يضربون أى يضربون بهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الخمر اذا كانت باردة الطعم قاله العينى (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما ان الخ ان زائدة للتوكيد والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة (قوله والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه انه يزاد همزة فى الآخر فيصير ممدودا أو معناه انه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا بل قد يكون كما فى فعلى وقد تكون أصلية كما فى جوى ومستدعى (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود اصالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غانيته أى جزئيا من جزئيات مصدر غانيته اذا فاخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد المقصور ضرورة بان ما فى البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد

لاقترانه بالفقر وقوله يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب فى المسعل واللهاء ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما أن سيبويه استدل على جوازه فى الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء ﴿تنبيه﴾ الكلام فى هذه المسئلة هو الكلام فى صرف مالا ينصرف للضرورة وعكسه

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ﴾

انما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه (آخر مقصور تثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا) ياء كان أصله أو واوا رابعا كان نحو حبلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفى وحبارى أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى تقول حبليان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثريان وشذ من الرباعى قولهم لطرفى الالية مذروان والاصل مذريان لانه تثنية مذرى فى التقدير ومن الخماسى قولهم قهقران وخوزلان بالحذف فى تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذى اليا أصله) أى أصل ألفه (نحو الفتى) قال تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ قولهم فى حمى حموان بالواو

بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لاقترانه بالفقر) علة للنفى (قوله يالك الخ) يالتنبيه واك خبر لمبتدا محذوف أى لك شئ من ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق واللهاء جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة واللهاة لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك كذا فى القاموس مع زيادة من العينى وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لان الشاعر مد اللهاء للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير اذ ليس فى الجموع فعال بالفتح (قوله كزيادة هذه الياء) أى فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائز للضرورة بالاجماع قاله الشاطبى (قوله الكلام فى هذه المسئلة الخ) يعنى ان قصر الممدود للضرورة كصرف مالا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج الى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الاقوال الثلاثة فى منع صرف المصروف للضرورة

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ﴾

بجر جمعهما عطفا على تثنية وتصحيحا تمييز محول عن جمع أى وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر فى موضع الحال من جمع أى مصححا (قوله انما اقتصر عليهما) أى المقصور والممدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لانه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا) لان ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد الى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه الى الياء نحو ألهيت واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة فى التثنية ياء وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال سم هلا قال الشارح أم سابعا نحو أرطاوى (قوله لطرفى الالية) بفتح الهمزة كما فى التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشئ كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها قلت مدريان على الاصل وأما مذروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى قاله الدماميني (قوله فى التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما فى كلام شيخنا فالتثنية التحقيقية لا بد لها من مفرد مستعمل (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقريان وخوزليان سم (قوله بالحذف) أى بحذف الياء (قوله حموان) والقياس حميان لان ألفه بدل من ياء تقول حميت المكان أحميه حماية (قوله والجامد) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد اليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الاصل كما قاله شيخنا وقوله الذى أميل أى قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة انحاء الالف الى الياء (قوله اذا سمى بهما) أى ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر اذ التثنية والقصر من خصائص الاسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبنى وبلى حرف (قوله تقلب واوا الالف) اعتبارا للاصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثى اه سم وقوله حقيقة أى كما فى القسم الاول أو حكما أى كما فى القسم الثانى (قوله أن تكون غير مبدلة) أى عن حرف معلوم بعينه

 (والجامد الذى أميل كمتى) وبلى اذا سمى بهما فانك تقول فى تثنيتهما متيان وبليان و (فى غيرذا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تقلبت واوا الالف) وذلك شيآن * الاول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو نحو عصا وقفا ومبالغة فى المن الذى يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال وقد اعتدت للعذال عندى * عصا فى رأسها منوا حديد وشذ قولهم فى رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان والثانى أن تكون غير مبدلة

ولم تمل نحو الاستفتاحية واذا تقول اذا سميت بهما ألوان واذوان ﴿تنبيهان﴾ الاول فى الالف التى ليست مبدلة وهى الاصلية والمراد بهاما كانت فى حرف أوشبهه والمجهولة الاصل ثلاثة مذاهب * الاول وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالامالة فان أميلا ثنيا بالياء وان لم يمالا قلبا الواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا * والثانى ان أميلا أوقلبا ياء فى موضع ما ثنيا بالياء والا قلبا الواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم فى الكافية فعلى هذا يثنى على والى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير وعلى الاول يثنين بالواو والقولان عن الاخفش * والثالث الالف الاصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا * الثانى قد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيهاوجهان كرحى فانها يائية فى لغة من قال رحيت وواوية فى لغة من قال رحوت فمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان والياء أكثر (وأولهما ما كان قبل قد ألف) (٨٢) أى أول الواو المنقلبة اليها الالف ما ألف فى غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الاعراب (وما كصحراء) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بواو ثنيا) نحو صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واوا وزعم السيرافى أنه اذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول فى عشواء عشواآن بالهمزة ولا يجوز عشواوان وجوز الكوفيون فى ذلك الوجهين وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء وحمرآن بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران فى قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والالف معا والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف الالحاق والعلباء عصبة العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف والقوباء داء معروف اربعة ينتشر ويتسع ويعالج بالريق وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من أصل هو واو اذ أصله كساو (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصل هو ياء اذ أصله حياى يثنى (بواو وهمز) فتقول عليا وان وكساوان وحياوان وعلبا آن وكسا آن وحيا آن نعم الارجح فى الاول الاعلال وفى الاخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيبويه والاخفش وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا أحسن الا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للالحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما فى القلة وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفى العقال قالوا عقل بعير بثنايين والقياس بثناوين أو بثناءين لانه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا (وغير ماذكر) من المهموز وهو ما همزته أصلية أى غير مبدلة من شئ

فدخلت المجهولة الاصل كما هو مقتضى صنيعه بعد (قوله ولم تمل) أى لم تقبل الامالة (قوله التى ليست مبدلة) أى عن أصل معلوم بان لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه (قوله ما كانت فى حرف) كبلى أوشبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التى فى حرف وشبهه من المجهولة الاصل أيضا سم (قوله والمجهولة الاصل) عطف على الاصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الالف الاصلية والمجهولة الخ ومثل المرادى المجهولة الاصل بنحو الدداوهرا للهو قال لان ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو اه وانما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الالف فى الثلاثى المعرب لا تكون الا منقلبة عن احداهما (قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبهما واوا أميلتا أولا كما فى الهمع (قوله حالهما) أى الاصلية والمجهولة (قوله الالف الاصلية والمجهولة) لاحاجة الى التصريح بهما هنا لان الكلام ليس الا فيهما وقوله مطلقا أى سواء أميلا أم لا قلبتا ياء فى موضع أم لا (قوله رحيت) أى أدرت الرحى (قوله ما كان قبل) يعنى فى باب المعرب والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة فى حالة الرفع وياء مفتوح ماقبلها ونون مكسورة فى حالتى الجر والنصب (قوله أى أول الواو) فيه قصور اذ الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى فى الياء المنقلبة اليها الالف أيضا فكان الاولى أن يقول أى أول اللفظة المنقلبة اليها الالف من ياء أو واو أفاده سم وكلام الفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها الى الالف المنقلبة ياء أو واو وبه صرح الشيخ خالد فى اعرابه وماقاله سم أظهر (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا تصريح (قوله بحذف الهمزة والالف معا) أى الالف التى قبل الهمزة ولو قال بحذف الالف والهمزة معا لكان أوضح وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو أو همز (قوله وهما) أى العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة (قوله وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث (قوله نعم الارجح فى الاول الاعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد تصريح (قوله وفى الاخيرين التصحيح) لان الهمزة فيهما أقرب الى الاصلية لكونها بدلا عنها سم (قوله مطلقا) أى فى الثلاثة (قوله الا أن سيبويه الخ) أى لكن سيبويه الخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة فى قلة القلب (قوله ثنايان) بكسر الثاء المثلثة (قوله تقديرا) انما قال ذلك لانه لم يسمع لثنايين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر (قوله وغير ماذكر الخ) وتلخص أن الممدود

نحو قراء ووضاء (صحح) فى التثنية فتقول قرا آن ووضا آن والقراء الناسك والوضاء الوضىء وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا (وماشذ) فى تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس عليه ✻ (تنبيه) ✻ جملة ماشذ من المقصور ثلاثة أشياء الاول قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل الا مثنى فلما لزمته التثنية صارت الواو كانها من حشو الكلمة ومثله فى الممدود ثنايان قال فى التسهيل وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علامى التثنية والتأنيث يعنى انه لم ينطق بمذروين وثنايين الا مثنى ولم ينطق بشقاوة وسقاية الا بتاء التأنيث فلما بنيت الكلمة على ذلك

أربعة أضرب لان همزته ما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الالحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وان أفاد كلام ابن الناظم خلافه (قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو وكلاهما بوزن رمان (قوله الناسك) أى المتعبد وقوله الوضىء أى الحسن الوجه (قوله مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه) وسيجمله فى قوله تنبيه جملة ماشذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أى عدم تغييره عما نطقوا الى ماهو القياس والا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لانها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لى فى علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية مالا مفرد له ومالا مفرد تقديرا فتدبر (قوله ومثله) أى فى مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة أى والقياس لولا التاء ابدال الواو والياء همزة ولذلك اذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء (قوله أبو عبيد) هذا بالتاء بخلاف الآتى فانه بالتاء فيهما اثنان كما يخط الشارح (قوله من ذوات الواو) حال من رضا وعلا (قوله المكسور الاول) لا يصح أن يكون بالاضافة على انه نعت حقيقى لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقى لمنعوته تذكيرا وتأنيثا ولا ان يكون برفع الاول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أى الاول منها على انه نعت سببى لانه يمنع منه قوله والمضموم به بالاضافة الى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أى المكسور أول كلمته فعلم مافى كلام البعض فتنبه (قوله فى جمع) أى فى حال ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أى طريقه فى انه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة زكريا (قوله لالتقاء الساكنين) أى الالف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح ابق) وانما لم يبقوا الكسر فى المنقوص مشعر الثقله اه سم أى لثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق شاطبى (قوله وانتم الاعلون الخ) والاصل الاعلوون والمصطفوين قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الاصل الاعلیون والمصطفیین سهو (قوله زائدة) كحبلى مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أى فى ذى الالف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير فى قوله ونقله يرجع الى ماذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء فى ذى الالف الزائدة لا بقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكى من ان نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده فى شرح التسهيل الذى نقله عنه الشارح لكن الوجوب فى غير الاعجمى لان غيره هو الذى تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله فى ذى الالف الزائدة) أى بخلاف الاصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لان الاعتناء بالاصلى أشد من الاعتناء بالزائد (قوله نحو حبلى مسمى به) أى مذكر أما غير المسمى قويت الواو والياء لكونها حشوا وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبى عمرو مذرى مفردا وحكى عن أبى عبيدة مذرى ومذريان على القياس ✻ الثانى خوزلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون ✻ الثالث رضيان وقاس عليه الكسائى فأجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الاول والمضموم به بالياء والذى شذ من الممدود خمسة أشياء الاول حمرا آن بالتصحيح حكى ابن النحاس ان الكوفيين أجازوه ✻ والثانى حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة ✻ والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة والالف وقاس عليه الكوفيون ✻ والرابع

كسايان وقاس عليه الكسائى ونقله أبو زيد عن لغة فزارة ✻ الخامس قراوان بقلب الالف الاصلية واوا وفى كلام بعضهم مايقتضى انه لم يسمع (واحذف من المقصور فى جمع على ✻ حد المثنى مابه تكملا) يعنى اذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ماتكمل به وهو الالف لالتقاء الساكنين (والفتح) أى الذى قبل الالف المحذوفة (أبق مشعرا بما حذف) وهو الالف نحو وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين ✻ (تنبيهات) ✻ الاول افهم اطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء مطلقا ونقله المصنف عنهم فى ذى الالف الزائدة نحو حبلى مسمى به قال فى شرح التسهيل

فان كان أعجميا نحو عيسى أجاز وافيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها * الثانى انما لم يذكر حكم الممدود اذا جمع هذا الجمع احالة على ما لم فى التثنية فان الحكم فيهما وفيه على السواء فتقول فى وضاء وضاؤن بالتصحيح وفى حمراء على المذكر حمراوون بالواو ويجوز الوجهان فى نحو علباء وكساء علمى مذكر * الثالث كان ينبغى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع وكسره ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو جاء القاضون ورأيت القاضين (وان جمعته) أى المقصور (بتاء وألف * فالالف اقلب قلبها فى التثنيه) الالف مفعول به لاقلب مقدما وقلبها نصب على المصدرية يعنى أن المقصور اذا جمع بالالف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها اذا ثنى فتقول حبليات ومصطفيات ومستدعيات وفتيات ومتيات فى جمع متى مسمى بها انثى بالياء وتقول فى جمع عصا وألا واذا مسمى بهن اناث عصوات والوات واذوات بالواو لما عرفت فى المثنى * تنبيه * حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا هذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا أيضا فلم يذكرهما احالة على ذلك وانما ذكر المقصور وان كان كذلك لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما عرفت (وتاء ذى التا الزمن تنحيه) تاء مفعول أول بألزمن وتنحيه مفعول ثان أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول فى مسلمة مسلمات واذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية فتقول فى فتاة فتيات وفى قناة قنوات وفى معطاة معطيات واذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صحت وان كانت أصلية نحو قراء وقراآت وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو نباءة فيقال نباآت

به مذكر فجمعه بالالف والتاء لا بالواو والياء والنون (قوله فان كان) أى المقصور (قوله فان الحكم فيهما) أى فى التثنية والجمع فيه أى فى الممدود والظرف الثانى حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بان فى عبارته تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ويجوز الوجهان) أى التصحيح الذى هو والهمز والواو (قوله كان ينبغى الخ) وجه ترك المصنف ذلك انه لم يتعرض فى هذا الباب لغير المقصور والممدود (قوله وكسرها) عطف على الضمير المستتر فى تحذف لوجود الفصل بقوله فى هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والاضافة فى كسرها لادنى ملابسة لان الكسرة لما قبلها لا لها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وان الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا اليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو فى الاجتلاب ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أى يبقى على كسره (قوله وان جمعته بتاء وألف الخ) تقدم منا فى باب المعرب والمبنى التكلم على ما يجمع بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا أو فى باب المعرب والمبنى (قوله أى المقصور) تبع فيه المكودى والشاطبى قال خالد ولو رجعاه الى الاسم المختتم بالالف مطلقا لشمل المقصور والممدود وطابق قوله فى الترجمة وجمعهما تصحيحا (قوله فتقول حبليات الخ) أى فى جمع حبلى ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسما لانثى سميت متى وأنت خبير بان الكلام فى المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعرابه ألف لازمة وحرف اعراب ما ذكر التاء لا الالف فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع الا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الاصل أى بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أى بمتى (قوله بالياء) متعلق بتقول (قوله أيضا) أى كما أن حكم المقصور اذا جمع هذا الجمع كحكمه اذا ثنى (قوله فلم يذكرهما) أى لم يذكر حكم جمعهما احالة على ذلك أى على حكمهما اذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فاحالة حكم جمعه على حكم تثنيته احالة على غير مذكور الا ان يقال انه لظهوره فى حكم المذكور فتدبر (قوله وان كان كذلك) أى حكمه اذا جمع كحكمه اذا ثنى (قوله لاختلاف حكمه الخ) لك أن تقول المنقوص كذلك لانه يحذف آخره فى جمع المذكر ويبقى فى جمع المؤنث كما فى التثنية فتأمل سم (قوله وتاء ذى التا) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما فى بنت وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه فى الجمع كما فى اخوات وسنوات وهنوات وتارة لا كما فى بنات وهنات وعدات وذوات (قوله أى ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شئ من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أولا لكان أحسن (قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث) يدل على أن التاء فى جمع المؤنث علامة تأنيث سم (قوله نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهرى النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وأما ضبط عبد القادر المكى لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث وهى الصوت الخفى فلا يوافق قول الشارح واذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة مع أنها

ونباوات كما فى التثنية (والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل * ان ساكن العين مؤنثا بدا) يعنى أن ما جمع بالالف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا والشروط المذكورة خمسة * الاول أن يكون سالم العين واحترز به عن شيئين أحدهما المشددة نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو نارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل فيه الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسيأتى ذكره * الثانى أن يكون (٨٥) ثلاثيا واحترز به من الرباعى نحو

جعفر وخرنق وفستق أعلاما لانات فانه يبقى على حاله * الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة وحلوة وليس فيه الا التسكين * الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه لا يغير نعم يجوز الاسكان فى نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا فى المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع * الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار الى ذلك بقوله (مختتما بالتاء أو مجردا) فشمل المستكمل للشروط المذكور والاسكان والفتح

بضبطه لا يجوز فيها ابدال الهمزة واوا كما قاله الاسقاطى (قوله ونباوات) اى برد الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال فى نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بنا آت وبنايات برد الهمزة الى أصلها وهو الياء لانه من بنى يبنى كما فى التصريح (قوله والسالم العين) أى من الاعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم واسما حال واتباع مفعول ثان لانل ومفعوله الاول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاءه مفعوله الثانى والباء فى بما بمعنى فى والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباعا لعين فائه فى الحركة التى شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هى له لامن اللبس وفى كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقاوه و نادر كما سلف فى باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة اليه اذ الكلام فى المؤنث لانه المقسم وهو مبنى على ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتاء ذى التا ألزمن تنحيه فيكون المعنى والسالم العين من ذى التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجردا لهذا قال مؤنثا فتدبر (قوله تتبع عينه فاءه) أى جوازا فى مكسور الفاء ومضمومها ووجوبا فى مفتوحها كما يؤخذ مما يأتى قائل فى كلام المصنف مستعمل فى الوجوب والجواز معا (قوله مطلقا) أى فتحة أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها (قوله نحو جنة الخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فليس فيه الا التسكين) لان تحريك العين يستلزم الثلاثى المؤدى الى الثقل (قوله وجلفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجافى (قوله فليس فيه الا التسكين) لان الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فارضى ومحل التسكين فى جمع الصفة مالم تحرك عينها والا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتى عن لجبات أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها فى الافراد وانما جاز الاسكان فى نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك فى المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة الا أن ذلك حكم تجدد فى حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت فى بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير ما نصه نعم يجوز الاسكان فى نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا فى المفرد لا ان ذلك حكم تجدد حالة الجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الاضافة (قوله ورده السيرافى الخ) هذا رد ثان للزعم المذكور وجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصليا فى مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهر فى الآحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد أفاده سم (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للفاء فرقا بين الصفة والاسم وانما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت

جفنة وسدرة وغرفة ومثاله مجردا منها دعد وهند وجمل فتقول فى جمعها الجمع المذكور جفنات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا) أى يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح ففى نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجمل من مضمومها ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح * تنبيهان * الاول أشار بقوله فكلا قد رووا الى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى نحو غرفات انما هو على انه جمع غرف وردبان العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيرافى بقولهم ثلاث غرفات بالفتح * الثانى أفهم كلامه أن نحو دعد وجفنة لا يجوز تسكينه

مطلقا واستثنى من ذلك فى التسهيل معتل اللام كظبيات وشبه الصفة نحو أهل وأهلات فيجوز فيهما التسكين اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء كما فى (نحو ذروة * وزبية) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف فى ذلك (وشذ كسر جروه) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو فى غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو * (تنبيهات * الاول قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة * الثانى فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح فى نحو ذروة وزبية اذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع (٨٦) وبه صرح فى شرح الكافية * الثالث فهم منه أيضا جواز اللغات الثلاث فى نحو خطوة ولحية

ومنع بعض البصريين الاتباع فى نحو لحية لان فيه توالى كسرتين قبل الياء وعليه مشى فى التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (ونادر أو ذو اضطرار غيرهما * قدمته أولا ناس انتمى) أى ماورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو اما نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ولا حجة فى قولهم لجبات وربعات فى جمع لجبة وربعة لان من العرب من يقول لجبة وربعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهى الابل التى تحمل الميرة والعير مؤنثة ونهارا وذهب المبرد والزجاج الى أنه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج جمع الذى فى الكتف أو القدم وهو مؤنث ومنه أيضا جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله وحملت زفرات الضحى فاطقتها * ومالى بزفرات العشى يدان وقول الراجز فتستريح النفس من زفراتها * وقياسه الفتح ومن المنتمى الى قوم من العرب الاتباع فى نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم * أخو بيضات رائح متأوب

احدى علل منع الصرف دماميني (قوله مطلقا) أى معتل اللام أو لا شبه الصفة أولا (قوله وشبه الصفة) أى فى الجرى على الموصوف كما يفيده قول الفارضى وتسكن العين ايضا فى شبه الصفة نحو امرأة كلبة ونساء كلبات ذكره فى التسهيل (قوله اتباع نحو ذروة وزبية) أى اتباع جمع نحو الخ أى الاتباع فيه (قوله كما فى نحو) أى كالاتباع فى جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما فى القاموس وهو أعلى الشئ وزبية بضم الزاى وسكون الموحدة وفتح التحتية وهى حفرة الاسد (قوله جروه) هى بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذ جروات بالكسر فى الراء اتباعا للجيم على احدى اللغات فعلى احدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الاسقاطى بكسر الجيم على احدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء (قوله شرطا الخ) وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أى تخفيفا ولا يضر كون الياء أو الواو متحركة مفتوحا ما قبلها فى هذه الامثلة لان الالف الساكنة التى بعدها كفت الاعلال كما سيأتى فى محله (قوله فى نحو خطوة ولحية) أى من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسر مطلقا) أى قبل الياء أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أى فيما سمع ومالم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم يحفلوا) بحاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أى لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهى التى جاوزت ثلاثين سنة تصريح (قوله فى جمع لجبة) بلام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة قال فى القاموس اللجبة مثلثة الاول واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيبا اه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذى لا طويل ولا قصير (قوله عيرات بكسر العين) أى المهملة وفتح الياء أى والقياس تسكين الياء لان مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس فى عينه الا التسكين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفرده ليس مما يجمع بهما قياسا (قوله المبرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب (قوله جمع عير وهو الحمار) وعلى هذا أيضا الفتح نادر لان اتباع العين للفاء انما هو فى المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر (قوله جمع عير الذى فى الكتف أو القدم) أى الناتئ الشاخص فى وسطهما اه دماميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من المنتمى لقوم لانه حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أى الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير رفع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهى خروج النفس بانين تصريح (قوله أخو بيضات الخ) تمامه * رفيق بمسح المنكبين سبوح * أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم أى جمل فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا

و بلغنهم قرئ ثلاث عورات لكم ومن المنتمى الى قوم أيضا نحو ظبيات واهلات باسكان العين كما تقدم ﴿خاتمة﴾ يتم فى التثنية والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام مايتم فى الاضافه وذلك نحو قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الاسماء الستة تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك وشذ أبان وأخان ومالا يتم فى الاضافة لا يتم فى التثنية وذلك نحو اسم وابن و يدودم وحر وغدوفم (٨٧) فتقول اسمان وابنان و يدان ودمان وحران وغدان وفمان كما تقول اسمك وابنك و يدك ودمك وحرك وغدك وفمك وشذ فوان وفيان وأما قوله

ونهار اليصل اليها و بما تقرر علم رد تغليط من قال ان البيت فى وصف الظليم وروائح من راح اذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل ورفيق بمسح المنكبين أى عالم بتحريكهما فى السير وسبوح أى حسن الجرى اه زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق (قوله و بلغنهم قرئ) أى شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض (قوله يدان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يد وهو يدى حذف فتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشرى للسعدو فى المصباح حلمته بالتشديد نسبته الى الحلم و باسم الفاعل سمى الرجل اه وفى الصحاح أنداسم لنهر أيضا وفى القاموس حلمه تحليما وحلاما كذا باجعله حليما أو أمره بالحلم

﴿جمع التكسير﴾

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون ما نعا فان أخرج بان تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان فى صنو الأن يقال ذاك التغيير فى نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اه وقوله ذاك التغيير أى الذى فى جمع المذكر السالم وقوله فى نية الانفصال أى فكانه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة أى لاجل أعرابها أى واعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأنا أقول الباء فى قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لان التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزمها التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لان الدلالة فيه على الجمعية مما لحقه من الزيادة لانا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة (قوله الى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكانه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر (قوله كصنو وصنوان) اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة (قوله أو بهن كغلام وغلمان) فان غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الالف التى بين اللام والميم فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه (قوله غير الحركات التى فى المفرد) أى وانما يكون التغيير حقيقيا اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقول سلم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فلعل الاوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفى الدفع نظر فتأمل (قوله ودلاص) بدال وصاد مهملتين أى براق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للخلقة) أى الطبيعة (قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز أى مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهؤلاء امام وهذان امامان فتكون الالفاظ سبعة (قوله كقفل) أى

﴿جمع التكسير﴾

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر ستة أقسام لانه اما بزيادة كصنو وصنوان أو بنقص كنخمة ونخم أو تبديل شكل كاسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب أو بهن كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات

التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد والتغيير المقدر فى نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر فى شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الجافى فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد والمجموع ومذهب سيبويه انها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ففلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان

وكذا باقيها ودعاه الى ذلك أنهم ثنوهما فقالوا فلكان ودلاصان فعلم أنهم لم يقصدوا بهما ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية وخالفه فى التسهيل فقال والاصح كونه يعنى باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير ﴿تنبيه﴾ لا يرد على التعريف المذكور نحو جفنات ومصطفين فان التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية واعلم أن جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتى والاول أربعة أبنية والثانى ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاول فقال (أفعلة أفعل ثم فعله ثمت أفعال جموع قله) أى كاسلحة وأفلس وفتية وأفراس ﴿تنبيهات﴾ الاول ذهب الفراء الى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم وفعل نحو نعم وفعلة نحو قردة وذهب بعضهم الى أن منها فعلة نحو بررة نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصارى الى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله اليه عنه أبو زكريا التبريزى والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة * الثانى ذهب ابن السراج الى أن فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد * الثالث يشارك هذه الابنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح * الرابع اذا قرن جمع القلة بال التى للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة

فى أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقيها) فانها فى حالة الافراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أى سيبويه الى ذلك أى كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أى كما هو شان اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع دمامينى (قوله فان التغيير فيهما) أى بتحريك ثانى الاول وحذف ألف الثانى (قوله فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لانك لو قلت جفنات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا قال شيخنا لكن فى كلام ابن هشام فى القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضى أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير فليراجع (قوله فمدلول جمع القلة الخ) قد فرق السعد التفتازانى بين جمعى القلة والكثرة بان جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدا بخلاف ما ذكره الشارح قيل فعلى ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اه زكريا قال ابن قاسم وممن أطنب فى أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفى رد ما يخالف ذلك الشمس الاصبهانى فى شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والاصبهانى يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أى ان كان للمفرد الجمعان أما اذا لم يكن له الا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لانه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتى فى قول المصنف وبعض ذى بكثرة وضعا يفى وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء فى الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد فى الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيندفع بما مر عن السعد والاصبهانى (قوله أفعلة) نون للضرورة لانه غير منصرف للعلمية على الوزن والتانيث اه خالد وأفعل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال فى التصريح وانما اختصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اه وعلل الرضى بغلبة استعمالها فى تميز الثلاثة وايثارها فيه على سائر الجموع ان وجدت (قوله ثم فعله) ثم بمعنى الواو وقوله ثمت أفعال ثمت لغة فى ثم (قوله جموع قله) اعترض بان جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع فى القلة حقيقة * الثانى أن القليل هذه الالفاظ وأما موزناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرد) أى فى زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمالها فى القلة حقيقيا وفى الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعا لابن خروف أن جمعى التصحيح المطلق الجمع من غير نظر الى قلة أو كثرة فيصلحان لهما ولى بهما اسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار اليه الشارح لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى فغير سديد لان ما ذكره فى الاشتراك اللفظى والاشتراك هنا معنوى فعليك بالانصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على الكثرة) أى ما تدل الاضافة

انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامرين قول حسان لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما (وبعض ذى بكثرة وضعا يفى) أى بعض هذه الابنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كأرجل) فى جمع رجل فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصفى) جمع صفاة وهى الصخرة الملساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب (٨٩) وصرد وصردان ﴿تنبيهان﴾

اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لان الاضافة الى المعرفة تعم مالم توجد قرينة تخصيص فاندفع ماذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة الى عشرة فاذا اقترن باداة الاستغراق ينبغى أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير باداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بال والاضافة وهو خلاف ماتدل عليه عبارتهم اه وهو ساقط لان معنى كون الدلالة بال أو الاضافة توقفها على وجود احداهما بكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود احداهما أو معناه أن وجود احداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضعه مع احداهما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافى كون الدلالة وضعية كما هو واضح (قوله لنا الجفنات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهى البيضاء عينى (قوله و بعض ذى) أى بعض موزونات ذى (قوله جاء وضعا) أخذه من التقييد به فى المقابل ولو لم يقيد به بل عمم بان قال وضعا أو استعمالا لم يرد على المصنف ماذكره الشارح فى التنبيه الثانى (قوله كالصفى) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الفاء للمناسبة زكريا (قوله لقرينة) وهى اضافة الثلاثة اليه فى الآية دماميني (قوله وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعال وما يوجد فى بعض النسخ من هاء آخره فتحريف كما لا يخفى (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والا فاسلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطى (قوله وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع) أى أولا ولو رتبه فقط كما فى قوله لفعل اسما الخ لكن ماذكره الشارح عن المصنف أغلبى لانه قد يذكر المفرد أولا لفظا ورتبة كما فى قوله فعل وفعلة فعال لهما (قوله ولكل وجه) وجه الاول أن المفرد سابق على الجمع فى الوجود ووجه الثانى أن الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعنى أن أفعلا) كان عليه منع صرف أفعل للعدل والوزن وزن الفعل كما مر فاعرفه (قوله فتقول فى هذه) أى فى جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الاولى وأدغمت (قوله وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الاصلية فى أظبى والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز وقالوا فى أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فالف فميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لان الهاء فى تقدير الانفصال فاذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فابدلت الثانية مدا كما فى آثر ثم فعل به ما فعل بادل فارضى ملخصا (قوله فلغلبة الاسمية) فى هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه اشارة الى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع سم (قوله وشذ قياسا) أى لا استعمالا لكثرته استعمالا ومنه فى القرآن وأعينهم تفيض من الدمع وتلذ الاعين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهى أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة

الاول كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعا كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء * الثانى ليس الصفى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حكى الجوهرى وغيره صفاة وأصفاء واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ولكل وجه * وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعى اسما أيضا يجعل)

يعنى أن أفعلا أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات * الاول ما كان على فعل بشرطين أن يكون اسما وان يكون صحيح العين فشمل نحو

فلس وكف ودلو وظبى ووجه فتقول فى هذه أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على أفعل وشذ قياسا قولهم أعين وقياسا وسماعا قوله لكل دهر قد لبست أثوبا وقوله كأنهم أسيف بيض يمانية * والثانى ما كان رباعيا بارعة شروط أن يكون اسما وأن يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد أشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أى الاسم الرباعى (كالعناق والذراع فى * مد وتأنيث وعد الاحرف) فشمل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب

و يمين فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن فان كان الرباعى صفة نحو شجاع أو بلامده نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل وندر من المذكر طحال وأطحل وغراب وأغرب وعتاد واعتد وجنين وأجنن وأنبوب وأنبب ونحوها ﴿تنبيهات﴾ الاول ماذكرته من الشروط وغيرها ماخوذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الاول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها تمثيلا بالمفتوح والمكسور وفهم من اطلاق قوله فى مد أن الالف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعرى من العلامة من قوله وعد الاحرف اذ لو لا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح أولا بالرباعى

* الثانى مما حفظ فيه فعل من الاسماء فعل نحو جبل وأجبل وفعل نحو ضبع وأضبع وفعل نحو قفل وأقفل وفعل نحو قرط وأقرط وقعل نحو ضلع وأضلع وفعلة نحو اكمة وآكم وفعلة نحو نعمة وأنعم وفى فعل مطلقا أى اسما وصفة نحو ذئب وأذؤب وجلف وأجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع فى فعل بكسر الفاء والعين ولا فى فعل بضم الفاء وفتح العين الا قولهم ربع وأربع

* الثالث ليس التأنيث مصححا لاطراد أفعل فى فعل نحو قدم خلافا ليونس ولا فى فعل نحو قدر ولا فى فعل نحو ضلع ولا ماقبله نحو قدم وضبع وغول وعنق خلافا للفراء (وغير ما أفعل فيه مطرد

(قوله فيقال فيها) أى فى جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعتاد) بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما فى القاموس (قوله وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اه دماميني ونظر فى التمثيل به بانه خماسى والكلام فى الرباعى (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب (قوله وغيرها) أى كاطلاق حركة الاول واطلاق المد (قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لان القرط ساكن الراء لا مضمومها اه شنوانى (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهى مؤنثة كذا فى القاموس (قوله نحو اكمة) هى ما ارتفع من الارض وآكم بمد الهمزة وأصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفا (قوله وفى فعل مطلقا) أى وحفظ فى فعل وخالف الشارح الاسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفا على فعل فى قوله من الاسماء فعل تنبيها على رجوع قوله مطلقا الى فعل فقط (قوله الا قولهم ربع وأربع) راجع للثانى والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع كما فى القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ماقبله) أى ماقبل فعل بكسر ففتح أى ماذكر قبله فى التنبيه الثانى وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلافا للفراء) راجع للاوزان الستة (قوله ولغيره) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثى بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر فى يرد وأما جعله بيانا لما حالا منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض فغير ظاهر أما أولا فلانه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه أفعل لانه تقدم بل بيان غيره لانه المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلان ما اطرد فيه أفعل ليس الثلاثى فقط كما علم سابقا فتدبر وا اسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثى و بافعال متعلق بيرد ويرد خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثى الذى اطرد فيه أفعل وهو غير مذكور فى عبارته وان أرجع الى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير الى الاسم الثلاثى الذى لم يطرد فيه افعل لكان أولى (قوله فاندرج فى ذلك) أى فى غير ما افعل فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيوام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ماذكره تسعة أوزان وعدها فى التوضيح ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعا لما فى التسهيل من أن جمعه على افعال شاذ كما سيأتى (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا فى المصباح (قوله نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلى (قوله رطب) فى كلام شيخنا فيما يأتى ما نصه رطب عند سيبويه اسم جنس لانه يختم بالتاء فى المفرد تقول رطبة اه وتعليله منقوض بوجوده فى الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالاولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم (قوله من الوصف) كصخم وحسن وقوله فانه لا يجمع على افعال بل نحو

من الثلاثى اسما بافعال يرد) يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى هذين لم يطرد فيه أفعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج فى ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من أوزان الثلاثى وهى فعل نحو حزب وأحزاب وفعل نحو صلب وأصلاب وفعل نحو جمل وأجمال وفعل نحو وعل وأوعال وفعل نحو عضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع وأضلاع واحترز بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع على افعال الا ماشذ

مما سيأتي التنبيه عليه ﴿تنبيهات﴾ الاول جعل في التسهيل أفعالا قليلا في فعل المعتل العين نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب ورطب ويبع ولازما في فعل نحو ابل وغالبا في الباقي * الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال وقد سمع منه قوله ماذا تقول لافراخ بذي مرخ * زغب الحواصل لاماء ولا شجر وقوله وجدت اذا أصلحوا خيرهم * وندرك أثقب أزنادها بجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه

هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعلة فعال لهما قال الشارح اسمين كانا أو وصفين (قوله مما سيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الثالث (قوله ونادرا) أي شاذا في فعل نحو رطب ورطب قال شيخنا يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتي وغالبا أغناهم فعلان في فعل قال الشارح هناك وأشار بقوله غالبا الى ماشذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اه وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحا والا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع (قوله ماذا تقول الخ) الخطاب لعمر بن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الحطيئة وأراد بالافراخ الاولاد وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الحواصل بضم الزاي وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لاماء أي لا ماء هناك ولا شجر قاله العيني الا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر والاقولى جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبعا لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفي قول العيني وغيره أي لا ماء هناك ولا شجر منافاة لتفسير ذي مرخ بواد كثير الشجر فتأمل (قوله وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة بالهاء العود الاسفل كذا في العيني والتصريح (قوله فجمع فرخ الخ) والقياس فيهما أفرخ وفراخ وأزند وزناد (قوله أكثر من افعل الخ) يقتضي أن افعل في واوي الفاء كثير وهو مناف لقوله آخرا شذ فيما فاؤه واوا وجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التنافي بان أكثر بمعنى كثير فينا فيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بان معنى أكثر من أفعل أكثر بالنسبة اليه فغير دافع (قوله ووعر) كصعب وزنا ومعنى مصباح (قوله ووغد) بغين معجمة ساكنة وهو الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه (قوله كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة) لثقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه) أي وكان من القياس جمعه على افعال لكن المسموع كثيرا وجود وأوجه فالذي يقتضيه صنيعة أن القياس يقتضي جمع وجه على أفعال لا أن جمعه على أفعال واقع في استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا لشيخنا بانه لم يسمع أوجاه فتأمل (قوله ووفد) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا أي فرادى مصباح (قوله نحو وهضبة) بضاد معجمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الارض والاكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب مصباح (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة الهزيلة من النوق زكريا (قوله نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء (قوله نحو نمرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط (قوله وقالوا) أي شذوذا ووجه الشذوذ في جلف وحر أنهما وصفان (قوله وقماط) قال في المصباح القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قط مثل كتاب وكتب وقط الصغير بالقماط قطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل فقيل قط الاسير قطا من باب قتل اذا شد يديه ورجليه بالحبل اه (قوله وغثاء) بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة الهالك من ورق شجر يخالط زبد السيل (قوله واغيد) قال في الصحاح الغيد النعومة ثم قال والاغيد

مشى في التسهيل وذهب الفراء الى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فان قال ان أفعالا أكثر من أفعل في فعل الذي فاؤه واو كوقت وأوقات ووصف وأوصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكار ووعر وأوعار ووغد وأوغاد ووهم وأوهام فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا الى أفعال كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة وكما شذ في المعتل أعين وأثواب كذلك شذ فيما فاؤه واوا وجه هذا لفظه بحروفه ثم قال ان المضاف من فعل كالذي فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل كم وأعمام وجد وأجداد ورب وأرباب وبر وأبرار وشت وأشتات وفن

وأفنان وفذ وأفذاذ هذا أيضا لفظه * الثالث مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو شهيد وأشهاد وفاعل نحو جاهل وأجهال وفعال نحو جبان وأجبان وفعول نحو عدو وأعداء وفعل نحو ضبة وأضباب وفعلة نحو نضوة وأنضاء وفعلة نحو بركة وأبراك والبركة طائر من طير الماء وفعلة نحو نمرة وانمار وقالوا أيضا جلف وأجلاف وحر وأحرار وقماط وأقماط وغثاء وأغثاء وأغيد واغياد

وخريدة وأخرادواد وآد وذوطة وأذواط لضرب من العناكب تلسع وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وغالبا أغناهم فعلان * فى فعل كقولهم صردان) أى أن الغالب فى فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم فى صرد صردان وفى جرذ جرذان وفى نغر نغران وأشار بقوله غالبا الى ماشذ من ذلك نحو رطب وأرطاب ﴿تنبيه﴾ نص فى غير هذا الكتاب أن فعلان (٩٢) مطرد فى فعل وكلامه هنا غير موف بذلك (فى اسم مذكر رباعى بمد * ثالث افعلة عنهم اطرد) أفعلة مبتدأ واطرد خبره وفى اسم وعنهم يتعلقان باطرد و بمد فى موضع جر صفة لاسم وثالث صفة لمد يعنى أن أفعلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمد قبل آخره نحو طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة واحترز بالاسم من الصفة و بالمذكر من المؤنث و بالرباعى من الثلاثى وبالمد الثالث من العارى عنه فلا يجمع شئ من ذلك على أفعلة الا ماشذ من قولهم شحيح وأشحة وهو صفة وعقاب وأعقبة وهو مؤنث وقدح وأقدحة وهو ثلاثى وجائز وأجوزة وليس مده ثالثا والجائز الخشبة الممدودة فى أعلى السقف وماشذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم نجد وأنجدة وصلب وأصلبة وباب وأبوبة ورمضان وأرمضة وعيل وأعولة وجزة وأجزة ونضيضة وأنضة وقن وأقنة وخال وأخولة وقناو أقفية والجزة صوف شاة مجزوزة قيل وانضيضة المطرة القليلة (والزمه) أى الجمع على أفعلة (فى فعال) بالفتح (أوفعال) بالكسر (مصاحبى تضعيف أواعلال) فالاول نحو بتات وأبتة وزمام وأزمة والثانى نحو قباء وأقبية وانا وآنية وشذ من الاول عنان وعنن وحجاج وحجج ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سمى وسمع أيضا أسمية على القياس

الوسنان المائل العنق (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التى لم تثقب (قوله وذوطة) قال الدمامينى بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اه ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو وفتح الطاء وقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو وغير موافق لواحد من الضبطين (قوله أغناهم فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لانه لما كان هو المطرد فى هذا الوزن دون افعال استدرك به على قوله وغيرما أفعل الخ (قوله فى فعل) قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران وادان وأقول صرح الدمامينى وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على أدان كما يجمع صرد على صردان (قوله فى صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى (قوله وفى جرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهرى ضرب من الفأر (قوله وفى نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة قال الجوهرى كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير اه تصريح وقال زكريا هو العصفور (قوله وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع فى وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه فتأمل بعض كلام الشارح بأن الاغناء فى الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا اليه (قوله و بالمد الثالث) كذا فى نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفى نسخ و بمد الثالث وهى مخالفة لما قدمه وكذا ما فى نسخ و بالمد الثالث ولعل نكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب اضافيا (قوله شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح (قوله وجائز) بجيم) أوله وزاى آخره (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الارض (قوله وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل (قوله وجزة) بكسر الجيم (قوله ونضيضه) بنون مفتوحة وضادين معجمتين ووجه شذوذ جمعه على أفنة زيادته على أربعة أحرف تصريح (قوله فالاول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد تصريح (قوله نحو بتات) بموحدة مفتوحة ففوقية بين متاع البيت (قوله وأبتة) أصله أبتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر وكذا يقال فى أزمة ونحوه (قوله والثانى) وهو معتل اللام بان تكون لامه ياء أو واوا (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما فى المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدمامينى فى مبحث فعل بفتحتين وندر عنن جمع عنان بالكسر ووطط جمع وطاط بفتح الواو (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وجيمين العظم الذى ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهرى زكريا (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا (قوله سمى) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل بما تقدم فى الصفى واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل فى جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وان اعتبر التأنيث

وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته فى قوله مالم يضاعف فى الاعم ذوالالف (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة وهو على قسمين قياسى وسماعى فالقياسى ما كان جمعا (لنحو أحمر وحمرا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمرا ولا فعل وفعلاء وصفين

قيل فى جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلج والبعير يقع على الذكر والانثى سمع صرعتنى بعيرى فيقال على الاول أبعرة وعلى الثانى أبعر فارضى (قوله وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته فى قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتى اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة ثم اعترض بانه لا حاجة الى هذا التقييد لاغناء كلام المصنف هنا عنه لانه قال فى فعال أوفعال فكلامه ليس الا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذى مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده هنا الجمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط على وطط شذوذا يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة فى فعال أوفعال المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لوورد جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد مالم يضاعف فى الاعم ذوالالف (قوله لنحو أحمر) قال ابن هشام يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فانهم التزموا فى جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها سيوطى (قوله وصفين متقابلين) أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين منفردين) بان يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أوبالعكس (قوله لمانع فى الخلقة) بان تكون خلقة المذكر أوالمونث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكمرة) بفتح وسكون الميم وهى حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (قوله ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم (قوله وعفلاء) بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجتمع فى قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصريح (قوله آلى) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الالية والاصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله عجزاء) بالجيم والزاى أى كبيرة العجز (قوله فى أشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز تصريح (قوله يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقابلين أخذا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع فى الخلقة فتعين التعميم اه قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه اذا خص كلامه بالمتقابلين كان فى المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهى العين الواسعة (قوله وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا فى التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولا بانه بتشديد الياء التحتية كصبى والذى فى الدمامينى أنه بضم المثلثة وكسرها مع اسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثانى فى السيادة (قوله وعمية) بعين مهملة مفتوحة (قوله وبازل) بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابهما وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة وقوله وبزل فى القاموس أن باز لا تجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين وهذا يضعف ماقاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح (قوله وعائذ) بالذال المعجمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله وأظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقافه بالفتح الا أن يدعى أنه فى الاصل وصف فيمنع من الصرف للوصف فى الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوق) بنون وقافين

منفردين لمانع فى الخلقة نحو أكمر للعظيم الكمرة وآدر ورتقاء وعفلاء فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل فان كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء اذلم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء فى أشهر اللغات ففى اطراد فعل حينئذ خلاف نص فى شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص فى التسهيل على أن فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول

﴿تنبيهات﴾ الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر فى التصريف * الثانى يجوز فى الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله

وأنكرتنى ذوات الاعين النجل
وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود أولامه نحو عمى وعشو أوكان مضاعفا نحو غر

جمع أغر لم يجز الضم * الثالث من قسم السماعى من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن وأسد وأسد وسقف وسقف وثنى وثنى وعفو وعفو ونموم ونم وعمية وعم وبازل وبزل وعائذ وعوذ وحاج وحج وأطل وظل ونقوق ونق والنقوق الضفدعة الصياحة والنموم النمام والعمية النخلة الطويلة والاظل باطن القدم والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج (وفعلة جمعا بنقل يدرى) فعلة مبتدأ

خبره يدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ولم يطرد فى شئ من الابنية بل محفوظ فى ستة أوزان فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية والثنى هو الثانى فى السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار اليه بقوله بنقل يدرى ﴿ تنبيهان ﴾ الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة اذ لا خلاف فيها * الثانى لو قدم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب لتوالى جموع القلة (وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لامه اعلالا فقده مالم يضاعف فى الاعم ذوالالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلالا فقد فاعلالا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ فى وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز

ونوق كنز وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول توق كناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذر ويرده عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وغفور فانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه واحترز بالرباعى من غيره نحو نار وقيل وسور ونحو قنطار وقطمير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز بالمد عن الخالى منه فانه لا يجمع على فعل وشذ غمرة وغمر وبكونه قبل اللام من نحو دائق والجمع وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصحة اللام عن المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف فى ذى الالف عن نحو بتات وزمام فان قياسه أفعلة كما مر وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج ووطاء ووطط كما أشار اليه بقوله فى الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذى الالف أن المضاعف من ذى الياء نحو سرير وذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل ﴿ تنبيهات ﴾ الاول لا فرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كمثل أو مؤنثا مثل أتان وأن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل * الثانى ما مدته ألف على ثلاثة أقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أما الاول والثانى ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطراد فعل فيه وبه صرح فى شرح الكافية فانه مثل بقراد وفردوكراع وكرع فى المطرد وتبعه الشارح وذكر فى التسهيل أن فعلا نادر فى فعال وهو الصحيح فلا يقال فى غراب غرب ولا فى عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك فى أخويه * الثالث يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمهما فى الضرورة قوله

أغر الثنايا أحم اللثات * يحسنها سولك الاسحل ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو فدل وحمر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل ذبب * الرابع فعل يطرد فى نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فاوهم أنه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد فى نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم * الثانى الفعلى أنثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن انثى الافعل نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فعل ﴿ تنبيهات ﴾ الاول أخل باشتراط الاسمية فى فعلة وهو شرط كما عرفت (٩٥) وأما اشتراط كون فعلى أنثى الافعل فاعطاد بالمثال * الثانى اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين وقال فى شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك يعنى فعلا وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شلة وهى السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل فى المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا اجدد وذلل بدل جدد وذلل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل * الثالث اختلف فى ثلاثة أنواع أخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعى وثانيها فعلة فيما ثانية واو ساكنة نحو جوزة فقاسه الفراء فى هذين النوعين فتقول فى جمعهما رجع وجوز كما قالوا فى رؤيا ونوبة رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه * وثالثها فعل مؤنث بغير تاء نحو جمل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره يقصره على السماع وكلامه فى الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فانه قال فيها وعندى مثل كسرة فى فعل * وجمل مثل برمة فى فعل وقال فى شرحها ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال عندى وهند وجمل وجمل * الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية وقرى وعدو وعدى ونقوق ونقق وحكى ابن سيده فى جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعية فعل الذى له واحد على فعلة أن لا يستعمل الا مؤنثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لانه مؤنث اه (ولفعلة فعل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد فى فعلة اسما نما كما قيد فى التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية ومرى والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص وذكر أنها تكون هكذا للمفرد

والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل اه زكريا (قوله أغر الثنايا) أى أبيضها أحم من الحمة وهى لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما فى القاموس وفيه ان الدهمة السواد والكمتة شدة الحمرة والحوة سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد واللثات جمع لثة وهى اللحمة المركبة فيها الاسنان والسولك جمع سوالك والاسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك (قوله فى سيال) بسين مهملة مكسورة كما فى خط السيوطى لكن قال فى الصحاح السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اه وكذا فى الدمامينى (قوله سيل) أى بضمتين وسيل أى بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمحذوف تقديره هذا أى تسكين عين الجمع اذا لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدتين (قوله ولم يذكره) أى النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم فتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى زكريا (قوله بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما فى القاموس (قوله يعنى فعلا) تفسير للضمير فى شذ (قوله وهو فعلة) أى بضمتين (قوله شلة) بضم الشين المعجمة واللام الاولى وقوله وهى السريعة أى فى حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم فى ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بان الجمع فيه محول عن أصله تخفيفا والكلام فى الاصل سم (قوله كما قالوا فى رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب كما فى بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤيا ونوبا على حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى أفعل ونوبة مفتوحة الاول والكلام فى مضمومته ومثله جمع قرية على قرى (قوله وثلثها فعل) أى بضم فسكون (قوله وعلامة جمعية فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أى علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا (قوله تاما) أى مشتملا على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة (قوله فى ألفاظ الخ) أى حالة كونها من جملة ألفاظ ففى بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل ويصح أن تكون بمعنى مع

والمثنى والمجموع وشذ رجل صمة ورجال صمم وامرأة ذربة وذرباء ذرب والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجئ صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه * تنبيهات * الاول قاس الفراء فعلا فى فعلى اسما نحو دكرى وذكر وفى فعله يائى العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا فى نحو رؤ ياونوبة وقاسه المبرد فى نحو هند كما قاس فعلا فى نحو جمل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ماورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه * الثانى قال فى التسهيل ويحفظ يعنى فعلا باتفاق فى فعله واحد فعل أى نحو سدرة وسدر والمعوض (٩٦) من لامه تاء أى نحو لثة ولثى وفى نحو معدة وقشع وعضة وقامة وعدم

وصورة وذربة وعدق وحدأة والقشع الجلد البالى والهدم الثوب الخلق * الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاؤه ياء الا ماندر كيعار قاله فى التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدى يربط فى الزبية للاسد (وقد يجئ جمعه) أى فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال فى شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحلية وحلى ولحية ولحى والثانى كصورة وصور وقوة وقوى (فى نحو رام ذو اطراد فعله) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد (قوله وضارب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذ كمى وكماة وباز وبزاة وهادر وهدرة وهو الرجل الذى لا يعتد به كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدق وعداة ورذى ورذاة (وشاع نحو كامل وكملة) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل وصحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة وقد أشار أيضا بالمثال الى الشروط فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شئ منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهى الغربان * تنبيه * لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا فكان الاحسن أن يقول كذلك نحو كامل وكملة (فعلى

والمخصص اسم كتاب فى اللغة لابن السيد (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اه تصريح وهو لغة فى ذربة كنبقة (قوله فان أصله ورق) كذا فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها ورقة وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته فى بعض النسخ كما عرفت (قوله الثانى قال فى التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التى ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لا جمع (قوله أى نحو لثة) فان أصله لثى كعنب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة (قوله وعضة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وعالبا أغناهم فعلان الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصورة) بضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتحتين أى البالى (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء (قوله الا ماندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدمامينى وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع فى فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال الرضى ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو (قوله ولحى) أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) أى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها تصريح (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر والا كان صحيح اللام (قوله وباز) أى لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهدرة أى بضم الهاء وسيذكر الشارح أنه يجمع على هدرة بكسرها أيضا وفى القاموس أنها تفتح أيضا فهى مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا كما فى القاموس على اللبن الذى خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كما ندر غوى الخ) انظر لم لم يقل وغوى الخ (قوله وعدق وعداة) عندى فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدق حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد فى نحو قول الشاعر

لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

كما مر وكذا يقال فى قوله غوى وغواة وعريان وعراة (قوله ورذى) براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن أثقله المرض (قوله أن يكون مطردا) أى مع أنه فى الواقع مطرد

لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به فمن) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى و يحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وفعيل لا بمعنى مفعول كمريض ومرضى وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى و بقرأ حمزة والكسائى وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وماسوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فان ليس فيه ذلك المعنى وسنان ذرب وأسنة ذربى * ومنه قوله انى امرؤ من عصبة سعدية * ذرب الاسنة كل يوم تلاق (لفعل اسما صح لا مافعله * والوضع فى فعل وفعل قلله) (٩٧) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو

(قوله لوصف كقتيل الخ) أى فى الزنة والدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت (قوله فمن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبى وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل قال المكودى و يصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وفمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان فمنا المفتوح الميم يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفى قول الشارح و يحمل عليه الخ ميل الى الاعراب الثانى (قوله ما أشبهه فى المعنى) قال شيخنا والبعض تبعا لزكريا أى فى الدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت ولو فى غير الموصوف ليدخل فى ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه اه وأنت خبير بانه لا حاجة الى هذا التكلف لان شأن الاحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذا لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل (قوله كميت) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد (قوله وترى الناس سكرى) أى مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أى الهلاك أو التوجع أو التشتت (قوله وسنان ذرب) أى حاد (قوله والوضع الخ) يعنى أن وضع العرب قال فعلة فى جمع فعل وفعل أى جعله قليلا والاسناد مجازعقلى لان المقلل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء و بالجيم وهو وعاء المغازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء و بالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما فى التصريح (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كحلو ومر (قوله وندر فى علج) أى شديد علجة كان ينبغى اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام الا اياه فكان ينبغى اسقاط قوله وظبى ونحى أيضا على ان جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعى مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الاول لدلالة الاول و يجعل التفصيل فى غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن (قوله صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فانهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله فى سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا فى الفارضى (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل اشارة الى أن فعالا لم يأت فى ذلك سم

لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودبية وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثانى نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك كقوله لضد الانثى ذكر وذكره وقولهم هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وندر فى علج علجة و بالصحيح اللام من نحو عضو وظبى ونحى فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله) أى من أمثلة جمع

 الكثرة فعل وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أى مثل فعل (الفعال فيما ذكرا) أى فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر فى المؤنث كقوله * أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد وتأوله بعضهم على ان صداد فى البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (وذان) أى فعل وفعال (فى المعل لا ماندرا) نحو غاز وغزا وغزاء وندر أيضا فى سخل سخل وسخال ونفساء نفس ونفاس وندر فعل أيضا

فى نحو أعزل وعزل وسرو وسرء وخريدة وخرد ﴿تنبيه﴾ سمى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلا ومابعده نادرا (فعل وفعلة فعال لهما) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وفل فيما عينه الياء منهما) أى نحو ضيف وضياف وضيعة وضياع ﴿تنبيه﴾ قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ومن القليل قولهم فى جمع بعير وبعرة يعار كما قدمته وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضا فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال) أى يطرد فعال أيضا فى فعل نحو جبل وجبال وجمل وجمال وانما يطرد فعال فى فعل بشروط ثلاثة الاول أن يكون صحيح اللام فلا يطرد فى نحو فتى والى ذلك أشار بعجز البيت والثانى أن لا يكون مضعفا فلا يطرد فى نحو طلل والثالث أن يكون اسما لا صفة نحو بطل والى الثانى الاشارة بقوله (أو يك مضعفا) وأما الثالث فذكره فى التسهيل (ومثل فعل * ذوالتا) منه نحو فعلة فيجمع على فعال باطراد نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها مايشترط فى فعل (وفعل مع فعل) أى يطرد فيهما أيضا فعال (فاقبل) نحو قدح وقداح ورمح ورماح ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو جلف وحلو ويشترط فى ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى (وفى فعيل وصف فاعل ورد) أيضا فعال (كذاك فى انثاه) أى أنثى فعيل يعنى فعيلة (أيضا اطرد) بشرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح والاحتراز بصحة اللام عن نحو قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى (وشاع) أى كثر فعال فى وصف على فعلانا على بفتح الفاء (وأنثيه) أى أنثى فعلان وهما فعلى كفعلانة نحو غضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمانة وندام (أو) وصف (على فعلانا) بضم الفاء (ومثله) أنثاه (فعلانة) نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص ﴿تنبيه﴾ أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ماصرح به فى شرح الكافية وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد (والزمه) اى فعالا (فى * نحو طويل وطويلة تفى) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه فتقول فيهما طوال ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو طويل وطويلة الا الى التصحيح نحو طويلين وطويلات ﴿تنبيه﴾ قد اتضح مما تقدم ان فعالا مطرد فى ثمانية أوزان فعل كصعب وفعلة كقصعة وفعل كجبل وفعلة كرقبة وفعل كذئب وفعل كرمح وفعيل وفعيلة وشائع فى خمسة أوزان فعلان كغضبان وفعلى كغضبى وفعلانة كندمانة وفعلان كخمصان وفعلانة كخمصانة ومما يحفظ فيه فعول كخروف وخراف وفعلة

(قوله فى نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له (قوله وسرو وأسرأ) ضبط الاول فى نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثانى بهمزة بعد الراء وضبط الاول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بالالف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الاول فعول بفتح الفاء والثانى فعل الا أن لام الثانى على النسخ الاولى ثابتة وعلى النسخ الاخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما فى كلام ابن الناظم لاجمع سرو فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أى حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم (قوله وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار (قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار بذلك الى أن مراد المصنف ذوالتاء الموازن بدونها لفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضى ان مافيه التاء فهو كفعل فى أنه يجمع على فعال وان لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر (قوله كمدى) هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء (قوله ورد) أى باطراد أخذا من قوله كذاك فى انثاه أيضا اطرد (قوله وأنثيه) اعترضه ابن هشام بان المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له الا أنثى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له الا أنثى واحدة وهى فعلانة واجاب بان مراده فعلان من حيث هو وانما نطق به ممنوعا من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الالف والنون وفى بعض النسخ أو أنثيه باو التى بمعنى الواو (قوله نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أى ضامر البطن (قوله لا يطرد فيها) أى فى المذكورات (قوله يقتضى الاطراد) وبه صرح فى العمدة كما قاله السيوطى (قوله والزمه) أى بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافى التصحيح اه سم وسيشير الشارح اليه (قوله تفى) بالفوقية مجزوم فى جواب الأمر والياء اشباع أى تفى بحق اللغة (قوله انه لا يجاوز الخ) أى بخلاف الابنية المتقدمة التى تجمع

كلقحة ولقاح وفعل كشعر وثمار وفعلة كنمرة ونمار وفعالة كعباءة وعباء وفى وصف على فاعل كصائم وصيام أوفاعلة كصائمة وصيام أو فعلى كربى ورباب أوفعال كجواد وجياد أو فعال كهجان للمفرد والجمع أوفعيل كخير وخيار أوأفعل كأعجف وعجاف أوفعلاء كعجفاء وعجاف أوفعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط وفى اسم على فعلة كبرمة وبرام أوفعل كربع ورباع أو فعل كجمد وجماد أوفعلان كسرحان وسراح أوفعيل كفصيل وفصال أوفعل كرجل ورجال (وبفعول (٩٩) فعل نحو كبد * يخص غالبا) أى

على فعال فانها تتجاوزه الى غيره من صيغ التكسير (قوله كلقحة) بكسر اللام وسكون القاف قال فى المصباح اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أ وقصعة وقصع واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل فلوص وفلاص وقال ثعلب اللقاح جمع لقحة اه فعلم أن ما فى كلام الشارح قول ثعلب (قوله كربى) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كانثى واناث والربى الشاة اذا ولدت أومات ولدها قال فى القاموس وجمعها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد ولا منافاة بينه وبين ما فى الشرح لان كلا الجمعين نادر (قوله كاعجف) أى هزيل (قوله كربيط) أى مربوط (قوله كربع) بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع (قوله كجمد) بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضا لكن جمع السلامة على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الايهام والجمد المكان الصلب المرتفع كذا فى الصحاح (قوله كسرحان) بكسر السين الذئب (قوله وبفعول) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله يخص غالبا) لامنافاة بين الخصوصية والغلبة وان ادعاها ابن هشام معترضا بها على المصنف لان معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه الى غيره من أوزان جموع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا فى الغالب (قوله من جموع الكثرة) قيد بذلك لان نحو كبد يجمع فى القلة على أكباد قياسا كما يفيده كلامهم فى أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح من أنه غير قياسى وان قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام (قوله كذا لا يطرد فى فعل اسما الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله فعل وفعلة فعال لهما أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفى كلام ابى حيان أن العرب اذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع فان لم يثبت عن العرب فيه شئ جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه اذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين فى المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم (قوله فى فوج) هم الجماعة من الناس (قوله وشذ نئى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء الخ وقوله فى نؤى بضم النون وسكون الهمزة (قوله اياصر) بتحتية وصاد مهملة جمع أيصر وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء الى وتد (قوله بالمهملتين) أى مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أوالبيت يسقف بخشب كالازج فيجمع على فعول كالاول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله فى القاموس (قوله وهو الورس) ويقال الزعفران صحاح (قوله من أفراد فعول) يعنى من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح (قوله وشجن) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان ذكريا (قوله وندب) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد ذكريا (قوله ولما يذكر غيره الخ)

من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور وأشار بقوله يخص الى أنه لا يجاوز فعولا الى غيره من جموع الكثرة غالبا وأشار بقوله غالبا الى أنه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر ونمار أيضا كما مر (كذا لا يطرد * فى فعل اسما مطلق الفا) أى يطرد أيضا فعول فى اسم على فعل أو فعل أوفعل وهو معنى قوله مطلق الفا نحو كعب وكعوب وحمل وحمول وجند وجنود واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحلو فلا يجمع على فعول الا ماشذ من ضيف وضيوف * تنبيه * اطراد فعول فى فعل مشروط بان لا تكون عينه واوا نحو حوض وشذ فووج فى فوج ومشروط فى فعل بأن لا تكون عينه واوا أيضا نحو ولا لامه ياء كمدى وأن لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ نئى فى نؤى ومنه * قالت خلت الأياصر أونئيا * والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وشذ حص وحصوص والحص بالمهملين وهو الورس (وفعل له) فعل مبتدأ وله خبره والضمير لفعول أى فعل من افراد فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون وندب وندوب وذكر وذكور * تنبيهات * * الاول تردد كلام المصنف فى أن فعولا مقيس فى فعل أو محفوظ فمشى فى التسهيل على الاول وفى شرح الكافية على الثانى وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر فى هذا النظم غالبا الا المطرد ولما يذكره غيره

يشير الى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قل أو ندر وأما قول الشارح ويحفظ فعول فى فعل ولذلك قال يعنى المصنف وفعل له يعنى له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ فقيه نظر لان مثل هذه العبارة انما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد على ماهو بين من صنيعه * الثانى اذا قلنا ان فعولا مقيس فى فعل فذلك

بشرطين أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا فلا يقال فى نصف نصوف ولا فى لبب لبوب وشذ فى طلل طلول الثالث جعل المصنف فعولا فى التسهيل على ثلاث مراتب مقيسا فى الاوزان الاربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ومسموعا فى فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولامعتل العين كقائم نحو شاهد وشهود وفى نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقفة وشاذا فى نحو ظريف وأنسة وحص وأسينة (وللفعال فعلان حصل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد فى اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل التنبيه على اطراده فى فعل نحو صرد وصردان (وشاع) أى كثر فعلان (فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين فالاول نحو حوت وحيتان ونون ونونان وكوز وكيزان والثانى نحو قاع وقيعان وتاج وتيجان بضم وجار وجيران * تنبيه * هو مطرد فى الاول من هذين كما صرح به فى شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (وقل فى غيرهما) أى مجىء فعلان فى غير ماذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك فى الاسماء قنو وقنوان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرفان وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعيد وعيدان وبركة وبركان والبركة

تركيب فاسد لان لما الحينية لا تدخل الا على ماض (قوله يشير الى عدم اطراده غالبا الخ) وقد لا يشير الى عدم اطراده كما فى قوله بعد وشاع فى حوت وقاع فان فعلا نا مطرد فى نحو حوت دون نحو قاع ولم يشر المصنف الى عدم اطراد الثانى (قوله أو نحو قل أو ندر) أى كشذ (قوله يعنى له فعول) هذا الحل يقتضى أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدا محذوف أى له فعول وهو خلاف ماقدمه الشارح فتأمل (قوله فى الغالب) ينبغى حذفه فان المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة فى غير المطرد أصلا فاعرفه فانه مما غفل عنه (قوله على ماهو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب لفعل اسما صح عينا أفعل فان أفعل مطرد فى فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق (قوله فى نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله فى الاوزان الاربعة) صوابه الخمسة (قوله وفى نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذى لا مروأة له ووجه شذوذه كونه صفة (قوله وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة (قوله وشعبة) بشين معجمة فعين مهملة كما يخط الشارح وهى بضم فسكون القطعة وفى بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهى الجحشة وولد الناقة أول ساعة يولد وسقوب الابل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفى نسخة سقبة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وهى الرحل خطأ من وجهين فتنبه (قوله وقفة) بضم القاف وتشديد النون وهى أعلى الجبل (قوله وشاذا) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسموع ويمكن انه أراد بالشاذ ماخالف القياس مع قلة وبالمسموع ماخالف القياس مع كثرة كما للبعض (قوله وأنسة) ضبطه الاسقاطى بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المد على الالف فتكون آنسة كقائمة اه (قوله وحص) بالمهملين مضموم الاول كما مر (قوله وأسينة) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون قال فى القاموس القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسعا أو نسعانا اه والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله فى القاموس فقول البعض هى سير من سيور الوتر تخليط (قوله على فعل) أى بضم فسكون أو على فعل أى بفتحتين (قوله واوى العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحتين فالف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان (قوله ونون) هو الحوت (قوله فى الاول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد فى الثانى وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وان زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد (قوله وقل فى غيرهما) أى غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل فى الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلانا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بان الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل (قوله قنو) قال فى القاموس القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه اقناء وقنوان وقنيان مثلثين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة)

بالضم اسم لبعض طير الماء وقضفة وقضفان والقضفة بالفتح الاكمة وفى الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان ﴿تنبيه﴾ مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية وعليه مشى الشارح أن فعلانا لا يطرد فى فعل صحيح العين كخرب وخربان وأخ واخوان ومقتضى كلامه فى التسهيل اطراده فيه والخرب ذكر الحبارى (وفعلا اسما وفعيلا وفعل ﴿غير معل العين فعلان شمل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس فى اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران أو فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان وخرج بقوله اسما نحو ضخم وجميل وبطل وبقوله غير معل العين نحو قود فلا يجمع شئ منها على فعلان ﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر المصنف فى شرح الكافية وتبعه (١٠١) الشارح فى أمثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر فى التسهيل أن فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لانه صفة ﴿ الثانى اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذؤبان غير مقيس وصرح فى شرح الكافية بانه قليل لكنه فى التسهيل عده من المقيس ﴿ الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلان مقيس فى نحو سيف وقوس وقاع وعويل لانه لم يشترط صحة العين الا فى الاخير وهو فعل بفتحتين ﴿ الرابع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجزان وأفعل فعلاء كاسود وسودان وأعمى وعميان وفعال كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه وفعلة كقضة وقضفان وفعول كقعود وقعدان (ولكريم وبخيل فعلا

بضم الموحدة (قوله والقضفة بالفتح) أى بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد فى فعل) أى بفتحتين صحيح العين أى كما لا يطرد فى فعل بفتحتين معتل العين كقاع وناج كما تقدم (قوله كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ وأخوان) أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على أخوان مطلقا ونقل الفارضى عن بعضهم أن الاخ فى النسب يجمع على أخوة وفى الصداقة على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة أو كلامه أغلبى (قوله والخرب ذكر الحبارى) سمى بذلك لكونه فى الخراب تصريح (قوله وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بان الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبان تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعيلا وفعلا المتحرك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية فى الاخيرين وليس كذلك لاشتراطها فى الثلاثة كما صرح به فى التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الاول بان قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثانى بانه حذف القيد مما بعد الاول لدلالة تقييد الاول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله نحو قود) بفتحتين وهو القصاص (قوله لا نحو صفة) هذا بحسب الاصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما فى شرح الكافية (قوله وقاع) كان ينبغى اسقاطه لان وزنه فعل بفتحتين كما مر قال شيخنا الا أن يقال النظر هنا للحال اه وفيه ما فيه (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما فى المختار (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهرى وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فاذا فصل عنها فهو فصيل (قوله وزقاق) بزاى وقافين وهو السكة (قوله كقعود) هو بالفتح من الابل ما يقتعده الراعى فى كل حاجة قاموس (قوله ولكريم وبخيل فعلا) يعنى أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا لمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم (قوله لماضاهاهما) أى فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط كما سيأتى (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجالس (قوله فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسى خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسى ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اه دماميني وانما ينهض الرد اذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال فتلاء) أى الا شذوذا كما فى التصريح (قوله وسجين) بالجيم أى مسجون (قوله وندر أسير وأسراء) صنيعه يقتضى أنه غير شاذ وليس كذلك الا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل

﴿ كذا لماضاهاهما قد جعلا) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس فى فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظريف وما كان بمعنى مفعل نحو سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالمذكر المؤنث نحو رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نساء شرفاء وأما خلفاء فى جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال فى جمعه فسحاء وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء وشذ دفين ودفناء وسجين وسجناء وجليب وجلباء وستير وستراء حكاه اللحيانى وندر أسير وأسراء

و بكونه غير مضاعف نحو شديد ولبيب فلا يقال شداد ولا لبباء و بكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء وندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء * (تنبيهات) * الاول أشار بذكر المثالين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط فى الجمع على فعلاء * الثانى قوله كذا لماضاهاهما أى شابههما يشمل ثلاثة أمور المشابهة فى اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولئيم والمشابهة فى اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح وهذا غير صحيح لما عرفت والمشابهة فى المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل (١٠٢) وصف دل على سجية مدح أو ذم وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام

الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيهما أما الاول فواضح البطلان وأما الثانى فان المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت وذكر فيه وفى شرح الكافية أن نحو جبان وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء وكذلك قولهم فى جمع رسول رسلاء وفى جمع ودود وداداء فكل هذا مقصور على السماع * الثالث ما ذكرته من أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع على فعلاء هو مافى التسهيل كما تقدم واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر فى الكافية الظهر أن فعالا مما يقتصر فيه على السماع انتهى (وناب عنه) أى عن فعلاء (أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف) من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء والمضعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء وهذا لازم الا ما ندر وتقدم أنه ندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء وأشار بقوله (وغير ذا قل) الى أن ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليل نحو صديق وأصدقاء وظنين واظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الاول (فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله) أى من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد فى هذه الانواع السبعة أولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين

استعماله و بالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أى الامر الثانى وهو المشابهة فى اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة (قوله وعليه) أى على الامر الثالث وهو المشابهة فى المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله و بيانه بقوله من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتى أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافى بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتى هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما فى المعنى وهذا يؤدى الى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم و بخيل مما شابههما فى اللفظ والمعنى كظريف ولئيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من انتقديم اضافى أى بالنسبة الى المشابهة فى اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أى كلام الناظم يوهم أى بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه فى المعنى فقط دل على سجية الخ (قوله يجمع على فعلاء) أى بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغنى هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضى أو ضحية بطلان الاول عن بطلان الثانى والامر بالعكس فافهم (قوله أما الاول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان اذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا (قوله وأما الثانى) أى أن ذلك مطرد فيه (قوله أو فعال) أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف ومانقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لكن فى النسخة التى شرح عليها الدمامينى زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدمامينى ومثل له بجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الاسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح (قوله وذكر فيه وفى شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فانه لم يصرح فى التسهيل بان نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وان كان يؤخذ منه (قوله وسمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم و بالحاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما فى القاموس والصحاح والفارضى والدمامينى وابن عقيل وعلى باشا ثلاثتهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فان الذى فى الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة من الفارضى حرف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب (قوله وظنين وأظناء) انما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لانه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ماقبله لانه ذكر هنا جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى

نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل والى هذا التنويع الاشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص وزاد فى الكافية ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى واحترز بقوله غير ملحقة بخماسى من نحو خورنق فانك تقول فى جمعه خرانق بحذف الواو ولا خلاف فى اطراد فواعل فى هذه الانواع الا السادس فقال جماعة من المتأخرين انه شاذ ونسبهم فى شرح الكافية الى الغلط فى ذلك وقال نص سيبويه على اطراد

فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل قال وانما الشاذ فى نحو فارس وفوارس يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل وقد أشار الى هذا بقوله (وشذ فى الفارس مع ماماثله) وذاك قولهم فى فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد وكلها صفات لمذكر العاقل وتاول بعضهم ما ورد من ذلك على انه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر فى قولهم هالك فى الهوالك فى الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هوالك

﴿تنبيه﴾ شذ أيضا فواعل فى غير ماذكر نحو حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعثان وعوائن (وبفعائل اجمعن فعاله ﴿وشبهه ذا تاء﴾ ثابتة (أو مزاله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها فتلك عشرة أو زان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتى بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة وذوائب وفعولة نحو حمولة وحمائل وقعيلة نحو صحيفة وصحائف والتى بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد علم امرأة يقال فى جمعه سعائد قال فى شرح الكافية وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة ﴿تنبيهات﴾ الاول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل الا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء

الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الاعلى وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة (قوله نحو قاصعاء) هو جحر اليربوع الذى يقع فيه أى يدخل زكريا (قوله نحو جابر الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فاعل مطلقا) أى علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره (قوله نحو صومعة) هى بيت للنصارى كما فى القاموس (قوله لغير فاعل الخ) دخل فى غير فاعل ماليس على وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل (قوله مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحترز بما من نحو ألف آدم فانها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم سم (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورنق) فان الواو فيه لالحاقه بسفرجل والخورنق قال فى القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله خرانق) بزنة فعالل كما سيأتى لا فواعل تصريح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل (قوله فى نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف فى (قوله وناكس) هو المطأطئ رأسه (قوله فى الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل (قوله نحو حاجة) سمع فى هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة دماميني (قوله ودواخن) والقياس دخنان كغربان دماميني (قوله وعثان) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان (قوله أو مزالة) يحتمل أنه عطف على ذا تاء والهاء ضمير مضاف اليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أى ذا تاء ثابتة أو مزالة (قوله ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموز الضفيرة من الشعر اذا كانت مرسلة فان كانت ملوية فهى عقيصة والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط مصباح (قوله وذوائب) أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فابدلوا من الاولى واوا (قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما فى الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما فى القاموس (قوله من هذا القبيل) أى قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أى جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بانه لا موقع للاستدراك لان العلم لم يدخل فى اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وجزائر) قال فى القاموس الجزور

بمعنى المطر وسمائى ووضيد ووصائد * الثانى شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة كذا فى التسهيل ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقة جلالة بضم الجيم أى عظيمة فلا تجمع هذه الاوصاف على فعائل وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احتراز من نحو (١٠٤) جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبائح * الثالث ظاهر كلامه هنا

وفى الكافية اطراد فعائل فى هذه الاوزان العشرة وذكر فى التسهيل ان المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وان أحقهن به فعول وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل لانه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الاوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف * الرابع ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جرائض وقريثاء وبراكاء وجلولاء وحبارى وحزابية ان حذف مازيد بعد لاميهما ولنحو ضرة وطنة وحرة وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الالفاظ وانما قيد حبارى وحزابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب وان حذفت الاول فقط قلت حبارى وحزابى اه

البعير أو خاص بالناقة المجزورة اه وقال فى المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر والانثى اه وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لان جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسى فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا لان فى كلام الشارح مؤاخذة لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكر اسم (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها فى القاموس منها فناء البيت وعتبته وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذى يختن مرتين (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على فعائل وان كانت صفة كلطيفة ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيد فى التوضيح بالاسمية فى ذى التاء ولا فى المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحتين وهو الخوف (قوله بضم الجيم) أى وتخفيف اللام كما فى القاموس (قوله وان أحقهن) أى المجردات به أى بفعائل فعول لكثرته فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير فى لانه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفى لانه للمصنف وقول البعض لانه أى الناظم لم يحفظ فيه فعائل وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اه ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية (قوله جرائض) بجيم مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن دماميني (قوله وقريثاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما فى القاموس (قوله وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات فى الحرب صحاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس صحاح (قوله وحزابية) بحاء مهملة مفتوحة فزاى فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ الى القصر دماميني (قوله ان حذف مازيد بعد لاميهما) أى لامى حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى احدى زوجتى الرجل أو زوجاته (قوله وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة دماميني (قوله وانما قيد حبارى وحزابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد فى قريثاء وبراكاء وجلولا مع انها اذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فان فيهما وجهين بينهما الشارح أولان ألف التأنيث الممدودة كتائه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الآتى فقط فان حبائر لم يحذف فيه الا الزائد الثانى وأما الأول أعنى الالف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتى فى قوله

والمد زيد ثالثا فى الواحد * همز ابرى فى مثل كالقلائد

ومثل حبائر فيما ذكر حزائب الا أنه حذف فى حزائب مع الزائد الثانى وهو التحتية الهاء (قوله وان حذفت الاول) أى الزائد الاول من كل منهما (قوله وبالفعالى) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعالى بفتحها (قوله علق) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للالحاق بجعفر (قوله ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم (قوله لا لانثى أفعل) كان الاولى يقول لانثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كبهمى لنبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهمى خرج بقوله وصفا (قوله وصفا لانثى) كان عليه أن يقول لانثى غير افعل ليخرج نحو حمراء اذ لا يقال فيه حمار

(وبالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا) أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالى بالكسر والفعالى بالفتح ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان فى أنواع * الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى والثانى فعلى اسما نحو علق وعلاق وعلاق والثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفار وذفارى والرابع فعلى وصفا لانثى أفعل نحو حبلى وحبال وحبالى والخامس فعلاء وصفا لانثى

ولا حمارى كما فى المرادى وقد يجاب بانه حذف من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله فى جمع مهرى) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل المهرى بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله ولا يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قرى قمار وقمارى مثلا (قوله حذرية) بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسور فتحتيه مخففة وهى القطعة الغليظة من الارض والاكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال فى القاموس السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره باخبث الغيلان (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصريح (قوله والمأقى) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الانف ويقال له الموق والماق وأماطرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ قال فى المصباح قال ابن القطاع مأقى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء فى آخره للالحاق (قوله من نحو حبنطى الخ) تبع الشارح ابن الناظم فى انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة وتبع المرادى فى انفراد فعالى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أى بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أى بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه يختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت مامر عن ابن الناظم لابيه فى التسهيل (قوله حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباطى اه تصريح وفى زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بالف بعدها (قوله وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دمامينى (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دمامينى (قوله وقهوباة) بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو دمامينى (قوله وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش أى فى سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة مايلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة وأول زائديه النون تصريح (قوله وكيكة) بكافين بينهما تحتية (قوله فى نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع دمامينى (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لازوجة له ولازوج لها دمامينى (قوله وطاهر) بطاء مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع فى النسخة الواقعة للدمامينى من التسهيل فقال يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع تيس وهو الذكر من الظبى والمعزا واذا اتى عليه سنة تياسى بالف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم اقف على ذلك اه ملخصا والذى رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا شياه رآسى والشاة الرئيس التى اصيب راسها اه ولا يبعد ان الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك ان صاحب القاموس لم يذكر شواهى وتياسى فى جمع شاة وتيس وذكر مانصه وشاة رئيس اصيب راسها من غنم رآسى اه (قوله وفى غير يتيم) اى وان فعالى بضم الفاء فى غير يتيم من نحو قديم واسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا فى قديم واسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء وانما استثنى يتيما لانهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء (قوله وفى غير

نحو عذراء وعذار وعذارى وهذه كلها مقيسة كما أشار اليه بقوله والقيس اتبعا الافعلاء وصفا لانثى نحو عذراء فان الفعالى والفعالى غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفى شرح الكافية ويشتركان أيضا فى جمع مهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما وينفرد الفعالى بالكسر فى نحو حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى وفيما حذف أول زائديه من نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة وهى البيضة وينفرد فعالى بالفتح فى وصف على فعلان نحو سكران وغضبان وعلى فعلى نحو سكرى وغضبى ويحفظ فى نحو حبط ويتيم وأيم وطاهر وشاة ورئيس وهى التى أصيب رأسها

*واعلم أن فعالى بضم الفاء فى جمع نحو سكران وسكرى راجح على فعالى

بفتحها وفى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عنه وفى غير

ذلك مستغنى عنه * ﴿تنبيهات﴾ الاول انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى من نحو حذرية وما بعده لانه مستفاد من قوله بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسيأتي بيانه ولكنه أخل بفعالى بضم الفاء فلم يذكره * الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء أيضا صحارى وعذارى بالتشديد وسيأتي * الثالث فعالى بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا لا يقاس عليه لان وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب لاالف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها وبقلب ألف التأنيث وهي الثانية في نحو صحراء ياء وتدغم

ذلك مستغنى عنه) أي وان فعالى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح الفاء نحو حباطى وبتامى وأيامى (قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى) أي بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما ينفرد به فعالى بفتحها (قوله لان وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الأصل (قوله فعلال) هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لان همزة التأنيث لا تقابل باللام لانها زائدة ولانه لا يوافق قوله بعد وبقلب ألف التأنيث الخ ولو قال لان وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء بقلب الالف الاولى ياء الخ لاصاب (قوله ومن حذف الاولى الخ) كان تخصيص الفتح بحذف الاولى لان الثانية محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها سم (قوله لغير ذي نسب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا كعلباء وقوباء وحولايا وكرسي أو فيه نسب غير مجدد أي غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالمنسي فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهري كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بان مقتضى كلامه أن نحو كرسي فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيخنا والبعض الجواب بان قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسي الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن الياء في أناسي ليست بدلا وأن أناسي جمع أنسي وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسي في معنى انسان كما قالوا بختي وقمري وبختاني وقماري وكانه يشير الى تناسي النسب في ذلك كما يعلم من قوله في معنى انسان فتأمل سندوبي (قوله فجمع انسان لا انسي) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الانس لا فعالى قال الشيخ خالد ولو كان أناسي جمع أنسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف نسان فيها ومن العرب من يقول اناسين وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل قال الجوهري تزعم الاعراب أنها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسيا) أي اذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالمنسي أي اذا لوحظ في بعض الاحيان (قوله وحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدماميني اسم موضع قال في القاموس قرية من عمل النهر وان (قوله وأنه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادي (قوله وانسان وظربان) أي على القول بان أناسي وظرابي ليس أصلهما أناسين وظرابين (قوله والمزيد فيه) أي والثلاثي المزيد فيه وقوله غير الملحق بكسر الحاء أي غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق واخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن

الاولى فيها ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الاولى قال الصحاوي بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين (واجعل فعالى لغير ذي نسب * جدد كالكرسي تتبع العرب) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب نحو كرسي وكراسي وكركي وكراكي واحترز بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو تركي فلا يقال فيه تراكي وأما اناسي فجمع انسان لا انسي وأصله أناسين فابدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابي وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها ﴿تنبيهات﴾ الاول قد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي افاعل ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم في مهري مهاري وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل * الثاني ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحولايا وأنه يحفظ في نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان * الثالث هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجملة الابنية الموضوعة للكثرة

منها احد وعشرون بناء وازاد فى الكافية أربعة أبنية فعالى وفعيل وفعال وفعلى أما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجح على فعالى بالفتح فى هذين الوصفين واما فعيل وفعال بضم الفاء نحو عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح وقال فى التسهيل الاصح (١٠٧) أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع فان ذكر فعيل

أفاعل ويظهر لى أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب فى مفردات الجموع السابقة والا فنهما زيادتا للالحاق كجوهر وملق فافهم (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرد الخ (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل وأحمال ور بما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها كذا فى المصباح (قوله فان ذكر فعيل) أى ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله فى التسهيل بجميعة فتيل بتأنيثه والحاصل أن المصنف مشى فى التسهيل على التفصيل المقابل للقول بان فعيلا اسم جمع مطلقا قال المرادى وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا (قوله كما سيأتى بيانه) أى فى الخاتمة (قوله جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف (قوله و بفعالل وشبهه الخ) أى على التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد نحو بزجمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصيرف وأصبع والخماسى كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسى كقبعثرى ومستخرج والسباعى كاستخراج (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعى المجرد لا يحذف منه شئ كجعفر وجعافر والخماسى المجرد يحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التى تزاد كنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازدق وفرازدون فرازق وأما الرباعى والخماسى المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومتدرج وقبعثرى دحارج وقباعث الا اذا كان زائد الرباعى المزيد فيه لينا قبل الآخر رابعا فيثبت فتقول فى جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافر وقراطيس بكسر الواو والالف ياء وقناديل كما سيأتى ذلك كله (قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما يجمع على فعائل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانهما وا كانا مما مضى لكنهما استقر تكسيرهما على هذا البناء لان فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وان كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها و بدليل قوله جمع على شبه فعالل فان الذى يجمع على شبهه انما هو الثلاثى المزيد فيه (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير (قوله و زبرج) بزاى مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة (قوله و برثن) بموحدة مضمونة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون قال فى القاموس الكف مع الاصابع ومخلب الاسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان وقبيلة اه ومامر من أنه بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به زكريا و بهامش فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضى اللسان كما فى القاموس (قوله وحجدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة بجعفر هو القصير كما فى القاموس و بجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما فى الصحاح

فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه وأما فعلى فلم يسمع جمعا الا فى حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعى الحجلى لغة فى الحجل وذهب الاخفش الى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى أن كل ماله واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير وليس بصحيح (و بفعالل وشبهه انطقا * فى جمع ما فوق الثلاثة ارتقى) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة وان خالفه فى الوزن نحو مفاعل وفياعل أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد الا

ما أخرجه بقوله (من غير ما مضى) أى وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحو هما مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى وما زاد عليه أما الرباعى فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر و زبرج وزبارج و برثن وبراثن وسبطر وسباطر وجحدب وجحادب وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق

نحو جوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلق وعلاق أم لغيره نحو أصبع وصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلالم مالم يكن مما تقدم استثناؤه واما الخماسى فهو أيضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار اليه بقوله (ومن خماسى * جرد الاخر انف بالقياس) الآخر مفعول مقدم لانف ومن خماسى متعلق بانف وكذلك بالقياس أى انف الآخر أى احذفه من الخماسى المجرد عند

وغيره وبجيم مضمونة وخاء معجمة ساكنه ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الاسد كما فى القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة فى هذه الامثلة للالحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبيه فعالل الا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اه سم أى لم ينظر الى كون الزيادة للالحاق وانما نظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المحتال فى الامور قاموس (قوله وعلق وعلاق) فى ذكر هذا نظر وان أقروه لانه من جملة مامضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالى بكسر اللام والفعالى بفتحها (قوله نحو أصبع الخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعالم (قوله مما تقدم استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن خماسى) اعلم أن الرباعى المجرد لما لم يحتج فى جمعه على فعالل الى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسى المجرد الى حذف ذكره فى قوله ومن خماسى الى آخر البيت ولما احتاج المزيد من الرباعى والخماسى الى ذلك أشار اليه بقوله وزائد العادى الرباعى ألخ وذكر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتا الخ ثم ذكر بعد ذلك الاولى بالحذف من الزوائد أفاده سم (قوله وفى فرزدق) اسم جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوى (قوله وفى خورنق خوارن) كذا فى النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما فى ابن الناظم وشرح التوضيح لان واو خورنق مزيدة للالحاق كما قدمه والكلام فى خماسى الاصول والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما فى زكريا نقلا عن الجوهرى (قوله قد يحذف) أشار بقد الى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح (قوله فان النون) أى من حيث هى لا فى المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تبين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم اه تصريح والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما فى القاموس (قوله لان ألف الجمع تحل محله) أى فيكون كالحذف لعوض (قوله وأما الخماسى بزيادة) لم يرد به الخماسى الاصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه بدليل أمثلته فان مدحرج رباعى مزيد ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار اليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها سم (قوله سبطرى) مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والابل أسرعت والبلاد استقامت قاموس (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس هو الاسد والرجل الشديد والذكر يا هو العدد الكثير واسم من أسماء الاسد اه وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الاسد وتبعه البعض والذى فى زكريا لفظ الاسد كما ذكرنا (قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كامثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصلى كقبعثرى فالمراد بالرباعى هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بان كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف اليه (قوله مالم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه الى تكلف تقدير مضاف أى ذا لين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير

جمعه قياسا لتتوه بل بذلك الى بناء فعالل فتقول فى سفرجل سفارج وفى فرزدق فرازد وفى خورنق خوارن ثم ان كان رابع الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس والى ذلك الاشارة بقوله (والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون مابه تم العدد)

أى دون الخامس مثال مارابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق فان النون من حروف الزيادة ومثال مارابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق لكن خوارن وفرازد أجود وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا الا الخامس وخوارق وفرازق غلط وأجاز الكوفيون والاخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لان ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق وأما الخماسى بزيادة فانه يحذف زائده آخرا

كان أو غير آخر نحو سبطرى وسباطر وفدوكس وفداكس ومدحرج ودحارج كما أشار اليه بقوله (وزائد العادى الرباعى احذفه) أى احذف زائد مجاوز الرباعى (ما * لم يك لينا ثره اللذ خثما) اللذ لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما وأثره ظرف

رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط فى العمدة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور لا مصاوير وأغفل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا أخرج العارض كجريل تصغير جرول اه ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه وأنت خبير بان قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لانه ليس لينا لتحركه كما يصرح به اخراج الشارح به نحو كنهور وهبيخ وحينئذ فلا حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجيم وراء ثم لام لجعفر الارض ذات الحجارة قاله فى القاموس (قوله هو الخبر) أى وجملة المبتدا والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة (قوله زائد الخماسى) أى الذى هو رباعى الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أى بقلب كل من الواو والالف ياء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح (قوله الزائد وخامس الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن خماسى الخ وانظر هل يأتى هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الاتيان فليراجع قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسى فى قول المصنف ومن خماسى قيده بقوله جرد ونحو قبعثرى غير مجرد الا أن يراد العلم بطريق المقايسة (قوله غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما فى القاموس (قوله وفردوس) هو بستان يجمع ما فى البساتين قاموس (قوله نحو كنهور) كسفرجل المتراكم من السحاب والضخم من الرجال قاله فى القاموس (قوله وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام الممتلئ (قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بانه يقتضى أن نحو مختار ومنقاد داخل فى قوله العادى الرباعى وليس كذلك لانه من الثلاثى المزيد المشار اليه بقول المصنف الآتى والسين والتاء الخ لا من العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعى الاصول أو خماسيها فكان الاولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادى (قوله لما سبق) قال سم انظر فى أى موضع سبق اه قال شيخنا وأقره البعض فكان ينبغى للشارح أن يقول لما سيأتى لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار اليه بقوله الآتى والسين والتا الخ اه وأنت خبير بانه لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتى لان المبين بقول المصنف والسين والتا الخ انما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزيد وكلام الشارح الان فى حذف ألف مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتى من حذف الزائد فتدبر (قوله والسين والتا الخ) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لان مستدعيا كذلك لان أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحينئذ ففى قول الشارح يعنى نظر لان ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعى والخماسى المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها فكان الاولى اسقاط يعنى ولهذا قال المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يخل الخ وقد يجاب بان تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة (قوله اذ بينا الجمع الخ) حذف من التعليل شيأ لم من قوله والميم أولى من سواه بالبقاء والاصل اذ بيناء الجمع بقاؤهما معا يخل وبقاء أحدهما مع حذف الاخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما أورد على التعليل من أن دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء احداهما بان يقال سداع أو تداع (قوله ما يخل بقاؤه الخ) بان يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما فى العدة والهيئة (قوله بمثالى الجمع) كأنه أراد مثالى الجمع وما شابههما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن بدليل الامثلة التى ذكرها فان نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل سم

على فعاليل ونحوه نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول فيه قباعث وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كما مثل وما قبله حركة غير مجانسة نحو غرنيق وفردوس فتقول فيهما غرانيق وفراديس وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو كنهور وهبيخ فان حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف فتقول كناهر وهباخ لان حرف العلة حينئذ ليس حرف لين وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد فانه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الالف ياء لانها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل فيقال مخاتر ومناقد لما سبق (والسين والتاء من كمستدع أزل اذ بينا الجمع بقاهما مخل)

يعنى أنه اذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالى الجمع وهما فعالل وفعاليل توصل اليهما بحذفه فان تأتى أحد المثالين بحذف بعض وابقاء بعض

أبقى ماله مزية فى المعنى أو اللفظ فتقول فى مستدع مداع بحذف السين والتاء معالان بقاءهما يخل ببنية الجمع وأبقيت الميم لأن لها مزية فى المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالاسماء بخلافهما فانهما يزادان فى الاسماء والافعال وكذلك تقول فى استخراج تخاريج فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها مزية فى اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظير

لان تفاعيل موجود فى الكلام كتماثيل بخلاف السين فانها لا تزاد وحدها فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لانه ليس فى الكلام مفاعيل ومن المزية اللفظية أيضا قولك فى جمع مرمريس مرار يس بحذف الميم وابقاء الراء لان ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا فى الاصل ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لاوهم كون الاسم رباعيا فى الاصل وانه فعالل لا فعافيل (والميم أولى من سواه بالبقا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة وهذا لا خلاف فيه اذا كان ثانى الزائدين غير ملحق كنون منطلق فتقول فى جمعه مطالق بحذف النون وابقاء الميم أما اذا كان ثانى الزائدين ملحقا كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه فيقال مقاعس وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لانه يضاهى الاصل فيقال قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرة وهى لمعنى هنا يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء ﴿تنبيه﴾ لا يعنى بالاولوية هنا رجحان أحد الامرين مع جواز هما لان ابقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (والهمز واليا مثله) أى مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء (ان سبقا) أى تصدرا

(قوله أبقى ماله مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الاصول وهى كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدى الى مثال غير موجود وأن لا يؤدى حذفه الى حذف الآخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما فى التسهيل (قوله فى مستدع) أى فى جمع مستدع (قوله لمعنى مختص بالاسماء) لانها تدل على اسم فاعل سم أى أو اسم مفعول (قوله فى استخراج) أى فى جمع استخراج علما لان المصدر لا يجمع (قوله على سينه) متعلق بتؤثر (قوله مرمريس) من أوصاف الداهية يقال داهية مرمريس أى شديدة والمرمريس الاملس أيضا قاله الجوهرى ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين فهو ثلاثى الاصول مزيد فيه كما ذكره الشارح (قوله مرار يس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعا انما هو فى غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعضرفوط فيحذف مع الاخير نحو قراطب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهى الداهية فالميم والراء الثانيتان زائدتان فيقال مرار يس بابقاء الياء وان كانت غير رابعة فى مرمريس ولا يجوز أن يجرى مجرى قرطبوس وعضرفوط بان يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتى للشارح فى حيزبون فاعرفه وقوله كقرطبوس الذى فى القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة اه وبه يعلم ما فى كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة ينسبه بها أصابع الجوارى كما فى القاموس (قوله لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين المكررين فاصل احتملت اصالتهما كمراميس بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كمرار يس فانه يحكم بزيادة احدهما (قوله فتقول فى جمعه مطالق) هل يقال فى مصطفى ومحتفظ مصافى ومحافظ سم (قوله أما اذا كان ثانى الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة والا فالسين فى مقعنسس ليس ثانى زائدين بل ثالث زوائد وهى الميم والنون وأحد السينين (قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضى تقييد الملحق بكونه ضعف أصلى وعبارته والمبرد يقول فى جمع مقعنسس قعاسس فيراعى الاصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لانه وان كان زائدا هو ضعف حرف أصلى والزائد اذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بما للاصلى كما سيأتى فى التصريف فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اه (قوله مقعنسس) أى متأخرا الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب جوهرى (قوله فيقال قعاسس) كذا فى بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الاشهر وفى بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف (قوله لا يعنى بالاولوية) أى فى قوله والميم أولى من سواه بالبقاء وقال السندوبى فى كلام المصنف على حد قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحر من الشتاء اه وقد قيل فى نحو الاية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أى الامل بالاولى

كما فى ألندد و يلندد فتقول فى جمعهما ألادو يلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا ﴿تنبيه﴾ ابقاء اليم والياء والهمزة فى المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون) وعيطموس (فهو حكم حتما) (١١١) فتقول حزابين وعطاميس

هنا واجب (قوله كما فى الندد و يلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونهما واهمال دالهما وهما بمعنى الالد أى الشديد الخصومة كما فى الصحاح (قوله ألادو يلاد) والاصل ألادد ويلادد فادغم أحد المثلين فى الاخر (قوله فى موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التكلم فى الهمزة والغيبة فى الياء (قوله بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالاثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون فى الاثناء قد تدل على المطاوعة كما فى منكسر ومنهشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهى التصدر لان المعنوية أقوى فهى أحق بالاعتبار. تى وجدت (قوله ما كحيزبون) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاى مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال فى القاموس التامة الخلق من الابل أو المرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر (قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلة فى قوله مالم يك لينا اثره اللذختما (قوله مافعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء) لانك لو حذفت الواو قلت حيازين بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج الى أن تحذف الياء أيضا و يقال حزابن (قوله لانها ليست فى موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادى لان بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندى الخ) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس هو السريع فى أموره أو الشديد والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس الغليظ من كل شئ و يضم وشجر من العضاه له شوك واحده بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغازاهسم ﴿فائدة﴾ لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون و يستثنى مفعل للمؤنث نحو مرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد ومثل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ فى العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار ومناقد (قوله يجوز تعويض ياء الخ) أى أن لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما فى لغاغير جمع لغاغيزى فانه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح فى التصغير (قوله فى مماثل مفاعل الخ) المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن والاجفافر على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدى الى التقاء مثلين كقوله * اللابسات من الحرير جلاببا * فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه الا للمضطر لمثله دماميني (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معاذر (قوله مفاتيح الغيب) لانه جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ فلا يقال فى ضارب ضوارب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب

بحذف الياء وابقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ماقبلها وانما أوثرت ألواو بالبقاء فى ذلك لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لانها ليست فى موضع يؤمنها من الحذف (وخيروا فى زائدى سرندى) وهما النون والالف (وكل ماضاهاه) أى شابهه فى تضمن زيادتين لالحاق الثلاثى بالخماسى (كالعلندى) والجبنطى والعفرنى فلك أن تحذف ماقبل الالف وتبقى الالف فتقلب ياء فتقول سراد وعلاد وحباط وعفار ولك عكسه فتقول سراند وعلاند وحبانط وعفارن وانما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيدا معا لالحاق الثلاثى بالخماسى فلا

مزية لاحدهما على الآخر ﴿خاتمة﴾ تتضمن مسائل الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا فتقول فى سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى * الثانية أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جعافر جعافير وفى عصافير عصافر وهذا عندهم جائز فى الكلام وجعلوا من الاول ولو ألقى معاذيره ومن الثانى وعنده مفاتح الغيب ووافقهم فى التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله

سوابيغ بيض لا يخرقها النبل * ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة * الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع كما تدعو الى تثنية فكما يقال في جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال في جماعات جمالات واذا قصد تكسير مكسر نظر الى ما يشاكله من الاحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم في أعبد أعابد وفي أسلحة أسالح وفي أقوال أقاويل شبهوها باسود وأساود وأجردة وأجارد وأعاصير وقالوا في مصران مصارين وفي غربان غرابين

تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لانه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون أو بالالف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف * الرابعة اذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من اسماء مالا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال في جمع ذي القعدة ذوات القعدة وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى والفرق بينهما أن ثاني الجزأين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره فقس توصل الى ذلك بأن يضاف اليه ذو مجموعا فيقال هم ذو وبرق نحره وفي التثنية هما ذوا برق نحره ويساوي الجملة في هذا المركب دون اضافة على الصحيح فيقال هذان ذوا سيبويه وهؤلاء ذو وسيبويه وهما ذوا معد يكرب وهم ذوو معد يكرب وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حده اذا ثنيا أو جمعا فيقال في تثنية زيدين مسمى بهما هذان زوا زيدين كما يقال في تثنية كلبتي الحداد هاتان ذواتا كلبتين ويقال في الجمع ذو و زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا

دواتيق وطوابيق وخواتيم افاده الدماميني ولك أن تعمم وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذي قلته فتأمل (قوله سوابيغ) جمع سابغة وهي الدرع الواسعة دماميني (قوله لا يجوز الا للضرورة) والمعاذير والمفاتيح في الآيتين جمع معذار ومفتح دماميني (قوله جمالات) ظاهره أنه جمع جمال وقال الفارضي قالوا في جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسر الخ) ظاهره ان جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حيان ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف في جمع القلة فالاكثرون أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اه دماميني وجمع الكثرة في أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذي لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أولا فان اختلفت فالجمهور على عدم اطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرماني وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأرهاط كذا في الهمع * فائدة * قال الجاربردي في شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة الا مجازا انتهى (قوله الى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وان خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود (قوله وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه أن أجردة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله واعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الارض كالعمود نحو السماء أو التي فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير كأمير المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله الى ما يشاكله (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين قال الدماميني فما كان موازنا لشيء من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اه والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما في العدة والهيئة وان خالفهما في الوزن الاصطلاحي بدليل تمثيله بنواكس وحدائد وصواحب (قوله في حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذواوابن) لم يقل أو أخ كما في التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمي جنس باخي كذا القيل في جمع مالا يعقل أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس بقرينة التقسيم الى علم جنس وعلم غير جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذو وبرق نحره أي أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المزجي وأما الاضافي فيثنى ويكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظ فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون (قوله بالمثنى والمجموع على حده) أي مسمى بهما (قوله وعلى هذا

فقس * الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين معنوى ولفظى اما المعنوى فهو ان الاسم الدال على أكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه واما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيها اعتبار الفردية فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل * والثانى هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط * والثالث هو اسم الجنس الجمعى ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمرة وجوز وجوزة وكلم وكلمة وربما عكس نحو الكمء والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومى وزنج وزنجى أما اسم الجنس الافرادى نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دالا على أكثر من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة وأما اللفظى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو أبابيل وعباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا ان اعرابا على وزن غالب لان أفعالا نادر فى المفردات كقولهم برمة أعشار هذا مذهب بعض النحويين وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع و يجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر فى الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب

فقس) فيقال فى تثنية الجمع مسمى به هذان دوازيدين وفى جمعه هؤلاء دو وزيدين (قوله اما ان يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة الى لفظ مجموع ولهذا اسقطه المرادى وابن الناظم بل هو مضر لايهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع فى تعريف الجمع بان ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف فى التسهيل فى تعريف الجمع مانصه الجمع جعل الاسم القابل دليل مافوق اثنين وقوله فى شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء الجموع ونحوها وقوله فى التثنية ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بان المراد بالوضع فى التعريف الوضع النوعى وهو حاصل من الوضع كما بيناه فى محله (قوله ملغى فيها اعتبار الفردية) أى غير منظور فى وضعه الى الفرد كما بسطناه فى مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فاكثر فى استعماله فكان الأولى أن يقول معتبرا فى استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فاكثر ويرد ايضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بان المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بان الاخراج انما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كابابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ابيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ابال كدينار وفسر فى القاموس الأربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالبا التقدير وتكون التاء فى الواحد غالبا نحو تمر الخ وانما حذفه للعلم به من السياق (قوله و بعضهم يقول للواحد كمأة الخ) هذا القول فى جبأة وجبء أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالبا (قوله نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعى واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دالا على أكثر من اثنين) أى ولا على اثنين وانما اقتصر على نفى الدلالة على أكثر لانه المعتبر فى اسم الجنس الجمعى (قوله وعباديد) قال فى القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل جهة والآكام والطرف البعيدة (قوله برمة أعشار) أى مكسرة قطعا (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لاجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دماميني قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جر خضر وقيل اسم جنس جمعى لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فان وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أى بحذف ياء النسب لان تمييز الجمع بحذف ياء النسب التى فى واحده منه ولهذا قال

يخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا فان ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تأنيثه فهو جمع نحو تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تأنيثهما والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما ان يوافق

أوزان الجموع الماضية أولا فان وافقها فهو جمع مالم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزى بانه اسم جمع لغاز لانه يساوى الواحد في التذكير وحكم أيضا على ركاب بانه اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابى والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتى في بابه وان خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لابى الحسن والله أعلم

﴿ التصغير ﴾ انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد وحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتى ذكرها (فعيلا جعل الثلاثى اذا * صغرته نحو) فليس في تصغير

المرادى بنزع ياء النسب وكذا يقال في قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم في هذا بأن يقال المراد أو يحذف تاء التأنيث غالبا واثباتها قليلا كما في كمأة وجبأة على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بان لم يميز من واحده بما ذكر (قوله مالم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه) أى دون قبح وانما قلنا دون قبح لان الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزى) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاى مخففة وتشديد الياء وأصله غزيو على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزيا الا أن الجوهرى ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغز امثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق اه وقال في القاموس في مادته والغزى كغنى اسم جمع اه وهو صريح في موافقة كلام الشارح وكلام الجوهرى يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اه عبد القادر (قوله خلافا لابى الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لاوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب واذا عرفا عرف الجمع مرادى

﴿ التصغير ﴾

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتى بيانه تصريح (قوله من واد واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بانه انما ينتج ذكر أحدهما عقب الاخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعا من التصغير فتقديمه أولى (قوله اذا صغرته) أى أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أى برد الالف الى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ومثله فتى في فتى (قوله دنينيرا) أى برد الياء الى أصلها وهو النون اذ أصله دنار كما يأتى (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا في التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ماقبل الياء على ماقبل الالف اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع في اللين واقربيتها اليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ماقبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول ان الحركة زالت وجاء غيرها أو الاصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن اياز بالاول اه سيوطى ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلى اه تصريح وسيأتى بسط كلام السهيلى قال المرادى وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسيأتى في الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله مافى الهمع عن البصريين من جواز كسر الأول في تصغير ماثانيه ياء كبيت وشيخ وميت الا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أى الثانى قال في

فلس ونحو (قذى) و (فعيعل مع فعيعيل لما * فاق) الثلاثى

التسهيل

(كجعل درهم دريهما) وجعل دينار دنينيرا * والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده فان كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء

التسهيل بحذف لها أى لاجل تلك الياء أول ياءين وليا ها فيقال فى تصغير على على بحذف أول الياءين اللتين وليتاها وبقلب ياء ما وليها من واو وجوبا ان سكنت فيقال فى تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال فى تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال فى تصغير دلو دلى واختيارا ان تحركت لفظا فى أفراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن يقال فى تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الافراد والتكسير وهو جداول فان كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال فى تصغير كروان كريين وان تحركت فى الافراد والتكسير وهو كراوين اه بزيادة من الدمامينى وانظره (قوله فالامثلة ثلاثة) ان كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان زعمه البعض قال فى التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه * وفى النكت أن هذه الاوزان فى المثنى والجمع والمركب والمزجى والعدد راجعة الى ماقبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الاشياء الثمانية الاتية فى قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله فلا يصغر الفعل) وكذا الاسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لان شرط عملها عدم تصغيرها كما مر (قوله لان التصغير وصف فى المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التعجب) فى قوله * يا أميلح غزلانا شدن لنا * وجوز بعضهم القياس عليه كما فى الهمع (قوله وأن يكون متمكنا) عبارته فى شرحه على التوضيح وان يكون غير متوغل فى شبه الحرف اه وهى المناسبة لما يأتى من جواز تصغير المركب العددى كخمسة عشر فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كمتى وأين قال فى الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لان المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس اياه ولا عندو بين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والاسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغيرها اه مع زيادة من الشاطبى قال سم يؤخذ من كلام الشاطبى أن أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذى سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير اه دمامينى (قوله ولا الاسماء المعظمة) كاسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اه فارضى لان تصغيرها ينافى تعظيمها والمراد بالاسماء المعظمة مرادا بها مسمياتها العظيمة وان اريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبى (قوله خاليا من صيغ التصغير) بان لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الاصل ولا فى الحال فخرج نحو الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو رجيل وزييد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بان لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس الذى تضرب حمرته الى سواد (قوله والكعيت) بالعين المهملة كما فى القاموس وغيره ومافى النسخ من رسمه بالفاء تصحيف (قوله وهو البلبل) أى الطائر المعروف وفى أكثر النسخ البليد وهو تحريف والصواب الذى فى القاموس وغيره هو الاول (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيلى انه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه الا مبيطرون لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه تصريح ويؤخذ منه عدم جواز

فالامثلة ثلاثة فعيل نحو فليس وفعيعل نحو درهم وفعيعيل نحو دينير ﴿تنبيهات﴾ الاول للمصغر شروط أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف فى المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وأن يكون متمكنا فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات كما سيأتى وان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكعيت وهو البلبل ولا نحو مبيطر

ومهيمن * الثانى وزن المصغر بهذه الامثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ بتقليل الابنية وليس جاريا على اصطلاح التصريف ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل * الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع تصغير مايتوهم أنه كبير نحو جبيل وتحقير مايتوهم أنه عظيم نحو سبيع وتقليل مايتوهم أنه كثير نحو دريهمات وتقريب مايتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وفويق هذا ودون ذا واصيغر منك وزاد الكوفيون معنى خامسا (١١٦) وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود كنيف ملىء علما وقول بعض العرب أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب وقوله وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل وقوله فويق جبيل شامخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا ورد البصريون ذلك بالتأويل الى تصغير التحقير ونحوه (ومابه) من الحذف (لمنتهى الجمع وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به الى امثلة التصغير صل) وللحاذف هنا من ترجيح وتخيير ماله هناك فتقول فى تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس أو فريزق بحذف الرابع لماسبق فى قوله والرابع الشبيه بالمزيد الخ وتقول فى سبطرى سبيطر وفى فدوكس فديكس وفى مدحرج دحيرج وتقول فى عصفور

تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة فى باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماميني صرح فى باب اعراب المثنى والمجموع بان تكسير المصغر كرجيل متعذر (قوله ومهيمن) اسم فاعل هيمن اذا كان رقيبا على الشىء ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشىء (قوله مجرد اللفظ) أى من غير نظر الى مقابلة أصلى باصلى وزائد بمثله (قوله أنه كبير) أى ذاتا وقوله أنه عظيم أى رتبة (قوله وتقليل مايتوهم) أى تقليل عدد مايتوهم (قوله زمنا) كما فى المثالين الاولين أو محلا كما فى المثالين التاليين لهما أو قدرا كما فى المثال الاخير (قوله وزاد الكوفيون الخ) وفى الفارضى زيادة التعجب كيا بنى والترحم كمسيكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما فى القاموس وعاء أداة الراعى أو وعاء اسفاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه (قوله أنا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للابل الجربى لتحتك به والمحكك بفتح الكاف الاولى مشددة هو الذى كثر الاحتكاك به أى أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الابل الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب اذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى اليها وانما كان التصغير فى ذلك للتعظيم لان المقام للمدح (قوله دويهية الخ) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن الموت بها (قوله الى تصغير التحقير) أى كما فى دويهية ايذانا بان حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهى وقوله ونحوه أى كتصغير مايتوهم أنه كبير الذات كما فى جبيل ايذانا بان الجبل دقيق العرض وان كان عاليا شاق المصعد وكما فى كنيف وجذيل وعذيق ايذانا بان كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجيح) أى تعيين لما مر فى التكسير وذلك كما فى مستدع وقوله وتخيير أى بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما فى فرزدق أو متساويين كما فى سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح مايشمل التعيين والاحسنية وبالتخيير التخيير بين أمرين متساويين فى الجواز (قوله فتقول فى تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير سفرجل سفيرج لماسبق فى قوله ومن خماسى جرد الخ وتقول فى تصغير فرزدق الخ لتتم الاقسام (قوله فريزد بحذف الخامس) أى وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لانه بذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى الخ فتنبه (قوله لماسبق فى قوله الخ) راجع لجميع ماذكره من سبطرى الى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتى هنا خلاف المبرد المتقدم (قوله أوسريد وعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد

وفرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق عصيفير وفريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق وتقول فى كسرة قبعثر قبيعث لماسبق فى قوله وزائد العادى الرباعى احذفه الخ وتقول فى مستدع مديع وفى استخراج تخريج لماسبق فى قوله والسين والتاء من كمستدع ازل الخ وتقول فى منطلق ومقعنسس مطيلق ومقيعس وفى ألندد وبلندد أليلد وبليد بالادغام لماسبق فى قوله والميم اولى من سواه بالبقا الخ وتقول فى حيزبون وعيطموس حزيبن وعطيميس بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر وتقول فى سرندى وعلندى سريندر وعليند أوسريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق * (تنبيه) * يستثنى من ذلك

كسرة ولم تصحح ويفتح ماقبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق لاتبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلت اعلال قاض تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعى والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران سم (قوله بعد ار بعة أحرف فصاعدا) انما قيد بذلك لانه الذى يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وان كان لا يحذف منه أيضا الالف والنون عند تصغيره (قوله قوله فانهن لا يحذفن فى التصغير) فتقول دحيرجة وقويعصاء ولويذعى وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر (قوله ولا يعتد بهن) بل يتركن على حالهن فى التكبير ويصغر ماقبلهن كما يصغر غير متم بهن سم (قوله كما سيأتى) فى قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله على الوجهين) أى التعويض وعدمه (قوله قال فى التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها أو وجودما انقلبت عنه فى المكبر (قوله قوله من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى) أى ومن نحو لغيغيز فى تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره اذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحتج الى تعويض) بل التعويض غير ممكن وان أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد (قوله قولهم فى المغرب مغيربان) وقياسه مغيرب وفى العشاء عشيان وقياسه عشيه وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر لقول المصنف واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى قال الشارح فى الحال كسن أوفى الاصل كيد أوفى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سمى بثلاث يا آت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اه (قوله وفى عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف احدى الياءين من عشية لتوالى الامثال وادغام ياء التصغير فى الاخرى كذا فى الفارضى وغيره والاصل عشيية بثلاث يا آت ففعل مامر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث يا آت (قوله وفى انسان أنيسيان) بياء قبل الالف وقياسه أنيسين ان اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ماسيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون أنيسيان تصغير انسان لان أصله انسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين واذا صغر افعلان قيل أفيعلان وهو مبنى على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين أنه من الانس فوزنه فعلان أفاده الفارضى (قوله وفى بنون أبينون) وقياسه بنيون وفى ليلة ليبلية وقياسه ليلة وفى رجل رويجل وقياسه رجيل وفى صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبى أصيبية وقياسه صبية وفى غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام وقياسه غليمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لان المتن يقتضى أن مثل هذه الالفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضى أنه تصغير قياسى لمهمل والمناسب للمتن ما سيقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال فى قوله فهذه جموع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أى فمغيربان ومابعده كانه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وانسان وليلاة ورجاجل واصيبة وأغامة وأبنون (قوله على غير لفظ واحده) أى على غير مايقتضيه لفظ واحده من الجموع (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأرهاط ممنوع لان أفعالا غير مطرد فى فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ فى فرخ كما مر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه بواطل لانه من باب كاهل سم

ماء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا فانهن لا يحذفن فى التصغير ولا يعتد بهن كما سيأتى (وجائز تعويض ياقبل الطرف) من المحذوف (ان كان بعض الاسم فيهما) أى فى الجمع والتصغير (انحذف) وسواء فى ذلك ماحذف منه أصل نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج وفى تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيريج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق وفى تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله وجائز أن التعويض غير لازم ﴿تنبيه﴾ قال فى التسهيل وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر مالم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى فانه حذفت ألفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد (وحائد عن القياس كل ما خالف فى البابين) أى باب التكسير وباب التصغير (حكما رسما) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فما جاء حائدا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب مغيربان وفى العشاء عشيان وفى عشية عشيشية وفى

انسان وأنيسيان وفى بنون أبينون وفى ليلة ليلية رفى رجل رويجل وفى صبية أصيبية وفى غلمة أغيلمة فهذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ومما جاء حائدا عن القياس فى التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط وباطل وأباطيل

وحديث وأحاديث وكراع وأكارع وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس وذهب ابن جنى الى أن اللفظ يغير الى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى فى أباطيل أن الاسم غير الى ابطيل وأبطول ثم جمع (لتلو ياالتصغير من قبل علم * تأنيث أومدته) أى مده التأنيث (الفتح انحتم) يعنى أن الحرف الذى (١١٨) يعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهى التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذا ما قبل مدة التأنيث وهى الالف الممدودة التى قبل الهمزة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء

* تنبيهات * الاول أفهم كلامه أن الالف الممدودة فى نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التى انقلبت همزة وقدم تقدم بيان ذلك فى بابه ولذلك قال فى التسهيل أو ألف التأنيث أوالالف قبلها وأما قوله فى شرح الكافية فان اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كسميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم

* الثانى المراد بقوله من قبل علم التأنيث ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر على الاصل نحو دحرجة على

* الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعيلبك بفتح اللام (كذا الممدة أفعال سبق * أومد سكران ومابه التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أومد سكران ومابه التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول فى تصغير أجمال وفى تصغير سكران سكيران

(قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز وعجائز (قوله وذهب ابن جنى الخ) قال الفارضى وهو قريب من الاول (قوله الى هيئة أخرى) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا (قوله لتلو يا التصغير الخ) هذا النيت والذى بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الاشياء وزاد الشارح عجز المركب فانه بفتح التلو الذى قبله أيضا وتلو متعلق بانحتم ومن قبل الخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة (قوله أى مدة التأنيث) الاولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أى مدة علم التأنيث أى المدة التى قبله كما قاله سم لانه أدل على ان المدة ليست للتأنيث (قوله ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب انما يتأتى فى تصغير الثلاثى لا فى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة أوممدودة كعزهى وعلباء فيقال فى تصغيرهما عزيته وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء المنقلبة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم كلامه ان الالف الخ) أى لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضى المغايرة (قوله فى بابه) أى باب ألف التأنيث أى الباب الذى ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب مالا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك فى باب التأنيث بل فى مالا ينصرف (قوله أوالالف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى التلو الذى كان متصلا بعلم التأنيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء اذما آخر صدره ياء كمعديكرب لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره (قوله بعلبك) بفتح اللام ومعديكرب بسكون الياء كما مر (قوله أومد سكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الالف والنون المزيدتان جمع كثرة فان كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وان كان يجمع على عقابين بل يرد الى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب ذكره فى التسهيل (قوله ومابه التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال فى تصغيره سييفين (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرها عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فانه يكسر فى تصغيره ما قبل الالف قال الدماميني نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف احدى السينين وقلب الالف ياء وادغامها اه قال سم وانظر لم حذفت احدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اه أى كما قيل فى تصغير لغيزى لغيغيز (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه

لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين شذوذا صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين وسلطان وسليطين فانهما يجمعان على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وانسان فانهم قالوا فى جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان فان ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لانه الاكثر ﴿تنبيه﴾ أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بان يكون جمعا فشمل المفرد وفى بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعا أو مفردا فشمل الجمع ماذكر وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الا ما سمى به من الجمع لان أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات قال سيبويه فاذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما فتصغير افعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفيعال (١١٩) لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون

على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شئ ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك الا أنه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين) لان الالف والنون فيه شابها ألفى التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغير تصريح (قوله غرثان) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلثة وجمعه غرائى كسكارى من غرث كفرح جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غرائى وفتحها وان كان الضم أرجح لجوازهما فى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف و بالفعالى والفعالى جمعا الخ فاقتصار البعض على الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى بجمعه على فعالين (قوله فاذا حقرت أفعالا) أى صغرته (قوله فرقوا بينها) أى بين أفعال بفتح الهمزة و بين افعال أى بكسرها حيث صغروا الاول على أفيعال والثانى على افيعيل فقالوا فى تصغير أجمال أجيمال وفى تصغير اخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الا جمعا) أى فى الحال أو فى الاصل بان يكون علما منقولا من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله فاذا حقرت افعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه (قوله وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سملا خلق فهو ثوب أسمال كذا فى القاموس (قوله فان فرعنا على مذهب الخ) انما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا فى المفردات لان الاختلاف الذى سيذكره جار فى غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كاعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا فى المفردات فليس الا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله أنه) أى افعالا المفرد يصغر على أفيعال وهذا هو الراجح (قوله لان سيبويه قال الخ) انما يتجه هذا التعليل اذا كان تقييد أبى موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لافعال المسمى به كما أشرنا اليه آنفا أخذا باطلاق مفهوم تقييده بالجمع والا فقد يقال كلام سيبويه فى المفرد الذى كان فى الاصل جمعا كاجمال اسم رجل وكلام أبى موسى فى المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الاول على أفيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على أفيعال فتأمل (قوله وأيضا فان الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا (قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ)

أفعال الا جمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من أثبته فى المفردات فمقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفيعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف أفعال جمعا كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فان تصغيره

أعيشير وقال الشارح أو ألف أفعال جمعا وعلى هذا نبه بقوله سبق هذا لفظ فقيد وحمل كلام الناظم على التقييد وكانه جعل سبق قيد الافعال أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير وهو الجمع أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه وقال الشلوبين مشيرا الى قول أبى موسى هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لان قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به بل هو صلة ما ممدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير كذلك ما سبق مدة أفعال وأيضا فان الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه

(وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا كذا المزيد آخرا للنسب * وعجز المضاف والمركب وهكذا زيادتا فعلانا * من بعد أربع كزعفرانا وقدر انفصال مادل على * تثنية أو جمع تصحيح

جلا) يعنى لا يعتد فى التصغير بهذه الاشياء الثمانية بل تعد منفصلة أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ماقبلها كما يصغر غير متمم بها *الاول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء *الثانى تاء التأنيث نحو حنظلة *الثالث ياء النسب نحو عبقرى *الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس *الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك *السادس الالف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف

فصاعدا نحو زعفران وعبوثران واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما * السابع علامة التثنية نحو مسلمين * الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها فتقول فى تصغيرها حميراء حنيظلة وعبيقرى عبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات (تنبيهات) الاول هذا تقييد لاطلاق قوله ومابه لمنتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه * الثانى ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه فى نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذف الواو والالف والياء فيقول فى تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف فروقة فانه يقول فى تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الواو الالف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء فى جلولاء وأخويه فيقول فى تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالادغام مسويا بين ألف التأنيث وتائه لان ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث وحجة سيبويه أن

قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق ومابه لمنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل فى الجمع بحذف هذه الاشياء الثمانية لا فى التصغير فيرد عليه ان عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وانما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الاشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقدير التقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هى أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه فى الجمع فيعلم استثناؤه من قول المصنف السابق ومابه لمنتهى الجمع الخ فاشتثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ وعجز المضاف ليس حذفه فى الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتى الاول هذا تقييد الخ فيه نظر وكان الاولى أن يقول فيه تعييد فليتأمل اه وليس قوله وألف التأنيث الخ تكرارا مع قوله آنفا التالو بالتصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الخ لان ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه واخرج بقوله حيث مدا المقصورة لانها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف اذا وقعت خامسة فاكثر وتبقى اذا كانت رابعة لانها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير و بفتح ماقبلها لاجلها (قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتى فى الخاتمة أنه لا يقال فى تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتى وجهه و يحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه (قوله كما يصغر غير متمم بها) فلا يعتقد أن أبنية التصغير خرجت عن أصلها اه فارضى (قوله عبقرى) بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة الى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الاسنادى قال الفارضى لان الاسنادى كتابط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددى كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضى (قوله ومسيلمان ومسيلمين) كذا فى بعض النسخ واثبات الالف فى الاول يقتضى رفع المتعاطفات واثبات الياء فى الثانى يقتضى عدم رفعها كما أن رسم عبقرى بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضى عدم النصب و يمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجرى جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها فى الجر واجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الالف و يوافق هذا ما فى أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم ما فيه (قوله فى عدم الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط فى التصغير (قوله لان مذهبه فى نحو جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا (قوله حذف الواو والالف والياء) اعتدادا بالف التأنيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة فى نحو حبارى اذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فروقة) أى ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء اذ لو لم يعتد بالالف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الالف والواو ياء كما فى تصغير جلول و براكاء وقريث بلا ألف تأنيث (قوله ومذهب المبرد الخ) وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه فى عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله فى جلولاء وأخويه) مع قلب

لالف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالالف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من الغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها فانها كالف حبارى الاولى وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير واعلم أن تسوية الناظم متابعا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد

الواو والالف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الاولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذى ينبغى أنه متعلق بتقدير الانفصال يعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة فى غير ما ثالثه حرف مد لا مطلقا والا لم يحذف لاجلها حرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل (قوله فلا غنى الخ) الغاء اما فصيحة أى واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا فلا غنى الخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين (قوله ونحوها) أى نحو الواو فى جلولاء كالألف فى براكاء والياء فى قريثاء (قوله عند بقاء الثانية) بان يقال حبيرى بتخفيف الياء واثبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية الناظم الخ) أى حيث أطلق فى قوله

والف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

(قوله فى نحو ثلاثين علما أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييده بما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فانما تكون زيادته غير طارئة اذا كان علما بخلاف ما اذا لم يكن علما لان له حينئذ مفردا (قوله لان زيادته) هى علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طروّ الزيادة على كل (قوله زاد على أربعة) أى ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتى (قوله لن يثبتا) خبر المبتدا وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أى اذا كانت ألف التأنيث) أى المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكألف التأنيث المقصورة ألف الالحاق المقصورة كجبرى فتقول فى تصغيره حبيرى كقريقر والحبرى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبركات فهو منون وعن الجرمى أن ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف كذا فى الفارضى (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال فى التصريح فان قلت فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف اه وقد حرفه البعض ثم استشكله (قوله لانها لم يستقل النطق بها الخ) قال شيخنا لعله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدودة لانها الخ أى لانها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة (قوله فتقول فى نحو قرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع تصريح (قوله وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فالف فتحتية اسم موضع ورنه فعلعايا (قوله لغيغز) كذا بخط الشارح بلا باء قبل الزاى وفى بعض النسخ لغيغزيباء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس (قوله وبربدر) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الالف والياء لانهما زائدتان (قوله فان كانت خامسة الخ) أشار به الى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ (قوله وابقاء الف التأنيث) لانها بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبيرى) وهو أجود (قوله ومثله قريثا) يقتضى أن قريثا

ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه * الثالث اختلف أيضا فى نحو ثلاثين علما أو غير علم وفى نحو جدارين وظريفين وظريفات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد فمذهب سيبويه الحذف فتقول ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء ومذهب المبرد ابقاء حرف المد فى ذلك والادغام كما يفعل فى جلولاء واتفقا فى نحو ظريفين وظريفين وظريفات اذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ولم يذكرهنا هذا التفصيل (وألف التأنيث ذو القصر متى * زاد على أربعة لن يثبتا) أى اذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا

 حذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لانها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل فتقول فى نحو قرقرى ولغيغزى وبردرايا قريقر ولغيغز وبربدر فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وابقاء ألف التأنيث وجاز عكسه والى هذا أشار بقوله (وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير) ومثله قريثا أو قريث أى ان حذفت المدة قلت الحبيرى وقريثا وان حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقريث

بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (وارد دلاصل ثانيا لينا قلب * فعيمة صير قويمة نصب) ثانيا مفعول لاردد ولينا نعت لثانيا وقلب فى موضع النعت لثانيا ايضا يعنى أن رد الاسم المصغر الى أصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره فشمل ذلك ستة أشياء * الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة * الثانى ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب * الثالث ما أصله ياء فانقلبت واو نحو موقن فتقول فيه (١٢٢) ميقن * الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نييب * الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة * السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فتقول فيهما دنينير وقريريط وخرج عن ذلك ماليس بلين فأنه لايرد الى أصله فتقول فى متعد متيعد بابقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرده الى أصله فيقول موعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه موعد اوهم ان مكبره موعد او موعد ومتيعد لايهام فيه * تنبيهات * الاول مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به فى التسهيل لان القلب فى اصطلاح أهل التصريف لايطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلى همزة كما استثناه فى التسهيل (قوله كالف آدم وياء ايمة فانهما لايردان الى أصلهما اما آدم فتقلب ألفه واوا واما ايمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه ان قوله فى شرح الكافية وهو يعنى الرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغى ان يقول مبدلا من غير همزة تلى همزة كما فى التسهيل * الثانى أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو واجازوا ايضا ابدال الياء

بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما فى القاموس فلعل مراده مثله قريبا على قصرها للضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها (قوله بقلب المدة ياء) أى فى الجارى فقط لان مدة القريبا ياء فلا تحتاج للقلب (قوله ثانيا لينا) لم يخص فى الهمع الرد بالثانى اللين حيث قال يرد الى أصله البدل ان كان آخرا مطلقا سواء كان لينا كملهى أو غير لين كماء وسقاء فان ألف ملهى بدل من واو لانه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقى فيقال ملهى برد الالف الى الواو وقلبها ياء لتطرفها أثر كسرة وموية وسقى كما يقال فى التكسير ملاهى ومياه وأمواه وأسقية لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البدل آخرا شترط فيه شرطان أن يكون لينا وان يكون بدلا من غير همزة تلى همزة كمال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل وروياں وموزين ومييقن لزوال موجب الابدال لان الواو انما أبدلت فى مال لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى قيل وميزان لكسر ماقبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وانما ابدلت الياء واوا فى موقن لضم ماقبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد الى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كشخمة - وتخيمة وتراث وتريث وأباب فى عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد للالف الى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار (قوله ولينا نعت لثانيا) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لاقتضائه أن الثانى المردود الى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول اليه كالياء فى قيمة لا المحول كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذؤيب) ووجه زوال مسوغ البدل وهو سكون الهمزة دمامينى (قوله فتقول فى متعد) هو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء تصريح (قوله بابقاء التاء) أى الاولى المبدلة من الواو التى هى فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم (قوله فانه يرده الى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال تصريح (قوله موعد) أى اسم فاعل أو موعد أى اسم مفعول أو موعد أى مصدرا ميميا أو اسم زمان أو مكان (قوله لا ايهام فيه) أى وان كان فيه اجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد فى التصريح أن سيبويه لم يلتفت للالباس فى مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها اجمال لا الباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب فى كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والا فيمكن ابقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح كما فى دينار وقيراط اه سم وكما فى ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أى ولا على عكسه كما فى متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أيمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الاول حرف لين والثانى مدغم فيه فهو نحو يصه تصغير خاصة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما فى دينار والمنقلب عن همزة لا تلى همزة كما فى ذئب مع أنهما يردان

فى نحو شيخ واوا ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ويؤيده أنه سمع فى بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ * الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لانه من الوجاهة فقلب فاذا صغر قيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ فى عيد عييد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود

(قوله فى نحو شيخ واوا) فيقال شويخ (قوله على جوازه) أى جواز الابدال واوا فى نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أى ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذا لمقتضى للسماع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف ناب وياء شيخ وبيضة واوا غير مناسب الا لو سمع القلب فى ياء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة نعم سمع فى ناب للسنة من الابل نويب كما فى الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أى قلبا مكانيا (قوله لانه من الوجاهة) فاصلة وجه فقلب قلبا مكانيا بان قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمتنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطى وقد يخرج على الخلاف فى المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى اه وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالالباس بتصغير عود (قوله فلم يردوا الياء) أى الى أصلها وهو الواو (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم فى الذكر لا على المتأخر اه سيوطى قال سم وهو عجيب لان الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله وعقد المياثق) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والأول هو ما فى الشواهد للعينى وقوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها نحو قرطاس وعصفور كما مر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حييض اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهمزة الى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر (قوله الالف الثانى المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا فى أربعة مواضع كما تقلب ياء فى موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء (قوله وكل المنقوص) أى الناقص منه شئ ولو مبدلا بآخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتى لا المصطلح عليه (قوله ومحل هذا) أى التكميل المذكور (قوله ما لم يحو الخ) أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثانى الآتى فى كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى فى الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفى صادق بان لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ لجعل شيخنا النفى صادقا بان لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائى الوضع لان موضوع المسئلة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا منها (قوله كما) مثال للمنقوص ان جعل بمعنى المشروب الا أن المصنف قصره للضرورة وتنظر فى التكميل ان جعل ما الاسمية والحرفية وأعلم أن الشارح أولا جزم بان مراده اسم المشروب حيث قال أصله موه الخ وثانيا جزم بان مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما الى أن الثنائى الخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما الخ فهذا عجيب فليتأمل سم (قوله فى خذ وكل ومذ أعلاما)

قلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين كما قالوا فى جمعه أعياد ولم يقولوا أعوادا لما ذكرنا (وحتم للجمع من ذا ما التصغير علم) يعنى أنه يجب جمع التكسير من رد الثانى الى أصله ما وجب للتصغير فيقال فى ناب وباب وميزان أنياب وأبواب وموازين الا ما شذ كاعياد وقوله حتى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسأل الاقوام عقد المياثق يريد المواثق ﴿تنبيه﴾ هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الاول أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديمة وديم (والالف الثانى المزيد يجعل واوا) نحو ضارب وضوارب وماش وموايش (كذا ما الاصل فيه يجهل) كألف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج ﴿تنبيهان﴾ الأول مما يجعل واوا أيضا الالف الثانى المبدل من همزة تلى همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه * الثانى حكم التكسير فى ابدال الالف الثانى كحكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم (وكل المنقوص) وهو ما حذف منه أصل بان ترد اليه ما حذف منه (فى التصغير) لتتأتى بنية فعيل ومحل هذا (ما لم يحو غير التاء ثالثا كما) أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام وكذا تفعل فى خذ وكل ومذ أعلاما

أصل خذ وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها حينئذ وأصل مذمنذ وانما قال أعلاما ليصح تصغيرها اذ لا يصغر الا الاسم المتمكن كما مر (قوله وسه) أصله سته وهو الدبر ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحر أصله حرح وهو الفرج (قوله ويدية) كذا فى غالب النسخ وفى نسخة ويدى بلا تاء والصواب الاول (قوله لم يعتد بها) لكونها فى حكم المنفصل (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه بان فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بان تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل التى تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنية) بردلامه وهى الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة (قوله فى هار وشاك) اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما قال وكان القياس قلبها همزة وقد جاء على القياس أيضا فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم حذفت الالف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتبار قبله وعلى ان المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذ هوير بردالمحذوف يعنى الواو لان الكلام فى رد المحذوف الأصلى لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع واعرابهما على هذا اعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم اعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الاعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا فى الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفى النصب شويكيا برده وعلى لغة هائر شائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة (قوله بحرف علة) بان يزاد عليه ياء وقيل ان شئت ألحقته بلامه ياء فقلت فى هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والاظهر الاول وبه جزم الابدى واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثانى أن ماحذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء تصريح مع بعض زيادة من المرادى (قوله فانك تقول الخ) لانك على الوجه الاول ان كملت بياء وجب ادغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثانى تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ماقبل واوا بكل حال عملا بقوله والالف الثانى المزيد يجعل واوا الخ اه سم وفى كلام الناظم مايشعر بالفرق حيث قال اذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف فى التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الالف ثم تقلب الالف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فاذا صغر يقال موى بتشديد الياء الاولى ياء التصغير والثانية أصلها همزة قلبت ياء جوازا اه فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موىء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله برد المحذوف) أى وحذف التاء والاتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لان الفعل والحرف لا يصغران اذا سمى بهما (قوله من غير رد) أى لعينه وهى الهمزة اذ أصله برأى (قوله فيقولان برىء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوف لالتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه فى يعيل) أى من اثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر فى باب مالا ينصرف فما وجد فى بعض النسخ من كتابة

أصل خذ وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها حينئذ وأصل مذمنذ وانما قال أعلاما ليصح تصغيرها اذ لا يصغر الا الاسم المتمكن كما مر (قوله وسه) أصله سته وهو الدبر ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحر أصله حرح وهو الفرج (قوله ويدية) كذا فى غالب النسخ وفى نسخة ويدى بلا تاء والصواب الاول (قوله لم يعتد بها) لكونها فى حكم المنفصل (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه بان فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بان تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل التى تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنية) بردلامه وهى الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة (قوله فى هار وشاك) اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما قال وكان القياس قلبها همزة وقد جاء على القياس أيضا فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم حذفت الالف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتبار قبله وعلى ان المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذ هوير بردالمحذوف يعنى الواو لان الكلام فى رد المحذوف الأصلى لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع واعرابهما على هذا اعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم اعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الاعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا فى الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفى النصب شويكيا برده وعلى لغة هائر شائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة (قوله بحرف علة) بان يزاد عليه ياء وقيل ان شئت ألحقته بلامه ياء فقلت فى هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والاظهر الاول وبه جزم الابدى واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثانى أن ماحذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء تصريح مع بعض زيادة من المرادى (قوله فانك تقول الخ) لانك على الوجه الاول ان كملت بياء وجب ادغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثانى تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ماقبل واوا بكل حال عملا بقوله والالف الثانى المزيد يجعل واوا الخ اه سم وفى كلام الناظم مايشعر بالفرق حيث قال اذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف فى التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الالف ثم تقلب الالف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فاذا صغر يقال موى بتشديد الياء الاولى ياء التصغير والثانية أصلها همزة قلبت ياء جوازا اه فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موىء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله برد المحذوف) أى وحذف التاء والاتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لان الفعل والحرف لا يصغران اذا سمى بهما (قوله من غير رد) أى لعينه وهى الهمزة اذ أصله برأى (قوله فيقولان برىء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوف لالتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه فى يعيل) أى من اثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر فى باب مالا ينصرف فما وجد فى بعض النسخ من كتابة

وسه ويد وحر فتقول فيها أخيذ وأكيل برد الفاء ومنيذ وستيه برد العين ويديه وحريح برد اللام وان كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها ويكمل أيضا كما يكمل الثنائى نحو عدة وسنة فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الاول ولام الثانى وان كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد اليهما حذف لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تتأتى بدونه فتقول فى هار وشاك وميت هوير وشويك وميت وشذ هوير برد المحذوف وأشار بقوله كما الى أن الثنائى وضعا يكمل أيضا فى التصغير كما يكمل المنقوص توصلا الى بناء فعيل الى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد اليه بخلاف المنقوص وأجاز فى الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول فى عن وهل مسمى بهما عنى وهلى والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل وصرح فى التسهيل بان الاول أولى وبه جزم بعضهم لكنه لا يظهر لهذين الوجهين اثر فى ما الاسمية أو الحرفية اذا سمى بهما فانك تقول على التقديرين موى

﴿تنبيهات﴾ الاول انما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فانها لا يعتد بها أيضا بل يقال بنية يعيلى وأخية برد المحذوف * الثانى يعنى بقوله ثالثا ماز اد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا فالاول كقولك فى تصغير برى مسمى به برى من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة أجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان برىء ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه

وتقدم مثال الوسط * الثالث لا يعتد أيضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هي فيه وانما لم يذكر ذلك لأن ما هي فيه اذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمى وبنى بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول * الرابع قوله كما ان أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان أراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائي وضعا لا من قبيل المنقوص فيكون مراده أن

يعيلى بالياء وما يوجد في بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لان الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الارجح فاذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وماذكره البعض من أن كتابة يعيل في بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب مالا ينصرف والله تعالى هو الهادي (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت (قوله حذفت منه) لانه يضم أوله فيستغنى عنها بتحرك أوله تصريح (قوله كما مر الشرح عليه) أي في قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أي في مطلق التكميل والا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه اليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد اليه أفاده المرادي (قوله حتى يصغر) أي الى أن يصغر (قوله وجب التضعيف قال البعض لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اه وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الاول لان أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل وبل مسمى بهما مخالفان لذلك على أن الثنائي وضعا اذا سمي به لا يتعين فيه الاعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل (قوله فابدلت الثانية همزة) كما قالوا في حراء (قوله أعطين) ماض مجهول مبني على سكون الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله دووحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والد والبادية والحي القبيلة اه تصريح ودال الدو مهملة (قوله وأصلهما لويو ودويو) أي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله وقالموى) أي بابدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضي ما يفيد جواز ابقاء الهمزة بلا ابدال (قوله في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تثنيته ماآن وماوان قرأ الجحدري فالتقى الماآن والحسن فالتقى الماوان وجمعه في القلة أمواه اه فارضي أي وفي الكثرة مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله لامه هاء) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة (قوله ومن بترخيم) أي معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط (قوله بالاصل) وهو ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام سندوبي (قوله المعطفا) قال الشاطبي المعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه الى وركيه وقال المكودي المعطف بكسر الميم هو الكساء خالد (قوله بتجريده من الزوائد) أي الصالحة للبقاء كما في التوضيح ليخرج متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لاخلالها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أي فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم اه زكريا وقوله الصالحة للبقاء أي في تصغير غير الترخيم وفي قوله من الزوائد اشارة الى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح في التوضيح فلا بد من أمرين ان يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم (قوله حميد) وان صغرت لا بترخيم قلت في حامد حويمد وفي حمدان حميدين ان ثبت له جمع على حمادين والا فحميدان وفي محمود محيميد وفي حمدون حميدين اه فارضي أي وفي

نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص وتمام القول في هذا أنه اذا سمي بما وضع ثنائيا فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال هليل أو هيل فان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكي وما أعلاما لوى وكيّ بالتشديد وماء بالمد وذلك لانك ردت على الألف ألفا فالتقى ألفان فابدلت الثانية همزة فاذا صغرن أعطين حكم دووحيّ وماء فيقال لوى كما يقال دوى وأصلهما لويو ودويو ويقال كيي بثلاث يا آت كما يقال حيي ويقال موى كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه الا أن هذا لامه هاء فردت اليه كما تقدم * الخامس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف حرفا

في لغة وحرفا آخر في لغة فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا كقولك في تصغير سنة سنية وسنيهة وفي تصغير عضة عضية وعضيهة اه (ومن بترخيم يصغرا كتفى * بالاصل كالعطيف يعني المعطفا) أي من التصغير نوع سمي تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت أربعة فعلى فعيعل فتقول في معطف عطيف وفي أزهر زهير وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود واحمد حميد وتقول في قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر * (تنبيهات) * الاول اذا كان المصغر

تصغير الترخيم ثلاثى الاصول وسماء مؤنث لحقته التاء فتقول فى سوداء وحبلى وسعاد وغلاب سويدة وحبيلة وسعيدة وغلبية
* الثانى اذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لأنها فى الأصل صفة لمذكر
* الثالث حكى سيبويه فى تصغير ابراهيم واسمعيل بريها وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة
فيهما والميم واللام أصول أما الميم واللام فباتفاق وأما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب

حماد حميميد وكان على الشارح أن يذكر مع الاسماء الخمسة محمدا فان تصغيره بترخيم أيضا حميد قال خالد لم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن اه وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اه وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الأمر على الاجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينافى تبادر غيرها منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثى فى المآل أى اذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه (قوله وغلاب) بالغين المعجمة وفى القاموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتاب وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثانى اذا صغرت نحو حائض الخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب (قوله لانها فى الاصل صفة لمذكر) والاصل شخص حائض وشخص طالق أى فضعفت عن نحو سوداء وسعاد فى اقتضاء التاء فروعى فيها الاصل ولولا ذلك للحقته التاء لانه مؤنث ثلاثى فى المآل وذلك اذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى أفاده الاسقاطى (قوله فى تصغير ابراهيم واسماعيل) أى تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أى باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه بريهيم وعلى رأى المبرد أبيريه (قوله لان فيه حذف أصلين) أى والاصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر (قوله انها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الاربعة فهو خماسى فلا يحذف منه فى التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله أبيريه وأسيميع) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه (قوله بريهيم وسميعيل) بحذف زائدهما (قوله براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهى بالياء فحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ثم اجازة ثعلب براه ان كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضى ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه اجازة سماع أيضا قياسا على سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال فى تصغيره) أى تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمعا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بام الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أى بالداهية وانظر ما مرجع الضمير فى جاء ولعله لرجل ويكون من اقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها اخباره برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الاضافة فى قول رجل على معنى فى أى من قول الناس فى شان رجل الخ لكن يمنع الاول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جمل أورق فقال جاء نا بام الربيق على أريق اه فتدبر (قوله أورق) هو من الابل ما فى لونه بياض الى سواد وهو من أطيب الابل لحما لا عملا وسيرا قاموس (قوله فى خفندد) بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد الا أن أوله ضاد معجمة (قوله الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام (قوله ثلاثى) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء

سيبويه أنها زائدة وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد أبيريه وأسيميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغير بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون
* الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل وللكوفيين بدليل قول العرب يجرى بليق ويذم مصغر أبلق ومن كلامهم جاء بأم الربيق على أريق قال الأصمعى تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق فقلبت الواو فى التصغير همزة * الخامس لا فرق بين الزوائد التى للالحاق وغيرها فتقول فى خنفدد ومقعنسس وضفندد خفيد وقعيس وضفيد بحذف الزوائد للالحاق والخفندد الظليم السريع والضفندد الضخم الاحمق (واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار) من التاء (ثلاثى) فى الحال (كسن) ودار فتقول فى تصغيرهما سنينة ودويرة أو فى الاصل كيد فتقول فى وزينب

تعبره يديه أو فى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سمى بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد والاخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة نحو حبلى وهند تقدم بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله (مالم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر) فى لغة من أنثهما (وخمس) أى فانه يقال فيها شجير و بقير وخميس (١٢٧) بغير تا ولا يقال شجيرة و بقيرة وخميسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة و بقرة وخمسة ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما بضيع وعشير ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر وأشار الى الثانى بقوله (وشذ ترك دون لبس) أى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهى ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للحديد وعرس وضحى ونعل وعرب ونصف وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر و بعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل و بعضهم الحق التاء فى عوس وقرس فقال عريسة وقريسة

وزينب واختص ثلاثى المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة فى سماء لان أصله سما ولانه من سما يسمو فقول شيخنا والبعض أصله سماى سهو ومثل سماء كساء (قوله فحذفت أحدى الياءين الاخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى الياآت الثلاث عند اجتماعها فى الطرف و بعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهيم وحى على حيى (قوله ذا لبس) أى متبادر امنه خلاف المراد (قوله بضع عشر) أى وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الابل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر لخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شولا كركع رباعى والكلام فى الثلاثى ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب الا الثانى وهو خلط (قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بمصغر حربة الحديد اه سم أى فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال فى القاموس الفرس للذكر والانثى وهى فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكر والانثى وحينئذ يحتاج المثال الى التقييد بالواقع على الانثى (قوله للحديد) احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فانه مذكر وجمع درع الحديد ادراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع كذا فى القاموس (قوله وعرس) قال فى القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الاسد ثم قال و بالضم و بضمتين طعام الوليمة ثم قال والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وان ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر (قوله وعرب) بفتحتين و بضم فسكون خلاف العجم (قوله ونصف) بفتحتين كما فى القاموس والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة (قوله و يونس يجيزه) أى اعتبار الاصل كما يجيزه اعتبار الحال (قوله واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الانبارى و يونس (قوله اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت الخ) مثله ما اذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدماميني وانما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله فى وراء وأمام وقدام الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة الاوراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أماما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن باشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال وكذا

نحو شجر وخمس * الثانى لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول فى رمح علم امرأة رميحة وفى عين علم رجل عيين خلافا لابن الانبارى فى اعتبار الاصل فتقول فى الاول رميح وفى الثانى عيينة و يونس يجيزه واحتج لذلك بقول العرب نويرة وعيينة وأذينة وفهيرة وهى أسماء رجال وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير * الثالث اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى) ونذر * لحاق تافها ثلاثيا كثر) ثلاثيا مفعول بكثر وهو بفتح التاء بمعنى فاق أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام

وقريسة * (تنبيهات) * الاول لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول

ورينة بالهمز وأميمة وقديدعة ﴿ تنبيه ﴾ أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولنيزة فيجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ماذكر الا ماحذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الانبارى أى فانه يجيز فى نحو باقلاء وبرناساء بويقلة وبرينسة والصحيح بويقلاء وبرينساء (وصغر واشذوذا الذى التى * وذامع الفروع منها تاوتى) يعنى

لما كان التصغير بعض تصاريف الاسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسما غير متمكن ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شبه بالاسماء المتمكنة بكونها توصف و يوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الآخر ووافق المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحه فقيل فى الذى والتى اللذيا واللتيا وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال الاخفش اللديون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت ألف اللذيا فى التثنية

لانصغر غد حملا على نقيضة وهو أمس لان أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اه ومر أول الباب زيادة بيان (قوله وريئة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وقديدعة) بوزن فعيعلة (قوله حبيرة) بتشديد الياء (قوله باقلاء) بتخفيف اللام اذا مددت كما هو الفرض قال فى القاموس الباقلى وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الاول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اه (قوله وبرناساء) هم الناس كما مر فى التأنيث (قوله مع الفروع) حال من الذى والتى وذا أى مع بعض الفروع (قوله بكونها توصف و يوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فارضى (قوله خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة و بقى ثالث فى ذيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد فى زيادة ياء ثالثة يعنى فى غير ماذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا فى الاسماء المتمكنة (قوله فترك أولها) كاللام المتحركة فى الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كما فى الذى والتى وذوا تا وضمت لام اللذيان واللتيان فى لغية كما فى التسهيل أو الضم كما فى أولى وأولاء (قوله وعوض من ضمة) أى المجتلب للتصغير فلا يرد أن أولياوأوليا زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض و بيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والالف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الاصلية فتدبر وهذا التعويض فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة تخفف فيه (قوله ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة و بقى ثالث فى اللذين واللتين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الاصل المحذوف من مكبراتها اليها ولا يضر حذفه ثانيا من الاربع الاخيرة لانه لعلة تصريفية وهى توالى يا آت ثلاث كما سيأتى فى الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل (قوله وفى تثنيتها) المتبادر من العطف ومن قوله بعد فى جمع الذى الخ رجوع الضمير للذى والتى وحينئذ يكون فى كلامه تقدير مضاف أى فى تثنية مصغرهما وكذا يقال فى نحو قوله بعد فى جمع الذى الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم فى محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الاصح من اشتراط الاعراب فى المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة بقى شئ آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر و يثنى و يجمع وليس هذا تصغيرا للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار بردى بعيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر (قوله فى جمع الذى اللذون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر زكريا (قوله كالمقصور) أى فى فتح ماقبل علامة الجمع كالمصطفين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أى الخلاف فى الجمع مفرع على الخلاف فى التثنية فيكون فيه مافيها قال فى التصريح والدال على القولين مفتوحة (قوله حذفت ألف اللذيا فى التثنية) أى ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا) أى فهى غير معتبرة (وفرقا بين المتمكن) أى الذى تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى (قوله لالتقاء الساكنين) أى فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا فى الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للاخفش ملا تخلصت من التقاء الساكنين وغيره والاخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين وقالوا فى جمع التى اللتيان وهو جمع اللتيا تصغير التى ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال فى التسهيل واللتيات واللويتا فى اللاتى واللويا واللويون فى اللائى واللاتين فزاد تصغير اللاتى واللائى واللائين وظاهر كلامه أن اللتيان واللويتا كلاهما تصغير اللاتى أما اللويتا فصحيح ذكره الاخفش وأما اللتيان فانما هو

جمع اللتيا كما سبق فتجوز فى جعله تصغير اللاتى ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الاخفش أيضا اللويا فى اللذى غير مهموز وصغر وامن اسماء الاشارة ذاوتا فقالوا ذياوتياوفى التثنية ذيان وتيان وقالوا فى أولى بالقصر أوليا وفى أولاء بالمد أوليا ء ولم يصغروا منها غير ذلك ﴿تنبيهات﴾ الاول لاسماء الاشارة فى التصغير من التثنية والخطاب مالها فى التكسير قاله فى التسهيل * الثانى قال فى شرح الكافية أصل ذياوتياذييا وتيا بثلاث يا آت الاولى (١٢٩) عين الكلمة والثالثة لامها

من التقاء الساكنين بقلب الالف ياء كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين الممكن وغيره ولا يضره ذلك فى كون حذف الالف لالتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع اللتيا) بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع (قوله واللويتا) بقلب ألف اللاتى واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وحذف الياء الاخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وانما حذفت الياء الاخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الالف فى آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون فى المصغر أفاده سم (قوله واللويا) بقلب ألف اللائى واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس مامر فى اللويتا لكن فى الفارضى أن المحذوف من هذه الهمزة (قوله واللويون) أى مطلقا أوفى حالة الرفع واللويين فى حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة فى الياء المبدلة من همزة اللائين قال عبد القادر ورأيت فى نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويؤن باثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة (قوله فى اللاتى واللائين) نشر على ترتيب اللف (قوله فتجوز فى جعله تصغير اللاتى) لان اللتيات بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا (قوله أوليا ء الخ) ضمة أوليا بالقصر وأوليا ء بالمد ليست الضمة المجتلبة للتصغير بل هى الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولام البعد (قوله بثلاث يا آت الخ) تقريره انما يأتى على أن ذا ثلاثى وأن أصله ذبى بياء بن وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الاصلى وهو الالف كما لا يخفى ولا على قول السيرافى انه وضع على أصلين كما لان الثنائى وان كان يكمل فى التصغير كما تقدم الا أن أصل ذيا ـ ليه ذويا لا ذبيا ولا على القول بان أصله ذو ولان أصل ذيا ـ ليه ذويا لحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون ولا على القول بان أصله ذوى لان أصل ذيا ـ ليه ذويا لحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لان المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور (قوله فاستثقل توالى ثلاث يا آت) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حى على حيى مع أن فيه توالى اياها وأجاب بأن تصغير اسم الاشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف الممكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازنى وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بان سكوته عن كيفية التصغير لانه أحال الامر فى ذلك على السماع غزى (قوله يوهم أن ثى صغر) انما عبر بالايهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غيرتا) علل فى التوضيح عدم تصغير ذى بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغيرتى بالاستغناء عنه بتصغيرتا (قوله الاأربعة) زاد فى الهمع المنادى وأوه فيقال أويه كما قالوا رويد يدا (قوله والمركب المزجى) ولو عدديا

والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالى ثلاث يا آت فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الالف الى فتح ماقبلها فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لا تحرك لشبهها بالف التكسير فتعين حذف الاولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ماهو ممكن * الثالث قول الناظم وصغروا شذوذا البيت معترض من ثلاثة أوجه * أولها أنه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير الممكن ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها أن قوله

منها تاوتى يوهم أن ثى صغر كما صغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا ذا وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير الممكن الا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غيرتا * الرابع لم يصغر من غير الممكن الا أربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم وأفعل فى التعجب والمركب المزجى على ما ذكر سيبويه

فى لغة من بناهما فلا اشكال وتصغيرهما تصغير الممكن نحو ما أحسنه و بعيلبك وسيبويه ﴿خاتمة﴾ يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركيب وفى سراة سرية وكذلك الجمع الذى على أحد أمثلة القلة كقولك فى أجمال أجيمال وفى افلس افيلس وفى فتية فتية وفى أنجدة أنيجدة ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة لان بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد فاجازوا أن يقال فى رغفان رغيفان كما يقال فى عثمان عثيمان وجعلوا من ذلك أصيلانا زعموا أنه تصغير أصلان وأصلان (١٣٠) جمع أصيل ومازعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان

هو معنى أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير الجمع جمع فى المعنى الثانى أن لو كان تصغير أصلان لقيل أصليين لان فعلان وفعلان اذا كسرا قيل فيهما فعالين كعصران ومصارين وخشمان وخشامين وعقبان وعقابين وغربان وغرابين وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل وانما اصيلان من المصغرات التى جئ بها على غير بناء مكبرها ونظيره قولهم فى انسان أنيسيان وفى مغرب مغيربان ولا استبعاد فى ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبرة كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لابنية آحادها والحاصل أن من قصد تصغير

(قوله فى لغة من بناهما) أى بعلبك وسيبويه (قوله و بعيلبك وسيبويه) أى بتصغير صدرهما كما تقدم (قوله يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء ان كان للآدميين وان جاز تأنيثه بخلاف ذود وابل فيقال ذويد وأبيلة قاله الجوهرى وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الاخفش فيرد الى مفرده و يصغر ثم يجمع فيقال رويكبون كذا فى الفارضى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى فيقال فى تمر تميرة كما فى الهمع و يمكن ان الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله فتنافيا) قد يقال لا تنافى لان الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك (قوله أنه تصغير أصلان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشى (قوله لان فعلان) أى بالضم وفعلان أى بالكسر يعنى الجمعين بقرينة التمثيل الآتى فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله وخشمان) فى القاموس فى فصل الخاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد والعظيم من الانوف والجبال اه فلعل الخشمانى فى عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعنى أنه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما ورد جموع الخ) اى كجمع رهط على أراهط و باطل على أباطيل (قوله رده الى واحده) فلو كان واحد القياسى مهملا فان لم يكن له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسى ولا غيره رد الى واحده القياسى المهمل فيقال فى جاء اخوتك شماطيط جاؤا شميطيطين وفى جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات وان كان له واحد مستعمل رد اليه لا الى المهمل القياسى خلافا لابى زيد فيقال فى ملامح وملمح كبير لميحات وذكبرات ردا الى لمحة وذكر لا الى ملحمة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية الى ذلك وكأن أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسى جعل الواحد الذى ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اه هم ع ببعض اختصار ومفاد القاموس ان شماطيط له واحد قياسى مستعمل حيث قال والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اه واللائق التمثيل بعبابيد أو عباديد ففى القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون) وان كان لمذكر عاقل لانه حينئذ فى معنى الصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارضى وهذا العمل لا يكون فى نحو سكارى وهو جمع كثرة لان مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافى أن سكارى جمع سكرى رد الى مفرده ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال سكيريات كما فى الهمع (قوله غليمون) بتشديد الياء (قوله جاز أن يرد اليه مصغرا) كما جاز أن يرد الى المفرد (قوله فتية) بتشديد الياء (قوله و يقال فى تصغير سنين الخ)

هذه غليمون و بالف والتاء ان كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك فى جوار ودراهم جويريات ودريهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد اليه مصغرا كقولك فى فتيات فتية و يقال فى تصغير سنين على لغة من أعربها بالواو والياء سنيات ولا يقال سنيون لان اعرابها بالواو والياء انما كان عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام فلو بقى اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه وكذا الارضون لا يقال فى تصغيره الا أريضات لان اعراب جمع أرض بالواو والياء انما كان تعويضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير الثلاثى المؤنث

يرده ذا علامة فلو أعرب حينئذ بالواو والتاء لزم المحذور المذكور ومن جعل اعراب سنين على النون قال فى تصغيره سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنى بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هى لام (١٣١) الكلمة ثم أبدلت نونا فكما أنه لو صغر

هذه مسئلة مستقلة (قوله يرده ذا علامة) أى لكن حذفت لاجل علامة الجمع (قوله لزم المحذور المذكور) أى الجمع بين العوض وهو الاعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهى وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت (قوله قال فى تصغيره سنين) أى على وزن فعيعل (قوله ويجوز سنين) أى على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أى الثانى أما أصله الاول فسنيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالى ثلاث يا آت (قوله وكذا اذا صغر سنينا الخ) أى فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولاجتماع ثلاث يا آت بالقوة لان بدل الياء فى قولها فاندفع اعتراض البعض بان حذف الياء الزائدة من سنى لكراهة توالى ثلاث يا آت وهذه العلة لا تتأتى فى تصغير سنين لانها لو ثبتت فيه لاجتمع يا آن فقط (قوله فعامل الكلمة) وهى سنين وقوله بما كان أى بحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله لو لم تكن بدلا أى لو لم تكن النون بدلا عن الياء الاخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل من يائها الاخيرة بان بقيت ياؤها الاخيرة ولم تبدل نونا وفى بعض النسخ لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد بدل عن الياء الاخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الاخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة فى تصغيره او ان كان آخر مصغر سنى قبل الابدال ياء ومصغرها بعده نونا (قوله فلا يقال الخ) أى لان العلم ينظر فيه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنهون) أى فى الرفع وسنهين أى فى النصب والجر ﴿ تتمة ﴾ قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا اذا وليها حرف مشدد سمع فى دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

﴿ النسب ﴾

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة فى آخر الاسم لتدل على نسبته الى المجرد عنها قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أى اللغوية قال الراضى واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف اليه فى محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمى تيم عدى بجر تيم فقالوا انه بدل من ياء النسب وأجيب بان التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا قليلا كما سبق فى الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف، وأن ظهور اعراب المضاف على قولهم على المضاف اليه لكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله بالتسميتين) الباء زائدة فى المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسما لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بانه زيادة ياء مثل ياء الكرسى للنسب فيكون أخذ النسب فى تعريف النسب وأخذ المعرف فى التعريف يوجب الدور وأجاب سم بان قوادح التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المتضمن لغيره والغزى بان النسب فى قوله للنسب بمعناه اللغوى لا الاصطلاحى (قوله أو نحو ذلك) كحرفة (قوله التغيير اللفظى المذكور) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار

سنينا لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا اذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الاخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا وان جعل سنون عما وصغر فلا يقال الا سنيون رفعا وسنيين جرا ونصبا برد اللام ومن جعل لامها هاء قال سنيهون والله أعلم

هذا هو الاعرف فى ترجمة هذا الباب ويسمى أيضا باب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظى وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها والثانى معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له والثالث حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد أشار الى التغيير اللفظى بقوله (ياء كيا الكرسى زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب)

يعنى اذ قصدوا نسبة شئ الى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف اعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك فى النسب الى زيد زيدى (تنبيه) افهم قوله كيا الكرسى أمرين أحدهما التغيير اللفظى المذكور والآخر أن ياء الكرسى ليست للنسب

لان المشبه به غير المشبه وقد ينضم الى هذه التغييرات فى بعض الاسماء تغيير أخر أو أكثر فمن ذلك ما أشار اليه بقوله ومثله مما حواه احذف وتا * تأنيث اومدته لا تثبتا) يعنى أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها كقولك فى النسب الى الشافعى شافعى والى المرمى مرمى يقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب فى موضعها لئلا يجتمع أربع يا آت ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بختى فى جمع بختى اذا سمى به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بختى مصروفا وكان قبل النسب غير مصرف ويحذف لياء النسب أيضا ياء التأنيث فيقال فى النسب الى فاطمة فاطمى والى مكة مكى لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأة الى مكة وأما قول المتكلمين فى ذات ذاتى وقول العامة فى الخليفة خليفتى فلحن وصوابهما ذووى وخلفى ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهى اما رابعة أو خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا كقولك فى حبارى حبارى وفى قبعثرى قبعثرى كما سيأتى وان كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جزى جزى وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا أشار بقوله (وان تكن تربع فيها) أى تصيره ذا أربعة (ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الاول حبلوى وعلى الثانى حبلى

* تنبيهات * الأول يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بالف زائدة تشبيها بالممدودة فتقول حبلاوى * الثانى ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء

فى قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسى فى كونها مشددة آخرا منقولا اليها الاعراب فقط صونا لكلامه عن التكرار (قوله لان المشبه به غير المشبه) ناقش سم فى هذا التعليل بان المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسى ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التغيير يانس بالتغيير عمم (قوله أو أكثر) أى من تغيير واحد كما فى خلفى نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من قال فى يمنى يمان اذا نسب اليه هل يقول يمنى ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة الياءين قلت لا نص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالى يا آت وهذا المعنى مفقود فى مسئلة يمان فان قلت مناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل فى اجتماع اليا آت لا فى وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق سيوطى باختصار (قوله كل ياء يماثلها الخ سواء كانت للنسب كشافعى أو لغيره كمرمى وكرسى وقرى وسيأتى مالاذا كانت بعد حرف واحد فى قوله * ونحو حى فتح ثانية يجب * ومالاذا كانت بعد حرفين فى قوله * وألحقوا معل لام عريا الخ سم (قوله مرمى) أى على الافصح وسيأتى مقابله فى قوله * وقيل فى المرمى مرموى (قوله يقدر حذف الاولى الخ) فيه أن حذف الاولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا يجتمع أربع يا آت) فيه أن اجتماع أربع يا آت أولا وثالثها ساكنا جائز بل وارد كما فى محيي وأميي على ما سيأتى فى شرح قوله كذا لك يا المنقوص الخ فتدبر (قوله اذا سمى به) قيد بالتسمية لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب وقيد فى التوضيح التسمية بكونها لمذكر احترازا عما اذا سمى به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع كذا فى التصريح (قوله مصروفا) لتقدم مفاعيل لان ياء النسب فى تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصريح (قوله لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدى الى وقوع تاء التأنيث حشوا (قوله فى نسبة امرأة الى مكة) لانه كان يقال مكتية (قوله فلحن) أى من وجوه فى ذاتى لان القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين فى خليفتى لان القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما الممدودة فستأتى فى قوله وهمز ذى مد ينال فى النسب الخ (قوله وفى قبعثرى الخ) ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث والذى فى القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اه وفى كلام غير واحد كالشارح فيما يأتى قريبا أنها للتكثير (قوله جزى) بفتح الجيم والميم والزاى أى سريع (قوله أى تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذا ثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى (قوله فقلبها واوا) تشبيها بالف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كذا فى التصريح (قوله ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الآتى وللاصلى قلب يعتمى كالتصريح فى أن الاجود

بل الحذف هو المختار وقد صرح به فى غير هذا النظم وكان الاحسن أن يقول تحذف اذن وقلبها واوا حسن (لشبهها الملحق والاصلى ما * لها) يعنى أن الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن الاصل نحو مرمى فلها ما لالف التأنيث فى نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى الا أن القلب فى الاصل أحسن من الحذف فرموى أفصح من مرمى واليه أشار بقوله (والاصلى قلب يعتمى) أى يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتامه يعتامه أيضا قال طرفة * أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المتشدد ﴿تنبيهات﴾ الاول أراد بالاصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون أصلا غير منقلبة الا فى حرف أو شبهه الثانى تخصيصه الاصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الالحاق

فيها الحذف لان هذا بيان لمخالفة الأصلى لها والالم يحتج اليه اه ورده الاسقاطى بان بيان مخالفة الاصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل تصريح (قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ثانى كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثانى (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمته بكلمة أخرى (قوله نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة (قوله و يصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشئ أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أى المقتر على نفسه و باصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته و يذهبه بلا نفع (قوله الافى حرف) كالحرفية أو شبهه كالاسمية (قوله لانه مقتضى قوله ما لها) أى فى الواقع وقد ثبت لالف التأنيث فى الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وان تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء فى الضعف (قوله فى الزيادة) أى وحذف الزائد خير من حذف الاصلى (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله ارطاوى لعله رفعه حكاية لرفعه فى تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أى المجاوز وضبطه الشاطبى بالحاء المهملة أى الحائز اليه أربعة أحرف بان كان خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أو للتأنيث) لا حاجة الى ادخال ألف التأنيث فى قوله والالف الجائز الخ لدخولها فى قوله قبل ذلك وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا (قوله نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه للالحاق بسفرجل (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به اذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتى كذا فى الفارضى و بحث فيه بانهم ألحقوا بالسداسى المزيد كالحاق افعنسس باحرنجم (قوله فتقول فيهما مصطفى) قال المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفوى خطأ سم (قوله نحو معلى) استشكله سم بان معلى ليس ثانيه ساكنا ومسئلة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى بملهى (قوله وشبهته أن كونها الخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف (قوله وسيأتى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله محي) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الامر أن فيه عملا

ليست كذلك بل تكون كالف التأنيث فى ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله مالها وقد صرح فى الكافية وشرحها بان القلب فى ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر أن الحذف فى ألف الالحاق أشبه من الحذف فى الاصلية لان ألف الالحاق شبيهة بالف حبلى فى الزيادة * الثالث لم يذكر سيبويه فى ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد فى ألف الالحاق ثلثا وهو الفصل بالالف كما فى حبلاوى وحكى أرطاوى وأجازه السيرافى فى الاصلية فتقول مرماوى (والالف الجائز أربعا أزل) أى اذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى أو للالحاق أو التكثير نحو حبركى وقبعثرى فتقول فيهما مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى ﴿تنبيه﴾ اذا كانت الالف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من أطلاق النظم وذهب يونس الى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف وشبهته أن كونها خامسة لم يكن الا بتضعيف اللام والمضعف بادغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة وسيأتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذاك يا المنقوص خامسا عزل) أى اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب اليه فتقول فى معتدى ومستعل معتدى ومستعلى ﴿تنبيه﴾ اذا نسبت الى محي اسم فاعل حيا يحيي قلت محوى بحذف الياء الاولى

لاجتماع ثلاث يا آت وكانت أولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتنقلب الالف واوا فيصير محوى كما تقول اموى وفيه وجه آخر وهو محيى كما تقول امى قال المبرد وهو اجود لانا نحذف الياء الاخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير الى محى كأمى ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيى فيجتمع أربع يا آت لسكون الاولى والثانية (والحذف فى الياء) من المنقوص حال كون الياء (رابعا احق من * قلب) فقولك فى النسب الى قاض قاضى أجود من قاضوى ومن القلب قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافى والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام المصنف ان القلب فى هذا ونحوه مطرد وذكر غيره ان القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع الا فى هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعن) سواء كان ياء منقوص أو الف مقصور نحو عم وفتى فتقول فيهما عموى وفتوى وانما قلبت الالف فى فتى واوا واصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياآت

آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث يا آت) لان الاصل محيي أعل اعلال قاض سم أى فاجتماعهما بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة) أى فى الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفا) فتصير محاى (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن فى الظرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بانها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل اه قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ماذكر اه وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب اليهما بدليل قلب الالف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ماذكره الشارح قلت لم يعيدوهما حقيقة وانما لحظوهما لاجل مجىء الواو والمتحركة فهى المجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة فى محوى الى لحظ الياء الاخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل (قوله وتنقلب الالف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسر واليا آت كما سينبه عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمى وهذا أجود) أى لعدم توالى اليا آت (قوله كما تقول أموى) بضم الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة اه شرح الشافية (قوله كما تقول أمي) قال المرادى فى تنظيره به نظر لان أميا شاذ وأما محيي فهو وجه قوى اه وقد يقال التنظير به انما هو فى مجرد الهيئة واجتماع أربع يا آت (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لانى لا أجمع حذفا بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيجتمع أربع يا آت الخ)) أى اجتماعا جائزا فقوله لسكون الاولى الخ تعليل لمحذوف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهى فاعلة من حنوت اذا عطفت كأنه جعل البقعة للشراب حانية عليهم كما تحنو الام على بنيها نقله شيخنا عن الشارح (قوله يعن) أى يعرض والجملة نعت ثالث (قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ما اذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ما قبلها كظبى وظبية فذهب سيبويه النسب اليه على حاله بلا قلب فيقال ظبى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتنقلب هى ألفا ثم تقلب الالف واوا فيقال ظبوى واحتجا بقول بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة الى قرية كذا فى الفارضى وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما اذا كان الثانى ساكنا كظبى لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذى فى الهمع أن نحو ظبى وغزو لا يغير اتفاقا وان الخلاف فى المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقلبها واوا فى اليائى وفتح ما قبل الواو فى الواوى ووافقهما ابن عصفور فى اليائى وأن فى نحو غاية تمانية أوجه ثلاثة بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وابدال الياء همزة وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا واوسطها أجودها وأن فى نحو سقاية وحولاية وجهين ابدال الياء همزة لان التاء والالف يحذفان فتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا واما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة (قوله نحو عم) بكسر الميم

(وأول ذا القلب انفتاحا) أى أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ماقبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه اذا أريد النسب الى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين تمر وسيأتى فاذا فتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب فى فتى (وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل) يعنى أن المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كابل أو مضمومها كدئل فتقول فيها نمرى وابلى ودئلى كراهة اجتماع

كشج ليكون مثالا للمنقوص وان كان رسمه بالياء فى كثير من النسخ يابى ذلك (قوله وأول ذا القلب) أى صاحب القلب أى الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا اشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أى بعد ردها ان كانت محذوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما فى الشجى والجائز كما فى القاضى فتقول الشجوى والقاضوى بفتح ماقبل الواو كما صرح به الفارضى (قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أى لاجله أى وكلام المصنف غير واف بذلك لأنه انما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فسكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح أى أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا وافتح ماقبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهر لامكان حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا أريد قلبها واوا أعم من أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أبقى القلب على معناه المصدرى نعتا أو بدلا أو بيانا من ذا الاشارية لافاد سبق الفتح على نفس القلب لان المفعول الاول فاعل فى المعنى فيكون كلمة صريحا فى أن القلب ولى الفتح هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المعجمة أى حزين (قوله فتحت عينه) تخفيفا وتوصلا الى القلب سم (قوله وجب فتح عينه) خالف فى وجوبه طاهر القزوينى فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله فى الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أل فى الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما فى نمرى وثلاث كما فى ابلى ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود فى نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام لئلا تستولى الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة فى نحو علبط وانما جاز الوجهان فى تغلب على ماذكر والان الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الاول هو بمنزلة علبط وعلى الثانى هو بمنزلة نمر اه وهذا سالم مما مر (قوله الى الصعق) هو فى الاصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما فى الفارضى ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما فى الشرح وحينئذ فالمنسوب اليه الصعق بكسر الصاد والعين (قوله ثم استصحبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء فقط لان مجرده ليس بشاذ (قوله جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (قوله جندل) أى بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة قاله فى القاموس وسيأتى للشارح فى التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله وفى القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى فتقول أى على القول بقياسيته فى النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله واختير فى استعمالهم مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ) قال سم فيه مساهلة اه ووجهها أن الذى تقدم فى قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال فى النسبة الى مرمى مرمى بحذف ياءيه معا وأما انه يقال مرموى وأن المختار مرمى فلا (قوله بل يحذف الزائدة منهما)

الكسرة مع الياء وشذ قولهم فى النسب الى الصعق صعقى بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا (تنبيه) فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج فى ذلك صور الاولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش * والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جندل * والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة فى تغلبى ويحصى ويثربى وفى القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرمانى

ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وان كانت الكسرة مسبوقة باكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما الوجهان فى نحو تغلب (وقيل فى المرمى مرموى * واختير فى استعمالهم مرمى) هذه المسئلة تقدمت فى قوله ومثله مما حواه احذف لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين مايا آت زائدتان كالشافعى ومااحدى ياءيه أصلية كمرمى فيوافق فى الاول على الحذف فيقول فى النسب الى شافعى شافعى وأما الثانى فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الاصلية واوا فيقول فى النسب الى مرمى مرموى وهى لغة قليلة المختار خلافها قال فى

الارتشاف وشذ فى مرمى مرموى ﴿ تنبيه ﴾ هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف فكان المناسب تقديمه اليه كما فعل فى الكافية ولعل سبب تأخيره ارتباط الابيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (ونحو حى فتح ثانيه يجب) أى اذا انسب الى ما آخره ياء مشددة فاما فان تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فاكثر فان كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى فان كان ثانيه ياء فى الاصل لم تزد

على ذلك كقولك فى حى حيوى فتحت ثانية فقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه فى الاصل واوا رددته الى أصله فتقول فى طى طووى لانه من طويت وقد أشار الى هذا بقوله (وارددنه واوا ان لم يكن عنه قلب) وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فاكثر فقد تقدم حكمها

(وتم التثنية احذف للنسب ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب) فتقول فى النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمى وفى النسب الى تمرات تمرى بالاسكان وحكم ماسمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال فى النسب الى نصيبين نصيبى والى عرفات عرفى وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فيظهر

وهى الأولى لانقلابها عن واو مفعول (قوله وشذ فى مرمى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافى مايتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرموى مع مرجوحيته فلعل فى المسئلة خلافا فتأمل (قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثى) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله ثم واو الاجل ياء النسب (قوله حيوى) ولم يقلب حرف العلة الاول فى حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أولان حركته عارضة ولا الثانى لسكون مابعده ووجوب كسر متلو ياء النسب (قوله رددته الى أصله) أى زيادة على ماتقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواوا (قوله وارددنه) أى الثانى (قوله فسيأتى حكمها) أى فى قوله * وألحقوا معل لام عريا * سم (قوله فقد تقدم حكمها) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم (قوله وتم التثنية) أى علامته احذف للنسب أى لاجله لان المثنى والجمع قبل التسمية بهما انما ينسب لمفردهما كما فى التوضيح قال الفارضى فان خيف لبس جئ بقرينة اه فاما اذا كان المخوف الاجمال فلا تجب القرينة (قوله فى جمع تصحيح) أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح (قوله مسلمى) أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة الى ماتكلفه البعض من جعله خبر مبتدا محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مرفوعا (قوله الى تمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالاسكان أى للميم لانه الموجود فى المفرد المردود اليه الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أى كالمثنى والجمع غير المسمى بهما فى حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاق ياء النسب (قوله مجرى حمدان) أى فى لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجريه مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف وأن النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه فى لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الالف والنون (قوله مجرى هرون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف (قوله أو ألزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معربا عنده بحركات مقدرة على الواو ومنع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لانه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتحة على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله نزل تاءه الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألغ مرابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وان كان كذلك فى حذف الالف والتاء الا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعربه اعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضا لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقا وحكم ماسمى به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل

فانه لا يحذف بل يقول فى النسب الى من اسمه مسلمان مسلمانى وفى النسب الى نصيبين نصيبينى ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون أو مجرى عربون أو ألزمه الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مسلمون مسلمونى ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جزى فحذفهما فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح

يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وابقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر (قوله وأما نحو ضخمات) أى مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لافرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندى وهندوى كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ففى ألفه القلب) أى مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضخماوى وضخموى كما فى حبلى (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار (قوله وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكى ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اه فتقول على اللغتين مسامى وسرادقى لانك على اللغة الاولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى فى حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانية متحرك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا فى وجوب حذف الالف والتاء وان أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اثنى وثنوى) أى بالرد الى المفرد المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب اليه على أصله لان أصل اثن المقدر ثنو يؤخذما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ مانصه اذا نسب الى ماحذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزه وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست ثنوى وسموى وستهى على الاول وابنى واسمى واستى على الثانى اه فعلم بطلان مانقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه اذا سمى باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به قيل ثنوى ردا الى أصله ثم ماذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى انما هو فى النسب الى اثنتان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ماقبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى بلزوم الالف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى عشرين عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ماقبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الاوجه المتقدمة فى المسمى بالجمع الحقيقى فيقال عشرينى بلزوم الياء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى غسلين وعشرونى بلزوم الواو والنون عند من يجريه مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح النون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال علام قيل أولوى لان الالف امازائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والاصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عند النسب اليه وتحذف الالف والتاء المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لافرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لانك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف جمزى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل اليه كما قيل أيضا بل رجح على الاول لضعفه بان أولات عليه جمع حقيقى والمقرر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واوا عند النسب وتحذف التاء لافرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لأنه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية وجمع ويصدق

وأما نحو ضخمات ففى ألفه القلب والحذف لانها كألف حبلى وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات الا الحذف وحكم ما الحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما فتقول فى النسب الى اثنين اثنى وثنوى والى عشرين عشرى والى أولات أولى (وثالث من نحو طيب حذف)

أى اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة فتقول فى طيب طيبى وفى ميت ميتى كراهة اجتماع اليا آت والكسرة (١٣٨) (وشذ) فى النسب الى طيء (طائى مقولا بالالف) اذقياسه طيئى بسكون

على لام أولات على الاول انها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبغى تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للمراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير (قوله حذفت المكسورة) وهى الياء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت (قوله كراهة اجتماع اليا آت والكسر) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع يا آت (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها أرضعته وهى تو تى أو وهى حامل وفى القاموس مايشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون عدم اعلاله كمقيم ومبين سماعيا (قوله نحو هبيخ) هو الغلام الممتلئ شحما وقيل الغلام الناعم (قوله نحو مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث يا آت ولم تحذف احداها فيخالف ماتقدم لانا نقول ذلك اذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما سم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تصريح (قوله من هائم اذا عطش) أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصريح (قوله دخل فى اطلاق الناظم) أى نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافى الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه بيان للواقع فى طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضى ونقله عن غير واحد كابن عقيل فى شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع فى طيب اذ الواقع ان الياء فى طيب ثالثة وان وقعت فى بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل واليه يشير قول الشارح دخل فى اطلاق الناظم ولو قال المصنف

* ونحو ثالث لطيب حذف لكان أوفى بالمراد (قوله أيم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما فى القاموس (قوله لم يبق مايدل عليها) أى فيلتبس بالنسب الى أيم بسكون الياء فهذا التعليل فى الحقيقة بمعنى التعليل الثانى لكن لما حذف منه محط العلة وهو مايترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود فى ميتى لتخفيف نسبة الى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب الى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم فى أيم بسكون الياء اجمالا لا الباسا فلا يرد على مقتضى اطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل (قوله الى أيم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع صار أيما بالتشديد (قوله وفعلى فى فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه فى نظيرهما أفعلة (قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أى لانها لا تجامع ياء النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أى فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفى وشريفى فى النسب الى حنيف وشريف كما سيأتى ولم يعكسوا لان المؤنث حذفت منه تاء التأنيث فى النسب فحذفت الياء تبعا لها اه فارضى ويقال مثل هذا فى حذف ياء فعيلة بضم الفاء فان قلت هذا مقتض لابقاء ياء فعيل وفعيل المعتلى اللام فلم حذفت قلت اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع يا آت كما سيأتى فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا فى نحو طويلة وجليلة (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أى لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب (قوله سليمة) يعنى سليمة

الازد .

صحيفة صحى حذفوا تاء التأنيث أولا ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا وأما قولهم فى سليمة سليمى وفى عميرة عميرى وفى السليقة

سليق والسليق الذى يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر وليست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فاعرب فان هذه الكلمال جاءت شاذة للتنبيه على الاصل المرفوض وأشذ منه قولهم عبدى وجذمى بالضم فى بنى عبيدة وجذيمة * (تنبيه) * ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها فتقول فى النسب الى فروقة وعدوة فرقى وعدوى وحجته فى ذلك قول العرب فى النسب الى شنوأة شنئ وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول فى كل ماسواه من فعولة فعولى كما يقول الجميع فى فعول صحيحا كان كسلول أو معتلا كعدو اذ لا يقال فيهما باتفاق الا سلولى وعدوى وانما قاس سيبويه على شئ ولم يسمع فى ذلك غيره

الازد أما سليمة غير الازد فيقال سلمى على القياس تصريح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يلوك لسانه) لان الشئ فى فمه على كمه عينى (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أى فيه (قوله وأشذ منه قولهم عبدى وجذمى) أى بضم العين والجيم فى بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحهما وانما كان أشذ مما قبله قال المرادى لان ماتقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له (قوله فرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك النارضى وعبارته اذا نسب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذفت الواو فتقول فى النسب الى مرمورة ومقحدوة مرمى ومقحدى فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفى فى حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب الى عدوة النسب الى عدو لان النسب الى عدو باتفاق كما يأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو (قوله شنوأة) حى من اليمن اه خالد (قوله كسلول) فى القاموس وسلول نخذم من قيس وهم بنو مرة بن صعصعة وسلول أمهم (قوله ولم يسمع) أى سيبويه والجملة حالية (قوله فى ردينة) أى فى النسب الى ردينة وهى امرأة السمهرى كانا يقومان الرماح (قوله شرطان) فى التصريح أن عدم اعتلال العين يعنى اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا فى فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ماقبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتى (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة (قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب الى طويلة وحيية طوى وحيوى كما قاله الدمامينى وسيأتى فى الشرح (قوله وسيأتى التنبيه الخ) أى فى قوله وتموا الخ (قوله معل لام) يعنى معتلها وقوله من المثالين أى من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره فى عريا (قوله فى حذف الياء) أى الزائدة وقلب الاخرى واوا بدليل أمثلته الآتية سم (قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب) ولم تقلب الواو فى المنسوب حتى ألفا مع أنها تحركت وانفتح ماقبلها لئلا يتوالى اعلالان على الكلمة الواحدة أولان الياء المشددة تكفف الاعلال كما سيأتى فى التصريف فارضى (قوله فيهما) أى فى فعيل وفعيل (قوله وهو) أى عدبى أثقل من قصي (قوله قال بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال أبو حيان وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث يا آت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الالف وهى الوسطى يعنى تخفيفا والا فبقاؤها لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير فى الياء الاخيرة فبقى كسى كاخى فاذا دخلت ياء النسبة قيل كسيى ولا يجوز أن تحذف احدى الياءين الباقيتين لانك اذا حذفت ياء التصغير لم يجز لانها لمعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الاخيرة لم يجز لما فيه من توالى اعلالين لانه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع مايلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهى لا تحرك فلهذا التزم فيه

لانه لم يرد ما يخالفه (وفعلى فى فعيلة حتم) أى حتم فى النسبة الى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم فى النسب الى جهينة جهنى والى قريظة قرظى والى مزينة مزنى حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذ من ذلك قولهم فى ردينة ردينى وفى خزينة خزينى وخزينة من سماء البصرة (تنبيهان) الاول لوسمى باسم شذت العرب فى النسب اليه لم ينسب اليه الا على مايقتضيه القياس * الثانى ماتقدم من أنه يقال فى فعيلة فعلى وفى فعيلة فعلى له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيبويه (وألحقوا معل لام عريا) من التاء (من المثالين) أى فعيلة وفعيلة (بما التا أوليا) منهما فى حذف الياء وفتح ماقبلها ان كان مكسورا فقالوا فى النسب الى عدى وقصى عدوى وقصوى كما قالوا فى النسب الى غنية وأمية غنوى وأموى وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك فى الكافية وصرح به أيضا ولده وذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف كما مثل والاثبات نحو قصيى وعديى وهو أثقل لكسرة الدال وتناول كلامه نحو كسيى تصغير كساء وفيه وجهان قال بعضهم يجب فيه الاثبات فيقال فيه كسيى بياءين مشددتين

وأجاز بعضهم كسوى فان كانا صحيحى اللام اطرد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عقيل وعقيلى عقيلى وهذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معل لام وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ومن المسموع بالحذف قولهم فى ثقيف ثقفى وقولهم فى سليم سلمى وفى قويم قومى وفى قريش قرشى وفى هذيل هذلى وفى فقيم كنانة فقمى ليفرقوا بينه وبين فقيمى فى فقيم تميم وفى مليح خزاعة ملحى ليفرقوا بينه وبين مليحى فى مليح بنى عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة ووافق السيرافى المبرد (١٤٠) وقال الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا ولم يسمع فى فعيل الا فى ثقيف فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر (ونموا) أى لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة) أى مما هو صحيح اللام فقالوا طويلى لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طولى لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك مابعدها وانفتاح ماقبلها وألحق بفعيلة فى ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة فقالوا لويزى ونويرى ولم يقولوا لوزى ونورى لنبت والطويلة حى والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طووى وحيوى (وهكذا) تموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليلة) والقليلة (قوله فقالوا جليلى وقليلى ولم يقولوا جللى وقللى كراهة اجتماع المثلين ﴿ تنبيه ﴾ ومثل فعيلة فى ذكر فعولة نحو فولة وصرورة فيقال فيهما فولى وصرورى لا هولى وصررى لما ذكر (وهمز ذى مد ينال فى النسب * ما كان فى تثنيته انتسب) أى حكم همزة الممدود فى النسب حكمهما فى التثنية القياسية فان كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك فى صحراء صحراوى وان كانت أصلية سلمت نحو قرائى فى قراء وان كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيهما ان تسلم وان تقلب واوا فتقول فى كساء وعلباء كسائى وعلبائى وان شئت قلت كساوى وعلباوى

التثقيل قال وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف أصلا سيوطى (قوله وأجاز بعضهم كسوى) أى بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا الخ هذا ضعيف (قوله فيهما) أى فى فعيل وفعيل (قوله قويم) بقاف وقوله فقيم بفاء فقاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس (قوله فقيم كنانة) أى فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليفرقوا الخ) هذا الفرق كنظيره الآتى حكمه بعد الوقوع لا علة والا لم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضى المبنى للمجهول أى سوعد وبصيغة أفعل التفضيل (قوله كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة) وظاهر أن مجرد هما كذلك اه سم أى لانه مما خرج بقوله معل لام (قوله أى مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله فقد بيا صحيح اللام (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردى تصريح (قوله وألحق بفعيلة فى ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطى من اختصاص شرط صحة العين اذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتى فيه لان حرف العلة اذا انضم ماقبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما فى الشرح هو الموافق لما فى الهمع (قوله لنبت) كذا فى النسخ ولم أجد فى القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزى أو نويرى اسم لنبت والذى فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثانى يحتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حى) كذا فى بعض النسخ ولم أجده فى القاموس والذى فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيهما طووى وحيوى) قدمنا فى الكلام على شرح قول المصنف ونحو حى الخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ماقبله (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الادغام لان الادغام فيما ذكر ممتنع لان وزن الاول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب والثانى فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصف جمع صفة (قوله لما ذكر) أى من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصررى ولا شك فى تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وان كان اللازم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج اليه (قوله ينال) بالبناء للمفعول أى يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أى يصيب فما مفعوله (قوله قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث يا آت مع الكسرة تصريح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال فى التوشيح وذلك قليل ردىء اه همع (قوله سلمت) أى من القلب لقوتها باصالتها (قوله فى قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد المتنسك كما فى المختار

وفى الاحسن منهما ماسبق وانما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنيه الشاذة نحو كسايين فانه لا يقاس على ذلك فى النسب كما صرح به فى شرح الكافية فلا يقال كسابى ﴿تنبيهات﴾ الاول مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية ان الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت اصلا غير بدل وجب ان تسلم وذكر فى التسهيل فيها الوجهين وقال

(قوله وفى الاحسن منهما ماسبق) من أن القلب أولى فيما ألفه للالحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيائى وكسائى (قوله تتعين سلامتها) فتقول فى النسب الى قراء قرائى (قوله الوجهين) أى التصحيح والقلب واوا (قوله اذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بان كانت لام الكلمة كما فى الامثلة فان سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفى كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله اذا أردت البقعة) راجع للاخيرين فقط وأما السماء فليس فيها الا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الاخيرين فى قوله وان جعلت الخ (قوله كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين (قوله اذا نسبت الى ساء الخ) قال ابن هشام اذا نسب الى ماء نسب اليه كما ينسب الى كساء فتقول مائى ومأوى لان الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو فى كساء واو وفى ماء هاء لان أصله موه اه يس أى فاطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان (قوله ولا أداته) بفتح الهمزة أى آلته (قوله على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) بقى أنهم قالوا لو سمى بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وانه لو سمى بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثانى فى اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الاول منهما كما فى الجملة والمركب المزجى وقالوا لو سمى بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله وأجاز الجرمى الخ) وأجاز أبو حاتم السجستانى النسب اليهما معا فيقال تأبطى شرى كما أجازه فى المزجى والعددى كذا فى الهمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تابط شرا الا أن الاول منسوب الى تابط والثانى الى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تابطى شرى فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثانى تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب الى تابط شرا الا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما فى هذا حلو حامض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الاخير وقوع باء النسب حشوا وما ذكره يجرى فى النسب الى جزأى المزجى والعددى معا (قوله كنتى) سمى الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذى يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة الى كنت) أى الى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من أفراد ما سمى به من جملة كما هو موضوع المسئلة (قوله والقياس كونى) بضم الكاف المنقول اليها من الواو نقل الفعل عند ارادة اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصالة الى فعل بالضم وانما كان القياس كونيا برد الواو اولا وال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أى تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا (قوله فتقول بعلى) فتقول فى معدى كرب معدى ومعدوى لانه كقاض وينبغى أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك ذكريا (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتى وهذان الوجهان شاذان الخ بان الوجهين الاولين

أجودهما التصحيح * الثانى اذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء وقباء اذا أردت البقعة ففيه وجهان القلب والابقاء وهو الاجود للفرق بينه وبين صحراء وان جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء الثالث اذا نسبت الى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشاوى ومنه قوله

لا ينفع الشاوى فيها شاته
ولا حماره ولا أداته

فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب اليه على القياس فقيل مائى وماوى وشائى وشاوى (وانسب لصدر) ما سمى به من (جملة) وهو المركب الاسنادى نحو برق نحره وتأبط شرا فتقول برقى وتأبطى وأجاز الجرمى النسب الى العجز فيقول نحرى وشرى وشذ

قولهم فى الشيخ الكبير كنتى نسبة الى كنت ومنه قوله * فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا * والقياسى كونى (و) انسب الى (صدرما * ركب مزجا) نحو بعلبك وحضرموت فتقول بعلى وحضرى وهذا الوجه مقيس اتفاقا ووراءه أربعة أوجه الاول أن ينسب الى عجزه نحو بكى أجازه الجرمى وحده ولا يجيزه غيره * الثانى أن ينسب اليهما معا من الاتركيبهما نحو بعلى بكى أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله

من الاربعة مختلف فى شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضا وان ادعى ذلك شيخنا والبعض (قوله رامية هرمزية) نسبة الى رام هرمز بلدة بنواحى خورستان (قوله حكم لولا وحيثما) أى ونحوهما كلوما وايناوقوله فى النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادى (قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا قوله الآتى وضاعف الثانى من ثنائى لان المراد بالثنائى فيه الثنائى وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب اليه هنا باعتبار وضعاوصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أى مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية افراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من أن العددى من المزجى (قوله فتقول خمسى) أى وان ألبس بالنسبة الى خمسة وخمس لانهم لا يراعون الالباس فى هذا الباب كما ستعرفه (قوله وانسب لثانى الخ) شروع فى النسب الى المركب الاضافى وعبارة التسهيل مع شرح الدمامينى ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثانى تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيرى وعمرى أوتقديرا كابى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص والافهما من القسم الاول فتقول بكرى وحفصى والا يتعرف بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا فمجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرىء القيس فتقول امرئى ومرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهلى ومنافى ومراد المصنف بالمضاف ما كان علما أوغالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اه يعنى المرادى (قوله أواب) بنقل حركة همزة أب الى الواو أى أوام قال السيوطى فى النهجة وحمل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت اذا قلنا أنه كنية أولا لم أر من ذكره اه ثم رأيته بخط بعض الافاضل عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب الى بنت غيلان غيلانى (قوله أوماله) أى أومبدوأة بما ثبت له التعريف بالثانى قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الاخير من عطف العام على الخاص) أى لشموله الابن والاب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ اخرى مجاراة لما مشى عليه ابن الناظم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول أن تكون الاضافة كنية) أى والمصنف ذكر هذا بقوله أواب وقوله والثانى أن يكون الاول الخ أى والمصنف ذكر هذا بقوله اضافة مبدوء بابن وبقوله أوماله الخ فالمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالغلبة والمركب الاضافى لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولانها ليست صريحة فى المراد بالاضافة المبدوءة بالابن او الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه) أى مغاير للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابن لان العطف خصوصا باو يقتضى المغايرة (قوله فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بان يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بابن أوأب وصادق بان يكون مبايناً مرادا منه جميع ما عدا المبدوء بابن أواب أومرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع

حكم المركب الاسنادى فى النسب اليهما فتقول لوى بالتخفيف وحيثى وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجى فتقول خمسى * الثانى قوله وانسب لصدر جملة أجود من قوله فى التسهيل ويحذف لها يعنى ياء النسب عجز المركب لانه لا يقتصر فى الحذف على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجى (و) انسب (لسان تما * اضافة مبدوأة بابن أواب * أوماله التعريف بالثانى وجب) هذا الاخير من عطف العام على الخاص أى يجب أن يكون النسب الى الجزء الثانى من المركب الاضافى فى ثلاثة مواضع ذكر منها فى هذا البيت موضعين وسيذكر الثالث * الاول أن تكون الاضافة كنية كأبى بكر وأم كلثوم * والثانى أن يكون الاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكرى وكلثومى وعباسى وزبيرى * (تنبيه) * كان الاحسن أن يقول اضافة من الكنى أواشتهر * مضافها غلبة كابن عمر * لأن عبارته توهم أن ماله التعريف بالثانى قسم برأسه فشمل نحو غلام زيد

وليس كذلك قال فى شرح الكافية واذا كان الذى ينسب اليه مضافا وكان معرفا صدره بمجزه أو كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكرى هذا كلامه وكذا قال الشارح الا أنه زاد فى المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم وماله التعريف بالثانى من عطف العام على الخاص لاندراج المصدر

بابن فيه وهو تمثيل فاسد لانهم

الشارح الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبى المبدوء بابن الذى ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وان كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحد على ماقاله شيخنا وسيأتى مافيه (قوله قال فى شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل (قوله وكان معرفا صدره بعجزه) يعنى قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أى زيادة ابن الناظم فى المثل غلام زيد وليس المراد على مافى شرح الكافية وان مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون بالمضاف هنا) أى فى المركب الاضافى الذى ينسب الى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أوغالبا أى علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف بالثانى وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوأ بابن وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا والاولى أن يراد بالاضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن ليغايره المعطوف أعنى المبدوءة بما تعرف بالثانى المراد منها العلم الغلبى المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد) أى بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ماتعرف فيه الاول بالثانى) أى بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الاول بالثانى قبل العلمية كما مر وأشار البعض الى جوابه بأن المراد ليس منه فى هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) قضية صنيعه أن النسب الى صدر عبد القيس لالبس فيه بخلاف النسب الى صدر عبد الاشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فان النسب الى الصدر فى جميع مابدئ بعبد فيه لبس فالصواب عندى اسقاط التمثيل بعبد القيس كما فى كثير من النسخ ونصها كامرئ القيس فتقول امرئى ومرئى وهذا مالم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئى) قال المصرح والفارضى بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض ليس بنظم وانظر ماضبطه وما معناه فانى لم أقف عليه اه لكن وجد فى بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه

ويسقط منهما المرئى لقوا * كماء العنب فى الدبة الحواء

بضمير التثنية فى منهما وضبط لقوا كغزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة ووا والحواء وفى كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه فى القولة قبله (قوله مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغى بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر * وهم صلبوا العبدى * وذلك لانهم لم يجتنبوه فى النسب الى مصطفى ومصطفين والى ضارب وضاربين والى مسجد ومساجد والى زيدون زيدين والى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بمراعاة الالباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين وفى المقرب مثل ماقال الناظم وفى كلام ابن الخباز مايخالفه كذا فى يس (قوله ولم يقولوا عبدى) أى للالباس وفيه أن هذا اجمال لالباس وقد يقال القصد بالنسب ايضاح المنسوب فلا يليق الاجمال أيضا لان محل عدم كون الاجمال عيبا اذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعلل) أى منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ

يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أوغالبا لا مثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ماتعرف فيه الاول بالثانى بل هو من قبيل ماينسب الى صدره مالم يخف لبس (فيما سوى) هذا المذكور أنه ينسب فيه الى الجزء الثانى من المركب الاضافى (انسبن للاول) منهما نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان تقول امرئى وعبدى وان شئت قلت مرئى قال ذو الرمة

ويسقط بينها المرئى لغوا
كما ألغيت فى الدية الحوارا

وهذا (مالم يخف) بالنسب الى الاول (لبس) فان خيف لبس نسب الى

الثانى (كعبد الاشهل) وعبد مناف حيث قالوا فيهما أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى * (تنبيه) * شذ بناء فعلل من جزأى الاضافى منسوبا اليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبشمى فى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس

ابن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وانما فعلوا ذلك فرارا من اللبس وقالوا تعبشم وتقعيس وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابى أصله عب ء شمس والعب ء والعدل واحد أى هو نظير شمس (واجبر برد اللام ما) اللام (منه حذف * جوازا ان لم يك رده) أى اللام (ألف * فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه * وحق مجبور) برد لامه اليه (بهذى) المواضع الثلاثه أى فيها (توفيه) بردها اليه فى النسب اليه ويحتمل أن يكون هذى اشارة الى اللام أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها اليه فى المواضع المذكورة التوفية بردها اليه فى النسب

* اعلم أنه اذا نسب الثلاثى المحذوف (١٤٤) منه شئ فلا يخلو اما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام فان كان

ذلك أى بناء فعلل فى المركب المزجى أى فى النسب اليه حيث قالوا حضرمى فى النسب الى حضرموت (قوله ابن حجر) بحاء مهملة فجيم قال فى القاموس حجر بالضم وبضمتين والد امرئ القيس وجده (قوله وقالوا تعبشم) أى فكما وقع فى النعت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب الى عبد شمس وقوله وتقعيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما عبشمس) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النعت وقوله وقال ابن الاعرابى أصله عب ء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخر واحد الاعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النعت على هذا أيضا (قوله واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسئلة بما اذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أختا الخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم (قوله قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز (قوله فى جمعى التصحيح) أى جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكورا صريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله فى جمعى الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفا للعلم به من قوله برد اللام (قوله فسيأتى) أى فى قوله وان يكن كشية ما الفاء دم الخ وفى شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه (قوله وحرحى وغدوى) بفتح الراء فى الاول والدال المهملة فى الثانى عند سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) أى سواء فلنا ان لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتكون الياء قلبت ألفا ثم الالف واوا أو لامها واوا وهو ظاهر (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال ان لامها واو قال اذا رد شفوى (قوله ومن ثبة الياء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر (قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أى لاغناء ذكر التثنية عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للاعلال (قوله احترازا) علة لقوله مفيد (قوله شاهى) برد اللام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا فى الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وانما تقلب الواو والياء ألفا للحركة الاصلية (قوله وعلى أصل الاخفش) هو تسكين ما أصله السكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كما فى التصريح فترد الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله ذووى) أى برد اللام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح كما تقدم بسطه فى باب الاعراب فقلبت اللام ألفا ونسب اليه كما نسب الى فتى قاله الدمامينى (قوله جاز الوجهان) فتقول يدى ويدوى

محذوف الفاء أو العين فسيأتى وان كان محذوف اللام فاما أن يجبر فى تثنية أو جمع تصحيح أولا فان جبر كما فى أب وأخ فانهما يجبران فى التثنية وكعصة وسنة فانهما يجبران فى الجمع بالالف والتاء وجب جبره فى النسب فتقول أبوى واخوى وعضوى أو عضهى وسنوى أو سنهى على الخلاف فى المحذوف لانك تقول أبوان وأخوان وعصوات وسنوات أو عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشفى وثبى بالحذف وحرحى وغدوى وشفهى وثبوى بالجبر برد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء * (تنبيهات) * الاول لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالالف والتاء * الثانى أطلق قوله جوازا ان لم يك رده ألف وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل وان لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاة شاهى وعلى أصل الاخفش الآتى بيانه شوهى وفى ذى ذووى اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح * الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان

سم

ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان * الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الاول وابنى واسمى واستى على الثانى * الخامس

سم (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى برد اللام فى التثنية قال الفارضى هكذا أطلقوا والوجه أن يداودما يلزمان الالف مطلقا فى لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول فى فتى فتيان اه (قوله ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فعند الشارح دما فيما سيأتى فيما أصله السكون سبق قلم اه وببطله قول التصريح مانصه وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه اه وكما قيل دميان قيل دموان كما فى التسهيل (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله فتقول فى ابن واسم الخ) وتقول فى ابنم ابنمى وابنى وبنوى همع (قوله وسموى) بكسر السين وضمها وأما الميم ففتوحة على رأى سيبويه ساكنة على رأى الاخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس (قوله ان المجبور) أى يرد للام بقرينة الامثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشى تبعا للدمامينى على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان أصله السكون بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضعفا فان كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فانك اذا نسبت اليها قلبت ربى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب اليها برد عينها لا برد لامها والكلام فى المجبور برد لامه فتنبه (قوله وعدم) صريح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والاخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بان دما ليس أصله السكون فافهم (قوله يدوى) برد المحذوف وهو الياء وقلب الالف واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت اه تصريح (قوله ألحق) أى فى ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بان مقتضى الحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى ابن مع ان جبر بنت واجب كجبر أخت (قوله أخوى وبنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أى لانها وان أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر انما ينهض اذا قلنا بضرر اللبس فى هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه (قوله الى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر فى هنت لان أصله كالهن هنو وأما منت فاصلها من فهى ثنائية وضعا (قوله وهو لا يقول به) بل يقول فى النسب الى هنت هنوى وانظر ماذا يقول فى النسب الى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد (قوله فى الوصل خاصة) أى وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة اه تصريح وظاهر سكوته على النون عند ابدل التاء هاء فى الوقف بقاؤها على السكون كما فى الوصل فتأمل (قوله فى الوقف خاصة) أى على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى فى الوقف على منت ابدال التاء هاء كما تقدم فى قول المصنف وقل لمن قال أتت

المذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وان كان أصله السكون يذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون فتقول فى يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور بدوى ودموى وغدوى وحرحى بالفتح وعلى مذهب الاخفش يدى ودمى وغدوى وحرحى بالسكون لانه أصل العين فى هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى غد غدوى وحكى بعضهم عن الاخفش أنه رجع الى مذهب سيبويه انتهى

(وباخ أختا وابن بنتا ألحق ويونس أبى حذف التا)

أى اختلف فى النسب الى بنت وأخت فقال سيبويه كالنسب الى أخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف فتقول أخوى وبنوى كما يقال فى المذكر وقال يونس ينسب اليهما على

لفظهما ولا تحذف التاء فتقول أختى وبنتى وألزمه الخليل أن ينسب الى هنت ومنت باثبات الفاء وهو لا يقول به وله أن يفرق بان التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت وأخت لان التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها عند سيبويه

كالنسب الى مذكرانها فتقول ثنوى وكلوى وذيوى وكيوى وعند يونس تقول ثنتى وكلتى أوكلتوى وذيتى وكيتى وذكر بعضهم فى النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتى وكلتوى وكلتاوى كالنسب الى حبلى بالاوجه الثلاثة وذهب الاخفش فى أخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ماقبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول أخوى وبنوى وكلوى وثنوى وقياس مذهبه فى كيت وذيت

اذا رددالمحذوف أن ينسب اليهما كما ينسب الى حى فتقول كيوى وذيوى

(تنبيهان) الاول قد اتضح مما سبق أن أختا وبنتا حذفت لامهما لان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء اذن فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار بالتأنيث وان لم تكن متمحضة للتأنيث وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت وان الالف للتأنيث وعلى هذا ينبنى ماسبق وذهب الجرمى الى أن التاء زائدة والالف لام الكلمة وزنه فعتل وهو ضعيف لان التاء لاتزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل كلتوى والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى أبدلت الواو تاء اشعارا بالتأنيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب اليه كلتى وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه لان ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح والا لزم أن يقال فى ماء محذوف اللام والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا

أيضا

بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر فى الحكاية (قوله كالنسب الى مذكرانها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوى لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدماميني مانصه والنسب الى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب الى مذكرانها فتقول فى أخت أخوى وفى بنت بنوى كما تقول ذلك فى النسب الى أخ وابن وكذا البوانى والقرائن تدفع اللبس اه فضبط البعض تنويا نسبة الى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مذكرانها أى لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء (قوله فتقول ثنوى) ماذكره من الخلاف فى النسب الى ثنتان انما يظهر فى ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة اجرائه مجرى حمدان فى لزوم الالف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف فينبغى أن يقال فيه قولا واحدا اثنانى كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكلوى) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بان سيبويه بفتح عين المجبور وهى فى كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين واذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما ثانيه متحرك بحمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر (قوله وهو حذف التاء) أى مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ماقبلها على سكونه) أى ان لم تقتض القواعد تحريكه كما فى النسب الى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار الى هذا القيد بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كيوى وذيوى) أى لانك اذا حذفت التاء لاظهارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحى وانما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع يا آت مع الكسرة (قوله لما فيها من الاشعار بالتأنيث) أى وتاء التأنيث تحذف للنسب سم (قوله وان لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما فى التصريح (قوله كتاء بنت وأخت) أى فى العوضية عن اللام المحذوفة وفى الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى تأنيث الا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضتين للتأنيث مع ان الالف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينبنى ماسبق من أن سيبويه يقول فى النسب الى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله الى أن التاء زائدة) أى لاعوض عن أصل هو اللام (قوله والمشهور فى النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لان اللام على هذا موجودة أصلها واوا فابدلت تاء وعلى ماسبق محذوفة والتاء عوض (قوله التى هى لام الكلمة) فاصلها كلوى وقيل كليا فاصلها ياء فارضى (قوله اشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا فى التأنيث بالالف لان الالف تقلب ياء فى النصب والجر فارضى (قوله فالذى ينبغى الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى

ولا يمتنع أن يقال حي بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت انها بدل من لام الكلمة وأما ان أريد البدل الاصطلاحي فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه * الثاني النسب الى ابنة ابني و بنوي كالنسب الى ابن اتفاقا اذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت اه (وضاعف الثاني من ثنائي ثانية ذو لين كلا ولائي) اذا نسب الى الثنائي وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كمي وكمى وان كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله ان كان ياء أو واوا فتقول في كي ولو كيوي ولووي لان كي لما ضعف صار مثل حي ولو لما ضعف صار مثل دو وان كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائي وان شئت ابدلت الهمزة واوا فقلت لاوي (وان يكن كشية) معتل اللام (ما القاعدم * لجبره بردفائه اليه (وفتح عينه التزم) عند سيبويه فتقول على مذهبه في شية ودية وشوي وودوي لانه لا يرد العين الى أصلها من السكون بل بفتح العين مطلقا

أيضا الا أن يقال الحصر اضافي بالنسبة الى منع كلوى (قوله ولا يمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل و يحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى أي العوضية (قوله فرقا يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الآتي أن العوض يكون في غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن و ياء سفير بخلاف البدل قال شيخنا هذا وان كان حاصل ما يأتي الا أنه لا يناسب هنا لان التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا انها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بان الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا (قوله كلا ولائي) تمثيل للمنسوب والمنسوب اليه (قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا الخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ وقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فان كان الثاني حرف علة كلو وفي ولا زيد حرف من جنسه وان لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا للاضطرار الى الزيادة لان عدمها يؤدي الى سقوط حرف العلة لالتقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم ان جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد اعرابها فيهما فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما في الرضي وشرح اللباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر اذ الثنائي الذي جعل علما للفظ وقصد اعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ في النسب اليه التضعيف والثنائي الذي جعل علما لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ في النسب اليه عدم التضعيف و يمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الرضي في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثاني المجعول علما للفظ بما اذا كان حرف علة ففي المسئلة خلاف فتأمل (قوله ولووى) عبارة المرادي والتوضيح والدماميني على التسهيل لوي كما يقال في النسبة الى دو و جودوي وجوي ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كيوي لعدم اجتماعهما كحيوي وانما لم يدغم طوي لانه نسبة الى طي وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه و يعامل معاملة المقصور كما تقدم في قول المصنف * ونحو حي فتح ثانية يجب * والاعتذار عن الشارح بانه قصد بيان الاصل قبل الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما في القاموس (قوله فقلت لاوي) لان الهمزة اذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا قال في التصريح نقلا عن ابن الخباز وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فيقول لائي لا غير ولا يجوز عنده لاوي الا على قول بعضهم قراوي (قوله كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشي نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو عوض عنها تاء التأنيث (قوله معتل اللام) خبر ثان ليكن بين به وجه الشبه ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوي) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل بفتح العين مطلقا) أي سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله و يعامل اللام معاملة المقصور) أي بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور (قوله وشي وودي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (قوله لم يبين حكمه) أي لقلته جدا في كلام العرب شاطبي

و يعامل اللام معاملة المقصور والاخفش يرد العين الى سكونها ان كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشي وودي فان كان المحذوف الثاني صحيح اللام لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدي والى صفة صفي (تنبيه) بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين

كذا أطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الاولى اذا سمى بها نسب اليها فانه يقال ربى برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى مسمى بهما جبر فتقول فيهما المرئى واليرئى برد المحذوف وفى فتح العين وسكونها المذهبان (والواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه) الجمع (واحدا بالوضع) الواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر يعنى انك اذا نسبت الى جمع له واحد قياسى وهو معنى قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع جئ بواحده وانسب اليه فتقول فى النسب الى فرائض وكتب وفلانس فرضى وكتابى وقلنسى وقول الناس فرائضى وكتبى وفلانسى خطا فان شابه الجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه وشمل ذلك أربعة أقسام * الاول مالا واحد له كعباديد فتقول فيه عباديدى لان عباديد بسبب اهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له والثانى أبابيل

(قوله وحكمه أنه ان كانت الخ) أى فهو على حد محذوف العين (قوله سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر (قوله بحذف الياء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئى ويرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيهما المرئى) أى برد المحذوف واعترضه الدمامينى بانه لا وجه لرد العين اذ ينبغى جعل المرى كالشجى فيكون النسب اليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الالف واوا فيقال مروى لا يقال قاسوه على دية وشية لانا نقول هذا قياس مع الفارق لان دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لانه حينئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن قلده وكانه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يع بوجوب رد الواو السكت اه ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المرئى بحذف الياء لرجحانه على المرى بقلبها واوا لالتعينه ومثل ما ذكر يجرى فى برئى أيضا فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب اليه بقلب ألفه واوا بلا رد الهمزة (قوله واليرئى) اى بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأى بوزن جمزى فيجب حينئذ حذف الالف لانها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبى الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الرد يرئى بسكون الراء وحذف الالف أو يرأوى بسكون الراء وقلب الالف واوا كما تقول ملهى وملهوى كذا فى التصريح (قوله وفى فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرى واليرئى الهمزة وهى لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وانما الوجهان فى فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما فى التصريح وغيره الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين (قوله المذهبان) أى مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذكر الخ) قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كأعرابى اذ لو قيل فيه عربى ردا الى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الاعراب بسكان البوادى وعموم العرب اه همع وتمثيله مبنى على أحد القولين ان الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبى وتبعه أرباب الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه انه لا حاجة الى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية احذف للنسب الخ مع أنه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى قال الدمامينى ولا يعلم ما المنسوب اليه منه أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التأنيث لا بد من سقوطها ألبته (قوله بالوضع) متعلق بيشابه والباء بمعنى فى (قوله له واحد قياسى) أى بحسب الآن ليخرج ماله واحد قياسى بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحدا والغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم (قوله فرضى) لان واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب الى فعيلة فعلى (قوله وقلنسى) نسبة الى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الأول فقد نقل الدنوشرى عن بعض الافاضل أن الفرائض من قبيل العلم كعمار وكلاب الآتيين بل قال فى الهمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا أى سواء كان له واحد قياسى من لفظه أولا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وفلانسى اه (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه والآكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد

ماله واحد شاذ كملامح فان واحده لمحة وفى هذا القسم خلاف ذهب أبو زيد الى انه كالاول ينسب الى لفظه فتقول ملامحى وحكى ان العرب قالت فى المحاسن محاسنى وغيره ينسب الى واحده وان كان شاذا فيقول فى النسب الى ملامح لمحى وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه وعبارته فى التسهيل وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمهل الواحد خلافا لابى زيد وقد يحتمله كلامه هنا والثالث ماسمى به من الجموع نحو كلاب وأنمار ومدائن ومعافر فتقول فيه كلابى وأنمارى ومدائنى ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا أمن اللبس ومثال ذلك الفراهيد علم على بطن من أسد قالوا فيه الفراهيدى بالنسب الى لفظه والفرهودى بالنسب الى واحده لأمن اللبس لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وانما قالوا فى النسب الى الرباب ربى لان الرباب ليس باسم لواحد وانما الرباب ضبة وعكل وتميم وثور وعدى والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب * والرابع ماغلب

أبابيل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد شاذ) فى نسبة الشذوذ الى الواحد تسمح فيما يظهر اذ الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ اليه بان يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم فى غير هذا الموضع فتدبر (قوله لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه ان أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الجمع وأجازه أى النسب الى لفظ الجمع أبو زيد فيماله واحد شاذ كذا كبير ومحاسن اه (قوله فى المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كاعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف فى العمدة اه فارضى (قوله وقد يحتمله كلامه هنا) بان يكون المراد بما شابه الواحد مالا واحد له لا قياسا ولا شذوذا أو سمى به أو غلب سم (قوله والثالث ماسمى به) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بانه جمع بحسب الاصل ومشابه الآن للواحد اصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وانمار) اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مر أخو تميم بن مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدمامينى بانه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشئ آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضا بان فى الصحاح ان الفرهود بالضم الغليظ وحى من نجد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا أطلق لا ينصرف الا اليهم فينبغى أن حاصل الجواب ان الرباب لما لم يصر علما لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالأنصار والانبار فهلا قالوا ربابى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح (قوله ربى) بضم الراء كما فى الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية الى آخره فلينظر ما حكمة اعادته اه قال البعض أعاده هنا تمهيدا لقوله واذا نسب اليها أعلاما الخ الان هذا لم يتقدم اه وهو باطل لتقدم حكم النسب الى ما سمى به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى تمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفائهما باقيين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو على عين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع ابدال كسرة عين الأول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا فى الهمع (قوله قيل تمرى الخ) أى بسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث بوجهين لان النسب الى الجمع يرده الى واحده قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغى أن الحكم كذلك اذا نسب اليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما لم مما مر (قوله وسنهى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت سنين كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله التزم فتح العين الخ) أى لانه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق

فجرى مجرى الاسم العلم كقولهم فى الانصار انصارى وفى الانبار وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم أنبارى ﴿تنبيه﴾ اذا نسب الى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل تمرى وأرضى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامه واذا نسب اليها أعلاما التزم فتح العين فى الاولين وكسر الفاء فى الثالث

(ومع فاعل رفعال فعل * فى نسب أغنى عن الياء فقبل) أى يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشئ كقوله وغررتنى وزعمت أنك لابن فى الصيف تأمر قال سيبويه أى صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى (١٥٠) وقوله * كلينى لهم يا أميمة ناصب * أى ذى نصب ويصوغ فعال مقصودا به الاحتراف

كقولهم بزاز وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك فى معنى حوالك لانه من الحرف ومن العكس قوله وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال أى وليس بذى نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت وهى الاكسية عطار وعطرى وبتات وبتى ويصوغ فعل مقصودا به صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل أنشد سيبويه

ولست بليلى ولكنى نهر
أراد ولكنى نهارى أى عامل بالنهار

* تنبيهات * الاول قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعال كقولهم امرأة معطار أى ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضير أى ذات حضر وهو الجرى * الثانى هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر براز ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا انتهى (وغير ما أسلفته مقررا *

به الا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة اليها أعلاما والنسبة اليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدا والمعية فى الحكم وفى نسب متعلق باغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التانيث فى الاول دون الثانى نقله شيخنا السيد عن الشرح الشافية (قوله غالبا) سيأتى عزيزه أى فى قوله وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما والا كان من معنى فعال (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا كانا اسمى فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن (قوله ومنه قوله الخ) ان أرجع الضمير فى منه الى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل بمنه ظاهرا وكان قوله وقوله كلينى الخ بالجر عطفا على مجرور الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشئ لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلينى الخ بالرفع عطفا على قوله فى قوله ومنه قوله الخ (قوله كلينى لهم يا أميمة ناصب) تقدم الكلام على هذا البيت فى النداء (قوله أى ذى نصب) أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان الهم متعب لا ناصب (قوله بزاز) بزايين كما فى أكثر النسخ أى بياع البز وهو القماش (قوله قولهم حائك) مثله صائغ فى معنى صواغ قال الدمامينى أى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمى فاعل من صاغ وحاك الى النسب (قوله فيطعننى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفى فى المختار أن الطعن فى السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع فى الكل (قوله أى وليس بذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا حمل المحققون الخ) أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفى عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بان المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبان العبيد جمع كثرة فجىء فى مقابلته بالكثرة (قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله ولبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسير نهر بنهار بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول اليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار (قوله كقولهم امرأة معطار أى ذات عطر) هذا لا ينافى أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدمامينى بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته وكذلك معطار اه وقد ذكر فى الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا (قوله أى ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه اشارة الى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقيس هذا) أى نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز (قوله مقررا) حال من الهاء فى أسلفته واقتصر بصيغة الماضى المبنى للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذى ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر فى اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف وعلى هذا فغير اما مبتدأ خبره فعل الامر أو منصوب على

الاشتغال

على الذى ينقل منه اقتصرا) يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه

وبعضه أشذ من بعض فمن ذلك قولهم فى النسب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروزى والى الرى رازى والى خراسان خرسى وخرسى والى جلولاء وحروراء موضعين جلولى وحرورى والى البحرين بحرانى والى أمية أموى بفتح الهمزة والى السهل سهلى بضم السين والى بنى الحبلى وهم حى من الانصار منهم عبد الله بن أبى سلول المنافق وسمى أبوهم الحبلى لعظم بطنه حبلى بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقبانى وشعرانى وجمانى ولحيانى للعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية وقولهم فى النسب الى الشام والين وتهامة رجل شآمى ويمان وتهام وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك الفاظ فى أثناء الباب ﴿خاتمة﴾ ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج ونجى وترك وتركى بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة وللمبالغة فقالوا فى أحمر وأشقر أحمرى وأشقرى كما قالوا راوية ونسابة وزائدة زيادة لازمة نحو كرسى وبرنى وهو ضرب من أجود التمر ونحو بردى بالفتح

الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أى اقصد غيرا الخ مثلا (قوله و بعضه أشذ من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزى أشذ من بصرى بالكسر لان التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو قبانى أشذ منهما لان التغيير فيه بزيادة حرفين (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن ياء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع فى المنسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس بالنسبة اليها بالنسبة الى بصرى الشام كما قيل وان كان المتجه عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس فى باب النسب كما مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة الى البصرة بالكسر والبصرى بالفتح على النسبة الى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذا أصلا وأفصحية الفتح لا تمنع النظر الى الكسر فتدبر (قوله جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد (قوله جلولى وحرورى) أى وكان القياس جلولاوى وحروراوى بابدال همزة المدواوا (قوله بحرانى) لك أن تقول لم لا يكون بحرانى على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا مجرى سلمان زكريا (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبى سلول) اعلم أن اسم أبيه أبى واسم أمه سلول فالذى ينبغى ابن أبى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح ابن أبى رأس المنافقين (قوله والجمة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله شآم الخ) الاصل شامى ويمنى وتهامى بكسر التاء فحذفوا احدى ياءى النسب وعوضوا منها فى الاولين الالف وفى الاخير فتحة الياء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى حذف احداهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شاذا شآمى ويمانى بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض قال الدمامينى نقلا عن المرادى ولا يجىء ذلك الا فى الشعر (قوله وكلها مفتوحة الاول) لا حاجة الى بيان فتح أول شآم ويمان اذ لا شبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أى اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامينى أن الياء فى نحو زنجى وتركى للنسب (قوله كما قالوا راوية ونسابة) أى بناء زائدة لا صل المبالغة فى الاول وتأكيدها فى الثانى (قوله وزائدة) أى لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه فاصب زائدة على الحال أى وتلحق زائدة الخ (قوله وبرنى) أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح أى بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال قال فى القاموس عقب ذكره ان البردى بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه وبالضم تمر جيد اه وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أى غير مقارنة للموضع على ما قاله البعض غير لازمة على ما تفيده مقابلتها اللازمة وسيأتى التعبير به فى كلام الدمامينى (قوله أطربا) أى أتطرب طربا والهمزة للتوبيخ وقوله قنسرى نسبة الى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى المغنى وأنت شيخ كبير (قوله فى دوارى) قال الدمامينى يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء فى علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن

﴿الوقف﴾

(قوله تنوينا اثر فتح) بنقل حركة الحمزة الى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الاعرابية قال فى

وهو نبت وهذا كدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغرفة وظامة وزائدة زيادة عارضة كقوله أطربا وأنت قنسرى * والدهر بالانسان دوارى أى دوار ومنه قول الصلتان أنا الصلتانى الذى قد علمتم * اذا ما تحكم فهو بالحكم صادع والله أعلم ﴿الوقف﴾ (تنوينا اثر فتح احمل ألفا *

التصريح وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين يشبه الالف من حيث ان اللين في الالف يقارب الغنة في التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء في أنفسهما واذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اه باختصار (قوله ووقفا) أي لاجل الوقف أو واقفا أو في الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لانه قد لا يكون بعده شئ (قوله والمراد هنا الاختياري) بالتحتية لا الاضطراري ولا الاختباري بالموحدة وبيان ذلك ان الوقف ان قصد لذاته فاختياري بالتحتية وان لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطراري وان قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم وفيم وبم أولا فاختباري (قوله وهو) أي الاختياري المراد هنا غير الذي يكون استثباتا الخ أي لا مطلق الاختياري فالاستثباتي هو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو ومناو مني لمن قال جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءني قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والانكاري هو الواقع في السؤال المقصود به انكار خبر المخبر أو انكار كون الامر على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءني زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد وان لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه وأعماره وأحذاميه لمن قال جاءني عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكري هو المقصود به تذكر باقي اللفظ فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولوا وفي الداري ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها والترنمي كالوقف في قوله * أقلي اللوم عاذل والعتابن * بالتنوين المسمى تنوين الترنم (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضي اذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار افراد الوقف (قوله وترجع الى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقا) أي ليجري الباب مجرى واحدا اه سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثيرا الوقف على المنصوب المنون بالالف فكان الذي اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال وبه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبه عليه بعد بقوله
* في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ورده سم بانه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا فلا ينافي دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنسوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتي أو وقف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنوينا اثر فتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا في النصب كغير المؤنث سيوطي سم (قوله بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فحذف بحذف التنوين في الوقف الذي هو موطن تخفيف (قوله يجري بها مجرى المحذوف) أي يجري الكلمة التي فيها تاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث في ابدال التنوين ألفا نصبا وفي بعض النسخ مجرى الحروف وكذا في المرادي أي مجرى باقي الحروف في

ما كان مونثا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة وأما ذلك من يقف بالتاء فبعضهم يجري بها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول رأيت قائمتا وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير * الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفي هذه الالف

الى سبعة أشياء السكون والروم والاتمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وستأتي مفصلة * واعلم ان في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد * والثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة * والثالثة أن يوقف عليه بابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الأزد ﴿تنبيهات﴾ الأول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو أيها وويها فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور * الثاني يستثنى من المنون المنصوب

ثلاثة مذاهب الأول أنها من التنوين فى الأحوال الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا و وقفا وهذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد قطعة والثانى أنها الالف المنقلبة فى الاحوال الثلاث وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن البأذش عن سيبويه والخليل واليه ذهب المصنف فى الكافية قال فى شرحها ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف فى المقصور غير المنون وأن لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل وان ألفه لا تحذف الا فى ضرورة كقول الراجز

رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل

أراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز انك يا ابن جعفر نعم الفتى الى قوله

ورب طيف طرق الحى سرى

* والثالث اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب أبو على فى غير التذكرة وذهب فى التذكرة الى موافقة المازنى (واحذف لوقف دلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر فى الاعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لانها حينئذ محل الاعراب فاحفظه (قوله و وقفا) كان ينبغى حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحب اذ المعنى واستصحب فى الوقف حذفها فى الاصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الألف فى الامام بالياء استقاطى (قوله بامالة الالف وقفا) كسدى بالامالة قراءة حمزة والكسائى (قوله غير صالح لذلك) أى للمذكور من الامالة والروى (قوله رهط ابن مرجوم) بالجيم كما فى شواهد العينى قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أى زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير منون والكلام فى المنون وانما ذكر الشطر الاول دفعا لتوهم أن الروى الراء ولا حاجة الى ما تكلفه البعض (قوله اعتباره بالصحيح) أى قياسه عليه (قوله واحذف) أى وجوبا وقوله لوقف أيضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله فى سوى اضطرار أى وأما فى الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الاثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله صلة غير الفتح) أى المفتوح وقوله فى الاضمار فى بمعنى من البيانية لغير مشوبة بتبعيض والأضمار بمعنى المضمر هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أى وكان ماقبلها متحركا فخرج ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فانه يجوز حذف صلتها فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى شاطبى (قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام فى هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا (قوله وانما يكون ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا فى الشعر وقوله آخر الابيات انما خصه بآخر الابيات لانه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الاشطار الاول فليس معدا للوقف اتفاقا وان كان حكمه فى الوقف عليه كحكم آخر الابيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته فى عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بان كلامه يقتضى أنه لا يكون فى آخر المصراع الأول مع أنه قد يكون فيه كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كان لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول قوله يريدبها) أى فحذف الالف ونقل حركة الهاء الى الياء (قوله واستشكل قوله اختيارا الخ) لا اشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اللائق

فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار) يعنى اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له ومنه بحذف الواو والياء وان كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله فى سوى اضطرار من وقوع ذلك فى الشعر وانما يكون ذلك آخر الابيات وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ماقبله اختيارا كقول بعض طيئ والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وأشبهت اذا منونا نصب * فالفا فى الوقف نونها قلب)

اختلف فى الوقف على اذن فذهب الجمهور الى أنه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعضهم الى أنه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة أن ونقل عن المازنى والمبرد واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب أحدها انها تكتب بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت فى المصحف * والثانى أنها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وصححه ابن عصفور وعن المبرد أشتهى أن أكوى يدمن يكتب اذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين الحروف والثالث التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (وحذف يا بالمنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما) أى اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى ومالهم من دونه من

أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول يس (قوله اختلف) أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما فى الاتقان وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن) أى الناصبة للمضارع (قوله اشتهى أن أكوى الخ) قال سم وافقه غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالالف كما تقدم اه ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل أن ولن الخ) صريح فى أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى أن أصل اذن اذا الما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالالف اه أى ووجه كتابتها بها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله فى الهمع فى خاتمة الخط والذى فى المغنى وفى باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لانها عند الغائها تلتبس باذا الشرطية وعند اعمالها لا تلتبس بها فافهم (قوله وينبغى ان يكون هذا الخلاف) اى الجارى فى رسمها مفرعا على قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لان المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يعلم فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزا الشارح فى باب النواصب كتابتها بالالف الى الجمهور فالذى ينبغى أن القولين الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر نعم هو لا يتجه الا ان وقف قائله بالالف ان أهملت وبالنون ان أعملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض (قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردها كما سيشير اليه الشارح والافهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولن يدعو سكنا وقفا أو ساكنتين نحو يرمى وينفى ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو وعلى والليل اذا يسر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ماقبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ملحقا بها هاء السكت مع باختصار وزيادة (قوله مالم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى الى ماقبلها وافهم تقييد الاولوية بعدم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا تنوينا أثر فتح اجعل ألفا وقفا لان هذا منه (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركتها وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى او محذوف الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر الخ (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فاثبات يائه مالم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا مالم ينصب لان الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بان المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أى

والى وماعند الله باق ومحل ماذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله وفى نحو مر لزوم رد الياء اقتفى * وأما غير المنون فقد أشار اليه بقوله (وغير ذى التنوين بالعكس) أى المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء الأول المقرون بال وهو ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضى فيوقف عليه باثبات الياء غير

غيرالمنون كالرجل فى اسكان آخره للوقف (قوله وجها واحدا) قال المرادى وينبغى لمن قدر فتحة الياء فى النصب أن يقف بالوجهين (قوله فكماذكر) أى فى المتن من جواز الأمرين وأولوية الاثبات ولذا قال فالمختارجاء القاضى الخ ولاترد قراءة غيرابن كثيربالحذف فى قوله تعالى الكبيرالمتعال وقوله يوم التناد لان الاكثرقد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالخليل يختارفيه الاثبات) لعل المصنف وافق الخليل فاطلق رجحان الاثبات فلايرد هذا القسم على المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازه النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكسر أى حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه فى القسم الاول أن يقول وهوان كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأمارفعاوجرافى الهمع أن الاثبات والحذف جائزان وأن الافصح الاثبات (قوله باثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب أى المقرون بال نحو رأيت القاضى (قوله قالوالانه لمازالت الاضافة الخ) وبنوعلى ذلك فرعاوهوأن ماسقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحوهؤلاء قاضوزيدفاذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غيرمحلى الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفى هذا نظر مرادى (قوله عاد اليه ماذهب بسببها) وهوالتنوين وحينئذ لايكون داخلافى قوله وغيرذى التنوين بل يدخل فى قوله وحذف يالمنقوض ذى التنوين الخ فلااعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ماذكرأنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق الى الفهم أنه غيرمراد اه أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهرالذى يبدل فى النصب ألفا (قوله فجاز فيه ماجاز فى المنون) أى مع رجحان الحذف كالمنون (قوله معترض من وجهين) قدعرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الاول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضررشمولها للثلاثة الأولى غاية مافيه أنه مشى فى الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غيرسيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بانه أخرج المنصوب فى ضمن قوله بالعكس كامر بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للانواع الاربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الانواع الأربعة رفعاوجرا وليس حكمهما واحدا ثانيهما الخ (قوله فاعل اعلال قاض) أى حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء (قوله وذلك اجحاف بالكلمة) فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت لايمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن فى ابقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون فليس الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله بيف علما الاعتراض الدماميني بانه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنون على أنا لو سلمنا ان الكلام فى المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علما غيرمنون بل هووان كان ممنوعا من الصرف منون تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق ومايكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى

فاعرفه (قوله وغيرها التأنيث الخ) لماذكرالناظم حكم الوقف على ماينبغى ذكره من الساكن أخذيذكر المتحرك فقال وغيرالخ اه مرادى ودخل فى الغير تاء بنت واخت فيجوز فيها غيرالاسكان وقول البعض

لان النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ماسقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ماذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ماجاز فى المنون فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك فى الكافية (وفى * نحو مرلزوم رد الياء اقتفى) يعنى اذا كان المنقوص

محذوف العين نحو مرا سم فاعل من أرأى يرئى أصله مرئى على وزن مفعل فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا وقف عليه لزم رد الياء والالزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك اجحاف بالكلمة ومثله فى ذلك محذوف الفا كيف علما فتقول هذا مرادى وبقى ومررت بمرى وبقى (وغيرها التأنيث

من محرك * سكنه أوقف رائم التحرك) فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهى الخاء من خف أو خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان فى المرفوع والمضموم للاشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن فى الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا والروم وهو أن تأتى بالحركة مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا أنه أتم فى البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشمام لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته فى الخط أتم وهو خط قدام الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف الذى يوقف عليه والغرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك فى الاصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق الحرف وهى الشين من شديد والنقل تحويل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب أو الفرار من التقاء الساكنين وعلامته عدم العلامة وسيأتى تفصيل ذلك فان كان المتحرك

فيها الاسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على ان لا روم ولا اشمام فيها كهاء التأنيث قال زكريا وفى معنى ميم الجمع الضمير المذكر اذا ضم ماقبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه و به وضربوه وفيه (قوله من محرك) أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما فيد بذلك فى العمدة لان ذا الحركة العارضة فى حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل فى اقربت الساعة وذال يومئذ كما فى شرح العمدة (قوله رائم التحرك) أى آتيا فى التحرك بالروم (قوله فى الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيل هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وان كان غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا اذ هو لا يأتى فيه شئ من الخمسة على خلاف فى النقل يأتى كذا فى الهمع وغيره (قوله وعلامة) أى وجودية أو عدمية فلا عم قوله فى الخامس وعلامته عدم العلامة وفى عبارته حذف الواو مع ما عطفت أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خ الخ) وقال الموضح انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اه والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دماميني (قوله قدام الحرف) أى بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وانما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها بالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا فى علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم (قوله ومع أضعاف صوتها) أى اخفائه لانك تروم الحركة مختلسة لها ولا تتمها نقله المصرح عن الجاربردى قال فى الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا دماميني أو متحركا حركة محضة فلا ينافى أنه متحرك حركة غير محضة (قوله المزيد للوقف) أى لتضعيف الوقف أى للتضعيف المأتى به للوقف وقوله قبله أى قبل الحرف الذى يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح رأس ش وقوله من شديد) المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اه ومادعياه من منع الخلو ممنوع لان من لغة لخم كما سيأتى فى الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين * فان قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وانما يكون جائزا على لغة لخم من نقل الحركة الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر (قوله وسيأتى تفصيل ذلك) أى بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغى أن تكون صفته مضادة لصفته أولان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب هاء التأنيث لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب فى غيره ولذلك قدم استثناءها وان كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا أعنى فى الحركات الثلاث ويحتاج فى الفتحة

الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يحزه أكثر القراء فى المفتوح ووافقهم أبو حاتم ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الاتية وقد أشار الى الاشمام بقوله (أو أشم الضمة) أى اعرابية كانت أو بنائية وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا اشمام فيهما وأما ما ورد من الاشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمى الروم اشماما ولا مشاحة فى الاصطلاح ثم أشار الى التضعيف بقوله (أوقف مضعفا * ماليس همزا أو عليلا ان قفا) (١٥٧) أى تبع (محركا) كقولك فى جعفر

وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل هذا المقصود دماميني (قوله الى رياضة) أى تؤدة وتأن (قوله لخفة الفتحة) وسرعتها فى النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها فى الوصل دماميني (قوله أو اشم الضمة) أى أشم الحرف الضمة أى اجعله شاما لها بان تهيىء العضو للنطق بها على الحرف (قوله ماليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الالف لا ماقبلها والكلام فى الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك فى قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالاوجه الخمسة وهو باطلاقه يشمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع فى المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطى ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم فى مستطرفى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الهمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ وتواصوا بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشمام فانها مروية عنهم (قوله ماليس تكن عينا) نحو سأل (قوله والقاضى والفتى) الاولى حذفهما لان الكلام فى المحرك وهما ساكنان (قوله لن يحظلا) أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك ادغام تمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت ببكر) ولم يمثل بالمنصوب لان فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح الخ (قوله من عنزى) أى قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا) لو قال فان لم يكن ماقبله ساكنا لكان أولى لان ماقبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا اليه الا أن يؤول المنقول اليه بما يراد النقل اليه (قوله كما فى نحو قنديل الخ) مثل بار بعة أمثلة لان ماقبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر الا أن التعذر فى الالف ذاتى وفى المدغم عرضى ولعله من المتعسر وجه (قوله تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا بأس بذكرهما * الاول الذى يظهر فى حركة النقل أنها الحركة التى فى الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبرى لا يريدون أنها حركة الاعراب صيرت على ماقبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل انما يريدون أنها مثلها * الثانى لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء (قوله يجوز فى لغة نخم الخ) كذا فى التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بانه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الاصل قصدوه حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله * فلو أن الاطبا كان حولى * ويجاب بانه لم يراع المعنى فى مساعيه رشده اه سم أى ولو كان راعى المعنى فى قصده لراعاه بعد اذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم فى باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء

جعفر وفى وعل وعل وفى ضارب ضارب واحترز بالشرط الاول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة مالم تكن عينا وبالشرط الثانى من نحو سرو وبقى والقاضى والفتى فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله

(وحركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا)

أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ماقبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أى لن يمنع فتقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ومنه قوله

عجبت والدهر كثير عجبه
من عنزى سبنى لم أضر به

أراد لم أضر به فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا أو كان ولكن غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب وباب أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك ادغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جدوعم امتنع النقل * (تنبيهات) * الاول يجوز فى لغة نخم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله من يأتمر للخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها كقوله كنت فى نخم أخافه أراد أخافها ففعل ماذكر الثانى أطلق الحركات وهو شامل للاعرابية والبنائية والذى

عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لان حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس لحرصهم على معرفة حركة البناء قال بعض المتأخرين بل الحرص على حركة البناء آكد لان حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار اليه بقوله (ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصرى وكوف نقلا) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكرا ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمى أنه أجازه وعن الاخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال رأيت بكر وأشار بقوله من سوى المهموز الى أن المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رأيت الخبأ والردأ والبطأ فى رايت الخبء والردء والبطء وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكن ماقبل الهمز الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضمة فلا يجوز النقل فى نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا فى نحو انتفعت بقفل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل فى الاسماء أو نادر هذا فى غير المهموز وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار اليه بقوله (وذا فى المهموز ليس يمتنع) فتقول هذا ردء ومررت بكفء عليها لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير الى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردئ مع كفؤ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو ﴿تنبيهان﴾ الاول لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظبى ودلو * الثانى اذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقعين على حامل حركتها كما يوقف عليه

الى الدال وهى متحركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول لان حرصهم على معرفة حركة البناء ليس لحرصهم على معرفة حركة الاعراب أى لشرفها (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله وكوف) أصله كوفى فحذفت الياء الاخيرة تخفيفا ثم الاولى لالتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية لنقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والاول أقل كلفة والثانى أقيس هكذا ظهر لى (قوله لما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى فى المهموز المنون نحو رأيت ردأ الا انهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التى قبلها ساكن (قوله حينئذ) أى حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أى الالف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لانك اذا نقلت الفتحة الى ماقبلها فى نحو رأيت عبدا تحذف الالف وتنقل فتحة الدال الى الباء (قوله وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الافصح من منع صرفه والمحلى بال (قوله ونقل عن الجرمى أنه أجازه) أى مطلقا كالكوفيين (قوله وعن الاخفش أنه أجازه فى المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه فى غير المنون لانتفاء المحذور فيه (قوله على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أى لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الاخفش يتوقى هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة عن غير الهمز الكوفيون والاخفش اه فجعل الاخفش مطلقا للجواز كالكوفيين (قوله رأيت الخبء الخ) الخبء بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبىء والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون فى جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يمثل للمنون (قوله واذا سكن الخ) من تمام العلة (قوله ان يعدم نظير) أى أصلا كما فى فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهماله أو نظير كثير كما فى فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده فى الوعل بضم فكسر لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى (قوله فى الاسماء) أى غير الاعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله أو نادر) أو لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده فى الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أى امتناع النقل المؤدى الى عدم النظير (قوله وذاك) أى النقل المؤدى الى عدم النظير (قوله من نقل الهمزة) أى وزيادة الصعوبة بسكون ماقبل الهمزة الساكنة (قوله منهم تميم) أى بعض تميم بدليل مابعده (قوله يتبع ويبدل الهمزة) أى بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحو ظبى ودلو) لتأديته الى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة فى المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة فى المخفوض وحمل اليائى المخفوض على غيره (قوله على حامل حركتها) أى بالقوة لا لم يحمل بالفعل عند الحجازيين الا السكون فتنبه (قوله كما يوقف عليه) كذا فى بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفى بعضها كما يخط الشارح

مستبدابها فيقولون هذا الخب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك بشروطه وأما غير الحجازيين فلا يحذفها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطئ ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطى وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطو ومررت بالبطى وأما في الفتح فيلزم فتح

عليها بتأنيث الضمير الراجع الى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل (قوله مستبدابها) حال من مجرور على الراجع الى الحامل وضمير بها للحركة أى مستقلا بها بان كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لانه لا يجرى فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لخم من النقل الى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذى بعده لا يكون فى الكلمة نقل أصلا (قوله باق) احتراز عن النقل والاتباع اه سم لكن صرح الفارضى بان السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ماقبل الهمزة ساكنا كما فى الخبء فيقولون مررت بالخبى بابدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لاجلها ورأيت الخبا بابدال الهمزة ألفا وفتح الباء لاجلها وهذا الخبو بابدال الهمزة واوا وضم الباء لاجلها اه (قوله وأما فى الفتح) أى وأما ابدالها بمجانس حركتها فى الفتح ولو قال فى النصب لكان أحسن وفى بعض النسخ وأما فى غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ماقبلها) أى فيلزم فيه فتح ماقبلها لمناسبة الالف لا للنقل لعدمه على هذه اللغة كما فى الدمامينى (قوله وقد يبدلونها كذلك) أى بمجانس حركتها (قوله فيقولون) أى فى الوقف على الكلا الذى هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكلى أى بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الا بمجانسها) أى مجانس هذه الحركة (قوله فى الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث سندوبى (قوله تا تأنيث الاسم) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما فى رواية وتاء زيادتها كما فى علامة وقيد فى التسهيل التاء بكونها فى آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويغنى عنه كون الكلام فى الحرف الموقوف عليه وينبغى أن يراد بالاسم هنا مايعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجمل مايعم الجمل القليل والجمل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للاجمال هنا (قوله من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما سيشير اليه الشارح وانما التزمت التاء فى الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل مالا لبس فيه على مافيه لبس وفى الخاطريات لابن جنى قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبه فيوقف عليها بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم اه تصريح وقوله خوف اللبس بحث فى التعليل بخوف اللبس بانه يقتضى أن يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم اذا سمى بثمت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء ووقفا اه (قوله من تاء بنت وأخت) كون تائهما للتأنيث لا ينافى كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أى كهنت (قوله ولا يكون) أى الساكن الذى هو غير صحيح الواقع قبل التاء (قوله والاعرف فى هذين النوعين) أى ماقبله متحرك وماقبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء فى الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغيرذين الخ (قوله وقل ذا) أى جعل التاء هاء فى جمع تصحيح يعنى ماجمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وماضاهى) أى شابه جمع التصحيح فى الدلالة على متعدد حالا كاولات أو فى الاصل كعرفات أو فى التقدير كهيهات فانه فى التقدير جمع هيهة ثم سمى به الفعل وهو بعد كما فى التوضيح فقوله وأراد بذلك

ماقبلها وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلى وأهل الحجاز يقولون الكلا فى الاحوال كلها لانهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة الا بمجانسها ولذلك يقولون فى أكمؤ أكمو وفى ممتلىء ممتلى

(فى الوقف تا تأنيث الاسم هاجعل ان لم يكن بساكن صح وصل)

نحو فاطمة وحمزة وقائمة واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فانها لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراء وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فانها لا تغير وشمل كلامه ماقبله متحرك كما مثل وماقبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا ألفا نحو الحياة والفتاة والاعرف فى هذين النوعين ابدال

التاء هاء فى الوقف وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك (وقل ذا فى جمع تصحيح وماضاهى) أى قل جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما ضاهاه أى شابهه وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به فى شرح الكافية فالاعرف فى هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء

فى قول بعضهم دفن البناه من المكرماه يريد دفن البنات من المكرمات وكيف بالاخوة والاخواه وسمع هيهاه وأولاه ونقل بعضهم أنها لغة طيء وقال فى الافصاح شاذ لا يقاس عليه ﴿ تنبيه ﴾ اذا سمى رجل بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث واذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمى به (وغير ذين بالعكس انتمى الاشارة الى جمع الصحيح ومضاهيه يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسلمة أو جمع تكسير كعلمة ومن اقرارها تاء قول بعضهم

الله أنجاك بكى مسلمت
من بعدما و بعدما و بعدمت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت الحرة أن تدعى أمت
وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب فى المصحف ان شجرت الزقوم وامرأت نوح وامرأت لوط وأشباه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ووقف الكسائى على لات بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال فى شرح الكافية ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على

هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات (قوله فى قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يوهم أنه ليس بحديث وفى تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبرانى فى الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس الا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء يس (قوله وكيف بالاخوة والاخواه) الباء زائدة فى المبتدا واسقطها فى التوضيح (قوله اذا سمى رجل بهيهات) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الابدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعدما) أى من بعدما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله و بعدمت أصل مت قال ابن جنى ما فا بدل الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أى رأس الحلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) و بعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله واشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت فى القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للاصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثمانى قاله شيخنا السيد (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضى وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله ووقف بها السكت الخ) أى للتوصل الى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتى فى النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أى فقط كما فى أعط أو مع حذف الناء كما فى لم يف ولم يبع أو العين كما فى لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور فى المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله فقد نبه عليه) أى على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بمنطوقه فى الجواز ومفهومه فى الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحو عه) أصله اوعه حذفت الواو التى هى فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها فالباقى عين الكلمة وقوله ونحو ره أصله ار أه نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لما مر فالباقى فاء الكلمة وفى الدمامينى على المغنى أن حذف هاء السكت فى مثل هذين الفعلين حالة الوصل انما هو فى اللفظ لا فى الخط ومثلهما اه أمر من وأى يئى وأيا بمعنى وعد واذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد وهند قالت بالخير يا عمرو

فلم

فقولهم فى لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل)

يعنى ان هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تزاد بعد شيئين أحدهما المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو أعطه والثانى ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه وله أو باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتما فى سوى ما كع أو * كبع مجزوما فراع ما رعوا) يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالاول نحو عه أمر من وعى بعى ونحو ره أمر من رأى يرى والثانى لم يعه ولم يره لان حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت فى ذلك

واجبة لبقائه على أصل واحد كذا قاله الناظم فى التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم ألك ومن تق بترك الهاء ﴿تنبيه﴾ مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب فى المحذوف الفاء وانما أراد بالتمثيل التنبيه على مابقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق فمحذوف العين كذلك كما سبق فى التمثيل بنحو ره ولم يره وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه اكثر من ذلك نحو اعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وما فى الاستفهام ان جرت حذف ﴿ألفها﴾ وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم وأما قوله

على ماقام يشتمنى لئيم
فضرورة واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به ومما تفرح أفرح وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شئ من ذلك وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا وقال أبو الحسن فى الاوسط وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم اياه وفهم من قوله ان جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها وهو كذلك وأما قوله

الام تقول الناعيات

فلم يبق من الفعل الا الكسرة فى لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلى بالخير يا هند فلم يبق الا الحركة وأما الياء فضمير الفاعل الذى كان متصلا بالهمزة وقد قيل فى ذلك

فى اى لفظ يا نحاة المله * حركة قامت مقام الجمله

ومن ذلك اللغز المشهور * ان هند المليحة الحسناء * وأى من اضمرت لحل وفاء * فاصل أن ابن حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل ووأى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لحلها (قوله واجبة) قد يقال ملا كانت جائزة فقط فى الثانى لان حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط فى ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع الا به (قوله قال فى التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) أجيب باجوبة مردودة منها أن ألك ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الاول بان كون ألك غير معتل الآخر لا يفيد لان المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود فى ألك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام فى معتل الآخر غير مسلم بل هو فى المعل بحذف الآخر وألك منه ويرد الثانى بان القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم ألك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام انه وافق المصنف فى أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكروا لا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا خفيد (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على ألك وتق بسكون الكاف والقاف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أى لان عادته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن الاجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ماقبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو عم يتساءلون أو اسم نحو بمجىء م جئت وقال الشاطبى حذف الالف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقلا عن سيبويه نصريح (قوله على ماقام يشتمنى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله فضرورة) أى بناء على انها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر والا فللشاعر مندوحة عن اثبات الالف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز فى الوافر بصلوح وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم عما يتساءلون (قوله قال أبو الحسن فى الاوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة استعمالهم اياه) أى فى التركيب المذكور (قوله أن المرفوعة) نحو ماهذا والمنصوبة فى نحو ما اشتريت قال سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بان الجارة يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الالف ولا كذلك غير المجرورة اه وهو واضح فى المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم الا ان يقال حملت المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف (قوله الام) فما مفعول تقول لانه فى معنى الجملة أى أى كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفى بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعى وهو الانسب بقوله الافاند بانهم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله فضرورة) أى بناء على ما مر والا فللشاعر مندوحة عن حذف الالف باثباتها ولا يلزم شئ بل يكون الجزء سالما من الزحاف (قوله اهمل المصنف يقال لا اهمال لان المصنف أشار اليه بكون المحدث عنه فى كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا الان لفظ ما غير لفظ

الامه * الافاند بأهل الندى والكرامه * فضرورة ﴿تنبيهات﴾ الاول أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فان ركبت معه لم تحذف الالف نحو على ماذا تلومونى وقد أشار اليه فى التسهيل نقله المرادى * الثانى سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها

وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد * الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله * يا أسيديا لم أكلته له (وأولها الها ان تقف) اى جواز ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه ولهذا قال (وليس حتما في سوى ما اختضا * باسم كقولك اقتضاء م اقتضى) أي وليس ايلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم وقد مثله وعلة ذلك ان الجار الحرفي كالجزء

ماذا الما تقرر أن الشئ مع غيره غيره في نفسه (قوله وبين الموصولة والشرطية) أي والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية الخ (قوله اسم واحد) اى كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أي وصلا اذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا أفاده سم (قوله يا أسيديا لم أكلته له) كانه لم يقصد معينا من بنى أسد فنصب ونكر قال العيني وأنشده أبو الفتح يا فقعسي والشاهد في لم أكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة (قوله وقد مثله) أي الاسم الجار (قوله لاتصاله بها لفظا) أي اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي غالبا فلا يرد حتام والام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عوضا عن الالف المحذوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما

فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لاجمال هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها سم (قوله لا أظلله) بالبناء للمجهول أي لا أظلل فيه ففيه حذف وايصال وقوله أرمض الخ قال زكريا أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من حر الرمضاء وهي الارض التي بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتى واضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى اذا برزت لها اه وسبقه الى ذلك العيني وتبعهما أرباب الحواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافي كونهما مجهولين لان رمض بهذا المعنى وضحى اوضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون الا من المتعدي بنفسه فالذي ينبغي بناؤهما للفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير وبنى على لاضافته الى مبنى وأجاب عنه سم بانه خلاف الظاهر وعندي في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذ المعهود في المبنى لاضافته الى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر * بفتح مثل فتأمل (قوله لحركة على الخ) الفاء تعليلية (قوله وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة الا الماضي (اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم الخ) دفع بجعل النفي راجعا للقيد فقط وهو أديم فكانه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل اضافة غير الى ما بعده للجنس على أن سيبويه حكى أعطني أبيضه بلحوق الهاء للعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما في الزيادة والمسامونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الهمع وغيره واقتضى أن وصلها بالمبني على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان وكل مبني آخره ألف نحو ها وأولا وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كما في الوصل وابدال الهاء همزة والحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الالف هاء في قوله من ههنا ومن هنه

لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد ﴿تنبيه﴾ اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وان لم يكن واجبا أجود في قياس العربية واكثر وانما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم (ووصلها بغير تحريك بنا * اديم شذ في المدام استحسنا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب واما قوله يارب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علله فشاذ لان حركة على حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهي كقبل وبعد والى هذا اشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ لا لحركة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام واشار بقوله في المدام استحسنا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام اى الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهي وكيف وثم فيقال في الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه ﴿تنبيهان﴾ الاول اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ ان وصلها بحركة الاعراب قد شذ ايضا لان كلامه

يشمل نوعين احدهما تحريك البناء غير المدام والاخر تحريك الاعراب وليس ذلك الا فى الاول * الثانى قوله فى المدام استحسنا يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى لانها من التحريك المدام وفى ذلك ثلاثة أقوال الاول المنع مطلقا والثانى الجواز مطلقا والثالث الجواز ان أمن اللبس نحو قعده والمنع ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الاعراب لان الماضى انما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه

لا فى الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو يا زيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف الى الضمير اه والذى فى باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء غالب لا واجب (قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أى الشذوذ الا فى الاول أى فلا يرد فى الثانى اه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أى لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أى لان فعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربا وقد يقال ضاء قعده وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر الا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه اجمال لا لبس بخلاف ضربه (قوله فى وجوه الخ) أى فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى فى أى اللفظ فى الوصل وقوله ما للوقف أى للفظ فى الوقف فحسنت المقابلة (قوله ما للوقف) اى من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح (قوله وفشا) أى الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما محله وهو اللفظ الذى حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة (قوله ولم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر الى أن الخلاف فى اثبات الهاء انما هو فى الوصل أما فى الوقف فثابتة وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف) أى عند بعض طيئ المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعاء أو أفعى أو أفعو فى هذه أفعى وهذه عصاأو عصى أو عصو والاولى والاخيرة لغة بعض طيئ والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث فى كل ألف فى آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لانها ألف فى آخر الاسم (قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يختلف لفظها وصلا فاجراها وصلا مجراها وقفا (قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل فى الروى المعروض المصرعة فلا اعتراض بان العتاب فى البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض (قوله بمدة) أى ألف أو واو أو ياء (وأثبتها الحجازيون مطلقا) أى قصدوا الترنم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وان ترنم التميميون الخ أى قصدوا الترنم فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بان الترنم لازم للالف باطل مع ما فيه من القصور (قوله فكذلك) أى أثبتوا المدة (قوله والاعوضوا منها) أى من المدة التنوين أى ليقطعوا به الترنم مطلقا أى بعد ضمة او فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل

﴿ الامالة ﴾

(قوله وتسمى الكسر) أى لما فيها من الامالة الى الكسر قوله والبطح أى لما فيها من بطح الفتحة الى الكسر أى اما لتها اليه وأصل بطح الشئ القاؤه ورميه ويلزمه اما لته (قوله أهم) لانه لا بد منه بخلاف الامالة

تقدمت فى موضعها فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل فى الكافية فقال فيها ووصل ذى الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما مالم يكن ذلك فعلا ماضيا (وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما) أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك فى النثر قليل كما أشار اليه بقوله وربما ومنه قراءة غير حمزة والكسائى لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل ومنه أيضا ماليه هلك عنى سلطانيه خذوه ماهيه نار حامية ومنه قوله بعض طيئ هذه خيلو يافتى لانه انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف فاجرى الوصل مجراه وهو فى النظم كثير من ذلك قوله مثل الحريق وافق القصبا فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله

أتوناري فقلت منون أنتم * وقد تقدم فى الحكاية ﴿خاتمة﴾ وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله أقلى اليوم عاذل والعتاب وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا وان ترنم التميميون فكذلك والاعوضوا منها التنوين مطلقا كقوله سقيت الغيث أيتها الخيامن وكقوله يا صاح ما ناج العيون الذرفن وكقوله لما نزل برحالنا وكأن قدن والله أعلم

﴿ الامالة ﴾ وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها فى التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لان أحكامه أهم

وانظر فى حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها أما حقيقتها فان ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف ان كان بعدها ألف نحو الياء وأما فائدتها فاعلم ان الغرض الاصلى منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى وأما حكمها فالجواز وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة وتعبيرأبى على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح فكل ممال يجوز فتحه وأما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو الغالب وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك وأما أصحابها فقيم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كاسد وقيس واما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الاصل ولا يميلون الا فى مواضع قليلة وأما أسبابها فقسمان لفظى ومعنوى فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى الدلالة على ياء أو كسرة وجملة أسباب امالة الالف على ما ذكره المصنف ستة * الاول انقلابها عن الياء * الثانى ما آلت لها الى الياء * الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه قلت * الرابع ياء قبلها أو بعدها * الخامس كسرة قبلها أو بعدها * السادس التناسب وهذه الاسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف فى أيهما أقوى فذهب الاكثرون الى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال فى الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلا وذهب ابن السراج الى أن الياء أقوى من الكسرة والاول أظهر (قوله لوجهين احدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الالف للكسرة وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من ياء فى طرف * أمل) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى واحترز بقوله فى طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها وأشار الى السبب الثانى بقوله (كذا الواقع منه الياء خلف

(قوله والنظر) مبتدأ وقوله فى حقيقتها الخ خبره وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع (قوله فأن ينحى الخ) شامل لامالة الالف لان فيها أيضا امالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الالف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه امالة الفتحة التى ليس بعدها ألف (قوله هو التناسب) أى تناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد بيان ذلك أنك اذا قلت عايد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء وبالكسرة انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وهذا نظير اشمامهم الصاد زايا فى نحو يصدر للتناسب لان الصاد حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاى تشاكل الصاد فى الصفير والدال فى الجهر فاذا أشربوا الصاد زايا حصل تناسب الاصوات حفيد (قوله أو غيره) كقلبها ياء التثنية وان لم يكن أصلها الياء (قوله فكل ممال يجوز فتحه) أى رجوعا الى الاصل قال البعض وكان الاحسن أن يقول يجوز عدم امالته ليشمل الالف اه وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف * والكف قد يوجبه ما ينفصل * من أن المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفخمون بالفتح) أى وجوبا فى غير المواضع القليلة الآتية (قوله وجملة أسباب امالة الالف) أى تفصيلا بخلاف ما قبله فاجمال (قوله على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر فى النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الالف الا أن يقال المراد ذكره فى الجملة أولا بقيد هذا النظم (قوله الاول انقلابها عن الياء الخ) الاول والثانى يوجهان الى الدلالة على ياء لان انقلاب الالف عن الياء أو الى الياء فى بعض الاحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى ان سبب السبب سبب فلا تنافى بين جعله أولا الدلالة سببا وجعله ثانيا الانقلاب سببا والثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف بدل عين ما يقال فيه عند اسناده الى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافى أيضا والرابع والخامس يرجعان الى قسمى السبب اللفظى والسادس لا يرجع الى خصوص واحد من قسمى اللفظ ولا خصوص واحد من قسمى المعنوى بل يرجع فى كل موضع بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب الى هذا السبب أيا كان فتدبر (قوله ما آلت لها) أى أيلولتها أى رجوعها (قوله راجعة الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاولى الى الدلالة على الياء أو الكسرة اه وهو ساقط لان ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى الى الامالة) لعله عطف تفسير (قوله يميلون الالف للكسرة) أى لاجل الكسرة (قوله لا يميلون للياء) أى لاجل الياء أى فمن يميل الالف للكسرة أكثر ممن يميلها للياء فكانت أقوى (قوله من الكائنة عينا) أى ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف فى دان أميلت وان كانت عين اسم كالالف فى ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتى حكمها

* دون مزيد أو شذوذ) أى ثمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك الف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فانها تؤول الى الياء فى التثنية والجمع فاشبهت الألف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف فى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا قفى وفى تكسيره قفى فلا يمال قفا لذلك واحترز بقوله شذوذ من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل فانهم يقولون فى عصا وقفا عصى وقفى ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيء نحو عصى اوقفى فلا تسوغ الامالة (١٦٥) لاجل ذلك وخلف فى كلامه

(قوله دون مزيد) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى انما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى (قوله والجمع) أى بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أى بجامع الارتباط بالياء فى كل (قوله فى تصغير قفا قفى الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصرح (قوله من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظر فيه الشاطبى بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طيء ومن تثنية رضا على رضيان لندور كل (قوله مما تقدم) أى من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثى) أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ (قوله العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة فى الراء) أى لانها تؤثر فى امالة الواوى سواء تقدمت على الالف كما فى الربا أو تأخرت عنها تماما فى الدار نقله سم عن الجاربردى (قوله مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس شيخ الاسلام فى شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال الموضح على هذا يشكل قول الناظم ان امالة ألف تلا فى قوله تعالى والقمر اذا تلاه لمناسبة ألف جلا وقول ابنه ان امالة ألف سجا لمناسبة ألف فلا بل امالتهما لقولك تلا سجا وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا التناسب الخ أن تمثيله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس سجا سجوا سكن اه وحينئذ ففى الآية مجاز عقلى لان السكون فى الحقيقة للناس فى الليل لا له (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى تؤول ألفه الى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع بما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ ليس بخلاف أن تمثيله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا الخ فقول البعض ان هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف يقال فى المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد

حال من الياء ووقف عليه بالسكون لأجل لنظم ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة ﴿تنبيهات﴾ الأول هذا السبب الثانى هو أيضا فى الألف الواقع طرفا كالأول * الثانى قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال لأن ألفه عن واو اولا يؤول الى الياء الا فى شذوذ أو بزيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر الاعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالفتح وهو جحر الثعلب والارنب والكبا بالكسر الكباسة وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا ولقولهم كبوت البيت اذا كنسته والألفاظ الثلاثة مقصورة وهذا شاذ

لا يقال لعل امالة الكبا لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو واما الربا فامالتهم له وهو من ربا يربو لأجل الكسرة فى الراء وهو مسموع مشهور وقد قرأ به الكسائى وحمزة * الثالث يجوز امالة الألف فى نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثى وان كانت عن واو لانها تؤول الى الياء فى نحو دعى وغزى من المبنى للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى اذا كانت ألفهما عن واو قال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة وقد تجوز على بعد اه وأشار بقوله

(ولما تليه ما التأنيث ما الهاء عدما) الى أن للالف التى قبل هاء التأنيث فى نحو مرماة وفتاة من الامالة لكونها منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التأنيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرا وأشار الى السبب الثالث بقوله (وهكذا بدل عين الفعل ان * يؤل الى قلت) أى تمال الالف أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كماضى خف) وكد وهو خاف وكاد أو عن ياء نحو ماضى يع (ودن) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت فيصيران

فى اللفظ على وزن قلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح فى الاولين وأما الاخيران فقيل يقدر تحويله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ولبيان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يؤل الى فلت بالكسر وانما يؤل الى فلت بالضم نحو طلت وفلت * والحاصل أن الالف التى هى عين الفعل تمال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل * (تنبيهات

(قوله ولما قليه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن ياء والالف الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما الهاء على تقدير مضاف أى حكم ما الهاء والهاء مفعول مقدم لعدم بفخ فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان لما للالف المتطرفة فقوله لكونها أى الالف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التأنيث الخ تعليل لثبوت ما للالف المتطرفة من الامالة للالف التى قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤول الى الياء لشمل نحو مغزاة ومرماة فتدبر (قوله ان يؤل الى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو الخوف والكود قال فى الصحاح كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كما فى باع ودان أو مكسورة كما فى هاب (قوله فيصيران فى اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والاصل الخ لو فى بالمراد وسلم مما مر (قوله فحذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظرا الى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف (قوله وهذا) أى تحريك الفاء بحركة العين واضح فى الاولين أى خاف وكاد لان أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الاخيران أى باع ودان وقوله فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله فقيل الخ) فى تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين اشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بان مضمرة عطفا على تحويله أى ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد (قوله لما حذفت العين) أى بلا نقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم فى الواو لعدم الضم فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انها للكسرة) أى لوجودها فى بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعلى) أى الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين وللاشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها فى مواضع أخر كما سيأتى (قوله طلبا للكسرة) أى للدلالة عليها وقوله فى خفت أى وطبت (قوله امالة نحو خاب وطاب) أى لاجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالهما لا لاجل الياء فى طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لاجل الكسرة لا لاجل الياء

الاول اختلف فى سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافى وغيره انها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافى من أسباب الامالة كسرة تعرض فى بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسى قال وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا للكسر فى خفت وقال ابن هشام الخضراوى الاولى أن الامالة فى طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفى حاف لان العين مكسورة أراد والدلالة على الياء والكسرة * الثانى نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا لبنى تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف

فلا يميلون وبين ذات الياء نحو طاب فيميلون * الثالث أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ما هي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح فصول ابن معطي بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أي كثير المال ونال أي عظيم العطية والاصل مول ونول وهما من الواو لقولهم أموال وتمول والنول وانكسار الواو لانهما صفتان (١٦٧) مبنيتان للمبالغة والغالب على

الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوي (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوي الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فانها متقوية بالياء (قوله لا تمال مطلقا) أي سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتمول) بصيغة الماضي أو المصدر وأن اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كانه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه في نال انقلاب عينه ألفا اذ لو كانت عينه وهي الواو ساكنة لكان قلبها ألفا خلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) أي كالسابق في جواز الامالة الالف تالي الياء (قوله أو مع ها) قال المكودي معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع ها وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كانه قال بحرف واحد أو حرف مع ها (قوله لضرب من شجر العضاه) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة قال في القاموس العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته في التسهيل الآتية في كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهي من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل الهاء ضمة) أي عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء المنع له (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعتا مع (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أي لتكرر السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ أي لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصريح أي فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الخفيد مراده بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسورة كما في مبايع لا تأثير لها في الامالة وانما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغي أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر سيبويه الخ) أي فالناظم تبع سيبويه (قوله كذلك ما) أي ألف والهاء في يليه والضمير في أو يلي يرجعان

ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله (كذلك تالي الياء والفصل اغتفر بحرف أو مع ها كجيبها أدر)
أي تمال الالف التي تتلو ياء أي تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر فان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو بأكثر من حرفين امتنعت الامالة ﴿تنبيهات﴾ الأول انما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا الثاني قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية والظاهر جواز امالة هاتان

شويهتاك لما سيأتي من أن فصل الهاء كلا فصل واذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيبان * الثالث أطلق قوله أو مع ها وقيده غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة * الرابع الامالة للياء المشددة في نحو بياع أقوى منها في نحو سيال والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان أقوى منها في نحو حيوان * الخامس قد سبق أن من أسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكرها هنا امالة الالف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس بقوله (كذلك ما يليه كسرا ويلي * تالي كسر أو سكون) أي أو يلي تالي سكون (قد ولي * كسرا وفصل الها كلا فصل يعد *

فدرهما لك من عمله لم يصد) أى كذا تمال الالف اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو بريد أن يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهما لك وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل يعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهما لك نحو شملال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان بغير ماذكر لم تجز الامالة ﴿ تنبيه ﴾ أطلق فى قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ماقبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مثله

فى الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الامالة شرع فى ذكر موانعها فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا) أى يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر اويا وكذا تكفرا) يعنى أن موانع الامالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهى مافى أوائل هذه الكلمات قد صاد ضرار غلام خالى طلحة ظلما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى وعلة ذلك أن السبعة الاولى تستعلى الى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فانها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الألف فى نحو هذا قاض فى الوقف ولا هذا ماص أصله ماصص ان ولا امالة باب خاف وطاب كما سبق ﴿ تنبيهات ﴾ الاول قوله أو يا تصريح بان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية لكنه قال فى التسهيل الكسرة والياء الموجودتان وفى شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك وماقاله فى الياء غير معروف فى كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعنى كف حرف الاستعلاء والراء فى الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط * الثانى انما يكف المستعلى امالة الاسم خاصة قال الجزولى ويمنع المستعلى امالة الالف فى الاسم ولا يمنع فى الفعل

الى ماو الضمير فى ولى يرجع الى السكون (قوله فدرهما لك الخ) وذكر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجات الساكن والهاء أن ينزل منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع الفصل بمتحركين قاله المصرح (قوله اذا وليها كسرة) أى ظاهرة كما مثل أو مقدرة كما فى حاد اذ أصله حادد (قوله نحو شملال) بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة تصريح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من أسباب الامالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تكفرا) أى عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء مع (قوله أى يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر (قوله وهى مافى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا للشيخنا بان فيه ظرفية الشئ فى نفسه ويمكن دفعه بان المراد بالأوائل ماقابل الأواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله ظلما) مفعول صاد والظلم كما مر ذكر النعام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف الياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتى (قوله لانها مكررة) أى قابلة للتكرير اذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة (قوله من السبب المنوى) هو فى قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والادغام وفى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض احوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لا تمنعه) لانه خفى فلو منعته لانتفى مايدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خاف وطاب) كذا فى بعض النسخ ولا اشكال فيها وفى أخرى ولا امالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على مافدمه عن الزمخشرى من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال فى التسهيل الخ) استدراك على قوله صرح دفع به ايهامه أن المصنف فى التسهيل والكافية عبر بالظهور فى جانبى الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته فى التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبارة التسهيل فان تأخر عن الالف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين الى أن قال لا المنويتين اه قال الدمامينى المراد بغلبته منعه من الامالة (قوله ولم يمثل لذلك) عبارة الفارضى ولم يمثل للياء بشئ (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أى ماذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسر فقط هذا يقتضى أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن

من ذلك نحو طاب وبغى وعلته أن الامالة فى الفعل تقوى مالا تقوى فى الاسم ولذلك لم ينظر الى أن ألفه من الياء أو من الواو بل أميل مطلقا * الثالث انما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد وكف مستعل وراء ينكف بكسر را وأشار بقوله ان كان ما يكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل الى أنه اذا كان المانع المشار اليه وحرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الالف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقدونا سح وباطل وباخل ونحو هذا مدارك ورأيت عدارك أو منفصلا بحرف نحو منافق ونافخ وناشط ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك أو بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما أحد الا من لا يوخذ بلغته وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته

أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بان السبب فيها مقدر ولا يمنع المانع الامالة لاجله لا فى الاسم ولا فى الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام فى السبب الظاهر فاذكره الجزولى لا يخالف ما قاله المصنف (قوله تقوى مالا تقوى فى الاسم) يكفى دليلا على ذلك ماذكره بعد وقول البعض انه لا يجدى نفعا غير مسلم (قوله الى أن ألفه) أى الفعل (قوله للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو انسب بالمقصود من العكس الذى صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذا مما سبق أولا أخذا من اطلاقه واطلاق الشارح توقف فى ذلك شيخنا وغيره وتطلبته فى همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أى فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله وجزم المبرد بالمنع فى ذلك) أى عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا متعلق بمحذوف) أى يمنع ما يكف اذا قدم كذا أى كالمتأخر المفهوم من قوله ان كان ما يكف بعد اذا قدم أى ما يكف وأو لنفى الامر بن معا كما هو شأنها بعد النفى والنهى (قوله كالمطواع) أى كثير الطوع مر من ماره أى أتاه بالميرة وهى الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر قاله الشاطبى (قوله ورجال) الصواب اسقاطه اذ لا مانع فيه لان الراء المانعة هى الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أى حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر اذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ماذكر اذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يغتفر فى المتقدم ويغتفر فى المتأخر لى مامر لان المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أى وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم شرب ماوتر لا تنوينه خطأ كذا قال الشاطبى وتقدم له عند قوله وبيا اجرر وانصب الخ نحو ذلك وانه لا يحذف التنوين الا ضرورة وقدمنا أنه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتى عند قوله * ذوالبن فاتا فى افتعال أبدلا * مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسر را) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقويت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كالمفتوحة والمضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كما فى ومن

عن قوم من العرب لتراخى المانع قال سيبويه وهى لغة قليلة وجزم المبرد بالمنع فى ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل باكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر رابعا ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وان بعد وأشار بقوله (كذا اذا قدم مالم ينكسر * أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر) الى ان المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه أن لا يكون

مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة فى نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد ﴿تنبيهان﴾ الاول من اصحاب الامالة من يمنع الامالة فى هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية أن الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية كذا اذا قدم مالم ينكسر * وخيران سكن بعد منكسر وقال فى شرحها وان سكن بعد كسر جاز ان يمنع وأن لا يمنع نحو اصلاح وهو يخالف ما هنا * الثانى ظاهر قوله كذا اذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الالف والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصالح (وكف مستعل وراء ينكف * بكسر را كنارما لا أجفو) يعنى أنه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف

كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أوراء غير مكسورة فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر ﴿تنبيهات﴾ الاول من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة * الثانى فهم من كلامه جواز امالة نحو الى حار لك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة فالمانع عدم المقتضى لتركها أولى * الثالث قال فى التسهيل وربما أثرت يعنى الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك (١٧٠) الى ان الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة فى نحو بقادر أى لا تكف مانعها

وهو القاف ولا تفخيما فى نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الاول ويفخم الثانى ومن امالة الاول قوله

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر

قال سيبويه والذين يميلون كافرا كثر من الذين يميلون بقادر (ولا تمل لسبب لم يتصل) بان يكون منفصلا أى من كلمة اخرى فلا تمال ألف سابور للياء قبلها فى قولك رأيت يدى سابور ولا ألف مال للكسرة قبلها فى قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت هاان ذى عذرة لم تمل ألف ها للكسرة ان لانها من كلمة أخرى والحاصل أن شرط تأثير سبب الامالة أن

ر باط الخيل لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا فى همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييد فى الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد فى القرار (قوله وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثانى بقوله ومن العرب الخ (قوله يعنى الراء) أى سواء كانت مانعة للامالة وهى غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهى المكسورة كما يدل عليه مابعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أى ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم ان كلام المتن فى راء متصلة سم (قوله ولا تفخيما فى نحو هذا كافر) أى لا تمتنع هذه الراء المضمومة امالة الالف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الامالة فى نحو هذا كافر هى اللغة المشهورة وان التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا عذار لك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذر لك لا يميل معهما أحد الامن لا يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافى ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به فى التوضيح وحواشى زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أى أغلبى فى منع الراء غير المكسورة للامالة وفى كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما فى الشرح هنا (قوله والذين يميلون كافرا) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) أى سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله هاان ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلا عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها البكارة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف علم استثناؤها من قول المصنف السابق بحيبها أدر فذاك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذاك بغير المنفصل اه وقال ابن عازى لا حاجة الى استثنائها اذ مثل هذا يعد متصلا (قوله فانها قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) أى فى اقتضاء الامالة ولا وجه لأفعل التفضيل اذ لا ضعف فى الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بانه على غير بابه يمنع منه اقترانه بمن (قوله ليس على عمومه) أى بل دخله تخصيصان (قوله وغيرها الياء انفصال لا تمل) أى لا تمل غير كلمة ها

يكون من الكلمة التى فيها الالف ﴿تنبيهان﴾ الاول يستثنى من ذلك ألف ها التى هى ضمير المؤنثة لاجل فى نحو لم يضربها وأدر جيبها فانها قد أميلت وسببها منفصل أى من كلمة أخرى * الثانى ذكر غير المصنف أن الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فاما لوا الكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة فقد بان لك ان كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول * وغيره الياء انفصال لا تمل * وانما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (والكف قد يوجبه ما ينفصل) من الموانع كما فى نحو يريدان يضربها قبل فلا تمال الالف لان القاف بعدها وهى مانعة من الامالة وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لان الفتح اعنى ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه لادنى سبب ولا يخرج عنه الا

لسبب محقق ﴿تنبيهات﴾ الأول فهم من قوله قد يوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولى الالف من كلمة أخرى فيميل الا أن الامالة عنده فى نحو مررت بمال ملق أقوى منها فى نحو بمال قاسم * الثانى قال فى شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى (١٧١) أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة

لاجل ياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى (قوله فى نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بان السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء فى هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما وكذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالاكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الامالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر (قوله قال فى شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (قوله أتى أحمد) اعترض بان السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة بان كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم نفس الالف وهو ابدالها من الياء فى الطرف وبانه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الامالة ليس كتوقف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بايا التى هى حرف نداء) أى فقاف قاسم تمنع امالة الالف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا انما يصح على ما مر فى النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقى أنه سيأتى أن الحروف لا تمال الا ألفاظ سمعت امالتها شذوذا ذكر وامنها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح امالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله فى اطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اهسم (قوله الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أى لان الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما فى شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا لها هنا لما فى شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الأئمة (قوله على هاتين الصورتين) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التى هى صلات الضمائر (قوله بلا داع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وانما قال سواه ليصح نفى الداعى اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق سم (قوله كعمادا) بالنصب بلا تنوين على ارادة الوقف كما نبه عليه المكودى وقد قرئ اليتامى والنصارى بالتين فاميلت الالف الاخيرة لقلبها ياء فى التثنية على ارادة الجماعتين وأميلت الاولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق فى عمادا (قوله لمجاورة الممال) أى الالف الممال سواء كان فى كلمتها كما فى الصورة الاولى أولا كما فى الثانية اذ آخر المجاور مجاور قبان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسب واندفع ما للبعض فتدبر (قوله لمجاورة ألف ممالة) أى فى كلمتها (قوله لكونها آخر مجاور ما أميل الخ) أى آخر تركيب

وتبعه الشارح فى هذه العبارة فى التمثيل يأتى قاسم نظر فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بأيا التى هى حرف نداء فصحفها الكتاب بأتى التى هى فعل * الثالث فى اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن عصفور فى مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى ولولا ما فى شرح الكافية لحملت قوله فى النظم والكف قد يوجبه الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل (وقد أمالوا التناسب بلا

* داع سواه كعمادا وتلا) * هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وانما أخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولامالة الألف لأجل التناسب صورتان احداهما أن تمال لمجاورة ألف ممالة كامالة الألف الثانية فى رأيت عمادا فانها لمناسبة الالف الأولى فانها ممالة لاجل الكسرة والأخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كامالة ألف تلا من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها انما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى جلاها ويغشاها

(تنبيهان) الاول ليس بخاف أن تمثيله بتلا انما هو لى رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا من الثلاثى وان كانت ألفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء للمفعول فامالته عنده لذلك لا للتناسب وقد مثل فى شرح الكافية لذلك بامالة ألفى والضحى (١٧٢) والليل اذا سجى فهو مثل تلا فيه ما تقدم وأما الضحى فقد قال غيره أيضا

مجاور لمركب أميل آخره كذا قال البعض و يحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا تبار داع سواه أعم من أن يكون أولا أمكن كونه على مذهب سيبويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله لا للتناسب) أى لان التناسب سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه (قوله ان امالة ألفه) أى مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقلا وما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظر وان أقره أرباب الحواشى فان تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء فى بعض أحوال الكلمة انما يكون سببا فى الامالة اذا لم يكن شاذا كما تقدم فى قوله كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به للتمثيل لمكسور الأول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء فى التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أى الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء فى التثنية (قوله فكان الاحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوى فيه نظر فان الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى فى الضحى بل فى هذا مقتض آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اه وتبعه أرباب الحواشى جازمين بانه كان ينبغى أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل ان الواو فى قول سيبويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بامالة الالفين جريا على قولهم عمادا بامالة الالفين و يكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أى الامالة للامالة فى المالئين أمر مقيس عليه مطرد و يحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة مغزانا بامالة الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الألفين وهذا أى الامالة للامالة فى مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به نعم اقراره ظاهر فى قوله به فلاجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الأول يكون مصرحا بقياسية الامالة للامالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) علة لامالة (قوله وقالوا مغزانا) أى بامالة الألفين الأولى لرجوعها الى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الأولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألفى عمادا عطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض بكسر الميم اه والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل ما لم ينل تمكنا) أى من الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا (قوله غيرها وغيرنا) مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه وان كثرت فكان الاولى أن يقول الا الذى سمع نحوهاونا (قوله نحو مربها الخ) مثل بمثالين فى كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة الكسرة أو الياء (قوله فهذان تطرد امالتهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما فى غير التركيب الذى سمعت امالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانهما فى الامالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم خلافه وان أراد به أن امالتهما لا ضعف فيها فالظاهر خلافه وأن امالة غير

ان امالة ألفه للتناسب وكذا والشمس وضحاها والأحسن أن يقال انما أميل من أجل ان من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان وربيان فاميلت الألف لأنها قد صارت ياء فى التثنية وانما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى * الثانى ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على امالة الألف الثانية فى نحو رأيت عمادا لمناسبة الأولى فانه قال وقالوا مغزانا فى قول من قال عمادا فامالهما جميعا وذا قياس

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غيرها وغيرنا)

أى الامالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذا وما الاها ونا نحو مربها ونظرا اليها ومربنا ونظر الينا فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما وأشار بقوله دون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الاشارية ومتى وأنى وقد أميل من الحروف بلى و يا فى النداء ولا فى قولهم امالا لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب

المتمكن

امالة لالكونها مستقلة وعن سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكيت امالتها عن حمزة والكسائى ﴿ تنبيهات ﴾ الاول لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يافتى و ياحبلى لان الاصل فيه الاعراب الثانى لا اشكال فى جواز امالة الفعل الماضى وان كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه قال المبرد وامالة عسى جيدة الثالث انما لم تمل الحروف لان ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة فان سمى بها أميلت وعلى هذا أميلت الراء من المرو الرواله ء والطاء والحاء فى فواتح السور لانها أسماء

ما يلفظ به من الاصوات المتقطعة فى

المتمكن مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضى كما يأتى اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا نال تمكنا فى غير حالة ندائه مثلا (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بان قوله وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعماد او تلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والا فألف الى مجاورة لكسرة الهمزة (قوله فان سمى بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان (قوله أميلت) أى اذا وجد سبب الامالة فلو سمى بحتى أميلت لان الألف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التثنية بخلاف ما لو سمى بالى لان التسمية تجعله من الواوى لانه أكثر من اليائى ولهذا تقول فى تثنيته ألوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المرو الرو كما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المبانى بعد التسمية بها وان افترقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المبانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت راء المرو الرو اه وطاء حاء فى فواتح السور بقصر الاربعة أى لفظة را ولفظة ها الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهى ر ه ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والر ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء واعلم أنه سيأتى فى الخاتمة أن الامالة فى فواتح السور وأسماء حروف التهجى شاذة فليحمل ما هنا عليه وان أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات (قوله فى فواتح السور) نحو كهيعص حمعسق طه حم (قوله فلما كانت) أى الراء والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أى فى الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ) حاصل ما ذكره فى علة امالتها ثلاثة اقوال (قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أى أسماء حروف المعجم التى ليست فى فواتح السور على لغة قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة الصفة الى الموصوف كما سيشير اليه الشارح (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله موجود فى الحركة) أى فى امالة الحركة وقوله كما أنه موجود فى الحرف أى فى امالة الحرف (قوله كللا يسر) أى الامر الايسر اه خالد اى الاسهل (قوله ظاهر صنيعه) اى حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته اذ هى أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه ارباب الحواشى (قوله أن الفتحة لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والالف حيث

مخارج الحروف كما أن غاق اسم لصوت الغراب وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء لهذه الأصوات ولم تكن كما ولا أرادوا بالامالة فيها الأشعار بانها قد صارت من حيز الأسماء التى لا تمتنع فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الامالة وقدر دهذا بان كثيرا من المقصور لا تجوز امالته وقال الفراء أميلت لأنها اذا ثنيت تردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو باوتاوثا اه (والفتح قبل كسر راء فى طرف * أمل) كما تمال الألف لان الغرض الذى لاجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود فى الحركة كما أنه موجود

فى الحرف ولا امالة الفتحة سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كللا يسر مل تكف الكاف) ترمى بشرر غير أولى الضرر والثانى سيأتى ﴿ تنبيهات ﴾ الاول فهم من قوله والفتح أن الممال فى ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز * الثانى لا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر او فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نجور مم وقد نص غيره على ذلك * الرابع ظاهر صنيعه ان الفتحة لا تمال الا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم تمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا أو ساكنا

غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة فى نحو أشر وفى نحو عمر ولا فى نحو بجير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط كون الراء فى الطرف هو بالنظر الى الغالب وليس ذلك بالملزم فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء فى قولهم رأيت خبطر رياح وذكر غيره أنه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرد والراء فى ذلك ليست بلام * السادس أطلق فى قوله أمل فعلم أن الامالة فى ذلك وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الاتى فانها خاصة بالوقف وقد صرح به فى شرح الكافية * السابع هذه الامالة مطردة كما ذكره فى شرح الكافية * الثامن بقى لامالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ماذكر أحدهما أن لا تكون لى ياء فلا تمال فتحة الياء فى نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره فى بعض نسخ التسهيل والاخر أن لا يكون بعد

الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه أيضا فان تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فلهذا أميل نحو من الضرر * التاسع منع سيبويه امالة الالف فى نحو من المحاذر اذا أميلت فتحة الذال قال ولا تقوى على امالة الالف أى ولا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عماد لاجل امالة الالف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لاجل امالة فتحة الذال وضعف بان الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغى أن لا ينقاس

لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرة كذلك بأن الالف أقبل للامالة من الفتحة أى فاحتمل فيها مالم يحتمل فى الفتحة (قوله غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلى باشا (قوله لا فى نحو بجير) مثال لمفاصل بين الفتحة والراء اذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للمفاصل بينهما اذا كان غير مكسور بان كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر فلا تمال الفتحة الاولى (قوله فى قولهم رأيت خبطر رياح) لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الامالة فى المثال أنه لا يشترط فى امالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما فى كلمة واحدة (قوله والآخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشى هذا الآخر قد يؤخذ من قوله فى طرف اه سم وانما يتم الاخذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان فى كلمتها وهو خلاف قياس امالة الفتحة على امالة الالف التى قد يمنعها المنفصل كما مر فى قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فحرره (قوله لاجل امالتها) أى الفتحة (قوله أمال هنا ألف المحاذر الخ) ظاهر العبارة أن امالة الالف لامالة الفتحة مسموعة وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتى (قوله فينبغى أن لا ينقاس) أى لا يطرد شئ منها أى من أنواعها الا فى المسموع أى لكن الاطراد فى المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغى أن لا ينقاس شئ منها على المسموع لكان أوضح (قوا قبلها) أى كما فى عمادا أو بعدها أى كما فى اليتامى (قوله مخصوصة بالوقف) لانها فى الوصل تاء والتاء لا تشبه الالف (قوله فجئت الخ) قال فى القاموس جنا كدعا ورمى جثوا وجنيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اه والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أى لاجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرها هذا ماظهر لى (قوله أكهر) قال فى القاموس الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اه فقول الشارح أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل (قوله هاء المبالغة) لانها هاء تأنيث فى الاصل (قوله فانها لا تمال) الا اذا كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاة وتقاة اه همع وارتضى البعض مما قيل علة عدم امالة الالف قبل هاء التأنيث أن وقوع الالف قبل الهاء أزال شبهها بالف التأنيث لان هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع فى بعض الحواشى التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اه وفيه أن ما ارتضاه لا يصح الا لو جعلنا علة امالة الالف شبهها بالف التأنيث ولا قائل به فهو

شئ منها الا فى المسموع وهو امالة الالف لاجل امالة الالف قبلها أو بعدها (كذا) الفتح ايضا (الذى يليها التأنيث فى * وقف اذا ما كان غير ألف) هذا هو السبب الثانى من سببى امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث الا أن امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائى فى احدى الروايتين عنه والرواية الاخرى أنه أمال اذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك فجئت زينب لذود شمس وفصل فى أربعة يجمعها قولك أكهر فامال فتحتها اذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراآت وشمل قوله ها التأنيث هاء المبالغة نحو علامة وامالتها جائزة وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح واحترز بقوله اذا ما كان غير ألف عما اذا كان قبل الهاء ألف فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة ﴿ تنبيهات ﴾ * الاول الضمير فى قوله يليه راجع الى الفتح

لانه الذى يمال لا الحرف الذى تليه هاء التأنيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم يندرج الألف فى الفتح وهو انما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم وقبل ها التأنيث أيضا ان تقف * ولا تمل لهذه الهاء الالف * الثانى انما قال ها التأنيث ولم يقل تاء التأنيث لتخرج التاء التى تقلب هاء فان الفتحة لا تمال قبلها * الثالث ذكر سيبويه أن سبب امالة الفتحة قبل ها التأنيث شبه الهاء بالالف فاميل ماقبلها كما يمال ماقبل الالف ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بالالف

أيضا لا معنى له فاللائق فى التعليل ماظهر لى ولله الحمد من أن سبب أمالة الفتحة قبل هاء التأنيث كما يأتى شبهها بالف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بالف التأنيث فلم تقتض امالة ماقبلها (قوله فلا وجه لاستثنائه الالف) أى اخراجه اياه من الفتح الراجع اليه هاء يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للالف فعلم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى نعم لو جعل المستثنى منه الضمير فى كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ماذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشئ الشامل للفتح والالف اللذين لا يكون قبل الهاء الا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير الف حال على معنى المغايرة فى الحكم والتقدير يمال الفتح اذا وجد حال كونه مغايرا للالف فى هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا (قوله التى لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله أنها شبهت بالف التأنيث) أى المقصورة لاتفاقهما فى المخرج وهو أقصى الحلق وفى المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفى الزيادة على أصول الكلمة وفى التطرف فى آخرها وفى الاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة تصريح (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لانها أسماء ما يلفظ به) أى من الحروف ويؤخذ منه ان ذا الالف من أسماء حروف التهجى كالباء يقصر كما يمد ويصرحوا بل قال فى الهمع يجوز قصره ومده بالاجماع وجمعه على القصر بيات مثلا بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باآت باقرار الهمزة (قوله وحروف التهجى) مبتدأ خبره قوله ان كان فى آخرها ألف فمنهم الخ وفى كلامه حذف مضاف أى وأسماء حروف التهجى وقول البعض ان حروف التهجى معطوف على را وما أشبهها ان لم يكن فاسدا بالكلية فهو تعسف لا حاجة اليه فتأمل (قوله من يفتح) أى لا يميل (قوله علما) بخلاف ما اذا كان صفة للمبالغة فانه لا يمال لانه لم يكثر استعماله دماميني (قوله فى الرفع والنصب) أى لا فى الجر فان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة) أى قياسا فلا ينافى قراءة بعض السبعة بالامالة فى فواتح السور قاله شيخنا السيد

﴿ التصريف ﴾

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم باحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم (قوله الى ابنية) أى صيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تمثيلا للضروب من المعانى احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان تمثيلا للابنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى التأنيث ﴿خاتمة﴾ ذكر بعضهم لامالة الالف سببين غير ماسبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا راويا وتايعنى بالامالة لانها أسماء يلفظ به فليست كالى وماولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجى التى فى أوائل السور ان كان فى آخرها الف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان فى وسطها الف نحو كاف وعاد فلا خلاف فى الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك امالتهم الحجاج علما فى الرفع والنصب وكذلك الحجاج فى الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وامالة الناس فى الرفع والنصب قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع روى عبد الله بن داود عن أبى عمرو بن العلاء امالة الناس فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قاله فى شرح الكافية قال وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلوانى عن أبى عمرو الدورى عن الكسائى ورواية نصر وقتيبة عن الكسائى انتهى * واعلم أن الامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر فى ذلك على ماسمع والله أعلم ﴿التصريف﴾ أعلم أن التصريف فى اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين

هنا بقولهم التصريف وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب مايعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام ومايتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ويتعلق التصريف بالاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف برى وماسواهما بتصريف حرى)

أى حقيق والمراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف فى الجمود وأما لحوق التصغير ذا والذى والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فشاذ نوقف عند ماسمع منه (تنبيه) التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا أنه للافعال بطريق الاصالة لكثرة تغييرها ولظهور الاشتقاق فيها

الصيغتين المعروفتين (قوله بذكره) أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الابنية المختلفة اذ هى المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف أى بالمعنى الآخر الآتى فافهم (قوله وهو فى الحقيقة من التصريف) ان اراد من التصريف اللغوى فهو غير محتاج اليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحى الآتى فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحى السابق فباطل أيضا لا معنى لكون الشئ من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أى عن أصل وضعها (قوله ولكن لغرض آخر) كالاحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون (قوله وينحصر) أى هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله الخ) نظر فيه سم بان هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثانى بقوله ولهذا التغيير أحكام فان تلك الاحكام ماعدا الصحة تغييرات مخصوصة لاغراض فسقط تنظير بعضهم بانه ليس فيه أشارة الى المعنى الثانى اه وأنت خبير بان المعنى الثانى تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر فى الانواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارئ على الكلمة وليس منه الصحة والاحكام التى جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير لمعنى طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والاعلال فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام أشارة الى المعنى الثانى فالحق مع من نظر فى كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الاشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارئ بل مطلقا وجعل الصحة والاعلال حكمين للتغيير لمعنى طارئ والاعلال فقط بانواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الاول فى كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال زكريا الانسب الى المثنى والمجموع اه والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع (قوله ولهذا التغيير) أى ولمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وبهذا يعرف مافى كلام شيخنا والبعض (قوله كالصحة والاعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية اذ الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله ومايتعلق بها) كشروطها (قوله فالتصريف) أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف أو المراد بالتصريف بمعنى العلم وقوله أذن أى اذا استعمل فى معرفة تلك الاحكام ثم اذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الاوجه الثلاثة فى غيره من أسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملكة والمسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما لحروفها) بدل من قوله باحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالاخفاء والاظهار والادغام اه وفيه أن الاخفاء والادغام من الاعلال والاظهار من الصحة الا أن يخصا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه فى التنبيه الآتى فلا ينافى ان بعض الاسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كاسماء الاشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق (قوله والافعال المتصرفة) أى غير الجامد (قوله الاسماء المبنية) كم ومن ولم يمثل لها لكثرتها قوله ونحوهما) كنعم وبئس (قوله وأما الحوق التصغير ذا والذى) فيه أن لهذا الايراد الا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارئ وقد أسلف

(وليس ادنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا) يعنى ان ما كان على حرف واحد أو حرفين فانه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثيا فى الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانهما يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد أو عينه نحو سه أو فانه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م والله عند من يجعله محذوفا من أيمن الله وكقول بعض العرب شربت ماء ذلك قليل * واما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامى و ق نفسك وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان فى الامر (ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما (١٧٧) سبعا عدا) أى ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثى الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب والرباعى الاصول نحو اجرنجام مصدر اجرنجمت الابل أى اجتمعت وأما الخماسى الاصول فانه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الاخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضرفوط وهو العظاءة الذكر وقبعثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعثراة وندر قرعبلانة لانه زيد فيه حرفان

الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا والذى (قوله وليس أدنى من ثلاثى الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفى قبول الحرف للتصريف نفى قبول أدنى من ثلاثى وضعاله لان الادنى المذكور لا يكون الا حرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى المبتدى الذى لا يعرف أن الادنى المذكور لا يكون الا حرفا (قوله ثلاثيا فى الاصل) أى فصاعدا نحو م عند من يجعله مختصرا من ايمن (قوله عند من يجعله محذوفا) أى مختصرا (قوله شربت ما) أى بالقصر منونا ليكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أى حروف اسم (قوله فالثلاثى الاصول) أى فالمزيد فيه الثلاثى الاصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة اذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد (قوله مجردا الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اه وقال فى محل آخر العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى اه وقال فى محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء اه وسام أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس من كبار الوزغ اه وفى المصباح أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الاولى عظاء وجمع الثانية عظايا (قوله والمشفوع نحو قبعثراة) الانسب بقوله نحو عضرفوط ان يقول ونحو قبعثراة (قوله قرعبلانه) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لانه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء (قوله الا من كتاب العين) أى المحشو باخطأ (قوله محبنطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى منتفخة البطن كما فى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله (قوله قريعبة) أى بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله وكان عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعنى مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا الى احتمال عجمته مع كونه علما على اللفظ لان المراد لفظه (قوله الا بهاء التأنيث) كقرعبلانة سم (قوله أو زيادتى التثنية) كقولك فى تثنية اشهيباب اشهيبابان وفى جمعه اشهيبابون عند التسمية به وفى

(٢٣ - (صبان) - رابع) وأحدهما نون قيل انه لم يسمع الا من كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية وقالوا فى تصغيرها قريعبة وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرف مد قبل الآخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع أعنى مغناطيس ﴿تنبيهان﴾ الاول انما لم يستثن هنا هاء التأنيث أو زيادتى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاوز سبعة الا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال * الثانى انما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء فى عددها وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها (وغير آخر الثلاثى افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم) تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى فالثلاثى تقتضى القسمة

العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء لان أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر فهذه جملة أوزان الثلاثى المجرد كما أشار الى ذلك بقوله تعم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه الاوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم وأما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزأى الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال فى شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل

على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه

النسب نحو اشهيبابى دمامينى (قوله الى ضم) أى ضم لازم فخرج نحو يضرب اذ الضمة تزول نصبا وجزما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبك) فى القاموس الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة (قوله على تقدير صحتها) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بان التداخل فى جزأى الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل فى الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فان كدت بالضم على لغة من قال كاد يكود وأكاد على لغة من قال كاد يكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بان أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا الضم ثالثه فى نحو ان الحكم وقل الروح وغلبت الروم ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على انه لا يجرى فى غير الآية اه وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافى أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجرى فى غير الآية لا يرد اذ لم يسمع فى غير الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أى الكائن فى أوزان مالم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش) قاله كعب بن مالك الانصارى يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لان الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد فى الدئل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرئم) براء فهمزة وقوله اسم للاست أى الدبر (قوله لغة فى الوعل) أى بفتح الواو وهو التيس الجبلى (قوله الازيم) بزاى فتحتية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أى متفرق النبات (قوله فى قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتى فى زيم (قوله وماء روى) أى كثير مرو ويقال رواء كسماء (قوله وماء صرى) كذا فى نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه كذا فى القاموس وفى نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فانى لم أجده فى اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة فموحدة فى المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اه وفى القاموس السبى مايسبى والجمع سبى والنساء لانهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اه وقوله طيبة بوزن عنبة كما فى القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما فى القاموس وتوهم البعض أن الشاهد فى سبى

لامكان عروض ذلك له والآخر أن يكون بكسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل وهذا أحسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقل) فى لسان العرب (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذى جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهى التى ينسب اليها أبو الاسود الدؤلى وأنشد الاخفش لكعب ابن مالك الانصارى جاؤا بجيش لو قيس معرسه * ما كان الا كمعرس الدئل والرئم اسم للاست والوعل لغة فى الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ فقال

أن هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر ﴿تنبيه﴾ قد فهم من كلامه أن ماعدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا أى ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان أولها فعل ويكون اسما نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فعل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فعل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة الا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا وقال غيره لم يات من الصفات على فعل الازيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافى استدرك على سيبويه قد يمانى قراءة من قرأ دينا قيما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر وهى سوى فى قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى وماء صرى وسبى طيبة

ومنهم من تأوّلها وسابعها فعل ويكون اسما نحو ابل ولم يذكر سيبويه من فعل الا بلا وقال لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره وقد استدرك عليه ألفاظ فمن الاسماء اطل وهى الخاصرة ذكره المبرد وروى قول امرئ القيس له اطلاطبى بالكسر

فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بان هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا (قوله ومنهم من تأوّلها) أى بأنها مصادر وصف بها (قوله أطل) بالطاء المهملة (قوله فى الاطل) أى بكسر فسكون والوتد أى بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثليث أوّله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما فى القاموس والدبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أى بحاء مهملة فموحدة وقوله أى قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما فى النسخ ولم أرهما فى القاموس وجلن بجيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما فى القاموس (قوله عيل) يعين مهملة فتحتية (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا متعلقا بكلام ثعلب لان عجلا ورجلا ليسا وصفين بل هو دفع لتوهم استدراكهما أيضا على سيبويه (قوله من فعل ثلاثى) أى مبنى للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) أى لا ساكنا لفهم الابتداء بالساكن ولا مضموما ولا مضموما الا عند البناء للمفعول كما يأتى لثقلهما وثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أى اصالة فلا يرد نحو ردوشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم وبئس وليس لان أصل عين الكل الحركة على أن الكلام فى الافعال الغير الجامدة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا يتأتى لها التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين مضارعة دون شذوذ كأبى يأبى وسلا يسلى وفلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضى فى لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يخير فيها بين الكسر والضم مالم يشتهر أحد الأمرين فان اشتهر أحدهما تعين كالكسر فى يضرب والضم فى يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الامران مع اشتهار أحدهما وقال ابن جنى يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر فى ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فان كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى وفى المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر وردّ يردّ أو مع كسره كصد يصد وصد يصد وشط يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشد تاه يتيه وطاح يطيح فى لغة من قال ما أتوهه وسأطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يمحى فى احدى لغاته وفى المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كردّ يردّ بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشد يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقنى فسبقته أسبقه مالم يكن فيه ملزم الكسر كواعدنى فوعدته أعده وبايعنى فبعته أبيعه وراماني فرميته أرميه ولا تأثير لخلق فى ذى الغلبة خلافا للكسائى فتقول فاخرنى ففخرته أفخره بالضم وقد يجئ ذو الخلق غير ذى الغلبة بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنح يمنح وبضم وفتح كمحا يمحو ويمحا بالتثليث كرجح يرجح ويرجح والمعتمد فى ذلك السماع فاذا فقد رجع الى الفتح دماميني باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دماميني (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين (قوله ويختص بباب المغالبة) الياء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة اسناد الغلبة فى فعل بين اثنين الى الغالب فيه منهما نحو ضاربنى زيد فضربته أى غلبته فى الضرب (قوله مطاوعا)

وقيل كسر الطاء اتباع ووتد ومشط ودبس لغة فى الاطل والوتد والمشط والدبس وقالوا باسنانه حبرة أى قلح وقالوا للعبة الصبيان حلج بلج وجلن بلن وقالوا حبك لغة فى الحبك كما تقدم وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم أتان ابد وأمة ابد أى ولود وامرأة بلز أى ضخمة قال ثعلب ولم يأت من الصفات على فعل الا حرفان امرأة بلز وأتان أبد وأما قوله

عاملها اخوانا بنو عجل شرب النبيذ واصطفاقا بالرجل

فهو من النقل للوقف أو من الاتباع فليس باصل وثامنها فعل ويكون اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فعل ويكون اسما نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فعل ويكون اسما نحو عنق وصفة وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشلل وناقة سرح أى سريعة (وافتح وضم وا كسر

الثانى من * فعل ثلاثى) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية لانه لا يكون الا مفتوح الأول وثانية يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجئ فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما ومنه قوله قد جبر الدين الاله

أى مشعرا بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له فى الاشتقاق (قوله فجبر) أى انجبر (قوله والثانى فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت فى ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل (قوله ولذلك) أى لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هى بها فالمراد النعت اللغوى وقوله والاعراض الخ أى وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد (قوله نحو شنب الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الاسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهى شنباء قاموس (قوله وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته فى نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الاسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الاسنان ولعل الاول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة (قوله الا بتضمين أو تحويل) قال الدمامينى وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدى قطعا ولا يعطف على السبب الاسبب اه ومنشؤه ملاحظتهم فى قوله أو تحويل المحول عنه اليه دون المحول والانسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا لان حاصله مراعاة الاصل والله الهادى (قوله ثم حول) أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل دمامينى (قوله عند حذف العين) أى عند ارادة حذفها والا فالنقل متقدم على الحذف (قوله لالتقاء الساكنين) هما الالف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ماقبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به (قوله لالتباس الواوى باليائى) أى واو العين بيائها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الاجمال وهو أيضا معيب فى مقام البيان كما حققناه سابقا (قوله هذا) أى ماذكر من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواويه العين (قوله أو كمطبوع) أى أو المعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الضمير يرجع الى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل فى قوله أو كمطبوع أى أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروء كمثل المطبوع وهذا هو اللائق فى حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لان المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعدا كتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا والبعض الضمير الى نحو فقه والمعنى أن مثل المطبوع قسمان مالا يزول نحو فقه ومايزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه (قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد الا لمعنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا علة للعلية (قوله ولا يرد يائى العين) أى استثقالا للضمة على الياء دمامينى (قوله الاهيؤ) أى حسنت هيئته (قوله ولا متصرفا الخ) احترز بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فانه مطرد فى باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبعض زهو سع قضو تبعا للدمامينى غير مناسب لان زهو واوى اللام والكلام فى يائيها (قوله الانهو) أصله نهى كما يشير اليه قول الشارح لانه من النهية أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) بالشين المعجمة كما فى عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الاوزان كما بينه الدمامينى ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا الخ ووقع فى نسخ مشتركا بالتوقية وهو تحريف

وعين قد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع والثالث فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا الا بضمتين أو تحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار وقول على ان بشرا قد طلع اليمن ضمن الاول معنى وسع والثانى معنى بلغ وقيل الاصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سدته فان أصله سودته بفتح العين ثم حول الى فعل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين وفائدة التحويل الاعلام بانه واوى العين اذ لو لم يحول الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتباس الواوى باليائى هذا مذهب قوم منهم الكسائى واليه ذهب فى التسهيل وقال ابن الحاجب وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ولا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم أو كمطبوع نحو فقه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل ولا يرد يائى العين الا هيؤ ولا متصرفا يائى اللام الا نهو لانه من النهية وهو العقل ولا مضاعفا الا قليلا مشروكا نحو

لبب وشرر وقالوا لبب وشرر بكسر العين أيضا ولا غير مضموم عين مضارعه الا بتداخل لغتين كما فى كدت تكاد والماضى من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فاخذ الماضى من لغة والمضارع من اخرى وأشار بقوله (وزد نحو ضمن) الى أن من أبنية الثلاثى المجرد الاصلية فعل مالم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة والى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها ﴿تنبيهات﴾ الأول لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير مختلفة وأنها فتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب * الثانى ما جاء من الافعال مكسور الاول أو ساكن الثانى فليس باصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد الثالث مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية وذهب (١٨١) الكوفيون الى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الامر أو يتركهما معا كما فعل فى الكافية قال فى شرحها جرت عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل مالم يسم فاعله مع أن فعل الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغى على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج الا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جردا) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة ابنية واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دحرج وواحد للماضى المبنى للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من ان عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبنى للفاعل كما سبق (وان يزد فيه فاستاعدا) اى جاوز لان التصرف فيها كثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج والرباعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم ﴿تنبيهات﴾ الاول قال فى التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد وسكت هنا عن هذا الاستثناء

مناف لقوله قليلا (قوله لبب) أى صار لبيبا وشرر أى صار ذا شرر (قوله كما فى كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود الا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله والماضى) لمناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر (قوله وذهب البصريون) أى جمهورهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على قوله هنا وأنها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا (قوله أو ساكن الثانى) أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما فى شهد بكسر فسكون ﴿فائدة﴾ تسكين عين فعل المكسور العين أو المضموم مهما من الافعال كعلم وظرف والاسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما فى التسهيل (قوله كما فعل فى الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معا (قوله فى أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمازنى) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الامر (قوله أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثى لان الامر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع (قوله الا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الامر لا عن ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانا لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح (قوله لجريانها) أى الصيغ الثلاث للرباعى على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان احداها بيان للاخريين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بيانا للآخرين (قوله كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وانما لم يتجاوزها الى الخمس لئلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدمامينى (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغيير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى الخ (قوله من الاسم) أى من التصرف فيه (قوله احرنجم) أى اجتمع (قوله وان كان) أى المزيد فيه

(قوله سيذكر مابه يعرف الزائد) أى وهذا يغنى عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها (قوله نيفا على الثمانين) أى قدر ازائدا عليها أى أكثر منها (قوله وهى أفعل) يجئ لمعان منها التعدية كاخرج زيد عمرا وللكثرة كأضب المكان أى كثر ضبابه وأعال الرجل أى كثرت عياله وللصيرورة كاغد أى صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كاحلبت زيدا أى أعنته على الحلب والتعريض له كابعت العبد أى عرضته للبيع ولسلبه كأقسط زيد أى أزال عن نفسه القسوط وهو الجور وأشكيت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أى وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أى بلغت مائة وأنجد زيد أى بلغ نجدا والمطاوعة ككببته فأكب دماميني باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلف فى الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الاول لانه فى مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثانى لانه فى مقابلة الواو فى جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف فى الزائد من كل مكرر ويجئ فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذى الواحد كفرحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير فى الفعل كطوف زيد أى كثر طوافه أو الفاعل كبركت الابل أو المفعول كغلقت الابواب والسلب كقردت البعير أى ازلت قراده والتوجه كشرق وغرب أى توجه الى الشرق والغرب ونسبة المفعول الى ما اشتق الفعل منه كفسقته أى نسبته الى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أى صارت عجوزا ولاصل الفعل كفكر أى تفكر ومن فعل ماصيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وأمن اذا قال آمين وأبه اذا قال أيها الرجل ونحوه دماميني باختصار (قوله وتفعل) يجئ لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفى المثال الثانى كلام أسلفناه فى باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أى معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أى تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها وارادة حصول الاصل هنا وعدمها تفاعل هى الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الاصل بلا حقيقة والتجنب كتأثم أى تجنب الاثم والصيرورة كتايمت المرأة أى صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أى اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشئ أى طلب عجلته وتبينه أى طلب بيانه دماميني باختصار ولاصل الفعل كتفكر أى فكر (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان احدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لاصل الفعل كباعدته أى أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو للاشتراك فى الفاعلية لفظا وفيها وفى المفعولية معنى وقد جاء لاصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد (قوله وافتعل) يجئ لمعان منها التسبب فى الشئ والسعى فيه تقول اكتسبت المال اذا حصلته بسعى وقصد وتقول كسبته ان لم يكن بسعى وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كالتحى أى طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا دماميني باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذى العلاج أى التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع الى الله تعالى وانكشفت لى حقيقة المسئلة وحديثنا عند المنكسرة فلو بهم من أجلى فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لاصل الفعل كانطلق أى ذهب ولبلوغ الشئ كانحجز أى بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أوراء كرفعته

وهو أحسن لان هذه فى تقدير الانفصال * الثانى لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولانه سيذكر مابه تعرف الزائدة أما الاسماء فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية أبنية وزاد الزيبدى عليه نيفا على الثمانين الا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح وأما الافعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وفى بعضها خلاف وهى أفعل نحو أكرم وفعل نحو فرح وتفعل نحو تعلم وفاعل نحو ضارب وتفاعل نحو تضارب وافتعل نحو اشتمل وانفعل نحو انكسر

فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع بحوته فاحمى ومزته فامازو الأصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وأدغمت وقد يستغنون عنه به فى غير ذلك كاستتر واشتد وقد يتشاركان فى غير ذلك كجبيت الشئ فانجبى واحتجب دماميني باختصار (قوله واستفعل) يجئ لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشئ متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أى عددته سمينا والصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا ولوجدان الشئ متصفا بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها وبيئة والمطاوعة كارحته فاستراح وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للالوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أى سقط واملاس الشئ من الملاسة والأكثر فى ذى الألف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الأول لازما كقوله تعالى فى وصف الجنتين مدهامتان والثانى عارضا كاحمر وجهه خجلا دماميني باختصار واختلف فى أيهما الأصل كما فى الجمع (قوله نحو اشهاب الفرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعوعل) يجئ لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة نحو احلولى الشئ أى صار حلوا دماميني (قوله نحو اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو أى طال (قوله وافعول) بتشديد الواو وقوله نحو علوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله اذا اعرورى اه أى ركبه عريانا والذى فى القاموس اعلوط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريانا اه (قوله وافعوعل نحو اخشوشن) فيه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر فى كلام الشارح لا افعوعل بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر (قوله نحو اهبيخ) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أى امتلأ (قوله نحو شملل) بالشين المعجمة فاللامين كما فى القاموس (قوله نحو بيطر) أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب (قوله اذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر فى القاموس الفعل الأول أصلا وانما ذكر الرجل وفسرها بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله وافعنلى) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يجئ متعديا كقوله

قد جعل النعاس يغرنديني * أدفعه عنى ويسرنديني

قال الزبيدى أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى دماميني (قوله وافعنلأ نحو احبنطأ) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنطم) بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى (قوله بالمنديل) بفتح الميم وكسرها (قوله والكثير تندل) بل هو الفصيح أما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذ ذكره شيخنا السيد (قوله ويجئ كل واحد الخ) يرد عليه أن منها ما لم يوضع لافادة معنى من المعانى التى تفاد بالأبنية كفوعل وفعول وفيعل وفعيل (قوله من رباعيها) أى الافعال (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فاصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة واحدى الراءين فصار اقشعورم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها فى الثانية وردهذا القول بان الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه مواقعها فى الاصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبانه لا يجوز فى الملحق الادغام مطلقا ولا الاعلال الا فى الآخر ومجرد مجئ مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الالحاق بل لا بد من استيفاء شرائط الالحاق (قوله وأدغموا الاخير) لو قال والراء وأدغموا الاخير فيها لكان أوضح وفى قوله وأدغموا الاخير اشارة الى أن الراء الاولى هى الاصلية وفى ذلك خلاف (قوله فوزنه الآن افعلل) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج

واستفعل نحو استفعل
وافعل نحو احمر وافعال
نحو اشهاب الفرس
وافعوعل نحو اغدودن
الشعر وافعول نحو
اعلوط فرسه اذا
اعروراه وافعوالل نحو
اخشوشن وافعيل نحو
اهبيخ وفوعل نحو
حوقل اذا ادبر عن
النساء وفعول نحو
هرول وفعلل نحو شملل
اذا أسرع وفيعل نحو
بيطر وفعيل نحو طشيأ
رأيه ورهيأ اذا غلط
وفعلى نحو سلقاه اذا
ألقاه على قفاه وافعنلى
نحو اسلنقى وافعنلأ
نحو احبنطأ لغة فى
احبنطى اذا نام على
بطنه وافعنلل نحو اخرنطم
اذا غضب وفنعل نحو
سنبل الزرع وتمفعل نحو
تمندل اذا مسح يده
بالمنديل والكثير تندل
ويجئ كل واحد من هذه
الاوزان لمعان متعددة
لا يحتمل الحال ايرادها
هنا وللمزيد من رباعيها
ثلاثة أبنية تفعلل نحو
تدحرج وافعنلل نحو
احرنجم وافعلل نحو
اقشعر وهى لازمة
واختلف فى هذا الثالث
فقيل هو بناء مقتضب
وقيل هو ملحق
باحرنجم زادوا فيه

الهمزة وأدغموا الاخير فوزنه الآن افعلل ويدل على الحاقه باحرنجم مجئ مصدره كمصدره (لا اسم مجرد

رباع فعل وفعلل وفعلل وفعلل ومع فعل فعلل) أى للرباعى المجرد ستة أبنية * الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم والسهلب الطويل والشجعم الجرىء وقيل ان الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان وجاء بالتاء عجوز شهربة وشهربة للكبيرة وبهكنة للضخمة الحسنة * الثانى فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب أيضا وصفة نحو خرمل قال الجرمى الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل ونحو ناقة دلقم قال الجوهرى هى التى أكلت أسنانها من الكبر * الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع للاكول الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب

من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل * الخامس فعلل بكسر الاول وفتح الثانى ويكون اسما نحو قطر وهو وعاء الكتب وفطحل وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة قال العجاج وقد أتاه زمن الفحطل

والصخر مبتل كطين الوحل

وقال آخر

زمن الفطحل اذ السلام رطاب

وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد وجل قطر أى صلب وبوم قطر أى شديد * السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بالضم

(قوله رباع) بحذف الثانية من ياء النسب تخفيفا ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين وان شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعلل) الواو عاطفة لفعلل على المبتدا ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الاوزان الخمسة (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة أحوال اللام الاولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر هم (قوله وبهكنه) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله نحو خرمل) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس (قوله المرأة الحمقاء) أى وصف المرأة الحمقاء (قوله مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما فى القاموس وما فى كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر (قوله دلقم) بدال مهملة فلام فقاف (قوله التى أكلت أسنانها) من باب فرح أى تكسرت كذا فى القاموس (قوله نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقبل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برثن) بموحدة فراء ففوقية على ما فى التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر

ليس بعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا وعاء الصدر

(قوله وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصرح هو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العينى وهو غير صحيح وانما قاله رؤبة (قوله اذ السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو جخدب) بجيم فخاء معجمة فدال مهملة تصريح (قوله بالضم) أى ضم اللام وقوله لان جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة (قوله برجد) بموحدة فراء فجيم فدال مهملة (قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا الخ فعلل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جؤذرا) أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا فى القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الانسب حذف الواو من وزعم (قوله أنهم قد ألحقوا به) أى والالحاق به يدل على اصالته اذ لا يلحق الا بالاصلى تم (قوله عندد) باهمال العين والدالين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله سوودد فى دالة الاولى بالضم

أيضا

﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب البصريين غير الاخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع فى الاسماء وجرشع فى الصفات وقالوا للمخلب برثن ولشجر البادية عرفط ولكساء مخطط برجد ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى أنه بناء أصلى واستدلوا لذلك بامرين احدهما أن الاخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فان الضم فيه منقول أيضا وزعم الفرا أن الفتح فى جؤذر أكثر وقال الزبيدى ان الضم فى جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد يقال مالى عن ذلك عندد أى بد وقالوا عاطت الناقة عوطا اذا اشتهت الفحل وقالوا سوودد فجاؤا بهذه الامثلة

مفكوكة وليست من الامثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق فوجب أن يكون للالحاق * وأجاب الشارح بانا لا نسلم ان فك الادغام للالحاق بنحو جخدب وانما هو لان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما فى جدد وظلل وحلل وان سلمنا أنه للالحاق فلا نسلم أنه لا يلحق الا بالاصول فانه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فالحقوه باحرنجم فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف * الثانى ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات اصالة فعلل وقال فى التسهيل وتفريع فعلل على فعلل أظهر من أصالته * الثالث زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى فعلل بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد خرفع ويقال أيضا لزئبر الثوب زئبر وللضئبل وهو من أسماء الداهية ضئبل وفعل بضم الاول وفتح الثانى نحو خبعث ودلمز وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وماصح

أيضا (قوله التى استثنى فيها) أى من وجوب ادغام المثلين فى غير الملحق (قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالامر الآخر قال سم وكأن حاصل الجواب الاول منع أنه ليس من الامثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرفع) بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما فى التصريح (قوله لزئبر الثوب) بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو مايعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أى بضم الموحدة (قوله وللضئبل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أى بضم الموحدة (قوله نحو خبعث) بخاء معجمة فموحدة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله ودلمز) بدال مهملة فلام فميم فزاى اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاث أوجه أخرى هى التى اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الاشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم (قوله ولا ينوالى) المناسب التفريع (قوله لم يثبت فعلل) أى بضم ففتح فكسر (قوله فذلك محذوف) أى مختصر (قوله ودودم) بدالين مهملتين (قوله مثلط وعجلط وعكلط) باهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقيل اللام من الاول مثلثة ومن الثانى جيم ومن الثالث كاف (قوله أى ثخين خاثر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفى القاموس خثر اللبن و يثلث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثرانا غلظ اه فقول الشارح خاثر تأكيد لقوله ثخين (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى (قوله عرثن) بعين فراء مهملتين فمثلثة (قوله عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أى عنه (قوله وليست محذوفة) أى مختصرة من شئ آخر (قوله لماسبق) أى من امتناع توالى أربع متحركات فى كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه اشارة الى أن الضمير فى علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعى ليصح الاسناد فافهم (قوله عن أربعة) عن بمعنى على (قوله فع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير فى حوى يرجع الى الاسم الخماسى الاصول (قوله نحو شمردل) باعجام الشين فقط (قوله جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة (قوله وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة (قوله لعظيم الكمرة) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشفة

نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور فى الزئبر والضئبل كسر الاول والثالث * الرابع قد علم بالاستقراء ان الرباعى لابد من اسكان ثانيه أو ثالثه ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة ومن ثم لم يثبت فعلل وأما علبط للضخم من الرجال وناقة علبطة أى عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شئ يشبه الدم يخرج من شجر السمر و يقال حينئذ حاضت السمرة وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط أى ثخين خاثر ولا فعلل

 وأما عرثن لنبت يدبغ فاصله عرنثن مثل قرنفل ثم حذفت منه النون كما حذفت الالف من علابط واستعملوا الاصل والفرع وكذلك عرقصان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ولا فعلل وأما جندل فانه محذوف من جنادل والجندل الموضع فيه حجارة وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعليل وأصله جنديل واختاره الناظم لان جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه الاوزان على انها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق (وان علا) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسى (فع فعلل حوى فعللا * كذا فعلل وفعلل) فالاول من هذه الابنية فعلل وهو بفتح الاول والثانى والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل والثانى وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجئ الا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الافاعى وقال السيرافى هى العجوز المسنة وقهبلس للمرأة العظيمة وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة

فيكون اسما والثالث وهو بضم الاول وفتح الثانى وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل وللاحاديث المستطرفة وقد عمل يقال ما أعطانى قذعملا أى شيأ وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه سمى الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشئ الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل وحنزقر وهو القصير (١٨٦) ﴿تنبيه﴾ زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فعلل نحو هندلع اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح أن نونه زائدة والالزم عدم النظير وأيضا فقد حكى كراع فى الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسى على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعى عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم باصالتها موقع فى عدم النظير مع ان نون هندلع ساكنة ثانية فاشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى وزاد غيره للخماسى أوزانا أخر لم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وما * غاير) من الاسماء المتمكنة ماسبق من الامثلة (للمزيد أو النقص انتمى) نحو يدوجندل

الذكر لمناسب قوله فيكون اسما (قوله فيكون اسما) أى على القولين الأخيرين (قوله خزعبل) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة فموحدة (قوله المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة (قوله وقذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة (قوله وجمل خبعثن) بخاء معجمة أوله لا قاف كما وقع فى بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة (قوله وهو الشئ الحقير) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشئ الحقير اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة الا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة فى مفهوم قرطعب دون العظم فى مفهوم قهبلس ولا يخفى مافيه (قوله جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين (قوله وحنزقر) بحاء مهملة فنون فزاى فقاف فراء كما فى القاموس (قوله فعلل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلع) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة (قوله والالزم عدم النظير) حاصل ماذكره فى توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوى (قوله فيفوت تفضيل الرباعى عليه) لانه على ستة أوزان كما مر (قوله ولانه يلزم) لو قال وأيضا يلزم لناسب ماقبله (قوله كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال فى القاموس الكنهبل وتضم باؤه شجر عظام كالكهبل والشعير الضخم السنبلة (قوله لم تثبت الا لان الحكم باصالتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا فى عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال فى التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتى فى الشرح (قوله وزاد غيره) أى غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أى لكون بعض حروفه زائدا (قوله من الاسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ماغاير من الاسماء والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه سم الاول بما فيه نظر ظاهر وان أقره شيخنا والبعض (قوله نحو يدوجندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء اذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الالف أو الياء اذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق فى الشرح وزيد فى استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله أو الندور) أى الشذوذ (قوله نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أى فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضرموت أو أعجمى كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وانما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا فى الاسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر (قوله حذا حذوه) قال فى القاموس حذا حذو زيد فعل فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أى انتعل) ويقال أيضا احتذاه أى ألبسه الحذاء أى النعل قال فى القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه اياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به ان جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول

واستخراج وكان ينبغى أن يقول أو الندور لان نحو طحربة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص البعض ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال فى التسهيل وماخرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمى (والحرف ان يلزم) الكلمة فى جميع تصاريفها (فاصل والذى * لا يلزم) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذى) لانك تقول حذا حذوه فتعلم بسقوط التاء انها زائدة فى احتذى يقال احتذى به أى اقتدى به ويقال أيضا احتذى أى انتعل قال كل الحذاء

البعض مده للضرورة خطأ محض اذ هو ممدود وضعا كما مر فى باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بان كلا من تعريفى الاصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط فى بعض تصاريف الكلمة لعلة وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثانى عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل فى تقدير السقوط (قوله من الاصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أى فلا يرد على تعريف الاصل جمعا والزائد منعا سم (قوله فى تقدير السقوط) أى فلا يرد على تعريف الاصل منعا والزائد جمعا سم (قوله ولذا) أى لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم فى تقدير السقوط (قوله وللالحاق) هو جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه كما فى التسهيل قال الدمامينى والمراد الموازنة بحسب الصورة والا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل اه وقد أفرد الناظم فى تسهيله الزائد للالحاق بفصل ينبغى مراجعته مع شرحه للدمامينى (قوله كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر فى الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير كذا فى القاموس (قوله وياء صيرف وعثير) الصيرف والصير فى المحتال فى الامور والعثير التراب والعجاج والاثر الخفى كذا فى القاموس (قوله وألف أرطى ومعزى) الارطى نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضأن كذا فى القاموس وميمه مكسورة كما يفيده قول الدمامينى ان ألفه للالحاق بدرهم (قوله ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما يأتى فى الشرح والرعشن المرتعش (قوله كتاء زنادقة) فانها عوض عن ياء زنديق سم (قوله واقامة) فان التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الافعال الزائدة على الخلاف السابق فى المحذوف من الالفين (قوله وسين يستطيع) فانها عوض عن حركة العين كما سيأتى قبيل فصل فى زيادة همزة الوصل فى شرح قوله واللام فى الاشارة المشتهرة سم (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أى تكثير داله (قوله ستهم) فى القاموس الستهم بالضم الكبير العجز اه وفيه أيضا الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث (قوله ألف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر اه قاموس والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أى وقفا جاريا على وجهه السابق فى بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة (قوله وياز يداه) عطف على ماليه كما لا يخفى وان جعله الاسقاطى عطفا على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه نف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الالف (قوله أو لغيره) كالتعدية (قوله فلا يختص باحرف الزيادة) أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسهيل (قوله أمامع الاتصال) أى اتصال الزائدة بالاصل الذى هو تكرير له (قوله نحو قتل) أى بالتشديد وهل الزائد التاء الاولى أو الثانية خلاف كما فى التصريح والخلاف نحو اقعنسس أيضا كما فى الهمع قال واختار ابن مالك فى التسهيل أن الثانى أولى بالزيادة فى باب اقعنسس والاول أولى فى باب علم (قوله نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل ورجما سموا مصارين الضب عقنقلا قاله الجوهرى (قوله أو تكرير لام كذلك) أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الانفصال

اللازم كنون قرنفل وواو كوكب فى تقدير السقوط ولذا يقال الزائد ماهو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا * واعلم أن الزيادة تكون لاحد سبعة أشياء للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة وللالحاق كواو كوثر وجدول وياء صيرف وعثير وألف أرطى ومعزى ونون جحنفل ورعشن وللمد كالف رسالة وياء صحيفة وواو حلوبة وللعوض كتاء زنادقة واقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللامكان كالف الوصل لانه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت فى نحو عه وقه لانه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وللبيان كهاء السكت فى نحو ماليه وياز يداه زيدت لبيان الحركة وبيان الالف ﴿تنبيهان﴾ الاول الزائد نوعان

أحدهما ان يكون تكريرا لاصل لالحاق أو لغيره فلا يختص باحرف الزيادة وشرطه ان يكون تكرير عين امامع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل أو تكرير لام كذلك نحو

جلبت وجلباب أوفاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أوعين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس أوالعين المفصولة باصلى كحدود فاصلى والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون الا أحد الاحرف العشرة المجموعة فى أمان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لانها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه * الثانى أدلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب فى أصله أعنى المصدر ثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء ايطل فى اطل والا يطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أوفرع أونظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد فى يعد اوفى عدة لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل

بزائد والانفصال باصل لان تكرير اللام لا يفصل باصل أبدا (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج قال فى القاموس الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أوما تغطى به ثيابها من فوق كالملحفة أوهو الخمار وقد جلبب اه ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلبب كالى التصريح مثل الجلبة (قوله مع مباينة اللام) أى للمكرر وقوله نحو مرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى هو الداهية ووزنه فعفعيل (قوله صمحمح) بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتى بقية الاقوال فيه (قوله كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلف (قوله كحدرد) بمهملات على وزن جعفر اسم رجل قال فى التصريح ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره (قوله المجموعة فى أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها فى التسهيل بقوله سألتمونيها قال الدمامينى وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم (قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الاصل لا يكون الا أحد حرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا افهم العبارة واستغن به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبنى على الفهم الكاسد (قوله فى اطل) أى وهو كايطل معنى ومادة (قوله فى يعد أوفى عدة) الاول نظير وعد والثانى أصله ولم يمثل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أى ولو من اسم عين لا مصدر بدليل مابعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ (قوله نحو جحنفل تقدم ضبطه قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافى قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون فى هذا الموضع أصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ) لا وجه للتعبير بالاختصاص الا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع كما عبر به فى نظائره لكان واضحا وقوله بموضع الخ أن اجرى على اطلاقه الشامل للمشتق نحو كنتأ وبمثلثة بعد النون الزائدة من كنأت لحيته كمنع أى طالت وكثرت كما فى القاموس وغير المشتق كالامثلة الاربعة التى فى الشرح وأريد بنحو الاربعة مايتناول كنتأ وبالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا فى السادس ان قصر على غير المشتق أخذا من الامثلة التى ذكرها وأريد بنحو الاربعة مثل حنظأ وبالظاء المشالة المعجمة وهو الحنظأ وبالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففى المقام صعوبة تا وان أهملوه (قوله فى كنتاو) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثا وبمثلثة بعد النون لكن الذى بالفوقية غير مشتق والذى بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنظاو وسندأ وباهمال اولهما وثالثهما ولو قدم الشارح نحو على كنتاو

فالنون فى هذه ونحوها زائدة لانها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق الا زائدة نحو حجنفل من الجحفلة لكان لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة وهو ايضا الجيش العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وافكل يحكم بزيادة همزته حملا على ماعرف اشتقاقه نحو أحمر والافكل الرعدة سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو ونحو حنظأو وسندأو وقندأو فالكنتا والوافر

اللحية والخنطاو العظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا اذا الاصل اتحاد المادة تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل عاشرها الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وذلك كنهيل

لكان أجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الالفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح (قوله فى تلك الكلمة) متعلق بلزوم (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظير) أى على تقدير الاصالة وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك فى كنهبل) أى على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم اللام الاولى لسلم من تكلف الخطأ فى ضم الجيم (قوله فعنلل) كذا فى النسخ بتقديم العين على النون والصواب فنعلل بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أى قواعدهم (قوله هو مندرج فى السابع) أى لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة بان يراد به ما هو الاعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله بضمن فعل) أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله فى وزن المراد به المعنى المصدرى أى فى وقت وزن قال فى الهمع وانما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما يدل عليها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اه بايضاح (قوله لتعلم الاصلى منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فان قرىء لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك فى قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لاصلهما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك فى هاب ومل) أى لان اصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما (قوله وكذلك فى طال وحب) أى لان أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أى حرف زائد فى الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها فاضافة الاصل الى ضمير الزائد لادنى ملابسة فلا يقال فى وزن أكرم مثلا ففعل (قوله لان المقتضى للابدال) أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق (قوله أو غيره) أى كالتعدية (قوله كما يأتى بيانه) أى فى قوله وان يك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر اما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو اقوال أربعة كذا فى التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضى عن الجلال المحلى (قوله قذعمل) تقدم ضبطه

فان وزنه على تقدير اصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ومن أصولهم المصير الى الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادى هو مندرج فى السابع انتهى (بضمن فعل قابل الاصول * فى وزن) يعنى اذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الاصلى منها والزائد فقابل أصولها باحرف فعل الاول بالفاء والثانى بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون فتقول فى فلس فعل وفى ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك فى قام وشد لان

أصلهما قوم وشدد وفى علم فعل وكذلك فى هاب ومل وفى ظرف فعل وكذلك فى طال وحب (ورائد بلفظه اكتفى) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول فى أكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله فيقال فى وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضى للابدال مفقود فى الميزان والآخر المكرر لالحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتى بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقى) من الموزون بان يكون رباعيا أو خماسيا (كراء جعفر وقاف فستق) وجيم ولام سفرجل وميم ولام قذعمل فتقول فى وزن الاول فعلل وفى الثانى فعلل والثالث فعلل والرابع فعلل (وان يك الزائد ضعف أصل

فاجعل له فى الوزن) من أحرف الميزان (ماللاصل) الذى هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين وان كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول فى حلتيت فعليل وفى سحنون فعلول وفى مرمريس فعفعيل وفى اغدودن افعوعل وفى جلبب فعلل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول فى حلتيت فعليت وفى سحنون فعلون وفى مرمريس فعمريل وفى اغدودن افعودل وفى

جلبب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان أحدهما تكثير الاوزان مع امكان الاستغناء بواحد فى نحو صبر وقتر وكتر فان وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعئل وكذا الى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تضعف عينه للالحاق ولغير الالحاق ويتحد اللفظ به كبين مقصودا به الالحاق ومقصودا به التعدية فعلى القصد الاول مصدره تبينة مشاكل دحرجة وعلى القصد الثانى مصدره تبيين ولا يعلم امتياز المصدرين الا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده ليس الا على المذهب المشهور ✱ تنبيهات ✱ الاول اذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب وان كان منها فقد يكون ضعفا نحو سأل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تضعيف فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال لان فعلالا بناء نادر لم يات منه غير المكرر نحو الزلزال الاخرعال وهو ناقة بها طلع وقهقار للحجر

وتفسيره فى الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حينئذ لانا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق فى قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعيضية حال من ماللاصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذى هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى ضعف الاصل منها أى من أحرف الميزان (قوله فى حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفى سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفى مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفى اغدودن) باعجام الغين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر تصريح (قوله وماشا كلها) كفجر وفخر ونخر وهكذا الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر الحروف) فيقال فى نحو فجر فعجل وهكذا (قوله التباس ما) أى فعل يشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذا من قوله الآتى مصدر تبينة مشاكل دحرجة (قوله أن الثلاثى المعتل العين) أى كبان (قوله مشاكل دحرجة) أى كمصدر الملحق به كدحرج سم (قوله واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده) أى نحو بين بوجهيه ليس الا على المذهب المشهور قال سم وأقره شيخنا والبعض كان مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لانه يذكر الزائد اذا كان تكريرا أصل بما يذكر به ذلك الأصل واما المقصود به الالحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لان الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فيعل فى الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقا بان المكرر للالحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر (قوله فقد يكون ضعفا نحو سأل) بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس فى كلامه حصر فى القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهمزة فى اكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كندور فعلال غير مكرر النون والعين (قوله على انه لم يقصد به تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظ أصلى (قوله فيقابل فى الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمنان الخ) الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلامهما (قوله لان فعلالا) أى بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه نحو قهقار لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخرعال) بخاء معجمة فراى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعد نفى أو كنفى انتخب * اتباع ما اتصل (قوله بها طلع) باعجام الظاء واهمال العين أى عرج (قوله وقهقار) بقافين زاد فى القاموس القسطال بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار والخرطال بالخاء المعجمة فالزاء فالطاء

وأما بهرام وشهرام فعجميان * الثانى المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال فى وزن ردوم مردد فعل ومفعل لان أصلهما ردد ومردد * الثالث اذا وقع فى الموزون قلب تقلب الزنة لان الغرض من الوزن التنبيه على الاصول والزوائد على ترتيبها فتقول فى وزن آدر أعفل لان أصله أدور قدمت العين على الفاء وتقول فى ناء فلع لانه من الناى وفى الحادى عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فتقول فى وزن قاض فاع وفى بع فل وفى يعد يعل وفى عدة عة وفى عه أمر من الوعى عه الا اذا أريد بيان الاصل فى المقلوب والمحذوف (١٩١) فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحكم بتأصيل) أصول (حروف) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه وليس احد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف (سمسم) ونحوه لان اصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لاقل الاصول وليس اصالة أحدهما أولى من اصالة الآخر فحكم باصالتهما معا (والخلف فى) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كلم) أمر من لمم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل انه كالنوع الاول حروفه كلها محكوم باصالتها وان مادة لمم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين الا الزجاج وقيل ان الصالح

المهملة وهو حب معروف (قوله وأما بهرام وشهرام فعجميان) أى علمان عجميان فالاول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكى كما فى القاموس وذكر شيخنا السيد ان فى بائه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثانى المعتبر الخ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسفله فى شرح قول الناظم بضمن فعل الخ حيث قال وكذلك فى قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وكذلك فى هاب ومل ثم قال وكذلك فى طال وحب فاعرفه فانه مما لم يتنبه له (قوله قلب) أى مكانى كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع فى الموزون (قوله فتقول فى وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل ابدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا قاله الفارضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا سم (قوله وتقول فى ناء) بنون فألف فهمزة وأصله ناى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا فى التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة (قوله وفى الحادى) أصله واحد فاخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة فصار حادى (قوله بتأصيل أصول حروف) لاوجه لزيادة الشارح أصول (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كزلزل ووسوس (قوله المكررين) هما فى مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف سمسم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحها الثعلب قاله الفارضى (قوله والخلف الخ) ظاهره أنه لا خلاف فى القسم الاول مع أن فيه خلافا أشار اليه بعضهم سيوطى (قوله فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله فى بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بان قوله صالح للسقوط أى ولو فى مادة أخرى من المعنى أو أنه مبنى على غير القول الاول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث (قوله فوزن كفكف على هذا فعكل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الاصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعلل وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله ولو كان مضاعفا فى الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقى على ادغامه فاما بعد الابدال والتفكيك فقد أشبه فى الصورة ما الحق بالرباعى نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره (قوله فان تكرر فى الكلمة حرفان الخ) محترز قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله كصمحمح وسمعمع) باهمال حروفهما والصمحمح الشديد الغليظ كما مر والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس (قوله ثانى المتماثلات وثالثها) يعنى الحاء الاولى

للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فاصل لملم لمم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فابدال من احدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ورده أنهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء على التفعيل فان تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الاخيرين لان أقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله فى شرح الكافية وقال فى التسهيل فان كان فى الكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات * وثالثها نحو صمحمح وثالثها ورابعها فى نحو مرمريس انتهى

فاتفق كلامه فى نحو مرمريس واختلف فى نحو صمحمح فوزنه فى كلامه الاول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح وفى كلامه الثانى فمجمل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى نحو صمحمح والميم الثانية فى نحو مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلل واصله صمحح أبدلوا الوسطى

والميم الثانية (قوله فاتفق كلامه فى نحو مرمريس) انما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للشارح فى نحو مرمريس غير كلامه فى التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا اشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى فقط فوزن صمحمح على هذا فمجلل ولا دليل عليه بل الاقرب أنه تأييد لكلام المصنف فى التسهيل وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التى ينتج دليله زيادتها اذ لا يحذف فى التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعلل) بثلاث لامات (قوله من بيان مايعرف به الزائد من الاصلى) اعترض بان مايعرف به ذلك هو قوله والحرف ان يلزم البيت وماعداه زائد على مايعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد ومايتبعه (قوله فالف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فستأتى (قوله كذلك) أى مصاحبة أكثر من أصلين (قوله فيه) أى فى اكثر ما وقعت فيه الالف كذلك (قوله فيحمل عليه ماسواه) أى على الاكثر ماسوى الاكثر (قوله نحو رمى ودعا) لا تخفى على نبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله وماذكره) أى من منطوق قوله فالف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن اصل انما هو فى الاسماء المتمكنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى ونحو متى ومهما فليست الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن اصل اذ لا اشتقاق فيها بل هى أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفى زيادتها فى قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر فى أن مراده ماذكره المصنف من منطوق قوله فالف اكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه الا ان يقال تعليله بقوله لان ذلك الخ يشعر بهذه الضميمة (قول فى الاسماء المتمكنة) أى المعربة وكان عليه أن يزيد العربية الا أن يقال تركه اتكالا على أخذه مما بعده (قول لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ماسواه أن يحمل على المشتق ماليس مشتقا ولو حرفا او اسما غير متمكن أو اسما أعجميا الا أن يراد بماسواه خصوص ماليس مشتقا من الاسماء المتمكنة العربية (قوله وسرداح) باهمال حروفه وكسر اوله الناقة الطويلة (قوله وحلبلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللبلاب كذا فى القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو اربعاوى) بضم الهمزة والمؤحدة فعدة المتربع كما فى القاموس وقد اسلفنا فى باب الفى التأنيث عن السيوطى والدمامينى ضبطه بفتح الهمزة (قول نحو سلق) فى القاموس سلق فلانا طعنه كسلقاه (قوله نحو اجأوى) قال فى الصحاح الجوءة حمرة تضرب الى سواد وفى القاموس أنه يقال جؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأواء (قوله نحو اغرندى) بالغين المعجمة فالراء أى علا (قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عاأو عوأو عاى ويقال أيضا فى الفعل عوعى وعيعى كما فى القاموس وقوله وضوضى بضادين معجمتين قال فى القاموس فى باب الهمزة الضاضاء والضوضاء أصوات الناس فى الحرب ورجل مضوض مصوت وقال فى باب الالف اللينة الضوة الجلبة كالضوضاة هو الجلبة بفتح الجيم واللام الاصوات (قوله من مضاعف الرباعى) يعنى مالامه الاولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه (قوله فان الالف) أل للجنس اذ كل من ألفى عاعى الاولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل

ميما ولما فرغ من بيان مايعرف به الزائد من الاصلى شرع فى بيان ماتطرد زيادته من الحروف العشرة فقال (فالف أكثر من اصلين * صاحب زائد بغير مين) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له ورائد خبره والمين الكذب أى اذا صحبت الالف اكثر من أصلين حكم بزيادتها لان أكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيحمل عليه ماسواه فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو فى الاسماء المتمكنة والافعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الاسماء الاعجمية كابراهيم وأعلم ان الالف لا تزاد أولا لامتناع الابتداء بها وتزاد فى الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح لان وخامسة نحو انطلاق وجلبلاب وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو أرباعاوى وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلق وخامسة نحو اجأوى وسادسة نحو اغرندى (تنبيهان) الاول يستثنى من كلامه نحو عاعى وضوضى من مضاعف الرباعى فان الالف

فيه بدل من أصل وليست زائدة * الثانى اذا كانت الالف مصاحبة لاصلين والثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان قدرت اصالته فالالف زائدة وان قدرت زيادته فالالف غير زائدة لكن ان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كان الارجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنق ان وجد فى كلامهم مالم يدل دليل على أصالة هذه الاحرف وزيادة الالف كما فى أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالارطى وكما فى معزى لقولهم معزوء ومعزوان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا باصالته وزيادة الالف انتهى (واليا كذا والواو) أى مثل الالف فى أن (١٩٣) كلا منهما اذا صحب أكثر من أصلين

حكم بزيادته (ان لم يقعا) مكررين (كما هما فى يؤيؤ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (ووعوعا) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم السابق فى الالف يأتى هنا أيضا فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة احوال فان صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو زائد الا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى المتن وان صحب أصلين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو نحو اليدع ومزود الا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما

لان وزنهما فعلل (قوله الثانى اذا كانت الالف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أى محققا اصالة جميعه فان كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل (قوله والثالث يحتمل الاصالة والزيادة) كما فى أبان فانه يحتمل ان وزنه فعال بزيادة الالف واصالة الهمزة أو أفعل بالعكس (قوله مصدرة) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو (قوله نحو أفعى) نظر الدمامينى فى التمثيل به بان منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبى اه دمامينى أى لانه أعجمى (قوله وعقنق) لم أجده فى القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح ان وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على الفه بانها منقلبة عن أصل ان وزنه فعنعل (قوله مالم يدل دليل الخ) قيد فى قوله كان الارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول اديم ماروط) بخلافه عند من يقول اديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف (قوله حكمنا باصالته وزيادة الالف) ظاهره تعين ذلك اه اسقاطى وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين اصالته مع فرض أنه يحتمل الاصالة والزيادة الا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الاحرف العشرة التى قد تزاد (قوله اذا صحب أكثر من أصلين) كما فى قتيل ومقتول (قوله ان لم يقعا الخ) أى ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك (قوله كما هما الخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت موصولا حرفيا (قوله الا فى الثنائى المكرر) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعى (قوله مصدرة) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كما قاله فى الالف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر (قوله كما فى أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون (قوله عند من يقول ألق) بالبناء للمجهول لزوما كما فى القاموس أى وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أى أسرع كما فى القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كما فى مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربى والا لم يأت فيه حكم باصالة أو زيادة لما تقدمه الشارح (قوله والا وجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أى غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كما فى نحو يهير) بتشديد الراء مثال للمنفى أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على أصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولاخفاء الخ) كانه تعليل فى المعنى لمحذوف والتقدير لانه ليس فى

كما فى أولق عند من يقول ألق فهو مألوق أى جن فهو مجنون وكما فى ايطل لما تقدم من قولهم فيه اطل أو اصالة الجميع كما فى مريم ومدين فان وزنهما فعلل لا فعيل لانه ليس فى الكلام ولا مفعل والاوجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو مالم يدل دليل على خلاف ذلك كما فى نحو يهير وهو الحجر الصلب وقال ابن السراج اليهير اسم من أسماء الباطل قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهيرى وقيل هو السراب يقال أكذب من اليهير أى من السراب فانه قضى فيه بزيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس فى الكلام فعيل ولاخفاء فى زيادتها فى نحو يحمر

وكافى عزويت وهو اسم موضع وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لانه ليس فى الكلام ولا فعليلا لان الواو لا تكون أصلا فى بنات الاربعة ولا فعويتا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت * واعلم أن الياء تزاد فى الاسم أولى نحو يلمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية وتزاد فى الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من أثبت فعيل فى أبنية الافعال نحو رهيأ ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تقلسيت وسادسة نحو اسلنقيت والواو تزاد فى الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو أرعاوى وتزاد فى الفعل

ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن * تنبيهان * الاول مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا قيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم أوله فى التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول فلما كانت زيادتها أولا تؤدى الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع فى اللبس وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لان الواو لا تكون أصلا فى بنات الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدى الى بناء وفنعل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية وأن اللام زائدة مثلها فى فجحل بمعنى فجح وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخر نظائر بخلاف زيادة الواو أولا * الثانى اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يلمع واذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع انتهى (وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحققا) أى الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخرا

الكلام فعيل بخلاف يفعل اذ لا خفاء الخ (قوله وكافى عزويت) عطف على قوله كافى نحو يهير وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاى آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أى لا باصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التحتية غير ضرورى اذ لا تتوهم أصالتها (قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الالف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر (قوله نحو رهيأ) أى غلظ كما قدمه الشارح وفسر فى القاموس الرهيأة بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله نحو قلسيت الخ) يقال قلسيته فتقلسى أى ألبسته القلنسوة فلبسها و يقال أيضا قلنسته فتقلنس كما فى القاموس (قوله نحو اسلنقيت) أى نمت على ظهرى (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة احدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب (قوله نحو أرعاوى) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله نحو جهور) أى رفيع صوته وأما جهور بجعفر فاسم موضع (قوله نحو اغدودن) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله قوله اطرد همزها) أى قلبها همزة (قوله قد يوقع فى اللبس) أى بما همزته أصلية غير منقلبة كما فى وكل بالتخفيف فانه اذا بنى للمجهول تطرق اليه قلب الواو همزة فيلبس بما كل الذى همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغير ظاهر اذ مثل هذا اجمال لا لبس (قوله ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قول المصنف والحرف ان يلزم الخ (قوله فى فجحل) بفاء فجاء مهملة فجيم بجعفر وقوله بمعنى فجح عبارة القاموس ذكر النحاة الفجحل وفسروه بالافجح وقال فى محل آخر فجح كمنع تكبر وفى مشيته تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه اه وقال شيخنا الفجح المتباعد الساقين واللام للالحاق أى بجعفر وعبارة الشارح بعد فى مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الافجح وهو المتباعد الفخذين فجحل اه (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق بزبرج وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليل لقوله والصحيح الخ (قوله فى يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعلول كما فى التصريح (قوله الا فى المضارع) كيد حرج (قوله وهكذا همز الخ)

فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل كما سيأتى بيانه و بقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ونحو اصطبل ومرزجوش و بقيد الاصالة نحو أمان ومعزى و بقيد التحقق نحو أرطى فان سمع فى المدبوغ به ماروط ومرطى قمن قال ماروط جعل الهمزة أصلية الالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزه زائدة والالف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الاول فعلى وألفه زائدة للالحاق فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثانى أفعل فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان تصاريفه أكثر فانهم قالوا أرطت الاديم اذا دبغته بالارطى وأرطت الابل اذا أكلته وآرطت الارض اذا أنبتته قيل أيضا أرطت الارض اذا أنبتت الارطى وكذا الاولق لانه قيل هو من ألق فهو مالوق اذا جن فالهمزة أصل والوا زائدة وقيل هو من ولق اذا أسرع فالهمزة زائدة والواد اصل ووزنه أفعل والاول أرجح وكذا الاوتكى لنوع من التمر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كاجفلى وفوعلى كخوزلى ويخرج به

اعترض بانه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ماسبق أكثر كاصطبل ومرزجوش و بانه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولا على مسئلة سمسم أن يستثنى هنا نحو مرمر و بانه كان ينبغى أن ينص على أن الميم التى فى أول اسم فاعل الفعل الحاوى أربعة أحرف فاكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وان الهمزة تقع فى أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتهما فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتى) أى فى التنبيه الثانى (قوله نحو أكل ومهد الخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم باصالتهما أما اذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لاقل الابنية وأما اذا سبقا أربعة فلان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى نحو ذلك الا فى فعل أو محمول عليه نحو ادحرج ومدحرج فوزن اصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس ابراهيم واسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كاكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطبل ومرزجوش) أى لان قيد الثلاثة يخرج الاقل منها والاكثر والاصطبل بقطع الهمزة معروف والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الاول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كما فى زكريا ويقال للمرجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما فى القاموس (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتى الثالث أفهم قوله تأصيلها الخ تحققا فكان ينبغى ذكر حاصلهما فى محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الاحرف الثلاثة التى بعد همزة أرطى يحتمل الاصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق اصالة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق زيادة الالف عند من يقول ماروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال ماروط الخ الا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب فى اصالته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ماقبلها لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء (قوله وشبه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الالحاق (قوله وأرطت الابل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط (قوله وآرطت الارض) أى بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة و بهذا يحصل الفرق بينه و بين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح فى القاموس آرطت الارض أخرجت الارطى كارطت ارطاء أو هذه لحن للجوهرى اه ولعل اللغة الثانية هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاولق لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر فى القاموس فقال الاولق الجنون أو شبهه ألق كعنى فهو مألوق ومولق اه (قوله من ألق) بالبناء للمجهول كما مر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال فى القاموس ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا و بالسيف ضربه وفى السير أو الكذب استمر (قوله ووزنه افعل) أى على الثانى وأما على الاول فوزنه فوعل (قوله وكذا الاوتكى) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعا فليس الكلام فيها وانما الكلام فى الهمزة مع الواو (قوله كاجفلى الخ) تقدم ضبط اجفلى وخوزلى وتفسيرهما فى باب ألف التأنيث (قوله فان ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محتملة للاصالة والزيادة ولكن الارجح الاصالة

أيضا نحو موسى فان ميمه محتملة الاصالة والزيادة ولكن الارجح الزيادة كما مر ﴿تنبيهات﴾ الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين مالم يعارضه دليل من اشتقاق

ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة عمل بمقتضى الدليل كما فى ميم مرجل ومغفور ومرعزى حكم باصالتها على ان بعدها ثلاثة أصول أما مرجل فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقولهم مرجل الحائك الثوب اذا نسجه موشى يقال له المراجل قال ابن خروف الممرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهى قدور النحاس وقد ذهب أبو العلاء المعرى الى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الاصل المذكور وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع اذا ليس المدرعة والميم فيها زائدة ولا حجة له فى ذلك لان الاكثر (١٩٦) فى هذا تسكن وتندل وتدرع قال أبو عثمان هو الاكثر فى كلام العرب

واما مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والاخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أى يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة وأما مرعزى فذهب سيبويه الى أن ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أنها أصل لقولهم كساء ممرعزدون مرعزو كما فى همزة امعة وهو الذى يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم باصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا أفعلة لأنه صفة وليس فى الصفات افعلة وامرة مثل امعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذى يأمر لكل من يأمره لضعف رأيه ويقال أيضا امع وامر * الثانى أفهم قوله سبقا أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين الا بدليل ويستثنى من الهمزة ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من اصلين كما سيأتى فى كلامه فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة شمأل واحبنطأ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه أما الشمال فالدليل على زيادة همزتها سقوطها فى بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمأل وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيمل على وزن صيقل وشمال على وزن كتاب وشميل على وزن طويل وشمأل بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل أن يكون أصله شمالت فنقل فلا يصح الاستدلال به وأما احبنطأ فالدليل على

فيكون الارجح زيادة ميمه (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى فى دلامص (قوله كما فى ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شئ ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فان خففتها مددت وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر العنز كذا فى القاموس وبه يعلم فى كلام البعض من الخلل (قوله على أن) أى مع أن (قوله لقولهم مرجل الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى مزينا (قوله يقال له المراجل) أى يطلق عليه ذلك على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن خروف الآتية (قوله وهى قدور النحاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس (قوله اعتمادا على الاصل المذكور) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا الخ (قوله اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما فى القاموس (قوله لان الاكثر فى هذا تسكن الخ) أى فليست الميم فى هذا ثابتة فى التصريف فلزم ما بخلاف الميم فى مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أى ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون (قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الاصالة فى مرعزى أو يخالف فى الجميع (قوله ممرعزدون مرعز) بتشديد الزاى فيهما (قوله وكما فى همزة أمعة) عطف على قوله كما فى ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة (قوله وهو الذى يكون تبعا لغيره الخ) زاد الشارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنا مع الناس (قوله على أن بعدها) أى مع أن بعدها (قوله وحكما) فيحكم بأصالة همزته كامعة (قوله وهو الذى يأمر الخ) لا حاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أخف مما سبق لامعة فتأمل (قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أى كما فى حمراء فان همزته زائدة وان كانت فى الآخر وقوله كما سيأتى فى كلامه أى فى قوله كذا همز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنطا) بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه (قوله دلامص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح (قوله وفيها عشر لغات) زاد فى القاموس شوملا كجوهر (قوله على وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما فى القاموس (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شملت الريح) أى تحولت شمالا وبابه دخل اه مختار (قوله فنقل) أى نقلت حركة

زيادة همزته سقوطها فى الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ وأما دلامص ودملص ودميلص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا وذهب أبو عثمان الى أن الميم فى دلامص أصل وان وافق دلاصا فى المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضرزم وفسحم ودردم فلانها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن والانفساح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرد ودرد * الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا أنهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان فى أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ما جزم به فى التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الاصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل الا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع وميم موسى ومزود وجاء فى ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما انها زائدة فان دل الدليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مارطى وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مالوق كما سبق وباصالة ميم مهدد وماجج وزيادة أحد المثلين اذا لو كانت ميم زائدة لكان من فعلل فكان يجب ادغامه وأجاز السيرافى فى مهدد وماجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الاجل فى قوله * الحمد لله العلى الاجلل * الرابع تزاد الهمزة فى الاسم أولى كاحمر وثانية كشأمل وثالثة كشمال ورابعة كحطائط وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة

الهمزة الى الميم ثم حذفت الهمزة (قوله فى الحبط) بفتحتين وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت هو ان ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الحندقوق صحاح (قوله حبط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دمالص ودملص) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح اذ كل منهما لغة فى دلامص كما سيعلم من كلامه فى التنبيه الرابع فكان ينبغى ذكرهما معا هنا وكل بضم الاول وفتح الثانى مخففا وكسر ما قبل الآخر (قوله وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء (قوله دلاص ودليص) الاول ككتاب والثانى كامير كما فى القاموس (قوله ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس التدليص التليين والتملس أن لام دلصته مشددة (قوله فى دلامص) زاد المرادى وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككتف والثانى كهزبر كما فى القاموس أى من المترادفات المتفقة فى معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هى أصلية اذ هى ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرقم وبابه) أى من كل ثلاثى زيد فى آخره ميم تكثير اللفظ ومبالغة فى المعنى والزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز والناقة المسنة المتكسرة الاسنان والضرزم بضاد معجمة فراء فزاى قال فى القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وافعى ضرزم كزبرج شديدة العض وقال فى الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمزم قال ونرى انه من قولهم رجل ضرز اذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضمرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطأ والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر والدردم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تجئ وتذهب بالليل والناقة المسنة (قوله والسته) بفتحتين وهو الدبر (قوله والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى وكذا هو فى القاموس (قوله والدرد) بفتحتين (قوله ودرد) على وزن فرح (قوله انه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما فى عبارة المرادى لان جواب اذا لا يصدر بان المفتوحة والتكلف لتصحيحه بانه على حذف الناء وجعل ان المفتوحة ومعمولها فى تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسر يعكر عليه ان حذف الفاء فى مثله لا يجوز فى الاختيار (قوله أنه يحكم الخ) فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أى للحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وأيدع) تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قوله ان لم يقعا كما هما الخ (قوله مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس (قوله فيمن قال) أى فى لغة من قال أديم مارط أى وأما فى لغة من قال آديم مرطى فبالعكس (قوله وباصالة ميم مهدد وماجج) الاول بدالين مهملتين من أسمائهن والثانى بجيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر كذا فى القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أى للالحاق بجعفر ولو قال ثانى المثلين لكان أوضح (قوله اذ لو كانت ميمه) أى المذكور من مهدد وماجج (قوله كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة

كعقر باء وهى بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزاد أولى كمرحب وثانية كدلمص وثالثة كدلمص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى أنها فى ضبارم أصلية قال فى الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الاسد اه (كذا الهمز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظا ردف) أى يحكم بزيادة الهمزة أيضا باطرادا اذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الالف أكثر من حرفين نحو (١٩٨) حمراء وعلباء وقرفصاء فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة فى الحشو و بقيد قبلها

ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف فانه لا يقضى بزيادتها تين الا بدليل كما سبق فى حطائط واحبنطأ و بقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة

* تنبيه * مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك سواء قطع باصالة الحروف التى قبل الالف كلها أم قطع باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد الف بينها و بين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء أو حرفان احدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس فان جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية وان جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغى الآخر ولذلك حكم على حواء بان واصله همزته زائدة اذا لم يصرف و بانها أصل اذا صرف نحو حواء الذى يعانى الحيات والاولى فى سلاء أن تكون همزته أصلا لان فعالا فى النبات أكثر من فعلاء فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اه (والنون فى الآخر كالهمز) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون فى نحو جنبان أصل لا زائدة

(قوله كعقر باء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا فى الدمامينى وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أى الالف (قوله بزيادة الهمزة) امالالحاق كعلباء وقوباء أو للابدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الالف قبلها كصحراء وحمراء (قوله نحو حمراء الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة الالحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه (قوله كما سبق فى حطائط) الذى سبق له فى حطائط انما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالحط والمحطوط وقوله واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وان الدليل على زيادة الهمز والنون قولهم حبط بطنه (قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل) كما فى شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما فى ماء وكساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفى كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شئ نظر فان الظاهر أنها منقلبة عن هاء والاصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قولهم فى المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو يقر أشاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شول النخل واحد سلاءة قال الدمامينى ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلأت النخل سلأ اذا نزعت سلاءه أى شوكه (قوله نحو زيزاء) بزايين معجمتين مكسور أولاهما الارض الغليظة (قوله وزيادة أحد المثلين) أى فى نحو سلاء وحواء أو اللين فى نحو زيزاء وقوباء (قوله من الحواية) لم أظفر بنص فى ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل الى الكسر لكثرته فى أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرماية والسراية والولاية (قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد (قوله اذا لم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة (قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أى ليخرج ما ردفت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بان هذا أيضا لا يفيد اشتراط تحقق أصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير محقق الاصالة و يدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله ان تكون زيادة الخ) الظاهر اتيان هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع أنه لم يذكره فيها (قوله ليست بتضعيف أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل والا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله فى نحو جنبان) بكسر الجيم الاولى

وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا واحكم بتأصيل حروف سمسم وقد اقتضى اطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورمان أو حرف لين نحو عقيان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ماذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون فى مثل حسان وعقيان الا أن يدل دليل على أصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر ألا من مبلغ حسان عنى * مغلغلة تدب الى عكاظ لكنه ذهب فى التسهيل والكافية الى أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين فلا يلغى احدهما الا بدليل فكان ينبغى له أن يقيد اطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الاول مضعف الثانى اسما للنبات نحو رمان فجعلها فى ذلك أصلا لان فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلان والى هذا ذهب فى الكافية حيث قال فصل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعال كالسلاء وردبان زيادة الالف والنون آخرا أكثر فى مجىء النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسالته يعنى الخليل عن الرمان اذا سمى به فقال لا أصرفه فى المعرفة وأحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه أصلية مثل قراص وحماض لان فعالا أكثر من فعلان يعنى فى النبات والصحيح ماذهب اليه لا لما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق قال أرض مرمنة لكثيرة من الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (و) النون (فى * نحو غضنفر) وعقنقل وقرنفل وحبنطا وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن (وغير مدغم أصالة كفى) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول ناب عن الفاعل وأصالة نصب بالمفعول الثانى أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور أولها ان النون فى ذلك واقعة موقع ماتيقنت زيادته كباء سميدع وواو فدوكس وألف عذافر وواو وجخادب * ثانيها أنها تعاقب حرف اللين غالبا لقولهم للغليظ الكفين

وأصله جنجن كسمسم قال فى القاموس الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أى لان أصل جنجان جنجن كسمسم على مامر (قوله بزيادة النون عينا) أى زيادة متعينة (قوله نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما فى القاموس (قوله بدلالة) متعلق بيحكمون وفى بعض النسخ باللام وفى بعضها بالكاف وهى للتعليل أو لمجرد التنظير (قوله ألا من مبلغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزاعى من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد الى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عينى ومغلغلة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان ينبغى له) أى على ماذهب اليه فى التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بان لا يتوسط بين الالف والفاء حرف مشدد أولين وقوله وهذا أى ماذهب اليه فى التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أى النون (قوله وأحمله على الاكثر) عطف علة على معلول أى انما منعته الصرف اذا كان عليه حملا على الاكثر وهو زيادة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا بخط الشارح على انه تعليل للحمل على الاكثر أى لانه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفى نسخ اذا (قوله مثل قراص) بضم القاف وتشديد الراء آخره ضاد البابونج وعشب ربعى والورس قاله فى القاموس (قوله وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة (قوله لا لما ذكره) أى لرده كما مر بان زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال (قوله لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح انه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادى العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم (قوله وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم وموضع كذا فى القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الامور الثلاثة وقول البعض الا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده (قوله كباء سميدع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الدال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه والسيف (قوله وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد والرجل الشديد كذا فى القاموس وفى محل آخر منه أن الاسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فعلم مافى كلام البعض من الخبط (قوله وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله وجخادب) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر

قوله وفتح الذال المعجمة الخ ألذى فى القاموس السميدع بالدال المهملة اه

شرنبث وشرابث وللضخم جرنفش وجرافش ولنبت عرنقصان وعريقصان * ثالثها أن كل ماعرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد الاول النون الواقعة أولا فانها أصل نحو نهشل الا أن يقضى بزيادتها دليل كما فى نحو نرجس لانها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود وبالقيد الثانى نحو قنطار وقنديل وعنقود وخندريس وعندليب فانها أصل الا يقضى دليل بالزيادة كما فى نحو عنبس لانه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الابل وعنسل لانه من العسلان وعرند لانه من قولهم شئ عرد أى صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الاصالة وبالقيد الثالث نحو خرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكنأبيل فالنون أصلية اذ ليس فى الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل وبالرابع نحو عجنس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس قال أبو حيان والذى أذهب اليه أن النونين زائدتان ووزنه فضل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنط وزونك ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك * (تنبيهات) * الاول بقى مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع المضارع كنضرب والانفعال وفروعه قد كالانطلاق والافعنلال كالاحرنجام وانما سكت عنها لوضوحها * الثانى انما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع فى الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها * الثالث اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران (والتاء) تزاد فى أربعة مواضع (فى التأنيث)

الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شرنبث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرابث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط (قوله جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة (قوله وجرافش) على وزن علابط (قوله عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف (قوله أن كل ماعرف له اشتقاق الخ) نحو جحنفل فان اشتقاقه من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث (قوله نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب (قوله لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الاولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما فى القاموس (قوله حظلت الابل) فى القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل (قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعرند) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شئ عرد) بفتح العين وسكون الراء (قوله وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة قاله فى القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أى بفتح الباء (قوله ولعدم النظير) أى مع دخول أضيق البابين والا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضا اذ كما ليس فى الاوزان فعلل بضم اللام الاولى المشددة ليس فيها فنعلل بضم اللام الاولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس (قوله وكنأبيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا فى التصريح (قوله نحو عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كعدبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو ضفنط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما فى القاموس والدمامينى وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل النون (قوله وزونك) بفتح الزاى والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهى الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن والفعل ككرم اه قاموس (قوله والزوك) بفتح الزاى وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر (قوله عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء فى التأنيث الخ)

كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) فى (المضارعه) كتضرب (و) فى (نحو الاستفعال) من المصادر
وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار وفروعهما والتفعيل والتفعال (٢٠١) كالترديد والترداد دون فروعهما (و) فى

قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذى يدل عليه ثبوتها فى بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل عربى (قوله كضربت) حمل الشارح التأنيث فى النظم ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات قال ابن هشام عندى أن تاء قامت ونحوه الاتعد فى هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء كلمة ولهذا يحلها الاعراب (قوله وضربة) كذا فى نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بتاء مجرورة على انه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما ما يتوهم من أنه بتاء خطاب سورة فغلط اذ هذه التاء اسم لانها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابله قولان الاول أن التاء هى الاسم الضمير وأنه حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزأه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافى زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اه (قوله وذلك) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام انها بقيت عليه نعم فاته التنبيه على زيادة السين فى الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا (قوله وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله دون فروعهما) لان فروعهما كردد ومردد بدون تاء (قوله وفى نحو المطاوعة) كان ينبغى حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال اذ لا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر (قوله فى تنصب وتثفل وتدرأ وتحلئ) الاول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازى شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثانى بتاءين فناء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب أو شجر أو نبات أخضر والثالث بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأ أو وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الاديم ووسخه وسواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر اه قاموس مع زيادة من الدماميني وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى (قوله وفى ترنموت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا السيد (قوله فلا تطرد الا فى الاستفعال الخ) تغييره الاسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر فى باب الوقف أن التاء فى نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة الى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لانها الاصل (قوله كلمه) الغرفيه بعضهم فقال

ياقارئا ألفية ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك
فى أى بيت جاء فى كلامه * لفظ بديع الشكل فى نظامه
حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

نحو (المطاوعه) كتعلم تعلما وتدخرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر الا بدليل * واعلم انه قد يزيد التاء أولا وآخرا وحشوا فاما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تنضب وتثفل وتدرأ وتحلئ وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء فى رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفى ترنموت وهو صوت القوس عند الرمى لانه من الترنم ووزنه تفعلوت وفى عنكبوت ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم فى معناه العنكب فهو عنده رباعى وذهب بعض النحاة الى أنه ثلاثى ونونه زائدة وأما زيادتها حشوا فلا تطرد الا فى الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا فى ألفاظ

 قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى اصالتها فى يستعور والى كونها بدلا من الواو فى كلتا (والهاء وقفا كلمه ولم تره) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق الا ان زيادتها قليلة فى غير الوقف ولم تطرد الا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورة تحوله وعلى الفعل المحذوف اللام جزما

أو وقفا وعلى كل مبنى على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف وهى واجبة فى بعض ذلك وجائزة فى بعضه على ما تقدم فى بابه وانكر المبرد زيادتها وقال انها

انما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما فى نحو ماليه وياز يداه وللامكان كما فى نحو عه وقه كما قدمته فهى كالتنوين وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم فى أمات أمهات ووزنه فعلهات لانه جمع أم وقد قالوا أمات والهاء فى الغالب فيمن يعقل واسقاطها فيما لا يعقل وقالوا فى أم أمهة ووزنها فعلة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت اما بمعنى اتخذت ثم حذفت الهاء فبقى أم ووزنه فع فان ثبت هذا فأم وأمهة أصلان مختلفان كسبط وسبطر ودمث ودمثر فتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمهات جمع أم وما ذهب اليه ابن السراج ضعيف لانه خلاف الظاهر وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب قال ابو الفتح ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا على فاعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد وزيدت الهاء فى قولهم أهرقت الماء فانا أهريقه اهراقة والاصل اراق يريق اراقة وألف اراق منقلبة عن الياء وأصل يريق يؤريق

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا (قوله الا ما تقدم استثناؤه وهو الفعل الماضى (قوله وهى واجبة فى بعض ذلك) يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف اليها نحو اقتضاءمه والفعل الباقى بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة فى يعنى ما عدا ذلك (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أى جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى أمهات الخ (قوله للبيان) أى بيان الحركة وبيان الالف أى كمال بيانها كما تقدم فى محله وقوله وللامكان أى امكان الوقف الذى لا يكون الا على ساكن (قوله فهى كالتنوين وباء الجر) أى فهى زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها لانها المحتاجة للتمييز (قوله والصحيح أنها) أى جنس الهاء لكن فى ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله الآتى التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة (قوله لانه جمع أم) تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله فى أمات نصا فى سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات رائدة لان سقوط الحرف فى بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر (قوله وقالوا فى أم أمهة) يعنى فكما زادوا الهاء فى الجمع زادوها فى المفرد (قوله قبرة) طائر وأبهة هى العظمة والبهجة والكبر والنخوة اه قاموس (قوله ويقوى قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بميم مشددة فميم ساكنة (قوله ثم حذفت الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الهاء الخ وجوز البعض أن يكون عطفا على قوله وقالوا فى أم أمهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التنافى الواضح بين المتعاطفين لان الشارح قال فى جانب المعطوف عليه ووزنها فعلة فصرح بان الهاء زائدة وقال فى جانب المعطوف فبقى أم ووزنه فع فصرح بان الهاء أصلية (قوله فبقى أم) أى بقى هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أى فصار اللفظ أما لكان أوضح (قوله فان ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الاشارة الى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ ففى كلامه نظر لان ثبوت ما حكاه يقتضى أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الاصل وعبارة المرادى عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سبط وسبطر اه وهى ظاهرة لتعبيره با ونعم ان ارجع اسم الاشارة الى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن ام فعل صحت عبارته (قوله كسبط وسبطر) السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كما فى القاموس وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما فى القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما فى كلام شيخنا (قوله ودمت ودمثر) الدمث بمثلثة ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلثة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون الميم وفتح المثلثة كذا فى القاموس (قوله لانه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة فى أمهة وهو أم دون قبرة وابهة مع قلة باب سبط وسبطر قاله شيخنا السيد (قوله فى قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كما فى زكريا على الشافية (قوله والاصل) أى أصل اهراق بهريق اهراقة (قوله منقلبة عن الياء) أى لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وأصل يريق يؤريق) ان كان مراده الاصل الاول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف

تمام

تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء الى الراء وان كان مراده الاصل الثانى كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح تاركا للاصل الاول وهذا أقرب الى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء الى الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم تزد فى المضارع من أول وهلة وانما هى فيه بدل من مزيد بخلاف الماضى والمصدر فتدبر (قوله وانما قالوا يهريقه الخ) فى عبارته عندى حزازة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلية فى مثل يريق ويجيز ويكرم فحق العبارة أن يقول وانما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يؤريقة لخفة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وانما قالوا يهريقه ولم يقولوا يؤريقه استثقالا للهمزتين فى أريقه وطرد اللباب فى بقية الصور فتأمل (قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل افعالا (قوله لما أبدل الهمزة) أى التى فى المضارع للعلة السابقة وقوله فادخل الهمزة عليها أى فى الماضى والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن فى هاء أهراق السكون والفتح (قوله فى هركولة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما فى القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له غير ذلك فيه نظر (قوله لانها تركل) فى القاموس الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو اه وبابه نصر كما يفيده قاعدة القاموس فى ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة الى الدابة فلعل الفعل فى عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لانها تركل فى مشيها أى تتأنى ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله فى هبلع) كدرهم وبفتح الهاء والياء وتشديد اللام ويقال هبلاع كقرطاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما هجزع بالزاى كدرهم فالجبان هفعل من الجزع كذا فى القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما عنده هفلع) صوابه هفعل كما فى بعض النسخ (قوله من الجرع) قال فى الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهى رملة مستوية لا تنبت شيأ وكذلك الجرعاء والاجرع (قوله وحجة الجماعة) أى فى اصالة هاء هجرع ووجه الحجية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وابقاء الاصل فلما قالوا أهجرع علمنا أن الهاء أصل وانما حذفوا العين مع أنها أيضا أصل بلا خلاف لان الحذف أليق بالاواخر (قوله وكذلك تقول فى هلقامة) أى كما قلته لك فى هجرع من الخلاف تقول أنت هلقامة بكسر فسكون (قوله فى سهلب) كذا فى النسخ بتقديم الهاء على اللام والذى فى القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط البعض بكسر اللام فخطأ (قوله لان السلب) بفتح السين وكسر اللام كما فى القاموس (قوله واللام فى الاشارة المشتهره) يصح أن يكون خبر المبتدا جملة فعلية تقديره تزاد فى الاشارة المشتهرة والى هذا أشار الشارح فى قول المصنف والتاء فى التأنيث الخ وعليه يتعين كون المشتهر صفة لازمة للاشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وأن يكون الخبر جارا ومجرورا تقديره من أحرف الزيادة والى هذا أشار الشارح بقوله أى من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للاشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أى اللام الكائنة فى الاشارة المشتهرة هى أى تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة فى الجملة لئلا يخرج اللام فى أولا للشولا يصح على هذا عندى أن تكون للاحتراز عن اللام التى شذت زيادتها كما فى عبدل وزيدل وان نقله السيوطى عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشى لخروج هذه اللام بالصفة الاولى أعنى قوله

اهراقا ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى اهراق الا دعوى الغلط من قائله لانه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فادخل الهمزة عليها وأسكنها وادعى الخليل زيادة الهاء فى هركولة وأنها هفعولة وهى العظيمة الوركين لانها تركل فى مشيها والاكثرون على أصالتها وانها فعلولة وقال أبو الحسن انها زائدة فى هبلع وهو الاكول وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفلع لان الأول من البلع والثانى من الجرع وهو المكان السهل وحجة الجماعة ان العرب تقول فى الهجرع عين هذا أهجر من هذا أى أطول وكذلك تقول فى هلقامه وهو الاسد والضخم الطويل أيضا ويجوز أن تكون زائدة فى سهلب وهو الطويل لان السلب أيضا الطويل يقال قرن سهلب وسلب أى طويل ويجوز أن

يكون من باب سبطر وسبط ﴿تنبيه﴾ التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم (واللام فى الاشارة المشتهره) أى من حرف الزيادة اللام والقياس يقتضى أن لا تزاد

لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها الا فى الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك وماسواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبدل عبدل وفى الافخج وهو المبتاعد الفخذين فحجل وفى الهيق وهو الظليم هيقل وفى الفيشة وهى الكمرة فيشلة وفى الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبى الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبدشمى ويبعده قولهم فى زيد زيدل على أنه قال فى الاوسط اللام تزاد فى عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان نعم البواقى يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر ﴿تنبيهات﴾ الاول حق لام الاشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه فى هاء السكت من أنها كلمة برأسها * الثانى ذكر فى النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهى تزاد باطراد مع التاء فى الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهى الكسكسة ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش والغرض من الاتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمها حكم هاء السكت فى الاستقلال ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم واسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لان أصل طاع أطوع والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها الا فى موضع واحد وقد مثل به لزيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكأنه اكتفى بذلك ولهذا قال فى الكافية فى ذكر زيادة التاء ومع سين زيد فى استفعال * وفرعه اجتماعهما كاستقص ذا استكمال انتهى (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) أى متى وقع شئ من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت) الابل اذا تأذت من أكل الحنظل فسقوط النون فى الفعل حجة على زيادتها فى الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد ألف مسبوق باكثر من أصلين أو واقعة كما هى فى نحو غضنفر كما سبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع ﴿فصل فى زيادة همزة الوصل﴾ هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما افرده

(فى الاشارة فاعرفه (قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بان ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد (قوله وأولالك) بقصر أولى لان أولاء الممدود لا تلحقه اللام (قوله وماسواها) أى الاشارة (قوله وفى الافخج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم (قوله وفى الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف (قوله وهو الظليم) بالظاء المعجمة كما يذكر النعام (قوله وفى الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة (قوله وهى الكمرة) بسكون الميم أى حشفة الذكر (قوله وفى الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير) أى الرمل الكثير كما فى نسخ (قوله وحده) أى دون البواقى من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول بان البواقى من باب سيط وسبطر (قوله فيكون له) أى فى عبدل (قوله نعم البواقى) أى ماسوى عبدل رقوله يحتمل أن تكون من مادتين الخ أى فيصح قوله تزاد فى عبدل وحده (قوله والغرض من الاتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن فربوس اه تصريح أى فيكون بفتح القاف والدال (قوله بقطع الهمزة الخ) احتراز من اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع (قوله وزيدت السين الخ) اعترض عليه المبرد بان حركة العين لم تذهب وانما نقلت الى الفا لان أصله أطوع فنقلت حركة العين وهى الواو الى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وأجيب بان التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا (قوله ومع سين زيد) أى التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف احدى التاءين وحجة فاعله وجوز ضم التاء على انه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل اه غزى (قوله حجة) أى دليل (قوله كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس (قوله فسقوط النون فى الفعل) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع انه أنسب بقول المصنف كحظلت اشارة الى أن الحجة فى الحقيقة سقوط النون فى حظلت لا نفس حظلت

﴿فصل فى زيادة همزة الوصل﴾ قال الفارضى تعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير كبنى وسمى فى ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبى وأخى فى أب وأخ وان كان أول المضارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وان كان مضموما كيكرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع الا فى الضرورة كقوله * ان لم أقاتل فالبسونى برقعا * واذا استفهمت عما هى أى همز القطع فيه تقول أأكرمت يا زيد عمرا أو آأكرمت بالف بين همزتين كراهة

لاختصاصه باحكام وقد أشار الى تعريف همزة الوصل بقوله (للوصل همز سابق لا يثبت * الا اذا ابتدىء به كاستثبتوا) أى همز الوصل كل همز ثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج وما يثبت فيهما فهو همز

قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد

الاولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن يكون اصلها الألف ألا ترى الى ثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام لما لم يضطر الى الحركة الثانية أن همزة الوصل لا تكون الا سابقة لانها انما جىء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذا الابتداء به متعذر الثالثة أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من اطلاقه والمثال لا يخصص الرابعة امتناع اثباتها فى الدرج الا لضرورة كقوله

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة
على حدثان الدهر منى ومن جمل

واختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع انها تسقط فى الوصل فقيل اتساعا وقيل لانها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول

اجتماعها أو آكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيك يا زيد بهمزتين أو أوعطيك بقلب الثانية واوا أو آأعطيك بألف بعد همزتين أو آوعطيك بألف بين همزة وواو اوقرىء بالاوجه أنزل عليه الذكر وتقول أانك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو آانك بألف بين همزتين أو آينك بالف بين همزة وياء وقرىء بالاوجه أثنا لمبعوثون اه باختصار (قوله لاختصاصه) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكره باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح (قوله كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الاولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اه غزى ويصح فتح التاء الاولى والموحدة أيضا على انه ماض مبنى للفاعل (قوله وما يثبت فيهما) يشمل همز نحو أكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونهما فاء الكلمة همزة قطع وفى كلام الناظم السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن اخراجها على هذا بايقاع ما على همز زائد (قوله لقوله للوصل همز) أى دون أن يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته فى شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام اه وبين العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع منهما (قوله اذا الابتداء به متعذر) أى محال فى كل لغة اجماعا فى الالف وأما فى غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجانى والكافيجى الى انه ممكن الا أنه مستثقل قاله السيوطى (قوله والحرف) يعنى أل وأم فى لغة حمير على القول بان الهمزة فيهما للوصل (قوله والمثال) أى قوله واستثبتوا وقوله لا يخصص أى ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب ان عادة المصنف الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان الدهر) بفتح الحاء والدال أى ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وحمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله العينى (قوله مع أنها تسقط فى الوصل) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء (قوله فقيل اتساعا) أى نجوز العلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها) أعلم ان الوصل مصدر وصل المتعدى والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح فى هذا القول والذى بعده أنها للوصول فكان ينبغى حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل فى هذا القول لانها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فانه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله لما سأذكره بعد) من اصالة الفعل فى التصريف وبناء أوله فى بعض الامثلة على السكون (قوله لفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من الخماسى ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا فى الامر والمصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضى وفعل الامر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشىء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء الصرفه غير العشرة المستثناة الآتية وبقولنا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا ترد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وانما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لان الكلمة لم تنقل من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية الى الاسمية قاله الدمامينى (قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ

المتكلم بها الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ثم اشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الاصل فى استحقاقها لما سأذكره بعد فقال (وهو لفعل ماض احتوى على * أكثر من أربعة) امابها (نحو انجلى) وانطلق اوسواها نحو استخرج

(والامر والمصدر منه) أى من المحتوى على اكثر من اربعة نحو انجلى انجلاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا (وكذا أمر الثلاثى) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كاخش وامض وانفذا) فان تحرك ثانى مضارعه لم يحتج الى همزة لوصل ولو سكن تقديرا كقولك فى الامر من يقوم قم ومن يعد عد ومن يردد و يستثنى خذ وكل ومر فانها يسكن ثانى مضارعها لفظا والاكثر فى الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وفى اسم استابن ابنم سمع * واثنين وامرئ وتأنيث تبع وايمن) (٢٠٦) فهذه عشرة أسماء لان قوله وتأنيث تبع عنى به ابنة واثنتين وامرأة ونبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الاسماء بهمز الوصل غير مقيس وانما طريقه السماع وذلك أن الفعل لاصالته فى التصريف استأثر بامور منها بناء أوائل بعض امثلته على السكون فاذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال عليها فى اسكان أوائلها واجتلاب الهمز وهذه الاسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل وانما شذت عن القياس لما سأذكره أما اسم فاصله عند سيبويه سمو كقنو وقيل سمو كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم الى السين

(قوله والامر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل (قوله الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر مازاد على أربعة لعلمه لان ثانى مضارعه لا يكون الا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما الى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشى ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر (قوله فان تحرك ثانى مضارعه) أى لفظا كما عرف * (تنبيه) * ذكر أمر مازاد على أربعة وأمر الثلاثى وسكت عن أمر الرباعى كانه لان ثانى مضارعه لا يكون الا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة الى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أى من قوله وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا (قوله خذ وكل ومر) فالقياس فى الثلاثة أوخذ واوكل واومر لكنهم حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى (قوله والاكثر فى الامر منها الخ) جملة حالية وماذكره الشارح من أن الحذف فى كل وخذ أكثر فقط لا واجب يخالفه مافى شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازانى ان الحذف فيهما واجب بخلاف مر لانهما أكثر استعمالا (قوله وفى اسم استا الخ) وكمفرد هما مثناه افتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية (قوله لاصالته فى التصريف) تقدم تعليله فى أول التصريف (قوله بعض أمثلته) هو الخماسى والسداسى وأمر الثلاثى بشرطه السابق (قوله فاذا اتفق الابتداء بها) أى بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لان بعض الامثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للامكان) أى امكان الابتداء بها (قوله عليها) أى على ذلك البعض وفى تأنيث الضمير ماقلناه (قوله ليست من ذلك) أى من مصادر تلك الافعال وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور (قوله فاصله عند سيبويه سمو الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره على سمى وقوله فى فعله سميت والاصل اسماو وسميو وسموت فاقتضى القانون التصريفى قلب الواو همزة فى الاول وياء فى الاخيرين ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقيل أوسام ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكانى بعيد (قوله وقيل سمو كقفل) مقتضى صنيعه أن لا قائل بان أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال (قوله فحذفت لامه تخفيفا) وقيل لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال الدمامينى وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فاصله عند سيبويه سموان فولهم اسم من الكلمات العشر التى بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لا أوليا (قوله وتعويضا) أى عن اللام المحذوفة (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أى بين اللام والهمزة (قوله أوسموى) أى بكسر السين أوضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر فى محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد المراد به اللغوى وهو مجرد اللفظ (قوله من السمو) لعلوه على قسميه النعل والحرف بوقوعه فى ركنى الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه (قوله لقولهم سنيهة) ظهور تاء التأنيث فى التصغير يدل على أن الاسم مؤنث وهو مايفيده صنيع

وأتى بالهمزة توصلا اوتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا فى النسبة اليه اسمى أوسموى القاموس كما عرف فى موضعه واشتقاقه عند البصريين من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف فى هذه المسئلة شهير فلا نطيل بذكره وأما است فاصله سته لقولهم ستيهة وأستاه وزيد أسته من عمرو فحذفت اللام وهى الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجىء بالهمزة لما ذكر وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه قل وست بحذف اللام فوزنه فع والدليل

على كون الاصل سته بفتح الفاء فتحها فى هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح فى العين مايذكر فى ابن وأما ابن فاصله بنو كعلم فعل به ماسبق فى اسم واست ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه بنون وفى النسب بنوى بفتحها ودليل تحريك العين قولهم فى جمعه أبناء وأفعال انما هو جمع فعل بتحريك العين ودليل كونها مفتحة كون أفعال فى مفتوح العين أكثر منه فى مضمومها كعضد واعضاد ومكسورها ككبد وأكباد والحمل على الاكثر ودليل كون لامه واو الاياء ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على ماحذف لامه الواو لا الياء والثانى أنهم قالوا فى مؤنثه بنت فابدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من الياء كما ستعرفه فى موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن الشجرى فى أماليه أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى بها ولا دليل فى البنوة لانها كالفتوة وهى من الياء ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة وأجاز الزجاج الوجهين وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم قال الشاعر

وهل لى أم غيرها ان ذكرتها
أبى الله الا أن أكون لها ابنما

وليست عوضا من المحذوف والالكان المحذوف فى حكم الثابت ولم يحتج الى همزة الوصل وأما اثنان فاصله ثنيان بفتح الفاء والعين لانه من ثنيت ولقولهم فى النسبة اليه ثنوى فحذفت لامه وسكن أوله وجئ بالهمزة وأما امرؤ فاصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لان تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع كالواقع وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء فى ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء فى امرأة كما أفهمه كلامه بخلاف التاء فى بنت وثنتين فانها فيهما بدل من لام الكلمة اذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ماقبلها ويؤيد ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعنى بنتا وأختا وافهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من الفاء وأما أيمن المخصوص بالقسم فالفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لانه عندهم جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فاما حذفت نونه فقيل أيم الله

القاموس (قوله على كون الاصل سته) برفع سته حكاية لقوله سابقا فاصله سته (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فاصله بنو كقلم الخ) قال فى الصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد بالاصالة اه يعنى تغيير بنت فافهم (قوله ماسبق فى اسم واست) أى من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله يفتحها) أى فى الجمع والنسب (قوله ودليل تحريك العين) أى بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه (قوله والحمل على الاكثر) مبتدأ وخبره (قوله واشتقه من بنى بامرأته) لان الابن مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهى من الياء) لكن قلبت الياء واوا لمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها وادغمت الواو فى الواو (قوله للمبالغة) لان تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى (قوله والالكان المحذوف فى حكم الثابت) أى للتعويض عنه بالميم (قوله لم يحتج لهمزة الوصل) أى للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لانه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم فى النسبة اليه ثنوى أى بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوى لا يمنع سكون العين فى الاصل لانك تقول فى النسبة الى اسم سموى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم فى باب النسب فتأمل (قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أى وسكنت الميم كما فى نظائره (قوله لان تخفيفها) أى الهمزة التى هى اللام بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع أل كما فى التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوقع) أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل (قوله وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء) أى مؤنثاتها يعنى ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أى فالاصل بنوة وثنيتان ومرأة (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر فى محله (قوله وافهام التأنيث الخ) هذا ينافى ما أسلفه فى غير هذا الباب من ان تاء بنت وأخت للتعويض والاشعار بالتأنيث الا أن يحمل ماهنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافى أنها تفهمه عروضا واشعارا فتأمل (قوله المخصوص بالقسم) احترازا عن أيمن فى نحو قولهم برالقوم فى أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتى بل هو جمع يمين اتفاقا (قوله لانه عندهم جمع يمين) ردبان همزته سمع كسرها وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها (قوله وعند سيبويه) أى وغيره من البصريين قال فى المغنى ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمى واضافته الى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك اضافته الى الكعبة وكاف الضمير والذى وابن عصفور كونه خبرا

أعاضوه الهمزة فى أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لانها بصدد الحذف كما قلنا فى أمرىء وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم فى هذين البيتين همز ايم وايمن فافتح واكسر أوام قل * أوقل م أومن بالتثليث قد شكلا وأيمن اختم به والله كلا أضف *

اليه فى قسم تستوف ما نقلا * ثم أشار (٢٠٨) الى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله (همز أل كذا) أى همز وصل

معرفة كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم فى غير هذا الكتاب ومثل أل أم فى لغة أهل اليمن

* تنبيهات * الاول علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون فى مضارع مطلقا ولا فى حرف غير أل ولا فى ماض ثلاثى ولا رباعى ولا فى اسم الامصدر الخماسى والسداسى والاسماء العشرة المذكورة * الثانى كان ينبغى أن يزيد ايم لغة فى ايمن فتكون الاسماء غير المصار داثنى عشر فان قيل هى أيمن حذفت اللام يقال وابنم هو ابن وزيدت الميم انتهى (ويبدل) همز الوصل المفتوح (مدا فى الاستفهام) وهو الارجح (أو يسهل) بين الهمزة والالف مع القصر ولا يحذف كما يحذف

والمحذوف مبتدأ أى قسمى أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدمامينى (قوله أعاضوه الهمزة فى أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وان كان أصله يمن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغى أن يقول فلما حذفت نونه أعاضوه الهمزة أوله فقيل أيم الله (قوله همز ايم وايمن) بنصب همز على المفعولية ووصل همزة ايم وايمن ونقل حركة همزة أو الى راء اكسر وكسر همزة ام وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى مع ضم الميم فيهما وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثليث أى تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وايمن اختم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن ان فتحت تعين ضم الميم وان كسرت جاز ضمها وفتحها اه يس على الفاكهى مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل ايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين فى أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم ويحصل من مجموع ذلك أربعة عشر لغة وقد أسلفنا فى أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا أضف بنقل حركة همزة أضف الى تنوين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول المصنف همز أل كذا (قوله فى غير هذا الكتاب) أى وأما فى هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول (قوله ولا فى حرف غير أل) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهى اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادر اثنى عشر (قوله كان ينبغى أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثنى عشر) هى الاسماء العشرة المذكورة فى قوله وفى اسم الخ وأل الموصولة الداخلة فى قوله همز أل كذا وأيم (قوله يقال وابنم هو ابن الخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم فى حركتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة فى أيمن فانه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هى مذكراتها بزيادة التاء اه تصريح وعندى فى هذا الفرق وان أقروه نظر لان أيما أيضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثانى بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك فى أل وأم بدليل لغة حمير وايمن وايم ولعل الشارح أرجع الضمير فى يبدل الى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه الى همز أل فقط لان ما فعله الشارح أكثر فائدة (قوله أو يسهل) أو هذه للتخيير والتسهيل وأن كان مرجوحا هو القياس لان الابدال مداشأن الهمزة الساكنة كذا فى التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحا وقد صرح السعد فى حواشى الكشاف بان القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما فى قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أضطر الرجل) بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همز الوصل المضمومة بعدها (قوله لئلا يلتبس الخ) علة لقوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق) بقافين عطف على قوله يبدل (قوله وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أى من التسهيل (قوله ألحق الخ) الحق مرفوع بالابتداء وان شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط

محذوف

المضموم من نحو قولك اضطر الرجل وكما يحذف المكسور فى نحو أتخذناهم سخريا أستغفرت لهم لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لان همز الوصل لا يثبت فى الدرج الا لضرورة كما مر فتقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه قوله ألحق ان دار الرباب تباعدت * أوابت حبل أن قلبك طائر وقد قرىء بالوجهين فى مواضع من القرآن نحو آلذكرين آلان * خاتمة * فى مسائل * الاولى اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات وجوب الفتح

وذلك فى المبدوء بها ألْ ووجوب الضم وذلك فى نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الاصل نحو اقتلوا اكتب بخلاف امشوا وامضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم وفى تكملة أبى على أنه يجب اشمام ماقبل ياء المخاطبة واخلاص ضمة الهمزة وفى التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر وذلك فى ايمن وايم ورجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ووجوب الكسر وذلك فيما بقى وهو الاصل * الثانية قد علم أن همزة الوصل انما جئ بها للتوصل الى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر اذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الفاء فقيل ستر الا لام التعريف اذا نقلت حركة الهمزة اليها فى نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول الحمر قائم ويضعف لحمر قائم والفرق أن النقل للادغام أكثر من النقل لغير الادغام * الثالثة اذا اتصل بالمضمومة ساكن

محذوف للعلم به من جملة المبتدا والخبر وقيل منصوب بالظرفية فى محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبت انقطع والحبل العهد (قوله وذلك فى المبدوء بها ألْ) أى لكثرة الاستعمال (قوله وفى أمر الثلاثى الخ) أى كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وو بما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنى فى المنتصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اه تصريح وفى الفارضى أن الكسرة لغة رديئة (قوله فى الاصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم فى الاصل أنه أصل غير عارض (قوله بخلاف امشوا) فان الهمزة فيها مكسورة لان عينهما فى الاصل مكسورة والاصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت فنقلت منها الى ماقبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاول مجتلبة وعلى الثانى منقولة تصريح باختصار والثانى أشهر (قوله نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لان الاصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا اه تصريح باختصار (قوله وفى تكملة أبى على الخ) مخالف لما قاله ابن الناظم فى حكم الهمزة (قوله انه يجب اشمام الخ) المراد بالاشمام هنا مايسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لاما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وانما وجب ذلك تنبيها على الضم الاصلى (قوله ان همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعنى اذا أشممت الثالث أشممت الهمزة والافلا ففيه مخالفة لكلام أبى على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة اه تصريح (قوله فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فتقول اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمامهما قاله الدمامينى (قوله فيما بقى) أى من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصريح (قوله وهو الاصل) أى الكسر هو الاصل (قوله فقيل ستر) أى بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير فى المضارع والمصدر لانك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه فى الثانى وتقول فى مصدر هذا ستار بكسر السين فى مصدر الثانى تستيرا (قوله ان النقل للادغام أكثر) أى فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل (قوله أو جار مجراه) أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بان تكون حركة ماقبله غير مجانسة لتخرج نحو قالوا اقتلوا (قوله نحو أن اقتلوا أو انقص) على اللف والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع اختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسى وغيره اجتلبت ساكنة لان أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لان سبب الاتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استفهاما اه فراد الشارح الاصل الثانى أو الاول على القولين (قوله وأورد) أى على

صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقتلوا أو انقص * الرابعة مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وانما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا وضمت فى بعضها اتباعا وذهب الكوفيون الى أن كسرها فى اضرب وضمها فى اسكن اتباعا للثالث وأورد عدم الفتح فى اعلم وأجيب بانها لو فتحت فى مثله لالتبس الامر

قول الكوفيون (قوله بالخبر) أى بالمضارع حالة الوقف اه تصريح والمضارع ليس بقيد لانه قد يلتبس أيضا بالماضى المعدى بالهمزة كما فى مثال الشارح فان فتح همزة اعلم يلبس بالمضارع وقفا و بالماضى المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم

﴿ الابدال ﴾

هو فى الاصلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون فى غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن و بقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة اه تصريح ومقتضاه أن الابدال يجرى فى جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا تعريفا لمطلق الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريفا للابدال غير ابدال الادغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدا لا شائعا) أى فى التصريف لما تعرفه أن الشائع فى كلام العرب أعم من الشائع فى التصريف المراد هنا (قوله حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أى الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمى بمعنى الاعجام أى النقط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشئ الى ما هو من متعلقات ذلك الشئ وفى العبارة على الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته أى خفاءه بما يوضحه كالنقط كما فى المصباح وغيره وعليه لا تغليب لان الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جنى عن أبى على الفارسى وارتضاه كما فى حاشيه السيوطى على المغنى (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أى مجازا فالابدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما أى من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقى المباين للقلب والقلب ففى كلامه استخدام وقوله لان الابدال أى بالمعنى الخاص الحقيقى فلا تنافى بين جعله أولا الابدال أعم من القلب وجعله ثانيا الابدال مباينا له وقوله ومن ثم أى من أجل أن القلب احالة اختص الخ لان الاحالة انما تكون بين الاشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محلا لا تنافى فى تباينهما مفهوما وان توهمه شيخنا والباء فى قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه (قوله الا أن الابدال الخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى (قوله وموسى) أى الذى هو اسم للحديد المعروف (قوله لثبوتها) عبارة بعضهم لثبرتها وعبارة المرادى لشدتها (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو كما فى شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كتاء عدة الخ) فان التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل (قوله كسين استطاع) فان السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه (قوله الشائع فى التصريف) أما الشائع فى كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهرى تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر على لفظ واحده اه والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب كما فى الصحاح اه تصريح (قوله أعيت جوابا) أى عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله بالربع أى المنزل (قوله ومن ضاد اضطجع) لان بعض العرب كما قاله المازنى يكره الجمع بين حرفى اطباق و يبدل من الضاد أقرب حرف اليها وهو اللام (قوله مال الى أرطأة حقف فالطجع) الضمير يرجع الى الذئب والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة

وأراد بالابدال ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير فى الموضع الا أن الابدال ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لانها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما فى قام أصله قوم فالفه منقلبة عن واو فى الاصل وموسى ألفه عن ياء وراس ألفه عن الهمزة وانما لينت لثبوتها فاستحالت ألفا والبدل لا يختص كما سيراه ويخالفهما التعويض فان العوض يكون فى غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفرجل ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين استطاع كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف وأشار الى حصر حروف البدل الشائع فى التصريف بقوله (أحرف الابدال هدأت موطيا) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو ابدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما فى مغرب ومغير بان فى قوله وقفت فيها أصيلا لا أسائلها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد ومن ضاد اضطجع فى قوله مال الى أرطاة حقف فالطجع والقليل نحو ابدال الجيم من الياء المشددة

فى الوقف كقوله خالى عويف وأبو علج * المطعمان اللحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج * يقلع بالود و بالصيصج
ور بما أبدلت دون وقف كقولهم فى الابل اجل ودون تشديد كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقرنهات ينزى وفرنج وتسمى هذه عجعجة قضاعة ومعنى هدأت سكنت وموطيا من أوطأته جعلته وطيئا والياء فيه بدل من الهمزة
وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل اذ جمعها فيه فى طويت دائما ثم انه (٢١١) لم يتكلم عليها هنا مع عده
اياها ووجهه أن ابدالها من التاء انما يطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف وأما ابدالها من غير التاء فسموع كقولهم هياك ولهنك قائم وهرقت الماء وهردت الثئ وهرحت الدابة

﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر فى التسهيل ان حروف البدل الشائع يعنى فى كلام العرب اثنان وعشرون حرفا وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الابدال الضرورى فى التصريف فقال يجمع حروف البدل الشائع فى غير ادغام قولك لجد صرف شكس آمن طى ثوب عزته والضرورى فى التصريف هجاء طويت دائما هذا كلامه فافهم أن باقى حروف المعجم وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين

المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج من الرمل عينى (قوله فى الوقف) أى على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كما فى الشعر الذى استشهد به فان الجيم فى أشطاره الاربعة مشددة و بعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الاطلاق كما فى سائر القوافى المطلقة وأما ما نقله المصرح عن السيد فى شرح الشافية واقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من أجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لان الضروب وما فى حكمها من الاعاريض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة الى دعوى الوصل فتدبر (قوله كتل البرنج الخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون القوقية وهى القطعة المجتمعة والبرنى بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت فى الدال والصيصى بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة (قوله والايل) بضم الهمزة وكسر ها مع فتح التحتية المشددة و بفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل كذا فى القاموس (قوله شاحج) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقرأى أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أى صياح وكذا اجلة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أى يحرك والوفرة شعر الرأس اذا بلغ شحمة الاذن (قوله وذكره الهاء) أى فى اجمال العدد مما زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه اسقاط التسهيل لها فى اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله ولهنك قائم) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالى حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثانى بهذا الابدال (قوله الشائع يعنى فى كلام العرب) منه يعلم أن الشائع فى التصريف وهو الابدال الضرورى فى التصريف أقل من الشائع فى كلام العرب كلهم أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر هذه التسعة الخ لانه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله عنه بقوله فقال يجمع حروف البدل الى أن قال والضرورى فى التصريف هجاء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر فى التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن (قوله لجد صرف شكس) الخ الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق كذا فى القاموس (قوله وهى الحاء والخاء الخ) كلها بالاعجام الا الحرف الاول فبالاهمال (قوله لحم خرادل وخراذل) فى القاموس خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة أو قطعه وفرقه ولحم خراديل مخردل ثم قال وخرذل اللحم أى باعجام الذال لغة فى خردل أى باهمالها ولم يذكر فيه خرادل بلا تحتية والمتبادر من صنيع القاموس أن الخاء مفتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أى للدال والذال (قوله وخرجها) أى قراءة الاعمش وقوله على القلب أى المكانى (قوله شذر مذر) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال فى القاموس وتفرقوا شذر مذر و يكسر أولهما ذهبوا فى كل وجه وتشذر الجمع تفرقوا (قوله ان من الشائع) يعنى فى كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافى ما أسلفه من اخراج ما ذكر بالشائع فى التصريف (قوله فى الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما فى القاموس (قوله الذيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أى طويل الذيل

والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جنى فى قراءة الاعمش فشرذ بهم بالذال المعجمة ان الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل والمعنى الجامع لهما انهما مجهوران ومتقاربان وخرجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر وأفهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم فى الرفل وهو الفرس الذيال رفن ومن الميم كقولهم فى أمغرت الشاة اذا خرج لبنها أحمر

كالمغرة أنغرت و ينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا بل الشائع فى ذلك ما اطرد أو كثر فى بعض اللغات كالعجعجة فى لغة فضاعة والعنعنة كقولهم ظنت عنك ذاهب أى أنك والكشكشة فى لغة تميم كقولهم فى خطاب المؤنث ما الذى جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ربش تحتش سريا والكسكسة فى لغة بكر كقولهم فى خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون أبوك وأمك قال فى شرح الكافية وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر فى كتب اللغة لا فى كتب التصريف والالزم أن تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد فى لغة بنى تميم و يسمى ذلك عنعنة وكان يلزم أيضا أن يذكر الكاف لان ابدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا اليكا أراد عصيت وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها

كثيرة وانما ينبغى أن يعد فى الابدال التصريفى ما لو لم يبدل أوقع فى الخطأ أو مخالفة الاكثر فالموقع فى الخطأ كقولك فى مال مول والموقع فى مخالفة الاكثر كقولك فى سقاءة سقاية هذا كلامه * الثانى عد كثير من أهل التصريف حروف الابدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها طال يوم أنجدته وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر وجمعها فى قوله أجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاى وعدها أربعة عشر وجمعها فى قوله أنصت يوم ذل طاه جدوعدها الزمخشرى ثلاثة عشر وجمعها فى استنجده يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لانه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الابدال للزوم كقولهم زراط وزقر فى صراط وصقر وزاد السين وليست من حروف الابدال فان أورد اسمع ورداذ كر واظلم لانه من باب الادغام لا من باب الابدال المجرد هذا كلامه قلت قد أجاز النحاة فى استخذ أن يكون أصله اتخذ فابدلوا من التاء الاولى السين كما أبدلوا التاء من السين فى ست اذ أصله سدس فلعله نظر الى ذلك والذى ذكره سيبويه أحد عشر حرفا ثمانية من حروف الزيادة وهى ماسوى اللام والسين وثلاثة من غيرها وهى الدال والطاء والجيم * الثالث يعرف الابدال بالرجوع فى بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما أو غلبة فالاول نحو جدف فان فاءه بدل من ثاء جدث لانهم قالوا فى الجمع أجداث بالثاء فقط والثانى نحو أفلط أى أفلت فان طاءه بدل من التاء لان التاء أغلب فيه فى الاستعمال وكذا قولهم

(قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة و بفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدرة كذا فى القاموس (قوله أن لا يسمى ذلك) أى المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالعجعجة) هى ابدال الجيم من الياء (قوله والعنعنة) هى ابدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء فى حتى أو نحو ذلك فيه نظر (قوله فى لغة تميم) راجع للعنعنة أيضا بدليل كلام شرح الكافية الآتى قريبا (قوله وهذا النوع) أى العجعجة وما بعدها الا أنه لم يذكر فى شرح الكافية قبل اسم الاشارة العنعنة ولهذا قال والالزم ان تذكر العين الخ (قوا. والالزم أن تذكر العين الخ) فيه اشعار بان من ذكر فى كتاب التصريف جميع الحروف التى تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وانما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض و يخالفه أول كلامه وآخره فتدبر (قوله مالو لم يبدل) أى ابدال ما أى حرف لو لم يبدل الخ ولك أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الابدال (قوله كقولك فى مال مول) لوجوب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله كقولك فى سقاءة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية الا أن الاول بالهمز على الكثير والثانى بالياء على القليل لما سيأتى فى شرح قول الناظم فابدل الهمزة من واو و ياء الخ (قوله حروف الابدال) أى الاعم من الضرورى (قوله طال يوم أنجدته) باضافة الظرف الى الجملة (قوله أجد) فعل أمر من الاجادة (قوله طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أى طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت (قوله فان أورد) أى الزمخشرى على وجه التمثيل لوقوع السين بدلا وقوله اسمع أى بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واظلم (قوله اذكر واظلم) الاصل اذتكر واظتلم فابدلت التاء فى الاول دالا والدال ذالا وادغم وفى الثانى طاء والطاء ظاء وأدغم اى فكان ينبغى أن يذكر الذال المعجمة والظاء المشالة (قوله لانه من باب الادغام الخ) علة لمحذوف أى مع أنه لا يصح ايراد اسمع لانه من باب الادغام أى من باب الابدال للادغام لا من باب الابدال المجرد عن الادغام (قوله فى ست) اسم العدد المخصوص قال فى القاموس الست بالكسر معروف أصله سدس فابدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم (قوله فلعله) أى الزمخشرى (قوله فى بعض التصاريف الخ) أى فى بعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها و بهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل للثانى الذى هو الرجوع غلبة بافلط لان غلبة الرجوع الى التاء هى فى نفس أفلط فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا فى غيرها من تصاريفها كمفلت ومفلت أى وافلات

فى لص لصت التاء بدل من الصاد لان جمعه على لصوص أكثر من لصوت فان لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين نحو أرخ وورخ ووكد وأكدلان جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب

للزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدماميني فكان عليه أن يمثل به للاول أيضا ويقتصر فى التمثيل الثانى على نحو لصت وتعلم أيضا أن التعليل بقوله لان التاء أغلب فيه أى فى أفلط فى الاستعمال غير مناسب لاول كلامه فتنبه (قوله لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله فان لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوما أو غلبة وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الامثلة الملاقية للفظ البدل فى الاشتقاق المشتملة على الحرف الاصلى المبدل منه (قوله كثرات) هو المال الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشاير الخ) الضمير يرجع الى فرخة عقاب والاشاير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم والتتمير بقوقيتين بالتجفيف وخز بالخاء والزاى المعجمتين شئ قليل وهو عطف على أشاير (قوله ثم قلب) أى الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة والاصل ثعائل كذؤابة وذوائب الا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفا (قوله ضعيف) لان الجمع للافراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الافراد (قوله يعنى بقوله اسم جنس الخ) أى وبقوله أسماء الاجناس أعلام الاجناس (قوله وبكونه) أى البدل أى فى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر (قوله والحرف) أى المبدل منه زائد أى على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها أعنى قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله وبكونه فرعا وهو أصل الخ) هذه العبارة عندى غير مستقيمة لانها ان أجريت على نسق ماقبلها بان كان المراد وبكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الاصلى المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء فان قلت كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبرة ولا دور الا نا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ماقبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم أن هاء مويه بدل من همزة ماء وان كان أصل همزته هاء مع انه يرد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر لان واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو فتأمل (قوله وهو بناء مجهول) أى لا يعرف فى الاوزان (قوله آخرا) جعله حالا من المتعاطفين قبله وان أحوج افراده الى تأويلهما بالمذكور والى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر وهو السالم مما يلزم على جعل آخرا ظرفا لصفة محذوفة أى كائنتين فى آخر من ظرفية الشئ فى نفسه المستفاد من نصب لاما فى قول الشارح بعد فلو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لاما بأثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك (قوله أى تبدل الهمزة الخ) كان ينبغى حذف أى الا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فابدل الهمزة الخ مع مابعده من بقية كلامه على المسائل الاربع (قوله اذا تطرفت احداهما) بان كانت لاما أو زائدة بعدها للالحاق على ماستعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اه تصريح وهذا نكتة تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد فى القاموس ظباء بالضم والمد بل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبة التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على مافى نسخ

يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كثرات فان أمثلة اشتقاقه ورث ووارث ومورون وبقلة استعماله كقولهم الثعالى فى الثعالب والارانى فى الارانب وأنشد سيبويه

لها أشاير من لحم تتمره
من الثعالى ووخر من أرانيها

قال ابن جنى ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شرائى فى شرائع والذى قاله سيبويه أولى ليكون كارانيها وأيضا فان ثعالة اسم جنس وجمع أسماء الاجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه فرعا والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم أن هذه الواو مبدلة من الالف وبكونه فرعا وهو أصل كمويه فانه تصغير ماء فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم بناء مجهول

نحو هراق بحكم بان أصله أراق لانه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (فابدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر ألف زيد) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا فى أربع مسائل الاولى هذه وهى اذا تطرفت احداهما بعد ألف زائدة نحو كساء وسماء ودعاء

ونحو بناء وظباء وقضاء بخلاف نحو قاول وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزو وظبي لعدم الالف ونحو واو وآى لعدم زيادة الالف لانها أصلية فيهما فلا ابدال والالتوالى اعلالان وهو ممنوع ✻ تنبيهات ✻ الاول تشاركهما فى ذلك الالف فى نحو حمراء فان أصلها حمرى كسكرى فزيدت الالف قبل الآخر للمد كالف كتاب وغلام فابدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كما قال فى الكافية من حرف لين آخر بعد ألف ✻ مزيد ابدل همزة وذا الف ✻ الثانى هذا الابدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو بناء وبناءة فان كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية واداوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء أى أنها لم تبن على مذكر قال فى التسهيل وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة فالاول كقولهم فى المثل أسق رقاش فانها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث ومنهم من يقول فانها سقاءة بالهمزة كحاله فى غير المثل والثانى كقولهم صلامة فى صلاية وحكم زيادة التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الابدال نحو كساءين ورداءين فان بنيت الكلمة على التثنية امتنع الابدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال ✻ الثالث قد أورد على الضابط المذكور مثل غاوى فى النسب اذا رختمه على لغة من لا ينوى فانك تقول باغاو بضم الواو من غير ابدال مع اندراجه فى الضابط المذكور وانما لم يبدل لانه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلالين فلو أتى موضع قوله آخرا بلا ما فقال لام بأثر الف زيد لاستقام ✻ الرابع اختلف فى كيفية هذا الابدال فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم الى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطرف فقلبا ألفا حملا على باب عصا ورحا فالتقى ساكنان

القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال فى التصريح ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من باء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (قوله لعدم التطرف) اى لوقوعهما عينا (قوله ونحو واو) اى اسم الحرف المخصوص وآى بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة او القطعة من السورة (قوله لانها اصلية فيهما) اى منقلبة عن اصل وهو فى الكلمة الاولى واو عند ابى على وياء عند ابى الحسن وفى الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قاله المصرح (قوله والا) بان ابدلت لامهما وقوله لتوالى اعلالان هما قلب عينهما الفا وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من ان الاعلال تغيير حرف العلة بقلب او حذف او اسكان علم ان قول شيخنا والبعض الاولى ان يقول والا لتوالى اعلال وابدال الا ان يجعل فى كلامه تغليب او يقال مراده بالاعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر (قوله تشاركهما) اى الواو والياء (قوله فكان الاحسن ان يقول الخ) اى لشموله الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء التأنيث العارضة) اى على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديرا لان هاء التأنيث فى تقدير الانفصال (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقى كما فى القاموس (قوله واداوة) بكسر الهمزة وهى المطهرة كما فى القاموس (قوله تبن على مذكر) اى لم تصغ بغير تاء لمذكر من المعنى بان لم تصغ لمذكر اصلا كهداية اوصيغت له من معنى آخر كسقاية فان السقاء جلد السخلة المهيأ للماء اولا بن كما فى القاموس وهو غير معنى السقاية الذى هو محل السقى كما مر (قوله ور بما صح) اى حرف اللين اى أبقى من غير قلب (قوله اسق رقاش فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقايا لا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن اى احسن اليه لاحسانه (قوله انه لما كان مثلا الخ) فيه عندى نظر لانه انما يصلح تعليلا لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيحها فى النطق به اولا (قوله كقولهم صلاءة فى صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال فى القاموس الصلاية و يهمز الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى (قوله فى استصحاب هذا الابدال) اى جوازا فلا ينافى قول الناظم السابق ونحو علباء كساء وحيا ✻ بواو او همزة (قوله نحو كساءين ورداءين) اى مما همزته بدل من اصل او من حرف الحاق لا من الف تأنيث لان الهمزة المبدلة من الف التأنيث يجب فى التثنية قلبها واوا (قوله على الضابط المذكور) أى فى قوله فابدل الهمزة من واو ويا الخ لان التقدير من كل واو وياء (قوله فى النسب) ليس بقيد فانه اذا رخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطى فى النكت عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط فى ترخيمه أن يكون علما كما هو مصرح به وأجيب عن ايراد ما ذكر بانه لا يرد لان واو غاو ليست اخرا بل هى حشو والحذف عارض سم (قوله بحذف لامه) أى لاجل ياء النسب كما أفصح به المرادى (قوله لاستقام) لانه يخرج غاو لان الواو فيه عين اه سم ويرد على التعبير

التعبير بلاما أنه لا يشمل نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للالحاق ولهذا قال المرادى فاصلاح الضابط أن يقال من واو و ياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلاما وعلى اصلاح المرادى الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلبت الالف الثانية همزة) ولم تقلب الاولى لان قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولان التغيير أليق بالاواخر ولان في تحريك الثانية تحصيلا للظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني (قوله لانها من مخرج الالف) فيه تساهل لان الهمزة من أقصى الحلق والالف من الجوف فهما متقاربا المخرج ﴿ فائدة ﴾ في حاشية السيوطي على المغني أن الفراء يرى ترادف الهمزة والالف فيقول الهمزة هي الاصل والالف الساكنة هي الهمزة تركا همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والالف حرف آخر لا يكون الا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والالف مع اللام قبل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والالف اللينة حرفين وعدها أبو العباس ثمانية وعشرين باسقاط الهمزة لانها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي وبيان ذلك أن الالف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك اذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب الا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك اذا وقعت أولا نحو آخذ وأخذ وابراهيم وان كل حرف سميته فاول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف أول حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف اما الالف في نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة الا أن هذه الألف لا تكون الا ساكنة ولا ينافي اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الاعلى والساكنة من ذلك من ذلك مع الخيشوم وأما اخراج أبي العباس لها من الحروف مختجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشئ لان جميع هذه الحروف انما أثبتت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها لعارض كتخفيف وابدال لا يخرجها عن كونها حرفا ألا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفا اه وقال التفتازاني في حاشية الكشاف الالف اسم للمدة التي هي أوسط حروف جاء والهمزة التي هي آخرها بدليل قولهم الالف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصلي وانما يذكر في حروف التهجي اسم الالف لا الهمزة اه فعلم أن الالف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والالف اللينة وبمعنى خاص باللينة اه ما في حاشية السيوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الهمع عن ابن جني لما لم يمكن أن يلفظ بالالف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها توصل الى النطق بها باللام وقيل في اسمها الا كما توصل الى النطق بلام التعريف بالالف وقيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لان كلا من اللام والالف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفة تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اه ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الالف اللينة وقد يجاب بانه يكفي في تحقق تقارض اللام مع الالف اللينة أن كلا من الهمزة والالف اللينة يسمى ألفا وقوله لان كلا

فقلبت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف انتهى

(قوله وبيان) رده أولا باعتبار الرسم وثانيا بقوله واما الخ باعتبار النطق

(قوله فهذان) الاول ظاهر والثاني باعتبار رسم ألف في حروف الاسم

ثم أشار الى الثانية بقوله (وفى * فاعل ما أعل عينا اذا اقتفى) أى اتبع ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة أى يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع لاصل قاول وبايع فحملا على الفعل فى الاعلال بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين * ﴿تنبيهات﴾ * الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعدة نابتة فى جائز * أينما الريح تميلها تمل وكقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف وكلام

الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه فى التسهيل * الثانى اختلف فى هذا الابدال أيضا فقيل ابدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقال الاكثرون بل قلبتا الفا ثم أبدلت الالف همزة كما تقدم فى كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين وقال المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة * الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لان قياس الهمزة فى ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء واما ابدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن وكذلك تصحيح الياء فى بائع ولو جاز تصحيح الياء من فى بائع لجاز تصحيح الواو فى قائل ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع قال المطرزى نقط الياء من قائل وبائع عامى قال ومربى فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال أبو على لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطى فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته انتهى ثم أشار الى الثالثة بقوله

من اللام والالف مضى ذكره يرد عليه أن الالف الماضى ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف اللينة المشار اليها بلا كما مر فيوجه قول المعاصرين لام ألف بان ذكرهم الالف تنبيه على أن لا اشارة الى الالف اللينة وذكرهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالالف اللينة فى قولهم لا فاعرف ذلك (قوله ثم اشار الى الثانية) أى من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفى فاعل ما أعل عينا) أى وفى اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق فى اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولا (قوله اذا وقعت) أى كل منهما (قوله فحملا على الفعل فى الاعلال) قال فى التصريح ماذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وان لم يكن له فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فان ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل فى أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثانى أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اه وقد يجاب عن الاول بالتزام النقل ومنع الكثير وعن الثانى بان فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافى ماقالوه هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الاعلال والتصحيح فافهم (قوله فى الاعلال) أى فى مطلق الاعلال وان كان الاعلال فيهما بقلب العين همزة وفى الفعل بقلبها ألفا (قوله نحو عور الخ) فى القاموس العور ذهاب حس احدى العينين عور كفرح وعار يعار واعور واعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم سواد عينه فى سعة فهو أعين (قوله هذا الابدال جار) بالراء من الجرى كما فى عبارة المرادى وفى نسخ من الشرح جائز بالزاى من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الابدال فى هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واغتر شيخنا السيد بظاهر ما فى هذه النسخ فقال ماقال (قوله كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاى وفسره بالبستان وضبطه العينى فى البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء (قوله صعدة) هى القناة المستوية تنبت كذلك قاموس (قوله لا يشمل ذلك) لانه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف) لو قال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال فى نظيره السابق لكان أحسن (قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين (قوله قبل الالف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اه أى فلم يلحظ الواو والياء فى اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ماظهر لى وبه يفارق قول المبرد قول الاكثر فتأمل (قوله بالياء) أى مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين (قوله التخفيف) أى بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل مابعده (قوله فلذلك كتبت ياء) مكرر مع ماقبله (قوله تصحيح الياء) أى الاتيان بها على أنها الاصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ماقبله (قوله ومن ثم) أى من أجل أن ماذكره من الابدال والتصحيح لحن (قوله هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط

(والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد) أى يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل نحو رعوفة ورعائف وقلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز وسليق وسلائق وشمال وشمائل بخلاف نحو قسورة وقساور لعدم المد وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش ومثوبة ومثاوب لعدم الزيادة وشذ مصائب ومنائر والاصل مصاوب ومناور وقد نطق فيهما بهذا الاصل وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ومكوك لعدم كونه ثالثا ثم اشار الى الرابعة بقوله (كذاك ثانى لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع وأصافه فى الكافية للفعل فقال كجمع شخص نيفا أى يجب أيضا ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف أو واوين كاوائل جمع أول أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود وصوائد جمع صائد والاصل سياود وصواود * واعلم أن ما اقتضاه اطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما وذهب الاخفش الى أن الهمزة فى الواوين فقط ولا يهمز فى الياءين ولا فى الواو مع الياء فيقول نيايف وسياود وصواويد على الاصل وشبهه ان الابدال فى الواوين انما كان لثقلها ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول كلمة واما اذا اجتمعت الياآن او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياآن او الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو بين ويوم اسم موضع واحتج أيضا بقول العرب

من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه (قوله والمد) أى حرف المد واوا أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير برى وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة أو من ضمير برى فهى مترادفة وقوله فى الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكره الشارح محترزا (قوله أى يجب ابدال الخ) وذلك لانك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احداهما أو تحريكها فلو حذفوا الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لان هذا الجمع لابد أن يكون بين ألفه وحرف اعرابه حرف مكسور ليكون كمفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل والالف اذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة لكونهما اثر حركة من جنسهما كالألف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هى حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فداوقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن لا أصل لهن فى الحركة كذا فى التصريح (قوله نحو رعوفة) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم كذا فى القاموس (قوله وسليق) كامير يطلق على معان منها ما تحات من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه (قوله فسوره) هو الاسد ويقال فيه قسور بغير تاء (قوله وشذ مصائب ومنائر) وشذ أيضا همز معايش فى رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما فى المرادى (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومنائر بقطع النظر عن همزهما (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرفا وعوسجا خرجا بقيد المد والصيرف المحتال فى الامور كالصيرفى والعوسج شوك واسم فرس كذا فى القاموس (قوله اكتنفا) أى احاطا (قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبى أصله نيوف مبنى على انه من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه كذا فى التصريح (قوله بالمصدر المنون) تصريح بان لفظ جمع فى قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لانه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للابدال لان الجمع ليس ابدالا ويجاب بانه مثال لمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل جمع نيفا أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سمع (قوله أو مختلفين) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصوائد) الواو بدل ألف صائد اه سم لما تقدم فى قوله فى التصغير الذى مثله التكسير والالف الثانى المزيد يجعل * واوا (قوله فى الواوين) أى فى صورة الواوين (قوله ولان لذلك نظيرا) الاشارة للابدال فى الواوين وقوله وهو اجتماع أى الابدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو واصل فان اصله وواصل ومناظرة هذا لمسئلتنا فى مطلق ابدال احدى الواوين همزة وان كانت المبدلة فى مسئلتنا الثانية وفى النظير الاولى (قوله وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو) أى فى جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما الخ واقتصر على قوله واذا التقت الياآن الخ لكان اخصر وأسبك (قوله نحو يين ويوم) الاول بفتحتين قرية باليمن وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثانى بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا فى القاموس ومنه يعلم أنه كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع

فى جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح ماذهب اليه الاولان للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال فى نحو اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء اشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو فى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيقة سيائق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيائد وهو من جاد وحكى ابو عثمان عن الاصمعى فى جمع عيل عيائل واما ضياون فشاذ مع انه المصح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضيين (٢١٨) والصحيح انه لا يقاس عليه ﴿تنبيهات﴾ الاول فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة او مقدرة فلا ابدال فالاولى نحو طواويس والثانية نحو قوله

وكحل العينين بالعواور

أراد بالعواوير لانه جمع عوار وهو الرمد فحذفت الياء ضروره فهى فى تقدير الموجودة اما الفصل بمدة غير شائعة فلا اثر له ويجب الابدال كقوله

فيها عيائيل أسود ونمر

الاصل عيائل لكنه أشبع الهمرة اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصيارف لانه جمع عيل واحد العيال قال الصغانى واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد

* الثانى لا يختص هذا الابدال بتالى الف الجمع كما اوهمه كلامه بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل فالمراد بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى فى التسهيل وخالف الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال فى المفرد لخفته

* الثالث حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق فى قائل وبائع ثم اشار الى تقييد ما اطلقه من الحكم فى الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل فى النوعين المذكورين أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز يا فيما اعل * لاما) فالالف واللام فى الهمز للعهد اى يجب فى هذين النوعين اذا اعتلت لاما مهما أن يخففا بابدال

على قوله ويوم كما صنع المصرح (قوله فى جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية (قوله ذكر السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قربه) من سببية واضافة جهة الى قرب للبيان وفى الكلام حذف أى قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أى الابدال بالهمزة (قوله سيقة) بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب والذرية يستترفيها الصائد فيرمى الوحش كما فى القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه بتقديم الياء على العين كما فى المرادى (قوله مع انه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا (قوله والصحيح أنه لا يقاس عليه) أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده اذا وجد وذهب أناس الى القياس كذا فى المرادى (قوله مد مفاعل) أى ألفه وقوله اتصال المد أى اللين الثانى الذى ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل (قوله بمدة شائعة) أى قياسية (قوله ونحل) الضمير فيه يرجع الى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف الحاء ولعله الرواية والا فالتشديد صحيح معنى (قوله جمع عوار) قال العينى بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى اه وتبعه المصرح فى هذا الضبط قال سم وضبطه المكى بتشديد الواو وهو الظاهر اه (قوله فهى فى تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف فى التقدير (قوله تنقاد) بفتح التاء أى تنقاد واضافته الى الصيارف من اضافة المصدر لفاعله (قوله لانه قد جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده أن للعيل جمعين عيالا وعيائل (قوله كما أوهمه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل فى مجرد عدد الحروف والهيآت فيشمل المفرد ولا ينافيه قوله لجمع نيفا لان المثال لا يخصص اه سم وقولهم عادة المصنف اعطاء الحكم بالمثال غير مطرد (قوله مثل عوارض) أى مفردا على وزن عوارض (قوله ثم أشار الى تقييد ما أطلقه الخ) فيه شئ لان الحكم الذى أطلقه فيما سبق اطلاقه معتبر لان الابدال همزة ثابت فى هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما اذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء الا أن يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لانه بين هنا أن ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم قوله فى النوعين المذكورين) أى المشار الى أولهما بقوله والمد زيد الخ والى ثانيهما بقوله كذاك ثانى الخ (قوله اعنى ما استحق) اى جمعا استحق الهمز بكونه اى الهمز فى الاصل مدا مزيدا فى الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله فيما) أى جمع اعل لا ما وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لا ما لكان أوفق باصطلاحهم (قوله للعهد) أى الذكرى

كسر الهمزة فتحة ثم بابدالها فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد فالنوع الاول مثال مالامه همزة منه خطيئة وخطايا ومثال مالامه ياء منه هدية وهدايا ومثال مالامه واو منه لم تسلم فى الواحد مطية ومطايا فاصل خطايا خطائى بياء مكسورة وهى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الابدال فى صحائف فصار خطائى بهمزتين ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد مكسورة فاطنك بها بعد المكسورة ثم فتحت الاولى تخفيفا ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف فاجتمع شبه ثلاث ألفات فابدلت الهمز ياء فصار خطايا بعد خمسة أعمال وأصل هدايا هدايء بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام هدية ثم أبدلت الاولى همزة كما فى صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الياء ألفا ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا بعد أربعة أعمال وأصل مطايا مطايو لان أصل مفرده وهو مطية مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فيها على حد ما فعل بسيد وميت فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما فى الغازى والداعى ثم قلبت الياء الاولى همزة كما فى صحائف ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال وان كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرآة والمرائى فان الهمزة موجودة فى المفرد فان المرآة مفعلة من الرؤية فلا تغيير فى الجمع وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالاصلى مسلك العارض كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الاصلى فى قوله فما رحت أقدامنا فى

فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا فى النوعين (قوله كسرة الهمزة) أى الوالية لألف مفاعيل (قوله فيما لامه الخ) ماواقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله فى هذين النوعين (قوله ولم تسلم فى الواحد) حال من الواو فقط أى بل انقلبت ياء وسيأتى محترزه فى قوله وفى مثل هراوة جعل واوا ولو حذف الواو كما فى نظيره الآتى لسلم من اتيان الحال من النكرة بلا مسوغ (قوله فالنوع الاول) أى من النوعين (قوله بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله لما سيأتى) أى فى قوله مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جا (قوله والهمزة تشبه الألف) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج الألف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية الراحلة (قوله من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير أى مددت تصريح (قوله ابدلت الواو الخ) راجع للمفرد وقوله فقلبت الواو الخ راجع للجمع (قوله وان كانت الهمزة) أى الوالية لألف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذى تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لأن المعهود الهمز السابق فى كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثانى لينيه أو القيد الذى فى قول الشارح أعنى ما استحق الهمز لكونه أى الهمز فى الأصل مدا مزيدا فى الواحد (قوله مفعلة) بكسر الميم تصريح (قوله فلا تغيير فى الجمع) بل تبقى هى وكسرتها والياء بعدها (قوله سلوكا بالاصلى) أى الهمز الاصلى مسلك العارض أى الهمز العارض بسبب الجمع (قوله فما رحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نافى أقدامنا (قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطفا على قول المجرور بفى قبله (قوله والنوع الثانى) أى الجمع الذى ألفه بين لينين (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعه فى النوع الاول مثال مالامه ياء زاوية وزوايا ومثال مالامه واو منه لم تسلم فى الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر (قوله أصله زوائى) أى أصله الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الاول زواوى (قوله حسبما) بفتح السين (قوله غاير بينهما فى التسهيل) لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة (قوله وفى مثل هراوة) أى فى جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما فى التصريح (قوله جعل موضع الهمزة) لو قال ابدلت

مكاننا * ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا وقول بعض العرب اللهم اغفر لى خطائئ بهمزتين والنوع الثانى مثاله زاوية وزوايا أصله زوائى بابدال الواو همزة لكونها ثانى لينين اكتنفا مدا مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زوائى ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا * (تنبيه) * أدرج الناظم هنا الهمزة فى حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غاير بينهما فى التسهيل وفى الهمزة ثلاثة أقوال أحدها حرف صحيح والثانى حرف علة وإليه ذهب الفارسى والثالث أنها شبيهة بحرف العلة انتهى وأشار بقوله (وفى مثل هراوة جعل * واوا) الى أن المجموع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا لم تعل فى الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة فى جمعه واوا فيقال هراوى الاصل هرائو بقلب ألف هراوة همزة ثم هرائى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم خففت بالفتح فصار هرائى ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هراءا فكرهوا ألفين بينهما همزة

لماسبق فابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هراوى بعد خمسة أعمال ﴿ تنبيهات ﴾ الاول انما ترد الهمزة ياء فيما أعل لامامن الجمع المذكور اذا كانت عارضة كما رأيت فان كانت أصلية سلمت * الثانى شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء وذلك قولهم فى هدايا هداوى وفيما لامه واو أعلت فى الواحد وذلك

قولهم فى مطايا مطاوى وقاس الاخفش على هداوى وهو ضعيف اذلم ينقل منه الا هذه اللفظة * الثالث مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو فى هراوى كما صحت فى المفرد وأعلت فى مطايا كما أعلت فى المفرد وهدايا على وزن الاصل وأما خطايا فجاء على خطية بالابدال والادغام على وزن هدية وذهب البصريون الى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى ازيروا المنائيا وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لان الالف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة وذلك لانه يقول أن مدة الواحد لاتبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يعل كما تقدم انتهى طائى

لكن

(وهمزا أول الواو بن رد * فى بدء غير شبه وفى الاشد) أى هذه مسئلة خامسة اختصت بها الواو يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فان أولاهما يجب ابدالها همزة

الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر فى كون الواو مبدلة من الهمزة (قوله لماسبق) أى من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الامثال (قوله لان الواو ظهرت فى واحده الخ) الا أن الواو فى الواحد لام الكلمة وفى الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد (قوله فقد تشاكل الجمع لواحده) قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لان التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية (قوله انما ترد الهمزة ياء الخ) هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمز الخ فكان المناسب ذكره فى شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقا وان كانت الهمزة أصلية الخ نعم فى بعض النسخ اسقاط ماسبق وعليه لا تكرار هنا (قوله وقال الاخفش على هداوى) أى بالدال ورسمه فى بعض النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندى ان يقيس على مطاوى أيضا فانه أولى بان يقاس عليه من هداوى لان الاتيان بالواو فى مطاوى له وجه وهو الرجوع الى الأصل فراجع (قوله وهو ضعيف) وقال الدمامينى لا يظهر لقياسه على هداوى وجه (قوله على وزن فعالى) فابعد ألف الجمع لام الكلمة والالف للتأنيث (قوله وهدايا على وزن الاصل) أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الاصل بمنزلة قوله فى هراوى صحت الواو فيه كما صحت فى المفرد وقوله فى مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت فى المفرد الا أنه خالف الاسلوب تفننا فى التعبير فلا يرد الاعتراض بان هراوى ومطايا على وزن الاصل (قوله فجاء على خطية بالابدال والادغام) يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الاصل كهراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا فى قوله وأما خطايا الخ الا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الاصل من غير احتياج الى شئ بخلاف خطايا فانهم احتاجوا فى كونها على وزن الاصل الى جعلها جمع خطية بالابدال والادغام فافهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذى ذهب اليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف (قوله لان الالف عندهم للتأنيث) أى زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد فى المفرد فحذف فى الجمع للتخلص من التقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أى التى كانت فى المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها فى الجمع بعد أن كانت مقدمة فى المفرد وهى المدة التى تقلب همزة فى فعائل (قوله لا تبدل فى هذا) أى فيما لامه همزة كخطيئة (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بان القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطائى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة البتة كذا فى المرادى والتصريح (قوله بل تقلب) أى مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أى المدة (قوله وهمز) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الاول (قوله الاشد) نائب فاعل روى والاشد بضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب واكلب اوشد كذئب وأذؤب قاله فى القاموس وعن ابن عباس فى قوله تعالى بلغ أشده أن الاشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أى هذه مسئلة خامسة) أى للمسائل الاربع المذكورة فى قوله فابدل الهمزة من واو و يا الخ

بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية فخرج اربع صور * الاولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفى الاشد ووورى عنهما * والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهى أنثى الاوأل أفعل تفضيل من وأل اذا لجأ * والثالثة أن تكون عارضة كان تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده الى ما لم يسم فاعله * والرابعة أن تكون زائدة كان تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربع لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف قوم فى الرابعة فاوجبوا الابدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التى قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما الابدال الاولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك فى جمع الاولى أنثى الاول أول الاصل وول وقولك فى جمع واصلة وواقية أواصل واواق والاصل وواصل وواق بواوين أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل فى التصغير نحو أويصل وأويق وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت اوعد والاصل ووعد والثانية أن

لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الاربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض (قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية) بان تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهى أنثى الاوأل) ان قرىء الاوأل بواوا كنة فهمزة فالضمير فى وهى راجع للوؤلى بالهمز وان قرىء بواو مشددة فالضمير راجع للووالى بلا همز (قوله ان تكون عارضة) أى لالابدال لتباين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح (قوله ثم ترده الى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتى والعارضة غير أصلية سم. (قوله مثال طومار) بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال لها الطامور أيضا كذا فى القاموس (قوله غير مبدلة من زائد) أى وان كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفى (قوله فان الضمة الخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أى بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفى واعترض البعض التعليل بانه يفيد ان الضمة اذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم فى الثالثة وفيه نظر لانه انما يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها فى بعض الصور غير مبدلة كما فى المثال المتقدم للثالثة (قوله وان كان مدها غير متجدد) أى لبناء الكلمة ووضعها عليه (قوله بالالف المنقلبة) أى الصائرة واوا ثانية فى نحو ووفى ولو قال بالواو المنقلبة عن الالف لكان واضحا (قوله وأواق) هو مما اعل اعلال قاض فتثبت الياء اذا حلى بال (قوله وواق) بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين الخ (قوله كما تبدل) أى ألف فاعلة واوا فى التصغير لان التكسير كالتصغير فى ذلك (قوله نحو أويصل وأويق) تصغير واصل واوق قالوا وفى تصغيرهما بدل من ألفهما كما تقول فى ضارب ضويرب ولو قال نحو أويصلة وأويقية لكان أنسب بما قبله (قوله حينئذ) أى حين اذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية (قوله كراهة الخ) ولانهم لما أجازوا البدل فى وجوه وهى واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالى واوين لانه أثقل من واو مفردة مضمومة (قوله من التضعيف) قال سم قد يقال التضعيف موجود فى الصور الثلاث الاول من الصور الخارجة السابقة الا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اهو أقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الاول فلان التضعيف موجود فى الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الاول منها وأما الثانى فلان الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وانما العارض فيها المد فتأمل (قوله كددن) بفتح الدالين المهملتين اللعب (قوله نحو هووى ونووى) أى فى المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها تصريح (قوله بوهم قصر المستثنى) اعترض بان فيه قصر الشئ على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء اوأل فى المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى فى كلام النحاة لا فى خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الايهام من أن المراد بشبهه ووفى الاشد مما مدته عارضة أو زائدة انما يصح عبارة المصنف لا يدفع ابهامها (قوله يوهم أيضا ان المستثنى الخ) أجاب سم بان رد فعل أمر

تكون مدة أصلية نحو الاولى انثى الاول أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كراهة ما لا يكون فى أول الكلمة من التضعيف الا نادرا كددن وخرج بتقييده بالبدء نحو هووى ونووى * ﴿ تنبيهات ﴾ * الاول ظهر أن فى كلام المصنف امورا أحدها أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الابدال وليس كذلك كما عرفت * ثانيها أنه يوهم أيضا أن المستثنى

ممتنع الابدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الاربع المخرجة يجوز فيها الابدال * ثالثها ان كلامه ليس صريحا فى وجوب الابدال فيما يجب فيه مما سبق فلو قال واو او همزا بدء واوى مبدا * حتما سوى ما الثان صار مدا لخلص من ذلك كله لما عرفت * الثانى زاد فى التسهيل لوجوب الابدال شرطا آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة مثال ذلك أن تبنى افعوعل من الوأى فتقول ايأوأى والاصل اوأوأى فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الأولى الى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة الى واوى فقد اجتمع واوان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقا (٢٢٢) للفارسى قيل وذهب غيره الى وجوب الابدال فى ذلك سواء نقلت الثانية أم لا * الثالث

بقى مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء احدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق * ثانيها الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة * ثالثها الواو المكسورة المصدرة * رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكرتين فى التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمز منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدؤر جمع دار وأنؤر

لاماض مجهول والاصل فى الامر الوجوب فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الابدال فيما خرج لا انه لا يجوز قال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الامر الثالث وفيه نظر اذ الصريح مالا يحتمل غير المراد ورد على تسليم انه فعل أمر ظاهر فى الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة (قوله واوا) معمول جعل فى قول المصنف وفى مثل هرا وة جعل واوا الخ وهمزا عطف على واوا وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أى صدرها همزا حتما وخفف الشارح مبدأ بابدال همزته ألفا كما خفف طار بابدال همزته ياء وأعله اعلال قاض وقوله سوى ما الثان الخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أى سوى الصدر الذى الثانى منه أو آل عوض عن الضمير أى ثانيه ومدا بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والاصل طارى مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووى لان مد ثانيه لم يطر أغاية الامر أن الثانى بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لانا نقول شخص مدووى طارى مده والمد الموجود قبل ذلك غيره (قوله أن تبنى افعوعل) أى موازن افعوعل (قوله من الوأى) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتى فى قول المصنف لساكن صح الخ من أن النقل انما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى ووأى) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فالف (قوله فصارت ووا) بواوين مفتوحتين فألف (قوله الوجهان) اقرار الواو ابدالها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أى حركة الهمزة الثانية (قوله أحدها الواو المضمومة الخ) مصدرة كالمثال الاول أولا كباقى الامثلة (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لانها يجوز اسكانها تخفيفا (قوله وقد ذكرتين) فى بعض النسخ ذكرهن وهى الاولى لذكر الخمسة فى التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى كما يأتى فى قوله وأوم ونحو وجهين فى ثانيه أم (قوله لان الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافى جواز الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعليل سم بانهما ليسا فى المبدا ولك دفعه بان الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا ابدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز (قوله وسيأتى الكلام عليهما) أى فى قوله وأما أبدالهما من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من أواصل وأواق) سبقه الى هذا المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامينى وهو سهو لان الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدمامينى وهذا

جمع نار الاصل وجوه وأدور وأنور ونحو سؤوق جمع ساق وغؤر مصدر غار الماء يغور غورا وغؤورا مطرد وليس القلب فى هذا لاجتماع الواوين لان الثانية مدة زائدة والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسيأتى الكلام عليهما ويكون الصمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو اشتروا الضلالة ولا تنسوا الفضل والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه لا يبدل فيه والاحتراز بالقيد الاخير من نحو أواصل وأواق فان ذلك واجب كما مر وأما ابدالها من الياء المذكورة فنحو رائى وغائى فى النسب الى رايه وغاية الاصل رأيى وغايى بثلاث يا آت فخفف بقلب الاولى همزة واما ابدالها من الواو المكسورة المصدرة فنحو اشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة وقرأ أبى وابن جبير والثقفى من املاء أخيه ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لان المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب فى كل موضع والوسط ابعد من التغيير واما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة

مطرد عند الجمهور و بعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت فى بعض الكتب أنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قناة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم (قوله همزته أصلية) وقيل بدل من الواو (قوله فقليل) أى شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استئناف نبه به على أن فى ماء شذوذا من وجهين (قوله والافعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فالاوهلا مادتان مستقلتان (قوله وماج ساعات الخ) قال فى القاموس الملاة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع ملا وقال أيضا الوديق شدة الحر وذكر من معانى العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرد صوت (قوله من أب) بتشديد الموحدة (قوله دأبة وشأبة وابيأض) بفتح الهمزة فى الثلاثة للساكن قاله شيخنا السيد (قوله أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسى هى لغة فيديه وأديه بمنزلة يلم وألم ونازعه تلميذه أبو الفتح ابن جنى اه فارضى (قوله فى أسنانه الل) يقال ألت أسنانه من باب فرح (قوله احديدا بها) أى ميلها (قوله رجل ايل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد كذا فى القاموس (قوله الشيمة) بشين معجمة (قوله وكذلك رئبال) براء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة (قوله ومدا ابدال) بنقل فتحة همزة ابدل الى التنوين (قوله ان يسكن) أى الثانى أى والاول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا (قوله وائتمن) بفتح التاء على أنه فعل امر كما نقل عن خط ابن هشام لانه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض مجهول وان اوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضى لانه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد المثال الاشارة الى أنه فرق بين ان تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بائتمن باعتبار حالة الابتداء به اذ لا يلتقى الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما فى عبارة الناظم حيث عطفه على ماقبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ائتمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا (قوله أى اذا اجتمع) المناسب حذف أى كما لا يخفى (قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفى الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدالها بمجانس حركتها فتبدل ألفا فى رأس وياء فى ذئب وواوا فى بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك فى اسأل سل مالم يكن الساكن قبلها مدا زائدا غير ألف لخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير لخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كانا طر أى اعوج فتقر الهمزة أو ألفا فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهباءة وهى أرض لغطفان وكذا تسهل ان تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسال أو مكسورة كسئم أو مضمومة كاؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى فى الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئل و يستهزى ء وروء س فان كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كمير فى مئر جمع مئرة وهى النميمة و بعد الضم واوا كجون فى جؤن جمع جؤنة وهى سل مفشى بجلد يجعله العطار ظرفا لطيبه ورجل سولة فى سؤلة وخالف الاخفش فى صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزى ء والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل الاولى ياء والثانية واو اه بزيادة من القاموس قال الرضى فى شرح الشافية وقد تبدل الهمزة ألفا اذا انفتحت وانفتح ماقبلها كسال و ياء ساكنة اذا انكسرت وانكسر ماقبلها كمستهزئين

ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فمن ابدالها من الهاء قولهم ماء والاصل ماه وأصل ماء موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك أيضا قولهم أل فعلت والافعلت بمعنى هل فعلت وهلا فعلت ومن ابدالها من العين قوله وماج ساعات ملا الوديق أباب بحر ضاحك هروق فاصل باب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هو فعال من أب اذا تهيا لأن البحر يتهيا للارتجاج فالهمز على هذا أصل وممانشذ ابدالها من الألف فى قولهم دأبة وشأبة وابيأض وماروى عن الحجاج من همز العالم والخاتم وابدالها من الياء فى قولهم قطع الله أدبه أى أى يديه يريد يده فردت اللام وابدلت الياء همزة وقالوا فى أسنانه ألل أى يلل والليل قصر

الأسنان وقيل احديدا بها الى داخل الفم يقال رجل أيل وامرأة يلاء وهمز بعضهم الشيمة وهى الخلقة وكذلك رئبال وهو الاسد انتهى (ومدا ابدال ثانى الهمزين * كلمة ان يسكن كآثروا ئتمن) أى اذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية وعكسه وأن تتحركا معا وأما الرابع وهو أن يسكنا معا فتعذر فان تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب

فى غيرند ورابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ماقبلها نحو آثرت أوثرايثار الاصل أأثرت أوثرا ائثارا ومن الابدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها وكان يأمرنى أن آتزر بهمزة فالف وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف وتاء مشددة وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه

لواحد منهما وانما وجب الابدال لعسر النطق بهما وخص بالثانية لان أفراط الثقل حصل بها وشذ قراءة بعضهم إئلافهم رحلة الشتاء والصيف بتحقيق الهمزتين والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أأئمن زيد أم لا وأأنت فعلت هذا وأأئمر بكر أم لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز التحقيق كما رأيت والابدال فتقول أوئمن زيد أم لا وأنت فعلت وايئمر بكر أم لا لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة بعدها أول كلمة أخرى وأما قول الفراء فى همزة الاستفهام وما يليها همزتان فى كلمة فتقرب على المتعلمين وان سكنت الاولى وتحركت الثانية فان كانتا فى موضع العين أدغمت الاولى فى الثانية نحو سآل ولآل ورآس ولم يذكر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا فى موضع اللام فسيأتى الكلام عليهما عند قوله مالم

وواوا ساكنة اذا انضمت وانضم ماقبلها كروءس قال سيبويه وهذا سماعى وليس بقياسى الا فى الضرورة اه ملخصا واذا أبدلت ياء ساكنة فى مستهزئين وواوا ساكنة فى روءس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص (قوله فى غير ندور) احترازا من قراءة ائلافهم بهمزتين شذوذا (قوله وكان) أى النبى صلى الله عليه وسلم يأمرنى أى اذا حضت أن آتزر أى لحرمة ماوراء الازار من الحائض (قوله بالف) أى يابسة وهى الهمزة (قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد لكن أجاز البغداديون اتزر وائتمن وائتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الثانية تاء وادغامها فى التاء وحكى الزمخشرى ائتزر بالادغام وقال الناظم انه مقصور على السماع (قوله عن نحو أأئمن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة الاستفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأأنت بهمزتين مفتوحتين فان قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية قلت لعل الشارح أراد بالضمير فى قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال فى غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله وأأئمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما للامر (قوله فتقول أوئمن الخ) كذا فى النسخ برسم أوائمن بالف فواو ورسم ايئمر بالف فياء وفيه كما قاله سم توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فما وجه قلب الثانية فى أوئمن واوا وفى ايئمر يا واعتذر شيخنا وتبعه البعض بان الابدال واوا وياء فيما ذكر مبنى على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرهما فيقرأ أوئمن بضم همزة الاستفهام وايئمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطأ الى خطأ وازالة الضرر بضرر والذى ينبغى قراءة أوئمن وايئمر بهمزة استفهام مفتوحة فالف لينة وانما رسم الشارح هنا الالف فى الاول واوا وفى الثانى ياء اعتبارا لما يرسم فى بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوئمن بالبناء للمجهول وايئمر بصيغة الامر ولا يخفى بعده فتأمل (قوله وأأنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فالف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء لا واوا خلافا لما فى الحواشى خطأ فاحش وتقول باطل (قوله واما قول القراء) بالقاف جمع قارىء كقول الشاطبى منهم باب الهمزتين من كلمة وعدمن ذلك نحو أأنذرتهم (قوله فان كانتا فى موضع العين الخ) ولا تكونان فى موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن سم (قوله نحو سآل) أى كثير السؤال ولآل أى بائع اللؤلؤ ورآس أى بائع الروءس سم (قوله فسيأتى الكلام عليهما) عند قوله مالم يكن لفظا أنم فانه سيصرح ثم بانك اذا بنيت من قرأ مثال قطر قلت قرأى بابدال الهمزة الثانية ياء (قوله فاما أن يكون ثانيهما) لم يقل فاما أن يكونا على صنيعه فى الهمزتين الساكنة أولا هما لان الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين (قوله فسيأتى بيانه) أى فى الكلام على قوله مالم يكن لفظا أنم فانه سيصرح ثم بان الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الاولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ)

يكن لفظا أنم وان تحركتا معا فاما أن يكون ثانيهما فى موضع اللام أولا فهذان ضربان فاما الاول هذا فسيأتى بيانه وأما الثانى فله تسعة أنواع لان الثانية اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى أيضا اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فثلاثة فى ثلاثة بتسعة وقد أخذ فى بيان ذلك لقوله (ان يفتح) أى ثانى الهمزتين (اثر ضم أو فتح قلب * واوا) فهذان اثنان من التسعة * الاول

نحو أو يدم تصغير آدم * والثانى نحو أوادم جمعه والاصل أويدم وأدم بهمزتين فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من ألفه كما فى ضارب وضويرب وضوارب لان المقتضى لابدال همزته ألفا زال فى التصغير والجمع وذهب المازنى الى ابدال المفتوحة أثر فتح ياء فيقول فى افعل التفضيل من أن زيد أين من عمرو ويقول الواو فى أوادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو أون من عمرو (وياء اثر كسر ينقلب) ثانى الهمزتين المفتوح وثانيهما (ذو الكسر مطلقا كذا) أى ينقلب ياء سواء كان أثر فتح أو كسر أو ضم فهذه أربعة أنواع مثال الاول أن تبنى من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها ليتمكن من ادغامها فى الميم الثانية فيصير ائم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثانى والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ماسبق فتصير الكلمة أيم وايم وأيم وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما

هذا تصريح بمفهوم قوله ان يسكن لما فيه من التفصيل (قوله نحو أو يدم الخ) قال المصرح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على انه عربى وقد اضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف الى انه اعجمى على وزن فاعل كازرود ذهب فى المفصل الى أنه عربى على وزن افعل اه واقره ارباب الحواشي وانت خبير بان هذا الخلاف انما هو فى آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الادمة وهى اللون المعروف فانه عربى باتفاق ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على احد القولين فافهم (قوله وليست) اى الواو فى التصغير والجمع بدلا من الفه اى الف ادم (قوله كما فى ضارب) راجع لمنفى (قوله لان المقتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدل من الالف الخ) اى لا من الهمزة حتى يرد على المازنى وقوله لانه صار الخ علة لقوله بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم اى فأشبهت الفه المبدلة من همزة الف خاتم الغير المبدلة (قوله وياء اثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أى وينقلب الهمز الثانى المفتوح ياء بعد كسر للهمز الاول (قوله وثانيهما) هذا تقدير لمنعوت ذو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور أعنى كذا (قوله من أم) بفتح الهمز وتشديد الميم أى قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهى الفتحة وقوله فتصير الكلمة ايم أى بكسر الهمزة وفتح الياء (قوله وما يضم الخ) لم يقل مطلقا كما فى سابقه ولاحقه اكتفاء بترك التقييد ببعض الاحوال عن التصريح بالاطلاق (قوله واوا أصر) أى صيره واوا (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (قوله أو مثل أبل) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سهو المقل تصريح (قوله ما لم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا أصر لانه تقييد لهما (قوله اما مفعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثانى واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الاخبار الموطئة لما بعدها كما فى بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه (قوله أو سكون) فيه أن فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان ينبغى أن يقول وكذا اذا سكنت الاولى وتحركت الثانية (قوله وتقول فى الثانى قرء) أى بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح (قوله ثم أعل اعلال قاض) أى سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين

يوقف عنده ولا يتجاوز (وما يضم) من ثانى الهمزين المذكورين (واوا أصر) سواء كان الاول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى وان تبنى من أم مثل أصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبل فتقول اوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة وأوم بهمزة وواو مضمومتين وأصل الاول أأبب على وزن أفلس وأصل الثانى والثالث ائمم وأومم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واوا

وأدغموا حد المثلين فى الآخر * (تنبيه) * خالف الاخفش فى نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فابدلها واوا والمضمومة بعد كسر فابدلها ياء والصحيح ماتقدم انتهى ثم أشار الى الضرب الاول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله (ما لم يكن) أى ثانى الهمزتين (لفظا أتم) أتم فعل ماض ولفظا اما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أى أتم الكلمة أى كان اخرها واوا الجملة نعت للفظا (فذاك ياء مطلقا جا) أى سواء كان أثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر فتقول فى الاول قرأى على وزن سلمى والاصل قرا فابدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتقول فى الثانى قرء على وزن هند والاصل قرىء ابدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم اعل اعلال قاض وتقول فى الثالث قرء على وزن جمل والاصل قرؤ ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم اعل اعلال

أبدأى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة فهذا والذى قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا وتعود له الياء فى النصب فيقال رأيت قرئيا وقرئيا وتقول فى الرابع قرأى والاصل قرأ أبهمزتين ساكنة فتحركة ابدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ماقبلها وانما ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل واوا قال فى شرح الكافية لان الوا والاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة اوضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (واؤم ونحوه) مما

اولى همزتيه للمضارعة (وجهين فى ثانيه أم) اى اقصد وهما الابدال والتحقيق فتقول فى مضارع أم وأن أوم وأين بالابدال وأؤم وأئن بالتحقيق تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم لمعاقبتها النون والتاء والياء

﴿ تنبيهات ﴾ الاول قد فهم من هذا أن الابدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب فى غير ندور كما سبق * الثانى لو توالى أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أوأوأة والاصل أ أ أ أ أة * الثالث لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آ أ أ انتهى (وياء أقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير) ألفا مفعول أول

(قوله ايد) واصله ايدى كأفلس (قوله اى سكنت الياء) اى تخفيفا وابدلت الضمة قبلها كسرة اى لتناسب الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل ابدال الضمة او بعده كل محتمل ولعل الثانى اولى ثم ماصنعه الشارح اقرب مسافة مما صنعه الدمامينى وعبارته واذا بنيت مثل برثن قلت قرؤ واصله قرؤ وقلبت الثانية ياء فقيل قرىء فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل اعلال قاض اه (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع اى الاول على وزن هند والثانى على وزن جمل وانما اعاده توطئة لقوله رفعا وجرا الخ (قوله وقرئيا) همزته مكسورة كهمزة ماقبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل فكف ايدى الناس عنكم (قوله ابدلت المتحركة ياء) اى فرارا من الثقل وسأل ابو عثمان ابا الحسن هلا ادغموا فى مثال قمطر من قرا كما ادغموا فى ساءل فاجاب بان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد اى فالعينان احرى بالادغام من اللامين وبان الحشو يجوز فيه مالا يجوز فى الطرف بدليل توالى الواوين فى هووى وامتناعه فى جمع واقية (قوله وانما ابدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف فذلك ياء مطلقا جاوسكت عن توجيه الابدال بعد سكون الهمزة الاولى ولعله الحمل على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت اصلية) اى غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة اوضمة اى كتمى فى ثمو (قوله رابعة) اى كمعطيان فان ياءه منقلبة عن الواو التى هى اخيرة تقديرا لان علامة التثنية فى تقدير الانفصال (قوله وأؤم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل (قوله تشبيها الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على اصل معنى الكلمة (قوله لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام اى انما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية احرف المضارعة التى يجوز فى الهمزة بعدها الوجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين فى همزة المتكلم لكان احسن (قوله ان الابدال) أى المذكور سابقا من ابدال المفتوحة اثر همزة مفتوحة او مضمومة واوا واثر مكسورة ياء وهكذا (قوله حققت الاولى الخ) اى فيما اذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما اذا كانت اقل من خمس او اكثر (قوله قوله قلت أوأوأة) اى بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث وقوله والاصل ١١١١أة اى بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والاولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو آ أ) بهمزة مفتوحة فالف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما فى الدمامينى مفرده آ اة (قوله ذا القلب) اى الى الياء لا بقيد كونه قلب الف (قوله فى آخر) اعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت

باقلب وياء مفعول ثان قدم وكسر امفعول بتلا وياء تصغير عطف عليه وتلا ومعموله فى موضع نصب للضرورة نعت لالف والتقدير اقلب الفا تلا كسرا او تلا ياء تصغير ياء اى يجب قلب الالف ياء فى موضعين الاول ان يعرض كسر ماقبلها كقولك فى جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وفى تصغيرهما مصيبيح ودنينير * والثانى ان تقع قبلها ياء التصغير كقولك فى تصغير غزال غزيل (بواوذا) القلب (افعلا فى آخر) اى تفعل بالواو الواقعة آخرا ماتفعل بالالف من قبلها ياء

اذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير فالاول نحو رضى وغزى وقوى وغاز أصلهن وضو وغزو وقوو وغازو لانهن من الرضوان والغزو والقوة فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخرا لانها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف واذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهى غير متطرفة كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضده كالحياض وسياط كما سيأتى بيانه والثانى كقولك

للضرورة وأعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا بافعل والاول أظهر معنى (قوله اذا عرض قبلها الخ) فى التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبنى للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز (قوله وقوى انما رجحوا الابدال فى قوى ويقوى على الادغام كما فى قوة مع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لان التخفيف بالابدال أكثر من التخفيف بالادغام لان التلفظ بالهمزة فالبدل أسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها نقله الدنوشرى (قوله واذا سكنت) أى للوقف وقوله تعذرت سلامتها أى صناعة لوقوعها ساكنة اثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعوملت أى وهى متحركة فى غير الوقف بما يقتضيه السكون أى للوقف والذى يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ) أى الملفوظ بها من الكسرة والياء (قوله ما يعضدها) أى وهو الالف الذى فى حكم الياء كما يأتى سم (قوله كما سيأتى) أى فى شرح قوله وجمع ذى عين الخ سم (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونهما من كلمتين كالقاضى ولى وكون السابق غير متأصل ذاتا وسكونا كديوان لان أصله دووان قلبت الواو الاولى ياء كما يأتى ذلك (قوله وادغمت فى الياء) فى العبارة قلب والاصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثانى أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتى لدخوله فى عموم ما سيأتى لانا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بان المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الحواشى بان المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل (قوله متطرفة) حال من الضمير فى الواقعة (قوله أو قبل تاء التأنيث) عطف على فى آخر قال المصرح ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغى فى عريقية أن لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة اه (قوله أو زيادتى فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادتين لان الواو تقلب ياء فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الالف والنون الزائدتين (قوله أى نحو شجية) بتخفيف الياء أى حزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو وقبل ياء التصغير أيضا كجرية تصغير جروة جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء للتصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعريقية) قال المصرح كان ينبغى فى عريقيه أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزلة عنفوان (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما فى القاموس احدى الخشبتين المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان) قال المصرح على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اه ويؤخذ منه أن الالف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما فى قطران (قوله مقاتوة) بقاف ثم فوقية قال الدمامينى جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى

فى تصغير جر وجرى والاصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء

﴿تنبيه﴾ هذا الثانى ليس بمقصود من قوله بواو ذا افعلا فى آخرا نما المقصود التنبيه على الاول لان قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتى بيانه فى موضعه ولذلك قال فى التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها أثر كسرة أو ياء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة فلو قال باثر يا التصغير أو

كسر ألف * تقلب ياء الواو ان كسر اردف فى آخر لطابق كلامه فى التسهيل انتهى (او قبل تا التأنيث أو * زيادتى فعلان) أى نحو شجية وأكمة وغازية وعريقية تصغير عرقوة الاصل شجوة وأكموة وغازوة وعريقوة ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو والاصل غزوان وشجوان فعلة القلب ياء وتطرف الواو بعد كسرة لان كلا من ياء التأنيث وزيادتى فعلان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر فى التقدير فعومل معاملة الآخر حقيقة وشذ تصحيحا من الاول مقاتوة بمعنى خدام

وسواسوة جمع سواء ومن الثانى اعلالا قولهم رجل عليان مثل عطشان من علوت ونافة عليان وقولهم صبيان بضم الصاد وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين ثم أشار الى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله (وذا) أى الاعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أيضا رأوا * فى مصدر) الفعل (المعتل عينا) اذا كان بعدها ألف كصيام وقياد وانقياد واعتياد بخلاف سواء لانتفاء المصدرية ونحو لاوذ لواذا وجاور جوار الصحة عين الفعل وحالا حولا رعاد المريض عود العدم الالف والاصل صوام وقوام وانقواد واعتواد لكن لما اعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر فعلوها فى المصدر بعد كسرة قبل حرف (٢٢٨) يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل فى اللفظ

من وجه واحد وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا أى نفر ولا نظير له وكان الاحسن أن يقول المعل عينا لان لاوذ يطلق عليه معتل العين اذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وان لم يعل وقد أشار الى الشرط الاخير بقوله (والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول) يعنى ان كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال فى شرح الكافية ونبه بتصحيح ماوزنه فعل على ان اعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وفى تخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق واحترز بقوله منه أى من المصدر عن فعل الشارح من الجمع فان الغالب فيه الاعلال كما سيأتى لكن قال فى التسهيل وقد يصحح ماحقه الاعلال من فعل مصدرا وجمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة فى أن حقها الاعلال وهو يخالف ماهنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح ثم أشار الى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله (وجمع ذى عين أعل أوسكن * فاحكم بذا الاعلال) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ماقبلها (فيه حيث عن) أى اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة وأما شبيهة بالمعل وهى الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم الاصل دوار وحول وقوم

خدم اه وأصله كما فى التصريح مقتو وقلبت الواو والثانية ياء لتطرفها اثر كسرة ثم أعل اعلال قاض (قوله وسواسوة) قال الدمامينى هم الجماعة المستوون فى السن اه وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستو وقالوا سواسية على الاصل فى الاعلال ووزنه فعافلة وفيه شذوذ من جهات اخرى احداها تكرار الفاء فى الجمع مع عدم تكرارها فى الواحد وهو نظير تكرار العين فى تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها فى المكبر * الثانية جمع فعال على هذا الوزن فان قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية * الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فان قياس تكرارها زائدة أن تكرر العين معها كمرمريس فان كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس كذا فى التصريح (قوله ومن الثانى اعلالا) أى وشذ من الثانى اعلالا الخ ووجه الشذوذ أن الكلام فى الواو المكسور ماقبلها والواو فى المذكورات لم يكسر ماقبلها بل سكن فيكون الاعلال شاذا (قوله لصحة عين الفعل) أى عدم اعلالها والافهى معتلة يس (قوله لعدم الالف) كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو اذ ماقبلها فى الاول مفتوح وفى الثانى مضموم ليستكمل بحترزات الشروط الاربعة (قوله فعلوها فى المصدر) صوابه فاعلوها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء أى يقرب منها قربا أكثر من قربه من الواو (قوله فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض وفى النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها فى المصدر (قوله ليصير العمل فى اللفظ) أن المادة من وجه واحد وهو الاعلال وان كان فى الفعل بالقلب ألفا وفى المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثم راء (قوله وكان الاحسن) لم يقل الصواب لامكان الجواب بانه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله منه) أى من مصدر الفعل المعل عينا (قوله فى الانفعال والافتعال) أى كالانقياد والاعتياد (قوله كما سيأتى) أى فى قوله وفى فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل (قوله من فعل مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم (قوله وجمع) أى وأما جمع كما قيل فى وربك فكبراه سم وجعل خالد الفاء فى فاحكم زائدة (قوله ذى عين) أى مفرد ذى عين (قوله بذا الاعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة (قوله حيث عن) أى ظهر هذا الجمع غزى (قوله فالاولى) أى الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع انما يوافق مامر عن التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمعا الاعلال والموافق لقوله هنا بذا الاعلال وقوله وفى فعل وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضا بان يكون بعدها فى الجمع ألف ولم يجر

لانه لما انكسر ماقبل الواو في الجمع نحو ديار وكانت في الافراد معلة بقلبها ألفا ضعفت لكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فسلطت واعلال الباقي لاعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها أن يكون بعده في الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض الاصل سواط وحواض ورواض لانه لما انكسر ماقبلها في الجمع وكانت في الافراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف لقربها من الياء وصحة اللام لانه اذا صحت اللام قوى اعلال العين فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط (٢٢٩) أن يكون جمعا وأن تكون الواو في

واحده ميتة بالسكون وان يكون قبلها في الجمع كسرة وان يكون بعدها فيه ألف وان يكون صحيح اللام فالثلاثة الاول مأخوذة من البيت والرابع يأتي في البيت بعده والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل فخرج بالاول المفرد فانه لا يعل نحو خوان وسوار الا المصدر وقد تقدم وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ قولهم تبين لي أن القماءة ذلة وان أعزاء الرجال طيبا

قيل ومنه الصافنات الجياد وقيل انه جمع جيد لا جواد وبالثالث نحو أسواط وأحواض وبالرابع ما أشار اليه بقوله (وصححوا فعلة) أي جمعا لعدم الالف

الشارح على مايوافقه لانه سيرده (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو ياء في نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ تعليل لقلبها ياء في نحو حيل وقيم (قوله في نحو ديار) أي مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفرده ألفا وقوله وكانت أي الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أي غلبت عليها (قوله وجود الالف) أي لما مر من أن الالف تشبه الياء (قوله في هذا) أي المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أي من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص الخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعني الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وان تكون الواو في واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذكر من الشروط ان يكون بعدها ألف وهذا انما يشترط في الثانية قاله سم (قوله ميتة بالسكون) أي بسبب السكون (قوله مأخوذة من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الاشارة في قوله بهذا الاعلال كما مر (قوله يأتي في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو خوان) الخوان كسحاب وغراب مايؤكل عليه الطعام قاموس (قوله في الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين مايصان فيه اه قاموس (قوله والصوار) بالصاد المهملة كسحاب وغراب قطيع من البقر قاموس (قوله أن القماءة) بفتح القاف والمد أي القصر (قوله قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة في المفرد وهو مبني على أن الجياد جمع جواد (قوله الصافنات) أي الخيل الصافنات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العراب الخلص الجياد أي المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض ويظهر أن الاول مبني على أن الجياد جمع جيد من الجودة والثاني على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالامرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة (قوله وقيل أنه جمع جيد الاجواد) عبارة التصريح وقيل الجياد في الآية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اه أي وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو المعلة (قوله وجود) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الابل والشاء كما في القاموس (قوله في قولهم) أي في الجمع من قولهم (قوله فقالوا في الحيوان ثيرة الخ) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من الاقط مايحمل جمعه في القلب عليه نقله المصرح عن الجاربردي (قوله فيما حكاه الخ) انما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها (قوله نحو رواء) كرجال وأصله رواى أبدلت الياء همزة لتطرفها أثر ألف زائدة تصريح (قوله في جمع ريان) نقيض عطشان (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وا كتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح باصل الجمع الذي سلكه في لاحقه (قوله اعلالان) اعلال العين

فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال في قولهم ثور وثيرة قال المبرد أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الاقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الاقط ثورة وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصورة من فعالة وأصله ثيارة كحجارة حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل حملا على ثيران ليجري الجمع على سنن واحد وبالخامس نحو رواء في جمع ريان وأصله رويان لانه لما اعلت اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجمع اعلالان ومثله جواء جمع جو بالتشديد أصله جواو فلما اعتلت اللام سلمت العين (وفي فعل *) جمعا (وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال أولى كالحيل) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة وجاء التصحيح أيضا نحو

حاجة وحوج ﴿تنبيهان﴾ الاول اقتضى تعبيره بأولى ان التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق ان يقول وصحوا فعلة وفى فعل * قد شذ تصحيح فحتم ان يعل وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل ﴿الثانى انما خالف فعل فعلة لان فعله لما عدمت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسره لقلة عمل للسان انضم الى ذلك تحصين الواو بعدها عن الطرف بسبب

هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل ثم اشار الى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله (والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان) أى اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا لان ما هى فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا يعطو بمعنى أخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه وقد أفهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لها سواء كانت فى اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ام فى فعل كقولك يرضيان اصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل واما يرضيان المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد فلقولك فى ماضيه رضى ﴿تنبيهان﴾ الاول يستصحب هذا الاعلال مع وهو هاء التأنيث نحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تغازينا وتداعينا مع ان المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سألت الخليل عن ذلك فاجاب بان الاعلال ثبت قبل مجىء التاء فى اوله وهو غازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى ثم استصحب معها ﴿الثانى شذ قولهم فى مضارع شأو بمعنى سبق يشايان والقياس يشأوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل الواو فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب فى الماضى فيحمل مضارعه عليه نعم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبنى للفاعل وأشار بقوله (ووجب ﴿ابدال واو بعد ضم من ألف

بابدال الها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدال الها همزة لوقوعها طرفا اثر الف زائدة فاقتصر على اعلال اللام لانها محل التغيير تصريح (قوله كما تقدم) أى فى قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج (قوله فحتم ان يعل) تصريح بما فهم من قوله قد شذ تصحيح (قوله وقد تقدم) أى فى شرح قوله والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه فى التسهيل اى الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح (قوله لما عدمت الالف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب اذ بفقد البعيد من الواو وهو الالف يخف النطق بالواو ولا يخفى ان انعدام الالف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق ان يقتصر على قوله لان فى فعل تحصين الواو والخ (قوله لاما) حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح (قوله طرفا) اخذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله قيد اسم (قوله لان ما هى فيه) أى لان اللفظ الذى تلك الواو فيه (قوله نظيرا) كمعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم مفعول (قوله فيحمل) بالرفع هو أى ما هى فيه عليه أى على النظير (قوله وذلك) أى المستوفى للشروط (قوله على مضارعه) لانها قلبت فى مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك يرضيان بضم اوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده (قوله على بناء الفعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله (قوله واما يرضيان) اى بفتح اوله وثالثه (قوله فلقولك فى ماضيه رضى) اى واصل رضى رضو فقلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فالفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة اثر فتحة وفى التسهيل وشرحه للدمامينى بعد مبحث ابدال الواو الواقعة اثر كسرة ياء ما نصه وكذلك الواو الواقعة اثر فتحة فى الاسم نحو ملهى أو فى الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا وقبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة اه فقلب الواو ياء اعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما اذا ثنى او جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث اذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لان تاءه هى الموجودة فى تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى ان تثنيته المعطيتان غير صحيح لان تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع المضارع) وهو تتغازى وتتداعى (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو المعل المجرد من التاء (قوله فى مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لانه من الشاو) بسكون الهمزة أى فهو واوى (قوله فتقلب) بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فيحمل (قوله قلت يشايان) بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبنى للفاعل أى المقلوبة واوه ياء لاجل الكسرة قبلها وفى بعض النسخ قلت يشئيان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا الخ وعليه يقرأ قلت يشئيان بالبناء للفاعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعترضه الغزى بان فيه العيب المسمى بالتضمين

ويا كموقن بذا لها اعترف) أى ابدال الواو من أختيها الالف والياء أما ابدالها من الالف ففى مسئلة واحدة وهى أن ينضم ماقبلها نحو بويع وضوروب وفى التنزيل ماورى عنهما وأما ابدالها من الياء لضم ماقبلها ففى أربع مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة فى غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها لخصت بحركتها فلا تقلب الا فيما سيأتى بيانه و بالمفردة المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام و بغير الجمع من أن تكون فى جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا أشار بقوله (و يكسر المضموم فى جمع كما يقال هيم عند جمع أهيما) أو هياء فأصل هيم هيم بضم الهاء لانه نظير حمر جمع (٢٣١) أحمر أو حمراء فخفف بابدال ضمة

وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بابدال (قوله و يا كموقن) أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه (قوله بذا) الاشارة راجعة الى الابدال واو الا بقيد كون المبدل منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أى ابدالا غير ما تقدم فى محله من ابدال الواو من الالف فى جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما ابدالها من الالف فصح قول الشارح فى مسئلة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير فداخل فى عموم هذه المسئلة الواحدة وان أوهم اقتصاره فى التمثيل لها على نحو بويع وضوروب خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا فى الاسم ومثاله من الفعل يوقن و يوسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الابل فتهيم فى الارض ولا ترعى (قوله الا فيما سيأتى بيانه) أى فى قوله وواوا اثر الضم رد اليا متى الخ (قوله نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله فى غير جمع أيضا قال المصرح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (قوله فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشان (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقة التى لا تحمل تصريح (قوله كالكوسى أنثى الاكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق (قوله عنده) أى المصنف أما عند سيبويه والجمهور ففيه اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتى (قوله فكان ينبغى أن يضمها) أى باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء و يجاب بأن ضمها الى ذلك معلوم مما سيأتى سم (قوله الى ما تقدم) أى الجمع الذى تقدم وقوله فى الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الاخراج وقوله الاصل المذكور أى القاعدة المذكورة فى قوله و يا كموقن الخ لانه فى قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا (قوله فى اسم مفرد) قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن و يوسر كما مر فلو قال فى فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقا (قوله مثل برد) أى اسما مفردا على وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله فى قوله كموقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دول (قوله قلت أى بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما فى القاموس (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أى على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله نقلب الضمة الى الياء) أى الموحدة أى فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الياء الموحدة

فانه كسرة لتصح الياء وانما لم تبدل ياء وواوا كما فعل فى المفرد لان الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء

﴿ تنبيهات الاول ﴾ سمع فى جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وسمع عيط على القياس * الثانى سيأتى فى كلامه أن فعلى وصفا كالكوسى أنثى الاكيس يجوز فيها الوجهان عنده فكان ينبغى أن يضمها الى ما تقدم فى الاستثناء من الاصل المذكور * الثالث حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ماقبلها اذا كانت فى اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب

واوا ونحت ذلك نوعان أحدهما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقدم والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول بيض وفى هذا خلاف فمذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل فى الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ديك عندهما محتملا لان يكون فعلا وأن يكون فعلا ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة ان تكون مفعلة وان تكون مفعلة و يتعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما باوجه أحدها قول العرب اعبس بين العبسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أحمر بين الحمرة ثانيها قولهم مبيع والاصل مبيوع نقلت الضمة الى الباء ثم

كسرت لتصح الياء وسيأتي بيانه ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش باوجه أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف يضيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر وكنت اذا جارى دعا لمضوفة * أشمر حتى يبلغ الساق مئزرى ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد ألا ترى ان الواو من المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع (٢٣٢) نحو عتى جمع عات ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها ان الجمع أثقل من المفرد فهو ادعى الى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا عن الاول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما ان مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضف اذا أشفق رباعيا ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بانهما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واو الانضمام ما قبلها بقوله (وواوا اثر الضم رد اليامتى * ألفى لام فعل اومن قبل تا كتاء بان من رمى كمقدره كذا اذا كسبعان صيره) فالاولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو وهذا مختص بفعل التعجب فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ولم يجئ مثل هذا يقال في فعل متصرف الا ماندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى اذا كان كامل النهية وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كان تبنى من الرمى مثل مقدرة فانك تقول مرموة بخلاف نحو توانى توانية فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لافادة الوحدة وبقي الاعلال بحاله لانها عارضة لاعتدادها والثالثة أن تكون لام اسم مختوم بالالف والنون كان تبنى من الرمى مثل

لتصح الياء أي التحتية (قوله أن العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام في نحو أظب جمع ظبي اذ أصله أظى كارجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في ابدال الضمة كسرة لاجلها لكان أوضح (قوله مضوفة) بضاد معجمة وفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيده كلام القاموس (قوله أشمر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزرى فاعل مؤخر (قوله نحو عتى) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتو و بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في احدى اللغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا يقلبان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتي عند قوله كذلك ذو وجهين جا الفعول الخ أنه يقل الاعلال المذكور نحو عتا عتيا (قوله ان الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضوفة شاذ) أي القياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما في العيني (قوله من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا بدل ياء (قوله وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب (قوله بانهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لان من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطي جعل الشارح هذا البيت اشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول النظم قبل بواوا ذا افعلا في آخر أو قبل تا التأنيث أوز يادتي فعلان من جعل ذلك مسئلة واحدة أن يجعل ما هنا مسئلة واحدة اه ويمكن توجيه المخالفة بأنها أشارة الى جواز الاعتبارين (قوله وواوا اثر الضم الخ) أي رد أي صير الياء اثر الضم واوا متى الفى أي وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء اثر الضم واوا اذا صير الباقي لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة واضاف التاء للباقي لملابسته لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سادات ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اه وعندي فيما ذكره من اللزوم نظر لان الزام المثنى وما ألحق به الالف لغة كما سبق (قوله وهذا) أي كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها اثر ضم لا فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واوا قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كانها حشو لا لام ولهذا لم يقل توانوة لان تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو توانية) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله الخ) جواب عما

سبعان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن أحمر ألا يا ديار الحى بالسبعان * أمل عليها بالبلى الملوان فانك تقول رموان والاصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف (وان تسكن) الياء الواقعة اثر ضم (عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم) أى عن العرب (يلفى) أى يوجد كقولهم فى أنثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى واحترز بقوله وصفا عما اذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدرا لطاب أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فانه يتعين قلبها واوا واما قراءة طيبى لهم فشاذ

(٢٣٣)

يقال لا يلزم بعد طر والتاء من اعادة الضمة وقلب الياء واوا وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة واطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كما فى الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف او قلب أو اسكان (قوله ابن أحمر) رده العينى بان قائله تميم بن أبى مقبل لا ابن أحمر (قوله أمل) املال الكتاب واملاؤه ان يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى ذكر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب اذا خلق والملوان الليل والنهار (قوله لا يفوقان أضعف الخ) لك ان تقول اذا بنى من الغزو ومثل ظربان فانه يقال غزيان فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا انه لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فيقول رمى فكذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح اه تصريح وقوله فى التحصين متعلق باضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين (قوله فذاك) أى الياء الواقع اثر ضم (قوله بالوجهين) أى السابقين وهما ابدال الضمة التى قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فتقلب الياء واوا (قوله بترديد) أى لفعلى المذكور والباء سببية وفى نسخ تردد بدا وقوله بين حمله على مذكره أى فى وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو قال رعاية المذكر تارة وللزنة اخرى لكان أوضح واخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب (قوله ومشية حيكى) بحاء مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما فى القاموس (قوله كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لا ينافى تمثيله سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما سيصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما سيصرح به (قوله ومراد المصنف) أى وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله فى باب الاسماء) أى نوعها لجريانه مجراها وقوله فحكموا الاحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من اقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فتأمل (قوله كما فى طوبى) أى كالعمل الذى فى طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدرا أى أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر (قوله كما يقال فى جمع أفكل) أى الذى هو اسم لا صفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين (قوله السالم من الابهام) أى الابهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الاسماء (قوله وان يكن بالياء التحتية كما فى قول المصنف وان يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة اشارة المذكر فى قوله فذاك

﴿فصل﴾ (قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه

﴿تنبيه﴾ فعلى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها الا قسمة ضيزى أى جائرة يقال ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه ومشية حيكى أى يتحرك فيها المنكبان يقال حاك فى مشيه يحيك اذا حرك منكبيه والآخر غير المحضة وهى الجارية مجرى الاسماء وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الاطيب والاكيس والاضيق والاخير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فانهم ذكروا هذا الضرب

فى باب الاسماء فحكموا له بحكم الاسماء أعنى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما فى طوبى مصدرا وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الاسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر واكابر كما يقال فى جمع افكل وهى الرعدة أفاكل والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الابهام الملاقى لغرضه أن يقول وان يكن عينا لفعلى افعلا * فذاك بالوجهين عنهم يجتلى ﴿فصل﴾ من لام فعلى اسما أتى الواو البدل * ياء كتقوى

غالبا جاز البدل (أى اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دعوى وفى الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان وقلبت واوا فى الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فرقا بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الاعلال لانه أخف فكان

تاء كما فى تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لان ألفه للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الالف للالحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع أعلالين غير متواليين فى كلمة كما هنا وكما فى يفون ومصطفى اذ أصلهما يوفيون ومصتفوا نما الممتنع توالیهما بلا فاصل صرح به زكريا فى فصل لساكن صح الخ ولا يرد توالیهما فى نحو ماء لشذوذه (قوله غالبا) ان جعل متعلقا بجاء كان لقوله جاز البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وان جعل متعلقا بأتى كان تكرارا (قوله نحو نشوى) فى المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اه بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما فى القاموس لا نشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقلا ومنقولا والله الموفق (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أى وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال للشر رواه أى مثله تصريح (قوله لانه أخف) أى من الصفة لتركب معناها (قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ فى الريا لانها انما لم تقلب ياؤها واوا والمانع وهو أن قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهى أنه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ونظر فيه الدنوشرى بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالابدال من الياء وسيأتى ما فيه فى أول الفصل الآتى (قوله للرائحة) وأمار يا من الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشرى (قوله وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة (قوله وسعيا لموضع) هذا بالاهمال فقط أما سعيا اسم النبى الذى بشر بعيسى فبإهمال السين واعجامها كذا فى القاموس وحكى الدنوشرى ان اسم الموضع بالاعجام الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر الخ) أى فكان الاولى اسقاط قوله غالبا لخروج الاول والثالث بقوله اسما والثانى بقوله فعلى أى بالفتح (قوله أنها صفة) أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول عن صفة) أى واستصحب التصحيح بعد جعله علما تصريح (قوله أعنى فى قول الخ) ينبغى حذف فى (قوله واقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفى بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون اقرار بالجر عطفا على ابدال أى وكون اقرار الخ (قوله كالنشوى) ينافى ما مر انها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذربيجان كما فى القاموس (قوله والعنوى) فى النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا فى القاموس ولا فى المصباح ولا فى غيرهما والذى فى كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره (قوله يجعلون هذا أى الابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما فى القاموس (قوله واللقوى) كذا فى النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا فى القاموس وغيره والذى فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما فى النسخ تحريف وان لم يتنبه له أرباب الحواشى (قوله هذه الاواخر) أى الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى كذبت ثمود بطغواها اه وقوله كطغى يطغى أى بمعنى طغى يطغى كرضى يرضى (قوله سد الباب التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر النحويين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الاربعة (قوله أن ابدال يائها) أى النشوى والثلاثة بعده (قوله تصحيح

أحمل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك فى شرح الكافية وفى الاحتراز عن هذه نظر أما ريا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف وأما سعيا فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة نكز ياوصديا ﴿تنبيه﴾ ماذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعنى فى كون ابدال الياء واوا فى فعلى الاسم مطردا واقرار الياء فيها شاذ وعكس فى التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لفعلى اسما وقال أيضا فى بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء فى فعلى اسما كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى والاصل فيهن الياء ثم قال وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فالحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء والاولى عندى جعل هذه الاواخر من الواو سد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين أن ابدال يائها واوا شاذ تصحيح

الريا

الريا وهى الرائحة والطفيا وهى ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الاصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها هذا كلامه وقدمر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة وهذه المسئلة خامس مسئلة تبدل فيها الياء واوا ثم أشار الى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله (بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لا يخفى) أى اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تسكون لامها ياء وتارة تسكون واوا فان كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا وفى الصفة نحو القصيا تأنيث الاقصى فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا

الريا الخ) فى استدلاله بتصحيح الالفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ و بتسليم عدم شذوذه يرد عليه ماقدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز فى هذه نظر الخ وسينبه الشارح على هذا (قوله وقدمر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أى مر مايؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا (قوله تبدل فيها الياء واوا) والاربعة تقدمت فى قوله ويا كموقن الخ (قوله تقلب فيه الواو ياء) وتقدمت الاربعة فى قوله بواوذا أفعلا الى قوله برضيان (قوله وبالعكس) أى عكس لام فعلى بالفتح اسما (قوله تأنيث الاقصى) قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فان أصلها الواو وهذه أصلها الياء اه ومادكره من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الاقصى وفيه توقف فتأمل (قوله نحو حزوى) بحاء مهملة فزاى (قوله أدارا الخ) الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما فى حديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف اليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه فى أثر بعض و يتفرق براءين وقافين يبقى فى العين متحيرا يجيء و يذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث فى الصفة تصريح (قوله فصيح استعمالا) لوروده فى قول تعالى وهم بالعدوة القصوى (قوله عن الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واوه على ياء (قوله ثم لا يمثلون الخ) أى فتمثيلهم ينافى دعواهم (قوله أو بالدنيا) أى المراد بهما ماقابل الآخرة لانها التى عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتى فى قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها فتأمل (قوله كتصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتى فى الفصل الآتى (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أى وكون حزوى شاذا خلاف الاصل (قوله يستثقلون الواو مع ضمة أوله) أى ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود فى الاسم (قوله أظهروا الواو) أى مخالفين للقياس تنبيها على الاصل كما مر

* فصل * (قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان (قوله ومن عروض) أى جائز كما فى رويه مخفف رؤيه بالهمز بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما فى أيم الله فانه على مثال أبلم بضم الاول والثالث وأصله أو يم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ماقبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة كذا فى المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح و الشارح أنها

سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة
فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقلبت ياء فى الصفة نحو انا زينا السماء الدنيا ونحو قولك للمتقين الدرجة العليا وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وتميم يقولون القصيا على القياس وشذ أيضا الحلوى عند الجميع * تنبيه * ماذهب اليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا تقلب فى الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم فى بعض كتبه النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم

ثم لا يمثلون الا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة و يزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وماقلته مؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة حكى الازهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس اختلاف الا أن أهل الحجاز أظهروا الواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعنى تأنيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى * فصل * (ان يسكن السابق من واو و يا * واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة كما مر والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء فى الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت أصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طى ولى مصدر اطويت ولويت وأصلهما طوى ولوى ويجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يد ويا سر ويرمى واحد أو كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغيور أو عارض الذات نحو رويه مخفف رؤية ودوان اذ أصله دوان وبويع اذ واوه بدل من ألف يابع أو عارض السكون نحو قوى فان أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال فى علم علم ﴿تنبيه﴾ لوجوب الابدال المذكور شرط اخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون فى تصغير ما يكسر على مفاعل فنحو جدول وأسود للحية يجوز فى مصغره الاعلال نحو جديل وأسيد وهو القياس والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لانه لم يجمع على أساود (وشذ معطى غير ما قدرسما) وذلك ثلاثة أضرب ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للرويا تعبرون بالابدال وحكى بعضهم اطراده على لغة وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون فى

للاطلاق وقضية أن الثانى لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما فى ريا للرائحة فابها قلبت ياؤها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة فى الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة فى قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة فى الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر (قوله فياء الواو اقلبن) لانها أثقل من الياء (قوله أو ما هو فى حكم الكلمة كما مر) أى حالة الرفع لان المتضايفين كالشئ الواحد لا سيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أى حين اذ قلبت الواو ياء (قوله أصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون فيعل بفتحها كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها قالوا لانه لم يوجد مكسور العين فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة كذا فى التصريح (قوله ويجب التصحيح) الاولى فاء التفرع (قوله نحو رويه) أى بالواو مخففر ؤية أى بالهمز (قوله نحو قوى) أى بسكون الواو قال المصرح وأجاز بعضهم فى بالادغام بعد القلب (قوله كما يقال فى علم) أى بكسر اللام علم أى بسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أى اجتماع الواو والياء فى تصغير ما يكسر على مفاعل أى فى مصغر مفرد محرك الواو ويجمع جمع تكسير على مفاعل واحترز بقولنا محرك الواو من نحو عجوز لان اعلال مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك تصريح (قوله بالابدال) أى والادغام مع ان الواو عارضة الذات (قوله وحكى بعضهم اطراده) أى الابدال فى نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أى كثير الشدة تصريح (قوله ورجاء) براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نهو) قال المصرح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى اه قال شيخنا انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أى حيث عبر بضمير الواحد فى قوله وهو نهو والوجه عندى أنه بفتح النون مبالغة الناهى فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما فى القاموس ثم رأيت فى كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندى نظر لانه انما يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغى قراءته فى التن كنصر بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية ويسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فلله الحمد (قوله الثانى بدل) بنقل همزة أبدل الى تنوين الثا (قوله لسكونهما) علة لعلية اشتراط التحرك أى واقتضى اشتراط التحرك للصحة

مخففى جيئل وتوأم وفى اشتروا الضلالة ولتبلون فى أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن ينفتح ماقبلهما ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسور والرابع أن تكون التتمة متصلة أى فى كلمتيهما ولذلك صحتا فى ان عمرو وجديزيد والخامس أن يكون اتصالها أصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمى قلت فيه غزو ورمى منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الالف اذ الاصل غزاوى ورمايى لان علبطا أصله علابط والسادس أن يتحرك مابعدهما ان كانتا ساكنين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار بقوله (ان حرك التالى) أى التابع (وان سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف) ولذلك صحت العين فى نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام فى نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك مابعدها واللام فى غزا ودعا ورمى وتلا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا الفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما

فى القول والبيع لسكونهما (قوله مخففى جيئل وتوأم) أى حال كونهما مخففى الخ اه تصريح وانما جعله حالا لا صفة لان المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجيم الضبع والتوأم بالفوقية معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أى فى كلمتيهما) لم يقل أى فى كلمتيهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الامرين كما مر اقتصارا على الخفى (قوله فى ان عمرو وجديزيد) انما كان ذلك فى حكم المتصل لجواز الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم (قوله غزو ورمى) أصلهما غزو وو بواو بين ورمى بياءين وقوله منقوصا أى فتكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين كاعلال قاض وأغرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر (قوله ان حرك التالى) أى ان كان هناك تال والا لم يتأت هذا الاشتراط (قوله اعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أى أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعلمه من باب نون التوكيد (قوله وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما فى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله وعلوى وفتوى) جمع بين هذين المثالين لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله فى قام الخ) الالف فى الفعل الاول والاسم الثانى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله ورمى) ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو وفالجمع بين الثلاثة للايضاح (قوله ويمحون) أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محوا والا على لغة من قال محاه يمحاه محيا كما زعم البعض لانه يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لان أصله على هذه اللغة يمحيون بياء فواو نعم وجد هكذا فى بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه لا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لان حاء يمحون على هذه مضمومة ولان أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا وهى الاشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم ان قرىء بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيه أربع لغات كما فى القاموس واندفع اعتراض المصرح بأن يمحى لم يثبت لغة وانما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (قوله مسمى به) مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون (قوله وعلى هذا) أى ماذكر فى يخشون ويمحون وعصون (قوله قلت رميوت وغزووت) أى بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما (قوله أمن اللبس) أى لبس المعل بالاصل (قوله اذ ليس فى الكلام فعلوت) أى فيفهم أنه معل والاصل فعلوت (قوله الى الصحيح هذا) أى حرف العلة فى المبنى على عنكبوت من الرمى والغزو بقرينة قوله لكون ماهو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الاشارة راجعا الى نفس المبنى المذكور لقال لكونه واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كيخشون ويمحون وعصون فى الثقل فناسب فى الجمع التخفيف بالاعلال المذكور (قوله ولا يدرى الخ) لو قال ويتبادر منه المفرد لكان أولى

ثم حذفتا للساكنين وكذلك تقول فى جمع عصا مسمى به قام عصون والاصل عصوون ففعل به ماذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمى والغزو مثل عنكبوت قلت رميوت وغزووت والاصل رميووت وغزووت ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس اذ ليس فى الكلام فعلوت وذهب بعضهم الى تصحيح هذا لكون ماهو فيه واحدا وانما صححوا قبل الالف والياء المشددة لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف احداهما فيحصل اللبس فى نحو رميا لانه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد وحمل

مالا لبس فيه على مافيه لبس لانه من بابه وأما نحو علوى فلان واوه فى موضع تبدل فيه الالف واوو السابع أن لا تكون احداهما عينا لفعل الذى الوصف منه على أفعل والثامن أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (وصح عين فعل) أى نحو الغيد والحول (وفعلا) أى نحو غيد وحول (ذا أفعل) أى صاحب وصف على أفعل (كأغيد وأحولا) وانما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على الفعل نحو احول واعور لانه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح واحترز بقوله ذا افعل من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لان الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان يبين) أى يظهر (تفاعل من افتعل والعين واوا سلمت ولم تعل) أى (٢٣٨) اذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه

لاقتضاء عبارته انه اجمال لا لبس (قوله مالا لبس فيه) نحو فتيان وعصوان (قوله لانه من بابه) أى على طريقه فى أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واو الخ) أى لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو قلبت الواو ألفا التحركت وانفتح ماقبلها فقلبت الالف واوا لاجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل فى قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله لفعل) بكسر العين (قوله ذا أفعل) حال من المعطوف (قوله كأغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الانثى غيداء وعادة (قوله حملا على الفعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لانه بمعناه فعور بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحمل مصدر الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس (قوله بدليل أمن) أى وأمن ضد خاف والشىء يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تعل) عطف على سلمت (قوله لكونه بمعناه) أى فحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا (قوله مطلقا) أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثل اختان لانه وان كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله أشبه بالالف) أى أقرب اليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف ألف ذا ابقاء لما كان من حذفها لالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان المستحق للاعلال أحدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلالين الممنوع فلا اشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصاوعتى مصدر عتا قاله البعض (قوله احداهما) أى الواو والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أى بلا فاصل والا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يغزون اذ أصله يوفيون بل رد فى شرح الكافية ان توالى الاعلالين اجحاف ينبغى اجتنابه على الاطلاق فمنع توالبهما اذا اتفقا واغتفره اذا اختلفا كما وشاء وترى فان الاصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بان هذه الفاظ شاذة قاله يس (قوله والآخر) بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى (قوله حوّ) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر (قوله قد يحق) أى يثبت شذوذا (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة (قوله أصلها غيبة) أى بفتح الياءين (قوله ثاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى

نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله وان يبين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز وبقوله والعين واوا من أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشر أن لا تكون احداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار بقوله (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) أى اذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة عندها واوان أو يا آن أو واو وياء كل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله فلا بد من تصحيح احداهما لئلا يجتمع اعلالان فى كلمة والآخر أحق بالاعلال لان الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى اذا اسود وبدل على أن ألف لحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه حووان وفى جمع أحوى حو وفى مؤنثة حواء واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حيى لان تثنيته حييان فأعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء ولذلك صحح فى نحو حيوان لان المستحق للاعلال هو الواو واعلاله ممتنع لانه لام وليها ألف وأشار بقوله (وعكس قد يحق) الى أنه ربما أعل فيما تقدم الاول وصحح الثانى كما فى نحو غاية اصلها غيية أعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية فى ذلك ثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه

فيثوى عندهما وطاية وهى السطح والدكان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فاعلت العين شذوذا اذ القياس اعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن قال أصلها آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها أيية كنبقة فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس

عندهما وأما التاية بالفوقية فهى الطاية كما فى القاموس (قوله فيثوى بوزن يرمى) أى يقيم (قوله وهذا أسهل الوجوه) أى الستة على ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الاربعة التى ذكرها الشارح الخامس أن أصلها أيية بضم الياء الأولى كسمرة قلبت العين ألفا قال المصرح وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى وان أقروه وعبارة الفارضى وقيل أيية بضم الياء الاولى فاعلا لها على القياس اه السادس أن أصلها أيية بفتح الاولى كالقول الاول ألا أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة فقدمت اللام الى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فتحات وفى تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون الاوجه ثمانية (قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب) أى لحذفها لان المعهود فى مثله قلب الياء الاولى همزة كما فى بائعة وقائلة (قوله فيلزم تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الاول أيضا وانه قد ثبت فى كلامهم تقديم الاعلال على الادغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشئ على شئ آخر كما فى تقديم الاعلال على الادغام فى آية وقوى أو البدء بقبل غيره كما فى تقديم الادغام على الاعلال فى أئمة (قوله بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة ان ابدال الهمز ياء انما هو لتقديم الادغام على الاعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أأممة فلم يقدموا الاعلال وبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا لاجله أولا كسر الميم الاولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على أن عنايتهم بالادغام فوق عنايتهم بالاعلال وذهب الجاربردى الى تقديم الاعلال و بعضهم الى تقديم الادغام فى العين وتقديم الاعلال فى اللام كما بسطه المصرح فانظره (قوله أن لا تكون) أى احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف التأنيث تصريح (قوله ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما فى قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أى نحو جولان وسيلان مما عينه ياء أو واو وفى آخره ألف ونون (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد قيل انهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله فزعم أن الاعلال) أى فيما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال قال الفارسى ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فبقيا فى التصغير ولم يحذفا تصريح (قوله لا تخرجه) أى لا تخرج ما هى فيه (قوله لانها تلحق الماضى) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للاسماء وهى المتحركة يعنى أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضى فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطى وأقره شيخنا والبعض بان اللاحقة للماضى هى الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهى المتحركة (قوله فى نحو قالة وباعة) جمع قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن (قوله فى نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح (قوله اسم ماء) مثله فى شرح المرادى وقال الصغانى اسم وادو قد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا فى التصريح والذى فى القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين

بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا والحادى عشر أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء والى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد مما يخص الاسم واجب أن يسلما) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلهما كونهما عينا لما فى آخره زيادة تختص الاسماء لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل فى الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وماهون وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه ﴿تنبيهان﴾ الاول زيادة التأنيث غير معتبرة فى التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لانها تلحق الماضى فلا يثبت

بلحاقها مباينة فى نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ باتفاق * الثانى اختلف فى ألف التأنيث المقصورة فى نحو صورى وهو اسم ماء فذهب المازنى الى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى أنها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها فى اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازنى مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بنى

مثلها من القول لقيل على رأى المازنى قولى وعلى رأى الاخفش قالى وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسئلة فاختار فى التسهيل
مذهب الاخفش وفى بعض كتبه مذهب المازنى وبه جزم الشارح واعلم أن ماذهب اليه المازنى * ومذهب سيبويه * الثالث بقى
شرطان آخران أحدهما وذكره فى التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم فى شجرة
شيرة فلم يعلوا لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر اذا لم يكن فيكن ظل ولاجنى * فأبعدكن الله من شيرات والآخران لا تكون
فى محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو ايس بمعنى يئس فان ياءه تحركت وانفتح ماقبلها ولم تعل لانها فى موضع
الهمزة والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لو قوعها موقعها هكذا قال فى شرح الكافية قال و يجوز أن يكون
تصحيح ياء أيس انتفاء لتهافتها (٢٤٠) كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران تغيير النقل

وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن ايس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة بدلان الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وطول العنق وحسنه والحيدى يقال حمار حيدى اذا كان يحيد عن ظله لنشاطه والحوكة

(قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التى هى صورى (قوله لا يعل) أى لا يجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو للحال (قوله لو كانت فى موضعها) الظاهر ان الضمير للهمزة و يصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط ابدالها القياسى (قوله انتفاء علتها) أى لانتفاء علتها أى لئلا ينتفى اعلالها لو أعلت ادا لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالى اعلالين واذا زال القلب لم يكن لابدالها ألفا سبب فيؤدى اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفى نسخة ابقاء لمنها بالموحدة فالقاف أى ليبقى اعتلالها بالقلب المكانى (قوله النقل) أى القلب المكانى (قوله والصيد) بالصاد المهملة له معان منها الكبر وميل العنق وداء يصيب الابل (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللانثى جيداء وجيدانة والجمع جود قاله فى القاموس (قوله والحيدى) بحاء مهملة وكون الحيدى شاذا انما يتمشى على مذهب الاخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الاعلال لا على مذهب المازنى أنها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم حاء مهملة والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى (قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة أو مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما فى القاموس (قوله وحيوة) كذا فى النسخ بهاء فتحتية فواو فهاء تأنيث ولم أجد لها ذكرا فى القاموس (٢) والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل حيوءبهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى (قوله وأوو) بضم الهمز كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو كذا فى القاموس (قوله وقروة) بقاف فراء وقوله جمع قرو بتثليث القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فانى لم أر لهذا الجمع ذكرا فى القاموس (قوله ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء الذى يلغ فيه قاله فى القاموس (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت فى كلمة والباء فى أخرى مع تلاقيهما (قوله كمن بت) فى نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفى نسخة بالمثلثة أى من أفشى أسرارك (قوله انبذا) بكسر الموحدة

والخونة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شد مع استيفائه الشروط ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم روح (قوله وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش وحيوة وأووجمع أوة وهو الداهية من الرجال وقروة جمع قرو وهى ميلغة الكلب انتهى (وقبل با اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها الشدة الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما فى قوله (كمن بت انبذا) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة * (تنبيهات) * الاول كثيرا ما يعبرون عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى أن يعبر بالابدال

(٢) فى آخر ورقة من القاموس مانصه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيوه حصن باليمن قاله نصر

لما عرفت أول الباب * الثانى قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون ياء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم فى حنظل حظل والمتحركة كقولهم فى بنان بنام ومنه قوله ياهال ذات المنطق التمتام * وكفك المخضب البنام وجاء عكس ذلك فى قولهم اسود فاتن وأصله قاتم * الثالث ابدلت الميم أيضا من الواو فى قم اذ أصله قوه بدليل اقواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو فان أضيف رجع به الى الاصل فقيل قوك ور بما بقى الابدال نحو خلوف قم الصائم ﴿فصل﴾ (لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كاين) أى اذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين الاصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن

(قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب اصطلاحا انما يكون فى حروف العلة أو الهمزة (قوله ياهال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهى تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفك اما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب اضافى خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير فى ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر عطفا على المنطق والمخضب نعته له أو بالنصب مفعولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مر فى النداء انه لا يصح ياغلامك قال يس والجر هو المضبوط به فى النسخة المصححة والله اعلم

﴿فصل﴾ اعلم ان نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله فى أربع مسائل احداها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله ومالا فعال الخ (قوله انقل التحريك) أى أثره وهو الحركة (قوله ذى لين) أى أو همزة كما سيأتى فى الشرح (قوله كاين) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء الى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والاصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين (قوله لاستثقالها الخ) أى اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها وطرد اللباب وانما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلا الى الساكن قبلهما لان حركة الاعراب منتقلة لا لازمة ولانها دالة على معنى فكانت قوية (قوله بجانسة للحركة المنقولة بان كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة (قوله مثل ماتقدم) أى من يقوم ويبين (قوله وانفتاح ماقبلها) أى الآن (قوله نحو يأيس) بتحتيتين مفتوحتين بينهما همزة ساكنة (قوله بقلبها ألفا) أى تخفيفا أى فكانها ألف والالف لا ينقل اليها لانها لا تقبل الحركة والباء للتصوير (قوله فى الوزن) لا يخفى أن الموازن لافعل التفضيل انما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارضى وحكى أبو حيان عن الكسائى جواز النقل فى التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اه (قوله وهو أفعل التفضيل) انما لم يعل أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع فى الوزن والزيادة وسيأتى أن ما كان كذلك يصح (قوله نحو ابيض واسود) بتشديد الضاد والدال (قوله لو أعل الاعلال المذكور) بان نقلت حركة الياء الى الباء ثم قلبت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها

قبلهما وهو قاف يقوم وء يبين فسكنت الواو والياء * ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير باكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ماتقدم وان كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة كما فى نحو أقام وأبان أصلهما أقسوم وأبين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين

 غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولهذا النقل شروط * الاول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة نحو لم ينقل اليه نحو قاول وبائع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع أيس لانها معرضة للاعلال بقلبها ألفا نص على ذلك فى التسهيل وانما لم يستثنها هنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح * الثانى أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشئ وأقومه وأبين به وأقوم به حملوه على نظيره من الاسماء فى الوزن والدلالة على المزيد وهو أفعل التفضيل * الثالث أن لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك أن ابيض لو أعل الاعلال المذكور لقيل فيه

باض وكان يظن أنه فاعل من البياضة وهى نعومة البشرة * الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله (مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض أو أهوى بلام عللا) وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا الفعل الذى بمعنى أفعل نحو يعور ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل فان العلة واحدة (ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم) أى الاسم المضاهى للمضارع وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات يشارك الفعل فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج فى ذلك نوعان أحدهما ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق للفعل فى وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على انه ليس من قبيل الافعال وهى الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين وأما مدين ومريم فقد تقدم أن وزنهما فعلل لا مفعل والا وجب الاعلال ولا فعيل لفقده فى الكلام لو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد سبق ذكر مذهبهما والآخر ما وافق المضارع فى زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تقيل وتبيع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما على مبين مثال ترتب قلت على مذهب سيبويه تبيع بضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع فالوسم الذى امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون فى الفعل ولذلك أعل أما ما شابه المضارع فى وزنه وزيادته أو باينه فيهما معا فانه يجب تصحيحه فالاول نحو ابيض واسود لانه لو أعل لتوهم كونه فعلا وأما نحو يزيد علما فمنقول الى العلمية بعد أن أعل اذ كان فعلا والثانى كمخيط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه حق نحو مخيط أن يعل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها للتحسب فى وزنه وزيادته ثم لو سلم أن الاعلال كان لازما لما ذكر لم يلزم الجميع بل من يكسر حرف المضارعة فقط وقد أشار الى

الآن وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس أسود بسادمن السد تصريح (قوله باص) بتشديد الضاد (قوله انه فاعل) بفتح العين (قوله بلام عللا) أى حكم بانه حرف علة قال ابن غازى انما قال بلام عللا لئلا يظن خصوص أفعل فيخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أى فى المعنى بان يدل على خلقة أولون وقوله بمعنى أفعل بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق (قوله وكذا ما تصرف منه) أى من الموافق المذكور (قوله بذكره) أى ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح (قوله فان العلة) أى علة التصحيح هنا وهى مثالا واحدة وهى الحمل على افعل بتشديد اللام (قوله ضاهى مضارعا) انما اشترط فى اعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لان الفعل هو الاصل فى الاعلال فلا يحمل عليه فيه الا اذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه وسم) أى علامة يمتاز بها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل فى وزنه فقط) لان أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا (قوله وجب الاعلال) أى بالنقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما اعلت مفعلة باوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع فى الوزن دون الزيادة لان تاء التأنيث فى تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له فى الوزن أيضا بسبب التاء نبه الشارح على اعلالها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أى من ابدال الضمة فى مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أى فى شرح قول المصنف ويكسر المضموم فى جمع الخ (قوله بكسر التاء) أى الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شعر وجه الاديم ووسخه وقشره (قوله بكسرتين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أى أصلية فى تبيع ومنقلبة عن الواو فى تقيل فاعلال تبيع بالنقل فقط واعلال تقيل بالنقل والقلب (قوله على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وثفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشئ المقيم الثابت (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان ذلك (قوله بكسر التاء) أى والعين وهذا راجع الى ما على مثال تحلئ وقوله وضمها أى مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترتب (قوله لا يكون فى الفعل) أى فلا يتوهم كون موازنه فعلا (قوله نحو ابيض واسود) هما وصفان على وزن أحمر فهذان أشبها أعلم فى الوزن والزيادة (قوله وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد اعلاله لان اعلاله حين فعليته (قوله نحو مخيط) بكسر الميم فانه

هذا الثانى بقوله (ومفعل صحح كالمفعال) يعنى ان مفعالا لما كان مباينا للفعل أى غير مشبه له فى وزن ولا زيادة استحق التصحيح كسوالك ومكيال وحمل عليه فى التصحيح مفعل لمشابهته له فى المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط فالظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل فى وزنه وزيادته لانه مقصور من مخياط فهو هو لا انه محمول عليه وعلى هذا كثير من اهل التصريف (والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض) أى اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما اعلت

مباين للمضارع فى كسر أوله وكون اوّله ميما زائدة (قوله هذا) أى كون تصحيح نحو مخيط لمباينته المضارع وزنا وزيادة بدون التفات الى من يكسر حرف المضارعة لقلته (قوله لكنه حمل على مخياط) لم يعكسوا لاصالة التصحيح دون الاعلال والضمير فى لكنه حمل أن ارجع الى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أى على نحو مخياط وان ارجع الى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطا مقصور من مخياط ففى غاية البعد من العبارة (قوله لفظا) أى لعدم الفرق بين لفظيهما الا بالالف ومعنى أى لاتحاد معناهما (قوله لو صح ما قالا الخ) أجيب بان صحته فى مخيط لم يعارضها شذوذ فى الفعل بخلافها فى مثال تخلى، لان كسر العين فى تحسب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه انما ينفع فى خصوص تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تخلى، لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين (قوله مشيها لتحسب) أى بكسر التاء فى لغة قوم (قوله لم يلزم الجميع) أى جميع العرب تصريح (قوله الى هذا الثانى) أى المباين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط (قوله لانه مقصور الخ) لعل احتياجه الى تعليل المباينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط لتعلم فى لغة من يكسر حرف المضارعة (قوله لا أنه محمول عليه) عطف على مباينة (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله مما أعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أى كائنين مما أعلت عينه أى مما عينه حرف علة وأعل فى فعله (قوله لتحركها فى الاصل الخ) علل الانقلاب هنا بهذا وعلله قبله بمجانسة الفتحة اشارة الى صحة التعليلين وان كان الثانى أقوى وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عينا أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بان محل ذلك فى غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور انما هو فى استحقاق الكلمة لذاتها هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضا بان هذا الساكن لما كان يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم (قوله ولان الاستثقال) نظر فيه الدنوشرى بانه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستثقال وزيفه الاسقاطى بان الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أى عند المد بمقدار اربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود فى التاء أنها لا تعوض الا من الاصول كما فى عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) الباء للملابسة متعلقة بعرض (قوله اراء) أصله أرأى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء اثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لا حرف علة لانا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اه زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أى لسدها

عينه حمل على فعله فى الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقى ألفان فتحذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو اقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف احداهما واختلف النحويون أيتهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال وألف الافعال واستفعال أزل

وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة والاول اظهر ولما حذفت الالف عوض عنها تاء التأنيث فقيل اقامة واستقامة واشار بقوله (وحذفها بالنقل) اى بالسماع (ربما عرض) الى ان هذه التاء التى جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر فى ذلك على ماسمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراه اراء واجابه اجاب حكاه الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء فى الآية مقارنته لقوله بعد وايتاء الزكاة ﴿تنبيه﴾ قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما فى الفاظ منها

أعول اعوالا وأغيمت السماء اغياما واستحوذ واستحواذا واستغيل الصبي استغيالا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد الى ان ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهري عنه انه حكى عن العرب تصحيح افعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهري في مواضع أخر تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة وذهب في التسهيل الى موضع ثالث وهو ان التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقا واستتيست الشاة استتياسا اى صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه لا فيما له ثلاثي نحو استقام انتهى (ومالا فعال) واستفعال المذكورين (من الحذف ومن * نقل ففعول به أيضا فمن) اى حقيق (نحو مبيع ومصون) (٢٤٤) والاصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة الثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف احداهما واختلف في أيتهما المحذوفة على حد اختلف في افعال واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك واما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فانه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء وأما على راي الاخفش فانه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء وقد خالف الاخفش أصله في هذا فان اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة اجدر * (تنبيه) * وزن مصون عند سيبويه مفعل وعند الاخفش مفول وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسوء مخففا قال أبو الفتح سألني ابو علي عن تخفيف مسوء فقلت أما على قول ابي الحسن فاقول رايت مسوا كما تقول في مقروء مقرؤ لانها عنده واو مفعول واما على مذهب سيبويه فاقول رأيت مسوا كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لانها في مذهبه العين فقال لي ابو علي كذلك هو اه (وندر * تصحيح ذي الواو) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (في ذي الياء) من ذلك (اشتهر) لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفسا وقوله

مسد التاء أفاده المصرح (قوله أعوال اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله (قوله وأغيمت السماء) بالغين المعجمة اى صارت ذات غيم أي سحاب وقوله واستحوذ أي غلب (قوله واستغيل الصبي) أي بالغين المعجمة أي شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل (قوله تصحيح أفعل الخ) الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطه وكذا أسقطه المرادي واعترض أر باب الحواشي ذكره بانه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبي زيد الاعم مما فيه نقل بان يراد ما عينه حرف علة مطلقا (قوله في الباب كله) أي سواء أهمل ثلاثيه اولا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الاشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أي دون التعويض بالتاء وقوله ففعول اى فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمن (قوله لما حذفت واوه على رأي سيبويه) أورد عليه أمران الاول ان الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع انها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول المزيد كالمنتظر وانما جيء بها لرفضهم مفعلا الا في مكرم ومعون ومألك ومهلك وانما العلامة الميم الثاني ان المحذوف من نحو قاص الاصلي وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وبع وخف الساكن الأول لا الثاني واجيب بان محل ذلك كله اذا كان ثاني الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة اه تصريح بايضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندي نظر وان اقروه لانا لا نسلم ان قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا) متعلق بخالف اى في نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه مفعل) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا) اى بابدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأي الاخفش وبنقل حركتها الى الواو والتي هي عين ثم حذفها على رأي سيبويه ولا يخفى ان أصل مسوء مسووء بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة اذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وان كانت اصلية نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) اى بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الباء (قوله كذلك هو) اى تخفيف مسوء (قوله ومسك مدووف) بدال مهملة ثم فاء آخره اى مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كما في بعض النسخ تحريف (قوله خذه مطيوبة) اسم مفعول

كانها تفاحة مطيوبة وقوله وأخال أنك سيد معيون وقوله حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرد اذ عليه الدجن مغيوم وهذه لغة تميمية ﴿تنبيه﴾ قالوا مشيب فى المختلط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا فى الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر فى لغة من يقول بوع المتاع والاصل مهيب (وصحح

طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ولعل الصواب مطيوب به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوب به نفسا بالتذكير وانابة الضمير فى مطيوب بالعائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل (قوله كانها) أى الخمرة (قوله معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أى أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء فى عليه لليوم وأن على بمعنى فى والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما فى كتب اللغة الباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيوم أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة بالجملة أعنى فيه والدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها فى معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فان جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج الى جعل الدجن بمعنى الغيم والى ادعاء المبالغة فى وصف الغيم بانه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره ان غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والايصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى فى تقرير البيت فتأمله (قوله قالوا مشيب) أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشوب بنقل ضمة واوه الى شينه وحذف احدى الواوين الساكنين على الخلاف (قوله والاصل) أى القياس مشوب لا مشيب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مشوب بواوين (قوله قالوا مهوب) أى بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم مافى كلام الحواشى من القصور (قوله والاصل) أى القياس مهيب لانه يائى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مهيوب بياء فواو (قوله وصحح المفعول) أى اسم المفعول (قوله حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وان قلبت ألفا زكريا (قوله ويجوز الاعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله واعلل ان لم) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله حملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز ان تكون العلة فى المصدر شيأ آخر وبان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا لباب المصدر يس (قوله ليس مبنيا) أى محمولا (قوله لان الواو الاولى) أى من معدو ومدعو وا قوله كانها وليت الضمة) أى وليس فى الاسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلبت ياء أى والضمة التى قبلها كسرة يشير الى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا فى أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وان اعترضوا به مع انه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الاسباب التى ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حد قلبها فى ادل وأجر) أى على طريقته من قلب الضمة التى قبل الواو كسرة دون بقية أعمال ادل واجر وكانهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا فى أدل وأجر نظرا الى كون الواو تلت فى الواقع ساكنة فخفت (قوله فانه يجب فيه) أى فى اسم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها

المفعول من) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما فى (نحو عدا) ودعا فانك تقول فى المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما أشار اليه بقوله (وأعلل ان لم تبح) أى لم تقصد (الاجودا) فتقول معدى ومدعى ويروى بالوجهين قوله

أنا الليث معديا عليه وعاديا

أنشده المازنى معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال واختلف فى علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب فى المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام

فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التى هى لام الكلمة كانها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها فى أدل واجر والاحتراز بواوى اللام من ياتيها فانه يجب فيه الاعلال نحو رمى وقلى فانك تقول فى المفعول منه مرمى ومقلى والاصل مرموى ومقلوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وأدغمت فى لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء

وقد سبق الكلام على هذا و بكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين ما ليس عينه واوا وما عينه واو فاما الاول نحو رضى فان الاعلال فيه أولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال أولى من مخالفته ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ماذكره المصنف أعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضى وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واو بها نحو قوى تعين الاعلال وجها واحدا فتقول مقوى والاصل مقوو وفاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون (٢٤٦) ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقيل مقوى

﴿تنبيه﴾ باب مرضى ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو ياء (كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذى الواو لام جمع أو فرد يعن) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء أى اذا كان الفعول مما لامه واو ولم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا فان كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا أن الغالب الاعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو وودلى والاصل عصو وقفو ودلو وقلبت الواو الاخيرة ياء حملا على باب أدل وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح ألفاظ قالوا أبو وأخو ونحو جمعا لنحو وهى الجهة ونحو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذى هراق ماؤه الاول و بهو جمع لبهو وهو الصدر وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الا أن الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا يدون علوا في الارض ولا فسادا وتقول انما المال نموا وسيماز يدسموا وقد جاء الاعلال في قولهم عتا الشيخ عتيا وعساعسيا أى ولى وكبر وقساقلبه قسيا وانما كان الاعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد ﴿تنبيهان﴾ الاول في كلامه ثلاثة أمور * أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليس كذلك كما عرفت * ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الامرين في الكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح أولى مافي ثالثها أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوى اللام وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى فلو بنى من القوة فعول وجب ان يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور

(قوله وقد سبق الكلام على هذا) أى في عموم قوله ان يسكن السابق من واو و ياء الخ (قوله و بكونه) أى الفعل الواوى اللام اذ الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أى في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أى شذوذا (قوله ماذكره المصنف) أى في غير هذا الكتاب كالتسهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فاما الاول نحو رضى الخ ولو قال واما الثانى نحو قوى فيتعين اعلاله لكان أخصر وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذى لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ماذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واو بها كرضى وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واو بها كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لان اشتراط الاصالة انما وسكونا انما هو في السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى نقله شيخنا السيد الدنوشرى (قوله باب مرضى ومقوى) لم يقل ومعدى لقلة قلب واوه ياء كما مر (قوله ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أى اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغى اسقاط أى (قوله حملا على باب أدل) وجهه الشارح قريبا في قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجرى الخ (قوله ما استقر لمثلها) أى في قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أى وكسر ما قبل الياء (قوله أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابى تصريح (قوله ونحو) بالحاء المهملة حكى سيبويه انكم لتطيرون في نحو كثيرة تصريح (قوله هراق ماؤه) كذا في النسخ والذى في القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماؤه أو بناء الفعل للمجهول (قوله جمعا لبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصريح (قوله أى ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوى الوجهين في كل منهما و يكون التصحيح أولى في كل و بكون الاعلال أولى في كل وحينئذ لا يغنى هذا الامر الاول عن الامر الثانى المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الامر الثانى يغنى عن الاول لاستلزام الثانى للاول لكن ليس من عادتهم الاعتراض باغناء الثانى عن

المناسب لغرضه أن يقول كذا الفعول منه مفرد واوان * يعل جمعا فهو بالعكس يعنى والضمير فى منه يرجع لنحو عدا فى البيت قبل * الثانى ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى أنه لا يقاس عليه واليه ذهب فى التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفراء هذا لفظه وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذى ذكره غيره أنه شاذ (وشاع) أى كثر الاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام (نحو نيم فى نوم) جمع نائم وصيم فى صوم جمع صائم وجيع فى جوع جمع جائع ومنه قوله * ومعرص تغلى المراجل تحته * عجلت طبختة لقوم جيع ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فاعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوى وغوى

الاول كما هو مشهور فعلم مافى كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الامر الثانى لان قول المصنف كذلك نافٍ لاستواء التصحيح والاعلال مقتض لرجحان التصحيح فى الجمع والمفرد لرجوع اسم الاشارة الى المفعول من نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أمران أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيهما أطلاق جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بان ماذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير فى منه لنحو عدا (قوله جمع نائم) أصله نام لانه من النوم فابدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع (قوله ومعرص) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة للجفاف ويروى بغير هذا الوجه كما فى العينى وتغلى كترمى كما فى القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس (قوله ويجب ان اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام (قوله أوفصلت من العين) محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم فى نوم (قوله كشوى وغوى) بالعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والاصل شوى وغوى قلبت ياؤهما الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاو وغاو) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما فى القاموس والاول أفصح كما فى التصريح (قوله أى روى) وقال السندوبى أى نسب لعلماء العربية (قوله جمع ألوى) ضبط فى نسخ القاموس كافعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشد به قائمة الدابة كما فى القاموس (قوا .وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة تصريح (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه تصريح والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله فاتا) تقدم للشاطبى أن مالم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ماء القصر ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الاسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل مابعد (قوله يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين يشمل الالف مع انه ليس مرادا كما سيذكره الشارح (قوله ابدالها تاء) ولم تقلب

جمع شاو وغاو وفصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذه نمى) أى روى فى قوله * فما أرق النيام الا كلامها (تنبيهات) الاول قوله شاع ليس نصا فى أنه مطرد وقد نص غيره من النحويين على اطراده وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام لا الى نوم * الثانى يجوز فى فاء فعل المعل العين الضم والكسر والضم أولى وكذلك فاء نحو دلى وعصى والى جمع الوى وهو الشديد الخصومة * الثالث هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو تاء وبقى عاشر لم يذكره

هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الاصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل فعل وخرج بالقيد الاول نحو موعد وبالثانى نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط ﴿فصل﴾ (ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا) نائب مفعول ثان لابدل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين وفاعال منه أى اذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء وجب فى اللغة الفصحى ابدالها تاء فيه وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك فى الواو اتصال واتصل وتصل ومتصل ومتصل به والاصل اوتصال واتصل ويوتصل واوتصل وموتصل وموتصل به ومثاله فى التاء

اتسار واتسر ويسر واتسر ومتسر ومتسر والاصل ايتسار اوايتسر ويسر وايتسر ومتسر ومتسر وانما أبدلوا الفاء فى ذلك تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ماقبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فلما رأوا مصيرها الى تغيرها لتغير أحوال ماقبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم الى الواو وليوافق ما بعده فيدغم فيه وقال بعض النحويين البدل فى باب اتصل انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتصال وفى اتصل وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى ﴿تنبيهان﴾ الاول ذوالذين يشمل الواو والياء كما تقدم وأما الالف فلا مدخل لها فى ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما * الثانى من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل يا تصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر وحكى الجرمى أن من العرب من يقول ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب (وشذ) ابدال فاء الافتعال تاء (فى ذى الهمز نحو) قولهم فى (ايتكلا) وايتزر افتعل من الاكل (قوله لواو ياء تحتية على ماهو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر اذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما فى الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة وأجيب بانه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو كذا فى التصريح (قوله اتسار) فسره الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بان أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفى المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر (قوله لتلاعبت بها حركات ماقبلها) أى طلبا للمجانسة (قوله فكانت تكون) لا حاجة الى تكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو ان كانت الفاء واوا وكذا يقال فى قوله وبعد الضمة واوا (قوله وبعد الفتحة الفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر فى قوله من ياء أوواو بتحريك أصل الخ الا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثانى (قوله وهو أقرب الزوائد) فى معنى التعليل لمحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لانه أقرب الخ والمراد الاقربية فى المخرج لان التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء اليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره لا فى الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء الى الواو الميم فانها أقرب الى الواو مخرجا من التاء لانها من الشفة الا أن يقال مراده الاقربية فى الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق مابعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أى الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا ومن طرف اللسان أو مايعم جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقرينة التصريح به فى نسخة ولما كان التعليل بالاقربية قاصرا على ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيهما فتأمل (قوله وقال بعض النحويين الخ) للاولى أن يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا أريد ثبوتها دائما وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء زكريا (قوله ولا عينا ولا لاما) أى مع اصالة الالف فلا ينافى أنها تكون عينا ولاما وهى بدل كما فى قام ورمى (قوله من أهل الحجاز الخ) هذا معنى قوله وحكى الجرمى الخ محترز قوله سابقا فى اللغة الفصحى (قوله نحو ايتكلا) قال المرادى ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الابدال شذوذا وهو مما يدل عليه كلام بعضهم وفى كلام الشارح يعنى ابن الناظم خلافه حيث قال ولا يرد أنه يقال فى افتعل من الاكل اتكل اه أى بل المراد أن الابدال سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه اه ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح فى الاول (قوله اتكل وايتزر) مقول قولهم (قوله فى اوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ اذ لو كان مبنيا للفاعل لقال بابدال الياء (قوله لتوالى اعلالان) فيه نظر وان أقروه لان توالى الاعلالين الممتنع توالى اعلال على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل (قوله وهم) علله التفتازانى كما فى التصريح بانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ائتخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما التاء) أى الاولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعا وقوله أصل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهرى (قوله والازار اتكل وايتزر بابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها فى التاء وكذا قولهم فى اوتمن افتعل من الامانة ائتمن بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصيحة فى ذلك كله عدم الابدال والاتوالى اعلالان وقول الجوهرى فى اتخذ أنه افتعل من الاخذ وهم وانما التاء

أصل وهو من تخذ كاتبع من تبع قال أبو علي قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ماذهب اليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين الى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة الا أن بناءه عليها أحسن لانهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة (طاتا افتعال ردائر مطبق) طا مفعول ثان لرد والمفعول الاول تا ان كان رد أمرا وضميره ان كان رد مجهولا أي اذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب ابدال تائه طاء فتقول في افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اططهر ومن ظلم اطتلم والاصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ﴿تنبيه﴾ اذا أبدلت التاء طاء (٢٤٩) بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن فوجب الادغام واذ أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم روى فيظطلم وفيظلم وفيطلم وقد روى أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصفير الذي

(قوله وزعم أن أصله اتخذ الخ) يحتمل أنه يقول أصل تخذا اتخذ افتعل من الأخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الأولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجي أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله يخذ يتخذ تخذا) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله في المصباح (قوله الا أن بناءه) أي اتخذ عليها بان يكون افتعل من الوخذ والأصل أوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الأخذ (قوله تا افتعال) وقد تجري تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيها بها في نحو حصحص من الحوص وهو الخياطة حكاه الجاربردي فارضي (قوله وضميره) أي ضمير تا (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والايصال اي المطبق عندها اللسان باعلى الحنك فاندفع ماقيل هنا ويجوز كسرها كما في زكريا على الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أي في الجملة والا فمن المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجهما الشخصيين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله (قوله حرف استعلاء) أي وجهر كما لا يخفى فهم تباين الصفة (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال التفتازاني هذا عكس الادغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لان هذا ادخال الثاني في الاول وقال شيخنا لا يسمى هذا ادغاما عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفوا أي سهلا بلا من ولا مطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أي يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أي يتحمل ذلك ولا يرد سائله نقله المصرح عن الجاربردي (قوله الذي يذهب في الادغام) أي ادغامها في الطاء بعد قلبها طاء (قوله مال) أي الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عيني (قوله دال الا بقي) دال الا خبر بقي فانها بمعنى صار والضمير في بقي يعود على التاء اه فارضي وأعرب المكودي دال الا حالا من فاعل بقي (قوله ويوافق هذه الاحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لموافقة الشئ نفسه الا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة

يذهب في الادغام واذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لان الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء لذهب مافيه من ذلك وقد حكي في الشذور اطجع وهو في الندور والغرابة مثل الطجع باللام وقد روى بالاوجه الاربعة قوله * مال الى ارطاة حقف فالطجع اه (في ادان وازدد واذكر دال بقي) أي اذا بني الافتعال مما فاؤه دال نحو دان أو زاي نحو زاذ أو ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال ادان وازدد واذكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الاحرف في الجهر وذلك للدال ﴿تنبيهان﴾ الاول اذا ابدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الاظهار والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز زادجر لفوات الصفير واذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر ومنه قوله

والهرم تذريه اذ دراه عجبا * وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة * الثانى مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودال بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر فى التسهيل أنها تبدل ثاء بعد التاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد أو تدغم فيها التاء فيقال اثرد بثاء مثناة

قال سيبويه والبيان عندى جيد يعنى الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر فى التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجتمعوا اجدمعوا وفى اجتز اجدز ومنه قوله

فقلت لصاحبى لا تحبسانا ... بنزع أصوله واجدز شيحا

وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب فان صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من أوجه الاعلال ﴿خاتمة﴾ قد علم مما ذكره أن حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة وكالهاء فانها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فان أصله موه والى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء أما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام فلم يعدوها فى باب الابدال لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الالف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف

(قوله والهرم تذريه اذ دراه عجبا) صدره * تنحى على الشوك جرازا مقضبا * والضمير فى تنحى يرجع الى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة اما مبنى للفاعل من أنحى على الشئ أى أقبل عليه كما فى القاموس أو للمفعول من أنحاه أى أماله كما فى القاموس وجرازا بجيم فراء ثم زاى كغراب السيف القاطع كما فى القاموس وأما قول البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعدا فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كما فى القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء وقال فى القاموس نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اه وقوله تذريه بضم الفوقية من أذرى قال فى القاموس ذرت الريح الشئ ذروا وأذرته وذرته أطارته وأذهبته وذراه بنفسه اه وأخبرنى بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن فى شرح دلائل الخيرات للفاسى أنه يقال ذرت الريح الشئ ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة فى البيت وقوله اذ دراه مفعول مطلق لتذريه موافق له فى أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا هذا ما ظهر لى فى ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا (قوله وهذا الثالث) أى أذكر بذال معجمة (قوله ثاء بعد التاء) أى ثاء مثلثة بعد التاء المثلثة (قوله أو تدغم فيها) أى التاء الفوقية التاء أى المثلثة أى بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفى اجتز) بالزاى بقرينة ما بعد (قوله لا تحبسانا) من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أى لا تحبسنا من شى اللحم بقلع أصول الكلا بل جز الشيح وأسرع لنافى الشى قاله العينى (قوله الى ما يبدل) أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا منه (قوله وكالهاء الخ) فيه ان هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض اعادة الكاف وان زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير فى منها العائد على الهاء وانما قلنا ذلك اعتبارا بالاصل فى الموضعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالفوقية كما فى غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الاول من قوله * ذو اللين فا تافى افتعال أبدلا * والثانى من قوله * طا تا افتعال رد اثر مطبق * وان قرئ بالمثلثة كما فى بعض النسخ ورد أن كلامه فى حروف الابدال التى ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتى وبهذا التحقيق يعرف ما فى كلام البعض من الخطأ (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا فى غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام أما الخ (قوله فلم يعدوها) أنث الضمير مع رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أى من كلام الناظم حيث قال

أحرف الابدال هدأت موطيا * فابدل الهمزة من واو ويا

الخ الا أن الشارح لم يذكر هنا أول الاحرف التى يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها قريبا فى قوله وكالهاء الخ واقتداء بالمصنف فى عدم ذكره لها فى تفصيل أحرف الابدال استغناء بما ذكره فى باب الوقف من ابدال الهاء من تاء التأنيث وقفا (قوله وهى الالف) فيه أن ابدال الهمزة من الالف لم يعلم من كلام المصنف وانما ذكره الشارح فى شرح قول المصنف فابدل الهمزة من واو ويا الخ واعترض هناك على المصنف

والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف والياء وأن الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والواو والياء وأن الميم تبدل من النون وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وان الثاء تبدل من التاء على ماسبق مفصلا وقد تقدم أول الباب أن ماقصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنان وعشرون حرفا وان الابدال قد وقع فى غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ماسبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا للحروف على ترتيبها فى المخارج فأقول وبالله التوفيق * الهمزة * أبدلت من سبع أحرف وهى الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرين فاما ابدالها من الخاء فقولهم فى صرخ صرأ حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم فى رغنة وأنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين غريب جدا * الالف * (٢٥١) أبدلت من أربعة أحرف وهى

المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله الضرورى فى التصريف) أى اللازم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الشائع) أى فى كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ماسر فى أول باب الابدال (قوله ماسبق ذكره) أى متناولا شرحا (قوله فى رغنه) الرغن كالمنع الاصغاء للقول وقبوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أى فى باب الابدال فلا يعترض قوله سوى الاخيرة بتقدم الكلام عليها فى باب نونى التوكيد (قوله قد وردت) أى الابل (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الهاء من الالف (قوله أن تكون) أى الهاء الحقت أى فى الوقف بعد حذف الالف لبيان الحركة أى حركة النون اذ لو وقف عليها بعد حذف الالف دون الهاء لسكنت لأن الهاء بدل من الالف وايضاح ذلك أن الف أنا تزيد عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الالف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الاتيان بها لابدالها من الالف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالالف اذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الالف فى الوقف لبيان الفتحة مانصه وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فردنى انه (قوله وقالوا فى حيهله الخ) لعل وجه التبرى أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا فى انه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهمزة لانها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء (قوله فى قولهم هذه) أى باسكان الهاء (قوله هنيهة فى هنية) هى الشئ اليسير (قوله ومته الدلو بمعنى منحها) بفوقية فيهما قال فى القاموس مته الدلو كمنع متحا وفسر المتح فى موضع آخر بالنزع وفسر المج بالتحتية فى موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها وفى المصباح متحت الدلو من باب نفع اذا استخرجتها ثم قال فى موضع آخر ماح الرجل يميح من باب باع انحدر فى الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن ان يستسقى منها الا بالاغتراف باليد فهو مائح اه ولم أجد فيهما ولا فى غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وانما الميه كما فى القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركية وموهها كثرة مائها فعلم مافى كلام شيخنا من الخطأ والله الهادى (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا ابدال الا أن يكون التخصيص

الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة فأما ابدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا * الهاء أبدلت من ستة أحرف وهى الهمزة والالف والو الهمزة والالف والواو والياء والتاء والحاء فابدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب وأما ابدالها من الالف ففى قوله * قد وردت من أمكنه * من ههنا ومن هنه * ان لم أروها فهه * فابدل الهاء فى هنه من الالف وأما قوله فهه فيجوز أن يكون من ذلك أى فما أصنع أو فما انتظارى

لها ويجوز أن يكون فهه بمعنى اكفف أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فان لم أروها فلا تلمنى واكفف عنى ومن ذلك قولهم فى أتاأنه ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة وقالوا فى حيهل ان الهاء الاخيرة بدل من الالف فى حيهلا وأما ابدالها من الواو ففى قوله * وقد رابنى قولها يا هناه * ويحك ألحقت شرا بشر وقد اختلف فى ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل ياهنا وقال أبو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الالف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولا قويا اذ الهاء الى الالف أقرب منها الى الواو وابدالها من الياء فى قولهم هذه فى هدى وهنيهة فى هنية وابدالها من التاء فى نحو طلحة فى الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وهو شاذ ومن الشاذ أيضا قولهم فى التابوت تابوه قال ابن جنى وقد قرئ بها يعنى فى الشواذ قال وسمع بعضهم نقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات وابدالها من الحاء فى قولهم طهر الشئ بمعنى طحره أى أبعده ومته الدلو بمعنى منحها ومدحه بمعنى مدهه وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح فى الغيبة والمده فى الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد الا أن المدح هو الاصل * العين * أبدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء فى قولهم صبع بمعنى

ضبح والهمزة فى نحو عن زيد اقائم بمعنى أن زيدا قائم وهى عنعنة تميم وقد تقدم * العين * أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى والغين فى قولهم لغن فى لعن * الحاء * أبدلت من العين قالوا رابح بمعنى ربع وهو قليل * الخاء * أبدلت من الغين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك فى غاية القلة * القاف * أبدلت من الكاف قالوا فى وكنة الطائر وهى ماواه من الجبل وقنة حكاه الخليل * الكاف * أبدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف فى قولهم عربى كح أى قح وفسر الاصمعى القح فقال هو الخالص من اللؤم فقد وقع الكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء فى قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا وقد تقدم * الجيم * أبدلت من الياء وقد تقدم * الشين * أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف التى للمؤنث والجيم (٢٥٢) والسين فالكاف فى نحو أكرمتك قالوا أكرمتش وهى كشكشة تميم كما تقدم

والجيم كما فى قوله

اذ ذاك اذ حبل الوصال مدمش

أى مدمج قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقتين فى المخرج والسين قالوا جعشوش فى جعسوس وهو القمىء الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم الابدال * الياء * وهى أوسع حروف الابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف فى نحو مصابيح وعظيم تصغير غلام ومن الواو فى نحو أغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة فى نحو بير فى بئر ومن الهاء قالوا دهديت الحجر فى دهدمته وقالوا صهصيت بالرجل اى صهصهت به

اذا قلت له صه صه ومن السين فى قوله اذا ما عد أربعة فسال * فزوجك خامس وأبوك سادى وانفتاح

* أى سادس ومن الباء فى قولهم الارانى والثعالى والاصل الارانب والثعالب وقد مر ومن الراء فى قيراط وشيراز والاصل قرط وشراز لقولهم فى الجمع قراريط وشرارز وقال بعضهم فى شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والاصل شوراز ومن النون فى أناسى وظرابى والاصل اناسين وظرابين لانهما جمعا انسان وظربان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب الى أن قوله تعالى لم يتسنه أصله يتسن أى لم يتغير من قوله تعالى

(قول المحشى ومضارع غيره بالكسر لاغير) كان الصواب ومضارع خطر الفحل بالكسر لاغير ومضارع خطر الرجل بسيفه ورمحه وفى مشيته وخطر الرمح بالضم لاغير لان مالم يذكر مضارعه يكون الضم قطعا كما صرح به فى القاموس فى ديباجته قاله نصر

فى كل استعمالها لا وضعيا اه وهو متجه (قوله ضبح) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا همهمة (قوله بمعنى خطر يخطر) فى القاموس خطر ببالهوعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطير ضرب به يمينا وشمالا والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفى مشيته رفع يديه ووضعهما خطرانا والرمح اهتز اه وقاعدته انه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر ببالهبكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لاغير فاحفظه (قوله فى لعن) أى التى هى لغة فى لعل (قوله ربع) قال فى القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معانى أخر (قوله يريدون الاغن) هو الذى يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أى ابدال كل منهما من الاخرى (قوله وذلك) أى التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لاغير وفى نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد (قوله أى مدمج) أى مدخل بعضه فى بعض لشدة فتله واحكامه (قوله جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أى بجمعه بالمهملة دون المعجمة (قوله وهو القمىء) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال فى القاموس قمأ كجمع وكرم قماءة بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمىء اه وفى بعض النسخ وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ قال فى القاموس قمأه كمنعه وأقمأه صغره وأذله اه وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الاولى (قوله فى نحو أغزيت) بغين معجمة فزاى يقال أغزيته اذا بعثته بغزو مصباح (قوله وما تصرف منه) أى من مصدره نحو يغزى ومغزى (قوله دهديت الحجر) أى دحرجته (قوله فسأل) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردىء كما فى المصباح (قوله فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس (قوله وشيراز) فى المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتثفف ويميل طعمه الى الحموضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله فى شيراز) أى فى جمعه (قوله لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه (قوله أصله يتسنن) أى فأبدلت النون الاخيرة ياء ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول ابى عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أن أصل سنة سنو بقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها

من حمأ مسنون وكذلك دينار أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير وقالوا فى انسان ايسان بالياء ومن الصاد فى قولهم قضيت أظفارى والاصل قصصت وقيل ان الياء ههنا أصلها الواو وان المعنى تتبعت أقصاها ومن الضاد فى قوله * اذا الكرام ابتدروا الباغ بدر * تقضى البازى اذا البازى كسر أى تقضض البازى من الانقضاض ومن اللام فى أمليت وأصله أملت ومن الميم فى قوله تزور امرأ أما الاله فيتقى وأما بفعل الصالحين فيأتمى قال ابن الاعرابى أراد فيأتم ومن العين فى قوله ومنهل ليس له حوازق * ولضفادى

وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على ان أصل سنة سنه لقولهم سانهت (قوله من حمأ) أى طين أسود مسنون أى متغير (قوله فى قولهم قصيت أظفارى) بتشديد الصاد قال فى المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيل مبالغة والاصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فابدل من أحدها ياء للتخفيف اه (قوله ابتدروا الباغ) بدر الى الشئ من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما فى العينى والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير فى بدر يرجع الى الممدوح وقوله تقضى البازى فى القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلى والتجلى والتحلى والتخلى وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له فى المعنى كفرح جذلا (قوله من الانقضاض) أى ماخوذ من الانقضاض و بجعل هذا أخذا لا اشتقاقا يندفع مايقال لا يشتق مصدر من يدمن أزيدمنه (قوله حوازق) بحاء مهملة وقبل القاف زاى أى جوانب تخرق الماء أى تحبسه وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجم مضاف اليه وجم مضاف والهاء مضاف اليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردى وقوله نقانق بفتح النون الاولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى (قوله تلعيت الخ) ضبط فى القاموس اللعاة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى تناولها و يؤخذ منه أن العين فى قول الشارح تلعيت مشددة وكذا العين الاولى من قوله تلعت (قوله فى التصدية) أقول وكذا فى التصدى قال فى المصباح تصديت للامر تفرغت له وتبتلت والاصل تصددت فابدل للتخفيف (قوله من صددت أصد) من باب ضرب يضرب كما فى المصباح (قوله فى جمع ديجوج) بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة (قوله والاصل دياجج) قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اه والقياس أن يقال مثل هذا فى قوله والاصل مكاكيك وهو انما يصح اذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فاذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتى تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كتنور وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال ذكرها فى القاموس (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام الخ) كذا فى بعض نسخ قال السندو بى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز ابدال الهاسينها صادا سواء كانت هذه الاحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبصط والصخب والمصغبة وصيقل فى سراط وبسط وسخب ومسغبة وسيقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين فى نحو سراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد أى المعجمة أبدلت من اللام فى قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان فى رجل جضد لاقتضاء النسخة الاولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فانى لم أجد فى كتب اللغة بعد المراجعة شيأ من اللفظين (قوله النون فى أصيلان) رسمه بالنون التى هى مبدل دون اللام التى هى

جمه نقانق
يريد لضفادع وقالوا
تلعيت من اللعاعة
وهى بقلة والاصل
تلععت ومن الدال فى
التصدية وهى التصفيق
والصوت والاصل
تصددته لانها من صددت
أصد قال تعالى اذا
قومك منه يصدون
ومن التاء فى قوله
قام بها ينشد كل منشد
واتصلت بمثل ضوء
الفرقد أى واتصلت
ومن التاء فى قوله قد
مر بومان وهذا الثانى
أى الثالث ومن الجيم
فى قوله فابعدكن الله
من شيرات * أى من
شجرات وقالوا دياجى
فى جمع ديجوج والاصل
دياجيج ومن الكاف
فى قولهم مكوك ومكاكى
والاصل مكاكيك وهو
مكيال * الصاد * أبدلت
من حرفين من السين
فى قولهم صراط فى
السراط ومن اللام فى
قولهم رجل جصد أى
جلد * اللام * أبدلت

من حرفين وهما النون فى أصيلان والضاد فى الطجع كامر * الراء * أبدلت من اللام فى قولهم (قول المحشى فانى لم أجد فى كتب اللغة) الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبها فيه بالحمرة الدالة على انها من زيادته على الصحاح واعترضه محشيه بانها موجودة فى الصحاح أى حيث قال فى مادة جلد مانصه ورجل جضد يجعلون اللام مع الجيم ضادا اذا سكنت اه ورأيت صاحب المزهر نقل عن ديوان الادب مثل مافى الصحاح والهادى قاله نصر الهورينى

نثره بمعنى نثله ورعل بمعنى لعل * النون ابدلت من أربعة أحرف من اللام فى قولهم لعن فى لعل ونابن فعلت كذا فى لا بل فعلت كذا ومن الميم فى قولهم للحية أيم وأين وقالوا أسود قاتم وقاتن ومن الواو فى صنعانى و بهرانى نسبة الى صنعاء و بهراء والاصل صنعاوى وبهراوى لان همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا كما تقدم فى بابه ومن الهمز حكى الفراء حنان فى حناء وهو الذى يخضب به وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وانما المراد أن النون عاقبت الهمزة فى هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين * الطاء * أبدلت من حرفين من التاء فى الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاصمعى مط الحرف فى مده والابعاط فى الابعاد * الدال * ابدلت من ثلاثة أحرف من التاء فى الافتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم كامر ومن الطاء قالوا المرادى فى المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال فى قولهم ذكر فى جمع ذكرة * التاء * أبدلت من سبعة أحرف من الطاء فى فستاط والاصل فسطاط لقولهم فى الجمع فساطيط دون فساتيط ومن الدال فى قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت أى مذللة لانه من الدربة ومن الواو فى تراث وتجاه ونحوهما ومن الياء فى نحو انسر الاصل ايتسر كامر وفى قولهم ثنتان الاصل ثنيان لانه من ثنيت الواحد ثنيا وفى قولهم كيت وذيت الاصل كية وذية فحذفت ياء التأنيث وأبدلت من الياء الاخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم من الامر كية وكية وذية وذية ومن الصاد فى قولهم فى لص لصت ومن السين فى قولهم فى طس طست وقولهم فى العدد ست والاصل سدس لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت ومن الباء فى قولهم ذعالت فى ذعالب والذعالب والذعاليب الاخلاق من الثياب الواحد ذعلوب قال فى التسهيل وربما أبدلت من ها السكت ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله * العاطفونه حين مامن عاطف * أنه أراد العاطفونه بهاء السكت ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لانه جعل الهاء أصلا * الصاد * أبدلت من السين فى نحو صراط * الزاى * أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال

بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه فى النظائر ليتعين للناظر ان اللام المبدلة تونا هى اللام الثانية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون فمثلثة فيهما على ما رأيت فى النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما فى كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حينئذ فى معنى الجذب (قوله أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية قال فى الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم فخفف مثل لين ولين وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله أسود قاتم وقاتن) قال فى القاموس القتام كسحاب الغبار ثم قال الاقتم الاسود كالقاتم اه وحينئذ فالقاتم تأكيد للاسود (قوله ومن الواو فى صنعانى و بهرانى الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أى الاصطلاحى الذى الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لان الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفى اطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لان الحرفين المتعاقبين يكونان فى كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد (قوله فى المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور فى الشرح والذى فى القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر الى العانة وساق معانى أخر ثم قال وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطا وان بالكسر والابطو بالقصر اللهاة اه ولم يزد فى الصحاح على ما فى القاموس بل لم يستوعبه فحرر (قوله وهو حيث يمرط الشعر) براء وطاء مهملتين قال البعض أى المكان الذى ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده فى ذلك فان الذى رأيته فى الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء وضبط شيخنا السيد يمرط فى عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضى وفسره بنتحات (قوله ذكر فى جمع ذكرة) هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال فى الصحاح الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة اه ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة فى الذكر جمع ذكرة اذا دخلت عليه أل فاذا جرد منها قيل ذكر بالمعجمة (قوله فستاط) بضم الفاء الخيمة (قوله يربوت) بوزن ملكوت وقوله أى مذللة يعنى سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشئ والجراءة عليه و يلزم من اعتياد الحيوان شيأ وجراءته عليه سهولته فيه (قوله الاصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات (قوله من ثنيت الواحد) من باب رمى أى صرت معه ثانيا كذا فى المصباح و به يعرف ما فى كلام البعض (قوله ذعالب) بذال معجمة فعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أى كعصفور (قوله الاخلاق) أى البالیات (قوله وحركها للضرورة) فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة اليه كما لا يخفى على

نحو يزدل فى يسدل و يزدر فى يسدر يقال سدر البعير يسدر سدرا اذا تحير من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق فى يصدق ونحو القزد فى القصد فان تحركت الصاد لم تبدل وفى كلامهم لم يحرم الرفد من قزدله أى من قصدله فاسكن الصاد وأبدلها زايا * السين * أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء فى استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن الشين فى قولهم فى مشدود مسدود ومن اللام فى قولهم استقطه فى التقطه وهو فى غاية الشذوذ * الظاء * لم أر فى ابدالها شيأ الذال أبدلت من حرفين من الدال فى قراءة من قرأ فشردبهم بالمعجمة ومن الثاء فى قولهم تلعذم الرجل أى تلعثم اذا أبطأ فى الجواب الثاء أبدلت من حرفين

من له أدنى المام بالعروض (قوله نحو يزدل فى يسدل الخ) سدل باللام من بابى ضرب ونصر أى أرخى وسدر بالراء من باب فرح كذا فى القاموس (قوله ونحو القزة) بقاف فزاى (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما أتى بهذا الكلام توطئة لما بعده (قوله لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء فى من قزدله ترجع الى الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثانى أن السين أصلية اه أى فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فانى لم أجد فى القاموس ولا فى غيره وجود المادة سخذ فلعل الوجه الثانى ان السين بدل من واو هى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الاصل قبل تاء الافتعال وخذ و بعدها أو تخذ فابدلت الواو سينا تارة وتاء أخرى (قوله وهو فى غاية الشذوذ) أى ابدال اللام من السين (قوله فى مغثور والاصل مغفور) الذى يؤخذ من القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فانه قال فى فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شئ ينضحة الثمام الى أن قال والجمع مغاثير ثم قال والمغافير المغاثير الواحد مغفر كمنبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اه ولم يصنع مثل ذلك فى عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم مغثور ومغفور فى كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وان لم يتنبه له أرباب الحواشى (قوله بافانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى فى وقته (قوله فى الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجى فى الحلبة اخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل فى القاموس فى فصل الفاء من باب اللام وقد فسكل وفسكله غيره لازم متعد اه وفيه فى فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اه (قوله فى بنات بحر) بفتح الموحدة وسكون الحاء المعجمة كما فى القاموس (قوله من كثب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما فى المصباح والقاموس فكتابتهما بالفوقية تصحيف وان لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لانهم قالوا كتب الفقيه الامر ان كان بالفوقية كما فى النسخ فهو تصحيح أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وان كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الامر (قوله فبادر سربها) أى أسرعت الى جماعاتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أى مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أى واظب كما فى القاموس وقوله دون محيا جيدها لعله حال من نعما أى حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها يعنى نفسها وقوله نعما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما فى القاموس (قوله والنغبة الجرعة) فى القاموس النغبة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اه

﴿ فصل فى الاعلال بالحذف ﴾

(قوله ثلاثة أنواع) مايتعلق بفاء الكلمة ومايتعلق بحرف زائد فيها ومايتعلق بعينها أولامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله اذا كان الفعل) أى الماضى وقوله مفتوح العين فى مفهومه

من الفاء فى مغثور والاصل مغفور ومن الذال فى قولهم فى الجذوة من النار جثوة الفاء أبدلت من حرفين من الثاء فى قولهم قام زيد فم عمر وأى ثم عمرو حكاه يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الياء فى قولهم خذه بافانه أى بابانه الباء أبدلت من حرفين من الميم فى قولهم بااسمك يريدون ما اسمك ومن الفاء فى قولهم البسكل فى الفسكل الميم أبدلت من أربعة أحرف من الواو فى فم عند الاكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفا لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه فيستثقل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن النون فى نحو عمبر والباء فى البنان ومن البناء فى قولهم بنات بخر فى بنات بخر للسحاب لانه من

البخار وقولهم مازلت راتما على هذا أى راتبا وعن ابن السكيت رأيته من كثب ومن كثم أى قرب فالميم بدل من الباء لانهم قالوا كتب الفقيه الامر ولم يقولوا كتم ومنه قوله فبادرت سربها عجلى مثابرة حتى استقت دون محيا جيدها نغبا وارادنغبا والنغبة الجرعة ومن لام التعريف فى اللغة العامية اليمنية الواو أبدلت من ثلاثة أحرف الالف والياء والهمزة وقد تقدمت والله أعلم ﴿فصل﴾ فى الاعلال بالحذف وهو على ضربين مقيس وشاذ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع وقد أشار الى الاول منها بقوله (فأمر اومضارع من كوعد احذف وفى كعدة ذاك اطرد) أى اذا كان الفعل ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين فان فاءه

تحذف فى المضارع ذى الياء نحو وعد يعد والاصل يوعد فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وحمل على ذى الياء أخواته نحو أعد وتعد ونعد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان أصله وعد على وزن فعل فحذفت فاوه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للاضافة تمسكا بقوله * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * يعنى عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أى ناحية أى وأخلفوك نواحى الامر الذى

وعدوا ﴿ تنبيهات ﴾ الاول فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول وشذ من ذلك قولهم يدع ويذر فى لغة ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو وشذ قول بعضهم فى مضارع وجد يجد ومنه قوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادى لا يجدن غليلا وهى لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لان الاصل فيها كسر العين اذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لاجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدارا يسع كذلك لانه وان كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح الا انه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجىء على فعل بالكسر نحو ومق يمق والى هذا أشار فى التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع * ثالثها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو فتقول فى مثال يقطين من وعد يوعيد لان التصحيح أولى بالاسماء من الاعلال * الثانى فى فهم من قوله كعدة ان حذف الواو ومن فعلة المشار اليها مشروط بشرطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذ من الاسماء رقة للفضة وحشة للارض الموحشة

تفضيل لان مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها ان كسرت عين مضارعه حذف فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث يرث وان فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطى يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وان استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فانه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما فى المصباح (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل (قوله وتعويض التاء) أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتا فى باب اقامة واستقامة فانه غالب لا لازم (قوله لازم) لحذفها شاذ على الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أى لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم) اعلم أن احتمال ما فى البيت لان يكون مفردا وأن يكون جمعا انما هو بقطع النظر عن رسمه والا فهو ان رسم بالف بعد الدال تعين كونه جمعا والا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله ان حذف الواو) أى من المضارع (قوله بدع وبذر) بنائهما للمفعول وشذوذهما كما فى التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثانى والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها فى شئ من تصاريف هذين الفعلين الا نادرا (قوله أن تكون عين الفعل) أى المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها فى الماضى وان أوهمه كلامه السابق (قوله يجد) أى بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب لامامة ونقع بالنون والقاف والعين المهملة أى روى والصوادى جمع صادية وهى العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادى اه عينى وفى القاموس نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كامير العطش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أى حذف الواو منه وقوله على انه كان الخ قد يبحث فيه بانه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير اليه قول المصرح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اه نعم الوجه الاول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمناه بان القياس على ومق يمق فى كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لان قياس الماضى مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت فى المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الاصل فى المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ ويضع ويلع اه (قوله للفضة) أى المضروبة (قوله الارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أى الخالية التى لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس

ومن الصفات لدة بمعنى ترب ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف والتاء قال رأين لداتهن مؤزرات * وشرخ لدى استار الهرام وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين وقوله فى التسهيل وربما أعل بذا الاعلال أسماء كرفة وصفات كلدة فيه نظر لان مقتضاه وجود أفعل الجمع من النوعين أما الاسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد أنكر سيبويه مجئ صفة على حرفين ثانيهما أن لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فانه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية * الثالث قد ورد اتمام فعله شاذا فالواو وتره وترا ووترة بكسر الواو

والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بقوفية مكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سنا ولم أجد لدة سواء قلنا انه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذى فى القاموس ولدت تلد ولادا وولادة والادة ولدة ومولدا ثم قال والمدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أى النسوة لداتهن أى أترابهن مؤزرات أى مستورات بالازر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض أى ستر أترابى اه ولم أجد فى القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أى مثلان والجمع شروخ وهم الاتراب اه وانظر هل الهرام جمع هرم كسقف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما فى القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أى جهة اسما أى لا مصدرا كما يأتى عن الشلوبين (قوله وقد أنكر سيبويه مجئ صفة على حرفين) المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وان وضعت فى الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل أن المراد أنكر سيبويه مجئ صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أى لا تحذف واو عما للالباس تصريح (قوله قالوا وتره) يقال وترت العدد أفرده والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته اياه والكل من باب وعد كذا المصباح (قوله بكسر الواو) راجع للثانى فقط (قوله من يخرجه) أى فعله المصدر أن ينطق به على الاصل الذى هو الاتمام شذوذا ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمى أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر (قوله الى أنه مصدر) أى غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده قال الطبلاوى وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لان اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لاثباتها فيه) أى شذوذا وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وترة ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها (قوله التوجه) أى أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال فى جهة لها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسما حذفت واوها شذوذا كرقة وحشة (قوله اذ لا يبقى للحذف وجه) أى لان الاسم لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف فى وجهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما ويكسر فى لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يوعت سعة من المال كما فى المصباح (قوله وقد تضم) أى عين المصدر وان كانت فى مضارعه مكسورة (قوله وفح فحة) الفحة والوقاحة قلة الحياء كما فى المصباح (قوله يسر يسر) كوعد يعد أى لعب القمار كما فى المصباح (قوله وفى مضارع يئس) اعلم أن كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع يبس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما فى القاموس وأن كلا من

حكاه أبو على فى أماليه قال الجرمى ومن العرب من يخرجه على الاصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة وذهب المازنى والمبرد والفارسى الى أن وجهة اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب الى المازنى أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها الا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه توجه

 لحذفت زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لان وجهة وجهة بمعنى واحد ولا يمكن أن يقال فى جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه * الرابع بما فتحت عين هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سعة وضعة وقد تضم قالوا فى الصلة صلة بالضم وهو شاذ * الخامس بما أعل بهذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وفح فحة * السادس فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له فى هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يسر يسر والاصل يسر وفى مضارع يئس يئس والاصل يبئس انتهى ثم أشار الى النوع الثانى بقوله (وحذف همز أفعل استمر فى * مضارع

و بنيتى متصف) أى مما اطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله و بنيتى متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم والاصل يؤكرم ومؤكرم الا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول ولا يجوز اثبات هذا الهمزة على الاصل الا فى ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله * فانه أهل لان يؤكرما * والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الاظهر ﴿تنبيه﴾ لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم فى أراق هراق أو عينا كقولهم فى أنهل الابل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق و عنهل الابل يعنهلها فهو معنهل وهى معنهلة انتهى ثم أشار الى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت فى ظلت استعملا) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما كظللت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين (٢٥٨) الى الفاء كظلت ودون نقلها كظلت وكذا تفعل فى ظللن فان زاد على الثلاثة

تعين الاتمام نحو أقررت وشذ أحست فى أحسست وكذا يتعين الاتمام ان كان مفتوح العين نحو حللت وشذ همت فى همست حكاه ابن الانبارى وان كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو يقررن و يقرن وقررن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله (وقرن فى اقررن) أى استعمل قرن فى اقررن قال تعالى وقرن فى بيوتكن وهو أمر من قررت بالمكان اقر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل فاذا أمر منه اجتمع مثلان (قوله وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضى وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتتوافق القراءتان فان كان أول المثلين مفتوحا كما فى لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل واليه أشار بقوله (وقرن نقلا) أى فى قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد أفهم بقوله نقلا ان ذلك لا يطرد وصرح به فى الكافية وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده فقال * وقرن فى اقررن وقس معتمدا * وذكر غيره انه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف فى ظلت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بانه شاذ وانه لم يرد الا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو أحست فى أحسست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن عصفور ﴿تنبيهان﴾ الاول اختلف كلام الناظم فى المحذوف فذهب فى شرح الكافية الى أن المحذوف اللام وذهب فى التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه * الثانى أجاز فى الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز فى اغضن أن يقال غضن قياسا على قرن واحتج له بان فك المضموم أثقل من فك المكسور واذا كان

المضارع عين سمع فيه الحذف شذوذا كما فى شرح على باشا على التسهيل فيصح ضبط يئس فى عبارة الشارح بالهمزة و بالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما والا كان شذوذا الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله و بنيتى متصف) أى صيغتى الذات المتصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه سم (قوله خوانه) نحو نكرم وتكرم ويكرم (قوله كساء مؤرنب) بفتح النون كما فى القاموس (قوله هذا) أى استندار فقولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول الخ أما على القول بأصالة همزة ارنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله أو عينا) أى مهملة (قوله بهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق (قوله استعملا) ألفه للتثنية (قوله تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا اشكال فى نصب تاما (قوله فان زاد الخ) محترز ثلاثى وقوله وكذا يتعين الاثنان ان كان الخ محترز مكسور العين وقوله ان كان الفعل الخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقرت (قوله وشذ أحست فى أحسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز الوجهان الأولان فقط) أى الاتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة الى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضى (قوله من وقر يقر) كوعد يعد (قوله فالتخفيف أى بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة الى الفاء (قوله لانه تخفيف لمفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز فى شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهى الاكمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أى اطراد الحذف فى ظلت ونحوه فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضا (قوله فى اغضن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام فى الفعل المسند الى نون النسوة كما قاله الشارح فيما

(قوله فك المفتوح) أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل

﴿ فصل فى الادغام ﴾

(قوله اللائق بالتصريف) وهو ادغام المثلين فى كلمة والاحتراز به عن الادغام اللائق بالقراء فانه أعم (قوله وهو) أى الادغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف (قوله لغة الادخال) يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس أى ادخلته (قوله الاتيان الخ) وسمى هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل فى المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الاخفاء لان الحرف المخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالاتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الادغام بانه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك (قوله افتعال منه) فاصله ادتغام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وادغمت الدال فى الدال (قوله ويكون الادغام) أى لا بالقيد السابق (قوله وفى المتقاربين) أى باعتبار الاصل والا فليس الا فى المتماثلين لان المتقاربين لا بد من قلب أحدهما مماثلا للآخر (قوله أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب ادغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت لم يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو ساءل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان أول المثلين مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الادغام بخلاف مالو كان لينا فقط نحو اخشى ياسر واخشوا واقد فيدغم فان لم تكن فى الآخر وجب الادغام نحو مغز واصله مغزو وعلى وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذا لقوة الادغام فيه وان كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أثاثا وريا فى وقف حمزة ويمتنع ان ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو أدغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا لا لازما وجب الادغام كما لو بنيت من الاوب على مثال ابلم فتقول أوب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة اصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو طلبت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه تصريح مع زيادة من الدمامينى وقد ذكرهذا فى الكافية فقال

أول مثلين ادغم ان سكنا * وليس همزة تأت عن فا البناء
وليس هاسكت ولا مدا اختتم * أو مبدلا ابداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) نحو العفو وأمر ونحو الشمس سراجا عن أمر ربهم ذكر رحمة البحر رهوا من خزى يومئذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فانه منهم كما فى الهمع عن أبى حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبى عمرو وهو رأس فى البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء الحركة) أى فيكون تسميته ادغاما لقربه منه ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبى وأنه جمع به بين منع النحاة هذا الادغام وتجويز القراء له ثم رده بان القراء لا يمتنعون من الادغام المحض بل كان الشاطبى نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول

﴿فصل فى الادغام﴾ يعنى اللائق بالتصريف كما قيده فى الكافية وهو لغة الادخال واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بالتشديد افتعال منه وهو لغة سيبويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ويكون الادغام فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين فى كلمة فقال (أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم) أى يجب ادغام أول المثلين المتحركين بشروط وهى أحد عشر * أحدها أن يكونا فى كلمة نحو شد ومصل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فان كانا فى كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام

فى مثله ردىء وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن أبى عمرو ادغام ذلك وتاولوه على أخفاء الحركة وأجازه الفراء * الثانى أن لا يتصدرا

نحو ددن قال المصنف فى بعض كتبه الا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو لا تيمموا وتكاد تميز انتهى ويجوز الادغام فى الفعل الماضى اذا اجتمع فيه تا آن والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتى الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره فى الكافية وغيرها * الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكونا فى اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصف جمع صفة وجدد جمع جدة وهى الطريق فى الجبل أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كل جمع كلة ولم جمع لمة أو فعل بفتحتين نحو لبب وطلل فكل هذه يمتنع ادغامها والى ذلك أشار (٢٦٠) بقوله (لا كمثل صفف ودلل وكل ولبب) وعلة امتناع الادغام فى هذه الامثلة الاربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع عن الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فانه وان كان موازنا للفعل الا انه لم يدغم لخفته وليكون منها على فرعية الادغام فى الاسماء حيث أدغم موازنه فى الأفعال نحو ردفيعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته فى الفعل ﴿تنبيهات﴾ الاول يمتنع الادغام أيضا فيما وازن أحد هذه الامثلة بصدره لا بجملته نحو خششاء لعظم خلف الاذن ونحو ردان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ونحو حبة جمع حب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى دب * الثانى كان ينبغى فيهما أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت من الرد مثل ابل قلت ردد بالفك ولعل عذره فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الكلام ولم يسمع فى المضاعف وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم ان أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهى فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت ردأورد بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليساقى خفة فعل نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد و ردد بالفك ووافقه الناظم فى التسهيل فى الاول دون الثانى واذا بنيت من الرد مثل دئل قلت ردد بالفك ومن رأى أن فعل أصل

القراء اد ليس قول النحاة حجة الا عند اجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك بمواترة القراء أعدل واكثر اه باختصار وعبارة اتحاف فضلاء البشر فى القراآت الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الادغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين ادغامه ادغاما صحيحا وطريق اكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو فى الحقيقة مرتبة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد بالاخفاء المذكور فى باب النون الساكنة والتنوين لان الجمع بين ساكنين اولهما صحيح لا يجوز الا وقفا العروضه لا وصلا وأجاب المجوزون للادغام المحض بأنا لا نسلم ان الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه فى القرآن وبان الوصل هنا كالوقف اذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للادغام اه باختصار (قوله نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كغنى وددكدم (قوله وسيأتى الكلام عليه) أى فى شرح قوله كذلك نحو تتجلى واستتر (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة ايضا الظلة كالسفيفة غزى (قوله جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح (قوله جمع كلة) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية تصريح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن اه تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أى يقرب اه (قوله نحو لبب) هو موضع القلادة من الصدر وما يشد على صدر المركوب لمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل زكريا (قوله وطلل) هو الشاخص من آثار الديار تصريح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر (قوله وان كان موازنا للفعل) الواو للحال (قوله وقوته فى الفعل) أى لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خششاء) بمعجمات فانه موازن بصدره لفعل بضم ففتح وفى الصحاح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم نبه عليه المصرح (قوله ونحو ردان) من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمتين وقوله مثل سلطان بضم اللام فى المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة (قوله ونحو حبة) بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الحابية كما فى الدماميني فانه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح (قوله ونحو الدججان) بدال مهملة فجيمين فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين (قوله قلت ردأورد) بفتح الراء

فى الفعل ينبغى أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو فى هذا أولى وعليه مشى فى التسهيل انتهى * السابع من الشروط أن لا يتصل باول المثلين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا كجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفك لانه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان * الثامن أن لا يعرض

فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لان حركة المدغم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتى وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما فى عبارة المرادى (قوله بل هو) أى الفك أولى فى هذا لان ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على اصالته فى الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلان يفك فيما هو على الوزن المختلف فى اصالته فى الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم فى أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير (قوله حركة الهمزة) أى من أبى (قوله كهيلل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الالفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله رحيعل اذا قال حى على كذا وحمدل اذا قال الحمد لله وجعفل اذا قال جعلت فداءك وطلبق اذا قال أطال الله بقاءك ودمعز اذا قال أدام الله عزك وحسبل اذا قال حسبى الله والباب سماعى وقد أوسعنا الكلام فيه فى آخر رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله وهذا) أى ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار اليه بقوله كهيلل (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الالحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تأخر ورجع فانه ملحق باحرنجم والالحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصرح (قوله ما قصد من الالحاق) هو موازنة الملحق للملحق به (قوله فى ألل) بوزن فرح (قوله دبب) بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا نبت الشعر فى جبينه) مثله فى الصحاح وعبارة الفارضى فى جبهته (قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض فى هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح وانما فيه ما نصه صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذى فى القاموس رجل أصلك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يا رجل كعلمت صككا اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يده وقال الاصمعى كل ذى أربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه ومن القطا ساقاها كذا فى الصحاح وغيره (قوله وضببت) بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما فى القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما فى القاموس (قوله وقطط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالادغام أيضا كذا فى القاموس (قوله ولخت العين) بلام فخاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله ولخت) بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الامدغما (قوله ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما فى الصحاح والقاموس (قوله اذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع كذا فى القاموس (قوله فى وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والابل وقوله حجم أى شئ ذو خجم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشئ الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله وعززت) بعين مهملة

تحريك ثانيهما واليه أشار بقوله (ولا كاخصص ابى) لان الاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها * التاسع أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه أشار بقوله (ولا كهيلل) وهذا نوعان أحدهما ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين نحو هيلل اذا أكثر من لا اله الا الله فان الياء فيه مزيدة للالحاق بدحرج والآخر ما حصل فيه الالحاق بأحد المثلين نحو جلبب فان احدى بائيه مزيدة للالحاق بدحرج وانما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق * العاشر أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه اختيارا وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا

أشار بقوله (وشذ فى ألل * ونحوه فك بنقل فقيل) أى شذ الفك فى ألفاظ منها قولهم ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقولهم دبت الانسان اذا نبت الشعر فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولخت العين ولخت اذا التصقت بالرمص ومششب الدابة اذا شخص فى وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فشذ وذ ترك الادغام فى هذه الافعال

كشذوذ ترك الاعلال فى نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق فى موضعه فلا يجوز القياس على شئ من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شئ من تلك المصححات وما ورد من ذلك فى الشعر عد من الضرورات كقول أبى النجم * الحمد لله العلى الاجلل

﴿تنبيه﴾ قد شذ الفك أيضا فى كلمات من الاسماء منها قولهم رجل ضنف الحال ومحبب وحكى أبو زيد طعام قضض اذا كان فيه يبس (وحيى) وعيى ونحوهما مما بينه (٢٦٢) ولامه يا آن لازم تحريكهما (افكك * وادغم دون حذر) فى واحد

لو ورد منها فمن ادغم نظر الى انهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام لاندراجه فى الضابط المتقدم ومن فك نظر الى أن حركة الثانى كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجز الادغام فى نحو لن يحيى ورأيت محييا وأما قوله وكأنها بين النساء سبيكة تمشى بسدة بيتها فتعى فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء ﴿تنبيه﴾ الفك أجود من الادغام وان كان كل منهما فصيحا مقروءا به فى المتواتر ولعل الناظم أومأ الى ذلك بتقديم الفك فى النظم اه (كذاك) يجوز الفك والادغام فيما اجتمع فيه تا آن اما فى أوله أو وسطه (نحو تتجلى واستتر) اما الاول فقال فى شرح الكافية اذا أدغمت فيما اجتمع فى أوله تا آن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت فى تتجلى (قوله

فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذى فى القاموس العزوز الناقة الضيقة الاحليل والجمع عزز وقد عزت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعززت وتعززت اه (قوله كشذوذ ترك الاعلال فى نحو القود الخ) فيه نظر وان سكتوا عليه لان تصحيح العين فى ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ماقبلهما كما مر فى قول الناظم وصح عين فعل وفعلا الخ (قوله رجل ضنف الحال) بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضنف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة والذى فى القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالادغام فليس ضنف فى عبارة الشارح كلبب حتى يتجه توقف البعض فى شذوذ فك ضنف فى قولهم رجل ضنف الحال بابه كلبب نعم يتجه التوقف فى طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لانه كلبب على ما فى القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض كأقض واستقض اه وقوله صار فيه القضض بفتحتين أى الحصا الصغار كما فى القاموس والصحاح (قوله ومحبب) بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره وكما سيعبر به فى قوله وحركة ثانيهما لازمة لان اللازم تحريكه من نحو حيى الياء الثانية فقط لان فعل ماض مبنى على الفتح الظاهر أما الاولى فيجوز تحريكها على الفك واسكانها على الادغام (قوله كالعارضة) أى بجامع عدم اللزوم فى جميع التصاريف (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) أى فكذا ما هو كالعارض (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله فى نحو لن يحيى) مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل أحيا لان حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهو لن ورأيت (قوله سبيكة) أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اه عينى بزيادة وقوله فتعى ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لان الكلام فى المثلين العارض تحريك ثانيهما وتعى بفتح التاء مضارع عيى عار عنهما لانه بياء تحتية فألف متعدرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدمامينى وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند ارادة ادغامها فى الياء الثانية وأعيا يستعمل لازما ومتعديا ومن الاول ما هنا والشاهد فى فتعى حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة فى البيت لاجل الروى مع أنها فى غيرها أيضا عارضة لاجل الناصب (قوله لان تتجلى الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل فى أول المضارع وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى فى الوصل نحو ولا تيمموا ولا تيرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما فى الماضى والامر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهى من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس فى لغتهم ما ينافيه وناهيك بمن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعا فلم أستعد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا قال يس ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسئلة فى بعض كتبه على ما يوافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد الفوقية والموحدة

اتجلى هذا كلامه وفيه نظر لان تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع والذى ذكره غيره فى النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتى

فى كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد تحرك أو ابن نحو تـ كادميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج فى ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثانى وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ماقبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل ﴿تنبيهات﴾ الاول اذا أوثر الادغام فى استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذى وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول فى مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وأدغم وتقول فى مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل ستارا وأصله استارا فلما أريد الادغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة وتقول فى مصدر الذى وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل * الثانى يجوز فى استتر ونحوه اذا أدغم وجه آخر وهو ان يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمختار فيحتاج الى قرينة * الثالث ماذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم اه (وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه على ناكتبين العبر) الاصل تتبين بتاءين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدى اليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس نارا تلظى ﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لان الاستثقال بها حصل وقد صرح بذلك فى شرح الكافية وقال فى التسهيل والمحذوفة هى الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثانى قد أرشد بالمثال الى أن هذا انما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء لانه الذى يتعذر فيه الادغام وأما الماضى نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع فى الوصل كما سبق بيانه * الثالث قال فى شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ماحكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تتنزل حين قال تنزل انما هى الثانية لان المحذوفة من نونى نزل فى القراءة المذكورة انما هى الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك ننجى المؤمنين فى قراءة عاصم

(قوله ونحوه) كافتتل وا كتتب (قوله وهو قياسه) فيه عندى نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضى أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان مستقيما (قوله لبناء ماقبل المثلين على السكون) أى فيصوح الادغام الى تكلف نقل حركة أول المثلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قدر مشتركا بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهى السين (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسر فى التاء المدغمة (قوله مبنية على ذلك) أى فان فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وان كسرت سين الماضى وتاؤه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الادغام المتقدم فى قوله أول مثلين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبى وفى قول الشارح هذا الحذف كثير جدا رمز الى الاول (قوله نارا تلظى) فأصله تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستثقال بها حصل) ودلالة الاولى على المضارعة والحذف محل بها (قوله خلافا لهشام) أى الصرير ودليله ان الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى (قوله بما تصدر فيه نونان) أى متحركان (قوله ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون اذ لا وجه لضم الثانية ابن غازى (قوله من نونى نزل) الاوضح والانسب بقوله قبل من تاءى تتنزل أن يقول من نونى تنزل (قوله ومنه) أى حذف احدى النونين (قوله على الاظهر) مقابله قولان الاول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال فى المغنى وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضى وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل فلا فائدة فى ذكره وانابة غير المفعول به مع وجوده اه الثانى ان أصله ننجى بسكون النون الثانية فادغمت فى الجيم كاجاصة وأجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون فى الجيم وهذا أضعف مما قبله لان ادغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف كما فى التصريح

أصله تنحى ولذلك سكن آخره انتهى * الحادى عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثانى المثلين اما لاتصاله بضمير رفع واما لجزم وشبهه وقد أشار الى الاول بقوله (وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن) لتعذر الادغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث (نحو حللت ما حللته) وحللنا والهندات حللن فالادغام فى ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال فى التسهيل وادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومررنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله وأشار الى الثانى بقوله (وفى * جزم وشبهه الجزم) والمراد به الوقف (تخير) أى بين الفك والادغام (ففى) أى اتبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل واحل الفك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم * (تنبيهات) * الاول المراد بالتخيير استواء

الوجهين فى أصل الجواز لا استواؤهما فى الفصاحة لان الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو ان تمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبى واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم ومن يرتد فى المائدة ومن يشاق الله فى الحشر * الثانى اذا أدغم فى الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس أرد وأعض وأمر بهمز الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين * الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه وهاء يعارض * الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجوهها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك فى المضموم الفاء وحكى ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط فى تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لانها حركة التقاء الساكنين فى الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكى ابن جنى الضم وقد روى بهن قوله فغض الطرف انك من نمير نعم الضم قليل قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا لفظه فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردو فروعض هى لغة أسد وناس غيرهم والكسر

(قوله أصله تنحى) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم (قوله وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع الى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز المتحرك (قوله بل لا يجوز أى عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال فى التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون اسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف (قوله لغية) أى لقوم لا يلتزمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا فى شرح التسهيل لعلى باشا والمحكى عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والتاء) أى ونا (قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أى بعد دخولها (قوله والمراد به الوقف) أى البناء لا ما قابل الوصل (قوله والادغام لغة تميم) عبارة الهمع والادغام لغة غير الحجازيين من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض (قوله الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون لثانى المثلين انه مما صدق عليه هذا النفى وكان الانسب كما قال البعض ذكره فى شرح قوله ولا كاخصص ابى المشار به الى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثلين (قوله أدغم الحجازيون وغيرهم) أى أبقوا الادغام (قوله مبنى على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فتأمل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أى على قول بدليل ما سيأتى (قوله قبل ها الغائبة) بقراءتها بالقصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه بالمد (قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو انما يأتى على لغة الحجازيين الذين يضمون ها الغائب وان ليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعد ما تين كما تقدم فى باب الضمير (قوله وغلط فى تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فالصحيح انه لغية) أى فى مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من نمير) قاله جرير وتمامه * فلا كعبا بلغت ولا كلابا * ونمير بضم النون من قيس عيلان اه عينى (قوله قال فى التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أى واو الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة

مطلقا نحو ردوفروعض وهى لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو ردوفروعض وهذا أكثر فى كلامهم اه (وفك أفعل فى التعجب التزم) قال فى شرح الكافية باجماع وكأنه اراد اجماع العرب لان لمسموع الفك ومنه قوله وقال نبى المسلمين تقدموا واحبب الينا أن يكون المقدما والا فقد حكى عن الكسائى اجازة ادغامه (والتزم الادغام أيضا فى هلم) باجماع كما قاله فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم

﴿تنبيهات﴾ الاول هذا البيت استدراك على ماقبله أى يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تخيير فيهما الاولى أفعل فى التعجب فانه ملتزم فكه والثانية هلم فى لغة تميم فانه ملتزم ادغامه وقد سبق فى باب أسماء الافعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل وعند بنى تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا الثانى التزموا أيضا فتح هلم وحكى الجرمى الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها اسم كان نحو هلم الرجل وقد تقدم ان (٢٦٥) لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمى بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعد الواو وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يانسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ * الثالث مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه

وهاء الغائب (قوله مطلقا) أى مضموم الهاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفك أفعل) بكسر العين تصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب بزيد (قوله فى هلم باجماع) لنقلها بالتركيب وفى كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح (قوله من فعل الأمر) أى ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أى لى وجه استثنائها من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أى كما التزموا الادغام (قوله فتح هلم) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا فى آخرها ما أجازوا فى آخر نحو ردمن الضم للاتباع والكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أى تبعا لضم الهاء (قوله بل يفتح) هل يأتى هنا ماحكاه الجرمى عن بعض تميم من الكسر (قوله لان لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الخ) حاصل ماذكره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعى سكون ماقبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم) أى لمناسبة الياء بعدها (قوله وزيادة ياء ساكنة) أى محافظة على ماتستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أى مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء أولا الاقرب الاول فراجعه (قوله اجمع نفسك الينا) هذا انما يناسب استعمالها بمعنى اقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا الينا (قوله تخفيفا) أى ونظرا الى أن أصل لام لم قبل الادغام السكون كما فى التصريح أى فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فحذفت الهمزة) أى همزة الميم الذى هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أى وأدغمت فى الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أى ثم حذفها (قوله قال فى البسيط الخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الاجماع على تركيبها وان كان تركيبها هو الاصح (قوله مالم تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بان هذا التقييد بالنسبة الى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون فى كلمة لان ادغام احدى النونين فى الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما فى كلمة واحدة نحو فمن الله علينا واضافة مواصلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوى) أى فى القلب ومثله الاظهار والاخفاء كونها أى النون مع الياء وقوله أو كلمتين

(٣٤ - (صبان) - رابع) كأن قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى قصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أقرب الى الصواب قال فى البسيط ومنهم من يقول انها ليست مركبة اه ﴿خاتمة﴾ فى النون الساكنة ومنها التنوين اعلم ان للنون الساكنة أربعة أحكام أولها الادغام وهو بلا غنة فى اللام والراء وبغنة فى حروف ينمو مالم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وانما رفان الذلك فى ذلك لازم والثانى الاظهار وهو فى حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة بعد مخرج النون من مخرجها والثالث القلب سيما عند الباء ويستوى كونها فى كلمة نحو أنبئهم أو كلمتين نحو أن بورك وموجب هذا القلب

أو بمعنى الواو لان الاستواء انما يكون بين متعدد (قوله لان الباء بعدت من النون) أى فى الصفة لان النون حرف لين اغن والباء حرف شديد مع أن مخرجهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير فى بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف أغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب (قوله لانها أختها) أى لان النون أخت الميم فى الغنة (قوله قد تنوى) بالمثلثة أى أقام وقوله زيد فى ضنى حال من فاعل تنوى بتقدير قد ويحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد فى ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شباط ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حد ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما (قوله لان حروف الحلق الخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الرى أو لارواء الا الرؤية والا كان حقه ان يكتب بالف بعد الواو لانها واو جماعة وكتابته بها مخل وحروف لم يرو هى حروف الادغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة فى النون فى غاية الوضوح (قوله اكمال ما وعد به) لو قال اكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف فى الخطبة (قوله وما بجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب والاليق بقوله نظما الخ وقوله أحصى الخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لان المناسب لقوله بجمعه (قوله قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها واولى بنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما فى اصطلاح علماء المعانى فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا وأن يوفى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما فى قوله

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى

والتتميم أن يوفى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه (قوله على جل المهمات) فيه اشارة الى ان قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثانى المسائل المهمات لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة بما لا يعقل بالمطابق مع ان الافصح فيه الافراد كما أن الافصح فى غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف ضعف المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون فى محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتى لانه أقرب أو حالا أخرى أو فى محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم (قول ويلزم بناؤه للمفعول) أى وان كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيده عبارته وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم اما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشئ قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا فى المصباح (قوله وبناؤه للفاعل) أى مجعولا كرمى برمى عناية كما فى المصباح وقوله لغية أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه ان اسم الفاعل انما يصاغ من المبنى للفاعل فعلى اللغة المشهورة انما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال) أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول اما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء فى بجمعه فيه عندى نظر لما

الياء لم يمكن ادغامها قبلها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميما لانها أختها فى الغنة والرابع الاخفاء وذلك اداولها شئ من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا بجمعها أوائل هذا البيت ترى جاد عد قد توى زيد فى ضنى كما ذاق طير صيد سوء شباط ظفر

وانما أخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فاظهرت وحروف لم ير وقربت منها قربا شديدا فادغمت وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فاخفيت والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم ولما يسر الله له اكمال ما وعد به فى الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محوبه أخبر بذلك فقال (وما بجمعه عنيت قد كمل * نظما على جل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول وبناؤه للفاعل لغية حكاها فى اليواقيت وانشد عليها عان باخراها طويل الشغل ونظما حال من الهاء فى بجمعه

يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغي جعله حالا من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما بجمعه عنيت لان الذي عني بجمعه ألفية في النحو والالفية انما تكون نظما وكذا يقال في احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجح هذا بان مجيء المصدر حالا مع كثرته سماعي وقد ترجح الحالية بانها أوفق بوصف نظما بالجملتين بعده لان الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدري فتدبر (قوله من الكافية) أي من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة باحصى والى هذا الثاني أشار الشارح بعد و بالخلاصة اشتهر هذا النظم أعني الالفية (قوله جمع هذا النظم الخ) أشار به الى أن احصى فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة مفعول قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى افعل تفضيل خبرا مقدما و بالخلاصة مبتدأ مؤخرا لان بناء افعل التفضيل من الرباعي شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له اذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشان وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد ومما يؤيد كون أحصى نعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم في قوله كما اقتضى والاقال كما اقتضت ثم ان كانت أل في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان في الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والا فقد فات الالفية كثير من زبد الكافية كما علم (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي احصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل فان قلت مقتضى جعله احصاء الالفية خلاصة الكافية مشبها واقتضاءها الغنى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فما وجه ذلك قلت وجهه انه يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها خلاصة الكافية والا لم تغنهم لاحتياجهم حينئذ الى ما في الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع ان الكاف قد تأتي لمجرد التشريك بين شيئين في أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما في كل من زيد وعمرو كصاحبه (قوله أي أخذ غني) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالاخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغني كما يفيده قوله وهو اي الغنى كناية أي لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء و بالكسر والمد التغني و بالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أي فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لانها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر هممهم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية (قوله و بمنه) أي بركته وقوله في البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة نعمة الاتمام أن يقال في الختام كالبدء الا أن يقدر قبل التعليل كما في فعل ذلك في الابتداء (قوله و جمعني واياه في دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم في الخطبة الدعاء بنفسه و بابن معطي بان الاولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك (قوله فاحمد الله) أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في نظيره في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبي تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) الأولى ان يراد بهم اتباعه كما تقدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل ففي الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ و يحتمل أن يكون تلميحا الى ما وصف به نبينا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أنتم الغر المحجلون يوم القيامة

(أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال (أحصى من الكافية الخلاصه*) أي جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره (كما اقتضى) أي أخذ (غنى بلا خصاصه) تشويه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله وأصحابه الكرام لاحراز أجر ذلك و يمنه في البدء والختام فقال رحمه الله و جمعني واياه في دار السلام (فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي أرسلا وآله الغر الكرام البره

من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما فى المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختار بن فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام مقام مدح قال ابن غازى و يحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على انه جمع خير كحكى الفراء قوم خيرة بررة اه (قوله أولا وآخرا) ظرف عامل الاستقرار الذى هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولا وآخرا والله أعلم

ثم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن وجود مخدراته ومخبآته وأوضحت من مكنونات أسراره ما خفى على الواقفين وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين فهى جديرة بان يردد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون حقيقة بان يهتدى بأنوار شموس تدقيقاتها الحائرون ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كل عيب لان الانسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب غير ان كثير الحسنات يمحو كثير السيآت فالحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه الختام ﴿ قال مؤلفها ﴾ خاتمة المحققين وتتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لاربع عشر ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير الى عفو مولاه محمد بن على الصبان عاملهما مولاهما بمزيد الاحسان آمين

(وصحبه المنتخبين الخيره) الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين

يقول مصححه الراجى عفو البارى المتوسل بجاه النور الذاتى والسر السارى

على بن احمد الهوارى أحسن عقباه وبلغه فى الدارين مناه

الحمد لله الذى فتح اقفال قلوب من انتصبوا لشكر افضاله وجبر كسر من شهد وابانه واحد فى ذاته وصفاته وأفعاله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الناسخ لما أغلق والخاتم لما سبق المخصوص بجوامع الكلم والمعلن الحق بالحق والمنضل على جميع الخلق من علم منهم ومن علم وعلى آله وأصحابه الذين فتحوا الاقطار ومصروا الامصار . ورفعوا منار الدين فنعم المهاجرون ونعم الانصار وفازوا بمشاهدة طلعته البهيه وامتازوا بذلك على سائر البرية والتابعين لهم الى يوم الدين باحسان ما ذكر الله ذاكر وسجعت ورق على اغصان . وبعد فقد تم بعون الله الرحيم الرحمن السيد المالك . طبع حاشية العلامة الصبان على شرح النهامة الاشمونى لالفية الامام ابن مالك . وذلك الطبع الفائق . والوضع الرائق بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر على نفقة صاحب الهمة العلياء والفعل السديد

الفاضل الكامل الشيخ محمد سعيد الرافعى صاحب المكتبة

الازهرية بالسكة الجديدة . ولاح بدر تمامه . وفاح مسك

ختامه فى شهر شعبان المكرم من شهور سنة ١٣٤٣

ثلاثة وأربعين وثلاثمائة وألف من الهجرة

الشريفة النبويه . على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى

التحيه

فهرست الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشمونى

صحيفة

٢ عوامل الجزم
٢٢ فصل لو
٣٠ أما ولو لا ولوما
٣٧ الاخبار بالذى والالف واللام
٤٣ العدد
٥٧ كم وكأين وكذا
٦٣ الحكاية
٦٨ التأنيث
٧٨ المقصور والممدود
٨١ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
٨٧ جمع التكسير
١١٤ التصغير
١٣١ النسب
١٥١ الوقف
١٦٣ الامالة
١٧٥ التصريف
٢٠٤ فصل فى زيادة همزة الوصل
٢١٠ الابدال
٢٣٣ فصل من لام فعلى الخ
٢٣٥ فصل ان يسكن السابق الخ
٢٤١ فصل لساكن صح الخ
٢٤٧ فصل ذوا للين الخ
٢٥٥ فصل فى الاعلال بالحذف
٢٥٩ فصل فى الادغام

﴿ تمت ﴾

﴿ بيان الخطأ الواقع فى حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشمونى على ألفية الامام ابن مالك نفعنا الله بهم آمين ﴾

ص	سطر	صواب
٤	٤	الاسلام
٤	١٢	مناف
٤	١٥	نزار
٨	١٥	قاسيون
١٠	٢٦	الم
١٠	٢٦	التلفظ
١٠	٣٢	اشتهر
١٠	٣٣	اوعلى
١١	٢	قوله
١٢	١١	النبء
١٣	٢٧	يصلح
١٣	٣٤	اذ
١٦	١٨	أظهر
١٧	٣٤	مبميا
١٨	٢	زاد
١٨	٦	التفضيل
١٩	٤	ذلك
٢٠	٤	اومقدرا
٢٦	١٩	الحقيق
٢٦	٢٣	مطلقا
٢٦	٢٩	ومثل
٢٦	٣٢	وليس
٢٦	٣٣	وأقره
٢٧	٧	اللدين
٢٨	١	التقييد
٢٩	١٧	مبنية
٢٩	٢٤	ضيفن
٩٩	٢٥	ضيفن
٢٩	٢٨	فيها
٢٩	٣٣	القافية
٢٩	٣٥	التنوين
٣٠	١٣	يسطو
٣٢	٣٢	الكسرة
٣٣	٣٠	يحي
٣٤	٣	قيس بن ثعلبه
٣٤	٢٢	خاصة
٣٤	٢٧	نظرا الى
٣٤	٢٨	اللام
٤٠	١	لانظرا
٤٠	٨	اصغائه
٤٠	١٠	زيداأ كرمته
٤٠	١٨	قيل من مذهب
٤٠	٣١	وأورد
٤٠	٣٢	لمدخولها
٤٢	٤	لاليطلق
٤٢	٣٤	المرتب
٤٤	٣	يزيدوا الحروف
٤٦	١٠	من ببعض
٤٨	١٠	حسب بناء
٤٨	١١	بناءها
٤٨	١٣	بناءمن
٤٨	١٧	ووضعه
٤٨	٢٨	لايقتضى البناء
٤٨	٣٣	بالاشارة
٤٩	٧	يابى وضعه
٤٩	٣٣	معمول للفعل
٥٠	١	وتنزيلا فى المنقول
٥٠	٢٣	واللدان
٥٠	٣٠	ينافيه
٥٠	٣٢	فلذلك
٥٠	٣٤	منقطعة
٥١	٢٩	كهيعص
٥٢	٢	كمنى
٥٢	١٥	بالفعل
٥٢	٢٢	لشبه
٥٣	٣	والأسماء
٥٣	٨	لمماثلته
٥٣	٩	بحاله
٥٣	١٩	المعتل
٥٤	١٠	حذف
٥٤	١٢	والصحيح
٥٤	٢٠	فى الابهام
٥٦	٥	وان استعملت
٥٦	٧	اوجائم
٥٦	٨	عامل
٥٦	٩	عن
٥٦	٩	محل
٥٦	١٠	التجرد
٥٦	١١	الاصل
٥٦	١٧	قاله
٥٦	٢٠	التخفيف
٥٦	٢٤	حملا على
٥٦	٣١	ضعفت
٥٩	٢٥	لان الكسرة
٥٩	٢٧	الاصل فى ذلك
٥٩	٢٨	التعاوض
٦٠	٥	كونها
٦٠	٢٢	نحن
٦٠	٢٥	ماتصل
٦٢	٦	وجعلها
٦٢	١٦	لغيره
٦٣		بان
٦٣	٢٦	فتى
٦٣	٢٦	شيخنا
٦٤	١٠	المشابه
٦٤	٣١	والطهو
٦٥	٢١	من أرده
٦٥	٢١	ذا الاعراب
٦٥	٢٦	عن سم
٦٧	١٥	بالاحرف)
٦٧	١٦	وانما اختيرت
٦٧	٢٥	ان التعريف
٢٨	٢٧	صحيح
٦٩	٢	الرودانى
٦٩	٣٤	وقدمر
٧٠	٢٤	كلاهما أى الفرسين
٧١	٤	امرآن
٧١	١١	ولو تقديرا
٧١	١٢	الشارح جميعها
٧١	١٤	السكوت
٧١	٢٥	كالوصفية
٧٢	٣	اعنيهما
٧٢	٥	الاكثر
٧٢	٩	ألاصح
٧٣	٧	كما سيذكره
٧٣	٢٣	فأصل ليس
٧٤	٣٠	جمعا لعالم
٧٤	٣٢	اطلاقه على كل صنف
٧٤	٩	مساويا لجمعه
٧٦	١٣	الاشياء الى اصولها
٧٦	١٩	اوعضه
١٦	٣١	مابعدها
٧٧	١	هاء التأنيث
٧٧	١٠	كمذكريهما
٧٧	١٧	من كسرة الهمزة
٧٩	٤	تقرير هذا
٨٠	٢٣	عطفت
٨٠	٣٢	اوقذذ
٨٠	٣٣	هذا مذهب
٨٠	٣٥	فلا يصح
٨٠	٣٥	المراد أنها
٨٠	٨	فصل مضاف
٨١	١٧	ءوروما
٨١	٢٤	عليه
٨٢	١	وأرضات
٨٢	٢	ألفاظ
٨٢	١٥	قلت تحملها
٨٢	١٦	قاله شيخ
٨٢	٢٦	الجمعية) بل
٨٢	٢٨	اواللفظة
٨٣	٣	وسعلات وبهمات
٨٣	٤	فى المذكر
٨٣	١٣	القياسية
٨٤	٦	ببعض تغيير
٨٤	١٥	الظاهرة
٣٤	٣	راقودا ان
٨٥	١٤	الى ما
٨٥	٢٩	لايكون على
٨٦	٩	الدماميني
٨٧	٣	مظلمة
٨٧	٣٢	لا فرق بين ياؤه
٨٧	٣٤	كهندو
٨٨	١	أن الثانى

ص	سطر	صواب
٨٨	٥	يخرج
٨٨	٧	ولاصفة بل بصيغة
٨٨	١٠	جميعه
٨٨	٢١	ان احداهما
٨٩	١٦	البعد
٨٩	٢٥	ثبتت ألف نحو
٩٠	٢٨	لانه الماهية
٩٠	٣١	اوفوق إن ضمن
٩١	١٧	الحكم الرابع
٩١	٢٩	روم وروى
٩٢	٣٢	موقعه
٩٢	١٢	وانكفف
٩٣	٥	ثم حيوان كذا
٩٣	١٠	وقول البعض
٩٣	١٦	نكرة لفظا
٩٣	٢٢	وأجمع ونحوه
٩٣	٣٠	من انزل عليه
٩٤	٢٤	اما الذى لم يسلم
٩٤	٣٣	وثانيهما للغيبة
٩٥	٥	حقيقة أو تنزيلا
٩٥	٧	غلامه زيد
٩٥	١٥	بالمفسر
٩٥	٢٤	اذ المراد
٩٦	١٦	وخصوا المتكلم
٩٦	٢٢	وشذ ضمها
٩٦	٣٠	الاسباب
٩٧	٢٣	صلاحية نا للاحوال
٩٨	٨	بفتح اللام
٩٨	١٨	بطريق الاصالة
٩٩	٨	من ضابطى
٩٩	١٠	العقيق هيهات

ص	سطر	صواب
		على
٩٩	١١	نحو تزال يازيد
٩٩	١٣	أى غيرما
١٠٠	٩	فالتكلم والخطاب
١٠١	٣٢	بمعنى التذكر
١٠٢	٢	فناء الملاك
١٠٢	٦	اول الدهر
١٠٢	٧	وساعة سوعاء
١٠٢	١١	الحسن للشخص
١٠٢	١٧	أولها أخص
١٠٢	٢٨	اذا وردت
١٠٣	٢٣	وأولها أخص
١٠٤	١٥	الزم فصلا
١٠٤	٢٥	فى لضغمة
١٠٥	٥	الهاءين
١٠٥	١٦	ليس فيه ما فتأمل
١٠٥	١٦	قاله بعضهم
١٠٥	٢٣	النائبة عنها
١٠٥	٢٣	بالكسر
١٠٥	٣١	نحو دعا ورمى
١٠٦	٨	الى قول آخر
١٠٧	١٣	واستغربه
١٠٧	٢٠	أن يجل
١٠٨	٢٧	بن أبى سفيان
١٠٩	٤	الاضافى فى الاول
١٠٩	٦	بحسبه ايضا
١٠٩	٩	وأبى جهل
١٠٩	١٢	فى الموضوع
١٠٩	١٤	فتجامع كلا
١١٠	٧	ان ناقتى

ص	سطر	صواب
١١٠	١٣	قابل المركب
١١١	٨	وباعتبارنا النوع
١١١	٢٧	به شخص
١١١	٣٤	اى اسكنا
١١٢	٧	فى زكريا
١١٢	٢٥	ومن والحكاية
١١٢	٢٦	اولها بتضعيف
١١٢	٢٩	عن السيد واللباب
١٢٢	٣٢	بيان لمفهوم
١١٣	٥	النداء معنى
١١٣	٩	بصنف آخر
١١٣	١٧	فى التخلص
١١٤	١٠	هذا وقول
١١٤	٢٢	المعينة ذهنا
١١٥	٢	اذ الواضع
١١٥	٢٧	للحقائق
١١٦	١٨	بالضم الخصلة
١٢٠	١٠	المؤنث الآتى
١٢٢	٤	والطراف
١٢٢	٥	تقديم
١٢٣	١٧	أن الربط
١٢٣	١٨	ليس جملة
١٢٣	٣٤	لم يذكره لمجيئه
١٢٤	١	الالى الذين
١٢٤	١٧	فلا ملامه
١٢٤	٢٥	هما الملتا
١٢٤	٢٩	وسوغ الابتدا
١٢٤	٣٢	أى لايجوز
١٢٥	٤	بضم فسكون
١٢٥	١٠	بالتصغير
١٢٥	١١	لاختصاص

ص	سطر	صواب
		الذين
١٢٥	٣١	اوللآلة
١٢٦	٣	موقع الذين
١٢٦	١٠	والتى كالألى
١٢٩	٣	ربما تكره
١٣١	٥	كالغزى
١٣٢	٢٦	يزجر به البائل
١٣٣	١	ان من مبتدا
١٣٣	٢	بعد موصولين
١٣٣	٣١	معهودة ان
١٣٣	٣٤	بعض الافراد
١٣٤	٢	انه من تعريف
١٣٤	٣١	متعلقه العام
١٣٥	٤	خبر مبتدا
١٣٥	٢٨	قصد الاستغراق
١٣٥	٣٠	مراد القائل
١٣٦	١٤	موصولة
١٣٦	٢٧	اختيار ثالث
١٣٧	٢٧	الكسائى وهو
١٣٨	٧	اما الواقعة
١٣٩	١٤	تقدير اله
١٣٩	٢٩	اى الذى
١٤٠	٧	الاجحاف
١٤٠	٢٢	وجوههم
١٤٢	٦	يجوز حذف
١٤٢	٩	المصنف بما الموصول
١٤٣	٢	واختلف
١٤٥	٦	فتحمل
١٤٥	٧	قولين لا للتغيير
١٤٥	٢٦	من الادلة
١٤٥	٣٢	وقوله حلال
١٤٥	٣٤	من اشتراط

ص	سطر	صواب
١٤٦	٤	اللحم مثلا
١٤٧	٢٢	للحقيقة
١٤٧	٢٨	دأبه بخلاف
١٤٩	٢٠	الاوبر
١٤٩	٢٦	التراب
١٥٠	٢٦	ادخالها
١٥٠	٢٦	ومالا فلا فالقيود
١٥١	١	اذ خلت عليه أل
١٥٢	١٩	كما تقدم
١٥٢	٢٢	بينهما
١٥٤	٢٨	انه المترجم
١٥٤	٣٠	الترجمة
١٥٥	٣٢	لمستغنى به
١٥٦	٩	باقتضاء كلامه
١٥٦	١٠	أى طريقته
١٥٨	٢٠	بخلافه فى
١٥٩	٧	نظراذ
١٥٩	١٨	المتم الفائدة
١٦١	١٥	ان يخرج
١٦٣	١	أبو حيان
١٦٥	٦	ابن قاسم
١٦٥	٣٦	ان يجاب
١٦٦	١٤	التعليل لمقدر
١٦٦	١٣	عليه دليل كما
١٦٧	٢٢	ان استغرق
١٦٨	٢٦	كعند زيد نمره
١٦٨	٣٠	اوجارا ومجرورا
١٦٥	١٢	لان الحكم
١٧١	١٤	رسع الصبى
١٧٢	٤	اذ لاضررا
١٧٢	١٠	فى ذلا
١٧٤	٢	الخبر الخبر الاان

ص	سطر	صواب
١٧٧	١٧	اماليه بوجود
١٧٧	١٧	ما اليه أصف
٧١	١٨١	الحذف والايصال
١٧٦	١٣	ألبتة ثم
١٧٦	١٩	اللاتى معطوفا
١٦٨	١١	قوله وأيمن
١٦٨	٢٠	ايمن الله
١٦٧	٢٣	فاعنى بشانه
١٧٩	٣٥	اول بالجمع
١٨٠	٢	اذ كان اى عند
١٨١	٨	اوضربه شديد
١٨١	٢١	لشخص اخر فى جملة
١٨٥	٢٥	واما قوله
١٨٥	٢٩	وكالخبر المفرد
١٨٦	٣	وان اختلفوا
١٨٦	١٩	لا اختصارا ولا اقتصارا
١٨١	٣١	للناقصة ووزن
١٨٨	١٧	شدة سرعة
١٨٨	٢٦	مقابله ماقابله
١٨٩	٢٨	محل جوار
١٩٠	٢٧	وهذا تحته
١٩١	٢٤	الداراد
١٩١	٢٥	الخبر جملة
١٩٢	١	مفعول لمحذوف
١٩٢	٢٩	والنار فتانها
١٩٣	٤	وعلى بئر
١٩٤	١	والحيانة ويشبهه
١٩٤	٣٤	وليس كذلك
١٩٦	٣٥	وبعد أن)
١٩٧	٢	من نسخه الظرف
١٩٧	٢٠	من لدشولا)
١٩٧	٢٣	اذا تلاها
١٩٨	٣١	او وقف
٢٠١	٩	على سليقتهم
٢٠٣	١	ولوغير ابطالى
٢٠٤	١٤	الرافع
٢٠٤	٢١	بأن الغالب
٢٠٦	٦	ذهب اليه
٢٠٦	٢٩	ثبته
٢٠٧	٢٣	النيلى
٢٠٨	٢٣	تامة
٢٠٩	١٩	غفلاته
٢١٢	٢١	كان اسما)
٢١٤	٢٤	الاستفهام
٢١٥	١٤	اى الاخبار
٢١٥	٢٣	لكنه ضاحك
٢١٥	٢٧	ء ادل
٢١٥	٢٨	الاجحاف
٢١٦	٥	لاستحالة
٢١٦	١٩	شبيهة
٢١٦	٣٦	ذا الترتيب
٢١٧	٢١	بان امتناع التقديم
٢١٧	٢٤	وجارها
٢١٨	٨	لعدم الرابط
٢١٩	٢٥	اى ضوء هما
٢٢٠	٢	زيد عمرا
٢٢٠	١٥	سادا مسد
٢٢٠	١٦	ان ليمين
٢٢١	١	الى رابط
٢٢٢	١٢	ان ربهم
٢١٢	٢٩	انك لرسوله
٢٢٣	٣	شهر به
٢٢٢	٧	فقالوا
٢٢٧	٣	فى خبر المبتدا
٢٢٧	٢١	يدفعه لتقدم
٢٢٨	١	هى اما مصدر
٢٢٨	٧	اى اعلام
٢٢٩	٧	حجته
٢٢٩	١٧	ترك اللام
٢٣٠	١٠	واللام
٢٣٠	١١	ان ولما وان
٢٠٣	٢٦	بفتح الدال
٢٣٠	٣٢	المصنف
٢٣١	٦	فى ظاهر

﴿ بيان الخطأ المطبعى الواقع فى شرح العلامة الاشمونى على ألفية الامام ابن مالك فى النحو ﴾

ص	سطر	صواب
١١	١١	وخبر نصب
١٢	١٠	سيبويه
١٣	٣٠	الصليب
١٤	١٦	بفى
١٦	٢٩	هذا العلم
١٧	٣	أى موفى
١٨	٤	بالمفرد
		﴿تنبيه﴾
		سقط من الشرح الذى بهامش صحيفة ٢٠ بعد قوله وبالمفيد المفرد مايأتى والمركب الاضافى نحو غلام زيد والمركب الاسنادى نحو المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل بجملة الشرط نحو أن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم (تنبيهات) الاول اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى
٢٣	١٧	الفائدة
٢٦	٧	كسدر
٢٦	٢٥	وغيره والكلام
٢٧	١٦	النحاة
٢٩		الكافية
٣٠	١	وقولى
٣٠	٢	واصابا
٣٠	٢٥	قالت
٣٣	١٩	ماهو وض
٣٣	٣٨	بالكسرة قد وضت
٣٦	٣	قسميه
٥٠	١	الافتقارى
٥٠	١	كما فى اذ واذا
٥٠	٢٧	وعند زوال
٥٠	٢٨	يزول
٥٣	١٤	فى وقوعه
٥٤	١٠	مجزوم
٥٥	١٥	يغنيه
٥٥	١٧	الاعراب
	٢	لتركبه
٥٧	٣٦	(ان يسكنا
٥٨	٣٤	سؤال واحد
٦٠	٢٦	انما ضمت
٦١	٨	(والرفع والنصب
٦١	٢٤	كالعوض
٦١	٣٦	(فارفع بضم
٦٢	١٠	الفتحة والباء
٦٢	٢٢	بنى تمر)
٦٢	٣٦	بالاسماء
٦٣	٢	صحبة ابانا)
٦٣	٢٠	وقيل عما يستقبح
٦٤	١	أخ وحم
٦٤	٤	خيره ومن
٦٧	٣	تحركت الواو
٧٠	١	سلامى واحده
٦٧	٣	تحركت الواو
٧٠	١	سلامى واحده
٧١	١	وابنتين) بالموحدة
٧١	١٠	به (الالف
٧١	٣٨	التسمية
٧٢	١٠	والفتحة (سالم

ص	سطر	صواب
٧٣	٤	هذا الجمع
٧٤	١٥	فالعانس
٨٤	٢٢	المذكر) عشرونا
٧٦	١٩	العضه
٧٦	٢٠	العاضه
٧٦	٣٦	ولايجوز
٧٨	٢	كقوله
٧٩	٧	لالتبس
٧٩	١٧	اضرباوحرفا
٧٩	١٨	ضربا أخواك
٧٩	٢٢	نحو اضربوا
٨١	٣١	شيا آن
٨٣	١١	ويجره وينصبه
٨٣	٣٢	النون منونة
٨٥	١٨	تبيت بليل
٨٥	١٩	أم ارمد
٨٥	٢١	حرفية وهى
٨٧	١٧	انما ثبتت
٨٧	٣٨	كالداعى
٨٨	١	بالقلب اما
٨٨	١	وبذكر الالف
٨٨	٤	جميعه
٨٨	١٥	منه ظهور
٨٨	٢٥	الموجودة
٨٨	٣٤	تنبيه
٩٠	٥	الجازم فى
٩٠	٨	كان لم ترى قبلى
٩٠	١٩	ثم اشبعت
٩٠	٢١	فى تأتك
٩١	٥	قد ذكرا
٩٢	٤	وكلاهما
٩٣	٣٠	ثم يعرض
٩٣	٢٤	نحو (الذى)
٩٤	٩	المضمر
٩٦	١	لا يبتدا
١٠١	١٨	لان الغرض
١٠٢	١٧	أو افصل
١٠٢	١٨	وما أشبه
١٠٢	٣٧	ومن الاتصال
١٠٣	١٩	مبتدرا وأما
١٠٤	٢٩	اوغيبة
١٠٥	٢٥	وقبل يا النفس
١٠٥	٢٧	المضمرات
١٠٦	٣٩	بمعنى حسبى
١٠٧	١	اللغتين فى قدنى
١٠٧	٢	اشهر ومنه قوله
١٠٧	٢٢	بمعينى
١٠٧	٣٦	المعربة المشابهة
١٠٨	٢٢	والغيبة
١٠٨	٢٩	طرفة بن
١٠٨	٣٠	لقبيلة
١٠٨	٣٣	(ولاحق)
١٠٩	١٣	فلوقدم لأوهم
١٠٩	١٩	أبوه منذر
١١١	٤	واسم فاعل كحرث
١١١	١٦	(ذوار تجال)
١١٢	١١	ولم رد
١١٣	٧	بغيرويه
١١٣	٢٥	(أبى قحافه)
١١٤	٤	غير العلمية
١١٤	١٤	العلم الجنسى
١١٤	٢٣	من أن اسامة
١١٦	١	على اصل
١١٦	٢٣	انا اقتسمنا
١٢٢	٩	ولا يجوز هنا لك
١٢٢	١١	هذا لك على
١٢٢	١٤	لهن بها
١٢٢	٢٨	ها التنبيه
١٢٢	٣٣	نحن تا
١٢٢	٣٧	وهاهما تان
١٢٣	١٥	عائد أوخلفه
١٢٤	١	أوله العلامه
١٢٤	٣٨	وأما (جمع
١٢٤	٣٨	جموعا حقيقة
١٢٨	١٦	وقيل بل
١٢٩	٤	لى موتالم
١٢٩	١١	وقوله رب
١٢٩	٢٧	قوله شعرى
١٣٠	٢٥	ولا موضع
١٣١	١٧	اى بعد طى
١٣١	٢٧	ينهضن
١٣١	٣٣	ذووذات
١٣٢	٢	أخير أم شر
١٣٣	٢	الموصولات
١٣٣	٣	بعده صله
١٣٣	٧	الألى
١٣٤	٦	بالموصول
١٣٤	١٠	مشتقله
		﴿ تنبيه ﴾
		سقط من هامش صحيفه ١٣٤ سطر وهو وأنت الذى فى رحمة الله أطمع
١٣٥	٣	لعدم الفائدة
١٣٥	٨	الذى اضربه
١٣٥	٢٧	لعل فى المعنى
١٣٥	٣٢	منه أبيات
١٣٩	٢٣	مالك بن دينار
١٣٩	٣٢	وأبوا أن
١٣٩	٣٥	الباقى
١٤١	٢٣	أى عانقها
١٤٣	٢٥	الألى واجمع جوعك
١٤٥	٤٠	وكقوله
١٥٣	٢	الشعرتين
١٥٦	١٢	على هذا
١٥٧	١٨	أولو الرشد
١٥٨	١١	وقيل رافع
١٥٩	١٨	المتم الفائدة
١٦١	١٧	غير جائز
١٦٣	٢٩	ومعناه هو
١٦٣	٣٨	ظاهرا ومضمر
١٦٤	١١	واخبروا بظرف
١٦٨	١٣	بالنكرة
١٦٨	٣٢	كعند زيد نمره
١٦٨	٣٧	لعدم الفائدة
١٦٩	١١	شر أهر
١٧٠	١٠	الجهور
١٧٣	٢	بنوابنائنا
١٧٤	٣٦	احتمل أن
١٧٥	٣٨	لا يدخلان
١٨٢	٣٥	فيه العطف
١٨٣	٣	غائظه
١٨٦	٣	فعمر اسم
١٨٦	٥	ذلك (ظل)
١٨٦	٢٩	الاربعه)
١٨٨	٣٨	استعملا)
١٨٩	٣٧	والصواب ما
١٠٢	٣٤	وبمعنى غزل
١٩٢	٣٦	كفله
١٩٢	٣٧	تدخلون
١٩٥	١٢	واكثرما
١٩٦	٣٦	على حاله
١٩٧	٣	وإن مظلوما
١٩٧	١٦	فجزاؤه
٢٠٠	٧	القياس
٢٠٠	٣٦	يبطل عملها
٢٠١	١	الفرزدق
٢٠١	٢٤	(اوظرف)
٢٠٤	٢٨	فأن يعامل
٢٠٤	٣٦	ومن وافقه
٢٠٨	٩	لاتكثرت
٢٠٩	١٦	وبعداوشك
٢٠٩	١٧	قل فالكثير
٢٠٩	٢١	ان يعملوا ويمنعوا
٢١٢	١٠	الزيدان عسى
٢١٢	٣٥	بأن كما
٢١٤	٢٦	حراسنا
٢١٤	٤٨	اشار
٢١٧	٢١	وقد صرح به فى
٢٢٠	٦	والتقييد
٢٢٠	٢٦	فالجزا
٢٢١	١٢	إن لك
٢٢١	١٦	إما على
٢٢١	٢٣	حتى إنهم
٢٢٣	١	شهربه
٢٢٣	١	بعظم الرقبه

ص	سطر	صواب
٢٢٣	١٤	للامتشابهان ولا
٢٢٣	٣٠	كان الفعل
٢٢٥	٢٦	عمر وجبان
٢٢٥	٢٧	يبقى العمل)
٢٢٥	٣٧	الى جوازه
٢٢٦	٨	المفيدا
٢٢٦	١٢	وجوب الاعمال
٢٢٦	٣٦	والبيت فان لم يكن فاصل
٢٢٨	١٠	ولعل وكأن
٢٢٨	٢٤	استصحابا
٢٣٠		قعدلزيد
٢٣١	١٩	(اونفى) بلا

﴿ بيان الصواب الواقع فى الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان على العلامة الاشمونى على ألفية الامام ابن مالك فى النحو ﴾

ص	س	صواب
١٠	٥	فافتح
١٠	٢١	بالابتدا
١٤	٢٠	أرايت
٢٣	١٩	ترا آنصف
٣١	٢	لجوده
٣٤	١٢	الدالة
٤٠	٦	تقدم
٥٨	١٦	عطفت
٥٩	٢٩	فافعل
٦٧	٤	الفصل
٧٤	٢٧	ابغ
٥٩	٢٥	الشهور
١٠٠	١٣	غدوة
١١٢	٣	من أحد
١١٣	١٧	خلاالله
١٢١	٥	معنارجل
١٢٠	١١	الى قوم
١٢٤	٣٢	تنذرهم
١٤٠	٢٢	حال من
١٦١	٣٣	ويلنا
١٢٣	٢١	الخميس
١٨١	٥	المتضايفان
١٩١	٢٣	وافقت
٢١٤	٥	بينهما
٢١٦	٦	قال الدماميني
٢٢١	٢٧	منجيه
٢٣٣	٧	وممسانا
٢٣٥	٣٣	أتيت لأمر

﴿ بيان الصواب الواقع فى الجزء الثانى من شرح العلامة الاشمونى على ألفية الامام ابن مالك فى النحو ﴾

ص	سطر	صواب
٢٩	١٠	بنقلهما
٣٩	٥	سعدى
٥٤	٢	الناظم
٥٧	٣	الاشتعال
٦٢	١	اجنبى
٧٤	٢٦	ابغ
١٠١	٤	مصدر
١٢٧	٢٧	هاتان
١٣٩	١٧	حروفه
١٥٩	٢٠	تك
١٩٦	١٦	مثناة فى المعنى
		مثلهافى قوله
١٩٧	١١	أيمافتى
٢٢٠	٣٦	فعال أومفعال
٢٢٣	١	خالداقائما

﴿ بيان الصواب الواقع فى الجزء الثالث من شرح العلامة الاشمونى فقط ﴾

ص	سطر	صواب
٢	٩	متعديا
٥	١٠	مؤخرا
٦	١٤	الى ضميره
١٣	٦	أنضرهموما
١٣	٧	الجميلة
١٣	٣٣	الحلم
١٤	٣	جارة
١٤	٥	واهما
١٥	٩	فقبح
١٨	١٧	ماالومه
١٩	٢٦	أن يكذب
٥٢	٣١	آفة الجزر
٥٤	١	أن أعمل
٥٤	٣	فريقة ظعن
٥٤	٤	ومنافريق اقام
٥٤	٨	مافى قومها أحد
٦٠	٥٣	صلة ما
٦١	٢٦	زيدا ضربت زيدا
٦٥	١٧	أحوينا
٦٧	١٠	ماعدا
٨٣	١١	أرادة
٨٩	٣٨	عاملين مختلفين
١١٥	١٠	مصحوب أل
١٢٠	٣٦	نص
١٢٥	١٣	ظن
١٢٥	٣٧	بالكسر
١٢٧	٣	ألحاق
١٢٩	٢	فتحه
١٢٩	٣	لوعضده
١٣٠	٢	وعمراه
١٣٠	٢٦	يأنس
١٣١	٢	لعامل
١٤٤	١٦	رأسك
١٤٥	٢	عطف البيان
٤٩	٢	لانهنه
٤٩	٣٨	لاباطراد
٥١	٣	عمرا
٢١	١١	قوله
٢٢	٢٩	نعم غلام أنت
٢٤	٢٩	لأكل
٢٤	١٢	بالمنعوت
٣٣	٣٢	وأولاهم
٤٢	٣٥	وجلة القول
١٥٤	١٨	كامر
١٧٢	٢	خف
١٧٣	١	قائمه
١٨٥	١	ولألحق
١٨٧	٨	شذ
١٨٨	٤٠	ليس
١٨٩	٨	اخرج

﴿ بيان الصواب الواقع فى الجزء الرابع من شرح العلامة الاشمونى فقط ﴾

ص	سطر	صواب
٣	٣٧	للرفع فسكن اضطرارا
٤	٧	ويشتركان
٤	٣٨	ولما أكن
٥	٣٥	من شدد
٧	١٩	عندنا
١٥	١١	بخسا
١٦	٥	فعومل
١٩	٣٨	أقوم
٢٢	٦	أن جاء زيد
٢٣	٨	فينصب
٢٧	١٠	أى لولم تقم
٤٢	٢٦	محمود عاقبة
٤٤	٢	كانت
٥٤	٣	تؤنث
٥٨	١٠	والثالث آنه لازم ان لم يدخل
٥٨	٣٣	كميز عشره
٦٦	٥	كم عبدا
٨١	٣٧	ومنالفة
٩٤	٣	ثنية
٩٧	٣٦	وتدر
٩٨	٣	أيضا
٩٨	٨	فعل
١١٥	٢٠	خاليا
١١٧	١	والالف والنون جد أربعة
١١٨	٣	أصل
١١٨	٢٨	كفرة
١١٩	٣٢	هذا لفظه
١٣٢	٧	مصروف
١٨٤	٣٥	خطأ
١٤٩	١	فأن
١٤٩	٣٢	فلما اجتمعوا
١٥٠	٢٧	بمعنى
١٥١	٣	أمية
١٦٥	٤	جاورهم
١٦٤	٣٤	ألى أن الياء
١٦٥	١٢	فانها تمال لانها تؤل
١٦٥	٣	الى الياء
١٦٥	٥	عصى وقفى
١٧٢	٣	فأماسيجى فهو مثل تلا
١٧٨	٣٧	قما
١٧٩	١	ألأأبلا
١٧٩	٣٨	فيهما
١٨٠	٧	بتضمين
١٩٢	١٣	زائد
١٩٢	٣٥	واعلم
٢١٧	٣٦	لشغلهما
٢١٩	٧	مطابو
٢٢٣		الهمزتين كلمة
٢٢٩	١	ضعفت الكسرة
٢٣٠	٢	وصححوا
٢٣٥	٣٦	ليس فيه اختلاف
٢٣٨	١	على مافيه ليس
٢٣٨	٣٢	الجوى
٢٣٨	٣٤	فأعلت
٢٣٩	٣٦	ومهوان
٢٤٠	٤	أن لاتكون
٢٤١	٣٣	لم ينقل
٢٤٢	١	من النضاضة
٢٥٦	٣٣	ويسع
٢٥٦	٣٤	على يفعل
٢٥٦	٣٦	الثانى فهم
٢٥٧	٣١	التوجه
٢٥٨	٢	يجوز
٢٥٨	٣	هذه
٢٥٩	٢٩	مل
٢٦١	٣٤	فقيل
٢٦١	٣٥	دبب
١٦١	٣٦	لحخت
١٦١	٣٦	ومششت
٢٦٢	٥	منهالوروده
٢٦٣	٥	يبشر
٢٦٤	٣	حللنا
٢٦٤	٤	والادغام
٢٦٤	٤	لغة
٢٦٤	٣٢	بوجودها
٢٦٤	٣٣	لغة

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU59577789
ME06817
Hashiyat al-Sabban a